

(٨٢١)

بسط الكلام عند شيخ الإسلام
إحالات ابن تيمية
الى كتبه

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٤هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

١-"وكذلك كثير من الداخلين في الإسلام يعتقدون أن الحج إلى قبر بعض الأئمة والشيوخ أفضل من الحج أو مثله، ولا يعلمون أن ذلك محرم، ولا بلغهم أحد أن هذا شرك محرم لا يجوز، وقد **بسطنا** الكلام في هذا في مواضع.

والمقصود هنا أن هؤلاء المشركين الذين يجعلون أصحاب القبور وسائط يشركون بهم كما يشرك أصحاب الأوثان بأوثانهم، يدعونهم ويستشفعون بهم ويرجونهم ويخافونهم، وقد جعلوهم أندادا يحبونهم كحب الله؛ هم الذين يقولون لمن نهى عن هذا الشرك وأمر بعبادة الله وحده؛ أنه تنقصهم وعاداهم وعاندهم، كما يزعم النصارى أن من جعل المسيح عبدا لله، ولا يملك ضرا ولا نفعا؛ أنه قد تنقص المسيح وعاداه وسبه وعانده!

- وانظر «العلل» للدارقطني (١/ ١٩٣).

وله شاهد من حديث عائشة وأبي موسى:

أما حديث عائشة؛ فأخرجه: ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٦٣٢/ ٣٣٩٩) والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٩١) والبزار21 /4) ٧/ ٣٥٦٦) -كشف الأستار- وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٦٨ و٩/ ٢٥٣) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٣٣٨).

من طريق: عبد الأعلى بن أعين، عن يحيى بن أبي كثير، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الشرك أخفى من دبيب الذر على الصفا في الليلة الظلماء، وأدناه أن تحب على شيء من الجور، وتبغض على شيء من العدل، وهل الدين إلا الحب والبغض. قال الله عز وجل: قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله.

وإسناده ضعيف جدا.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»!.

فتعقبه الذهبي بقوله: «فيه عبد الأعلى؛ قال الدارقطني: ليس بثقة».

وقال ابن أبي حاتم: «قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، وعبد الأعلى منكر الحديث ضعيف».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٢٢٣): «رواه البزار، وفيه عبد الأعلى بن أعين؛ وهو ضعيف».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: عبد ا لأعلى يروي عن يحيى بن أبي كثير ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

أما حديث أبي موسى الأشعري؛ فأخرجه:

أحمد (٤/ ٤٠٣) وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٣٣٧ - ٣٣٨/ ٩٥٩٦) والطبراني في «الأوسط» (٤/ ١٠/ ٣٤٧٩) والبخاري في «التاريخ الكبير» -كتاب الكنى- (٨/ ٥٨) معلقا.

من طريق: عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي علي- رجل من بني كاهل- قال: خطبنا أبو موسى الأشعري فقال: فذكره مرفوعا، وفيه قصة.

قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ٧٦): «رواه أحمد والطبراني، ورواته إلى أبي علي محتج بهم في الصحيح، وأبو علي وثقه ابن حبان، ولم أر من جرحه».

وكذا قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٢٢٦ - ٢٢٧).

والحديث حسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» ص ٩١ رقم (٣٣)، وصححه في «صحيح الجامع» (٣٧٣٠) وأحال هناك إلى «الضعيفة» رقم (٣٧٥٥) فانظره هناك.

خلاصة القول: إن الحديث حسن بالشواهد، والله تعالى أعلم.". (١)

٢-""وهذا باب واسع قد **بسطناه** في غير هذا الموضع وميزنا بين السنة والبدعة وبينا أن السنة هي ما قام الدليل الشرعي عليه بأنه طاعة لله ورسوله سواء فعله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو فعل على زمانه أو لم يفعله ولم يفعل على زمانه لعدم المقتضي حينئذ لفعله أو وجود المانع منه ".

وانطلاقا من هذا الفهم الدقيق استعمل الصحابة وعلى رأسهم عمر رضي الله عنه وسائل لم تكن على زمن التنزيل إن لم يرد فيها نص مانع، كما أنشأ عمر الدواوين وكما جعل دية قتل الخطأ على أهل الديوان وجعلهم العاقلة بدل العصبة، وكان فقهه رضي الله عنه قائم على هذا الفهم السديد للشريعة، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (فإن جند الشام كتبوا إلى عمر بن الخطاب: إنا إذا لقينا العدو ورأيناهم قد كفروا - أي: غطوا أسلحتهم بالحرير - وجدنا لذلك رعبا في قلوبنا. فكتب إليهم عمر: وأنتم فكفروا أسلحتكم كما يكفرون أسلحتهم) (١).

"ولا بد له منه وما الظالم لنفسه من أهل الإيمان ففيه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه كما معه من ضد ذلك بقدر فجوره فالشخص الواحد قد تجتمع فيه الحسنات المقتضية للثواب والسيئات المقتضية للعقاب حتى يمكن أن يثاب ويعاقب وهذا قول أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأئمة الإسلام وأهل السنة والجماعة الذين يقولون إنه لا يخلد في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان وأما القائلون بالتخليد كالخوارج أو المعتزلة القائلين أنه لا يخرج من النار من دخلها من أهل القبلة وأنه لا شفاعة للرسول ولا لغيره في اهل الكبائر لا قبل دخول النار ولا بعدها فعندهم لا يجتمع في الشخص الواحد ثواب وعقاب وحسنات وسيئات بل من اثيب لا يعاقب ومن عوقب لم يثب ودلائل هذا الأصل من الكتاب والسنة وإجماع الأمة كثير ليس هذا هو موضعه قد **بسطناه** في موضعه وينبني على هذا أمور كثيرة ولهذا من كان معه إيمان حقيقي فلا بد أن يكون معه من هذه الأعمال بقدر إيمانه وإن كان له ذنوب كما رواه البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلا كان يسمى حمارا وكان يضحك النبي (صلى الله عليه وسلم) وكان يشرب الخمر ويجلده النبي (صلى الله عليه وسلم) فأتي به مرة فقال رجل لعنه الله ما أكثر ما يؤتي به إلى النبي (صلى الله عليه

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت زهوي ص/٧١

وسلم) فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله فهذا بين أن المذنب بالشراب وغيره قد يكون محبا لله ورسوله وحب الله رسوله أوثق عرى الإيمان كما أن العابد الزاهد قد يكون لما في قلبه من بدعة ونفاق مسخوطا عند الله ورسوله من ذلك الوجه كما استفاض في الصحاح وغيرها من حديث علي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري عن النبي (صلى الله عليه وسلم) انه ذكر الخوارج فقال يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قارءتهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وهؤلاء أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) وقال النبي (صلى الله عليه وسلم) فيهم في الحديث الصحيح تمرق مارقة على خير فرقة من المسلمين يقتلهم أدنى الطائفتين ولهذا قال أئمة المسلمين كسفيان الثوري أن البدعة أحب إلى إبليس من المعصية لأن البدعة لا يتاب منها والمعصية يتاب منها ومعنى قولهم أن البدعة لا يتاب منها أن المبتدع الذي يتخذ دينا لم يشرعه الله ورسوله قد زين له سوء عمله فرآه حسنا فهو لا يتوب." (١)

"فالرب سبحانه له نصف الثناء والخير والعبد له نصف الدعاء والطلب وهاتان جامعتان ما للرب سبحانه وما للعبد فإياك نعبد للرب وإياك نستعين للعبد وفي الصحيحين عن معاذ رضي الله عنه قال كنت رديفا للنبي (صلى الله عليه وسلم) على حمار فقال يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد قلت الله ورسوله اعلم قال حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به والعبادة هي الغاية التي خلق الله لها العباد من جهة أمر الله ومحبته ورضاه كما قال تعالى الذاريات وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون وبها أرسل الرسل وأنزل الكتب وهي اسم يجمع كمال الذل ونهايته وكمال الحب لله ونهايته فالحب الخلي عن ذل والذل الخلي عن حب لا يكون عبادة وإنما العبادة ما يجمع كمال الأمرين ولهذا كانت العبادة لا تصلح إلا لله وهي وإن كانت منفعتها للعبد والله غني عنها فهي له من جهة محبته لها ورضاه بها ولهذا كان الله أشد فرحا بتوبة العبد من الفاقد لراحلته عليها طعامه وشرابه في ارض دوية ملهكة إذا نام آيسا منها ثم استيقظ فوجدها فالله أشد فرحا بتوبة عبده من هذا براحلته وهذا يتعلق به أمور جليلة قد بسطناها وشرحناها في غير هذا الموضع والتوكل والاستعانة للعبد لأنه هو الوسيلة والطريق الذي ينال به مقصوده ومطلوبه من العبادة فالاستعانة كالدعاء والمسألة وقد روى الطبراني في كتاب الدعاء عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال يقول الله يا ابن آدم إنما هي اربع واحدة لي وواحدة لك وواحدة بيني وبينك وواحدة بينك وبين خلقي فأما التي لي فتعبدني لا تشرك بي شيئا وأما التي هي لك فعملك أجازيك به أحوج ما تكون إليه وأما التي بيني وبينك فمنك الدعاء وعلى الاجابة وأما التي بينك وبين خلقي فأت للناس ما تحب أن يأتوا إليك وكون هذا لله وهذا للعبد هو اعتبار تعلق المحبة والرضاء ابتداء فإن العبد ابتداء يحب ويريد ما يراه ملائما له والله تعالى يحب ويرضى ما هو الغاية المقصودة في رضاه وحبه الوسيلة تبعا لذلك وإلا فكل مأمور به فمنفعته عائدة على العبد وكل ذلك يحبه الله ويرضاه وعلى هذا فالذي ظن أن التوكل من المقامات العامة ظن أن التوكل لا يطلب به إلا حظوظ الدنيا وهو غلط بل التوكل في الأمور الدينية

(١) أمراض القلوب وشفاؤها ابن تيمية ص/٣٨

أعظم وأيضا التوكل في الأمور الدينية التي لا تتم الواجبات والمستحبات إلا بها والزاهد فيها زاهد فيما يحبه الله ويأمر به ويرضاه والزهد المشروع هو ترك الرغبة فيما لا ينفع في الدار الآخرة وهو فضول المباح التي لا يستعان بها على طاعة الله كما أن الورع المشروع هو ترك ما قد يضر في الدار الآخرة وهو ترك المحرمات." (١)

"حظ المحبة ولهذا ذكر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبيا وفي الصحيحين عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ومن كان يكره أن يرجع إلى الكفر بعد إذ انقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار وهذا مما يبين من الكلام على المحبة فنقول فصل محبة الله ورسوله من أعظم واجبات الايمان وأكبر أوصله وأجل قواعده بل هي أصل كل عمل من أعمال الإيمان والدين كما أن التصديق أصل كل قول من أقوال الإيمان والدين فإن كل حركة في الوجود إنما تصدر عن محبة إما عن محبة محمودة أو عن محبة مذمومة كما قد بسطنا ذلك في قاعدة المحبة من القواعد الكبار فجميع الأعمال الايمانية الدينية لا تصدر إلا عن المحبة المحمودة وأصل المحبة المحمودة هي محبة الله سبحانه وتعالى إذ العمل الصادر عن محبة مذمومة عند الله لا يكون عملا صالحا بل جميع الأعمال الإيمانية الدينية لا تصدر إلا عن محبة الله فإن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه كما ثبت في الصحيح عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال يقول الله تعالى أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملا فأشرك فيه غيري فأنا منه برئ وهو كله للذي أشرك وثبت في الصحيح حديث الثلاثة الذين هم اول من تسعر بهم النار القارئ المرائي والمجاهد المرائي والمتصدق المرائي بل إخلاص الدين لله هو الدين الذي لا يقبل الله سواه فهو الذي بعث به الأولين والآخرين من الرسل وانزل به جميع الكتب واتفق عليه أئمة أهل الإيمان وهذا هو خلاصة الدعوة النبوية وهو قطب القرآن الذي تدور عليه رحاه قال تعالى أول الزمر وأول غافر وأول الجاثية وأول الحقاف تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم أول الزمر إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصا له الدين ألا لله الدين الخالص والسورة كلها عمتها في هذا المعنى من قوله الزمر قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصا له الدين وأمرت لأن أكون أول المسلمين إلى قوله الزمر قل الله أعبد مخلصا له ديني إلى قوله أليس الله بكاف عبده ويخوفونك بالذين من دونه." (٢)

"عما يصفون إلا عباد الله المخلصين وقال تعالى النساء إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتمصوا بالله وأخلصوا دينهم لله وفي الجملة فهذا الأصل في سورة الأنعام والأعراف والنور وطسم وحم وسور المفصل وغير ذلك من السور المكية ومواضع من السور المدنية كثير ظاهر فهو اصل الأصول وقاعدة الدين حتى في سورتي الإخلاص قل يا ايها الكافرون وقل هو الله أحد وهاتان السورتان كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يقرأ بهما في صلاة التطوع كركعتي الطواف وسنة الفجر وهما متضمنتان للتوحيد فأما قل يا أيها الكافرون فهي متضمنة للتوحيد العملي الإرادي وهو إخلاص الدين لله بالقصد والإرادة وهو الذي يتكلم به مشايخ التصوف غالبا

---

(١) أمراض القلوب وشفاؤها ابن تيمية ص/٤٤

(٢) أمراض القلوب وشفاؤها ابن تيمية ص/٥٩

وأما سورة قل هو الله أحد فمتضمنة للتوحيد القولي العملي كما ثبت في الصحيحين عن عائشة أن رجلا كان يقرأ قل هو الله أحد في صلاته فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) سلوه لم يفعل ذلك فقال لأنها صفة الرحمن فأنا أحبها فقال أخبروه أن الله يحبه ولهذا تضمنت هذه السورة من وصف الله سبحانه وتعالى الذي ينفى قول أهل التعطيل وقول أهل التمثيل ما صارت به هي الأصل المعتمد في مسائل الذات كما قد **بسطنا** ذلك في غير هذا الموضع وذكرنا اعتماد الأئمة عليها مع ما تضمنته في تفسير الأحد كما جاء تفسيره عن النبي (صلى الله عليه وسلم) والصحابة والتابعين وما دل على ذلك من الدلائل لكن المقصود هنا هو التوحيد العملي وهو إخلاص الدين لله وإن كان أحد النوعين مرتبطا بالآخر فلا يوجد أحد من اهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة إلا وفيه نوع من الشرك العملي إذ أصل قولهم فيه شرك وتسوية بين الله وبين خلقه أو بينه وبين المعدومات كما يسوى المعطلة بينه وبين المعدومات في الصفات السلبية التي لا تستلزم مدحا ولا ثبوت كمال أو يسوون بينه وبين الناقص من الموجودات في صفات النقص وكما يسوون إذ أثبتوا هم ومن ضاهاهم من الممثلة مساواة بينه وبين المخلوقات في حقائقها حتى قد يعبدونها فيعدلون بربهم ويجعلون له أندادا ويشبهون الملخوق برب العالمين واليهود كثيرا ما يعدلون الخالق بالملخوق ويمثلونه به حتى يصفوا الله بالعجز والفقر والبخل ونحو ذلك من النقائص التي يجب تنزيهه عنها وهي من صفات خلقه والنصارى يعدلون المخلوق بالخالق حتى يجعلوا في المخلوق من نعوت الربوبية وصفات الإلهية ويجوزون له مالا يصلح إلا للخالق سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والله سبحانه وتعالى قد امرنا أن نسأله الهداية بقوله اهدنا الصراط المستقيم." (١)

"عن نفسه وحبه ويغيب بمذكوره عن ذكره وبمعروفه عن معرفته وبموجوده عن وجوده حتى لا يشهد إلا محبوبه فيظن في زوال تمييزه ونقص عقله وسكره أنه هو محبوبه كما قيل إن محبوبا وقع في اليم فألقى المحب نفسه خلفه فقال أنا وقعت فأنت ما الذي أوقعك فقال غبت بك عني فظننت أنك أنا فلا ريب أن هذا خطأ وضلال لكن إن كان هذا لقاء المحبة والذكر من غير أن يحصل عن سبب محظور زال به عقله كان معذورا في زواله فلا يكون مؤاخذا بما يصدر منه من الكلام في هذه الحال التي زال فيها عقله بغير سبب محظور كما قيل في عقلاء المجانين أنهم قوم آتاهم الله عقولا وأحوالا فسلب عقولهم وأبقى أحوالهم وأسقط ما فرض بما سلب وأما إذا كان السبب الذي به زوال العقل محظورا لم يكن السكران معذورا وإن كان لا يحكم بكفره في اصح القولين كما لا يقع طلاقه في أصح القولين وإن كان النزاع فيه مشهورا وقد **بسطنا** الكلام في هذا وفيمن يسلم له حاله ومن لا يسلم في قاعدة ذلك وبكل حال فالفناء الذي يفضي بصاحبه إلى مثل هذا حال نقاص وإن كان صاحبه غير مكلف ولهذا لم يرد مثل هذا عن الصحابة الذين هم افضل الأمة ولا عن نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) وإن كان لهؤلاء في صعق موسى نوع تعلق وإنما حدث زوال العقل عند الواردات الإلهية على بعض التابعين ومن بعدهم وإن كانت المحبة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه وولايته وعداوته فمن المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة فلا بد أن يبغض أعداءه ولا بد أن يحب ما يحبه من جهادهم كما قال تعالى الصف إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص والمحب التام لا

(١) أمراض القلوب وشفاؤها ابن تيمية ص/٦٢

يؤثر فيه لوم اللائم وعذل العاذل بل ذلك يغريه بملازمة المحبة كما قد اكثر الشعراء في ذلك وهؤلاء هم أهل الملام المحمود وهم الذين لا يخافون من يلومهم على ما يحب الله ويرضاه من جهاد أعدائه فإن الملام على ذلك كثير وأما الملام على فعل ما يكرهه الله أو ترك ما أحبه فهو لوم بحق وليس من ذلك المحمود الصبر على هذا الملام بل الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل وبهذا يحصل الفرق بين الملامية الذين يفعلون ما يحبه الله ورسوله ولا يخافون لومة لائم في ذلك وبين الملامية الذين يفعلون ما يبغضه الله ورسوله ويصبرون على الملام في ذلك." (١)

"ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فإنهم عدو لي إلا رب العالمين وقال أيضا الأنعام لا احب الآفلين وقال تعالى الشعراء يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وهو السليم من الشرك وأما قولهم إنه لا مناسبة بين المحدث والقديم توجب محبته له وتمتعه بالنظر إليه فهذا الكلام مجمل فإن ارادوا بالمناسبة أنه ليس بوالد فهذا حق وإن أرادوا أنه ليس بينهما من المناسبة ما بين الناكح والمنكوح والآكل والمأكول ونحو ذلك فهذا أيضا حق وإن أرادوا أنه لا مناسبة بينهما توجب أن يكون أحدهما محبا عابدا والاخر معبودا محبوبا فهذا هو رأس المسألة والاحتجاج به مصادرة على المطلوب ويكفي في ذلك المنع ثم يقال بل لا مناسبة تقتضي المحبة الكاملة إلا المناسبة التي بين المخلوق والخالق الذي لا إله غيره الذي هو في السماء إله وفي الأرض إله وله المثل الأعلى في السماوات والأرض وحقيقة قول هؤلاء أنهم جحدوا كون الله معبودا في الحقيقة ولهذا وافق على هذه المسألة طوائف من الصوفية المتكلمين الذين ينكرون أن يكون الله محبا في الحقيقة فأقروا بكونه محبوبا ومنعوا كونه محبا لأنهم تصوفوا مع ما كانوا عليه من قول أولئك المتكلمة فأخذوا عن الصوفية مذهبهم في المحبة وإن كانوا قد يخلطون فيه وأصل إنكارها إنما هو قول المعتزلة ونحوهم من الجهمية فأما محبة الرب عبده فهم لها أشد إنكارا ومنكروها قسمان قسم يتأولونها بنفس المفعولات التي يحبها العبد فيجعلون محبته نفس خلقه وقسم يجعلونها نفس إرادته لتلك المفعولات وقد بسطنا الكلام في ذلك في قواعد الصفات والقدر وليس هذا هو موضعها ومن المعلوم أنه قد دل الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة على أن الله يحب ويرضى ما أمر بفعله من واجب ومستحب وإن لم يكن ذلك موجودا وعلى أنه قد يريد وجود أمور يبغضها ويسخطها من الأعيان والأفعال كالفسق والكفر وقد قال الله تعالى البقرة والله لا يحب الفساد وقال تعالى الزمر ولا يرضى لعباده الكفر والمقصود هنا إنما هو في ذكر محبة العباد لله وقد تبين أن ذلك هو أصل أعمال الإيمان ولم يتبين بين أحد من سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان نزاع في ذلك وكانوا يحركون هذه المحبة بما شرع الله أن تحرك به من أنواع العبادات الشرعية كالعرفان الإيماني والسماع الفرقاني قال تعالى الشورى وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان إلى آخر السورة ثم أنه لما طال الأمد صار في طائف المتكلمة من المعتزلة وغيرهم من ينكر هذه المحبة وصار في بعض المتصوفة من يطلب تحريكها بأنواع من سماع." (٢)

---

(١) أمراض القلوب وشفاؤها ابن تيمية ص/٦٥

(٢) أمراض القلوب وشفاؤها ابن تيمية ص/٧٢

"وعنه صلى الله عليه وسلم قال (١) «إن الدعاء والبلاء ليلتقيان (٢) فيعتلجان بين السماء والأرض» (٣) فهذا في الدعاء الذي يكون سببا في حصول المطلوب (٤) (٥) .

وأعلى من هذا ما جاء به الكتاب والسنة، أن رضا الله وفرحه، وضحكه بسبب أعمال عباده الصالحة، كما جاءت به النصوص، وكذلك غضبه ومقته. وقد **بسطنا** الكلام في (٦) هذا الباب، وما للناس فيه من المقالات والاضطراب (٧) .

فما فرض من الأدعية المنهي عنها سببا، فقد تقدم الكلام عليه.

فأما غالب الأدعية التي ليست مشروعة لا تكون هي السبب في

---

(١) قال: سقطت من (ب ج د) .

(٢) في (ج د) : يلتقيان.

(٣) أخرجه الحاكم بلفظ: " وإن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة "، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. المستدرك (١ / ١٢٣) ، كتاب الدعاء، وأشار إليه المؤلف في مجموع الفتاوى (٢٥ / ١٩١، ١٩٢) ، دون تخريج.

(٤ (للاستزادة من هذا الموضوع: راجع شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٠٦ - ٤١١) ، تحقيق أحمد شاكر.

(٥) من هنا حتى قوله: فما فرض من الأدعية (أربعة سطور تقريبا) : سقط من (ط) .

(٦) في (أ) : من هذا الباب.

(٧) انظر: مجموع الفتاوى للمؤلف (٣ / ١٣٣، ١٣٨) و (٥ / ٣٥١ - ٣٥٦) و (٦ / ٨٨ - ١٠٥) و (٨ / ٣٧٨) وغيرها.

في المطبوعة زاد: في غير هذا الموضع.." (١)

"(١) وقال تعالى ﴿قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون - سيقولون لله قل أفلا تذكرون﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٥] (٢) الآيات، وقال (٣) تعالى ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾ [يوسف: ١٠٦] (٤) . قال ابن عباس وغيره: " تسألهم: من خلق السماوات والأرض؟ فيقولون: الله، وهم مع ذلك (٥) يعبدون غيره " (٦) .

وهذا التوحيد هو من التوحيد الواجب، لكن لا يحصل به (٧) الواجب، ولا يخلص بمجرده عن الإشراك الذي هو أكبر الكبائر، الذي لا يغفره الله، بل لا بد أن يخلص لله الدين (٨) فلا يعبد إلا إياه (٩) فيكون دينه كله لله.

والإله: هو المألوه الذي تألهه القلوب، وكونه يستحق الإلهية مستلزم لصفات الكمال، فلا يستحق أن يكون معبودا محبوبا لذاته إلا هو، وكل عمل لا يراد به وجهه فهو باطل، وعبادة غيره وحب (١٠) غيره يوجب الفساد، كما قال تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢ [(١١) .

وقد **بسطنا** (١٢) الكلام على هذا في غير هذا الموضع (١٣)

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/٢٣٠

(١) سورة لقمان: الآية ٢٥.

(٢) سورة المؤمنون: الآيتان ٨٤، ٨٥.

(٣) في (أط) : وقد قال تعالى.

(٤) سورة يوسف: الآية١٠٦.

(٥) في (أط) وفي المطبوعة: مع هذا.

(٦) انظر: تفسير ابن جرير (١٣ / ٥٠، ٥١) .

(٧) في المطبوعة: كل الواجب.

(٨) في المطبوعة زاد: والعبادة.

(٩) في المطبوعة زاد: ولا يعبده إلا بما شرع.

(١٠) في (أط) : وحبه لغيره.

(١١) سورة الأنبياء: من الآية ٢٢.

(١٢) في (أ) : وقد سبق الكلام على هذا.

(١٣) انظر: مجموع الفتاوى للمؤلف (١ / ٢٠-٦٢) .." (١)

"وعدل (١) الشيء -بالفتح- يكون: ما سواه، من غير جنسه، كما قال تعالى: ﴿أو عدل ذلك صياما﴾ [المائدة: ٩٥] (٢) وذلك يقتضي: أن له من الثواب ما يساوي الثلث في القدر، ولا يكون مثله في الصفة، كمن معه ألف دينار وآخر معه ما يعدلها من الفضة والنحاس وغيرهما.

ولهذا يحتاج إلى سائر القرآن، ولا تغني عنه هذه السورة مطلقا، كما يحتاج من معه نوع من المال إلى سائر الأنواع، إذ كان العبد محتاجا إلى الأمر والنهي والقصص.

وسورة ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: ١] فيها التوحيد القولي العملي، الذي تدل عليه الأسماء والصفات، ولهذا قال تعالى: ﴿قل هو الله أحد - الله الصمد﴾ [الإخلاص: ١ - ٢]

وقد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع (٣) .

وسورة: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ [الكافرون: ١] فيها التوحيد القصدي العملي، كما قال تعالى ﴿قل يا أيها الكافرون - لا أعبد ما تعبدون﴾ [الكافرون: ١ - ٢] وبهذا (٤) يتميـز من يعبد الله ممن يعبد غيره وإن كان كلاهما (٥) يقر بأن الله رب كل شيء (٦) ويتميز

(١) في (أ) : وهذا الشيء.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/٣٨٧

(٢) سورة المائدة: من الآية٩٥.

(٣) للمؤلف رسالة مستقلة في تفسير سورة الإخلاص.

(٤) في (أ) : ولهذا.

(٥) في المطبوعة: كل واحد منهما.

(٦) في المطبوعة: ومليكه.." (١)

"وكذلك كثير من الداخلين في الإسلام يعتقدون أن الحج إلى قبر بعض الأئمة والشيوخ أفضل من الحج أو مثله، ولا يعلمون أن ذلك محرم ولا بلغهم أحد أن هذا شرك محرم لا يجوز. وقد بسطنا الكلام في هذا في مواضع.

والمقصود هنا أن هؤلاء المشركين الذين يجعلون أصحاب القبور وسائط يشركون [بهم كما يشرك أصحاب الأوثان بأوثانهم يدعونهم ويستشفعون بهم ويرجونهم ويخافونهم وقد جعلوهم أندادا يحبونهم كحب الله، هم الذين يقولون لمن نهى عن هذا الشرك وأمر بعبادة الله وحده إنه تنقصهم وعاداهم وعاندهم، كما يزعم النصارى أن من جعل المسيح عبدا لله لا يملك ضرا ولا نفعا إنه قد تنقص المسيح وعاداه وسبه وعانده.

وأما من عرف أن الأنبياء نهوا عن الشرك فأطاعهم واتبع سبيلهم] وعبد الله / وحده فهذا يمتنع أن يقول هذا تنقص ومعاداة.

فهذا الفرقان هو الذي يفصل بين عباد الرحمن وعباد الشيطان، والأنبياء تجب محبتهم وموالاتهم وتعزيرهم وتوقيرهم، لا سيما خاتم الرسل صلوات الله عليهم أجمعين.

وقد ثبت في الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين).

وفي البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم) الحديث.." (٢)

"حدوده، كما انتصب كثير من أهل البدع والأهواء، كالخوارج والمعتزلة والرافضة، وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك، وكان فساده أعظم من صلاحه؛ ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصبر على جور الأئمة، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة، وقال: «أدوا إليهم حقوقهم، وسلوا الله حقوقكم» . وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع.

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة، وأما أهل الأهواء - كالمعتزلة - فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم، ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة: " التوحيد " الذي هو سلب الصفات؛ و " العدل " الذي هو التكذيب بالقدر؛ و " المنزلة بين المنزلتين " و " إنفاذ الوعيد " و " الأمر بالمعروف

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/٣٩٤

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٢٠٧

والنهي عن المنكر ". الذي منه قتال الأئمة.

وقد تكلمت على قتال الأئمة في غير هذا الموضع. وجماع ذلك داخل في " القاعدة العامة ": فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تزاحمت، فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد، وتعارضت المصالح والمفاسد. فإن الأمر والنهي وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له؛ فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورا به، بل يكون محرما إذا كانت مفسدته أكثر من." (١)

"رسوله، فقد أخبر الله تعالى أنه من أخلص قصده لله وكان محسنا في عمله فإنه مستحق للثواب سالم من العقاب.

ولهذا كان أئمة السلف يجمعون هذين الأصلين، كقول الفضيل بن عياض في قوله تعالى: ﴿ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾ [الملك: ٢] (سورة الملك: من الآية ٢) . قال: أخلصه وأصوبه، فقيل: يا أبا علي! ما أخلصه وأصوبه؟ فقال: إن العمل إذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل، وإذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا، والخالص: أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة.

وقد روى ابن شاهين واللالكائي عن سعيد بن جبير، قال: لا يقبل قول وعمل إلا بنية، ولا يقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة، ورويا عن الحسن البصري مثله، ولفظه: " لا يصلح " مكان " لا يقبل "، وهذا فيه رد على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافيا، فأخبر أنه لا بد من قول وعمل، إذ الإيمان قول وعمل، لا بد من هذين، كما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع وبينا أن مجرد تصديق القلب واللسان مع البغض والاستكبار لا يكون إيمانا - باتفاق المؤمنين - حتى يقترن بالتصديق عمل.

وأصل العمل عمل القلب، وهو الحب والتعظيم المنافي للبغض والاستكبار، ثم قالوا: ولا يقبل قول وعمل إلا بنية، وهذا ظاهر، فإن القول والعمل إذا لم يكن خالصا لله تعالى لم يقبله الله تعالى، ثم." (٢)

"ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القتال في الفتنة وكان ذلك من أصول السنة وهذا مذهب أهل السنة والحديث وأئمة اهل المدينة من فقهائهم وغيرهم

ومن الفقهاء من ذهب إلى أن ذلك يكون مع وجود العلم التام من أحدهما والبغى من الآخر فيجب القتال مع العادل حينئذ وعلى هذا الفتنة الكبرى بين أهل الشام والعراق هل كان الأصوب حال القاعدين أو حال المقاتلين من أهل العراق والنصوص دلت على الأول وقالوا كان ترك قتال أهل العراق أصوب وإن كانوا أقرب إلى الحق وأولى به من الشام إذ ذاك كما **بسطنا** الكلام في هذا في غير هذا الموضع وتكلمنا على الآيات والاحاديث في ذلك

ومن أصول هذا الموضع أن مجرد وجود البغى من إمام أو طائفة لا يوجب قتالهم بل لا يبيحه بل من الأصول التي دلت

---

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابن تيمية ابن تيمية ص/١٢

(٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابن تيمية ابن تيمية ص/٦٠

عليها النصوص أن الإمام الجائر الظالم يؤمر الناس بالصبر على جوره وظلمه وبغيه ولا يقاتلونه كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بـذلك في غير حديث فلم يأذن في دفع البغي مطلقا بالقتال بل إذا كانت فيه فتنة نهى عن دفع البغي به وأمر بالصبر

وأما قوله سبحانه فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى [سورة الحجرات ٩] فهو سبحانه قد بين مراده ولكن من." (١)

"ولأجل ما يظن من تعارض هذين تعرض الحيرة في ذلك لطوائف من الناس والحائر الذي لا يدري لعدم ظهور الحق وتميز المفعول من المتروك ما يفعل إما لخفاء الحق عليه أو لخفاء ما يناسب هواه عليه

والبدعة مقرونة بالفرقة كما ان السنة مقرونة بالجماعة فيقال أهل السنة والجماعة كما يقال أهل البدعة والفرقة وقد **بسطنا** هذا كله في غير هذا الموضع

وإنما المقصود هنا التنبيه على وجه تلازمهما موالاة المفترقين وإن كان كلاهما فيه بدعة وفرقة أو كانوا مؤمنين فيوالون بإيمانهم ويترك ما ليس من الإيمان من بدعة وفرقة فإن البدعة ما لم يشرعه الله من الدين فكل من دان بشئ لم يشرعه الله فذاك بدعة وإن كان متأولا فيه

وهذا موجود من جميع أهل التأويل المفترقين من الأولين والآخرين فإنهم إذا رأوا ما فعلوا مأمورا به ولم يكن كذلك فليس ما فعلوه سنة بل هو بدعة متأولة مجتهد فيها من المنافقين سواء كانت في الدنيا أو في الدين

كما قال تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولأوضعوا." (٢)

"النظر قبل المعرفة ومنهم من قال يجب القصد إلى النظر ومن غالبيتهم من أوجب الشك وقد **بسطنا** القول في هذه المسألة في غير هذا الموضع

فهذا القول يوافق هؤلاء لكن في صحة الحكاية بهذا اللفظ عن رويم نظر فإن رويما من أهل العلم والمعرفة وما ذكره من الحجة لا يدل على هذا الجواب فليس في قوله إلا ليعبدون ما يدل على أن المعرفة أول الواجبات سواء فسر يعبدون بيعرفون أو فسر بغير ذلك فإن خلقهم لشئ لا يدل على أنه أول واجب إن لم يبين ذلك بشئ آخر

وأما التفسير المذكور عن ابن عباس فالذين ذكروه عنه جعلوا هذه المعرفة هي المعرفة الفطرية التي يقربها المؤمن والكافر ومقصودهم بذلك أن جميع الإنس والجن قد وجد منهم ما خلقوه له من العبادة التي هي مجرد الإقرار الفطري وجعلوا ذلك فرارا من احتجاج القدرية بهذه الآية

ولا ريب أن هذا ضعيف ليس المراد أن الله خلقهم لمجرد الإقرار الفطري وقد تكلمنا على الآية في غير هذا الموضع

---

(١) الاستقامة ابن تيمية ٣٢/١

(٢) الاستقامة ابن تيمية ٤٢/١

ولعل السائل سأله عن أعظم واجب فقال المعرفة لقوله إلا ليعبدون أي يعرفون واعتقد رويم أن هذه المعرفة هي المعرفة التي يشير." (١)

"قال وأبو القاسم النصراباذي كان شيخ وقته

قلت هذا الكلام من النصراباذي يقتضي أنه موصوف بصفات فعله على الحقيقة مثل الخلق والرزق كما أنه موصوف بصفات الذات عل ى الحقيقة كالعلم والقدرة وهذا هوالذي ذكره أبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي عن مذهب الصوفية في كتاب التعرف وهو قول جمهور الفقهاء وأهل الحديث وطوائف من اهل الكلام وليس هو قول الأشعرية الذين سلك سبيلهم أبو القاسم القشيري

قال الخلق والرزق عندهم عين المخلوق ولا يستحق أن يسمى بالخالق الباعث الوارث إلا بعد وجود هذه المفعولات والنزاع في أن الفعل هل هو صفة لله وهل يوصف بالأسماء الفعلية في الأزل وقد **بسطنا** الكلام في هاتين المسألتين في موضعه

وقال سمعت الإمام أبا إسحاق الإسفراييني يقول لما قدمت من بغداد كنت أدرس في جامع نيسابور في مسألة الروح وأشرح القول أنها مخلوقة وكان ابو القاسم النصراباذي قاعدا." (٢)

"من الذم فيما هو مغفور لهم ويتبعهم آخرون فيزيدون في الذم ما يستحلون به من أعراض إخوانهم وغير أعراضهم ما حرمه الله ورسوله فهذا واقع كثير في موارد النزاع الذي وقع فيه خطأ من بعض الكبار

واعتبر ذلك بمسألة السماع التي تكلمنا فيها فإن الله سبحانه شرع للأمة ما أغناهم به عما لم يشرعه حيث أكمل الدين وأتم عليهم النعمة ورضى لهم الإسلام دينا وهو سماع القرآن الذي شرعه لهم في الصلاة التي هي عماد دينهم وفي غير الصلاة مجتمعين ومنفردين حتى كان أصحاب محمد إذا اجتمعوا أمروا واحدا منهم ان يقرأ والباقون يسمعون وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى يا أبا موسى ذكرنا ربنا فيقرأ وهم يستمعون وقد **بسطنا** القول في ذلك في غير هذا الموضع وإنما ذكرنا هنا نكتا تتعلق بالسماع

قال تعالى ﴿الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله﴾ [سورة الزمر ٢٣]

وذكر سماع المؤمنين والعارفين والعالمين والنبيين فقال تعالى ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا﴾ [سورة الأنفال ٢]

وقال تعالى إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجدا ويقولون سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولا ويخرون للأذقان يبكون ويزيدهم خشوعا [سورة الإسراء ١٠٨ ١٠٩]." (٣)

---

(١) الاستقامة ابن تيمية ١/١٤٣

(٢) الاستقامة ابن تيم ية ١/١٨٣

(٣) الاستقامة ابن تيمية ١/٣٠٢

"الكفار فلا تلبسها قلت أغسلهما قال احرقهما

ولهذا كره العلماء المحققون الأحمر المشبع حمرة كما جاء النهي عن الميثرة الحمراء وقال عمر بن الخطاب دعوا هذه الرايات للنساء وقد بسطنا القول في هذه المسألة في موضعها

وأيضا فقد قال الله تعالى ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم﴾ إلى قوله وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنين [سورة النور ٣٠ ٣١]

وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح عن ابي هريرة العينان تزنيان وزناهما النظر

وفي الصحيح عن جرير بن عبد الله قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجأة فقال اصرف بصرك." (١)

"فنقول أعلم أن ما يصفه به النبي صلى الله عليه وسلم من محبة الأجناس المحبوبة من الأعيان والصفات والأفعال وما يبغضه من ذلك هو مثل ما يأمر به من الأفعال وينهى عنه من ذلك فإن الحب والبغض هما أصل الامر والنهى وذلك نظير ما يعده على الاعمال الحسنة من الثواب ويتوعد به على الأعمال السيئة من العقاب

فأمره ونهيه ووعده وحبه وبغضه وثوابه وعقابه كل ذلك من جنس واحد والنصوص النبوية تأتي مطلقة عامة من الجانبين فتتعارض في بعض الأعيان والأفعال التي تندرج في نصوص المدح والذم والحب والبغض والأمر والنهي والوعد والوعيد

وقد بسطنا الكلام على ما يتعلق بهذه القاعدة في غير موضع لتعلقها بأصول الدين وفروعه

فإن من أكبر المسائل التي تتبعها مسألة الأسماء والأحكام في فساق اهل الملة وهل يجتمع في حق الشخص الواحد الثواب والعقاب كما يقوله أهل السنة والجماعة أم لا يجتمع ذلك وهل يكون الشئ الواحد محبوبا من وجه مبغوضا من وجه محمودا من وجه مذموما من وجه كما يقوله جمهور الخوارج والمعتزلة وهل يكون الفعل الواحد مأمورا به من وجه منهيا عنه من وجه

وقد تنازع في ذلك أهل العلم من الفقهاء والمتكلمين وغيرهم." (٢)

"تناقضهما فصاروا متحيرين أو معرضين عن التصديق بهما جميعا أو متناقضين مع هذا تارة ومع هذا تارة

وهذا تجده في مسائل الكلام والاعتقادات ومسائل الإرادة والعبادات كمسألة السماع الصوتي ومسألة الكلام ومسائل الصفات وكلام الله وغير ذلك من المسائل

وجماع القول في ذلك أن كل أمرين تعارضا فلا بد أن يكون أحدهما راجحا أو يكونا متكافئين فيحكم بينهما بحسب الرجحان وبحسب التكافؤ فالعملان والعاملان إذا امتاز كل منهما بصفات فإن ترجح أحدهما فهو الراجح وإن تكافئا سوى بينهما في الفضل والدرجة وكذلك أسباب المصالح والمفاسد وكذلك الأدلة بأنه يعطى كل دليل حقه ولا يجوز أن تتكافأ الأدلة في نفس الأمر عند الجمهور لكن تتكافأ في نظر الناظر وأما كون الشئ الواحد من الوجه الواحد ثابتا منتفيا فهذا لا يقوله عاقل

---

(١) الاستقامة ابن تيمية ٤٢٨/١

(٢) الاستقامة ابن تيمية ٤٣٠/١

وأصل هذا كله العدل بالتسوية بين المتماثلين فإن الله تعالى يقول ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾ [سورة الحديد ٢٥] وقد **بسطنا** القول في ذلك وبينا أن العدل جماع الدين والحق والخير كله في غير موضع

والعدل الحقيقي قد يكون متعذرا إما عمله وإما العمل به." (١)

"واما مقام الرجل وامثاله في ذلك الزمان بجبل لبنان فان جبل لبنان ونحوه كان ثغرا للمسلمين لكونه بساحل البحر مجاورا للنصارى بمنزلة عسقلان والاسكندرية وغيرهما من الثغور وكان صالحو المسلمين يقيمون بالثغور للرباط في سبيل الله وما ورد من الاثار في فضل هذه البقاع فلفضل الرباط في سبيل الله واما بعد غلبة النصارى عليها والقرامطة والروافض فلم يبق فيها فضل وليس به في تلك الاوقات احد من الصالحين ولا يشرع في ديننا سكنى البوادي والجبال الا عند الفرار من الفتن اذ كان المقيم بالمصر يلجأ اليها عند الفتنة في دينه فيهاجر الى حيث لا يفتن فإن المهاجر من هجر ما نهى الله عنه وقد **بسطنا** هذا في غير الموضع

قلت فقد ظهر انهم يعنون بغيرة الحق نحو ما وصف به الرسول صلى الله عليه وسلم ان من غيرته على عبده ان يأتي محارمه فيدخلون في ذلك ما لا يحبه من فضول المباح وقد يعنون بها غيرته على مواجده وعطاياه التي لأوليائه ان يضعها في غير محلها فجعلوا الغيرة تارة في امره ونهيه وتارة في قضائه وقدره." (٢)

"شيء وشاءه وظنوا انهم لا يكونون راضين حتى يرضوا بكل ما يقدره الله ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان حتى قال بعضهم المحبة نار تحرق من القلب كل ما سوى مراد المحبوب قالوا والكون كله مراد المحبوب وضل هؤلاء ضلالا عظيما حيث لم يفرقوا بين الارادة الدينية والكونية والاذن الديني والكوني والامر الديني والكوني والبعث الكوني والديني والارسال الكوني والديني كما **بسطناه** في غير هذا الموضع

وهؤلاء يؤول بهم الامر الى ان لا يفرقوا بين المحظور والمأمور واولياء الله واعداء الله والانبياء والمتقين ويجعلون الذين امنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض ويجعلون المتقين كالفجار ويجعلون المسلمين كالمجرمين ويعطلون الامر والنهي والوعد والوعيد والشرائع

وربما سموا هذا حقيقة ولعمري انه حقيقة كونية لكن هذه." (٣)

"والقدر متعذر كما ان طائفة تجعل ذلك مخالفا للحكمة والعدل

وهذه الاصناف الثلاثة هي القدرية المجوسية والقدرية المشركية القدرية الابليسية وقد **بسطنا** الكلام على هذه الفرق في غير هذا الموضع

واكثر ما يبتلى به السالكون اهل الارادة والعامة في هذا الزمان هي القدرية المشركية فيشهدون القدر ويعرضون عن الامر

---

(١) الاستقامة ابن تيمية ١/٤٣٤

(٢) الاستقامة ابن تيمية ٢/٦١

(٣) الاستقامة ابن تيمية ٢/٧٨

كما قال فيهم بعض العلماء انت عند الطاعة قدرى وعند المعصية جبري أي مذهب وافق هواك تمذهبت به وانما المشروع العكس وهوان يكون عند الطاعة يستعين الله عليها قبل الفعل ويشكره عليها بعد الفعل ويجتهد ان لا يعصى فإذا اذنب وعصى بادر الى التوبة والاستغفار

كما في الحديث سيد الاستغفار ان يقول العبد ابوء لك." (١)

"ذلك لله ورسوله وهو معتد في حدوده كما نصب كثير من اهل البدع والاهواء نفسه للأمر والنهي كالخوارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم من غلط فيما اتاه من الامر والنهي والجهاد وغير ذلك فكان فساده اعظم من صلاحه

ولهذا امر النبي صلى الله عليه وسلم بالصبر على جور الائمة ونهى عن قتالهم ما اقاموا الصلاة وقال ادوا اليهم حقوقهم وسلوا الله حقوقكم وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع

ولهذا كان من اصول اهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الائمة وترك القتال في الفتنة واما اهل الاهواء." (٢)

"﴿أيكم أحسن عملا﴾ سورة الملك ٢ قال اخلصه واصوبه فقيل له يا ابا على ما اخلصه واصوبه فقال ان العمل اذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقل واذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون على السنة

وقد روى ابن شاهين واللالكائي عن سعيد بن جبير قال لا يقبل قول الا بعمل ولا يقبل قول وعمل الا بنية ولا يقبل قول وعمل ونية الا بموافقة السنة ورويا عن الحسن البصري مثله ولفظ ما روى عن الحسن لا يصلح مكان لا يقبل

ووهذا فيه رد على الذين يجعلون مجرد القول كافيا فأخبر أنه لا بد من قول وعمل المرجئة اذا الايمان قول وعمل لا بد من هذين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع وبينا ان مجرد." (٣)

"ولا بد له منه وما الظالم لنفسه من أهل الإيمان ففيه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه كما معه من ضد ذلك بقدر فجوره فالشخص الواحد قد تجتمع فيه الحسنات المقتضية للثواب والسيئات المقتضية للعقاب حتى يمكن أن يثاب ويعاقب وهذا قول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأئمة الإسلام وأهل السنة والجماعة الذين يقولون إنه لا يخلد في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان وأما القائلون بالتخليد كالخوارج أو المعتزلة القائلين أنه لا يخرج من النار من دخلها من أهل القبلة وأنه لا شفاعة للرسول ولا لغيره في اهل الكبائر لا قبل دخول النار ولا بعدها فعندهم لا يجتمع في الشخص الواحد ثواب وعقاب وحسنات وسيئات بل من اثيب لا يعاقب ومن عوقب لم يثب ودلائل هذا الأصل من الكتاب والسنة وإجماع الأمة كثير ليس هذا هو موضعه قد بسطناه في موضعه وينبني على هذا أمور كثيرة ولهذا من كان معه إيمان حقيقي فلا بد أن يكون معه من هذه الأعمال بقدر إيمانه وإن كان له ذنوب كما رواه البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلا كان يسمى حمارا وكان يضحك النبي صلى الله عليه وسلم وكان يشرب

---

(١) الاستقامة ابن تيمية ٢/١٣٩

(٢) الاستقامة ابن تيمية ٢/٢١٥

(٣) الاستقامة ابن تيمية ٢/٣٠٩

الخمر ويجلده النبي صلى الله عليه وسلم فأتي به مرة فقال رجل لعنه الله ما أكثر ما يؤتي به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله فهذا بين أن المذنب بالشراب وغيره قد يكون محبا لله ورسوله وحب الله رسوله أوثق عرى الإيمان كما أن العابد الزاهد قد يكون لما في قلبه من بدعة ونفاق مسخوطا عند الله ورسوله من ذلك الوجه كما استفاض في الصحاح وغيرها من حديث علي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الخوارج فقال يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قارءتهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم في الحديث الصحيح تمرق مارقة على خير فرقة من المسلمين يقتلهم أدنى الطائفتين ولهذا قال أئمة المسلمين كسفيان الثوري أن البدعة أحب إلى إبليس من المعصية لأن البدعة لا يتاب منها والمعصية يتاب منها ومعنى قولهم أن البدعة لا يتاب منها أن المبتدع الذي يتخذ دينا لم يشرعه الله ورسوله قد زين له سوء عمله فرآه حسنا فهو لا يتوب." (١)

"فالرب سبحانه له نصف الثناء والخير والعبد له نصف الدعاء والطلب وهاتان جامعتان ما للرب سبحانه وما للعبد فإياك نعبد للرب وإياك نستعين للعبد وفي الصحيحين عن معاذ رضي الله عنه قال كنت رديفا للنبي صلى الله عليه وسلم على حمار فقال يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد قلت الله ورسوله اعلم قال حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به والعبادة هي الغاية التي خلق الله لها العباد من جهة أمر الله ومحبته ورضاه كما قال تعالى الذاريات وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون وبها أرسل الرسل وأنزل الكتب وهي اسم يجمع كمال الذل ونهايته وكمال الحب لله ونهايته فالحب الخلي عن ذل والذل الخلي عن حب لا يكون عبادة وإنما العبادة ما يجمع كمال الأمرين ولهذا كانت العبادة لا تصلح إلا لله وهي وإن كانت منفعتها للعبد والله غني عنها فهي له من جهة محبته لها ورضاه بها ولهذا كان الله أشد فرحا بتوبة العبد من الفاقد لراحلته عليها طعامه وشرابه في ارض دوية ملهكة إذا نام آيسا منها ثم استيقظ فوجدها فالله أشد فرحا بتوبة عبده من هذا براحلته وهذا يتعلق به أمور جليلة قد **بسطناها** وشرحناها في غير هذا الموضع والتوكل والاستعانة للعبد لأنه هو الوسيلة والطريق الذي ينال به مقصوده ومطلوبه من العبادة فالاستعانة كالدعاء والمسألة وقد روى الطبراني في كتاب الدعاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله يا ابن آدم إنما هي اربع واحدة لي وواحدة لك وواحدة بيني وبينك وواحدة بينك وبين خلقي فأما التي لي فتعبدني لا تشرك بي شيئا وأما التي هي لك فعملك أجازيك به أحوج ما تكون إليه وأما التي بيني وبينك فمنك الدعاء وعلى الاجابة وأما التي بينك وبين خلقي فأت للناس ما تحب أن يأتوا إليك وكون هذا لله وهذا للعبد هو اعتبار تعلق المحبة والرضاء ابتداء فإن العبد ابتداء يحب ويريد ما يراه ملائما له والله تعالى يحب ويرضى ما هو الغاية المقصودة في رضاه وحبه الوسيلة تبعا لذلك وإلا فكل مأمور به فمنفعته عائدة على العبد وكل ذلك يحبه الله ويرضاه وعلى هذا

---

(١) التحفة العراقية ابن تيمية ص/٣٨

فالذي ظن أن التوكل من المقامات العامة ظن أن التوكل لا يطلب به إلا حظوظ الدنيا وهو غلط بل التوكل في الأمور الدينية أعظم وأيضا التوكل في الأمور الدينية التي لا تتم الواجبات والمستحبات إلا بها والزاهد فيها زاهد فيما يحبه الله ويأمر به ويرضاه والزهد المشروع هو ترك الرغبة فيما لا ينفع في الدار الآخرة وهو فضول المباح التي لا يستعان بها على طاعة الله كما أن الورع المشروع هو ترك ما قد يضر في الدار الآخرة وهو ترك المحرمات." (١)

"حظ المحبة ولهذا ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبيا وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ومن كان يكره أن يرجع إلى الكفر بعد إذ انقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار وهذا مما يبين من الكلام على المحبة فنقول فصل محبة الله ورسوله من أعظم واجبات الايمان وأكبر أوصله وأجل قواعده بل هي أصل كل عمل من أعمال الإيمان والدين كما أن التصديق أصل كل قول من أقوال الإيمان والدين فإن كل حركة في الوجود إنما تصدر عن محبة إما عن محبة محمودة او عن محبة مذمومة كما قد بسطنا ذلك في قاعدة المحبة من القواعد الكبار فجميع الأعمال الايمانية الدينية لا تصدر إلا عن المحبة المحمودة وأصل المحبة المحمودة هي محبة الله سبحانه وتعالى إذ العمل الصادر عن محبة مذمومة عند الله لا يكون عملا صالحا بل جميع الأعمال الإيمانية الدينية لا تصدر إلا عن محبة الله فإن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملا فأشرك فيه غيري فأنا منه برئ وهو كله للذي أشرك وثبت في الصحيح حديث الثلاثة الذين هم اول من تسعر بهم النار القارئ المرائي والمجاهد المرائي والمتصدق المرائي بل إخلاص الدين لله هو الدين الذي لا يقبل الله سواه فهو الذي بعث به الأولين والآخرين من الرسل وانزل به جميع الكتب واتفق عليه أئمة أهل الإيمان وهذا هو خلاصة الدعوة النبوية وهو قطب القرآن الذي تدور عليه رحاه قال تعالى أول الزمر وأول غافر وأول الجاثية وأول الحقاف تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم أول الزمر إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصا له الدين ألا لله الدين الخالص والسورة كلها عمتها في هذا المعنى من قوله الزمر قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصا له الدين وأمرت لأن أكون أول المسلمين إلى قوله الزمر قل الله أعبد مخلصا له ديني إلى قوله أليس الله بكاف عبده ويخوفونك بالذين من دونه." (٢)

"عما يصفون إلا عباد الله المخلصين وقال تعالى النساء إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله وفي الجملة فهذا الأصل في سورة الأنعام والأعراف والنور وطسم وحم وسور المفصل وغير ذلك من السور المكية ومواضع من السور المدنية كثير ظاهر فهو اصل الأصول وقاعدة الدين حتى في سورتي الإخلاص قل يا ايها الكافرون وقل هو الله أحد وهاتان السورتان كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما في صلاة التطوع كركعتي الطواف وسنة الفجر وهما متضمنتان للتوحيد فأما قل يا أيها الكافرون فهي

---

(١) التحفة العراقية ابن تيمية ص/٤٤

(٢) التحفة العراقية ابن تيمية ص/٥٩

متضمنة للتوحيد العملي الإرادي وهو إخلاص الدين لله بالقصد والإرادة وهو الذي يتكلم به مشايخ التصوف غالبا وأما سورة قل هو الله أحد فمتضمنة للتوحيد القولي العملي كما ثبت في الصحيحين عن عائشة أن رجلا كان يقرأ قل هو الله أحد في صلاته فقال النبي صلى الله عليه وسلم سلوه لم يفعل ذلك فقال لأنها صفة الرحمن فأنا أحبها فقال أخبروه أن الله يحبه ولهذا تضمنت هذه السورة من وصف الله سبحانه وتعالى الذي ينفى قول أهل التعطيل وقول أهل التمثيل ما صارت به هي الأصل المعتمد في مسائل الذات كما قد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع وذكرنا اعتماد الأئمة عليها مع ما تضمنته في تفسير الأحد كما جاء تفسيره عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وما دل على ذلك من الدلائل لكن المقصود هنا هو التوحيد العملي وهو إخلاص الدين لله وإن كان أحد النوعين مرتبطا بالآخر فلا يوجد أحد من اهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة إلا وفيه نوع من الشرك العملي إذ أصل قولهم فيه شرك وتسوية بين الله وبين خلقه أو بينه وبين المعدومات كما يسوى المعطلة بينه وبين المعدومات في الصفات السلبية التي لا تستلزم مدحا ولا ثبوت كمال أو يسوون بينه وبين الناقص من الموجودات في صفات النقص وكما يسوون إذ أثبتوا هم ومن ضاهاهم من الممثلة مساواة بينه وبين المخلوقات في حقائقها حتى قد يعبدونها فيعدلون بربهم ويجعلون له أندادا ويشبهون الملخوق برب العالمين واليهود كثيرا ما يعدلون الخالق بالملخوق ويمثلونه به حتى يصفوا الله بالعجز والفقر والبخل ونحو ذلك من النقائص التي يجب تنزيهه عنها وهي من صفات خلقه والنصارى يعدلون المخلوق بالخالق حتى يجعلوا في المخلوق من نعوت الربوبية وصفات الإلهية ويجوزون له مالا يصلح إلا للخالق سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والله سبحانه وتعالى قد امرنا أن نسأله الهداية بقوله اهدنا الصراط المستقيم." (١)

"عن نفسه وحبه ويغيب بمذكوره عن ذكره وبمعروفه عن معرفته وبموجوده عن وجوده حتى لا يشهد إلا محبوبه فيظن في زوال تمييزه ونقص عقله وسكره أنه هو محبوبه كما قيل إن محبوبا وقع في اليم فألقى المحب نفسه خلفه فقال أنا وقعت فأنت ما الذي أوقعك فقال غبت بك عني فظننت أنك أنا فلا ريب أن هذا خطأ وضلال لكن إن كان هذا لقاء المحبة والذكر من غير أن يحصل عن سبب محظور زال به عقله كان معذورا في زواله فلا يكون مؤاخذا بما يصدر منه من الكلام في هذه الحال التي زال فيها عقله بغير سبب محظور كما قيل في عقلاء المجانين أنهم قوم آتاهم الله عقولا وأحوالا فسلب عقولهم وأبقى أحوالهم وأسقط ما فرض بما سلب وأما إذا كان السبب الذي به زوال العقل محظورا لم يكن السكران معذورا وإن كان لا يحكم بكفره في اصح القولين كما لا يقع طلاقه في أصح القولين وإن كان النزاع فيه مشهورا وقد بسطنا الكلام في هذا وفيمن يسلم له حاله ومن لا يسلم في قاعدة ذلك وبكل حال فالفناء الذي يفضي بصاحبه إلى مثل هذا حال نقاص وإن كان صاحبه غير مكلف ولهذا لم يرد مثل هذا عن الصحابة الذين هم افضل الأمة ولا عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وإن كان لهؤلاء في صعق موسى نوع تعلق وإنما حدث زوال العقل عند الواردات الإلهية على بعض التابعين ومن بعدهم وإن كانت المحبة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه وولايته وعداوته فمن المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة فلا بد أن يبغض أعداءه ولا بد أن يحب ما يحبه

---

(١) التحفة العراقية ابن تيمية ص/٦٢

من جهادهم كما قال تعالى الصف إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص والمحب التام لا يؤثر فيه لوم اللائم وعذل العاذل بل ذلك يغريه بملازمة المحبة كما قد اكثر الشعراء في ذلك وهؤلاء هم أهل الملام المحمود وهم الذين لا يخافون من يلومهم على ما يحب الله ويرضاه من جهاد أعدائه فإن الملام على ذلك كثير وأما الملام على فعل ما يكرهه الله أو ترك ما أحبه فهو لوم بحق وليس من ذلك المحمود الصبر على هذا الملام بل الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل وبهذا يحصل الفرق بين الملامية الذين يفعلون ما يحبه الله ورسوله ولا يخافون لومة لائم في ذلك وبين الملامية الذين يفعلون ما يبغضه الله ورسوله ويصبرون على الملام في ذلك." (١)

"ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فإنهم عدو لي إلا رب العالمين وقال أيضا الأنعام لا احب الآفلين وقال تعالى الشعراء يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وهو السليم من الشرك وأما قولهم إنه لا مناسبة بين المحدث والقديم توجب محبته له وتمتعه بالنظر إليه فهذا الكلام مجمل فإن ارادوا بالمناسبة أنه ليس بوالد فهذا حق وإن أرادوا أنه ليس بينهما من المناسبة ما بين الناكح والمنكوح والآكل والمأكول ونحو ذلك فهذا أيضا حق وإن أرادوا أنه لا مناسبة بينهما توجب أن يكون أحدهما محبا عابدا والاخر معبودا محبوبا فهذا هو رأس المسألة والاحتجاج به مصادرة على المطلوب ويكفي في ذلك المنع ثم يقال بل لا مناسبة تقتضي المحبة الكاملة إلا المناسبة التي بين المخلوق والخالق الذي لا إله غيره الذي هو في السماء إله وفي الأرض إله وله المثل الأعلى في السماوات والأرض وحقيقة قول هؤلاء أنهم جحدوا كون الله معبودا في الحقيقة ولهذا وافق على هذه المسألة طوائف من الصوفية المتكلمين الذين ينكرون أن يكون الله محبا في الحقيقة فأقروا بكونه محبوبا ومنعوا كونه محبا لأنهم تصوفوا مع ما كانوا عليه من قول أولئك المتكلمة فأخذوا عن الصوفية مذهبهم في المحبة وإن كانوا قد يخلطون فيه وأصل إنكارها إنما هو قول المعتزلة ونحوهم من الجهمية فأما محبة الرب عبده فهم لها أشد إنكارا ومنكروها قسمان قسم يتأولونها بنفس المفعولات التي يحبها العبد فيجعلون محبته نفس خلقه وقسم يجعلونها نفس إرادته لتلك المفعولات وقد بسطنا الكلام في ذلك في قواعد الصفات والقدر وليس هذا هو موضعها ومن المعلوم أنه قد دل الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة على أن الله يحب ويرضى ما أمر بفعله من واجب ومستحب وإن لم يكن ذلك موجودا وعلى أنه قد يريد وجود أمور يبغضها ويسخطها من الأعيان والأفعال كالفسق والكفر وقد قال الله تعالى البقرة والله لا يحب الفساد وقال تعالى الزمر ولا يرضى لعباده الكفر والمقصود هنا إنما هو في ذكر محبة العباد لله وقد تبين أن ذلك هو أصل أعمال الإيمان ولم يتبين بين أحد من سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان نزاع في ذلك وكانوا يحركون هذه المحبة بما شرع الله أن تحرك به من أنواع العبادات الشرعية كالعرفان الإيماني والسماع الفرقاني قال تعالى الشورى وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان إلى آخر السورة ثم أنه لما طال الأمد صار في طائف المتكلمة من المعتزلة وغيرهم من ينكر هذه المحبة وصار في بعض المتصوفة من يطلب تحريكها بأنواع من سماع." (٢)

---

(١) التحفة العراقية ابن تيمية ص/٦٥

(٢) التحفة العراقية ابن تيمية ص/٧٢

"ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه – تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله، كما قال الإمام أحمد في كتابه الذي صنفه «في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله» .

وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله، وذكر في ذلك ما يشتبه عليهم معناه، وإن كان لا يشتبه على غيرهم، وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله، ولم ينف مطلق التأويل، كما تقدم من أن لفظ «التأويل» يراد به التفسير المبين لمراد الله تعالى به، فذلك لا يعاب بل يحمد، ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها، فذاك لا يعلمه إلا هو، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع.

[غلط من ينفي التأويل مطلقا]

ومن لم يعرف هذا اضطربت أقواله، مثل طائفة يقولون: إن التأويل باطل، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره؛ ويحتجون بقوله:." (١)

"عنهما، بناء على أن من أحبهما فقد أبغض عليا رضي الله عنه، ومن أبغضه فهو ناصبي؛ وأهل السنة ينازعونهم في المقدمة الأول.

ولهذا يقول هؤلاء: إن الشيئين لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه. وأكثر العقلاء على خلاف ذلك، وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبينا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام وحجج من نفى ذلك، وبينا فساد قول من يقول بتماثلها.

وأيضا، فالاعتماد بهذا الطريق على نفي التشبيه اعتماد باطل، وذلك أنه إذا أثبت تماثل الأجسام فهم لا ينفون ذلك إلا بالحجة التي ينفون بها الجسم، وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم، وثبت امتناع الجسم، كان هذا وحده كافيا في نفي ذلك، لا يحتاج نفي ذلك إلى نفي مسمى «التشبيه» ، لكن نفي الجسم يكون مبنيا على نفي هذا التشبيه، بأن يقال: لو ثبت له كذا وكذا لكان جسما، ثم يقال: والأجسام متماثلة، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز." (٢)

"مقول بالاشتراك اللفظي، أو بالتواطئ، أو التشكيك، كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها، وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا؟، وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟.

وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب والتناقض في هذه المقامات، فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين، ويحكى عن الناس مقالات ما قالوها، وتارة يبقى في الشك والتحير، وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة، ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة.

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١١٢

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٢٣

وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج، بخلاف الماهية التي في الذهن فإنها مغايرة للموجود في الخارج، وأن لفظ «الوجود» كلفظ." (١)

"الحواريين وهذا غلط لوجوه: منها: أن الله قد ذكر في كتابه أنه أهلك الذين جاءتهم الرسل وأهل أنطاكية لما جاءهم من دعاهم إلى دين المسيح آمنوا ولم يهلكوا.

ومنها: أن الرسل في القرآن ثلاثة وجاءهم رجل من أقصى المدينة يسعى والذين جاءوا من أتباع المسيح كانوا اثنين ولم يأتهم رجل يسعى لا حبيب ولا غيره.

ومنها: أن هؤلاء جاءوا بعد المسيح فلم يكن الله أرسلهم وهذا ؛ كما أن الله ذكر في القرآن أنه أهلك أهل مدين بالظلة لما جاءهم شعيب وذكر في القرآن أن موسى أتاها وتزوج ببنت واحد منها فظن بعض الناس أنه شعيب النبي – صلى الله عليه وسلم – وهذا غلط عند علماء المسلمين مثل ابن عباس والحسن البصري وابن جريج وغيرهم، كلهم ذكروا أن الذي صاهره موسى ليس هو شعيبا النبي – صلى الله عليه وسلم – وحكي أنه شعيب عمن لا يعرف من العلماء ولم يثبت عن أحد من الصحابة والتابعين ؛ كما **بسطناه** في موضعه.." (٢)

"والفلاسفة وسائر العقلاء يعترفون بهذا، لكن كثيرا من الفلاسفة يظن أن ما رأته الأنبياء من الملائكة وما سمعته من الكلام كان من هذا النوع ويظنون أن ما يرى من الجن هو من هذا النوع وهؤلاء جهال غالطون في هذا، كما جهلوا وغلطوا في ظنهم أن خوارق العادات سببها قوى نفسانية أو طبيعية أو قوى فلكية وأن الفرق بين النبي – صلى الله عليه وسلم – والساحر إنما هو حسن قصد هذا، وفساد قصد الآخر وإلا فكلاهما خوارق سببها قوى نفسانية أو فلكية، وهذا النفي باطل ؛ كما قد **بسطنا** الكلام عليه وبينا جهل هؤلاء وضلالهم في غير هذا الموضع.

والذين شاهدوا ذلك في الخارج وثبت عندهم بالأخبار الصادقة المتواترة وجود ذلك في الخارج يعلمون أن هؤلاء جاهلون ضالون ويعلمون أن الملائكة تظهر في صورة البشر ؛ كما ظهرت لإبراهيم." (٣)

"البخاري إلا ذلك، وضعف الشافعي والبخاري وأحمد في أحد الروايتين عنه وغيرهم حديث الثلاث والأربع، فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – إنما صلى الكسوف مرة واحدة وفي حديث الثلاث والأربع أنه صلاها يوم مات إبراهيم ابنه، وأحاديث الركوعين كانت ذلك اليوم فمثل هذا الغلط إذا وقع كان في نفس الأحاديث الصحيحة ما يبين أنه غلط، والبخاري إذا روى الحديث بطرق في بعضها غلط في بعض الألفاظ ذكر معه الطرق التي تبين ذلك الغلط ؛ كما قد **بسطنا** الكلام على ذلك في موضعه.

فكذلك إذا قيل أنه وقع تبديل في بعض ألفاظ الكتب المتقدمة كان في الكتب ما يبين لك الغلط وقد قدمنا أن المسلمين

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٢٩

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/٢٤٩

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/٣٢٨

لا يدعون أن كل نسخة في العالم من زمن محمد – صلى الله عليه وسلم – بكل لسان من التوراة والإنجيل والزبور بدلت ألفاظها، فإن هذا لا أعرف." (١)

"قد **بسطناه** في موضعه، وهم يكفرون من يقول ذلك، ويحتجون بالعقل على فساده.

وإذا قال: (هذا فوق العقل) لم يقبلوه، وكذلك كل طائفة من طوائفهم احتجت على الأخرى بالعقل، وإذا قالوا: (قولنا فوق العقل) لم يقبلوا هذا الجواب.

فإن كان هذا جوابا صحيحا، فيجب أن لا يبحث في شيء من الإلهيات بالعقل، بل يقول كل مبطل ما شاء من الباطل، ويقول: كلامي فوق العقل، كما يقول أصحاب الحلول والاتحاد والوحدة الذين يقولون: إن وجود الخالق وجود المخلوق، ويقولون: إن هذا فوق العقل، وإنه يعلم بالذوق لا بالسمع ولا بالعقل.

الوجه الثاني: أن يقال: ما يعجز العقل عن تصوره إذا أخبرت به الأنبياء – عليهم السلام – قبل منهم ؛ لأنهم يعلمون ما يعجز غيرهم من معرفته.

وهذه الأقوال لم يقل الأنبياء شيئا منها، بل نفس فرق النصارى قالوها بآرائهم، وزعموا أنهم استنبطوها من بعض ألفاظ الكتب.

فيقال لمن قالها منهم: أنت تتصور ما تقول، أم لا تتصوره وتفهمه وتعقله؟." (٢)

"وأما البحث العقلي في هذا، فقد **بسطناه** في غير هذا الموضع، وبينا أن ما يسميه هؤلاء المتفلسفة تركيبا، كقولهم: إن الشيء مركب من وجود وماهية، وقولهم: إن الأنواع مركبة من الأجناس والفصول، هو باطل عند جميع جمهور العقلاء.

وليس في الخارج إلا ذات متصفة بصفات، ليس في الخارج وجود القائم بنفسه، وماهية أخرى غير هذا الشيء الموجود القائم بنفسه مثلا.

ولكن قد يعنى بلفظ " ماهية " ما يتصور في الأذهان، وبالوجود ما يوجد في الأعيان، وحينئذ فهذه الماهية غير هذا الموجود، وحينئذ فيقال: هذه الماهية غير هذا الوجود.

وكذلك قولهم: إن الإنسان الموجود في الخارج مركب من الجنس والفصل، فإن الإنسان الموجود هو ذات متصفة بصفات هو وغيره من الموجودات.

ولكن يتصور في الذهن ما هو مركب من الحيوان والناطق، كما يتصور ما هو مركب من الحيوان والضاحك، وهذا تركيب ذهني لا تركيب في الخارج، **وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/٤٤٧

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٣٩٢

وتبين أن ما جعلوه من الصفات داخلا في الماهية، وما جعلوه خارجا عنها لازما لها، وما هو مجموع أجزاء الماهية، يرجع عند التحقيق إلى ما هو مدلول عليه بالتضمن والالتزام والمطابقة.." (١)

"وعلة فاعلة، ولا يسمى واجب الوجود.

ولا قسم الموجودات إلى واجب قديم وممكن قديم، بل ذلك فعل المتأخرين؛ كابن سينا وأمثاله، وقد بسطنا الكلام عليهم في غير هذا الموضع.

والمتأخرون الذين سمعوا كلام أهل الملل أرادوا إصلاح كلامه وتقريبه إلى العقول، لعله يوافق ما علم بصريح المعقول وصحيح المنقول. فتكلم عليه ثابت بن قرة وبين أن الفلك لا قوام له إلا بطبيعته ولا قوام لطبيعته إلا بحركته، ولا قوام لحركته الإرادية إلا بمحرك لها.

وزعموا أن المحرك يجب أن لا يكون متحركا، وقرروا ذلك بأدلة." (٢)

"النصارى إلا باتباع المتشابه من كلام الأنبياء وترك المحكم؟ .

والثاني: أن يبين أن تلك الحجة لا تصلح أن يعارض بها ما جاءت به الأنبياء. كما إذا أخذ بعض الناس يطعن في شيء من الشرائع بالرأي، بين له أن ما ثبت عن الأنبياء لا يعارض برأي ولا قياس.

الثالث: أن يبين فساد تلك الحجة العقلية. إن كانت من باب الخبريات: بين فسادها كما قد بسطنا القول في ذلك في كتاب " درء تعارض العقل والشرع " وذكرنا أن جميع ما يحتج به على خلاف نصوص الأنبياء من العقليات، فإنه باطل. وذكرنا ما يعتمد عليه النفاة من هذا الباب.

وإن كانت من باب الطلبيات فهي من باب الأمر والنهي. فمن." (٣)

"قيمة كل امرئ ما يحسنه. والعارفون يقولون: قيمة كل امرئ ما يطلب. وفي بعض الكتب المتقدمة: إني لا أنظر إلى كلام الحكيم، وإنما أنظر إلى همته. وهؤلاء المتفلسفة لم يذكروا هذا في كمال النفس، وإنما جعلوا كمالها العملي في تعديل الشهوة والغضب بالعفة، والحلم، وهذا غايته ترك الإسراف في الشهوة والغضب، والشهوة: هي جلب ما ينفع البدن ويبقي النوع، والغضب: دفع ما يضر البدن. ولم يتعرضوا لمراد الروح الذي يحبه لذاته. مع أنهم إنما تكلموا فيما يعود إلى البدن، وجعلوا ذلك إصلاحا للبدن الذي هو آلة للنفس، وجعلوا كمال النفس في مجرد العلم. وقد بسطنا غلطهم في هذا الأصل من وجوه في غير هذا الموضع، وبينا أن النفس لها كمال في العمل والإرادة، كما أن لها." (٤)

"بعد إبلهم، ولكن ادعهم بفضل أزوادهم، ثم ادع لهم بالبركة لعل الله أن يجعل في ذلك. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم. فدعا بنطع فبسطه، ثم دعا بفضل أزوادهم. قال: فجعل الرجل يجيء بكف ذرة، وجعل الآخر

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٨٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥/٣٠

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥/١٢٩

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٦/٣٥

يجيء بكف تمر، وجعل يجيء الآخر بكسرة حتى اجتمع على النطع من ذلك شيء يسير. قال: فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة، ثم قال: خذوا في أوعيتكم. قال: فأخذوا في أوعيتهم حتى ما تركوا في العسكر وعاء إلا ملئوه، قال: فأكلوا حتى شبعوا، وفضلت فضلة» الحديث. وروى البخاري من حديث سلمة بن الأكوع قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة، فأصابنا جهد حتى هممنا أن ننحر بعض ظهرنا، فأمرنا نبي الله صلى الله عليه وسلم فجمعنا مزاودنا **فبسطنا** له نطعا، فاجتمع زاد القوم على النطع، قال:." (١)

"وقد روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه " ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه، وفلتات لسانه "

وقد **بسطنا** الكلام على هذه في مسألة الإيمان، وبينا أن ما يقوم بالقلب من تصديق، وحب الله ورسوله، وتعظيم، لا بد أن يظهر على الجوارح، وكذلك بالعكس، ولهذا يستدل بانتفاء اللازم الظاهر على انتفاء الملزوم الباطن، كما في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ألا إن في الجسد مضغة إذا." (٢)

"مطلق والكلي المطلق لا يوجد كليا مطلقا إلا في الأذهان لا في الأعيان بل كل موجود من المخلوقات له ما يختص به لا يشاركه فيه غيره في الخارج فهذا الإنسان المعين لا يشاركه هذا الإنسان المعين فيما يختص به من إنسانيته الخاصة وحيوانيته الخاصة ووجوده الخاص ولكن هو وغيره يشتركان في مطلق الحيوانية والإنسانية والوجود ونحو ذلك.
وهذه المشتركات لا تختص واحدا منها ولا توجد في الخارج مشتركة مطلقة بل لا توجد إلا معينة مختصة **وقد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع.
فإنه بسبب الاشتباه في هذه الكليات المطلقة ضل طوائف من أهل العلوم النظريات والذوقيات وإذا كان وجود المخلوق المختص به لا يشركه فيه غيره وإن كان يشابهه فيه غيره فالخالق تعالى أبعد عن أن يشاركه غيره فيما يختص به سبحانه وتعالى.
ولولا أنه قد اشتهر فساد قول هؤلاء للسائلين عن هذه الأحزاب **لبسطنا** فيه الخطاب وصاحب الحزب إن لم يكن من هؤلاء ففي كلامه ضرب من الفلسفة الفاسدة وضرب من مذهب الحلولية القائلين بالحلول الخاص أو العام وهذا مما ابتلي به طوائف من متأخري الصوفية لا سيما المستمدين من كلام صاحب مشكاة الأنوار." (٣)

"مرتبة المحقق صاحب القول بوحدة الوجود.
وقد **بسطنا** القول على هؤلاء وعلى هؤلاء وأمثالهم من المتفلسفة والاتحادية والمتكلمة والمتصوفة الذين دخلوا معهم والمقصود هنا التنبيه على ما دخل في كلام صاحب الحزب وأمثاله من كلامهم.
وهؤلاء قد يسمون العقل القلم ويسمون النفس الفلكية اللوح ويدعون أن ذلك هو اللوح المحفوظ في كلام الله ورسوله

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٣٨/٦
(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٨٧/٦
(٣) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٠٧

ولهذا يدعي أحدهم أنه اطلع على اللوح المحفوظ وأنه أخذ مريديه من اللوح المحفوظ وفي كلام صاحب الحزب وغيره من ذلك وأخذوا ذلك من كلام أبي حامد الغزالي في ميزان العمل وجواهر القرآن والمضنون به على غير أهله وغير ذلك. فإنه يجعل اللوح عبارة عن النفس ويجعل الفلك عبارة عن العقل الأول كما يجعل الملك والملكوت والجبروت عبارة عن الجسم والنفس والعقل وصاحب الحزب دخل في هذا الباب كما دخل فيه." (١)

"بمشيئته وقدرته ولم يفرقوا بين قديم النوع وقديم العين.

وقد **بسطنا** الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وبينا جميع أقوال أهل الأرض في القرآن وكلام الله قول الفيضية والخلقية والحدوثية والاتحادية والاقترانية والسلفية والمقصود هنا التنبيه على مسمى الحلول والاتحاد وأنه ينقسم إلى مطلق ومعين.

فالحلول والاتحاد المطلق كقول الجهمية الذين يقولون إنه بذاته في كل مكان ومن يناسبهم من الاتحادية وأهل الوحدة.

وأما المقيد فكقول النصارى بالحلول والاتحاد في المسيح ولهذا قيل للتلمساني أكبر رؤوس هؤلاء الملاحدة أهل الوحدة في زماننا الذي قيل له كلامكم مثل هذا من الفصوص ونحوه يناقض القرآن فقال التوحيد في كلامنا والقرآن كله شرك فقيل له فإذا كان الوجود كله واحدا فما الفرق بين الزوجة والأخت حتى تحرم هذه وتحل هذه فقال الجميع عندنا حلال ولكن هؤلاء المحجوبون قالوا حرام فقلنا حرام عليكم.

... وشرح الأسماء الحسنى على أصول هؤلاء." (٢)

"ويوجد نحو من هذا في رسائل إخوان الصفا وفي كلام أبي حامد وكلام ابن عربي وابن سبعين وغيرهم وقد **بسطنا** الكلام على فساد مذهب هؤلاء عقلا ونقلا في غير هذا الموضع.

وطائفة من الذين تصوفوا على طريقة هؤلاء الفلاسفة كابن القسي صاحب خلع النعلين وابن سبعين وابن عربي وابن أجلى والبوني المتأخر وابن الطفيل صاحب رسالة حي بن يقظان ونحو هؤلاء خلطوا كلام هؤلاء بشيء من كلام الصوفية وألفاظ القرآن والحديث.

وما ذكره ابن سينا في مقامات العارفين في إشارته هي من أسباب دعاء هؤلاء إلى ما هم عليه وهم لا يتفقون على قول واحد لأن الأصل الذي بنوا عليه باطل فتجدهم مختلفين وكل منهم يدعي كشفا وذوقا ووجدا يخالف الآخر أو يدعي عقلا ونظرا واستدلالا يخالف الآخر فكل لكل مناقض وكل لكل معارض فإنهم لفي قول مختلف (٨)." (٣)

"**مبسوط** في غير هذا الموضع.

ولهذا اتفق العقلاء على امتناع التسلسل والدور في المؤثر سواء سمي فاعلا أو خالقا أو موجبا أو علة أو غير ذلك ولكن تنازعوا في التسلسل في الآثار كما **بسطناه** في موضعه.

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١١٤

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٧٤

(٣) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٨٤

والدور نوعان فالدور القبلي كالدور في المؤثرات والعلل والفاعل متفق بين العقلاء على امتناعه.

وأما الدور المعي الاقتراني وهو أنه لا يوجد هذا إلا مع هذا فهذا ليس ممتنعا لذاته بل ممكن في الجملة كمعلولي العلة كالأبوة مع البنوة وكذلك إذا كان غنيين عن الفاعل كصفات الرب الأزلية مع ذاته المقدسة فإنه لا يوجد شيء من ذلك إلا مع الآخر وهو سبحانه بصفاته الأزلية غني عن الفاعل والمؤثر وهذا كله مبسوط في موضعه.

والمقصود أن كون المخلوقات آيات للرب تبارك وتعالى ودلائل وشواهد ومظاهر بمعنى أنها تدل وتعرف وتشهد بما شهد به القرآن واتفق عليه أهل الإيمان وعلم ثبوته بالبرهان.

بل آياته المخلوقة دلت على صدق آياته المتلوة كما قال تعالى سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق [فصلت." (١)

"والقياس مؤلف من مقدمتين والمقدمة قضية أما موجبة وأما سالبة وكل منهما أما كلية وأما جزئية فلا بد من الكلام في القضايا وأنواعها وجهاتها.

وقد يستدل عليها ب نقيضها وبعكسها وبعكس نقيضها فإنها إذا صحت بطل نقيضها وصح عكسها وعكس نقيضها فتكلم في تناقض القضايا وعكسها المستوى وعكس نقيضها.

والقضية أما حملية وأما شرطية متصلة وأما شرطية منفصلة فانقسم القياس باعتبار صورته إلى قياس تداخل وهو الحملي وقياس تلازم وهو الشرطي المتصل وقياس تعاند وهو التقسيم والترديد وهو الشرطي المنفصل هذا باعتبار صورته وباعتبار مادته إلى الأصناف الخمسة المتقدمة.

فلا بد من الكلام في مواد القياس وهي القضايا التي يستدل بها على غيرها وهذا كله في قياس الشمول وأما قياس التمثيل والاستقراء فله حكم آخر فإنهم قالوا الاستدلال ب الكلي على الجزئي هو قياس الشمول وب الجزئي على الكلي هو الاستقراء أما التام أن ع‍لم شموله للأفراد وإلا ف الناقص والاستدلال بأحد الجزئيين على الآخر هو قياس التمثيل.

مع أنا قد بسطنا في غير هذا الموضع الكلام على أن كل قياس شمول فانه يعود إلى التمثيل كما أن كل قياس تمثيل فانه يعود إلى شمول وأن جعلهم قياس الشمول يفيد اليقين دون قياس التمثيل خطأ.

وذكرنا تنازع الناس في اسم القياس هل يتناولهما جميعا كما عليه جمهور الناس أو هو حقيقة في التمثيل مجاز في قياس الشمول كما اختاره أبو حامد الغزالي وأبو محمد المقدسي أو بالعكس كما اختاره ابن حزم وغيره من أهل المنطق والكلام على هذا مبسوط في مواضع." (٢)

"الخامس: أن تصور الماهية إنما يحصل عندهم بالحد الذي هو الحقيقي المؤلف من الذاتيات المشتركة والمميزة وهو المركب من الجنس والفصل وهذا الحد أما متعذر أو متعسر كما قد أقروا بذلك وحينئذ فلا يكون قد تصور حقيقة من الحقائق دائما أو غالبا وقد تصورت الحقائق فعلم استغناء التصورات عن الحد.

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٨٨

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٦

السادس: أن الحدود الحقيقية عندهم إنما تكون الحقائق المركبة وهي الأنواع التي لها جنس وفصل وأما ما لا تركيب فيه وهو ما لا يدخل مع غيره تحت جنس كما م ثله بعضهم ب العقول فليس له حد وقد عرفوه وهو من التصورات المطلوبة عندهم فعلم استغناء التصورات عن الحد بل إذا أمكن معرفة هذه بلا حد فمعرفة تلك الأنواع أولى لأنها أقرب إلى الحس وان أشخاصها مشهودة.

وهم يقولون أن التصديق لا يقف على التصور التام الذي يحصل بالحد الحقيقي بل يكفي فيه أدنى تصور ولو ب الخاصة وتصور العقول من هذا الباب وهذا اعتراف منهم بأن جنس التصور لا يقف على الحد الحقيقي لكن يقولون الموقوف عليه هو تصور الحقيقة أو التصور التام وسنبين أن شاء الله أنه ما من تصور إلا وفوقه تصور أتم منه وأنا نحن لا نتصور شيئا بجميع لوازمه حتى لا يشذ عنا منها شيء وأنه كلما كان التصور لصفات المتصور أكثر كان التصور أتم. وأما جعل بعض الصفات داخلة في حقيقة الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر حقيقي وإنما يعود ذلك إلى جعل الداخل ما دل عليه اللفظ ب التضمن والخارج اللازم ما دل عليه اللفظ ب اللزوم فتعود الصفات الداخلة في الماهية إلى ما دخل في مراد المتكلم بلفظه والخارجة اللازمة للماهية إلى ما يلزم مراده بلفظه وهذا أمر يتبع مراد المتكلم فلا يعود إلى حقيقة ثابتة في نفس الأمر للموصوف وقد **بسطنا** ألفاظهم في غير هذا الموضع وبينا ذلك بيانا **مبسوطا** يبين أن ما سموه الماهية أمر يعود إلى ما يقدر في الأذهان لا إلى ما يتحقق في ال أعيان والمقدر في الأذهان بحسب ما يقدره كل أحد في ذهنه فيمتنع أن." (١)

"يدل على الجنس البعيد بالمطابقة والقريب بالتضمن وتارة بالعكس.

فإذا قالوا الأحسن أن يدل على القريب بالمطابقة لأنه اخص بالمحدود وكلما كان اخص كان أكثر تمييزا قيل ليس في ذلك اختصاص احد الحدين بتصوير الماهية دون الآخر بل بأنه أتم تمييزا.

وهذا تكلم على المعنى الذي ذكره في حد الخمر بحسب ما قاله ف الخمر اسم ل المسكر عند الشارع سواء كان مائعا أو جامدا طعاما أو شربا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "كل مسكر خمر" فلو كان الخمر جامدة وأكلها كانت خمرا باتفاق المسلمين.

وأما الوجه الثاني: فقوله: "اللازم الذي لا يفارق في الوجود والوهم يشتبه بالذاتي غاية الاشتباه" كلام صحيح بل ليس بينهما في الحقيقة فرق إلا بمجرد الوضع والاصطلاح كما قد بين في غير هذا الموضع وبين أنهم في هذا الوضع المنطقي والاصطلاح المنطقي فرقوا بين المتماثلين وسووا بين المختلفين.

وهذا وضع مخالف لصريح العقل وهو أصل صناعة الحدود الحقيقية عندهم فتكون صناعة باطلة إذ الفرق بين الحقائق لا يكون بمجرد أمر وضعي بل بما هي عليه الحقائق في نفسها وليس بين ما سموه ذاتيا وما سموه لازما للماهية في الوجود والذهن فرق حقيقي في الخارج وإنما هي فروق اعتبارية تتبع الوضع واختيار الواضع وما يفرضه في ذهنه وهذا قد **بسطناه** في غير هذا الموضع وذكرنا ألفاظ أئمتهم في هذا الموضع وتفسيرها.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٩

وإن حاصل ما عندهم أن ما يسمونه ماهية هي ما يتصوره الذهن فان أجزاء الماهية هي تلك الأمور المتصورة فإذا تصور جسما ناميا حساسا." (١)

"ودعوى المدعى أن الحد مجرد المفرد المفيد كدعواهم أن التصور الذي هو احد نوعى العلم هو التصور المجرد عن كل نفي وإثبات ومعلوم أن مثل هذا لا يكون علما عند أحد من العلماء بل إذا خطر ببال الإنسان شيء ما ولم يخطر له ثبوته ولا انتفاءه بوجه من الوجوه لم يكن قد علم شيئا مثل من خطر له بحر زئبق أو جبل ياقوت خاطرا مجردا عن كون هذا التصور ثابتا في الخارج أو منتفيا ممكنا أو ممتنعا فان هذا من جنس الوسواس لا من جنس العلم.

وقد بسطنا الكلام على هذا في مواضع متعددة مثل الكلام على المحصل وبينا أن المشروط في التصديق من جنس العلم المشروط في القول فمن صدق بما لم يتصوره كان قد تكلم بغير علم ومن صدق بما تصوره كان كالمتكلم بعلم فقولهم في الحدود ألقولية من جنس قولهم في التصورات الذهنية.

الوجه الثاني: خبر الواحد بلا دليل لا يفيد العلم

الثاني: أنهم يقولون الحد لا يمنع ولا يقوم عليه دليل وإنما يمكن إبطاله ب النقض والمعارضة بخلاف القياس فانه يمكن فيه الممانعة والمعارضة.

فيقال: إذا لم يكن الحاد قد أقام دليلا على صحة الحد امتنع أن يعرف المستمع المحدود به إذا جوز عليه الخطأ فإنه إذا لم يعرف صحة الحد إلا بقوله وقوله محتمل للصدق والكذب امتنع أن يعرفه بقوله للصدق والكذب امتنع أن يعرفه بقوله.

ومن العجب أن هؤلاء يزعمون أن هذه طرق عقلية يقينية ويجعلون العلم بالمفرد أصلا للعلم بالمركب ويجعلون العمدة في ذلك على الحد الذي هو قول الحاد بلا." (٢)

"الشيء لا يقتصر في معرفته إلى حد ومن لم يعرفه فإنما يعرف به إذا عرف ما يشبهه ولو من بعض الوجوه فيؤلف له من الصفات المشتبهة المشتركة بينه وبين غيره ما يخص المعرف.

ومن تدبر هذا وجد حقيقته وعلم معرفة الخلق بما أخبروا به من الغيب من الملائكة واليوم الآخر وما في الجنة والنار من أنواع النعيم والعذاب بل عرف أيضا ما يدخل من ذلك في معرفتهم بالله تعالى وصفاته ولم قال كثير من السلف المتشابه هو الوعد والوعيد والمحكم: هو الأمر والنهى ولم قيل القرآن يعمل بمحكمه ويؤمن بمتشابهه وعلم أن تأويل المتشابه الذي هو العلم بكيفية ما أخبرنا به لا يعلمه إلا الله وإن كان العلم بتأويله الذي هو تفسيره ومعناه المراد به يعلمه الراسخون في العلم كما قد بسطناه في غير هذا الموضع.

هذا كله إذا كان السائل القائل ما هو غير عالم بالمسمى.

وأما إن كان عالما بالمسمى ودلالة الاسم عليه فلا يحتاج إلى التمييز بين المسمى وغيره ولا إلى تعريفه دلالة الاسم

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٤

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٧

عليه فيكون مطلوبه قدرا زائدا على التمييز بينه وبين غيره وهذا هو الذي يجعلونه مطلوبا للسائل عن المحدود وجوابه هو عندهم المقول في جواب ما هو.

ومعلوم أن مطلوب هذا قد يكون ذكر خصائص له باطنة لم يطلع عليها وقد يكون مطلوبه بيان علته الفاعلية أو الغائية وقد يكون مطلوبه معرفة ما تركب منه شيء ما وقد يكون مطلوبه معرفة حقيقته التي لا يعلمها المسئول أو علمها ولا عبارة تدل السائل عليها كالسائل عن حقيقة النفس وأمثال ذلك." (١)

"والاصطلاح الذي جعلوه من باب الحقائق الذاتية والمعارف وهذا عين الضلال والإضلال كمن يجيء إلى شخصين متماثلين يجعل هذا مؤمنا وهذا كافرا وهذا عالما وهذا جاهلا وهذا سعيدا وهذا شقيا من غير افتراق بين ذاتيهما وصفاتهما بل بمجرد وضعه واصطلاحه فهم مع دعواهم القياس العقلي يفرقون بين المتماثلات ويسوون بين المختلفات. ولهذا كان الذي عليه عامة الناس من نظار المسلمين وغيرهم الاقتصار في الحدود على الوصف المميز الفاصل بن المحدود وغيره إذ التمييز يحصل بهذا وذلك هو الوصف المطابق للمحدود في العموم والخصوص إلى أخرها بحيث يدخل فيه جميع أفراد المحدود وأجزائه ويخرج منه ما ليس منه فهذا هو الحد الذي عليه نظار المسلمين كما بسطنا قولهم في غير هذا الموضع.

وأما سائر الصفات المشتركة فقد لا يمكن الإحاطة بها ولا ريب أنه كلما كان الإنسان بها أعلم كان بالموصوف اعلم وأنه ما من تصور إلا وفوقه تصور أكمل منه ونحن لا سبيل إلى أن نعلم شيئا من كل وجه.

ولا نعلم لوازم كل مربوب ولوازم لوازمه إلى آخرها فانه ما من مخلوق إلا وهو مستلزم للخالق والخالق مستلزم لصفاته التي منها علمه وعلمه محيط بكل شيء فلو علمنا لوازم لوازم الشيء إلى آخرها لزم أن نعلم كل شيء وهذا ممتنع من البشر فان الله سبحانه وتعالى هو الذي يعلم الأشياء كما هي عليه من غير احتمال زيادة وأما نحن فما من شيء نعلمه إلا ويخفى علينا من أموره ولوازمه ما لا نعلمه.

يوضح ذلك أنهم يقولون ما ذكره أبو حامد في معيار العلم: "إن دلالة التضمن كدلالة لفظ البيت على الحائط ودلالة لفظ الإنسان على الحيوان وكذلك دلالة كل وصف اخص على." (٢)

"الممكن لا بد له من مرجح.

فان شك عقله وجوز أن يحدث هو بلا محدث احدثه أو أن يكون وهو ممكن يقبل الوجود والعدم بدون مرجح يرجح وجوده جوز ذلك في غيره من المحدثات والممكنات بطريق الأولى وإن جزم بذلك في نفسه لم يحتج علمه ب النتيجة المعينة وهو قولنا وهذا محدث فله محدث أو هذا ممكن فله مرجح إلى العلم بالقضية الكلية فلا يحتاج إلى القياس البرهاني.

ومما يوضح هذا أنك لا تجد أحدا من بني آدم يريد أن يعلم مطلوبا بالنظر ويستدل عليه بقياس برهاني يعلم صحته إلا

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٦٠

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٧٥

ويمكنه العلم به بدون ذلك القياس البرهاني المنطقي.

فساد قولهم بأنه لا بد في كل علم نظري من مقدمتين:

ولهذا لا تجد أحدا من سائر أصناف العقلاء غير هؤلاء ينظم دليله من المقدمتين كما ينظمه هؤلاء بل يذكرون الدليل المستلزم للمدلول.

ثم الدليل قد يكون مقدمة واحدة وقد يكون مقدمتين وقد يكون مقدمات بحسب حاجة الناظر المستدل إذ حاجة الناس تختلف.

وقد بسطنا ذلك في الكلام على المحصل وبينا تخطئة جمهور العقلاء لمن قال أنه لا بد في كل علم نظري من مقدمتين لا يستغنى عنهما ولا يحتاج إلى أكثر منهما كما يقوله من يقوله من المنطقيين.

وهذا ينبغي أن تأخذه من المواد العقلية التي لا يستدل عليها بنصوص الأنبياء فانه يظهر بها فساد منطقهم.

الكلام على تمثيلهم كل مسكر خمر وكل خمر حرام فكل مسكر حرام.

وأما إذا أخذته من المواد المعلومة بأقوال الأنبياء فانه يظهر الاحتياج إلى القضية." (١)

"بآياتنا يوقنون﴾ والمقصود أن متأخريهم الذين هم اعلم منهم جعلوا علم الرب يحصل بواسطة القياس البرهاني وكذلك علم أنبيائه وقد بسطنا الكلام في الرد عليهم في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا التنبيه على فساد قولهم أنه لا يحصل العلم إلا بالبرهان الذي وصفوه وإذا كان هذا السلب باطلا في حكم آحاد الناس كان بطلانه أولى في علم رب العالمين سبحانه وتعالى ثم ملائكته وأنبيائه صلوات الله عليهم أجمعين.

فصل: أقوال المنطقيين في الدليل والقياس:

وأيضا فإنهم قسموا جنس الدليل إلى القياس والاستقراء والتمثيل قالوا لأن الاستدلال أما أن يكون ب الكلى على الجزئي أو ب الجزئي على الكلي أو بأحد الجزئين على الآخر وربما عبروا عن ذلك ب الخاص والعام فقالوا أما أن يستدل ب العام على الخاص أو ب الخاص على العام أو بأحد الخاصين على الآخر.

قالوا والأول هو القياس يعنون به قياس الشمول فإنهم يخصونه باسم القياس وكثير من أهل الأصول والكلام يخصون باسم القياس التمثيل وأما جمهور العقلاء فاسم القياس عندهم يتناول هذا وهذا.

قالوا والاستدلال بالجزئيات على الكلي هو الاستقراء فان كان تاما فهو الاستقراء التام وهو يفيد اليقين وإن كان ناقصا لم يفد اليقين فالأول هو استقراء جميع الجزئيات والحكم عليه بما وجد في جزئياته والثاني استقراء أكثرها وقد يكذب كقول القائل الحيوان إذا أكل حرك فكه الأسفل." (٢)

"التي لم يريدوا بها ما أراده كما يأخذ لفظ الملك والملكوت والجبروت.

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة والجبروت

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١١٠

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٥٩

والملكوت فعلوت الجبر والملك كالرحموت والرغبوت والرهبوت فعلوت من الرحمة والرغبة والرهبة والعرب تقول رهبوت خير من رحموت أي أن ترهب خير من أن ترحم.

ف الجبروت والملكوت يتضمن من معاني أسماء الله تعالى وصفاته ما دل عليه معنى الملك الجبار وأبو حامد يجعل عالم الملك عالم الأجسام وعالم الملكوت والجبروت عالم النفس والعقل ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين لم يقصدوا بهذا اللفظ هذا.

بل ما يثبته المتفلسفة من العقل باطل عند المسلمين بل هو من أعظم الكفر فان العقل الأول عندهم مبدع كل ما سوى الله والعقل العاشر مبدع ما تحت فلك القمر وهذا من أعظم الكفر عند المسلمين واليهود والنصارى.

والعقل في لغة الم سلمين مصدر عقل يعقل عقلا وهو أيضا غريزة في الإنسان فمسماه من باب الأعراض لا من باب الجواهر القائمة بأنفسها وعند المتفلسفة مسماه من النوع الثاني.

والملائكة التي أخبرت بها الرسل وإن كان بعض من يريد بالجمع بين النبوة والفلسفة يقول أنها العقول فهذا من أبطل الباطل فبين ما وصف الله به الملائكة في كتابه وبين العقول التي يثبتها هؤلاء من الفروق ما لا يخفى إلا على من أعمى الله بصيرته كما قد بسطنا ذلك في موضعه.

والحديث الذي يروى أول ما خلق الله العقل قال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال وعزتي ما خلقت خلقا أكرم على منك فبك." (١)

"أحسست بفؤادي قد انصدع.

فان هذا تقسيم حاصر يقول أخلقوا من غير خالق خلقهم فهذا ممتنع في بداية العقول أم هم خلقوا أنفسهم فهذا أشد امتناعا فعلم أن لهم خالقا خلقهم وهو سبحانه وتعالى ذكر الدليل بصيغة استفهام الإنكار ليبين أن هذه القضية التي استدل بها فطرية بديهية مستقرة في النفوس لا يمكن أحدا إنكارها فلا يمكن صحيح الفطرة أن يدعى وجود حادث بدون محدث أحدثه ولا يمكنه أن يقول هو أحدث نفسه.

وقد بسطنا الكلام على ما قاله الناس في هذا المقام من الحدوث والإمكان وعلة الافتقار إلى المؤثر وذكرنا عامة طرائق أهل الأرض في إثبات الصانع من المتكلمين والفلاسفة وطرق الأنبياء صلوات الله عليهم وما سلكه عامة نظار الإسلام من معتزلي وكرامى وكلابي واشعري وفيلسوف وغيرهم في غير موضع مثل كتاب تعارض العقل والنقل وغير ذلك." (٢)

"باطل من وجوه كثيرة قد بينا بعضها في مسألة الإحاطة.

وجمهورهم يقولون بحدوث هذا العالم وإنما عرف القول بقدمه من أرسطو ومتبعيه وقد رأيت كلام أرسطو في ذلك في مقالة اللام وهي آخر العلم الإلهي ومنتهى فلسفته وتكلمنا على ما ذكره هو وغيره من الفلاسفة وبينا أن ما قاله خالف فيه جمهور الفلاسفة وأساطينهم وليس معه قط دليل يدل على قدم شيء من العالم وإنما تدل على دوام الفاعلية وتوابع

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٩٦

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٥٣

ذلك.

وقد بسطنا الكلام على ذلك في الكلام على هذا الأصل وما اضطربوا فيه وهم المبتدعون من المتكلمين الذين يضيفون إلى الشريعة ما لم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا قاله احد من سلف الأمة ولا أئمتها فيجمعون في كلامهم بين حق وباطل والمتفلسفة في كلامهم حق وباطل وكلا الطائفتين لا يوافق ما دل عليه العقل الصريح المطابق لما جاءت به الرسل.

اختلافهم في مدة بقاء العالم:

ثم الجمهور منهم القائلون بحدوث هذا العالم تكلم منهم طوائف في بقائه وفي وقت فنائه من الروم والهند وغيرهم لكن بلا دليل صحيح وسبب ذلك أنهم لم يعرفوا للحوادث التي في هذا العالم سببا إلا حركة الفلك وما يتجدد فيه من الأشكال واتصالات الكواكب فقاسوا بقاءه على ذلك فمنهم من قال: "يبقى اثني عشر ألف سنة" ومنهم من قال: "ستة وثلاثين ألف سنة" ومنهم من قال: "ثلثمائة ألف وستون ألف سنة" ومنهم من قال: "ثمانية وأربعين ألف سنة أو أربعة وعشرين ألف سنة" وكل ذلك قول بلا علم." (١)

"وقال تعالى: ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾ وقال تعالى: ﴿إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا﴾ ومثل هذا متعدد في كتاب الله تعالى.

حقيقة ملائكة الله تعالى وعقول الفلاسفة:

ثم أن حركات الأفلاك وان كانت من جملة الأسباب فليس الحوادث كلها صادرة عن حركة الفلك بل فوق ذلك من مخلوقات الله أمور أخر.

وملائكة الله الذين يدبر بهم أمر السماء والأرض وهم المدبرات أمرا والمقسمات أمرا التي اقسم الله بها في كتابه ليست هي الكواكب عند احد من سلف الأمة وليست الملائكة هي العقول والنفوس التي تثبتها الفلاسفة المشاون اتباع أرسطو ونحوهم كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع وبين خطأ من يظن ذلك ويجمع بين ما قالوه وبين ما جاءت به الرسل.

ويقول: أن قوله: "أول ما خلق الله العقل" هو حجة لهم على العقل الأول ويسمونه القلم ليجعلوا ذلك مطابقا لقوله أول ما خلق الله القلم بسطنا الكلام على ذلك في نحو مجلد في الكلام على السبعينية وغيرها وذكرنا أن حديث العقل ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث كأبي حاتم بن حبان وأبي جعفر العقيلي وأبي الحسن الدارقطني وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم بل هو موضوع عندهم." (٢)

"تفيض عليها قضية كلي بالعموم ومعلوم أن هذا من جنس قياس التمثيل ولا يوثق بعمومه أن لم يعلم أن الحكم العام لازم للقدر للمشترك وهذا إذا علم علم في جميع المعينات فلم يكن العلم بالمعينات موقوفا على هذا.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٦٨

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٧٥

مع أنه ليس من القضايا العاديات قضية كلية لا يمكن نقضها باتفاق العقلاء بل والفلاسفة يجوزون خرق العادات لكن يذكرون أن لها أسبابا فلكية أو قوى نفسانية أو أسبابا طبيعية فهذه الثلاثة هي أسباب خرق العادات عندهم والى ذلك ينسبون معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء والسحر وغير ذلك وقد بسطنا الكلام على ذلك في مسألة معجزات الأنبياء هل هي قوى نفسانية أم لا وبينا فساد قولهم هذا حتى عند جماهير أساطين الفلاسفة بالأدلة الصحيحة بما ليس هذا موضعه وهي المعروفة ب مسألة الصفدية.

والثاني: الوجديات الباطنة كادراك كل احد جوعه وعطشه وحبه وبغضه وألمه ولذته وهذه كلها جزئيات وإنما يعلم الإنسان حال غيره والقضية الكلية ب قياس التمثيل بل هذه لا يشترك الناس في إدراك كل جزئي منها كما قد يشتركون في إدراك بعض الحسيات المنفصلة كالشمس والقمر ففيها من الخصوص في المدرك والمدرك ما ليس في الحسيات المنفصلة وإن اشتركوا في نوعها فهي تشبه العاديات.

زعمهم تساوي النفوس سبب ضلالهم في معرفة النبوات:

ولم يقيموا حجة على وجوب تساوي النفوس في هذه الأحوال بل ولا على النفس الناطقة أنها مستوية الأفراد وهذا من أسباب ضلالهم في معرفة النبوات فإنهم عرفوا كثيرا من الأحكام التي تشترك فيها النفوس عادة وإن جاز انخرامها." (١)

"الصفات الثبوتية ليس له حياوة ولا علم ولا قدرة ولا كلام ويقولون مع ذلك هو عأقل ومعقول وعقل ولذيذ وملتذ ولذة وعاشق ومعشوق وعشق ويقولون أن كل صفة من هذه الصفات هي الأخرى فاللذة هي العقل والعقل هي العشق ويقولون أن كل صفة من هذه الصفات هي الموصوف والعلم هو العالم واللذة هي الملتذ والعشق هو العاشق فهذا ونحوه من أقوالهم في صفات واجب الوجود مما إذا تصوره المتصور تصورا صحيحا كان مجرد تصوره يوجب العلم الضروري بفساده.

وقد بسطنا الكلام عليه وبينا ما ألجأهم إلى القول بهذا وكلامهم في التركيب وبينا أن أكثر الفلاسفة المتقدمين قبل أرسطو وكثير من المتأخرين كأبي البركات صاحب المعتبر وغيره لا يقولون بهذا بل ردوا على من قاله واصل هذا كله ما ادعوه من أن إثبات الصفات تركيب ممتنع وهذا أخذوه عن المعتزلة ليس هذا من كلام أرسطو وذويه وقد تكلمنا في بيان فساده في مصنف مفرد في توحيد الفلاسفة وفي شرح الاصبهانية والصفدية وغير ذلك.

ثم بنوا هذا على أن الواحد لا يكون فاعلا وقابلا لأن ذلك يستلزم التركيب وان الواحد لا يصدر عنه إلا واحد لأن صدور اثنين يقتضى تعدد المصدر فمصدر ج غير مصدر ب وذلك يستلزم التركيب الممتنع.

فمدار كلامهم في التوحيد والصفات كله على لفظ التركيب وقد بسطنا القول فيه وبينا ما في هذا اللفظ من إجمال فان التركيب خمسة أنواع: أحدها: تركب الذات من وجود وماهية والثاني: تركيبها من وصف عام." (٢)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٠١

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣١٤

"فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات كذلك نخرج الموتى لعلكم تذكرون﴾ وكما في قوله: ﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه إلى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها كذلك النشور﴾ .

وقد بسطنا الكلام على هذا وأمثاله في غير هذا الموضع وبين أن ما عند أئمة النظار أهل الكلام والفلسفة من الدلائل العقلية على المطالب الإلهية فقد جاء القران بما فيها من الحق وما هو أكمل وابلغ منها على أحسن وجه مع تنزهه عن الاغاليط الكبيرة الموجودة عند هؤلاء فأن خطأهم فيها كثير جدا ولعل ضلالهم أكثر من هداهم وجهلهم أكثر من علمهم.

ولهذا قال أبو عبد الله الرازي في اخر عمره في كتابه أقسام اللذات: "لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروى غليلا ورايت أقرب الطرق طريقة القران اقرأ في الإثبات: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ : ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾ وأقرأ في النفي: ﴿ليس كمثله شيء﴾ : ﴿ولا يحيطون به علما﴾ ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي".

فساد إثبات الإمكان الخارجي بمجرد عدم العلم بالامتناع:

والمقصود هنا أن الإمكان الخارجي يعرف بالوجود لا بمجرد عدم العلم بالامتناع كما يقوله طائفة منهم الامدى إذا أرادوا وإثبات إمكان أمر قالوا لو." (١)

"وليس تعليم الأنبياء صلوات الله عليهم مقصورا على مجرد الخبر كما يظنه كثير من النظار بل هم بينوا من البراهين العقلية التي بها يعلم العلوم الإلهية ما لا يوجد عند هؤلاء البتة فتعليمهم ص جامع للادلة العقلية والسمعية جميعا بخلاف الذين خالفوهم فان تعليمهم غير مفيد للادلة العقلية والسمعية مع ما في نفوسهم من الكبر الذي ما هم ببالغيه كما قال تعالى: ﴿إن الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه فاستعذ بالله أنه هو السميع البصير﴾ وقال: ﴿الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار﴾ وقال تعالى: ﴿فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون﴾ ومثل هذا كثير في القران وقد بسطنا القول فيه في بيان درء تعارض الشرع والعقل.

ولهذا لما كانوا يتصورون في اذهانهم ما يظنون وجوده في الخارج جعلوا علومهم ثلاثة أنواع ادناها عندهم الطبيعي وهو ما لا يتجرد عن المادة لا في الذهن ولا في الخارج وهو الكلام في الجسم واحكامه واقسامه واوسطها الرياضي وهو ما يتجرد عن المادة في الذهن لا في الخارج مثل الحساب والهندسة فانه." (٢)

"الوجه الثالث: عدم دلالة القياس البرهاني على إثبات الصانع:

الوجه الثالث: أن القضايا الكلية العامة لا توجد في الخارج كلية عامة وإنما تكون كلية في الأذهان لا في الأعيان وأما الموجودات في الخارج فهي أمور معينة كل موجود له حقيقة تخصه يتميز بها عما سواه لا يشاركه فيها غيره فحينئذ لا يمكن الاستدلال بالقياس على خصوص وجود معين وهم معترفون بذلك وقائلون أن القياس لا يدل على أمر معين وقد

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٢١

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٢٤

يعبرون عن ذلك بأنه لا يدل على جزئي وإنما يدل على كلي والمراد بالجزئي ما يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه وكل موجود له حقيقة تخصه يمنع تصورها من وقوع الشركة فيها فإذن القياس لا يفيد معرفة أمر موجود بعينه وكل موجود فإنما هو موجود بعينه فلا يفيد معرفة شيء من حقائق الموجودات وإنما يفيد أمورا كلية مطلقة مقدرة في الأذهان لا محققة في الأعيان.

وقد **بسطنا** الكلام على هذا وغيره في غير هذا الموضع وبين أن ما يذكره النظار من الأدلة القياسية التي يسمونها براهين على إثبات الصانع سبحانه وتعالى لا يدل شيء منها على عينه وإنما يدل على أمر مطلق كلي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه.

فانا إذا قلنا هذا محدث وكل محدث فلا بد له من محدث أو ممكن والممكن لا بد له من واجب إنما يدل هذا على محدث مطلق أو واجب مطلق ولو عين بأنه قديم أزلي عالم بكل شيء وغير ذلك فكل هذا إنما يدل فيه القياس على أمر مطلق كلي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه وإنما يعلم عينه بعلم آخر يجعله الله في القلوب وهم معترفون بهذا لأن النتيجة لا تكون ابلغ من المقدمات والمقدمات فيها قضية كلية لا بد من ذلك والكلي لا يدل على معين.

وهذا بخلاف ما يذكره الله في كتابه من الآيات كقوله تعالى: ﴿إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار﴾ إلى قوله: ﴿لقوم يعقلون﴾." (١)

"وقوله: ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون﴾ ﴿لقوم يتفكرون﴾ وغير ذلك فانه يدل على المعين كالشمس التي هي آية النهار وقال تعالى: ﴿وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا﴾ والدليل أتم من القياس فان الدليل قد يكون بمعين على معين كما يستدل بالنجم وغيره من الكواكب على الكعبة ف الآيات تدل على نفس الخالق سبحانه لا على قدر مشترك بينه وبين غيره فان كل ما سواه مفتقر إليه نفسه فيلزم من وجوده وجود عين الخالق نفسه.

الكلام على علة الافتقار إلى الصانع:

وقد بسط الكلام على هذا في مواضع مثل ما ذكرناه من طرق إثبات العلم بالصانع والطرق التي سلكها عامة النظار في هذا المطلوب والكلام على المحصل وغير ذلك فان المتأخرين من النظار تكلموا في علة الافتقار إلى المؤثر وان شئت قلت إلى الصانع هل هو الإمكان أو الحدوث أو مجموعهما.

فالأول: قول المتفلسفة المتأخرين وم ن وافقهم كالرازي ومقصودهم بذلك أن مجرد الإمكان بدون الحدوث يوجب الافتقار إلى الصانع فيمكن كون الممكن قديما لا محدثا مع كونه مفتقرا إلى المؤثر وهذا القول مما اتفق جماهير العقلاء من الأولين والآخرين على فساده حتى أرسطو وقدماء الفلاسفة ومن اتبعه من متأخريهم كابن رشد الحفيد وغيره كلهم يقولون أن ما أمكن وجوده وأمكن عدمه لا يكون إلا محدثا وإنما قال هذا القول ابن سينا وأمثاله واتبعهم الرازي وأمثاله وهؤلاء يجعلون الشيء الممكن مفتقرا إلى الفاعل في حال بقائه فقط فانه لم يكن له حال حدوث ولهذا لما جعلوا مثل

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٤٤

هذا ممكنا اضطرب كلامهم في الممكن وورد عليهم إشكالات لا جواب لهم عنها كما ذكر في كتبه كلها الكبار والصغار ك الأربعين ونهاية العقول والمطالب العالية والمحصل وغيرها وقد **بسطناه** في غير هذا الموضع." (١)

"قط أن يبين في الوجود علة فاعلة لمعلول مفعول مع مقارنتها له في الزمان أصلا وإنما يمكن المقارنة بين الشرط والمشروط ولكن لفظ العلة فيه إجمال يراد به الفاعل ويراد به القابل والشروط.

وهذا أيضا مما حصل فيه تلبيس في صفات واجب الوجود لما قالوا لو كانت له صفات لكانت معلولة للذات والواجب لا يكون معلولا فيقال لهم واجب الوجود قد يعنى به ما لا يحتاج إلى فاعل فالصفات واجبة بهذا الاعتبار وقد يعنى به ما لا يفتقر إلى محل وعلى هذا فالذات واجبة وأما الصفات فليست واجبة بهذا التفسير والبرهان قام على أن الممكنات لا بد لها من فاعل لا يفتقر إلى ما سواه لم يقم على أن صفاته كذاته لا تفتقر إلى محل وهذه الأمور **مبسوطة** في موضعها.

الكلام على جنس القياس والدليل مطلقا:

والمقصود هنا الكلام على جنس القياس والدليل مطلقا وقد **بسطنا** الكلام على هذا في غير هذا الموضع لما تكلمنا على ما ذكروه من أن الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو القياس وتارة بالخاص على العام وهو الاستقراء وتارة بأحد الخاصين على الآخر وهو التمثيل وبينا فساد هذا الحصر والتقسيم وفساد ما ذكر في حكم الأقسام فان من أنواع الاستدلال ما يستدل فيه بمعين على معين وبالمساوي على المساوي سواء كان معينا أو كليا.

فليس من ضرورة الدليل أن يكون أعم أو اخص بل لا بد في الدليل من أن يكون ملزوما للحكم والملزوم قد يكون اخص من اللازم وقد يكون متساويا له ولا يجوز أن يكون أعم منه لكن قد يكون اعم من المحكوم عليه الموصوف الذي هو موضوع النتيجة المخبر عنه.

فان المطلوب الذي هو النتيجة إذا كانت هو أن النبيذ المسكر المتنازع فيه حرام فاستدل على ذلك بان النبيذ المسكر خمر بالنص وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر رواه مسلم وغيره ف الخمر أعم من النبيذ المتنازع فيه." (٢)

"قدرا من النقدين ثم وزنت بها نظيره والأول شاهد والناس يشهدون أن هذا وزن به هذا فظهر مثله أو أكثر أو أقل كان أحسن من أن يوزن أحدهما في مغيب الآخر فانه قد يظن أن الوازن لم يعدل في الوزن كما يعدل إذا وزنها معا فان هذا يعتبر بأن يوزن أحدهما بالآخر بلا صنجة وهكذا الموزونات بالعقل.

وقد **بسطنا** الكلام في هذا في غير هذا الموضع وبينا أن القياس الصحيح هو من العدل الذي انزله وانه لا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان فلا يختلف نص ثابت عن الرسل وقياس صحيح لا قياس شرعي ولا عقلي ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية وأن القياس الشرعي الذي روعيت شروط صحته يخالف نصا

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٤٥

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٤٨

من النصوص وليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح بل على خلاف القياس الفاسد كما قد **بسطنا** ذلك في مصنف مفرد وذكرنا في كتاب درء تعارض العقل والنقل ومتى تعارض في ظن الظان الكتاب والميزان النص والقياس الشرعي أو العقلي فأحد الأمرين لازم أما فساد دلالة ما احتج به من النص أما بأن لا يكون ثابتا عن المعصوم أو لا يكون دالا على ما ظنه أو فساد دلالة ما احتج به من القياس سواء كان شرعيا أو عقليا بفساد بعض مقدماته أو كلها لما يقع في الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة.

وأبو حامد ذكر في القسطاس المستقيم الموازين الخمسة وهي منطق اليونان بعينة غير عبارته ولا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلي الذي انزل الله هو منطق اليونان لوجوه: أحدها: أن الله انزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان من عهد نوح وإبراهيم وموسى وغيرهم وهذا المنطق اليوناني وضعه أرسطو قبل المسيح بثلثمائة سنة فكيف كانت الأمم المتقدمة تزن بهذا الثاني: أن امتنا أهل." (١)

"وعلم الأخلاق والسياسة عندهم وعند سائر العقلاء مبنى على العدل ولهذا جعلوا كمال الإنسان العملى أربعة أمور أصلاح الشهوة والغضب والعدل بينهما وفي العلم بذلك والذي ذكروه هو بعض صفات الكمال التي أرسل الله بها رسله وانزل بها كتبه والاقتصار على ما ذكروه لا تحصل به السعادة التي هي كمال الإنسان ولكنه من الأمور المعتبرة فيها.

وقد **بسطنا** هذه الأمور وبينا قصور فلسفتهم عن حصول السعادة والكمال بها وأنها ابلغ في القصور من دين اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل وان ما عندهم إذا أخذ منه الحق وترك الباطل كان جزءا من الأجزاء المحصلة للسعادة وفيه أمور كثيرة باطلة وأمور هي حق لكن ليس مما تحصل به السعادة والكمال.

الوجه العاشر: لا حجة على تكذيبهم بأخبار الأنبياء الخارجة عن قياسهم

الوجه العاشر: أن الأنبياء والأولياء لهم من علم الوحي والإلهام ما هو خارج عن قياسهم الذي ذكروه بل الفراسة أيضا وأمثالها فان ادخلوا ذلك فيما ذكروه من الحسيات والعقليات لم يمكنهم نفى ما لم يدركوه ولم يبق لهم ضابط وهذا موضع ينبغي تحقيقه.

وهم أعني ابن سينا واتباعه جعلوا القضايا من جهة ما يصدق بها المستعملة بين القائسن ومن يجرى مجراهم أربعة أصناف الأول الواجب قبولها التي هي مادة البرهان وهي الأوليات والحسيات والمجربات والحدسيات والمتواترات وربما ضموا إلى ذلك قضايا معها حدودها ولم يذكروا دليلا على هذا الحصر ولهذا اعترف المنتصرون لهم أن هذا التقسيم منتشر غير منحصر يتعذر إقامة دليل عليه.

وإذا كان كذلك لم يلزم أن كل ما لم يدخل في قياسهم أن لا يكون معلوما وحينئذ." (٢)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٧٣

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٣٧

"معلومها وهم يعتقدون بقاء الأفلاك والعقول والنفوس فجعلوا كمالها في العلم بالموجودات التي اعتقدوا بقاءها ومن تقرب إلى الإسلام منهم يقول بل كمالها في العلم بواجب الوجود وهذا يشبه قول الجهم بن صفوان ومن وافقه في أن الإيمان مجرد العلم بالله.

وقد **بسطنا** الكلام على هذا في غير هذا الموضع في جواب المسألة الصفدية وغير ذلك وبينا أنهم غلطوا من وجوه منها ظنهم أن كمال النفس في مجرد العلم ومنها ظنهم أن هذا الكمال يحصل بمعرفة أمور كلية لا موجودات معينة ومنها ظنهم أن ما عندهم في الإلهيات علم وأكثر جهل ولهذا كان الغاية عندهم التشبه بالفلك.

ولهذا يصنف من يصنف منهم في الصلاة فليس المقصود منها عبادة الله ولا دعاؤه فانه لا يعلم الجزئيات عندهم ولا يميز بين المصلي وغير المصلي بل مقصود الصلاة هو العلم بالوجود المطلق الذي يزعمون أنه كمال النفس والصلاة الظاهرة يطلب منها سياسة البدن و رياضته وإنما قالوا أن يسأل القمر ويستعيذه فانه يدبر هذا العالم بواسطة العقل الفعال فهو عندهم الرب الذي يسأل ويستعاذ به ومنه فاضت العلوم على الأنبياء وغيرهم.

وربما قالو المقصود بالصلاة تذكر الشرع الذي شرعه الشارع ليحفظ به القانون الذي شرعه لهم لمصلحة الدنيا كما يذكر ذلك ابن سينا وغيره وذلك أنهم لا يثبتون أن الله يسمع كلام العباد ولا يرى أفعالهم ولا يجيب دعاءهم بل الدعاء عندهم هو تصرف النفس في هيولي العالم فيحصل لها بما تهتم به من تجردها عن البدن نوع تجريد حتى تتصرف في هيولي العالم وأما الرب تعالى فليس هو عندهم لا بكل شيء عليم ولا على كل شيء قدير ولا يعلم لا السر ولا النجوى ولا غير ذلك من." (١)

"أحوال العباد ولا له ملائكة كثير ينزلون ويصعدون إليه عندهم ولا يصعد إليه لا الكلم الطيب ولا العمل الصالح وغاية الأنفس عندهم أن تكون متصلة بالعقل الفعال الذي هو ربها عندهم لا تصعد إلى الله.

وإذا قالوا: "سعادة النفس أن تشهد الله وتراه" فحقيقة ذلك عندهم هو العلم بما تصورته من الوجود المطلق أو من وجود واجب الوجود وصاحب الكتب المضنون بها على غير أهلها إذا تكلم في رؤية الحق ورؤية وجهه في كتابه الأحياء أو غيره قال: "هذا يعود مراده وهو معرفة النفس الناطقة بربها" هذه هي الرؤية عندهم كما قد بين ذلك في غير موضع لأن الأصول التي اعتقدوها من أقوال النفاة المعلطلة ألجأتهم إلى هذه العقائد الفاسدة كما **قد بسط في** موضعه فكيف تكون الحكمة العلمية التي أمر الله بها ورسوله موافقة لحكمة هؤلاء.

ضلالهم في نفي علم الله وغيره من الصفات ورده:

ونحن قد **بسطنا** الكلام على فساد قولهم في العلم وغيره من الصفات وبينا أصولهم التي أوجبت أن قالوا مثل هذه الأقوال التي هي من أعظم الفرية على الله." (٢)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٦١

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٦٢

"وليس للخلق محبة أعظم ولا أكمل ولا أتم من محبة المؤمنين لربهم وليس في الوجود ما يستحق أن يحب لذاته من كل وجه الا الله تعالى وكل ما يحب سواه فمحبته تبع لحبه فإن الرسول عليه الصلاة والسلام انما يحب لأجل الله ويطاع لأجل الله ويتبع لأجل الله كما قال تعالى قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وفي الحديث أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه وأحبوني لحب الله وأحبوا أهل بيتي لحبي وقال تعالى قل ان كان آباؤكم الى قوله أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده ووالده والناس أجمعين وفي حديث الترمذي وغيره من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الايمان وقال تعالى ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله فالذين آمنوا أشد حبا لله من كل محب لمحبوبه وقد **بسطنا** الكلام على هذا في مواضع متعددة والمقصود هنا أن أهل الايمان يجدون بسبب محبتهم لله ولرسوله." (١)

"أفهام في الرضا والارادة وانما ضل هنا فريقان من الناس قوم من أهل الكلام المنتسبين الى السنة في مناظرة القدرية ظنوا أن محبة الحق ورضاه وغضبه وسخطه يرجع الى ارادته وقد علموا أنه مريد لجميع الكائنات خلافا للقدرية وقالوا هو أيضا محب لها مريد لها ثم أخذوا يحرفون الكلم عن مواضعه فقالوا لا يحب الفساد بمعنى لا يريد الفساد أي لا يريده للمؤمنين ولا يرضى لعباده الكفر أي لا يريده لعباده المؤمنين وهذا غلط عظيم فإن هذا عندهم بمنزلة أن يقال لا يحب الايمان ولا يرضى لعباده الايمان أي لا يريده للكافرين ولا يرضاه للكافرين وقد اتفق أهل الاسلام على أن ما أمر الله به فإنه بكون مستحبا يحبه ثم قد يكون مع ذلك واجبا وقد يكون مستحبا ليس بواجب سواء فعل أو لم يفعل والكلام على هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع والفريق الثاني من غالطي المتصوفة شربوا من هذه العين فشهدوا أن الله رب الكائنات جميعه١ وعلموا أنه قدر على كل شيء وشاءه وظنوا أنهم لا يكونون راضين حتى يرضوا بكل ما يقدره ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان حتى قال بعضهم المحبة نار تحرق من القلب كل ما سوى مراد المحبوب قالوا والكون كله مراد المحبوب وضل هؤلاء ضلالا عظيما حيث لم يفرقوا بين الارادة الدينية والكونية والاذن الكوني والديني والأمر الكوني والديني والبعث الكوني والديني والارسال الكوني والديني كما **بسطناه** في غير هذا الموضع وهؤلاء يؤول الأمر بهم الى أن لا يفرقوا بين المأمور والمحظور وأولياء الله وأعداءه والأنبياء والمتقين ويجعلون الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ويجعلون المتقين كالفجار ويجعلون المسلمين." (٢)

"القدر والطائفتان تظن أن ملاحظة الأمر والقدر متعذر كما أن طائفة تجعل ذلك مخالفا للحكمة والعدل وهذه الأصناف الثلاثة هي القدرية المجوسية والقدرية المشركية والقدرية الابليسية وقد **بسطنا** الكلام عليهم في غير هذا الموضع وأصل ما يبتلى به السالكون أهل الارادة العامة في هذا الزمان هي القدرية المشركية فيشهدون القدر ويعرضون عن الأمر كما قال فيهم بعض العلماء أنت عند الطاعة قدري وعند المعصية جبري أي مذهب وافق هواك تمذهبت به وانما

(١) الزهد والورع والعبادة ابن تيمية ص/٨١

(٢) الزهد والورع والعبادة ابن تيمية ص/١١٧

المشروع العكس وهو أن يكون عند الطاعة يستعين الله عليها قبل الفعل ويشكره عليها بعد الفعل ويجتهد أن لا يعصي فاذا أذنب وعصى بادر الى التوبة والاستغفار كما في حديث سيد الاستغفار أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي وكا في الحديث الصحيح الالهي يا عبادي انما هي أعمالكم أحصيها لكما ثم أوفيكم اياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه ومن هذا الباب دخل قوم من أهل الادارة في ترك الدعاء وآخرون جعلوا التوكل والمحبة من مقامات العامة وأمثال هذه الأغاليط التي تكلمنا عليها في غير هذا الموضع وبينا الفرق بين الصواب والخطأ في ذلك ولهذا يوجد في كلام هؤلاء المشايخ الوصية باتباع العلم والشريعة حتى قال سهل بن عبد الله التستري كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل وقال الجنيد بن محمد علمنا مقيد بالكتاب والسنة فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يصح أن يتكلم في علمنا والله أعلم." (١)

"عن حقه وامتناعه من بيعته حتى يقوم إليه بعض القوم فيقتله نص في جواز قتله وإن جاء تائبا.

وأما عصمة دمه بعد ذلك فليس دليلا لنا على أن نعصم دم من سب وتاب بعد أن قدرنا عليه لأنا قد بينا من غير وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يعفو عمن سبه ممن لا خلاف بين الأمة في وجوب قتله إذا فعل ذلك وتعذر عفو النبي صلى الله عليه وسلم عنه وقد ذكرنا أيضا أن حديث عبد الله بن خطل يدل على قتل الساب لأنه كان مسلما فارتد وكان يهجوه فقتل من غير استتابة.

وأيضا فما تقدم من حديث أنس المرفوع وأثر أبي بكر في قتل من آذاه في أزواجه وسراريه من غير استتابة وما ذاك إلا لأجل أنه نوع من الأذى ولذلك حرمه الله ومعلوم أن السب أشد أذى منه بدليل أن السب يحرم منه ومن غيره ونكاح الأزواج لا يحرم إلا منه صلى الله عليه وسلم وإنما ذاك مبالغة في تحريم ما يؤذيه ووجوب قتل من يؤذيه أي أذى كان من غير استتابة.

وأيضا فإنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل النسوة اللاتي كن يؤذينه بألسنتهن بالهجاء مع أمانه لعامة أهل البلد ومع أن قتل المرأة لا يجوز إلا أن تفعل ما يوجب القتل ولم يستتب واحدة منهن حين قتل من قتل والكافرة الحربية من النساء لا تقتل إن لم تقاتل والمرتدة لا تقتل حتى تستتاب وهؤلاء النسوة قتلن من غير أن يقاتلن ولم يستتبن فعلم أن قتل من فعل مثل فعلهن جائز بدون استتابة فإن صدور ذلك عن مسلمة أو معاهدة أعظم من صدوره عن حربية.

وقد بسطنا بعض هذه الدلالات فيما مضى بما أغنى عن إعادته هنا." (٢)

"فإنه بعد انقضاء السب لم يستصحبه ولم يستدمه وعقوبة الكافر والمرتد إنما هي الكفر الذي هو مصر عليه مقيم على اعتقاده.

الثاني: أن الكافر إنما يعاقب على اعتقاد هو الآن في قلبه وقوله وعمله دليل على ذلك الاعتقاد حتى لو فرض أنا علمنا أن كلمة الكفر التي قالها خرجت من غير اعتقاد لموجبها لم نكفره بأن يكون جاهلا بمعناها أو مخطئا قد غلط وسبق

---

(١) الزهد والورع والعبادة ابن تيمية ص/١٤٨

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول ابن تيمية ص/٣٤١

لسانه إليها مع قصد خلافها ونحو ذلك والساب إنما يعاقب على انتهاكه لحرمة الله واستخفافه بحقه فيقتل وإن علمنا أنه لا يستحسن السب لله ولا يعتقده دينا إذ ليس أحد من البشر يدين بذلك ولا ينتقض هذا أيضا بتارك الصلاة والزكاة ونحوهما فإنهم إنما يعاقبون على دوام الترك لهذه الفرائض فإذا فعلوها زال الترك وإن شئت أن تقول: إن الكافر والمرتد وتاركي الفرائض يعاقبون على عدم فعل الإيمان والفرائض أعني على دوام هذا العدم فإذا وجد الإيمان والفرائض امتنعت العقوبة لانقطاع العدم وهؤلاء يعاقبون على وجود الأقوال والأفعال الكبيرة لا على دوام وجودها فإذا وجدت مرة لم يرتفع ذلك بالترك بعد ذلك.

وبالجملة فهذا القول له توجه وقوة وقد تقدم أن الردة نوعان: مجردة ومغلظة **وبسطنا** هذا القول فيما تقدم في المسألة الثالثة ولا خلاف في قبول التوبة فيما بينه وبين الله سبحانه وسقوط الإثم بالتوبة النصوح.

ومن الناس من سلك في ساب الله تعالى مسلكا آخر وهو أنه جعله من باب الزنديق كأحد المسلكين اللذين ذكرناهما في ساب الرسول لأن وجود السب منه مع إظهاره للإسلام دليل على خبث سريرته لكن هذا ضعيف فإن الكلام هنا إنما هو في سب لا يتدين به فإن السب الذي." (١)

"الحسب وهو الكافي فهو الله وحده كما قال تعالى [١٧٣ آل عمران] : ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾ وقال تعالى [٦٤ الأنفال] : ﴿يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾ أي حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين الله ومن ظن أن المعنى حسبك الله والمؤمنون معه فقد غلط غلطا فاحشا كما قد **بسطناه** في غير هذا الموضوع وقال تعالى [٣٦ الزمر] : ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ .

وتحرير ذلك أن العبد يراد به المعبد الذي عبده الله فذلله ودبره وصرفه.

وبهذا الاعتبار فالمخلوقون كلهم عباد الله الأبرار منهم والفجار والمؤمنون والكفار وأهل الجنة وأهل النار إذ هو." (٢)

"بإحسان وأئمة الأمة وجماهيرها، وقد دلت على ذلك دلائل، **بسطناها** في منهاج أهل السنة النبوية في نقض كلام أهل الشيعة والقدرية.

وبالجملة اتفقت طوائف السنة والشيعة، على أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها واحد من الخلفاء، ولا يكون من بعد الصحابة أفضل من الصحابة.

وأفضل أولياء الله تعالى، أعظمهم معرفة بما جاء به الرسول واتباعا له، كالصحابة الذين هم أكمل الأمة في معرفة دينه واتباعه، وأبو بكر الصديق أكمل معرفة بما جاء به وعملا به، فهو أفضل أولياء الله، إذا كانت أمة محمد صلى الله عليه

---

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول ابن تيمية ص/٥٥٤

(٢) العبودية ابن تيمية ص/٥٠

وسلم، أفضل الأمم، وأفضلها أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وأفضلهم أبو بكر رضي الله عنه.

الكلام على خاتم الأولياء

وقد ظن طائفة غالطة، أن خاتم الأولياء أفضل الأولياء، قياسا على خاتم الأنبياء، ولم يتكلم أحد من المشايخ المتقدمين بخاتم الأولياء، إلا محمد بن علي الحكيم الترمذي، فإنه صنف مصنفا غلط فيه في مواضع، ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل واحد منهم أنه خاتم الأولياء، ومنهم من يدعي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله، وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته.

مزاعم ابن عربي

كما زعم ذلك ابن عربي صاحب كتاب الفتوحات المكية وكتاب الفصوص، فخالف الشرع والعقل، مع مخالفة جميع أنبياء." (١)

"على أصولهم الفاسدة، زعموا أن النبوة لها خصائص ثلاثة، من اتصف بها فهو نبي:

ا- أن تكون له قوة علمية، يسمونها القوة القدسية، ينال بها العلم بلا تعلم.

٢- وأن يكون له قوة تخيلية، تخيل له ما يعقل في نفسه، بحيث يرى في نفسه صورا، أو يسمع في نفسه أصواتا، كما يراه النائم ويسمعه، ولا يكون لها وجود في الخارج، وزعموا أن تلك الصور هي ملائكة الله، وتلك الأصوات هي كلام الله تعالى.

٣- وأن يكون له قوة فعالة، يؤثر بها في هيولى العالم، وجعلوا معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء، وخوارق السحرة، هي (من) قوى الأنفس، فأقروا من ذلك بما يوافق أصولهم، من قلب العصا حية دون انشقاق القمر ونحو ذلك، فإنهم ينكرون وجود هذا.

نقد آراء ابن سينا

وقد بسطنا الكلام على هؤلاء في مواضع، وبينا أن كلامهم هذا أفسد الكلام، وأن هذا الذي جعلوه من خصائص النبي، يحصل ما هو أعظم منه لآحاد العامة، ولأتباع الأنبياء، وأن الملائكة التي أخبرت بها الرسل، أحياء ناطقون أعظم مخلوقات الله، وهم كثيرون، كما قال." (٢)

"منهم، وهو أحذقهم في اتحادهم – لما قرئ عليه الفصوص فقيل له القرآن يخالف فصوصكم فقال: القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا، فقيل له: فإذا كان الوجود واحدا، فلم كانت الزوجة حلالا والأخت حراما؟ فقال: الكل

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ابن تيمية ص/٩٢

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ابن تيمية ص/٩٩

عندنا حلال، ولكن هؤلاء المحجوبون قالوا: حرام، فقلنا: حرام عليكم.

نقد فكرة وحدة الوجود

وهذا مع كفره العظيم متناقض ظاهر، فإن الوجود إذا كان واحدا، فمن المحجوب ومن الحاجب؟ ولهذا قال بعض شيوخهم لمريده: من قال لك: إن في الكون سوى الله فقد كذب.

فقال له مريده: فمن هو الذي يكذب؟ قالوا لآخر: هذه مظاهر.

فقال لهم: المظاهر غير المظاهر، أم هي؟ فإن كانت غيرها فقد قلتم بالنسبة، وإن كانت إياها فلا فرق.

وقد بسطنا الكلام على كشف أسرار هؤلاء في موضع آخر، وبينا حقيقة قول كل واحد منهم، وإن صاحب الفصوص يقول: المعدوم شيء، ووجود الحق فاض عليهما، فيفرق بين الوجود والثبوت.

والمعتزلة الذين قالوا: المعدوم شيء ثابت في الخارج مع ضلالهم خير منه، فإن أولئك قالوا: إن الرب خلق لهذه الأشياء الثابتة في العدم وجودا ليس هو وجود الرب، وهذا زعم أن عين وجود الرب فاض عليه، فليس عنده وجود." (١)

"وقال ابن مسعود وغيره: هو الذي لا جوف له.

والأحد: الذي لا نظير له.

فاسمه (الصمد) يتضمن اتصافه بصفات الكمال، ونفي النقائص عنه، واسمه (الأحد) يتضمن اتصافه أنه لا مثل له.

وقد بسطنا الكلام على تفسير ذلك في هذه السورة وفي كونها تعدل ثلث القرآن.

الله تعالى خالق كل شيء ومليكه

الله تعالى خالق كل شيء ومليكه

وكثير من الناس تشتبه عليهم الحقائق الأمرية الدينية الايمانية بالحقائق الخلقية القدرية الكونية، فإن الله سبحانه وتعالى له الخلق والأمر، كما قال تعالى: ﴿إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يغشي الليل النهار يطلبه حثيثا والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين﴾ ، فهو سبحانه خالق كل شيء وربه ومليكه، لا خالق غيره، ولا رب سواه، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فكل ما في الوجود من حركة وسكون، فبقضائه وقدره ومشيئته وقدرته وخلقه، وهو سبحانه أمر." (٢)

"[الدعاء من أعظم الأسباب. غلط من قال: لا فائدة فيه، أو عبادة محضة، أو علامة على حصول المطلوب]

فقالت طائفة: لا فائدة فيه، وهم المتفلسفة والمتصوفة وتبعهم طائفة من المؤمنين بالشرائع قالوا: إنه عبادة محضة.

وقال آخرون: بل هو أمارة وعلامة على حصول المطلوب وكل هذا باطل.

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ابن تيمية ص/١١٣

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ابن تيمية ص/١٢٤

بل الحق أنه من أعظم الأسباب التي جعلها الله سببا.

والصواب أن الله جعل في الأجسام القوى التي هي الطبائع فإن من أهل الإثبات من أنكرها، وقال: إن الله جعل الآثار عندها لا بها، فيخلق الشبع عند الأكل؛ لا به. وهذا خلاف الكتاب والسنة؛ فإن الله تعالى قال: ﴿فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات﴾ [٧/٥٧] وفي القرآن من هذا كثير.

فهو سبحانه وإن جعل في الأجسام قوى مهيئة فكذلك الدعاء من جملة الأسباب التي خلقها، والسبب لا يستقل بالحكم ولا يوجبه، بل قد يتخلف عنه الحكم لمانع. فإذا كان متوقفا على وجود أسباب أخر وانتفاء موانع فليس في الوجود ما يستقل بالتأثير إلا الله الذي هو خالق كل شيء وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، قال الله تعالى: ﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون﴾ [٥١/٤٩] فتعلمون أن خالق الأزواج واحد.

[لا يستقل بالتأثير إلا الله]

وقد بسطنا الكلام في بطلان ما قاله المتفلسفون في أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وما ذكروه من الترتيب الذي وضعوه لخيالاتهم الفاسدة في غير هذا الموضع (١) .

---

(١) مختصر الفتاوى المصرية ص٢٦٣، ٢٦٤ يفهرس تابعا جـ١/١٤٨ من الفهارس العامة.." (١)

"ذلك لمناسبة أو لمشابهة ظنها مناط الحكم ثم خص من ذلك المعنى صورا بنص يعارضه كان معذورا في عمله بالنص؛ لكن مجيء النص بخلاف تلك العلة في بعض الصور دليل على أنها ليست علة تامة قطعا؛ فإن العلة التامة لا تقبل الانتقاض، فإن لم يعلم أن مورد النص مختص بمعنى يوجب الفرق لم يطمئن عليه إلى أن ذلك المعنى هو العلة؛ بل يجوز أن تكون العلة معنى آخر، أو أن يكون ذلك المعنى بعض العلة، وحينئذ فلا يسوى الحكم في جميع موارد ما ظنه علة.

وإن كان مورد الاستحسان هو أيضا معنى ظنه مناسبا أو مشابها فإنه محتاج حينئذ إلى أن يثبت ذلك بالأدلة الدالة على تأثير ذلك الوصف، فلا يكون قد ترك القياس إلا لقياس أقوى منه لاختصاص صورة الاستحسان بما يوجب الفرق بينها وبين غيرها، فلا يكون لنا حينئذ استحسانا يخرج عن نص أو قياس. وهذا هو الذي أنكره الشافعي وأحمد وغيرهما من الاستحسان.

وما قال به فإنما [هو] : عدول عن قياس لاختصاص تلك الصورة بما يوجب الفرق. وحينئذ فلا يكون الاستحسان الصحيح عدولا عن قياس صحيح، والقياس الصحيح لا يجوز العدول عنه بحال. وهذا هو الصواب كما بسطناه في مصنف مفرد وبينا فيه أنه ليس من الشرع شيء بخلاف القياس الصحيح أصلا.

[وهل يقاس على صور الاستحسان وتقاس على غيرها]

وعلى هذا فصور الاستحسان العدول بها عن سنن القياس يقاس عليها عند أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم إذا

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤١/١

عرف المعنى الذي لأجله ثبت الحكم فيها، وذكروا عن أصحاب أبي حنيفة أنه لا يقاس عليها، وهو من جنس تخصيص العلة؛ فإن من جوز التخصيص والاستحسان من غير فارق معنوي قال: العدول به عن سنن القياس لا يجب أن يكون لفارق معنوي فلا يقاس عليه؛ لأن من شرط القياس." (١)

"القولين راجح إلى المخرج إلا أن يكون المخرج مخرجا من آخر لتعذر الفارق قال: ومن اكتفى بأن يكون في فتواه أو عمله موافقا لقول أو وجه في المسألة من غير نظر في الترجيح ولا تقيد به فقد جهل وخرق الإجماع.

وذكر عن أبي الوليد الباجي أنه ذكر عن بعض أصحابهم أنه كان يقول: إن الذي لصديقي علي إذا وقعت له حكومة أن أفتيه بالرواية التي توافقه وذكر أن بعضهم سئلوا عن مسألة فأفتوا فيها بما يضر صاحبها، وكان غائبا، فلما عاد سألهم فقالوا: ما علمنا أنها لك، وأفتوه بالرواية الأخرى التي توافقه. قال أبو الوليد: وهذا مما لا خلاف بين المسلمين ممن يعتد به في الإجماع أنه لا يجوز (١) .

[التمذهب والتقليد]

وأما قول القائل: لا أتقيد بأحد هؤلاء الأئمة الأربعة. إن أراد أنه لا يتقيد بواحد بعينه دون الباقين فقد أحسن؛ بل هو الصواب من القولين. وإن أراد: أني لا أتقيد بها كلها بل أخالفها فهو مخطئ في الغالب قطعا؛ إذ الحق لا يخرج عن هذه الأربعة في عامة الشريعة؛ ولكن تنازع الناس: هل يخرج عنها في بعض المسائل؟ على قولين. وقد **بسطنا** ذلك في موضع آخر. وكثيرا ما يترجح قول من الأقوال يظن الظان أنه خارج عنها ويكون داخلا فيها. لكن لا ريب أن الله لم يأمر الأمة باتباع أربعة أشخاص دون غيرهم. هذا لا يقوله عالم؛ وإنما هذا كما يقال: أحاديث البخاري ومسلم؛ فإن الأحاديث التي رواها الشيخان فصححاها قد صححها من الأئمة ما شاء الله؛ فالأخذ بها لأنها قد صحت؛ لا لأنها قول شخص بعينه.

وأما من عرض عليه حديث فقال: لو كان صحيحا لما أهمله أهل

---

(١) المسودة ص ٥٣٥-٥٣٧ ف ٢/٢٦.." (٢)

"بشيء مما يخصونها به، فليس للمسلم أن يخص خميسهم الحقير بتجديد طعام الرز والعدس والبيض المصبوغ وغير ذلك، ومن فعل ذلك على وجه العبادة والتقرب به واعتقاد التبرر به فإنه يعرف دين الإسلام وأن هذا ليس منه بل هو ضده ويستتاب منه فإن تاب وإلا قتل.

وليس لأحد أن يجيب دعوة مسلم يعمل في أعيادهم مثل هذه الأطعمة ولا يحل له أن يأكل من ذلك، بل لو ذبحوا هم في أعيادهم شيئا لأنفسهم ففي جواز أكل المسلم من ذلك نزاع بين العلماء، والأصح عدم الجواز، لكونهم يذبحونها على وجه القربان، فصار من جنس ما ذبح على النصب وما أهل به لغير الله.

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/١٤٩

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/٢٥٠

وأما ذبح المسلم لنفسه في أعيادهم على وجه القربة فكفر بين كالذبح للنصب، ولا يجوز الأكل من هذه الذبيحة بلا ريب، ولو لم يقصد التقرب بذلك بل فعله لأنه عادة أو لتفريح أهله فإنه يحرم عليه ذلك، واستحق العقوبة البليغة إن عاد إلى مثل ذلك، لقوله – صلى الله عليه وسلم – «ليس منا من تشبه بغيرنا» و «من تشبه بقوم فهو منهم» وقد **بسطنا** ذلك في كتابنا: اقتضاء الصراط المستقيم وذكرنا دلائل ذلك كلها.

وسأل رجل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال: إني نذرت أن أذبح ببوانة فهل أوف بنذري؟ فقال: «إن كان بها عيد من أعياد المشركين أو وثن فلا تذبح بها» .

فنهاه أن يذبح في مكان كانوا يتخذونه في الجاهلية عيدا، لئلا يكون ذبحه ذريعة إلى إحياء سنن الكفر، فكيف بمن يظهر شعائر كفرهم وإفكهم؟ وإن كان لا يعلم أنه من خصائص دينهم بل يفعله على وجه العادة فهي عادة جاهلية مأخوذة عنهم، ليس هذا من عادات المسلمين التي أخذوها عن المؤمنين.." (١)

"١- يذكر شيخ الإسلام – رحمه الله – في كتابه أقوال ومذاهب المخالفين من فلاسفة ومتكلمين، ويردها إلى أصولها.

فيوضح الأصول البدعية التي قامت عليها، ويبين مخالفتها لأصول الرسول صلى الله عليه وسلم، ويذكر اللوازم التي التزمها أصحابها لأجلها، ثم ينقضها، ويرد عليها، وينبه إلى أقوال من طعن فيها أو رد عليها.

ويجتث هذه الأصول من جذورها، فتنهار الأقوال بأصحابها مع الأسس التي بنوا عليها، وتسوى بهم الأرض، فلا ترى لهم بناء مشيدا.

٢- يكثر – رحمه الله – من الاستطرادات، **وبسط الكلام** في سرد أدلة الخصم، وذكر حججه.

ولكن ليس ذلك حشوا، بل هو شديد العلاقة بأصل الكلام، حتى إن المنصف يدرك أن **ما بسط من** الكلام هذا موضعه، ولو ترك ذلك لقلت فائدة من يراجعه.

٣- أما عن طريقته – رحمه الله – في الرد على الخصوم، أو عرض مذهب أهل السنة في المسألة: فإنه قد يوجز تارة، ويحيل على مؤلفاته الأخرى، بقوله: كما **قد بسط في** غير هذا الموضع، أو: قد **بسطناه** في موضع آخر، أو: وبسط هذا له موضع آخر، ... وهكذا. أو يطيل النفس في الرد.

وينصر في رده المذهب الحق والقول الصحيح الذي يعتمد على الكتاب والسنة، مدللا له بكلام الله، أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أقوال الصحابة والتابعين؛ من أئمة سلف هذه الأمة المهديين.

٤- يكثر – رحمه الله – من تعضيد كلامه بأقوال العلماء، أو كلام المفسرين، أو أقوال النحويين ليدلل على صحة ما ذهب إليه.." (٢)

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣١/٣

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١٠٦/١

"جائزا. وهذا قد بسطناه فى غير هذا الموضع.
والمقصود هنا: أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه، كالوسائط التى تكون بين الملوك والرعية، فهو مشرك، بل هذا دين المشركين عباد الأوثان كانوا يقولون: إنها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله، وهو من الشرك الذى أنكره الله على النصارى حيث قال: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون﴾ [التوبة: ٣١] ، وقال تعالى: ﴿وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون﴾ [البقرة: ١٨٦] ، أى فليستجيبوا لى إذا دعوتهم بالأمر والنهى، وليؤمنوا بى أن أجيب دعاءهم لى بالمسألة والتضرع.
وقال تعالى: ﴿فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب﴾ [الشرح: ٧، ٨] . وقال تعالى: ﴿وإذا." (١)
"مادة الفلاسفة الصابئين والمجوس وبهذه المعاني يتميز عن غيره من الفلاسفة المشائية ولهذا يعظم الأنوار وهؤلاء الذين سلكوا مسلك فارس والروم هم من الداخلين في قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: "لتأخذن مآخذ الأمم قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع قالوا يا رسول الله فارس والروم قال ومن الناس إلا هؤلاء".
وقد بسطنا ما يتعلجق بهذا في غير هذا الموضع.
ثم إنهم مع إقرارهم بأن جعل هذه المعاني الصابئية الفلسفية هي مسميات هذه الأسماء النبوية أو التي يقال إنها نبوية هو من كلام هؤلاء المتفلسفة يقطعون بذلك في مواضع أخر بل فيما يجعلونه من أشرف العلوم والمعارف حتى إنهم يجعلونه من العلوم التي يضن بها على غير." (٢)
"والتعبير عن تلك المعاني بألفاظ الأنبياء والمرسلين مع العلم من كل من أوتي العلم والإيمان بل من كل مؤمن بأن ما في هؤلاء من مخالفة كتاب الله تعالى ورسله ودينه أعظم مما في اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل.
ثم قال: "الفصل الثاني: في بيان مثال المشكاة المصباح والزجاجة والشجرة والزيت والنار.
ومعرفة هذا تستدعي تقديم قطبين يتسع المجال فيهما إلى غير حد محدود.
الأول: في بيان سر التمثيل ومنهاجه ووجه ضبط أرواح المعاني بقوالب الأمثلة.
والثاني: في بيان مراتب الأرواح البشرية النورانية إذ بمعرفتها تعرف أمثلة القرآن.
وأما الفصل الثالث: ففي معنى قوله: "إن لله سبعين حجابا من نور وظلمة لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره".
وفي بعض الروايات "سبعمائة" وفي بعضها "سبعين ألفا".
قلت: وقد بسطنا الكلام على هذه الآية واسم الله النور والحجب." (٣)

---

(١) الواسطة بين الحق والخلق ابن تيمية ص/٣٩
(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/١٩٥
(٣) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة و ا لقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٠٠

"وضعا وضعوه ثم يريدون أن ينزلوا كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على ما وضعوه من اللغة والاصطلاح وهذا لو كانت تلك المعاني التي يذكرها الفلاسفة صحيحة ما جاز بل كان من الكذب على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم أنه يقال أنه أرادها فكيف وأكثر تلك المعاني باطلة ومضطربة وما يذكرونه من الأقيسة العقلية على ثبوتها أقيسة ضعيفة بل فاسدة وقد اعترف أساطين الفلاسفة بأنها لا تفضي إلى اليقين وكل منهم يعبر عن المعاني الفلسفية بعبارات إسلامية ومنهم من لا يبين لأكثر الناس أن مراده ذلك ومنهم من يزعم أن تلك المعاني حصلت له بطريق الكشف والمشاهدة كما يزعمه صاحب الفتوحات المكية وأشباهه وقد يقول عن الملائكة أنوار في أنوار وأنوار في ظلال وأنوار في ظلمه.

والأول هي العقول.

والثاني هي: النفوس الفلكية.

والثالث: النفوس الطبيعية.

ومعلوم أن الملائكة الذين وصفهم الله تعالى في الكتاب والسنة لا ينطبقون على هذه العقول العشرة والنفوس التسعة التي يذكرونها كما قد **بسطنا** الكلام في ذلك في غير هذا الموضع.

ولهذا يؤول بهم الأمر إلى أن يجعلوا الملائكة والشياطين أعراضا تقوم بالنفس ليس أعيانا قائمة بنفسها حية ناطقة ومعلوم بالاضطرار أن هذا خلاف ما أخبرت به الرسل واتفق عليه المسلمون وإن كان قد يعني بالشيطان العاتي المتمرد من كل نوع وقد يعني به بعض الناس عرضا." (١)

"أو المسيح عنه وقد قال تعالى: ﴿لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعا﴾ وقال تعالى: ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدا﴾ الآية وقال تعالى: ﴿وله من في السماوات والأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون﴾ وقال تعالى: ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون﴾ .

وهذا باب واسع ليس هذا موضعه قد **بسطناه** في غير هذا الموضع وأما خلق السماوات والأرض فقد نص القرآن والتوراة أنه خلق ذلك في ستة أيام وتواترت بذلك الأحاديث ثم اتفق عليه أهل الملل فكيف يجوز أن يفسر بالاختراع اللازم لذاته من غير سبق مادة كما ذكروه في المعنى الثالث.." (٢)

"العمل بالعلم كما قد **بسطنا** الكلام على مسمى العقل وأنواعه في غير هذا الموضع.

إذا الغرض هنا بيان كذب هؤلاء على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم.

الوجه الخامس:.أن العقل في لغة المسلمين كلهم أولهم عن آخرهم ليس ملكا من الملائكة ولا جوهرا قائما بنفسه بل هو العقل الذي في الإنسان ولم يسم أحد من المسلمين قط أحدا من الملائكة عقلا ولا نفس الإنسان الناطقة عقلا بل

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢١٩

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٣٩

هذه من لغة اليونان ومن المعلوم أن حمل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كلام الله تعالى على ما لا يوجد في لغته التي خاطب بها أمته ولا في لغة أمته وإنما توجد في لغة أمة لم يخاطبهم بلغتهم ولم تتخاطب أمته بلغتهم فهذا يبين أن الذين وضعوا الأحاديث التي رويت في ذلك ليس المراد بها عند واضعيها ما أثبته الفلاسفة من الجوهر القائم بنفسه فهؤلاء المستدلون بهذه الأحاديث على قول المتفلسفة لم يفهموا كلام الكاذبين الواضعين للحديث بل حرفوا معناها كما حرفوا لفظها فإذا كان هذا حالهم في الحديث الذي استدلوا به فكيف في غيره فتبين أن استدلالهم باطل قطعا.

الوجه السادس:.أن العقل في الكتاب والسنة وكلام الصحابة والأئمة لا يراد به جوهر قائم بنفسه باتفاق المسلمين وإنما يراد به العقل الذي في الإنسان الذي." (١)

"الأسباب حتى خرجوا عن الشرع والعقل وقالوا إن الله يحدث الشبع والري عند وجود الأكل والشرب لا بهما وكذلك يحدث النبات عند نزول المطر لا به ونحو ذلك وهذا خلاف ما جاء به الكتاب والسنة قال الله تعالى: ﴿وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته حتى إذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات﴾ وقال الله تعالى: ﴿وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة﴾ وقال تعالى: ﴿وأحيينا به بلدة ميتا﴾ وقال تعالى: ﴿يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا﴾ وقال: ﴿يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام﴾ ومثل هذا كثير ونفى هذه الأسباب أن تكون أسبابا في الأمور المخلوقة هو شبيه بنفي طوائف من المتصوفة ونحوهم لما يأمرون به من أعمال القلوب وغيرها من الأمور المشروعة نظرا إلى القدر ودعوى التوكل كما بسطنا الكلام في ذلك في غير هذا الموضع.

ولهذا قال من نظر إلى هذين الانحرافين كأبي حامد وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهما في كتاب التوكل "إعلم أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسبابا تغيير في وجه العقل والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع".." (٢)

"والسلف والأئمة متفقون على إثبات هذه القوى فالقوى التي بها يعقل كالقوي التي بها يبصر والله تعالى خالق ذلك كله كما أن العبد يفعل ذلك بقدرته بلا نزاع منهم والله تعالى خالقه وخالق قدرته فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله.

والحول اسم لكل تحول من حال إلى حال والقوة عام في كل قوة على الحول فنفي القوة كنفي الحول وقد بسطنا الكلام في غير هذا الموضع فيما يقع من الاشتباه والنزاع في قدرة العبد هل هي مؤثرة في الفعل أو في بعض صفاته؟ أو غير مؤثرة بحال.

وقد وقع تسمية هذه القوة عقلا في كلام طوائف منهم أبو المعالي الجويني ذكر في أصول الفقه أن العقل معنى يدرك به العلم وجملة صفات الحي وكان يقول في التعليق أنه تثبيت سمة إدراك النفس.." (٣)

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٥١

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٦٢

(٣) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٦٣

"وفي الصحيح أيضا من حديث مالك وغيره عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله إذا أنا مت فحرقوه ثم اذروا نصفي في البر ونصفي في البحر فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذابا لا يعذبه أحد من العالمين فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم فامر الله البر فجمع ما فيه وأمر البحر فجمع ما فيه ثم قال لم فعلت هذا قال من خشيتك يا رب وأنت أعلم فغفر الله له".

وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في مسألة التكفير وما فيها من اضطراب الناس في غير هذا الموضع وبينا أن من تأول قوله في هذا الحديث (قدر) بمعنى ضيق أو بمعنى قضى فلم يصب مقصود الحديث." (١)

"قصدهما إهلاك الرسول وأن أبا لهب أقامهما لذلك وأنهما يدا أبي لهب وهو المراد في زعمهم بقوله: ﴿تبت يدا أبي لهب وتب﴾ وقولهم إن الإشراك الذي قال الله: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ هو إشراك أبي بكر وعلي في الولاية وأن الله أمره بإخلاص الولاية لعلي دون أبي بكر وقال: "لئن أشركت بينهما ليحبطن عملك" ونحو ذلك من تفسير القرامطة.

فقولنا بتفسير الصحابة والتابعين لعلمنا بأنهم بلغوا عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يصل إلينا إلا بطريقهم وأنهم علموا معنى ما أنزل الله على رسوله تلقيا عن الرسول فيمتنع أن نكون نحن مصيبين في فهم القرآن وهم مخطئون وهذا يعلم بطلانه ضرورة عادة وشرعا.

الوجه الثالث عشر:

أن أبا حامد في كتاب التفرقة بين الإيمان والزندقة مع أنه قد توسع فيه في تأويلات المحرفين غاية التوسع وذكر فيه من الأمور ما قد بسطنا الكلام عليه في غير هذا الموضع جزم بكفر هؤلاء كما جزم به سائر علماء المسلمين كما جزم بكفرهم في التهافت وغيره ورد أيضا التأويلات التي ذكرها في مشكاة الأنوار وغيره فقال:." (٢)

"وأما تكفير من لم يكن منافقا فهذا فيه تفصيل قد بسطناه في غير هذا الموضع وبينا الفرق بين من قامت عليه الحجة النبوية التي يكفر تاركها وبين المخطىء المجتهد في اتباع الرسول إذا اقتضى خطؤه نفى بعض ما أثبته أو إثبات بعض ما نفاه حتى نفس المقالة الواحدة يكفر بتكذيبها من قامت عليه الحجة دون من لم تقم كالذي قال: "إذا مت فاسحقوني ثم اذروني في اليم فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابا ما عذبه أحدا من العالمين".

فإن الإيمان بقدرة الله على كل شيء ومعاد الأبدان من أصول الإيمان ومع هذا فهذا لما كان مؤمنا بالله وأمره ونهيه وكان إيمانه بالقدرة والمعاد مجملا فظن أن تحريقه يمنع ذلك فعل ذلك ومعلوم أنه لو كان قد بلغه من العلم أن الله يعيده وإن حرق كما بلغه أنه يعيد الأبدان لم يفعل ذلك.

وقد بسطنا الكلام في مقالات الناس في التكفير وبيان الصواب في غير هذا الموضع.

والمقصود أن أبا حامد ذكر هنا أن هذه التأويلات التي أشار إليها في مشكاة الأنوار لم يقم دليل قاطع يقتضيها وتكلم

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣١٠

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٣٢

في تبديع أهلها بما تقدم وذكر أن ما يتعلق بأصول العقائد فيجب تكفير من بغير الظاهر فيه بغير برهان قاطع وقطع بتكفير الفلاسفة كما تقدم كما قطع بتكفيرهم في تهافت الفلاسفة.." (١)

"على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه ولهذا أطلق الأئمة القول بالتكفير مع أنهم لم يحكموا في عين كل قائل بحكم الكفار بل الذين استمحنوهم وأمروهم بالقول بخلق القرآن وعاقبوا من لم يقل بذلك إما بالحبس والضرب والإخافة وقطع الرزق بل بالتكفير أيضا لم يكفروا كل واحد منهم وأشهر الأئمة بذلك الإمام أحمد وكلامه في تكفير الجهمية مع معاملته مع الذين امتحنوه وحبسوه وضربوه مشهور معروف.

وإنما القصد هنا التنبيه على أن عامة هذه التأويلات مقطوع ببطلانه وأن الذي يتأوله أو يسوغ تأويله فقد يقع بالخطأ في نظيره أو فيه بل قد يكفر من يتأوله ونحن قد بسطنا الكلام في هذه الأبواب في غير هذا الموضع وإنما الغرض في هذا الجواب التنبيه على مخالفة أقوال هؤلاء المتفلسفة لدين الإسلام وأن أقوالهم هذه التي أدخلها من أدخلها من المتكلمة والمتصوفة في دين الإسلام ليست موافقة لأقوال الرسل بل نقطع بمخالفتها وأن ا أنبه على نكت فيما ذكره.

الوجه الرابع عشر:

إن ما ذكره في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام من أنه أراد بالكوكب القمر والشمس ما يذكره المتفلسفة من العقول والنفوس كما في المشكاة.." (٢)

"قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم إني بريء مما تشركون﴾ .

ومعلوم أنه من حين البزوغ ظهرت فيه الحركة فلو كانت هي الدليل على الحدوث لم يستمر على ما كان عليه إلى حين المغيب بل هذا يدل على أن الحركة لم يستدل بها أو لم تكن تدل عنده على نفس مطلوبة.

وأما ثالثا: فإنما قال: ﴿لا أحب الآفلين﴾ فنفى محبته فقط ولم يتعرض لما ذكروه.

وأما رابعا: فمن المعلوم أن أحدا من العقلاء لم يكن يظن أن كوكبا من الكواكب دون غيره من الكواكب هو رب كل شيء حتى يكون رب سائر الكواكب والأفلاك والشمس والقمر وقد بسطنا الكلام في ذلك في غير هذا الموضع.

والفريق الثاني: من فسر ذلك من متفلسفة الصوفية أنه هو النفوس والعقول كما ذكره أبو حامد.

ومعلوم أن هذا أفسد من الأول بكثير مع أنه في المشكاة رجح حال من يعتقد إلهية هذه فيما رأى على ى طوائف المسلمين الصفاتية المقرين برب العالمين فإنه لما ذكر الحجة ثم أخذ في تفسير الحديث المكذوب "أن لله." (٣)

"وقال تعالى ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون﴾ .

وقال تعالى ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت﴾ .

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٤٢

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٥٤

(٣) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٦٠

وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ شق ذلك على أصحاب رسول الله وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾ .

وقد **بسطنا** هذا في غير هذا الموضع ولكن نبهنا على المقصود.

الوجه الخامس عشر:

قوله: "فأقول إن كان في عالم الملكوت جواهر نورانية شريفة علية يعبر عنها بالملائكة فيها تفيض الأنوار على الأرواح البشرية ولأجلها قد تسمى أربابا ويكون الله رب الأرباب لذلك ويكون لها مراتب في نورانيتها متفاوتة." (١)

"يعطي الولاية من يشاء ويصرفها عن من يشاء والله يقول لسيد ولد آدم: ﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾ وقال: ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾ .

وقد **بسطنا** الكلام في هذه الأمور لحاجة الناس إلى ذلك في غير هذا الموضع.

فصل:

وهذا كله إذا ميز وجود القلم وغيره من المخلوقات عن وجود الرب تعالى كما عليه أهل الملل وجمهور العقلاء من غيرهم. وأما على قول هؤلاء المدعين التحقيق الذين يدعون أن الوجود." (٢)

"فأرسطو وأصحابه على أنه يمكن انفكاكها عنها بخلاف أفلاطون ويزعمون أن المادة جوهر روحاني قائم بنفسه وأن الصورة الجسمية جوهر قائم بها وأن الجسم يتولد من هذين الجوهرين.

والعقلاء والمحققون يعلمون أن هذا باطل كما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع.

والهيولى عندهم أربعة أقسام الصناعية والطباعية والكلية والأولية.

فالصناعية كالدرهم الذي له مادة وهي الفضة وصورة وهي الشكل المعين وكذلك الدينار والخاتم والسرير والكرسي ونحو ذلك وهذا القسم لا نزاع فيه بين العقلاء ولكن هذه الصورة عرض من أعراض هذا." (٣)

"ثم من العجائب أنهم يبنون كلامهم على غاية النفي والتنزيه الذي هو محض التعطيل فينفون الصفات لأن الصفات تستلزم في زعمهم التركيب والمركب مفتقر إلى أجزائه وأجزاؤه غيره والمفتقر إلى غيره ممكن ليس بواجب بنفسه فهذه هي عمدتهم في نفي صفاته الثبوتية.

وقد **بسطنا** الكلام على فساد هذه الحجة في غير هذا الموضع بسطا تاما وبينا أن عامة ما فيها وفي أمثالها من المقدمات إنما هي قضايا سفسطائية قد ألفت من ألفاظ مجملة متشابهة تشتمل على حق وباطل كما قال الإمام أحمد في هؤلاء يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم.

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٧٥

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٩٤

(٣) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤١٣

فإن لفظ التركيب المعروف في اللغة وهم يريدونه لذلك وكذلك لفظ الجزء والافتقار والغير وإنما يعنون بلفظ التركيب معاني اصطلحوا على تسميتها تركيبا وهي نوعان:

الصفات والمقادير.

فالأول: كقولهم: الإنسان مركب من الحيوان والناطق.

والإنسانية مركبة من: الحيوانية والناطقية.

ومعلوم أن الحيوان والناطق صفتان للإنسان والصفة لا توجد بدون الموصوف وأما تسمية الحيوان والناطق غيرين للإنسان فتسمية اصطلاحية أيضا.

وأما قولهم إن المركب مفتقر إلى جزئه فتسمية هذا افتقار أيضا لفظ اصطلاحي وإنما هو ملازم فإن هذا الموصوف لا يوجد بدون وصفه فهما متلازمان ليس هناك شيء ثابت غير الحيوان والناطق حتى يوصف بأنه مفتقر." (١)

"شيء مباين له توقف المعلول على العلة وأما كون ذاته مستلزمة لصفاته فهذا لا يقتضي أن يكون متوقفا على مباين له توقف المعلول على العلة أكثر ما يقال إن ذاته لا توجد إلا مع هذا وهذا لو كان مباينا له منفصلا عنه لم يكن ما ذكروه من إثبات واجب الوجود تابعا له كيف وهم يزعمون أنه مستلزم لوجود العالم والعالم لازم له لا يمكن مفارقته له فمن يكون قوله في واجب الوجود بهذا الحال كيف يمتنع أن تكون له صفات تستلزم ذاته سواء سمي ذلك تركيبا أو لم يسم إذ لا عبرة بالعبارات والمعاني الذي يقوم الدليل على نفيها وإثباتها فكيف والصفات ليست مباينة له ولا منفصلة عنه؟

وإذا قيل: إن حقيقته أو وجوده أو نحو ذلك يتوقف عليها فغايته أن يفسر بالتلازم وهو توقف أحد المتلازمين على الآخر أو توقف المشروط على شرطه ليس هو توقف المعلول على علته وهذا لا يمنع كونه واجب الوجود بمعنى أن ذاته ليست لها علة منفصرلة عن ذاته وهذا هو الذي أثبته البرهان ولهذا كان هذا بمنزلة أن يقال هو متوقف على ذاته أو مفتقر إلى ذاته كما يقال هو واجب لذاته وموجود بذاته وهذا لا ريب فيه وإذا فسر القائل قوله إنه مفتقر إلى ذاته بهذا المعنى كان هذا المعنى حقا وإن كان في العبارة ما فيها وإذا لم يكن هذا ممتنعا بل كان هذا واجبا فإذا قيل هو مفتقر إلى ما تجعلونه جزأه أو صفته وكان المراد بذلك استلزام ذاته لذلك وامتناع وجود ذاته بدون ذلك كان هذا أولى بالجواز وأبعد عن الامتناع وقد بسطنا الكلام على شبه هذه المقامات العظيمة التي تحل شبه هؤلاء وغيرهم في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنهم إذا كانوا يقولون بمنع الصفات وغيرها مما هو مستلزم للتعطيل حذرا من هذا المعنى الذي يسمونه تركيبا وليس هو." (٢)

"ولا ريب أن الفرق بين المطلق لا بشرط وبين المطلق بشرط الإطلاق فرق معقول فإن المطلق بشرط الإطلاق ضد المقيد لا يتناول المقيد بحال ولهذا اتفقوا على أن هذا لا يكون وجوده إلا في الذهن.

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٢٥

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٢٩

وأما المطلق لا بشرط فهم يسلمون أيضا أنه لا يوجد إلا معينا مقيدا إما بقيد كونه في الذهن أو في الخارج أو بقيد كونه واحدا أو كثيرا ونحو ذلك ولكن كثيرا من أئمتهم يدعون أنه يوجد في الأعيان كما اتفق الناس على أنه يوجد في الأذهان مع أن حقيقته من حيث هي هي ليست مقيدة بقيد كونها في الأذهان أو في الأعيان مع أنها لن تخلو عن أحدهما ففرق بين ما هو داخل في الحقيقة وبين ما هو لازم لها.

كما أن من هؤلاء من ادعى ثبوت هذه الحقائق مجردة عن الأعيان كما يقوله أصحاب المثل الأفلاطونية.

وقولهم بإثبات هذه الماهيات المطلقة مع قول فريق بانفصالها عن الأعيان هو شبيه بقولهم بإثبات المادة الطبيعية جوهرا مجردا ثابتا في الجسم عن صورته مع قول فريق منهم بإمكان انفصال هذه المادة عن الصور جميعها وقد **بسطنا** القول في هذا وذكرنا ألفاظ أئمتهم في هذا وبينا ما وقع في ذلك من الغلط البين المبين لكل عاقل يفهم ما يقال بيانا يقينا ضروريا وذكرنا الصواب الذي عليه جمهور العقلاء بأنه ليس في الأعيان الموجود في الخارج شيء مطلق أصلا بحال وأنه إنما هو عين الأعيان أشير إليه فقيل هذا الإنسان فإنه يعلم بالحس والعقل إنه ليس فيه شيء مشترك بينه وبين غيره ولا شيء مطلق سواء قيل مطلق لا بشرط أو مطلق." (١)

"بشرط الإطلاق وتكلمنا على ما يذكرونه من هذه الموارد واللواحق والأعراض حواش غريبة عرضت للحقيقة وأنها خرجت عن الحقيقة **وبسطنا** الكلام في ذلك بسطا تبين به أنه اشتبه على القوم ما يكون في الذهن والخيال بما يكون في الوجود والخارج فظنوا ما يتخيلونه في أنفسهم من هذه الحقائق كالموجود المطلق والإنسان المطلق موجودا في الخارج فهم في الوهم والخيال الذي ليس بمطابق للحقائق مع كونهم قد ينكرون ما كان من الوهم والخيال حقا مطابقا للخارج كما قد **بسطنا** ذلك في غير هذا الموضع.

وقول هؤلاء بإثبات الماهيات المطلقة المجردة وبالمواد المجردة وإثباتها في الأعيان هو شبيه بقول من يثبت الأحوال ثابتة في الأعيان وقول من يجعل لكل معين من الموجودات ماهية ثابتة في العدم ويجعل الماهيات غير مجعولة وهؤلاء يقولون وجود كل شيء زائد على ماهيته ولكن نريد بالماهية الماهية الشخصية التي لا تكون لغيره كما يقوله من يقوله من المعتزلة والرافضة وأولئك يقولون بنحو ذلك لكن يقولون بإثبات الماهية النوعية الكلية وكل هذه الأمور إنما هي ثابتة في الأذهان لا في الأعيان وإن كان بعضهم ينكر على غيره أشد الإنكار قوله الذي قال ما هو نظيره وأبلغ منه أو هو في الحقيقة كما ينكر طائفة من متكلمي الصفاتية القائلين بالأحوال كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى على من يقول المعدوم شيء حتى يكفروه بذلك.." (٢)

"وقولهم بإثبات الأحوال هو من نمط قولهم حيث يقرون بإثبات ثابت لا موجود ولا معدوم وكما ينكر الفلاسفة على من يقول بالأحوال وبأن المعدوم شيء.

فقولهم بإثبات الماهيات المطلقة في الأعيان مع قولهم بإثبات المواد للجسم وتركب الجسم من جوهرين مادة وصورة هو

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٣٤

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٣٥

مع كونه من نمط هذا القول فهو إن لم يكن أبعد منه فليس دونه في الضعف إذ جعله حقيقة مطلقة لا تتقيد ثابتة في شيء مقيد وحاصلة له مع أن تلك تنقسم إلى واحد وكثير وهذا لا ينقسم إن هذا من العجب فهل يجعل مورد التقسيم جزءا من القسمين ثابتا في الأعيان وهل هذا إلا تسوية بين قسمة الكلي إلى جزيئاته والكلي إلى أجزائه مع أنهم يفرقون بينهما وغاية ما قد يجيبون به عن هذا أن يقولوا المطلق من حيث هو لا يوصف لا بنفي ولا بإثبات فلا يقال هو واحد ولا كثير ولا ينقسم ولا لا ينقسم ونحو ذلك مع أن محققيهم كابن سينا يقول: "إنه لا يوجد إلا موجودا في الأعيان أو في الذهن" وعلى هذا فيكون الوجود المطلق لا يوجد إلا في الأعيان الموجودة فلو كان وجود الرب هو المطلق للزم أن يكون جزءا من أعيان المخلوقات مع أنه يلزمه أن يكون ثابتا في الوجود الواجب والوجود الممكن فلا يكون هو واجب الوجود وهذا تناقض كما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع.

ومعلوم أن هذا الجواب لم يقصد فيه بيان هذه المسائل تصويرا." (١)

"على أن الدجال ليس هو ربهم فإنه إذا جوز عند موت هوى النفس أن يرى بعينه الله لم يصح حينئذ أن يكون ينفي عن كل مرئي بالعين في الدنيا أنه الله.

واعلم أن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وأهل السنة من جميع الطوائف متفقون على أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة عيانا كما يرون الشمس والقمر كما تواترت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومتفقون على أنه لا يراه أحد بعينه في الدنيا كما ذكر أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن حنبل عن إسحاق بن حنبل قال سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يقول: "إن الله لا يرى في الدنيا ويرى في الآخرة ثبت في القرآن وفي السنة وعن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين".

وأما رؤية النبي وتنازع عائشة وابن عباس فقد **بسطنا** الكلام فيه في غير هذا الموضع وبينا أن الثابت عن ابن عباس ثم عن الإمام أحمد هو شيء واحد وهو إما إطلاق الرؤية وإما تقييدها بالفؤاد وأما التقييد بأنه رآه بعينه فلم يثبت لا عن ابن عباس ولا عن أحمد بن حنبل ونحوهما.." (٢)

"وقد **بسطنا** الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

وأما من سوى أهل السنة فلهم قولان متطرفان:

أحدهما: وهو قول الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة والمتفلسفة وغيرهم أنه لا يرى بحال بل رؤيته ممتنعة عندهم.

والثاني: قول بعض المتكلمين وبعض جهال الصوفية أنه يرى في الدنيا وقد ذكر ذلك أبو طالب المكي عن بعض الصوفية ورد عليه.

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٣٦

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٧٠

وكذلك حكاه الأشعري في المقالات عن طائفة منهم.

ومن الناس من يجعل للأشعري نفسه في هذه المسألة قولين وبعض أصحابه جوزوا وقوع ذلك.." (١)

"بأذنه، فتلك الأمور معينة موجودة، فالعقل يأخذ منها أمرا مطلقا كليا فيعلم جوعا مطلقا، وفرحا مطلقا، وشما مطلقا، وألما مطلقا ونحو ذلك، فهذه الكليات معقولات محضة، لأنه ليس في الخارج كليات مطلقة حتى يمكن إحساسها، والإحساس إنما يكون بالأمور الموجودة، ولهذا قالوا: إنه يعلم المعدومات قبل كونها [علما] عاما، أما السمع والبصر فإنما يكون للموجود. ومن قال إنه يرى ... وقد بسطنا الكلام في هذا في غير هذا الموضع.

وإذا كان كذلك فمن أراد هذا المعنى جعله من باب الموجودات في الأذهان لا في الأعيان، وهذا حقيقة قول الجهمية الذين يقولون: إنه لا يمكن رؤيته وإحساسه؛ فإن كل موجود قائم بنفسه يمكن رؤيته؛ بل كل موجود يمكن إحساسه إما بالرؤية وإما بغيرها، فما لا يعرف بشيء من الحواس لم يكن إلا معدوما، حتى أن الصور الذهنية يمكن إحساسها من حيث وجود ذواتها، ولكن هي من جهة مطابقتها." (٢)

"الطبراني عن ابن مسعود قال: الصمد الذي ليس له أحشاء، وعنه أيضا: أنه السيد الذي انتهى سؤدده، وهذا قول أبي وائل، وهو من تفسير الوالبي عن ابن عباس. وقد بسطنا هذا." (٣)

"فهكذا أجاب أهل الكلام، الذين تكلموا في مناظرة الكفار، وأهل الأهواء من المذاهب والحجج بما ليس موافقا للشريعة، وما ينكره العقل الصريح، فصاروا كما جاهد من جاهد الكفار جهادا ظلمهم به، وخرج فيه عن الشريعة، وظلم فيه المؤمنين جميعا، حتى كان مضرة ذلك الجهاد على المسلمين، وعلى أنفسهم وعلى عدوهم أكثر من منفعته. وقد بسطنا الكلام في أمثال هذا في غير هذا الموضع.

ثم غاية ذلك أنه جواب إلزامي لا علمي، وهو لا ينفع لا للناظر ولا للمناظر؛ وذلك أن المثبت إذا قال لهم: كل." (٤)

"الذي أنكره أولئك.

ومن تدبر عامة بدع الجهمية ونحوهم، وجدها ناشئة عن مباحث هذه الدعوى والحجة.

ولهذا كان السلف والأئمة يذمون كلامهم في الجواهر والأعراض، وبناءهم علم الدين على ما ذكروه من هذه المقدمات، وقد بسطنا الكلام في هذا في غير هذا الموضع. قال الإمام أبو المظفر السمعاني: «والأصل الذي يؤسسه المتكلمون والأصل الذي يجعلونه قاعدة علومهم: «مسألة العرض والجوهر وإثباتهما» وأنهم قالوا: إن الأشياء لا تخلو من ثلاثة أوجه: إما أن تكون جسما، أو عرضا، أو جوهرا، فالجسم ما اجتمع من الافتراق، والجوهر ما احتمل الأعراض، والعرض

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٧٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١/٢٢٩

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١/٢٨٠

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١/٣٩٢

ما لا يقوم بنفسه وإنما يقوم بغيره، وجعلوا الروح من الأعراض، وردوا أخبار النبي صلى الله عليه وسلم التي لا توافق نظرهم وعقولهم، ولهذا قال بعض السلف: إن أهل الكلام أعداء الدين، لأن." (١)

"«كان الله ولم يكن شيء غيره» وفي رواية في البخاري «ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض» وفي رواية: «ثم كتب في الذكر كل شيء؛ ثم خلق السموات والأرض» وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة؛ وكان عرشه على الماء» وقد **بسطنا** هذا فيما سيأتي لما احتج المؤسس بحديث عمران هذا؛ وذكر المخلوقات التي أخبر بابتدائها القرآن وإعادتها وما يتعلق بذلك.." (٢)

"-وهو القسم الذي تقدم بيان تناقض أصحابه- وإما أن يكون محدثا بنفسه، فيقال: هذا القول أظهر فسادا وتناقضا؛ فإنه من المعلوم بالفطرة البديهية، أن المحدث قبل أن لم يكن، لا يتصور أن يحدث عن غير محدث، ولا أن يحدث نفسه. فلا يكون الشيء صانعا لنفسه، لا مصنوعا لنفسه، ولا يكون أيضا علة غائية لنفسه، كما قد **بسطنا** هذا في غير هذا الموضع، قال تعالى: ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون (٣٥) ﴾ [الطور: ٣٥] قالوا: من غير خالق لهم، قال جبير بن مطعم: لما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ هذه الآية في صلاة المغرب أحسست بفؤادي قد انصدع. وقد تكلمنا عن هذه الآية في غير هذا الموضع، بين سبحانه باستفهام الإنكار الذي يتضمن أن الأمر المنكر من العلوم المستقرة، الملازمة للمخاطب، التي ينكر على من جحدها؛ لأنه سفسط بجحد العلوم البديهية الفطرية." (٣)

"ما يحصل بالزهد والعبادة والرياضة والتصفية والخلوة وغير ذلك من المعارف متى خالف الكتاب والسنة أو خالف العقل الصريح فهو باطل ومن زعم من المنتسبين إليهم أنهم يجدون في الكشف مايناقض صريح العقل أو أن أحدهم يرد عليه أمر يخالف الكتاب والسنة بحيث يكون خارجا عن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وأمره أو أنه يحصل له علم مفصل بجميع ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم وأمر به فهو عندهم ضال مبطل بل زنديق منافق لايجوزون قط طريقا يستغنى به عن اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يخبر به الرسول ويأمر به فضلا عن أن يسوغ له مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم في أمره وخبره وقد **بسطنا** هذا في غير هذا الموضع ولو جاز ذلك لأحد لكان مثل الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يكن محتاجا إلى متابعته في خبره وأمره وهذا حال الذين قال الله تعالى فيهم وإذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله [الأنعام ١٢٤] وقال تعالى بل يريد كل امرئ منهم أن يؤتى صحفا منشرة ﴿٥٢﴾ [المدثر ٥٢]." (٤)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٢٦/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٦٠/١

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨٣/١

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٨٧/٢

"الجهل كما قد **بسطنا** في غير هذا الموضع بل مقدمهم الجهم بن صفوان لما ادعى أن المعرفة في القلوب تنفع وإن لم يكن معها عمل أطلق غير واحد من الأئمة كوكيع بن الجراح وغيره تكفير من يقول ذلك فكيف بمن يقول إنها." (١)

"عمر وسعد وغيرهم وقد **بسطنا** الكلام في هذا في غير هذا الموضع والتوحيد الذي جاء به الرسول يتناول التوحيد في العلم والقول وهو وصفه بما يوجب أنه في نفسه أحد صمد لا يتبعض ويتفرق فيكون شيئين وهو واحد متصف بصفات تختص به ليس." (٢)

"إبراهيم وعلى أل إبراهيم إنك حميد مجيد وقد **بسطنا** الكلام على هذا في غير هذا الموضع بحيث تكلمنا على مسمى الصلاة في اللغة الذي هو الدعاء وأن الصلاة المشروعة هي دعاء كلها فإن الدعاء هو قصد المدعو تارة لذاته وتارة لمسألته أمرا منه وهذا كالشخص يدعو غيره ويطلبه ويقصده تارة لذاته وتارة لأمر يطلبه منه والصلاة تتضمن هذين النوعين عبادة الله والثناء عليه والسؤال له وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم النوعين في الحديث الذي في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله سبحانه وتعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين ﴿٢﴾ قال الله حمدني عبدي فإذا قال الرحمن الرحيم ﴿٣﴾ قال الله أثنى علي عبدي فإذا قال العبد مالك يوم الدين ﴿٤﴾ قال الله مجدني عبدي أو قال فوض إلي عبدي فإذا قال اعبد إياك نعبد و إياك نستعين ﴿٥﴾ قال الله هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فإذا قال العبد اهدنا الصراط." (٣)

"نستعين ﴿٥﴾ وقد **بسطنا** الكلام على هذا في مواضع في غير هذا الكتاب وبينا تعلق العبادة بالإلهية فإن الإله هو المعبود وتعلق الاستعانة بربوبيته فإن رب العباد الذي يربيهم وذلك يتضمن أنه الخالق لكل م فيهم ومنهم والإلهية هي العلة الغائية ولربوبية هي العلة الفاعلية والغائية هي المقصودة وهي علة فاعلية للعلة الفاعلية ولهذا قدم قوله إياك نعبد على قوله وإياك نستعين ﴿٥﴾ وتوحيد الإلهية يتضمن توحيد الربوبية فإنه من لم يعبد إلا الله يندرج في ذلك أنه لم يقر بربوبية غيره بخلاف توحيد الربوبية فإنه قد أقر به عامة المشركين في توحيد الإلهية كما قال تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴿١٠٦﴾ [يوسف ١٠٦] ذكر البخاري." (٤)

"بل قد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن معرفة الله والإقرار به لا تقف على هذه الطرق التي يذكرها أهل طريقة النظر بل بعض هذه الطرق لا تفيد عندهم المعرفة فضلا عن أن يكون الله لا يقر به مقر ولا يعرفه عارف إلا بالطريقة المشهورة له من إثبات حدوث العالم بحدوث صفاته مع دعواهم أن الله لا يعرف إلا بهذه الطريقة وهذه مسألة عظيمة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٨٩/٢
(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٤٠/٣
(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٣١/٤
(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٣٣/٤

ليس هذا موضع بسطها وقد **بسطناها** في غير هذا الموضع وبينا أن أصل المعرفة والإقرار بالصانع لا يقف على النظر والاستدلال بل يحصل بديهة وضرورة ولهذا يقر بالصانع جميع الأمم مع عظيم شركهم وكفرهم وأنهم يسلكون من هذه الطرق المشهورة عند النظار مثل الاستدلال بالحدوث على المحدث وبالإمكان على الواجب ولهذا يوجد." (١)

"يكون إلا بصفات ونفيها ينفي الوجود الواجب والممكن وأما ما ذكروه من التولد والتعليل فالنقض فيه ظاهر وأين من يتولد عنه الشيء بغير اختياره ممن يفعل باختياره هذا من أبين الأمور الحسية العقلية أن الذي يفعل باختياره أكمل ممن يتولد عنه الفعل من غير أن يقدر على منعه له أو يكون له اختيار في تركه وهو وإن اثبتوا له غاية وربما يثبتون له إرادة تستلزم العالم فهم يتناقضون في ذلك كما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع وبينا أنه أنهم ينفون الاختيار ويثبتون من الحكمة الغائية في العالم ما يستلزم الاختيار وكذلك الغاية ولا ريب أنهم كثيرو التناقض كما قد بيناه في غير هذا الموضع وهذا حال كل من خالف الرسل يكون تناقضه على قدر مخالفته ويقال لهم الذي يمكنه الفعل والترك أكمل ممن لايمكنه إلا الفعل بل كثير من أهل الكلام يقول الذي يقدر أن يريد الفعل ويقدر أن يريد الترك أكمل ممن لايقدر على إرادة الترك بل هو لايمكنه إلا إرادة للفعل بل هذا نوع من الخبر وإن كان فيه اختيارا إلا أنذلك أكمل وإن كان كذلك فكونه سبحانه على صفة يشاء الفعل ويشاء الترك أكمل من أن تكون ذاته لا تقتضي إلا شيئا معينا." (٢)

"وخديعة ومكر وسخرية بغير الحق جازاهم الله على ذلك بما فعله بهم من الاستهزاء والخديعة والسخرية بالحق والعدل ومثله قوله إنهم يكيدون كيدا (١٥) وأكيد كيدا (١٦) [الطارق ١٥-١٦] وقوله أم يريدون كيدا فالذين كفروا هم المكيدون (٤٢) [الطور ٤٢] وقوله فذرني ومن يكذب بهذا الحديث سنستدرجهم من حيث لا يعلمون (٤٤) [القلم ٤٤] وقوله أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين (٥٥) نسارع لهم في الخيرات بل لا يشعرون (٥٦) [المؤمنون ٥٥-٥٦] وقوله فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون (٤٤) [الأنعام ٤٤] إلى أمثال ذلك في القرآن وقد **بسطنا** الكلام على هذا في غير هذا الموضع فإذا كان كذلك وقد علم أن هؤلاء الملاحدة الجهمية وسائر أتباعهم فيهم من النفاق أعظم مما يوجد في أكثر أهل الأهواء وفيهم من صفات المنافقين بقدر ذلك من السخرية والاستهزاء والخديعة ونحو ذلك فالله تعالى يجازيهم على أعمالهم جزاء وفاقا وما ربك بظلام للعبيد (٤٦) [فصلت] فيما يأمر به ويشرعه وفيما يقدره ويتوعد به وهذا يتقرر بالوجه العاشر وهو أن هؤلاء الجهمية فيهم من استعمال." (٣)

"من أهل الفقه والحديث والتفسير فإنهم يعنون بلفظ التأويل نظير ما يعنى بلفظ التفسير ويقول المصنف منهم في تفسير القرآن قد اختلف أهل التأويل في معنى هذه الآية كما يقال اختلف المفسرون في هذه الآية وهذا الاصطلاح أعم من الذي قبله وأما لفظ التأويل في القرآن فالمراد به حقيقة المعنى الذي يؤول إليه اللفظ وهو الحقيقة الموجودة في

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٧١/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٧٣/٥

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٠٤/٥

الخارج فإن الكلام قسمان خبر وأمر فتأويل الخبر هو الحقيقة المخبر عنها وتأويل الوعد والوعيد هو نفس الموعود به والمتوعد به وتأويل ما أخبر الله به من صفاته نفس حقيقته وما هو عليه وتأويل الأمر هو نفس الأفعال المأمور بها كما قال تعالى هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق [الأعراف ٥٣] وقال تعالى بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله [يونس ٣٩] وقال يوسف عليه السلام يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل [يوسف ١٠٠] وقال تعالى فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا (٥٩) [النساء ٥٩] وقد **بسطنا** الكلام في ذلك في القواعد وغيرها." (١)

"فإن قيل فقد يقال هذا قريب من هذا بمعنى أنه مشابه له قيل عنه جوابان أحدهما أن هذا قرب في الصفات ونحن قلنا التقرب بالأفعال الثاني أن القرب هاهنا بالجهة أي هذا مكانه ومكانته قريب من هذا كما **بسطنا** هذا الكلام في موضعه فإن قيل القرب والبعد لا يعقل إلا للأجسام قيل وجميع ما يوصف به الرب مثل العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والرحمة والغضب والرضا والسخط والإرادة والمحبة والفعل وغير ذلك لا يعقل إلا للأجسام سواء بسواء فنفي إحدى الصفات بمثل هذا الكلام كنفي سائر الصفات وذلك باطل بالاتفاق ويقال هنا جواب مركب وهو أن هذه الصفات إما أن." (٢)

"فإن قيل إن هذا مجاز فلا يقول أحد إن ظاهر هذا اللفظ أن خالدا حديد وأن الفرس ماء وأن أبا قتادة هو السبع الذي له ناب بل اللفظ نص في خلاف هذا وهو أن خالدا شجاع متقدم بمنزلة السيف الذي يقتل الله به أعداءه وأن الفرس جواد جرى بمنزلة البحر وأن أبا قتادة رجل شجاع بمنزلة الأسد الذي سلطه الله على أعدائه وقد **بسطنا** هذه القاعدة في غير هذا الموضع." (٣)

"من تقرب آخر يكون الرب متقربا إليه أكثر مما يقرب إليه وهؤلاء يمنعون أن يكون الله موصوفا بذاته بحركة أو تقرب أو نحو ذلك والأولون لا يمنعون ذلك وقد **بسطنا** الكلام على هذا في الأجوبة المصرية وغير ذلك والمقصود هنا أن قوله لو عدته لوجدتني عنده وقوله أين أجدك قال عند المنكسرة قلوبهم من أجلي أقرب إليها كل يوم شبرا ولولا ذلك لاحترقت ليس ظاهره أن ذات الله تكون موجودة في المكان الذي يكون ذلك فيه بل يكون الله موجودا عنده أي في نفسه إذ هذه العندية أقرب إليه من تلك العندية فإن الظرف المتصل بالإنسان أقرب إليه من الظرف المنفصل عنه فحمل الكلام عليه أولى وإذا كان الظرف هو نفسه فقوله وجدتني عنده كقوله وجدتني في قلبه ووجدتني في نفسه ووجدتني حاضرا في قلبه ووجدتني ثابتا في قلبه ونحو ذلك من العبارات." (٤)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٤٥٣
(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٦/٤٦
(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٦/٩٠
(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٦/٢٦٥

"شعبة عن أبي جمرة عن ابن عباس قال ليس لله مثل وقد **بسطنا** الكلام على هذا في الأجوبة المصرية وبينا أن الله ليس كمثله شيء بوجه من الوجوه فيجب أن ينفى عنه المثل مطلقا ومقيدا وكذلك الند والكفو والشريك ونحو ذلك من الأسماء التي جاء القرآن بنفيها وذكرنا من أدلة ذلك أن الله تعالى لما نفى المثل عن نفسه بقوله ليس كمثله." (١)

"من يقول منهم إنه عين الموجودات وأن وجودها نفس وجوده وقد يقولون إنه روح العالم والعالم صورته فإنهم في الحلول العام بمنزلة النصارى في الحلول الخاص وقد **بسطنا** الكلام علة أقوال هؤلاء الاتحادية منهم في غير هذا الموضع والكلام على هذا التأويل من وجوه أحدها أن من ألفاظ الحديث إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته فنهى عن ضرب الوجه لكون آدم مخلوقا لأم الله خلق آدم على صورة الرحمن فلو كان المراد إبداع روحه مدبرا لجسده من غير حلول فيه." (٢)

"وأصل هذه المقالات توجد في مقالات المشركين ومن دخل في الشرك من الصابئين وأهل الكتاب وهو في الغالية من هذه الأمة كغالية الرافضة وغالية المتصوفة ونحو هؤلاء وأما الدقيق منه فهو كثير كما قال تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون (١٠٦) [يوسف ١٠٦] لاسيما شرك العمل والحال وإن لم يكن العبد مشركا في مقاله وما يقترن بذلك من الخيلاء والكبر وقد **بسطنا** الكلام على هذا في غير هذا الموضع وأما قول من يقول إن العالم نفسه هو وجود الله وأن الإنسان هو مظهر ذات الله الأكمل ففيما تقدم كفاية في بطلان قول من حمل الحديث على مجرد كون الإنسان." (٣)

"الوجوه كما قد **بسطنا** قولهم في غير هذا الموضع وحقيقة قولهم هو قول فرعون الجاحد لرب العالمين كما يقوله من يقوله من طواغيتهم إن قولنا هو قول فرعون لكن فرعون كان ينكر وجود الحق بالكلية وهؤلاء أقروا به قالوا هو الوجود الذي اعترف به فرعون وهو وجود المخلوقات فخالفوا فرعون في اعتقادهم وقصدهم حيث اعتقدوا أنهم مقرون بالله عابدون له من بعض الوجوه وإن كان العابد والمعبود والمقر بالله هو الله عندهم لا غيره والمقصود هنا ما يتعلق يقولهم في صورة الله كما قال صاحب الفصوص ابن عربي في فص حكمة أحدية في." (٤)

"كله من أبين الأشياء في أن احتجاجهم بحديث الصورة ونحوه من أعظم الاستهزاء بآيات الله لما بينهم وبين الرسول صلى الله عليه وسلم من المناقضة والمعاداة كيف وهو عندهم هو كل راء وكل مرئي فكيف يكون ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم موافقا لهم الوجه الخامس أن الأحاديث مع آيات القرآن أخبرت بأنه يأتي عباده يوم القيامة على الوجه الذي وصف وعند هؤلاء هو كل آت في الدنيا والآخرة وأما أهل الاتحاد والحلول الخاص كالذين يقولون

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨٧/٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٥١/٦

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٦١١/٦

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٦١٦/٦

بالاتحاد أو الحلول في المسيح أو علي أو بعض المشائخ أو بعض الملوك أو غير ذلك مما قد بسطنا القول عليهم في غير هذا الموضع فقد يتأولون أيضا هذا الحديث كما تأوله." (١)

"عن أن يكون مركبا مجسما ركبه مركب أو أن يكون بحيث يقبل التفريق والتفصيل واسمه الصمد ينفي هذا عنه وأما ما يسميه بعضهم تركيبا وهو ثبوت المعاني المتميزة في أنفسها فهذا أمر لابد منه لكل موجود فنفيه نفي للوجود ولواجب الوجود فكان اسمه الصمد مستلزما ثبوت هذا المعنى الذي هو الاجتماع نافيا ذلك المعنى الذي هو التركيب والتجسيم المنفي عنه فكان صحة معنى هذه السورة معلوما بالعقل الصريح ولولا أنا قدمنا أصل هذا الكلام في الحجج العقلية لبسطناه هنا وقد بسطناه أيضا في جواب المعارضات المصرية الوجه الثامن عشر قوله فوجب حمل هذا اللفظ على مجازه وذلك لأن الجسم الذي يكون هذا شأنه مبرأ عن الانفصال والتباين عن الغير وهو سبحانه وتعالى واجب." (٢)

"الوجه الخامس والعشرون أن يقال هب أنك صرحت بأن مجاز الاسم هو كونه لا قدر له وإذا لم يكن له قدر فلا يجوز وصفه بالزيادة والنقص ولا يجوز وصفه بعدم الزيادة والنقص فإن كون الشيء يزيد وينقص أو لا يزيد ولا ينقص فرع كونه ذا قدر فما لا قدر له لا يقبل الوصف بالزيادة والنقصان ولا الوصف بأنه لا يزيد ولا ينقص كالمعدوم لا يقال فيه إنه يزيد وينقص ولا يقال فيه إنه لا يزيد ولا ينقص وقد بسطنا هذا في الوصف بالنهاية وعدمها وإذا كان كذلك فعدم قبول الوصف بثبوت ذلك ونفيه لا يكون صفة إلا للمعدوم لا يكون صفة للموجود كما بينا هذا فيما تقدم فإن المعدوم لا يقبل الاتصاف بالصفات المتقابلة فلا يقال فيه عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز ولا يزيد ولا ينقص ولا لا يزيد ولا لا ينقص." (٣)

"دليل عقلي قطعي وقد بسطنا هذا في مواضع وبينا أن هذا غير واقع بل لابد أن يبين الله مراده حتى يحصل بكلامه الهدى والبيان وتقوم به الحجة فما كان ظاهرا غير مراد بينه بآية أخرى كما في الخاص والعام فأما أن يكون دالا على غير الحق وهو لم يبين الحق الذي أراده فهذا غير واقع بل غير الله إذا تكلم بكلام ولم يبين مراده بكلامه كان معيبا مذموما فرب العالمين أولى بتنزيهه عن كل عيب وذم وعن أن يتكلم بكلام ولم يبين به مراده بل يظهر منه غير ما أراده والذي أراده لا يدل عليه ألبتة كما يزعمه هؤلاء المعطلة الملحدون الوجه الرابع عشر قوله ليس ترك ظاهر أحدهما لإبقاء الآخر بأولى من العكس فيقال له أحدهما مفسر للآخر مبين للمراد به ليس معارضا له إلا عند من لا يفهم كقوله تعالى اتقوا الله حق." (٤)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٧/١٣٠

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٧/٥٧١

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٧/٥٨١

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٤٥٦

"الله تعالى وكلام أنبيائه عليهم السلام، وما لا يستدل به، ولهذا ردوا الاستدلال بما جاءت به الأنبياء والمرسلون في صفات الله تعالى، وغير ذلك من الأمور التي أنبأوا بها، وظن هؤلاء أن العقل يعارضها، وقد يضم بعضهم إلى ذلك أن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين، وقد **بسطنا** الكلام على قولهم هذا في الأدلة السمعية في غير هذا الموضع.

وأما هذا القانون الذي وضعوه فقد سبقهم إليه طائفة، منهم أبو حامد، وجعله قانونا في جواب المسائل التي سئل عنها في نصوص أشكلت على السائل، كالمسائل التي سأله عنها القاضي أبو بكر بن العربي، وخالفه القاضي أبو بكر العربي في كثير من تلك الأجوبة، وكان يقول: شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر.

وحكي هو عن أبي حامد نفيه أنه كان يقول: أنا مزجي البضاعة في الحديث.." (١)

"وقد **بسطنا** الكلام علي مازعمه هؤلاء من أن الاستدلال بالأدلة السمعية موقوف علي مقدمات ظنية، مثل نقل اللغة والنحو والتصريف ونفي المجاز والإضمار والتخصيص قديما من نحو ثلاثين سنة، وذكرنا طرفا من بيان فساده في الكلام على المحصل وفي فذاك كلام في تقرير الأدلة السمعية، وبيان أنها قد تفيد اليقين والقطع، وفي هذا الكتاب كلام في بيان انتقاء المعارض العقلي، وإبطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقا.

وقد بينا في موضع آخر أن الرسول بلغ البلاغ المبين، وبين مراده، وأن كل ما في القرآن والحديث من لفظ يقال فيه إنه يحتاج إلي التأويل الاصطلاحي الخاص الذي هو صوف اللفظ عن ظاهره، فلا بد أن يكون الرسول قد بين مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر، لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي مفهومه ومدلوله باطل، ويسكت عن بيان المراد الحق، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن." (٢)

"وقال لي: يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال: جبر العباد.

فقلت لأبي عبد الله: فما الجواب في هذه المسألة؟ قال ﴿يضل من يشاء ويهدي من يشاء﴾ [النحل: ٩٣] .

قال المروزي في هذه المسألة: إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر علي الذي قال: لم يجبر وعلي من رد عليه: جبر، فقال، أبو عبد الله: كلما ابتدع رجل بدعة اتسع الناس في جوابها.

وقال: يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثة، وأنكر علي من رد بشيء من جنس الكلام، وإذا لم يكن له فيه أمام تقدم.

قال المروزي: فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن علي من عكبرا ومعه مشيخة وكتاب من أهل عكبرا فأدخلت أحمد بن علي على أبي عبد الله، فقال: يا أبا عبد الله، هو ذا الكتاب ادفعه إلي أبي بكر حتى يقطعه، وأنا أقوم علي منبر عكبرا وأستغفر الله عز وجل، فقال أبو عبد الله لي: ينبغي أن يقبلوا منه، فرجعوا له.

وقد **بسطنا** الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع، وتكلمنا علي الأصل الفاسد الذي ظنه المتفرقون من أن إثبات المعني الحق الذي يسمونه جبرا ينافي." (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٢/١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧١/١

"هذا لو كان ما قالوه صحيحا في العقل، فكيف وهو باطل في العقل؟ كما **بسطناه** في موضع آخر، إذ المقصود هنا بيان أنه ليس لهم في نصوص الأنبياء إلا ما يناقض قولهم، لا ما يعاضده.

لفظ الكفء

وكذلك الكفء، قال حسان بن ثابت:

أتهجوه، ولست له بكفء؟ ... فشركما لخيركما الفداء

فقد نفى أن يكون كفوا لمحمد، مع أن كليهما جسم نام حساس متحرك بالإرادة ناطق، ولكن النصوص الإلهية لما دلت على أن الرب ليس له كفء في شيء من الأشياء، ولا مثل له في أمر من الأمور، ولا ند له في أمر من الأمور، علم أنه لا يماثله شيء من الأشياء في صفة من الصفات، ولا فعل من الأفعال، ولا حق من الحقوق، وذلك لا ينفي كونه متصفا بصفات الكمال.

فإذا قيل هو حي، ولا يماثله شيء من الأحياء في أمر من الأمور، وعليم وقدير وسميع وبصير، ولا يماثله عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير في أمر من الأمور، كان ما دل عليه السمع مطابقا لما دل عليه العقل من عدم مماثلة شيء من الأشياء له في أمر من الأمور.." (١)

"معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظا ومعني يوجب تناولها لحق وباطل، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل ونصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم. وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع، فإن البدعة لو كانت باطلا محضا لظهرت وبانت، وما قبلت، ولو كانت حقا محضا، لا شوب فيه، لكانت موافقة للسنة، فإن السنة لا تناقض حقا محضا لا باطل فيه، ولكن البدعة تشتمل علي حق وباطل وقد **بسطنا** الكلام علي هذا في غير هذا الموضع.

ولهذا قال تعالي فيما يخاطب به أهل الكتاب علي لسان محمد صلي الله عليه وسلم ﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون * وآمنوا بما أنزلت مصدقا لما معكم ولا تكونوا أول كافر به ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا وإياي فاتقون * ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون﴾ [البقرة: ٤٠-٤٢] ، فنهاهم عن لبس الحق بالباطل وكتمانه.

ولبسه به: خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر، كما قال تعالى ﴿ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون﴾ [الأنعام: ٩] .

ومنه التلبيس، وهو التدليس، وهو الغش، لأن المغشوش من النحاس تلبسه فضة تخالطه وتغطيه، كذلك إذا لبس الحق بالباطل يكون قد أظهر الباطل." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١١٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٢٠٩

"وكان أبو ذر الهروي قد أخذ طريقة ابن الباقلاني وأدخلها إلى الحرم، ويقال إنه أول من أدخلها إلى الحرم، وعنه أخذ ذلك من أخذه من أهل المغرب فإنهم كانوا يسمعون عليه البخاري ويأخذون ذلك عنه، كما أخذه أبو الوليد الباجي، ثم رحل الباجي إلى العرق، فأخذ طريقة الباقلاني عن أبي جعفر السمناني قاضي الموصل صاحب ابن الباقلاني، ونحن قد بسطنا الكلام في هذه المسائل وبينا ما حصل فيها من النزاع والاضطراب في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن الأئمة الكبار كانو يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة، لما فيه من لبس الحق بالباطل ن ممع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بينت معانيها، فإن ما كان مأثورا حصلت له الألفة، وما كان معروفا حصلت به المعرفة، كما يرى عن مالك رحمه الله أنه قال: إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء.

فإذا لم يكن اللفظ منقولا ولا معناه معقولا ظهر الجفاء والأهواء، ولهذا تجد قوما كثيرين يحبون قوما ويبغضون قوما لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها أو يعادون، من غير أن تكون منقولة نقلا صحيحا عن النبي صلى." (١)

"وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبينا أن قولهم بحدوث الحوادث عن موجب تام أزلي لازم لهم في صريح العقل، سواء حدثت عنه بواسائط لازمة له أو بغير وسائط، وسواء سميت تلك الوسائط عقولا ونفوسا أو غير ذلك، وسواء قيل: إن الصادر الأول عنه: العنصر، كما يقول بعضهم، أو قيل: بل هو العقل، كما هو قول آخرين، فإن الوسائط اللازمة ل قديمة معه، لا يحدث فيها شيء، إذ القول في حدوث ما يحدث فيها كالقول في غيره من الحوادث.

وقولهم: إن حركات الفلك بسبب حدوث تصورات النفس وإرادتها المتعاقبة، مع حدوث تلك عن الواجب بنفسه بواسطة العقل اللازم له، أو بغير واسطة العقل، أو القول بحدوثها عن العقل، أو ما قالوا من هذا الجنس الذي يسندون فيه حدوث الحوادث إلى مؤثر قديم تام لم يحدث فيه شيء. هو قول يتضمن أن الحوادث حدثت عن علة تامة لا يحدث فيها شيء.

فإذا كان المؤثر التام الأزلي، سواء جعل ذلك شرطا في حدوث غيره أو لم يجعل، ومتي امتنع حدوث حادث عنه كان حدوث ما يدعونه من الاستعدادات والشرائط مفتقرا إلى سبب تام.

فيلزم وجود علل ومعلومات لا تتناهى دفعة، كما ذكره الرازي، وهذا من جيد كلامه.

وأما الجواب الذي أجاب به الأرموي وذكر أنه باهر: فهو منقول من كلام الرازي في المطالب العالية وغيرها، وهو منقوض بهذه المعارضة، مع أنه جواب." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧١/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٣٦/١

"ونحن ولله الحمد قد بينا الجواب عن جميع حجج الفلاسفة في غير هذا الموضع وبسطنا الكلام في ذلك، وبينا كيف يمكن فساد استدلالهم من وجوه كثيرة، وكيف تتمكن كل طائفة من المسلمين من قطعهم بجواب مركب من قولهم وقول طائفة أخرى من المسلمين، حتى إذا احتاجوا إلى موافقة الدهرية على قدم الأفلاك، وأن الله لم يخلق السماوات والأرض في ستة أيام، ونحو ذلك مما فيه تكذيب للرسول صلى الله عليه وسلم، أو إلى موافقة طائفة أخري من طوائف المسلمين على بعض أقوالهم التي ليس فيها تبليغ للرسول، بل ولا مخالفة لصريح العقل كان موافقتهم لطائفة من طوائف المسلمين على ما لا يكذبون به الرسول ولا يخالفون به المعقول، أولى بهم من موافقة الدهرية على ما فيه تكذيب للرسل ومخالفة لصريح العقل، وهذا مما تبين به أنه ليس في العقل الصريح ما يخالف النصوص الثابتة عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وهو المقصود في هذا المقام.

مثال في الإجابة على الفلاسفة. الرد على قولهم بقدم العالم. الكلام على امتناع التسلسل

مثال في الإجابة على الفلاسفة.

الرد على قولهم بقدم العالم.

الكلام على امتناع التسلسل

مثال الأجوبة التي يجاب بها هؤلاء الفلاسفة، أن يقال: حجتكم الأولى على قدم العالم مبنية على مقدمتين: إحداهما: أن الممكن لا بد له من مرجح تام، وامتناع التسلسل، ولفظ التسلسل فيه إجمال قد تقدم الكلام عليه، فإن التسلسل هنا: هو توقف جنس الحادث على الحادث، وهذا متفق على امتناعه، والتسلسل في غير هذا الموضع يراد به التسلسل في الفاعلين وفي الآثار، والتسلسل في تمام الفاعلين هو من التسلسل في الفاعلين.." (١)

"وأما أن يجابوا بقول يخالف فيه أكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم ويجعل خلق الله عز وجل للسماوات والأرض مبنيا على مثل هذا القول الذي هو جواب المعارضة: فهذا لا يرضى به عقل ولا ذو دين.

بل يحب أن يعلم أن الأمور المعلومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لا شبهة فيه، بخلاف ما يسلكه من يسلكه من أهل الكلام الذين يزعمون أنهم يبينون العلم واليقين بالأدلة والبراهين وإنما يستفيد الناظر في كلامهم كثرة الشكوك والشبهات، وهم في أنفسهم عندهم شك وشبهة فيما يقولون: إنه برهان قاطع، ولهذا يقول أحدهم في هذا الموضع: إنه برهان قاطع، وفي موضع آخر يفسد ذلك البرهان.

والذين يعارضون الثابت في الكتاب والسنة بما يزعمون أنه من العقليات القاطعة إنما يعارضونه يمثل هذه الحجج الداحضة.

فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفي بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٥١/١

ولولا أنا قد **بسطنا** الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع. وهذا موضع تنبيه وإشارة، لا **موضع بسط.** لكنا **نبسط الكلام** في ذلك، ولكن نبهنا على ذلك.." (١)

"والقول بجوازه هو قول طوائف: كطائفة من المعتزلة يسمون أصحاب المعاني من أصحاب معمر بن عباد الذين يقولون: للخلق إلى ما لا نهاية له، لكن هؤلاء يثبتون تسلسلا في آن واحد، وهو تسلسل في تمام التأثير، وهو باطل، وقول طوائف من أهل السنة والحديث، كالذين يقولون: إن الحركة من لوازم الحياة، وكل حي متحرك، والذين يقولون: إنه لم يزل متكلما إذا شاء، وغير هؤلاء.

فإذا كان فيه قولان، فإما أن يكون جائزا، أو يكون العلم بامتناعه نظيرا خفيا.

بل الجواب القاطع يكون بوجوه قد **بسطناها** في غير الموضع.

منها ما ذكرناه، وهو أن يقال: التأثير سواء كان وجوديا أو عديما، وسواء كان التسلسل ممكنا أو ممتنعا، فاحتجاجهم به على قدم العالم احتجاج باطل.

أو يقال: إن كان التسلسل في الآثار ممكنا بطلت الحجة، لإمكان حدوثه بتأثير حادث، وإن لزم التسلسل.

وإن كان ممتنعا لزم حدوث الحوادث بدون تسلسل التأثير، وهو يبطل الحجة، فالحجة باطلة على التقديرين، وهذا جواب مختصر جامع.

فإن الحجة مبناها على أنه لا بد للحوادث من تأثير وجودي، فإن كان محدثا لزم التسلسل، وهو ممتنع، وإن كان قديما لزم قدم الأثر.

فيقال له: إن كان التسلسل في الآثار ممكنا بطلت الحجة، لإمكان حدوثه عن تأثير حادث، وذلك عن تأثير حادث، وهلم جرا، وامتناع التسلسل مقدمة من مقدمات الدليل، فإذا بطلت مقدماته بطل، إن كان التسلسل ممتنعا، لزم أن تكون الحوادث حدثت عن تأثير وجودي قديم، وحينئذ فيمكن حدوث العالم بدون تسلسل الحوادث عن تأثير قديم، وهو المطلوب.." (٢)

"بسم الله الرحمن الرحيم: فصل

وأما ما تكلموا به في وجود واجب الوجود وتحيرهم فيه هل وجوده حقيقة أو زائد على حقيقته؟ وفي صفاته وأفعاله؟ فهذا بحر واسع قد **بسطناه** في غير هذا الموضع.

وقد اعترف الرازي بحيرته في مسائل الذات والصفات والأفعال وهو تارة يقول بقول هؤلاء وتارة يقول بقول هؤلاء والآمدي متوقف في مسائل الوجود والذات ونحو ذلك مع أنه لم يذكر دليلا على إثبات واجب الوجود البتة فإنه ظن أن الطرق المذكورة ترجع إلى الاستدلال بالإمكان على المرجع الموجب فلم يسلك في إثبات واجب الوجود إلا هذه الطريقة التي هي طريقة ابن سينا لكن ابن سينا وأتباعه قرروها أحسن من تقرير الآمدي فإن أولئك أثبتوا أثبتوا واجب الوجود بالبرهان

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٥٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٦١

العقلي الذي لا ريب فيه لكن احتجوا على مغايرته للموجودات المحسوسة بطريقتهم المبنية على نفي الصفات وهي باطلة.

كلام الآمدي في الأبكار في أثبات واجب الوجود

وأما ا لآمدي فلم يقرر إثبات واجب الوجود بحال، بل قال في كتاب أبكار الأفكار في أعظم مسائل الكتاب وهي مسألة إثبات واجب الوجود: مذهب أهل الحق من المتشرعين وطوائف الإلهيين القول بوجوب." (١)

"وجوده؟ فإن الاجتماع الذي يحصل للممكنات المتسلسلة، التي هي علل ومعلولات، يتوقف على كل واحد من تلك الأمور، التي كل منها علة معلول، فالاجتماع أولى بالإمكان وأبعد عن الوجوب، إن قدر أن له حقيقة غير الآحاد فثبت انه إذا قدر سلسلة العلل والمعلولات، كل منها ممكن فلا بد لها من أمر خارج عنها، وهذا أمر متفق عليه بين العقلاء وهو من أقوى العلوم اليقينية والمعارف القطعية

ولولا أن طوائف من متأخري النظار طولوا في ذلك وشكك فيه بعضهم، كالآمدي، والأبهري لما **بسطنا** فيه الكلام

المجموع مغاير لكل واحد من الآحاد

وأصل هذا السؤال مبناه على أن المجموع ليس هو كل واحد واحد من الآحاد، إذا المجموع مغاير لكل واحد من الآحاد فقد يقال: هو واجب بكل واحد واحد من الآحاد، وحينئذ فالمجموع ممكن من جهة كونه مجموعا واجبا بالآحاد الممكنة، لا سيما وهؤلاء الفلاسفة الذين احتجوا بهذا ٠ هم واكثر الناس، يقولون: لا يجب في كل جملة ان توصف بما يوصف به آحادها

كلام ابن سينا

قال ابن سينا: ليس إذا صح على كل واحد حكمه صح." (٢)

"موجودا بنفسه.

فلا يكون وجوده بامر خارج عنه وحينئذ فاتصافه بصفاته، سواء سمي ذلك تركيبا او لم يسم، لا يمنعه ان يكون واجبا بنفسه ر يفتقر إلى أمر خارج عنه.

ولهذا كانت صفاته واجبة الوجود بهذا الاعتبار، وإن لزم من ذلك تعدد مسمى واجب الوجود بهذا المعنى.

بخلاف ما إذا عنى به أنه الموجود الفاعل للممكنات فإن هذا واحد سبحانه لا شريك له.

وأما إذا عني به الموجود بنفسه القائم بنفسه.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٨/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧٨/٣

فالصفات اللازمة تكون ممكنة، لكن هذا يقتضي أن يكون في الممكنات ما هو قديم أزلي وهذا باطل كما قد **بسطناه** في موضع آخر.

الوجه الثالث

أن يقال: قولك: المجموع المركب من لاواجب والممكن ممكن ممنوع بان يقال ليس المجموع إلا الأفراد الموجودة في الخارج والمجموع هو جميع تلك الأفراد وتلك الأفراد بعضها واجب وبعضها ممكن، والجميع ليس هوصفة ثبوته قائمة بالأفراد، وإنما هو امر نسبي إضافي كالعدد والموجود في الخارج. فليست جملته غير آحاد المعنية ومعلوم أن الجملة ليست هي كل واحد من الآحاد بعينه لكن هي الآحاد جميعها فالآحاد.." (١)

"أقابل أدلة هؤلاء بأدلة هؤلاء وبالعكس وأصبح وما ترجح عندي شيء كأنه يعني أدلة المتكلمين والفلاسفة.

وقد **بسطنا** في التوحيد وأدلته في غير هذا الموضع، وذكرنا أن الناس قبلنا قد ذكروا له من الأدلة العقلية اليقينية ما شاء الله ولكن الإنسان يريد ان يرعف ما قاله الناس وما سبقوا إليه، وبينا أن القرآن ذكر من ذلك ما هو خلاصة ما ذكروه الناس، وفيه من بيان توحيد الإلهية ما لم يهتد إليه كثير من النظار ولا العباد، بل هو الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه.

الطرق المختلفة لإثبات الخالق تعالى

وهؤلاء كما ذكرت انقسموا إلى أصحاب نظر وفكر وبحث واستدلال وأصحاب إرادة وعبادة وتأله وزهد فكان منتهى أولئك الشك، ومنتهى هؤلاء الشطح.

فأولئك يشكون في ثبوت واجب الوجود، او يعجزون عن إقامة الدلالة عليه.

وإذا لم يكن في الوجود واجب لم يوجد شيء فتكون الموجودات كلها معدومات فيفضى بهم سوء النظر إلى جعل الموجودات معدومات أو تجويز كونها معدومات وجعل الموجود الواجب ممكنا وجعل الواجب ممكنا غاية التعطيل.

والآخرون يجعلون كل موجود واجب الوجود، ويجعلون وجود كل موجود هو نفس وجود واجب الوجود، فلا يكون في الوجود وجود هو." (٢)

"والمقصود هنا أن هؤلاء الذين يدعونان كمال النفس هو الإحاطة بالمعقولات والعلم بالمجهولات هذا اظطرابهم في أشرف المعلومات الموجودات، بل فيما لا تنجو النفوس إلا بمعرفته وعبادته، ولكن لما سلموا للفلاسفة أصولهم الفاسدة تورطوا معهم في محاراتهم وصاروا يجرونهم كما يجر الملاحدة الباطنية الناس صنفا صنفا.

والفلسفة هي باطن الباطنية، ولهذا صار في هؤلاء نوع من الإلحاد فقل أن يسلم من دخل مع هؤلاء ف ينوع من الإلحاد،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٤١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٦٤

في أسماء الله وآياته وتحريف الكلم عن مواضعه.

بطلان قول الفلاسفة حول كمال النفس

ونفس المقدمة الهائلة التي جعلوها غاية مطلوبهم وهو أن كمال النفس في مجرد العلم بالمعقولات مقدمة باطلة قد بسطنا الكلام عليها في الكلام على معجزات الأنبياء لم تكلمنا عن قولهم انها قوى نفسانية وذكرنا قطعة من كلامهم على ذلك وبينا أن قولهم إن كمال النفس في مجرد العلم بالمعقولات خطأ وضلال ومن هنا جعلوا الشرائع مقصودها إما إصلاح الدنيا وإما تهذيب النفس لتستعد للعلم أو لتكون الشريعة أمثالا لتفهيم المعاد في." (١)

"غيره يكون مسببا عنه بل قد يكونان مسببين لسبب آخر وإن كان شرطا فيه.

ثم الكلام في هذا ينجر إلى الفرق بين السبب وجزئه والشرط، وليس هذا موضع استقصائه، فإن المقصود حاصل بدون ذلك، وإنما المقصود هنا أن تقدم العلة الفاعلة على المعلول المفعول أمر معقول عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين وإنما يجوز كون المفعول المعلول مقارنا لفاعله طائفة قليلة من الناس، كابن سينا والرازي ونحوهما.

وقد زعم الرازي في محصله وغيره أن المتكلمين والفلاسفة يجوزون وجود الممكن القديم عن موجب بالذات، وهي العلة القديمة لكن المتكلمون يقولون إنه فاعل بالاختيار فلهذا يمنعون قدم شيء من الممكنات والمتفلسفة يقولون إنه غير فاعل بالاختيار فلهذا قالوا بقدم معلوله، وهذا الذي قاله غلط على الطائفتين جميعا كما قد بسطناه في موضع آخر.

فالمتكلمون الذين يقولون بامتناع مفعول قديم، يقولون إن ذلك ممتنع على أي وجه قدر فاعله ويقولون: كون الرب فاعلا بغير الاختيار ممتنع أيضا وليس امتناع أحدهما مشروطا بالعلم بامتناع الآخر.

والفلاسفة القائلون بقدم الأفلاك لهم قولان في العلة الأولى: هل هي فاعلة بالاختيار أو موجبة بلا اختيار؟." (٢)

"وإنما ينازع فيه النفاة من الجهمية والباطنية فلا يسمونه بشيء من الأسماء الحسنى التي سمى بها نفسه وسمته بها رسله حتى لا يقولون هو شيء ولا موجود لأن ذلك بزعمهم يستلزم التشبيه بغيره من الأشياء والموجودات.

شبهة للملاحدة

وللملاحدة الفلاسفة سؤال مشهور على قول القائل إما أن يكون حيا أو ميتا، أو عالما أو جاهلا، وقادرا أو عاجزا، وسميعا بصيرا أو أعمى وأصم، فإن هذين متقابلان تقابل العدم والملكة لا تقابل السلب والايجاب

والفرق بينهما أن الأول سلب الشيء عما من شأنه أن يكون متصفا به، كسلب الحياة والسمع والبصر والعلم عن الحيوان، فإنه قابل لذلك، فإذا سلب عنه لزم أن يكون ميتا أعمى أصم جاهلا، وأما الجماد فإنه لا يقبل الاتصاف بذلك، فلا يقال فيه حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل، ولا سميع بصير، ولا أعمى أصم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٦٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٠١

الجواب عنها من وجوه

قلت وقد **بسطنا** الكلام على هذه الشبهة، وغن كان الآمدي وأم ثاله عجزوا عن حلها بل اعترفوا بورودها، وبينا الجواب عن ذلك من وجوه

الأول

أن مالا يقبل الاتصاف بصفات الكمال أنقص مما يقبل الاتصاف بصفات الكمال، والحي الجاهل الأعمى الأصم لقبوله للعلم." (١)

"الاشتراك وما به الامتياز، فإن ما به الاشتراك لم يوجد في الخارج، وما به الامتياز لم يقع فيه اشتراك، فليس في أحدهما ما به الاشتراك وما به الامتياز، ولكن كل منهما موصوف بصفة يشابهه بهذا الآخر وهو الوجوب، واتصاف الموصوف بصفة يشابهه بها غيره من وجه وأمر يختص به، إنما يوجب ثبوت معان تقوم به وأن ذاته مستلزمة لتلك المعاني، وهذا لا ينافي وجوب الوجود، بل لا يتم وجوب الوجود إلا به، ولو سلم أن مثل هذا تركيب فلا نسلم أن مثل هذا التركيب ممتنع، كما تقدم بيانه.

فقد تبين بطلان الوجه الأول من وجهين، وبطلان الوجه الثاني من وجهين، غير ما ذكروه، والله اعلم.

والوجه الأول من الوجهين هو الذي اعتمده ابن سينا في إشارته، وقد **بسطنا** الكلام عليه في جزء مفرد، شرحنا فيه أصول هذه الحجة التي دخل منها عليهم التلبيس في منطقهم وإلهياتهم، وعلى من أتبعهم كالرازي والسهروردي والطوسي وغيرهم.

وقد ذ كرنا عنه هناك جوابين:

الأول: أن هؤلاء عمدوا إلى الصفات المتلازمة في العموم والخصوص، ففرضوا بعضها مختصا، وبعضها عاما بمجرد التحكم، كالوجود والثبوت، والحقيقة والماهية ونحو ذلك.." (٢)

"والتركيب يقع عندهم كما ذكره ابن سينا وغيره، وذكره الغزالي عنهم في تهافت الفلاسفة وغيره على خمسة أنواع

أحدها: تركيب الموجود من الوجود والماهية.

والثاني: تركب الحقيقة من الأمور العامة والخاصة: كالوجود العم، والوجوب الخاص.

والثالث: تركب الذات الموصوفة من الذات والصفات.

والرابع: تركب الذات القائة بنفسها، المباينة لغيرها المشار إليها: من الجواهر المنفردة التي يقال إنها مركبة منها.

والخامس: تركبها من المادة والصورة التي يقال أنها مركبة منها.

وقد **بسطنا** الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبينا أنه يمتنع وجود موجود قائم بنفسه: سواء كان واجبا أو ممكنا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٦٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٢٥٨

بدون ثبوت هذه المعاني التي سموها تركيبا وإن تسميتهم لذلك تركيبا غلط منهم.
وإن قالوا: هو أصطلاح اصطلحنا عليه فلا ترتفع بسب غلط الغالطين وأوضاعهم اللفظية الحقائق الموجودة والمعاني العقلية.
وأنه ليس في العقل ما يمنع ذلك بل العقل يصدق السمع الدال على إثبات صفات الله تعالى ومباينته لمخلوقاته، وأن العقل أثبت موجودا واجبا بنفسه غنيا عما سواه
وأما كون ذلك الموجود لا يكون إلا حيا عالما قادرا، أو لا يكون إلا." (١)

"وقوله باطل فإنه سبحانه وإن كان لا يماثله شيء من الأشياء في شيء من الأشياء فمن المعلوم بالعقل أن كل شيئين فهما متفقان في مسمى الشيء وكل موجودين فيها متفقان في مسمى الوجود وكل ذاتين فهما متفقان في مسمى الذات فإنك تقول الشيء والموجود والذات ينقسم إلى قديم ومحدث وواجب وممكن وخالق ومخلوق ومورد التقسيم بين الأقسام.
وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع وبينا غلط من جعل اللفظ مشتركا اشتراكا لفظيا.
وهذا الذي نبه عليه الإمام أحمد من أن مسمى الشيء والوجود ونحو ذلك معنى عام كلي تشترك فيه الأشياء كلها والموجودات كلها هو المعلوم بصريح العقل الذي عليه عامة العقلاء.
ومن نازع فيه فلا بد أن يقول به أيضا فيتناقض كلامه في ذلك كما تناقض فيه كلام الشهر ستاني والرازي والآمدي وغيرهم إذ يجعلونه تارة عاما مقسوما مشتركا اشتراكا لفظيا ومعنويا بين الأشياء الموجودات ويجعلونه تارة مشتركا اشتراكا لفظيا فقط كلفظ المشتري المشترك بين المبتاع والكوكب ولفظ سهيل المشترك بين الكوكب وبين الرجل المسمى بسهيل ولفظ الثريا المشترك بين الكوكب وبين المرأة المسماة ثريا.
كما قيل:
أيها المنكح الثريا سهيلا ... عمرك الله كيف يلتقيان
هي شامية إذا ما استقلت ... وسهيل إذا استقل يمان." (٢)

"الثوب المصبوغ، وبمنزلة الخاتم إذا عمل درهما فهذا مكابرة للحس، لأن الفضة التي كانت خاتما هي بعينها التي جعلت درهما أو سوارا، وإنما تغير شكلها كالشمعة إذا غير شكلها.
وكذلك إذا صبغ الجسم أو تحرك، فهنا اختلفت صفاته التي هي أعراضه.
وأما المني إذا صار آدميا، والهواء إذا صار نارا، والنار إذا طفئت صارت هواء، فهنا نفس حقيقة الشيء استحالت. فخلق من الأولى ما هو مخالف لها، وفنيت الأولى ولم يبق من نفس حقيقتها شيء، ولكن بقي ما خلق منها، كما يبقى الإنسان الذي خلق من أبيه بعد موت أبيه ولا يقول عاقل: إنه عبارة عن أجزاء كانت في أبيه فتفرقت فيه.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٤٢/٥
(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧٩/٥

وهذا قد بسطناه في غير هذا الموضع، وبينا فساد قول من يقول: الأجسام مركبة من الجواهر التي لا تنقسم أو مركبة من جوهرين قائمين بأنفسهما مادة وصورة.

ومن عرف هذا زاحت عنه شبهات كثيرة في الإيمان بالله تعالى.

وباليوم الآخر في الخلق، وفي البعث، وفي إحياء الأموات، وإعادة الأبدان، وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الموضع.

فهذا الموضع يحتاج إلى تحقيقه كل من نظر في هذه الأمور، فإنه بمعرفته تزول كثير من الشبهات المتعلقة بالله واليوم الآخر، ويعرف من." (١)

"ذلك الدليل العقلي المعارض للدليل السمعي أن يكون ملبسا) .

قال: (فخرج مما ذكرناه أن الأدلة النقلية لا يجوز التمسك بها في المسائل العلمية، ولعله يمكن أن يجاب عن هذا السؤال بما به يجاب عن تجويز ظهور المعجزات على الكاذبين، نعم يجوز التمسك بها في المسائل النقلية تارة لإفادة اليقين، كما في مسألة الإجماع وخبر الواحد، وتارة لإفادة الظن، كما في الأحكام الشرعية) .

قلت فليتدبر المؤمن العاقل على هذا الكلام، مع أنه قد ينزل فيه درجة، ولم يجعل عدم إفادته اليقين إلا لتجويز المعارض العقلي، لكونه موقوفا على مقدمات ظنية، كنقل اللغة والنحو، والتصريف وعدم المجاز، والاشتراك والنقل والإضمار، والتخصيص وعدم المعارض السمعي أيضا مع العقلي.

وبهذا دفع الآمدي وغيره الاستدلال بالأدلة السمعية في هذا الباب، ونحن قد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبينا إمكان دلالة الأدلة السمعية على اليقين، وبينا فساد ما ذكره هؤلاء الذين أسسوا قواعد الإلحاد.." (٢)

"ولا ريب أن النفاة لا تقر بوصفه بالامتناع والعدم والنقائص، لكن نقول: لا نصفه لا بهذا ولا بهذا، لا نصفه بالعلم ولا الجهل ولا الحياة ولا الموت، ولا القدرة ولا العجز ولا الكلام ولا الخرس.

فإذا قيل لهم: عن لم يوصف بصفة الكمال، لزم اتصافه بهذه النقائص.

قالوا: هذا إنما يكون فيما يقبل الاتصاف بهذا وهذا.

ويقول المنطقيون: هذان متقابلان تقابل العدم والملكة، لا تقابل السلب والإيجاب، والمتقابلان تقابل السلب والإيجاب لا يرتفعان جميعا، بخلاف المتقابلين تقابل العدم والملكة، كالحياة والموت، والعمى والبصر، فإنهما قد يرتفعان جميعا إذا كان المحل لا يقبلهما كالجمادات، فإنها لما لم تقبل الحياة والبصر والعلم لم يقل فيها إنها حية ولا ميتة، ولا عالمة ولا جاهلة، وقد أشكل كلامهم هذا على كثير من النظار، وأضلوا به خلقا كثيرا، حتى الآمدي وأمثاله من أذكياء النظار، اعتقدوا أن هذا كلام صحيح، وأنه يقدح في الدليل الذي استدل به السلف والأئمة، ومتكلمو أهل الإثبات في إثبات السمع والبصر وغير ذلك من الصفات.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٩٦/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٣٥/٥

وهذا من جملة تلبيسات أهل المنطق والفلسفة، التي راجت على هؤلاء فأضلتهم عن كثير من الحق الصحيح، المعلوم بالعقل الصريح.

وجواب هذا من وجوه **بسطناها** في غير هذا الموضع.

منها أن يقال: فما يقبل الاتصاف بهذه الصفات، مع إمكان." (١)

"ومن كان له علم بهذا الباب، علم أن كلام السلف في هذه المسائل الأصولية، كمسائل العلو وإثبات الصفات الخبرية وغير ذلك.

أضعاف أضعاف كلامهم في مسائل الجد، والإخوة، والطلاق، والظهار، والإيلاء، وتيمم الجنب، ومس المحدث للمصحف، وسجود السهو، ومسائل الإيمان، والنذور والفرائض، وغير ذلك مما تواتر به النقل عنهم.

وهذا الأصل قد **بسطناه** في مواضع، مثل كلامنا في تواتر معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم، وغير ذلك، مما يحتاج إلى معرفة هذا الأصل، وأنه قد يتواتر عند أهل العلم بالشيء ما لا يتواتر عند غيرهم.

وأهل العلم بالحديث أخص الناس بمعرفة ما جاء به الرسول.

ومعرفة أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإليهم المرجع في هذا الباب، لا إلى من هو أجنبي عن معرفته، ليس له معرفة بذلك، ولولا أنه قلد في الفقه لبعض الأئمة، لكان في الشرع مثل آحاد الجهال من العامة.

فإن قيل: قلت إن أكثر أئمة النف ا ة من الجهمية والمعتزلة كانوا قليلي المعرفة بما جاء عن الرسول، وأقوال السلف في تفسير القرآن وأصول الدين، وما بلغوه عن الرسول، ففي النفاة كثير ممن له معرفة بذلك.

قيل: هؤلاء أنواع: نوع ليس لهم خبرة بالعقليات، بل هم يأخذون ما قاله النفاة عن الحكم والدليل، ويعتقدونها براهين قطعية، وليس لهم قوة على الاستقلال بها، بل هم في الحقيقة مقلدون فيها، وقد اعتقد أقوال السلف أولئك، فجميع ما يسمعونه من القرآن والحديث." (٢)

"إن المراد به العقد فقد أخطأ من وجون متعددة، قد **بسطناها** في غير هذا الموضع، وتكلمنا على ذلك في مسألة مفردة، ولا يعرف قط أنه أضيف إلى الله كلام إلا كلام تكلم الله به، ولكن لو قدر أنه قد يراد بالكلام المضاف إلى الله ما أمر به، وقدر أنه حصل نزاع في قوله: ﴿وكلمة الله هي العليا﴾ هل المراد: الكلمة التي يحبها ويأمر بها؟ أو الكلمة التي تكلم بها، وهي نفس أمره وخبره؟

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا» .

فمن قال: المراد بالجميع كلام الله الذي تكلم له أطردت الإضافة على قوله، ولو قدر أن قائلا قال: أضيف إليه من الكلام ما يحبه ويرضاه، وإن لم يكن تكلم به – لم يمكن أن يجعل كون القرآن." (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٥/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢/٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٦٩/٧

"وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت» .

وقد بسطنا الكلام على مسألة الرؤية في غير هذا الموضع، وبينا أن النصوص عن الإمام أحمد وأمثاله من الأئمة هو الثابت عن ابن عباس من أنه يقال: رآه بقلبه، أو: رآه بفؤاده.

وأما تقييد الرؤية العين فلم يثبت، لا عن ابن عباس ولا عن أحمد.

والذي في الصحيح «عن أبي ذر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك؟ قال: نور أنى أراه» !.

وقد روى أحمد بإسناده عن أبي ذر أنه رآه بفؤاده، واعتمد أحمد على قول أبي ذر لأن أبا ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه المسألة، وأجابه – وهو أعلم بمعنى ما أجابه به النبي صلى الله عليه وسلم، فلما ثبت أنه رآه بفؤاده، دل ذلك على مراده.." (١)

"خديجة، كم ذكر ذلك القاضي في المعتمد.

وهذا غلط على أحمد.

فإن هذا الحديث ضعيف، بل موضوع.

وأحمد أجل من أن يعتمد على مثل هذا الحديث، والحديث متناقض، ينقض آخره أوله.

وذهبت طائفة إلى أنهم في الجنة، كأبي الفرج بن الجوزي وغيره.

والذين قالوا بالوقف فسره بعضهم بأنه يدخل فريق منهم الجنة وفريق النار بحسب تكليفهم يوم القيامة، كما جاء في ذلك عدة آثار.

وهذا هو الذي حكاه الأشعري عن أهل السنة والحديث، وقد بسطنا هذا فيما تقدم.

والمقصود هنا أنا لم نعلم من السلف من قال إنه فرق فيمن لم يبلغ بين صنف وصنف في القتل أو في عقاب الآخرة، بل الفقهاء متفقون على أن العقوبات التي فيها إتلاف، كالقتل والقطع، لا تكون إلا لبالغ.

لكن قد يجمع بين هذا وهذا بأن يقال: الإثم الموجب لعقاب الآخرة مرفوع عمن لم يبلغ.

وكذلك العقوبات الدنيوية التي فيها إتلاف.

فأما التعزير بالضرب ونحوه فلم يرفع عن المميز من الصبيان.

بل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع» ، فأمر بضربهم على ترك الواجب الشرعي الذي هو الصلاة، فضربهم على الكذب والظلم أولى.

وهذا مما لا يعلم بين العلماء فيه نزاع: أن الصبي يؤذى على ما يفعله من القبائح وما يتركه من الأمور التي يحتاج إليها في مصلحته.." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٢/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦٤/٩

"فيقال: علمه بذاته لا يمكن أن يكون فعليا، وإنما يكون فعليا علمه بخلقه.

فإن علمه له تأثير في فعل خلقه، وليس له تأثير في وجود نفسه، وهذا مما لا ينازع فيه عاقل فهمه، ولعله ما أراد إلا هذا.

فإن القدرية من أهل الكلام يقولون: العلم تابع للمعلوم، مطابق له، لا يكسبه صفة ولا يكتسب عنه صفة.

وكثير من المتفلسفة يقولون: علم الرب فعلي، وقد يجعلون نفس علمه إبداعه.

وقد بسطنا الكلام على هذا في موضع آخر، وبينا أن العلم نوعان: علم العالم بما يريد أن يفعله، فهذا علم فعلي، هو شرط في وجود المعلوم، إذ وجود المعلوم بدونه ممتنع.

ومذهب أهل السنة أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، فعلمه فعلي لجميع المخلوقات بهذا الاعتبار، لا باعتبار أن مجرد العلم هو الإبداع، من غير قدرة وإرادة، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة، فإن هذا باطل، كما قد بين في موضعه.

والقدرية عندهم أن الله يخلق أفعال العباد، فعلمه بها علم بأمر أجنبي منه، فلهذا لا يجعلون علمه بالمخلوقات فعليا، لكن علمه بمخلوقاته لا ينازعون فيه.

وأما علم العالم بما ليس علمه به شرطا في وجوده، كعلمنا بالله وملائكته وأنبيائه وسمواته وأرضه، فهذا علم تابع للمعلوم، مطابق له، ليس فعليا بوجه من الوجوه.

وعلم الرب بنفسه من هذا الباب.

لكن إذا سمي علميا انفعاليا فلا بأس، فإنه علم حادث.

وأما علم الرب تعالى فإنه من لوازم نفسه المقدسة." (١)

"صلى الكسوف مرة في أحد الروايتين عنه وغيرهم حديث الثلاثة والأربع فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما صلى مرة واحدة وفي حديث الثلاث والأربع أنه صلاها يوم مات إبراهيم ابنه وأحاديث الركوعين كانت ذلك اليوم فمثل هذا الغلط إذا وقع كان في نفس الأحاديث الصحيحة ما يبين أنه غلط والبخاري إذا روى الحديث بطرق في بعضها غلط في بعض الألفاظ ذكر معه الطرق التي تبين ذلك الغلط كما قد بسطنا الكلام على ذلك في موضعه

فكذلك إذا قيل أنه وقع تبديل في بعض ألفاظ الكتب المتقدمة كان في الكتب ما يبين ذلك الغلط وقد قدمنا أن المسلمين لا يدعون أن كل نسخة في العالم من زمن محمد صلى الله عليه وسلم بكل لسان من التوراة والإنجيل والزبور بدلت ألفاظها فإن هذا لا أعرف أحدا من السلف قاله وإن كان من المتأخرين من قد يقول ذلك كما في بعض المتأخرين من يجوز الاستنجاء بكل ما في العالم من نسخ التوراة والإنجيل فـليست هذه الأقوال ونحوها من أقوال سلف الأمة وأئمتها وعمر بن الخطاب رضي الله عنه لما رأى بيد كعب الأحبار نسخة من التوراة قال يا كعب إن كنت تعلم أن هذه هي التوراة التي أنزلها الله على موسى بن عمران فاقرأها فعلق الأمر على ما يمتنع العلم به ولم يجزم عمر رضي الله عنه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١١٢/١٠

بأن ألفاظ تلك مبدلة لما لم يتأمل كل ما فيها والقرآن والسنة المتواترة يدلان على أن التوراة والإنجيل الموجودين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فيهما ما أنزله الله عز وجل والجزم بتبديل ذلك في جميع النسخ التي في العالم متعذر ولا حاجة بنا إلى ذكره ولا علم لنا بذلك ولا يمكن أحدا من أهل الكتاب أن يدعي أن كل نسخة في العالم بجميع الألسنة من الكتب متفقة على لفظ واحد فإن هذا مما لا يمكن أحدا من البشر أن يعرفه باختياره وامتحانه وإنما يعلم مثل هذا بالوحي وإلا فلا يمكن أحدا من البشر أن يقابل كل نسخة موجودة في العالم بل نسخة من جميع الألسنة بالكتب الأربعة والعشرين وقد رأيناها مختلفة في الألفاظ اختلافا بينا والتوراة هي أصح الكتب وأشهرها عند اليهود والنصارى ومع هذا فنسخة السامرة مخالفة لنسخة اليهود والنصارى حتى في نفس الكلمات العشر ذكر في نسخة السامرة منها من أمر استقبال الطور ما ليس في نسخة اليهود والنصارى وهذا مما يبين أن التبديل وقع في كثير من نسخ هذا الكتب فإن عند السامرة نسخا متعددة وكذلك رأينا في الزبور نسخا متعددة تخالف بعضها بعضا مخالفة كثيرة في كثير من الألفاظ والمعاني يقطع من رآها أن كثيرا منها كذب على زبور داود عليه السلام وأما الأناجيل فالاضطراب فيها أعظم منه في التوراة

فإن قيل فإذا كانت الكتب المتقدمة منسوخة فلماذا ذم أهل الكتاب عن ترك الحكم بما أنزل الله منها قيل النسخ لم يقع إلا في قليل من الشرائع وإلا فالأخبار عن الله وعن." (١)

"٣

– فصل في كفارة اليمين

قال شيخ الإسلام ابن تيمية

كفارة اليمين هي المذكورة في سورة المائدة قال تعالى ﴿فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام﴾ فمتى كان واحدا فعليه أن يكفر بإحدى الثلاث فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام وإذا اختار أن يطعم عشرة مساكين فله ذلك ومقدار ما يطعم مبني على أصل وهو أن إطعامهم هل هو مقدر بالشرع أو بالعرف فيه قولان للعلماء منهم من قال هو مقدر بالشرع وهؤلاء على أقوال

منهم من قال يطعم كل مسكين صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف صاع من بر كقول أبي حنيفة وطائفة

ومنهم من قال يطعم كل واحد نصف صاع من تمر أو شعير أو ربع صاع من بر وهو مد كقول أحمد وطائفة

ومنهم من قال بل يجزىء في الجميع مد من الجميع كقول الشافعي وطائفة

والقول الثاني أن ذلك مقدر بالعرف لا بالشرع فيطعم أهل كل بلد من أوسط ما يطعمون أهليهم قدرا ونوعا وهذا معنى قول مالك قال إسماعيل بن إسحاق كان مالك يرى في كفارة اليمين أن المد يجزىء بالمدينة قال مالك وأما البلدان فإن لهم عيشا غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم لقول الله تعالى ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم﴾ وهو مذهب داود وأصحابه مطلقا

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٥٨/٢

والمنقول عن أكثر الصحابة والتابعين هذا القول ولهذا كانوا يقولون الأوسط خبز ولبن خبز وسمن خبز وتمر والأعلى خبز ولحم وقد بسطنا الآثار عنهم في غير هذا الموضع وبينا أن هذا القول هو الصواب الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار وهو قياس مذهب أحمد وأصوله فإن أصله أن ما لم يقدره الشارع فإنه يرجع فيه إلى العرف وهذا لم يقدره الشارع فيرجع فيه إلى العرف لا سيما مع قوله تعالى ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾ فإن أحمد لا يقدر طعام المرأة والولد ولا المملوك ولا يقدر أجرة الأجير المستأجر بطعامه وكسوته في ظاهر مذهبه ولا يقدر الضيافة الواجبة عنده قولا واحدا ولا يقدر الضيافة المشروطة على أهل الذمة للمسلمين في ظاهر مذهبه هذا مع أن هذه واجبة بالشرط فكيف يقدر طعاما واجبا بالشرع بل ولا يقدر الجزية في أظهر الروايتين عنه ولا الخراج ولا يقدر أيضا الأطعمة الواجبة مطلقا سواء وجبت بشرع أو شرط ولا غير الأطعمة مما وجبت مطلقا فطعام الكفارة أولى أن لا يقدر

والأقسام ثلاثة فما له حد في الشرع أو اللغة رجع في ذلك إليهما وما ليس له حد فيهما رجع فيه إلى العرف ولهذا لا يقدر للعقود ألفاظا بل أصله في هذه الأمور من جنس أصل مالك كما أن قياس مذهبه أن يكون الواجب في صدقة الفطر نصف صاع من بر وقد." (١)

"وخالف المعتزلة في ذلك وأثبت العلو لله على العرش ومباينة المخلوقات وقرر ذلك تقريرا هو أكمل من تقرير أتباعه بعده وكان الناس قد تكلموا فيمن بلغ كلام غيره هل يقال له حكاية عنه أم لا وأكثر المعتزلة قالوا هو حكاية عنه فقال ابن كلاب القرآن العربي حكاية عن كلام الله ليس بكلام الله

فجاء بعهد أبو الحسن الأشعري فسلك مسلكه في إثبات أكثر الصفات وفي مسألة القرآن أيضا واستدرك عليه قوله أن هذا حكاية وقال الحكاية إنما تكون مثل المحكي فهذا يناسب قول المعتزلة وإنما يناسب قولنا أن نقول هو عبارة عن كلام الله لأن الكلام ليس من جنس العبارة فأنكر أهل السنة والجماعة عليهم عدة أمور

أحدها قولهم إن المعنى كلام الله وإن القرآن العربي ليس كلام الله وكانت المعتزلة تقول هو كلام الله وهو مخلوق فقال هؤلاء هو مخلوق وليس بكلام الله لأن من أصول أهل السنة أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل فإذا قام الكلام بمحل كان هو المتكلم به كما أن العلم والقدرة إذا قاما بمحل كان هو العالم القادر وكذلك الحركة وهذا مما احتجوا به على المعتزلة وغيرهم من الجهمية في قولهم إن كلام الله مخلوق خلقه في بعض الأجسام قالوا لهم لو كان كذلك لكان الكلام كلام ذلك الجسم الذي خلقه فيه فكانت الشجرة هي القائلة ﴿إني أنا الله رب العالمين﴾ فقال أئمة الكلابية إذا كان القرآن العربي مخلوقا لم يكن كلام الله فقال طائفة من متأخريهم بل نقول الكلام مقول بالاشتراك بين المعنى المجرد وبين الحروف المنظومة فقال لهم المحققون فهذا يبطل أصل حجتكم على المعتزلة فإنكم إذا سلمتم أن ما هو كلام الله حقيقة لا يمكن قيامه به بل بغيره أمكن المعتزلة أن يقولوا ليس كلامه إلا ما خلقه في غيره الثاني قولهم إن ذلك المعنى هو الأمر والنهي والخبر وهو معنى التوراة والإنجيل والقرآن وقال أكثر العقلاء هذا الذي قالوه معلوم الفساد بضرورة العقل

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/٨٣

الثالث أن ما نزل به جبريل من المعنى واللفظ وما بلغه محمد لأمته من المعنى واللفظ ليس هو كلام الله
ومسألة القرآن لها طرفان أحدهما تكلم الله به وهو أعظم الطرفين والثاني تنزيله إلى خلقه والكلام في هذا سهل بعد تحقيق الأول وقد **بسطنا** الكلام في ذلك في عدة مواضع وبينا مقالات أهل الأرض كلهم في هذه المسائل وما دخل في ذلك من الاشتباه ومأخذ كل طائفة ومعنى قول السلف القرآن كلام الله غير مخلوق وأنهم قصدوا به إبطال." (١)

"المتفلسفة والاتحادية وغيرهم من الملاحدة والذي عليه جماهير الناس وهو قول متكلمة أهل الإثبات والمنتسبين إلى السنة والجماعة أنه في الخارج عن الذهن قبل وجوده ليس بشيء أصلا ولا ذات ولا عين وأنه ليس في الخارج شيئان أحدهما حقيقة والآخر وجوده الزائد على خقيقته فإن الله ابدع الذوات التي هي الماهيات فكل ما سواه سبحانه فهو مخلوق ومجعول ومبدع ومبدو له سبحانه وتعالى لكن في هؤلاء من يقول المعدوم ليس بشيء أصلا وإنما سمي شيئا باعتبار ثبوته في العلم كان مجازا ومنهم من يقول لا ريب أن له ثبوتا في العلم ووجودا فيه فهو باعتبار هذا الثبوت والوجود هو شيء وذات وهؤلاء لا يفرقون بين الوجود والثبوت كما فرق من قال المعدوم شيء ولا يفرقون في كون المعدوم ليس بشيء من الممكن والممتنع كما فرق من قال المعدوم شيء ولا يفرقون في كون المعدوم ليس بشيء بين الممكن والممتنع كما فرق أولئك إذ قد اتفقوا على أن الممتنع ليس بشيء وإنما النزاع في الممكن وعمدة من جعله شيئا إنما هو لأنه ثابت في العلم وباعتبار ذلك صح أن يخص بالقصد والخلق والخير عنه والأمر به والنهي عنه وغير ذلك قالوا وهذه التخصيصات تمتنع أن تتعلق بالعدم والمحض فإن خص الفرق بين الوجود الذي هو الثبوت العيني وبين الوجود الذي هو الثبوت العلمي زالت الشبهة في هذا الباب

وقوله تعالى ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾ وذلك الشيء هو معلوم قبل إبداعه وقبل توجيه هذا الخطاب إليه وبذلك كان مقدرا مقضيا فإن سبحان وتعالى يقول ويكتب من ما يعلمه ما شاء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمر أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وفي صحيح البخاري عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كان الله ولم يكن شيء معه وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء ثم خلق السموات والأرض وفي سنن أبي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب فقال ما أكتب قال ما هو كائن إلى يوم القيامة إلى أمثال ذلك من النصوص التي تبين أن المخلوق قبل أن يخلق كان معلوما مخبرا عنه مكتوبا فيه شيء باعتبار وجوده العلمي الكلامي الكتابي وإن كانت حقيقته التي هي وجوده العيني ليس ثابتا في الخارج بل هو عدم محض ونفي صرف وهذه المراتب الأربعة المشهورة موجودات وقد ذكرها الله سبحانه في أول سورة أنزلها على نبيه في قوله ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم﴾ وقد **بسطنا** الكلام في ذلك في غير هذا الموضع وإذا كان كذلك كان الخطاب موجها إلى من توجهت إليه الإرادة وتعلقت به القدرة وخلق وكون كما قال ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾ فالذي يقال له كن هو الذي يراد

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/١٨٧

وهو حين يراد قبل أن يخلق له ثبوت وتميز في العلم والتقدير ولولا ذلك لما تميز المراد المخلوق من غيره وبهذا يحصل الجواب عن." (١)

"(٢٢) فصل في قوله النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح بدأ الاسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء

لا يقتضي هذا أنه إذا صار غريبا يجوز تركه والعياذ بالله بل الأمر كما قال تعالى ﴿ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ آل عمران ٣ ٨٥ وقال تعالى ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ آل عمران ٣ ١٩ وقال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ آل عمران ٣ ١٠٢ وقال تعالى ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ البقرة ٢ ١٣٠ ١٣٢

وقد بسطنا الكلام على هذا في موضع آخر وبينا أن الانبياء كلهم كان دينهم الاسلام الصحيح حديث عياض بن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم الا بقايا من أهل الكتاب الحديث

ولا يقتضي هذا أنه أذا صار غريبا أن المتمسك به يكون في شر بل هو أسعد الناس كما قال في تمام الحديث فطوبى للغرباء وطوبى من الطيب قال تعالى ﴿طوبى لهم وحسن مآب﴾." (٢)

"فليس بمسلم.

* ومن لم يقر بأن بعد مبعث محمد (ص) ليس مسلم إلا من آمن به واتبعه باطنا وظاهرا (١) ، فليس بمسلم.

ومن لم يحرم التدين – بعد مبعثه (ص) – بدين اليهود والنصارى، بل من لم يكفرهم ويبغضهم فليس بمسلم باتفاق المسلمين.

والمقصود هنا: أن النصارى يحبون أن يكون المسلمين ما يشابهونهم به ليقوي بذلك دينهم، ولئلا ينفر المسلمون من دينهم.

* ولهذا جاءت الشريعة الإسلامية بمخالفة اليهود والنصارى، كما قد بسطناه في كتاب: (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم) .

وقد حصل للنصارى من الجهال كثير من مطلوبهم، لا سيما من الغلاة من الشيعة، وجهال النساك والغلاة في المشايخ، فإن فيهم شبها قويا بالنصارى في الغو، والبدع في العبادات ونحو ذلك، فلهذا يلبسون على المسلمين في مقابر تكون من قبورهم، حتى يتوهم الجهال أنها من قبور صالحي المسلمين.

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/٣٢٥

(٢) دقائق التفسير ابن تيمية ٣/١١٤

وإذا كان ذلك المشهد العسقلاني قد قال طائفة: إنه قبر بعض النصارى أو بعض الحواريين – وليس معنا ما يدل أنه قبر مسلم – فضلا عن أن يكون قبرا لرأس الحسين – كان قول من قال: إنه قبرا مسلم – الحسين أو غيره – قولا مردودا على قائله.

فهذا كاف في المنع من أن يقال: هذا مشهد الحسين.

---

(١) والبعض الصوفيون هم الذين جعلوا للقرآن ظاهرا وباطنا وقالوا أن العلماء والفقهاء هم أهل الظاهر أما الصوفية فهم أهل الأسرار وأهل الباطن (*)." [١]

"فكيف بالصلاة في المساجد التي على القبور؟ وهذه المسألة قد بسطناها في غير هذا الجواب.

* وإنما كان المقصود: تحقيق مكان رأس الحسين رضي الله عنه، وبيان أن الأمكنة المشهورة عند الناس بمصر والشام: أنها مشهد الحسين، وأن فيها رأسه فهي كذب واختلاق، وإفك وبهتان.

والله أعلم.

= صلاة الجنازة من السجود إنما لسد ذريعة السجود لغير الله، حتى لا يظن السجود لغير الله.

فتأمل عزيزي القارئ عافاك الله وجعلنا وإياك من المقربين تدبر وتأمل دقة التشريع في سد الذريعة ... ! ! (*)." [٢]

"لما قال: جبر العباد. فقلت لأبي عبد الله فما الجواب في هذه المسألة؟ قال: يضل الله من يشاء، ويهدي من يشاء.

قال المروذي في هذه المسألة: إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذي قال: لم يجبر، وعلى من رد عليه: جبر، فقال أبوعبد الله: كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا في جوابها، وقال: يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثه، وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام، إذا لم يكن له فيها إمام مقدم. قال المروذي: فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن علي من عكبر ومعه مشيخة، وكتاب من أهل عكبر، فأدخلت أحمد بن علي على أبى عبد الله. فقال: يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب، ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه، وأنا أقوم على منبر عكبر، وأستغفر الله عز وجل. فقال أبو عبد الله لي: ينبغي أن تقبلوا منه، فرجعوا إليه.

وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع وتكلمنا على الأصل الفاسد الذي ظنه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذي يسمونه جبرا ينافى الأمر والنهي، حتى جعله القدرية منافيا للأمر والنهي مطلقا.

وجعله طائفة من الجبرية منافيا لحسن الفعل وقبحه، وجعلوا ذلك مما اعتمدوه في نفي حسن الفعل وقبحه القائم به

---

(١) رأس الحسين ابن تيمية ص/١٩٤

(٢) رأس الحسين ابن تيمية ص/٢١٥

المعلوم بالعقل، ومن المعلوم أنه لا ينافي ذلك، إلا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائما للفاعل ونافعا له، وكونه منافيا للفاعل وضارا له.." (١)

"يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك قط، ولا أخبر به أمته، ولا خلفاؤه الراشدون؟ ! وقول القائل: إنه نقيب الأولياء، فيقال له: من ولاه النقابة وأفضل الأولياء أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم؟ وليس فيهم الخضر.

وعامة ما يحكى في هذا الباب من الحكايات بعضهما كذب، وبعضها مبني على ظن رجل مثل شخص رأى رجلا ظن أنه الخضر، وقال: إنه الخضر، كما أن الرافضة ترى شخصا تظن أنه الإمام المنتظر المعصوم، أو تدعي ذلك، وروي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال – وقد ذكر له الخضر – من أحالك على غائب فما أنصفك. وما ألقى هذا على ألسنة الناس إلا الشيطان. وقد **بسطنا** الكلام على هذا في غير هذا الموضع.." (٢)

"بعض، كما **بسطنا** الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون﴾ [النور: ٥٢] فالطاعة لله ورسوله والخشية والتقوى لله وحده، وقال تعالى: ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون﴾ [التوبة: ٥٩] فالإيتاء لله والرسول والرغبة لله وحده، وقال تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ [الحشر: ٧] ؛ لأن الحلال ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، وأما الحسب فهو لله وحده، كما قال: ﴿وقالوا حسبنا الله﴾ [التوبة: ٥٩] ولم يقل: حسبنا الله ورسوله، وقال تعالى: ﴿يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾ [الأنفال: ٦٤] أي يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين،." (٣)

"والمشيئة من غير عكس، وقس على هذا غيره من الصفات وأمره هو أيضا مما يعلم بالسمع وبالعقل أيضا كما تعلم إرادته وكما تعلم محبته، وهذه المسائل **مبسوطة** في مواضع، وإنما ذكرنا في هذا الشرح ما يناسب حال هذه العقيدة المختصرة المشروحة.

وقد **بسطنا** في غير هذا الموضع الكلام في محبة الله وذكرنا أن للناس في هذا الأصل العظيم ثلاثة أقوال: أحدها أن الله تعالى يحب ويحب، كما قال تعالى: فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه «١» فهو المستحق أن يكون له كمال المحبة دون سواه، وهو سبحانه يحب ما أمر به، ويحب عباده المؤمنين، وهذا قول سلف الأمة وأئمتها «٢»، وهذا قول أئمة شيوخ المعرفة، والقول الثاني: أنه يستحق أن يحب لكنه لا يحب إلا بمعنى أن يريد وهذا قول كثير من المتكلمين ومن وافقهم من الصوفية، والثالث أنه لا يحب ولا يحب وإنما محبة العباد له إرادتهم طاعته وهذا قول الجهمية ومن وافقهم من متأخري أهل الكلام والرازي.

ومما يوضح ذلك أن وجوب تصديق كل مسلم بما أخبر الله به ورسوله من صفاته ليس موقوفا على أن يقوم عليه دليل

---

(١) رسالة في أصول الدين ابن تيمية ص/٣٨

(٢) زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور ابن تيمية ص/٧٢

(٣) زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور ابن تيمية ص/٧٨

عقلي على تلك الصفة بعينها فإنه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول إذا أخبرنا بشيء من صفات الله تعالى وجب علينا التصديق به وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا ومن لم يقر بما جاء به الرسول حتى يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله عنهم: قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم حيث يجعل رسالته «٣» ومن سلك هذا السبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمنا بالرسول ولا متلقيا عنه الأخبار بشأن الربوبية ولا فرق عنده بين أن يخبر الرسول بشيء من ذلك أو لم يخبر به فإن ما أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدق به بل يتأوله أو يفوضه وما لم يخبر به إن علمه بعقله آمن به، وإلا فلا فرق عند من سلك هذا السبيل بين وجود الرسول وإخباره وبين عدم الرسول وعدم إخباره، وكان ما يذكره من القرآن والحديث والإجماع في هذا الباب عديم الأثر عنده وهذا قد صرح به أئمة هذا الطريق.

ثم الطريق النبوية فمنهم من يحيل على القياس، ومنهم من يحيل على الكشف، وكل من الطريقتين فيها من الاضطراب والاختلاف ما لا ينضبط وليست

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

(٢) وانظر في ذلك كتاب: صفة المحبة من الكتاب والسنة للشيخ الفاضل عبد الهادي وهبي حفظه الله ورعاه وسدد خطاه.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.." (١)

"لم يجز عليه التفرق، وواجب الوجود بنفسه لا يكون مفتقرا إلى شيء خارج عن نفسه لأن ذلك جمع بين النقيضين، ولا ريب أن مثبتة الصفات ليس فيهم بل ولا في سائر فرق الأمة من يثبت هذا التركيب في حق الله تعالى، ولكن المتفلسفة يسمون الموصوف مركبا ويسمون الصفات أجزاء فيقولون الإنسان مركب من الحيوانية والناطقية، والنوع مركب من الجنس والفصل، فإما أن يريدوا بالحيوانية والناطقية جوهرا أو عرضا، فإن أرادوا بها جوهرا وهو الحيوان والناطق فالحيوان والناطق هما الإنسان وليس الجوهر الذي هو الإنسان ولا هو غير الجوهر الذي هو حيوان ناطق، لكن الذهن يجرد هذه المعاني في الذهن فيتصور الناطق مطلقا والحيوان مطلقا والإنسان مطلقا لكن تجريد الذهن لها لا يقتضي أن يكون في الخارج ثلاثة جواهر والعلم بهذا ضروري، وإن قيل إنه مركب من الحيوانية والناطقية وهما عرضان فالعرض لا يقوم إلا بالجوهر والحيوانية والناطقية صفة الإنسان، فكيف يكون الجوهر مركبا من صفاته، وصفاته لا قيام لها إلا به وهي مفتقرة إليه.

وإذا قالوا: لو سمينا هذا تركيبا، لم ننازع في الألفاظ نزاعا لا فائدة فيه نقول: كل موجود فلا بد أن يكون مركبا بهذا الاعتبار فإن وجود ذات عارية عن جميع الصفات ممتنع، ووجود موجود مطلق لا يتعين ولا له حقيقة يختص بها عن سائر الحقائق ممتنع وكل ما اختص وتميز عن غيره فلا بد له من خاصة وقد **بسطنا** هذا في غير هذا الموضع، ولسنا محتاجين هنا إلى إثبات وجوب مثل هذا، بل يكفي أن نقول لا نسلم امتناع مثل هذا المعنى الذي سميتموه تركيبا، وكثير

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٤٤

من المتكلمين لا يسمون الاتصاف تركيبا بل يسمون التقدير تركيبا لأن المقدر مركب من الأجزاء الفردة أو من المادة والصورة، وهذا أيضا فيه نزاع فطوائف من أهل الكلام كالهشامية والضرارية والنجارية والكلابية يقولون: ليس بمركب بحال، ومن قال إنه مركب قال لا يمكن وجود أجزائه وحينئذ فيقال لهم كما قيل للمتفلسفة وهم يسمون نفي مثل هذا التركيب توحيدا ويدخلون في ذلك نفي الصفات فيجعلون نفي علم الله وقدرته وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفاته من التوحيد، ويسمون أنفسهم الموحدين كما يدعي المعتزلة إنهم أهل التوحيد والعدل، ويعنون بالتوحيد نفي الصفات.

ولما كان أبو عبد الله محمد بن التومرت على مذهب المعتزلة في نفي الصفات لقب أصحابه بالموحدين، وقد صرح في كتابه الكبير بنفي الصفات ولهذا لم يذكر في مرشدته شيئا من الصفات الثبوتية، لا علم الله ولا قدرته ولا كلامه." (١)

"فهذا القياس لا يفيدهم شيئا إذ مطلوبه علم معين بقضية كلية وتلك القضية لا مرد لها أصلا إلا ما يدعونه في ذلك المعين فهم إن علموا ثبوت الحكم لذلك المعين بدون تلك القضية لم يحتاجوا إليها وإن لم يعلموا ثبوت الحكم للمعين بدون تلك لم يعلم صدق القضية عليه فلا يفيد بل إذا عورضوا بنقيض ما قالوه كان أبين في القياس فيقال لهم: ليس في الوجود واحد يصدر عنه واحد بل كل صادر في الوجود فهو عن اثنين فصاعدا فلا حادث عن المخلوقات إلا عن أصلين كالولد بين أبوين والتسخين والتدبير والإحراق والإغراق وغير ذلك لا بد فيه من اثنين والشعاع المنبسط لا بد فيه من اثنين فإذا لم يكن في الوجود واحد لا يصدر عنه واحد كان قول القائل: ليس كل واحد لا يصدر عنه إلا واحد أصح في العقل والقياس من قولهم.

بل لو قال: الواحد الذي ذكروه لا يصدر عنه شيء أصلا لكان قوله أصح في العقل والقياس من قولهم، وكذلك إذا قيل: الواحد الذي ذكروه لا يصدر عنه شيء إلا مع غيره لكان قوله أصح من قولهم، وذلك يقتضي أن يكون للرب شريك وولد إذ مقصودهم بالصدور هو لزومه إياه وهذا هو التوليد العقلي، وحقيقة قولهم: إن العقول والنفوس متولدة عنه، وقولهم بالعلة والمعلول هو القول بالتولد والمتولد عنه- فاستطرد شيخ الإسلام كلامهم إلى أن قال «١» -:

فإنه يحتاج أن يعلم أولا أنهم: وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما يصفون (١٠٠) بديع السماوات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم (١٠١) ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل (١٠٢) لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير (١٠٣) «٢».

وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع وبينا أن قول هؤلاء أفسد من قول مشركي العرب الذين قالوا: إن الملائكة بنات الله، وقالوا: إن آلهتنا تشفع لنا فإن أولئك كانوا يقولون: إن الرب فاعل مختار والملائكة مخلوقون له، ولكن ضلوا في بعض ما وصفوه كما ضلت النصارى في بعض ما ذكروه، وأما هؤلاء أعظم ضلالا من اليهود والنصارى ومشركي العرب فإنهم في الحقيقة لا يجعلون الرب تعالى خالقا لشيء ولا يفعل فعلا بمشيئته واختياره ولا يجعلون الملائكة عباده بل

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٥٧

(١) هذا من كلام الناسخ.

(٢) سورة الأنعام، الآيات: ١٠٠ - ١٠٣.." (١)

"يكن آمرا، وفي حال كونه آمرا متكلم وإن لم يكن مخبرا سواء قدر إمكان انفكاك أحدهما عن الآخر أو قدر تلازمهما في حق بعض المتكلمين.

ولقائل أن يقول: هذا الذي ذكره قليل الفائدة فإنه إن كان المقصود به إثبات كونه متكلما على من يقر بالرسل فجميع هؤلاء يقرون بأنه متكلم إذ لا يمكن أحدا ممن يؤمن بالتوراة أو الإنجيل أو القرآن أن ينكر أن الله تكلم، وهذه الكتب مملوءة بذكر ذلك وأهل الملل مطبقون على ذلك وإن كان مقصوده إثبات ذلك على من لا يقر بالرسل، فتقرير المسألة تقرير لهذا، فحاصله أن ما ذكره من كونه متكلما هو حقيقة أن الرسل صادقون فيما أخبروا عنه فإذا أثبت ذلك بصدق الرسل كان إثباتا للشيء بنفسه.

وإنما المقصود إثبات أنه متكلم حقيقة بكلام يقوم بنفسه خلافا للمتفلسفة التي تحمل كلامه إنما هو تعريف فعلي وهو ما يفيض النفوس من التعريفات وللجهمية من المعتزلة وغيرهم الذين يجعلون كلامه ما يخلقه في غيره من الحروف والأصوات، وهذا الذي اعتنى به السلف في الرد على من يقول القرآن مخلوق خلقه الله في الهواء، لم يقم به كلام فكيف بمن يقول ليس كلامه إلا ما يحدث في النفوس من التعريف والإعلام من غير أن يكون له كلام منفصل عن نفوس الأنبياء والمرسلين، وقد بسطنا القول في مسألة الكلام واضطراب الناس فيها في غير هذا الموضع.

ولا ريب أنه سلك في هذا الاعتقاد مسلك الصفاتية المخالفين للمعتزلة، ولهذا عد الصفات السبع. وأما المعتزلة فيقتصرون على أنه حي عالم قادر. وقد يزيد البصريون الإدراك كالسمع والبصر.

وأما كونه متكلما ومريدا فهذا عندهم من باب المفعولات لا من باب الصفات، إذ معنى كونه متكلما عندهم أنه خلق كلاما في غيره كسائر ما يخلقه من المخلوقات بخلاف كونه حيا عالما قادرا أو مدركا عند البصريين، فإن ذلك ثبت له لذاته سواء خلق شيئا أو لم يخلقه، ولهذا كان عام التعلق لا يختص بمعلوم دون معلوم كما تختص الإرادة والكلام بمراد دون مراد ومأمور دون مأمور.

وهذا القدر الذي أثبته من كونه متكلما آمرا ناهيا لا ينازعه فيه معتزلي بل ولا متفلسف إلهي يقر بالنبوات في الجملة كما يقر بها المتفلسفة الذين حقيقة أمرهم أنهم يؤمنون ببعض الصفات ويكفرون ببعض، كما أن اليهود والنصارى يؤمنون ببعض الرسل ويكفرون ببعض.

ولقائل أن يقول إن هذا السؤال ليس لازما له في مسألة الكلام بل وفي سائر." (٢)

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٠٠

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٠٤

"الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا (٥٨) «١» ووضع إبهامه على أذنه وسبابته على عينه «٢»، ولا ريب أن مقصوده بذلك تحقيق الصفة لا تمثيل الخالق بالمخلوق فلو كان السمع والبصر: العلم لم يصح ذلك.

الطريق الثاني: إنه لو لم يتصف بالسمع والبصر لا تصف بضد ذلك وهو العمى والصمم كما قالوا مثل ذلك في الكلام وذلك لأن المصحح لكون الشيء سميعا بصيرا متكلما هو الحياة فإذا انتفت الحياة امتنع اتصاف المتصف بذلك فالجمادات لا توصف بذلك لانتفاء الحياة فيها وإذا كان المصحح هو الحياة كان الحي قابلا لذلك فإن لم يتصف به لزم اتصافه بأضداده بناء على أن القابل للضدين لا يخلو من اتصاف بأحدهما إذ لو جاز خلو الموصوف عن جميع الصفات المتضادة لزم وجود عين لا صفة لها وهو وجود جوهر بلا عرض يقوم به.

وقد علم بالاضطرار امتناع خلو الجواهر عن الأعراض وهو امتناع خلو الأعيا ن والذات عن الصفات وذلك بمنزلة أن يقدر المقدر جسما لا متحركا ولا ساكنا ولا حيا ولا ميتا ولا مستديرا ولا ذا جوانب ولهذا أطبق العقلاء من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم على إنكار زعم تجويز وجود جوهر خال عن جميع الأعراض وهو الذي يحكى عن قدماء الفلاسفة من تجويز وجود مادة خالية عن جميع الصور ويذكر هذا عن شيعة أفلاطون «٣» وقد رد ذلك عليهم أرسطو وأتباعه.

وقد بسطنا الكلام في الرد على هؤلاء في غير هذا الموضع وبينا أن ما يدعيه شيعة أفلاطون من إثبات مادة في الخارج خالية عن جميع الصور ومن إثبات خلاء موجود غير الأجسام وصفاتها ومن إثبات المثل الأفلاطونية وهو إثبات حقائق كلية خارجة عن الذهن غير مقارنة للأعيان الموجودة المعينة فظنوها ثابتة في الخارج عن أذهانهم كما ظن قدماؤهم الفيثاغورية أن العدد أمر موجود في الخارج بل وما ظنه

(١) سورة النساء، الآية: ٥٨.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٧٢٨) وابن حبان في صحيحه برقم (٢٦٥ إحسان) والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ١٧٩) وابن خزيمة في التوحيد (ص ٤٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والحديث صححه العلامة الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٩٥٤).

(٣) هو أفلاطون بن أرسطن بن أرسطو قليس ولد في أثينا في سنة ٤٢٧ ق. م وهو آخر المتقدمين الأوائل الأساطين، كان حدثا متعلما تتلمذ لسقراط ولما اغتيل سقراط بالسم ومات قام مقامه، وجلس على كرسيه، أخذ العلم من سقراط وطيماوس والغريبين غريب أثينا وغريب الناطس وضم إليه العلوم الطبيعية والرياضية، وتلمذ له أرسطوطاليس وطيماوس وثاوفرسطوس.

انظر الملل والنحل للشهرستاني (ص ٤٠٥).." [1]

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٢٣

"وإما سميع وإما أصم، وإما أعمى وإما بصير، بل وكذلك كل موجودين فإما أن يكونا متجانسين، وإما أن يكونا متباينين وأمثال هذه القضايا.

وكل من رام سلب هذين جميعا كان من جنس القرامطة الرافعة للنقيضين لكن التناقض قد يظهر باللفظ كما إذا قلنا إما أن يكون وإما أن لا يكون وقد يظهر بالمعنى كما إذا قلنا إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره، وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع، بل وقد زدنا في جواب السائل عما هو مقصوده لكن نبهنا على أصول نافعة جامعة.

الطريق الثالث لأهل النظر في إثبات السمع والبصر أن السمع والبصر من صفات الكمال فإن الحي السميع البصير أكمل من حي ليس بسميع ولا بصير كما أن الموجود الحي أكمل من موجود ليس بحي، والموجود العالم أكمل من موجود ليس بعالم، وهذا معلوم بضرورة العقل، وإذا كانت صفة كمال فلو لم يتصف الرب بها لكان ناقصا والله منزه عن كل نقص، وكل كمال محض لا نقص فيه فهو جائز عليه، وما كان جائزا عليه من صفات الكمال فهو ثابت له فإنه لو لم يتصف به لكان ثبوته له موقوفا على غير نفسه فيكون مفتقرا إلى غيره في ثبوت الكمال له وهذا ممتنع إذا لم يتوقف كمال إلا على نفسه فيلزم من ثبوت نفسه ثبوت الكمال لها وكل ما ينزه عنه فإنه يستلزم نقصا يجب تنزيهه له.

وأيضا فلو لم يتصف بهذا الكلام لكان السميع البصير من مخلوقاته أكمل منه.

ومن المعلوم في بداهة العقول أن المخلوق لا يكون أكمل من الخالق إذ الكمال لا يكون إلا بأمر وجودي والعدم المحض ليس فيه كمال وكل موجود للمخلوق فالله خالقه ويمتنع أن يكون الوجود الناقص مبدعا وفاعلا للوجود الكامل إذ من المستقر في بداهة العقول أن وجود العلة أكمل من وجود المعلول دع وجود الخالق الباري الصانع فإنه من المعلوم بالاضطرار أنه أكمل من وجود المخلوق المصنوع المفعول.

وقد بسطنا الكلام على مثل هذه الطريقة في غير هذا الموضع وبينا أن الله سبحانه وتعالى يستعمل في حقه قياس الأولى كما جاء بذلك القرآن وهو الطريق التي كان يسلكها السلف والأئمة كأحمد وغيره من الأئمة، فكل كمال ثبت للمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص ينزه عنه المخلوق فالخالق أولى أن ينزه عنه، كما قال تعالى: ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت." (١)

"فصل [الدليل على نبوة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام]

ثم قال المصنف: (والدليل على نبوة الأنبياء المعجزات والدليل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم القرآن المعجز نظمه ومعناه).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذه الطريقة هي من أعظم الطرق عند أهل الكلام والنظر حيث يقررون نبوة الأنبياء بالمعجزات ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح لتقرير نبوة الأنبياء لكن كثير من هؤلاء كل من بنى إيمانه عليها يظن أن لا نعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات.

ثم لهم في تقرير دلالة المعجزة على الصدق طرق متنوعة وفي بعضها من التنازع والاضطراب ما سننبه عليه، والتزم كثير

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٣٤

من هؤلاء إنكار خرق العادات لغير الأنبياء حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر ونحو ذلك.
وللنظار هنا طرق متعددة؛ منهم من لا يجعل المعجزة دليلا بل يجعل الدليل استواء ما يدعو إليه وصحته وسلامته من التناقض كما يقول طائفة من النظار، ومنهم من يوجب تصديقه بدون هذا وهذا، ومنهم من يجعل المعجزة دليلا ويجعل أدلة أخرى غير المعجزة وهذا أصح الطرق، ومن لم يجعل طريقها إلا المعجزة اضطر لهذه الأمور التي فيها تكذيب لحق أو تصديق لباطل، ولهذا كان السلف والأئمة يذمون الكلام المبتدع فإن أصحابه يخطئون إما في مسائلهم وإما في دلائلهم فكثيرا ما يثبتون دين المسلمين في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله على أصول ضعيفة بل فاسدة يلتزمون لذلك لوازم يخالفون بها السمع الصحيح والعقل الصريح.
وهذا حال الجهمية من المعتزلة وغيرهم حيث أثبتوا حدوث العالم بحدوث الأجسام وأثبتوا ذلك بحدوث صفاتها التي هي الأعراض فاضطرهم ذلك إلى القول بحدوث كل موصوف فنفوا عن الله الصفات وقالوا بأن القرآن مخلوق وأنه لا يرى في الآخرة وقالوا إنه لا مباين ولا محايث وأمثال ذلك من مقالات النفاة التي تستلزم التعطيل كما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع، وليس الأمر كذلك بل معرفتها بغير المعجزات ممكنة فإن المقصود إنما هو معرفة صدق مدعي النبوة أو كذبه فإنه إذا قال إني رسول الله فهذا الكلام إما أن يكون صدقا وإما أن يكون." (١)
"من عاقل يسمع الخبر عن هؤلاء وعن هؤلاء كما هو موجود في هذا الزمان في الكتب والألسنة، إلا ويحصل له من العلوم الضرورية بأحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم أعظم مما يحصل من العلوم بأحوال ملوك الفرس والروم وعلمائهم وأوليائهم وأعدائهم وهذا بين ولله الحمد.
ولولا أن هذا الجواب إنما كان القصد به الكلام على هذه العقيدة المختصرة لكان البسط لي في هذا الموضع أولى من ذلك، فإن هذه المقامات تحتمل بسطا عظيما لكن نبهنا على مقدمات نافعة فإن أكثر أهل الكلام مقصرون في حجج الاستدلال على تقرير ما يجب تقريره من التوحيد والنبوة تقصيرا كثيرا جدا، كما أنهم كثيرا ما يخطئون فيما يذكرونه من المسائل، ومن لا يعرف الحقائق يظن أن ما ذكروه هو الغاية في أصول الدين، والنهاية في دلائله ومسائله فيورثه ذلك مخالفة الكتاب والسنة بل وصريح العقل في مواضع، ويورثه استضعافا لكثير من أصولهم وشكا فيما ذكروه من أصول الدين استرابة بل قد يروثه ترجيحا لأقوال من يخالف الرسل من متفلسفة وصابئين ومشركين ونحوهم حتى يبقى في الباطن منافقا زنديقا وفي الظاهر متكلما يذب عن النبوات.
ولهذا قال أحمد وغيره ممن قال من السلف: علماء الكلام زنادقة، وما ارتدى أحد بالكلام إلا كان في قلبه غل على أهل الإسلام لأنهم بنوا أمرهم على أصول فاسدة أوقعتهم في الضلال، وليس هذا **موضع بسط هذا**، وقد **بسطناه** في غير هذا الموضع.
والمقصود هنا أن طرق العلم بالرسالة كثيرة جدا متنوعة ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر بأحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم علمنا علما يقينا أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٣٧

منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أولئك وبقاء العاقبة لهم أخبارا كثيرة في أمور كثيرة هي كلها صادقة لم يقع في شيء منها تخلف ولا غلط بخلاف من يخبر به من ليس متبعا لهم ممن تنزل عليه الشياطين أو يستدل على ذلك بالأحوال الفلكية وغيره.

وهؤلاء لا بد أن يكونوا كثيرا بل الغالب من أخبارهم الكذب وإن صدقوا أحيانا.

ومن ذلك: أن ما أحدثه الله تعالى من نصرهم وإهلاك عدوهم إذا عرف الوجه الذي حصل عليه كحصول الغرق لفرعون وقومه بعد أن دخل البحر خلف موسى وقومه كان هذا مما يورث علما ضروريا أن الله تعالى أحدث هذا نصرا." (١)

"والعقاب والوعد والوعيد والحمد والذم بل إما لهذا وإما لهذا فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها، وقالوا: الإيمان هو الطاعة فيزول بزوال بعض الطاعة، ثم تنازعوا هل يخلفه الكفر على القولين، ووافقتهم المرجئة والجهمية على أن الإيمان يزول كله بزوال شيء منه، وأنه لا يتبعض ولا يتفاضل فلا يزيد ولا ينقص وقالوا: إن إيمان الفساق كإيمان الأنبياء والمؤمنين، لكن فقهاء المرجئة قالوا: إنه الاعتقاد والقول، وقالوا: إنه لا بد من أن يدخل النار من فساق الملة من شاء الله تعالى كما قالت الجماعة، فكان خلاف كثير من كلامهم للجماعة إنما هو في الاسم لا في الحكم، وقد **بسطنا** الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وبينا الفرق بين دلالة الاسم مفردا ودلالته مقرونا بغيره كاسم الفقير والمسكين فإنه إذا أفرد أحدهما يتناول معنى الآخر كقوله تعالى: للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله «١»، فإنه يدخل فيهم المساكين وقوله تعالى: إطعام عشرة مساكين «٢»، فإنه يدخل فيهم الفقراء، وأما إذا قرن بينهما كقوله تعالى: إنما الصدقات للفقراء والمساكين «٣» فهما صنفان، وكذلك قوله تعالى: يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر «٤»، يدخل في المعروف كل واجب وفي المنكر كل قبيح، والقبائح هي السيئات وهي المحظورات كالشرك والكذب والظلم والفواحش.

فإذا قال: إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر «٥» وقال: وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي «٦» فخص بعض أنواع المنكر بالذكر وعطف أحدهما على الآخر صارت دلالة اللفظ عليه نصا مقصودا بطريق المطابقة بعد أن كانت بطريق العموم والتضمن سواء قيل إنه داخل في اللفظ العام أيضا فيكون مذكورا مرتين أو قيل إنه باقترانه بالاسم العام تبين أنه لم يدخل في الاسم العام لتغيير الدلالة بالإفراد والتجرد بالافتراق والاجتماع كما قدمنا، وهكذا اسم الإيمان فإنه تارة يذكر مفردا مجردا لا يقرن بالعمل الواجب فيدخل فيه العمل الواجب تضمنا ولزوما، وتارة يقرن بالعمل فيكون العمل حينئذ مذكورا بالمطابقة والنص ولفظ الإيمان يكون مسلوب الدلالة عليه حال الاقتران أو دالا عليه كما في قوله تعالى: والذين

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٦٠.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٥٥

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٥٧.

(٥) سورة العنكبوت، الآية: ٤٥.

(٦) سورة النحل، الآية: ٩٠.." (١)

"ولا مجانبه، ولا داخل فيه ولا خارج عنه، ثم قالوا: أيضا لا يجوز أن يشاء خلاف ما أمر به ولا أن يخلق أفعال عباده ولا يقدر أن يهدي ضلالا ولا يضل مهتديا، لأنه لو كان قادرا على ذلك وقد أمر به ولم يعن عليه لكان قبيحا منه، فركبوا عن هذا الأصل التكذيب بالصفات والتكذيب بالقدر وسموا أنفسهم أهل التوحيد والعدل وسموا من أثبت الصفات من سلف الأمة وأئمتها مشبهة ومجسمة ومجبرة وحشوية وجعلوا مالكا والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وغيرهم من هؤلاء الحشوية إلى أمثال هذه الأمور التي **بسطنا** الكلام عليها في غير هذا الموضع، وأصل ضلالهم في القدر أنهم شبهوا المخلوق بالخالق سبحانه فهم مشبهة الأفعال.

وأما أصل ضلالهم في الصفات فظنهم أن الموصوف الذي تقوم به الصفات لا يكون إلا محدثا. وقولهم من أبطل الباطل فإنهم يسلمون أن الله حي عليم قدير، ومن المعلوم أن حيا بلا حياة وعليما بلا علم وقديرا بلا قدرة مثل متحرك بلا حركة وأبيض بلا بياض وأسود بلا سواد وطويل بلا طول وقصير بلا قصر ونحو ذلك من الأسماء المشتقة التي يدعي فيها نفي المعاني المشتقة منه وهذا مكابرة للعقل والشرع واللغة.

الثاني: أنه أيضا من المعلوم أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لا غيره فإذا خلق سبحانه كلاما في محل وجب أن يكون ذلك المحل هو المتكلم به فتكون الشجرة هي القائلة لموسى: إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني «١» ويكون كل ما أنطقه الله تعالى من المخلوقات كلامه كلاما لله تعالى، وبسط هذا له موضع غير هذا.

والمقصود هنا: ما يتعلق بتقرير النبوة وقد يقال يمكن تقرير كونه سبحانه منزها عن تأييد الكذاب بالمعجزة من غير بناء على أصل المعتزلة بما علم من حكمة الله تعالى في مخلوقاته ورحمته ببريته وسنته في عباده. فإن ذلك دليل على أنه لا يؤيد كذابا بمعجزة لا معارض لها.

ويمكن بسط هذه الطريقة وتقريرها بما ليس هذا موضعه في أنه كما علم بما في مصنوعاته من الإحكام والإتقان أنه عالم، وبما أن فيها من التخصيص أنه مريد فيعلم بما فيها من النفع للخلائق أنه رحيم، وبما فيها من الغايات المحمودة أنه حكيم.

---

(١) سورة طه، الآية: ١٤.." (٢)

"كلام. وكذلك رضاه، وغضبه، وفرحه، ومجيئه وإتيانه، ونزوله وغير ذلك، هو مخلوق منفصل عنه، لا يتصف الرب بشيء يقوم به عندهم.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٩١

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٢١٢

وإذا قالوا: هذه الأمور من صفات الفعل، فمعناه: أنها منفصلة عن الله بائنة، وهي مضافة إليه، لا أنها صفات قائمة به. ولهذا يقول كثير منهم: إن هذه آيات الإضافات وأحاديث الإضافات، وينكرون على من يقول: آيات الصفات وأحاديث الصفات.

وإما أن يجعلوا جميع هذه المعاني قديمة أزلية، ويقولون: نزوله ومجيئه، وإتيانه وفرحه، وغضبه ورضاه، ونحو ذلك: قديم أزلي، كما يقولون: إن القرآن قديم أزلي.

ثم منهم من يجعله معنى واحدا، ومنهم من يجعله حروفا، أو حروفا وأصواتا قديمة أزلية، مع كونه مرتبا في نفسه. ويقولون: فرق بين ترتيب وجوده، وترتيب ماهيته، كما قد بسطنا الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع على هذه الأقوال وقائليها، وأدلتها السمعية والعقلية في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أنه ليس شيء من هذه الأقوال قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا قول أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة ـ أئمة السنة والجماعة وأهل الحديث ـ كالأوزاعي، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأمثالهم ـ بل أقوال السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم من أئمة الدين، وعلماء المسلمين، موجودة في الكتب التي ينقل فيها أقوالهم بألفاظها، بالأسانيد المعروفة عنهم.

كما يوجد ذلك في كتب كثيرة، مثل كتاب [السنة] و [الرد على الجهمية] لمحمد بن عبد الله الجعفي، شيخ البخاري؛ ولأبي داود السجستاني، ولعبد الله بن أحمد بن حنبل، ولأبي بكر الأثرم، ولحنبل بن إسحاق، ولحرب الكرماني، ولعثمان بن سعيد الدارمي، ولنعيم بن حماد الخزاعي، ولأبي بكر الخلال، ولأبي بكر بن خزيمة، ولعبد الرحمن بن أبي حاتم، ولأبي القاسم الطبراني، ولأبي الشيخ الأصبهاني، ولأبي عبد الله بن منده، ولأبي عمرو الطلمنكي، وأبي عمر بن عبد البر.." (١)

"إن لم يجعلوه مكذبا لما جاء به الرسول، مرتدا عن بعض ما كان عليه من الإيمان، مع أن تشككه وحيرته تقدح في إيمانه ودينه وعلمه وعقله.

فيقال لهم: أما كون الرب ـ سبحانه وتعالى ـ مركبا ركبه غيره، فهذا من أظهر الأمور فسادا، وهذا معلوم فساده بضرورة العقل. ومن قال هذا، فهو من أكفر الناس وأجهلهم وأشدهم محاربة لله، وليس في الطوائف المشهورة من يقول بهذا.

وكذلك إذا قيل: هو مؤلف أو مركب ـ بمعنى أنه كانت أجزاؤه متفرقة فجمع بينها كما يجمع بين أجزاء المركبات من الأطعمة والأدوية والثياب والأبنية ـ فهذا التركيب من اعتقده في الله، فهو من أكفر الناس وأضلهم، ولم يعتقده أحد من الطوائف المشهورة في الأمة. بل أكثر العقلاء عندهم أن مخلوقات الرب ليست مركبة هذا التركيب، وإنما يقول بهذا من يثبت الجواهر المنفردة.

وكذلك من زعم أن الرب مركب مؤلف؛ بمعنى أنه يقبل التفريق والانقسام والتجزئة، فهذا من أكفر الناس وأجهلهم، وقوله

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٦٤

شر من قول الذين يقولون: إن لله ولدا؛ بمعنى أنه انفصل منه جزء فصار ولدا له، وقد **بسطنا** الكلام على هذا في تفسير: ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: ١] ، وفي غير ذلك. وكذلك إذا قيل: هو جسم؛ بمعنى أنه مركب من الجواهر المنفردة، أو المادة والصورة، فهذا باطل، بل هو ـ أيضا ـ باطل في المخلوقات، فكيف في الخالق ـ سبحانه وتعالى؟ ! وهذا مما يمكن أن يكون قد قاله بعض المجسمة الهشامية، والكرامية وغيرهم ممن يحكى عنهم التجسيم؛ إذ من هؤلاء من يقول: إن كل جسم فإنه مركب من الجواهر المنفردة، ويقولون مع ذلك: إن الرب جسم، وأظن هذا قول بعض الكرامية، فإنهم يختلفون في إثبات الجوهر الفرد، وهم متفقون على أنه ـ سبحانه ـ جسم.

لكن يحكى عنهم نزاع في المراد بالجسم، هل المراد به أنه موجود قائم بنفسه، أو المراد به أنه مركب؟ فالمشهور عن أبي الهيصم وغيره من نظارهم أنه يفسر مراده؛ بأنه موجود قائم بنفسه مشار إليه، لا بمعنى أنه مؤلف." (١)

". رضي الله عنهما ـ في تفسير هذه الأسماء، وحديث [الإدلاء] ما قد **بسطنا** القول عليه في [مسألة الإحاطة] .

وكذلك هذا الحديث ذكره قتادة في تفسيره، وهو يبين أنه ليس معنى الباطن أنه القرب، ولا لفظ الباطن يدل على ذلك، ولا لفظ القرب في الكتاب والسنة على جهة العموم كلفظ المعية، ولا لفظ القرب في اللغة والقرآن كلفظ المعية؛ فإنه إذا قال: هذا مع هذا؛ فإنه يعنى به المجامعة والمقارنة والمصاحبة، ولا يدل على قرب إحدى الذاتين من الأخرى، ولا اختلاطها بها؛ فلهذا كان إذا قيل: هو معهم، دل على أن علمه وقدرته وسلطانه محيط بهم، وهو مع ذلك فوق عرشه، كما أخبر القرآن والسنة بهذا. وقال تعالى: ﴿هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم﴾ [الحديد: ٤] فأخبر سبحانه أنه مع علوه على عرشه يعلم كل شيء، فلا يمنعه علوه عن العلم بجميع الأشياء.

وكذلك في حديث [الأوعال] [جمع الوعل، وهو تيس الجبل] الذي في [السنن] قال النبي صلى الله عليه وسلم: " والله فوق عرشه ويعلم ما أنتم عليه "، ولم يأت في لفظ القرب مثل ذلك أنه قال: هو فوق عرشه وهو قريب من كل شيء، بل قال: ﴿إن رحمت الله قريب من المحسنين﴾ [الأعراف: ٥٦] وقال: ﴿وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان﴾ [البقرة: ١٨٦] ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " إنكم لا تدعون أصم ولا غائبا، إن الذي تدعونه سميع قريب ".

قال ابن أبي حاتم: ثنا أبي، ثنا يحيى بن المغيرة، ثنا جرير، عن عبدة بن أبي برزة السجستاني، عن الصلت بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يارسول الله، أقريب ربنا فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فسكت النبي صلى الله عليه وسلم؛ فأنزل الله." (٢)

"الصالحة، ففرج عنهم وهو ماثبت في الصحيحين (١) .

٨٢٢- وقال أبو بكر بن أبي الدنيا (٢) : حدثنا خالد بن خراش العجلاني وإسماعيل بن إبراهيم، قال حدثنا صالح

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٧٥

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٢٩

المري (٣) عن ثابت عن أنس قال: دخلنا/ على رجل من الأنصار وهو مريض ثقيل، فلم نبرح حتى قبض، فبسطنا عليه ثوبه، وله أم عجوز كبيرة عند رأسه، فالتفت إليها بعضنا، وقال: ياهذه احتسبي مصيبتك عند الله. قالت: وما ذاك، مات ابني؟ قلنا: نعم. قالت: أحق ماتقولون؟ قلنا: نعم. فمدت يديها إلى الله فقالت: اللهم إنك تعلم أني أسلمت وهاجرت إلى رسولك رجاء أن تعقبني عند كل شدة فرجا، فلاتحمل علي هذه المصيبة اليوم. قال: فكشفت الثوب عن وجهه فما برحنا حتى طعمنا معه.

٨٢٣- وروي في كتاب الحلية لأبي نعيم أن داود قال: بحق آبائي عليك، إبراهيم وإسحاق ويعقوب. فأوحى الله تعالى إليه: ياداود! وأي حق لآبائك علي؟ (٤) .

وهذا وإن لم يكن من الأدلة الشرعية فالإسرائيليات يعتضد بها، ولا يعتمد عليها.

---

(١) تقدم ص (١٠٤) .

(٢) في كتابه "مجابو الدعاء" ص٨٧ ومن عاش بعد الموت، ص ٤٥ .

(٣) هو صالح بن بشير المتوفى سنة ١٧٦هـ بصري من القدماء الزاهدين. ضعفه ابن معين، والدارقطني، وقال أحمد صاحب قصص، ليس هو صاحب حديث، ولا يعرف الحديث. وقال الفلاس: منكر الحديث جدا. وقال النسائي: متروك. وقال البخاري: منكر الحديث. ميزان الاعتدال (٢/٢٨٩) . وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

(٤) "بحثت عنه في الحلية فلم أجده".." (١)

"سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر" (١) .

جلس عبد الله ابن عمرو وابن مسعود رضي الله عنهم، فقال ابن مسعود: "لأن أخذ في طريق أقول فيه: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر" أحب إلي من أنفق عددهن دنانير في سبيل الله عز وجل، فقال عبد الله بن عمرو: "لأن آخذ في طريق فأقولهن أحب إلي من أن أحمل عددهن على الخيل في سبيل الله" (٢) .

ويقول عبيد بن عمير رحمه الله: "تسبيحة بحمد الله في صحيفة المؤمن خير من أن تسير أو تسيل معه جبال الدنيا ذهبا" (٣) .

وأما تحقيق نسبة الكتاب للمؤلف:

فقد أشار المصنف رحمه الله إليه عند كلامه على نفس المسألة؛ حيث يقول: "وقد بسطنا الكلام على حقيقة التسبيح والتحميد ومعنى التسبيح بحمده في غير هذا الموضع" (٤) .

---

(١) رواه الترمذي (٣٤٦٢) وغيره من حديث ابن مسعود وقال "حسن غريب"؛ وإسناده ضعيف إلا أن له شواهد تقويه، ولذا أورده الألباني في "الصحيحة" (١٠٥) .

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٣٠٥

(٢) رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٢/٦) بإسناد حسن.
(٣) رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٥/٦، ١٦٨/٧) قال: حدثنا ابن عيينة عن عمرو ابن دينار عنه وإسناده صحيح.
(٤) "منهاج السنة النبوية" (١٠٥/٥) .." (١)

"الكفار، وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه؛ إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين، وقد **بسطنا** القول في هذه المسألة في موضع آخر"١.

وهذا الموضع الآخر هو كتابنا هذا.

وقد ذكره العلامة ابن عبد الهادي رحمه الله في "العقود الدرية"٢ بعنوان: "قاعدة في الانغماس في العدو وهل يباح؟ ".

وهو ما اعتمدته هنا.

وقد ذكر المصنف رحمه الله في أوله أن هذه المسألة هي: "في الرجل أو الطائفة يقاتل منهم أكثر من ضعفيهم إذا كان في قتالهم منفعة للدين، وقد غلب على ظنهم أنهم يقتلون".

وصف النسخة:

فقد اعتمدت على نسخة وحيدة تقع ضمن "مجموع" لشيخ الإسلام، محفوظ بـ"دار الكتب المصرية" برقم ٤٤٤ فقه تيمور.

وتقع هذه النسخة في ٤٨ صفحة، كما هو مرقم بالأصل.

كل صفحة بها ١٣ سطر. وهي مكتوبة بخط رقعة جميل.

وتم نسخها سنة ١٣١٩هـ، ولا يعرف ناسخها.

---

١ "مجموع الفتاوى" (٥٤٠/٢٨) .

٢ "العقود الدرية" ص (٤٨) .." (٢)

"الصورة الثانية

٢٤- وكذلك الرجل: يقتل بعض رؤساء الكفار بين أصحابه.

مثل أن يثب عليه جهرة إذا اختلسه، ويرى أنه يقتله ويغتفل١ بعد ذلك.

الصورة الثالثة

٢٥- والرجل: ينهزم أصحابه فيقاتل وحده أو هو وطائفة معه العدو وفي ذلك نكاية٢ في العدو، ولكن يظنون أنهم يقتلون.

٢٦- فهذا كله جائز عند عامة علماء الإسلام من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم٣.

---

(١) قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات ابن تيمية ص/٦

(٢) قاعدة فـي الانغماس في العدو وهل يباح ابن تيمية ص/٧

اتفاق المذاهب الأربعة على جواز هذه الصورة
٢٧- وليس في ذلك إلا خلافا شاذا٤.

---

١ كتب عليها في الأصل: "كذا".
٢ النكاية: "يقال أنكيت في العدو أنكى نكاية فأنا ناك، إذا أكثرت فيهم الجراح والقتل، فوهنوا لذلك" النهاية لابن الأثير (٥/١١٧) .
٣ بهامش الأصل: "لعله وغيرهما".
٤ قال المصنف رحمه الله: "وقد روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة أصحاب الأخدود، وفيها: أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين.
ولهذا جوز الأئمة ال‍أربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار، وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه، إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين. وقد بسطنا القول في هذه المسألة في موضع آخر.
فإذا كان الرجل يفعل ما يعتقد أنه يقتل به لأجل مصلحة الجهاد، مع أن قتله نفسه أعظم من قتله لغيره، كان ما يفضي إلى قتل غيره لأجل مصلحة الدين التي لا تحصل إلا بذلك، ودفع ضرر العدو المفسد للدين والدنيا الذي لا يندفع إلا بذلك أولى" مجموع الفتاوى (٢٨/٥٤٠) .." (١)
"المأخذ المعنوي قيل إن العشق فساد في الحب والإرادة
...
وكذلك الذين يقولون بالحلول العام والذين يقولون بالاتحاد في صور معينة أو بحلوله فيها كما يقوله الغالية من النصارى والرافضة وغالية النساك فإن هؤلاء يصفونه بما يوصف به البشر من النكاح تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا هو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولو يكن له كفوا أحد
ومن هؤلاء من يعشق الصور الجميلة ويزعم أنه يتجلي فيها وأنه إنما يحب مظاهر جماله وقد بسطنا الكلام في كفرهم وضلالهم في غير هذا الموضع فمن زعم أن الله يحب أو يعشق وأشار إلى هذا المعني فهو أعظم كفرا من اليهود والنصارى وأما المأخذ المعنوي فهو أن العشق هل هو فساد في الحب والإرادة أو فساد في الإدراك والمعرفة قيل إن العشق هو الإفراط في الحب حتى يزيد على القصد الواجب فإذا أفرط كان مذموما فاسدا مفسدا للقلب والجسم كما قال تعالى: ﴿فيطمع الذي في قلبه مرض﴾ فمن صار مفرطا صار مريضا كالإفراط في الغضب والإفراط في الفرح وفي الحزن وهذا الإفراط قد يكون في محبة الإنسان لصورته وقد يكون في محبته لغير ذلك كالإفراط في حب الأهل والمال والإفراط في الأكل والشرب وسائر أحوال." (٢)

---

(١) قاعدة في الانغماس في العدو وهل يباح ابن تيمية ص/٢٤
(٢) قاعدة في المحبة ابن تيمية ص/٥٦

"أصاب الفريقين مثل ذلك في أمر النفس الناطقة حيث تقابلوا بالنفي والإثبات وحيث اتفق الفريقان على مثل هذا الضلال في صفات ذي الجلال فخاضوا في باب الإيمان بالله واليوم الآخر خوضا ليس هذا **موضع بسط الكلام** فيه وإن كان كل ذي مقالة فلا بد أن تكون في مقالته شبهة من الحق ولولا ذلك لما راجت واشتبهت

وإن كانت الإرادة والمحبة تنقسم إلى متبوعة للمراد تكون له كالسبب الفاعل وإلي تابعة للمراد يكون هو لها كالسبب الفاعل وتكون عنه كالمسبب المفعول وهذا هو الأصل

وإذا علم أن جميع حركات العالم صادرة عن محبة وإرادة ولا بد للمحبة والإرادة من سبب فاعل يكون هو المحبوب المراد علم بذلك أنه لا بد لجميع الحركات من إله يكون المعبود المقصود المراد المحبوب لها وأنها دالة على الإله الحق من هذا الوجه وأنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وهذا غير هذا الوجه الذي دلت منه على ربوبيته وقد **بسطنا** الكلام على ذلك في مواضع متعددة إذ هو أجل العلم الإلاهي وأشرفه وإنما كان المقصود هنا التنبيه علب أن الإرادة نوعان كالعلم والله أعلم." (١)

"الذي عليه جمهور علماء السلف والخلف: أن القنوت والاستلام والتسبيح أمر زائد على ذلك، وهذا كقول بعضهم: إن سجود الكاره وذله وانقياده لما يريده الله منه من عافية ومرض وغنى وفقر، وكما قال بعضهم في قوله: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾ . قال: تسبيحه دلالته على صانعه فتوجب بذلك تسبيحا من غيره، والصواب أن لها تسبيحا وسجودا بحسبها. والمقصود أن فقر المخلوقات إلى الخالق ودلالتها عليه وشهادتها له أمر فطري فطر الله عليه عباده، كما أنه فطرهم على الإقرار به بدون هذه الآيات، كما **قد بسط الكلام** على هذا في مواضع، وبين الفرق بين دلالة الآيات ودلالة القياس الشمولي والتمثيلي فإن القياس البرهاني العقلي سواء صيغ بلفظ الشمول كالأشكال المنطقية، أو صيغ بلفظ التمثيل، وبين أن الجامع هو علة الحكم ويلزم ثبوت الحكم أينما وجد، وقد **بسطنا** الكلام على صورة القياسين في غير هذا الموضع. والتحقيق: أن العلم بأن المحدث لا بد له من محدث هو علم فطري ضروري في المعينات الجزئية، وأبلغ مما هو في القضية الكلية، فإن الكليات إنما تصير كليات في العقل بعد استقرار جزئياتها في الوجود، وكذلك عامة القضايا الكلية التي يجعلها كثير من النظار المتكلمة والمتفلسفة أصول علمهم، كقولهم، الكل أعظم من الجزء أو النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية ونحو ذلك، فإنه أي كلي تصوره الإنسان علم أنه أعظم من جزئيه، وإن لم تخطر له القضية الكلية كما يعلم أن بدن الإنسان بعضه أكثر من بعض وأن الدرهم أكبر من بعضه، وأن المدينة أكثر من بعضها." (٢)

"وأن الجبل أكبر من بعضه وكذلك النقيضان وهما: الوجود والعدم، فإن العبد إذا تصور وجود أي شيء كان وعدمه علم أن ذلك الشيء لا يكون موجودا معدوما في حالة واحدة وأنه لا يخلو من الوجود والعدم، وهو يقضي بالجزئيات المعينة، وإن لم يستحضر القضية الكلية، وهكذا أمثال ذلك. ولما كان القياس الكلي فائدته أمر مطلق لا

(١) قاعدة في المحبة ابن تيمية ص/٢١٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١/٤٧

معين: كان إثبات الصانع بطريق الآيات هو الواجب. كما نزل به القرآن، وفطر الله عليه عباده، وإن كانت الطريقة القياسية صحيحة، لكن فائدتها ناقصة، والقرآن إذا استعمل في الآيات الإلهيات استعمل قياس الأولى لا القياس الذي يدل على المشترك، فإنه ما وجب تنزيه مخلوق عنه من النقائص والعيوب التي لا كمال فيها. فالباري تعالى أولى بتنزيهه عن ذلك، وما ثبت للمخلوق من الكمال الذي لا نقص فيه كالحياة والعلم والقدرة: فالخالق أولى بذلك منه، فالمخلوقات كلها آيات للخالق، والفرق بين الآية وبين القياس: أن الآية تدل على عين المطلوب الذي هي آية وعلامة عليه، فكل مخلوق فهو دليل وآية على الخالق نفسه، كما قد **بسطناه** في مواضع. ثم الفطر تعرف الخالق بدون هذه الآيات، فإنها قد فطرت على ذلك، ولو لم تكن تعرفه بدون هذه الآيات لم تعلم أن هذه الآية له، فإن كونها آية له ودلالة عليه: مثل كون الاسم يدل على المسمى فلا بد أن يكون قد تصور المسمى قبل ذلك، وعرف أن هذا اسم له، فكذلك كون هذا دليلا على هذا يقتضي تصور المدلول عليه وتصور أن ذلك الدليل مستلزم له، فلا بد في ذلك أن يعلم أنه مستلزم للمدلول، فلو لم يكن المدلول متصورا لم يعلم أنه دليل عليه،." (١)

"والتحقيق: أنها نعمة من وجه وإن لم تكن نعمة تامة من وجه وأما الإنعام بالدين الذي ينبغي طلبه فهو ما أمر الله به من واجب ومستحب فهو الخير الذي ينبغي طلبه باتفاق المسلمين وهو النعمة الحقيقية عند أهل السنة إذ عندهم أن الله هو الذي أنعم بفعل الخير. والقدرية عندهم إنما أنعم بالقدرة عليه الصالحة للضدين فقط. والمقصود هنا: أن الله لم يأمر مخلوقا أن يسأل مخلوقا إلا ما كان مصلحة لذلك المخلوق إما واجب أو مستحب. فإنه سبحانه لا يطلب من العبد إلا ذلك فكيف يأمر غيره أن يطلب منه غير ذلك؟ بل قد حرم على العبد أن يسأل العبد ماله إلا عند الضرورة. وإن كان قصده مصلحة المأمور أو مصلحته ومصلحة المأمور فهذا يثاب على ذلك وإن كان قصده حصول مطلوبه من غير قصد منه لانتفاع المأمور فهذا من نفسه أتى ومثل هذا السؤال لا يأمر الله به قط بل قد نهى عنه إذ هذا سؤال محض للمخلوق من غير قصده لنفعه ولا لمصلحته والله يأمرنا أن نعبده ونرغب إليه، ويأمرنا أن نحسن إلى عباده وهذا لم يقصد لا هذا ولا هذا فلم يقصد الرغبة إلى الله ودعائه وهو الصلاة. ولا قصد الإحسان إلى المخلوق الذي هو الزكاة وإن كان العبد قد لا يأثم بمثل هذا السؤال؛ لكن فرق ما بين ما يؤمر به العبد وما يؤذن له فيه ألا ترى أنه قال في حديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب: أنهم لا يسترقون. وإن كان الاسترقاء جائزا. وهذا قد **بسطناه** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه كالوسائط التي." (٢)

"خير الراحمين﴾ وقال تعالى: ﴿ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين﴾ . وكان ابن مسعود يقول: اللهم أمرتني فأطعت ودعوتني فأجبت وهذا سحر فاغفر لي. ومن هذا الباب حديث الثلاثة الذين أصابهم المطر فأووا إلى الغار وانطبقت عليهم الصخرة ثم دعوا الله سبحانه بأعمالهم الصالحة ففرج عنهم وهو ما ثبت في الصحيحين.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٨/١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٤/١

وقال أبو بكر بن أبي الدنيا: حدثنا خالد بن خراش العجلاني وإسماعيل بن إبراهيم قالا حدثنا صالح المري عن ثابت عن أنس قال: دخلنا على رجل من الأنصار وهو مريض ثقيل فلم نبرح حتى قبض **فبسطنا** عليه ثوبه وله أم عجوز كبيرة عند رأسه فالتفت إليها بعضنا وقال: يا هذه احتسبي مصيبتك عند الله. قالت: وما ذاك مات ابني؟ قلنا: نعم. قالت: أحق ما تقولون؟ قلنا: نعم. فمدت يديها إلى الله فقالت: اللهم إنك تعلم أني أسلمت وهاجرت إلى رسولك رجاء أن تعقبني عند كل شدة فرجا فلا تحمل علي هذه المصيبة اليوم. قال: فكشفت الثوب عن وجهه فما برحنا حتى طعمنا معه.

وروي في كتاب الحلية لأبي نعيم ﴿أن داود قال: بحق آبائي عليك إبراهيم وإسحاق ويعقوب. فأوحى الله تعالى إليه: يا داود وأي حق لآبائك علي؟﴾ وهذا وإن لم يكن من الأدلة الشرعية فالإسرائيليات يعتضد بها ولا يعتمد عليها.." (١)

"وهذا مما لم ينازع في أصله أحد من بني آدم وإنما نازعوا في بعض تفاصيله كنزاع المجوس والثنوية والطبيعية والقدرية وأمثالهم من ضلال المتفلسفة والمعتزلة ومن يدخل فيهم وأما توحيد الإلهية فهو الشرك العام الغالب الذي دخل من أقر أنه لا خالق إلا الله ولا رب غيره من أصناف المشركين. كما قال تعالى: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾ كما قد **بسطنا** هذا في غير هذا الموضع.." (٢)

"الناس عامة﴾ وقال: ﴿أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة﴾ وقد قال تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا﴾ وقال تعالى: ﴿قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا﴾ الآية. فمحمد صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى جميع الثقلين: إنسهم وجنهم عربهم وعجمهم ملوكهم وزهادهم الأولياء منهم وغير الأولياء فليس لأحد الخروج عن متابعته باطنا وظاهرا ولا عن متابعة ما جاء به من الكتاب والسنة في دقيق ولا جليل لا في العلوم ولا الأعمال وليس لأحد أن يقول له كما قال الخضر لموسى وأما موسى فلم يكن مبعوثا إلى الخضر.

الثاني: أن قصة الخضر ليس فيها مخالفة للشريعة بل الأمور التي فعلها تباح في الشريعة إذا علم العبد أسبابها كما علمها الخضر ولهذا لما بين أسبابها لموسى وافقه على ذلك ولو كان مخالفا لشريعته لم يوافقه بحال. وقد **بسطنا** هذا في غير هذا الموضع فإن خرق السفينة مضمونه أن المال المعصوم يجوز للإنسان أن يحفظه لصاحبه بإتلاف بعضه؛ فإن ذلك خير من ذهابه بالكلية كما جاز للراعي - على عهد النبي صلى الله عليه وسلم - أن يذبح الشاة؛ التي خاف عليها الموت وقصة الغلام مضمونها جواز قتل الصبي الصائل ولهذا قال ابن عباس لنجدة: وأما الغلمان فإن كنت تعلم منهم ما علمه الخضر." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٤٣/١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٨/٢

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٣٤/٢

"وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذي يختص بها التي هي حقيقة لا يعلمها إلا هو؛ ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم – من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه – تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله كما قال أحمد: في كتابه الذي صنفه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله وذكر في ذلك ما يشتبه عليهم معناه وإن كان لا يشتبه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ولم ينف مطلق لفظ التأويل كما تقدم: من أن لفظ التأويل يراد به التفسير المبين لمراد الله به فذلك لا يعاب بل يحمد ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها فذاك لا يعلمه إلا هو وقد **بسطنا** هذا في غير هذا الموضع ومن لم يعرف هذا: اضطربت أقواله مثل طائفة يقولون إن التأويل باطل وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره ويحتجون بقوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل وهذا تناقض منهم؛ لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله وهم ينفون التأويل مطلقا وجهة الغلط أن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو.." (١)

"من تولى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما بناء على أن من أحبهما فقد أبغض عليا رضي الله عنه ومن أبغضه فهو ناصبي وأهل السنة ينازعونهم في المقدمة الأولى؛ ولهذا يقول هؤلاء: إن الشيئين لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه وأكثر العقلاء على خلاف ذلك وقد **بسطنا** الكلام على هذا في غير هذا الموضع وبينا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام وحجج من نفى ذلك، وبينا فساد قول من يقول بتماثلها وأيضا فالاعتماد بهذا الطريق على نفي التشبيه اعتماد باطل وذلك أنه إذا أثبت تماثل الأجسام فهم لا ينفون ذلك إلا بالحجة التي ينفون بها الجسم وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم وثبت امتناع الجسم: كان هذا وحده كافيا في نفي ذلك لا يحتاج نفي ذلك إلى نفي مسمى التشبيه لكن نفي التجسيم يكون مبنيا على نفي هذا التشبيه بأن يقال: لو ثبت له كذا وكذا لكان جسما؛ ثم يقال: والأجسام متماثلة فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع وهذا ممتنع عليه. لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمدا في نفي التشبيه على نفي التجسيم؛ فيكون أصل نفيه نفي الجسم وهذا مسلك آخر سنتكلم عليه إن شاء الله." (٢)

"وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا؟ وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟ وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب والتناقض في هذه المقامات؛ فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين ويحكي عن الناس مقالات ما قالوها؛ وتارة يبقى في الشك والتحير وقد **بسطنا** من الكلام في هذه المقامات وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج؛ بخلاف الماهية التي في الذهن فإنها مغايرة للموجود في الخارج؛ وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك فهذه الألفاظ كلها متواطئة فإذا قيل: إنها مشككة لتفاضل معانيها فالمشكك نوع من المتواطئ العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك سواء كان المعنى متفاضلا في موارده أو متماثلا. وبينا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/٦٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/٧٣

أن المعدوم شيء أيضا في العلم والذهن لا في الخارج فلا فرق بين الثبوت والوجود لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني مع أن ما في العلم ليس هو الحقيقة الموجودة ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها الموجودات وتختلف: لها وجود في." (١)

"سئل شيخ الإسلام - قدس الله روحه -: (*)

هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا؟ فإن قيل بالجواز: فما وجهه؟ وقد فهمنا منه عليه السلام النهي عن الكلام في بعض المسائل. وإذا قيل بالجواز: فهل يجب ذلك؟ وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضي وجوبه؟ وهل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد من الوصول إلى القطع؟ وإذا تعذر عليه الوصول إلى القطع فهل يعذر في ذلك أو يكون مكلفا به؟ وهل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق والحالة هذه أم لا؟ وإذا قيل بالوجوب: فما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع في المهالك - وقد كان عليه السلام حريصا على هدي أمته؟ والله أعلم.

Q (*) قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (ص ٢٦) :

هذه الفتوى موجودة في (الفتاوى الكبرى) ١ / ٣٧٣، وحاشية (مختصر المصرية) ١ / ٢١٣ - ٢٤١، و (درء التعارض) ١ / ٢٥ - ٧٨.

وقد قال الشيخ رحمه في (الدرء) قبل هذه الفتوى:

(ولما كنت في الديار المصرية سألني من سألني من فضلائها عن هذه المسألة فقالوا في سؤالهم - ثم ذكر السؤال والفتوى -) .

وقد انتهت الفتوى في المجموع في ٣ / ٣٢٦ عند قوله:

(وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع وتكلمنا على الأصل الفاسد الذي ظنه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذي يسمونه جبرا ينافي الأمر والنهي. حتى جعله القدرية منافيا للأمر والنهي مطلقا. وجعله طائفة من الجبرية منافيا لحسن الفعل وقبحه وجعلوا ذلك مما اعتمدوه في نفي حسن الفعل وقبحه القائم به المعلوم بالعقل؛ ومن المعلوم أنه لا ينافي ذلك. إلا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائما للفاعل ونافعا له؛ وكونه منافيا للفاعل وضارا له) .

وقد بقي مسائل ذكرها السائل هنا ولم يذكر جوابها في الفتاوى، وهي مذكورة في (الدرء) من ١ / ٧٢ السطر الخامس، وحتى ص ٧٨ السطر السابع.." (٢)

"لي: يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال " جبر العباد ". فقلت لأبي عبد الله فما الجواب في هذه المسألة؟ قال يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء. قال المروذي في هذه المسألة؟ إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/٧٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/٢٩٣

الذي قال: " لم يجبر "، وعلى من رد عليه جبر فقال أبو عبد الله: كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا في جوابها، وقال: يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثه، وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام؛ إذا لم يكن له فيها إمام مقدم. قال المروذي فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن علي من عكبر ومعه مشيخة وكتاب من أهل عكبر فأدخلت أحمد بن علي على أبي عبد الله. فقال: يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه، وأنا أقوم على منبر عكبر وأستغفر الله – عز وجل – فقال: أبو عبد الله لي: ينبغي أن تقبلوا منه فرجعوا إليه، وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع وتكلمنا على الأصل الفاسد الذي ظنه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذي يسمونه جبرا ينافي الأمر والنهي. حتى جعله القدرية منافيا للأمر والنهي مطلقا. وجعله طائفة من الجبرية منافيا لحسن الفعل وقبحه وجعلوا ذلك مما اعتمدوه في نفي حسن الفعل وقبحه القائم به المعلوم بالعقل؛ ومن المعلوم أنه لا ينافي ذلك. إلا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائما للفاعل ونافعا له؛ وكونه منافيا للفاعل وضارا له.." (١)

"التوحيد؛ والنبوة؛ والمعاد بالبراهين التي لا ينتهي إلى تحقيقها نظر؛ خلاف المتكلمين من المسلمين والفلاسفة وأتباعهم، واحتج فيه بالأمثال الصمدية؛ التي هي المقاييس العقلية المفيدة لليقين وقد بسطنا الكلام في غير هذا الموضع. وأما الآيات المشهودة فإن ما يشهد وما يعلم بالتواتر: من عقوبات مكذبي الرسل ومن عصاهم، ومن نصر الرسل وأتباعهم على الوجه الذي وقع وما علم من إكرام الله تعالى لأهل طاعته وجعل العاقبة له وانتقامه من أهل معصيته وجعل الدائرة عليهم: فيه عبرة تبين أمره ونهيه؛ ووعده ووعيده؛ وغير ذلك مما يوافق القرآن. ولهذا قال تعالى: ﴿هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا﴾ إلى قوله: ﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾ . فهذا بين الاعتبار في أصول الدين وإن كان قد تناول الاعتبار في فروعه وكذلك قوله: ﴿قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة﴾ إلى قوله: ﴿إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار﴾ . وأما العمل، فإن العمل بموجب العلم يثبته ويقرره ومخالفته تضعفه؛ بل قد تذهبه قال الله تعالى: ﴿فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم﴾ وقال تعالى: ﴿ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة﴾ وقال تعالى: ﴿ولو أنهم." (٢)

"وأما الخالق – جل جلاله سبحانه وتعالى – فليس له شبيه ولا نظير فالتفكر الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه وإنما هو معلوم بالفطرة فيذكره العبد. وبالذكر وبما أخبر به عن نفسه: يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة؛ لا تنال بمجرد التفكير والتقدير – أعني من العلم به نفسه؛ فإنه الذي لا تفكير فيه. فأما العلم بمعاني ما أخبر به ونحو ذلك: فيدخل فيها التفكير والتقدير كما جاء به الكتاب والسنة ولهذا كان كثير من أرباب العبادة والتصوف يأمرون بملازمة الذكر ويجعلون ذلك هو باب الوصول إلى الحق. وهذا حسن إذا ضموا إليه تدبر القرآن والسنة واتباع ذلك وكثير من أرباب النظر والكلام يأمرون بالتفكر والنظر ويجعلون ذلك هو الطريق إلى معرفة الحق. والنظر صحيح إذا كان في حق ودليل كما تقدم فكل من الطريقين فيها حق لكن يحتاج إلى الحق الذي في الأخرى ويجب تنزيه كل منهما عما

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/٣٢٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/٣٣٢

دخل فيها من الباطل وذلك كله باتباع ما جاء به المرسلون؛ وقد **بسطنا** الكلام في هذا في غير هذا الموضع؛ وبينا طرق أهل العبادة والرياضة والذكر؛ وطريق أهل الكلام والنظر والاستدلال؛ وما في كل منهما من مقبول ومردود؛ وبينا ما جاءت به الرسالة من الطريق الكاملة الجامعة لكل حق. وليس هذا **موضع بسط ذلك**.." (١)

"بل لا بد من القول بموجب النص فربما قالوا ببعض معناها وربما فرقوا بفرق ضعيف. وأصل ذلك: موافقة أولئك على القياس الضعيف وذلك في مثل مسائل الجسم والجوهر وغير ذلك. وهكذا تجد هذا حال من أعان ظالما في الأفعال فإن الأفعال لا تقع إلا عن إرادة؛ فالظالم يطرد إرادته فيصيب من أعانه أو يصيب ظلما لا يختاره هذا فيريد المعين أن ينقض الطرد ويخص علته ولهذا يقال: من أعان ظالما بلي به وهذا عام في جميع الظلمة من أهل الأقوال والأعمال؛ وأهل البدع والفجور. وكل من خالف الكتاب والسنة من خبر أو أمر أو عمل فهو ظالم. فإن الله أرسل رسله ليقوم الناس بالقسط ومحمد صلى الله عليه وسلم أفضلهم وقد بين الله سبحانه له من القسط ما لم يبينه لغيره وأقدره على ما لم يقدر عليه غيره فصار يفعل ويأمر بما لا يأمر به غيره ويفعله. وذلك أن بني آدم في كثير من المواضع قد لا يعلمون حقيقة القسط ولا يقدرون على فعله بل ما كان إليه أقرب وبه أشبه كان أمثل وهي الطريقة المثلى وقد **بسطنا** هذا في مواضع قال تعالى: ﴿وأقيموا الوزن بالقسط﴾ وقال: ﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾ وقال: ﴿فاتقوا الله." (٢)

"فصل:

وأما قول من قال إن الحشوية على ضربين أحدهما: لا يتحاشى من الحشو والتشبيه والتجسيم. والآخر: تستر بمذهب السلف. ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه؛ دون التشبيه والتجسيم وكذا جميع المبتدعة يزعمون هذا فيهم كما قال القائل: وكل يدعي وصلا لليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا فهذا الكلام فيه حق وباطل. فمن الحق الذي فيه: ذم من يمثل الله بمخلوقاته ويجعل صفاته من جنس صفاتهم. وقد قال الله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ وقال تعالى: ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ وقال: ﴿هل تعلم له سميا﴾ . وقد **بسطنا** القول في ذلك وذكرنا الدلالات العقلية التي دل عليها كتاب الله في نفي ذلك وبينا منه ما لم يذكره النفاة الذين يتسمون بالتنزيه ولا يوجد في كتبهم ولا يسمع من أئمتهم؛ بل عامة حججهم التي يذكرونها حجج ضعيفة. لأنهم يقصدون إثبات حق وباطل فلا يقوم على ذلك حجة مطردة." (٣)

"لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون ثم قال: اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وأفسح له في قبره ونور له فيه﴾ . وروى مسلم أيضا عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ألم تروا أن الإنسان إذا مات شخص بصره قالوا: بلى. قال: فكذلك حين يتبع بصره نفسه﴾ فسماه تارة روحا وتارة نفسا. وروى أحمد بن حنبل وابن ماجه. عن شداد بن أوس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر؛ فإن البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فإنه

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/٤٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/٤٨

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/١٤٤

يؤمن على ما يقول أهل الميت﴾ . ودلائل هذا الأصل وبيان مسمى " الروح والنفس " وما فيه من الاشتراك كثير لا يحتمله هذا الجواب وقد **بسطناه** في غير هذا الموضع. فقد بان بما ذكرناه أن من قال: إن أرواح بني آدم قديمة غير مخلوقة فهو من أعظم أهل البدع الحلولية الذين يجر قولهم إلى التعطيل بجعل العبد هو الرب وغير ذلك من البدع الكاذبة المضلة.

وأما قوله تعالى ﴿قل الروح من أمر ربي﴾ فقد قيل إن الروح هنا ليس هو روح الآدمي وإنما هو ملك في قوله ﴿يوم يقوم الروح والملائكة صفا﴾." (١)

"" والقرآن " قد أثنى على " الصحابة " في غير موضع كقوله تعالى: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾ . وقوله تعالى: ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى﴾ . وقال تعالى ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار﴾ وقال تعالى: ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا﴾ . وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " ﴿لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة﴾ . وفي الصحيحين عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ﴿لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه﴾ . وقد ثبت عنه في الصحيح من غير وجه أنه قال: " ﴿خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم﴾ . وهذه الأحاديث مستفيضة بل متواترة في فضائل الصحابة والثناء عليهم وتفضيل قرنهم على من بعدهم من القرون. فالقدح فيهم قدح في القرآن والسنة. ولهذا تكلم الناس في تكفير الرافضة بما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع. والله سبحانه وتعالى أعلم.." (٢)

"كذبا على الله عز وجل ورسوله والصحابة والقرابة وغيرهم؛ فكذبهم على يزيد مثل كذبهم على أبي بكر وعمر وعثمان؛ بل كذبهم على يزيد أهون بكثير. وطائفة تجعله من أئمة الهدى وخلفاء العدل وصالح المؤمنين وقد يجعله بعضهم من الصحابة وبعضهم يجعله نبيا. وهذا أيضا من أبين الجهل والضلال؛ وأقبح الكذب والمحال بل كان ملكا من ملوك المسلمين له حسنات وسيئات والقول فيه كالقول في أمثاله من الملوك. وقد **بسطنا** القول في هذا في غير هذا الموضع. وأما الحسين - رضي الله عنه - فقتل بكربلاء قريب من الفرات ودفن جسده حيث قتل وحمل رأسه إلى قدام عبيد الله بن زياد بالكوفة هذا الذي رواه البخاري في صحيحه وغيره من الأئمة. وأما حمله إلى الشام إلى يزيد: فقد روي ذلك من وجوه منقطعة لم يثبت شيء منها بل في الروايات ما يدل على أنها من الكذب المختلق فإنه يذكر فيها أن " يزيد " جعل ينكت بالقضيب على ثناياه؛ وأن بعض الصحابة الذين حضروه - كأنس بن مالك وأبي برزة - أنكر ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/٢٢٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/٤٣٠

وهذا تلبيس. فإن الذي جعل ينكت بالقضيب إنما كان عبيد الله بن زياد؛ هكذا في الصحيح والمساند. وإنما جعلوا مكان عبيد الله بن زياد " يزيد " وعبيد الله لا ريب أنه أمر بقتله وحمل الرأس إلى بين يديه. ثم إن ابن زياد قتل بعد ذلك لأجل ذلك." (١)

"من السلف عند قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾ كما نقل ذلك عن ابن عباس ومجاهد ومحمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن إسحاق وابن قتيبة وغيرهم وكلا القولين حق باعتبار. كما قد **بسطناه** في موضع آخر؛ ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا وكلاهما حق. والمعنى الثالث أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها – وإن وافقت ظاهره – فتأويل ما أخبر الله به في الجنة – من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك – هو الحقائق الموجودة أنفسها؛ لا ما يتصور من معانيها في الأذهان ويعبر عنه باللسان وهذا هو " التأويل " في لغة القرآن كما قال تعالى عن يوسف أنه قال: ﴿يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا﴾ وقال تعالى: ﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق﴾ وقال تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا﴾ .

وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله. وتأويل " الصفات " هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف – كمالك وغيره –: الاستواء معلوم والكيف مجهول؛ فالاستواء معلوم – يعلم معناه ويفسر ويترجم بلغة أخرى – وهو من." (٢)

"فإن كان الحق هو النفي – دون الإثبات – والكتاب والسنة والإجماع إنما دل على الإثبات ولم يذكر النفي أصلا: لزم أن يكون الرسول والمؤمنون لم ينطقوا بالحق في هذا الباب؛ بل نطقوا بما يدل – إما نصا وإما ظاهرا – على الضلال والخطأ المناقض للهدى والصواب. ومعلوم أن من اعتقد هذا في " الرسول والمؤمنين " فله أوفر حظ من قوله تعالى ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾ . فإن القائل إذا قال: هذه النصوص أريد بها خلاف ما يفهم منها أو خلاف ما دلت عليه أو أنه لم يرد إثبات علو الله نفسه على خلقه؛ وإنما أريد بها علو المكانة ونحو ذلك – كما قد **بسطنا** الكلام على هذا في غير هذا الموضع. فيقال له: فكان يجب أن يبين للناس الحق الذي يجب التصديق (به باطنا وظاهرا؛ بل ويبين لهم ما يدلهم على أن هذا الكلام لم يرد به مفهومه ومقتضاه؛ فإن غاية ما يقدر أنه تكلم بالمجاز المخالف للحقيقة والباطن المخالف للظاهر. ومعلوم باتفاق العقلاء: أن المخاطب المبين إذا تكلم بمجاز فلا بد أن يقرن بخطابه ما يدل على إرادة المعنى المجازي؛ فإذا كان الرسول المبلغ المبين الذي بين للناس ما نزل إليهم يعلم أن المراد بالكلام خلاف مفهومه ومقتضاه كان." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٠٧/٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٦/٥

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٧/٥

"ويقال لهم " ثالثا " من الذي سلم لكم أن العقل يوافق مذهب النفاة؛ بل العقل الصريح إنما يوافق ما أثبته الرسول وليس بين المعقول الصريح والمنقول الصحيح تناقض أصلا وقد بسطنا هذا في " مواضع " بينا فيها أن ما يذكرون من المعقول المخالف لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم إنما هو جهل وضلال تقلده متأخروهم عن متقدميهم وسموا ذلك عقليات وإنما هي جهليات ومن طلب منه تحقيق ما قاله أئمة الضلال بالمعقول لم يرجع إلا إلى مجرد تقليدهم. فهم يكفرون بالشرع ويخالفون العقل تقليدا لمن توهموا أنه عالم بالعقليات. وهم مع " أئمتهم الضلال "كقوم فرعون معه حيث قال الله تعالى ﴿فاستخف قومه فأطاعوه﴾ وقال تعالى عنه: ﴿واستكبر هو وجنوده في الأرض بغير الحق وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون﴾ ﴿فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين﴾ ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون﴾ ﴿وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين﴾ وفرعون هو إمام النفاة. ولهذا صرح محققو النفاة بأنهم على قوله كما يصرح به الاتحادية من الجهمية النفاة؛ إذ هو أنكر العلو وكذب موسى فيه وأنكر تكليم الله لموسى قال تعالى: ﴿وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب﴾ ﴿أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا﴾ .." (١)

"وأما " اللغات " فإن جميع أهل اللغات – من العرب والروم والفرس والترك والبربر وغيرهم – يقع مثل هذا في لغاتهم وهو حقيقة في لغات جميع الأمم؛ بل يعلمون أن الله أحق بأن يكون قادرا فاعلا من العبد؛ وأن استحقاق اسم الرب القادر له حقيقة أعظم من استحقاق العبد لذلك وكذلك غيره من الأسماء الحسنى.

وقول الناس: إن بين المسميين قدرا مشتركا لا يريدون بأن يكون في الخارج عن الأذهان أمرا مشتركا بين الخالق والمخلوق؛ فإنه ليس بين مخلوق ومخلوق في الخارج شيء مشترك بينهما فكيف بين الخالق والمخلوق؛ وإنما توهم هذا من توهمه من أهل " المنطق اليوناني " ومن اتبعهم حتى ظنوا أن في الخارج ماهيات مطلقة مشتركة بين الأعيان المحسوسة ثم منهم من يجردها عن الأعيان كأفلاطون؛ ومنهم من يقول: لا تنفك عن الأعيان: كأرسطو وابن سينا وأشباههما. وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وبينا ما دخل على من اتبعهم من الضلال في هذا الموضع في " المنطق والإلهيات " حتى إن طوائف من النظار قالوا: إنا إذا قلنا: إن وجود الرب عين ماهيته – كما هو قول أهل الإثبات ومتكلمة أهل الصفات: كابن كلاب والأشعري وغيرهما – يلزم من ذلك أن يكون لفظ " الوجود " مقولا عليهما بالاشتراك اللفظي كما ذكره أبو عبد الله الرازي عن الأشعري وأبي الحسين البصري وغيرهم؛ وليس هذا مذهبهم؛." (٢)

"تقربت إليه باعا ومن أتاني يمشي أتيته هرولة﴾ فقرب الشيء من الشيء مستلزم لقرب الآخر منه لكن قد يكون قرب الثاني هو اللازم من قرب الأول ويكون منه أيضا قرب بنفسه فالأول كمن تقرب إلى مكة أو حائط الكعبة فكلما قرب منه قرب الآخر منه من غير أن يكون منه فعل والثاني كقرب الإنسان إلى من يتقرب هو إليه كما تقدم في هذا الأثر الإلهي فتقرب العبد إلى الله وتقريبه له نطقت به نصوص متعددة مثل قوله: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/١٧٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٢٠٣

أيهم أقرب﴾ ﴿فأما إن كان من المقربين﴾ ﴿عينا يشرب بها المقربون﴾ ﴿ولا الملائكة المقربون﴾ ﴿ومن المقربين﴾ ﴿وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضته عليه﴾ الحديث. وفي الحديث ﴿أقرب ما يكون العبد من ربه في جوف الليل الآخر﴾ . وقد **بسطنا** الكلام على هذه الأحاديث ومقالات الناس في هذا المعنى في " جواب الأسئلة المصرية على الفتيا الحموية " فهذا قرب الرب نفسه إلى عبده وهو مثل نزوله إلى السماء الدنيا. وفي الحديث الصحيح: ﴿إن الله يدنو عشية عرفة﴾ الحديث فهذا القرب كله خاص وليس في الكتاب والسنة قط قرب ذاته من جميع المخلوقات في كل حال؛ فعلم بذلك بطلان قول الحلولية؛ فإنهم عمدوا إلى الخاص المقيد فجعلوه عاما مطلقا كما جعل إخوانهم " الاتحادية " ذلك في مثل قوله: ﴿كنت سمعه﴾ وفي قوله: ﴿فيأتيهم في صورة غير صورته﴾ وإن الله قال على لسان نبيه: ﴿سمع الله لمن حمده﴾ .." (١)

"يظهر ويبطن وإن كان فيهما معنى التجلي والخفاء ومعنى آخر كالعلو في الظهور فإنه سبحانه لا يوصف بالسفول. وقد **بسطنا** هذا في الإحاطة لكن إنما يظهر من الجهة العالية علينا فهو يظهر علما بالقلوب وقصدا له ومعاينة إذا رئي يوم القيامة وهو باد عال ليس فوقه شيء ومن جهة أخرى يبطن فلا يقصد منها ولا يشهد وإن لم يكن شيء أدنى منه؛ فإنه من ورائهم محيط فلا شيء دونه سبحانه.." (٢)

"ولهذا يقول كثير منهم: إن هذه آيات الإضافات وأحاديث الإضافات وينكرون على من يقول آيات الصفات وأحاديث الصفات وإما أن يجعلوا جميع هذه المعاني قديمة أزلية ويقولون نزوله ومجيئه وإتيانه وفرحه وغضبه ورضاه؛ ونحو ذلك: قديم أزلي كما يقولون: إن القرآن قديم أزلي. ثم منهم من يجعله معنى واحدا ومنهم من يجعله حروفا أو حروفا وأصواتا قديمة أزلية مع كونه مرتبا في نفسه. ويقولون: فرق بين ترتيب وجوده وترتيب ماهيته كما قد **بسطنا** الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع على هذه الأقوال وقائليها؛ وأدلتها السمعية والعقلية في غير هذا الموضع. والمقصود هنا: أنه ليس شيء من هذه الأقوال قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا قول أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة - أئمة السنة والجماعة وأهل الحديث - كالأوزاعي ومالك بن أنس وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأمثالهم؛ بل أقوال السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ومن سلك سبيلهم من أئمة الدين وعلماء المسلمين: موجودة في الكتب التي ينقل فيها أقوالهم بألفاظها بالأسانيد المعروفة عنهم. كما يوجد ذلك في كتب كثيرة مثل كتاب " السنة " " والرد على الجهمية "." (٣)

"الرب ليست مركبة هذا التركيب وإنما يقول بهذا من يثبت الجواهر المنفردة.

وكذلك من زعم أن الرب مركب مؤلف بمعنى أنه يقبل التفريق والانقسام والتجزئة فهذا من أكفر الناس وأجهلهم وقوله شر من قول الذين يقولون: إن لله ولدا بمعنى أنه انفصل منه جزء فصار ولدا له وقد **بسطنا** الكلام على هذا في تفسير

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٢٤٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٢٤٥

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٤١٢

﴿قل هو الله أحد﴾ وفي غير ذلك. وكذلك إذا قيل: هو جسم بمعنى أنه مركب من الجواهر المنفردة أو المادة والصورة؛ فهذا باطل بل هو أيضا باطل في المخلوقات فكيف في الخالق سبحانه وتعالى وهذا مما يمكن أن يكون قد قاله بعض المجسمة الهشامية والكرامية وغيرهم ممن يحكى عنهم التجسيم؛ إذ من هؤلاء من يقول: إن كل جسم فإنه مركب من الجواهر المنفردة ويقولون مع ذلك: إن الرب جسم وأظن هذا قول بعض الكرامية فإنهم يختلفون في إثبات الجوهر الفرد وهم متفقون على أنه سبحانه جسم. لكن يحكى عنهم نزاع في المراد بالجسم؛ هل المراد به أنه موجود قائم بنفسه أو المراد به أنه مركب؟ فالمشهور عن أبي الهيصم وغيره من نظارهم أنه يفسر مراده؛ بأنه موجود قائم بنفسه مشار إليه لا بمعنى أنه مؤلف مركب. وهؤلاء ممن اعترف نفاة الجسم بأنهم لا يكفرون؛ فإنهم لم يثبتوا معنى فاسدا في حق الله تعالى لكن قالوا إنهم أخطئوا في تسمية كل ما هو قائم بنفسه أو ما هو." (١)

"في قوله تعالى ﴿يعلم ما يلج في الأرض﴾ من المطر ﴿وما يخرج منها﴾ من النبات ﴿وما ينزل من السماء﴾ من القطر ﴿وما يعرج فيها﴾ ما يصعد إلى السماء من الملائكة ﴿وهو معكم أين ما كنتم﴾ يعني بقدرته وسلطانه وعلمه معكم أينما كنتم. وبهذا الإسناد عن مقاتل بن سليمان قال: بلغنا والله أعلم في قوله تعالى. ﴿هو الأول﴾ قال قبل كل شيء ﴿والآخر﴾ قال: بعد كل شيء ﴿والظاهر﴾ قال: فوق كل شيء ﴿والباطن﴾ قال: أقرب من كل شيء؛ وإنما نعني بالقرب بعلمه وقدرته وهو فوق عرشه ﴿وهو بكل شيء عليم﴾ يعلم نجواهم ويسمع كلامهم ثم ينبئهم يوم القيامة بكل شيء نطقوا به سيئ أو حسن. وهذا ليس مشهورا عن مقاتل كشهرة الأول الذي روي عنه من وجوه لم يجزم بما قاله بل قال: بلغنا وهو الذي فسر الباطن بالقريب ثم فسر القرب بالعلم والقدرة ولا حاجة إلى هذا. وقد ثبت في " الصحيح " عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء﴾ وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنهما في تفسير هذه الأسماء وحديث " الإدلاء " ما قد بسطنا القول عليه في مسألة الإحاطة.." (٢)

"قابلا لتلك الصفة فيلزم التسلسل الممتنع. وقد بسطنا القول على عامة ما ذكروه في هذا الباب وبينا فساده وتناقضه على وجه لا تبقى فيه شبهة لمن فهم هذا الباب. وفضلاؤهم - وهم المتأخرون: كالرازي والآمدي والطوسي والحلي وغيرهم - معترفون بأنه ليس لهم حجة عقلية على نفي ذلك؛ بل ذكر الرازي وأتباعه أن هذا القول يلزم جميع الطوائف ونصره في آخر كتبه: "كالمطالب العالية " - وهو من أكبر كتبه الكلامية الذي سماه " نهاية العقول في دراية الأصول " - لما عرف فساد قول النفاة لم يعتمد على ذلك في " مسألة القرآن ". فإن عمدتهم في " مسألة القرآن " إذا قالوا: لم يتكلم بمشيئته وقدرته - قالوا - لأن ذلك يستلزم حلول الحوادث؛ فلما عرف فساد هذا الأصل لم يعتمد على ذلك في " مسألة القرآن ". فإن عمدتهم عليه؛ بل استدل بإجماع مركب وهو دليل ضعيف إلى الغاية لأنه لم يكن عنده في نصر قول الكلابية غيره؛ وهذا مما يبين أنه وأمثاله تبين له فساد قول الكلابية. وكذلك " الآمدي " ذكر في " أبكار

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٤٢٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٤٩٨

الأفكار " ما يبطل قولهم وذكر أنه لا جواب عنه وقد كشفت هذه الأمور في مواضع؛ وهذا معروف عند عامة العلماء حتى الحلي بن المطهر ذكر في كتبه أن القول بنفي " حلول الحوادث " لا دليل عليه فالمنازع جاهل بالعقل والشرع.." (١)

"وقدرته، لكن قالوا: لا يجوز أن تتعاقب عليه الحوادث؛ فإن ما تعاقبت عليه الحوادث فهو محدث ووافقوا المعتزلة في الاستدلال بذلك على حدوث العالم. فكما أن ابن كلاب فرق بين الأعراض والحوادث: فرق هؤلاء في الحوادث بين تجددها وبين لزومها فقالوا بنفي لزومها له دون نفي حدوثها كما قالوا في المخلوقات المنفصلة: إنها تحدث بعد أن لم تكن بمشيئته وقدرته. والفلاسفة الدهرية يطالبون هؤلاء كلهم بسبب حدوث الحوادث بعد أن لم تكن وإن ذلك يستلزم الترجيح بلا مرجح والحوادث بلا سبب حادث قالوا: وهو ممتنع في صريح العقل وهذا أعظم شبههم في " قدم العالم " وهي (المعضلة الزباء والداهية الدهيا وقد ضاق هؤلاء عن جوابهم حتى خرجوا إلى الالتزام وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع. وبينا " الأجوبة القاطعة " عن كلام الفلاسفة على طريقة السلف والأئمة وأنه من قال بموجب نصوص القرآن والسنة أمكنه أن يناظر الفلاسفة مناظرة عقلية يقطعهم بها ويتبين له أن العقل الصريح مطابق للسمع الصحيح. وبينا أيضا كيف تجيبهم "كل طائفة من طوائف أهل القبلة " لأنهم أقرب إلى الحق من الفلاسفة فيمكنهم أن يجيبوهم بالإلزام جوابا لا محيص للفلاسفة عنه ويمكنهم أن يقولوا للفلاسفة: قولكم أظهر فسادا في الشرع والعقل من قول كل طائفة من طوائف المسلمين فتقول لهم كل طائفة من طوائف المسلمين:." (٢)

"و " النفس " المتعلقة به وربما جعلوا ذلك بالنسبة إلى الحق سبحانه كالدماغ بالنسبة إلى الإنسان يقدر فيه ما يفعله قبل أن يكون إلى غير ذلك من المقالات التي قد شرحناها وبينا فسادها في غير هذا الموضع. ومنهم من يدعي أنه علم ذلك بطريق الكشف والمشاهدة ويكون كاذبا فيما يدعيه وإنما أخذ ذلك عن هؤلاء المتفلسفة تقليدا لهم أو موافقة لهم على طريقتهم الفاسدة؛ كما فعل أصحاب " رسائل إخوان الصفا " وأمثالهم. وقد يتمثل في نفسه ما تقلده عن غيره فيظنه كشفا كما يتخيل النصراني " التثليث " الذي يعتقده وقد يرى ذلك في منامه فيظنه كشفا وإنما هو تخيل لما اعتقده. وكثير من أرباب الاعتقادات الفاسدة إذا ارتاضوا صقلت الرياضة نفوسهم فتتمثل لهم اعتقاداتهم فيظنونها كشفا. وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع. و (المقصود هنا: أن ما ذكروه من أن " العرش " هو الفلك التاسع: قد يقال: إنه ليس لهم عليه دليل لا عقلي ولا شرعي. أما " العقلي " فإن أئمة الفلاسفة مصرحون بأنه لم يقم عندهم دليل على أنه ليس وراء الفلك التاسع شيء آخر؛ بل ولا قام عندهم دليل على أن الأفلاك هي تسعة فقط؛ بل يجوز أن تكون أكثر من ذلك ولكن دلتهم الحركات المختلفة والكسوفات ونحو ذلك على ما ذكروه وما لم يكن لهم دليل على ثبوته فهم لا يعلمون لا ثبوته ولا انتفاءه.." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٢١/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٢٥/٦

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٤٧/٦

"وقد قال إياس بن معاوية: السماء على الأرض مثل القبة. ومعلوم أن الفلك مستدير مثل ذلك لكن لفظ القبة يستلزم استدارة من العلو ولا يستلزم استدارة من جميع الجوانب إلا بدليل منفصل. ولفظ " الفلك " يدل على الاستدارة مطلقا؛ كقوله تعالى: ﴿وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون﴾ وقوله تعالى ﴿لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون﴾ يقتضي أنها في فلك مستدير مطلقا كما قال ابن عباس رضي الله عنهما في فلكة مثل فلكة المغزل. وأما لفظ " القبة " فإنه لا يتعرض لهذا المعنى؛ لا بنفي ولا إثبات؛ لكن يدل على الاستدارة من العلو؛ كالقبة الموضوعة على الأرض. وقد قال بعضهم: إن الأفلاك غير السموات لكن رد عليه غيره هذا القول بأن الله تعالى قال: ﴿ألم تروا كيف خلق الله سبع سماوات طباقا﴾ ﴿وجعل القمر فيهن نورا وجعل الشمس سراجا﴾ فأخبر أنه جعل القمر فيهن وقد أخبر أنه في الفلك وليس هذا **موضع بسط الكلام** في هذا. وتحقيق الأمر فيه وبيان أن ما علم بالحساب – علما صحيحا – لا ينافي ما جاء به السمع وأن العلوم السمعية الصحيحة لا تنافي معقولا صحيحا؛ إذ قد **بسطنا** الكلام على هذا وأمثاله في غير هذا الموضع. فإن ذلك يحتاج إليه." (١)

"﴿كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟﴾ . وقال الله تعالى: ﴿فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ فجاءت الشريعة في العبادة والدعاء بما يوافق الفطرة بخلاف ما عليه أهل الضلال من المشركين والصابئين المتفلسفة وغيرهم؛ فإنهم غيروا الفطرة في العلم والإرادة جميعا وخالفوا العقل والنقل كما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع. وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه: ﴿إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصقن قبل وجهه فإن الله قبل وجهه؛ ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكا؛ ولكن عن يساره أو تحت قدمه﴾ وفي رواية ﴿أنه أذن أن يبصق في ثوبه﴾ . وفي حديث أبي رزين المشهور الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه ما من أحد إلا سيخلو به ربه فقال له أبو رزين: كيف يسعنا يا رسول الله وهو واحد ونحن جميع؟ فقال: سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله هذا القمر آية من آيات الله كلكم يراه مخليا به فالله أكبر﴾ . ومن المعلوم أن من توجه إلى القمر وخاطبه – إذا قدر أن يخاطبه – لا." (٢)

"ذهنه من اللفظ ما لا يسبق إلى ذهن النبطي الذي صار يستعمل الألفاظ في غير معانيها ومن هنا غلط كثير من الناس؛ فإنهم قد تعودوا ما اعتادوه إما من خطاب عامتهم وإما من خطاب علمائهم باستعمال اللفظ في معنى فإذا سمعوه في القرآن والحديث ظنوا أنه مستعمل في ذلك المعنى فيحملون كلام الله ورسوله على لغتهم النبطية وعادتهم الحادثة. وهذا مما دخل به الغلط على طوائف، بل الواجب أن تعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل في القرآن والسنة وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ؛ فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله. لا بما حدث

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٥٧/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٧٦/٦

بعد ذلك. وأيضا فقد بينا في غير هذا الموضع أن الله ورسوله لم يدع شيئا من القرآن والحديث إلا بين معناه للمخاطبين ولم يحوجهم إلى شيء آخر كما قد بسطنا القول فيه في غير هذا الموضع. فقد تبين أن ما يدعيه هؤلاء من اللفظ المطلق من جميع القيود؛ لا يوجد إلا مقدرا في الأذهان لا موجودا في الكلام المستعمل. كما أن ما يدعيه المنطقيون من المعنى المطلق من جميع القيود لا يوجد إلا مقدرا في الذهن لا يوجد في الخارج شيء موجود خارج عن كل قيد. ولهذا كان ما يدعونه من تقسيم العلم إلى تصور وتصديق وأن التصور هو تصور المعنى الساذج الخالي عن كل قيد لا يوجد. وكذلك ما يدعونه من البسائط التي تتركب منها الأنواع وأنها أمور مطلقة عن كل قيد لا توجد. وما يدعونه من أن واجب الوجود هو وجود مطلق عن كل أمر ثبوتي؛ لا يوجد.." (١)

"فهذه الصفات المطلقات عن جميع القيود ينبغي معرفتها لمن ينظر في هذه العلوم. فإنه بسبب ظن وجودها ضل طوائف في العقليات والسمعيات بل إذا قال العلماء: مطلق ومقيد إنما يعنون به مطلقا عن ذلك القيد ومقيدا بذلك القيد. كما يقولون: الرقبة مطلقة في آية كفارة اليمين ومقيدة في آية القتل. أي مطلقة عن قيد الإيمان وإلا فقد قيل: ﴿فتحرير رقبة﴾ . فقيدت بأنها رقبة واحدة وأنها موجودة وأنها تقبل التحرير. والذين يقولون بالمطلق المحض يقولون هو الذي لا يتصف بوحدة ولا كثرة ولا وجود ولا عدم ولا غير ذلك؛ بل هو الحقيقة من حيث هي هي كما يذكره الرازي تلقيا له عن ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة. وقد بسطنا الكلام في هذا الإطلاق والتقيد والكليات والجزئيات في مواضع غير هذا وبينا من غلط هؤلاء في ذلك ما ليس هذا موضعه. وإنما المقصود هنا " الإطلاق اللفظي " وهو أن يتكلم باللفظ مطلقا عن كل قيد وهذا ل ا وجود له وحينئذ فلا يتكلم أحد إلا بكلام مؤلف مقيد مرتبط بعضه ببعض فتكون تلك قيودا ممتنعة الإطلاق. فتبين أنه ليس لمن فرق بين الحقيقة والمجاز فرق معقول يمكن به التمييز بين نوعين؛ فعلم أن هذا التقسيم باطل وحينئذ فكل لفظ موجود في كتاب الله ورسوله فإنه مقيد بما يبين معناه فليس في شيء من ذلك مجاز بل كله حقيقة. ولهذا لما ادعى كثير من المتأخرين أن في القرآن مجازا وذكروا ما يشهد." (٢)

"الآيات وقد استيقنت بها أنفسهم مع جحدهم لها بألسنتهم، ولا يسمون اليهود مؤمنين بالقرآن والرسول وإن كانوا يعرفون أنه حق كما يعرفون أبناءهم. فلا يوجد قط في كلام العرب أن من علم وجود شيء مما يخاف ويرجى ويجب حبه وتعظيمه؛ وهو مع ذلك لا يحبه ولا يعظمه ولا يخافه ولا يرجوه، بل يجحد به ويكذب به بلسانه أنهم يقولون: هو مؤمن، بل ولو عرفه بقلبه وكذب به بلسانه لم يقولوا: هو مصدق به. ولو صدق به مع العمل بخلاف مقتضاه لم يقولوا هو مؤمن به. فلا يوجد في كلام العرب شاهد واحد يدل على ما ادعوه. وقوله: ﴿وما أنت بمؤمن لنا﴾ قد تكلمنا عليها في غير هذا الموضع فإن هذا استدلال بالقرآن وليس في الآية ما يدل على أن المصدق مرادف للمؤمن فإن صحة هذا المعنى بأحد اللفظين لا يدل على أنه مرادف للآخر كما بسطناه في موضعه. (الوجه الثامن) : قوله: لا يعرفون في اللغة إيمانا غير ذلك. من أين له هذا النفي الذي لا تمكن الإحاطة به؟ بل هو قول بلا علم. (التاسع) : قول من يقول: أصل

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠٦/٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠٧/٧

الإيمان مأخوذ من الأمن كما ستأتي أقوالهم إن شاء الله. وقد نقلوا في اللغة الإيمان بغير هذا المعنى. كما قاله الشيخ أبو البيان في قول (١) .

ϙ (١) بياض بالأصل." (١)

"الذكري﴾ . وكذلك لفظ اتباع ما أنزل الله يتناول جميع الطاعات كقوله: ﴿اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء﴾ وقوله: ﴿فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى﴾ وقوله: ﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾ وقد يقرن به غيره كقوله: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون﴾ وقوله: ﴿اتبع ما أوحي إليك من ربك لا إله إلا هو وأعرض عن المشركين﴾ وقوله: ﴿واتبع ما يوحى إليك واصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين﴾ . وكذلك لفظ " الأبرار " إذا أطلق دخل فيه كل تقي من السابقين والمقتصدين وإذا قرن بالمقربين كان أخص قال تعالى في الأول: ﴿إن الأبرار لفي نعيم﴾ ﴿وإن الفجار لفي جحيم﴾ وقال في الثاني: ﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين﴾ ﴿وما أدراك ما عليون﴾ ﴿كتاب مرقوم﴾ ﴿يشهده المقربون﴾ وهذا باب واسع يطول استقصاؤه. وهو من أنفع الأمور في معرفة دلالة الألفاظ مطلقا وخصوصا ألفاظ الكتاب والسنة وبه تزول شبهات كثيرة كثر فيها نزاع الناس من جملتها " مسألة الإيمان والإسلام " فإن النزاع في مسماهما أول اختلاف وقع افترقت الأمة لأجله وصاروا مختلفين في الكتاب والسنة وكفر بعضهم بعضا وقاتل بعضهم بعضا كما قد بسطنا هذا في مواضع أخر إذ المقصود هنا بيان شرح كلام الله ورسوله على وجه يبين أن الهدى كله مأخوذ من كلام." (٢)

"الظاهرة لازمة للإيمان الباطن كانت من موجبه ومقتضاه وكان من المعلوم أنها تقوى بقوته وتزيد بزيادته وتنقص بنقصانه فإن الشيء المعلول لا يزيد إلا بزيادة موجبه ومقتضيه ولا ينقص إلا بنقصان ذلك؛ فإذا جعل العمل الظاهر موجب الباطن ومقتضاه لزم أن تكون زيادته لزيادة الباطن فيكون دليلا على زيادة الإيمان الباطن ونقصه لنقص الباطن فيكون نقصه دليلا على نقص الباطن وهو المطلوب. وهذه الأمور كلها إذا تدبرها المؤمن بعقله تبين له أن مذهب السلف هو المذهب الحق؛ الذي لا عدول عنه؛ وأن من خالفهم لزمه فساد معلوم بصريح المعقول وصحيح المنقول كسائر ما يلزم الأقوال المخالفة لأقوال السلف والأئمة والله أعلم.

وقول جهم ومن وافقه: إن الإيمان مجرد العلم والتصديق وهو بذلك وحده يستحق الثواب والسعادة يشبه قول من قال من الفلاسفة المشائين وأتباعهم: إن سعادة الإنسان في مجرد أن يعلم الوجود على ما هو عليه؛ كما أن قول الجهمية وهؤلاء الفلاسفة في " مسائل الأسماء والصفات " و " مسائل الجبر والقدر " متقاربان وكذلك في " مسائل الإيمان " وقد بسطنا الكلام على ذلك وبينا بعض ما فيه من الفساد في غير هذا الموضع، مثل أن العلم هو أحد قوتي النفس فإن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٦/٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٩/٧

النفس لها " قوتان ": قوة العلم والتصديق، وقوة الإرادة والعمل كما أن الحيوان له " قوتان ": قوة الحس، وقوة الحركة بالإرادة.." (١)

"ومعاداة أعدائه ﴿لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم﴾ ﴿ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء﴾ فهذا التلازم أمر ضروري. ومن جهة ظن انتفاء التلازم غلط غالطون؛ كما غلط آخرون في جواز وجود إرادة جازمة مع القدرة التامة بدون الفعل حتى تنازعوا: هل يعاقب على الإرادة بلا عمل؟ وقد **بسطنا** ذلك في غير هذا الموضع وبينا: أن الهمة التي لم يقترن بها فعل ما يقدر عليه الهام ليست إرادة جازمة وأن الإرادة الجازمة لا بد أن يوجد معها ما يقدر عليه العبد والعفو وقع عمن هم بسيئة ولما يفعلها؛ لا عن من أراد وفعل المقدور عليه وعجز عن حصول مراده كالذي أراد قتل صاحبه فقاتله حتى قتل أحدهما؛ فإن هذا يعاقب؛ لأنه أراد وفعل المقدور من المراد ومن عرف الملازمات التي بين الأمور الباطنة والظاهرة زالت عنه شبهات كثيرة في مثل هذه المواضع التي كثر اختلاف الناس فيها.

بقي أن يقال: فهل اسم الإيمان للأصل فقط أو له ولفروعه؟ . والتحقيق: أن الاسم المطلق يتناولهما وقد يخص الاسم وحده بالاسم مع الاقتران وقد لا يتناول إلا الأصل إذا لم يخص إلا هو؛ كاسم الشجرة فإنه يتناول الأصل والفرع إذا وجدت ولو قطعت الفروع لكان اسم الشجرة يتناول الأصل وحده وكذلك اسم الحج هو اسم لكل ما يشرع فيه من ركن وواجب." (٢)

"ويدعون أنهم على قوله وكلا الطائفتين لم تفهم دقة كلام أحمد – رضي الله عنه –. وطائفة أخرى: كأبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلى وغيرهم ممن يقولون إنهم على اعتقاد أحمد بن حنبل وأئمة أهل السنة والحديث قالوا: أحمد وغيره كرهوا أن يقال: لفظي بالقرآن؛ فإن اللفظ هو الطرح والنبذ وطائفة أخرى كأبي محمد بن حزم وغيره ممن يقول أيضا: إنه متبع لأحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة إلى غير هؤلاء ممن ينتسب إلى السنة ومذهب الحديث يقولون إنهم على اعتقاد أحمد بن حنبل ونحوه من أهل السنة وهم لم يعرفوا حقيقة ما كان يقوله أئمة السنة؛ كأحمد بن حنبل وأمثاله وقد **بسطنا** أقوال السلف والأئمة: أحمد بن حنبل وغيره في غير هذا الموضع. وأما البخاري وأمثاله فإن هؤلاء من أعرف الناس بقول أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة؛ وقد رأيت طائفة تنتسب إلى السنة والحديث: كأبي نصر السجزي و أمثاله ممن يردون على أبي عبد الله البخاري يقولون. إن أحمد بن حنبل كان يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق؛ وذكروا روايات كاذبة لا ريب فيها؛ [والمتواتر عن أحمد بن حنبل من رواية ابنيه: صالح وعبد الله وحنبل والمروذي؛ وفوزان ومن لا يحصي عددهم إلا الله تبين أن أحمد كان ينكر على هؤلاء وهؤلاء] (*) وقد صنف أبو بكر المروذي في ذلك مصنفا ذكر فيه قول

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧/٥٨٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧/٦٤٦

ç (*) قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (ص ٦٦) :
و (قوزان) تصحيف، صوابه: فوزان: بالراء المهملة، وهو: عبد الله بن محمد بن المهاجر أبو محمد من أصحاب الإمام أحمد (ت ٢٥٦) كما في (طبقات الحنابلة) ٢ / ٤٣ (تحقيق العثمين) وقال في الحاشية على هذا اللقب: (وهذه اللفظة حيث ما وردت في هذه الترجمة في (ط) [يعني طبعة (طبقات الحنابلة) بتحقيق الفقي] : (قوزان) بالزاي المنقوطة، وهكذا في (تاريخ بغداد) ، لأن مصحح الكتابين واحد هو الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله وهو بلا شك من علمائنا الأفاضل، لكن هذا من سهوه رحمه الله، وبقي الخطأ فيهما واتبعهما كل من صحح عنهما دون روية ونظر. قال ابن نقطة (بضم الفاء، وسكون الواو، وفتح الواو، وآخره نون) ، ونحو ذلك في (التوضيح) لابن ناصر الدين وغيرهما) اه.
وهذا التصحيف الموجود هنا إنما هو من النساخ، فقد ذكره شيخ الإسلام رحمه الله مرارا على الصواب (انظر: ٨ / ٤٠٧، ١٢ / ٤٢٣ - ٤٢٦) .." (١)

"لا أسلم أنه يلزم التسلسل أو يقول لا أسلم أن التسلسل في الآثار ممتنع فهذه أربع ممانعات لا بد منها. ويمتنع أن تكون كلها فاسدة بل لا بد من صحة واحد منها وأيها صح اندفع به السؤال وهو المقصود. وذلك لأن القسمة العقلية تحصر الأقسام فيما ذكر فمن توجه عنده أحد الأقسام قال به ونحن قد بسطنا الكلام على أصول هذه المسألة ولوازمها وأقوال الناس فيها في غير هذا الموضع. والمقصود هنا الذب عن مجموع المسلمين فإن هذا السؤال مما أورده على الناس القائلون بقدم العالم وقد ذكرنا عنه أجوبة متعددة فيما كتبناه في جواب شبهة القائلين بقدم العالم. ومن جملة أجوبتهم أن يقال: هذا السؤال ليس مختصا بحدوث العالم بل هو وارد في كل ما يحدث في الوجود من الحوادث والحدوث مشهود محسوس متفق عليه بين العقلاء. فكل ما يورده المورد على حدوث خلق السماوات والأرض يورد عليه نظيره في الحوادث المشهودة. وقد نبهنا على جنس ما تحتج به كل طائفة من الطوائف في هذا المقام لكن استقصاء الكلام في ذلك لا تسعه هذه الأوراق ولا يحتمله هذا المقام.." (٢)

"وقوله تعالى ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾ . ذلك الشيء هو معلوم قبل إبداعه وقبل توجيه هذا الخطاب إليه وبذلك كان مقدرا مقضيا فإن الله سبحانه وتعالى يقول ويكتب مما يعلمه ما شاء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو ﴿إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة﴾ وفي صحيح البخاري عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿كان الله ولم يكن شيء معه وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء ثم خلق السموات والأرض﴾ وفي سنن أبي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب فقال: ما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة﴾ . إلى أمثال ذلك من النصوص التي تبين أن المخلوق قبل أن يخلق كان

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٥٩/٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٧/٨

معلوما مخبرا عنه مكتوبا فهو شيء باعتبار وجوده العلمي الكلامي الكتابي وإن كانت حقيقته التي هي وجوده العيني ليس ثابتا في الخارج بل هو عدم محض ونفي صرف وهذه المراتب الأربعة المشهورة للموجودات وقد ذكرها الله سبحانه وتعالى في أول سورة أنزلها على نبيه في قوله: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ ﴿خلق الإنسان من علق﴾ ﴿اقرأ وربك الأكرم﴾ ﴿الذي علم بالقلم﴾ ﴿علم الإنسان ما لم يعلم﴾ وقد **بسطنا** الكلام في ذلك في غير هذا الموضع. وإذا كان كذلك كان الخطاب موجها إلى من توجهت إليه الإرادة وتعلقت." (١)

"لذنبك﴾ فأمر بالصبر على المصائب والاستغفار من المعائب. وذلك أن بني آدم اضطربوا في " هذا المقام – مقام تعارض الأمر والقدر – وقد **بسطنا** الكلام على ذلك في مواضع. و " المقصود هنا " أنه قد ثبت في الصحيحين حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال: ﴿احتج آدم وموسى: فقال موسى: يا آدم؟ أنت أبو البشر الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسجد لك ملائكته فلماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي كلمك الله تكليما وكتب لك التوراة. فبكم تجد فيها مكتوبا: ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ قبل أن أخلق قال: بأربعين سنة قال فحج آدم موسى﴾ . وهو مروي أيضا من طريق عمر بن الخطاب بإسناد حسن وقد ظن كثير من الناس أن آدم احتج بالقدر السابق على نفي الملام على الذنب. ثم صاروا لأجل هذا الظن " ثلاثة أحزاب ":

فريق كذبوا بهذا الحديث: كأبي علي الجبائي وغيره؛ لأنه من المعلوم بالاضطرار أن هذا خلاف ما جاءت به الرسل ولا ريب أنه يمتنع أن يكون هذا مراد الحديث ويجب تنزيه النبي صلى الله عليه وسلم بل وجميع الأنبياء وأتباع الأنبياء أن يجعلوا القدر حجة لمن عصى الله ورسوله.." (٢)

"القول بأن الإيمان مخلوق. وأن اللفظ بالقرآن مخلوق؛ لما يدخل في ذلك من صفات الله تعالى ولما يفهمه هذا اللفظ من أن نفس كلام الخالق مخلوق وأن نفس هذه الكلمة مخلوق ومنعوا أن يقال: حروف الهجاء مخلوقة؛ لأن القائل هذه المقالات يلزمه أن لا يكون القرآن كلام الله وأنه لم يكلم موسى. فجاء أقوام أطلقوا نقيض ذلك فقال بعضهم: لفظي بالقرآن غير مخلوق فبدع الإمام أحمد وغيره من الأئمة من قال ذلك. وكذلك أطلق بعضهم القول بأن الإيمان غير مخلوق. حتى صار يفهم من ذلك أن " أفعال العباد " التي هي إيمان غير مخلوقة فجاء آخرون فزادوا على ذلك فقالوا كلام الآدميين مؤلف من الحروف التي هي غير مخلوقة. فيكون غير مخلوق. وقال آخرون: فأفعال العباد كلها غير مخلوقة والبدعة كلما فرع عليها وذكر لوازمها زادت قبحا وشناعة وأفضت بصاحبها إلى أن يخالف ما يعلم بالاضطرار من العقل والدين. وقد **بسطنا** الكلام في ه ذا وبينا اضطراب الناس في هذا في مسألة القرآن وغيرها. وهذا كما أن أقواما ابتدعوا: أن حروف القرآن ليست من كلام الله." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٤/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠٤/٨

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٢٣/٨

"بالقضية الكلية التي لا يتم البرهان عندهم إلا بها فيعلم أن هذا الحدث لا بد له من محدث وهذا الممكن لا بد له من مرجح؛ فإن شك عقله وجوز أن يحدث هو بلا محدث أحدثه أو أن يكون وهو ممكن – يقبل الوجود والعدم – بدون مرجح يرجح وجوده جوز ذلك في غيره من المحدثات والممكنات بطريق الأولى؛ وإن جزم بذلك في نفسه لم يحتج علمه بالنتيجة المعينة – وهو قولنا: وهذا محدث فله محدث أو هذا ممكن فله مرجح – إلى القياس البرهاني. ومما يوضح هذا: أنك لا تجد أحدا من بني آدم يريد أن يعلم مطلوبا بالنظر ويستدل عليه بقياس برهاني يعلم صحته إلا ويمكنه العلم به بدون ذلك القياس البرهاني المنطقي؛ ولهذا لا تجد أحدا من سائر أصناف العقلاء غير هؤلاء ينظم دليله من المقدمتين كما ينظمه هؤلاء بل يذكرون الدليل المستلزم للمدلول ثم الدليل قد يكون مقدمة واحدة وقد يكون مقدمتين وقد يكون ثلاث مقدمات بحسب حاجة الناظر المستدل؛ إذ حاجة الناس تختلف. وقد **بسطنا** ذلك في الكلام على المحصل. وبينا تخطئة جمهور العقلاء لمن قال: إنه لا بد في كل علم نظري من مقدمتين لا يستغنى عنهما ولا يحتاج إلى أكثر منهما. وهذا ينبغي أن تأخذه من المواد العقلية التي لا يستدل عليها بنصوص الأنبياء؛ فإنه يظهر بها فساد منطقهم. وأما إذا أخذته من المواد المعلومة بنصوص الأنبياء فإنه يظهر الاحتياج إلى القضية الكلية كما إذا أردنا تحريم." (١)

"**وقد بسط الكلام** على قول فرعون ومتابعة هؤلاء له والنمرود بن كنعان وأمثالهما من رءوس الكفر والضلال ومخالفتهم لموسى وإبراهيم وغيرهما من رسل الله صلوات الله عليهم في مواضع. وقد جعل الله آل إبراهيم أئمة للمؤمنين أهل الجنة وآل فرعون أئمة لأهل النار قال تعالى: ﴿واستكبر هو وجنوده في الأرض بغير الحق وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون﴾ ﴿فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين﴾ ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون﴾ ﴿وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين﴾ ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب من بعد ما أهلكنا القرون الأولى بصائر للناس﴾ إلى قوله: ﴿قل فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما أتبعه إن كنتم صادقين﴾ وقال في آل إبراهيم: ﴿وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون﴾ . والمقصود أن متأخريهم الذين هم أعلم منهم جعلوا علم الرب يحصل بواسطة القياس البرهاني وكذلك علم أنبيائه. وقد **بسطنا** الكلام في الرد عليهم في غير هذا الموضوع. والمقصود هنا التنبيه على فساد قولهم: إنه لا يحصل العلم إلا بالبرهان الذي وصفوه وإذا كان هذا السلب باطلا في علم آحاد الناس كان بطلانه." (٢)

"وأما القائلون بالتخليد: كالخوارج والمعتزلة القائلين إنه لا يخرج من النار من دخلها من أهل القبلة وإنه لا شفاعة للرسول ولا لغيره في أهل الكبائر لا قبل دخول النار ولا بعده؛ فعندهم لا يجتمع في الشخص الواحد ثواب وعقاب؛ وحسنات وسيئات. بل من أثيب لا يعاقب ومن عوقب لم يثب. ودلائل هذا الأصل من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة كثير ليس هذا موضعه وقد **بسطناه** في مواضعه. وينبني على هذا أمور كثيرة ولهذا من كان معه إيمان حقيقي فلا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩/١٠٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩/١٤٩

بد أن يكون معه من هذه الأعمال بقدر إيمانه وإن كان له ذنوب كما روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – ﴿أن رجلا كان يسمى حمارا وكان يضحك النبي صلى الله عليه وسلم. وكان يشرب الخمر ويجلده النبي صلى الله عليه وسلم. فأتي به مرة فقال رجل لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله﴾ . فهذا يبين أن المذنب بالشرب وغيره قد يكون محبا لله ورسوله وحب الله ورسوله أوثق عرى الإيمان كما أن العابد الزاهد قد يكون لما في قلبه من بدعة ونفاق مسخوطا عليه عند الله ورسوله من ذلك الوجه كما استفاض في الصحاح وغيرها من حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وغيرهما عن ﴿النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ذكر الخوارج فقال: يحقر." (١)

"الفاقد لراحلته عليها طعامه وشرابه في أرض دوية مهلكة إذا نام آيسا منها ثم استيقظ فوجدها فالله أشد فرحا بتوبة عبده من هذا براحلته وهذا يتعلق به أمور جليلة قد **بسطناها** وشرحناها في غير هذا الموضع. والتوكل والاستعانة للعبد لأنه هو الوسيلة والطريق الذي ينال به مقصوده ومطلوبه من العبادة فالاستعانة كالدعاء والمسألة وقد روى الطبراني في كتاب الدعاء ﴿عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يقول الله عز وجل: يا ابن آدم إنما هي أربع واحدة لي وواحدة لك وواحدة بيني وبينك وواحدة بينك وبين خلقي. فأما التي لي فتعبدني لا تشرك بي شيئا وأما التي هي لك فعملك أجازيك به أحوج ما تكون إليه وأما التي بيني وبينك فمنك الدعاء وعلي الإجابة وأما التي بينك وبين خلقي فأت للناس ما تحب أن يأتوا إليك﴾ وكون هذا لله وهذا للعبد هو باعتبار تعلق المحبة والرضا ابتداء فإن العبد ابتداء يحب ويريد ما يراه ملائما له والله تعالى يحب ويرضى ما هو الغاية المقصودة في رضاه ويحب الوسيلة تبعا لذلك وإلا فكل مأمور به فمنفعته عائدة على العبد وكل ذلك يحبه الله ويرضاه وعلى هذا فالذي ظن أن التوكل من المقامات العامة ظن أن التوكل لا يطلب به إلا حظوظ الدنيا وهو غلط بل التوكل في الأمور الدينية أعظم.." (٢)

"التصديق به أصل كل قول من أقوال الإيمان والدين؛ فإن كل حركة في الوجود إنما تصدر عن محبة: إما عن محبة محمودة أو عن محبة مذمومة كما قد **بسطنا** ذلك في " قاعدة المحبة " من القواعد الكبار. فجميع الأعمال الإيمانية الدينية لا تصدر إلا عن المحبة المحمودة. وأصل المحبة المحمودة هي محبة الله سبحانه وتعالى إذ العمل الصادر عن محبة مذمومة عند الله لا يكون عملا صالحا بل جميع الأعمال الإيمانية الدينية لا تصدر إلا عن محبة الله؛ فإن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿يقول الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملا فأشرك فيه غيري فأنا منه بريء وهو كله للذي أشرك﴾ وثبت في الصحيح حديث ﴿الثلاثة الذين هم أول من تسعر بهم النار: القارئ المرائي والمجاهد المرائي والمتصدق المرائي﴾ . بل إخلاص الدين لله هو الدين الذي لا يقبل الله سواه وهو الذي بعث به الأولين والآخرين من الرسل وأنزل به جميع الكتب واتفق عليه أئمة أهل الإيمان وهذا هو خلاصة الدعوة النبوية وهو قطب القرآن الذي تدور عليه رحاه.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨/١٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠/١٠

قال تعالى: ﴿تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم﴾ ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصا له الدين﴾ ﴿ألا لله الدين الخالص﴾ والسورة كلها عامتها في هذا المعنى. كقوله: ﴿قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصا له الدين﴾ ﴿وأمرت لأن أكون أول المسلمين﴾ إلى قوله:." (١)

"وآل حم وآل الر وسور المفصل وغير ذلك من السور المكية ومواضع من السور المدنية كثير ظاهر فهو أصل الأصول وقاعدة الدين حتى في سورتي الكافرون والإخلاص: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و ﴿قل هو الله أحد﴾ . وهاتان السورتان. كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما في صلاة التطوع كركعتي الطواف وسنة الفجر وهما متضمنتان للتوحيد. فأما (﴿قل يا أيها الكافرون﴾ فهي متضمنة للتوحيد العملي الإرادي وهو إخلاص الدين لله بالقصد والإرادة وهو الذي يتكلم به مشايخ التصوف غالبا. وأما سورة (﴿قل هو الله﴾ أحد فمتضمنة للتوحيد القولي العملي كما ثبت في الصحيحين عن عائشة ﴿أن رجلا كان يقرأ: قل هو الله أحد في صلاته. فقال النبي صلى الله عليه وسلم سلوه لم يفعل ذلك؟ فقال: لأنها صفة الرحمن فأنا أحب أن أقرأ بها فقال أخبروه أن الله يحبه﴾ . ولهذا تضمنت هذه السورة من وصف الله سبحانه وتعالى الذي ينفي قول أهل التعطيل وقول أهل التمثيل ما صارت به هي الأصل المعتمد في مسائل الذات كما قد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع. وذكرنا اعتماد الأئمة عليها مع ما تضمنته من تفسير الأحد الصمد كما جاء تفسيره عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وما دل على ذلك من الدلائل. لكن المقصود هنا هو " التوحيد العملي " وهو إخلاص الدين لله وإن." (٢)

"أنا وقعت فأنت ما الذي أوقعك؟ فقال غبت بك عني فظننت أنك أني فلا ريب أن هذا خطأ وضلال. لكن إن كان هذا لقوة المحبة والذكر من غير أن يحصل عن سبب محظور زال به عقله كان معذورا في زوال عقله؛ فلا يكون مؤاخذا بما يصدر منه من الكلام في هذه الحال التي زال فيها عقله بغير سبب محظور؛ كما قيل في عقلاء المجانين: إنهم قوم آتاهم الله عقولا وأحوالا فسلب عقولهم وأبقى أحوالهم وأسقط ما فرض بما سلب. وأما إذا كان السبب الذي به زوال العقل محظورا لم يكن السكران معذورا؛ وإن كان لا يحكم بكفره في أصح القولين كما لا يقع طلاقه في أصح القولين وإن كان النزاع في الحكم مشهورا. وقد بسطنا الكلام في هذا؛ وفيمن يسلم له حاله ومن لا يسلم في " قاعدة " ذلك. وبكل حال؛ فالفناء الذي يفضي بصاحبه إلى مثل هذا حال ناقص؛ وإن كان صاحبه غير مكلف ولهذا لم يرد مثل هذا عن الصحابة الذين هم أفضل هذه الأمة ولا عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو أفضل الرسل وإن كان لهؤلاء في صعق موسى نوع تعلق وإنما حدث زوال العقل عند الواردات الإلهية على بعض التابعين ومن بعدهم وإن كانت المحبة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه وولايته وعداوته فمن المعلوم أن من." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٩/١٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٤/١٠

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٠/١٠

"قسم يتأولونها بنفس المفعولات التي يحبها العبد فيجعلون محبته نفس خلقه.

وقسم يجعلونها نفس إرادته لتلك المفعولات. وقد **بسطنا** الكلام في ذلك في " قواعد الصفات والقدر " وليس هذا موضعها. ومن المعلوم أنه قد دل الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة على أن الله يحب ويرضى ما أمر بفعله من واجب ومستحب وإن لم يكن ذلك موجودا وعلى أنه قد يريد وجود أمور يبغضها ويسخطها من الأعيان والأفعال كالفسق والكفر وقد قال الله تعالى: ﴿والله لا يحب الفساد﴾ وقال تعالى ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ . والمقصود هنا إنما هو ذكر محبة العباد لإلههم. وقد تبين أن ذلك هو أصل أعمال الإيمان ولم يتبين بين أحد من سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان نزاع في ذلك وكانوا يحركون هذه المحبة بما شرع الله أن تحرك به من أنواع العبادات الشرعية كالعرفان الإيماني والسماع الفرقاني قال تعالى: ﴿وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان﴾ إلى آخر السورة.." (١)

"والإرضاء لله ورسوله: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ والإيتاء لله ورسوله: ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله﴾ . وأما " العبادة " وما يناسبها من التوكل؛ والخوف؛ ونحو ذلك فلا يكون إلا لله وحده كما قال تعالى: ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا﴾ إلى قوله: ﴿فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون﴾ وقال تعالى: ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون﴾ فالإيتاء لله والرسول كقوله: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ . وأما الحسب وهو الكافي فهو الله وحده كما قال تعالى: ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾ وقال تعالى: ﴿يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾ أي حسبك وحسب من اتبعك الله. ومن ظن أن المعنى حسبك الله والمؤمنون معه فقد غلط غلطا فاحشا كما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع وقال تعالى: ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ . و " تحرير ذلك " أن العبد يراد به " المعبد " الذي عبده الله فذلله ودبره." (٢)

"و " اللذة " أبدا تتبع المحبة فمن أحب شيئا ونال ما أحبه وجد اللذة به؛ فالذوق هو إدراك المحبوب اللذة الظاهرة كالأكل مثلا: حال الإنسان فيها أنه يشتهي الطعام ويحبه ثم يذوقه ويتناوله فيجد حينئذ لذته وحلاوته وكذلك النكاح وأمثال ذلك. وليس للخلق محبة أعظم ولا أكمل ولا أتم من محبة المؤمنين لربهم وليس في الوجود ما يستحق أن يحب لذاته من كل وجه إلا الله تعالى. وكل ما يحب سواه فمحبته تبع لحبه فإن الرسول صلى الله عليه وسلم إنما يحب لأجل الله ويطاع لأجل الله ويتبع لأجل الله. كما قال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾ وفي الحديث ﴿أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه وأحبوني لحب الله وأحبوا أهل بيتي لحبي﴾ وقال تعالى: ﴿قل إن كان آباؤكم﴾ إلى قوله: ﴿أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين﴾

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧٥/١٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٤/١٠

. وفي حديث الترمذي وغيره ﴿من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان﴾ وقال تعالى: ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله﴾ فالذين آمنوا أشد حبا لله من كل محب لمحبوبه. وقد بسطنا الكلام على هذا في مواضع متعددة.." (١)

"علموا أنه مريد لجميع الكائنات خلافا للقدرية. وقالوا: هو أيضا محب لها مريد لها ثم أخذوا يحرفون الكلام عن مواضعه. فقالوا: لا يحب الفساد بمعنى لا يريد الفساد: أي لا يريده للمؤمنين ولا يرضى لعباده الكفر. أي لا يريده لعباده المؤمنين. وهذا غلط عظيم؛ فإن هذا عندهم بمنزلة أن يقال: لا يحب الإيمان ولا يرضى لعباده الإيمان: أي لا يريده للكافرين ولا يرضاه للكافرين وقد اتفق أهل الإسلام على أن ما أمر الله به فإنه يكون مستحبا يحبه. ثم قد يكون مع ذلك واجبا وقد يكون مستحبا ليس بواجب سواء فعل أو لم يفعل. والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع. (والفريق الثاني) من غالطي المتصوفة شربوا من هذه العين: فشهدوا أن الله رب الكائنات جميعها وعلموا أنه قدر على كل شيء وشاءه وظنوا أنهم لا يكونون راضين حتى يرضوا بكل ما يقدره ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان حتى قال بعضهم: المحبة نار تحرق من القلب كل ما سوى مراد المحبوب. قالوا: والكون كله مراد المحبوب. وضل هؤلاء ضلالا عظيما حيث لم يفرقوا بين الإرادة الدينية والكونية والإذن الكوني والديني والأمر الكوني والديني والبعث الكوني والديني. والإرسال الكوني والديني. كما بسطناه في غير هذا الموضع.." (٢)

"وأما كفره فلأنه مستلزم لتعطيل دين الله الذي بعث به رسله وأنزل به كتبه. ولا ريب أن ملاحظة القضاء والقدر أوقعت كثيرا من أهل الإرادة من المتصوفة في أن تركوا من المأمور وفعلوا من المحظور ما صاروا به إما ناقصين محرومين وإما عاصين فاسقين وإما كافرين وقد رأيت من ذلك ألوانا. ﴿ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور﴾ . وهؤلاء والمعتزلة ونحوهم من القدرية طرفا نقيض - هؤلاء يلاحظون القدر ويعرضون عن الأمر. وأولئك يلاحظون الأمر ويعرضون عن القدر - والطائفتان تظن أن ملاحظة الأمر والقدر متعذر كما أن طائفة تجعل ذلك مخالفا للحكمة والعدل. وهذه الأصناف الثلاثة هي: القدرية المجوسية والقدرية المشركية؛ والقدرية الإبليسية؛ وقد بسطنا الكلام عليهم في غير هذا الموضع. وأصل ما يبتلى به السالكون أهل الإرادة والعامة في هذا الزمان هي " القدرية المشركية " فيشهدون القدر ويعرضون عن الأمر كما قال فيهم بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري وعند المعصية جبري أي مذهب وافق هواك تمذهبت به. وإنما المشروع العكس وهو أن يكون عند الطاعة يستعين الله عليها قبل الفعل ويشكره عليها بعد الفعل.." (٣)

"" ﴿خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم﴾ وهذا ثابت في الصحيحين من غير وجه. وفي الصحيحين أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: " ﴿لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/٦٤٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/٦٨٤

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/٧١٨

مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه﴾ . والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار أفضل من سائر الصحابة قال تعالى: ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى﴾ وقال تعالى: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾ والسابقون الأولون الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا والمراد بالفتح صلح الحديبية فإنه كان أول فتح مكة وفيه ﴿أنزل الله تعالى ﴿إنا فتحنا لك فتحا مبينا﴾ ﴿ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر﴾ فقالوا يا رسول الله أوفتح هو قال: نعم﴾ . وأفضل الس ا بقين الأولين " الخلفاء الأربعة " وأفضلهم أبو بكر ثم عمر وهذا هو المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الأمة وجماهيرها وقد دلت على ذلك دلائل **بسطناها** في " منهاج." (١)

"وقد **بسطنا** الكلام على هؤلاء في مواضع. وبينا أن كلامهم هذا أفسد الكلام وأن هذا الذي جعلوه من الخصائص يحصل ما هو أعظم منه لآحاد العامة ولأتباع الأنبياء وأن الملائكة التي أخبرت بها الرسل أحياء ناطقون أعظم مخلوقات الله وهم كثيرون كما قال تعالى: ﴿وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾ وليسوا عشرة وليسوا أعراضا لا سيما وهؤلاء يزعمون أن الصادر الأول هو " العقل الأول " وعنه صدر كل ما دونه و " العقل الفعال العاشر " رب كل ما تحت فلك القمر. وهذا كله يعلم فساده بالاضطرار من دين الرسل فليس أحد من الملائكة مبدع لكل ما سوى الله. وهؤلاء يزعمون أنه العقل المذكور في حديث يروى " ﴿أن أول ما خلق الله العقل فقال له أقبل فأقبل فقال له: أدبر فأدبر فقال وعزتي ما خلقت خلقا أكرم علي منك فبك آخذ وبك أعطي ولك الثواب وعليك العقاب﴾ ". ويسمونه أيضا " القلم " لما روي " ﴿إن أول ما خلق الله القلم﴾ " الحديث رواه الترمذي. والحديث الذي ذكروه في العقل كذب موضوع عند أهل المعرفة بالحديث كما ذكر ذلك أبو حاتم البستي والدارقطني وابن الجوزي وغيرهم. وليس في شيء من دواوين الحديث التي يعتمد عليها ومع هذا." (٢)

"الملاحدة فيزعمون ما كان يزعمه التلمساني منهم – وهو أحذقهم في اتحادهم – لما قرئ عليه " الفصوص " فقيل له: القرآن يخالف فصوصكم. فقال: القرآن كله شرك وإنما التوحيد في كلامنا. فقيل له: فإذا كان الوجود واحدا فلم كانت الزوجة حلالا والأخت حراما؟ فقال: الكل عندنا حلال ولكن هؤلاء المحجوبون قالوا حرام فقلنا حرام عليكم. وهذا مع كفره العظيم متناقض ظاهر فإن الوجود إذا كان واحدا فمن المحجوب ومن الحاجب؟ ولهذا قال بعض شيوخهم لمريده: من قال لك: إن في الكون سوى الله فقد كذب. فقال له مريده: فمن هو الذي يكذب؟ وقالوا لآخر: هذه مظاهر. فقال لهم: المظاهر غير الظاهر أم هي؟ فإن كانت غيرها فقد قلتم بالنسبة وإن كانت إياها فلا فرق. وقد **بسطنا** الكلام على كشف أسرار هؤلاء في موضع آخر وبينا حقيقة قول كل واحد منهم وأن صاحب " الفصوص " يقول المعدوم شيء؛ ووجود الحق قاض عليه فيفرق بين الوجود والثبوت. والمعتزلة الذين قالوا: المعدوم شيء ثابت في الخارج مع

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١/٢٢٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١/٢٣٠

ضلالهم خير منه فإن أولئك قالوا: إن الرب خلق لهذه الأشياء الثابتة في العدم وجودا ليس هو وجود الرب. وهذا زعم أن عين وجود الرب فاض عليه فليس." (١)

"وقال ابن مسعود وغيره: هو الذي لا جوف له. والأحد الذي لا نظير له. فاسمه الصمد يتضمن اتصافه بصفات الكمال ونفي النقائص عنه واسمه الأحد يتضمن اتصافه أنه لا مثل له. وقد **بسطنا** الكلام على ذلك في تفسير هذه السورة وفي كونها تعدل ثلث القرآن.

فصل:

وكثير من الناس تشتبه عليهم الحقائق الأمرية الدينية الإيمانية بالحقائق الخلقية القدرية الكونية؛ فإن الله سبحانه وتعالى له الخلق والأمر كما قال تعالى: ﴿إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يغشي الليل النهار يطلبه حثيثا والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين﴾ فهو سبحانه خالق كل شيء وربه ومليكه لا خالق غيره ولا رب سواه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فكل ما في الوجود من حركة وسكون فبقضائه وقدره ومشيئته وقدرته وخلقه وهو سبحانه أمر بطاعته وطاعة رسله ونهى عن معصيته ومعصية رسله أمر بالتوحيد والإخلاص ونهى عن الإشراك بالله فأعظم الحسنات." (٢)

"ذلك. كما يقال فيمن قال: فخر عليهم السقف من تحتهم لا عقل ولا قرآن فإن الأنبياء أقدم فكيف يستفيد المتقدم من المتأخر وهم عند المسلمين واليهود والنصارى ليسوا أفضل من الأنبياء فخرج هؤلاء عن العقل والدين: دين المسلمين واليهود والنصارى. وهؤلاء قد **بسطنا** الرد عليهم في غير هذا الموضع. ولهم في " وحدة الوجود والحلول والاتحاد " كلام من شر كلام أهل الإلحاد وأما غير هؤلاء من الشيوخ الذين يذكرون الحيرة: فإن كان الرجل منهم يخبر عن حيرته فهذا لا يقتضي مدح الحيرة؛ بل الحائر مأمور بطلب الهدى كما نقل عن الإمام أحمد أنه علم رجلا أن يدعو يقول: يا دليل الحائرين دلني على طريق الصادقين واجعلني من عبادك الصالحين. فأما الذي قال: أول المعرفة الحيرة وآخرها الحيرة. فقد يريد بذلك معنى صحيحا مثل أن يريد أن الطالب السالك يكون حائرا قبل حصول المعرفة والهدى فإن كل طالب للعلم والهدى هو قبل حصول مطلوبه في نوع من الحيرة وقوله آخرها الحيرة قد يراد به أنه لا يزال طالب الهدى والعلم فهو بالنسبة إلى ما لم يصل إليه حائرا وليس في ذلك مدح الحيرة ولكن يراد به أنه لا بد أن يعتري الإنسان نوع من الحيرة التي يحتاج معها إلى العلم والهدى.." (٣)

"ففضائل الأعمال ودرجاتها لا تتلقى من مثل هذا؛ وإنما تتلقى من دلالة الكتاب والسنة؛ ولهذا كان كثير من الأعمال يحصل لصاحبه في الدنيا رئاسة ومال فأكرم الخلق عند الله أتقاهم. ومن عبد الله بغير علم فقد أفسد أكثر مما يصلح وإن حصل له كشف وتصرف؛ وإن اقتدى به خلق كثير من العامة؛ وقد **بسطنا** الكلام في هذا الباب في مواضعه؟

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤١/١١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٥١/١١

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٨٦/١١

فهذا " أصل ثان ". و " أصل ثالث " إن تفضيل العمل على العمل قد يكون مطلقا مثل تفضيل أصل الدين على فرعه وقد يكون مقيدا. فقد يكون أحد العملين في حق زيد أفضل من الآخر والآخر في حق عمرو أفضل وقد يكونان متماثلين في حق الشخص وقد يكون المفضول في وقت أفضل من الفاضل؛ وقد يكون المفضول في حق من يقدر عليه وينتفع به أفضل من الفاضل في حق من ليس كذلك. مثال ذلك أن قراءة القرآن أفضل من مجرد الذكر بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة – ولا اعتبار بمن يخالف ذلك من جهال العباد – ثم الركوع والسجود ينهى فيه عن قراءة القرآن ويؤمر فيه بالذكر وكذلك الذكر والدعاء في الطواف وعرفة ونحوهما أفضل من قراءة القرآن وكذلك الأذكار المشروعة: مثل ما يقال عند سماع النداء ودخول المسجد والمنزل والخروج منهما وعند سماع." (١)

"تعالى: ﴿كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون﴾ ونظير هذا في سورة النحل وفي سورة يس. ﴿وإذا قيل لهم أنفقوا مما رزقكم الله قال الذين كفروا للذين آمنوا أنطعم من لو يشاء الله أطعمه إن أنتم إلا في ضلال مبين﴾ وكذلك في سورة الزخرف: ﴿وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم إن هم إلا يخرصون﴾ . وهؤلاء هم " القدرية المشركية " الذين يحتجون بالقدر على دفع الأمر والنهي هم شر من القدرية الذين هم مجوس هذه الأمة الذين روي فيهم: " إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم "؛ لأن هؤلاء يقرون بالأمر والنهي والثواب والعقاب لكن أنكروا عموم الإرادة والقدرة والخلق وربما أنكروا سابق العلم. وأما " القدرية المشركية " فإنهم ينكرون الأمر والنهي والثواب والعقاب، لكن وإن لم ينكروا عموم الإرادة والقدرة والخلق فإنهم ينكرون الأمر والنهي والوعد والوعيد ويكفرون بجميع الرسل والكتب؛ فإن الله إنما أرسل الرسل مبشرين من أطاعهم بالثواب ومنذرين من عصاهم بالعقاب. وقد **بسطنا** الكلام على هؤلاء في مواضع غير هذا.." (٢)

"فإن المكاشفات يقع فيها من الصواب والخطأ نظير ما يقع في الرؤيا وتأويلها والرأي والرواية وليس شيء معصوما على الإطلاق إلا ما ثبت عن الرسول؛ ولهذا يجب رد جميع الأمور إلى ما بعث به ولهذا كان الصديق المتلقي عن الرسول كل شيء؛ مثل أبي بكر أفضل من المحدث مثل عمر؛ وكان الصديق يبين للمحدث المواضع التي اشتبهت عليه؛ حتى يرده إلى الصواب. كما فعل أبو بكر بعمر يوم الحديبية؛ ويوم موت النبي صلى الله عليه وسلم وفي قتال مانعي الزكاة وغير ذلك. وهذا الباب قد **بسطناه** في غير هذا الموضع. والمقصود أنه ليس في قصة الخضر ما يسوغ مخالفة شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحد من الخلق. نعم لفظ " الشرع " قد صار فيه اشتراك في عرف العامة منهم من يجعله عبارة عن حكم الحكام ولا ريب أن حكم الحاكم قد يطابق الحق في الباطن وقد يخالفه ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه عن أم سلمة: ﴿إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أقضي بنحو مما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار﴾ وقد

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٩٩/١١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٢١/١١

اتفق المسلمون على أن حكم الحاكم بالحقوق المرسلة لا يغير الشيء عن صفته في الباطن فلو حكم بمال زيد لعمر لإقرار أو بينة." (١)

"والشيعة ونحوهم ممن اتفقت طوائف أهل السنة والجماعة أهل المذاهب الأربعة وغيرهم على إبطال قوله وتضليله. فذكر فيها ما تقوله نفاة الصفات ولم يذكر فيها صفة واحدة لله تعالى ثبوتية وزعم في أولها أنه قد وجب على كل مكلف أن يعلم ذلك وقد اتفقت الأئمة على أن الواجب على المسلمين ما أوجبه الله ورسوله وليس لأحد أن يوجب على المسلمين ما لم يوجبه الله ورسوله والكلام الذي ذكره بعضه قد ذكره الله ورسوله فيجب التصديق به وبعضه لم يذكره الله ولا رسوله ولا أحد من السلف والأئمة فلا يجب على الناس أن يقولوا ما لم يوجب الله قوله عليهم. وقد يقول الرجل كلمة وتكون حقا لكن لا يجب على كل الناس أن يقولوها وليس له أن يوجب على الناس أن يقولوها فكيف إذا كانت الكلمة تتضمن باطلا؟ وما ذكره من النفي يتضمن حقا وباطلا فالحق يجب اتباعه والباطل يجب اجتنابه. وقد **بسطنا** الكلام على ذلك في كتاب كبير. وذكرنا سبب تسميته لأصحابه بالموحدين فإن هذا مما أنكره المسلمون؛ إذ جميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم موحدون ولا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد.." (٢)

"ولا فائدة له فيه حتى إذا ما سمعوا مزمار الشيطان أحبوا ذلك وأقبلوا عليه وعكفت أرواحهم عليه. فهؤلاء جند الشيطان وأعداء الرحمن وهم يظنون أنهم من أولياء الله المتقين وحالهم أشبه بحال أعداء الله المنافقين؛ فإن المؤمن يحب ما أحبه الله تعالى ويبغض ما أبغض الله تعالى ويوالي أولياء الله ويعادي أعداء الله وهؤلاء يحبون ما أبغض الله ويبغضون ما أحب الله ويوالون أعداء الله ويعادون أولياءه؛ ولهذا يحصل لهم تنزلات شيطانية بحسب ما فعلوه من مزامير الشيطان وكلما بعدوا عن الله ورسوله وطريق المؤمنين قربوا من أعداء الله ورسوله وجند الشيطان. فيهم من يطير في الهواء والشيطان طائر به ومنهم من يصرع الحاضرين وشياطينه تصرعهم وفيهم من يحضر طعاما وإداما. ويملأ الإبريق من الهواء والشياطين فعلت ذلك. فيحسب الجاهلون أن هذه من كرامات أولياء الله المتقين وإنما هي من جنس أحوال الكهنة والسحرة وأم ثالهم من الشياطين ومن يميز بين الأحوال الرحمانية والنفسانية والشيطانية لا يشتبه عليه الحق بالباطل. وقد **بسطنا** الكلام على " مسألة السماع " وذكرنا كلام المشايخ فيه في غير هذا الموضع وبالله التوفيق والله أعلم. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.." (٣)

"عبده شيئا كما قال: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره﴾ ﴿ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾ . " فالوعيد " ينتفي عنه: إما بتوبة وإما بحسنات يفعلها تكافئ سيئاته وإما بمصائب يكفر الله بها خطاياه وإما بغير ذلك وكما أن أحاديث الوعيد تقدم وكذلك أحاديث الوعد. فقد يقول: لا إله إلا الله ويجحد وجوب الصلاة والزكاة فهذا كافر يجب قتله وقد

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٢٩/١١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٨٧/١١

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٣٥/١١

يكون من أهل الكبائر المستوجبين للنار. وهذه " مسألة الوعد والوعيد " من أكبر مسائل العلم. وقد بسطناها في مواضع؛ ولكن كتبنا هنا ما تسع الورقة.." (١)

"هو مستحق للخلود في النار لا يخرج منها. فهذه كلها أقوال باطلة قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع. ولكن المؤمن المطلق في باب الوعد والوعيد وهو المستحق لدخول الجنة بلا عقاب هو المؤدي للفرائض المجتنب المحارم وهؤلاء هم المؤمنون عند الإطلاق فمن فعل هذه الكبائر لم يكن من هؤلاء المؤمنين إذ هو متعرض للعقوبة على تلك الكبيرة وهذا معنى قول من قال: أراد به نفي حقيقة الإيمان أو نفي كمال الإيمان فإنهم لم يريدوا نفي الكمال المستحب فإن ترك الكمال المستحب لا يوجب الذم والوعيد والفقهاء يقولون: الغسل ينقسم إلى: كامل ومجزئ. ثم من عدل عن الغسل الكامل إلى المجزئ لم يكن مذموما. فمن أراد بقوله " نفي كمال الإيمان " أنه نفي الكمال المستحب فقد غلط. وهو يشبه قول المرجئة ولكن يقتضي نفي الكمال الواجب. وهذا مطرد في سائر ما نفاه الله ورسوله: مثل قوله: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر اللہ وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا﴾ – إلى قوله – ﴿أولئك هم المؤمنون حقا﴾ ومثل الحديث المأثور: " ﴿لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له﴾ " ومثل قوله صلى الله عليه وسلم " ﴿لا صلاة إلا بأم." (٢)

"وقال: ﴿ألا تعبدوا إلا الله إنني لكم منه نذير وبشير﴾ ﴿وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متاعا حسنا إلى أجل مسمى﴾ . ومثل هذا في القرآن كثير. فنقول: التوبة والاستغفار يكون من ترك مأمور ومن فعل محظور؛ فإن كلاهما من السيئات والخطايا والذنوب. وترك " الإيمان " و " التوحيد " و " الفرائض " التي فرضها الله تعالى على القلب والبدن من الذنوب بلا ريب عند كل أحد. بل هي أعظم الصنفين. كما قد بسطناه فيما كتبناه من " القواعد " قبل ذهابي إلى مصر. فإن جنس ترك الواجبات أعظم من جنس فعل المحرمات إذ قد يدخل في ذلك ترك الإيمان والتوحيد ومن أتى بالإيمان والتوحيد لم يخلد في النار ولو فعل ما فعل. ومن لم يأت بالإيمان والتوحيد كان مخلدا ولو كانت ذنوبه من جهة الأفعال قليلة: كالزهاد والعباد من المشركين وأهل الكتاب كعباد مشركي الهند وعباد النصارى؛ وغيرهم؛ فإنهم لا يقتلون ولا يزنون ولا يظلمون الناس؛ لكن نفس الإيمان والتوحيد الواجب تركوه. ولكن يقال: ترك الإيمان والتوحيد الواجب إنما يكون مع الاشتغال بضده وضده إذا كان كفرا فهم يعاقبون على الكفر وهو." (٣)

"فصل:

و " أيضا " فمما يستغفر ويتاب منه ما في النفس من الأمور التي لو قالها أو فعلها عذب. قال تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ فهو يغفر لمن يرجع عما في نفسه فلم يتكلم به ولم يعمل: كالذي هم بالسيئة ولم يعملها وإن تركها لله كتبت له حسنة. وهذا مما يستغفر منه ويتوب؛ فإن الاستغفار

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٤٩/١١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٥٣/١١

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٧١/١١

والتوبة من كل ما كان سببا للذم والعقاب وإن كان لم يحصل العقاب ولا الذم. فإنه يفضي إليه فيتوب من ذلك: أي يرجع عنه حتى لا يفضي إلى شر فيستغفر الله منه. أي يطلب منه أن يغفر له فلا يشقيه به؛ فإنه وإن لم يعاقب عليه فقد ينقص به. فالذي يهم بالسيئات وإن كان لا يكتب عليه سيئة؛ لكنه اشتغل بها عما كان ينفعه فينقص بها عمن لم يفعلها واشتغل بما ينفعه عنها. وقد **بسطنا** في غير هذا الموضع: أن فعل الإنسان وقوله – إما له وإما عليه – لا يخلو من هذا أو هذا. فهو يستغفر الله ويتوب مما." (١)

"الثالث أن ما نزل به جبريل من المعنى واللفظ وما بلغه محمد لأمته من المعنى واللفظ ليس هو كلام الله. و " مسألة القرآن " لها طرفان (أحدهما تكلم الله به وهو أعظم الطرفين (والثاني تنزيله إلى خلقه والكلام في هذا سهل بعد تحقيق الأول. وقد **بسطنا** الكلام في ذلك في عدة مواضع وبينا مقالات أهل الأرض كلهم في هذه المسائل وما دخل في ذلك من الاشتباه ومأخذ كل طائفة ومعنى قول السلف: القرآن كلام الله غير مخلوق وأنهم قصدوا به إبطال قول من يقول: إن الله لم يقم بذاته كلام؛ ولهذا قال الأئمة كلام الله من الله ليس ببائن عنه وذكرنا اختلاف المنتسبين إلى السنة هل يتعلق الكلام بمشيئته وقدرته أم لا؟ وقول من قال من أئمة السنة لم يزل الله متكلما إذا شاء وأن قول السلف منه بدأ لم يريدوا به أنه فارق ذاته وحل في غيره؛ فإن كلام المخلوق بل وسائر صفاته لا تفارقه وتنتقل إلى غيره فكيف يجوز أن يفارق ذات الله كلامه أو غيره من صفاته بل قالوا: منه بدأ أي: هو المتكلم به ردا على المعتزلة والجهمية وغيرهم الذين قالوا بدأ من المخلوق الذي خلق فيه. وقولهم: إليه يعود. أي: يسرى عليه فلا يبقى في المصاحف منه حرف ولا في الصدور منه آية.." (٢)

"مخلوق وقد يقول لا أمنع عن ذلك بل أعلم أنه مخلوق لكن أسد باب الخوض في هذا وهو مع هذا يهجر من يتكلم بالحق ومن يبين الصواب الموافق للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة مع موافقته لصريح المعقول ومع دفعه للشناعات التي يشنع بها بعضهم على بعض. وخوض الناس وتنازعهم في هذا الباب كثير قد **بسطناه** في مواضع. وإنما المقصود هنا ذكر قول مختصر جامع يبين الأقوال السديدة التي دل عليها الكتاب والسنة وكان عليها سلف الأمة في مسألة الكلام التي حيرت عقول الأنام والله تعالى أعلم.." (٣)

"إنه لصواب إذا صحت مقدماته وإن كانت النتيجة في الأغلب أمورا كلية ذهنية ثبوتها في الأذهان لا في الأعيان كالعلوم الرياضية من الأعداد والمقادير؛ فإن العدد المجرد عن المعدود والمقدار المجرد عن الأجسام إنما يوجد في الذهن لكن أنى وأكثر مقدماته في الإلهيات دعاوى يدعى فيها بعموم؟ وأن القضية من المسلمات بلا حجة ومتى لم يكن في القياس قضية كلية معلومة لم تفد المطلوب وهم يلبسون المهملات التي هي في معنى الجزئيات بالكليات العامة المسلمات أو يدعى فيها العموم بنوع من قياس التمثيل. ومعلوم أنه لا بد في كل قياس من " قضية كلية " وعامة "

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٩١/١١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧٤/١٢

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٢٢/١٢

القضايا الكلية " التي لهم فيها المطالب الإلهية لا يعلم كونها كلية عامة؛ إذ عمومها لا يعلم إلا بمجرد قياس التمثيل الذي قد يكون من أفسد القياس المقتضي لتشبيه الله بخلقه كما يقولون: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد وليس معهم إلا تشبيه خالق السموات والأرض ورب العالمين بالطبائع كطبيعة الماء والنار مع أن الواحد الذي يثبتونه في الإلهيات وفي المنطق أيضا الذين يجعلون قضية الأنواع مركبة منه وهو " الجنس " و " الفصل " لا حقيقة لها ولا توجد إلا في الأذهان لا في الأعيان وقد بسطنا الكلام على ذلك في مواضع. وبينا أن ما يثبتونه من العقليات التي هي " الجواهر العقلية " المجردة." (١)

"المقدمة الصغرى إلى دليل وإثبات المقدمة الكبرى لا يتأتى إلا بأدلة ظنية ونفس ما به يثبت عموم القضية يثبت تأثير الوصف المشترك لا فرق بينهما أصلا واستعمال كلا القياسين في الأمور الإلهية لا يكون إلا على وجه الأولى والأحرى. وبهذه " الطريقة " جاء القرآن وهي طريقة سلف الأمة وأئمتها فإن الله سبحانه لا يماثله شيء من الموجودات في " قياس التمثيل " ولا أن يدخل في " قياس شمول " تتماثل أفراده بل ما ثبت لغيره من الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه فهو أحق به وما نزه عنه غيره من النقائص فهو أحق بالتنزيه منه كما قال تعالى: ﴿للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله المثل الأعلى﴾ وقال تعالى: ﴿ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم﴾ . وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع وبينا أن ما يستفاد ب " القياس الشمولي " في عامة الأمور قد يستفاد بدون ذلك فتعلم أحكام الجزئيات الداخلة في القياس بدون معرفة حكم القضية الكلية كما إذا قيل: الكل أعظم من الجزء والضدان لا يجتمعان فما من كل معين وضدين معنيين إلا وإذا علم أن هذا جزء هذا وأن هذا ضد هذا علم أن هذا أعظم من هذا وأن هذا لا يجامع هذا." (٢)

"بواسطة القياس المنطقي وأن النبي له قوة حدسية يظفر بالحد الأوسط في القياس المنطقي بدون معلم فيكون أكمل من غيره فيجعلون علمه بالغيب من هذا الباب ولم يدرك بمثل هذا القياس علوما طبيعية أو حسابية ونحو ذلك فمن أين أنه لا ينال علم إلا به؟ ومن أين أنه لا مواد يقينية إلا ما يدعيه المدعي مما عنده من الحدسيات المعتادة الظاهرة والباطنة والبديهيات المعتادة والمتواترات والمجربات المعتادة. والحدسيات المعتادة والحس الباطن والظاهر والتجربة ونحو ذلك لا يعلم بمجرده إلا أمر معين جزئي وذلك لا يصلح أن يكون مقدمة في القياس ولكن يعلم في العموم إما بواسطة قياس تمثيل وإما بعلم ضروري يحدثه الله في القلب ابتداء وإذا أحدث علما ضروريا عاما لأفراد فإحداث العلم ببعض تلك الأفراد سهل فقل أن يستفاد بطريقهم علم بنتيجة إلا والعلم بالنتيجة فيه ممكن بالطريق الذي به عرفت المقدمات أو أسهل فلا يكون في قياسهم إلا زيادة تطويل وتهويل وتضليل. وقد بسطنا الكلام على " المنطق اليوناني " بما فيه من حق وباطل ونافع وضار في غير هذا الموضع. ونفي العلم إلا بهذا القياس ونفي كون القياس يقينيا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٣٤٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٣٤٧

إلا بهذه المقدمات قول بلا علم وتكذيب بما لم يحط المكذب بعلمه؛ ولهذا كانت الطريقة النبوية السلفية أن يستعمل في العلوم الإلهية " قياس الأولى "كما قال الله تعالى: ﴿ولله." (١)

"المثل الأعلى﴾ إذ لا يدخل الخالق والمخلوق تحت قضية كلية تستوي أفرادها ولا يتماثلان في شيء من الأشياء بل يعلم أن كل كمال – لا نقص فيه بوجه – ثبت للمخلوق فالخالق أولى به وكل نقص وجب نفيه عن المخلوق فالخالق أولى بنفيه عنه وأمثال هذه " الأقيسة العقلية " التي من نوع الأمثال المضروبة في القرآن ولله المثل الأعلى وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع. فلما كان الكفار بالرسالة على ما ذكر جاء في الكفار ببعضها من شاركهم في بعض ذلك: فأنكرت الجهمية أن يكون الله يتكلم أو يقول أو يحب أو يبغض وأنكروا سائر صفاته التي جاءت بها الرسل فأنكروا بعض حقيقة الرسالة التي هي كلام الله وأنكروا بعض ما في الرسالة من صفات الله. وأول من أظهر ذلك في الإسلام – وإن كان ذلك موجودا قبل الإسلام في أمم أخرى – الجعد بن درهم شيخ الجهم بن صفوان وكان على ما قيل من أهل حران وكان فيهم أئمة الفلاسفة ومنهم تعلم أبو نصر الفارابي كثيرا مما تعلم من الفلسفة على ما ذكره عبد اللطيف بن يوسف البغدادي فضحى بالجعد خالد بن عبد الله القسري بواسط على عهد علماء التابعين وغيرهم من علماء المسلمين وهم بقايا التابعين في وقته: مثل الحسن البصري وغيره الذين حمدوه على ما فعل وشكروا ذلك فقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم؛ فإني مضح بالجعد." (٢)

"وقد بسطنا الكلام على هذا في مواضع أخر. وعندهم ليس خارجا عن نفس النبي كلام ولا ملك كما يزعمه من يزعمه من المتفلسفة والصابئة المشركين وزعموا أنهم مؤمنون وقالوا إنهم يجمعون بين النبوة والفلسفة كما يفعل الفارابي وابن سينا وغيرهما من المتفلسفة والقرامطة الباطنية من الإسماعيلية ونحوهم الذين أخذوا معاني المتفلسفة الروم والفرس فأخرجوها في قالب التشيع والرفض. والإمامية والزيدية وغيرهم من الشيعة يعلمون أنهم كفار. ومثل ابن سبعين وأمثاله ممن أظهر التصوف على طريقة هؤلاء فهو يأخذ معانيهم يكسوها عبارات الصوفية والصوفية العارفون يعلمون أنهم كفار وإن شيوخ الصوفية الكبار كالفضيل بن عياض وإبراهيم بن أدهم وأبي سليمان الداراني وعمرو بن عثمان الشبلي والجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله التستري وأبي عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي ونحوهم – رضي الله عنهم – كانوا من أعظم الناس تكفيرا لهؤلاء؛ فإن قول هؤلاء الزنادقة – وإن كان فيه إيمان من وجه آخر – فهؤلاء موافقون في الحقيقة لمقدمهم الوحيد الذي قال: ﴿إن هذا إلا قول البشر﴾ لكن ذاك كفر به كله ظاهرا وباطنا وهؤلاء قد يؤمنون به ظاهرا وقد يؤمنون باطنا ببعض صفاته: من أنه مطاع عظيم وأنه رئيس النوع الإنساني وأن هذا الكلام الذي." (٣)

"كأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ومحمد بن كعب القرظي والزهري وعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وما نقل من ذلك عن الصحابة والتابعين وفي ذلك آثار كثيرة معروفة في كتب السنن والآثار

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٣٤٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٣٥٠

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٣٥٣

تضيق عنها هذه الورقة. وبين الأصناف الثلاثة منازعات ودقائق تضيق عنها هذه الورقة وقد **بسطنا** الكلام عليها في مواضع وبينا حقيقة كل قول وما هو القول الصواب في صريح المعقول وصحيح المنقول؛ لكن هؤلاء الطوائف كلهم متفقون على تضليل من يقول إن كلام الله مخلوق. والأمة متفقة على أن من قال إن كلام الله مخلوق لم يكلم موسى تكليما يستتاب فإن تاب وإلا يقتل. والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما كثيرا.." (١)

"الذات والصفات وكان منتهى أمر هؤلاء وهؤلاء إلى التعطيل. والصواب في هذا الباب وغيره مذهب سلف الأمة وأئمتها: أنه سبحانه لم يزل متكلما إذا شاء وأنه يتكلم بمشيئته وقدرته وأن كلماته لا نهاية لها وأنه نادى موسى بصوت سمعه موسى وإنما ناداه حين أتى؛ لم يناده قبل ذلك وأن صوت الرب لا يماثل أصوات العباد كما أن علمه لا يماثل علمهم وقدرته لا تماثل قدرتهم وأنه سبحانه بائن من مخلوقاته بذاته وصفاته ليس في مخلوقاته شيء من ذاته وصفاته القائمة بذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته وإن أقوال أهل التعطيل والاتحاد الذين عطلوا الذات أو الصفات أو الكلام أو الأفعال باطلة وأقوال أهل الحلول الذين يقولون بالحلول في الذات أو الصفات باطلة وهذه الأمور **مبسوطة** في غير هذا الموضع وقد **بسطناها** في الواجب الكبير والله أعلم بالصواب.." (٢)

"يمكن القول به إذا كان معه حجة؛ إذ. . . (١) على خلافه، ونزاع المتأخرين لا يمكن. . . (٢) لأن كثيرا منه قد تقدم الإجماع على خلافه كما دلت النصوص على خلافه ومخالفة إجماع السلف خطأ قطعا. و " أيضا " فلم يبق مسألة في الدين إلا وقد تكلم فيها السلف فلا بد أن يكون لهم قول يخالف ذلك القول أو يوافقه وقد **بسطنا** في غير هذا الموضع أن الصواب في أقوالهم أكثر وأحسن وأن خطأهم أخف من خطأ المتأخرين وأن المتأخرين أكثر خطأ وأفحش وهذا في جميع علوم الدين؛ ولهذا أمثلة كثيرة يضيق هذا الموضع عن استقصائها والله سبحانه أعلم.

فصل:

ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة فإنه قد عرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم؛ ولهذا

Q (1، ٢) بـيـاض بالأصل." (٣)

"قال بعض الناس إذا كان هذا الدعاء قد أجيب فطلب ما فيه من باب تحصيل الحاصل وهذا لا فائدة فيه فيكون هذا الدعاء عبادة محضة ليس المقصود به السؤال وهذا القول قد قاله طائفة في جميع الدعاء أنه إن كان المطلوب مقدرا فلا حاجة إلى سؤاله وطلبه وإن كان غير مقدر لم ينفع الدعاء - دعوت أو لم تدع - فجعلوا الدعاء تعبدا محضا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٣١/١٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٩٨/١٢

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧/١٣

كما قال ذلك طائفة أخرى في التوكل. وقد **بسطنا** الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع وذكرنا قول من جعل ذلك أمارة أو علامة بناء على أنه ليس في الوجود سبب يفعل به؛ بل يقترن أحد الحادثين بالآخر قاله طائفة من القدرية النظار وأول من عرف عنه ذلك الجهم بن صفوان ومن وافقه وذكرنا أن " القول الثالث " هو الصواب وهو أن الدعاء والتوكل والعمل الصالح سبب في حصول المدعو به من خير الدنيا والآخرة والمعاصي سبب وأن الحكم المعلق بالسبب قد يحتاج إلى وجود الشرط وانتفاء الموانع فإذا حصل ذلك حصل المسبب بلا ريب. والمقصود هنا الكلام في الدعاء الذي قد علم أنه أجيب فقال بعض الناس: هذا تعبد محض لحصول المطلوب بدون دعائنا فلا يبقى سببا ولا علامة وهذا ضعيف.." (١)

"لأندادهم وقال تعالى: ﴿ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا﴾ وكذلك الاستكبار يمنع حقيقة الذل لله؛ بل يمنع حقيقة المحبة لله فإن الحب التام يوجب الذل والطاعة فإن المحب لمن يحب مطيع. ولهذا كان الحب درجات أعلاها " التتيم " وهو التعبد وتيم الله أي عبد الله؛ فالقلب المتيم هو المعبد لمحبوبه وهذا لا يستحقه إلا الله وحده. والإسلام أن يستسلم العبد لله لا لغيره كما ينبئ عنه قول: " لا إله إلا الله " فمن استسلم له ولغيره فهو مشرك ومن لم يستسلم له فهو مستكبر وكلاهما ضد الإسلام. والشرك غالب على النصارى ومن ضاهاهم من الضلال والمنتسبين إلى الأمة. وقد **بسطنا** الكلام على ما يتعلق بهذا الموضع في مواضع متعددة. وذلك يتعلق بتحقيق الألوهية لله وتوحيده وامتناع الشرك وفساد السموات والأرض بتقدير إله غيره والفرق بين الشرك في الربوبية والشرك في الألوهية وبيان أن العباد فطروا على الإقرار به ومحبته وتعظيمه وأن القلوب لا تصلح إلا بأن تعبد الله وحده ولا." (٢)

"الجزء السادس عشر

كتاب التفسير

الجزء الثالث

من سورة الزمر إلى سورة الإخلاص

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

سورة الزمر

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - قدس الله روحه -:

فصل:

قد قال تعالى: ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾ والمراد بالقول القرآن كما فسره بذلك سلف الأمة وأئمتها كما

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٣/١٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٣/١٥

قال تعالى: ﴿أفلم يدبروا القول أم جاءهم ما لم يأت آباءهم الأولين﴾ واللام لتعريف القول المعهود؛ فإن السورة كلها إنما تضمنت مدح القرآن واستماعه وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع وبينا فساد قول من استدل بهذه على سماع الغناء وغيره وجعلها عامة وبينا أن تعميمها في كل قول باطل بإجماع المسلمين. وهنا سؤال مشهور وهو أنه قال: ﴿يستمعون القول فيتبعون." (١)

"هذا الإحداث ممكن الوجود بمشيئة الله تعالى. ولهذا كان مذهب أهل السنة المحضة أن العبد فاعل لفعله حقيقة كما ادعاه أبو الحسين من الضرورة؛ لا يقولون: ليس بفاعل حقيقة أو ليس بفاعل كما يقوله المائلون إلى الجبر مثل طائفة أبي عبد الله الرازي. يقولون مع ذلك: إن الله هو الخالق لهذا الفاعل ولفعله وهو الذي جعله فاعلا حقيقة وهو خالق أفعال العباد كما يقوله أهل الإثبات من الأشعرية طائفة الرازي وغيرهم؛ لا كما يقوله القدرية مثل أبي الحسين وطائفته: إن الله لم يخلق أفعال العباد. ولهذا نص الأئمة كالإمام أحمد ومن قبله من الأئمة كالأوزاعي وغيره على إنكار إطلاق القول بالجبر نفيا وإثباتا فلا يقال " إن الله جبر العباد " ولا يقال " لم يجبرهم ". فإن لفظ " الجبر " فيه اشتراك وإجمال. فإذا قيل " جبرهم " أشعر بأن الله يجبرهم على فعل الخير والشر بغير اختيارهم وإذا قيل " لم يجبرهم " أشعر ب أنهم يفعلون ما يشاءون بغير اختياره وكلاهما خطأ. وقد بسطنا القول في هذا في غير هذا الموضع. والمقصود هنا أن هذين الفريقين اعتقدوا تنافي القدر والشرع كما اعتقد ذلك المجوس والمشركون فقالوا: إذا كان خالقا للفعل امتنع." (٢)

"مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين﴾ ﴿فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون﴾

فصل:

وقد بسطنا في غير هذا الموضع طرق الناس في إثبات الصانع والنبوة وأن كل طريق تتضمن ما يخالف السنة فإنها باطلة في العقل كما هي مخالفة للشرع. والطريق المشهورة عند المتكلمين هو الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث الأجسام. وقد بينا الكلام على هذه في غير موضع وأنها مخالفة للشرع والعقل. وكثير من الناس يعلم أنها بدعة في الشرع لكن لا يعلم فسادها في العقل. وبعضهم يظن أنها صحيحة في العقل والشرع وأنها طريقة إبراهيم الخليل عليه السلام. وقد بين فساد هذا في غير موضع. والمقصود هنا أن طائفة من النظار مثبتة الصفات أرادوا." (٣)

"وهم يعلمون أن التلفظ بها ليس بواجب وإنما الفرض وجود الإرادة في القلب. وهي موجودة ومع هذا يعتقدون أنها ليست موجودة. وإذا قيل لأحدهم " النية حاصلة في قلبك " لم يقبل لما قام به من الاعتقاد الفاسد المناقض لفطرته. وكذلك حب الله ورسوله موجود في قلب كل مؤمن لا يمكنه دفع ذلك من قلبه إذا كان مؤمنا. وتظهر علامات حبه لله

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٢٣٧

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٢٦٧

ولرسوله إذا أخذ أحد يسب الرسول ويطعن عليه أو يسب الله ويذكره بما لا يليق به. فالمؤمن يغضب لذلك أعظم مما يغضب لو سب أبوه وأمه. ومع هذا فكثير من أهل الكلام والرأي أنكروا محبة الله وقالوا: يمتنع أن يكون محبا أو محبوبا وجعلوا هذا من أصول الدين وقالوا: خلافا للحلولية كأنه لم يقل بأن الله يحب إلا الحلولية. ومعلوم أن هذا دين الأنبياء والمرسلين والصحابة والتابعين وأهل الإيمان أجمعين. وقد دل على ذلك الكتاب والسنة كما قد بسطناه في مواضع. فهذه المحبة لله ورسوله موجودة في قلوب أكثر المنكرين لها بل في قلب كل مؤمن وإن أنكرها لشبهة عرضت له.." (١)

"كالرازي وغيره فيبقون حيارى في هذا الأصل العظيم الذي هو من أعظم أصول العلم والدين والكلام. وقد بسطنا الكلام على هذا في غير موضع وبينا أن قولا ثالثا هو الصواب الذي عليه أئمة العلم. وهو أن التأثير التام يستلزم وجود الأثر عقبه لا معه في الزمان ولا متراخيا عنه. فمن قال بالتراخي من أهل الكلام فقد غلط ومن قال بالاقتران كالمتفلسفة فهم أعظم غلطا. ويلزم قولهم من المحالات ما قد بيناه في مواضع. وأما هذا القول فعليه يدل السمع والعقل. قال الله تعالى ﴿إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون﴾ . والعقلاء يقولون " قطعته فانقطع وكسرته فانكسر " و " طلق المرأة فطلقت وأعتق العبد فعتق ". فالعتق والطلاق يقعان عقب الإعتاق والتطليق لا يتراخى الأثر ولا يقارن. وكذلك الانكسار والانقطاع مع القطع والكسر. وهذا مما يبين أنه إذا وجد الخلق لزم وجود المخلوق عقبه كما يقال: كون الله الشيء فتكون. فتكونه عقب تكوين الله لا مع التكوين ولا متراخيا.." (٢)

"متناقضون أما الأول فلأن سلب النقيضين ممتنع كما أن جمعهما ممتنع فيمتنع أن يكون شيء من الأشياء لا موجودا ولا معدوما. وأما تناقضهم لا بد أن يذكروا ما ذكروا أنه يسلب عنه النقيضان ببعض الأمور التي يتميز بها ليخبر عنه بهذا السلب وأي شيء قالوه فلا بد أن يتضمن نفيا أو إثباتا بل لا بد أن يتضمن إثباتا وقد بسطنا الرد عليهم في غير هذا الموضع. ولهذا كان كثير من الملاحدة لا يصلون إلى هذا الحد؛ بل يقولون كما قال أبو يعقوب السجستاني وغيره من الملاحدة: نحن لا ننفي النقيضين بل نسكت عن إضافة واحد منهما إليه؛ فلا نقول هو موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل. فيقال لهم: إعراض قلوبكم عن العلم به وكف ألسنتكم عن ذكره لا يوجب أن يكون هو في نفسه مجردا عن النقيضين؛ بل يفيد هذا كفركم بالله وكراهتكم لمعرفته وذكره وعبادته وهذا حقيقة مذهبكم. ومن قال من الملاحدة المنتسبين إلى التصوف والتحقيق كابن سبعين والصدر القونوي وغيرهما: إنه وجود مطلق بشرط الإطلاق عن كل وصف ثبوتي وسلبي فهو من جنس هؤلاء. لكن هؤلاء يقولون هو وجود مطلق فيخصونه بالوجود دون العدم. ثم يقولون هو مطلق والمطلق بشرط الإطلاق عن كل قيد سلبي وثبوتي إنما يكون." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٣٤٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٣٨١

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧/١٠٦

"طرقها وصفات رجالها والأسباب الموجبة للتصديق بها ما يعلمه أهل العلم بالحديث؛ فإن هؤلاء يقطعون قطعا يقينا بعامة المتون الصحيحة التي في الصحيحين كما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع. وأما المقدمة الثانية: فإنهم قد لا يعرفون معاني القرآن والحديث ومنهم من يقول: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم وقد **بسطنا** الكلام على فساد ذلك في غير هذا الموضع. وكثير منهم إنما ينظر من تفسير القرآن والحديث فيما يقوله موافقوه على المذهب فيتأول تأويلاتهم فالنصوص التي توافقهم يحتجون بها والتي تخالفهم يتأولونها وكثير منهم لم يكن عمدتهم في نفس الأمر اتباع نص أصلا وهذا في البدع الكبار مثل الرافضة والجهمية فإن الذي وضع الرفض كان زنديقا ابتدأ تعمد الكذب الصريح الذي يعلم أنه كذب كالذين ذكرهم الله من اليهود الذين يفترون على الله الكذب وهم يعلمون ثم جاء من بعدهم من ظن صدق ما افتراه أولئك وهم في شك منه كما قال تعالى: ﴿وإن الذين أورثوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب﴾ وكذلك الجهمية ليس معهم على نفي الصفات وعلو الله على العرش ونحو ذلك نص أصلا لا آية ولا حديث ولا أثر عن الصحابة،." (١)

"فلها النصف﴾ وكذلك قوله: ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ فإن المعنى لم يكن له أحد من الآحاد كفوا له فإن كان الأحد عبارة عما لا يتميز منه شيء عن شيء ولا يشار إلى شيء منه دون شيء فليس في الموجودات ما هو أحد إلا ما يدعونه من الجوهر الفرد ومن رب العالمين وحينئذ لا يكون قد نفى عن شيء من الموجودات أن يكون كفوا للرب؛ لأنه لم يدخل في مسمى أحد. وقد **بسطنا** الكلام على هذا بسطا كثيرا في المباحث العقلية والسمعية التي يذكرها نفاة الصفات من الجهمية وأتباعهم في كتابنا المسمى (بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية) . ولهذا لما احتجت الجهمية على السلف - كالإمام أحمد وغيره - على نفي الصفات باسم الواحد قال أحمد: قالوا لا تكونون موحدين أبدا حتى تقولوا قد كان الله ولا شيء قلنا نحن نقول كان الله ولا شيء ولكن إذا قلنا إن الله لم يزل بصفاته كلها أليس إنما نصف إلها واحدا وضربنا لهم في ذلك مثلا: فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذع وكرب وليف وسعف وخوص وجمار واسمها شيء واحد وسميت نخلة بجميع صفاتها؟ فكذلك الله - وله المثل الأعلى - بجميع صفاته إله واحد لا نقول: إنه قد كان في وقت من الأوقات ولا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة ولا نقول قد كان في وقت من الأوقات لا يعلم حتى." (٢)

"الحكمة كما قال: ﴿صنع الله الذي أتقن كل شيء﴾ وقال تعالى: ﴿الذي أحسن كل شيء خلقه﴾ فما من مخلوق إلا ولله فيه حكمة. ولكن هذا بحر واسع قد **بسطناه** في مواضع والمقصود هنا: التنبيه على أن الشيء. المعين يكون محبوبا من وجه مكروها من وجه وأن هذا حقيقة التردد وكما أن هذا في الأفعال فهو في الأشخاص. والله أعلم.." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧/٤٤٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧/٤٥٠

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨/١٣٥

"وإنما نشير إلى النكت وبهذا يتبين القول المتوسط وهو: أن الظلم الذي حرمه الله على نفسه مثل: أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها؛ ويعاقب البريء على ما لم يفعل من السيئات؛ ويعاقب هذا بذنب غيره؛ أو يحكم بين الناس بغير القسط؛ ونحو ذلك من الأفعال التي ينزه الرب عنها لقسطه وعدله وهو قادر عليها وإنما استحق الحمد والثناء لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه. وكما أن الله منزه عن صفات النقص والعيب فهو أيضا منزه عن أفعال النقص والعيب. وعلى قول الفريق الثاني ما ثم فعل يجب تنزيه الله عنه أصلا والكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها يدل على خلاف ذلك ولكن متكلمي أهل الإثبات لما ناظروا متكلمة النفي ألزموهم لوازم لم ينفصلوا عنها إلا بمقابلة الباطل بالباطل وهذا مما عابه الأئمة وذموه كما عاب الأوزاعي والزبيدي والثوري وأحمد بن حنبل وغيرهم مقابلة القدرية بالغلو في الإثبات وأمروا بال ا عتصام بالكتاب والسنة وكما عابوا أيضا على من قابل الجهمية نفاة الصفات بالغلو في الإثبات حتى دخل في تمثيل الخالق بالمخلوق. وقد بسطنا الكلام في هذا وهذا وذكرنا كلام السلف والأئمة في هذا في غير هذا الموضع. ولو قال قائل: هذا مبني على " مسألة تحسين العقل وتقبيحه " فمن قال: العقل يعلم به حسن الأفعال وقبحها فإنه ينزه الرب عن بعض." (١)

"الأفعال ومن قال: لا يعلم ذلك إلا بالسمع فإنه يجوز جميع الأفعال عليه لعدم النهي في حقه قيل له: ليس بناء هذه على تلك بلازم وبتقدير لزومها ففي تلك تفصيل وتحقيق قد بسطناه في موضعه وذلك أنا فرضنا أنا نعلم بالعقل حسن بعض الأفعال وقبحها؛ لكن العقل لا يقول: إن الخالق كالمخلوق؛ حتى يكون ما جعله حسنا لهذا أو قبيحا له جعله حسنا للآخر أو قبيحا له؛ كما يفعل مثل ذلك القدرية؛ لما بين الرب والعبد من الفروق الكثيرة. وإن فرضنا أن حسن الأفعال وقبحها لا يعلم إلا بالشرع فالشرع قد دل على أن الله قد نزه نفسه عن أفعال وأحكام - فلا يجوز أن يفعلها - تارة بخبره مثنيا على نفسه بأنه لا يفعلها؛ وتارة بخبره أنه حرمها على نفسه. وهذا يبين المسألة الثانية. فنقول: الناس لهم في أفعال الله باعتبار ما يصلح منه ويجوز وما لا يجوز منه ثلاثة أقوال: طرفان ووسط. فالطرف الواحد: طرف القدرية وهم الذين ح جروا عليه أن يفعل إلا ما ظنوا بعقلهم أنه الجائز له حتى وضعوا له شريعة التعديل والتجويز فأوجبوا عليه بعقلهم أمورا كثيرة وحرموا عليه بعقلهم أمورا كثيرة؛ لا بمعنى: أن العقل آمر له وناه؛ فإن هذا لا يقوله عاقل بل بمعنى: أن تلك الأفعال مما." (٢)

"ربه﴾ أي: مغفرة هذا الضرب ممكنة بدون رضى الخلق؛ فإن شاء عذب هذا الظالم لنفسه وإن شاء غفر له. وقد بسطنا الكلام في هذه الأبواب الشريفة والأصول الجامعة في القواعد وبينا أنواع الظلم وبينا كيف كان الشرك أعظم أنواع الظلم ومسمى الشرك جليله ودقيقه؟ فقد جاء في الحديث: " ﴿الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل﴾ ". وروي أن هذه الآية نزلت في أهل الرياء ﴿فمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا﴾ وكان شداد بن أوس يقول: يا بقايا العرب يا بقايا العرب إنما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية. قال أبو داود السجستاني صاحب

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٦/١٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٧/١٨

السنن المشهورة: الخفية حب الرياسة. وذلك أن حب الرياسة هو أصل البغي والظلم كما أن الرياء هو من جنس الشرك أو مبدأ الشرك. والشرك أعظم الفساد كما أن التوحيد أعظم الصلاح؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم إنه كان من المفسدين﴾ إلى أن ختم السورة بقوله: ﴿تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا﴾ وقال: ﴿وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا﴾ وقال:." (١)

"وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين: " ﴿صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب﴾ " وهذه الاستطاعة يقترن بها الفعل تارة والترك أخرى وهي الاستطاعة التي لم تعرف القدرية غيرها كما أن أولئك المخالفين لهم من أهل الإثبات لم يعرفوا إلا المقارنة. وأما الذي عليه المحققون من أئمة الفقه والحديث والكلام وغيرهم فإثبات النوعين جميعا كما قد بسطناه في غير هذا الموضع؛ فإن الأدلة الشرعية والعقلية تثبت النوعين جميعا. والثانية: المقارنة للفعل؛ وهي الموجبة له وهي المنفية عمن لم يفعل في مثل قوله: ﴿ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون﴾ وفي قوله: ﴿لا يستطيعون سمعا﴾ وهذا الهدى الذي يكثر ذكره في القرآن في مثل قوله: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ وقوله: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا﴾ وفي قوله: ﴿من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا﴾ وأمثال ذلك. وهذا هو الذي تنكر القدرية أن يكون الله هو الفاعل له ويزعمون أن العبد هو الذي يهدي نفسه. وهذا الحديث وأمثاله حجة عليهم؛ حيث قال: " ﴿يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم﴾ فأمر العباد بأن يسألوه الهداية كما أمرهم بذلك في أم." (٢)

"وهذا فرق في أعيان المخلوقات وهو فرق صحيح لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين كما اشتبه ذلك على كثير من الناس في الكلام فلم يفرقوا بين كون كلامه قديما بمعنى إنه لم يزل متكلما إذا شاء وبين كون الكلام المعين قديما. وكذلك لم يفرقوا بين كون الفعل المعين قديما وبين كون نوع الفعل المعين قديما كالفلك محدث مخلوق مسبوق بالعدم وكذلك كل ما سواه وهذا الذي دل عليه الكتاب والسنة والآثار وهو الذي تدل عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه كما قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع وبينا مطابقة العقل الصريح للنقل الصحيح. وإن غلط أهل الفلسفة والكلام أو غيرهم فيهما أو في أحدهما وإلا فالقول الصدق المعلوم بعقل أو سمع يصدق بعضه بعضا لا يكذب بعضه بعضا قال تعالى. ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون﴾ بعد قوله: ﴿ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بالحق لما جاءه﴾ وإنما مدح من جاء بالصدق وصدق بالحق الذي جاءه. وهذه حال من لم يقبل إلا الصدق ولم يرد ما يجيئه به غيره من الصدق بل قبله ولم يعارض بينهما ولم يدفع أحدهما بالآخر." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨/١٦٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨/١٧٣

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨/٢٤٠

"وقد بسطنا الكلام على هذا في موضع آخر. وبينا أن الأنبياء كلهم كان دينهم الإسلام من نوح إلى المسيح. ولهذا لما بدأ الإسلام غريبا لم يكن غيره من الدين مقبولا بل قد ثبت في الحديث الصحيح - حديث عياض بن حمار - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿إن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم - عربهم وعجمهم - إلا بقايا من أهل الكتاب﴾ الحديث. ولا يقتضي هذا أنه إذا صار غريبا أن المتمسك به يكون في شر بل هو أسعد الناس كما قال في تمام الحديث ﴿فطوبى للغرباء﴾ . و " طوبى " من الطيب قال تعالى ﴿طوبى لهم وحسن مآب﴾ فإنه يكون من جنس السابقين الأولين الذين اتبعوه لما كان غريبا. وهم أسعد الناس. أما في الآخرة فهم أعلى الناس درجة بعد الأنبياء عليهم السلام. وأما في الدنيا فقد قال تعالى ﴿يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾ أي أن الله حسبك وحسب متبعك. وقال تعالى ﴿إن وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين﴾ وقال تعالى ﴿أليس." (١)

"والتعريض نوع من الكذب؛ إذ كان كذبا في الأفهام؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿إن إبراهيم لم يكذب إلا ثلاث كذبات كلهن في ذات الله﴾ وهي معاريض كقوله عن سارة: إنها أختي؛ إذ كان ليس هناك مؤمن إلا هو وهي. وهؤلاء يقولون: إن كلام إبراهيم وعامة الأنبياء مما أخبروا به عن الغيب كذب من المعاريض. وأما جمهور المتكلمين فلا يقولون بهذا بل يقولون: قصدوا البيان دون التعريض. لكن مع هذا يقول الجهمية ونحوهم: إن بيان الحق ليس في خطابهم بل إنما في خطابهم ما يدل على الباطل. والمتكلمون من الجهمية والمعتزلة والأشعرية ونحوهم ممن سلك في إثبات الصانع طريق الأعراض يقولون: إن الصحابة لم يبينوا أصول الدين بل ولا الرسول: إما لشغلهم بالجهاد؛ أو لغير ذلك. وقد بسطنا الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع وبينا أن أصول الدين الحق الذي أنزل الله به كتابه وأرسل به رسوله وهي الأدلة والبراهين و ا لآيات الدالة على ذلك: قد بينها الرسول أحسن بيان وأنه دل الناس وهداهم إلى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية التي بها يعلمون المطالب الإلهية وبها يعلمون إثبات ربوبية الله ووحدانيته." (٢)

"آثم مخطئ كالعلمية وإن لم يكن عليها دليل قطعي فليس لله فيها حكم في الباطن وحكم الله في حق كل مجتهد ما أداه اجتهاده إليه. وهؤلاء وافقوا الأولين في أن الخطأ والإثم متلازمان وإن كل مخطئ آثم؛ لكن خالفوهم في المسائل الاجتهادية فقالوا: ليس فيها قاطع والظن ليس عليه دليل عند هؤلاء وإنما هو من جنس ميل النفوس إلى شيء دون شيء فجعلوا الاعتقادات الظنية من جنس الإرادات وادعوا أنه ليس في نفس الأمر حكم مطلوب بالاجتهاد والإثم في نفس الأمر أمارة أرجح من أمارة وهذا القول قول أبي الهذيل العلاف ومن اتبعه كالجبائي وابنه وهو أحد قولي الأشعري وأشهرهما وهو اختيار القاضي الباقلاني وأبي حامد الغزالي وأبي بكر ابن العربي؛ ومن اتبعهم. وقد بسطنا القول في ذلك بسطا كثيرا في غير هذا الموضع. والمخالفون لهم كأبي إسحاق الإسفراييني وغيره من الأشعرية وغيرهم يقولون: هذا القول أوله سفسطة وآخره زندقة وهذا قول من يقول: إن كل مجتهد في المسائل الاجتهادية العملية فهو مصيب باطنا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٩٢/١٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٩/١٩

وظاهرا؛ إذ لا يتصور عندهم أن يكون مجتهدا مخطئا إلا بمعنى أنه خفي عليه بعض الأمور وذلك الذي خفي عليه ليس هو حكم الله لا." (١)

"وعادتهم من غير حد شرعي ولا لغوي وبهذا يحصل التفقه في الكتاب والسنة. والاسم إذا بين النبي صلى الله عليه وسلم حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو صلى الله عليه وسلم كيفما كان الأمر؛ فإن هذا هو المقصود وهذا كاسم الخمر؛ فإنه قد بين أن كل مسكر خمر فعرف المراد بالقرآن وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ الخمر على كل مسكر أو تخص به عصير العنب. لا يحتاج إلى ذلك؛ إذ المطلوب معرفة ما أراد الله ورسوله بهذا الاسم وهذا قد عرف ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم وبأن الخمر في لغة المخاطبين بالقرآن كانت تتناول نبيذ التمر وغيره ولم يكن عندهم بالمدينة خمر غيرها وإذا كان الأمر كذلك فما أطلقه الله من الأسماء وعلق به الأحكام من الأمر والنهي والتحليل والتحريم لم يكن لأحد أن يقيده إلا بدلالة من الله ورسوله. فمن ذلك اسم الماء مطلق في الكتاب والسنة ولم يقسمه النبي صلى الله عليه وسلم إلى قسمين: طهور وغير طهور فهذا التقسيم مخالف للكتاب والسنة وإنما قال الله: ﴿فلم تجدوا ماء﴾ وقد **بسطنا** هذا في غير هذا الموضع وبينا أن كل ما وقع عليه اسم الماء فهو طاهر طهور سواء كان مستعملا في طهر واجب أو مستحب." (٢)

"بها ولهذا كانت أثمانا؛ بخلاف سائر الأموال فإن المقصود الانتفاع بها نفسها؛ فلهذا كانت مقدرة بالأمور الطبعية أو الشرعية والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت. وأيضا فالتقدير إنما كان لخمسة أوسق وهي خمسة أحمال فلو لم يعتبر في ذلك حدا مستويا لوجب أن تعتبر خمسة أحمال من أحمال كل قوم. وأيضا فسائر الناس لا يسمون كلهم صاعا فلا يتناوله لفظ الشارع كما يتناول الدرهم والدينار اللهم إلا أن يقال: إن الصاع اسم لكل ما يكال به؛ بدليل قوله: ﴿صواع الملك﴾ فيكون كلفظ الدرهم.

فصل:

وكذلك لفظ الإطعام لعشرة مساكين لم يقدره الشرع بل كما قال الله: ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾ وكل بلد يطعمون من أوسط ما يأكلون كفاية غيره كما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع.." (٣)

"وقد **بسطنا** الكلام على " قاعدة إبطال الحيل وسد الذرائع " في كتاب كبير مفرد وقررنا فيه مذهب أهل المدينة بالكتاب والسنة وإجماع السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار. وكذلك ربا النسأ فإن أهل ثقيف الذين نزل فيهم القرآن أن الرجل كان يأتي إلى الغريم عند حلول الأجل فيقول: أتقضي أم تربي؟ فإن لم يقضه وإلا زاده المدين في الماء وزاده الطالب في الأجل فيضاعف المال في المدة لأجل التأخير. وهذا هو الربا الذي لا يشك فيه باتفاق سلف الأمة وفيه نزل القرآن والظلم والضرر فيه ظاهر. والله سبحانه وتعالى أحل البيع وأحل التجارة وحرم الربا فالمبتاع يبتاع ما يستنفع

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩/٢٠٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩/٢٣٦

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩/٢٥٢

به كطعام ولباس ومسكن ومركب وغير ذلك والتاجر يشتري ما يريد أن يبيعه ليربح فيه وأما آخذ الربا فإنما مقصوده أن يأخذ دراهم بدراهم إلى أجل فيلزم الآخر أكثر مما أخذ بلا فائدة حصلت له لم يبع ولم يتجر والمربي آكل مال بالباطل بظلمه ولم ينفع الناس لا بتجارة ولا غيرها؛ بل ينفق دراهمه بزيادة بلا منفعة حصلت له ولا للناس. فإذا كان هذا مقصودهما فبأي شيء توصلوا إليه حصل الفساد والظلم مثل أن تواطآ على أن يبيعه ثم يبتاعه فهذه بيعتان في بيعة وفي." (١)

"كما إذا رضخ رأسه كما ﴿رضخ النبي صلى الله عليه وسلم رأس اليهودي الذي رضخ رأس الجارية﴾ كان ذلك أتم في العدل بمن قتله بالسيف في عنقه وإذا تعذر القصاص عدل إلى الدية وكانت الدية بدلا لتعذر المثل. وإذا أتلف له مالا؛ كما لو تلفت تحت يده العارية: فعليه مثله إن كان له مثل وإن تعذر المثل كانت القيمة – وهي الدراهم والدنانير – بدلا عند تعذر المثل ولهذا كان من أوجب المثل في كل شيء بحسب الإمكان مع مراعاة القيمة أقرب إلى العدل ممن أوجب القيمة من غير المثل وفي هذا كانت قصة داود وسليمان. وقد بسطنا الكلام على هذه الأبواب كلها في غير هذا الموضع وإنما المقصود هنا: التنبيه. وحينئذ فتجويز العرايا أن تباع بخرصها لأجل الحاجة عند تعذر بيعها بالكيل موافق لأصول الشريعة مع ثبوت السنة الصحيحة فيه وهو مذهب أهل المدينة وأهل الحديث ومالك جوز الخرص في نظير ذلك للحاجة وهذا عين الفقه الصحيح. ومذهب أهل المدينة ومن وافقهم كالشافعي وأحمد في جزاء الصيد: أنه يضمن بالمثل في الصورة كما مضت بذلك السنة وأقضية الصحابة فإن في السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الضبع بكبش." (٢)

"وثبت عن أصحابه كعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس: أنهم نهوا عن التحليل لم يعرف عن أحد منهم الرخصة في ذلك وهذا موافق لأصول أهل المدينة. فإن من أصولهم أن القصود في العقود معتبرة كما يجعلون الشرط المتقدم كالشرط المقارن ويجعلون الشرط العرفي كالشرط اللفظي. ولأجل هذه الأصول أبطلوا نكاح المحلل وخلع اليمين الذي يفعل حيلة لفعل المحلوف عليه وأبطلوا الحيل التي يستحل بها الربا وأمثال ذلك. ومن نازعهم في ذلك من الكوفيين. ومن وافقهم ألغى النيات في هذه الأعمال وجعل القصد الحسن كالقصد السيئ وسوغ إظهار أعمال لا حقيقة لها ولا قصد بل هي نوع من النفاق والمكر كما قال أيوب السختياني يخادعون الله كما يخادعون الصبيان لو أتوا الأمر على وجهه لكان أهون عليهم. والبخاري قد أورد في صحيحه كتابا في الرد على أهل الحيل وما زال سلف الأمة وأئمتها ينكرون على من فعل ذلك كما بسطناه في الكتاب المفرد. ونكاح الشغار قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠/٣٤٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠/٣٥٢

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠/٣٧٨

"والجمهور قالوا: إنه حقيقة فيهما؛ لكن أكثرهم قالوا: إنه متواطئ التواطؤ العام؛ أو مشككا إن جعل المشكك نوعا آخر؛ وهو غير التواطؤ الخاص الذي تتماثل معانيه في موارد ألفاظه. وإنما جعله مشتركا شرذمة من المتأخرين لا يعرف هذا القول عن طائفة كبيرة ولا نظار مشهورين. ومن حكى ذلك عن الأشعري كما حكاه الرازي فقد غلط؛ فإن مذهب الرجل وعامة أصحابه: أن الوجود اسم عام ينقسم إلى: قديم؛ وحادث ولكن مذهبه أن وجود كل شيء عين ماهيته وهذا مذهب جماهير العقلاء من المسلمين وغيرهم فظن الظان أن هذا يستلزم أن يكون اللفظ مشتركا كما احتج به الآمدي وذلك غلط كما قد **بسطناه** في موضعه وهو يتبين بالكلام على حجته. وقوله: إما أن يكون اسم الوجود دالا على الذات؛ أو على صفة زائدة على الذات. يقال له: أتريد به لفظ الوجود العام المنقسم إلى واجب وممكن؛ أم لفظ الوجود الخاص؟ كما يقال: وجود الواجب ووجود الممكن؛ فإنه من المعلوم أن الأسماء التي يسمى بها الرب وغيره – بل كل." (١)

"المخلوقين فيكون من الذين هم بربهم يعدلون ويشركون فإن هذا من أعظم القياس الفاسد وهؤلاء يقولون: ﴿تالله إن كنا لفي ضلال مبين﴾ ﴿إذ نسويكم برب العالمين﴾ ولهذا قال طائفة من السلف: أول من قاس إبليس وما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس أي: بمثل هذه المقاييس التي يشتبه فيها الشيء بما يفارقه كأقيسة المشركين. ومن كان له معرفة بكلام الناس في العقليات رأى عامة ضلال من ضل من الفلاسفة والمتكلمين بمثل هذه الأقيسة الفاسدة التي يسوى فيها بين الشيئين لاشتراكهما في بعض الأمور مع أن بينهما من الفرق ما يوجب أعظم المخالفة واعتبر هذا بكلامهم في وجود الرب ووجود المخلوقات؛ فإن فيه من الاضطراب ما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع. وهذا الذي ذكرناه في الإجارة بناء على تسليم قولهم: إن بيع الأعيان المعدومة لا يجوز. وهذه المقدمة الثانية والكلام عليها من وجهين. أحدهما: أن نقول: لا نسلم صحة هذه المقدمة فليس في كتاب الله ولا سنة رسوله؛ بل ولا عن أحد من الصحابة أن بيع المعدوم." (٢)

"وهذا يتضح بمسألة أخرى؛ وهو: أن الأرض وإن كانت ترابا أو غير تراب إذا وقعت عليها نجاسة من بول أو عذرة أو غيرهما: فإنه إذا صب الماء على الأرض حتى زالت عين النجاسة: فالماء والأرض طاهران وإن لم ينفصل الماء في مذهب جماهير العلماء فكيف بالبلاط؟ ولهذا قالوا: إن السطح إذا كانت عليه نجاسة وأصابه ماء المطر حتى أزال عينها كان ما ينزل من الميازيب طاهرا؛ فكيف بأرض الحمام؟ فإذا كان بها بول أو قيء فصب عليه ماء حتى ذهبت عينه: كان الماء والأرض طاهرين وإن لم يجر الماء؛ فكيف إذا جرى وزال عن مكانه؟ والله أعلم.

وقد **بسطنا** الكلام على ذلك في غير هذا الموضع؛ وذكرنا بضعة عشر دليلا شرعيا على طهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه فإذا كانت طاهرة فكيف بالمستحيل منها أيضا؟ وطهارة هذه الأرواث بينة في السنة فلا يجعل الخلاف فيها شبهة يستحب لأجله اتقاء ما خالطته؛ إذ قد ثبت بالسنة الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يلابسونها.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠/٤٤٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٠/٥٤٢

وأما روث ما لا يؤكل لحمه كالبغال والحمير: فهذه نجسة عند جمهور العلماء. وقد ذهب طائفة إلى طهارتها؛ وأنه لا ينجس من الأرواث والأبوال إلا بول الآدمي وعذرته؛ لكن على القول المشهور قول الجمهور إذا شك في الروثة: هل هي من روث ما يؤكل لحمه أو." (١)

"ثبت ذلك في الصحيح فتبين أن تركه للقنوت لم يكن ترك نسخ؛ إذ قد ثبت أنه قنت بعد ذلك وإنما قنت لسبب فلما زال السبب ترك القنوت كما بين في هذا الحديث أنه ترك الدعاء لهم لما قدموا. وليس أيضا قوله في حديث أنس المتفق عليه: ﴿أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على أحياء من أحياء العرب ثم تركه﴾ أنه ترك الدعاء فقط كما يظنه من ظن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مداوما على القنوت في الفجر بعد الركوع أو قبله بل ثبت في أحاديث أنس التي في الصحيحين: ﴿أنه لم يقنت بعد الركوع إلا شهرا﴾ وغير ذلك مما يبين أن المتروك كان القنوت. وقد **بسطنا** هذا في غير هذا الموضع وبينا أن من تأمل الأحاديث علم علما يقينا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يداوم على القنوت في شيء من الصلوات لا الفجر ولا غيرها؛ ولهذا لم ينقل هذا أحد من الصحابة؛ بل أنكروه. ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم حرفا واحدا مما يظن أنه كان يدعو به في القنوت الراتب وإنما المنقول عنه ما يدعو به في العارض: كالدعاء لقوم وعلى قوم فأما ما يدعو به من يستحب المداومة على قنوت الفجر من قول: ﴿اللهم اهدنا فيمن هديت﴾ فهذا إنما في السنن أنه علمه للحسن يدعو به في قنوت الوتر.." (٢)

"بحال فالنهي في حقه حكم مبتدأ لكن هل يثبت الحكم في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب؟ فيه ثلاثة أقوال لأصحاب أحمد وغيرهم: أحدها: أنه يثبت مطلقا. والثاني: لا يثبت مطلقا. والثالث: الفرق بين الحكم الناسخ والحكم المبتدأ. وعلى هذا يقال: الجاهل لم يبلغه حكم الخطاب وقد يفرق بين الناسي والجاهل: ألا ترى من نام عن صلاة أو نسيها فإنه يعيدها باتفاق المسلمين؟ وكذلك من ترك شيئا من فروضها نسيانا ثم ذكر قبل أن يذكر أنه صلى بلا وضوء أو ترك القراءة أو الركوع ونحو ذلك فإنه يعيد. وأما من نسي واجبا كالتشهد الأول فإنه يسجد قبل السلام فإن تعمد تركه ففي بطلان صلاته وجهان: أشهرهما تبطل. ولو نسيه مطلقا لم تبطل صلاته فهنا قد أثر النسيان في سقوط الواجب مطلقا.

وأما الجاهل فلو صلى غير عالم بوجوب الوضوء من لحم الإبل أو صلى في مباركها غير عالم بالنهي ثم بلغه: ففي الإعادة روايتان لكن الأظهر في الحجة أنه لا يعيد كما قد **بسطناه** في غير هذا الموضع.." (٣)

"وكان صلى الله عليه وسلم يجاهد من يليه من الكفار من المشركين وأهل الكتاب فمن جاهد من يليه من هؤلاء فقد اتبع السنة وإن كان نوع هؤلاء غير نوع أولئك إذ أولئك كان غالبهم عربا ولهم نوع من الشرك هم عليه فمن جاهد سائر المشركين: تركهم وهندهم وغيرهم فقد فعل ما أمر الله به. وإن كانت أصنامهم ليست تلك الأصنام. ومن جاهد

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١/٧٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١/١٥٣

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١/١٦١

اليهود والنصارى فقد اتبع السنة وإن كان هؤلاء اليهود والنصارى من نوع آخر غير النوع الذين جاهدهم النبي صلى الله عليه وسلم فإنه جاهد يهود المدينة: كقريظة والنضير وبني قينقاع ويهود خيبر؛ وضرب الجزية على نصارى نجران؛ وغزا نصارى الشام عربها ورومها عام تبوك ولم يكن فيها قتال وأرسل إليهم زيدا وجعفرا وعبد الله بن رواحة قاتلوهم في غزوة مؤتة. وقال: أميركم زيد فإن قتل فجعفر فإن قتل فعبد الله بن رواحة. وصالح أهل البحرين وكانوا مجوسا على الجزية وهم أهل هجر وفي الصحيح }أنه قدم مال البحرين فجعله في المسجد وما ثاب حتى قسمه﴾ وهذا باب واسع قد **بسطناه** في غير هذا الموضع وميزنا بين السنة والبدعة وبينا أن السنة هي ما قام الدليل الشرعي عليه بأنه طاعة لله ورسوله سواء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعل." (١)

"تفرض عليهم وقد أمن ذلك بموته. وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أهل السنن وصححه الترمذي وغيره: ﴿عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة﴾ فما سنه الخلفاء الراشدون ليس بدعة شرعية ينهى عنها وإن كان يسمى في اللغة بدعة لكونه ابتدئ. كما قال عمر: نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل وقد **بسطنا** ذلك في قاعدة.

فصل:

الماء الجاري في أرض الحمام خارجا منها أو نازلا في بلاليعها لا يحكم بنجاسته بل بطهارته إلا أن تعلم نجاسة شيء منه؛ ولهذا كان ظاهر مذهب أحمد أن الحمام لم ينه عن الصلاة فيها لكونها مظنة النجاسة كما ذهب إليه طائفة من الفقهاء وهو وجه في مذهب أحمد. ومن قال هذا قال: إذا غسلنا موضعا منها أو تيقنا طهارته جازت الصلاة فيه.." (٢)

"وفي الجملة للعلماء في المائعات ثلاثة أقوال: أحدها: أنها كالماء. والثاني: أنها أولى بعدم التنجس من الماء لأنها طعام وإدام فإتلافها فيه فساد ولأنها أشد إحالة للنجاسة من الماء أو مباينة لها من الماء. والثالث: أن الماء أولى بعدم التنجس منها لأنه طهور. وقد **بسطنا** الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع؛ وذكرنا حجة من قال: بالتنجيس وأنهم احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿إن كان جامدا فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم وإن كان مائعا فلا تقربوه﴾ رواه أبو داود وغيره؛ وبينا ضعف هذا الحديث. وطعن البخاري والترمذي وأبو حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم فيه وأنهم بينوا أنه غلط فيه معمر على الزهري. قال أبو داود: (باب في الفأرة تقع في السمن حدثنا مسدد حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة ﴿أن فأرة وقعت في سمن فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ألقوها وما حولها وكلوه﴾ . وقال ثنا أحمد بن صالح والحسين بن علي واللفظ للحسين." (٣)

"من العلماء: كالزهري والبخاري صاحب الصحيح. وقد ذكر ذلك رواية عن مالك وهو أيضا مذهب أبي حنيفة: فإنه سوى بين الماء والمائعات بملاقاة النجاسة وفي إزالة النجاسة وهو رواية عن أحمد في الإزالة؛ لكن أبو حنيفة رأى

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١/٣١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١/٣١٩

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢١/٤٩٠

مجرد الوصول منجسا وجمهور الأئمة خالفوا في ذلك فلم يروا الوصول منجسا مع الكثرة. وتنازعوا في القليل. إذ من الفقهاء من رأى أن مقتضى الدليل أن الخبيث إذا وقع في الطيب أفسده ومنهم من قال إنما يفسده إذا كان قد ظهر أثره فأما إذا استهلك فيه واستحال فلا وجه لإفساده كما لو انقلبت الخمرة خلا بغير قصد آدمي فإنها طاهرة حلال باتفاق الأئمة لكن مذهبه في الماء معروف وعلى هذا أدلة قد بسطناها في غير هذا الموضع. ولا دليل على نجاسته لا في كتاب الله ولا سنة رسوله. وعمدة الذين نجسوه. احتجاجهم بحديث رواه أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال: إن كان جامدا فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم وإن كان مائعا فلا." (١)

"واستدل بالحديث الذي رواه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس: ﴿أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال: ألقوها وما حولها وكلوه﴾ ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم إن كان مائعا فلا تقربوه؛ بل هذا باطل. فذكر البخاري رضي الله عنه هذا ليبين أن من ذكر عن الزهري أنه روى في هذا الحديث هذا التفصيل فقد غلط عليه فإنه أجاب بالعموم في الجامد والذائب مستدلا بهذا الحديث بعينه لا سيما والسمن بالحجاز يكون ذائبا أكثر مما يكون جامدا؛ بل قيل: إنه لا يكون بالحجاز جامدا بحال. فإطلاق النبي صلى الله عليه وسلم الجواب من غير تفصيل يوجب العموم إذ السؤال كالمعاد في الجواب فكأنه قال: إذا وقعت الفأرة في السمن فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم وترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال يتنزل منزلة العموم في المقال. هذا إذا كان السمن بالحجاز يكون جامدا ويكون ذائبا فأما إن كان وجود الجامد نادرا أو معدوما كان الحديث نصا في أن السمن الذائب إذا وقعت فيه الفأرة فإنها تلقى وما حولها ويؤكل. وبذلك أجاب الزهري فإن مذهبه أن الماء لا ينجس قليله ولا كثيره إلا بالتغير وقد ذكر البخاري في أوائل الصحيح: التسوية بين الماء والمائعات. وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة ودلائلها وكلام العلماء فيها." (٢)

"طبخ الطعام بالوقود النجس فإن نضج الطعام كسخونة الماء والكراهة في طبخ الفخار بالوقود النجس تشبه تسخين الماء الذي ليس بينه وبين النار حاجز والله أعلم.

وسئل:

عن بول ما يؤكل لحمه: هل هو نجس؟ .

فأجاب:

أما بول ما يؤكل لحمه وروث ذلك فإن أكثر السلف على أن ذلك ليس بنجس وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما ويقال: إنه لم يذهب أحد من الصحابة إلى تنجيس ذلك. بل القول بنجاسة ذلك قول محدث لا سلف له من الصحابة. وقد بسطنا القول في هذه المسألة في كتاب مفرد وبينا فيه بضعة عشر دليلا شرعيا وأن ذلك ليس بنجس. والقائل بتنجيس ذلك ليس معه دليل شرعي على نجاسته أصلا. فإن غاية ما اعتمدوا عليه قوله صلى الله عليه وسلم ﴿تنزهوا من

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٢٥/٢١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٢٧/٢١

البول﴾ وظنوا أن هذا عام في جميع الأحوال وليس كذلك فإن اللام لتعريف العهد والبول المعهود هو بول الآدمي ودليله قوله: ﴿تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه﴾ ومعلوم أن عامة عذاب." (١)

"هذه الزينة –: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة﴾ . فنقول: اعلم أن ما يصفه النبي صلى الله عليه وسلم من محبته للأجناس. المحبوبة وما يبغضه من ذلك هو مثل ما يأمر به من الأفعال وينهى عنه من ذلك؛ فإن الحب والبغض هما أصل الأمر والنهي وذلك نظير ما يعده على الأعمال الحسنة من الثواب ويتوعد به على الأعمال السيئة من العقاب فأمره ونهيه ووعده ووعيده وحبه وبغضه وثوابه وعقابه كل ذلك من. . . (١) .

وقد بسطنا الكلام على ما يتعلق بهذه القاعدة في غير موضع لتعلقها بأصول الدين وفروعه فإن من أكبر شعبها " مسألة الأسماء والأحكام " في فساق أهل الملة. وهل يجتمع في حق الشخص الواحد الثواب والعقاب كما يقوله أهل السنة والجماعة أم لا يجتمع ذلك؟ كما يقوله جمهور الخوارج والمعتزلة. وهل يكون الشيء الواحد محبوبا من وجه م بغوضا من وجه محمودا من وجه مذموما من وجه؟ وقد تنازع في ذلك أهل العلم من الفقهاء والمتكلمين وغيرهم. والتعارض بين النصوص إنما هو لتعارض المقتضي للحمد والذم من الصفات

---

(١) بياض بالأصل." (٢)

"شأن عامة ما تتعارض فيه الأسباب والدلائل. تجد فريقا يقولون: بهذا دون هذا وفريقا بالعكس أو الأمرين فاعتقدوا تناقضهما فصاروا متحيرين معرضين عن التصديق بهما جميعا ومتناقضين مع هذا تارة ومع هذا تارة وهذا تجده في مسائل الكلام والاعتقادات ومسائل الإرادة والعبادات. كمسألة السماع الصوتي ومسألة الكلام ومسائل الصفات وكلام الله تعالى وغير ذلك من المسائل. وأصل هذا كله: هو العدل بالتسوية بين المتماثلين فإن الله يقول: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾ . وقد بسطنا القول في ذلك. وبينا أن العدل جماع الدين والحق والخير كله: في غير موضع. والعدل الحقيقي قد يكون متعذرا أو متعسرا إما علمه وإما العمل به لكون التماثل من كل وجه غير متمكن أو غير معلوم فيكون الواجب في مثل ذلك ما كان أشبه بالعدل وأقرب إليه وهي الطريقة المثلى؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا نكلف نفسا إلا وسعها﴾ .." (٣)

"النساء﴾ " فعلق الحكم باسم التشبه. ويكون كل صنف يتصف بصفة الآخر. وقد بسطنا هذه القاعدة في (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم وبينا أن المشابهة في الأمور الظاهرة تورث تناسبا وتشابها في الأخلاق والأعمال ولهذا نهينا عن مشابهة الكفار ومشابهة الأعاجم ومشابهة الأعراب ونهى كلا من الرجال والنساء عن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦١٣/٢١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٩/٢٢

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٢/٢٢

مشابهة الصنف الآخر كما في الحديث المرفوع: " ﴿من تشبه بقوم فهو منهم﴾ ". " ﴿وليس منا من تشبه بغيرنا﴾ " والرجل المتشبه بالنساء يكتسب من أخلاقهن بحسب تشبهه حتى يفضي الأمر به إلى التخنث المحض والتمكين من نفسه كأنه امرأة. ولما كان الغناء مقدمة ذلك وكان من عمل النساء: كانوا يسمون الرجال المغنين مخانيث. والمرأة المتشبهة بالرجال تكتسب من أخلاقهم حتى يصير فيها من التبرج والبروز ومشاركة الرجال: ما قد يفضي ببعضهن إلى أن تظهر بدنها كما يظهره الرجل وتطلب أن تعلو على الرجال كما تعلو الرجال على النساء وتفعل من الأفعال ما ينافي الحياء والخفر المشروع للنساء وهذا القدر قد يحصل بمجرد المشابهة. وإذا تبين أنه لا بد من أن يكون بين لباس الرجال والنساء فرق يتميز به الرجال عن النساء. وأن يكون لباس النساء فيه من." (١)

"وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -:

فصل:

العبادات التي جاءت على وجوه متنوعة

قد تقدم القول في مواضع: أن العبادات التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم على أنواع يشرع فعلها على جميع تلك الأنواع لا يكره منها شيء وذلك مثل أنواع التشهدات وأنواع الاستفتاح ومثل الوتر أول الليل وآخره ومثل الجهر بالقراءة في قيام الليل والمخافتة وأنواع القراءات التي أنزل القرآن عليها والتكبير في العيد ومثل الترجيع في الأذان وتركه ومثل إفراد الإقامة وتثنيتها. وقد بسطنا في جواب مسائل الزرعية وغيرها أن ما اختلف فيه العلماء وأراد الإنسان أن يحتاط فيه فهو نوعان: أحدهما: ما اتفقوا فيه على جواز الأمرين ولكن تنازعوا أيهما أفضل.." (٢)

"ومن أنكر عليه فهو مخطئ باتفاق العلماء فإن هذا ليس مأمورا به لا أمر إيجاب ولا أمر استحباب في هذا الموطن والمنكر على التارك أحق بالإنكار منه؛ بل الفاعل أحق بالإنكار فإن المداومة على ما لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليه في الصلوات الخمس ليس مشروعا؛ بل مكروه كما لو داوم على الدعاء قبل الدخول في الصلوات أو داوم على القنوت في الركعة الأولى أو في الصلوات الخمس أو داوم على الجهر بالاستفتاح في كل صلاة ونحو ذلك. فإنه مكروه وإن كان القنوت في الصلوات الخمس قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم أحيانا وقد كان عمر يجهر بالاستفتاح أحيانا وجهر رجل خلف النبي صلى الله عليه وسلم بنحو ذلك فأقره عليه فليس كل ما يشرع فعله أحيانا تشرع المداومة عليه. ولو دعا الإمام والمأموم أحيانا عقيب الصلاة لأمر عارض لم يعد هذا مخالفا للسنة كالذي يداوم على ذلك والأحاديث الصحيحة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو دبر الصلاة قبل السلام ويأمر بذلك. كما قد بسطنا الكلام على ذلك وذكرنا ما في ذلك من الأحاديث وما يظن أن فيه حجة للمنازع في غير هذا الموضع؛

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٤/٢٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٣٥/٢٢

وذلك لأن المصلي يناجي ربه فإذا سلم انصرف عن مناجاته. ومعلوم أن سؤال السائل لربه حال مناجاته هو الذي يناسب دون سؤاله." (١)

"والهلال يستسر آخر الشهر: إما ليلة وإما ليلتين. كما يستسر ليلة تسع وعشرين وثلاثين والشمس لا تكسف إلا وقت استسراره وللشمس والقمر ليالي معتادة من عرفها عرف الكسوف والخسوف. كما أن من علم كم مضى من الشهر يعلم أن الهلال يطلع في الليلة الفلانية أو التي قبلها. لكن العلم بالعادة في الهلال علم عام يشترك فيه جميع الناس وأما العلم بالعادة في الكسوف والخسوف فإنما يعرفه من يعرف حساب جريانهما وليس خبر الحاسب بذلك من باب علم الغيب ولا من باب ما يخبر به من الأحكام التي يكون كذبه فيها أعظم من صدقه فإن ذلك قول بلا علم ثابت وبناء على غير أصل صحيح. وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد﴾ . وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿من أتى عرافا فسأله عن شيء فصدقه لم يقبل الله صلاته أربعين يوما﴾ . والكهان أعلم بما يقولونه من المنجمين في الأحكام ومع هذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن إتيانهم ومسألتهم فكيف بالمنجم؟ وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع عن هذا الجواب.." (٢)

"المرسلة بل يقويها والحديث ثابت عن زيد بن أسلم؛ لكن هذا فيه " ﴿إذا ذرعه القيء﴾ . وأما حديث الحجامة فإما أن يكون منسوخا وإما أن يكون ناسخا لحديث ابن عباس " ﴿أنه احتجم وهو محرم صائم﴾ أيضا ولعل فيه القيء إن كان متناولا للاستقاءة هو أيضا منسوخ. وهذا يؤيد أن النهي عن الحجامة هو المتأخر فإنه إذا تعارض نصان ناقل وباق على الاستصحاب فالناقل هو الراجح في أنه الناسخ ونسخ أحدهما يقوي نسخ قرينه ورواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلا وقال يحيى بن معين: حديث زيد بن أسلم ليس بشيء ولو قدر صحته لكان المراد من ذرعه القيء. فإنه قرنه بالاحتلام ومن احتلم بغير اختياره كالنائم لم يفطر باتفاق الناس. وأما من استمنى فأنزل فإنه يفطر ولفظ الاحتلام إنما يطلق على من احتلم في منامه. وقد ظن طائفة أن القياس أن لا يفطر شيء من الخارج وأن المستقيء إنما أفطر لأنه مظنة رجوع بعض الطعام وقالوا إن فطر الحائض على خلاف القياس. وقد بسطنا في الأصول أنه ليس في الشريعة." (٣)

"الصفا والمروة وهذا كله داخل في الحج.

وإذا كان كذلك فأفعال الحج لم يفرض الله منها شيئا مرتين فلم يفرض وقتين ولا طوافين ولا سعيين ولا فرض الحج مرتين. وطواف الوداع ليس بركن بل هو واجب وليس هو من تمام الحج ولكن كل من خرج من مكة عليه أن يودع. ولهذا من أقام بمكة لا يودع على الصحيح فوجوبه ليكون آخر عهد الخارج بالبيت كما وجب الدخول بالإحرام في أحد

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥١٣/٢٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٥٦/٢٤

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٢٤/٢٥

قولي العلماء لسبب عارض لا كون ذلك واجبا بالإسلام كوجوب الحج. ولأن الصحابة المقيمين بمكة لم يكونوا يعتمرون بمكة. لا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا على عهد خلفائه بل لم يعتمر أحد عمرة بمكة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا عائشة وحدها لسبب عارض. وقد **بسطنا** الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

وسئل:

عمن حج ولم يعتمر وتركها إما عامدا أو ناسيا. فهل تسقط." (١)

"وقال: إنه الخضر كما أن الرافضة ترى شخصا تظن أنه الإمام المنتظر المعصوم أو تدعي ذلك وروي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال – وقد ذكر له الخضر – من أحالك على غائب فما أنصفك. وما ألقى هذا على ألسنة الناس إلا الشيطان. وقد **بسطنا** الكلام على هذا في غير هذا الموضع. وأما إن قصد القائل بقوله " القطب الغوث الفرد الجامع " أنه رجل يكون أفضل أهل زمانه فهذا ممكن لكن من الممكن أيضا أن يكون في الزمان اثنان متساويان في الفضل وثلاثة وأربعة ولا يجزم بألا يكون في كل زمان أفضل الناس إلا واحدا وقد تكون جماعة بعضهم أفضل من بعض من وجه دون وجه وتلك الوجوه إما متقاربة وإما متساوية. ثم إذا كان في الزمان رجل هو أفضل أهل الزمان فتسميته " بالقطب الغوث الجامع " بدعة ما أنزل الله بها من سلطان ولا تكلم بهذا أحد من سلف الأمة وأئمتها وما زال السلف يظنون في بعض الناس أنه أفضل أو من أفضل أهل زمانه ولا يطلقون عليه هذه الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان؛ لا سيما أن من المنتحلين لهذا الاسم من يدعي أن أول الأقطاب هو الحسن بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهما – ثم يتسلل الأمر إلى ما دونه إلى بعض مشايخ." (٢)

"يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار﴾ . وقد بين في كتابه حقوقه التي لا تصلح إلا له وحقوق رسله وحقوق المؤمنين بعضهم على بعض كما **بسطنا** الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وذلك مثل قوله تعالى ﴿ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون﴾ فالطاعة لله والرسول والخشية والتقوى لله وحده وقال تعالى: ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون﴾ فالإيتاء لله والرسول والرغبة لله وحده وقال تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ لأن الحلال ما أحله الله ورسوله والحرام ما حرمه الله ورسوله وأما الحسب فهو لله وحده كما قال: ﴿وقالوا حسبنا الله﴾ ولم يقل: حسبنا الله ورسوله وقال تعالى: ﴿يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾ أي يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين وهذا هو الصواب المقطوع به في هذه الآية؛ ولهذا كانت كلمة إبراهيم ومحمد – عليهما الصلاة والسلام – حسبنا الله ونعم الوكيل. والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم. وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٢٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠٢/٢٧

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠٥/٢٧

"ومن لم يقر بأن بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم لن يكون مسلم إلا من آمن به واتبعه باطنا وظاهرا فليس بمسلم. ومن لم يحرم التدين – بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم – بدين اليهود والنصارى بل من لم يكفرهم ويبغضهم فليس بمسلم باتفاق المسلمين. والمقصود هنا: أن النصارى يحبون أن يكون في المسلمين ما يشابهونهم به ليقوى بذلك دينهم ولئلا ينفر المسلمون عنهم وعن دينهم. ولهذا جاءت الشريعة الإسلامية بمخالفة اليهود والنصارى كما قد **بسطناه** في كتابنا " اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ". وقد حصل للنصارى من جهال المسلمين كثير من مطلوبهم لا سيما من الغلاة من الشيعة وجهال النساك والغلاة في المشايخ. فإن فيهم شبها قريبا بالنصارى في الغلو والبدع في العبادات ونحو ذلك. فلهذا يلبسون على المسلمين في مقابر تكون من قبورهم حتى يتوهم الجهال أنها من قبور صالحي المسلمين ليعظموها. وإذا كان ذلك المشهد العسقلاني قد قال طائفة: إنه قبر بعض النصارى أو بعض الحواريين – وليس معنا ما يدل على أنه قبر مسلم فضلا عن أن يكون قبرا لرأس الحسين – كان قول من قال: إنه قبر." (١)

"وعلى غيره كما قد نص على ذلك أئمة الإسلام من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم. منهم من صرح بالتحريم. ومنهم من أطلق الكراهة. وليست هذه المسألة عندهم مسألة الصلاة في المقبرة العامة. فإن تلك منهم من يعلل النهي عنها بنجاسة التراب ومنهم من يعلله بالتشبه بالمشركين. وأما المساجد المبنية على القبور فقد نهوا عنه. معللين بخوف الفتنة بتعظيم المخلوق كما ذكر ذلك الشافعي وغيره من سائر أئمة المسلمين. وقد ﴿نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند وجودها في كبد السماء وقال إنه حينئذ يسجد لها الكفار﴾ فنهى عن ذلك لما فيه من المشابهة لهم وإن لم يقصد المصلي السجود إلا للواحد المعبود. فكيف بالصلاة في المساجد التي بنيت لتعظيم القبور؟ وهذه المسألة قد **بسطناها** في غير هذا الجواب. وإنما كان المقصود: تحقيق مكان رأس الحسين رضي الله عنه وبيان أن الأمكنة المشهورة عند الناس بمصر والشام: أنها مشهد الحسين وأن فيها رأسه. كذب واختلاق. وإفك وبهتان. والله أعلم. وكتبه أحمد ابن تيمية.." (٢)

"والفريق الثاني: من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقا؛ من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح وما يقدر عليه وما لا يقدر كما في ﴿حديث أبي ثعلبة الخشني: سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحا مطاعا وهوى متبعا ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه ورأيت أمرا لا يدان لك به فعليك بنفسك ودع عنك أمر العوام؛ فإن من ورائك أيام الصبر فيهن على مثل قبض على الجمر للعامل فيهن كأجر خمسين رجلا يعملون مثل عمله﴾ . فيأتي بالأمر والنهي معتقدا أنه مطيع في ذلك لله ورسوله وهو معتد في حدوده كما انتصب كثير من أهل البدع والأهواء؛ كالخوارج والمعتزلة والرافضة؛ وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك وكان فساده أعظم من صلاحه؛ ولهذا ﴿أمر النبي صلى الله عليه

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧/٤٦٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧/٤٨٩

وسلم بالصبر على جور الأئمة؛ ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة وقال: أدوا إليهم حقوقهم وسلوا الله حقوقكم﴾ . وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع. ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتنة. وأما أهل الأهواء –كالمعتزلة – فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم ويجعل المعتزلة أصول دينهم." (١)

"فإذا كان مع ذلك محسنا فقد اجتمع أن يكون عمله صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا وهو قول عمر رضي الله عنه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا. والعمل الصالح هو الإحسان: وهو فعل الحسنات وهو ما أمر الله به والذي أمر الله به هو الذي شرعه الله وهو الموافق لسنة الله وسنة رسوله؛ فقد أخبر الله تعالى أنه من أخلص قصده لله وكان محسنا في عمله فإنه مستحق للثواب سالم من العقاب. ولهذا كان أئمة السلف يجمعون هذين الأصلين؛ كقول الفضيل ابن عياض في قوله تعالى ﴿ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾ قال: أخلصه وأصوبه فقيل: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ فقال: إن العمل إذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل. وإذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا. والخالص: أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة. وقد روى ابن شاهين واللالكائي عن سعيد بن جبير قال: لا يقبل قول وعمل إلا بنية ولا يقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة. ورويا عن الحسن البصري مثله ولفظه: " لا يصلح " مكان يقبل. وهذا فيه رد على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافيا فأخبر أنه لا بد من قول وعمل إذ الإيمان قول وعمل؛ لا بد من هذين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع. وبينا أن مجرد تصديق القلب واللسان." (٢)

"فليس له أن يظلم غيره فيقتله لئلا يقتل هو؛ بل إذا فعل ذلك كان القود على المكره والمكره جميعا عند أكثر العلماء كأحمد ومالك والشافعي في أحد قوليه وفي الآخر يجب القود على المكره فقط كقول أبي حنيفة ومحمد. وقيل: القود على المكره المباشر كما روي ذلك عن زفر. وأبو يوسف يوجب الضمان بالدية بدل القود ولم يوجبه. وقد روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة أصحاب الأخدود وفيها: ﴿أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين﴾ ولهذا جوز الأئمة الأربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه؛ إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين. وقد بسطنا القول في هذه المسألة في موضع آخر. فإذا كان الرجل يفعل ما يعتقد أنه يقتل به لأجل مصلحة الجهاد مع أن قتله نفسه أعظم من قتله لغيره: كان ما يفضي إلى قتل غيره لأجل مصلحة الدين التي لا تحصل إلا بذلك ودفع ضرر العدو المفسد للدين والدنيا الذي لا يندفع إلا بذلك أولى. وإذا كانت السنة والإجماع متفقين على أن الصائل المسلم إذا لم يندفع صوله إلا بالقتل قتل وإن كان المال الذي يأخذه قيراطا من دينار.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٨/٢٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٧/٢٨

كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: ﴿من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون حرمه فهو شهيد﴾ فكيف." (١)

"من مذهبه. " والثالث " أنه إن فات أفاد الملك وإن أمكن رده إلى مالكه ولم يتغير في وصف ولا سعر لم يفد الملك وهو المحكي عن مذهب مالك. وهذه الأمور والقواعد قد بسطناها في غير هذا الجواب؛ ولكن نبهنا على قواعد شريفة تفتح باب الاشتباه في هذا الأصل؛ الذي هو أحد أصول الإسلام كما قال الإمام أحمد وغيره: إن أصول الإسلام تدور على ثلاثة أحاديث: قوله: ﴿الحلال بين والحرام بين﴾ وقوله: ﴿إنما الأعمال بالنيات﴾ وقوله: ﴿من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد﴾ . فإن الأعمال إما مأمورات وإما محظورات والأول فيه ذكر المحظورات والمأمورات أما قصد القلب وهو النية وأما العمل الظاهر وهو المشروع الموافق للسنة كما قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى ﴿ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾ قال: أخلصه وأصوبه قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل. وإن كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا. والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة. فتبين أن ما ذكره هذا القائل الذي قال: أكل الحلال متعذر ولا يمكن وجوده في هذا الزمان: قوله خطأ مخالف للإجماع؛ بل." (٢)

"دائما مؤبدا على عمل لا ينتفع به هو ولا ينتفع به العامل فيكون في ذلك ضرر على حبس الورثة وسائر الآدميين بحبس المال عليهم بلا منفعة حصلت لأحد وفي ذلك ضرر على المتناولين باستعمالهم في عمل هم فيه مسخرون يعوقهم عن مصالحهم الدينية والدنيوية فلا فائدة تحصل له ولا لهم وقد بسطنا الكلام في هذه القاعدة في غير هذا الموضع. فإذا عرف هذا فقراءة القرآن كل واحد على حدته أفضل من قراءة مجتمعين بصوت واحد؛ فإن هذه تسمى " قراءة الإرادة " وقد كرهها طوائف من أهل العلم: كمالك وطائفة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم. ومن رخص فيها – كبعض أصحاب الإمام أحمد – لم يقل إنها أفضل من قراءة الانفراد يقرأ كل منهم جميع القرآن. وأما هذه القراءة فلا يحصل لواحد جميع القرآن بل هذا يتم ما قرأه هذا وهذا يتم ما قرأه هذا ومن كان لا يحفظ القرآن يترك قراءة ما لم يحفظه. وليس في القراءة بعد المغرب فضيلة مستحبة يقدم بها القراءة في جوف الليل أو بعد الفجر ونحو ذلك من الأوقات فلا قربة في تخصيص مثل ذلك بالوقت. ولو نذر صلاة أو صياما أو قراءة أو اعتكافا في مكان بعينه." (٣)

"وأصحاب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب مالك. فهذا يعتبر أمرا آخر وهو أن هذا إنما يكون من العبادات ما قصد بها وجه الله فأما ما يقع مستحقا بعقد إجارة أو جعالة فإنه لا يكون قربة فإن جاز أخذ الأجر والجعل عليه فإنه يجوز الاستئجار على الإمامة والأذان وتعليم القرآن نقول. . . (١) .

وسئل – رحمه الله –:

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٤٠/٢٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٢٨/٢٩

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٠/٣١

عمن وقف مدرسة بيت المقدس وشرط على أهلها الصلوات الخمس فيها فهل يصح هذا الشرط؟ وهل يجوز للمنزلين الصلوات الخمس في المسجد الأقصى دونها. ويتناولون ما قرر لهم؟ أم لا يحل التناول إلا بفعل هذا الشرط؟ .

فأجاب:

ليس هذا شرطا صحيحا يقف الاستحقاق عليه كما كان يفتي بذلك في هذه الصورة بعينها الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره من العلماء؛ لأدلة متعددة. وقد **بسطناها** في غير هذا الموضع مع ما في ذلك من أقوال العلماء. ويجوز للمنزلين أن يصلوا في المسجد الأقصى الصلوات الخمس ولا يصلوها في المدرسة . ويستحقون مع ذلك ما قدر لهم وذلك أفضل لهم

Q (١) بياض بالأصل." (١)

"وإسحاق بن راهويه وابن المنذر وغيرهم من فقهاء الحديث. وهذا هو الصحيح كما قد **بسطنا** الكلام على هذا في موضع آخر. فإذا كانت المختلعة لكونها ليست مطلقة ليس عليها عدة المطلقة بل الاستبراء - ويسمى الاستبراء عدة - فالموطوءة بشبهة أولى والزانية أولى. وأيضا " فالمهاجرة " من دار الكفر كالممتحنة التي أنزل الله فيها: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن﴾ الآية. قد ذكرنا في غير هذا الموضع الحديث المأثور فيها وأن ذلك كان يكون بعد استبرائها بحيضة مع أنها كانت مزوجة؛ لكن حصلت الفرقة بإسلامها واختيارها فراقه؛ لا بطلاق منه. وكذلك قوله: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ فكانوا إذا سبوا المرأة أبيحت بعد الاستبراء والمسبية ليس عليها إلا الاستبراء بالسنة واتفاق الناس وقد يسمى ذلك عدة. وفي السنن في حديث ﴿بريرة لما أعتقت: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تعتد﴾ فلهذا قال من قال من أهل الظاهر كابن حزم: إن من ليست بمطلقة تستبرأ بحيضة إلا هذه. وهذا ضعيف؛ فإن لفظ " تعتد " في كلامهم يراد به الاستبراء كما ذكرنا سو (١) وقد روى ابن ماجه عن عائشة ﴿أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بثلاث حيض﴾ فقال كذا لكن هذا حديث معلول

---

1) Q) كذا بالأصلين." (٢)

"أفضل ممن خفيت عليه النصوص. وهؤلاء لهم أجران وأولئك لهم أجر كما قال تعالى: ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين﴾ ﴿ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما﴾ . ومن تدبر نصوص الكتاب والسنة وجدها مفسرة لأمر النكاح لا تشترط فيه ما يشترطه طائفة من الفقهاء؛ كما اشترط بعضهم: ألا يكون إلا بلفظ الإنكاح والتزويج. واشترط بعضهم: أن يكون بالعربية. واشترط هؤلاء وطائفة: ألا يكون إلا بحضرة شاهدين. ثم إنهم مع هذا صححوا النكاح مع نفي المهر. ثم صاروا طائفتين: طائفة تصحح " نكاح الشغار "

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٢/٣١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١١/٣٢

لأنه لا مفسد له إلا نفي المهر وذلك ليس بمفسد عندهم. وطائفة تبطله وتعلل ذلك بعلل فاسدة؛ كما قد **بسطناه** في مواضع. وصححوا " نكاح المحلل " الذي يقصد التحليل فكان قول أهل الحديث وأهل المدينة الذين لم يشترطوا لفظا معينا في النكاح ولا إشهاد شاهدين مع إعلانه وإظهاره وأبطلوا نكاح الشغار وكل نكاح نفي فيه المهر وأبطلوا نكاح المحلل. . . (١) أشبه بالكتاب والسنة وآثار الصحابة. ثم إن كثيرا من أهل الرأي الحجازي والعراقي وسعوا " باب الطلاق " فأوقعوا طلاق السكران والطلاق المحلوف به وأوقع هؤلاء طلاق

ﻫ (١) بياض بالأصل." (١)

"فأجاب:

ثبت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ﴿لعن آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه ولعن الله المحلل والمحلل له﴾ قال الترمذي حديث صحيح. وثبت إجماع الصحابة على ذلك: كعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم حتى قال عمر: لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجمتهما. وقال عثمان: لا نكاح إلا نكاح رغبة لا نكاح دلسة. وسئل ابن عباس عن من طلق امرأته مائة طلقة؟ فقال: بانت منه بثلاث وسائرها اتخذ بها آيات الله هزوا. فقال له السائل: أرأيت إن تزوجتها وهو لا يعلم: لأحلها ثم أطلقها؟ فقال له ابن عباس: من يخادع الله يخدعه. وسئل عن ذلك فقال: لا يزالان زانيين وإن مكثا عشرين سنة؛ إذا علم الله من قلبه أنه يريد أن يحلها له. وقد **بسطنا** الكلام في هذه المسألة في "كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل " وهذا لعمري إذا كان المحلل كبيرا يطؤها ويذوق عسيلتها وتذوق عسيلته. فأما العبد الذي لا وطء فيه أو فيه ولا يعد وطؤه وطئا كمن لا ينتشر ذكره: فهذا لا نزاع بين الأئمة في أن هذا لا يحلها. " ونكاح المحلل " مما يعير به النصارى المسلمين حتى يقولون: إن المسلمين قال لهم نبيهم: إذا طلق أحدكم امرأته لم تحل له حتى تزني. ونبينا صلى الله عليه وسلم بريء من ذلك هو وأصحابه والتابعون لهم بإحسان وجمهور أئمة المسلمين والله أعلم.." (٢)

"وهذا كما يحصل لشارب الخمر؛ بل كثير من الشراب يكون عقله أصحى من كثير من أهل الشطرنج والنرد. واللاعب بها لا تنقضي نهمته منها إلا بدست بعد دست؛ كما لا تنقضي نهمة شارب الخمر إلا بقدح بقدح وتبقى آثارها في النفس بعد انقضائها أكثر من آثار شارب الخمر حتى تعرض له في الصلاة والمرض وعند ركوب الدابة؛ بل وعند الموت؛ وأمثال ذلك من الأوقات التي يطلب فيها ذكره لربه وتوجهه إليه. تعرض له تماثيلها وذكر الشاه والرخ والفرزان ونحو ذلك. فصدها للقلب عن ذكر الله قد يكون أعظم من صد الخمر وهي إلى الشرب أقرب كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه للاعبيها: ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون وقلب الرقعة وكذلك العداوة والبغضاء بسبب غلبة أحد الشخصين للآخر وما يدخل في ذلك من التظالم والتكاذب والخيانة التي هي من أقوى أسباب

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٣/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٦/٣٢

العداوة والبغضاء وما يكاد لاعبها يسلم عن شيء من ذلك. والفعل إذا اشتمل كثيرا على ذلك وكانت الطباع تقتضيه ولم يكن فيه مصلحة راجحة حرمه الشارع قطعا فكيف إذا اشتمل على ذلك غالبا وهذا أصل مستمر في أصول الشريعة كما قد **بسطناه** في " قاعدة سد الذرائع " وغيرها وبينا أن كل فعل أفضى إلى المحرم كثيرا: كان سببا للشر والفساد؛ فإذا لم يكن فيه مصلحة راجحة شرعية وكانت مفسدته راجحة: نهي عنه؛ بل كل سبب يفضي إلى الفساد نهي عنه إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة." (١)

"وطلاق السنة المباح: إما أن يطلقها طلقة واحدة ويدعها حتى تنقضي العدة فتبين أو يراجعها في العدة. فإن طلقها ثلاثا أو طلقها الثانية أو الثالثة في ذلك الطهر: فهذا حرام وفاعله مبتدع عند أكثر العلماء: كمالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه وكذلك إذا طلقها الثانية والثالثة قبل الرجعة أو العقد عند مالك وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما؛ ولكن هل يلزمه واحدة؟ أو ثلاث؟ فيه قولان. قيل: يلزمه الثلاث؛ وهو مذهب الشافعي. والمعروف من مذهب الثلاثة. وقيل: لا يلزمه إلا طلقة واحدة؛ وهو قول كثير من السلف والخلف وقول طائفة من أصحاب مالك وأبي حنيفة؛ وهذا القول أظهر؛ وقد ثبت في صحيح مسلم عن ﴿ابن عباس قال: كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر؛ وصدرا من خلافة عمر: طلاق الثلاث واحدة﴾ . وفي مسند الإمام أحمد بإسناد جيد عن ابن عباس: ﴿أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي واحدة﴾ ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد ثابت أنه ألزم بالثلاث لمن طلقها جملة واحدة؛ وحديث ركانة الذي يروي فيه أنه طلقها ألبتة؛ وأن النبي صلى الله عليه وسلم " سأله "؛ وقال: " ما أردت إلا واحدة "؟ ضعيف عند أئمة الحديث: ضعفه أحمد، والبخاري وأبو عبيد، وابن حزم؛ بأن رواته ليسوا موصوفين بالعدل والضبط. وبين أحمد أن الصحيح في حديث ركانة أنه طلقها ثلاثا وجعلها واحدة. وقد **بسطنا** الكلام في غير هذا الموضع. والله أعلم.." (٢)

"وجواب المستدلين أن ابن عباس روي عنه من طريق عكرمة أيضا أنه كان يجعلها واحدة؛ وثبت عن عكرمة عن ابن عباس ما يوافق حديث طاووس مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وموقوفا على ابن عباس؛ ولم يثبت خلاف ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فالمرفوع ﴿أن ركانة طلق امرأته ثلاثا؛ فردها عليه النبي صلى الله عليه وسلم﴾ قال الإمام أحمد بن حنبل في مسنده: حدثنا سعيد بن إبراهيم؛ حدثنا أبي؛ عن ابن إسحاق حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس؛ قال: ﴿طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بني المطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد؛ فحزن عليها حزنا شديدا قال: فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم. كيف طلقتها؟ قال: فقال: طلقتها ثلاثا قال: في مجلس واحد؟ قال: نعم. قال. فإنها تلك واحدة فارجعها إن شئت قال فراجعها؛﴾ وكان ابن عباس يقول: إنما الطلاق عند كل طهر. قلت وهذا الحديث قال فيه ابن إسحاق حدثني داود؛ وداود من شيوخ مالك ورجال البخاري؛ وابن إسحاق إذا قال. حدثني. فهو ثقة عند أهل الحديث. وهذا إسناد جيد؛ وله شاهد من وجه آخر رواه أبو داود في السنن؛ ولم يذكر أبو داود هذا الطريق

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٢٨/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٧/٣٣

الجيد؛ فلذلك ظن أن تطليقة واحدة بائنا أصح؛ وليس الأمر كما قاله بل الإمام أحمد رجح هذه الرواية على تلك؛ وهو كما قال أحمد. وقد **بسطنا** الكلام على ذلك في موضع آخر.." (١)

"وهذا قول مرجوح قد أنكره غير واحد من الصحابة والحجة الثانية هي مع من أنكره. وهكذا الإلزام بالثلاث. من جعل قول عمر فيه شرعا لازما. قيل له: فهذا اجتهاده قد نازعه فيه غيره من الصحابة وإذا تنازعوا في شيء وجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول والحجة مع من أنكر هذا القول المرجوح. وإما أن يكون عمر جعل هذا عقوبة تفعل عند الحاجة وهذا أشبه الأمرين بعمر ثم العقوبة بذلك يدخلها الاجتهاد من " وجهين " من جهة أن العقوبة بذلك: هل تشرع؟ أم لا؟ فقد يرى الإمام أن يعاقب بنوع لا يرى العقوبة به غيره كتحريق علي الزنادقة بالنار؛ وقد أنكره عليه ابن عباس وجمهور الفقهاء مع ابن عباس. ومن جهة أن العقوبة إنما تكون لمن يستحقها فمن كان من (المتقين استحق أن يجعل الله له فرجا ومخرجا لم يستحق العقوبة. ومن لم يعلم أن جمع الثلاث محرم فلما علم أن ذلك محرم تاب من ذلك اليوم أن لا يطلق إلا طلاقا سنيا. فإنه من (المتقين في باب الطلاق. فمثل هذا لا يتوجه إلزامه بالثلاث مجموعة؛ بل يلزم بواحدة منها. وهذه المسائل عظيمة. وقد **بسطنا** الكلام عليها في موضع آخر من مجلدين؛ وإنما نبهنا عليها هاهنا تنبيها لطيفا. والذي يحمل عليه أقوال الصحابة أحد أمرين: إما أنهم رأوا ذلك من باب التعزير الذي يجوز فعله بحسب (الحاجة: كالزيادة على أربعين في الخمر.." (٢)

"بخلاف مثل أن ينهاها عن فاحشة أو خيانة أو ظلم فيقول: إن فعلتيه أنت طالق. فهو وإن كان يكره طلاقها؛ لكن إذا فعلت ذلك المنكر كان طلاقها أحب إليه من أن يقيم معها على هذا الوجه. فهذا يقع به الطلاق فقد ثبت عن الصحابة أنهم أوقعوا الطلاق المعلق بالشرط إذا كان قصده وقوعه عند الشرط كما ألزموه بالنذر؛ بخلاف من كان قصده اليمين. والذي قصده اليمين هو مثل الذي يكره الشرط ويكره الجزاء وإن وقع الشرط مثل أن يقول: إن سافرت معكم فنسائي طوالق وعبيدي أحرار ومالي صدقة وعلي عشر حجج. وأنا بريء من دين الإسلام ونحو ذلك فهذا مما يعرف قطعا أنه لا يريد أن تلزمه هذه الأمور وإن وجد الشرط. فهذا هو الحالف. فيجب الفرق في جميع التعليقات ومن قصده وقوع الجزاء ومن قصده اليمين. فإذا طلق امرأته طلاقا منجزا أو معلقا بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها: وقع به الطلاق إذا كان حلالا وهو أن يطلقها طلقة واحدة في طهر لم يصبها فيه أو حامل قد تبين حملها. " وأما الطلاق الحرام " كما لو طلق في الحيض أو الطهر بعد أن وطئها وقبل أن يتبين حملها: ففيه نزاع. والأظهر أنه لا يلزم كما لا يلزم النكاح المحرم ونحوه. وجمع الثلاث حرام عند الجمهور. فإذا طلق ثلاثا: فهل يلزمه الثلاث؟ أو واحدة؟ ففيه قولان أظهرهما أنه لا يلزمه إلا واحدة. وقد **بسطنا** الكلام على هذه المسائل في غير هذا الموضع. والله أعلم.." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨٥/٣٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩٧/٣٣

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٠/٣٣

"وإنما المقصود هنا التنبيه على الفرق بين الأقوال الثابتة بالكتاب والسنة وما فيها من العدل والحكمة والرحمة؛ وبين الأقوال المرجوحة وأن ما بعث الله به نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم من الكتاب والحكمة يجمع مصالح العباد في المعاش والمعاد على أكمل وجه؛ فإنه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ولا نبي بعده وقد جمع الله في شريعته ما فرقه شرائع من قبله من الكمال؛ إذ ليس بعده نبي فكمل به الأمر كما كمل به الدين. فكتابه أفضل الكتب وشرعه أفضل الشرائع ومنهاجه أفضل المناهج وأمته خير الأمم وقد عصمها الله على لسانه فلا تجتمع على ضلالة؛ ولكن يكون عند بعضها من العلم والفهم ما ليس عند بعض والعلماء ورثة الأنبياء وقد قال تعالى: ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين﴾ ﴿ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما﴾ فهذان نبيان كريمان حكما في قصة فخص الله أحدهما بالفهم؛ ولم يعب الآخر؛ بل أثنى عليهما جميعا بالحكم والعلم. وهذا حكم العلماء المجتهدين ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل العاملين بالكتاب. وهذه القضية التي قضى فيها داود وسليمان لعلماء المسلمين فيها وما يشبهها أيضا قولان. منهم من يقضي بقضاء داود. ومنهم من يقضي بقضاء سليمان وهذا هو الصواب وكثير من العلماء أو أكثرهم لا يقول به؛ بل قد لا يعرفه. وقد بسطنا هذا في غير هذا الجواب. والله أعلم بالصواب.." (١)

"وسئل - رحمه الله -:

عمن يلعن " معاوية " فماذا يجب عليه؟ وهل قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأحاديث، وهي إذا ﴿اقتتل خليفتان فأحدهما ملعون﴾ ؟ وأيضا ﴿إن عمارا تقتله الفئة الباغية﴾ وقتله عسكر معاوية؟ وهل سبوا أهل البيت؟ أو قتل الحجاج شريفا؟

فأجاب:

الحمد لله، من لعن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - كمعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص ونحوهما؛ ومن هو أفضل من هؤلاء: كأبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، ونحوهما؛ أو من هو أفضل من هؤلاء كطلحة، والزبير، وعثمان، وعلي بن أبي طالب، أو أبي بكر الصديق، وعمر، أو عائشة أم المؤمنين، وغير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - فإنه مستحق للعقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين. وتنازع العلماء: هل يعاقب بالقتل؟ أو ما دون القتل؟ كما قد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع. وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل." (٢)

"أوائل السور وهي مع حذف التكرير أربعة عشر حرفا. وحسابها في الجملة الكثير ستمائة وثلاثة وتسعون. ومن هذا أيضا ما ذكر في التفسير أن الله لما أنزل ﴿الم﴾ قال بعض اليهود: بقاء هذه الملة إحدى وثلاثون فلما أنزل بعد ذلك ﴿الر﴾ و ﴿الم﴾ قالوا. خلط علينا. فهذه الأمور التي توجد في ضلال اليهود والنصارى وضلال المشركين والصابئين من المتفلسفة والمنجمين: مشتملة من هذا الباطل على ما لا يعلمه إلا الله تعالى. وهذه الأمور وأشباهها خارجة عن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٣/١٥٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥/٥٨

دين الإسلام محرمة فيه؛ فيجب إنكارها والنهي عنها على المسلمين على كل قادر: بالعلم والبيان واليد واللسان فإن ذلك من أعظم ما أوجبه الله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهؤلاء وأشباههم أعداء الرسل وسوس الملل. ولا ينفق الباطل في الوجود إلا بشوب من الحق؛ كما أن أهل الكتاب لبسوا الحق بالباطل بسبب الحق اليسير الذي معهم يضلون خلقا كثيرا عن الحق الذي يجب الإيمان به ويدعونه إلى الباطل الكثير الذي هم عليه. وكثيرا ما يعارضهم من أهل الإسلام من لا يحسن التمييز بين الحق والباطل ولا يقيم الحجة التي تدحض باطلهم ولا يبين حجة الله التي أقامها برسله فيحصل بسبب ذلك فتنة. وقد بسطنا القول في هذا الباطل ونحوه في غير هذا الموضع. والله أعلم.." (١)

"بن إسحاق: كان مالك يرى في كفارة اليمين أن المد يجزئ بالمدينة قال مالك: وأما البلدان فإن لهم عيشا غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم؛ لقول الله تعالى: ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم﴾ وهو مذهب داود وأصحابه مطلقا. والمنقول عن أكثر الصحابة والتابعين هذا القول؛ ولهذا كانوا يقولون الأوسط خبز ولبن خبز وسمن خبز وتمر. والأعلى خبز ولحم. وقد بسطنا الآثار عنهم في غير هذا الموضع وبينا أن هذا القول هو الصواب الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار وهو قياس مذهب أحمد وأصوله فإن أصله أن ما لم يقدره الشارع فإنه يرجع فيه إلى العرف وهذا لم يقدره الشارع فيرجع فيه إلى العرف لا سيما مع قوله تعالى ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾ فإن أحمد لا يقدر طعام المرأة والولد ولا المملوك؛ ولا يقدر أجرة الأجير المستأجر بطعامه وكسوته في ظاهر مذهبه ولا يقدر الضيافة الواجبة عنده قولا واحدا ولا يقدر الضيافة المشروطة على أهل الذمة للمسلمين في ظاهر مذهبه: هذا مع أن هذه واجبة بالشرط فكيف يقدر طعاما واجبا بالشرع؟ بل ولا يقدر الجزية في أظهر الروايتين عنه ولا الخراج؛ ولا يقدر أيضا الأطعمة الواجبة مطلقا سواء وجبت بشرع أو شرط ولا غير الأطعمة مما وجبت مطلقا. فطعام الكفارة أولى أن لا يقدر.." (٢)

"يكون مؤمنا وليا لله إلا من يؤمن بوجود هؤلاء في هذه الأزمان، كان قوله مردودا، كقول الرافضة

(الوجه الثاني) : أن يقال من الناس من يظن أن التصديق بهؤلاء يزداد الرجل به إيمانا وخيرا، وموالاة لله وأن المصدق بوجود هؤلاء أكمل وأشرف وأفضل عند الله ممن لم يصدق بوجود هؤلاء، وهذا القول ليس مثل قول الرافضة من كل وجه، بل هو مشابه له من بعض الوجوه، لكونهم جعلوا كمال الدين موقوفا على ذلك.

وحينئذ، فيقال هذا القول أيضا باطل باتفاق علماء المسلمين وأئمتهم، فإن العلم بالواجبات والمستحبات وفعل الواجبات والمستحبات كلها ليس موقوفا على التصديق بوجود هؤلاء، ومن ظن من أهل النسك والزهد والعامة أن

شيئا من الدين واجبا أو مستحبا موقوف على التصديق بوجود هؤلاء فهذا جاهل ضال، باتفاق أهل العلم والإيمان العالمين بالكتاب والسنة، إذ قد علم بالأضرار من دين الإسلام أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يشرع لأمته التصديق بوجود هؤلاء، ولا أصحابه كانوا يجعلون ذلك من الدين، ولا أئمة المسلمين وأيضا.

فجميع هذه الألفاظ لفظ الغوث والقطب والأوتاد والنجباء وغيرها لم ينقل أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩٠/٣٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥٠/٣٥

بإسناد معروف أنه تكلم بشيء منها، ولا أصحابه، ولكن لفظ الأبدال تكلم به بعض السلف ويروى فيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث ضعيف (١) وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

شرك بعض الصوفية حتى في الربوبية

(الوجه الثالث) : أن يقال القائلون بهذه الأمور، منهم من ينسب إلى أحد هؤلاء ما لا تجوز نسبته إلى أحد من البشر، مثل دعوى بعضهم أن الغوث أو القطب هو الذي يمد أهل الأرض في هداهم ونصرهم ورزقهم، وأن هذا لا يصل إلى أحد إلا بواسطة نزوله على ذلك الشخص وهذا باطل بإجماع المسلمين، وهو من جنس قول النصارى في الباب وكذلك ما يدعيه بعضهم من أن الواحد من هؤلاء يءلم كل ولى له كان أو يكون، اسمه واسم أبيه

---

(١) ورد الحديث في المسند ج٢ ص ١٧١ تحقيق أحمد شاكر.." (١)

"هذا الدعاء مشروعا لشرعه لأمته.

السادس: أن الإقسام على الله بالملائكة والأنبياء أمر لم يرد به كتاب ولا سنة، بل قد نص غير واحد من أهل العلم - كأبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما - على أنه لا يجوز أن يقسم على الله بمخلوق. وقد بسطنا الكلام على ذلك.

السابع: أن هذا لو كان مشروعا فآدم نبي كريم، كيف يقسم على الله بمن هو أكرم عليه منه؟ ولا ريب أن نبينا - صلى الله عليه وسلم - أفضل من آدم، لكن آدم أفضل من علي وفاطمة وحسن وحسين.

(فصل)

قال الرافضي: ((البرهان الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتي﴾ (١) ، روى الفقيه ابن المغازلي الشافعي عن ابن مسعود، قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: انتهت الدعوة إلي وإلى علي، لم يسجد أحدنا لصنم قط، فاتخذني نبيا واتخذ عليا وصيا. وهذا نص في الباب)) .

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة هذا كما تقدم.

الثاني: أن هذا الحديث كذب موضوع بإجماع أهل العلم بالحديث.

الثالث: أن قوله: ((انتهت الدعوة إلينا)) كلام لا يجوز أن ينسب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، فإنه إن أريد: أنها لم تصب من قبلنا كان ممتنعا، لأن الأنبياء من ذرية إبراهيم دخلوا في الدعوة.

الوجه الرابع: أن كون الشخص لم يسجد لصنم فضيلة يشاركه فيها جميع من ولد على الإسلام، مع أن السابقين الأولين أفضل منه، فكيف يجعل المفضول مستحقا لهذه المرتبة دون الفاضل؟

الخامس: أنه لو قيل: أنه لم يسجد لصنم لأنه أسلم قبل البلوغ، فلم يسجد بعد

---

(١) مختصر منهاج السنة ابن تيمية ص/٤١

(١) الآية ١٢٤ من سورة البقرة.." (١)

"٢١- وأما "عمرة الجعرانة": فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما قاتل هوازن بوادي حنين الذي قال الله فيها: ﴿لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنودا لم تروها وعذب الذين كفروا وذلك جزاء الكافرين ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء والله غفور رحيم﴾ (التوبة:٢٥-٢٧) .

٢٢- وحاصر "الطائف" ونصبت عليها بالمنجنيق، ولم يفتحها وقسم غنائم حنين بـ "الجعرانة" فلما قسمها دخل إلى مكة ثم خرج منها؛ لم يكن بمكة فخرج منها إلى الحل ليعتمر كما يفعل ذلك من يفعله من أهل "مكة".

٢٣- بل الصحابة رضي الله عنهم وأئمة التابعين لم يستحبوا لمن كان بمكة ذلك، بل رأوا أن طوافه بالبيت أفضل من خروجه لأجل العمرة، بل كرهوا له ذلك كما قد بسطنا هذه المسألة في غير هذا الموضع١.

١ راجع: "شرح العمدة" (٢/٣٣٤، ٥٣٥، ٢٤/ ١٤٨، ١٤٩) و"مجموع الفتاوى" (٤٢٧/١٧) .." (٢)

"بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع] (١) .

الوجه الثالث: أن يقال: القائلون بهذه الأمور منهم من ينسب إلى أحد هؤلاء ما لا تجوز نسبته إلى [أحد من] البشر (٢) مثل دعوى بعضهم أن الغوث، أو القطب هو الذي يمد أهل الأرض في هداهم، ونصرهم، ورزقهم، فإن هذا لا يصل إلى أحد من أهل الأرض (٣) إلا بواسطة نزوله على ذلك الشخص، وهذا باطل بإجماع المسلمين، وهو من جنس قول النصارى في الباب.

وكذلك ما يدعيه بعضهم من أن الواحد من هؤلاء قد (٤) يعلم كل ولي لله كان، ويكون، واسمه (٥) ، واسم أبيه، ومنزلته من الله، ونحو ذلك من

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) . والحديث الضعيف الذي. يشير إليه ابن تيمية جاء في المسند (ط. المعارف) ١٧١/٢ من مسند علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وعلق عليه الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - بقوله: " إسناده ضعيف لانقطاعه. وسيأتي في شأنهم حديث آخر في مسند عبادة بن الصامت ٣٢٢/٥ قال فيه أحمد هناك: " وهو منكر ". وأورد الألباني الحديثين في " ضعيف الجامع الصغير ٢٧٥/٢ وقال عن كل منهما: " ضعيف " والأول هو: " الأبدال بالشام، وهم أربعون رجلا، كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلا، يسقى بهم الغيث، وينتصر بهم على الأعداء، ويصرف عن أهل الشام بهم العذاب ". والثاني: " الأبدال في أمتي ثلاثون، بهم تقوم الأرض، وبهم

(١) مختصر منهاج السنة ابن تيمية ص/٣٨٩

(٢) مسألة فى المرابطة بالثغور أفضل أم المجاورة بمكة شرفها الله تعالى ابن تيمية ص/٢٤

تمطرون، وبهم تنصرون ". وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (ط. دمشق ١٣٩٩) ، ٣٣٩/٢ - ٣٤١ الحديثان رقم ٩٣٥، ٩٣٦. وقد تكلم ابن تيمية على الألفاظ المذكور في هذه الفقرة، ومنها لفظ " الأبدال " في أكثر من موضع من رسائله. انظر مثلا: مجموعة الرسائل والمسائل ٤٦/١ - ٥١.

(٢) ن، م: إلى بشر.

(٣) عبارة " من أهل الأرض ": ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٤) قد: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٥) أ: كان يكون اسمه؛ ب: كان أو يكون اسمه.." (١)

"علم أن الفاعل لا يكون فاعلا إلا بمشيئته وقدرته، وما كان مقدورا مرادا، فهو محدث كان هذا أيضا دليلا ثانيا

(١) على أنه محدث.

ولهذا [كان] (٢) كل من تصور من العقلاء أن الله تعالى خلق السماوات والأرض أو خلق (٣) شيئا من الأشياء كان هذا مستلزما لكون ذلك المخلوق محدثا كائنا بعد أن لم يكن.

وإذا قيل لبعضهم: هو قديم مخلوق، أو قديم [محدث] (٤) ، وعنى بالمخلوق والمحدث ما يعنيه هؤلاء المتفلسفة الدهرية المتأخرون الذين يريدون بلفظ المحدث أنه معلول، ويقولون: إنه قديم أزلي مع كونه معلولا ممكنا يقبل الوجود والعدم، فإذا تصور العقل [الصريح] (٥) هذا المذهب جزم بتناقضه، وأن أصحابه جمعوا بين النقيضين حيث قدروا مخلوقا محدثا معلولا مفعولا ممكنا أن يوجد وأن يعدم، وقدروه مع ذلك قديما أزليا واجب الوجود بغيره يمتنع عدمه.

وقد بسطنا هذا في مواضع في الكلام على المحصل وغيره، وذكرنا أن م١ ذكره الرازي (٦) عن أهل الكلام من أنهم يجوزون وجود مفعول

---

(١) ن، م: أ: ثابتا.

(٢) كان: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) ن، م: وخلق.

(٤) محدث: ساقطة من (ن) ، (م) ، (أ) .

(٥) الصريح: ساقطة من (ن) فقط.

(٦) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي، فخر الدين، المعروف بابن الخطيب، المتوفى سنة ٦٠٦، من أئمة الأشاعرة الذين مزجوا المذهب الأشعري بالفلسفة والاعتزال. ومن أهم مؤلفاته " محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ". طبع بالقاهرة سنة ١٣٢٣. ولابن تيمية كتاب بعنوان " شرح أول المحصل " ذكره ابن عبد الهادي في: " العقود الدرية، ص [٠ - ٩] ٧، طبع القاهرة، ١٩٣٨/١٣٥٦ ؛ وابن القيم في: " أسماء

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٩٥/١

مؤلفات ابن تيمية، ص ١٩، طبع دمشق، ١٩٥٣ (بتحقيق الدكتور صلاح المنجد) . وانظر ترجمة الرازي في ابن خلكان ٣٨١/٣ - ٣٨٥ ؛ شذرات الذهب ٢١/٥ ؛ طبقات الشافعية ٨١/٨ - ٩٦ ؛ لسان الميزان ٢٤٦/٤ - ٢٤٩ ؛ الأعلام ٢٠٣/٧.." (١)

"والله تعالى لم يزل موصوفا بصفات الكمال: [لم يزل] (١) متكلما إذا شاء قادرا على الفعل، وليس شيء من الفعل والمفعول إلا حادثا معينا (٢) ، إذ كل فعل [معين] (٣) يجب أن يكون مسبوقا بعدمه، وإلا فالفاعل إن (٤) قدر موجبا بذاته، لزمه مفعوله ولم يحدث عنه شيء، هو مكابرة للحس. وإن قدر غير موجب بذاته، لم يقارنه شيء من المفعولات (٥) - وإن كان دائم الفعل - إذ كان نوع الفعل من لوازم ذاته.

وأما الأفعال والمفعولات المعينة فليست لازمة للذات، بل كل منها معلق بما قبله؛ لامتناع اجتماع الحوادث في زمان واحد. فالفعل الذي لا يكون إلا حادثا يمتنع أن يجتمع في زمان واحد، فضلا عن أن يكون كل من أجزائه أزليا، بل يوجد شيئا فشيئا.

وأما الفعل الذي لا يكون إلا قديما، فهذا أولا ممتنع لذاته؛ فإن الفعل والمفعول المعين (٦) المقارن للفاعل ممتنع، فلا يحدث به شيء من الحوادث؛ لأن الفعل القديم إذا قدر أنه فعل تام لزمه (٧) مفعوله.

وهذه المواضع قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع (٨) ، وبينا

---

(١) لم يزل: ساقطة من (ن) فقط.

(٢) معينا: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٣) معين: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٤) ا، ب: إذا.

(٥) ن: المعقولات، وهو تحريف.

(٦) ن، م: المعين والمقارن.

(٧) ا، ب: لزم.

(٨) عبارة في غير هذا الموضع: ساقطة من (ا) ، (ب) .." (٢)

"فهذا هو التسلسل الممتنع في صريح العقل، ولهذا كان هذا ممتنعا باتفاق العقلاء، كما أن الدور الممتنع هو الدور القبلي.

فأما التسلسل في الآثار وهو أن لا يكون الشيء حتى يكون قبله غيره، أو لا يكون إلا ويكون بعد غيره فهذا للناس فيه ثلاثة أقوال: قيل: هو ممتنع في الماضي والمستقبل. وقيل: بل هو جائز في الماضي والمستقبل. وقيل ممتنع في الماضي

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٦٨/١

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٤٣/١

جائز في المستقبل. والقول بجوازه مطلقا هو معنى قول السلف وأئمة الحديث وقول جماهير الفلاسفة القائلين بحدوث هذا العالم والقائلين بقدمه. وقد بسط الكلام على أدلة الطائفتين في موضع آخر، فإنا قد بسطنا الكلام فيما ذكره من أصول الدين أضعاف ما تكلم به هو ونبهنا على مجامع الأقوال] (١)

[التعليق على قوله وأن الأنبياء معصومون من الخطأ والسهو]

[الوجه الأول اختلافهم في عصمة الأنبياء]

(فصل)

وأما قوله (٢) : " وأن (٣) الأنبياء معصومون من (٤) الخط ء والسهو والمعصية صغيرها وكبيرها من أول العمر إلى آخره، وإلا لم يبق وثوق بما يبلغونه، فانتفت فائدة البعثة ولزم التنفير عنهم ". فيقال: أولا: [إن] (٥) الإمامية متنازعون في عصمة الأنبياء.

---

(١) هنا ينتهي السقط المشار إلى أوله ص ٣٩٠.

(٢) سبق ورود الكلام التالي في " منهاج الكرامة " (ك) ١/٨٢ (م) ، وفيما سبق ٢/٩٩.

(٣) ب، ا، ن، م: إن.

(٤) ك: عن.

(٥) إن: زيادة في (ب) ، (أ) .." (١)

"هي الذات (١) ، فقد أثبت هذه المعاني الزائدة على الذات المجردة، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع.

الوجه الثالث: أن يقال: أصل هذا القول هو قول مثبتة الصفات، وهذا لا تختص به الأشعرية، بل هو قول جميع طوائف المسلمين إلا الجهمية كالمعتزلة (٢) ومن وافقهم من الشيعة، وقد قدمنا أن هذا القول هو قول قدماء الإمامية، فإن كان خطأ فأئمة الإمامية أخطأوا، وإن كان صوابا فمتأخروهم أخطأوا (٣) .

الوجه الرابع: أن يقال: قول القائل: إنهم أثبتوا قدماء كثيرين، لفظ مجمل موهم [القول] أنهم (٤) أثبتوا آلهة غير الله في القدم، أو أثبتوا (٥) موجودات منفصلة قديمة مع الله، [أم أثبتوا (٦) لله صفات الكمال القائمة به كالحياة والعلم والقدرة. فإن قلت: أثبتوا آلهة غير الله، أو موجودات قديمة منفصلة عن الله،]

---

(١) ولا يجعل هذا. . هي الذات: كذا في (ن) ؛ وفي (ب) ، (أ) : ولا يجعل هذا. . . ولا هذه هي الذات ؛ وفي

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٩٣

(ع) ، (م) : ولا يجعل هذا هو هذا، ولا هذه الأمور هي الذات.

(٢) ن، م: الجهمية والمعتزلة.

(٣) كتب مستجي زاده تعليقا على هذا الكلام ما يلي: " قلت: وهذا الكلام من المصنف إلزام حسن للروافض إذ قدماؤهم مثل هشام بن الحكم وغيره كانوا من الصفاتية، فلما مالت الروافض إلى مذهب المعتزلة في عهد الديالمة كانوا مثل المعتزلة في نفي الصفات وقالوا بمقالتهم ".

(٤) ب، ا: يوهم أنهم.

(٥) ب، ا، ن، م: وأثبتوا.

(٦) ب، ا: وأثبتوا. وفي (ن) سقط الكلام من أول هذه الكلمة حتى قوله: كان هذا بهتانا. . . إلخ.." (١)

"وما (١) يذكرونه من تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان لا يعقل ولا يوجد (٢) إلا فيما يكون شرطا، فإن الشرط قد يقارن المشروط، أما العلة التي هي فعل فاعل للمعلول فهذه لا يعقل (٣) فيها مقارنتها للمعلول في الزمان. وهم يمثلون تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان بتقدم حركة اليد على حركة الخاتم، وتقدم الحركة على الصوت (٤) وغير ذلك، وجميع ما يمثلون به إما أن يكون شرطا لا فاعلا، وإما أن يكون متقدما بالزمان، وأما فاعل غير متقدم فلا يعقل قط (٥) .

وليس هذا موضع بسط [هذه] (٦) الأمور، فإنها أضل مقالات (٧) أهل الأرض، وقد بسط الكلام عليها في غير هذا (٨) .

والمقصود هنا التنبيه على أصل القدرية، فإن حقيقة قولهم أن أفعال الحيوان تحدث بلا فاعل، كما أن أصل قول الفلاسفة الدهرية (٩) أن حركة الفلك وجميع الحوادث تحدث (١٠) بلا سبب حادث، وكذلك من وافق

---

(1) ن، م: ومما.

(٢) أ، ب: دون الزمان لا يوجد.

(٣) أ: فعل فاعل المعلول فهل لا يعقل، م: فعل فاعل المعلول فهذه لا يعقل، ب: فعل فاعل المعلول فهي لا يعقل.

(٤) ع: وتقديم الحركة على الصوت ؛ أ، ب: وتقدم حركة الصوت ؛ ن، م: وتقدم الحركة على الصواب، وهو تحريف، وأرجو أن يكون ما أثبته هو الصواب.

(٥) ن: ولا يفعل قط، وهو تحريف.

(٦) هذه ساقطة من (ن) ، (م) .

(٧) أ، ب، ن، م: أصول مقالات.

(٨) الموضع ساقطة من (أ) ، (ب) . وفي (ع) : وقد بسطنا عليه الكلام. . . إلخ.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٤٨٨

(٩) أ، ب، ن: الدهرية الفلاسفة.

(١٠) ب: محدثة، أ: محدث.." (١)

"لكن هذا لا تقوم به الحجة ؛ لأن هذا لا يعرف (١) ثبوته عن الله [عز وجل] (٢) . وأما الرضا بالله [ربا] (٣) ، وبالإسلام دينا، وبمحمد [صلى الله تعالى عليه وسلم] (٤) نبيا فهو واجب. وهذا هو الرضا الذي دل عليه الكتاب والسنة.

وأما الرضا بكل ما يخلقه الله ويقدره فلم يدل عليه كتاب ولا سنة، ولا قاله أحد من السلف، بل قد أخبر الله تعالى أنه لا يرضى بأمور مع أنها مخلوقة، كقوله: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ [سورة النساء:] ، وقوله (٥) : ﴿إذ يبيتون ما لا يرضى من القول﴾ [سورة النساء: ١٠٨] .

وقد **بسطنا** الكلام [على هذا] (٦) في مصنف مفرد في الرضا بالقضاء، وكيف تحزب الناس فيه أحزابا، حزب زعموا (٧) أنهم يرضون بما حرم الله لأنه من القضاء، وحزب ينكرون قضاء الله وقدره لئلا يلزمهم الرضا به، وكلا الطائفتين بنت ذلك على أن (٨) الرضا بكل ما خلقه الله مأمور به. وليس الأمر كذلك، بل هو سبحانه يكره [ويبغض] (٩) ويمقت كثيرا من الحوادث، وقد أمرنا الله أن نكرهها ونبغضها.

---

(١) ن: حجة فإنه لا يعرف.

(٢) عز وجل: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٣) ربا: ساقطة من (ن) .

(٤) صلى الله عليه وسلم: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٥) وقوله: ساقطة من (ن) .

(٦) على هذا: ساقطة من (ن) .

(٧) أ، ب: أحزابا وزعموا.

(٨) أن: ساقطة من (ع) .

(٩) ويبغض: ساقطة من (ن) .." (٢)

"المخلوق، فصار ثلاثة أجزاء: جزء أمر ونهي وإباحة وهو الإنشاء، وجزء إخبار عن المخلوقين (١) ، وجزء إخبار عن الخالق، ف " ﴿قل هو الله أحد﴾ " صفة الرحمن [محضا] (٢) .

[وقد **بسطنا** الكلام على تحقيق قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «إنها تعدل ثلث القرآن» (٣) في مجلد (٤) ، وفي تفسيرها في مجلد آخر (٥)] (٦) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٢٧/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٠٥/٣

و [أما] التوحيد في [العبادة و] الإرادة والعمل (٧) فكما في سورة: ﴿قل يأيها الكافرون – لا أعبد ما تعبدون – ولا أنتم عابدون ما أعبد – ولا أنا عابد ما عبدتم – ولا أنتم عابدون ما أعبد – لكم دينكم ولي دين﴾ [سورة.

---

(١) ع: عن المخلوقات، ن، م: عن المخلوق.

(٢) محضا: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) الحديث عن جماعة من الصحابة منهم: أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وأبو الدرداء، وأنس بن مالك في البخاري ٦ – ١٨٩ كتاب فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد ٩ – ١١٤ – ١١٥ كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي – صلى الله عليه وسلم – أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، مسلم ٥٥٦ – ٥٥٧ كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة قل هو الله أحد، سنن أبي داود ٢ – ٩٧، ٩٨ كتاب الوتر، باب في سورة الصمد، سنن الترمذي ٤ – ٢٤٠، ٢٤٣ كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في سورة الإخلاص، وفي سورة إذا زلزلت، باب ما جاء في سورة الإخلاص، سنن ابن ماجه ٢ – ١٢٤٤ كتاب الأدب باب ثواب القرآن، المسند، ط المعارف ١٨ – ١٥٢، ١٥٣.

(٤) لابن تيمية كتاب جواب أهل العلم والإيمان في تفسير أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن، وقد طبع أكثر من مرة؛ فطبع في المطبعة الخيرية، سنة ١٣٢٥، وأعيد نشره في مجموع فتاوى الرياض ١٧ – ٥، ٢١٣.

(٥) وهو كتاب " تفسير سورة الإخلاص " ونشر مرتين في القاهرة، ثم في مجموع فتاوى الرياض ١٧ – ٢١٤، ٥٠٣.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٧) ن، م: والتوحيد في الإرادة والعمل، ع: وأما التوحيد في الإرادة والعبادة والعمل.." (١)

"بشرط، فليس في الخارج مطلق لا بشرط ولا مطلق بشرط الإطلاق، بل إنما فيه المعين المخصص، فالذي (١) يقدره الذهن مطلقا لا بشرط التقييد يوجد في الخارج بشرط التقييد.

وهؤلاء اشتبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان. وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع وبينا من غلط المنطقيين ما هو سبب الضلال في الأمور الإلهية والطبيعية كاعتقاد الأمور العقلية التي لا تكون إلا في العقل أمورا موجودة في الخارج، وغير ذلك مما ليس هذا موضع بسطه.

[وهؤلاء المنطقيون الإلهيون منهم وغيرهم يقولون أيضا: إن الكليات لا تكون إلا في الأذهان لا في الأعيان، فيوجد من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في مواضع، فإن الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطرة عارض، فقل من يوجد له (٢) كلام فاسد إلا وفي كلامه ما يبين فساد كلامه الأول ويظهر به تناقضه.] (٣) .

والمقصود هنا التنبيه على توحيد هؤلاء (٤) الفلاسفة. وهؤلاء أصابهم في لفظ الواجب ما أصاب المعتزلة في لفظ القديم، فقالوا: الواجب لا يكون إلا واحدا، فلا يكون له صفة ثبوتية، كما قال أولئك: لا يكون القديم إلا واحدا، فلا يكون له صفة ثبوتية (٥) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٩١

وبهذا وغيره ظهر الزلل في كلام متأخري المتكلمين الذين خلطوا الكلام

---

(١) ن، م: والذي.

(٢) أ: فيه، ب: منه.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م)

(٤) ن، م: وإنما المقصود هنا التنبيه على هؤلاء.

(٥) بعد كلمة " ثبوتية " يوجد في نسختي (ن) ، (م) كلام معاد.." (١)

"بالفلسفة كما ظهر أيضا الغلط في كلام من خلط التصوف بالفلسفة، كصاحب " مشكاة الأنوار " و " الكتب المضنون بها على غير أهلها " (١) وأمثال ذلك (٢) مما قد بسط (٣) الكلام عليها (٤) في غير هذا الموضع.

[الكلام على دليل التمانع عند المتكلمين]

حتى أن هؤلاء المتأخرين لم يهتدوا إلى تقرير متقدميهم لدليل التوحيد، وهو دليل التمانع واستشكلوه. وأولئك ظنوا أن هذا [الدليل هو الدليل المذكور في القرآن، في قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ .

وليس الأمر.] (٥) كذلك بل أولئك قصروا في معرفة ما في القرآن، وهؤلاء قصروا في معرفة كلام (٦) أولئك المقصرين، فلما قصروا (٧) في معرفة ما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - (٨) عدلوا (٩) إلى ما أورثهم الشك والحيرة والضلال، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع، لكن ننبه (١٠) عليه هنا.

وذلك أن دليل التمانع المشهور عند المتكلمين: أنه لو كان للعالم صانعان لكان أحدهما إذا أراد أمرا (١١) وأراد الآخر خلافه، مثل أن

---

(١) وهو الغزالي.

(٢) أ، ب: وغير ذلك.

(٣) ع: بسطنا.

(٤) أ، ب: عليه.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٦) كلام: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٧) أ: فيما قصروا ب: كما قصروا.

(٨) صلى الله عليه وسلم: زيادة في (أ) ، (ب) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٠٣

(٩) أ، ب: وعدلوا.

(١٠) م: ولكن ننبه، ع: لكن نبهنا.

(١١) أ: صانعان لكان أحدهما أمرا، ب: صانعان أراد أحدهما أمرا.." (١)

"الأخرى، ويسمونه قياس الضمير، وإن كان (١) ثلاثا أو أربعا قالوا: هذه (٢) قياسات لا قياس واحد فهذا مجرد وضع ودعوى، لا يستند إلى أصل عقلي ولا عادة عامة. وقد بسطنا الكلام على هذا في الكلام على المنطق (٣) وغيره] (٤).

فقال سبحانه: ﴿إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض﴾ [سورة المؤمنون: ٩١] وهذا اللازم منتف، فانتفى الملزوم، وهو ثبوت إله مع الله.

وبيان التلازم أنه إذا كان معه إله امتنع أن يكون مستقلا بخلق العالم، مع أن الله تعالى (٥) مستقل بخلق العالم، كما تقدم أن (٦) فساد هذا معلوم بالضرورة لكل عاقل، وأن هذا جمع بين النقيضين.

وامتنع أيضا أن يكون مشاركا للآخر معاونا له ؛ لأن ذلك يستلزم عجز كل منهما، والعاجز لا يفعل شيئا، فلا يكون لا ربا (٧) ولا إلها ؛ لأن أحدهما إذا لم يكن قادرا إلا بإعانة الآخر، لزم عجزه حال الانفراد، وامتنع أن يكون قادرا حال الاجتماع ؛ لأن ذلك دور قبلي، فإن هذا لا يكون قادرا حتى يجعله الآخر قادرا، أو حتى يعينه الآخر وذاك (٨) ، لا يجعله قادرا ولا

---

(١) أ، ب: وإن ذكر.

(٢) أ: هذا.

(٣) أ، ب: وقد بسطنا الكلام في هذا في موضع الكلام على المنطق وغيره، والله أعلم.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(٥) تعالى: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٦) أ، ب، ن: كما تقدم وأن.

(٧) لا: ساقطة من (ب) فقط.

(٨) ن: وذلك.." (٢)

"بعد أن لم يكن متكلما، لا حجة للمعتزلة ونحوهم عليهم، إلا حجة نفي الصفات، وهي حجة داحضة، ولا حجة للكلابية عليهم، إلا أن ذلك يستلزم (١) دوام الحوادث ؛ لأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن (٢) ضده؛ ولأن القابلية للحوادث تكون من لوازم ذاته.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٠٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣١٥

وهذه الحجج (٣) مما قد التزم هؤلاء ما هو (٤) أضعف منها كما قد بسط في مواضعه (٥) ، واعترف حذاقهم بضعف (٦) جميع هذه (٧) الحجج العقلية في هذا الباب، وأما السمعيات فهي مع المثبتة لا مع النفاة.

والقول بدوام كونه متكلما إذا شاء وأن الكلام لازم لذات الرب، معه من الحجج (٨) ما يضيق هذا الموضع عن استقصائها، وأي القولين صح أمكن الانتقال إليه.

والرازي وغيره يقولون: إن جميع طوائف (٩) العقلاء يلزمهم القول بقيام الحوادث به، فإن صح هذا أمكن القول بأنه يتكلم بمشيئته وقدرته. وقد بسطنا الكلام على نهايات عقول العقلاء في هذه المسائل، [وما دل عليه الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة] (١٠) في كتاب " درء تعارض العقل والنقل " (١١) وغير ذلك.

---

(١) ن، م: مستلزم.

(٢) ب فقط: أو عن.

(٣) ب فقط: وهذه الحجة.

(٤) ما هو ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) ن، م: في موضعه.

(٦) أ: تضعيف، وهو تحريف.

(٧) هذه: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٨) ن، م: في الحجج.

(٩) أ، ب: الطوائف.

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(١١) أ: درء تعارض العقل والنقل، ب: رد تعارض العقل والنقل ؛ ن: ردء يعارض العقل والشرع، م: ذكره تعارض الشرع والعقل.." (١)

"ولا عرف [عنه] (١) أنه كان يحض على عداوة النبي - صلى الله عليه وسلم -، وقد أمن رءوس الأحزاب؟ (٢) فهل يظن هذا إلا من هو من أجهل الناس بالسيرة؟ وهذا الذي ذكرناه مجمع عليه [بين أهل العلم] (٣) مذكور في عامة الكتب المصنفة في هذا الشأن.

وقد بسطنا الكلام على هذا في كتاب " الصارم المسلول على شاتم الرسول - صلى الله عليه وسلم - " لما ذكرنا من أهدر النبي - صلى الله عليه وسلم - دمه [عام الفتح] (٤) ، وذكرناهم واحدا واحدا (٥) . نعم كان فيهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح، ثم إن عثمان (٦) - رضي الله عنه - أتى به فأسلم بمكة (٧) وحقن النبي - صلى الله عليه وسلم - دمه.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٦٥

وأما قوله: " إنه استحق أن يوصف بذلك دون غيره ".

ففرية على أهل السنة ؛ فإنه ليس فيهم من يقول: إن هذا من خصائص معاوية، بل هو واحد من كتاب الوحي (٨) .

وأما [عبد الله بن

---

(١) عنه: زيادة في (أ) ، (ب) .

(2) (٢٢) ساقط من (و) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٤) عام الفتح: ساقط من (ن) ، (م) .

(٥) ر: واحدا بعد واحد. وطبع كتاب " الصارم المسلول " أكثر من مرة، منها طبعة في حيدر آباد الدكن، سنة ١٣٢٢، وطبعة بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله -، ١٩٦٠/١٣٧٩، والكلام عمن أهدر النبي - صلى الله عليه وسلم - دمه مثبوت في الكتاب كله.

(٦) و: عمر.

(٧) ص، ب: أتى به النبي - صلى الله عليه وسلم - بمكة.

(٨) ر: من كتابه ؛ هـ: من كبار المسلمين.." (١)

"الغرب هم أهل الشام. وقد بسطنا هذا في موضع آخر، وهذا [النص] (١) يتناول عسكر معاوية.

قالوا: ومعاوية أيضا (٢) كان خيرا من كثير ممن استنابه علي، فلم يكن يستحق أن يعزل ويولى من هو دونه في السياسة، فإن عليا استناب زياد بن أبيه، وقد أشاروا (٣) على علي بتولية معاوية. [قالوا: يا أمير المؤمنين توليه شهرا واعزله دهرا] (٤) . ولا ريب أن هذا كان هو المصلحة، إما لاستحقاقه وإما لتأليفه (٥) واستعطافه، فقد كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أفضل من علي، وولى أبا سفيان، ومعاوية خير منه، فولى من هو خير من علي من هو دون معاوية.

فإذا قيل: إن عليا كان مجتهدا في ذلك.

قيل: وعثمان كان مجتهدا فيما فعل. وأين الاجتهاد في تخصيص بعض الناس بولاية [أو إمارة] (٦) أو مال، من الاجتهاد في سفك المسلمين بعضهم دماء بعض، حتى ذل المؤمنون وعجزوا عن مقاومة الكفار، حتى طمعوا فيهم وفي الاستيلاء عليهم؟ ولا ريب أنه لو لم يكن قتال، بل كان معاوية مقيما على سياسة رعيته، وعلي مقيما (٧) على سياسة رعيته، لم يكن في ذلك

---

(١) النص: ساقطة من (ن) ، (م) ، (و) ، (أ) .

(٢) ن، م، و: أيضا ومعاوية.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٤٢/٤

(٣) ن، م: زيد بن أبيه (وبعدها بياض في النسختين بمقدار نصف سطر) .

(٤) ما بين المعقوفتين في (ر) ، (ص) ، (ب) .

(٥) ص، ب: لتألفه.

(٦) أو إمارة: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٧) مقيما: كذا في (ب) . وفي سائر النسخ: مقيم.." (١)

"الذين يقولون: المصيب واحد في كل مسألة أصلية وفرعية، وكل من سوى المصيب فهو آثم لأنه مخطئ، والخطأ والإثم عندهم متلازمان. وهذا قول بشر المريسي وكثير من المعتزلة البغداديين.

الثاني: أن المسائل العملية (١) إن كان عليها دليل قطعي فإن من خالفه آثم مخطئ كالعلمية، وإن لم يكن عليها دليل قطعي فليس لله فيها حكم في الباطن، وحكم الله في حق كل مجتهد ما أداه اجتهاده إليه. وهؤلاء وافقوا الأولين في أن الخطأ والإثم متلازمان (٢) ، وأن كل مخطئ آثم، لكن خالفوهم في المسائل الاجتهادية، فقالوا: ليس فيها قاطع.

والظن ليس عليه دليل عند هؤلاء، وإنما هو من جنس ميل النفوس إلى شيء دون شيء. فجعلوا الاعتقادات الظنية من جنس الإرادات، وادعوا أنه ليس في نفس الأمر [حكم مطلوب بالاجتهاد، ولا ثم في نفس الأمر] (٣) أمارة أرجح من أمارة.

وهذا القول قول أبي الهذيل العلاف ومن اتبعه كالجبائي وابنه، وهو أحد قولي الأشعري وأشهرهما، وهو اختيار القاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي حامد الغزالي، وأبي بكر بن العربي، ومن اتبعهم، وقد بسطنا القول في ذلك بسطا كثيرا [في غير هذا الموضع] (٤) .

---

(١) ح، م: العلمية، وهو خطأ.

(٢) ن، م، و: يتلازمان.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ن، (م) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .." (٢)

"من ذلك، يكون على النعم، والمدح أعم من ذلك؛ وكذلك التسبيح فإنه تنزيه وتعظيم، فإذا سبح بحمده جمع له

(١) بين هذا وهذا كما قد بسطنا الكلام على حقيقة التسبيح والتحميد ومعنى التسبيح بحمده في غير هذا الموضع *) (٢) .

وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون﴾ [سورة الأنبياء: ٢٦] فالاتخاذ فعل من الأفعال وقد نزه سبحانه نفسه عنه. فعلم أن من الأفعال ما نزه سبحانه نفسه عنه. والجبرية (٣) عندهم لا ينزه عن فعل

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٦٢/٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨٥/٥

من الأفعال.

وفي حديث البطاقة الذي رواه الترمذي وصححه وغيره (٤) ، ورواه الحاكم في صحيحه. قال فيه: " «فينشر له تسعة وتسعون سجلا، كل سجل منها مد البصر. ثم يقال: لا ظلم عليك، إن لك عندنا بطاقة؛ فتوضع البطاقة في كفة والسجلات في كفة، فثقلت البطاقة وطاشت السجلات» " (٥) فقوله: («لا ظلم عليك») دليل على أنه إن لم يجاز بتلك

---

(١) له: ساقطة من (أ) ، (ب) ، (م) ، (ر) ، (ح) ، (ي) .

(٢) ما بين النجمتين جاء في (ر) ، (ح) ، (ي) في غير موضعه الصحيح.

(٣) ر، ح: والجبريين.

(٤) وغيره: زيادة في (و) .

(٥) الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، في: سنن الترمذي ١٣٣/٤ - ١٣٤ كتاب الإيمان باب فيمن يموت وهو يشهد ألا إله إلا الله، من روايتين: رقم ٢٧٧٦، ٢٧٧٧ وقال الترمذي بعد الأولى: هذا حديث حسن غريب. والحديث في سنن ابن ماجه ١٤٣٧/٢ كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، المسند ط. المعارف ١٩٧/١١ - ٢٠٠، ٢٣/١٢ - ٢٤ مختصرا، المستدرك للحاكم ٥٢٩/١ وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي، وأول الحديث في سنن الترمذي: (إن الله سيخلص رجلا من أمتي على رءوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلا. . الحديث.)." (١)

"فاسد وخطأ عظيم، لا يجوز أن يظن بأقل الناس علما وإيمانا ؛ أن يظن أن كل من أذنب فلا ملام عليه لكون الذنب مقدرا عليه، وهو يسمع ما أخبر الله به في القرآن من تعذيبه لقوم نوح وعاد وثمود، وقوم فرعون ومدين، وقوم لوط (١) وغيرهم.

والقدر شامل لجميع الخلق، فلو كان المذنب معذورا لم يعذب هؤلاء على ذنوبهم، وهو يعلم ما أرسل الله به رسله محمدا وغيره من عقوبات المعتدين، كما في التوراة والقرآن (٢) ، وما أمر الله به من إقامة الحدود على المفسدين، ومن قتال الكافرين، وما شرعه الله من إنصاف المظلومين من الظالمين، وما يقضي به يوم القيامة بين عباده من عقوبة الكفار (٣) ، والاقتصاص للمظلوم من الظالم. وقد **بسطنا** الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

لكن مقصود الحديث أن ما يصيب العبد من المصائب فهي مقدرة عليه، ينبغي أن يسلم لقدر الله. كما قال تعالى: ﴿ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه﴾ [سورة التغابن ١١] . قال علقمة: هو الرجل (٤) تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم. وروى الوالبي عن ابن عباس: يهد قلبه لليقين، فيعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه. وقال ابن السائب وابن قتيبة: إنه إذا ابتلي، صبر وإذا أنعم عليه شكر، وإذا ظلم

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٠٥/٥

غفر.

---

(١) ن، م، و، ي، أ: ومدين ولوط.

(٢) ن فقط: المعتدين والإنجيل والقرآن.

(٣) ح، ب: الكافرين.

(٤) ح، ر، ب، ي: هو العبد.." (١)

"البدع، الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية، ووقع ذلك في كثير من أتباع الأئمة، كبعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

وقد يسلكون في التكفير ذلك ؛ فمنهم من يكفر أهل البدع مطلقا، ثم يجعل كل من خرج عما هو عليه من أهل البدع. وهذا بعينه قول الخوارج والمعتزلة الجهمية. وهذا القول أيضا يوجد (١) في طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة، وليس هو قول الأئمة الأربعة (٢) ولا غيرهم (٣) ، وليس فيهم من كفر كل مبتدع، بل المنقولات الصريحة عنهم تناقض ذلك، ولكن قد ينقل عن أحدهم (٤) أنه كفر من قال بعض الأقوال، ويكون مقصوده أن هذا القول كفر ليحذر، ولا يلزم إذا كان القول كفرا أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل ؛ فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين، كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه، وذلك له شروط وموانع، كما **بسطناه** في موضعه.

وإذا لم يكونوا في نفس الأمر كفارا لم يكونوا منافقين، فيكونون من المؤمنين، فيستغفر لهم ويترحم عليهم. وإذا قال المؤمن (٥) : ﴿ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان﴾ [سورة الحشر: ١٠] يقصد كل (٦) من

---

(١) ب فقط: لا يوجد وهو خطأ.

(٢) ساقط من (أ) ، (ب) .

(٣) و: وهذا القول يوجد في طائفة من أصحاب الأئمة: مالك والشافعي والإمام أحمد وليس هذا قول هؤلاء الأئمة ولا غيرهم.

(٤) ر: قد ينقل أحد عنهم.

(٥) ح، ب، ر، و: المسلم.

(٦) كل: ساقطة من (ر) ، (ح) .." (٢)

"ولو ذكرت ما أعرفه من ذلك لذكرت خلقا، ولا استثني أحدا من أهل البدع (١) : لا من المشهورين بالبدع الكبار من معتزلي ورافضي ونحو ذلك، ولا من المنتسبين إلى السنة والجماعة من كرامي وأشعري وسالمي ونحو ذلك.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٣٦/٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٤٠/٥

وكذلك من صنف على طريقهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرها. هذا كله رأيته في كتبهم، وهذا موجود في بحثهم في مسائل الصفات، والقرآن، ومسائل القدر، ومسائل الأسماء والأحكام، والإيمان (٢) والإسلام، ومسائل الوعد والوعيد، وغير ذلك.

وقد بسطنا الكلام على ذلك (٣) في مواضع من كتبنا غير هذا الكتاب (٤) " درء تعارض العقل والنقل " وغيره. ومن أجمع الكتب التي رأيتها في مقالات الناس المختلفين (٥) في أصول الدين كتاب أبي الحسن الأشعري، وقد ذكر فيه من المقالات وتفاصيلها (٦) ما لم يذكره غيره، وذكر فيه مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فهمه عنهم. وليس في جنسه أقرب إليهم منه، ومع هذا نفس القول الذي جاء به الكتاب والسنة، وقال به الصحابة (٧) والتابعون لهم بإحسان: في القرآن، والرؤية (٨) ،

---

(١) و: من أهل الكلام.

(٢) أ، ب: الأسماء وأحكام الإيمان، وهو تحريف.

(٣) و: وقد بسط الكلام في ذلك.

(٤) ح، ب: في غير موضع في كتبنا غير هذا الكتاب، و: في مواضع غير هذا، وسقط الكلام في (و) ، بعد ذلك إلى قوله: ومن أجمع الكتب.

(٥) ن: في المقالات للناس المختلفين.

(٦) ح، ب: وتفصيلها.

(٧) و: وقالت الصحابة.

(٨) ب فقط: وفي الرؤية.." (١)

"يجعلون الكمال في فناء العبد عن حظوظه، دخلوا في مقام الفناء في توحيد الربوبية، الذي يقولون فيه: (١) العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة. ويجعلون (٢) هذا غاية العرفان، فيبقى عندهم لا فرق بين أولياء الله وأعدائه، ولا بين الإيمان (٣) والكفر به، ولا بين حمده والثناء عليه وعبادته، وبين سبه وشتمه، وجعله ثالث ثلاثة، ولا بين رسول الله وبين أبي جهل (٤) ، ولا بين موسى وفرعون.

وقد بسطنا الكلام على هؤلاء (٥) في غير هذا الموضع، وإن كان من المتكلمين الذين يقولون: ما ثم إلا ما هو حظ للعبد من المخلوقات صاروا مسخرين في العبادات مستثقلين لها (٦) ، وفي قلوبهم مرتع للشيطان، فإنه يقع لهم: لم لا ينعم بالثواب بدون هذا التكليف (٧) ؟ فإذا أجابوا أنفسهم بأن هذا ألذ (٨) كان هذا (٩) من أبرد الأجوبة وأسمجها (١٠) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٢٧٥

(١) و: الذي فيه يقولون، ح، ب، م: الذين يقولون فيه .

(٢) ح، ر: ويجعل.

(٣) ن، و: وبين الإيمان به.

(٤) ن، م: ولا بين رسول الله وأبي جهل، و: ولا بين محمد - صلى الله عليه وسلم - وبين أبي جهل.

(٥) ن، م: على هذا.

(٦) ن، م: مستقلين لها.

(٧) ح، ر، ي: التكلف.

(٨) ح: بأن هذا الذي، وهو تحريف.

(٩) بعد عبارة "كان هذا " توجد ورقة ناقصة في مصورة (م) وسأشير إلى بداية الكلام الموجود فيها عند موضعه إن شاء الله.

(١٠) وأسمجها: ساقطة من (و) .." (١)

"غير موضع من القرآن] (١) .

قال تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله﴾ [سورة الزمر: ٣٨] . وقال تعالى: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾ [سورة يوسف: ١٠٦] . وهذا قد **بسطناه** في موضع آخر.

وهؤلاء يدعون محبة الله في الابتداء، ويعظمون أمر محبته، ويستحبون السماع بالغناء والدفوف والشبابات، ويرونه قربة ؛ لأن ذلك بزعمهم يحرك محبة الله في قلوبهم، وإذا حقق أمرهم وجدت محبتهم تشبه محبة المشركين لا محبة الموحدين، فإن محبة الموحدين بمتابعة الرسول والمجاهدة في سبيل الله.

قال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم﴾ [سورة آل عمران: ٣١] .

وقال تعالى: ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره﴾ [سورة التوبة: ٢٤] .

وقال تعالى: ﴿ياأيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم﴾ [سورة المائدة: ٥٤] .

وهؤلاء لا يحققون متابعة الرسول، ولا الجهاد في سبيل الله، بل كثير

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٣٢٦

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٣٢٨

"ولبنة من فضة، واللبنة الفضة هي ظاهره (١) وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السر ما هو في الصورة (٢) الظاهرة متبع فيه ؛ لأنه يرى الأمر على ما هو عليه، فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن، فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى [به] (٣) إلى الرسول ".

قال (٤) : فإن فهمت ما أشرنا إليه (٥) ، فقد حصل لك العلم النافع (٦) ".

قلت: وقد بسطنا الرد على هؤلاء في مواضع، وبينا كشف ما هم عليه من الضلال والخيال، والنفاق والزندقة.

وأما الذين يقولون بالاتحاد الخاص، فهؤلاء منهم من يصرح بذلك.

وأما من كان عنده علم بالنصوص [الظاهرة] (٧) ، ورأى أن هذا يناقض ما عليه المسلمون في الظاهر، فإنه يجعل هذا مما يشار إليه ويرمز به، ولا يباح به. ثم إن كان معظما للرسول والقرآن [ظن أن الرسول] (٨) كان يقول بذلك، لكنه لم يبح به ؛ لأنه مما لا يمكن البشر أن يبوحوا به، وإن كان

---

(١) الفصوص: لبنتين أنه تابع لشرع خاتم الرسل في الظاهر، وهو موضع اللبنة الفضة، وهو ظاهره.

(٢) الفصوص: بالصورة.

(٣) به: ساقطة من (ن) .

(٤) في فصوص الحكم ٦٣/١ بعد الكلام السابق مباشرة.

(٥) الفصوص: ما أشرت به.

(٦) الفصوص: النافع بكل شيء.

(٧) الظاهرة: زيادة في (ب) فقط.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.." (١)

"بهذه القوافي الثلاث:

ما وحد الواحد من واحد ... إذ كل من وحده جاحد

توحيد من ينطق عن نعته ... عارية أبطلها الواحد

توحيده إياه توحيده ... ونعت من ينعته لاحد

قلت: وقد بسطت (١) الكلام على [هذا وأمثاله] في غير (٢) هذا الموضع، لكن ننبه هنا على ما يليق بهذا الموضع، فنقول؟ أما التوحيد [الأول] (٣) الذي ذكره فهو التوحيد الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وبه بعث الله الأولين والآخرين من الرسل.

قال تعالى: ﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ [سورة الزخرف: ٤٥] .

وقال تعالى: ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٣٨/٥

الضلالة﴾ [سورة النحل: ٣٦] .
وقال تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون﴾ [سورة الأنبياء: ٢٥] .
وقد أخبر الله – تعالى – عن كل من الرسل، مثل نوح وهود، وصالح وشعيب، وغيرهم، أنهم قالوا لقومهم: اعبدوا الله ما لكم من إله غيره. وهذا أول دعوة الرسل وآخرها.

---

(١) و: بسطنا.
(٢) ن، م: عليه في غير.
(٣) الأول: ساقطة من (ن) .." (١)

"يحصل إلا بذبحهما جميعا. وكل من قال: إنه إسحاق، فإنما أخذه عن اليهود، أهل التحريف والتبديل، كما أخبر الله – تعالى – عنهم.
[وقد بسطنا هذه المسألة في مصنف مفرد] (١) .
والمقصود هنا أن الخليلين هما أكمل خاصة الخاصة توحيدا ؛ فلا يجوز أن يكون في أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – من هو أكمل توحيدا من نبي من الأنبياء، فضلا عن الرسل، فضلا عن أولي العزم، فضلا عن الخليلين.
وكمال توحيدهما بتحقيق إفراد الألوهية، وهو أن لا يبقى في القلب شيء لغير الله أصلا، بل يبقى العبد (٢) مواليا لربه في كل شيء، يحب ما أحب، ويبغض ما أبغض، ويرضى بما رضي (٣) ، ويسخط بما سخط (٤) ، ويأمر بما أمر، وينهى عما نهى.
وأما التوحيد الثاني الذي ذكره وسماه " توحيد الخاصة "، فهو الفناء في توحيد الربوبية، وهو أن يشهد ربوبية (٥) الرب لكل ما سواه، وأنه وحده رب كل شيء ومليكه، والفناء إذا كان في توحيد الألوهية: وهو (٦) أن

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) ، وفي (و) بدلا منه: " وهذا مبسوط في موضعه ". وقال ابن الهادي في " العقود الدرية " ص ٥٤ " وله جواب في أن الذبيح من ولد إبراهيم – عليه السلام – هو إسماعيل، واحتج لذلك بأدلة كثيرة "، وذكره ابن القيم في " أسماء مؤلفات ابن تيمية "، ص ٢٢.
(٢) ب فقط: لغير الله أصلا، وكمال هذا التوحيد يوجب أن يبقى العبد.
(٣) رضي: كذا في (و) ، (ب) وفي سائر النسخ: يرضى.
(٤) ن، م، ي: يسخط.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٣٤٦

(٥) ح، ب، و: بربوبية.

(٦) ب فقط: هو.." (١)

"فلا بد في الخطب (١) من الحمد لله ومن توحيده ؛ ولهذا كانت الخطب في الجمع والأعياد وغير ذلك مشتملة على هذين الأصلين، وكذلك التشهد في آخر الصلاة أوله ثناء على الله، وآخره الشهادتان، ولا يكون الثناء إلا على محبوب، ولا التأله إلا لمحبوب، وقد بسطنا (٢) الكلام في حقائق هذه الكلمات في مواضع متعددة.

وإذا كان العباد يحمدونه ويثنون عليه ويحبونه، فهو (٣) سبحانه أحق بحمد نفسه والثناء على نفسه والمحبة لنفسه، كما قال أفضل الخلق: " «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» " (٤) فلا ثناء من مثن أعظم من ثناء الرب على نفسه، ولا ثناء إلا بحب، ولا حب من محبوب لمحبوب أعظم من محبة الرب لنفسه، وكل ما يحبه من عباده فهو تابع لحبه لنفسه، فهو يحب المقسطين والمحسنين، والصابرين والمؤمنين، ويحب التوابين، ويحب المتطهرين، ويفرح بتوبة التائبين، كل ذلك تبعا لمحبته لنفسه (٥) ؛ فإن المؤمن إذا كان يحب ما يحبه من المخلوقات لله ؛ فيكون حبه للرسول والصالحين تبعا لحبه لله، فكيف الرب تعالى فيما يحبه من مخلوقاته؟ ! .

إنما يحبه تبعا لحبه لنفسه (٦) ، وخلق المخلوقات لحكمته التي يحبها.

---

(١) ح، ب: الخطبة.

(٢) ن، م: وقد بسط.

(٣) ح، ب: وهو.

(٤) سبق هذا الحديث والتعليق عليه فيما مضى ٢/١٥٩

(٥) ح، ب: تابع لمحبة نفسه.

(٦) م: لمحبة نفسه.." (٢)

"وفي الصحيح (١) عنه - صلى الله عليه وسلم -: «يقول الله تعالى: " ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه» (٢) .

وفي القرآن والحديث من هذا ما يطول ذكره. وقد بسطنا هذا في كتاب " درء (٣) تعارض العقل والنقل " وغيره.

وقد أخبر الله تعالى في القرآن بندائه لعباده في أكثر من عشرة مواضع. والنداء لا يكون إلا صوتا باتفاق أهل اللغة وسائر الناس. والله أخبر: أنه نادى موسى حين جاء الشجرة، فقال: ﴿فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين﴾ [سورة النمل: ٨] ، ﴿فلما أتاها نودي ياموسى - إني أنا ربك﴾ [سورة طه: ١١ - ١٢] ، ﴿فلما أتاها نودي من شاطئ الوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة﴾ [سورة القصص: ٣٠] ، ﴿وإذ نادى ربك

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٣٥٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٠٨

موسى أن ائت القوم الظالمين﴾ [سورة الشعراء: ١٠] ، ﴿وناديناه من جانب الطور الأيمن﴾ [سورة مريم: ٥٢] ﴿هل أتاك حديث موسى - إذ ناداه ربه بالوادي المقدس طوى﴾ [سورة النازعات: ١٥ - ١٦] ، ﴿وما كنت بجانب الطور إذ نادينا﴾ [سورة القصص: ٤٦] ، ﴿ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾ [سورة القصص: ٦٢ - ٧٤]

---

(١) ب (فقط) : وفي الصحيحين.

(٢) الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في البخاري ٨/١٠٥ (كتاب الرقاق باب التواضع) ، وأوله فيه: " إن الله قال من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل. . . الحديث "، وهو عن عائشة رضي الله عنها في: المسند (ط. الحلبي) ٦/٢٥٦

(٣) ن، م: وقد بسطناه في درء. .، و: هذا مبسوط في غير هذا الموضع.." (١)

"متقدمة عليه تقدما ذاتيا - فإن الجزء قبل الكل، والمفرد قبل المركب -، وأريد بذلك التركيب في الخارج، فهذا كله تخليط. فإن الصفة تابعة للموصوف، فكيف تكون متقدمة عليه بوجه من الوجوه؟

وإذا قيل: هو مركب من الحيوانية والناطقية، أو من الحيوان والناطق، فإن أريد أنه مركب من جوهرين قائمين بأنفسهما، لزم أن يكون في كل موصوف جواهر كثيرة بعدد صفاته، فيكون في الإنسان جوهر هو جسم، وجوهر هو حساس، وجوهر هو نام، وجوهر هو متحرك بالإرادة، وجوهر هو ناطق.

ومعلوم أن هذا خطأ، بل الإنسان جوهر قائم بنفسه موصوف بهذه الصفات، فيقال: جسم حساس (١) نام متحرك بالإرادة ناطق.

وإن أريد [به] (٢) أنه مركب من عرضين، فالإنسان جوهر، والجوهر لا يتركب من أعراض لاحقة له، فضلا عن أن تكون سابقة له متقدمة عليه.

وهذا كله قد بسطناه في مواضع، وإنما كان المقصود هنا أن هؤلاء الفلاسفة كثيرا ما يغلطون في جعل ال أمور الذهنية المعقولة في النفس، فيجعلون ذلك بعينه أمورا موجودة في الخارج، فأصحاب فيثاغورس القائلون بالأعداد المجردة في الخارج من هنا كان غلطهم (٣) ،

---

(١) ن: جسم جوهر حساس، وهو خطأ.

(٢) به ساقطة من (ن) ، (م) ، (و) .

(٣) فيثاغورس Pythagoras فيلسوف ورياضي شهير، عرف حوالي منتصف القرن السادس قبل الميلاد. قال: إن العالم أشبه بعالم الأعداد منه بعالم الماء أو النار أو التراب، وقال: إن الموجودات أعداد وأن العالم عدد ونغم، وقال بالتناسخ، انظر عنه: الملل والنحل ٢/٧٨ - ٧٩، تاريخ الحكماء للقفطي ص ٢٥٨، ٢٥٩، طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٢٣

٦٠/١ – ٦٨، تاريخ ابن العبري ص ٥٠، تاريخ الفلسفة اليونانية لكرم ص ٢٠ – ٢٦، فجر الفلسفة اليونانية، ص ٧٠ – ٩٢، نشأة الفكر الفلسفي ٣٨ – ٦٠، ربيع الفكر اليوناني ص ١٠٦ – ١١٦، الفلسفة عند اليونان ص ٦٩ – ٨٢ Greek Philosophy، pp، ٣٦ - ٤٠.." (١)

"وبمحبوبه عن محبته، وبمعبوده عن عبادته، ونحو ذلك، كما يقدر الشيء بخلاف ما هو عليه، كما إذا قدر أن الجبل من ياقوت، والبحر من زئبق، فتقدير الأمور على خلاف ما هي عليه هو تقدير اعتقادات باطلة.

والاعتقادات الباطلة لا (١) تكون إلا في الأذهان، فمن قدر ماهية لا في الذهن ولا في الخارج، فهو مثل من قدر موجودا لا واجبا ولا ممكنا، ولا قديما ولا محدثا، ولا قائما بنفسه ولا قائما بغيره، وهذا التقدير في الذهن.

وقد بسطنا الكلام على ذلك لما بينا فساد احتجاج كثير من أهل النظر بالتقديرات الذهنية على الإمكانات الخارجية، كما يقوله الرازي وغيره: إنا يمكننا أن نقول: الموجود إما داخل العالم، وإما خارج العالم، وإما لا داخل العالم ولا خارجه، وكل (٢) موجود إما مباين لغيره وإما محايث له، وإما لا مباين ومحايث ؛ فهذا يدل على إمكان القسم الثالث.

وكذلك إذا قلنا: الموجود إما متحيز وإما قائم بالمتحيز، وإما لا متحيز، ولا قائم بالمتحيز. وهذا يدل على إمكان القسم [الثالث] (٣) وهذا غلط ؛ فإن هذا كقول القائل: الموجود إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره، وإما لا قائم بنفسه ولا بغيره، فدل على إمكان القسم الثالث، فإن هذا غلط.

---

(١) والاعتقادات الباطلة لا: عند هذا الموضع تنتهي نسخة (و) الولايات المتحدة الأمريكية في ص ٢٨٢ منها، كما بينت ذلك في المقدمة.

(٢) ر، ي: أو كل.

(٣) الثالث: ساقطة من (ن)." (٢)

"وأما في خلافة أبي بكر فلم يعلم أنه استقر بينهم نزاع في مسألة واحدة من مسائل الدين ؛ وذلك لكمال علم الصديق، وعدله، ومعرفته بالأدلة التي تزيل النزاع، فلم يكن يقع بينهم نزاع إلا أظهر الصديق من الحجة التي تفصل النزاع ما يزول معها (١) . النزاع، وكان عامة الحجج الفاصلة للنزاع يأتي بها الصديق ابتداء، وقليل من ذلك يقوله عمر أو غيره، فيقره أبو بكر الصديق.

وهذا مما يدل على أن الصديق ورعيته أفضل من عمر ورعيته، وعثمان ورعيته، وعلي ورعيته، فإن أبا بكر ورعيته أفضل الأئمة والأمة بعد النبي – صلى الله عليه وسلم –.

ثم الأقوال التي خولف فيها الصديق بعد موته، قوله فيها أرجح من قول من خالفه بعد موته. وطرد ذلك الجد والإخوة، فإن قول الصديق وجمهور الصحابة وأكابرهم أنه يسقط الإخوة، وهو قول طوائف (٢) . من العلماء، وهو مذهب أبي

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٥٦/٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٥٩/٥

حنيفة، وطائفة من أصحاب الشافعي، وأحمد، كأبي العباس بن سريج من الشافعية، وأبي حفص البرمكي من الحنابلة، ويذكر ذلك رواية عن أحمد.

والذين قالوا: بتوريث الإخوة مع الجد، كعلي وزيد وابن مسعود، اختلفوا (٣) . اختلافا معروفا، وكل منهم قال قولا خالفه فيه الآخر، وانفرد بقوله عن سائر الصحابة. وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع

---

(١) ب: ما يزول به، ح: ما يزيل معه

(٢) ن، ر: طائفة

(٣) ح، ر، ي: واختلفوا." (١)

"[سورة الأعراف: ١٢٩] ، وقال تعالى: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم﴾ [سورة النور: ٥٥] ، وقال للملائكة: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ [سورة البقرة: ٣٠] ، وقال: ﴿ياداود إنا جعلناك خليفة في الأرض﴾ [سورة ص: ٢٦] .

فغالب هذه المواضع ليكون الثاني خليفة عن الأول، وإن كان الأول لم يستخلفه.

وسمي الخليفة خليفة ؛ لأنه يخلف من قبله، والله تعالى جعله يخلفه، كما جعل الليل يخلف النهار، والنهار يخلف الليل، ليس المراد أنه خليفة عن الله، كما ظنه بعض الناس، كما قد بسطناه في موضع آخر.

والناس يسمون ولاة أمور المسلمين الخلفاء. وقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: " «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» " (١) .

ومعلوم أن عثمان لم يستخلف عليا، وعمر لم يستخلف واحدا معينا، وكان يقول: " إن أستخلف فإن أبا بكر استخلف، وإن لم أستخلف فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يستخلف ".

وكان مع هذا يقول لأبي بكر: يا خليفة رسول الله.

وكذلك خلفاء بني أمية وبني العباس، كثير منهم لم يستخلفه من قبله. فعلم أن الاسم عام فيمن خلف غيره.

---

(١) سبق هذا الحديث فيما مضى ١٦٤/٤." (٢)

"أحمد، وهو أصح الأقوال، وعليه يدل الكتاب والسنة، كما قد بسطناه في موضعه.

فمصرف الفيء والخمس واحد، فكان ديوان العطاء الذي لعمر يقسم فيه الخمس والعطاء جميعا.

وأما ما يقوله الرافضة من أن خمس مكاسب المسلمين يؤخذ منهم ويصرف إلى من يرونه هو نائب الإمام المعصوم أو إلى غيره، فهذا قول لم يقله قط أحد من الصحابة: لا علي ولا غيره، ولا أحد من التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٩٩/٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٢٥/٥

القرابة: لا بني هاشم ولا غيرهم.

وكل من نقل هذا عن علي أو علماء أهل بيته، كالحسن والحسين وعلي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وجعفر بن محمد، فقد كذب عليهم، فإن هذا خلاف المتواتر من سيرة علي - رضي الله عنه، فإنه قد تولى الخلافة أربع سنين وبعض أخرى، ولم يأخذ من المسلمين من أموالهم شيئا، بل لم يكن في ولايته قط خمس مقسوم، أما المسلمون فما خمس لا هو ولا غيره أموالهم، وأما الكفار فإذا غنمت منهم الأموال (١) خمست بالكتاب والسنة، لكن في عهده لم يتفرغ المسلمون لقتال الكفار، بسبب ما وقع بينهم من الفتنة والاختلاف.

وكذلك من المعلوم بالضرورة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يخمس أموال المسلمين، ولا طالب أحدا (٢) قط من المسلمين بخمس

---

(١) ب: أموال.

(٢) ن، م، ب: ولا طلب أحدا، ر، ي: ولا طلب طالب أحدا، ح: ولا طلب طالب أحدا. ولعل الصواب ما أثبته.." (١)

"هؤلاء المشهود لهم بالجنة، والذي قتل عمار بن ياسر هو أبو الغادية (١) ، وقد قيل: إنه من أهل بيعة الرضوان، ذكر ذلك ابن حزم.

فنحن نشهد لعمار بالجنة، ولقاتله إن كان من [أهل] بيعة الرضوان (٢) بالجنة. وأما عثمان وعلي وطلحة والزبير فهم أجل قدرا من غيرهم، ولو كان منهم ما كان، فنحن لا نشهد أن الواحد من هؤلاء لا يذنب، بل الذي نشهد به أن الواحد من هؤلاء إذا أذنب، فإن الله لا يعذبه في الآخرة، ولا يدخله النار، بل يدخله الجنة بلا ريب، وعقوبة الآخرة تزول عنه: إما بتوبة منه، وإما بحسناته الكثيرة (٣) ، وإما بمصائبه المكفرة، وإما بغير ذلك، كما قد **بسطناه** في موضعه.

[العقوبة عن الذنوب في الآخرة تندفع بنحو عشرة أسباب]

[السبب الأول التوبة]

فإن الذنوب مطلقا من جميع المؤمنين هي سبب العذاب، لكن العقوبة بها في الآخرة في جهنم تندفع بنحو عشرة أسباب.

---

(١) ح، ب: أبو الغاوية، والكلمة غير واضحة في (ر) وهو أبو الغادية الجهني، قال ابن الأثير في أسد الغابة ٢٣٧/٦: اختلف في اسمه فقيل: يسار بن أزيهر، وقيل: اسمه مسلم، وقال ابن عبد البر في الاستيعاب هامش ١٥٠/٤: فقيل: يسار بن سبع، وقيل: يسار بن أزهر، وقيل: اسمه مسلم، وقال ابن حجر في الإصابة ١٥٠/٤: سكن الشام، أبو الغادية

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٠٥/٦

الجهني قاتل عمار له صحبة، وفرق بينه وبين أبي الغادية المزني، انظر الإصابة ٦٢٧/٣، ١٥١/٤ - ١٥٠، الاستيعاب ٦٢٩/٣، ١٥٠/٤ - ١٥١ أسد الغابة ٥١٣/٥، ٢٣٧/٦ وقال الذهبي في العبر ٤٢/١: إنه شهد صفين مع معاوية أبو الغادية الجهني سنة ٣٧ وذكره ابن حزم في جوامع السيرة مرتين ص ٣٠٨، ٣٢٢ ضمن الصحابة رواة الحديث.

(٢) ن، م: وللقاتل الذي هو من أهل - سقطت (أهل) من (ن) - بيعة الرضوان.

(٣) ن: وإما باجتنابه الكبيرة.." (١)

"الخامس: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمر أحدا بالتوبة بمثل هذا الدعاء، بل ولا أمر أحدا بمثل هذا الدعاء في توبة ولا غيرها، بل ولا شرع لأمته أن يقسموا على الله بمخلوق ولو كان هذا الدعاء مشروعا لشرعه لأمته.

السادس: أن الإقسام على الله بالملائكة والأنبياء أمر لم يرد به كتاب ولا سنة، بل قد نص غير واحد من أهل العلم - كأبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما - على أنه لا يجوز أن يقسم على الله بمخلوق. وقد بسطنا الكلام على ذلك.

السابع: أن هذا لو كان مشروعا فآدم نبي كريم، كيف يقسم على الله بمن هو أكرم عليه منه؟ ولا ريب أن نبينا - صلى الله عليه وسلم - أفضل من آدم، لكن آدم أفضل من علي وفاطمة وحسن وحسين. الثامن: أن يقال: هذه ليست من خصائص الأئمة، فإنها قد ثبتت لفاطمة. وخصائص الأئمة لا تثبت للنساء. وما لم يكن من خصائصهم لم يستلزم الإمامة، فإن دليل الإمامة لا بد أن يكون ملزوما لها، يلزم من وجوده استحقاقها، فلو كان هذا دليلا على الإمامة لكان من يتصف به يستحقها، والمرأة لا تكون إماما بالنص والإجماع.

[فصل البرهان الحادي عشر " إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتي " والجواب عليه]

فصل قال الرافضي (١) : " البرهان الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتي﴾

---

(١) في (ك) ص ١٥٥ (م) .." (٢)

"والعقل الأول (١) عندهم يمتنع عليه هذا. وقال: " «بك، آخذ، وبك أعطي، وبك الثواب» " وهذا العقل عندهم (* هو رب العالم كله، هو المبدع له كله، وهو معلول الأول، لا يختص به أربعة أعراض، بل هو عندهم *) (٢) مبدع الجواهر كلها: العلوية، والسفلية، والحسية (٣) ، والعقلية.

والعقل في لغة المسلمين عرض قائم بغيره وإما قوة في النفس (٤) .

وأما مصدر [العقل] (٥) : عقل يعقل عقلا، وأما العاقل فلا يسمى في لغتهم العقل.

وهؤلاء في اصطلاحهم العقل جوهر قائم بنفسه. وقد بسطنا الكلام على هذا، وبينا حقيقة أمرهم بالمعقول والمنقول، وأن ما يثبتونه من المفارقات عند التحقيق لا يرجع إلا إلى أمر وجودها في الأذهان لا في الأعيان، إلا النفس الناطقة،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٠٥/٦

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٣٢/٧

وقد أخطئوا في بعض صفاتها (٦) .

وهؤلاء قولهم: إن العالم معلول علة قديمة أزلية واجبة الوجود، وإن العالم لازم لها، لكن حقيقة قولهم: إنه علة غائية، وإن الأفلاك تتحرك حركة إرادية شوقية للتشبه به، وهو محرك لها، كما يحرك

---

(١) الأول: ساقطة من (س) ، (ب) .

(٢) : ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٣) ن، م: الحسية.

(٤) ب: إما قوة النفس، وهو خطأ.

(٥) العقل: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) انظر في هذا: الرسالة " السبعينية " لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى الكبرى، نشره فرج الله الكردي، مطبعة كردستان العلمية، القاهرة، ١٣٢٩. وانظر كتابي: مقارنة بين الغزالي وابن تيمية، ط. دار القلم، الكويت، ١٣٩٥ ١٩٧٥.." [١]

"وكلا القولين، خطأ وقد بسطنا الكلام عليهما في غير هذا الموضع.

وقد يراد بالمادة المادة الكلية المشتركة بين الأجسام، وبالصورة (١) الصورة الكلية المشتركة بين الأجسام، ويدعون أن كليهما جوهر عقلي، وهو غلط ؛ فإن المشترك بين الأجسام أمر كلي، والكليات لا توجد كليات (٢) إلا في الأذهان لا في الأعيان، وكل ما وجد في الخارج فهو مميز بنفسه عن غيره، لا يشركه فيه غيره، إلا في الذهن إذا أخذ كليا.

والأجسام يعرض لها الاتصال والانفصال، وهو الاجتماع والافتراق، وهما من الأعراض، ليس الانفصال شيئا قائما بنفسه، كما أن الحركة ليست شيئا قائما بنفسه، غير الجسم المحسوس يرد عليه الاتصال والانفصال، ويسمونه الهيولى والمادة، وهذا وغيره مبسوط في غير هذا الموضع (٣) .

وكثير من الناس قد لا يفهمون حقيقة ما يقولون وما يقول غيرهم، وما جاءت به الرسل، حتى يعرفوا ما فيه من حق وباطل ؛ فيعلمون هل هم موافقون لصريح المعقول، أو هم مخالفون له. ومن أراد التظاهر بالإسلام منهم عبر عن ذلك بالعبارات الإسلامية، فيعبر عن الجسم بعالم الملك، وعن النفس بعالم الملكوت، وعن العقل بعالم الجبروت، أو بالعكس. ويقولون إن العقول والنفوس هي الملائكة،

---

(١) ن، م، س: والصورة.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٧/٨

(٢) ن، م: كلمات، وهو تحريف.

(٣) انظر مثلا: كتاب " الصفدية " وكتاب " درء تعارض العقل والنقل " وكتاب " الرد على المنطقيين ".." (١)

"وحقيقة قولهم: موجود لا موجود، وواجب لا واجب، وهذا منتهى أمرهم، وهو الجمع بين النقيضين، أو رفع النقيضين.

ولهذا يصيرون إلى الحيرة ويعظمونها، وهي عندهم منتهى معرفة الأنبياء والأولياء، والأئمة والفلاسفة.

ومن أصول ضلالهم ظنهم أن هذا تنزيه عن التشبيه، وأنهم متى وصفوا بصفة إثبات أو نفي كان فيه تشبيه بذلك. ولم يعلموا أن التشبيه المنفي عن الله هو ما كان وصفه بشيء من خصائص المخلوقين، أو أن يجعل شيء من صفاته مثل صفات المخلوقين ؛ بحيث يجوز عليه ما يجوز عليهم، أو يجب له ما يجب لهم، أو يمتنع عليه ما يمتنع عليهم مطلقا. فإن هذا هو التمثيل الممتنع المنفي بالعقل مع الشرع، فيمتنع وصفه بشيء من النقائص (١) ، ويمتنع مماثلة غيره له في شيء من صفات الكمال، فهذان جماع لما ينزه الرب تعالى عنه، كما بسطنا ذلك في مواضع كثيرة.

وعلى هذا وهذا دل قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد - الله الصمد - لم يلد ولم يولد - ولم يكن له كفوا أحد﴾ [سورة الإخلاص] ، كما قد بسطنا ذلك في مصنف مفرد في تفسير هذه الشواهد (٢) .

فأما الموافقة في الاسم، كحي وحي، وموجود وموجود، وعليم وعليم - فهذا لا بد منه، ويلزم من نفى هذا التعطيل المحض ؛ فإن كل

---

(١) م: النقائض.

(٢) وهو كتاب تفسير سورة الإخلاص، وطبع أكثر من مرة.." (٢)

"وأحمد إمام أهل السنة في زمن المحنة، وقد جرى له في مسألة القرآن ما اشتهر في الآفاق، وكان يحتج لأن (١) . القرآن كلام الله غير مخلوق بحجج كثيرة معروفة عنه، ولم يذكر هذا الحديث قط، ولا احتج به، فكيف يكون هذا الحديث عنده ولا يحتج به؟ ! وهذا الحديث إنما عرف عن هذا الشيخ، وكان بعض من قرأ عليه دسه في جزء فقرأه عليه مع غيره، فراج ذلك على من لم يكن له معرفة.

وكذلك حديث عاشوراء، والذي صح في فضله هو صومه، وأنه يكفر سنة، وأن الله نجى فيه موسى من الغرق، وقد بسطنا الكلام عليه في موضع آخر، وبينا أن كل ما يفعل فيه - سوى الصوم - بدعة مكروهة، لم يستحبها (٢) . أحد من الأئمة، مثل الاكتحال، والخضاب، وطبخ الحبوب، وأكل لحم الأضحية، والتوسيع في النفقة، وغير ذلك، وأصل هذا من ابتداع قتلة الحسين ونحوهم (٣) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢٠

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢٩

وأقبح من ذلك وأعظم ما تفعله الرافضة من اتخاذه مأتما يقرأ فيه المصرع، وينشد فيه قصائد النياحة، ويعطشون فيه أنفسهم، ويلطمون فيه (٤) . الخدود، ويشقون الجيوب، ويدعون فيه بدعوى الجاهلية.

---

(١) م: أن

(٢) م: لم يبحها

(٣) لابن تيمية رسالة أجاب فيها على سؤال عما يفعله الناس في يوم عاشوراء من البدع نشرت في فتاوى الرياض ج. ٢٥ ص ٢٩٩ - ٣١٧.

(٤) فيه: زيادة في (ن)." (١)

"والمقصود هنا أن ما أحدثوه من البدع فهو منكر، وما أحدثه من يقابل بالبدعة البدعة، وينسب إلى السنة، هو أيضا منكر مبتدع. والسنة ما سنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهي برية من كل بدعة، فما يفعل يوم عاشوراء من اتخاذه عيدا بدعة أصلها من بدع النواصب، وما يفعل من اتخاذه مأتما بدعة أشنع منها، وهي من البدع المعروفة في الروافض، وقد بسطنا هذه الأمور س، ب. . . الأمور وبالله المستعان. .

[فصل قال الرافضي السادس أن عليا رضي الله عنه كان مستجاب الدعوة والرد عليه]

(فصل)

قال الرافضي (١) : " السادس أنه كان مستجاب الدعاء (٢) . دعا على بسر بن أرطأة (٣) بأن يسلبه الله عز وجل عقله فخولط فيه، ودعا على العيزار (٤) بالعمى فعمي، ودعا على أنس (٥) لما

---

(١) في (ك) ص ١٨٨ (م) - ١٨٩ (م) .

(٢) م: الدعوة.

(٣) ن، م، س، ك: بشر بن أرطاه. والمثبت من (ب) وهو الصواب. وهو عمير بن عويمر بن عمران. ترجمته في " الإصابة ١٥٢/١ وقال: " بسر بن أرطاة أو ابن أبي أرطاة. قال ابن حبان: من قال: ابن أبي أرطاة فقد وهم " طبقات ابن سعد ٤٠٩/٧، تهذيب التهذيب ٤٣٥/١ - ٤٣٦، الأعلام ٢٣/٢ ووفاته فيه سنة ٢٣) .

(٤) ك: الغيزار، وهو تحريف وهو العيزار بن الأخنس، ذكره الطبري في تاريخه ٨٩/٥ (ط. المعارف) .

(٥) ك: أنس بن مالك.." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٥١/٨

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٥٣/٨

١-"يقول: يفيض على الداعي من جهتهم ما يطلب من غير علم منهم ولا قصد، كشعاع الشمس الذي يظهر في الماء، وبواسطة الماء يظهر في الحائط، وإن كانت الشمس لا تدري بذلك. وهذا قول طائفة من المتفلسفة المنتسبين إلى الملل. وقد ذكره صاحب «الكتب المضنون بها على غير أهلها» «١» وغيره، كما بسط الكلام على ذلك في موضع آخر. ومعلوم أن زيارة القبور بهذا القصد وعلى هذا الوجه ليست من شريعة الإسلام، بل من دين المشركين والمعطلين. والرسول لم يشرع مثل هذا لأمته، ولا فعله أصحابه ولا التابعون لهم بإحسان، ولا استحبه أحد من أئمة المسلمين، بل النصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم تنهى عما قد يفضي إلى هذا، فكيف إلى هذا؟ فإنه صلى الله عليه وسلم لعن الذين يتخذون قبور الأنبياء مساجد يحذر ما فعلوا. وقال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك» وخص بيته بأن قال: «لا تتخذوا قبري عيدا» وفي رواية: «بيتي عيدا». وقال:

«اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

فإذا كان قد حرم أن تتخذ مسجدا يعبد الله فيها لئلا يفضي إلى دعائه، فكيف إذا كان المقصود بالزيارة هو دعاء صاحب القبر؟ وذلك هو المقصود بالسفر إلى قبره.

وقد قال تعالى: ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون [آل عمران: ٨٠]. والمشرك يقصد فيما يشرك به أن يشفع له أو يتقرب بعبادته إلى الله أو يكون قد أحبه كما يحب الله. والمشركون بالقبور توجد فيهم الأنواع الثلاثة؛ قال الله تعالى: ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله [يونس:

١٨] الآية. وقال تعالى: والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى [الزمر: ٣]. وقال تعالى: ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله [البقرة: ١٦٥]. وقال تعالى: قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا إلى قوله: محذورا [الإسراء: ٥٦، ٥٧]. وقوله تعالى:

---

(١) قال المعلمي اليماني- رحمه الله-: «كتاب المضنون به على غير أهله»، منحول للغزالي، وليس له.

ونقل ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٤/ ١٣١) عن ابن الصلاح أنه قال عن كتاب المضنون به:

منسوب إلى أبي حامد الغزالي، ومعاذ الله أن يكون له. وبين سبب كونه مختلقا موضوعا عليه، قال:

والأمر كما قال. وقد اشتمل المضنون على التصريح بقدم العالم ونفي علم القديم بالجزئيات، ونفي الصفات. وكل واحد من هذه يكفر الغزالي قائلها، هو وأهل السنة أجمعون. انتهى. وانظر «كشف الظنون» (٢/ ٤٥١) طبعة سنة ١٣١١. والتعليق على كتاب «التوسل والوسيلة» لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٨٠ طبع المكتبة السلفية سنة ١٣٨٤. ولأن شيخ الإسلام لا يرى أن المضنون للغزالي، لم يسم مؤلفه هنا ولا في «التوسل والوسيلة» اه.

قلت: قال الصنعاني: «ولا أظنه من مؤلفاته، وإنما هو مكذوب عليه». «كتب حذر منها العلماء» للبحاثة مشهور بن حسن- سلمه الله- (١/ ٤٥) وانظر (١/ ١٤٣) من الكتاب نفسه.". (١)

٢-"وقد روي في عدة أحاديث: أن الله يصلي على كل من صلى عليه، ويسلم على من يسلم عليه. ولم يذكر عددا، لكن الحسنة بعشر أمثالها، فالمقيد يفسر المطلق.

قال القاضي عياض: من رواية عبد الرحمن بن عوف عنه عليه السلام قال:

«لقيت جبريل فقال لي: أبشرك أن الله يقول: من سلم عليك سلمت عليه، ومن صلى عليك صليت عليه». قال: ونحوه من رواية أبي هريرة ومالك بن أوس بن الحدثان وعبيد الله بن أبي طلحة «١».

قلت: وبسط الكلام على هذه الأحاديث له موضع آخر. والمقصود هنا؛ أن ما أمر الله به من الصلاة والسلام عليه هو كما أمر به صلى الله عليه وسلم من الدعاء له بالوسيلة، وهذا أمر اختص هو به، فإن الله أمر بذلك في حقه بعينه مخصوصا بذلك، وإن كان السلام على جميع عباد الله الصالحين مشروعا على وجه العموم، وقد قيل: إن الصلاة تكره على غير الأنبياء، وغلا بعضهم فقال: تكره على غيره، وكذلك قال بعض المتأخرين:

في السلام. ولكن الصواب الذي عليه عامة العلماء؛ أنه يسلم على غيره، وأما الصلاة فقد جوزها أحمد وغيره، والنزاع فيها معروف.

وفي تفسير شيبان عن قتادة قال: حدث أنس بن مالك عن أبي طلحة قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا سلمتم علي فسلموا على المرسلين، فإنما أنا رسول من المرسلين» «٢». وقد قال الله في كتابه: قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى [النمل: ٥٩] وقال: وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين [الصافات: ١٨١، ١٨٢]. وقال: لما ذكر نوحا وإبراهيم وموسى وهارون وإلياسين: وتركنا عليه في الآخرين سلام على نوح في العالمين [الصافات: ٧٨، ٧٩]. وتركنا عليه في الآخرين سلام على إبراهيم [الصافات: ١٠٨، ١٠٩]. وتركنا عليهما في الآخرين سلام على موسى وهارون

---

(١) انظر هذه الروايات وتخريجها في الكتاب الماتع «جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام» للإمام العلامة ابن قيم الجوزية، حققه: البحاثة الفاضل مشهور بن حسن آل سلمان- حفظه الله- ونشر بدار ابن الجوزي.

(٢) أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ١٠ - ١١/ ٩٢) وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٣٣٥) بإسناد فيه مجهول.

وأخرجه الخطيب في «تاريخه» (٧/ ٣٨٠) بإسناد فيه مجهول أيضا.

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت زهوي ص/٤٨

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٤).
من طريق: شيبان، عن قتادة، قال: حدثنا أنس بن مالك، عن أبي طلحة: فذكره مرفوعا. وأخرجه ابن أبي عاصم في «الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم» (٦٩ – ٧٠) من طريق: ابن أبي عروبة، عن قتادة عن أنس مرفوعا بلفظ: «إذا صليتم على المرسلين فصلوا علي معهم، فإني رسول من المرسلين».
وإسناده ظاهره الصحة كما قال الشيخ مشهور بن حسن– حفظه الله– في تحقيقه على «جلاء الأفهام» ص ٦٣٥.
ومنه استفدت التخريج السابق، فله الفضل والأجر إن شاء الله.". (١)

٣–"يستحبه بخلاف ما سوى المساجد الثلاثة؛ فإنه لا يوجبه ولا يستحبه، وهذا معروف من كلامه وكلام أصحابه الذين شرحوا كلامه، مثل تعليقة الشيخ أبي حامد وغيرها، وقد نقل عن الليث كلام **قد بسط الكلام** عليه في مواضع أخرى.
فهذا في نفس الجواب أن السفر إلى المساجد الثلاثة باتفاق العلماء، كما دل عليه الحديث الصحيح الذي اتفقوا على صحته، ولكن تنازعوا في وجوب ذلك بالنذر، مع أن الذين قالوا لا يجب السفر إلى المسجدين قالوا: إنه يستحب بخلاف ما سوى المساجد الثلاثة؛ فلا يجب ولا يستحب عند أحد منهم، بل صرح بالتحريم من صرح منه كمالك وغيره، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي وأحمد. قال الشافعي في مختصر المزني: «ولو قال لله علي أن أمشي لم يكن عليه شيء حتى يكون برا، فإن لم يكن برا فلا شيء عليه لأنه ليس في المشي إلى غير المواضع الثلاثة بر، وذلك مثل المسجد الحرام، قال: وأحب لو نذر إلى مسجد المدينة، أو إلى بيت المقدس أو يمشي» «١».
قال الشيخ أبو حامد الأسفرائيني: إذا نذر مشيا فلا يخلو إما أن يعين الموضع الذي يمشي إليه أو لا يعين؛ فإن لم يعين الموضع فإن هذا النذر لا ينعقد لأن المشي في نفسه ليس بقربة، وإنما يلزمه إذا نذر المشي إلى قربة؛ كالحج والعمرة والجهاد، وإن عين الموضع الذي يمشي إليه فلا يخلو إما أن يقول: لله علي أن أمشي إلى بيت الله الحرام، أو إلى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، أو المسجد الأقصى، أو إلى أحد المساجد، قال الشافعي: كمسجد مصر أو إفريقية، فإذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام انعقد نذره. وإن نذر المشي إلى مسجد الرسول أو إلى المسجد الأقصى فالذي في «الأم» أنه لا يلزمه لأنه قال: وأحب لو نذر المشي إلى مسجد المدينة. وقال في البويطي: يلزمه المشي إليه وهو قول مالك.
وعلل أبو حامد القولين وقال في توجيه منع اللزوم: فيحمل على أنه أراد لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد واجبا، ويحتمل لا تشد مستحبا لكنه وجوبا أو استحبابا، فتبين أنه لا يستحب السفر إلى غير المواضع الثلاثة، قال: أما إذا نذر أن يمشي إلى مسجد من المساجد سوى الثلاثة مثل مسجد مصر وإفريقية، فإن هذا لا يلزمه وإن نذر أن يصلي في مسجد منها معين لزمه الصلاة ولا يتعين الموضع، وله أن يصلي في أي مسجد شاء، لأن المشي في نفسه ليس بقربة.

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت زهوي ص/١٠٠

وإنما يلزمه إذا نذر المشي إلى ما هو قربة، ومعلوم أنه ليس لغير هذه الثلاثة مزية بعضها على بعض في القربة، فلم يتعين المشي إليه أو الصلاة فيه بالنذر.

فإذا كان هذا في الفتيا فكيف يجوز أن يظن أن فيها النهي عن ما فعله الصحابة

---

(١) «هذا النص في مختصر المزني بهامش «الأم» ج ٥ ص ٢٣٨» (م).". (١)

٤-"علمه النزاع وهو مخطئ في هذا الظن لا مصيب. ومن علم حجة على من لم يعلم، والمثبت مقدم على النافي.

الوجه التاسع: إن دعوى الإجماع من علم الخاصة الذي لا يمكن الجزم فيه بأقوال العلماء، إنما معناها عدم العلم بالمنازع، ليس معناها الجزم بنفي المنازع، فإن ذلك قول بلا علم، ولهذا رد الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما على من ادعاها بهذا المعنى، وبسط الشافعي في ذلك القول، وأحمد كان يقول هذا كثيرا، ويقول: من ادعى الإجماع فقد كذب، وما يدريه أن الناس لم يختلفوا؟ ولكن يقول: لا أعلم مخالفا. وأبو ثور قال: إن الذي يذكر من الإجماع معناه أنا لا نعلم منازعا، ثم ما يعرف من ادعى الإجماع في هذه الأمور إلا وقد وجد في بعض ما نذكره من الإجماعات نزاعا لم يطلع عليه، كما قد بسط الكلام على هذا في مواضع. فإذا كان هذا في ادعاء العلماء الأكابر فكيف بما يدعيه هذا المعترض من الإجماع، وهو من حين ادعائه الإجماع في هذه المسألة المتنازع فيها- وهو السفر إلى غير المساجد الثلاثة- فجعل السفر لمجرد زيارة القبور أمرا مجمعا عليه وإن من قال بخلاف ذلك فقد تنقص الأنبياء وجاهرهم بالعداوة؟

والإجماع من علماء المسلمين إنما هو على خلاف ما ظنه هو وأمثاله ممن يتحكمون في الدين بلا علم، فإنهم مجمعون على أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» متناول لشد الرحال لزيارة القبور، ثم تنازعوا هل موجب الحديث النهي والتحريم أو موجبه نفي الفضيلة والاستحباب؟ فمن قال إنه يستحب شد الرحال إلى غير الثلاثة كزيارة القبور؛ فهذا هو الذي خالف الإجماع بلا ريب، مع مخالفته للرسول صلى الله عليه وسلم، فهو ممن خالف الرسول والمؤمنين واتبع غير سبيلهم، لكن إذا لم يكن قد تبين له الهدى عرف ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنون لم يكفر، فإن الله إنما ألحق الوعيد بمن شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين، فقد توعده بأنه يوليه ما تولى ويصليه جهنم وساءت مصيرا.

ومن قال: إن السفر إلى غير الثلاثة كزيارة القبور مستحب، فقد خالف الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف علماء أمته.

وأما السفر إلى مسجده صلى الله عليه وسلم فهو سفر إلى أحد المساجد الثلاثة ليس مما نهى عنه، وإذا فعل في مسجده ما شرع من الزيارة الشرعية وصلى عليه وسلم كما أمر الله وعلم فهو محسن في هذه الزيارة، كما كان محسنا في شد الرحل إلى مسجده، وهذا هو الذي أجمع عليه المسلمون أيضا، كما أجمعوا أنه لا تشد الرحال لمجرد زيارة

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت زهوي ص/٢٠٠

القبور، فذاك الإجماع على شدها إلى مسجده وزيارته الشرعية حق، وهذا الإجماع على أنه لا يستحب شد الرحال إلى غير الثلاثة حق، وكلا الإجماعين معه نص عن الرسول صلى الله عليه وسلم. والعالم من اتبع هذا وهذا، ليس هو من". (١)

٥-"إليك أنزله بعلمه [النساء: ١٦٦] فتبين أن الذي تضمنه هو علم الله، لا علم غيره، ولو كان كلام غيره لكان مضمونه علم ذلك المتكلم. ومن قال: أنزله وهو يعلمه؛ فقوله ضعيف، فإنه يعلم كل شيء وليس كلامه في إثبات علمه، ومثل هذا في القرآن مذكور في مواضع. وقد قال تعالى: فو ربك لنسئلنهم أجمعين عما كانوا يعملون [الحجر: ٩٢، ٩٣] قال أبو العالية- وهو من قدماء التابعين-: خلتان يسأل عنهما الأولون والآخرون؛ ماذا كنتم تعبدون، وماذا أجبتم المرسلين. وقال تعالى: قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط [البقرة: ١٣٦] الآية فجمع في هذه الآية بين الإيمان بما أنزله على أنبيائه وبين عبادته وحده لا شريك له.

وفي الصحيح: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في ركعتي الفجر بهذه الآية، وبآية من آل عمران قوله: قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم [آل عمران: ٦٤] الآية «١».

وهذه الآية هي التي كتبها النبي صلى الله عليه وسلم إلى قيصر ملك النصارى في كتابه إليه وآية البقرة قد قال قبلها: وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم [البقرة: ١٣٥] الآية.

وهذا هو التوحيد ثم ذكر في هذه الآية الإيمان بما أنزل على أنبيائه، ثم قال: قل أتحاجوننا في الله وهو ربنا وربكم [البقرة: ١٣٩] الآية. فأفصح في آخر الآيات الثلاث بإخلاص الدين كله لله، مع أن الربوبية شاملة، والأعمال مختصة لكل عامل عمله، والإخلاص يتناول الإخلاص في عبادته والإخلاص في التوكل عليه.

وفي المأثور عن أبي الدرداء رواها أبو نعيم في الحلية وغيره أنه كان يقول:

«ذروة الإيمان الصبر للحكم، والرضا بالقدر، والإخلاص للتوكل، والاستسلام للرب» «٢». وهذان الأصلان؛ توحيد الرب والإيمان برسله، لا بد منهما، ولهذا لا يدخل أحد في الإسلام حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وهذا يتضمن الإسلام والإيمان، وهو الدين الذي بعث الله به جميع النبيين، فكلهم كانوا مسلمين مؤمنين قائمين بهذين الأصلين. **وقد بسط الكلام** على مسمى الإيمان والإسلام في مواضع، مثل شرح النصوص الواردة في الإسلام والإيمان في الكتاب والسنة وغير ذلك «٣».

---

(١) أخرجه مسلم (٧٢٧) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٦) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٢١٩/ ٢٠٢) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢/ ٧٤٨/ ١٢٣٨) ونعيم بن حماد في زيادات «الزهد» لابن المبارك رقم (١٢٣) وابن أبي الدنيا في

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت زهوي ص/٢٠٧

«الرضا عن الله بقضائه» (٥٨).

من طريق: بقية بن الوليد، قال: حدثني بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، قال: حدثني يزيد بن مرثد الهمداني، أن أبا الدرداء قال: فذكره.

(٣) وانظر كتاب «الإيمان» للمصنف، طبع المكتب الإسلامي.". (١)

"إبراهيم لتخرج الناس من الظلمات إلى النور وقال البقرة الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات وقال الحديد يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نورا تمشون به ولهذا ضرب الله للإيمان مثلين مثلا بالماء الذي به الحياة وما يقترن به من الزبد ومثلا بالنار التي بها النور وما يقترن بما يوقد عليه من الزبد وكذلك ضرب الله للنفاق مثلين قال تعالى الرعد أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبدا رابيا ومما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال وقال تعالى في المنافقين البقرة مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون صم بكم عمي فهم لا يرجعون أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين يكاد البرق يخطف أبصارهم كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم إن الله على كل شيء قدير فضرب لهم مثلا بالذي أوقد النار كلما أضاءت أطفاها الله والمثل المائي كالماء النازل من السماء وفيه ظلمات ورعد وبرق **ولبسط الكلام** في هذه الأمثال موضع آخر وإنما المقصود هنا ذكر حياة القلوب وإنارتها وفي الدعاء المأثور اجعل القرآن ربيع قلوبنا ونور صدورنا والربيع هو المطر الذي ينزل من السماء فينبت به النبات قال النبي (صلى الله عليه وسلم) إن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم والفصل الذي ينزل فيه أول المطر تمسيه العرب الربيع لنزول المطر الذي ينبت الربيع فيه وغيرهم يسمى الربيع الفصل الذي يلي الشتاء فإن منه تخرج الأزهار التي تخلق منها الثمار وتنبت الاوراق على الاشجار والقلب الحي المنور فإنه لما فيه من النور يسمع ويبصر ويعقل والقلب الميت فإنه لا يسمع ولا يبصر قال تعالى البقرة ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بمالا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون وقال تعالى يونس ومنهم من يستعمون إليكم أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون." (٢)

"والذين كرهوا القراءة عند القبر، كرهها بعضهم، وإن لم يقصد القراءة هناك، كما تكره الصلاة، فإن أحمد نهى عن القراءة في صلاة الجنازة هناك.

ومعلوم أن القراءة في الصلاة ليس المقصود بها القراءة عند القبر، ومع هذا فالفرق بين ما يفعل ضمنا وتبعا، وما (١)

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت زهوي ص/٢١٣

(٢) أمراض القلوب وشفاؤها ابن تيمية ص/٩

يفعل لأجل القبر، بين كما تقدم.

والوقوف (٢) التي وقفها الناس على القراءة عند قبورهم، فيها من الفائدة أنها تعين على حفظ القرآن، وأنها رزق لحفاظ القرآن، وباعثة لهم على حفظه ودرسه وملازمته، وإن قدر أن القارئ لا يثاب على قراءته فهو مما يحفظ به الدين، كما يحفظ بقراءة الفاجر (٣) وجهاد الفاجر، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر» (٤).

وبسط الكلام في الوقوف وشروطها، قد ذكر في موضع آخر (٥) وليس هو المقصود هنا. فأما ذكر الله هناك فلا يكره، لكن قصد البقعة للذكر هناك بدعة مكروهة، فإنه نوع من اتخاذها (٦) عيدا، وكذلك قصدها للصيام عندها.

---

(١) في (ب ج د) : وبين ما يفعل.

(٢) أي الأوقاف، جمع وقف، قال في الروض المربع: " يقال: وقف الشيء وحبسه وأحبسه وسبله، بمعنى واحد "، ثم قال: " وهو: تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة على بر أو قربة ". انظر: الروض المربع بحاشية العنقري (٢ / ٤٥٢) .

(٣) في المطبوعة: الكافر.

(٤) جاء ذلك في حديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، حديث رقم (٣٠٦٢) ، (٦ / ١٧٩) من فتح الباري. وفي صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، حديث رقم (١١١) ، (١ / ١٠٥، ١٠٦) .

(٥) انظر: مجموع الفتاوى للمؤلف (٣١ / ٢٦ - ٥٦) ، كما تجد بحث الموضوع في مواضع متفرقة في المجلد (٣١) من أوله حتى (ص ٢٦٨) .

(٦) في (أط) : اتخاذه.." (١)

"أو يظنون أن زيارة قبورهم من باب التعظيم لهم وتعظيم أقدارهم وجاههم عند الله، وأن الزائر إذا دعاهم وتضرع لهم وسألهم حصل مطلوبه إما بشفاعتهم له وإما لمجرد عظم قدرهم عند الله يعطي سؤله إذا دعاهم.

وأما أن يقول: يفيض على الداعي من جهتهم ما يطلب من غير علم منهم ولا قصد كشعاع الشمس الذي يظهر في الماء وبواسطة الماء يظهر في الحائط وأن كانت الشمس لا تدري بذلك، فهذا قول طائفة من المتفلسفة المنتسبين إلى الملل، وقد ذكره صاحب الكتب المضنون بها على غير أهلها وغيره كما بسط الكلام على ذلك في موضع آخر.." (٢)

"أوس بن الحدثان وعبيد الله بن أبي طلحة، قلت: وبسط الكلام على هذه الأحاديث له موضع آخر.

والمقصود هنا أن ما أمر الله به من الصلاة والسلام عليه هو كما أمر به صلى الله عليه وسلم من الدعاء له بالوسيلة، وهذا أمر اختص هو به، فإن الله أمر بذلك في حقه بعينه مخصوصا بذلك وإن كان السلام على جميع عباد الله

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/٢٦٥

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/١٦٤

الصالحين مشروعا على وجه العموم، وقد قيل إن الصلاة تكره على غير الأنبياء، وغلا بعضهم فقال: تكره على غيره، وكذلك قال بعض المتأخرين في السلام.
ولكن الصواب الذي عليه عامة العلماء أنه يسلم على غيره، وأما الصلاة فقد جوزها أحمد وغيره، والنزاع فيها معروف.
وفي تفسير شيبان عن قتادة قال: حدث أنس بن مالك عن أبي طلحة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا سلمتم علي فسلموا على المرسلين، فإنما أنا رسول من المرسلين)، وقد قال الله في كتابه: ﴿قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى﴾ [سورة النمل: (٥٩)]، وقال: (وسلام على المرسلين *." (١)
"يجب عنده الوفاء بالنذر إلا فيما كان من جنسه واجبا بالشرع، وأما الجمهور فيوجبون الوفاء بكل طاعة كما ثبت في صحيح البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه)، والسفر إلى المسجدين طاعة فلهذا وجب الوفاء به.
وأما السفر إلى غير المساجد الثلاثة فلم يوجبه أحد من العلماء، هكذا في الجواب.
والشافعي -رحمه الله- في القول الذي لا يوجب / فيه السفر إلى المسجدين يستحبه. بخلاف ما سوى المساجد الثلاثة فإنه لا يوجبه ولا يستحبه، وهذا معروف من كلامه وكلام أصحابه الذين شرحوا كلامه مثل تعليقة الشيخ أبي حامد وغيرها، وقد نقل عن الليث كلام **قد بسط الكلام** عليه في مواضع أخرى.
فهذا في نفس الجواب أن السفر إلى المساجد الثلاثة باتفاق العلماء كما دل عليه الحديث الصحيح الذي اتفقوا على صحته، ولكن تنازعوا في وجوب ذلك بالنذر، مع أن الذين قالوا لا يجب السفر إلى المسجدين قالوا: إنه يستحب، بخلاف ما سوى المساجد الثلاثة فلا يجب ولا يستحب عند أحد منهم، بل صرح بالتحريم من صرح منهم كمالك وغيره، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي وأحمد، قال الشافعي في مختصر المزني: (ولو قال لله علي أن أمشي، لم يكن عليه شيء حتى يكون برا، فإن لم يكن برا فلا شيء عليه، لأنه ليس في المشي إلى غير مواضع التبرر بر وذلك مثل المسجد الحرام قال وأحب لو نذر إلى مسجد." (٢)
"بأقوال العلماء، إنما معناها عدم العلم بالمنازع، ليس معناها الجزم بنفي المنازع، فإن ذلك قول بلا علم.
ولهذا رد الأئمة -كالشافعي وأحمد وغيرهما- على من ادعاها بهذا المعنى، وبسط الشافعي في ذلك القول.
وأحمد كان يقول هذا كثيرا، ويقول: من ادعى الإجماع فقد كذب، وما يدريه أن الناس لم يختلفوا؟ ولكن يقول: لا أعلم مخالفا.
وأبو ثور قال: إن الذي يذكر من الإجماع معناه أنا لا نعلم منازعا. ثم ما يعرف من ادعى الإجماع في هذه الأمور إلا وقد وجد في بعض ما نذكره من الإجماعات نزاعا لم يطلع عليه، كما **قد بسط الكلام** على هذا في مواضع.
فإذا كان هذا في ادعاء العلماء الأكابر فكيف بما يدعيه هذا المعترض / من الإجماع؟ وهو من جنس ادعائه الإجماع

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٢٥٨

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٤٤٦

في هذه المسألة المتنازع فيها. وهو السفر إلى غير المساجد الثلاثة، فجعل السفر لمجرد زيارة القبور أمرا مجمعا عليه! وأن من قال بخلاف ذلك فقد تنقص الأنبياء وجاهرهم بالعداوة! والإجماع من علماء المسلمين إنما هو على خلاف ما ظنه هو وأمثاله ممن يتحكمون في الدين بلا علم، فإنهم مجمعون على أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة." (١)

"وفي المأثور عن أبي الدرداء -رواها أبو نعيم في الحلية وغيره- أنه كان يقول: ذروة الإيمان الصبر للحكم، والرضا بالقدر، والإخلاص للتوكل، والاستلام للرب. وهذان الأصلان -توحيد الرب والإيمان برسوله- لا بد منهما، ولهذا لا يدخل أحد في الإسلام حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وهذا يتضمن الإسلام والإيمان، وهو الدين الذي بعث الله به جميع النبيين، فكلهم كانوا مسلمين مؤمنين قائمين بهذين الأصلين. **وقد بسط الكلام** على مسمى الإيمان والإسلام في مواضع، مثل شرح النصوص الواردة في الإسلام والإيمان في الكتاب والسنة وغير ذلك.

والمقصود هنا أن الله أمرنا أن نؤمن بالملائكة والأنبياء، وأمر أن لا نتخذهم أربابا، ولا نشرك بهم، ولا نغلو فيهم، ولا نعبد إلا الله وحده. قال تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق﴾ الآية [سورة البقرة: (١٣٦)]، فأمرنا أن نؤمن بما أوتي جميع الأنبياء، ولهذا كان الإيمان بجميع ما جاءوا (*) به واجبا، ومن كفر بنبي معلوم النبوة فهو كافر مرتد،

(*) قال معد الكتاب للشاملة: في الأصل المطبوع كتبت: (جاؤا)، وهو خطأ، فتم تصحيحه.." (٢)

"فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

ومنها ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة، وقد تكون باطلة.

ومنها ظنهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل، ويكونون غالطين في ذلك، فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسنة من المجهولات لا من المعقولات، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

[من صفات الله ما يعلم بالعقل]

والمقصود هنا أن من صفات الله تعالى ما قد يعلم بالعقل، كما يعلم أنه عالم، وأنه قادر، وأنه حي، كما أرشد إلى ذلك قوله: ﴿ألا يعلم من خلق﴾ .

وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات على أنه يعلم بالعقل - عند المحققين - أنه حي عليم قدير مريد، وكذلك السمع والبصر والكلام يثبت بالعقل عند المحققين منهم.

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٤٥٩

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٤٧٢

بل وكذلك الحب والرضا والغضب يمكن إثباته بالعقل.

وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل، كما." (١)

"للناس أن البشر لا يكون إلها، فيقتل من ادعى فيه أنه الله وهو بريء مما ادعى فيه لمن ادعى في نفسه أنه الله وهو دجال كذاب، فهكذا البشارات بمحمد – صلى الله عليه وسلم – في الكتب المتقدمة، وقد يتأولها بعض أهل الكتاب على غير تأويلها، كما **قد بسط في** موضع آخر، **فإن بسط الكلام** في ذكر محمد – صلى الله عليه وسلم – في الكتب التي بأيدي أهل الكتاب له موضع آخر.

الجواب الثاني: أن يقال ليس من شرط النبي أن يبشر به من تقدمه كما أن موسى كان رسولا إلى فرعون، ولم يتقدم لفرعون به بشارة وكذلك الخليل – عليه السلام – أرسل إلى نمرود ولم يتقدم به بشارة نبي إليه وكذلك نوح وهود وصالح وشعيب ولوط لم يتقدم هؤلاء بشارة إلى قومهم بهم مع كونهم أنبياء صادقين، فإن دلائل نبوة النبي لا تنحصر في أخبار من تقدمه بل دلائل النبوة منها المعجزات ومنها غير المعجزات كما **قد بسط في** موضع آخر وهؤلاء النصارى إنما م ستند دينهم في التثليث والاتحاد وغير ذلك هو السمع وهو دعواهم أن الكتب الإلهية جاءت بذلك ليس مستندهم فيه العقل فإذا تبين أنهم مع تكذيبهم بمحمد – صلى الله عليه وسلم – يمتنع أن." (٢)

"والضلال الكفار المرتدين والمشركين ونحوهم كمسيلمة الكذاب والأسود العنسي والحارث الدمشقي وبابا الرومي وغيرهم ممن لهم خوارق شيطانية.

وأما أهل الحيل فيكثرون وهؤلاء ليسوا أولياء الله بل خوارقهم إذا كانت شيطانية من جنس خوارق الكهنة والسحرة لم يكن لهم حال شيطاني بل محال بهتاني فهم متعمدون للكذب والتلبيس بخلاف من تقترن به الشياطين، فإن فيهم من يلتبس عليه فيظن أن هذا من جنس كرامات الصالحين ؛ كما أن فيهم من يعرف أن ذلك من الشياطين ويفعله لتحصيل أغراضه، فالمقصود أنه كثير من الخوارق ما يكون من الشياطين أو يكون حيلا ومخاريق ويظن أنها من كرامات الصالحين، فإن ما يكون شبيه الشرك أو الفجور إنما يكون من الشيطان، مثل أن يشرك الرجل بالله فيدعو الكواكب أو يدعو مخلوقا من البشر ميتا أو غائبا أو يعزم ويقسم بأسماء مجهولة لا يعرف معناها أو يعرف أنها أسماء الشياطين أو يستعين بالفواحش والظلم، فإن ما كان هذا سببه من الخوارق فهو من الشيطان ؛ كما **قد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع.." (٣)

"به الكلام بمشيئته وقدرته، وهذا قول السلف والأكثرين، فبطل قولهم على كل تقدير.

وإن أرادوا بالجوهرية أنها ذاتية مقومة، وباقي الصفات عرضية على رأي أهل المنطق اليونان الذين يفرقون في الصفات اللازمة للموصوف بين هذا وهذا، كان هذا فاسدا من وجوه:

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٤٩

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/٣٢

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/٣٤٣

منها: أن تفريق هؤلاء في الصفات اللازمة للموصوف بين صفة وصفة، وجعل بعضها ذاتيا مقوما داخلا في الماهية، وبعضها عرضيا لاحقا خارجا عن الماهية - كلام باطل عند جماهير نظار الأمم من أهل الملل، وغيرهم كما **قد بسط الكلام** عليه في الرد على هؤلاء المتفلسفة، وبين أن ما يدعونه من تركيب الأنواع من الأجناس والفصول إنما هو تركيب في الأذهان لا حقيقة له في الأعيان، وأن ما يقوم بالأذهان يختلف باختلاف تصور الأذهان.

فتارة يتصور الشيء مجملا، وتارة يتصوره مفصلا، وما سموه تمام الماهية، والداخل في الماهية، والخارج عنها، اللازم لها - يعود عند التحقيق إلى ما يدل عليه اللفظ بالمطابقة والتضمن والالتزام.

ومدلول اللفظ هو بحسب ما يعنيه المتكلم ويقصده ويتصوره، وهذا يختلف باختلاف إرادات الناس لا يرجع ذلك إلى حقيقة عقلية ولا صفة ذاتية للموجودات.

ولهذا لما كان كلامهم باطلا لم يمكنهم ذكر فرق صحيح بين." (١)

"والعلة الأولى يسميها أرسطو وأتباعه جوهرا، ولا يسميها واجب الوجود، وأما متأخروهم كابن سينا وأتباعه يسمونها واجب الوجود، ولا يسمونها جوهرا، والكلام على هؤلاء **مبسوط** في موضع آخر، إذ المقصود هنا أن هذه الأمور التي يقولون هي موضوع العلم الإلهي، وهي المجردة عندهم عن المادة في الذهن والخارج، هي عند التحقيق وجودها في الأذهان، لا في الأعيان.

فإن الوجود العام الكلي لا يوجد عاما كليا إلا في الأذهان لا في الأعيان كما أن الإنسان العام الكلي، والحيوان العام الكلي لا يوجد عاما كليا إلا في الأذهان، لا في الأعيان.

وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع، وبين أن اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل، أقرب إلى الحق في الأمور الإلهية منهم.

وهذه الأمور **مبسوطة** في موضع آخر، ولكن نبهنا عليها لتعلقها هنا بقول هؤلاء النصارى: إن صفات الرب الثلاث هي جوهرية دون غيرها، وأنهم إن عنوا بذلك ما يعنيه هؤلاء بالذاتية، فقولهم باطل مبني على أصل باطل.

فإن تفريق هؤلاء اليونان في الصفات اللازمة بين الذاتي والعرضي اللازم للموجود، والعرضي اللازم للماهية، والعرضي اللازم." (٢)

"للموصوف - فرق باطل، وقد ذكروا ثلاث فروق كلها باطلة، كما تقدم:

الأول: الوسط.

والفرق الثاني: تقدم الذاتي ذهنا ووجودا، بخلاف اللازم العرضي.

والثالث: توقف الحقيقة على الذات.

وقد تبين بطلان هذا في غير هذا الموضع.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٨١/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٩١/٣

والنصارى ليس مرادهم بالجوهرية ما يريده هؤلاء بالذاتية، فلهذا لم **نبسط الكلام** عليه،، بل يقولون: إن الثلاثة جواهر، وهؤلاء المنطقيون يفرقون بين اللازم للماهية، واللازم لوجودها بناء على أن في الخارج شيئين: الوجود، وماهية أخرى غير الوجود.

والكلام على هذا كله **مبسوط** في موضع آخر.

ومنها: أنه لو قدر أن صفات الموصوفات اللازمة لها تنقسم إلى ذاتي مقوم، وعرضي لازم، وأن صفات الرب سبحانه كذلك، لم يكن تخصيص العلم بأنه ذاتي أولى من القدرة، فليس ذكر القائم بنفسه الحي العالم بأولى من ذكر القائم بنفسه الحي القادر.

والنصارى لما كانت الأقانيم عندهم ثلاثة، وزعموا أن الشرع المنزل دل على ذلك، وكانوا في ذلك مخالفين للشرع المنزل إليهم،." (١)

"المراد قديما، وهذه الطوائف بنوا أقوالهم على أن ما لم يخل عن الحوادث، فهو حادث لامتناع وجود ما لا نهاية له عندهم، وإذا امتنع ذلك تعين أن يكون لنوع الحوادث ابتداء، كما للحادث المعنى ابتداء، وما لم يسبق الحوادث كان معه أو بعده، فيكون حادثا، فلهذا منع هؤلاء أن تكون كلمات الله لا نهاية لها في الأزل، وإن كان من هؤلاء من يقول بدوام وجودها في الأبد.

وأما القول بأن كلمات الله لا نهاية لها مع أنها قائمة بذاته، فهو القول المأثور عن أئمة السلف، وهو قول أكثر أهل الحديث، وكثير من أهل الكلام، ومن الفلاسفة، وهذه الأقوال **قد بسط الكلام** عليها في غير موضع.

والمقصود هنا أن قول النصارى باطل على كل قول من هذه الأقوال الأربعة، كما تقدم بيان بطلانه على ذينك القولين، فإنه - على قول الجمهور الذين يجعلون لله كلمات كثيرة - إما كلمات لا نهاية لها ولم تزل، وإما كلمات لها ابتداء، وإذا كان له كلمات كثيرة فالمسيح ليس هو الكلمات التي لا نهاية لها، وليس هو كلمات كثيرة، بل إنما خلق بكلمة من كلمات الله كما في الكتب الإلهية: القرآن والتوراة، إنه يخلق الأشياء بكلماته.

قال تعالى في قصة بشارة مريم بالمسيح:

﴿قالت رب أنى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر قال كذلك الله يخلق ما يشاء إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون﴾ [آل عمران: ٤٧] .." (٢)

"تكون تحت التراب وينشق عنها التراب، فإنها وإن كانت قد تتصل بالبدن، فلا يحتاج في ذلك إلى شق التراب، والبدن لم ينشق عنه التراب، وإنما ذلك تخييل من الشيطان، وقد جرى مثل هذا لكثير من المنتسبين إلى المسلمين، وأهل الكتاب والمشركين.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٩٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٣١٣

ويظن كثير من الناس أن هذا من كرامات عباد الله الصالحين، ويكون من إضلال الشياطين، كما قد بسط الكلام في هذا الباب في غير هذا الكتاب، مثل الفرقان بين أولياء الرحمن، وأولياء الشيطان وغير ذلك.." (١)

"وهؤلاء يصرحون برفض السمع والعقل فدخلوا في قوله: ﴿أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا﴾ [الفرقان: ٤٤] . ويلزمون أنفسهم الغيبة عن العقل والحس الظاهر والشرع، فلهذا يقول أحذقهم التلمساني:

فقل لحسك غب وجدا وذب طربا ... فيها وقل لزوال العقل لا تزل

واصمت إلى أن تراها فيك ناطقة ... فإن وجدت لسانا قائلا فقل

وهؤلاء لبسط الكلام عليهم موضع آخر

والمقصود هنا أن النصارى زعموا أن اللاهوت محتاج إلى ما اتحد به من الناسوت، وهؤلاء زعموا أن رب العالمين محتاج إلى كل ما سواه من الأعيان الثابتة في العدم.

فإن كل من قال: إن رب العالمين اتحد بغيره فكل من المتحدين مفتقر إلى الآخر، مع استحالة كل منهما، وتغير حقيقته، ولا كذلك الحلول المعقول، فإن الحلول لا يعقل إلا إذا كان الحال قائما بالمحل محتاج إليه، سواء أريد بذلك حلول الصفات والأعراض في الموصوفات والجواهر، أو أريد به حلول الأعيان.." (٢)

"فإن كون أحد الجسمين محلا للآخر، كحلول الماء في الظرف، هو يوجب افتقاره إليه.

وما يحل في قلوب المؤمنين من معرفة الرب والإيمان به، هو قائم بقلوبهم محتاج إليه

وكذلك ما يثبته الفلاسفة من الهيولى والصورة، ويقولون: إن الهيولى محل للصورة، ويعترفون - مع ذلك - بأن الصورة محتاجة إلى الهيولى.

والقائلون بوحدة الوجود، قد يجعلون الخالق مع المخلوقات كالصورة مع الهيولى، كما يشير إليه ابن سبعين ويقول: هو في الماء ماء، وفي النار نار، وفي كل شيء بصورة ذلك الشيء، كما قد بسط الكلام على هؤلاء في مواضع غير هذا الكتاب.

وإذا قالوا: إن الرب حل في المسيح كما حل في غيره، وهو الحلول الموجود في كلام داود عندهم، حيث قالوا: أنت تحل في قلوب القديسين، فقد عرف أن هذا حلول الإيمان به ومعرفته وهداه." (٣)

"اللغة، كما فعلوا مثل ذلك في لفظ " الجوهر " ولفظ " العرض " ولفظ " الوجود " ولفظ " الذات " وغير ذلك.

فاستعملوا لفظ " الجسم " فيما يقوم بنفسه وتمكن الإشارة إليه الحسية المختلفة.

ثم تنازعوا نزاعا عقليا فيما يشار إليه، كالهواء والنار والتراب والماء وغير ذلك، هل هو مركب من الجواهر المنفردة التي

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٣٤٩

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٣١٤

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٣١٥

لا تقبل القسمة، أو من المادة والصورة، أو ليس مركبا لا من هذا ولا من هذا، على ثلاثة أقوال قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع.

فمن اعترف أنها مركبة من هذا أو هذا، يلزمه – إذا قال: إن الله جسم – أن يكون الله مركبا من هذا أو هذا.

ولهذا قالوا: إن هذا باطل وأوجبوا – على أصلهم – نفي مسمى هذا الاسم، وهذا هو المشهور عند هؤلاء.

ومن اعتقد أنه ليس مركبا لا من هذا ولا من هذا، قال: يلزمني إذا قلت: هو جسم أن يكون مركبا.

فمن هؤلاء من أطلق عليه لفظ " الجسم "، وأراد به القائم بنفسه أو الموجود، كما أطلق هؤلاء لفظ الجوهر، وقالوا: أردنا بالجوهر القائم بنفسه. وكما قال هؤلاء: ليس في الوجود إلا جوهر أو عرض.

فإن الوجود إما قائم بنفسه، وهو الجوهر، أو بغيره، وهو العرض، والجوهر أشرف القسمين.." (١)

"– تعالى –، إذ جزؤه غيره، والمفتقر إلى غيره لا يكون واجبا بنفسه قديما أزليا، كما قد بسط الكلام على هذه الأمور في موضع آخر.

ثم منهم من لا يطلق من النفي والإثبات إلا الألفاظ الشرعية، فكما لا يقول: هو جسم وجوهر، لا يقول: ليس بجسم ولا جوهر.

ومنهم من يطلق هذه الألفاظ، وهؤلاء منهم من ينفيها، ومنهم من يثبتها.

وكل من الطائفتين قد يدخل في ذلك ما يوافق الشرع، وقد يدخل في ذلك ما يخالف الشرع.

وكل من الطائفتين يدعي النظر العقلي أو اللغوي، وربما اعتصم بعضهم بما يظنه دليلا شرعيا.

والغالب عليهم أنهم لا يعتصمون في ذلك بشرع، إذ لم يكن في ذلك شرع، وإنما يتكلفون تغيير اللغة التي بعث بها الرسول، ثم يحملون ألفاظه على ما ابتدعوه من اللغة، كما فعلته النصارى في حمل كلام الأنبياء على ما ابتدعوه من اللغة.

فإن الأنبياء لم يسموا علم الله وحياته ابنا، وروح قدس، ولا ربا، فسمى النصارى علمه وحياته ابنا، وروح قدس، وربا، ثم حملوا كلام الأنبياء على ذلك.

كذلك طائفة من أهل الكلام كان السلف يسمونهم الجهمية، أحدثوا تسمية الواحد والأحد ونحوهما لما لا يشار إليه ويميز الحس منه." (٢)

"القديمة الأزلية، كان هذا كذبا بينا على المسيح، حيث لم يكن في لغته أن لفظ الابن يراد به صفة الله القديمة الأزلية.

وكذلك إذا لم يكن في كلام الأنبياء أن حياة الله تسمى روح القدس، وإنما يريدون بروح القدس ما ينزله الله – تبارك وتعالى – على الأنبياء والصالحين ويؤيدهم، كان تفسير قول المسيح: " روح القدس ": إنه أراد حياة الله – كذبا على

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٣٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٣٤

المسيح.

وهذا من بعض الوجوه أفسد من قول بعض المتفلسفة: إن العقول والنفوس والأفلاك معلولة له متولدة عنه، لازمة له أزلا وأبدا، وإن كان هذا أيضا باطلا في صريح العقل، كما هو كفر بما أخبرت به الأنبياء، كما قد بسط في موضع آخر، فإنه لا يصدر شيء عن فاعل الأشياء بعد شيء لا يتصور أن يكون المفعول مقارنا للفاعل لا يتأخر عنه، ولا يكون التولد إلا عن أصلين.

والواحد من كل وجه الذي ليس له صفة ثبوتية، لا وجود له، ولو كان له وجود لم يصدر عنه وحده شيء، كما قد بسط الكلام على ذلك في مواضع أخر.

ومما يوضح ذلك، أن خواص النصارى وعلماءهم - مع تجويزهم أن يقال: إن المسيح ابن الله - يلزمهم أن تكون مريم صاحبة الله وامرأته، كما قال ذلك من يغلو منهم، ومنهم من يجعل مريم إلها مع الله، كما جعل المسيح إلها.

فإن قالوا بذلك، جعلوا لله صاحبة وولدا، وجعلوا المسيح ابن." (١)

"" الأقانيم " ولا لفظ " التثليث " ولا " اللاهوت " و " الناسوت " ولا تسمية الله جوهرا، بل هذا كله مما ابتدعوه، كما ابتدعوا أيضا تسمية صفات الله ابنا وروح القدس، فهم ابتدعوا ألفاظا لم ينطق بها الأنبياء، أثبتوا لها معاني وابتدعوا استعمال ألفاظ الأنبياء في غير مرادهم، وحملوا مرادهم عليها.

والألفاظ المتشابهة التي يحتجون بها على اتحاد اللاهوت بالناسوت موجودة - عندهم - في حق غير المسيح.

فليس للمسيح خاصة في كلام الأنبياء، توجب أن يكون هو الله أو ابن الله، وتلك الألفاظ قد عرف - باتفاقهم واتفاق المسلمين -، أن المراد بها حلول الإيمان بالله ومعرفته وهداه ونوره ومثاله العلمي في قلوب عباده الصالحين، كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وقد تقدم.

ومن قال من ضلال المسلمين: (إن الرب يتحد أو يحل في الأنبياء والأولياء، وإن هذا من السر الذي لا يباح به، فقوله من جنس قول النصارى في المسيح، وهذا كثير في كلام كثير من المشايخ والمدعين للمعرفة والتحقيق والتوحيد، فيجعلون توحيد العارفين أن يصير الموحد هو الموحد، ومنهم من يقول: إن الله يحل في قلب العارف ويتكلم بلسانه، كما يتكلم الجني على لسان المصروع، ويقول الأول:

ما وحد الواحد من واحد ... إذ كل من وحده جاحد." (٢)

"وحقيقة قول هؤلاء هو جحد الخالق وتعطيله، كما قال فرعون: ﴿وما رب العالمين﴾ [الشعراء: ٢٣] وقال: ﴿ما علمت لكم من إله غيري﴾ [القصص: ٣٨]

فإن فرعون ما كان ينكر هذا الوجود المشهود، لكن ينكر أن له صانعا مباينا له خلقه، وهؤلاء موافقون لفرعون في ذلك. لكن فرعون أظهر الجحود والإنكار، فلم يقل " الوجود المخلوق هو الخالق ".

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٨٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٩٦

وهؤلاء ظنوا أنهم يقرون بالخالق، وأن الوجود المخلوق هو الخالق، **وقد بسط الكلام** على هؤلاء في آخر هذا الكتاب.

وهؤلاء لهم شعر نظموا قصائد على مذهبهم، كابن الفارض في قصيدته المسماة " بنظم السلوك " حيث يقول:

لها صلواتي بالمقام أقيمها ... وأشهد فيها أنها لي صلت

كلانا مصل واحد ساجد إلى ... حقيقته بالجمع في كل سجدة." (١)

"فاسدة، **قد بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع؛ فقالوا: إنه إنما تحرك الفلك من جهة نسبة الفلك به، وإن لم يكن هو القادر على تحريك الفلك، بل ولا شعور منه بالفلك. وعبر عن ذلك ابن رشد الفيلسوف وأمثاله؛ فقالوا: إنه يأمر الفلك بالحركة وقوام الفلك بطاعته لأمر الله. مع أنه عندهم لا إرادة له ولا علم له بما يأمر به، بل كونه آمرا وهو معنى كون الفلك يتشبه به، كما يأمر المعشوق عاشقه أن يحبه، وإن كان المعشوق لا شعور له ولا إرادة في أن يحبه ذلك.

ثم لو قدر أنه هو الآمر؛ فإنما يصدر بسبب أمره، مجرد حركة الفلك؛ ولهذا شبهوا ذلك بأمر السلطان لعسكره بأمر يطيعونه فيه، فجعلوا الحركات معلولة بهذا الاعتبار، لم يثبتوا أنه أبدع شيئا من الأفلاك والعناصر والمولدات ولا العقول ولا النفوس، لا أبدع أعيانها ولا صفاتها، ولا أفعالها، بل غايته أن يكون آمرا لها بالحركة؛ كأمر الملك لعسكره، مع أنه عندهم ليس آمرا بالحقيقة، بل ولا علم له بشيء من الموجودات، بل غاية ما يزعم أرسطو وأتباعه أن للفلك حاجة إليه من جهة تشبهه به، وأما كونه هو علية موجبة للفلك، فإنما يقول هذا من يقوله من متأخريهم كابن سينا.

وأما الفارابي؛ فهو الذي وسع القول في هذا الباب،." (٢)

"فيهم من عظم هؤلاء الفلاسفة، ولا استعان بهم، ولا التفت إليهم، بل وهم عندهم من أئمة الكفر ورءوس الضلال، وكذلك موسى وأتباعه، وكذلك محمد وأتباعه، فليس في رسل الله وأنبيائه ولا في أتباعهم من يعظمهم ولا يستعين بكلامهم، بل الرسل وأتباعهم متفقون على تضليلهم وتجهيلهم.

وأما العقليات: فإنما يعظم كلام هؤلاء الفلاسفة في العلوم الكلية والإلهية من هو من أجهل الناس بالمعارف الإلهية والعلوم الكلية؛ إذ كان كلامهم في ذلك، فيه من الجهل والضلال ما لا يحيط به إلا ذو الجلال، وإنما كان القوم يعرفون ما يعرفونه من الطبيعيات والرياضيات كالهندسة وبعض الهيئة وشيئا من علوم الأخلاق والسياسات المدنية والمنزلية التي هي جزء مما جاءت به الرسل، واليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل أعلم من هؤلاء بالعلوم الإلهية والأخلاق والسياسات، فضلا عما وراء ذلك.

فاعتضاد هؤلاء النصارى هؤلاء المتفلسفة يدل على عظيم جهلهم بالشرعيات والعقليات، وهذا **قد بسط الكلام** عليه

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٩٩

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥/٣١

في مواضع متعددة؛ إذ كان الرد على الفلاسفة لا يختص به النصارى، بل الكلام في ذلك معهم ومع من يعظمهم من أهل الملل عموما.." (١)

"ولا رسول، بل ولا دل عليها دليل عقلي، وأدلة المتفلسفة عليها ضعيفة. وإنما دل العقل على ما أخبرت به الرسل من الملائكة.

ولكن هؤلاء الذين حملوا كلام الرسل على ما يوافق قول المتفلسفة يجعلون اللوح المحفوظ، هو النفس الفلكية، كما يجعلون العقل والقلم هو العقل الأول والعرش هو الفلك التاسع، وغير ذلك مما قد بسط الكلام عليه في موضع آخر.

وإذ لم يقيموا حجة شرعية ولا عقلية على ما مثلوا به من الجواهر اللطيفة لم يكن لهم حجة على من قال: إن الجوهر ما يشغل حيزا ويقبل عرضا. ولما قرنوا النفس بالعقل، كان ذلك ظاهرا في أنهم أرادوا النفس الفلكية.

فأما إن أرادوا النفس الإنسانية فهذه ثابتة، أخبرت بها الرسل وأتباعهم، كما قد بسط في موضعه. لكن هذه لا تقرن بالعقل الذي هو جوهر. والعقل صفة هذه وهو مصدر عقل يعقل عقلا. وقد يراد بالعقل غريزة قائمة بها، ويراد بالعقل العمل بالعلم كما قد بسط في موضع آخر.

الوجه الرابع: قولهم: " وجوهر الضوء " فيقال لهم: إن أردتم بالضوء نفس الشمس والنار فهذا جسم متحيز؛ يشغل حيزا، ويقبل عرضا، ليس هو من الجواهر اللطيفة الذي مثلتم بها وإن أردتم." (٢)

"﴿وقالوا لولا يأتينا بآية من ربه أولم تأتهم بينة ما في الصحف الأولى﴾ [طه: ١٣٣] .

فإنه إذا أتاهم ببيان ما في الصحف الأولى - مع علمهم بأنه لم يعاشر أحدا من أهل الصحف الأولى، ولا استفاد منهم علما - كان هذا من أعظم الآيات من الله.

وكما أن إخباره عن أمور الغيب يدل على نبوته، فإنه يدل على أن النبوة إنباء من الله، ليس ذلك كما يقوله بعض المتفلسفة كابن سينا وأمثاله: (إنه فيض فاض عليه من النفس الفلكية أو العقل الفعال) ، ويقولون: (إن النفس أو العقل هو اللوح المحفوظ، وأن من اتصلت نفسه به علم ما علمته الأنبياء) ، ويقولون: (النبوة مكتسبة؛ لأن هذه صفتها) ، ويقولون: (إن سبب علمه بالغيب هو اتصال نفسه بالنفس الفلكية) ، وزعموا أنها اللوح المحفوظ، وأن تحريكها للفلك هو سبب حدوث الحوادث في الأرض، فتكون عالمة بما يحدث في الأرض؛ لأن العلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب.

فإن هذا مبني على مقدمات باطلة، قد بسط الكلام على بطلانها في مواضع أخرى:." (٣)

"وأنه لا يستفاد من أخبارهم معرفة شيء من صفات الله ولا معرفة شيء من أمر المعاد. وحقيقة قولهم أن الأنبياء كذبوا للمصلحة، وهؤلاء ملاحدة كفار عند المتبعين للأنبياء من المسلمين، واليهود، والنصارى. وإن كان هؤلاء كثيرين موجودين فيمن يتظاهر بأنه من أهل الملل، لظهور أديانهم، وهو في الباطن على هذا الرأي. وهؤلاء القائلون بمعاد الأرواح

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٥/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٣/٥

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٤٤/٥

فقط، منهم من يقول بأن الأرواح تتناسخ إما في أبدان الآدميين، أو أبدان الحيوان مطلقا، أو في موضع الأجسام النامية، ومنهم من يقول بالتناسخ للأنفس الشقية فقط، وكثير من محققيهم ينكر التناسخ

والقول الرابع: إنكار المعادين جميعا، كما هو قول أهل الكفر من العرب، واليونان، والهند،، والترك، وغيرهم، والمتفلسفة أتباع أرسطو كالفارابي وأتباعه، لهم في معاد الأرواح ثلاثة أقوال: قيل: بالمعاد للنفس العالمة والجاهلة، وقيل: بالمعاد للعالمة دون الجاهلة، وقيل: ب إنكار الاثنين، والفارابي نفسه قد قال الأقوال الثلاثة، **وبسط الكلام** على هذه الأمور له موضع آخر، إذ المقصود." (١)

"كالفارابي، وابن سينا، وغيرهما، ومن سلك طريقهم من متكلم، ومتصوف، ومتفقه، كما يوجد مثل ذلك في كتب أبي حامد، والسهروردي المقتول، وابن رشد الحفيد، وابن عربي، وابن سبعين، لكن أبو حامد يختلف كلامه؛ تارة يوافقهم، وتارة يخالفهم. وهذا القدر فعله ابن سينا وأمثاله ممن رام الجمع بين ما جاءت به الأنبياء، وبين فلسفة المشائين – أرسطو، وأمثاله، ولهذا تكلموا في الآيات، وخوارق العادات، وجعلوا لها ثلاثة أسباب: القوى الفلكية، والقوى النفسانية، والطبيعية؛ إذ كانت هذه هي المؤثرات في هذا العالم عندهم، وجعلوا ما للأنبياء وغير الأنبياء من المعجزات، والكرامات، وما للسحرة من العجائب هو من قوى النفس. لكن الفرق بينهما أن ذلك قصده الخير، وهذا قصده الشر، وهذا المذهب من أفسد مذاهب العقلاء، كما **قد بسط الكلام** عليه في موضع آخر. فإنه مبني على إنكار الملائكة، وإنكار الجن، وعلى أن الله لا يعلم الجزئيات، ولا يخلق بمشيئته وقدرته، ولا يقدر على تغيير العالم، ثم إن هؤلاء لا يقرون من المعجزات إلا بما جرى على هذا." (٢)

"ما يطول وصفه، وآثارهم موجودة في العالم، يعرف ذلك بالاعتبار كما **قد بسط في** موضعه؛ إذ المقصود هنا ذكر مذاهب الناس في العبادات، وهؤلاء غاية ما عندهم في العبادات، والأخلاق، والحكمة العملية، أنهم رأوا النفس فيها شهوة، وغضب من حيث القوة العملية، ولها نظر من جهة القوة العلمية. فقالوا: كمال الشهوة في العفة، وكمال الغضب في الحلم، والشجاعة، وكمال القوة النظرية في العلم. والتوسط في جميع ذلك بين الإفراط والتفريط هو العدل. وما ذكروه من العمل متعلق بالندب لم يثبتوا خاصية النفس التي هي محبة الله، وتوحيده، بل ولا عرفوا ذلك كما لم يكن عندهم من العلم بالله إلا قليل مع كثير من الباطل، **كما بسط الكلام** عنهم في موضعه. ومحبة الله وتوحيده هو الغاية التي فيها صلاح للنفس، وهو عبادة الله وحده لا شريك له. فلا صلاح للنفس، ولا كمال لها إلا في ذلك، وبدون ذلك تكون فاسدة، لا صلاح لها، كما **قد بسط الكلام** على ذلك." (٣)

"**وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع، وبين أن النفس ليس لها نجاة ولا سعادة ولا كمال إلا بأن يكون الله معبودها ومحبوبها، الذي لا أحب إليها منه، ولهذا كثر في الكتب الإلهية الأمر بعبادة الله وحده، ولفظ العبادة

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١١/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٤/٦

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٦/٦

يتضمن كمال الذل بكمال الحب. فلا بد أن يكون العابد محبا للإله المعبود كمال الحب، ولا بد أن يكون ذليلا له كمال الذل، فمن أحب شيئا ولم يذل له لم يعبده، ومن خضع له ولم يحبه لم يعبده، وكمال الحب والذل لا يصلح إلا لله وحده، فهو الإله المستحق للعبادة التي لا يستحقها إلا هو، وذلك يتضمن كمال الحب، والذل، والإجلال، والإكرام، والتوكل، والعبادة. فالنفوس محتاجة إلى الله من حيث هو معبودها ومنتهى مرادها وبغيتها، ومن حيث هو ربها وخالقها. فمن آمن بالله رب كل شيء وخالقه، ولم يعبد إلا الله وحده، بحيث يكون الله أحب إليه من كل ما سواه، وأخشى عنده من كل ما سواه، وأعظم عنده من كل ما سواه، وأرجى عنده من كل ما سواه، بل من سوى بين الله وبين بعض المخلوقات في الحب بحيث يحبه مثل ما يحب الله، ويخشاه مثل ما يخشى الله، ويرجوه مثل ما يرجو الله، ويدعوه مثل ما يدعوه، فهو." (١)

"الأمر سبب ولا حكمة، ولا صفة تقتضي التخصيص ببعض الأفعال دون بعض، بل ليس إلا مشيئة، نسبتها إلى جميع الحوادث سواء، ترجح أحد المتماثلين بلا مرجح.

فقيل لهم: فيجوز تأييد الكذاب بالمعجز، فلا يبقى المعجز دليلا على صدق الأنبياء. فلا يبقى خبر نبي يعلم به الفرق، فيلزم مع الكفر بالأنبياء ألا يعلم الفرق، لا بسمع ولا بعقل.

فاحتالوا للفرق بين المعجزات وغيرها، بأن تجويز إتيان الكذاب بالمعجزات يستلزم تعجيز الباري تعالى عما به يفرق بين الصادق والكاذب، أو لأن دلالتها على الصدق معلوم بالاضطرار، كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وبين خطأ الطائفتين، وأن هؤلاء الذين اتبعوا جهما في الجبر ونفوا حكمة الله ورحمته، والأسباب التي بها يفعل، وما خلقه من القوى وغيرها هم مبتدعة مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول.

كما أن القدرية النفاة مخالفون للكتاب و ا لسنة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول.

فصل

والمقصود هنا الكلام على قوله: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ [النساء: ٧٩] ، وأن هذا يقتضي أن العبد لا يزال شاكرا مستغفرا.

وقد ذكر أن الشر لا يضاف إلى الله إلا على أحد الوجوه الثلاثة. وقد تضمنت الفاتحة للأقسام الثلاثة، هو سبحانه: الرحمن الذي وسعت." (٢)

"أما الفناء عن جميعها فممتنع؛ فإنه لابد أن يفرق كل حي بين ما يؤلمه وبين ما يلذه، فيفرق بين الخبز والتراب، والماء والشراب.

فهؤلاء عزلوا الفرق الشرعي الإيماني الرحمانى، الذي به فرق الله بين أوليائه وأعدائه، وظنوا أنهم مع الجمع القدري.

وعلى هذا، فإن تسوية العبد بين جميع الحوادث ممتنع لذاته، بل لابد للعبد من أن يفرق؛ فإن لم يفرق بالفرق الشرعي

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣١/٦

(٢) الحسنة والسيئة ابن تيمية ص/٤٨

فيفرق بين محبوب الحق ومكروهه وبين ما يرضاه وما يسخطه وإلا فرق بالفرق الطبعي بهواه وشيطانه، فيحب ما تهواه نفسه، وما يأمر به الشيطان.

ومن هنا وقع منهم خلق كثير في المعاصي، وآخرون في الفسوق، وآخرون في الكفر، حتى جوزوا عبادة الأصنام.

ثم كثير منهم من ينتقل إلى وحدة الوجود، وهم الذين خالفوا الجنيد وأئمة الدين في التوحيد، فلم يفرقوا بين القديم والمحدث.

وهؤلاء صرحوا بعبادة كل موجود كما **قد بسط الكلام** عليهم في غير هذا الموضع وهو قول أهل الوحدة، كابن عربي الحاتمي، وابن سبعين، والقونوي، والتلمساني، والبلياني، وابن الفارض، وأمثالهم.

والمقصود هنا: الكلام على من نفى الحكم والعدل والأسباب في القدر من أهل الكلام والمتصوفة، الذين وافقوا جهما في هذا الأصل. وهو بدعته الثانية التي اشتهرت عنه، بخلاف الإرجاء؛ فإنه منسوب إلى طوائف غيره.

فهؤلاء يقولون: إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه." (١)

"ولهذا يوجد في كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيل الأمر والنهي، مثل أن يدعو أن يعطيه الله إذا عصاه أعظم مما يعطيه إذا أطاعه، ونحو هذا مما يوجب أنه يجوز عنده أن يجعل الذين اجترحوا السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، بل أفضل منهم، ويدعون بأدعية فيها اعتداء، كما يوجد في جواب الشاذلي، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

وآخرون من عوام هؤلاء يجوزون أن يكرم الله بكرامات أكابر الأولياء من يكون فاجرا، بل كافرا، ويقولون: هذه موهبة وعطية، يعطيها الله من يشاء، ما هي متعلقة لا بصلاة، ولا بصيام، ويظنون أن تلك من كرامات الأولياء، وتكون كراماتهم من الأحوال الشيطانية، التي يكون مثلها للسحرة والكهان، قال الله تعالى: ﴿ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت﴾ [البقرة ١٠١، ١٠٢] .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: " لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه ".

والمسلمون الذين جاءهم كتاب الله: القرآن عدل كثير منهم ممن أضله." (٢)

"**وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع وبين خطأ من قال إن الدعاء لا يجلب منفعة ولا يدفع مضرة بل هو تعبد محض.

وما يذكرونه من الحديث الإلهي إن سألتنا ما لك عندنا فقد اتهمتنا وإن سألتنا ما ليس لك عندنا فقد اجترأت علينا

---

(١) الحسنة والسيئة ابن تيمية ص/١١٠

(٢) الحسنة والسيئة ابن تيمية ص/١١٢

فهذا من الأحاديث المكذوبة على الله.

وكذلك خطأ من قال هو علامة وأمارة وبين أن الصواب الذي اتفق عليه سلف الأمة أن الدعاء من أعظم الأسباب في حصول المطلوب ودفع المرهوب وقد جرب الناس أن من لم يكن سائلا لله سأل خلقه فإن النفس مضطرة إلى من يحصل لها ما ينفعها ويدفع عنها ما يضرها فإن لم تطلب ذلك من الله طلبته من غيره ولهذا يوجد من يحض على ترك دعاء الله ويمدح من يفعله سائلا للخلق فيرغبون عن دعاء الخالق ويدعون المخلوقين وهذه حال المشركين.

الموضع الثاني قوله نسألك العصمة في الحركات والكلمات والإرادات والخطرات من الشكوك والظنون والأوهام." (١)

"وهؤلاء يجعلون الدعاء تأثير النفس الناطقة في العالم لا يجعلون ذلك فعلا يجيب الله به الداعي ولهم أصول فاسدة وقد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع.

وأيضا فإن كان سؤال العصمة مشروعا فينبغي للعبد أن يسأل العصمة من الذنوب التي توجب له سخط الله وعذابه فإن ذلك إن كان ممكنا أولى بالسؤال من عصمته من موانع العلم بالغيب فإن هذا بدون تلك العصمة يضر ولا ينفع وتلك العصمة بدون هذا تنفعه فطلب ما [لا] ينفع وترك ما ينفع من قلة المعرفة لما يطلب في الدعاء.." (٢)

"الله والعقل الفعال العاشر هو المبدع لكل ما تحت فلك القمر.

ومعلوم أن هذا من أعظم الكفر في دين المسلمين فإن مسلما لا يقول إن ملكا من الملائكة خلق كل ما تحت السماء ولا يقول إن ملكا من الملائكة خلق جميع المخلوقات بل القرآن قد بين كفر من قال إنهم متولدون عنه فكيف بمن قال هم متولدون عنه وأنهم خالقون لجميع المخلوقات قال الله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون (٢٦) لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون (٢٧) يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون (٢٨) [الأنبياء ٢٦-٢٨] وقال تعالى وكم من ملك في السماوات لا تغني شفاعتهم شيئا إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى (٢٦) [النجم ٢٦] وقال تعالى لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعا (١٧٢) [النساء ١٧٢] .

والآيات في هذا المعنى كثيرة وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع فإن المرض بهذه الأمور كثير في كثير من الناس والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم والمقصود هنا التنبيه على بعض ما في هذا الحزب.

وأيضا فإن هذا الحزب صنف للدعاء به عند ركوب البحر والجهال الذين يتلونه كما يتلى القرآن يقرؤه أحدهم وهو في البر ليس له." (٣)

"ويدعون أن العقول التي يثبتونها هي من الملائكة في لسان الأنبياء وهذا من أعظم الباطل الذي قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١١

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٢٢

(٣) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٤٣

بل الملائكة من أعظم المخلوقات عبادة لله وسؤالا له كما أخبر الله عنهم في كتابه بقوله فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون (٣٨) [فصلت ٣٨] .

ومن ظن أنه يستغني عن سؤال ربه دعاه ذلك إلى الاستنكاف والاستكبار وقال تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله [غافر ٧] الآيات وفي الصحيح أن الملائكة تصلي على العبد مادام في مصلاه.

فأين هذا مما تدعيه الفلاسفة من أن العقل الأول مبدع كل ما سوى الله وأن العقل الفعال مبدع لكل ما تحت الفلك؟ وقد وقع طائفة من أصولهم في الكتب المنسوبة إلى أبي حامد مثل مشكاة الأنوار والمضنون به وغير ذلك وكذلك في كتب البوني المتأخر وأمثاله وفي كلام صاحب الحزب من هذه المواد." (١)

"أخبر وأمر بخلاف ما أمر فإنه يصير زنديقا وهذا حال الملاحدة الذي ينتسبون إلى الصوفية كالقائلين بوحدة الوجود ويسمون ذلك تصوفا **وقد بسط الكلام** على لفظ التصوف وما يتعلق به في غير هذا الموضع.

[ومن ذلك قوله فليس كرمك مخصوصا بمن أطاعك وأقبل عليك بل هو مبذول بالسبق لمن شئت من خلقك وإن عصاك وأعرض عنك] .

... لا بد لهم أن يمن عليهم بسبب ذلك من الإيمان والطاعة وإلا فمع موت العبد على العصيان والإعراض عن الله لا يجعله كالمطيعين المقبلين عليه كما قال تعالى أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار (٢٨) [ص ٢٨] .

والله تعالى يعلم الأشياء على ما هي عليه ويخبر بها كذلك ويكتبها كذلك كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة والنار قالوا أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب فقال لا اعملوا فكل مۑسر لما خلق له." (٢)

"يحمد عليه فله الحمد على كل الحال.

والواحد منا إذا عفى عمن أساء إليه كان أفضل له وأعظم لأجره ومنزلته عند الله والله تعالى لا يفعل شيئا يكون تركه أكمل له في حقه بل كل ما يفعله فهو الأكمل الذي لا أكمل منه فإن كماله من لوازم ذاته وهو غير مفتقر في ذلك إلى غيره لامتناع افتقاره إلى غيره بوجه من الوجوه وإذا كان كماله من لوازم ذاته وهو لا يقف على غيره كان كماله واجب الحصول ممتنع القدم.

وهو سبحانه المستحق لغاية المدح وكمال الثناء وأفضل العباد لا يحصي ثناء عليه بل هو كما أثنى على نفسه **وقد بسط الكلام** على هذه المقامات الشريفة التي هي من محارات العقول في غير هذا الموضع.

وقد قال طائفة كأبي حامد وغيره ليس في الإمكان أبدع من هذا العالم لأنه لو كان ممكنا ولم يفعل لكان بخلا يناقض الجود أو عجزا يناقض القدرة وأنكر ذلك آخرون ونسبوه في ذلك إلى الفلسفة وقالوا إذا كان أهل السنة ينكرون على

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٥٩

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٧٥

القدرية الذين يقولون إن إصلاح العباد ليس ممكنا فكيف بهذا؟

وقال آخرون فصل الخطاب أنه إن أريد بذلك أن الله لا يقدر على." (١)

"العارف لمصلحة العامة لا لحاجته إليه وهذا من الجهل بالفرق بين توحيد الإلهية وبين توحيد الربوبية وبين الأمر الديني الشرعي النبوي الإلهي والأمر الكوني القدري **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في غير هذا الموضع.

وأصحاب هذا المشهد قد ينتقل أحدهم من هذا إلى الوحدة ولهذا يقولون السالك يشهد أولا طاعة ومعصية ثم يشهد طاعة بلا معصية ثم لا يشهد لا طاعة ولا معصية.

وقد يقول بعضهم يكون أولا فقيرا ثم يصير نبيا ثم يصير إلها وحينئذ يدخلون إلى النوع الثالث من الفناء وهو فناء الملحدين الذين يقولون الوجود واحد كابن عربي وابن سبعين وابن الفارض والقونوي والتلمساني وأمثالهم ممن يجعل الوجود الخالق هو الوجود المخلوق وربما جعلوه حالا فيه ومذهبهم دائر بين الاتحاد والحلول ولكن قد لا يرضون لفظ الاتحاد بل يقولون الوحدة لأن الاتحاد يكون بين شيئين وهم يقولون الوجود واحد لا تعدد فيه ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع فإن الموجودات مشتركة في مسمى الوجود كما أن الذوات مشتركة في مسمى الذات ولكن ليس وجود هذا وجود هذا كما أنه ليس ذات هذا هي ذات هذا والقدر المشترك هو كلي." (٢)

"مطلق والكلي المطلق لا يوجد كليا مطلقا إلا في الأذهان لا في الأعيان بل كل موجود من المخلوقات له ما يختص به لا يشاركه فيه غيره في الخارج فهذا الإنسان المعين لا يشاركه هذا الإنسان المعين فيما يختص به من إنسانيته الخاصة وحيوانيته الخاصة ووجوده الخاص ولكن هو وغيره يشتركان في مطلق الحيوانية والإنسانية والوجود ونحو ذلك.

وهذه المشتركات لا تختص واحدا منها ولا توجد في الخارج مشتركة مطلقة بل لا توجد إلا معينة مختصة **وقد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع.

فإنه بسبب الاشتباه في هذه الكليات المطلقة ضل طوائف من أهل العلوم النظريات والذوقيات وإذا كان وجود المخلوق المختص به لا يشركه فيه غيره وإن كان يشابهه فيه غيره فالخالق تعالى أبعد عن أن يشاركه غيره فيما يختص به سبحانه وتعالى.

ولولا أنه قد اشتهر فساد قول هؤلاء للسائلين عن هذه الأحزاب لبسطنا فيه الخطاب وصاحب الحزب إن لم يكن من هؤلاء ففي كلامه ضرب من الفلسفة الفاسدة وضرب من مذهب الحلولية القائلين بالحلول الخاص أو العام وهذا مما ابتلي به طوائف من متأخري الصوفية لا سيما المستمدين من كلام صاحب مشكاة الأنوار." (٣)

"الموجودات بالكمال الوجودي إنما يوصف بالسلوب التي تجعله في حيز الممتنعات التي تقدر في الأذهان ويمتنع وجوده في الأعيان كقولهم إنه الوجود المطلق بشرط الإطلاق المقيد بالنفي عن كل الإثبات مع علمهم بأن المطلق

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٩٢

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٠٦

(٣) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٠٧

بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان وهذا قول أهل الإحاطة وقول طائفة من الباطنية القرامطة وقول ابن سينا وغيره إنه الوجود المقيد بسلب كل حقيقة فجعله مشاركا للموجودات الممكنة في مسمى الوجود وهي تمتاز عنه بأمور وجودية وهو لا يمتاز عنها إلا بأمور عدمية والوجود أكمل من العدم فلازم قوله أن يكون وجود كل ممكن حتى البعوضة أكمل من وجود واجب الوجود.

وأيضا فإن المشتركين في أمر ثبوتي لا يتميز أحدهما عن الآخر لمجرد أمر عدمي ولهذا يقولون إن الفصول والخواص التي تميز بين الأنواع لا تكون عدما محضا بل لا بد أن تتضمن ثبوتا لأن العدم المحض لا يميز أحد المشتركين في الوجود عن صاحبه **وقد بسط الكلام** على هؤلاء في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن تعرف مراد الناس بلفظ النفس والروح.

وكذلك القلب يراد به المضغة الصنوبرية الشكل التي في الجسد مجردة والبهيمة لها قلب بهذا المعنى.

ويراد به هذه المضغة مقيدة بالروح ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم ألا إن في." (١)

"الخطأ **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع.

بخلاف كلام أرسطو في الطبيعيات مثل كتاب السماع الطبيعي وكتاب السماء والعالم والآثار العلوية والمولدات ونحو ذلك فهذا فيه صواب كثير وفيه أيضا خطأ.

وكلامه في المنطق بعضه صواب لكن فيه تطويل لا يحتاج إليه وبعضه خطأ وهذه الأمور **مبسوطة** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن ما يثبته هؤلاء من العقول العشرة مما يعلم بالاضطرار أنهم مخالفون لدين المرسلين إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وغيرهم صلى الله عليهم أجمعين كقولهم إن العقل الأول أبدع كل ما سوى الله وأنه وما سواه لازمة معلولة لذات الله أزلا وأبدا فإن هذا وهذا شر من قول الذين قالوا الملائكة بنات الله وأن المسيح ابن الله والذين اتخذوا الملائكة والنبيين أربابا فإن أولئك يقولون إن الله خالق كل ما سواه ويثبتون نوعا من التولد.

وأما هؤلاء فيقولون العقول والنفوس وكل ما سواه متولد عنه لازم لذاته أزلا وأبدا وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم [الأنعام ١٠٠] .

وهؤلاء يجعلون العقول كالذكور والنفوس كالإناث وهم." (٢)

"**وقد بسط الكلام** في هذه الأمور في غير هذا الموضع فإنها مواضع شريفة تتعلق بمسائل الصفات والأفعال والشرع والقدر وقيام الأمور الاختيارية وهل رضاه وسخطه وفرحه مخلوقات منفصلة عنه كما يقوله من يقوله من المعتزلة ومن وافقهم من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم؟

أو ذلك يرجع إلى صفة واحدة هي الإرادة كما يقوله من يقوله من الكلابية ومن تابعهم من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم؟

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٢٤

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٣٨

وإما ذلك كله صفات قديمة الأعيان تتحد متعلقاتها لا أنفسها كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية والسالمية ومن وافقهم من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم؟

أم ذلك أمور تكون قائمة بذاته حاصلة بقدرته ومشيئته كما دلت عليه النصوص الثابتة في الكتاب والسنة ودلت الأدلة العقلية على موافقة النصوص الإلهية وخطأ مخالفيها وهذا كله **مما بسط في** غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن استحالة القديم الواجب لذاته المستلزم صفات الكمال التي صفاته من لوازم ذاته ممتنع لذاته فإن صفات الكمال واجبة له قديمة بقدمه وما وجب قدمه امتنع عدمه والاستحالة لا تكون إلا بعدم ما كان موجودا قبل ذلك.

وليس هذا **موضع بسط هذا** وإنما المقصود هنا التنبيه على ما يقع." (١)

"الخالق أو كان من لوازم مطلق الوجود فإنه صفة كمال لا نقص فيه وإنما النقص فيما كان من لوازم الوجود المخلوق.

[وإذا عرف] العاقل هذه الأمور فإنه يزول بها عنه شبهات كثيرة **وقد بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع وإنما نبهنا هنا على بعض ما يتعلق بكلام هؤلاء أهل الوحدة والله الهادي إلى سواء السبيل والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.*

---

* قال محقق الكتاب: جاء في خاتمة النسخة: "نجز يوم السبت السابع من شهر محرم من شهور سنة ثلاثة وعشرين وسبع مئة.

تعليق الفقير إلى رحمة ربه الكريم أيوب بن أيوب بن صخر بن أيوب بن صخر بن أبي الحسن بن بقاء بن مساور العامري بالشام المحروس بمدينة حمص المحروسة، والله أعلم.

بلغ المقابلة على أصله فصح بحسب الطاقة، والله أعلم".." (٢)

"فهنا يتصور المعينين أولا وهما الأصل والفرع ثم ينتقل إلى لازمهما وهو المشترك ثم إلى لازم اللازم وهو الحكم.

ولا بد أن يعرف أن الحكم لازم المشترك وهو الذي يسمى هناك قضية كبرى ثم ينتقل إلى إثبات هذا اللازم للملزوم الأول المعين.

فهذا هو هذا في الحقيقة وإنما يختلفان في تصوير الدليل ونظمه وإلا فالحقيقة التي بها صار دليلا وهو أنه مستلزم للمدلول حقيقة واحدة.

ومن ظلم هؤلاء وجهلهم أنهم يضربون المثل في قياس التمثيل بقول القائل السماء مؤلفة فتكون محدثة قياسا على الإنسان ثم يوردون على هذا القياس ما يختص به لخصوص المادة وهذا يرد عليه لو جعل قياس الشمول فانه لو قيل السماء مؤلفة

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٨٢

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٢٢١

وكل مؤلف محدث لورد عليه هذه الاسئلة وزيادة.

ولكن إذا اخذ قياس الشمول في مادة معلومة بينة لم يكن فرق بينه وبين قياس التمثيل بل قد يكون التمثيل أبين ولهذا كان العقلاء يقيسون به.

وكذلك قولهم في الحد أنه لا يحصل بالمثال إنما ذلك في المثال الذي لا يحصل به التمييز بين المحدود وغيره بحيث يعرف به ما يلازم المحدود طردا وعكسا بحيث يوجد حيث وجد وينتفى حيث انتفى فان الحد المميز للمحدود هو ما به يعرف الملازم المطابق طردا وعكسا فكل ما حصل هذا فقد ميز المحدود من غيره وهذا هو الحد عند جماهير النظار ولا يسوغون إدخال الجنس العام في الحد.

فإذا كان المقصود الحد بحسب الاسم فسأل بعض العجم عن مسمى الخبز فأرى رغيفا وقيل له هذا فقد يفهم أن هذا اللفظ يوجد فيه كل ما هو خبز سواء كان على صورة الرغيف أو غير صورته **وقد بسط الكلام** على ما." (١)

"قال الله تعالى: ﴿إن الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه﴾ وقال: ﴿الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار﴾ وقال: ﴿فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنت الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك الكافرون﴾

وقد بسط الكلام على قول فرعون ومتابعة هؤلاء له والنمرود بن كنعان وأمثالهما من رؤوس الكفر والضلال ومخالفتهم لموسى وإبراهيم وغيرهما من رسل الله صلوات الله عليهم في مواضع.

وقد جعل الله آل إبراهيم أئمة للمؤمنين أهل الجنة وآل فرعون أئمة لأهل النار.

وقال تعالى: ﴿واستكبر هو وجنوده في الأرض بغير الحق وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين ولقد آتينا موسى الكتاب من بعد ما أهلكنا القرون الأولى بصائر للناس وهدى ورحمة لعلهم يتذكرون﴾ إلى قوله: ﴿قل فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما أتبعه إن كنتم صادقين﴾ .

وقال في آل إبراهيم: ﴿وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا." (٢)

"وقال تعالى: ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾ وقال تعالى: ﴿إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا﴾ ومثل هذا متعدد في كتاب الله تعالى.

حقيقة ملائكة الله تعالى وعقول الفلاسفة:

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٢١

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٥٨

ثم أن حركات الأفلاك وان كانت من جملة الأسباب فليس الحوادث كلها صادرة عن حركة الفلك بل فوق ذلك من مخلوقات الله أمور أخر.

وملائكة الله الذين يدبر بهم أمر السماء والأرض وهم المدبرات أمرا والمقسمات أمرا التي اقسم الله بها في كتابه ليست هي الكواكب عند احد من سلف الأمة وليست الملائكة هي العقول والنفوس التي تثبتها الفلاسفة المشاون اتباع أرسطو ونحوهم كما **قد بسط الكلام** عليهم في غير هذا الموضع وبين خطأ من يظن ذلك ويجمع بين ما قالوه وبين ما جاءت به الرسل.

ويقول: أن قوله: "أول ما خلق الله العقل" هو حجة لهم على العقل الأول ويسمونه القلم ليجعلوا ذلك مطابقا لقوله أول ما خلق الله القلم بسطنا الكلام على ذلك في نحو مجلد في الكلام على السبعينية وغيرها وذكرنا أن حديث العقل ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث كأبي حاتم بن حبان وأبي جعفر العقيلي وأبي الحسن الدارقطني وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم بل هو موضوع عندهم." (١)

"في مثل صلصلة الجرس وهو اشد على فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول" قالت: "عائشة لقد رايته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا".

وقد قال تعالى: ﴿أنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين وما صاحبكم بمجنون ولقد رآه بالأفق المبين وما هو على الغيب بضنين وما هو بقول شيطان رجيم﴾ وأكثر القراء يقرءون (بظنين) يعني بمتهم وقد قرى (بضنين) أي ببخيل وزعم بعض المتفلسفة أن هذا هو العقل الفعال لأنه دائم الفيض فيقال قد قال ﴿لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم﴾ والعقل الفعال لو قدر وجوده فلا تأثير له فيما ثم وإنما تأثيره فيما تحت فلك القمر فكيف ولا حقيقة له.

بل ما يدعونه من المجردات والمفارقات غير النفس الناطقة كالعقول والنفوس إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان **كما بسط الكلام** عليه، في الصفدية وغيرها فان ما يقولونه من العقليات في الطبيعيات غالبه صحيح وكذلك في الحساب المجرد حساب العدد والمقدار الكم والكيف فان هذا كله صحيح وإنما يغلط الإنسان فيه من نفسه.

ابن سينا والعبيديون الإسماعيلية:

وأما الإلهيات فكلام أرسطو وأصحابه فيها قليل جدا ومع قلته فكثير منه بل أكثره خطأ ولكن ابن سينا اخذ ما ذكروه وضم إليه أمورا أخر من أصول المتكلمين واخذ يقول ما ذكره على بعض ألفاظ الشرع وكان هو وأهل." (٢)

"عقل الإنسان كالأمور الكلية فإنها عقلية مطابقة لأفرادها الموجودة في الخارج وكذلك العدد المجرد عن المعدود والمقدار المجرد عن المقدور والماهية المجردة عن الوجود والزمان المجرد عن الحركة والمكان المجرد عن الجسم وأعراضهم.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٧٥

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٧٨

ولهذا كان منتهى محققيهم الوجود المطلق وهو الوجود المشترك بين الموجودات وهذا إنما يكون مطلقا في الأذهان لا في الأعيان والمتفلسفة يجعلون الكلي المشترك موضوع العلم الإلهي.

وأما الوجود الواجب فتارة يقولون هو الوجود المقيد بالقيود السلبية كما يقوله ابن سينا وتارة يجعلونه المجرد عن كل قيد سلبي وثبوتي كما يقوله بعض الملاحدة من باطنية الرافضة والاتحادية وتارة يجعلونه نفس وجود الموجودات فلا يجعلون للممكنات وجودا غير الوجود الواجب وقد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع.

وغايتهم أنهم يجعلون في أنفسهم شيئا ويظنون أن ذلك موجود في الخارج ولهذا تمدهم الشياطين فان الشياطين تتصرف في الخيال وتلقى في خيالات الناس أمورا لا حقيقة لها ومحققو هؤلاء يقولون ارض الحقيقة هي ارض الخيال.

كون أمور الغيب موجودة ثابتة مشهودة:

وأما ما أخبرت به الرسل صلى الله عليه وسلم من الغيب فهو أمور موجودة ثابتة أكمل وأعظم مما نشهده نحن في هذه الدار وتلك أمور محسوسة تشاهد وتحس ولكن بعد الموت وفي الدار الآخرة ويمكن أن يشهدها في هذه الدار من يختصه الله بذلك ليست عقلية قائمة بالعقل ولهذا كان الفرق بينها وبين الحسيات." (١)

"اللازمة للموصوف التي لا يكون له حقيقة إلا بها لا توجد بدونها.

وقد بسط الكلام على فرقهم بين اللازمة وبين الذاتية المقومة الداخلة في الماهية وبين اللازمة للماهية واللازمة لوجودها وبين أن هذا كله باطل إلا إذا أريد ب الماهية ما يتصور في الذهن وبالوجود ما يكون في الخارج فالفرق بين مصورات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح وأما أن يدعي في الخارج جوهرين قائمين بأنفسهما أحدهما الإنسان المحسوس والآخر إنسان معقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان ويدعي أن الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقق الموصوف إلا بها منها ما هو داخل مقوم لماهيته الموجودة في الخارج ومنها ما هو خارج عارض لماهيته الموجودة في الخارج فهذا كله باطل كما قد بسط في غير هذا الموضع.

أقيستهم مبنية على القضايا الكلية لا علم لهم بها:

والمقصود أن ما يذكرونه من الإلهية في العلوم الإلهية والطبيعية وما يتعلق بها فلا يفيد يقينا إلا كما يفيد قياس التمثيل إذ هي مبنية على قضية كلية لا يقين عندهم بأنها كلية إلا كاليقين الذي عندهم بقياس التمثيل ولا سبيل لهم إلى ذلك مثل قولهم في العلم الإلهي الواحد لا يصدر عنه إلا واحد والشيء الواحد لا يكون فاعلا وقابلا وأمثال هذه القضايا الكلية التي لا علم لهم بها ولا يستدلون على ذلك إلا بقياس فيه قضية كلية لا علم لهم بها وإن كان يمكن إبطالها.

لكن المقصود هنا بيان أنه لا علم بالموجود يحصل عن قياسهم وهذا باب واسع يظهر بالتدبر.

الكلام على الواحد البسيط الذي يجعلونه مبدأ المركبات:

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٠٩

فإن قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد قضية كلية وهم لم يعرفوا في الوجود قط شيئا واحدا من كل وجه صدر عنه شيء لا واحد ولا اثنان." (١)

"وقوله: ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون﴾ ﴿لقوم يتفكرون﴾ وغير ذلك فانه يدل على المعين كالشمس التي هي آية النهار وقال تعالى: ﴿وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا﴾ والدليل أتم من القياس فان الدليل قد يكون بمعين على معين كما يستدل بالنجم وغيره من الكواكب على الكعبة ف الآيات تدل على نفس الخالق سبحانه لا على قدر مشترك بينه وبين غيره فان كل ما سواه مفتقر إليه نفسه فيلزم من وجوده وجود عين الخالق نفسه.

الكلام على علة الافتقار إلى الصانع:

وقد بسط الكلام على هذا في مواضع مثل ما ذكرناه من طرق إثبات العلم بالصانع والطرق التي سلكها عامة النظار في هذا المطلوب والكلام على المحصل وغير ذلك فان المتأخرين من النظار تكلموا في علة الافتقار إلى المؤثر وان شئت قلت إلى الصانع هل هو الإمكان أو الحدوث أو مجموعهما.

فالأول: قول المتفلسفة المتأخرين ومن وافقهم كالرازي ومقصودهم بذلك أن مجرد الإمكان بدون الحدوث يوجب الافتقار إلى الصانع فيمكن كون الممكن قديما لا محدثا مع كونه مفتقرا إلى المؤثر وهذا القول مما اتفق جماهير العقلاء من الأولين والآخرين على فساده حتى أرسطو وقدماء الفلاسفة ومن اتبعه من متأخريهم كابن رشد الحفيد وغيره كلهم يقولون أن ما أمكن وجوده وأمكن عدمه لا يكون إلا محدثا وإنما قال هذا القول ابن سينا وأمثاله واتبعهم الرازي وأمثاله وهؤلاء يجعلون الشيء الممكن مفتقرا إلى الفاعل في حال بقائه فقط فانه لم يكن له حال حدوث ولهذا لما جعلوا مثل هذا ممكنا اضطرب كلامهم في الممكن وورد عليهم إشكالات لا جواب لهم عنها كما ذكر في كتبه كلها الكبار والصغار ك الأربعين ونهاية العقول والمطالب العالية والمحصل وغيرها وقد بسطناه في غير هذا الموضع." (٢)

"وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم الذي ضم إلى كلامه في الإلهيات من القواعد التي أخذها عن المتكلمين أكثر مما أخذه عن سلفه الفلاسفة أكثر كلامه فيها مبني على مقدمات سوفسطائية ملبسة ليست خطابية ولا جدلية ولا برهانية مثل كلامه في توحيد الفلاسفة وكلامه في أسرار الآيات وكلامه في قدم العالم كما بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

الوجه التاسع: الرد على ابن سينا والرازي في كلامهما في القضايا المشهورة المشتمل على ثمانية أنواع.

الوجه التاسع: أنهم اخرجوا القضايا التي يسمونها الوهميات والتي يسمونها الآراء المحمودة عن أن تكون يقينيات وقد بينا في غير هذا الموضع أنها وغيرها من العقليات سواء ولا يجوز التفريق بينهما وان اقتضاء الفطرة لهما واحد.

أما المشهورات فان ابن سينا قال في إشاراته:

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣١٢

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٤٥

أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائسين ومن يجري مجراهم أربعة مسلمات ومظنونات وما معها ومشبهات بغيرها ومتخيلات والمسلمات أما معتقدات وأما مأخوذات والمعتقدات أصنافها ثلاثة الواجب قبولها والمشهورات والوهميات والواجب قبولها أوليات ومشاهدات ومجربات وما معها من الحدسيات والمتواترات وقضايا قياساتها معها" إلى أن قال: "فأما المشهورات في هذه الجملة فمنها أيضا هذه الأوليات ونحوها مما يوجب قبوله لا من حيث هي واجب قبولها بل من حيث عموم الاعتراف بها".." (١)

"شيئين فهذا صحيح ولا ريب أن العلية لا تتصور إلا بتصور العلة والمعلول فحصولها في التصور الذهني مشروط بحصول تصور المضافين في الذهن وان عنيت أنها لا توجد في الخارج إلا بالشيئين فهذا باطل بالضرورة واتفاق العقلاء فان ذات الرب وحدها مستلزمة لكل ما يتصف به من الأمور الثبوتية والإضافية وهذا متفق عليه بين المسلمين والفلاسفة وسائر الناس فان كونه خالقا للعالم وربا وفاعلا هو الذي يسمونه علة ومؤثرا والناس متنازعون في الخلق هل هو أمر عدمي وهو نفس المخلوق كما يقوله أكثر المعتزلة والأشعرية أم الخلق زائد على المخلوق كما هو قول جماهير المسلمين وهو قول السلف والأئمة وذكر البخاري أنه قول العلماء مطلقا لم يذكر فيه نزاع **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه على كل قول فلا يقول عاقل أن المخلوق أوجب كونه خالقا ولا المعلول جعل العلة علة ولا أنه شرط في ذلك بل الخالق سبحانه هو وحده خلق جميع المخلوقات وكونه خالقا على قول الجمهور حاصل بقدرته ومشيئته عند المسلمين ليس خاصا بالمخلوقات بل خلق المخلوق متقدم عليه في نفس الأمر فكيف يكون الخلق معلولا ل المخلوق وكذلك علية العلة متقدمة على المعلول في نفس الأمر فكيف يكون المعلول جزء علية العلة فقوله أن العلية أمر إضافي والأمور الإضافية لا يكفي في حصولها الشيء الواحد بل لا بد من حصول كلا المضافين فيه تغليط بسبب الإجمال في قوله فالشيء الواحد لا يكفي في حصولها فان ما ذكره صحيح في الحصول في العلم والتصور وأما الحصول الخارجي فالشيء الواحد قد يكون علة لأمور كثيرة إضافية والعلة علة المعلول وعلة عليتها وهما جميعا حاصلان بالعلة وكذلك الأبوة والبنوة من المتضائفات وهما لازمان للإيلاد فعلة الايلاد أوجبت هذين المتضائفين." (٢)

"أخبرته بذلك وكثير منها صحيح كإخبار بدخول المسلمين بلاد حران وغيرها وفتحهم البلاد وإهانتهم لطائفته وكان بحران بئر يقال لها بئر عزون يعظمونها تعظيما كثيرا وكان يذكر أن الأرواح تجتمع إليها ويذكر أنواعا من هذه الأمور في مصحف له وهو موجود قد قرأته أنا وغيري.

وهذه الأرواح منهم من يطلق عليها اسم الأرواح والروحانيات ولا يفصل ومنهم من يسميها جميعها الملائكة ولا يفرقون بين الجن والملائكة لا سيما وطائفة من أهل الكلام وغيرهم يجعلون الجن والملائكة جنسا واحدا وإنما يفرقون بالأعمال الصالحة والفاسدة كالآدميين ومن هذا تنازع العلماء في إبليس هل كان من الملائكة أم لا **وقد بسط الكلام** عليه في

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٩٦

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤١٢

غير هذا الموضع وأما من يعرف حقيقة الأمر من علماء المسلمين فيعلمون أن الأرواح التي تعين المشركين هي الشياطين ويفرقون بين الملائكة وبين الجن كما هو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

بيان كون الغلط في هذه الإخبارات أكثر من الصواب:

التاسع أنه بتقدير أن يكون سبب الإخبارات هو اتصال النفس بالقوة النفسانية الفلكية أو هو إخبار الأرواح كما تقدم فمعلوم أن الغلط في هذا أكثر من الصواب أما على أصلهم فلأن الخيال يصور للحس المشترك ما علمته النفس من الصور المناسبة والخيال يكذب أكثر مما يصدق وأما على قول المسلمين وغيرهم فلأن الجن يكذبون كثيرا في إخبارهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما ذكر إخبار الكهان قال أنهم يسمعون الكلمة فيكذبون مائة كذبة وهذا أمر معلوم بالتجربة والتواتر فان الذين يخبرون بما يخبرون به عن الجن يكثر الكذب في إخبارهم." (١)

"بيان كذبهم على الأنبياء وان النبوة ليست كما يدعونه:

وما اخبر به الأنبياء يناقض قول من قال عن الأنبياء "إن الذي رأوه من الملائكة إنما هو ما يخيل في أنفسهم وان الذي سمعوه إنما هو ما سمعوه في نفوسهم" فان كان مقصوده أنهم أرادوا بما اخبروا به هذا فهذا كذب صريح عليهم لا حيلة فيه وان كان مكذبا لهم يقول أنهم لم يروا شيئا أو أنهم غلطوا فيما اخبروا به من ذلك فهذا ليس مقام من يفسر كلامهم ويبين مرادهم كما يزعمه هؤلاء المتفلسفة الذين يتكلمون على النبوة بما يدعون أنه تفسير لها والمقصود هنا بيان كذبهم على الأنبياء وان النبوة ليست كما يدعونه.

وأما الكذب للأنبياء فلخطابه مقام آخر مع أن هذا من اجهل أهل الأرض وأكفرهم وذلك أن الأنبياء عدد كثيرون وهم بإجماع العقلاء العلم والعدل في غاية صفات الكمال من العقل والعلم والعدل والصدق والأخلاق الحسنة وكل منهم لم ير الآخر ولم يستمع منه لا سيما محمد صلى الله عليه وسلم فانه لم يكن بمكة على عهده أحد يعرف شيئا من كتب الأنبياء البتة وكل منهم يخبر عما رأى وسمع أخبارا يصدق بعضها بعضا فلو لم تثبت عصمة الأنبياء وصدقهم بل كان المخبر بمثل هذا مجهولا لوجب تواتر جنس ما رأوه كما أن العدد الكثير إذا اخبر كل منهم أنه رأى اسود تواتر وجود السودان عند من لم يرهم ولهذا لما اخبر كثير من المصروعين عن وجود الصرع ثبت بهذا وجوده في الجملة ولم يكن تكذيب المصروعين فيما يخبرون به مما يعاينونه بل عامة العقلاء يعلم أنهم رأوا الجن الأحياء الناطقين وهذا معلوم عند جمهور العقلاء علما ضروريا لا يمكنهم النزاع فيه.

تدبير الله أمر السماء والأرض بواسطة الملائكة:

وأيضا فالأدلة العقلية تدل على أن الملائكة بهم يدبر الله أمر السماء والأرض كما **قد بسط الكلام** على هذا في غير موضعه وبين فيه أن الحركات ثلاثة: طبيعية." (٢)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٨١

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٩٩

"المسلمين بل منهم من يذكره بعينه أما بعباراتهم وأما بتغيير العبارة قيل الجواب من وجهين:
أحدهما: أن ليس كل ما يقوله المتكلمون حقا بل كل ما جاء به الرسول فهو حق وما قاله المتكلمون وغيرهم مما يخالف ذلك فهو باطل وقد عرف ذم السلف والأئمة لأهل الكلام المحدث المشتمل على الباطل المخالف للكتاب والسنة **وقد بسط الكلام** عليهم في غير هذا الموضع ومر أن الكلام المذموم الذي ذمه السلف الطيب اتباع الصحابة والتابعين لهم بإحسان هو الكلام الباطل وهو المخالف لما جاء به الرسول.
وهذان وصفان ملازمان فكل ما خالف ما جاء به الرسول فهو باطل وكل كلام في الدين باطل فهو مخالف لما جاء به الرسول وبطلان ذلك قد يعلم بالأدلة العقلية مع دلالة الشرع على بطلانه ودلالة الشرع تكون تارة بالأخبار عن الحق والباطل وتارة بالإرشاد والهداية إلى الأدلة التي بها يعرف الحق وينظر العاقل في تلك الأدلة التي ارشد ا الرسول إليها ودل عليها.
الثاني: أن يقال متكلموا الإسلام لم يسلكوا طريق هؤلاء الفلاسفة فانه ليس فيهم أحد يحصر طرق العلم حصرا يدخل فيه الأنبياء كما فعل هؤلاء حيث جعلوا ما علمه الأنبياء داخلا في طريقهم فجعلوا النبوة من جنس ما يكون لبعض الناس إذا كان فيه ذكاء وزهد بل المتكلمون متفقون على أن النبي يعلمه الله بما لا يعلم به غيره بمشيئة الرب وقدرته فإنهم متفقون على أن الله يفعل بمشيئته وقدرته وانه يرسل ملكا إلى النبي وهو يعلم الملك ويعلم ما يقول وما يقوله للنبي ليس فيهم من يقول أن الله لا يعلم الجزئيات ولا أن الله ليس بقادر مختار ولا أن الأفلاك قديمة أزليه ولا من ينكر معاد الأبدان ولا من يقول أن ملائكة الله مجرد ما يتخيل في النفوس كما يتخيل للنائم ولا كلام الله مجرد ما يتخيل في النفوس من الأصوات ولا من يقول أن ما يعلمه الأنبياء من الغيب إنما يفيض على نفوسهم من النفس الفلكية." (١)
"يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا وكذلك زين لفرعون سوء عمله وصد عن السبيل وما كيد فرعون إلا في تباب﴾ وقال تعالى: ﴿وقال فرعون يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري فأوقد لي يا هامان على الطين فاجعل لي صرحا لعلي أطلع إلى إله موسى وإني لأظنه من الكاذبين واستكبر هو وجنوده في الأرض بغير الحق وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين﴾ .
وأكثر هؤلاء الملاحدة القائلين بوحدة الوجود يقولون أن فرعون أكمل من موسى وان فرعون صادق في قوله: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ لأن الوجود فاضل ومفضول والفاضل يستحق أن يكون رب المفضول ومنهم من يقول مات مؤمنا وان تغريقه كان ليغتسل غسل ا لإسلام فإنهم مع قولهم بأن الوجود واحد قد يقولون أما بقول بعضهم أن الثبوت غير الوجود وان ماهيات الممكنات ثابتة وان وجود الحق قاض عليها كما يقول ذلك ابن عربي وغيره وأما أن يفرق بين المطلق والمعين كما يقوله صاحبه القونوي وابن سبعين قوله قريب من هذا **وقد بسط الكلام** عليهم في غير هذا الموضع وإنما ذكروا هنا

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٥١٢

لأن هؤلاء هم آخر مراتب فلاسفة الصوفية الذين يقولون أنهم أهل التحقيق والعرفان وكل من سواهم عندهم ناقص بالنسبة إليهم وقد رأيت من هؤلاء غير واحد.

وهم يرتبون الناس طبقات أدناها عندهم الفقيه ثم المتكلم ثم الفيلسوف ثم الصوفي أي صوفي الفلاسفة ثم المحقق ويجعلون ابن سينا وأمثاله من الفلاسفة في الثانية وأبا حامد وأمثاله من الصوفية من العشرة ويجعلون المحقق هو الواحد." (١)

"وبقوله (١) تعالى: ﴿عطاء غير مجذوذ﴾ (٢) . أي: غير مقطوع. فمن قال: إنه (٣) ينقطع، فقد كفر (٤) .

"وهذا قاله جهم، لأصله الذي اعتقده، وهو: امتناع وجود ما يتناهى من الحوادث **كما بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع (٥) - وهو عمدة أهل الكلام الذين (٦) استدلوا على حدوث الأجسام وحدوث ما لم يخل من الحوادث بها (٧) ، وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم، فرأى الجهم: أن ما يمنع من وجود ما لا يتناهى بمنعه (٨) في (٩) المستقبل، كما يمنعه في الماضي، فيلزم (١٠) أن يكون الفعل الدائم ممتنعا على الرب في المستقبل كما كان ممتنعا عليه في الماضي وأبو الهذيل العلاف "٢/أ" شيخ المعتزلة وافقه على هذا الأصل، لكن قال: هذا إنما يقتضي

---

(١) فوقه بالأصل بخط صغير "قال" ولعل ذلك من النسخة الأخرى السابق الإشارة إليها.

(٢) سورة هود، الآية: ١٠٨.

(٣) مقابل هذا بهامش الأصل ما نصه: "إنها تغني فقد كفر" مع الإشارة لكونه هكذا في نسخة أخرى، بوضع حرف "خ" فوقه.

(٤) في رواية البخاري زيادة بعد هذا قال - يعني خارجة بن مصعب - أبلغوا أنهم كفار، وأن نساءهم طوالق.

(٥) انظر "منهاج السنة النبوية" لشيخ الإسلام ابن تيمية ١/١٤٦-١٤٨، ٣١٠ تحقيق د. محمد رشاد سالم.

(٦) "حادي الأرواح "التي.

(٧) بالأصل "لها" وكتب فوقها "بها" مع وضع علامة التصحيح عليها.

(٨) في الأصل "فمنعه" ومصححه - فوقها "يمنعه" مع وضع علامة التصحيح عليها، وكذا حرف "خ" للإشارة إلى أنها هكذا في نسخة أخرى.

(٩) بعده في الأصل "الماضي" ومضروب عليها.

(١٠) مقابلة بالهامش"فلزم" وعليها علامة "صح" وحرف "خ" إشارة إلى كونها هكذا في نسخة أخرى.." (٢)

"فناء الحركات، فقال: إنه تفنى حركات أهل الجنة، والنار حتى يبقوا في سكون دائم لا يقدر أحد منهم على حركة" (١) .

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٥٢٢

(٢) الرد على من قال بفناء الجنة والنار ابن تيمية ص/٤٤

وزعم طائفة ممن وافقهم على امتناع حوادث لا نهاية لها، كأبي الحسن بن الزاغواني (٢) ، أن هذا القول هو المقتضى القياس العقلي، لكن السمع لما جاء ببقاء الجنة، والنار، قلنا به (٣) ، ولم يعلم أن ما كان ممتنعا في العقل لا يجيء السمع بوقوعه، فإن السمع لا يخبر بوجود ما كان ممتنعا في العقل (٤) .

والأكثرون الذين وافقوا جهما، وأبا الهذيل على أصلها، فرقوا بين الماضي، والمستقبل من جهة العقل، بأن الماضي قد دخل في الوجود بخلاف المستقبل، والممتنع إنما هو أن يدخل في الوجود ما لا يتناهى.

وقد بسط الكلام على هذه الأقوال في غير هذا الموضع (٥) ، وبين غلط أصحابها، وأن الماضي إذا قيل: لا يتناهى، فإنما المراد أنه لا ابتداء له، فلم ينته من طرف الابتداء، وإلا فإذا قدر ماضيا منتقضا، فقد تناهى.

---

(١) ما بين القوسين ذكره الإمام ابن القيم في حادي الأرواح ص ٣٤٠ وعزاه لشيخ الإسلام.

(٢) هو الإمام العلامة شيخ الحنابلة، كان من بحور العلم كثير التصانيف مع دين وتقوى وزهد وعبادة توفي سنة ٥٢٧هـ سير أعلام النبلاء ١٩/٦٠٥.

(٣) يريد بالسمع الدليل الشرعي من الكتاب والسنة.

(٤) وعليه فإنه لا يمكن أن يتعارض النقل الصحيح مع العقل الصريح وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك كتابا كبيرا يقع في عشرة مجلدات بعنوان "درء تعارض العقل والنقل" أو "موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول" تحقيق د. محمد رشاد سالم، وهكذا الإمام ابن القيم أبطل شبهة من يزعم بأن هناك تعارضا بين الشرع والعقل الصريح الخالي من الشبهات وذلك من مائتين وخمسين وجها" الصواعق المرسلة ج٣، ج٤ تحقيق د. علي الدخيل الله.

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨/١٥٣-١٥٤، ١٢/٤٥.، "درء تعارض العقل والنقل" ٨/٣٤٥.." (١)

"الوجه الثالث: أن يقال: كون الشيء ماضيا، ومستقبلا أمرا إضافي بالنسبة إلى المتكلم المخبر، فيما مضى قبل كلامه، كان ماضيا، وما يكون بعده يكون مستقبلا، وبنسبة أحدهما إلى الآخر، فالماضي ماض على ما يستقبل، والمستقبل مستقبل لما قد مضى، وما من ماض إلا وقد كان مستقبلا، وما من مستقبل إلا وسيصير ماضيا، فليس ذلك فرقا يعود إلى صفات النوعين، حتى يقال: إن أحدهما ممكن، والآخر ممتنع، بل هذا الماضي كان مستقبلا، وهذا المستقبل يصير ماضيا، فتتصف كل الحوادث بالمضي والاستقبال، فلم يكن في ذلك ما هو لازم للنوعين يوجب الفرق بينهما.

وبسط الكلام على ذلك له موضع آخر (١) .

"والمقصود هنا: أن هذا القول "هو القول بفناء الجنة، والنار قول لم يعرف عن أحد من السلف: من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، والذين قالوه لم يقولوه تلقيا له من خطاب الرسول صلى الله عليه وسلم. وإعلامه وبيانه، ولا من قياس معقول دل عليه الرسول، وإنما قالوه عن قياس قاسوه بعقولهم، وهو خطأ في نفس الأمر"

---

(١) الرد على من قال بفناء الجنة والنار ابن تيمية ص/٤٥

(٢) ، وإن كان قد اشتبه على كثير من أهل الكلام فاعتقدوه حقا، حتى بنوا عليه وجوب حدوث ما لم يخل من الحوادث، بل وجوب حدوث ما تقوم به الحوادث "١٣/ب".

ومن هذا قالوا: إن القرآن مخلوق هو، وغيره من كلام الله، وإن الله يمتنع أن يكون لم يزل متكلما إذا شاء، وعليه – أيضا – بنوا نفي الصفات، لأنها أعراض

---

(١) انظر: الصفدية لشيخ الإسلام ابن تيمية ٢/٣٠-٣٢.

(٢) ما بين القوسين ذكره ابن القيم في "حادي الأرواح" الباب: ٦٧ ص٣٤٣ بتصرف.." (١)

"ذلك يسمى الاصطلام والفناء يغيب بمحبوبه عن محبته وبمعروفه عن معرفته وبمذكوره عن ذكره حتى لا يشعر بشيء من أسماء الله وصفاته وكلامه وأمره ونهيه ومنهم من قد ينتقل من هذا الى الاتحاد فيقول أنا هو وهو أنا وانا الله ويظن كثير من المساكين أن هذا هو غاية السالكين وأن هذا هو التوحيد الذي هو نهاية كل سالك وهم غالطون في هذا بل هذا من جنس قول النصارى ولكن ضلوا لأنهم لم يسلكوا الطريق الشرعيه في الباطن في خبر الله وأمره **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع والمقصود أن المتبعين لشهواتهم من الصور والطعام والشراب واللباس يستولي على قلب أحدهم ما يشتهيه حتى يقهره ويملكه ويبقى أسيرا ما يهواه يصرفه كيف تصرف ذلك المطلوب ولهذا قال بعض السلف ما أنا على الشاب الناسك بأخوف مني عليه من سبع ضار يثب عليه من صبي حدث يجلس اليه وذلك أن النفس الصافية التي فيها رقة الرياضة ولم تنجذب الى محبة الله وعبادته انجذابا تاما ولا قام بها من خشية الله التامة ما يصرفها عن هواها متى صارت تحت صورة من الصور استولت تلك الصورة عليها كما يستولي السبع على ما يفترسه فالسبع يأخذ فريسته بالقهر ولا تقدر الفريسة على الامتناع منه كذلك ما يمثله الانسان في قلبه من الصور المحبوبة تبتلع قلبه وتقهره فلا يقدر قلبه على الامتناع منه فيبقى قلبه مستغرقا في تلك الصورة أعظم من استغراق الفريسة في جوف الأسد لأن المحبوب المراد هو غاية النفس له عليها سلطان قاهر." (٢)

"من أنكر صفة المحبة ولذة النظر الى الله وهذا في الحقيقة شعبة من التجهم والاعتزال فإن أول من أنكر المحبة في الاسلام الجعد بن درهم أستاذ الجهم بن صفوان فضحى به خالد بن عبد الله القسري وقال أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم فانه زعم أن الله لم يتخذ ابراهيم خليلا ولم يكلم موسى تكليما ثم نزل فذبحه ما دل عليه الكتاب والسنة في ذلك والذي دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ومشائخ الطريق أن الله يحب ويحب ولهذا وافقهم على ذلك من تصوف من أهل الكلام كأبي القاسم القشيري وأبي حامد الغزالي وأمثالهما ونصر ذلك أبو حامد في الاحياء وغيره وكذلك أبو القاسم ذكر ذلك في الرسالة على طريق الصوفية كما في كتاب أبي طالب المسمى ب قوت القلوب وأبو حامد مع كونه تابع في ذلك الصوفية استند في ذلك لما وجده من كتب الفلاسفة

---

(١) الرد على من قال بفناء الجنة والنار ابن تيمية ص/٤٩

(٢) الزهد والورع والعبادة ابن تيمية ص/٣٣

من اثبات نحو ذلك حيث قالوا يعشق ويعشق **وقد بسط الكلام** على هذه المسألة العظيمة في القواعد الكبار بما ليس هذا موضعه وقد قال تعالى يحبهم ويحبونه وقال تعالى والذين." (١)

"يمتنع أن يكون معه شيء من تصديق القلب وهذا أصل فاسد في الشرع والعقل حتى ان الأئمة كوكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وأبي عبيدة وغيرهم كفروا من قال في الايمان بهذا القول بخلاف المرجئة من الفقهاء الذين يقولون هو تصديق القلب واللسان فان هؤلاء لم يكفرهم أحد من الأئمة وانما بدعوهم **وقد بسط الكلام** في الايمان وما يتعلق بذلك في غير هذا الموضع وبين أن من الناس من يعتقد وجود الأشياء بدون لوازمها فيقدر مالا وجود له أوجه خطأ جهم في الايمان وأصل جهم في الايمان تضمن غلطا من وجوه أمنها ظنه مجرد تصديق القلب ومعرفته بدون أعمال القلب كحب الله وخشيته ونحو ذلك ب ومنها ظنه ثبوت ايمان قائم في القلب بدون شيء من الأقوال والأعمال جومنها ظنه أن من حكم الشرع بكفره وخلوده في النار فانه يمتنع أن يكون في قلبه شيء من التصديق وجزموا بأن ابليس وفرعون واليهود ونحوهم لم يكن في قلوبهم شيء من ذلك وه ذا كلامهم في الارادة والكراهة والحب والبغض ونحو ذلك فان هذه الأمور اذا كانت هما وحديث نفس فانه معفو عنها واذا صارت ارادة جازمة وحبا وبغضا لزم." (٢)

"بالحرف يسمى كلمة وأن لفظ الحرف يخص لما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل كحروف الجر ونحوها.

وأما ألفاظ حروف الهجاء فيعبر تارة بالحرف عن نفس الحرف من اللفظ وتارة باسم ذلك الحرف ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب ومنم من يجعل لفظ الكلمة في اللغة لفظا مشتركا بين الاسم مثلا وبين الجملة ولا يعرف في صريح اللغة من لفظ (الكلمة) إلا الجملة التامة.

والمقصود هنا أن المشروع في ذكر الله سبحانه هو ذكره بجملة تامة وهو المسمى بالكلام والواحد منه بالكلمة وهو الذي ينفع القلوب ويحصل به الثواب والأجر ويجذب القلوب إلى الله ومعرفته ومحبته وخشيته وغير ذلك من المطالب العالية والمقاصد السامية.

وأما الاقتصار على الاسم المفرد مظهرا أو مضمرا فلا أصل له فضلا عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين.

بل هو وسيلة إلى أنواع من البدع والضلالات وذريعة إلى تصورات وأحوال فاسدة من أحوال أهل الإلحاد وأهل الاتحاد.

كما **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع.." (٣)

---

(١) الزهد والورع والعبادة ابن تيمية ص/١٣٠

(٢) الزهد والورع والعبادة ابن تيمية ص/١٧٧

(٣) العبودية ابن تيمية ص/١٤٧

"لم يقرأ بها» وهذا الحديث معلل عند أئمة الحديث بأمور كثيرة، ضعفه أحمد وغيره من الأئمة **وقد بسط الكلام** على ضعفه في غير هذا الموضع، وبين أن الحديث الصحيح قول النبي – صلى الله عليه وسلم –: «لا صلاة إلا بأم القرآن» فهذا هو الذي أخرجاه في الصحيحين ورواه الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة وأما هذا الحديث فغلط فيه بعض الشاميين وأصله أن عبادة كان يؤم ببيت المقدس، فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالموقوف على عبادة.

وأيضا: فقد تكلم العلماء قديما وحديثا في هذه المسألة، وبسطوا القول فيها، وفي غيرها، من المسائل.

وتارة أفردوا القول فيها في مصنفات مفردة، وانتصر طائفة للإثبات في مصنفات مفردة: كالبخاري وغيره.

وطائفة للنفي: كأبي مطيع البلخي، وكرام، وغيرهما.

ومن تأمل مصنفات الطوائف تبين له القول الوسط.

فإن عامة المصنفات المفردة تتضمن صور كل من القولين المتباينين، قول من ينهى عن القراءة خلف الإمام، حتى في صلاة السر.

وقول من يأمر بالقراءة خلفه مع سماع جهر الإمام، والبخاري ممن بالغ في الانتصار للإثبات بالقراءة حتى مع جهر الإمام؛ بل يوجب ذلك، كما يقوله الشافعي في الجديد، وابن حزم، ومع هذا فحججه ومصنفه إنما تتضمن تضعيف قول أبي حنيفة في هذه المسألة وتوابعها، مثل كونه.

[قراءة المؤتم خلف الإمام]

٢٣٩ – ١٥٥ – سئل: في قراءة المؤتم خلف الإمام: جائزة أم لا؟ وإذا قرأ خلف الإمام: هل عليه إثم في ذلك، أم لا؟

الجواب: القراءة خلف الإمام في الصلاة لا تبطل عند الأئمة – رضوان الله عليهم – لكن تنازع العلماء أيهما أفضل في حق المأموم؟ فمذهب مالك والشافعي وأحمد: أن الأفضل له أن يقرأ في حال سكوت." (١)

"الطريق، أن الله يحب ويحب، ولهذا وافقهم على ذلك من تصوف من أهل الكلام، كأبي القاسم القشيري، وأبي حامد الغزالي، وأمثالهما، ونصر ذلك أبو حامد في الإحياء وغيره، وكذلك أبو القاسم ذكر ذلك في الرسالة على طريق الصوفية، كما في كتاب أبي طالب المسمى " بقوت القلوب ". وأبو حامد مع كونه تابع في ذلك الصوفية، استند في ذلك لما وجده من كتب الفلاسفة من إثبات نحو ذلك حيث قالوا: يعشق ويعشق.

وقد بسط الكلام على هذه المسألة العظيمة في القواعد الكبار بما ليس هذا موضعه، وقد قال تعالى: ﴿يحبهم ويحبونه﴾ [المائدة: ٥٤] . وقال تعالى: ﴿والذين آمنوا أشد حبا لله﴾ [البقرة: ١٦٥] . وقال: ﴿أحب إليكم من الله ورسوله﴾ [التوبة: ٢٤] . وفي الصحيحين: عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار» .

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢/٢٩٩

والمقصود هنا أن هؤلاء المتجهمة من المعتزلة ومن وافقهم الذين ينكرون حقيقة المحبة، يلزمهم أن ينكروا التلذذ بالنظر إليه، ولهذا ليس في الحقيقة عندهم إلا التنعم بالأكل والشرب ونحو ذلك، وهذا القول باطل بالكتاب والسنة، واتفاق سلف الأمة ومشايخها، فهذا أحد الحزبين الغالطين.

والحزب الثاني: طوائف من المتصوفة، والمتفقرة، والمتبتلة وافقوا هؤلاء على." (١)

"وهذا الحديث في سنن أبي داود من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا تجعلوا بيوتكم قبورا ولا تجعلوا قبري عيدا، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم» .

وفي سنن سعيد بن منصور: حدثنا عبد العزيز محمد، أخبرني «سهيل بن أبي سهل قال: رآني الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشى فقال هلم إلى العشاء. فقلت: لا أريده، فقال: ما لي رأيتك عند القبر. فقلت: سلمت على النبي - صلى الله عليه وسلم -. فقال: إذا دخلت المسجد فسلم. ثم قال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: لا تتخذوا بيتي عيدا، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم، ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء» ".

وقد بسط الكلام على هذا الأصل في غير هذا الموضع فإذا كان هذا هو المشروع في قبر سيد ولد آدم خير الخلق وأكرمهم على الله فكيف يقال في قبر غيره.

وقد تواتر عن الصحابة أنهم كانوا إذا نزلت بهم الشدائد كحالهم في الجدب والاستسقاء وعند القتال والاستنصار يدعون الله ويستغيثونه في المساجد والبيوت، ولم يكونوا يقصدوا الدعاء عند قبر النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا غيره من قبور الأنبياء والصالحين.

بل قد ثبت في الصحيح: أن عمر بن الخطاب قال: " اللهم إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فأسقنا فيسقون ".

فتوسلوا بالعباس كما كانوا يتوسلون به، وهو أنهم كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته وهكذا توسلوا بدعاء العباس وشفاعته ولم يقصدوا الدعاء عند قبر النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا أقسموا على الله بشيء من مخلوقاته بل توسلوا إليه بما شرعه من الوسائل وهي الأعمال الصالحة ودعاء المؤمنين كما يتوسل العبد إلى الله بالإيمان بنبيه وبمحبته وموالاته والصلاة عليه والسلام وكما يتوسلون في حياته بدعائه وشفاعته كذلك يتوسل الخلق في الآخرة بدعائه وشفاعته وتتوسل بدعاء الصالحين كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «وهل." (٢)

"وقال في الكفر: ﴿ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر﴾ [النساء: ١٣٦] . وأولو العزم، وأمثال ذلك، بقدر الرضاع المحرم ليس بغريب في أصول الشريعة، والرضاع إذا حرم لكونه ينبت اللحم وينشر العظم فيصير نباته به كنباته من الأبوين، وإنما يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة، ولهذا لم يحرم رضاع الكبير، لأنه بمنزلة الطعام والشراب،

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢/٤٠٤

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢/٤٣١

والرضعة والرضعتان ليس لهما تأثير، كما أنه قد يسقط اعتبارها، كما يسقط اعتبار ما دون نصاب السرقة حتى لا تقطع الأيدي بشيء من التافه، واعتباره في نصاب الزكاة، فلا يجب فيها شيء إذا كان أقل، ولا بد من حد فاصل، فهذا هو التنبيه على مأخذ الآية في هذه المسألة، **وبسط الكلام** فيها يحتاج إلى ورقة أكبر من هذه، وهي من أشهر مسائل النزاع، والنزاع فيها من زمان الصحابة، والصحابة - رضي الله عنهم - تنازعوا في هذه المسألة والتابعون بعدهم، وأما إذا شك هل دخل اللبن في جوف الصبي أو لم يحصل، فهنا لا نحكم بالتحريم بلا ريب، وإن علم أنه حصل في فمه فإن حصول اللبن في الفم لا ينشر الحرمة باتفاق المسلمين.

٥١٦ - ١١٨ - مسألة:

في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة، فلما كان في هذه المدة حضر من نازع الزوجة، وذكر لزوجها أن هذه الزوجة التي في عصمتك شربت من لبن أمك؟

الجواب: إن كان هذا الرجل معروفا بالصدق وهو خبير بما ذكر، وأخبر أنها رضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين، رجع إلى قوله في ذلك، وإلا لم يجب الرجوع، وإن كان قد عاين الرضاع. والله أعلم.

[مسألة له قرينة لم يتراضع هو وأبوها ولهما إخوة صغار تراضعوا]

٥١٧ - ١١٩ - مسألة:

في رجل له قرينة لم يتراضع هو وأبوها، لكن لهما إخوة صغار تراضعوا، فهل يحل له أن يتزوج بها، وإن دخل بها ورزق منها ولدا، فما حكمهم وما قول العلماء فيهم؟." (١)

"يكون إلا رجعيا، وأن كل فرقة مباينة فليست من الطلقات الثلاث حتى الخلع، كما **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا الكلام في " نكاح الزانية " وفيه مسألتان " إحداهما " في استبرائها، وهو عدتها، وقد تقدم قول من قال: لا حرمة لماء الزاني. يقال له: الاستبراء لم يكن لحرمة ماء الأول؛ بل لحرمة ماء الثاني؛ فإن الإنسان ليس له أن يستلحق ولدا ليس منه، وكذلك إذا لم يستبرئها وكانت قد علقت من الزاني.

وأيضا ففي استلحاق الزاني ولده إذا لم تكن المرأة فراشا قولان لأهل العلم، والنبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر» فجعل الولد للفراش؛ دون العاهر. فإذا لم تكن المرأة فراشا لم يتناوله الحديث، وعمر ألحق أولادا ولدوا في الجاهلية بآبائهم، وليس هذا **موضع بسط هذه** المسألة.

" والثانية " أنها لا تحل حتى تتوب؛ وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة والاعتبار؛ والمشهور في ذلك آية النور قوله تعالى: ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين﴾ [النور: ٣]

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/١٧٠

وفي السنن حديث أبي مرثد الغنوي في عناق. والذين لم يعملوا بهذه الآية ذكروا لها تأويلا ونسخا، أما التأويل: فقالوا المراد بالنكاح الوطء، وهذا مما يظهر فساده بأدنى تأمل.

أما " أولا " فليس في القرآن لفظ نكاح إلا ولا بد أن يراد به العقد، وإن دخل فيه الوطء أيضا. فأما أن يراد به مجرد الوطء فهذا لا يوجد في كتاب الله قط.." (١)

"من غير نص يعارض ذلك النص فإنه مخطئ في ذلك، كما قد بسط الكلام على هذا في موضع آخر، وبين أن النصوص لم ينسخ منها شيء إلا بنص باق محفوظ عند الأمة. وعلمها بالناسخ الذي العمل به أهم عندها من علمها بالمنسوخ الذي لا يجوز العمل به، وحفظ الله النصوص الناسخة أولى من حفظه المنسوخة.

وقول من قال: هي منسوخة بقوله: ﴿وأنكحوا الأيامى منكم﴾ [النور: ٣٢] في غاية الضعف؛ فإن كونها زانية وصف عارض لها، يوجب تحريما عارضا: مثل كونها محرمة، ومعتدة، ومنكوحة للغير؛ ونحو ذلك مما يوجب التحريم إلى غاية، ولو قدر أنها محرمة على التأبيد لكانت كالوثنية، ومعلوم أن هذه الآية لم تتعرض للصفات التي بها تحرم المرأة مطلقا أو مؤقتا؛ وإنما أمر بإنكاح الأيامى من حيث الجملة؛ وهو أمر بإنكاحهن بالشروط التي بينها وكما أنها لا تنكح في العدة والإحرام لا تنكح حتى تتوب.

وقد احتجوا بالحديث الذي فيه: «إن امرأتي لا ترد يد لامس. فقال طلقها. فقال: إني أحبها. قال: فاستمتع بها» . الحديث. رواه النسائي، وقد ضعفه أحمد وغيره، فلا تقوم به حجة في معارضة الكتاب والسنة، ولو صح لم يكن صريحا، فإن من الناس من يؤول " اللامس " بطالب المال، لكنه ضعيف. لكن لفظ " اللامس " قد يراد به من مسها بيده، وإن لم يطأها فإن من النساء من يكون فيها تبرج، وإذا نظر إليها رجل أو وضع يده عليها لم تنفر عنه، ولا تمكنه من وطئها. ومثل هذا نكاحها مكروه؛ ولهذا أمره بفراقها، ولم يوجب ذلك عليه، لما ذكر أنه يحبها، فإن هذه لم تزن، ولكنها مذنبة ببعض المقدمات، ولهذا قال: لا ترد يد لامس؛ فجعل اللمس باليد فقط. ولفظ " اللمس، والملامسة " إذا عني بهما الجماع لا يخص باليد، بل إذا قرن باليد فهو كقوله تعالى: ﴿ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم﴾ [الأنعام: ٧].." (٢)

"وقد قال الله تعالى: ﴿قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾ [التحريم: ٢] . وقال تعالى: ﴿ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم﴾ [المائدة: ٨٩] .

وثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من غير وجه في الصحيح، أنه قال: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها، فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه» . وهذا يتناول [أيمان] جميع المسلمين لفظا ومعنى؛ ولم يخصه نص ولا إجماع ولا قياس؛ بل الأدلة الشرعية تحقق عمومه.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٧٨/٣

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٨٠/٣

واليمين في كتاب الله وسنة رسوله نوعان: نوع محترم منعقد مكفر، كالحلف بالله. ونوع غير محترم، ولا منعقد، ولا مكفر. وهو الحلف بالمخلوقات. فإن كانت هذه اليمين من أيمان المسلمين ففيها الكفارة. وهي من النوع الأول. وإن لم تكن من أيمان المسلمين فهو من الثاني. وأما إثبات يمين منعقدة؛ غير مكفرة فهذا لا أصل له في الكتاب والسنة. وتقسيم أيمان المسلمين إلى يمين مكفرة وغير مكفرة كتقسيم الشراب المسكر إلى خمر، وغير خمر. وتقسيم السفر إلى طويل وقصير. وتقسيم الميسر إلى محرم وغير محرم؛ بل الأصول تقتضي خلاف ذلك. **وبسط الكلام** له موضوع آخر.

لكن هذا القول الثالث، وهو القول بثبوت الكفارة في جميع أيمان المسلمين هو القول الذي تقوم عليه الأدلة الشرعية التي لا تتناقض، وهو المأثور عن أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأكابر التابعين: إما في جميع الأيمان. وإما في بعضها. وتعليل ذلك بأنه يمين. والتعليل بذلك يقتضي ثبوت الحكم في جميع أيمان المسلمين.

والصيغ ثلاثة: صيغة تنجيز: كقوله: أنت طالق. فهذه ليست يمينا، ولا كفارة في هذا باتفاق المسلمين.

والثاني: صيغة قسم، كما إذا قال: الطلاق يلزمني لأفعلن كذا. فهذه يمين باتفاق أهل اللغة والفقهاء.." (١)

"المرأة إليه فرجعت باختيارها فإنهما قد تراجعا، كما يتراجعان بالعقد باختيارهما بعد أن تنكح زوجا غيره، وألفاظ الرجعة من الطلاق: هي الرد، والإمساك. وتستعمل في استدامة النكاح: كقوله تعالى: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك﴾ [الأحزاب: ٣٧] . ولم يكن هناك طلاق، وقال تعالى: ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ [البقرة: ٢٢٩] . والمراد به الرجعة بعد الطلاق. والرجعة يستقل بها الزوج، ويؤمر فيها بالإشهاد. والنبي – صلى الله عليه وسلم – لم يأمر ابن عمر بالإشهاد، وقال: «مره فليراجعها» ، ولم يقل: ليرتجعها.

وأيضا فلو كان الطلاق قد وقع: كان ارتجاعها ليطلقها في الطهر الأول أو الثاني زيادة وضررا عليها وزيادة في الطلاق المكروه، فليس في ذلك مصلحة لا له ولا لها؛ بل فيه إن كان الطلاق قد وقع بارتجاعه ليطلق مرة ثانية زيادة ضرر، وهو لم يمنعه عن الطلاق؛ بل أباحه له في استقبال الطهر مع كونه مريدا له؛ فعلم أنه إنما أمره أن يمسكها، وأن يؤخر الطلاق إلى الوقت الذي يباح فيه، كما يؤمر من فعل شيئا قبل وقته أن يرد ما فعل ويفعله إن شاء في وقته. لقوله – صلى الله عليه وسلم –: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» . والطلاق المحرم ليس عليه أمر الله ورسوله فهو مردود. وأمره بتأخير الطلاق إلى الطهر الثاني ليتمكن من الوطء في الطهر الأول. فإنه لو طلقها فيه لم يجز أن يطلقها إلا قبل الوطء، فلم يكن في أمره بإمساكها إليه إلا بزيادة ضرر عليها إذا طلقها في الطهر الأول.

وأيضا فإن ذلك معاقبة له على أن يعمل ما أحله الله، فعوقب بنقيض قصده، **وبسط الكلام** في هذه المسألة، واستيفاء

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٤٥

كلام الطائفتين له موضع آخر. وإنما المقصود هنا التنبيه على الأقوال ومأخذها. لا ريب أن الأصل بقاء النكاح ولا يقوم دليل شرعي على زواله بالطلاق المحرم؛ بل النصوص والأصول تقتضي خلاف ذلك. والله أعلم.." (١)

"أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» .

وفي الحديث الصحيح: «يقول الله من تقرب إلي شبرا تقربت منه ذراعا، ومن تقرب إلي ذراعا تقربت منه باعا؛ ومن أتاني يمش أتيته هرولة» .

وفي الحديث الصحيح: «أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني» .

وقد ثبت أن الله تعالى كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وقد ثبت من حكمته ورحمته وعدله ما يبهر العقول، لأن هذه المسألة تتعلق بأصول كبار من مسائل القدر والأمر والوعد والوعيد، والأسماء والصفات، قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا الكلام على ما ذكر من هؤلاء الشيوخ، فقول القائل: " لا تطمعهم في الوصول فيستريحون؛ ولا تؤيسهم عن الطلب فيستريحون " هي حال عارض لشخص قد تعلقت همته بمطلوب معين.

وهو يتردد فيه بين اليأس والطمع، وهذا حال مذموم؛ لأن العبد لا ينبغي له أن يقترح على اﻟﻠه شيئا معينا، بل تكون همته فعل المأمور، وترك المحظور، والصبر على المقدور، فمتى أعين على هذه الثلاثة جاءت بعد ذلك من المطالب ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ولو تعلقت همته بمطلوب فدعا الله به، فإن الله يعطيه إحدى خصال ثلاث: إما أن يعجل له دعوته.

وإما أن يدخر له من الخير مثلها، وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها.." (٢)

"على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم –. وهذا وغيره مما يبين أن هذا ليس من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – وإنما هو من كلام بعض العراقيين الذين لا يسوغون مثل هذا قولا باجتهادهم.

والحديث ليس فيه نهيه عن اشتراط جزء مشاع من الدقيق بل عن شيء مسمى، وهو القفيز، وهو من المزارعة لو شرط لأحدهما زرعة بقعة بعينها أو شيئا مقدرا كانت المزارعة فاسدة.

وهذا هو المزارعة التي نهى عنها النبي – صلى الله عليه وسلم – في حديث رافع بن خديج، في حديثه المتفق عليه، أنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها، فنهى النبي – صلى الله عليه وسلم – عن ذلك، قد بسط الكلام على هذه المسائل في غير هذا الموضع وبين أن المزارعة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة.

وقد تنازع المسلمون في الجميع، فإن المزارعة مبناها على العدل إن حصل شيء فهو لهما وإن لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان – وأما الإجارة فالمؤجر يقبض ا لأجرة والمستأجر على خطر قد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل فكانت المزارعة أبعد عن المخاطرة من الإجارة وليست المزارعة مؤاجرة على عمل معين حتى يشترط فيها العمل بالأجرة بل هي

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٦٤/٣

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٦١/٥

من جنس المشاركة، كالمضاربة ونحوها وأحمد عنده هذا الباب هو القياس.
ويجوز عنده أن يدفع الخيل والبغال والحمير والجمال إلى من يكاري عليها، والكراء بين المالك والعامل، وقد جاء في ذلك أحاديث في سنن أبي داود وغيره.
ويجوز عنده أن يدفع ما يصطاد به الصقر والشباك والبهائم وغيرها إلى من يصطاد بها وما حصل بينهما.
ويجوز عنده أن يدفع الحنطة إلى من يطحنها وله الثلث أو الربع وكذلك الدقيق إلى من يعجنه والغزل إلى من ينسجه والثياب إلى من يخيطها بجزء في الجميع من النماء.
وكذلك الجلود إلى من يحذوها نعالا وإن حكي عنه في ذلك خلاف، وكذلك يجوز عنده في أظهر الروايتين أن يدفع الماشية إلى من يعمل عليها بجزء، من درها ونسله ا ويدفع دود القز، والورق إلى من يطعمه ويخدمه وله جزء من القز.
وأما قول من فرق بين المزارعة والإجارة بأن: الإجارة عقد لازم بخلاف المزارعة - فيقال له هذا ممنوع بل إذا زارعه حولا بعينه فالمزارعة عقد لازم كما تلزم." (١)

"وقال: ﴿مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها﴾ [الكهف: ٤٩] وقال: ﴿وكل صغير وكبير مستطر﴾ [القمر: ٥٣] .
والأحاديث كثيرة في الذنوب الكبائر، ومن قال هي سبعة عشر فهو قول بلا دليل، ومن قال إنها مبهمة وغير معلومة فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها، ومن قال إنه ما توعد عليه بالنار قد يقال إن فيه تقصيرا إذ الوعيد قد يكون بالنار وقد يكون بغيرها، وقد يقال إن كل وعيد فلا بد أن يستلزم الوعيد بالنار، وأما من قال إنها كل ذنب فيه وعيد فهذا يندرج فيما ذكره السلف، فإن كل ذنب فيه حد في الدنيا ففيه وعيد من غير عكس، فإن الزنا، والسرقة وشرب الخمر، وقذف المحصنات، ونحو ذلك فيها وعيد، كمن قال إن الكبيرة ما فيها وعيد، والله أعلم.

[مسألة من أوقع العقود المحرمة ثم تاب]
١٠٥٢ - ٢٨ سئل الشيخ - رضي الله تعالى عنه - عن: من أوقع العقود المحرمة ثم تاب ما الحكم فيه؟ فأجاب، بقوله - رضي الله عنه -: قال الله تعالى في الربا: ﴿وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ [البقرة: ٢٧٩] وقد بسط الكلام على هذا في موضعه، وقد قال تعالى لما ذكر الخلع والطلاق فقال في الخلع: ﴿ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون﴾ [البقرة: ٢٢٩] إلى قوله: ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه﴾ [البقرة: ٢٣١] .." (٢)

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٠٢/٥

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٣٥/٥

"ذلك الحرف، ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب، ومنهم من يجعل لفظ الكلمة في اللغة لفظا مشتركا بين الاسم مثلا وبين الجملة، ولا يعرف في صريح اللغة من لفظ الكلمة إلا الجملة التامة.

والمقصود هنا أن المشروع في ذكر الله سبحانه هو ذكره " بجملة تامة " وهو المسمى بالكلام، والواحد منه بالكلمة، وهو الذي ينفع القلوب، ويحصل به الثواب والأجر، والقرب إلى الله ومعرفته ومحبته وخشيته، وغير ذلك من المطالب العالية والمقاصد السامية.

وأما الاقتصار على " الاسم المفرد " مظهرا أو مضمرا فلا أصل له، فضلا عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين، بل هو وسيلة إلى أنواع من البدع والضلالات وذريعة إلى تصورات أحوال فاسدة من أحوال أهل الإلحاد، وأهل الاتحاد، كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

وجماع الدين " أصلان " أن لا نعبد إلا الله، ولا نعبده إلا بما شرع، لا نعبده بالبدع، كما قال تعالى: ﴿فمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا﴾ [الكهف: ١١٠] .

وذلك تحقيق " الشهادتين ": شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمدا رسول الله.

ففي الأولى أن لا نعبد إلا إياه، وفي الثانية أن محمدا هو رسوله المبلغ عنه.

فعلينا أن نصدق خبره ونطيع أمره، وقد بين لنا ما نعبد الله به، ونهانا عن محدثات الأمور، وأخبر أنها ضلالة.

قال تعالى: ﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [البقرة: ١١٢] .

كما أنا مأمورون أن لا نخاف إلا الله ولا نتوكل إلا على الله، ولا نرغب إلا إلى الله، ولا نستعين إلا بالله: وأن لا تكون عبادتنا إلا لله، فكذلك نحن مأمورون أن نتبع الرسول ونطيعه ونتأسى به، فالحلال ما حلله والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، قال تعالى: ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون﴾ [التوبة: ٥٩] فجعل الإيتاء لله والرسول، كما قال:." (١)

"﴿إياك نعبد﴾ [الفاتحة: ٥] والمعجب لا يحقق قوله: ﴿وإياك نستعين﴾ [الفاتحة: ٥] فمن حقق قوله: ﴿إياك نعبد﴾ [الفاتحة: ٥] خرج عن الرياء ومن حقق قوله: ﴿وإياك نستعين﴾ [الفاتحة: ٥] خرج عن الإعجاب، وفي الحديث المعروف: «ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه» .

وشر من هؤلاء وهؤلاء من لا تكون عبادته لله ولا استعانته بالله بل يعبد غيره ويستعين غيره وهؤلاء المشركون من الوجهين.

ومن هؤلاء من يكون شركه بالشياطين كأصحاب الأحوال الشيطانية فيفعلون ما تحبه الشياطين من الكذب والفجور ويدعونه بأدعية تحبها الشياطين ويعزمون بالعزائم التي تطيعها الشياطين مما فيها إشراك بالله.

كما قد بسط الكلام عليهم في مواضع أخر.

وهؤلاء قد يحصل لهم من الخوارق ما يظن أنه من كرامات الأولياء.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٥/٢١٦

وإنما هو من أحوال السحرة والكهان؛ ولهذا يجب الفرق بين الأحوال الإيمانية القرآنية والأحوال النفسانية والأحوال الشيطانية.

وأما القسم الرابع: فهم أهل التوحيد الذين أخلصوا دينهم لله فلم يعبدوا إلا إياه ولم يتوكلوا إلا عليه.

وقول المكروب: ﴿لا إله إلا أنت﴾ [الأنبياء: ٨٧] قد يستحضر في ذلك أحد النوعين دون الآخر فمن أتم الله عليه النعمة استحضر التوحيد في النوعين.

فإن المكروب همته منصرفة إلى دفع ضره وجلب نفعه، فقد يقول " لا إله إلا الله " مستشعرا أنه لا يكشف الضر غيرك، ولا يأتي بالنعمة إلا أنت فهذا مستحضر توحيد الربوبية، ومستحضر توحيد السؤال والطلب، والتوكل عليه، معرض عن توحيد الإلهية الذي يحبه الله ويرضاه ويأمر به وهو أن لا يعبد إلا إياه ولا يعبده إلا بطاعته وطاعة رسوله فمن استشعر هذا في قوله: ﴿لا إله إلا أنت﴾ [الأنبياء: ٨٧] كان عابدا لله متوكلا عليه وكان ممتثلا قوله: ﴿فاعبده وتوكل عليه﴾ [هود: ١٢٣] وقوله: ﴿عليه توكلت وإليه أنيب﴾ [هود: ٨٨] وقوله: ﴿واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلا﴾ [المزمل: ٨] ﴿رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو فاتخذه وكيلا﴾ [المزمل: ٩] .." (١)

"وقوله: ﴿وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي﴾ [يوسف: ٥٣] فمن كلام امرأة العزيز، كما يدل القرآن على ذلك دلالة بينة، لا يرتاب فيها من تدبر القرآن، حيث قال تعالى: ﴿وقال الملك ائتوني به فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن إن ربي بكيدهن عليم - قال ما خطبكن إذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء قالت امرأت العزيز الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين﴾ [يوسف: ٥٠ - ٥١] ﴿ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدي كيد الخائنين﴾ [يوسف: ٥٢] ﴿وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي إن ربي غفور رحيم﴾ [يوسف: ٥٣] .

فهذا كله كلام امرأة العزيز، ويوسف إذ ذاك في السجن، لم يحضر بعد إلى

الملك، ولا سمع كلامه ولا رآه؛ ولكن لما ظهرت براءته في غيبته - كما قالت امرأة العزيز: ﴿ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب﴾ [يوسف: ٥٢] أي لم أخنه في حال مغيبه عني وإن كنت في حال شهوده راودته - فحينئذ: ﴿وقال الملك ائتوني به أستخلصه لنفسي فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين﴾ [يوسف: ٥٤] وقد قال كثير من المفسرين إن هذا من كلام يوسف، ومنهم من لم يذكر إلا هذا القول، وهو قول في غاية الفساد، ولا دليل عليه، بل الأدلة تدل على نقيضه، **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن ما تضمنته " قصة ذي النون " مما يلام عليه كله مغفور بدله الله به حسنات؛ ورفع درجاته، وكان بعد خروجه من بطن الحوت وتوبته أعظم درجة منه قبل أن يقع ما وقع، قال تعالى: ﴿فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٥/٢٤٨

الحوت إذ نادى وهو مكظوم﴾ [القلم: ٤٨] ﴿لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم - فاجتباه ربه فجعله من الصالحين﴾ [القلم: ٤٩ - ٥٠] وهذا بخلاف حال التقام الحوت فإنه قال:." (١)

"ومن الناس من يقول الغفر الستر، ويقول: إنما سمي المغفرة والغفار لما فيه من معنى الستر، وتفسير اسم الله الغفار بأنه الستار وهذا تقصير في معنى الغفر؛ فإن المغفرة معناها وقاية شر الذنب بحيث لا يعاقب على الذنب فمن غفر ذنبه لم يعاقب عليه. وأما مجرد ستره فقد يعاقب عليه في الباطن، ومن عوقب على الذنب باطنا أو ظاهرا فلم يغفر له، وإنما يكون غفران الذنب إذا لم يعاقب عليه العقوبة المستحقة بالذنب.

وأما إذا ابتلي مع ذلك بما يكون سببا في حقه لزيادة أجره فهذا لا ينافي المغفرة.

وكذلك إذا كان من تمام التوبة أن يأتي بحسنات يفعلها فإن من يشترط في التوبة من تمام التوبة؛ وقد يظن الظان أنه تائب ولا يكون تائبا بل يكون تاركا، والتارك غير التائب. فإنه قد يعرض عن الذنب لعدم خطوره بباله أو المقتضى لعجزه عنه، أو تنتفي إرادته له بسبب غير ديني، وهذا ليس بتوبة، بل لا بد من أن يعتقد أنه سيئة ويكره فعله لنهي الله عنه ويدعه لله تعالى: لا لرغبة مخلوق ولا لرهبة مخلوق؛ فإن التوبة من أعظم الحسنات؛ والحسنات كلها يشترط فيها الإخلاص لله وموافقة أمره، كما قال الفضيل بن عياض، في قوله: ﴿ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾ [الملك: ٢] قال: أخلصه وأصوبه، قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل. وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل؛ حتى يكون خالصا صوابا. والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة.

وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول في دعائه: اللهم اجعل عملي كله صالحا، واجعله لوجهك خالصا، ولا تجعل لأحد فيه شيئا. **وبسط الكلام** في التوبة له موضع آخر.

وأما الاعتراف بالذنب على وجه الخضوع لله من غير إقلاع عنه فهذا في نفس الاستغفار المجرد الذي لا توبة معه. وهو كالذي يسأل الله تعالى أن يغفر له الذنب مع كونه لم يتب منه، وهذا ي أس من رحمة الله، ولا يقطع بالمغفرة له فإنه داع دعوة." (٢)

"قالوا: هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا على صورهم تماثيل، ثم طال عليهم الأمد فعبدوها.

وقد ذكر هذا المعنى البخاري في صحيحه، عن ابن عباس، وذكره محمد بن جرير الطبري وغيره في التفسير عن غير واحد من السلف، وذكره وثيمة وغيره في قصص الأنبياء من عدة طرق. **وقد بسط الكلام** على أصول هذه المسائل في غير هذا الموضع.

وأول من وضع الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على قبورهم أهل البدع الرافضة ونحوهم الذين يعطلون المساجد، ويعظمون المشاهد، يدعون بيوت الله التي أمر أن يذكر فيها اسمه، ويعبد وحده لا شريك له، ويعظمون المشاهد التي

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٥/٢٦٢

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٥/٢٧٥

يشرك فيها ويكذب فيها، ويبتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانا، فإن الكتاب والسنة إنما فيهم ذكر المساجد دون المشاهد، كما قال: ﴿قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين﴾ [الأعراف: ٢٩] وق ا ل: ﴿إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله﴾ [التوبة: ١٨] وقال تعالى: ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا﴾ [الجن: ١٨] وقال تعالى: ﴿ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾ [البقرة: ١٨٧] وقال تعالى: ﴿ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها﴾ [البقرة: ١١٤] .

وقد ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - في الصحيح: أنه كان يقول «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك» والله أعلم.

[مسألة في رجل حبس خصما له عليه دين بحكم الشرع فحضر إليه رجل يشفع فيه]

١٠٦٤ - ٤٠ مسألة:

في رجل حبس خصما له عليه دين بحكم الشرع، فحضر إليه رجل يشفع فيه، فلم يقبل شفاعته، فتخاصما بسبب ذلك، فشهد الشافع على." (١)

"هذا حديث ثابت، فمن جهة النقل صحيح الإسناد لا يختلف أهل الحديث في صحته. قال: وهو حديث منقول من طرق سوى هذه من أخبار العدول عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

، وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم إن الله في كل مكان وليس على العرش، **وبسط الكلام** في ذلك.

وكذلك أحاديث الضحك متواترة عن النبي وقد رواها الأئمة، وروى مالك في الموطإ منها حديثه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة، يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل، ثم يتوب الله على القاتل فيقاتل في سبيل الله فيستشهد» وقد أخرجه أهل الصحاح من حديث مالك وغير مالك، ورواه أيضا سفيان الثوري الإمام عن أبي الزناد وحدث به.

وقد روى صاحب الصحيحين منها قطعة مثل هذا الحديث ومثل حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد الطويل المشهور وفيه: «فلا يزال يدعو الله حتى يضحك الله منه فإذا ضحك الله منه قال له ادخل الجنة» ورواه أعلم التابعين بإجماع المسلمين سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وغير سعيد أيضا، ورواه عنه الزهري وعنه أصحابه، وفي هذا الحديث: «فيأتيهم الله في صورة غير صورته التي يعرفون فيقولون نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه، فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون» وهذا الحديث في الصحيحين من طريق أخرى عن أبي سعيد من رواية الليث بن سعد إمام المسلمين وغيره الذي زعم أنه لم يكن يروي هذه الأحاديث، وفيه ألفاظ عظيمة أبلغ من الحديث الأول كقوله:

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٩١/٥

«فيرفعون رءوسهم وقد تحول في صورته التي رأوه فيها أول مرة» ، وقوله فيه: «فيكشف عن ساقه» وقوله: «فيقول الجبار بقيت شفاعتي فيقبض قبضة من النار يخرج أقواما قد امتحشوا» .." (١)

"وهذا باب واسع.

(و) قد بسط الكلام على كرامات الأولياء في غير هذا الموضع.

وأما ما نعرفه نحن عيانا ونعرفه في هذا الزمان فكثير، ومما ينبغي أن يعرف أن الكرامات قد تكون بحسب حاجة الرجل، فإذا احتاج إليها الضعيف الايمان أو المحتاج، أتاه منها ما يقوي إيمانه ويسد حاجته، ويكون من هو أكمل ولاية لله منه مستغنيا عن ذلك، فلا يأتيه مثل ذلك، لعلو درجته وغناه عنها، لنقص ولايته.

ولهذا كانت هذه الأمور في التابعين أكثر منها في الصحابة، بخلاف من يجري على يديه الخوارق لهدي الخلق ولحاجتهم، فهؤلاء أعظم درجة.

بعض الأحوال الشيطانية

وهذا بخلاف الأحوال الشيطانية، مثل حال عبد الله بن صياد الذي ظهر في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وكان قد ظن بعض الصحابة أنه الدجال، وتوقف النبي صلى الله عليه وسلم في أمره حتى تبين له فيما بعد أنه ليس هو الدجال، لكنه كان من جنس الكهان.

قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «قد خبأت لك خبأ، قال: الدخ الدخ.

وقد كان خبأ له سورة الدخان، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: إخسأ فلن تعدو قدرك» يعني إنما أنت من إخوان الكهان،." (٢)

"[الفعل في حال حدوثه مأمور به]

مسألة: الفعل في حال حدوثه مأمور به. قال ابن برهان: هذا مذهبنا، خلافا للمعتزلة ليس مأمورا به. قال: والخلاف لفظي، وبسط الكلام في ذلك، وكذلك بسط الجويني قوله في ذلك وفيه الإنكار على الفريقين خصوصا أصحابه بكلام محقق.

قال شيخنا -بعد «خلافا للمعتزلة ليس مأمورا به» -: وهذا مقتضى قول ابن عقيل في مسألة الأمر بالموجوده فإنه التزم أن المؤمن ليس مأمورا بالإيمان عند وجوده، وأنه لا يصح منه فعل ما هو موجود، كالقيام لا يصح أن يفعله [القائم] لاستغنائه بوجوده عن موجود، والمؤمن لا يفعل الإيمان إلا في مستقبل الحال، وهنا خلاف المذهب (١) .

[الأسماء التي ليس بين معانيها قدر مشترك ...]

قال ابن القيم رحمه الله: وحكى المتأخرون عن الشافعي رحمه الله والقاضي أبي بكر أنه إذا تجرد عن القرائن وجب

---

(١) ا لفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٦/٦١٤

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ابن تيمية ص/١٦٦

حمله على معنييه كالاسم العام، لأنه أحوط إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا سبيل إلى معنى ثالث، وتعطيله غير ممكن، ويمتنع تأخير البيان عن وقت الحاجة فإذا جاء وقت العمل ولم يتبين أن أحدهما هو المقصود بعينه علم أن الحقيقة غير مرادة، إذ لو أريدت لبينت فتعين المجاز، وهو مجموع المعنيين. ومن يقول: إن الحمل عليهما بالحقيقة يقول: لما لم يتبين أن المراد أحدهما على أنه أراد كليهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: في هذه الحكاية عن الشافعي والقاضي نظر.

وأما القاضي فمن أصله الوقوف في صيغ العموم، وأنه لا يجوز حملها على الاستغراق إلا بدليل. فمن يقف في ألفاظ العموم كيف

يجزم في الألفاظ المشتركة بالاستغراق بغير دليل؛ وإنما الذي ذكره في

---

(١) المسودة ص ٧٠ ف ١٧/٢.." (١)

"١- يذكر شيخ الإسلام - رحمه الله - في كتابه أقوال ومذاهب المخالفين من فلاسفة ومتكلمين، ويردها إلى أصولها.

فيوضح الأصول البدعية التي قامت عليها، ويبين مخالفتها لأصول الرسول صلى الله عليه وسلم، ويذكر اللوازم التي التزمها أصحابها لأجلها، ثم ينقضها، ويرد عليها، وينبه إلى أقوال من طعن فيها أو رد عليها.

ويجتث هذه الأصول من جذورها، فتنهار الأقوال بأصحابها مع الأسس التي بنوا عليها، وتسوى بهم الأرض، فلا ترى لهم بناء مشيدا.

٢- يكثر - رحمه الله - من الاستطرادات، **وبسط الكلام** في سرد أدلة الخصم، وذكر حججه.

ولكن ليس ذلك حشوا، بل هو شديد العلاقة بأصل الكلام، حتى إن المنصف يدرك أن **ما بسط من** الكلام هذا موضعه، ولو ترك ذلك لقلت فائدة من يراجعه.

٣- أما عن طريقته - رحمه الله - في الرد على الخصوم، أو عرض مذهب أهل السنة في المسألة: فإنه قد يوجز تارة، ويحيل على مؤلفاته الأخرى، بقوله: كما **قد بسط في** غير هذا الموضع، أو: قد بسطناه في موضع آخر، أو: وبسط هذا له موضع آخر، ... وهكذا. أو يطيل النفس في الرد.

وينصر في رده المذهب الحق والقول الصحيح الذي يعتمد على الكتاب والسنة، مدللا له بكلام الله، أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أقوال الصحابة والتابعين؛ من أئمة سلف هذه الأمة المهديين.

٤- يكثر - رحمه الله - من تعضيد كلامه بأقوال العلماء، أو كلام المفسرين، أو أقوال النحويين ليدلل على صحة ما ذهب إليه.." (٢)

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٨/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١٠٦/١

"جئتم شيئا إدا﴾ ١، إلى قوله: ﴿إن كل من في السموات والأرض إلا آت الرحمن عبدا﴾ ٢، وقال تعالى: ﴿وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه بل له ما في السموات والأرض كل له قانتون﴾ ٣.

فإن كون المخلوق مملوكا لخالقه، وهو مفتقر إليه من كل وجه، والخالق غني عنه يناقض اتخاذ الولد؛ [لأنه] ٤ إنما يكون لحاجته إليه في حياته، أو ليخلفه بعد موته. والرب غني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه، وهو الحي الذي لا يموت.

والوالد في نفسه [مفتقر] ٥ إلى ولد مخلوق، لا حيلة له فيه، بخلاف من يشتري المملوك فإنه باختياره ملكه، ويمكنه إزالة ملكه؛ فتعلقه به من جنس تعلقه بالأجانب. والولادة بغير اختيار الوالد. والرب يمتنع أن يحدث شيء بغير اختياره. واتخاذ الولد هو عوض عن الولادة لمن لم يحصل له، فهو أنقص في الولادة.

ولهذا من قال بالإيجاب الذاتي بغير مشيئته وقدرته، فقوله من جنس قول القائلين بالولادة الحاصلة بغير الاختيار، بل قولهم شر من قول النصارى ومشركي العرب من بعض الوجوه؛ كما **قد بسط الكلام** على هذا

---

١ سورة مريم، الآيتان ٨٨-٨٩.

٢ سورة مريم، الآية ٩٣.

٣ سورة البقرة، الآية ١١٦.

٤ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٥ في ((خ)) : افتقار. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .." (١)

"لا يصير دليلا بدعوى المستدل أنه دليل.

الذين ادعوا النبوة ظهرت لهم خوارق ولم يعارضهم أحد

وقد بسط الكلام في ذلك، وجوز أن [تظهر] ١ المعجزات على يد كاذب٢، إذا خلق الله مثلها على يد من يعارضه؛ فعمدته سلامتها من المعارضة بالمثل، مع أن المثل عنده موجود، وآيات الأنبياء لها أمثال كثيرة لغير الأنبياء، لكن يقول٣ إن من ادعى الإتيان؛ فإما أن لا يظهرها الله على يديه، وإما أن [يقيض] ٤ من يعارضه بمثلها. هذا عمدة القوم، وليس فرقا حقيقيا بين النبي والساحر، وإنما هو مجرد دعوى.

وهذا يظهر ب الوجه السادس: وهو أن من الناس من ادعى النبوة٥، وكان كاذبا، وظهرت على يده بعض هذه الخوارق، فلم يمنع منها، ولم يعارضه أحد، بل عرف أن هذا الذي أتى به ليس من آيات الأنبياء، وعرف كذبه بطرق متعددة؛ كما في قصة الأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب، [والحارث] ٦ الدمشقي، وبابا الرومي، وغير هؤلاء٧ ممن ادعى النبوة. فقولهم: إن الكذاب لا يأتي بمثل هذا الجنس، ليس كما ادعوه٨.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/١٨٦

١ في ((خ)) : يظهر. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ انظر: البيان للباقلاني ص٤٧-٤٨، ٩١، ٩٤. والإرشاد للجويني ص٣١٩، ٣٢٨.

٣ انظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٩٧.

٤ في ((ط)) فقط: يقبض.

٥ مثل مسيلمة الكذاب.

٦ في ((م)) ، و ((ط)) : والحارس.

٧ وكل هؤلاء سبق التعريف بهم.

٨ قال شيخ الإسلام في معرض الرد عليهم في الجواب الصحيح: "أنت تجوز انتقاض العادة، وليس لانتقاضها عندك سبب تختص به، ولا حكمة انتقضت لأجلها، بل لا فرق عندك بين انتقاضها للأنبياء والأولياء والسحرة وغير ذلك. ولهذا قلتم: ليس بين معجزات الأنبياء، وبين كرامات الأولياء والسحرة فرق، إلا مجرد اقتران دعوى النبوة والتحدي بالمعارضة، مع عدم المعارضة، مع أن التحدي بالمعارضة قد يقع من المشرك، بل ومن الساحر، فلم يثبتوا فرقا يعود إلى جنس الخوارق المفعولة، ولا إلى قصد الفاعل والخالق، ولا قدرته، ولا حكمته". الجواب الصحيح ٤٠١/٦.." (١)

"وقال أبو الفرج١: "أسلم: أخلص. وفي الوجه قولان: أحدهما: أنه الدين، والثاني: العمل"٢.

وقال البغوي: ﴿أسلم وجهه لله﴾ : أخلص دينه لله، وقيل: أخلص عبادته لله، وقيل: خضع وتواضع لله، وأصل الإسلام: الاستسلام والخضوع، وخص الوجه لأنه إذا جاد بوجهه في السجود، لم يبخل بسائر جوارحه. ﴿وهو محسن﴾ في عمله، قيل: مؤمن، وقيل: مخلص٣.

قلت: قول من قال: خضع وتواضع لربه، هو داخل في قول من قال: أخلص دينه، أو عمله، أو عبادته لله؛ فإن هذا إنما يكون إذا خضع له وتواضع له دون غيره؛ فإن العبادة والدين والعمل له لا يكون إلا مع الخضوع له والتواضع، وهو مستلزم لذلك. ولكن أولئك٤ ذكروا مع هذا أن يكون هذا الإسلام لله وحده؛ فذكروا المعنيين: الاستلزام، وأن يكون لله.

حقيقة دين االإسلام

[و] ٥ قول من قال: خضع وتواضع لله، يتضمن أيضا أنه أخلص عبادته ودينه لله؛ فإن ذلك يتضمن الخضوع والتواضع لله دون غيره. وأما ذكره [التوجه] ٦: **فقد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع٧، وتبين أن الله ذكر إسلام الوجه له، وذكر إقامة الوجه له في قوله: ﴿فأقم وجهك

---

١ ابن الجوزي.

٢ زاد المسير (تفسير ابن الجوزي) ١١٣٣.

٣ تفسير البغوي ١١٠٦.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢٣٣/١

٤ الذين فسروا إسلام الوجه بإخلاص الدين أو العبادة أو العمل.

٥ ليست في ((ط)) ، وهي في ((خ)) ، و ((م)) .

٦ في ((خ)) : الوجه. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٧ انظر: الجواب الصحيح ٦٣١.." (١)

"للدين﴾ ١، وذكر توجيه الوجه له في قوله: ﴿إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض﴾ ٢؛ لأن الوجه إنما يتوجه إلى حيث توجه القلب، والقلب هو الملك، فإذا توجه الوجه نحو جهة كان القلب متوجها إليها، ولا يمكن الوجه أن يتوجه بدون القلب؛ فكان إسلام الوجه، وإقامته، وتوجيهه، مستلزما لإسلام القلب، وإقامته، وتوجيهه. وذلك يستلزم إسلام كله لله، وتوجيه كله لله، وإقامة [كله] ٣ [لله] ٤. **وبسط الكلام** على ما يناسب ذلك٥٦.

الذين أنكروا المحبة لهم شبهتان

وهذا حقيقة دين الإسلام٧. لكن الذين أنكروا ذلك لهم شبهتان: إحداهما: أن المحبة تقتضي المناسبة٨، قالوا: وهي منتفية؛ فلا مناسبة بين المحدث والقديم٩.

الشبهة الأولى والرد عليها

فيقال لهم: هذا كلام مجمل. تعنون بالمناسبة: الولادة؟ أو المماثلة؟ ونحو ذلك مما يجب تنزيه الرب عنه؟؛ فإن الشيء

---

١ سورة الروم، الآية ٣٠.

٢ سورة الأنعام، الآية ,٧٩

3 في ((ط)) : كلها. وما أثبت من ((خ)) ، و ((م)) .

٤ ليست في ((خ)) ، وهي في ((م)) ، و ((ط)) .

٥ انظر: الرد على المنطقيين ص ٤٤٨.

٦ ها هنا في ((خ)) بياض بمقدار سطرين. وقد أشير إلى ذلك في ((م)) ، و ((ط)) .

٧ انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠١٤،، ١١٢٠٠، ٢١٨.

٨ المناسبة بين المحب والمحب.

٩ ومثل هذا القول صدرمنهم في الرؤية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "إن مثبتة الرؤية، منهم من أنكر أن يكون المؤمن ينعم بنفس رؤية ربه؛ قالوا: لأنه لا مناسبة بين المحدث والقديم؛ كما ذكر ذلك الأستاذ أبو المعالي الجويني في الرسالة النظامية، وكما ذكره أبو الوفاء بن عقيل في بعض كتبه". مجموع الفتاوى ١٠٦٩٥.." (٢)

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٣٥٠/١

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٣٥١/١

"أنهم يموتون على حال [مرضية] ١، ويقولون: إن الله يحب الكفار في حال كفرهم إذا علم أنهم يموتون على الإيمان، ويبغض المؤمن إذا علم أنه يرتد. هذا قول ابن كلاب٢، ومن [تبعه] ٣. ثم منهم من يفسر المحبة بالإرادة٤، ومنهم من يقول: هي صفة زائدة على الإرادة٥. والقول الثاني: يجعلون هذا من باب الفعل؛ فالمحبة عندهم: إحسانه إليهم،

---

١ ليست في ((خ)) . وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ انظر: الإنصاف للباقلاني ص ٦٩.

وذكر الأشعري في المقالات قول أصحاب ابن كلاب "أن الله لم يزل راضيا عمن يعلم أنه يموت مؤمنا، ساخطا على من يعلم أنه يموت كافرا"، وذكر أن هذا هو قولهم في الولاية، والعداوة، والمحبة. مقالات الإسلاميين للأشعري ١٣٥٠. وانظر: المصدر نفسه ٢٢٢٥، ٢٥٥.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله مبينا حال ابن كلاب وعقيدته: "أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان، له فضيلة ومعرفة رد بها على الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات، وبين أن الله نفسه فوق العرش، **وبسط الكلام** في ذلك. ولم يتخلص من شبهة الجهمية كل التخلص، بل ظن أن الرب لا يتصف بالأمور الاختيارية التي تتعلق بقدرته ومشيئته؛ فلا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا يحب العبد ويرضى عنه بعد إيمانه وطاعته، ولا يغضب عليه ويسخط بعد كفره ومعصيته، بل محبا راضيا، أو غضبان ساخطا على من علم أنه يموت مؤمنا أو كافرا. ولا يتكلم بكلام بعد كلام ... ". مجموع الفتاوى ٧٦٦٢. وانظر: المصدر نفسه ٨٣٤٠-٣٤٣.

٣ في ((خ)) : اتبعه. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٤ انظر: مشكل الحديث وبيانه لابن فورك ص ٣٣٢. وانظر: الإنصاف للباقلاني ص ٦٩. وجامع الرسائل ٢٢٣٧. ومجموع الفتاوى ١٠٦٩٧.

٥ انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص ٣٧. وإيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لابن جماعه ص ١٣٩، ١٤٣-١٤٤. وتأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه للسيوطي ص ١٢٠. وانظر: أيضا مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨٣٤٠-٣٤١.." (١)

"أقوالا تدل على الباطل، وطلب منهم أن يتعلموا الهدى بعقولهم ونظرهم، ثم ينظروا فيما جاء به؛ فإما أن يتأولوه ويحرفوا الكلم عن مواضعه، وإما أن [يفوضوه] ١.

ردود شيخ الإسلام على المتكلمين ومنها: نقض التأسيس

فذكرنا هذا ونحوه مما يبين أن الهدى مأخوذ عن الرسول، وأنه قد بين للأمة ما يجب اعتقاده من أصول الدين في الصفات، وغيرها. فكان الجواب خطابا مع من يقر بنبوته، ويشهد له بأنه رسول الله. فلم يذكر فيه دلائل النبوة، وذكر

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٣٥٨/١

أن الشبهات العقلية التي تعارض خبر الرسول باطلة، وذكر في ذلك ما هو موجود في هذا الجواب.

سبب تأليف درء تعارض العقل والنقل

ثم بعد ذلك حدثت أمور أوجبت أن **يبسط الكلام** في هذا الباب، و [يتكلم] ٢ على حجج النفاة، ويبين بطلانها، و [يتكلم] ٣ على ما أثبتوه؛ من أنه يجب تقديم ما يزعمون أنه معقول على ما علم بخبر الرسول.

وبسط في ذلك من الكلام والقواعد ما ليس [هذا] ٤ موضعه٥،

---

١ في ((م)) ، و ((ط)) : يعوضوه.

وهذا المعنى هو قانون الرازي الذي رد عليه شيخ الإسلام رحمه الله.

٢ في ((خ)) : نتكلم.

٣ في ((خ)) : نتكلم.

٤ في ((ط)) : هذه.

٥ شيخ الإسلام رحمه الله يقصد كتابه الكبير: ((درء تعارض العقل والنقل)) ، وهو كتاب يرد فيه شيخ الإسلام رحمه الله على القانون الكلي الذي سنه الرازي لأتباعه؛ زاعما فيه أنه إذا تعارض العقل والنقل، قدم العقل. وأما النقل فإما أن يتأول، وإما أن يفوض.

انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٤ في المقدمة) . وانظر قانون الرازي في كتبه الآتية: أساس التقديس في علم الكلام ص ١٧٢-١٧٣. والمطالب العالية ١٣٣٧. ولباب الأربعين ص ٣٦. ونهاية العقول في دراية الأصول ق ١٣.

والشرع عند الرازي وأتباعه كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: "لا يعتمد عليه فيما وصف الله به نفسه وما لا يوصف، وإنما يعتمد في ذلك على عقلهم، ثم ما لم يثبته إما أن ينفوه، وإما أن يقفوا فيه". درء تعارض العقل والنقل ٢١٣.

وشيخ الإسلام رحمه الله رد على هؤلاء من أربعة وأربعين وجها في كتابه درء تعارض العقل والنقل، وهو الذي أفرد لهدم هذا القانون الباطل من أساسه.

وقد قال أحد الباحثين وهو الدكتور عبد الرحمن المحمود عن هذا الكتاب، وسبب تأليفه: "وهذا الكتاب من أعظم كتب ابن تيمية، وقد ألفه في الرد على الأشاعرة الذين يقولون بوجوب تقديم العقل على النقل إذا تعارضا، وجعلوا ذلك قانونا كليا لهم. ومن الذين قالوا بهذا القانون: الرازي وأتباعه، والجويني، والقاضي أبو بكر بن العربي، وغيرهم.

وقد ألف ابن تيمية هذا الكتاب بعد تأليفه لنقض أساس التقديس، وقد رجح المحقق رحمه الله أنه ألفه بعد وصوله إلى الشام من مصر؛ أي بين عامي ٧١٢- ٧١٨ ؟. ويقول ابن تيمية مشيرا إلى ذلك: (وهذه الطريقة هي ثابتة في الأدلة الشرعية والعقلية؛ فإنا قد بينا في الرد على أصول الجهمية النفاة للصفات في الكلام على تأسيس التقديس، وغيره". فهذا النص أخر تأليف هذا الكتاب عن كتابه الآخر الذي ألفه في مصر ((نقض أساس التقديس)) ، ونلمح هنا التدرج التأليفي في نقض أصول الأشاعرة؛ فهو في البداية رد على أدلتهم مباشرة، وأجاب عن الاعتراضات الواردة عليها، ثم رأى أن

هؤلاء إنما يعتمدون في شبههم واعتراضاتهم على ما كتبه شيخهم ومقدمهم الرازي، فرأى أن من تمام الكلام في نقض كلامهم نقض كلام شيوخهم كالرازي؛ فألف نقض أساس التقديس، ثم بعد ذلك رأى أن الرازي وأمثاله ليسوا مستقلين بذلك استقلالا كاملا، وإنما مادة كلامهم من كلام الفلاسفة، فأراد أن يكمل الرد بنقض أصولهم الفلسفية؛ فجاء هذا الكتاب ((درء تعارض العقل والنقل)) الذي لم يكن مقتصرا على جواب هذه المسألة فقط: تقديم العقل على النقل. وإنما حوى مباحث طويلة مع الفلاسفة شيوخ الرازي، وغيرهم، ونقل أقوالهم، وبين م ن وجوه عديدة أنواعا من تناقضهم، ورد بعضهم على بعض.

والكتاب والحمد لله وصل إلينا كاملا، ونشر نشرا علميا ممتازا، فجزى الله محققه خيرا، وغفر له ورحمه) . موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٢٠٦-٢٠٧.

وشيخ الإسلام رحمه الله قد أشار إلى كتابه العظيم، وسماه: درء تعارض العقل والنقل في: الرد على المنطقيين ص ٢٥٣-٢٥٤.." (١)

"والسمع، واحتجوا بما ذكروه من القرآن؛ فأوجب ذلك أن يرد عليهم، ويبين فساد ما احتجوا به من الأدلة السمعية؛ من القرآن، ومن كلام الأنبياء المتقدمين، وما احتجوا به من العقل، وأنهم مخالفون للأنبياء وللعقل؛ خالفوا المسيح، ومن قبله، وحرفوا كلامهم؛ كما خالفوا العقل، وبين ما يحتجون به من نصوص الأنبياء، وأنها هي وغيرها من نصوص الأنبياء التي عندهم حجة عليهم لا لهم، وبين الجواب الصحيح لمن حرف دين المسيح. وهم لم يطالبوا ببيان دلائل نبوة نبينا، لكن اقتضت المصلحة أن يذكر من هذا ما يناسبه، **ويبسط الكلام** في ذلك بسطا أكثر من غيره١.

وقلوب كثير من الناس يجول فيها أمر النبوات وما جاءت به الرسل. وهم٢ وإن أظهروا تصديقهم٣ والشهادة لهم، ففي قلوبهم مرض ونفاق؛ إذ كان ما جعلوه أصولا لدينهم، معارض لما جاءت به الأنبياء٤.

---

١ **وقد بسط ذلك** في كتابه الكبير: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح.

والكتاب حقق في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على شكل رسائل جامعية لنيل درجة الدكتوراة، وقد طبع في ستة أجزاء كبار.

٢ أصحاب القانون الكلي؛ الرازي وأتباعه الذين يقدمون عقلياتهم على قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم.

٣ تصديق الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين.

٤ ويقول شيخ الإسلام رحمه الله عن أصولهم: "ترتيب الأصول في مخالفة الرسول والمعقول؛ جعلوها أصولا للعلم بالخالق، وهي أصول تناقض العلم به؛ فلا يتم العلم بالخالق إلا مع اعتقاد نقيضها". مجموع الفتاوى ١٦٤٤٢-٤٤٣. وانظر درء تعارض العقل والنقل ٢١٣-١٤.." (٢)

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٦٤٥/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٦٤٩/٢

"ملاحدة الصوفية وكلامهم في النبوة

والمقصود هنا: الكلام على النبوة؛ فهؤلاء المتفلسفة ما قدروا النبوة حق قدرها، وقد ضل بهم طوائف من المتصوفة المدعين للتحقيق وغيرهم، وابن عربي، وابن سبعين ضلوا بهم؛ فإنهم اعتقدوا مذهبهم، وتصوفوا عليه، ولهذا يقول ابن عربي: إن الأولياء أفضل من الأنبياء١، وإن الأنبياء وسائر الأولياء يأخذون عن خاتم الأنبياء علم التوحيد، وأنه هو يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي به إلى الرسول؛ فإن الملك عنده هو الخيال الذي في [النفس] ٢، وهو جبريل عندهم، وذلك الخيال تابع للعقل؛ فالنبي عندهم يأخذ عن هذا الخيال ما يسمعه من الصوت في نفسه.

ولهذا يقولون: إن موسى كلم من سماء عقله، والصوت الذي سمعه كان في نفسه لا في الخارج، ويدعي أحدهم أنه أفضل من موسى، وكما ادعى ابن عربي أنه أفضل من محمد؛ فإنه يأخذ عن العقل الذي يأخذ منه الخيال، والخيال عنده هو ا لملك الذي يأخذ منه النبي، فلهذا قال: فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى النبي، قال: فإن عرفت هذا فقد حصل لك العلم النافع. وبسط الكلام على هؤلاء له مواضع أخر٣.

---

١ انظر الفتوحات المكية لابن عربي ٢٢٥٢-٢٥٣. ومما قاله:

مقام النبوة في برزخ

فويق الرسول ودون الولي

وانظر من كتب شيخ الإسلام: درء تعارض العقل والنقل١٩. وكتاب الصفدية ١٢٥١. ومنهاج السنة النبوية ٥٣٣٥-٣٣٦،، ٨٢٢. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ١٩١، ١٩٦، ١٩٨. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٥.

٢ في ((ط)) : لنفس.

٣ انظر: فصوص الحكم لابن عربي ١٦١-٦٤، ١٣٤-١٣٧. وانظر أيضا من كتب ابن تيمية: كتاب الصفدية ١٢٢٩-٢٣٤، ٢٤٧-٢٥٢، ٢٦٢-٢٦٥. وبغية المرتاد ص ١٨٣، ٣٨٦-٣٨٧. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ١٩٨-١٩٩. ومجموع الفتاوى ١١٢٢٦-٢٢٩،، ١٢٣٩٩. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٣-٥٠٧، ٦٣٤. ودرء تعارض العقل والنقل ٥٣٥٦،، ١٠٢٠٤-٢٠٥. ومنهاج السنة النبوية ٨٢٢-٢٣.." (١)

"والمجبرة المثبتة للقدر متبعون لجهم١، والقدرية النفاة مناقضون لهم٢، كما قد بسط الكلام على ذلك في غير موضع٣.

العقلاء يستدلون بصفات الرب على ما يفعله

وما زال العقلاء يستدلون بما علموه من صفات الرب على ما يفعله؛ [كقول] ٤ خديجة للنبي صلى الله عليه وسلم لما قال لها: "لقد خشيت على نفسي"، فقالت: "كلا، والله لا يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتصدق الحديث، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق"٥.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٧١٣/٢

فاستدلت بما فيه من مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال على أن الله لا يخزيه.

ومنه: قوله تعالى: ﴿قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم﴾ ٦؛ فإن الشيطان إنما ينزل على ما يناسبه، ويطلبه، وهو يريد

---

١ وهم الأشاعرة.

٢ وهم المعتزلة.

٣ قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: "والجهمي الجبري لا يثبت عدلا ولا حكمة، ولا توحيد إلهيته، بل توحيد ربوبيته. والمعتزلي لا يثبت توحيد إلهيته، ولا عدلا، ولا عزة، ولا حكمة، وإن قال إنه يثبت حكمة ما معناها يعود إلى غيره. فتلك لا تكون حكمة. فمن فعل لا لأمر يرجع إليه، بل لغيره، فهذا عند العقلاء قاطبة ليس بحكيم..". مجموع الفتاوى ٨٢١١. وانظر: المصدر نفسه ٨٣٥-٥٧، ٨٩-٩٣، ٣٧٧-٣٧٨، ١٧٩٩-١٠٠.

٤ في ((ط)) : كقوله.

٥ سبق تخريجه ص ٢٣٣.

وانظر تعليق المؤلف رحمه الله على هذا الحديث في: شرح الأصفهانية ٢٤٧٩-٤٨٦. والجواب الصحيح ٦٥١١-٥١٢. وكتاب الصفدية ١٢٢٥.

٦ سورة الشعراء، الآيتان ٢٢١-٢٢٢.." (١)

"الخالق فكل شهود وذوق وكشف يدعى فيه أن المشهود بالقلب هو الله وذلك مما يناقض المعلوم بصريح العقل ويخالف الكتاب والسنة والإجماع فإنه يكون المشهود به إما في الذهن وإما في الخارج ولكن ليس هو الله ولا هو ما يقال ذاته هو وجوده وبسط الكلام في هذا له موضع آخر فإن المؤسس وأمثاله وإن كانوا هم وهؤلاء يشتركون في إنكار الأصل وهو إنكار حقيقة وجود الله ومباينته لخلقه الذي يستلزم إنكاره هذه المقالات المتناقضة وفي الإقرار بثبوت ما يخالف ذلك من الأمور الممتنعة لكن هو وأمثاله." (٢)

"قلت ليس هذا موضع بسط الكلام على هذا فإن قوله المائية تقتضي الجنس إنما يعني أن يكون له ما يجانسه أي يماثله في حقيقته وليس الأمر كذلك فإن من أثبت له مائية وهي الحقيقة التي تخصه ويمتاز بها عن غيره لم يلزمه أن تكون تلك المائية من جنس المائيات كما أن الذين يطلقون عليه اسم الذات لا يلزمهم أن تكون ذاته من جنس سائر الذوات وإن فسر ذلك بثبوت قدر ما يتفقان فيه فهذا لا بد منه على كل تقدير ولفظ الجنس فيه عدة اصطلاحات فإن

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩١٦/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٦٣/٢

فسر بما يوجب مثلا لله فهو منتف عنه وإن فسر بالحد اللغوي الذي هو مدلول الأسماء المتواطئة والمشككة كما في اسم." (١)

"الوحدة إلا إذا كان متعينا متميزا عن غيره تعني قبل ذلك وحينئذ فقد بطلت الحجة أيضا فسواء كانت الوحدة هي التعين والتميز أو كانت غيره لم يلزم أن يكون قيام الوحدة بالجسم متوقفا على وحدة أخرى وهذا ظاهر وسواء كانت الوحدة أمرا وجوديا أو عدميا فليس المقصود **هنا بسط الكلام** على هذا وإنما الغرض من التنبيه على أن ما يستدل به على أن الجسم فيه انقسام وتركيب وكثرة وأنه ليس بواحد من أفسد الحجج فإنه قد بني على هذا الأصل الفاسد كثيرا من تجهمه وتعطيله الذي جحد فيه حقيقة أسماء الله وصفاته وما هو عليه في ذاته أما كون الجسم قابلا للانقسامات التي لا تناهى أو غير قابل فهذا ليس لنا فيه هنا غرض وهو احتج على نفي ذلك بالحركة وأنها موجودة في الحاضر وإلا لم تكن موجودة في." (٢)

"وإنما هو من باب قياس الأولى والتنبيه قاعدة شريفة عظيمة القدر ولهذا خلاصة ما عند المتكلمين من الطرق العقلية هي من هذا الباب فإن كلامهم يشتمل على حق وباطل مثال ذلك أنهم لما أثبتوا كونه سميعا بصيرا بالطرق العقلية ذكر أبو عبد الله الرازي هذا المؤسس في كتاب نهاية العقول طرقهم **وبسط الكلام** في ذلك بسطا كثيرا ثم أنه زيفها وذكر عللها ثم قال الفصل الثالث فيما تعول عليه هذه المسألة فذكر طريقة عقلية وطريقة سمعية قال والمعتمد طريقان الأول ما ذكره الإمام الغزالي وهو أنه قال نحن نعلم بالضرورة أن السميع والبصير أكمل ممن لايكون سميعا بصيرا والواحد منا سميع بصير فلو لم يكن الباري كذلك لزم أن يكون الواحد منا أكمل من الباري وذلك معلوم الفساد بالضرورة فوجب القطع بكونه سميعا بصيرا ثم أورد على هذه الطريقة أسولة وذكر جوابها وتقريرها يمكن أجود ما قرره وكذلك يمكن تقرير الطريقة المشهورة أنه." (٣)

"فالمتكبر الذي يطلب الاستعلاء يعاقب بأن يخفضه الله وينكسه والمتواضع الذي يتواضع لله فيطأطئ رأسه لله يثيبه الله بأن ينعشه ويرفعه وكل هذه أمور حقيقية **وسنبسط الكلام** إن شاء الله على ذلك في الكلام على نصوص العلو وما يتبعه." (٤)

"لك **وبسط الكلام** في ذلك بسطا ليس هذا موضعه وذكر فيما ذكره حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو عوانة عن عطاء بن السائب عن." (٥)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٨٧/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٣٠/٤

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٣١/٥

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٧٠/٦

(٥) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٩/٨

"وكيفية ولهذا قال الشيخ أبو محمد بن أبي زيد ولا يتفكرون في ماهية ذاته وقال الشيخ أبو علي بن أبي موسى والشيخ أبو الفرج الشيرازي المقدسي وغيرهما لا تجري ماهيته في مقال ولا تخطر كيفيته ببال وطائفة من المتكلمين يدعون أنهم عرفوه حق المعرفة وليس له حقيقة وراء ما عرفوه كما يقول ذلك كثير من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم وهؤلاء يقولون ليس له حقيقة ولا ماهية ولا كيفية وراء ما عرفوه وهذا **قد بسط الكلام** عليه في مواضع وذكر النزاع بين ضرار بن عمرو وغيره وما قال." (١)

"المحكم وما خالفه فهو المتشابه وهذا من أعظم الإلحاد في أسماء الله تعالى وآياته ولهذا استقر قوله في هذا الكتاب على رأي الملاحدة الذين يقولون إنه أخبر العوام بما يعلم أنه باطل لكون عقولهم لا تقبل الحق فخاطبهم بالتجسيم مع علمه أنه باطل وهذا مما احتج به الملاحدة على هؤلاء في المعاد وقالوا خاطبهم أيضا بالمعاد كما خاطبهم بالتجسيم وهؤلاء جعلوا الفرق أن المعاد علم بالاضطرار من دين الرسول **وبسط الكلام** على ذلك له موضع آخر." (٢)

"وقال تعالى ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان [الحجرات ١١] وقال تعالى أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون (١٨) إلى قوله تعالى وأما الذين فسقوا فمأواهم النار [السجدة ١٨-٢٠] وقال تعالى وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدو بئس للظالمين بدلا (٥٠) [الكهف ٥٠] وقال تعالى وذروا ظاهر الإثم وباطنه [الأنعام ١٢٠] وقال تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله [المائدة ٢] وقال تعالى إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصيت الرسول وتناجوا بالبر والتقوى واتقوا الله الذي إليه تحشرون (٩) [المجادلة ٩] ومثل هذا كثير **وقد بسط الكلام** على هذه الآية ونحوها في غير هذا الموضع وبين أن لفظ الأمر والإرادة والإذن والحكم والقضاء والكتاب والكلمات والتحريم والبعث والإرسال وغير ذلك ينقسم إلى ديني وكوني شرعي وقدري فالرب تعالى له الخلق والأمر وعلينا أن نؤمن بدينه وبشرعه ونؤمن بقضائه وقدره فلفظ الإرادة يكون بمعنى المحبة والرضى لما شرعه وبمعنى المشيئة لما يخلقه." (٣)

"الناس قد عرفوا مراد جميع من تكلم في العلوم وقطعوا بمرادهم في أكثر ما قالوه والمظنون والمشكوك فيه قليل مغمور بالنسبة إلى المعلوم المقطوع به فالفقهاء يعرفون مراد أئمتهم المصنفين للكتب وكذلك النحاة والأطباء وكذلك المصنفون في علوم الحديث والتفسير وغير ذلك فإذا كان هؤلاء قد بينوا مرادهم مع أن البيان غير واجب عليهم فكيف لا يبين الرسول صلى الله عليه وسلم مراده مع أن الله تعالى قد أوجب عليه البلاغ المبين **وقد بسط الكلام** على فساد هذا الأصل الذي هو من أعظم السفسطة عقلا ومن أعظم الإلحاد في كلام الله تعالى شرعا وصاحبه جحد نعمة الله عز

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٢٩٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٣٨١

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٤٢٦

وجل في تعليمه البيان والقرآن وقال تعالى الرحمن (١) علم القرآن (٢) خلق الإنسان (٣) علمه البيان (٤) [الرحمن ١-٤] في." (١)

"وإذا كان كذلك لم تكن جميع المعقولات أصلا للنقل، لا بمعني توقف العلم بالسمع عليها، ولا بمعني الدلالة علي صحته، ولا بغير ذلك، لاسيما عند كثير من متكلمة الإثبات أو أكثرهم، كالأشعري في أحد قوليه، وكثير من أصحابه أو أكثرهم، كالأستاذأبي المعالي الجويني، ومن بعده من وافقهم. الذين يقولون: العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي تجري مجري تصديق الرسول علم ضروري، فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير، مع أن العلم بصدق الرسول له طرق كثيرة متنوعة، كما **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضوع.

وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه، لم يكن القدح فيه قدحا في أصل السمع، وهذا بين واضح، وليس القدح في بعض العقليات قدحا في جميعها، كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحا في جميعها، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها، كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها.

وحينئذ فلا يلزم من صحة المعقولات التي تبني عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك، فضلا عن صحة العقليات المناقضة للسمع.

فكيف يقال: إنه يلزم من صحة المعقولات التي هي ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة للسمع؟ فإن ما به يعلم السمع، ولا يعلم السمع إلا به، لازم للعلم بالسمع، لا يوجد العلم بالسمع بدونه، وهو ملزوم له، والعلم به يستلزم." (٢)

"كثيرة ولم يبين مراده منها فهذا لا يمكن أن يتدبر كلامه، ولا يعقل، ولهذا تجد عامة الذين يزعمون أن كلام الله يحتمل وجوها كثيرة، وأنه لم يبين مراده من ذلك قد اشتمل كلامهم من الباطل على ما لا يعلمه إلا الله، بل في كلامهم من الكذب في السمعيات نظير ما فيه من الكذب في العقليات، وإن كانوا لم يتعمدوا الكذب، كالمحدث الذي يغلط في حديثه خطأ، بل منتهى أمرهم: القرمطة في السمعيات، والسفسطة في العقليات، وهذان النوعان مجمع الكذب والبهتان.

فإذ قال القائل: استوى يحتمل خمسة عشر وجها أو أكثر أو أقل، كان غالطا، فإن قول القائل: استوى على كذا له معنى، وقوله: استوى إلى كذا له معنى، وقوله: استوى وكذا له معنى، وقوله: استوى بلا حرف يتصل به له معنى، فمعانيه تنوعت بتنوع ما يتصل به من الصلات، كحرف الاستعلاء والغاية وواو الجمع، أو ترك تلك الصلات.

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، وبين أن كلام الله مبين غاية البيان، موفى حق التوفية في الكشف والإيضاح، **وقد بسط الكلام** على هذا النص وغيره، وبين نحو من عشرين دليلا على أن هذه الآية نص في معنى واحد لا يحتمل معنى آخر، وكذلك ذكر هذا في غير هذا النص.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٦٨/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩٠/١

فإن الكلام هنا أربعة أنواع: أحدهما: أن نبين أن ما جاء به الكتاب والسنة فيه الهدى والبيان.

والثاني: أن نبين أن ما يقدر من الاحتمالات فهي باطلة، قد دل الدليل الذي به يعرف مراد المتكلم على أنه لم يردها.

الثالث: أن نبين أن ما يدعى أنه معارض لها من العقل فهو باطل.

الرابع: أن نبين أن العقل موافق لها معاضد، لا مناقض لها معارض.." (١)

"ومن هنا فرقوا في منطقهم بين الماهية والوجود، وهم لو فسروا الماهية بما يكون في الأذهان، والوجود بما يكون في الأعيان، لكان هذا صحيحا لا ينازع فيه عاقلن وهذا هو الذي تخيلوه في الأصل، لكن توهموا أن تلك الماهية التي في الذهن هي بعينها الموجود الذي في الخارج، فظنوا أن في هذا الإنسان المعين جواهر عقلية قائمة بأنفسها مغيرة لهذا المعين، مثل كونه حيوانا ناطقا وحساسا ومتحركا بالإرادة ونحو ذلك.

والصواب أن هذه كلها أسماء لهذا المعين، كل اسم يتضمن صفة ليست هي الصفة التي يتضمنها الاسم الآخر، فالعين في الخارج هو هو، ليس هناك جوهران اثنان، حتى يكون أحدهم عارضا للآخر أو معروضا، بل هناك ذات وصفات، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه لم يمكن ابن سينا وأمثاله أن يجعلوه الوجود المنقسم إلى واجب وممكن، فجعلوه الوجود المطلق بشرط الإطلاق، أو بشرط سلب الأمور الثبوتية، كما بين ذلك في شفائه وغيره من كتبه.

وهذا مما قد بين هو - ومما يعلم كل عاقل - أنه يمتنع وجوده في الخارج، ثم إذا جعل مطلقا بشرط الإطلاق لم يجز أن ينعت بنعت يوجب امتيازه، فلا يقال:." (٢)

"وإن قال: أنا أريد بذلك أن الإنسان من حيث هو هو مركب من ذلك.

قيل له: إن الإنسان من حيث هو هو لا وجود له في الخارج، بل هذا هو الإنسان المطلق، والمطلقات لا تكون مطلقة إلا في الأذهان، فقد جعلت المركب هو ما يتصوره الذهن، وما يتصوره الذهن هو مركب من الأمور التي يقدرها الذهن. فإذا قدرت في النفس جسما حساسا متحركا بالإرادة ناطقا كان هذا المتصور في الذهن مركبا من هذه الأمور، وإن قدرت في النفس حيوانا ناطقا كان مركبا من هذا وهذا، وإن قدرت حيوانا صاهلا كان مركبا من هذا وهذا.

وإن قلت: إن الحقائق الموجودة في الخارج مركبة من هذه الصور الذهنية كان هذا معلوم الفساد بالضرورة.

وإن قلت: إن هذه مطابقة لها وصادقة عليها فهذا يكون صحيحا إذا كان ما في النفس علما لا جهلا.

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن سوغ جعل الحقائق المتنوعة حقيقة واحدة بالعين كان كلامه مستلزما أن يجعل وجود الحقائق المتنوعة وجودا واحدا بالعين، بل هذا أولى، لأن الموجودات مشتركة في مسمى الوجود، فمن اشتبه عليه أن العلم هو القدرة وأنهما نفس الذات العالمة القادرة: كان أن يشتبه عليه أن الوجود واحد أولى وأحرى.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٢٧٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٢٨٨

وهذه الحجة المبينة على التركيب هي أصل قول الجهمية نفاة الصفات والأفعال، وهم الجهمية من المتفلسفة ونحوهم، ويسمون ذلك التوحيد.

حجة الأعراض عند المتكلمين

وأما المعتزلة وأتباعهم فقد يحتجون بذلك، لكن عمدتهم الكبرى حجتهم التي زعموا أنهم أثبتوا بها حدوث العالم، وهي حجة الأعراض، فإنهم استدلوا على حدوث." (١)

"غاب بعضه موافق لقول أهل الملل، وبعضه موافق لقول الفلاسفة الدهرية، فإنه مبني على إثبات العقول والنفوس، وأنها ليست أجساما، وكونها قديمة أزلية لازمة لذات الله تعالى.

وهذه الأقوال ليست من أقوال أهل الملل، بل هي أقوال باطلة، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع، وبين أن ما يدعونه من المجردات إنما ثبوتها في الأذهان في الأعيان.

وإنما أجاب الأرموي بهذا الجواب لأن هؤلاء المتأخرين . الكشهرستاني الرازي واللآمدي . زعموا أن ما ادعاه هؤلاء المتفلسفة من إثبات عقول ونفوس مجردة لا دليل للمتكلمين على نفيه، وأن دليلهم على حدوث الأجسام لا يتضمن الدلالة على حدوث هذه المجردات.

وهذا قول باطل، بل أئمة الكلام صرحوا بأن انتفاء هذه المجردات، وبطلان دعوى وجود ممكن ليس جسما ولا قائما بجسم: مما يعلم انتفاؤه بضرورة العقل، كما ذكر ذلك الأستاذ أبو المعالي وغيره بل قال طوائف من أهل النظر: إن الموجود منحصر في هذين النوعين، وإن ذلك معلوم بضرورة العقل، **وقد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع. والمقصود هنا: أن هذا الجواب الذي ذكره الأرموي مبني على هذا الأصل.

ومضمونه: أن الرب تعالى موجب بالذات للعقول والنفوس الأزلية اللازمة لذاته لا فاعل لها بمشيئته وقدرته، وهم يفسرون العقول بالملائكة، فتكون الملائكة قديمة." (٢)

"وأما أن يجابوا بقول يخالف فيه أكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم ويجعل خلق الله عز وجل للسماوات والأرض مبنيا على مثل هذا القول الذي هو جواب المعارضة: فهذا لا يرضى به عقل ولا ذو دين.

بل يحب أن يعلم أن الأمور المعلومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لا شبهة فيه، بخلاف ما يسلكه من يسلكه من أهل الكلام الذين يزعمون أنهم يبينون العلم واليقين بالأدلة والبراهين وإنما يستفيد الناظر في كلامهم كثرة الشكوك والشبهات، وهم في أنفسهم عندهم شك وشبهة فيما يقولون: إنه برهان قاطع، ولهذا يقول أحدهم في هذا الموضع: إنه برهان قاطع، وفي موضع آخر يفسد ذلك البرهان.

والذين يعارضون الثابت في الكتاب والسنة بما يزعمون أنه من العقليات القاطعة إنما يعارضونه بمثل هذه الحجج

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٠١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٣٧

الداحضة.

فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفي بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين.

ولولا أنا قد بسطنا الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع. وهذا موضع تنبيه وإشارة، لا **موضع بسط**. لكنا **نبسط الكلام** في ذلك، ولكن نبهنا على ذلك.." (١)

"القولين في تفسير الإدراك، **وقد بسط الكلام** على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضع.

وما في الكلام من نفي تحديد الخلق وتقديرهم لربهم وبلوغهم صفته لا ينافي ما نص عليه أحمد وغيره من الأئمة، كما ذكره الخلال أيضا، قال: (حدثنا أبو بكر المروزي، قال: سمعت أبا عبد الله – لما قيل له: روى علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك، أنه قيل له: كيف نعرف الله عز وجل؟ قال: على العرش بحد – قال: قد بلغني ذلك عنه، وأعجبه، ثم قال أبو عبد الله: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ (البقرة: ٢١٠) ثم قال: ﴿وجاء ربك والملك صفا صفا﴾ (الفجر: ٢٢) .

قال الخلال: وأنبأنا محمد بن علي الوراق، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثني محمد بن إبراهيم القيسي، قال: قلت لأحمد بن حنبل: يحكى عن ابن المبارك – وقيل له: كيف تعرف ربنا؟ – قال: في السماء السابعة على عرشه بحد، فقال أحمد: هكذا هو عندنا.

وأخبرني حرب بن إسماعيل قال: قلت لإسحاق – يعني ابن راهويه –: هو على العرش بحد؟ قال: نعم بحد.

وذكر عن ابن المبارك قال: هو على عرشه بائن من خلقه بحد.

قال: وأخبرنا المروزي قال: قال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه: قال الله تبارك وتعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ (طه: ٥)." (٢)

"قال أبو سعيد: ففي كل ما ذكرنا تحقيق كلام الله وتثبيته نصا بلا تأويل، ففيما عاب الله تعالى به العجل في عجزه عن القول والكلام بيان أن الله غير عاجز عنه، وأنه متكلم، وقائل، لأنه لم يكن ليعيب العجل بشيء هو موجود فيه.

وقال إبراهيم: ﴿بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون﴾ (الأنبياء: ٦٣) إلى قوله ﴿أفلا تعقلون﴾ (الأنبياء: ٦٧) ، فلم يعب إبراهيم أصنامهم وآلهتهم التي يعبدون بالعجز عن الكلام إلا وأن إلهه متكلم قائل) .

وبسط الكلام في ذلك، إلى أن قال: (أرأيتم قولكم: إنه مخلوق، فما بدء خلقه؟ أقال الله له (كن) فكان كلاما قائما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٥٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٣٤

بنفسه بلا متكلم به؟ فقد علم الناس – إلا ما شاء الله منهم – أن الله لم يخلق كلاما يرى ويسمع بلا متكلم به، فلا بد من أن تقولوا في دعواكم:." (١)

"الآخر: فإن أهله يقولون إن كل حادث يتجدد بعد عدمه، فله سبب يوجب حدوثه، وذلك السبب حادث أيضا، حتى ترتقي أسباب الحوادث إلى الحركة الدائمة في المتحركات الدائمة) وساق تمام قول هؤلاء، وهو قول أرسطو وأتباعه. وقد نقل غير واحد أن أول من قال بقدم العالم من الفلاسفة هو أرسطو، وأما أساطين الفلاسفة قبله فلم يكونوا يقولون بقدم صورة الفلك، وإن كان لهم في المادة أقوال أخر، **وقد بسط الكلام** على هذا الأصل في مسألة العلم وغيره لما رد على من زعم أنه لا يعلم الجزئيات، حذرا من التغير والتكثر في ذاته، وذكر حجة أرسطو وابن سينا ونقضها.

وقال: (فأما القول بإيجاب الغيرية فيه بإدراك الإغيار والكثرة بكثرة المدركات، فجوابه المحقق: أنه لا يتكثر بذلك تكثرا في ذاته، بل في إضافاته ومناسباته، وتلك مما لا يعيد الكثرة على هويته." (٢)

"وإنما ذلك فيما يصعد بالبخار من الماء ويتدخن من الأرض من الأجزاء التي هي كالهباء دون غيرها من الأحجار الكبار الصلبة التي تحمى حتى تصير بحيث تحرق وهي في مكانها لا تتحرك، والماء يسخن سخونة كثيرة وهو في مكانه لا يتبخر وإنما يتبخر منه بعض الأجزاء، ثم تكون الحركة المكانية بعد الاستحالة، لا قبلها: كما قال: إن جميع هذه هي حركات توجد بأخرة بعد الحركات المكانية، وفيما عدا ذلك فقد يسود الجسم ويبيض هو في مكانه لم يتحرك قبل الاستحالة ولا بعدها، فما لزم هذا في كل جسم، بل في بعض الأجسام، ولا في كل حال ووقت، بل في بعض الأحوال والأوقات، ولا كان ذلك على طريق التقدم كما قال، بل على طريق التبع، ولو لزم في التغيرات الجسمانية لما لزم في التغيرات النفسانية، ولو لزم التغيرات النفسانية ايضا لما لزم انتقال الحكم فيه إلى التغيرات في المعارف والعلوم والعزائم والإرادات، فالحكم الجزئي لا يلزم كليا، ولا يتعدى من البعض إلى البعض، وإلا لكانت الأشياء على حالة واحدة) .

وبسط الكلام في مسألة العلم، وقال – لما ذكر القولين." (٣)

"كونه تعالى لا يقدر في الأبد على الأفعال، فكذلك قول من قال: لا يقدر في الأزل على الأفعال، وقول أبي الهذيل: (إنه تعالى لا يقدر على أفعال حادثة في الأبد) يشبه قول من قال: (لا يقدر على أفعاله حادثة في الأزل) ، **وقد بسط الكلام** على هذا، وقول من يفرق بين النوعين في غير هذا الموضع.

الاستدلال على النفي والرد عليه

وقد استدل بعضهم عل النفي بدليل آخر، فقال: إن كل صفة تفرض لواجب الوجود فإن حقيقته كافية في حصولها أولا حصولها وإلا لزم افتقاره إلى سبب منفصل، وهذا يقتضي إمكانه، فيكون الواجب ممكنا، هذا خلف، وحينئذ يلزم من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٦٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/١٦٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/١٧٠

دوام حقيقته دوام تلك الصفة.

والمثبتون يجيبون عن هذا بوجوه:

أحدها: أن هذا إنما يقال فيما كان لازما لذاته في النفي أو الإثبات، أما ما كان موقوفا على مشيئته وقدرته كأفعاله فإنه يكون إذا شاءه الله تعالى، ولا يكون إذا لم يشأه، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فإن بين المستدل أنه لا يجوز ان يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته كان هذا وحده كافيا في المسألة، وإن لم يبين ذلك لم يكن فيما ذكره حجة.

الثاني: أن يقال: إن هذا منقوض بأفعاله، فإن حقيقته." (١)

"كل ما سوى الله بأن يحدث تمام تأثيره.

وإن كان ممتنعا لزم إما أن لا يحدث شيء، وهو خلاف المشاهد، وإما أن تحدث الحوادث بدون سبب حادث، وهو يبطل الحجة، فبطلت الحجة على كل تقدير.

وإن شئت قلت: إن التسلسل في الآثار إن كان ممكنا بحيث يحدث شيئا بعد شيء ولا يكون علة تامة في الازل، لزم حدوث كل ما سوى الله، وبطلت الحجة، وإن كان ممتنعا لزم أيضا أن تحدث الحوادث عن المؤثر التام الأزلي، فيلزم حدوث جميع الحوادث عنه، ولزم حينئذ حدوث العالم، فتبطل حجة قدمه، فالحجة باطلة على التقديرين.

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

مراجعة تعليق عبد العزيز الكناني

وأما قول عبد العزيز: (فقد ثبت أن ههنا إرادة ومريدا، ومرادا.

وقولا وقائلا، ومقولا له.

وقدرة، وقادرا، ومقدورا عليه.

وذلك كله متقدم قبل الخلق) فيحتمل أمرين:

أحدهما: أنه أراد بالمراد: المراد المتصور في علم الله، وبالمقدور عليه: الثابت في علم الله، وبالمقول له، المخاطب الثابت في علم الله المخاطب خطاب التكوين، كما قال تعالى: ﴿إنما أمره إذا أراد." (٢)

"والمقصود هنا: أن هذه البراهين الخمسة التي احتج بها على حدوث الأجسام قد بين أصحاب المعظمون له ضعفها، بل هو نفسه أيضا بين ضعفها في كتب أخرى، مثل المطالب العالية وهي آخر ما صنفه وجمع فيها غاية علومه، والمباحث المشرقية وجعل منتهى نظره وبحثه تضعيفها.

وقد بسط الكلام على هذا في مواضع، وبين كلام السلف والأئمة في هذا الموضع، كالإمام أحمد وغيره، وكلام النظار

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٢٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٨٨

الصفاتية كأبي محمد بن كلاب وغيره، وأن القائل إذا قال: عبدت الله، ودعوت الله، وقال: الله خالق كل شيء، ونحو ذلك، فاسمه تعالى يتناول الذات والصفات، ليست الصفات خارجة عن مسمى اسمه، ولا زائدة على ذلك، بل هي داخلة في مسمى اسمه، ولهذا قال أحمد فيما صفنه في الرد على الجهمية نفاة الصفات: (قالوا: إذا قلتم الله وعلمه، والله وقدرته، والله ونوره، قلتم بقول النصارى.

فقال لا نقول: الله وعلمه، والله وقدرته، والله ونوره، ولكن اللـه بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد) فبين أحمد أنا لا نعطف صفاته على مسمى اسمه العطف المشعر بالمغايرة، بل ننطق بما يبين أن صفاته داخلة في مسمى اسمه.." (١)

"عليه دليلا يوجب موافقتك، سواء كان سمعيا أو عقليا، وأنت تدعي أن هذا من العلوم المشتركة العقلية، وهذه الأمور لبسطها موضع آخر.

والمقصود هنا التنبيه على هذا الأصل الذي نشأ منه التنازع أو الاشتباه في مسائل الصفات من هذا الوجه.

وتفريق هؤلاء المتلكمين في الصفات اللازمة للموصوف بين ما سموها نفسية وذاتية، وما سموها معنوية، يشبه تفريق المنطقيين في الصفات اللازمة بين ما سموه ذاتيا مقوما داخلا في الحقيقة، وما سموه عرضيا خارجا عن الذات، مع كونه لازما لها.

وتفريقهم في ذلك بين لازم الماهية ولازم وجود الماهية.

كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

وبين أن هذه الفروق إنما تعود عند الحقيقة إلى الفرق بين ما يتصور في الأذهان، وهو الذي قد يسمى ماهية، وبين ما يوجد في الأعيان، وهو الذي قد يسمى وجودها، وأن ما يتصور في النفس من المعاني ويعبر عنه بالألفاظ: له لفظ دل عليه بالمطابقة هو الدال على تلك الماهية، وله جزء من المعنى هو جزء تلك الماهية، واللفظ المذكور دال عليه بالتضمن، وله معنى يلزمه خارج عنه، فهو اللازم لتلك الماهية الخارج عنها.

واللفظ يدل عليه باللالتزام، وتلك الماهية التي في الذهن، هي بحسب ما يتصوره الذهن من الصفات الموصوف.

تكثر تارة وتقل تارة، وتكون تارة مجملة وتارة مفصلة، وأما الصفات اللازمة للموصوف في الخارج فكلها لازمة له، لا تقوم ذاته مع عدم شيء منها، وليس منها شيء يسبق الوصوف في الوجود العيني، كما قد." (٢)

"قد بسط الكلام على ضعفها في غير هذا الموضع، مع أن هذا الذي ذكره مستوعب لما ذكره غيره من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم في ذلك.

طريقة الآمدي في الاستدلال على حدوث العالم

وكان المقصود ما ذكروه في تناهي الحوادث، ولهذا لم يعتمد الآمدي في مسألة حدوث العالم على شيء من هذه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٣/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨/٣

الطرق، بل بين ضعفها، واحتج بما هو مثلها أو دونها في الضعف، وهو أن الأجسام لا تنفك عن الأعراض، والأعراض لا تبقى زمانين، فنكون حادثة، وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث، وهذا الدليل مبني على مقدمتين: على أن كل عرض في زمان، فهو لايبقى زمانين، وجمهور العقلاء يقولون: إن هذا مخالف للحس والضرورة، وعلى امتناع حوادث لا أول لها، وقد عرف الكلام في ذلك، والوجوه التي ضعف بها الآمدي ما احتج به من قبله على حدوث الأجسام يوافق كثير منها ما ذكره الأرموي، وهو متقدم على الأرموي.

فإما أن يكون الأرموي رأى كلامه وأنه صحيح فوافقه، وإما أن يكون وافق الخاطر الخاطر، كما يوافق الحافر الحافر، أو أن يكون الآرموي والآمدي أخذا ذلك أو بعضه من كلام الرازي أو غيره.

وهذا الاحتمال أرجح، فإن هذين وأمثالهما وقفوا على كتبه التي فيها هذه." (١)

"يكن له اختصاص بالحيز، فلا يعقل حصول الجسم المختص بالحيز في محل غير مختص بالحيز، وإذا كان محله ذاهبا في الجهات كان جسما، وحينئذ فالقول في اختصاصه بذلك الحال فيه كالقول في الحيز لا يجوز أن يكون للجسمية أو لوازمها، بل لأمر عارض ممكن الزوال، فيكون ذلك الحيز ممكن الزوال، وهو المقصود) .

قلت: ولقائل أن يقول: هذا الدليل مبني على تماثل الأجسام، وأكثر العقلاء على خلافه، وقد قرر الرازي في موضع آخر أنها مختلفة لا متماثلة.

وهو مبني أيضا على الكلام في الصورة والمادة، ونحو ذلك مما ليس هذا **موضع بسط الكلام** فيه، لكن يبين فساده ببيان موضع المنع في مقدماته.

قوله: (إن كان الامتناع لغير الجسمية أفضى إلى التسلسل) ممنوع، فإن الأجسام إذا كانت مشتركة في مسمى الجسمية، وقد اختص بعضها بصفات أخرى، لم يجب في ذلك التسلسل، كما في سائر الأمور التي تشترك في شيء وتفترق في شيء، فالمقادير والحيوانات إذا اشتركت في مسمى القدر والحيوانية، واختص بعضها عن بعض بشيء آخر لازم له، لم يلزم التسلسل، سواء قيل بتماثل الأجسام أو اختلافها، فإنه إن قيل باختلافها كانت ذات كل واحد موصوفة بصفات لازمة لها لا توجد في الآخر، كسائر الحقائق المختلفة، وإن قيل بتماثلها كتماثل أفراد النوع، فالموجب لوجود كل فرد من تلك." (٢)

"عائدة إلى الطرق الأربع - وهي الاستدلال بما في العالم من الإحكام والإتقان على علم الفاعل، والذي يدل على علم الفاعل هو بالدلالة على ذاته أولى) .

تعليق ابن تيمية

قلت: والمقصود هنا التنبيه على أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الموافق لصريح المعقول، وأن ما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٠/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧٨/٣

بينه من الآيات والدلائل والبراهين العقلية في إثبات الصانع سبحانه ومعرفة صفاته وأفعاله هو فوق نهاية العقول، وأن خيار ما عند حذاق الأولين والآخرين من الفلاسفة والمتكلمين هو بعض ما فيه، لكنهم يلبسون الحق بالباطل، فلا يأتون به على وجهه، كما أن طريقة الاستدلال بحدوث المحدثات على إثبات الصانع الخالق هي طريقة فطرية ضرورية، وهي خيار ما عندهم، بل ليس عندهم طريقة صحيحة غيرها، لكنهم أدخلوا فيها من الاختلال والفساد ما يعرفه أهل التحقيق والانتقاد، الذي آتاهم الله الهدى والسداد.

وقد بسط الكلام على هذه المطالب في غير الموضع.." (١)

"أو قديم العين وهو معنى أو قديم العين وهو حروف او حروف وأصوات مقترن بعضها ببعض أزلا وأبدا؟ على الأقوال المعروفة في هذا الموضوع.

ثم إن جهما وأبا الهذيل العلاف منعا ذلك في الماضي والمستقبل ثم إن جهما كان أشد تعطيلا، فقال بفناء الجنة والنار، وأما أبو الهذيل فقال بفناء حركات الجنة وجعلوا الرب تعالى فيما لا يزال لا يمكن أن يتكلم ولا يفعل، كما قالوا: لم يزل وهو لا يمكن أن يتكلم وأن يفعل، ثم صار الكلام والفعل ممكنا بغير حدوث شيء يقتضي إمكانه وأما أكثر أتباعهما ففرقوا بين الماضي والمستقبل، كما ذكر في غير هذا الموضع والمقصود هنا انه لما جعل من جعل التسلسل نوعا واحدا، كما جعل من جعل الدور نوعا واحدا حصلت شبهة فصار بعض المتأخرين كالآمدي والآبهري يوردون أسولة على تسلسل المؤثرات ويقولون إنه لا جواب عنها فلذلك احتيج **إلى بسط الكلام** في ذلك.

فصل

وما سلكه هؤلاء المتاخرون في إبطال الدور والتسلسل في العلل والمعلولات دون الآثار فهو طريق صحيح أيضا، وإن كان منهم من." (٢)

"وطريقة الحدوث أكمل وأبين فغن الممكن الذي يعلم انه ممن هو ما علم أنه وجد بعد عدمه أو عدم بعد وجوده. هذا الذي اتفق العقلاء على أنه ممكن، وهو الذي يستحق أن يسمى ممكنا بلا ريب وهذا محدث فإذا كل ممكن محدث.

وأما تقدير ممكن لم يزل واجبا بغيره، فأكثر العقلاء دفعوا ذلك، حتى القائلون بقدم العالم كأرسطو وأتباعه المتقدمين، وحتى هؤلاء الذين قالوا ذلك ابن سينا وأتباعه لا يجعلون هذا من الممكن بل الممكن عندهم ما أمكن وجوده وعدمه فكان موجودا تارة ومعدوما أخرى.

وإنما جعل هذا من الممكن ابن سينا وأتباعه مع تناقضه وتصريحه بخلاف ذلك لما سلكوا في إثبات واجب الوجود الاستدلال بالموجود على الواجب فقالوا كل ما سواه يكون ممكنا بنفسه واجبا بغيره، وجعلوا العلم قديما أزليا مع كونه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٨٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/١٥٨

ممكنا بنفسه.

وهذا خلاف قول سلفهم، وقول أئمة الطوائف سواهم وخلاف ما صرحوا أيضا به وهذا مما أنكره ابن رشد وغيره على ابن سينا **وبسط الكلام** فيه له موضع آخر.." (١)

"وإذا شبهوا وجود الفلك مع الرب بالصوت مع الحركة والضوء مع الشمس، كان هذا ونحوه تشبيها باطلا لا يفيد إمكان صحة قولهم، فضلا عن إثبات صحته، فإن هذه الأمور وأمثالها إما أن يقال فيها: إن الثاني موجود متصل بالأول، كأجزاء الزمان والحركة لا أنه معه في الزمان وإما أن يقال الثاني مشروط بالأول لا أن الأول مبدع للثاني فاعل له، فلا يمكنهم ان يذكروا وجود فاعل لغيره مع أن زمانهما معا أصلا.

ونحن ذكرنا هذا التقسيم لئلا يكون الجواب مبنيا على أمور دقيقة يختص بفهمها بعض الناس، فإن الجواب كلما كان أظهر، واتفاق العقلاء عليه أكثر، كان أولى بالذكر من غيره إذ المقصود بيان الحق وإبطال الباطل، وألا **فيمكن بسط الكلام** في هذا وأن يقال السبب لا بد أن يتقدم على مسببه بالزمان وأن الفاء المستعملة في هذا هي فاء التعقيب.

فقول القائل: تحركت يدي فتحرك كمي يدل على أن الثاني عقب الأول ويقال إن فاء التسبب تتضمن التعقيب من غير عكس، فكل مسبب فإنه يكون بعد سببه فليس كل ما كان عقب." (٢)

"مطلقا بل يحصل لبعض الناس وفي بعض الأوقات دون بعض، كما يحصل بالأسماء فإن الحد تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال فلا يمكن أن يقال الاسم لا يعرف المسمى بحال، ولا يمكن أن يقال يعرف به كل أحد كذلك الحد.

وإن قيل إن المطلوب بالحد أن مجرد الحد يوجب أن المستمع له يتصور حقيقة المحدود التي لم يتصورها إلا بلفظ الحاد، وأنه يتصورها بمجرد قول الحاد، كما يظنه من يظنه من الناس بعض أهل المنطق وغيرهم فهذا خطأ كخطأ من يظن أن الأسماء توجب معرفة المسمى لمن تلك الأسماء بمجرد ذلك اللفظ.

وقد بسط الكلام على هذا في موضعه، وبينا ما لعيه جمهور النظار من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والصابئين والمشركين من أن الحدود مقصودها: التمييز بين المحدود وغيره، وأن ذلك يحصل بالوصف الملازم للمحدود طردا وعكسا الذي يلزم من ثبوته ثبوت المحدود، ومن انتقائه انتقاؤه، كما هو طريقة نظار المسلمين من جميع الطوائف مثل أبي علي هاشم وأمثالهما، ومثل أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأبي المعالي الجويني والقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء ابن عقيل وأمثالهم.." (٣)

"القول الثاني: قول من ينفي هذه الصفات كما ذكره الشهرستاني وغيره، وهو أضعف الأقوال، فإن عندته أنه لو كان لله صفة غير لوجب أن ينصب عليها دليلا نعلمه ولم ينصب فلا صفة له وكلتا المقدمتين باطلة فإن دعوى المدعي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٦٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٠٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٢٠

أنه لا بد أن ينصب الله تعالى على كل صفة من صفاته دليلا باطل، ودعواه أنه لم ينصب دليلا إلا نعلمه هو أيضا باطل كما **قد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع فإن هذه القاعدة إنما هي معدة لجمل المقاصد.

والثالث قول الوافقة الذين يجوزون إثبات صفات زائدة لكن يقولون لم يقم عندنا دليل على نفي ذلك ولا إثباته وهذه طريقة محققي من لم يثبت الصفات الخبرية وهذا أختيار الرازي والأمدي وغيرهما.

وأئمة أهل السنة والحديث من اصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم يثبتون الصفات الخبرية لكن منهم من يقول لا نثبت إلا ما في القرآن والسنة المتواترة وما لم يقم دليل قاطع على إثباته نفيناه كما يقوله ا بن عقيل وغيره أحيانا ومنهم من يقول بل نثبتها بأخبار الآحاد المتلقاة بالقبول ومنهم من يقول نثبتها بالأخبار الصحيحة مطلقا ومنهم من يقول يعطى كل دليل حقه فما كان قاطعا في الإثبات قطعنا بموجبه وما كان راجحا لا قاطعا قلنا بموجبه فلا." (١)

"وإن قلت: بل حدث أمر أوجب هذه الحوادث.

قيل لك: الفاعل له: إن كان هو الأول عاد الإلزام جذعا وإن كان غيره لزمك حدوث الحوادث بلا فاعل وإن التزمت أنه ما فعلها حتى حدث فيه شيء فقد تركت قولك.

وأيضا فالفاعل المستكمل لشروط الفعل إما أن يجوز حدوث المفعول عنه بعد أن لم يكن بلا سبب حادث وإما أن لا يجوز فغن جاز فهو قول منازعك الذي ادعيت أنه فاسد بالضرورة وإن لم يجز لزم أن يكون مفعوله مقارنا له لا يتأخر عنه منه شيء فلا يجوز أن يحدث عن الفاعل شيء كما تقوله أنت وإخوانك إنه علة تامة وموجب تام والعلة التامة لا يتأخر عنها معلولها ولا شيء من معلولها فإذا كل ما تأخر عن الأول ليس معلولا للعلة التامة، ولا مفعولا للفاعل الأول، ولا يجوز أن يكون فعلا لغيره إذ القول في ذلك الغير كالقول فيه فيلزم أن تكون الحوادث كلها حادثة بلا محدث.

وهذا لازم لهؤلاء الفلاسفة الإلهيين كما يلزم إخوانهم الطبيعيين، وهو القول الذي هو من أظهر المعارف الضرورية فسادا **وقد بسط الكلام** على هذه المواضع في غير هذا الموضع وإنما كان المقصود هنا التنبيه على جنس ما يغالط به هؤلاء وأمثالهم من الألفاظ المجملة كلفظ المركب ونحوه كما يغالطون بلفظ التخصيص والمخصص وأن كلام أبي حامد وأمثاله في مناظرتهم خير من كلامهم وأقوم.." (٢)

"فوجوده مثل وجود المخلوقات أو ليس مثله ن فإن كان الأول لزم أن يكون الخالق مثل المخلوق، والمثلان يجوز ويجب ويمتنع على أحدهما ما يجوز ويجب ويمتنع على الآخر، فيلزم أن يكون الشيء الواحد واجبا غير واجب، محدثا غير محدث، وهو جمع بين النقيضين

وإن قال وجوده مخالف لوجود المخلوقات فقد أثبت له وجودا يختص به، لا يشركه فيه غيره، فلا يماثله غيره وهذا وجود مخصوص مقيد، لا وجود مطلق **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في غير هذا الموضع

والمقصود هنا الكلام في أن كل مختص بأمر هل يفتقر إلى مخصص منفصل عنه؟ لأن الكلام كان في المسلك الثاني

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٨٣/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤١٨/٣

في حدوث الأجسام، الذي بين فساده الآمدي والأرموي وغيرهما، فإنه مبني على مقدمتين إحداهما أنها مفتقرة إلى ما يخصصها بصفاتها والثانية أن ما كان كذلك فهو محدث.

وقد بينوا فساد المقدمة الثانية كما تقدم." (١)

"هو **مبسوط** في غير هذا الموضع إذ المقصود هنا التنبيه على أصول هذه الحجة.

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين ما يقوله هؤلاء وهؤلاء من التركيب، وأن هؤلاء يدعون التركيب من جواهر محسوسة لا تنقسم وهي الجواهر المنفردة، وهؤلاء يدعون التركيب من جواهر معقولة لا تنقسم كما يقولون في تركب الأنواع من الأجناس والفصول وفي تركب الأجسام من المادة والصورة والمركب لا بد له من واحد لا تركيب فيه ولا تقسيم.

وقد بين ان ما يدعيه هؤلاء وهؤلاء من هذا الواحد لا حقيقة له في الخارج ن وإنما تقديره في الذهن.

وكذلك ما يدعيه هؤلاء من الجواهر العقلية المجردة التي لا تنقسم كالعقول العشرة، فقد بين في غير هذا الموضع أنها لا تتحقق إلا في الأذهان لا في الأعيان.

وتوحيد القديم الأزلي واجب الوجود، الذي مضمونه نفي الصفات عند الفريقين ينزه عن مثل هذه الآحاد والوحدات التي يثبتونها في الخارج ولا حقيقة لها إلا في الذهن ولهذا كان منتهى تحقيقهم القول بوحدة الوجود، وأن الوجود واحد، لا يميزون بين الواحد بالنوع والواحد بالشخص، فإن الواحد بالنوع كما يقال: الموجودات تشترك في مسمى الوجود والأناسي تشترك في مسمى الإنسان والحيوانات تشترك في مسمى الحيوان والأجسام تشترك في مسمى الجسم ونحو ذلك.." (٢)

"العقلاء من أهل الكلام وغيرهم من أصناف الناس ينكرون ذلك بل يقولون إن هذا خلاف الحس والضرورة ويجعلونه من جنس قول النظام إن الأجسام أيضا لا تبقى.

وعمدة من قال بامتناع بقائها: أن العرض لو جاز لامتنع عدمه لأن العدم لا يجوز أن يكون بحدوث ذد فإن الحادث إنما يحدث في حال عدم الثاني لامتناع اجتماع الضدين، لأنه ليس عدم الثاني لطريان الحادث بأولى من العكس ولا يجوز ان يكون بفعل القادر المختار لأن العدم نفي محض وفعل الفاعل لا يكون نفيا محضا.

ومعلوم ان هذا كلام ضعيف، فإنه يمكن عدمه بالإعدام، وفعل الإعدام ليس فعلا لعدم مستمر، بل هو إحداث لعدم ما كان موجودا، كما أن إحداث الوجود إحداث لوجود ما كان معدوما وهذا أمر متجدد يعقل كونه مفعولا للفاعل.

وأيضا فالضد الحادث إذا قدر أنه أقوى من الباقي، كان إزالته له لفضل قوته، فإن كون العرضين متضادين لا يستلزم تساويهما وتماثلهما في القوة والضعف.

وأيضا فإن الفاعل المحدث للعرض الحادث يجعله مزيلا لذلك الباقي دون العكس.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٤٤١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٤٤٦

ولولا أن هذا ليس **موضع بسط الكلام** في مثل هذه الأمور وإلا لكان ينبغي أن تبين أن مثل هذا الكلام من أسخف الكلام الذي ذمه." (١)

"رآه يضرب عبدا له لله أقدر عليك منك عليه فتعين انه قادر عليه نفسه.

والمقصود هنا أن الكلام إنما هو في الحوادث التي هي مقدورة ليس في كل مقبول فإذا كان المقدور لا يوجد في الأزل اتمنع وجود الحوادث كذلك، فلا يصح أن يفرق بين مقبول مقدور ومقبول غير مقدور، إذ كلاهما مقدور.

الثاني: أن يقال إما أن يكون وجود الحادث في الأزل ممكنا، وإما أن يكون ممتنعا فإن كان ممكنا أمكن وجود المقدور في الأزل وإن كان ممتنعا امتنع وجوده مقبولا ومقدورا.

الثالث: أن يقال: إثبات المقدور حال امتناع المقدور جمع بين المتناقضين ن فلا يعقل إثبات القدرة في حال امتناع المقدور بل في حال إمكانه.

ولهذا أنكر المسلمون وغيرهم على من قال من أهل الكلام إنه قادر في الأزل مع امتناع المقدور في الأزل وقالوا هذا جمع بين المتناقضين وقالوا: أنه يستلزم انتقال المقدور من الإمكان إلى الامتناع بدون سبب يوجب هذا الانتقال ويوجب أن يصير الرب قادرا بعد أن لم يكن قادرا بدون سبب يوجب ذلك **وقد بسط الكلام** على ذلك ف يغير هذا الموضع.." (٢)

"انهم يمكنهم أن يلزموا المعتزلة بقيام الحوادث به وإن لم يكن متحيزا إذا كان لكل من المسألتين مأخذ يخصه وبينهما اتفاق وافتراق.

وأيضا فإن ذكر قولهم في العرش ههنا لا يظهر له وجه، إلا أن يقال هم يقولون بالتحيز، والمتحيز مركب من الجواهر المنفردة، والعرض الواحد لا يقوم بجوهرين، فلا تقوم به إرادة ولا قول.

وهذا القول إن توجه كان سؤلا عليهم في أصل إثبات الصفات لله سواء كانت قديمة أو حادثة، لا يختص هذا بمسألة حلول الحوادث.

والكرامية لهم في إثبات الجوهر الفرد قولان فمن نفى ذلك لم يلزمه هذا الإلزام، ومن أثبته كان جوابه عن هذا كجواب غيره من الصفاتية في الصفات القائمة بالملائكة والآدميين وغيرهم، وكان لهم أيضا أجوبة أخرى، كما **قد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع.

الوجه الخامس

قال الآمدي هو أن من مذهبهم أن مستند المحدثات إنما هو القول الحادث أو الإرادة الحادثة، ومستند القول." (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٥٢/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٦/٤

"وقال تعالى ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ الإخلاص: ٤ وقال ﴿هل تعلم له سميا﴾ مريم: ٦٥ وقال تعالى ﴿فلا تجعلوا لله أندادا﴾ البقرة: ٢٢.

وأيضا فنفي ذلك معروف بالدلائل العقلية التي لا تقبل النقيض كما قد بسط الكلام على ذلك في غير موضع ن وأفردنا الكلام على قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ الشورى: ١١ في مصنف مفرد.

وأما الكلام في الجسم والجوهر ونفيهما أو إثباتهما فبدعة ليس لها أصل في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا تكلم أحد من السلف والأئمة بذلك لا نفيا ولا إثباتا.

والنزاع بين المتنازعين في ذلك بعضه لفظي وبعضه معنوي اخطأ هؤلاء من وجه، وهؤلاء من وجه فإن كان النزاع مع من يقول هو جسم أو جوهر إذا قال لا كالأجسام ولا كالجواهر إنما هو اللفظ فمن قال هو كالأجسام والجواهر يكون الكلام معه بحسب ما يفسره من المعنى.

فإن فسر ذلك بالتشبيه الممتنع على الله تعالى كان قوله مردودا وذلك بأن يتضمن قوله إثبات شيء من خصائص المخلوقين لله فكل قول تضمن هذا فهو باطل.." (١)

"ولهذا كان أولئك يسمون المثبتين للجسم مشبهة بحسب ما ظنوه لازما لهم كما يسمى نفاة الصفات لمثبتيها مشبهة ومجسمة حتى سموا جميع المثبتة للصفات مشبهة ومجسمة وحشوية وغثاء وغثراء ونحو ذلك ما ظنوه لازما لهم.

لكن إذا عرف أن صاحب القول لا يلتزم هذه اللوازم لم يجز نسبتها إليه على إنها قول له سواء كانت لازمة في نفس الأمر أو غير لازمة، بل إن كانت لازمة مع فسادها دل على فساد قوله.

وعلى هذا النزاع بين هؤلاء وهؤلاء في تماثل الأجسام وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وبين الكلام على جميع حججهم.

والثاني أن مسمى الجسم في اصطلاحهم قد تنازعوا فيه هل هو مركب من أجزاء منفردة أو من الهيولى والصورة أو لا مركب لا من هذا ولا من هذا؟

وإذا كان مركبا فهل هو جزآن أو ستة أجزاء أو ثمانية أجزاء أو ستة عشر جزءا أو اثنان وثلاثون؟

هذا كله مما تنازع فيه هؤلاء فمثبتوا التركيب المتنازع فيه في الجسم يقولون لأولئك إنه لازم لكم إذا قالوا هو جسم وأولئك ينفون هذا اللزوم.." (٢)

"واحد من المفردين مغاير للجملة المركبة منهما، ولهذا يتصور تعقل كل أحد من الأفراد مع الجهل بالمركب منها، والمعلوم غير المجهول، وكل ما كان مفتقرا إلى غيره في وجوده إلى غيره ممكنا لا واجبا لذاته، إذ لا معنى لواجب الوجود لذاته إلا ما لا يفتقر في وجوده إلى غيره وهذه المحالات إنما لزمت من القول بتعدد واجب الوجود لذاته فيكون محالا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/١٤٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/١٤٨

قال: وربما استروح بعض الأصحاب في إثبات الوحدانية إلى هذا المسلك أيضا وهو ضعيف إذ لقائل أن يقول وإن سلمنا الاتفاق بينهما من وجه والافتراق من وجه وأن ما به الاتفاق هو وجوب الوجود، ولكن لم قلتم بالامتناع؟ وما ذكرتموه في الوجه الأول إنما يلزم ان لو كان مسمى وجوب الوجود معنى وجوديا وأما بتقدير أن يكون امرا سلبيا ومعنى عدميا، وهو عدم افتقار الوجود إلى علة خارجة فلا فلم قلتم بكونه أمرا وجوديا.

ثم بسط الكلام في كونه عدميا بما ليس هذا موضع الكلام فيه.." (١)

"ولو كان علمه قديما لكان إلها.

أجابوهم بان كونهما قديمين لا يوجب تماثلهما، كالسواد والبياض اشتركا في كونهما مخالفين للجوهر، ومع هذا لا يجب تماثلهما وأنه ليس معنى القديم معنى الإله، لأن القديم هو ما بولغ له في الوصف بالتقدم، ومنه بناء قديم ودار قديمة إذا بولغ له في الوصف بالتقدم.

وليس معنى الإله مأخوذا من هذا، ولأن النبي محدث وصفاته محدثة، وليس إذا كان الموصوف نبيا وجب أن يكون صفاته أنبياء لكونها محدثة، كذلك لا يجب إذا كانت الصفات قديمة والموصوف بها قديما، أن تكون إلهة لكونها قديمة **وبسط الكلام** على ذلك له موضع آخر.

كلام ابن سينا في الرسالة الأضحوية في مسألة الصفات وتعليق ابن تيمية عليه

وأما قول ابن سينا وهل هو: واحد الذات على كثرة الأوصاف أو قابل لكثرة؟ تعالى عنها بوجه من الوجوه.

فيقال له: الكتاب الإلهي مملوء بإثبات الصفات لله تعالى، كالعلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك، ولم يتنازع اثنان من العقلاء أن النصوص ليست دالة على نفي الصفات، بل إنما هي دالة على قول أهل الإثبات، لكن غاية ما تدعيه النفاة أن ظاهرها دال على ذلك وأنه يمكن تأويله للدليل المعارض.

ولا ريب أن ما ذكره لازم لنفاة الصفات، إذ لو كان قولهم هو الحق لكان الواجب بيان ذلك، وإن لم يبين فلا أقل من السكوت عن." (٢)

"يمكن الإشارة إليها ولا الإحساس بها بوجه من الوجوه، وليست داخل شيء من العالم ولا خارجة ولا مباينة له ولا حالة فيه فإنه من المعلوم أن المعقولات ما عقلها الإنسان، فهي معقولة العقل، وأظهر ذلك الكليات المجردة: كالإنسانية المطلقة، والحيوانية المطلقة، والجسم المطلق، والوجود المطلق، ونحو ذلك، فإن هذه من وجوده في العقل، وليس في الخارج شيء مطلق غير معين، بل لا يوجد إلا وهو معين مشخص، وهو المحسوس، وإنما يثبت العقليات المجردة في الخارج الغالطون من المتفلسفة كالفيثاغورية الذين يثبتون العدد المجرد، والأفلاطونية الذين يثبتون المثل الأفلاطونية، وهي الماهيات المجردة، والهيولى المجردة، والمدة المجردة، والخلاء المجرد.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٢٥٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٥٠

وأما أرسطو وأصحابه كالفارابي وابن سينا فأبطلوا قول سلفهم في إثبات مجردة عن الأعيان ولكن أثبتوها مقارنة للأعيان فجعلوا مع الأجسام المحسوسة جواهر معقولة كالمادة والصورة، وإذا حقق الأمر عليهم، لم يوجد في الخارج إلا الجسم وأعراضه، وأثبتوا في الخارج أيضا الكليات مقارنة للأعيان، وإذا حقق الأمر عليهم لم يوجد في الخارج إلا الأعيان بصفاتها القائمة بها.

وكذلك ما أثبتوه من العقول العشرة المفارقات، إذا الأمر عليهم لم يوجد لها وجود إلا في العقل لا في الخارج، كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع.

فهذا الذي ذكره الإمام أحمد من احتجاج جهم على السمنية الطبيعية بإثبات موجود عقلي، هو كحجة المشائين على الطبيعية، وما في." (١)

"طرق: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنها ستكون فتن.

قلت فما المخرج منها يا رسول الله؟ فقال: كتاب الله: فيه نبأ من قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تختلف به الآراء، ولا تلتبس به الألسن، ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، ولا تشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن عمل به أجر، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم» .

وبسط الكلام على مثل هذا يطول جدا، وإنما نبهنا هنا على أصله.

الوجه التاسع والعشرون

أن يقال: العقل ملزوم لعلمنا بالشرع ولازم له.

ومعلوم أنه إذا كان اللزوم من أحد الطرفين، لزم من وجود الملزوم وجود اللازم، ومن نفي اللازم نفي الملزوم، فكيف إذا كان التلازم من الجانبين؟." (٢)

"أحدها: أن يقال: هذا اصطلاح لكم، وإلا فما ليس بحي يسمى ميتا، كما قال تعالى: ﴿والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون * أموات غير أحياء﴾ [النحل: ٢٠-٢١] ، وقال تعالى: ﴿وآية لهم الأرض الميتة أحييناها﴾ [يس: ٣٣] ، وقال: ﴿اعلموا أن الله يحيي الأرض بعد موتها﴾ [الحديد: ١٧] .

والثاني: أن ما لا يقبل صفات الكمال أنقص مما يقبلها ولم يتصف بها، فإن الجماد أنقص من الحيوان الأعمى والأصم والأبكم، فإذا كان اتصافه بصفات النقص، مع إمكان اتصافه بصفات الكمال، نقصا وعيبا يجب تنزيهه عنه، فعدم قبوله لصفات الكمال أعظم نقصا وعيبا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧٤/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٦٨/٥

ولهذا كان منتهى أمر هؤلاء تشبيهه بالجمادات ثم بالمعدومات، ثم بالممتنعات.

الثالث: أن نفس عدم الحياة والعلم والقدرة نقص لكل ما عدم عنه ذلك، سواء فرض قابلا أو غير قابل، بل ما لا يقبل ذلك أنقص مما يقبله، كما أن نفس الحياة والعلم والقدرة صفات كمال.

فنفس وجود هذه الصفات كمال، ونفس عدمها نقص، سواء سمي موتا وجهلا وعجزا أو لم يسم، وكذلك السمع والبصر والكلام كمال، وعدم ذلك نقص.

وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع بسيطا لا يليق بهذا الموضوع.." (١)

"إثبات الصانع عندهم لا يتوقف على هذه الطريق، بل قد صرح الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر هو وغيره، بأن هذا الطريق ليس هو طريق الأنبياء وأتباع الأنبياء، بل هي محرمة في دينهم، ولكن الأشعري لا يبطل هذه الطريق، بل يقول: هي مذمومة في الشرع، وإن كانت صحيحة في العقل، وسلك هو طريق مختصرة من هذا، وهو إثبات حدوث الإنسان بأنه مستلزم للحوادث، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، ووافقهم على أن المعلوم حدوثه هو الأعراض: كالاجتماع والافتراق، وأن ما يخلق من الحيوان والنبات والمعادن إنما تحدث أعراضه لا جواهره.

وكذلك الخطابي وطائفة معه، ممن يذم هذه الطريقة الكلامية التي ذمها الأشعري، يوافقون على صحتها مع ذمهم لها.

وأما جمهور الأئمة والعقلاء، فهي عندهم باطلة، وهذا مما يعلم معناه كل من له نظر واستدلال، إذا تأمل حال سلف الأمة وأئمتها وجمهورها، فإنهم كلهم مؤمنون بالله ورسوله، ولم يكونوا يبنون الإيمان على إثبات حدوث الأجسام، بل كل من له أدنى علم بأحوال الرسول وأصحابه، يعلم انهم له يجعلوا العلم بتصديقه مبنيا على القول بحدوث الأجسام، بل ليس في الكتاب ولا السنة، ولا قول أحد من السلف والأئمة، ذكر القول بحدوث الأجسام ولا إمكانها، فضلا عن أن يكون فيها أن الإيمان بالله ورسوله لا يحصل إلا بذلك، **وقد بسط الكلام** على هذا في مواضع.

والمقصود هنا أن القول بأن أول الواجبات هو سلوك النظر في." (٢)

"قدسية ينال بها العلم بلا تعلم.

والثانية: أن تكون له قوة نفسانية يؤثر بها في هيولى العالم.

الثالثة: أن يرى ويسمع في نفسه بطريق التخيل ما يتمثل له من الحقائق، فيجعلون ما يراه الأنبياء من الملائكة ويسمعونه منهم إنما وجوده في أنفسهم لا في الخارج.

وخاتم الأولياء عندهم يأخذ المعقولات الصريحة التي لا تفتقر إلى تخيل، ومن كان هذا قوله قال: إنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي إلى خاتم الأنبياء، فإن الملك عنده الخيال الذي في نفس النبي، وهو يأخذ من المعدن، الذي يأخذ منه الخيال.

هذا وأمثاله هو المكاشفة التي يرجع إليها من استغنى عن تلقي الأمور من جهة السمع، وهؤلاء هم الذين سلكوا ما أشار

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٢٧٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٢٩١

إليه صاحب الإحياء وأمثاله، ممن جرى في بعض الأمور على قانون الفلاسفة.

وطريق هؤلاء المتفلسفة شر من طريق اليهود والنصارى، وقد بسط الكلام على طريقهم في غير هذا الموضع.

والمقصود ه نا أن هؤلاء مع إلحادهم، وإعراضهم عن الرسول وتلقي الهدى من طريقه، وعزله في المعنى، هم متناقضون، في قول مختلف، أؤفك عنه من أفك، فكل من أعرض عن الطريقة السلفية الشرعية الإلهية، فإنه لا بد أن يضل ويتناقض، ويبقى في الجهل المركب أو البسيط.." (١)

"والوهميات.

والواجب قبولها: أوليات، ومشاهدات، ومجربات وما معها من الحدسيات والمتواترات وقضايا أقيستها معها.

وتكلم عن القضايا الواجب قبولها بما ليس هذه موضعه، وقد بسط الكلام فيما في منطقهم اليوناني من الفساد – مثل كلامهم في الفرق بين الذاتيات اللازمة للماهية، ودعواهم أن الحد الحقيقي يفيد تعريف الماهية، وأن الحقائق مركبة من الأجناس والفصول، وكلامهم في الكليات الخمسة، وما ذكروه في مواد البرهان، ودعواهم أن التصورات المكتسبة لا تنال إلا بحدهم، والتصديقات المكتسبة لا تحصل إلا بمثل قياسهم، وغير ذلك مما ليس هذا موضعه.

والمقصود هنا أنه قال: (وأما القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا كاذبة، إلا أن الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة، لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها، بسبب أن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم، ومن المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادئ و أصول كانت تلك قبل المحسوسات، ولم تكن محسوسة، ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات، فلم يمكن أن يتمثل ذلك." (٢)

"الناس عن عبادة الله وطاعته وطاعة رسله، وأشدهم فجورا وتعديا لحدود الله، وانتهاكا لمحارمه، ومخالفة لكتابة ولرسوله، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

عود إلى مناقشة كلام ابن سينا عن الوهم

وحينئذ فنقول قوله: (إن القضايا الوهمية كاذبة) .

إن أراد به القضايا الكلية التي تناقض معقولا، فتلك عندهم ليست من قضايا الوهم.

وإن أراد به ما يدركه الوهم من الأمور المعينة في المحسوسات، فتلك صادقة عنده لا كاذبة، وهي لا تعارض الكليات.

وقوله: (إن الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة لأنه ليس يقبل ضدها ويقابلها) .

فيقال له: هذا يقتضي تمكنها من الفطرة، وثبوتها في النفس، وأن الفطرة لا تقبل نقيضها، وهذا يقتضي صحتها وثبوتها، لا ضعفها وفسادها.

وأما قوله: (لأن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم) .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٥٦/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠/٦

فيقال له: إن أردت بالوهم التابع للحس ما سميته وهما، وهو توهم معاني جزئية غير محسوسة في المحسوسات الجزئية، فلا ريب أن." (١)

"بمحلها، كما يمكن الإحساس بأمثالها من الأعراض، كالعلم والقدرة والإرادة وغير ذلك.

لكن نحن لا نحس الآن بهذه الأمور بالحس الظاهر، وعدم إحساسنا الآن بذلك، لا يمنع أن الملائكة يمكنها الإحساس بذلك، وأنه يمكننا الإحساس بذلك في حال أخرى، وأنه يمكن كل واحد أن يحس بما في باطن غيره، كما يمكنه الإحساس الآن بوجهه وعينه، وإن كان الإنسان لا يرى وجهه وعينه، فقد يشهد الإنسان من غيره ما لا يشهده من نفسه، وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع.

وأيضا فالحس نوعان: حس ظاهر يحسه الإنسان بمشاعره الظاهرة فيراه ويسمعه ويباشره بجلده، وحس باطن كما أن الإنسان يحس بما في باطنه من اللذة والألم، والحب والبغض، والفرح والحزن، والقوة والضعف وغير ذلك.

والروح تحس بأشياء لا يحس بها البدن، كما يحس من يحصل له نوع تجريد، بالنوم وغيره، بأمور لا يحس بها غيره.

ثم الروح بعد الموت تكون أقوى تجردا، فترى بعد الموت وتحس بأمور لا تراها الآن ولا تحس بها.

وفي الأنفس من يحصل له ما يوجب أن يرى بعينه ويسمع بأذنه ما لا يراه الحاضرون ولا يسمعونه، كما يرى الأنبياء الملائكة ويسمعون." (٢)

"كلامهم، وكما يرى كثير من الناس الجن ويسمعون كلامهم.

وأما من يقول بعض الفلاسفة: إن هذه المرئيات والمسموعات إنما هي في نفس الرائي لا في الخارج، فهذا مما قد علم بطلانه بأدلة كثيرة، وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

ومن كان له نوع خبرة بالجن: إما بمباشرته لهم في نفسه وفي الناس، أو بالأخبار المتواترة له عن الناس، علم من ذلك ما يوجب له اليقين التام بوجودهم في الخارج، دع ما تواتر من ذلك عن الأنبياء.

وكذلك ما تواتر عن الأنبياء من وصف الملائكة هو مما يوجب العلم اليقيني بوجودهم في الخارج، كقصة ضيف إبراهيم المكرمين، ومجيئهم إلى إبراهيم، وإتيانه لهم بالعجل السمين ليأكلوه، وبشارتهم لسارة بإسحاق ويعقوب ثم ذهابهم إلى لوط، ومخاطبتهم له، وإهلاك قرى قوم لوط، وقد قص الله هذه القصة في غير هذه الموضع.

وكذلك قصة مريم وإرسال الله إليها جبريل في صورة بشر حتى نفخ فيها الروح، وكذلك قصة إتيان جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم: «تارة في صورة أعرابي» .." (٣)

"وأمثال هذا الكلام كثير في كلام هذا وأمثاله، كابن سبعين الذي حقق قول هؤلاء الفلاسفة تحقيقا لم يسبق إليه، وكان آخر قوله: (وأن الله في النار نار، وفي الماء ماء، وفي الحلو حلو، وفي المر مر، وأنه في كل شيء تصوره ذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/٨٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/١٠٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/١٠٩

الشيء) .

كما **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع.

وكذلك ابن حموية الذي يتكلم بنحو هذا في مواضع من كلامه.

وكذلك ابن الفارض في قصيدته المشهورة التي يقول فيها:

لها صلواتي بالمقام أقيمها ... وأشهد فيها أنها لي صلت

كلانا مصل واحد ساجد إلى ... حقيقته بالجمع في كل سجدة." (١)

"باطل، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن يقال: هذه الكليات: إما أن يقال: إنها ثابتة في الخارج، وإما أن لا يقال.

فإن لم يقل بذلك، لم يكن فيها حجة على إمكان وجود موجود في الخارج لا يشار إليه.

وإذا قيل بثبوتها في الخارج، فمن المعلوم أن هذا ليس من العلوم البديهية الأولية، بل لم يقل هذا إلا طائفة من أهل المنطق اليوناني، وهم متناقضون في ذلك، ويقولون القول، ويقولون ما يناقضه، وبعضهم ينكر على بعض إثبات ذلك.

وإذا كان كذلك لم يصلح أن يجعل مثل هذه القضية مقدمة في إبطال قضية اعترف بها جماهير الأمم، واعترفوا بأنها مركوزة في فطرهم، مغروزة في أنفسهم، وأنهم مضطرون إليها، لا يمكنهم دفعها عن أنفسهم.

لكن طائفة منهم تقول: إنها مع هذا خطأ، لاعتقادهم أنها – وإن كانت ضرورية في فطرتهم – ففطرتهم تسلم مقدمات تنتج نقيضها.

وهؤلاء لا ينازعون أنها فطرية، مبتدأة في النفوس، ولكن يقدحون فيها بطرق نظرية.

فإذا قال لهم المثبتون: نحن لا نقبل القدح في القضايا المبتدأة في النفس بالقضايا النظرية، أو قالوا: نحن لا نسلم لكم المقدمات التي تستدلون بها على نقيض هذه القضايا، كما لا نسلم لكم ثبوت الكليات في الخارج ونحو ذلك، ظهر انقطاع المعارض لهم، وأنهم يريدون دفع القضايا الضرورية بمجرد الدعاوى الوهمية الخيالية.." (٢)

"جمهور العقلاء ينكرونه، مع دعوى النظام أن في كل جسم من ذلك ما لا يتناهى.

الثاني: الجواهر العقلية التي يثبتها من يثبتها من المتفلسفة، مع أن جمهور العقلاء يعلمون بالضرورة أنها إنما هي في الأذهان لا في الأعين، مثل الكليات المطلقة التي توصف بها العيان.

وهم يقولون إن الحقائق الموجودة بالخارج – الذي يسمونها الأنواع، كالإنسان والفرس وغيرها من أنواع الحيوان – مركبة من هذه، ومثل المادة الكلية والصورة الجوهرية اللتين يدعون أنهما جوهران عقليان يتركب منهما كل جسم، ومثل العقول العشرة التي يدعون أنها مجردات – فإن هؤلاء يصورون أن ما يعقله الإنسان من المعقولات المجردات المفارقات للأعيان المحسوسة، فتوهموها أنها تلك المعقولات المجردات هي موجودة في الخارج مفارقات للأعيان محسوسة، وإنما هي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٦٨/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧٦/٦

أمور متصورة في الأذهان، لا أنها موجودة مع كونها كلية أو مع كونها مجردة في الأعيان، ثم يدعون تركيب الأنواع منها، كما يدعي أولئك تركب الأعيان من الأجزاء التي يسمونها الجواهر المنفردة.

وقد بسط الكلام على هذه الأمور في موضع آخر، وبين أن هذا الواحد الذي يثبتون في العلم الإلهي والطبيعي والمنطقي لا حقيقة له إلا في الأذهان.

ومن تصور أن هذا حق التصور، تبين لهم من غلط هؤلاء." (١)

"وأي طريق فرض من الإشارة والعبارة والكتابة وغير ذلك - كان ذلك من جنس السمعيات والنقليات، فإن جماع ذلك ما به يعلم مراد الغير، فإن نفى ناف ذلك بطريق جعله معارضا له من عقلياته، فلا بد لمن أثبت ما يثبته من السمعيات أن يجيبه بجواب، فما كان جوابا له، كان نظير جوابا لأهل الإثبات فيما علموا أنه مراد للرسول صلى الله عليه وسلم، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

الجواب التاسع

أن يقال: نحن لا نرضى أن نجيبكم بما أجبتم به النفاة.

وذلك أنكم مقصرون في مناظرة النفاة لما أثبتموه عقلا وسمعا، فإنكم في كثير من مناظراتكم لهم تصيرون إلى المكابرة ودعوى ما يعلمون هم نقيضها، كما تفعلونه في مسالة الرؤية والكلام وإثبات الصفات بدون إثبات لوازم ذلك، إذ أنتم كثيرا ما تثبتون الشيء بدون لوازمه، أو مع وجود منافيه.

ومن هنا تسلط عليكم القرامطة والفلاسفة والمعتزلة، ونحوهم من النفاة، وكلام أئمتكم معهم كلام قاصر، يظهر قصوره لمن كان خبيرا بالعقليات.

وسبب ذلك تقصيرهم في مناظرتهم، حيث سلموا لهم مقدمات عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة، فاحتاجوا إلى إثبات لوازمها، فاضطروا إما إلى موافقتهم على الباطل، وإما على التناقض الذي يظهر به فساد قولهم، وإما إلى العجز الذي يظهر به قصورهم وانقطاعهم.." (٢)

"أن أحمد لم يتأول إلا ثلاث أحاديث، وهذا غلط على أحمد، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع، وتبين ما في هذا الكلام وتوابعه من الصواب والخطأ نقلا وتوجيها.

ولو اقتصر أبو حامد على ما نقله من كتاب ابن عبد البر عن الأئمة لم يكن فيه شيء من هذا الخطأ، فإن ابن عبد البر وأمثاله أعلم بالآثار من هؤلاء، ولكن لعله نقل ذلك من كلام أب طالب أو غيره.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/١٢٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/١٣٧

ونظير هذا ما ذكره أبو المعالي في كتابه أصول الفقه المسمى بالبرهان لما ذكر مذهب الناس في القياس العقلي والشرعي،." (١)

"ليس له مادة تحمله، فإن الجسم القائم بنفسه لا يكون شائعا في الجسم قائما بنفسه، لكن خلق من مادة، كما خلق الإنسان من المني، وهذه المادة لا تبقى مع وجود ما خلق منها، بل تفنى وتعدم شيئا فشيئا.

وهذا هو العدم المشهود في الأعيان، فإن الله تعالى كما ينشئ ما يخلقه شيئا فشيئا فينفي ما يعدمه شيئا فشيئا.

وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع.

وإذ كان كذلك فالطريقة المذكورة في القرآن هي المعلومة بالحس والضرورة، ولا يحتاج مع ذلك إلى إقامة دليل على حدوث ما يحدث من الأعيان، بل يستدل بذلك على وجود المحدث لله تعالى.

وأما المعتزلة والجهمية ومن تبعهم، فطريقتهم المشهورة في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع هي الاستدلال: (بإثبات الأعراض أولا، وإثبات حدوثها ثانيا، وبيان استحالة خلو الجواهر عنها ثالثا، وبيان استحالة حوادث لا أول لها رابعا) ، وقد وافقهم عليها اكثر الأشعرية وغيرهم، وهذه هي التي ذمها الأشعري، وبين أنها ليست طريقة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولا من اتبعهم، وإنما سلكها من يخالفهم من الفلاسفة وأتباعهم المبتدعة كما تقدم.

وقد تقدم نقل كلامه في ذلك وهو المقصود، وكلامه يقتضي أنها محرمة في الدين." (٢)

"الرازي قصر فيه من وجهين: أحدهما: أنه لا يستدل بنفس الحدوث، بل يجعل الحدوث دليلا على إمكان الحادث، ثم يقول: والممكن لا بد له من مرجح، وهذا الإمكان الذي يثبته هو الإمكان الذي يثبته ابن سينا، وهو الإمكان الذي يشترك فيه القديم والحادث، فجعل القديم الأزلي ممكنا يقبل الوجود والعدم، وهذا مما خالفوا فيه سلفهم وسائر العقلاء، فإنهم متفقون على أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثا.

وابن سينا وأتباعه يوافقن الناس على ذلك، لكن يتناقضون **وقد بسط الكلام** على ذلك في مواضع، كما تكلمنا على ذلك فيما ذكره الرازي في إثبات الصانع في أول المطالب العالية وأول الأربعين وبينا فساد ذلك، وأنه على هذا التقدير لا ينفي لهم دليل على إثبات واجب الوجود.

الوجه الثاني: إنه جعل ذلك استدلالا بحدوث الصفات والأعراض ليس بمستقيم، بل هو مبني على مسألة الجوهر الفرد.

وقد ذكرنا في غير موضع أن هؤلاء بنوا مثل هذا الكلام على مسألة الجوهر الفرد، وأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، وأن الحادث إنما هو اجتماع الجواهر وافتراقها، وحركتها وسكونها، وهذه الأربعة هي الأكوان عندهم، أو حدوث غير ذلك من الأعراض، فيجعلون تبديل الأعيان وإحداثها إنما هو تبديل أعراض.." (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/١٥٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/٢٢٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/٢٣٢

"الجزء، وإذا قيل: بل العقل يقضي بالقضية الكلية قضاء عاما.

قيل: إنما كان ذاك بواسطة علمه بالجزئيات، فيعود إلى التمثيل.

ولهذا توجد عامة قضاياهم الكلية منتقضة باطلة، لأنهم يدعون فيها العموم، بناء على ما عرفوه من التجارب والعادات، وتكون تلك منتقضة في نفس الأمر كما هو الواقع، فإن من قال: كل نار فإنها تحرق ما لاقته، إنما قاله لأجل إحساسه بما أحس به من جزئيات هذا الكلي، وقد انتقض ذلك عليه بملاقاتها للياقوت والسمندل وغير ذلك، وبسط الكلام في هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا التنبيه على أن كل واحد من قياس التمثيل والشمول يفيد أمرا كليا مطلقا بواسطته يحصل العلم بالمعينات الموجودة في الخارج، ثم قد يكون العلم بتلك المعينات غنيا عن ذينك القياسين، والمعين الذي لا نظير به لا يعلم بهذا القياس ولا بهذا القياس، وقد تكون الكلية منتقضة، فالقياس لا يحصل بنفسه العلم بالمعينات، وقد لا يحصل العلم به مطلقا، وقد يكون كثير الانتقاض، بخلاف النصوص النبوية، فإنها لا تكون إلا حقا، وهي تخبر عن المعينات على ما هي عليه.

وأعظم المطالب العلم بالله تعالى، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأمره، ونهيه، وهذا كله لا تنال خصائصه لا بقياس الشمول ولا بقياس التمثيل، فإن الله تعالى لامثل له فيقاس به، ولا يدخل هو." (١)

"ائتوني بكتاب من قبل هذا أو أثارة من علم إن كنتم صادقين﴾ ، فطالبهم أولا بالطريق العقلي، وثانيا بالطريق السمعي.

ونظيره قوله: ﴿قل أرأيتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السماوات أم آتيناهم كتابا فهم على بينة منه بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضا إلا غرورا﴾ ، وهذا باب واسع قد بسط الكلام فيه في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا التنبيه اللطيف على بعض ما في القرآن من تقرير المعاد ونفي الولد والشريك، إذ كان هذا فصلا معترضا في هذا المقام.

فقد تبين أن جمهور النظار من جميع الطوائف يجوزون أن تحصل المعرفة بالصانع بطريق الضرورة، كما هو قول الكلابية والأشعرية، وهو مقتضى قول الكرامية والضرارية والنجارية والجهمية وغيرهم، وهو قول طوائف أهل السنة، من أهل الحديث والفقهاء وغيرهم، كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفه ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

وإنما ينازع في ذلك من ينازع من القدرية كالمعتزلة ونحوهم، مع أنهم متنازعون في ذلك، بل كثير من أهل الكلام، بل." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٢/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٩٥/٧

"ففي هاتين الايتين بين سبحانه أن الإيمان والهدى حصل بالوحي النازل، لا بمجرد العقل الذي كان حاصلا قبل الوحي.

والناس متنازعون في المعرفة: هل حصلت بالشرع، أو بالعقل؟ وهل وجبت بهذا أو بهذا؟

والنزاع في هاتين المسألتين موجود بين عامة الطوائف، من اصحاب أحمد وغيره.

فإن الناس لهم في العقل: هل يعلم به حسن الأشياء وقبحها؟ والوجوب والتحريم، قولان مشهوران: أحدهما: أنه لا يعلم به ذلك، وهو قول الأشعري وأصحابه، وابن حامد، والقاضي أبي يعلى، والقاضي يعقوب، وابن عقيل، وابن الزاغوني، وغيرهم من أصحاب أحمد وكثير من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما.

والثاني: أنه يعلم به ذلك.

وهذا قول المعتزلة والكرامية وغيرهم.

وهو قول أبي الحسن التميمي، وأبي الخطاب، وغيرهما من أصحاب أحمد.

وذكر أبو الخطاب أنه قول جمهور العلماء، وهو قول كثير من أئمة الحديث من أصحاب أحمد وغيرهم، كأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني، وأبي نصر السجزي.

وقول كثير من أصحاب مالك والشافعي، وهو الذي ذكره أصحاب أبي حنيفة، وذكروه عن أبي حنيفة نفسه.

وقد بسط الكلام على هذه المسألة، وما فيها من التفصيل، في غير هذا الموضع.

وكذلك المعرفة: هل تحصل بالعقل أو بالشرع؟.

فيها." (١)

"ينصره شيخه القاضي أبو يعلى: فصار يثبت الحكمة والتعليل من حيث الجملة، ويقر بالعجز عن التفصيل.

والقاضي أبو خازم بن القاضي أبي يعلى في كتابه المصنف في أصول الدين الذي رتبه ترتيب محمد بن الهيصم في كتابه المسمى بجمل المقالات يسلك مسلك من أثبت الحكمة والمصلحة العامة التي تجب مراعاتها، وإن أفضى ذلك إلى مفسدة جزئية، كما يشخد ذلك في المخلوقات والمأمورات، وهذا مذهب الفقهاء في تعليل الشرعيات، وهو مذهب كثير من النظار، أو أكثرهم، في تعليل المخلوقات، كما ذهب إلى ذلك الكرامية والفلاسفة وغيرهم من الطوائف، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

ولم يرد ابن عقيل بقوله: (وقد درج الصدر الأول على ما درج عليه الأنبياء من هذه الإقناعيات) .

والإقناعيات تكون في الأدلة الدالة على العلم بإثبات الصانع، وإثبات الصفات له، والمعاد، ونحو ذلك، فإن تلك عند ابن عقيل وامثاله برهانيات يقينيات، فكيف يجعلها عند." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٥٧/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥٦/٨

"في الجواب عن ذلك، سواء كانت أجوبتهم عن ذلك قوية أو ضعيفة، وذلك يدل على أن العلم بذلك ضروري.

وأما العذر عن كل واحد من الصور التي أوردناها، فنحن بعد ذلك إن شاء الله تعالى في المواضع اللائقة بها نجيب عنها.

قال: وبالجملة فكل مذهب يؤدي إلى القول بوقوع الممكن لا عن سبب، فإحالة البطلان على ذلك المذهب أولى من إحالته على هذا الأصل المعلوم بالضرورة) .

تعليق ابن تيمية

قلت: فهو إن سلك مسلك هؤلاء في بيان افتقار المحدث إلى المحدث لأنه ممكن، والممكن لا يترجح أحد طرفيه إلا بمرجح، فمسلكه اطول وأضعف.

بل هذا المسلك الذي سلكه باطل، كما **قد بسط الكلام** عليه في موضع آخر.

وذلك أن كون تخصيص أحد الوقتين المتماثلين بالحدوث دون الآخر يفتقر إلى مخصص، أبين من كون الممكن لا يترجح أحد طرفيه إلا بمرجح، فإن المعلوم لكل أحد أن الممكن الذي لا يوجد بنفسه لا بد له من غيره، فلا يترجح وجوده إلا بمرجح.." (١)

"فتبين بذلك أن طريقة أولئك النظار من متكلمة المسلمين، مع كونهم سلكوا فيها من التطويل والتبعيد ما لا يحتاج إليه، بل ربما كان فيه مضرة، خيرا من طريقة هؤلاء، الذي استدلوا بترجيح أحد طرفي الممكن.

ثم إن ابن سينا وأمثاله كانوا خيرا فيها من الرازي والآمدي وأمثالهما.

والرازي فيها خير من الآمدي، كما قد ذكر في غير هذا الموضع.

وهذا لو قدر أن هذه الطريقة - طريقة ابن سينا ومن اتبعه كـ الرازي ونحوه - طريقة صحيحة، فكيف إذا كانت باطلة؟!

كما **قد بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع، وبينا أن هذه الطريقة لا تدل على إثبات وجود واجب ثابت في الخارج، مغاير للممكن أصلا.

ولو دلت على ذلك لم تدل على أنه مغاير للأفلاك ونحوها.

ولهذا كان من سلك هذه الطريقة لا يمكنه أن يثبت بها الصانع، ولو أثبت بها الصانع، لم يمكنه أن يجعله شيئا غير الأفلاك، فضلا عما يدعونه من نفي التركيب، الذي جعلوه دليلا على نفي الصفات.

وذلك أن هؤلاء بنوا هذه الطريقة على أن الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وأن الممكن لابد له من واجب، فاحتاجوا إلى شيئين: إلى حصر القسمة في الواجب والممكن، وأن الممكن يستلزم الواجب.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١١٦/٨

ولفظ (الواجب) فيه إجمال.

قد يراد به الموجود بنفسه الذي." (١)

"وإن قالوا: صورة هيولانية، لم يكن المبدأ عندهم شيئا غير جسم من الأجسام، وهذا لا يقولون به.

وكذلك إن قالوا: هو سبب على طريق الغاية، كان جاريا أيضا على أصولهم.

وإذا كان هذا الكلام فيه من الاحتمال ما ترى، فكيف يصح أن يجعل جوابا للفلاسفة؟) .

وبسط الكلام بسطا لا يرد على أبي حامد، فإنه قد علم أنه أراد بالعلة هنا العلة الفاعلة، لا الأقسام الثلاثة، وهم يسمون المبدأ الأول العلة الأولى، ويقولون: كل ما سواه صادر عنه، فالذي ذكره تقرير مذهبهم - كما يقولونه - على أحسن وجه، فلا حاجة إلى مؤاخذة لفظية، وهو كون لفظا مشتركا، فإن هذا من باب الإعنات في الخطاب، والخروج عن المقصود.

والاستفسار مع ظهور المقصود، نوع من اللد في الكلام، وأبغض الرجال إلى الله الألد الخصم.

ثم اعترض ابن رشد على الوجهين اللذين ذكرهما أبو حامد، فقال على الوجه الأول، وأنه يلزمهم على مساق مذهبهم أن يكون المبدع جسما قديما لا علة له، وأنهم لم يبطلوا ذلك إلا بقولهم في التوحيد ونفي الصفات، وقد أبطلة أبو حامد.." (٢)

"وهذا المعدوم الممكن ليس هو ممكنا من جهة ما هو معلوم، ولامن جهة ما هو موجود بالفعل، وإنما هو ممكن من جهة ما هو بالقوة.

ولذلك قالت المعتزلة: إن المعدوم ذات ما، وذلك أن العدم يضاد الوجود، وكل واحد منهما يخلف صاحبه، فإذا ارتفع عدم شيء ما خلفه وجوده، وإذا ارتفع وجوده خلفه عدمه.

ولما كان نفس العدم ليس يمكن فيه أن ينقلب وجودا، ولا نفس الوجود أن ينقلب عدما، وجب أن يكون القابل لهما شيئا ثالثا غيرهما، وهو الذي يتصف بالإمكان والتكون والانتقال من صفة العدم إلى صفة الوجود، فإن العدم لا يتصف بالتكون والتغير، ولا الشيء الكائن بالفعل يتصف أيضا) **وبسط الكلام** في هذا.

وقال أيضا في دليلهم المشهور على قدم العالم، وهو قولهم: (يستحيل صدور حادث من قديم مطلق، لأنا إذا فرضنا القديم ولم." (٣)

"وجودها منفكة عن الأعيان.

وهؤلاء ظنوا أيضا أن الأعيان الموجودة تقارنها كليات مغايرة للأعيان وهو أيضا غلط، فإن كل هذه الأمور الكلية إنما ثبتوها في الأذهان لا في الأعيان، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/١٢٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/١٦٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/١٩٤

والمقصود هنا أن العقول المفارقات التي أثبتوها هي من جنس هذه الكليات، ولهذا يصرحون بأن العلم هو العالم، حتى في واجب الوجود قالوا: إنه هو العلم، وإنه العالم، وأن العلم هو القدرة، فجعلوا نفس الذات الموصوفة هي الصفة، وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

ثم إنهم أثبتوا واجب الوجود بطريق الحركة، وأنه لا بد لها من محرك والمحرك هو المحبوب عندهم، الذي يحب التشبه به لا تحب ذاته، لأن الحركة الإرادية لا بد له من ذلك، وادعوا أنه لا بد له من محرك لا يتحرك، وقدبين فساد هذا في غير هذا الموضع من هذا الكتاب.." (١)

"وقالت طائفة: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، بل تقبل التجزؤ إلى أجزاء لا تتجزأ.

وقالت طائفة: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، ولا تتجزأ إلى غير غاية.

بل إذا صغرت الأجزاء انقلبت إلى أجسام أخر، مع كونها في نفسها يتميز منها جانب عن جانب.

فهؤلاء لا يقولون بقبول الانقسام إلى غير نهاية، ولا بوجود ما لا يقبل الانقسام، بل كل ما وجد يقبل الانقسام، لكنه يستحيل إلى جسم آخر، في حال تميز جانب منه عن جانب، فلا يوجد فيه انقسام إلى غير نهاية.

وقد بسط الكلام على هذه الأقوال في غير هذا الموضع.

وأذكياء المتأخرين: مثل أبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله الرازي: كانوا متوقفين في آخر أمرهم في إثبات الجوهر الفرد.

فإذا كان الأمر هكذا لم يمكن أحدا أن يطالب بدليل على حدوث الحيوان، باعتبار تركبه من الجواهر، أو المادة والصورة، حتى يثبت ذلك أولا.

ومن المعلوم لكل عاقل أن علم الناس بحدوث ما يشهدون حدوثه من." (٢)

"فالرسل لم تفرق بين الغيب والشهادة، لأن أحدهما معقول والآخر محسوس، كما ظن ذلك من ظنه من المتفلسفة والجهمية، ومن شركهم في بعض ذلك، وإنما فرقت بأن أحدهما مشهود الآن، والآخر غائب عنا لا نشهده الآن، ولهذا سماه الله تعالى غيبا.

قال تعالى: ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ ، لم يسمه مقولا، **وقد بسط الكلام** على هذا في موضعه.

والمقصود هنا أن ما عرف وصفه تعرف عينه بوجه من وجوه الإحساس، إما بذاته وإما ببعض خصائصه.

والله تعالى يختص بما فوق العالم، فالعباد يشيرون إلى ذلك، ويعلمون أن خالق العالم هو الذي فوق العالم، لا يشركه في ذلك أحد.

وهذا العلم قد يحصل بالفطرة، وقد يحصل بالاستدلال والقياس، وقد يحصل بالسمع من الرسل، كما أخبرت بأن الله فوق العالم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٢٠٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٣٢١

ولهذا قال فرعون: ﴿يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا﴾ .

ولهذا كان معراج نبينا صلى الله عليه وسلم إلى السماء.

وكذلك سائر ما تعرفه القلوب من خصائصه.

وقد يقال: هو تعيين يمكن حصوله بدون السمع.

وذلك أن معرفة عينه بالمشاهدة لا تحصل في الدنيا، فلم يبق إلا معرفة عينه بغير هذه الطريق، كما يعرف عين الرسول صلى الله عليه وسلم من لم يشاهده، بمعرفة ما يعرفه من خصائصه.." (١)

"التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

وهذا هو النوع الثالث من العلم الذي ذكر ابن أبي موسى أن الله انفرد به.

وقد قال ابن عباس: (التفسير أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله: من ادعى علمه فهو كاذب) .

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين أن لفظ التأويل لفظ مشترك بحسب الاصطلاحات: بين صرف اللفظ عن الأحتمال الراجح إلى المرجوح، وبين تفسير اللفظ وبيان معناه، وبين الحقيقة التي هي نفس ما هو عليه في الخارج، وأن التأويل بالمعنى الثاني كان السلف يعلمونه ويتكلمون به، وبالمعنى الثالث انفرد الله به، وأما بالمعنى الأول فهو كتحريفات الجهمية التي أنكرها السلف وذموها.

ومما احتج به هؤلاء: القدر، وأن العلم والإيمان يحصل للعبد بفضل الله ورحمته.

تابع كلام عبد الوهاب بن أبي الفرج المقدسي وتعليق ابن تيمية عليه

قال عبد الوهاب: (وأيضا فإن الله قال في حق المؤمنين: ﴿أولئك كتب في قلوبهم الإيمان﴾ ، فاعلم أن الإيمان من تفضله، وكتبه في القلوب.

فأي عمل للعقل بعد ذلك؟ وإنما العقل بمنزلة القارىء للمكتوب، فإن كان في القلب شيء مكتوب قرأه العقل، كالمسطور يدركه النظر.

وإذا لم يكن في القلوب شيء مكتوب لم يفد العقل فائدة) .

قال: (ثم نقول: هل نال الأنبياء النبوة بعقولهم؟ أم باصطفاء الله لهم وإرساله إليهم الملائكة؟ فإن قال: بعقولهم.

فقد أكذبه الله تعالى بقوله: ﴿الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس﴾ ،." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٤/٩

"وأما الوجه الأول وهو قوله: (إن النبوة إذا ثبتت بقيام المعجز، علم أن هناك مرسلا أرسله، لكون ثبوت لارسالة يستلزم ثبوت المرسل) فهذا لا بد فيه من تقدير.

وهذا الكلام الذي قاله من أن العلم بالرسول يتضمن العلم بالمرسل، كلام صحيح.

فإن العلم بالإضافة يستلزم العلم بالمضاف والمضاف إليه.

لكن المعترض يقول له: المعجزة لا تدل على الرسالة إلا بعد العلم بإثبات الصانع، ثم يعلم بعد ذلك صدق الرسول، إما لكون المعجز يجري مجرى التصديق، والعلم بذلك ضروري في العادة.

وإما لكون المعجز لم يدل على الصدق للزم عجز الرب عن طريق يصدق به الرسول، وإما لكون تصديق الكذاب قبيحا، هو منزه عن فعل القبيح، ونحو ذلك من الطرق التي سلكوها من سلكها من أهل النظر القائلين بأن صدق الرسول لا يعرف إلا بالمعجزة.

والطريقان الأولان هما طريقا الأشعري وأصحابه ومن وافقهم، كالقاضي أبي يعلى وأمثاله.

والثاني هو طريق المعتزلة ومن وافقهم، كأبي الخطاب وأمثاله.

وأما القائلون بأن صدق الرسول يعرف بطرق أخرى غير المعجزة، فلا يحتاجون إلى هذا.

وقد بسط الكلام على ذلك في موضعه.

والمقصود هنا أن قول القائل: إن مثبتي النبوات تحصل لهم معرفة بالله بثبوت النبوة من غير نظر واستدلال في دلائل العقول.

وإنا لا نمنع صحة النظر، ولا نمنع حصول المعرفة به، وإنما خلافنا: هل يحصل بغيره؟ يحتاج إلى بيان حصول المعرفة لمثبتي النبوات.

والقاضي في هذا قد سلك مسلك الخطابي، كما قد كتبنا كلامه،." (١)

"الشبه في ذلك.

فإذا خطر لهم شيء من ذلك وجب عليهم النظر والاستدلال لدفعه، وأن لا يتمكثوا ولا يتشبطوا عن النظر حتى يصلوا إلى عين الحق الرافع للشبهة، فإن لم يصلوا إلى ذلك لم يؤدوا ما فرض عليهم من الإيمان علىحقه، وإن عجزوا عن ذلك لم يكن عجزهم عذرا عن الوصول إلى حقيقة الحق) .

قال: (وقالت طائفة: لا يجب عليهم ذلك، ويحل لهم البقاء على ما هم عليه، وأن لا يعتقدوا في ذلك شيئا، مع القيام على السنة) .

قال: (والدلالة عليه أنا قد قدمنا الدليل على وجوب معرفة الله، وسائر المعارف الدينية: من التوحيد، وصحة النبوة، والدين.

وبينا أن حقيقة المعرفة إنما تكون بالعلم وأبطلنا أن يكون التقليد طريقا إلىالعلم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٤٠

وإنما يصل إلى العلم به واليقين فيه إذا خرج عن الشبهة العارضة، الموجبة للشك، الناقلة عن الحق.

وإذا ثبت ذلك بالأدلة المتقدمة، فمدعي المعرفة مع ترك النظر والاستدلال - المؤدي إلى الدليل القاطع المتوقف على حقيقة التوحيد والمعارف الدينية - مبطل وإذا كان مبطلا في معرفته لم نحكم بإيمانه، لأن الإيمان ها هنا هو التصديق، وإنما يصدق بما يزول معه الشك، ويبرأ من عهدة الاشتباه) .

وبسط الكلام في ذلك العادة المعروفة.

وقد قال في كتابه الكبير الذي سماه منهاج الهدى: (فصل في معرفة الله وسائر معارف الدين: كسبية وليست حاصلة بطريق الضطرار) .

قال: (وقال طوائف، منهم الجاحظ وصالح قبة وفضل." (١)

"وإما طريقة الضرورة - كما سلكها الأشعري في قوله الآخر، وأبو المعالي وطوائف أخر - وإما غير ذلك من الطرق **التي بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع.

وليس المقصود **هنا بسط الكلام** في هذه المسائل.

بل المقصود أن جميع الطوائف - حتى أئمة الكلام والفلسفة - معترفون باشتمال ما جاءت به الرسل على الأدلة الدالة على معرفة الله وتصديق رسله، كما سيأتي ذكره في كلام القائلين بالتحسين والتقبيح العقليين، والفلاسفة وغيرهم.

قال أبوالخطاب: (دليل آخر: أنه غير ممتنع أن يخطر للعاقل أنه لم يخلق نفسه ولا خلقه من هو مثله من أبيه وأمه، إذ لو كانا قادرين على ذلك، لكان هو أيضا قادرا، وكانا يقدران على خلق غيره.

وهو يعلم أنهما لا يقدران، فيعلم أن له خالقا من غير جنسه خلقه وخلق أبويه، ثم يرى إنعامه عليه بإكماله وتسخير ما سخر له من المأكول والمشروب والأنعام وغير ذلك، كإقداره عليهم، ويخطر له أنه لم يعترف له بذلك ويشكره أنه يعاقبه، وإذا جوز ذلك وجب عليه في عقله دفع الضرر والعقاب بالتزام الشكر.

فإن قيل: كما يجوز أن يخطر له ما ذكرتم، يجوز أن يخطر له أن له خالقا أنعم عليه، وأنه غني عن شكره وجميع ما يتقرب به إليه.

ويخاف من تكلف له ذلك أن يسخط عليه ويقول: من أنت حتى تقابلني بالشكر، وتعتقد أنه جزاء نعمتي؟ وما أصنع بشكر مثلك؟ ونحو ذلك.

وفي هذا ما يمنعه من التزام شيء من جهة عقله) .." (٢)

"الكلام في كل حادث يفرض بالنسبة إلى علته، كالكلام في معلول واجب الوجود، وهو خلاف المعقول والمحسوس، وما هو الجواب فيما اعترف به من الحوادث فهو الجواب فيما نحن فيه، ولا بد من التفاتهم في ذلك إلى الإرادة النفسانية، وبيان انتفائها عن واجب الوجود.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٦/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥٣/٩

وقد عرف ما فيه.

تعليق ابن تيمية

قلت: قد يظنون أنهم يجيبون عن هذه المعارضة بأن الحوادث اليومية مشروطة بحدث بعد حادث، وهذا يقتضي التسلسل في الآثار، والتسلسل في الآثار عندهم ليس بمحال.

وحقيقة قولهم: إن المرجح القديم هو دائم الترجيح، والحوادث المنفصلة عنه تحدث شيئا بعد شيء.

ثم قد يعينون ذلك بحركة الفلك، فيقولون: هي الحادثة شيئا بعد شيء.

ومن حذق منهم كابن سينا علم أن هذا جواب باطل، وأن حدوث حادث بعد حادث عن القديم من غير تجدد شيء ممتنع.

فادعى ما هو أفسد من ذلك فقال: إن الحركة لا توجد شيئا بعد شيء، وإنما هي شيء موجود دائما، وأن ما يوجد شيئا بعد شيء لا وجود له في الخارج، بل في الذهن.

وهذه مكابرة بينة، **قد بسط الكلام** عليها في شرح الأصبهانية.

وقد اعترف حذاقهم بأن حدوث الحوادث شيئا بعد شيء عن ذات لا يقوم بها حادث مما تنكره العقول.

وأما من اعترف منهم بقيام الأمور الاختيارية بذاته، فيقال لهم: هذا أدل على حدوث المفعولات.

ويقال للطائفتين: إذا جوزتم ذلك، لم يكن لكم دليل على قدم شيء من العالم.

فظهر بطلان حجتكم.." (١)

"فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا * أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧] .

فبين أن الذين يدعون من دون الله يطلبون إليه الوسيلة.

فهذا مناسب لقوله: ﴿لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا﴾ [الإسراء: ٤٢] .

وليس المقصود **هنا بسط الكلام** على ذلك، إذ المقصود بيان ما ذكره في طرق المعتزلة ومن سلك سبيلهم من الأشعرية.

قال: فهذا هو الدليل الذي بالطبع والشرع في معرفة الوحدانية.

وإنما الفرق بين الجمهور وبين العلماء في هذا الدليل أن العلماء يعلمون من اتحاد العالم وكون أجزائه بعضها من أجل بعض، بمنزلة الجسد الواحد، أكثر مما يعلمه الجمهور من ذلك.

ولهذا المعنى الإشارة بقوله تعالى في آخر الآية: ﴿سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا * تسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليما غفورا﴾ [الإسراء: ٤٣-

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٤٨/٩

٤٤] .

قال: وأما ما يتكلفه الأشعرية -يعني والمعتزلة- من." (١)

"فحول النظار، **وكما بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع، وأفردت مصنفا للتوحيد.

وذلك أن هؤلاء النظار قالوا: إذا قدر ربان متماثلان فإنه يجوز اختلافهما، فيريد أحدهما أن يفعل ضد مراد الآخر، وحينئذ: إما أن يحصل مراد أحدهما، أو كلاهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما.

والأقسام الثلاثة باطلة، فيلزم انتفاء الملزوم.

أما الأول: فلأنه لو وجد مرادهما للزم اجتماع الضدين، وأن يكون الشيء الواحد حيا ميتا، متحركا ساكنا، قادرا عاجزا، إذا أراد أحدهما أحد الضدين وأراد الآخر الضد الآخر.

وأما الثاني: فلأنه إذا لم يحصل مراد واحد منهما، لزم عجز كل منهما، وذلك يناقض الربوبية.

وأيضا فإذا كان المحل لا يخلو من أحدهما، لزم ارتفاع القسمين المتقابلين، كالحركة والسكون، والحياة والموت، فيما لا يخلو عن أحدهما.

وإن نفذ مراد أحدهما دون الآخر، كان النافذ مراده هو الرب القادر، والآخر عاجزا ليس برب، فلا يكونان متماثلين.." (٢)

"المعلوم أنه إله، فإنه لم ينازع أحد في أن الله إله حق، وإنما نازعوا هل يتخذ غيره إلها مع كونه مملوكا له؟.

ولهذا قال: ﴿ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم﴾ [الروم: ٢٨] .

وقال تعالى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ [الزمر: ٣] .

وقال: ﴿أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أو لو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون * قل لله الشفاعة جميعا له ملك السماوات والأرض ثم إليه ترجعون * وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة وإذا ذكر الذين من دونه إذا هم يستبشرون﴾ [الزمر: ٤٣-٤٥] ، **وقد بسط الكلام** على هذا في موضعه.

والمقصود هنا ما ذكره هذا.

قال: ويدلك على أن الدليل الذي فهمه المتكلمون من الآية ليس هو الدليل الذي تضمنته الآية: أن المحال الذي أفضى إليه دليلهم، غير المحال الذي أفضى إليه الدليل المذكور في الآية.

وذلك أن المحال الذي أفضى إليه الدليل الذي زعموا أنه دليل الآية، هو أكثر من محال واحد، إذ قسموا الأمر إلى

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٥١/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٥٥/٩

ثلاثة أقسام، وليس في الآية تقسيم.

فدليلهم الذي." (١)

"بالإرادة، لم يكن هو المراد، بل بعض المراد وما كان بعض المراد لم يحصل به صلاح النفوس، وهو المراد الذي لا يصلح المتحرك بالإرادة إلا به، فمن أراد غير الله بعلمه امتنع أن يكون الله مراده بعمله، ومن لم يكن الله هو مراده، لم يحصل صلاحه، بل كان الحاصل فساده بالشرك لا يغفر، بخلاف ما دونه.

وأفضل الكلام قول: لا إله إلا الله.

والإله هو الذي يستحق أن تألهه القلوب بالحب والتعظيم، والإجلال والإكرام، والخوف والرجاء، فهو بمعنى المألوه، وهو المعبود الذي يستحق أن يكون كذلك.

ولكن أهل الكلام الذي ظنوا أن التوحيد هو مجرد توحيد الربوبية، فهو التصديق بأن الله وحده خالق الأشياء، اعتقدوا أن الإله بمعنى الآله: اسم فاعل، وأن الإلهية هي القدرة على الاختراع، كما يقول الأشعري وغيره، ممن يجعلون أخص وصف الإله القدرة على الاختراع.

ومن قال: إن أخص وصف الإله هو القدم، كما يقوله من يقوله من المعتزلة، قال ما يناسب ذلك في الإلهية، وهكذا غيرهم، **وقد بسط الكلام** على هذا في موضعه.

والمقصود هنا التنبيه على هذه الأمور، وأن هؤلاء غلطوا في معرفة حقيقة التوحيد، وفي الطرق التي بينها القرآن، فظنوا أنه مجرد اعتقاد أن العالم له صانع واحد.

ومنهم من ضم إلى ذلك نفي الصفات أو بعضها، فجعل نفي ذلك داخلا في مسمى التوحيد.

وإدخال هذا في مسمى التوحيد ضلال عظيم.." (٢)

"وما يزعمونه من العقل الفعال هو عندهم تفيض منه جميع الأمور المشاهدة، فليس هنا غيب وشهادة.

ثم من المعلوم بالاضرار من دين المسلمين أن جبريل لم يبدع الأرض والجبال، والهواء والسحاب، والحيوان والمعدن والنبات.

وهم يزعمون أن هذا العقل الفعال أبدع كل ما تحت فلك القمر.

وقد بسط الكلام على هذا، وبين أن الملائكة التي وصفها الله في كتابه لا يصح أن تكون هي ما يذكرونه من العقول والنفوس بوجوه كثيرة.

قال: وبهذا باين لفظ القرآن الألفاظ التي ينطق بها في غير القرآن، أعني أن هذه الألفاظ هي فعل لنا بإذن الله.

وألفاظ القرآن هي خلق الله، ومن لم يفهم هذا على هذا الوجه لم يفهم هذه الصورة، ولا فهم كيف يقال في القرآن: إنه كلام الله.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٣٧٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٣٧٧

فيقال له: كلا ما يحدثه الله تعالى في نفوس الآدميين من الحروف والأصوات التي يتخيلونها في المنام واليقظة، هي على قولكم بمنزلة القرآن في أنها خلق الله.

ومن المعلوم أن الألفاظ التي يؤلفها الفضلاء خير من أكثر الألفاظ التي يتخيلها أكثر الناس في المنام واليقظة، فأي فضيلة للقرآن بهذا الإعتبار؟!.

قال: ومن نظر إلى اللفظ دون المعنى، قال: إن القرآن." (١)

"والاسم الذي يسمى به غيره، وهو عند الإطلاق ينصرف إليه: كالملك، والعزيز، والحليم- يختص بكماله وإطلاقه، فلا يشركه في ذلك غيره.

والاسم الذي يسمى به غيره ولا ينصرف إطلاقه إليه: كالموجود، والمتكلم، والمريد - يختص أيضا بكماله، وإن لم يختص بإطلاقه.

عود إلى كلام ابن رشد في مناهج الأدلة ورد ابن تيمية

ومن المعلوم أن الأسماء التي يختص بها بكل حال، أو عند الإطلاق، أو تنصرف إليه بالنية يجب أن يعلم المتكلم بها اختصاصه بها، وإلا لم يخصه بها، وتخصيصه بها مستلزم لمعرفة ما يختص به ويمتاز به غيره، فلا بد أن يكون في القلوب من المعرفة ما تختص به، ويمتاز به عن غيره.

وهذه المعرفة لا تكون بقياس كلي مدلوله معنى كلي، إذ الكلي لا تخصيص فيه، بل قد يحصل عن قياسين، مثل أن يعلم أن كل محدث له محدث، وأن المحدث للمحدثات ليس هو شيئا من هذا العالم، ولا يكون اثنين، فيعلم أنه واحد خارج عن العالم، ومع هذا فإشارة القلوب إلى عينه خارجة عن موجب قياس الكلي.

وهكذا سائر المعلومات لا يمكن أن تعلم بمجرد القياس الكلي غير معينة في الخارج، **وقد بسط الكلام** على هذا في موضعه.

ولهذا إذا ذكر الله توجهت القلوب إليه سبحانه، لما في الفطرة من معرفته أبلغ مما توجه إلى معين غيره إذا ذكر.

فإذا قيل: الشمس -أو." (٢)

"على يده وأمثال ذلك فكله مما لم يخبر الله به ولا رسوله وما لم يكن كذلك فإنما هو مأخوذ عن اليهود الذين هم من أعظم الناس كذبا على الأنبياء وقدحا فيهم وكل من نقله من المسلمين فعنهم نقله لم ينقل من ذلك أحد عن نبينا صلى الله عليه وسلم حرفا واحدا

وقوله ﴿وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي﴾ فمن كلام امرأة العزيز كما يدل القرآن على ذلك دلالة بينة لا يرتاب فيها من تدبر القرآن حيث قال تعالى ﴿وقال الملك ائتوني به فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك فاسأله

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢١٩/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨٠/١٠

ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن إن ربي بكيدهن عليم قال ما خطبكن إذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدي كيد الخائنين وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي إن ربي غفور رحيم﴾ فهذا كله كلام امرأة العزيز ويوسف إذ ذاك في السجن لم يحضر بعد إلى الملك ولا سمع كلامه ولا رآه ولكن لما ظهرت براءته في غيبته كما قالت امرأة العزيز ﴿ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب﴾ أي لم أخنه في حال مغيبه عني وإن كنت في حال شهودته راودته فحينئذ ﴿وقال الملك ائتوني به أستخلصه لنفسي فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين﴾ وقد قال كثير من المفسرين إن هذا من كلام يوسف ومنهم من لم يذكر إلا هذا القول وهو قول في غاية الفساد ولا دليل عليه بل الأدلة تدل على نقيضه **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في غير هذا الموضع." [1]

"فصل [الرد على من نفى بعض صفات الله تعالى]

فإن قيل: إنما نفينا الرحمة والمحبة والرضا والغضب ونحو ذلك من الصفات لأنه لا يعقل لها حقيقة تليق بالخالق إلا الإرادة فالمحبة والرضا إرادة الإحسان، والغضب إرادة العقاب منه فالفرق بينهما بحسب تعلقاتها لأن هذه في نفسها ليست عدة، قيل: هذا باطل فإن نصوص الكتاب والسنة والإجماع مع الأدلة العقلية تبين الفرق فإن الله سبحانه يقول: إن تكفروا فإن الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يرضه لكم «١» وقال تعالى: إذ يبيتون ما لا يرضى من القول «٢» فبين أنه لا يرضى هذه المحرمات مع أن كل شيء كائن بسببه، وقال تعالى: والله لا يحب الفساد «٣» وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام وبإجماع سلف الأمة قبل حدوث أقوال النفاة من الجهمية ونحوهم أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح، ولا يحب الكفر والفسوق والعصيان، وأنه يرضى هذا ولا يرضى هذا والجميع بمشيئته وقدرته، والذين لم يفرقوا لهم تأويلات؛ تارة يقولون لا يرضاه لعباده المؤمنين فهم يقولون لا يحب الإيمان والعمل الصالح ممن لم يفعله كما لم يرده ممن لم يفعله ويقولون: إنه يحب الكفر والفسوق ممن فعله كما أراده ممن فعله.

وفساد هذا القول مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، مع دلالة الكتاب والسنة وإجماع السلف على فساده، وتأويلهم الثاني قالوا: لا يرضاه دينا كما يقولون لا يريده دينا، ومعناه عندهم أنه لا يريد أن يثيب فاعله إذ جميع الموجودات والأفعال عندهم بالنسبة إليه سواء، لا يحب منها شيئا دون شيء ولا يبغض منها شيئا دون شيء، **وقد بسط الكلام** على فساد هذا القول وتناقضه في مواضع أخر.

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٧.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٠٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٠٥.." [2]

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/٢٧٣

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٤٦

"**وقد بسط الكلام** على هذا في مواضع غير هذا الموضع كالرد على الغالطين في المنطق وغير ذلك، ثم القياس تارة يعتبر فيه القدر المشترك من غير اعتبار الأولوية، وتارة يعتبر فيه الأولوية فيؤلف على وجه قياس الأولى، وهو إن كان قد يجعل نوعا من قياس الشمول والتمثيل فله خاصة يمتاز بها عن سائر الأنواع وهو أن يكون الحكم المطلوب أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه، وهذا النمط هو الذي كان السلف والأئمة كالإمام أحمد وغيره من السلف يسلكونه من القياس العقلي في أمر الربوبية وهو الذي جاء به القرآن وذلك أن الله سبحانه لا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قياس الشمول الذي تستوي أفراده ولا تحت قياس التمثيل الذي يستوي فيه حكم الأصل والفرع، فإن الله تبارك وتعالى ليس كمثله شيء لا في نفسه المذكورة بأسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله ولكن يسلك في شأنه قياس الأولى كما قال:

ولله المثل الأعلى «١».

فإنه من المعلوم أن كل كمال ونعت ممدوح لنفسه لا نقص فيه يكون لبعض الموجودات المخلوقة المحدثة، فالرب الخالق الصمد القيوم القديم الواجب الوجود بنفسه هو أولى به، وكل نقص وعيب يجب أن ينزه عنه بعض المخلوقات المحدثة الممكنة فالرب القدوس السلام القديم الواجب وجوده بنفسه هو أولى بأن ينزه عنه.

وأما إذا سلك مسلك المشبهين لله بخلقه المشركين به الذين يجعلون له عدلا وندا ومثلا، فيسوون بينه وبين غيره في الأمور كما يفعله أهل الضلال من أهل الفلسفة والكلام من المعتزلة وغيرهم، فإن ذلك يكون قولا باطلا من وجوه، منها: أن تلك القضية الكلية التي تعمه وغيره قد لا يمكنها إثباتها عامة إلا بمجرد قياس التمثيل، وقياس التمثيل إن أفاد اليقين في غير هذا الموضع ففي هذا الموضع قد لا يفيد الظن للعلم بانتفاء الفارق.

ومنها: أنهم إذا حكموا على القدر المشترك الذي هو الحد الأوسط بحكم يتناوله والمخلوقات كانوا بين أمرين إما أن يجعلوه كالمخلوقات، أو يجعلوا المخلوقات مثله فينتقض عليهم طرد الدليل فيبطل.

ومثال ذلك إذا قال الفيلسوف: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وهو واحد فلا يصدر عنه إلا واحد، فإنه يحتاج أن يعلم أولا قوله الواحد لا يصدر عنه

---

(١) سورة النحل، الآية: ٦٠.." (١)

"مخصص، قال لكم الدهرية «١»: فأنتم تجوزون الحدوث من غير سبب حادث يقتضي التخصيص ببعض الحوادث دون بعض.

فإن قلتم: القديم يخصص مثلا عن مثل بلا سبب أصلا جوزتم تخصيص أحد المثلين على الآخر بغير مخصص وهذا يفسد عليكم إثبات العلم بالصانع وهو المقصود بطريقكم فسلكتم طريقا لم تحصل المقصود من العرفان، وسلطتم عليكم أهل الضلال والعدوان، كمن أراد أن يغزو بغير طريق شرعي فلا فتح بلادهم ولا حفظ بلاده بل سلطهم حتى صاروا

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٩٥

يحاربونه بعد أن كانوا عاجزين عنه.

ولهذا ذم السلف والأئمة أهل الكلام المحدث المخالف للكتاب والسنة «٢» إذ كان فيه من الباطل في الأدلة والأحكام ما أوجب تكذيب بعض ما أخبر به الرسول وتسلط العدو على أهل الإسلام وليس هذا موضع بسط الكلام في هذه الأمور الكبيرة العظيمة، بل نبهنا عليها تنبيها مختصرا بحسب ما يحتمله هذا المقام فإن الكلام في مسألة الكلام حير عقول أكثر الأنام الذين ضعفت معرفتهم واتباعهم لما بعث الله به رسله الكرام، ولهم طرق سمعية في تقريره يطول ذكرها.

وأما الطرق العقلية: فمن وجوه:

أحدها: أن الحي إذا لم يتصف بالكلام لزم اتصافه بضده كالسكوت والخرس وهذه آفة يتنزه الله عنها فتعين اتصافه بالكلام وهذا المسلك يسلكونه في إثبات كونه سميعا بصيرا أيضا فإنه إذا كان حيا ولم يكن سميعا بصيرا لزم اتصافه بضد ذلك من الصمم والعمى.

الثاني: أن الكلام صفة كمال وهنالك من جعله صفة لا تتعلق بمشيئته واختياره جعله كالعلم والقدرة ومن قال إنه يتعلق بمشيئته وقدرته قال: كونه متكلما يتكلم إذا شاء صفة كمال وقد يقول بطرد ذلك في كونه فاعلا الأفعال الاختيارية القائمة بنفسه، ويجعل هذا كله من صفات الكمال وقد يقول القدرة على ذلك هي صفة الكمال إذ الكمال لا يجوز أن يفارق الذات فإنه لم يزل ولا يزال كاملا مستحقا لجميع صفات الكمال، فالقدرة على كونه يقول م ا شاء ويفعل ما شاء صفة كمال فالقدرة وحدها غير القدرة مع ما يقترن بها من المقدورية، وهذا ينبني على

---

(١) الدهرية هم الذين عطلوا المصنوعات عن صانعها وقالوا ما حكاه الله تعالى عنهم: ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر [سورة الجاثية، الآية: ٢٤].

(٢) وانظر في ذلك كتاب ذم الكلام وأهله للإمام الحافظ أبي إسماعيل الهروي رحمه الله تعالى.." (١)

"فصل [مسألة التحسين والتقبيح العقليين]

وهذه الطريق لم يسلكها أبو الحسن الأشعري وأصحابه ومن وافقه من علماء المذهب كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وابن الزغواني والأستاذ أبي المعالي وصاحبه الأنصاري، والشهرستاني وأمثالهم وأبي الوليد الباجي والمازري ونحوهم بناء على أنهم لا يرون تنزيه الرب سبحانه عن فعل من الأفعال لأنهم قد علموا أن له أن يفعل ما يشاء وهم لا يقولون بالتحسين والتقبيح العقليين حتى يقولوا إن الفعل الفلاني قبيح وهو منزه عن فعل القبيح بل عندهم أن الظلم غير مقدور إذ الظلم التصرف في ملك غيره فمهما فعل كان تصرفا في ملكه فلم يكن ظلما، بل يقولون إنه يجوز أن يأمر بكل شيء وينهى عن كل شيء ولا يجعلون للأفعال صفات باعتبارها يكون الحسن والقبح، وانتهى ما أثبتوه من الصفات بالعقل إلى أنه حي عليم قدير مريد، وأثبتوا مع ذلك أنه سميع بصير متكلم. فأما الرحمة والحكمة ونحو ذلك فلم يثبتوها بالعقل بل قد ينفون الحكمة التي هي الغايات والمقاصد في أفعاله ويمنعون أن يفعل شيئا لأجل شيء كما قد بسط الكلام على ذلك

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٢٠

في غير هذا الموضع.

فإن المقصود هنا: التنبيه على طرق الناس في النبوة والكلام بحسب العدل والإنصاف لا بسط الكلام في كل ما تنازعوا فيه.

ومسألة التحسين والتقبيح العقليين هي كما تنازع فيها عامة الطوائف، فقال بكل من القولين طوائف من المالكية والشافعية والحنبلية، ومن قال بالإثبات من الحنبلية: أبو الحسن التميمي وأبو الخطاب، ومن قال بالنفي: أبو عبد الله بن حامد وصاحبه القاضي أبو يعلى وأكثر أصحابه.

ومسألة حكم الأعيان قبل ورود الشرع هي في الحقيقة من فروعها، وقد قال فيها بالحظر أو الإباحة أعيان من هذه الطوائف، وأما الحنفية فالغالب عليهم القول بالتحسين والتقبيح العقليين، وذكروا ذلك نصا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأهل الحديث فيها أيضا على قولين ومن قال بالإثبات أبو النصر السجزي وصاحبه الشيخ أبو القاسم سعيد بن علي الزنجاني، فأما ما اختصت به القدرية فهذا لا." (١)

"فإذا قيل: علم زيد، ونزول زيد، واستواء زيد، ونحو ذلك، لم يدل هذا إلا على ما يختص به زيد من علم ونزول واستواء ونحو ذلك، لم يدل على ما يشركه فيه غيره. لكن لما علمنا أن زيدا نظير عمرو، وعلمنا أن علمه نظير علمه، ونزوله نظير نزوله، واستواءه نظير استوائه، فهذا علمناه من جهة القياس والمعقول والاعتبار، لا من جهة دلالة اللفظ، فإذا كان هذا في صفات المخلوق؛ فذلك في الخالق أولى.

فإذا قيل: علم الله وكلام الله ونزوله واستواؤه ووجوده وحياته ونحو ذلك، لم يدل ذلك على ما يشركه فيه أحد من المخلوقين بطريق الأولى، ولم يدل ذلك على مماثلة الغير له في ذلك كما دل في زيد وعمرو؛ لأنا هناك علمنا التماثل من جهة الاعتبار والقياس لكون زيد مثل عمرو، وهنا نعلم أن الله لا مثل له ولا كفو ولا ند، فلا يجوز أن نفهم من ذلك أن علمه مثل علم غيره، ولا كلامه مثل كلام غيره، ولا استواءه مثل استواء غيره، ولا نزوله مثل نزول غيره، ولا حياته مثل حياة غيره.

ولهذا كان مذهب السلف والأئمة إثبات الصفات، ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات. فالله - تعالى - موصوف بصفات الكمال الذي لا نقص فيه، منزه عن صفات النقص مطلقا، ومنزه عن أن يماثله غيره في صفات كماله، فهذان المعنيان جمعا التنزيه، وقد دل عليهما قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾ [الإخلاص: ١، ٢] . فالاسم [الصمد] يتضمن صفات الكمال، والاسم [الأحد] يتضمن نفي المثل كما قد بسط الكلام على ذلك في تفسير هذه السورة.

فالقول في صفاته كالقول في ذاته، والله - تعالى - ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، لكن يفهم من ذلك أن نسبة هذه الصفة إلى موصوفها كنسبة هذه الصفة إلى موصوفها. فعلم الله وكلامه ونزوله واستواؤه، هو كما

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٢١٦

يناسب ذاته ويليق بها، كما أن صفة العبد هي كما تناسب ذاته وتليق بها، ونسبة صفاته إلى ذاته كنسبة صفات العبد إلى ذاته؛." (١)

"رأسه وقال لي: ويلك يا إسحاق، ما يقول هؤلاء؟ قال: قلت: لا أدري، قال: تزعم أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ ينزل إلى السماء الدنيا في كل ليلة ويخلو منه العرش؟ فقلت: أيها الأمير، لست أنا قلته، قاله النبي صلى الله عليه وسلم: ثنا أبو بكر بن عياش، عن إسحاق، عن الأغر بن مسلم أنه قال: أشهد على أبي هريرة وأبي سعيد أنهما شهدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ينزل الله إلى سماء الدنيا في كل ليلة فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له " ولكن مرهم يناظروني. قال فلما ذكرت له النبي صلى الله عليه وسلم، سكن غضبه، وقال لي اجلس، فجلست. فقلت: مرهم أيها الأمير يناظروني. قال: ناظروه، قال: فقلت لهم: يستطيع أن ينزل ولا يخلو منه العرش أم لا يستطيع؟ قال: فسكتوا وأطرقوا رؤوسهم. فقلت: أيها الأمير، مرهم يجيبوا، فسكتوا. فقال: ويحك يا إسحاق، ماذا سألتهم؟ قال: قلت: أيها الأمير! قل لهم يستطيع أن ينزل؛ ولا يخلو منه العرش أم لا؟ قال: فإيش هذا؟ قلت: إن زعموا أنه لا يستطيع أن ينزل إلا أن يخلو منه العرش، فقد زعموا أن الله عاجز مثلي ومثلهم، وقد كفروا. وإن زعموا أنه يستطيع أن ينزل ولا يخلو منه العرش، فهو ينزل إلى السماء الدنيا كيف يشاء، ولا يخلو منه المكان.

قال عبد الرحمن: والصحيح مما جرى بين إسحاق وعبد الله بن طاهر ما أخبرنا أبي: ثنا أبو عثمان عمرو بن عبد الله البصري، ثنا محمد بن حاتم، سمعت إسحاق بن إبراهيم بن مخلد يقول: قال لي عبد الله بن طاهر: يا أبا يعقوب، هذه الأحاديث التي تروونها في النزول ـ يعني وغير ذلك ـ ما هي؟ قلت: أيها الأمير، هذه أحاديث جاءت مجيء الأحكام والحلال والحرام، ونقلها العلماء، فلا يجوز أن ترد، هي كما جاءت بلا كيف، فقال عبد الله: صدقت، ما كنت أعرف وجوهها إلى الآن.

قال عبد الرحمن: ولا يخلو منه المكان كيفية تهدم النزول، وتبطل قول من يقول: هي كما جاءت بلا كيف، فيقال: بل مخاطبة إسحاق لعبد الله بن طاهر كان فيها زيادة على هذه الرواية كما ثبت ذلك في غير هذه الرواية؛ ولكن هذه المخاطبات والمناظرات ينقل منها هذا ما لا ينقل غيره، كما نقلوا في مناظرة أحمد بن حنبل وغيره، هذا ينقل ما لا ينقله هذا، كما نقل صالح وعبد الله والمروزي وغيرهم وكلهم ثقات، **وإسحاق بسط الكلام** مع ابن طاهر.." (٢)

"وفي كتب التفسير المسندة قطعة كبيرة من ذلك، مثل تفسير عبد الرزاق، وعبد بن حميد، ودحيم وسنيد، وابن جرير الطبري، وأبي بكر بن المنذر، وتفسير عبد الرحمن ابن أبي حاتم، وغير ذلك من كتب التفسير، التي ينقل فيها ألفاظ الصحابة والتابعين، في معاني القرآن بالأسانيد المعروفة.

فإن معرفة مراد الرسول ومراد الصحابة هو أصل العلم، وينبوع الهدى، وإلا فكثير ممن يذكر مذهب السلف ويحكيه لا يكون له خبرة بشيء من هذا الباب، كما يظنون أن مذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها. أنه لا يفهم أحد

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٠

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٤٩

معانيها؛ لا الرسول ولا غيره، ويظنون أن هذا معنى قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ [آل عمران: ٧] مع نصرهم للوقف على ذلك؛ فيجعلون مضمون مذهب السلف أن الرسول بلغ قرآنا لا يفهم معناه، بل تكلم بأحاديث الصفات وهو لا يفهم معناها، وأن جبريل كذلك، وأن الصحابة والتابعين كذلك.

وهذا ضلال عظيم، وهو أحد أنواع الضلال في كلام الله والرسول صلى الله عليه وسلم، ظن أهل التخييل، وظن أهل التحريف والتبديل، وظن أهل التجهيل. وهذا **مما بسط الكلام** عليه في مواضع، والله يهدينا وسائر إخواننا إلى صراطه المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

والمقصود هنا الكلام على من يقول: ينزل ولا يخلو منه العرش، وإن أهل الحديث في هذا على ثلاثة أقوال:

منهم من ينكر أن يقال: يخلو، أو لا يخلو، كما يقول ذلك الحافظ عبد الغني وغيره.

ومنهم من يقول: بل يخلو منه العرش، وقد صنف عبد الرحمن بن منده مصنفا في الإنكار على من قال: لا يخلو من العرش، أو لا يخلو منه العرش. كما تقدم بعض كلامه.

وكثير من أهل الحديث يتوقف عن أن يقول: يخلو أو لا يخلو. وجمهورهم على أنه لا يخلو منه العرش. وكثير منهم يتوقف عن أن يقال: يخلو أو لا يخلو؛ لشكهم في ذلك، وأنهم لم يتبين لهم جواب أحد الأمرين، وإما مع كون الواحد منهم قد ترجح عنده أحد الأمرين." (١)

"**وقد بسط الكلام** عليه في موضع آخر، وبين أن لفظ المعية في اللغة. وإن اقتضى المجامعة والمصاحبة والمقارنة. فهو إذا كان مع العباد لم يناف ذلك علوه على عرشه، ويكون حكم معيته في كل موطن بحسبه. فمع الخلق كلهم بالعلم والقدرة والسلطان ويخص بعضهم بالإعانة والنصر والتأييد.

وقد قال ابن أبي حاتم: قرأت على محمد بن الفضل: حدثنا محمد بن على بن الحسن بن شقيق، ثنا محمد بن مزاحم، ثنا بكير بن معروف، عن مقاتل بن سليمان في قوله تعالى: ﴿يعلم ما يلج في الأرض﴾ من المطر ﴿وما يخرج منها﴾ من النبات ﴿وما ينزل من السماء﴾ من القطر ﴿وما يعرج فيها﴾ ما يصعد إلى السماء من الملائكة ﴿وهو معكم أين ما كنتم﴾ يعنى بقدرته وسلطانه وعلمه معكم أينما كنتم.

وبهذا الإسناد عن مقاتل بن سليمان قال: بلغنا. والله أعلم. في قوله تعالى: ﴿هو الأول﴾ قال: قبل كل شيء ﴿والآخر﴾ قال: بعد كل شيء ﴿والظاهر﴾ قال: فوق كل شيء ﴿والباطن﴾ قال: أقرب من كل شيء؛ وإنما نعنى بالقرب بعلمه وقدرته وهو فوق عرشه ﴿وهو بكل شيء عليم﴾ [الحديد: ٣] يعلم نجواهم ويسمع كلامهم، ثم ينبئهم يوم القيامة بكل شيء نطقوا به، سيئ أو حسن.

وهذا ليس مشهورا عن مقاتل كشهرة الأول الذي روى عنه من وجوه لم يجزم بما قاله، بل قال: بلغنا، وهو الذي فسر الباطن بالقريب، ثم فسر القرب بالعلم والقدرة، ولا حاجة إلى هذا. وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٦٥

أنه قال: " أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء " وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي ذر." (١)

"وكذلك يقولون: الحي لا يكون إلا فعالا، كما قاله البخاري، وذكره عن نعيم بن حماد، وعثمان بن سعيد، وابن خزيمة وغيرهم، ولا يكون إلا متحركا، كما قال عثمان ابن سعيد الدارمي وغيره، وكل منهما يذكر أن ذلك مذهب أهل السنة، وهكذا يقول ذلك من أساطين الفلاسفة من ذكر قوله بذلك في غير هذا الموضع من متقدميهم ومتأخريهم.

قالوا: وهذا تسلسل في الآثار والبرهان، إنما دل على امتناع التسلسل في المؤثرين، فإن هذا مما يعلم فساده بصريح المعقول، وهو مما اتفق العقلاء على امتناعه، **كما بسط الكلام** عليه في موضع آخر.

فأما كونه ـ سبحانه وتعالى ـ يتكلم كلمات لا نهاية لها وهو يتكلم بمشيئته وقدرته، فهذا هو الذي يدل عليه صحيح المنقول وصريح المعقول، وهو مذهب سلف الأمة وأئمتها، والفلاسفة توافق على دوام هذا النوع. وقدماء أساطينهم يوافقون على قيام ذلك بذات الله كما يقوله أئمة المسلمين وسلفهم. والذين قالوا: إن ذلك ممتنع هم أهل الكلام المحدث في الإسلام من الجهمية والمعتزلة، وهم الذين استدلوا على حدوث كل ما تقوم به الحوادث بامتناع حوادث لا أول لها.

ومن هنا يظهر الأصل الثاني ـ الذي تبنى عليه أفعال الرب ـ تعالى ـ اللازمة والمتعدية: وهو أنه ـ سبحانه ـ هل تقوم به الأمورالاختيارية المتعلقة بقدرته ومشيئته أو لا؟

فمذهب السلف وأئمة الحديث وكثير من طوائف الكلام والفلاسفة جواز ذلك. وذهب نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة، والكلابية من مثبتة الصفات إلى امتناع قيام ذلك به.

أما نفاة الصفات: فإنهم ينفون هذا وغيره، ويقولون: هذا كله أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بجسم، والأجسام محدثة، فلو قامت به الصفات، لكان محدثا.." (٢)

"من الثلاثة منكر في العقل والشرع؛ ولهذا كانت بحوث الرازي في مسألة القادر المختار في غاية الضعف من جهة المسلمين، وهي على قول الدهرية أظهر دلالة.

واحتج أهل الكلام المبتدع بأنه يمتنع وجود حوادث لا أول لها، ويقولون: لو وجدت حوادث لا أول لها، لكنا إذا قدرنا ما وجد قبل الطوفان وما وجد قبل الهجرة، وقابلنا بينهما، فإما أن يتساويا ـ وهو ممتنع ـ لأنه يكون الزائد مثل الناقص، وإما أن يتفاضلا، فيكون فيما لا يتناهي تفاضلا وهو ممتنع، ويذكرون حججا أخرى **قد بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع.

وقد تكلم الناس في هذه [الحجة] ونحوها، وبينوا فسادها؛ بأن التفاضل إنما يقع من الطرف المتناهي لا من الطرف الذي لا يتناهي، وبأن هذا منقوض بالحوادث المستقبلة، فإن كون الحادث ماضيا أو مستقبلا أمر إضافي؛ ولهذا منع

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٢٨

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٥٧

أئمة هذا القول ـ كجهم والعلاف ـ وجود حوادث لا تتناهي في المستقبل، وقال جهم: بفن اء الجنة والنار، وقال العلاف: بفناء الحركات، وهذا كله **مبسوط** في موضع آخر.

وصار طائفة أخرى، قد عرفت كلام هؤلاء وكلام هؤلاء ـ كالرازي والآمدي وغيرهما ـ يصنفون الكتب الكلامية، فينصرون فيها ماذكره المتكلمون المبتدعون عن أهل الملة من [حدوث العالم] بطريقة المتكلمين المبتدعة هذه، وهو امتناع حوادث لا أول لها، ثم يصنفون الكتب الفلسفية كتصنيف الرازي [المباحث الشرقية] ونحوها، ويذكر فيها ما احتج به المتكلمون على امتناع حوادث لا أول لها، وإن الزمان والحركة والجسم لها بداية، ثم ينقض ذلك كله، ويجيب عنه، ويقرر حجة من قال: إن ذلك لا بداية له.

وليس هذا تعمدا منه لنصر الباطل، بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه. فإذا وجد في المعقول بحسب نظره ما يقدح." (١)

"يشفع لنا، فإذا صورنا تمثاله – والتماثيل إما مجسدة وإما تماثيل مصورة كما يصورها النصارى في كنائسهم – قالوا: فمقصودنا بهذه التماثيل تذكر أصحابها وسيرهم ونحن نخاطب هذه التماثيل ومقصودنا خطاب أصحابها ليشفعوا لنا إلى الله. فيقول أحدهم: يا سيدي فلانا أو يا سيدي جرجس أو بطرس أو ياستي الحنونة مريم. أو يا سيدي الخليل أو موسى ابن عمران أو غير ذلك، اشفع لي إلى ربك. وقد يخاطبون الميت عند قبره أو يخاطبون الحي وهو غائب، كما يخاطبونه لو كان حاضرا حيا وينشدون قصائد يقول أحدهم فيها: يا سيدي فلانا! أنا في حسبك، أنا في جوارك، اشفع لي إلى الله، سل الله لنا أن ينصرنا على عدونا، سل الله أن يكشف عنا هذه الشدة، أشكو إليك كذا وكذا فسل الله أن يكشف هذه الكربة. أو يقول أحدهم: سل الله أن يغفر لي. ومنهم من يتأول قوله تعالى: (٤: ٦٤) : ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما﴾ .

٤٩ – ويقولون: إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته كنا بمنزلة الذين طلبوا الاستغفار من الصحابة، ويخالفون بذلك إجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر المسلمين، فإن أحدا منهم لم يطلب من النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته أن يشفع له ولا سأله شيئا ولا ذكر ذلك أحد من أئمة المسلمين في كتبهم، وإنما ذكر ذلك من ذكره من متأخري الفقهاء وحكوا حكاية مكذوبة على مالك رضي الله عنه سيأتي ذكرها **وبسط الكلام** عليها (١) إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: (ص ١٢١) .." (٢)

"من الملائكة وإنما هو من الجن والشياطين يغوون المشركين.

١٢٢ – والشياطين يوالون من يفعل ما يحبونه من الشرك والفسوق والعصيان؛ فتارة يخبرونه ببعض الأمور الغائبة ليكاشف بها، وتارة يؤذون من يريد أذاه بقتل وتمريض ونحو ذلك، وتارة يجلبون له من يريد من الإنس، وتارة يسرقون له ما يسرقونه

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٧٥

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٢٤

من أموال الناس من نقد وطعام وثياب وغير ذلك، فيعتقد أنه من كرامات الأولياء وإنما يكون مسروقا، وتارة يحملونه في الهواء فيذهبون به إلى مكان بعيد.

١٢٣ - فمنهم من يذهبون به إلى مكة عشية عرفة ويعودون به فيعتقد هذا كرامة، مع أنه لم يحج حج المسلمين؛ لا أحرم ولا لبى ولا طاف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، ومعلوم أن هذا من أعظم الضلال.

١٢٤ - ومنهم من يذهب إلى مكة ليطوف بالبيت من غير عمرة شرعية. فلا يحرم إذا حاذى الميقات.

١٢٥ - ومعلوم أن من أراد نسكا بمكة لم يكن له أن يجاوز الميقات إلا محرما، ولو قصدها لتجارة أو لزيارة قريب له أو طلب علم كان مأمورا أيضا بالإحرام من الميقات، وهل ذلك واجب أو مستحب؟ فيه قولان مشهوران للعلماء.

١٢٦ - وهذا باب واسع، ومنه السحر والكهانة، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

١٢٧ - وعند المشركين عباد الأوثان ومن ضاهاهم من النصارى ومبتدعة هذه الأمة في ذلك من / الحكايات ما يطول وصفه، فإنه ما من أحد يعتاد دعاء الميت والاستغاثة به نبيا كان أو غير نبي إلا وقد بلغه من." [(١)]

"وغيرهما (١) .

٢١٣ - **وقد بسط الكلام** عليه في (جواب المسائل البغدادية) (٢) .

٢١٤ - فإن هذا كان له دعاء يدعو به، فإذا جعل مكان دعائه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كفاه الله ما أهمه من أمر دنياه وآخرته، فإنه كما صلى عليه مرة صلى الله عليه عشرا، وهو لو دعا لآحاد المؤمنين لقالت الملائكة: "آمين، ولك بمثل" (٣) فدعاؤه للنبي صلى الله عليه وسلم أولى بذلك.

٢١٥ - ومن قال لغيره من الناس: ادع لي - أو لنا - وقصده أن ينتفع ذلك المأمور بالدعاء وينتفع هو أيضا بأمره وبفعل ذلك المأمور به كما يأمره بسائر فعل الخير فهو مقتد بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤتم به، ليس هذا من السؤال المرجوح.

٢١٦ - وأما إن لم يكن مقصوده إلا طلب حاجته لم يقصد نفع ذلك والإحسان إليه، فهذا ليس من المقتدين بالرسول المؤتمين به في ذلك،

---

(١) منهم الحاكم في المستدرك (٢/٤٢١) من طريق قبيصة.

والإمام إسماعيل بن إسحاق في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (ص ٢٩) ، حديث (١٤) من طريق سعيد بن سلام العطار. كلهم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وصححه الحاكم، وقال العلامة الألباني في تعليقه عليه: "حديث جيد". وفي إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل لينه أبو حاتم الرازي وابن خزيمة واحتج بحديثه أحمد وإسحاق، ووثقه البخاري والترمذي وحسن الذهبي حديثه، وهو الأعدل والأقرب.

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٤٧

(٢) يبحث عن جواب المسائل البغدادية.

(٣) تقدم تخريجه في ص ٦١.." (١)

"المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلا في السلف.

٤٧١ - أما الصحابة فلم يعرف فيهم - ولله الحمد - من تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، كما لم يعرف فيهم من كان من أهل البدع المعروفة كبدع الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة، فلم يعرف فيهم أحد من هؤلاء الفرق، ولا كان فيهم من قال: إنه أتاه الخضر، فإن خضر موسى مات كما بين هذا في غير هذا الموضع.

٤٧٢ - والخضر الذي يأتي كثيرا (١) من الناس إنما هو جني تصور بصورة إنسي أو إنسي كذاب، ولا يجوز أن يكون ملكا مع قوله أنا الخضر، فإن الملك لا يكذب وإنما يكذب الجني والإنسي.

وأنا أعرف ممن أتاه الخضر وكان جنيا مما يطول ذكره في هذا الموضع.

٤٧٣ - وكان الصحابة أعلم من أن يروج عليهم هذا التلبيس، وكذلك لم يكن فيهم من حملته الجن إلى مكة وذهبت به إلى عرفات ليقف بها كما فعلت ذلك بكثير من الجهال والعباد وغيرهم، ولا كان فيهم من تسرق الجن أموال الناس وطعامهم وتأتيه به، فيظن أن هذا من باب الكرامات كما **قد بسط الكلام** على ذلك في مواضع.

٤٧٤ - وأما التابعون فلم يعرف تعمد الكذب في التابعين من

---

(١) في خ "كثير".." (٢)

"ولكن جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث، تلقوها بالقبول وأجمعوا عليها وهم يعلمون علما قطعيا أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها. **وبسط الكلام** في هذا له موضع آخر.

٥٠٨ - وهذا الحديث المذكور في آدم يذكره طائفة من المصنفين بغير إسناد وما هو من جنسه مع زيادات أخر، كما ذكر القاضي عياض قال: وحكى أبو محمد المكي وأبو الليث السمرقندي (١) وغيرهما: "أن آدم عند معصيته قال: اللهم بحق محمد اغفر لي خطيئتي - قال: ويروى تقبل توبتي - فقال الله له: من أين عرفت محمدا؟ قال: رأيت في كل موضع من الجنة مكتوبا: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

قال: ويروى: محمد عبدي ورسولي، فعلمت أنه أكرم خلقك عليك، فتاب عليه وغفر له" (٢) .

٥٠٩ - ومثل هذا لا يجوز أن تبنى عليه الشريعة ولا يحتج به في الدين باتفاق المسلمين، فإن هذا من جنس الإسرائيليات ونحوها التي لا

---

(١) الإمام الفقيه ا لمحدث الزاهد أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم، السمرقندي الحنفي صاحب كتاب "تنبيه

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٧٥

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/١٧٤

الغافلين"، تروج عليه الأحاديث الموضوعة، مات سنة (٣٧٥) . سير أعلام النبلاء (٣٢٢/١٦ - ٣٢٣) .

(٢) الشفاء (١٣٣/١) ، والقصة كما تراها بغير إسناد.." (١)

"[فصل]

٥٨٣ - وأما القسم الثالث مما يسمى: "توسلا" فلا يقدر أحد أن ينقل فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يحتج به أهل العلم - كما تقدم (١) بسط الكلام على ذلك - وهو الإقسام على الله عز وجل بالأنبياء والصالحين أو السؤال بأنفسهم، فإنه لا يقدر أحد أن ينقل فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثابتا لا في الإقسام أو السؤال به، ولا في الإقسام أو السؤال بغيره من المخلوقين، وإن كان في العلماء من سوغه فقد ثبت عن غير واحد من العلماء أنه نهى عنه، فتكون مسألة نزاع كما تقدم بيانه.

٥٨٤ - فيرد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، ويبدي كل واحد حجته كما في سائر مسائل النزاع، وليس هذا من مسائل العقوبات بإجماع المسلمين، بل المعاقب على ذلك معتد جاهل ظالم، فإن القائل بهذا قد قال ما قالت العلماء، والمنكر عليه ليس معه نقل يجب اتباعه لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة.

٥٨٥ - وقد ثبت أنه لا يجوز القسم بغير الله لا بالأنبياء ولا بغيرهم كما سبق بسط الكلام في تقرير ذلك (٢) .

٥٨٦ - وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز لأحد أن ينذر لغير الله لا لنبي ولا لغير نبي، وأن هذا نذر شرك لا يوفى به (٣) .

---

(١) انظر ص (١٢٨ - ١٢٩) .

(٢) انظر ص ٩٠.

(٣) انظر شرح معاني الآثار ١٣٢/٣، ومجمع الأنهر ٥٤٧/١.." (٢)

"٥٨٧ - وكذلك الحلف بالمخلوقات (١) لا ينعقد به اليمين، ولا كفارة فيه، حتى لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لم ينعقد يمينه كما تقدم ذكره، ولم يجب عليه كفارة عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين، بل نهى عن الحلف بهذه اليمين، فإذا لم يجز أن يحلف بها الرجل ولا يقسم بها على مخلوق فكيف يقسم بها على الخالق جل جلاله؟.

٥٨٨ - وأما السؤال به من غير إقسام به فهذا أيضا مما منع منه غير واحد من العلماء، والسنن الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين تدل على ذلك.

فإن هذا إنما يفعله من يفعله على أنه قربه وطاعة وأنه مما يستجاب به الدعاء.

٥٨٩ - وما كان من هذا النوع فإما أن يكون واجبا وإما أن يكون مستحبا، وكل ما كان واجبا أو مستحبا في العبادات

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/١٨٩

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٢٣٠

والأدعية فلا بد أن يشرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأمته، فإذا لم يشرع هذا لأمته لم يكن واجبا ولا مستحبا ولا يكون قربة وطاعة ولا سببا لإجابة الدعاء، وقد **تقدم بسط الكلام** على هذا كله.

---

(١) قال في بدر المتقى شرح الملتقى بهامش مجمع الأنهر (١/٥٤٤) : "ولا يكون اليمين بغير الله كالقرآن والنبي والعرش والكعبة، فإنه حرام بل عن ابن عمر وغيره أن الحلف بغير الله شرك، قال الرازي أخاف الكفر على من قال بحياتي وحياتك وفي المنية من يحلف بروح الأمير وحياته ورأسه لم يتحقق إسلامه بعد" وانظر مجمع الأنهر في الموضع نفسه.

وانظر شرح الزرقاني على الموطأ (٣/٦٧) . وتكملة المجموع شرح المهذب في الفقه الشافعي (١٦/٤٧١ - ٤٧٢) . والمغني لابن قدامة (٩/٤٨٨ - ٤٨٩) .." [١]

"لا حجة فيه فإن حق السائلين عليه أن يجيبهم وحق العابدين أن يثيبهم، وهو حق أحقه الله تعالى على نفسه الكريمة بوعده الصادق باتفاق أهل العلم، وبإيجابه على نفسه في أحد أقوالهم، وقد **تقدم بسط الكلام** على ذلك.

٥٩٥ - وهذا بمنزلة الثلاثة الذين سألوه في الغار بأعمالهم فإنه سأله هذا ببره العظيم لوالديه، وسأله هذا بعفته العظيمة عن الفاحشة، وسأله هذا بأدائه العظيم للأمانة (١) ؛ لأن هذه الأعمال أمر الله بها ووعد الجزاء لأصحابها فصار هذا كما حكاه عن المؤمنين بقوله (٣: ١٩٣) : ﴿ربنا إننا سمعنا مناديا ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار﴾ ، وقال تعالى: (٢٣: ١٠٩) ﴿إنه كان فريق من عبادي يقولون ربنا آمنا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الراحمين﴾ ، وقال تعالى: (٣: ١٥ - ١٦) : ﴿قل أؤنبئكم بخير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وأزواج مطهرة ورضوان من الله والله بصير بالعباد * الذين يقولون ربنا إننا آمنا فاغفر لنا ذنوبنا وقنا عذاب النار﴾ .

٥٩٦ - وكان ابن مسعود يقول في السحر: "اللهم دعوتني

---

(٤) أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليل من طريق الوازع بن نافع العقيلي عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم. والوازع، قال فيه البخاري: "منكر الحديث". الضعفاء (ص ٢٤٥) وقال النسائي: "متروك". الضعفاء (ص ٢٣٩) . وقال أحمد وابن معين: "ليس بثقة". وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه الوازع غير محفوظ" انظر المغني (٢/٧١٨) ، والميزان (٤/٣٢٧) ، واللسان (٦/٢١٣) .

(١) تقدم تخريجه ص (١٠٥) .." [٢]

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٢٣١

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٢٣٤

"عليه، وهذا كله مجمع عليه بين المسلمين، ليس فيه خلاف لا بين الأئمة الأربعة ولا غيرهم.

٦٨٦ - **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في مجلدات، من جملتها مصنف ذكرنا فيه قواعد تتعلق بحكم الحكام، وما يجوز لهم الحكم فيه وما لا يجوز. وهو مؤلف مفرد يتعلق بأحكام هذا الباب، لا يحسن إيراد شيء من فصوله هاهنا، لإفراد الكلام في هذا الموضع على قواعد التوحيد ومتعلقاته، وسيأتي إيراد ما اختصر منه، وحررت فصوله في ضمن أوراق مفردة يقف عليها المتأمل، لمزيد الفائدة ومسيس الحاجة إلى معرفة هذا الأمر المهم. وبالله التوفيق.

* * *

٦٨٧ - وكنت وأنا بالديار المصرية في سنة إحدى عشرة وسبعمائة قد استفتيت عن التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم، فكتبت في ذلك جوابا **مبسوطا**، وقد أحببت إيراده هنا لما في ذلك من مزيد الفائدة، فإن هذه/ القواعد - المتعلقة بتقرير التوحيد، وحسم مادة الشرك والغلو - كلما تنوع بيانها، ووضحت عبارتها، فإن ذلك نور على نور. والله المستعان.

٦٨٨ - وصورة السؤال: المسئول من السادة العلماء أئمة الدين، أن يبينوا ما يجوز وما لا يجوز من الاستشفاع والتوسل بالأنبياء والصالحين.

٦٨٩ - وصورة الجواب: الحمد لله رب العالمين. أجمع المسلمون على أن النبي صلى الله عليه وسلم يشفع للخلق يوم القيامة، بعد أن يسأله الناس ذلك، وبعد أن يأذن الله له في الشفاعة. ثم إن أهل السنة والجماعة متفقون على ما." (١)

"٨٩٩- وقد قال تعالى (٤٢: ١٣) : ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه﴾ ، وقال تعالى (٢٣: ٥١-٥٣) : ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم، وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون﴾ ، وقال تعالى (٣٠: ٣٠-٣٢) : ﴿فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون، منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون﴾ .

وهذا هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله دينا غيره من الأولين والآخرين، كما **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع.." (٢)

"**وقد بسط الكلام** على هؤلاء في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه قد وقع ما أخبر به صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: «لتسلكن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه» قالوا: يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: «فمن» .

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٢٦٦

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٣٢٥

وهو صلى الله عليه وسلم قد بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده (١) ، وبين (٢) الحق من الباطل، والهدى من الضلال، والرشد (٣) من الغي، وحذر أمته هذه الأمور، ونهاهم عنها وعما يدعو إليها، وما على الرسول إلا البلاغ المبين، قال تعالى: ﴿فإن تولوا (٤) فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وإن تطيعوه تهتدوا وما على الرسول إلا البلاغ المبين﴾ [النور: ٥٤] .

---

(١) قوله: (وجاهد في الله حق جهاده) ليس في خ٢.

(٢) في خ٢: (فبين) .

(٣) في خ٢: (والرشاد) .

(٤) في الأصل وخ٢: (توليتم) .." [1]

"فاصلا، كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع.

فالحمد لله الذي حفظ قبره عن أن يتخذ مسجدا، أو وثنا، أو عيدا، ولم يمكن أحدا أن يدخل إلى قبره بالكلية، بل سد هذا الباب، وأما غيره فقد يتخذ قبره مسجدا، ويتخذ وثنا، وليس على الأنبياء والصالحين الذين فعل ذلك بغير رضاهم درك، فإنهم يكرهون ذلك، ويتأذون بما يفعل عندهم، وهذا كما أن من عبد المسيح وغيره لا إثم عليه بما فعله به غيره بغير إذنه.

لكن كان أهل الكتاب قبلنا يتخذون قبور الأنبياء والصالحين مساجد، كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم، ونبينا عصمه الله أن يتخذ قبره مسجدا، كما عصم أمته أن تجتمع على ضلالة، فإن الأمم قبلنا كانوا إذا ضلوا أرسل الله نبيا يبين ضلالهم، ومحمد (١) صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء لا نبي بعده فلو اتخذ قبره - والعياذ بالله - مسجدا، وجعل وثنا؛ لكان ذلك من أعظم ظهور الضلال والشرك في أمته، وهي آخر الأمم، وقد عصمها الله أن تجتمع على ضلالة، ولهذا يوجد من هو دونه من أهل بيته، والمشايخ، عند قبره، أو قبر منسوب إليه، وهو كذب، من اتخاذه وثنا ومسجدا، ما لا يوجد عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم عصمة من الله، ورحمة، /٤٢ب/ وعناية، بمحمد، وأمته، والمتبعين لسنته.

---

(١) في الأصل: (ومحمدا) ، والتصويب من المحقق.." [2]

"فيقال لهذا: معجزات الأنبياء مختصة بهم وبمن اتبعهم من المؤمنين، لا يجوز أن يكون لمن كفر بهم من المعجزات مثل ما لهم، فإن معجزاتهم هي آيات نبوتهم، وبرهان رسالتهم، والدليل يجب أن يكون مختصا (١) بالمدلول عليه، فلو كان لمن كذبهم مثل ما لهم لم يكن ذلك دليلا، ولهذا طلب أعداؤهم أن يعارضوهم فيأتوا بمثل ما أتوا به، كما

---

(١) قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق ابن تيمية ٩٢/١

(٢) قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق ابن تيمية ١٠٤/١

فعلت السحرة بموسى، وكما قصد بعض الناس أن يعارض القرآن، ولو أتوا بمثل ما أتت به الأنبياء لانتصروا.

فلو أن السحرة أتوا بمثل ما أتى به موسى لم يكن موسى قد جاء بآية، بل من تمام آيات الأنبياء أن المكذبين لهم لا يقدرون على مثلها، ولهذا لما ظهر للسحرة أن ما أتى به موسى لا يمكنهم أن يأتوا بمثله، وليس من جنس السحر؛ آمنوا به، وقالوا: ﴿آمنا برب العالمين ﴿١٢١﴾ رب موسى وهارون﴾ [الشعراء: ٤٧-٤٨] وقالوا لفرعون: ﴿لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا فاقض ما أنت قاضٍ إنما تقضي هذه الحياة الدنيا ﴿٧٢﴾ إنا آمنا بربنا ليغفر لنا خطايانا وما أكرهتنا عليه من السحر والله خير وأبقى﴾ [طه: ٧٢-٧٣] .

ولهذا /٦٩أ/ تحدى الرسول المكذبين أن يأتوا بمثل هذا القرآن، تحداهم بمثله، ثم بعشر سور، ثم بسورة، وقال: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا﴾ [الإسراء: ٨٨]

وقد بسط الكلام على هذا في مواضع.

فإن الكلام في المعجزات، وخصائصها، والفرق بينها وبين غيرها،

---

(١) في الأصل: (مختص) ، والتصويب من المحقق.." (١)

"أصاب الفريقين مثل ذلك في أمر النفس الناطقة حيث تقابلوا بالنفي والإثبات وحيث اتفق الفريقان على مثل هذا الضلال في صفات ذي الجلال فخاضوا في باب الإيمان بالله واليوم الآخر خوضا ليس هذا **موضع بسط الكلام** فيه وإن كان كل ذي مقالة فلا بد أن تكون في مقالته شبهة من الحق ولولا ذلك لما راجت واشتبهت

وإن كانت الإرادة والمحبة تنقسم إلى متبوعة للمراد تكون له كالسبب الفاعل وإلي تابعة للمراد يكون هو لها كالسبب الفاعل وتكون عنه كالمسبب المفعول وهذا هو الأصل

وإذا علم أن جميع حركات العالم صادرة عن محبة وإرادة ولا بد للمحبة والإرادة من سبب فاعل يكون هو المحبوب المراد علم بذلك أنه لا بد لجميع الحركات من إله يكون المعبود المقصود المراد المحبوب لها وأنها دالة على الإله الحق من هذا الوجه وأنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وهذا غير هذا الوجه الذي دلت منه على ربوبيته وقد بسطنا الكلام على ذلك في مواضع متعددة إذ هو أجل العلم الإلاهي وأشرفه وإنما كان المقصود هنا التنبيه علب أن الإرادة نوعان كالعلم والله أعلم." (٢)

"الذي عليه جمهور علماء السلف والخلف: أن القنوت والاستلام والتسبيح أمر زائد على ذلك، وهذا كقول بعضهم: إن سجود الكاره وذله وانقياده لما يريده الله منه من عافية ومرض وغنى وفقر، وكما قال بعضهم في قوله: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾ . قال: تسبيحه دلالته على صانعه فتوجب بذلك تسبيحا من غيره، والصواب أن لها تسبيحا وسجودا بحسبها. والمقصود أن فقر المخلوقات إلى الخالق ودلالتها عليه وشهادتها له أمر فطري فطر الله عليه عباده،

---

(١) قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق ابن تيمية ١٥٣/١

(٢) قاعدة في المحبة ابن تيمية ص/٢١٥

كما أنه فطرهم على الإقرار به بدون هذه الآيات، كما **قد بسط الكلام** على هذا في مواضع، وبين الفرق بين دلالة الآيات ودلالة القياس الشمولي والتمثيلي فإن القياس البرهاني العقلي سواء صيغ بلفظ الشمول كالأشكال المنطقية، أو صيغ بلفظ التمثيل، وبين أن الجامع هو علة الحكم ويلزم ثبوت الحكم أينما وجد، وقد بسطنا الكلام على صورة القياسين في غير هذا الموضع. والتحقيق: أن العلم بأن المحدث لا بد له من محدث هو علم فطري ضروري في المعينات الجزئية، وأبلغ مما هو في القضية الكلية، فإن الكليات إنما تصير كليات في العقل بعد استقرار جزئياتها في الوجود، وكذلك عامة القضايا الكلية التي يجعلها كثير من النظار المتكلمة والمتفلسفة أصول علمهم، كقولهم، الكل أعظم من الجزء أو النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية ونحو ذلك، فإنه أي كلي تصوره الإنسان علم أنه أعظم من جزئيه، وإن لم تخطر له القضية الكلية كما يعلم أن بدن الإنسان بعضه أكثر من بعض وأن الدرهم أكبر من بعضه، وأن المدينة أكثر من بعضها." (١)

"على عدونا سل الله أن يكشف عنا هذه الشدة أشكو إليك كذا وكذا فسل الله أن يكشف هذه الكربة. أو يقول أحدهم: سل الله أن يغفر لي. ومنهم من يتأول قوله تعالى ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما﴾ ويقولون: إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته كنا بمنزلة الذين طلبوا الاستغفار من الصحابة ويخالفون بذلك إجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر المسلمين فإن أحدا منهم لم يطلب من النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته أن يشفع له ولا سأله شيئا ولا ذكر ذلك أحد من أئمة المسلمين في كتبهم وإنما ذكر ذلك من ذكره من متأخري الفقهاء وحكوا حكاية مكذوبة على مالك رضي الله عنه سيأتي ذكرها **وبسط الكلام** عليها إن شاء الله تعالى. فهذه الأنواع من خطاب الملائكة والأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم وفي مغيبهم وخطاب تماثيلهم هو من أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين من غير أهل الكتاب وفي مبتدعة أهل الكتاب والمسلمين الذين أحدثوا من الشرك والعبادات ما لم يأذن به الله تعالى. قال الله تعالى: ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾ .

فإن دعاء الملائكة والأنبياء بعد موتهم وفي مغيبهم وسؤالهم والاستغاثة بهم والاستشفاع بهم في هذه الحال ونصب تماثيلهم – بمعنى طلب الشفاعة منهم – هو من الدين الذي لم يشرعه الله ولا ابتعث به رسولا ولا أنزل به كتابا وليس هو واجبا ولا مستحبا باتفاق المسلمين ولا فعله أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أمر به إمام من أئمة المسلمين وإن كان ذلك مما يفعله كثير." (٢)

"والشياطين يوالون من يفعل ما يحبونه من الشرك والفسوق والعصيان. فتارة يخبرونه ببعض الأمور الغائبة ليكاشف بها. وتارة يؤذون من يريد أذاه بقتل وتمريض ونحو ذلك. وتارة يجلبون له من يريده من الإنس. وتارة يسرقون له ما

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٧/١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٩/١

يسرقونه من أموال الناس من نقد وطعام وثياب وغير ذلك فيعتقد أنه من كرامات الأولياء وإنما يكون مسروقا. وتارة يحملونه في الهواء فيذهبون به إلى مكان بعيد. فمنهم من يذهبون به إلى مكة عشية عرفة ويعودون به فيعتقد هذا كرامة مع أنه لم يحج حج المسلمين: لا أحرم ولا لبى ولا طاف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ومعلوم أن هذا من أعظم الضلال. ومنهم من يذهب إلى مكة ليطوف بالبيت من غير عمرة شرعية فلا يحرم إذ حاذى الميقات. ومعلوم أن من أراد نسكا بمكة لم يكن له أن يجاوز الميقات إلا محرما ولو قصدها لتجارة أو لزيارة قريب له أو طلب علم كان مأمورا أيضا بالإحرام من الميقات وهل ذلك واجب أو مستحب؟ فيه قولان مشهوران للعلماء. وهذا باب واسع. ومنه السحر والكهانة **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع. وعند المشركين عباد الأوثان ومن ضاهاهم من النصارى ومبتدعة هذه الأمة في ذلك من الحكايات ما يطول وصفه فإنه ما من أحد يعتاد دعاء الميت والاستغاثة به نبيا كان أو غير نبي إلا وقد بلغه من ذلك ما كان من أسباب ضلاله؛ كما أن الذين يدعونهم في مغيبهم ويستغيثون بهم فيرون من يكون في صورتهم أو يظنون أنه في صورتهم ويقول أنا فلان ويكلمهم ويقضي بعض حوائجهم فإنهم يظنون أن الميت المستغاث به هو الذي كلمهم وقضى مطلوبهم وإنما هو من الجن والشياطين.." (١)

"ومن هذا الباب ﴿قول القائل: إني أكثر الصلاة عليك فكم أجعل لك من صلاتي؟ قال ما شئت قال: الربع قال: ما شئت وإن زدت فهو خير لك قال: النصف. قال ما شئت وإن زدت فهو خير لك قال: الثلثين. قال ما شئت وإن زدت فهو خير لك قال: أجعل لك صلاتي كلها. قال: إذا تكفى همك ويغفر لك ذنبك﴾ رواه أحمد في مسنده والترمذي وغيرهما. **وقد بسط الكلام** عليه في (جواب المسائل البغدادية. فإن هذا كان له دعاء يدعو به فإذا جعل مكان دعائه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كفاه الله ما أهمه من أمر دنياه وآخرته فإنه كلما صلى عليه مرة صلى الله عليه عشرا وهو لو دعا لآحاد المؤمنين لقالت الملائكة " آمين ولك بمثله " فدعاؤه للنبي صلى الله عليه وسلم أولى بذلك. ومن قال لغيره من الناس: ادع لي - أو لنا - وقصد أن ينتفع ذلك المأمور بالدعاء وينتفع هو أيضا بأمره ويفعل ذلك المأمور به كما يأمره بسائر فعل الخير فهو مقتد بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤتم به ليس هذا من السؤال المرجوح. وأما إن لم يكن مقصوده إلا طلب حاجته لم يقصد نفع ذلك والإحسان إليه فهذا ليس من المقتدين بالرسول المؤتمين به في ذلك بل هذا هو من السؤال المرجوح الذي تركه إلى الرغبة إلى الله ورسوله أفضل من الرغبة إلى المخلوق وسؤاله. وهذا كله من سؤال الأحياء السؤال الجائز المشروع.." (٢)

"وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب والكذب كان قليلا في السلف.

أما الصحابة فلم يعرف فيهم - ولله الحمد - من تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم كما لم يعرف فيهم من كان من أهل البدع المعروفة كبدع الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة فلم يعرف فيهم أحد من هؤلاء الفرق. ولا كان فيهم

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٤/١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩٣/١

من قال إنه أتاه الخضر فإن خضر موسى مات كما بين هذا في غير هذا الموضع والخضر الذي يأتي كثيرا من الناس إنما هو جني تصور بصورة إنسي أو إنسي كذاب ولا يجوز أن يكون ملكا مع قوله أنا الخضر فإن الملك لا يكذب وإنما يكذب الجني والإنسي. وأنا أعرف ممن أتاه الخضر وكان جنيا مما يطول ذكره في هذا الموضع. وكان الصحابة أعلم من أن يروج عليهم هذا التلبيس. وكذلك لم يكن فيهم من حملته الجن إلى مكة وذهبت به إلى عرفات ليقف بها كما فعلت ذلك بكثير من الجه ال والعباد وغيرهم ولا كان فيهم من تسرق الجن أموال الناس وطعامهم وتأتيه به فيظن أن هذا من باب الكرامات كما **قد بسط الكلام** على ذلك في مواضع. وأما التابعون فلم يعرف تعمد الكذب في التابعين من أهل مكة والمدينة والشام والبصرة بخلاف الشيعة فإن الكذب معروف فيهم وقد عرف الكذب بعد هؤلاء في طوائف.." (١)

"والحجة مع هؤلاء فإنه قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام وأن آخر ما خلقه هو آدم وكان خلقه يوم الجمعة وهذا الحديث المختلف فيه يقتضي أنه خلق ذلك في الأيام السبعة وقد روي إسناد أصح من هذا أن أول الخلق كان يوم الأحد وكذلك روى أن أبا سفيان لما أسلم طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج بأم حبيبة وأن يتخذ معاوية كاتبا. وغلطه في ذلك طائفة من الحفاظ. ولكن جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث تلقوها بالقبول وأجمعوا عليها وهم يعلمون علما قطعيا أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها. **وبسط الكلام** في هذا له موضع آخر. وهذا الحديث المذكور في آدم يذكره طائفة من المصنفين بغير إسناد وما هو من جنسه مع زيادات أخر كما ذكر القاضي عياض قال: وحكى أبو محمد المكي وأبو الليث السمرقندي وغيرهما ﴿أن آدم عند معصيته قال: اللهم بحق محمد اغفر لي خطيئتي - قال ويروى تقبل توبتي - فقال الله له: من أين عرفت محمدا؟ قال رأيت في كل موضع من الجنة مكتوبا: لا إله إلا الله محمد رسول الله قال ويروى: محمد عبدي ورسولي فعلمت أنه أكرم خلقك عليك؛ فتاب عليه وغفر له﴾ . ومثل هذا لا يجوز أن تبنى عليه الشريعة ولا يحتج به في الدين باتفاق المسلمين؛ فإن هذا من جنس الإسرائيليات ونحوها التي لا تعلم صحتها إلا بنقل." (٢)

"وأعظمها عند الله؟ فلما لم يقل ذلك أحد منهم وقد علم أنهم في حياته إنما توسلوا بدعائه وشفاعته وبعد مماته توسلوا بدعاء غيره وشفاعة غيره علم أن المشروع عندهم التوسل بدعاء المتوسل به لا بذاته. وحديث الأعمى حجة لعمر وعامة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فإنه إنما أمر الأعمى أن يتوسل إلى الله بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه لا بذاته وقال له في الدعاء: ﴿قل اللهم فشفعه في﴾ . وإذا قدر أن بعض الصحابة أمر غيره أن يتوسل بذاته لا بشفاعته ولم يأمر بالدعاء المشروع بل ببعضه وترك سائره المتضمن للتوسل بشفاعته كان ما فعله عمر بن الخطاب هو الموافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان المخالف لعمر محجوجا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة عليه لا له والله أعلم.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤٩/١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٥٧/١

وأما القسم الثالث مما يسمى " توسلا " فلا يقدر أحد أن ينقل فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يحتج به أهل العلم – كما تقدم بسط الكلام على ذلك – وهو الإقسام على الله عز وجل بالأنبياء والصالحين أو السؤال بأنفسهم فإنه لا يقدر أحد أن ينقل فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثابتا لا في الإقسام أو السؤال به. ولا في الإقسام أو السؤال بغيره من المخلوقين. وإن كان في العلماء من سوغه فقد ثبت عن غير واحد من العلماء أنه نهى." (١)

"عنه فتكون مسألة نزاع كما تقدم بيانه فيرد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله ويبدي كل واحد حجته كما في سائر مسائل النزاع وليس هذا من مسائل العقوبات بإجماع المسلمين بل المعاقب على ذلك معتد جاهل ظالم فإن القائل بهذا قد قال ما قالت العلماء والمنكر عليه ليس معه نقل يجب اتباعه لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة وقد ثبت أنه لا يجوز القسم بغير الله؛ لا بالأنبياء ولا بغيرهم كما سبق بسط الكلام في تقرير ذلك. وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز لأحد أن ينذر لغير الله لا لنبي ولا لغير نبي وأن هذا النذر شرك لا يوفي به. وكذلك الحلف بالمخلوقات لا تنعقد به اليمين ولا كفارة فيه حتى لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لم تنعقد يمينه كما تقدم ذكره ولم يجب عليه كفارة عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين بل نهى عن الحلف بهذه اليمين. فإذا لم يجز أن يحلف بها الرجل ولا يقسم بها على مخلوق فكيف يقسم بها على الخالق جل جلاله؟ . وأما السؤال به من غير إقسام به فهذا أيضا مما منع منه غير واحد من العلماء والسنن الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين تدل على ذلك فإن هذا إنما يفعله على أنه قربة وطاعة وأنه مما يستجاب به الدعاء. وما كان من هذا النوع فإما أن يكون واجبا وإما أن يكون مستحبا." (٢)

"وكل ما كان واجبا أو مستحبا في العبادات والأدعية فلا بد أن يشرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأمته فإذا لم يشرع هذا لأمته لم يكن واجبا ولا مستحبا ولا يكون قربة وطاعة ولا سببا لإجابة الدعاء وقد تقدم بسط الكلام على هذا كله. فمن اعتقد ذلك في هذا أو في هذا فهو ضال وكانت بدعته من البدع السيئة وقد تبين بالأحاديث الصحيحة وما استقرئ من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين أن هذا لم يكن مشروعا عندهم. وأيضا فقد تبين أنه سؤال لله تعالى بسبب لا يناسب إجابة الدعاء وأنه كالسؤال بالكعبة والطور والكرسي والمساجد وغير ذلك من المخلوقات ومعلوم أن سؤال الله بالمخلوقات ليس هو مشروعا كما أن الإقسام بها ليس مشروعا بل هو منهي عنه. فكما أنه لا يسوغ لأحد أن يحلف بمخلوق فلا يحلف على الله بمخلوق ولا يسأله بنفس مخلوق؛ وإنما يسأل بالأسباب التي تناسب إجابة الدعاء كما تقدم تفصيله. لـ كن قد روي في جواز ذلك آثار وأقوال عن بعض أهل العلم ولكن ليس في المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء ثابت بل كلها موضوعة. وأما النقل عمن ليس قوله حجة فبعضه ثابت وبعضه ليس بثابت والحديث الذي رواه أحمد وابن ماجه وفيه: ﴿بحق السائلين عليك وبحق." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٨٥/١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٨٦/١

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٨٧/١

"ممشاي هذا﴾ رواه أحمد عن وكيع عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿من قال إذا خرج إلى الصلاة: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا فإني لم أخرج أشرا ولا بطرا ولا رياء ولا سمعة خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك أسألك أن تنقذني من النار وأن تدخلني الجنة وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له وأقبل الله عليه بوجهه حتى يقضي صلاته﴾ . وهذا الحديث هو من رواية عطية الصالحية عن أبي سعيد وهو ضعيف بإجماع أهل العلم وقد روي من طريق آخر وهو ضعيف أيضا ولفظه لا حجة فيه فإن حق السائلين عليه أن يجيبهم وحق العابدين أن يثيبهم وهو حق أحقه الله تعالى على نفسه الكريمة بوعده الصادق باتفاق أهل العلم وبإيجابه على نفسه في أحد أقوالهم وقد **تقدم بسط الكلام** على ذلك. وهذا بمنزلة الثلاثة الذين سألوه في الغار بأعمالهم: فإنه سأله هذا ببره العظيم لوالديه؛ وسأله هذا بعفته العظيمة عن الفاحشة؛ وسأله هذا بأدائه العظيم للأمانة لأن هذه الأعمال أمر الله بها ووعد الجزاء لأصحابها فصار هذا كما حكاه عن المؤمنين بقوله. ﴿ربنا إننا سمعنا مناديا ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار﴾ وقال تعالى: ﴿إنه كان فريق من عبادي يقولون ربنا آمنا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الراحمين﴾ وقال تعالى: ﴿قل أؤنبئكم بخير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم." (١)

"والدعاء من جملة العبادات فمن دعا المخلوقين من الموتى والغائبين واستغاث بهم – مع أن هذا أمر لم يأمر به الله ولا رسوله أمر إيجاب ولا استحباب – كان مبتدعا في الدين مشركا برب العالمين متبعا غير سبيل المؤمنين. ومن سأل الله تعالى بالمخلوقين أو أقسم عليه بالمخلوقين كان مبتدعا بدعة ما أنزل الله بها من سلطان فإن ذم من خالفه وسعى في عقوبته كان ظالما جاهلا معتديا. وإن حكم بذلك فقد حكم بغير ما أنزل الله وكان حكمه منقوضا بإجماع المسلمين وكان إلى أن يستتاب من هذا الحكم ويعاقب عليه أحوج منه إلى أن ينفذ له هذا الحكم ويعان عليه وهذا كله مجمع عليه بين المسلمين ليس فيه خلاف لا بين الأئمة الأربعة ولا غيرهم. **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في مجلدات من جملتها مصنف ذكرنا فيه قواعد تتعلق بحكم الحكام وما يجوز لهم الحكم فيه وما لا يجوز. وهو مؤلف مفرد يتعلق بأحكام هذا الباب لا يحسن إيراد شيء من فصوله هاهنا؛ لإفراد الكلام في هذا الموضع على قواعد التوحيد ومتعلقاته وسيأتي إيراد ما اختصر منه وحررت فصوله في ضمن أوراق مفردة يقف عليها المتأمل لمزيد الفائدة ومسيس الحاجة إلى معرفة هذا الأمر المهم. وبالله التوفيق.

وكنت وأنا بالديار المصرية في سنة إحدى عشرة وسبعمائة قد استفتيت عن." (٢)

"وقد قال تعالى: ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه﴾ وقال تعالى: ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم﴾ ﴿وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾ ﴿فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١/٢٨٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١/٣١٢

لديهم فرحون﴾ وقال تعالى: ﴿فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ ﴿منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين﴾ ﴿من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون﴾ وهذا هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله دينا غيره من الأولين والآخرين كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.." (١)

"وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة أنه رآه بعينه وقوله: ﴿أتاني البارحة ربي في أحسن صورة﴾ الحديث الذي رواه الترمذي وغيره إنما كان بالمدينة في المنام هكذا جاء مفسرا. وكذلك حديث أم الطفيل وحديث ابن عباس وغيرهما - مما فيه رؤية ربه - إنما كان بالمدينة كما جاء مفسرا في الأحاديث والمعراج كان بمكة كما قال تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع. وقد ثبت بنص القرآن أن موسى قيل له: ﴿لن تراني﴾ وأن رؤية الله أعظم من إنزال كتاب من السماء كما قال تعالى: ﴿يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة﴾ فمن قال إن أحدا من الناس يراه؛ فقد زعم أنه أعظم من موسى بن عمران ودعواه أعظم من دعوى من ادعى أن الله أنزل عليه كتابا من السماء. والناس في رؤية الله عز وجل على ثلاثة أقوال: - فالصحابة والتابعون وأئمة المسلمين على أن الله يرى في الآخرة بالأبصار عيانا وأن أحدا لا يراه في الدنيا بعينه؛ لكن يرى في المنام ويحصل للقلوب - من المكاشفات والمشاهدات - ما يناسب حالها. ومن الناس من تقوى مشاهدة قلبه حتى يظن أنه رأى ذلك بعينه؛." (٢)

"(ج) (منها) : ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة وليس الأمر كذلك بل القرآن بين من الدلائل العقلية - التي تعلم بها المطالب الدينية - ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النظر فتكون هذه المطالب: شرعية عقلية و (منها: ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه إلا بالطريق المعينة التي سلكوها وهم مخطئون قطعا في انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة كما قد بسط في غير هذا الموضع و (منها: ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة وقد تكون باطلة (ومنها: ظنهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل ويكونون غالطين في ذلك؛ فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسنة من المجهولات؛ لا من المعقولات وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع والمقصود هنا: أن من " صفات الله تعالى " ما قد يعلم بالعقل كما يعلم أنه عالم وأنه قادر وأنه حي؛ كما أرشد إلى ذلك قوله: ﴿ألا يعلم من خلق﴾ وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات: على أنه يعلم بالعقل (عند المحققين أنه حي؛ عليم؛ قدير؛ مريد؛ وكذلك السمع؛ والبصر والكلام. يثبت." (٣)

"بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته وهو موضوع في السماء وهو مع المسافر أينما كان وغير المسافر، وهو سبحانه فوق العرش رقيب على خلقه مهيمن عليهم مطلع إليهم إلى غير ذلك من معاني ربوبيته. وكل هذا الكلام

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥٨/١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٣٦/٢

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨٨/٣

الذي ذكره الله تعالى من أنه فوق العرش وأنه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان على الظنون الكاذبة. السؤال الثاني: قال بعضهم: نقر باللفظ الوارد مثل حديث العباس حديث الأوعال والله فوق العرش، ولا نقول فوق السموات ولا نقول على العرش. وقالوا أيضا: نقول: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ ولا نقول الله على العرش استوى ولا نقول مستو وأعادوا هذا المعنى مرارا، أي أن اللفظ الذي ورد يقال اللفظ بعينه ولا يبدل بلفظ يرادفه ولا يفهم له معنى أصلا. ولا يقال: إنه يدل على صفة لله أصلا، **ونبسط الكلام** في هذا في المجلس الثاني كما سنذكره إن شاء الله تعالى. السؤال الثالث: قالو ا : التشبيه بالقمر فيه تشبيه كون الله في السماء بكون القمر في السماء. السؤال الرابع: قالوا: قولك حق على حقيقته الحقيقة هي المعنى اللغوي ولا يفهم من الحقيقة اللغوية إلا استواء الأجسام وفوقيتها، ولم تضع العرب ذلك إلا لها، فإثبات الحقيقة هو محض التجسيم ونفي التجسيم مع هذا تناقض أو مصانعة." (١)

"وقال أبو بكر بن عبد البر في "كتاب التمهيد " في شرح الموطأ – وهو أجل ما صنف في فنه: لما تكلم على حديث النزول قال: هذا حديث ثابت من جهة النقل صحيح الإسناد لا يختلف أهل الحديث في صحته وهو حديث منقول من طرق سوى هذه من أخبار العدول عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت: الجماعة. وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم إن الله بكل مكان وليس على العرش. قال في الدليل على صحة ما قاله أهل الحق قول الله ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ وقال ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾ وقال ﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾ وقال لعيسى ﴿إني متوفيك ورافعك إلي﴾ وذكر آيات. إلى أن قال: وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ولا خالفهم فيه مسلم **وبسط الكلام** في ذلك. إلى أن قال: وأما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أين ما كانوا﴾ فلا حجة لهم في ظاهر الآية، لأن علماء الصحابة والتابعين – الذين حمل عنهم التأويل – قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله.." (٢)

"له في العقيدة – مستنكر والله شرعا وطبعا فمن قال: أنا شافعي الشرع أشعري الاعتقاد قلنا له: هذا من الأضداد لا بل من الارتداد إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد. ومن قال: أنا حنبلي في الفروع معتزلي في الأصول قلنا: قد ضللت إذا عن سواء السبيل فيما تزعمه إذ لم يكن أحمد معتزلي الدين والاجتهاد ". قال: " وقد افتتن أيضا خلق من المالكية بمذاهب الأشعرية وهذه والله سبة وعار وفلتة تعود بالوبال والنكال وسوء الدار على منتحل مذاهب هؤلاء الأئمة الكبار فإن مذهبهم ما رويناه: من تكفيرهم: الجهمية والمعتزلة والقدرية والواقفية وتكفيرهم اللفظية ". **وبسط الكلام** في مسألة اللفظ إلى أن قال –: " فأما غير ما ذكرناه من الأئمة: فلم ينتحل أحد مذهبهم فلذلك لم نتعرض للنقل عنهم ". قال: " فإن قيل: فهلا اقتصرتم إذا على النقل عمن شاع مذهبه وانتحل اختياره من أصحاب الحديث وهم الأئمة: الشافعي

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٨/٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٦٣/٣

ومالك والثوري وأحمد إذ لا نرى أحدا ينتحل مذهب الأوزاعي والليث وسائرهم؟ . – قلنا: لأن من ذكرناه من الأئمة – سوى هؤلاء – أرباب المذاهب في الجملة إذ كانوا قدوة في عصرهم ثم اندرجت مذاهبهم الآخرة تحت مذاهب الأئمة المعتبرة. وذلك أن ابن عيينة كان قدوة ولكن لم يصنف في." (١)

"ومنهم من يقول: بل البدن ينعم ويعذب بلا حياة فيه كما قاله طائفة من أهل الحديث وابن الزاغوني يميل إلى هذا في مصنفه في حياة الأنبياء في قبورهم **وقد بسط الكلام** على هذا في مواضع. والمقصود هنا: أن كثيرا من أهل الكلام ينكر أن يكون للنفس وجود بعد الموت ولا ثواب ولا عقاب ويزعمون أنه لم يدل على ذلك القرآن والحديث كما أن الذين أنكروا عذاب القبر والبرزخ مطلقا زعموا أنه لم يدل على ذلك القرآن وهو غلط؛ بل القرآن قد بين في غير موضع بقاء النفس بعد فراق البدن وبين النعيم والعذاب في البرزخ. وهو سبحانه وتعالى في السورة الواحدة يذكر " القيامة الكبرى " و " الصغرى " كما في سورة الواقعة فإنه ذكر في أولها القيامة الكبرى وأن الناس يكونون أزواجا ثلاثة كما قال تعالى: ﴿إذا وقعت الواقعة﴾ ﴿ليس لوقعتها كاذبة﴾ ﴿خافضة رافعة﴾ ﴿إذا رجت الأرض رجا﴾ ﴿وبست الجبال بسا﴾ ﴿فكانت هباء منبثا﴾ ﴿وكنتم أزواجا ثلاثة﴾ . ثم إنه في آخرها ذكر القيامة الصغرى بالموت وأنهم ثلاثة أصناف بعد الموت فقال: ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم﴾ ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾ ﴿ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون﴾ ﴿فلولا إن كنتم غير مدينين﴾ ﴿ترجعونها إن كنتم صادقين﴾ ﴿فأما إن كان من المقربين﴾ ﴿فروح وريحان وجنة نعيم﴾ ﴿وأما إن كان من أصحاب اليمين﴾ ﴿فسلام لك من أصحاب اليمين﴾ ﴿وأما إن كان من المكذبين الضالين﴾." (٢)

"الكفر ليس فيهم من يقوم الليل فلا يحصل لهم هذا النزول كما أن دنوه عشية عرفة لا يحصل لغير الحجاج في سائر البلاد؛ إذ ليس لها وقوف مشروع ولا مباهاة الملائكة وكما أن تفتيح أبواب الجنة وتغليق أبواب النار وتصفيد الشياطين إذا دخل شهر رمضان – إنما هو للمسلمين الذين يصومونه لا الكفار الذين لا يرون له حرمة. وكذلك اطلاعه يوم بدر وقوله لهم: ﴿اعملوا ما شئتم﴾ كان مختصا بأولئك أم هو عام؟ فيه كلام ليس هذا موضعه. والكلام في هذا " القرب " من جنس الكلام في نزوله كل ليلة ودنوه عشية عرفة وتكليمه لموسى من الشجرة وقوله ﴿أن بورك من في النار ومن حولها﴾ **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع وذكرنا ما قاله السلف في ذلك: كحماد بن زيد وإسحاق وغيرهما من أنه ينزل إلى السماء الدنيا ولا يخلو منه العرش وبينا أن هذا هو الصواب وإن كان طائفة ممن يدعي السنة يظن خلو العرش منه وقد صنف أبو القاسم عبد الرحمن بن منده في ذلك مصنفا وزيف قول من قال: إنه ينزل ولا يخلو منه العرش وضعف ما نقل في ذلك عن أحمد في رسالة مسدد وقال: إنها مكذوبة على أحمد وتكلم على راويها البردعي أحمد بن محمد وقال: إنه مجهول لا يعرف في أصحاب أحمد. " وطائفة " تقف لا تقول: يخلو ولا: لا يخلو وتنكر على من يقول ذلك." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/١٧٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/٢٦٣

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٢٤٢

"فإذا قيل: علم زيد ونزول زيد واستواء زيد ونحو ذلك؛ لم يدل هذا إلا على ما يختص به زيد من علم ونزول واستواء ونحو ذلك لم يدل على ما يشركه فيه غيره. لكن لما علمنا أن زيدا نظير عمرو وعلمنا أن علمه نظير علمه ونزوله نظير نزوله واستواءه نظير استوائه فهذا علمناه من جهة القياس والمعقول والاعتبار لا من جهة دلالة اللفظ فإذا كان هذا في صفات المخلوق؛ فذلك في الخالق أولى. فإذا قيل: علم الله وكلام الله ونزوله واستواؤه ووجوده وحياته ونحو ذلك؛ لم يدل ذلك على ما يشركه فيه أحد من المخلوقين بطريق الأولى؛ ولم يدل ذلك على مماثلة الغير له في ذلك كما دل في زيد وعمرو لأنا هناك علمنا التماثل من جهة الاعتبار والقياس لكون زيد مثل عمرو؛ وهنا نعلم أن الله لا مثل له ولا كفو ولا ند؛ فلا يجوز أن نفهم من ذلك أن علمه مثل علم غيره ولا كلامه مثل كلام غيره ولا استواءه مثل استواء غيره ولا نزوله مثل نزول غيره ولا حياته مثل حياة غيره.

ولهذا كان مذهب السلف والأئمة إثبات الصفات ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات. فالله تعالى موصوف بصفات الكمال الذي لا نقص فيه منزه عن صفات النقص مطلقا ومنزه عن أن يماثله غيره في صفات كماله. فهذان المعنيان جمعا التنزيه وقد دل عليهما قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ ﴿الله الصمد﴾ . فالاسم " الصمد " يتضمن صفات الكمال والاسم " الأحد " يتضمن نفي المثل كما **قد بسط الكلام** على ذلك في تفسير هذه السورة.." (١)

"أن ينزل ولا يخلو منه العرش فهو ينزل إلى السماء الدنيا كيف يشاء ولا يخلو منه المكان. قال عبد الرحمن: والصحيح مما جرى بين إسحاق وعبد الله بن طاهر ما أخبرنا أبي ثنا أبو عثمان عمرو بن عبد الله البصري ثنا محمد بن حاتم سمعت إسحاق بن إبراهيم بن مخلد يقول: قال لي عبد الله بن طاهر: يا أبا يعقوب هذه الأحاديث التي تروونها في النزول - يعني وغير ذلك - ما هي؟ قلت: أيها الأمير هذه أحاديث جاءت مجيء الأحكام والحلال والحرام ونقلها العلماء فلا يجوز أن ترد؛ هي كما جاءت بلا كيف. فقال عبد الله: صدقت ما كنت أعرف وجوهها إلى الآن قال عبد الرحمن: ولا يخلو منه المكان كيفية تهدم النزول وتبطل قول من يقول: هي كما جاءت بلا كيف؛ فيقال: بل مخاطبة إسحاق لعبد الله بن طاهر كان فيها زيادة على هذه الرواية كما ثبت ذلك في غير هذه الرواية؛ ولكن هذه المخاطبات والمناظرات ينقل منها هذا ما لا ينقل غي ره: كما نقلوا في مناظرة أحمد بن حنبل وغيره هذا ينقل ما لا ينقله هذا: كما نقل صالح وعبد الله والمروذي وغيرهم وكلهم ثقات **وإسحاق بسط الكلام** مع ابن طاهر. قال الشيخ أبو عثمان النيسابوري " الصابوني " الملقب بشيخ الإسلام في رسالته في السنة قال: ويعتقد أهل الحديث ويشهدون أن الله سبحانه وتعالى." (٢)

"وهذا ضلال عظيم وهو أحد أنواع الضلال في كلام الله والرسول صلى الله عليه وسلم ظن أهل التخييل وظن أهل التحريف والتبديل وظن أهل التجهيل. وهذا **مما بسط الكلام** عليه في مواضع. والله يهدينا وسائر إخواننا إلى صراطه المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا. والمقصود هنا: الكلام

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٣٢٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٣٨٩

على من يقول ينزل ولا يخلو منه العرش وإن أهل الحديث في هذا على ثلاثة أقوال: منهم من ينكر أن يقال: يخلو أو لا يخلو كما يقول ذلك الحافظ عبد الغني وغيره. ومنهم من يقول: بل يخلو منه العرش وقد صنف عبد الرحمن بن منده مصنفا في الإنكار على من قال: لا يخلو من العرش أو لا يخلو منه العرش – كما تقدم بعض كلامه –. وكثير من أهل الحديث يتوقف عن أن يقول يخلو أو لا يخلو. وجمهورهم على أنه لا يخلو منه العرش. وكثير منهم يتوقف عن أن يقال: يخلو أو لا يخلو لشكهم في ذلك وأنهم لم يتبين لهم جواب أحد الأمرين وأما مع كون الواحد منهم قد ترجح عنده أحد الأمرين لكن يمسك في ذلك لكونه ليس في الحديث." (١)

"﴿إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾ وقوله: ﴿إنني معكما أسمع وأرى﴾ وقوله: ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾ . فلو كان المراد أنه بذاته مع كل شيء؛ لكان التعميم يناقض التخصيص؛ فإنه قد علم أن قوله: ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾ أراد به تخصيصه وأبا بكر دون عدوهم من الكفار وكذلك قوله: ﴿إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾ خصهم بذلك دون الظالمين والفجار. وأيضا فلفظ " المعية " ليست في لغة العرب ولا شيء من القرآن يراد بها اختلاط إحدى الذاتين بالأخرى؛ كما في قوله: ﴿محمد رسول الله والذين معه﴾ وقوله: ﴿فأولئك مع المؤمنين﴾ وقوله: ﴿اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ وقوله: ﴿وجاهدوا معكم﴾ . ومثل هذا كثير؛ فامتنع أن يكون قوله: ﴿وهو معكم﴾ يدل على أن ذاته مختلطة بذوات الخلق. وأيضا فإنه افتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم فكان السياق يدل على أنه أراد أنه عالم بهم. **وقد بسط الكلام** عليه في موضع آخر وبين أن لفظ المعية في اللغة – وإن اقتضى المجامعة والمصاحبة والمقارنة – فهو إذا كان مع العباد لم يناف ذلك علوه على عرشه ويكون حكم معيته في كل موطن بحسبه فمع الخلق كلهم بالعلم والقدرة والسلطان ويخص بعضهم بالإعانة والنصر والتأييد. وقد قال ابن أبي حاتم: قرأت على محمد بن الفضل. حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق ثنا محمد بن مزاحم ثنا بكير بن معروف: عن مقاتل بن سليمان." (٢)

"الجواب الثالث: جواب معمر وأصحابه الذين يسمون " أهل المعاني " فإنهم يقولون بالتسلسل في آن واحد فيقولون: إن الخلق له خلق وللخلق خلق وللخلق خلق آخر وهلم جرا لا إلى نهاية وذلك موجود كله في آن واحد وهذا مشهور عنهم. و (الجواب الرابع قول من يقول: الخلق الحادث يفتقر إلى سبب حادث وكذلك ذلك السبب وهلم جرا. وهذا يستلزم دوام نوع ذلك وهذا غير ممتنع؛ فإن مذهب السلف أن الله لم يزل متكلما إذا شاء وكلماته لا نهاية لها وكل كلام مسبوق بكلام قبله لا إلى نهاية محدودة وهو سبحانه يتكلم بقدرته ومشيئته. وكذلك يقولون: الحي لا يكون إلا فعالا كما قاله البخاري وذكره عن نعيم بن حماد. وعثمان بن سعيد وابن خزيمة وغيرهم ولا يكون إلا متحركا كما قال عثمان بن سعيد الدارمي وغيره وكل منهما يذكر أن ذلك مذهب أهل السنة. وهكذا يقول ذلك من أساطين الفلاسفة من ذكر قوله بذلك في غير هذا الموضع من متقدميهم ومتأخريهم. قالوا وهذا تسلسل في الآثار والبرهان إنما دل على

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٤١٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٤٩٧

امتناع التسلسل في المؤثرين فإن هذا مما يعلم فساده بصريح المعقول وهو مما اتفق العقلاء على امتناعه **كما بسط الكلام** عليه في موضع آخر.." (١)

"ثم نفاة الصفات يقولون: رجح بمجرد القدرة وكذلك أصل القدرية. والمعتزلة جمعت بين الأمرين. وأما المثبتة كالكلابية والكرامية فيدعون أنه رجح بمشيئة قديمة أزلية. وكلا القولين مما ينكره جمهور العقلاء. ولهذا صار كثير من المصنفين في هذا الباب كالرازي ومن قبله من أئمة الكلام والفلسفة – كالشهرستاني ومن قبله من طوائف الكلام والفلسفة – لا يوجد عندهم إلا العلة الفلسفية أو القادرية المعتزلية أو الإرادية الكلابية. وكل من الثلاثة منكر في العقل والشرع؛ ولهذا كانت بحوث الرازي في مسألة القادر المختار في غاية الضعف من جهة المسلمين وهي على قول الدهرية أظهر دلالة. واحتج أهل الكلام المبتدع بأنه يمتنع وجود حوادث لا أول لها ويقولون: لو وجدت حوادث لا أول لها؛ لكنا إذا قدرنا ما وجد قبل الطوفان وما وجد قبل الهجرة وقابلنا بينهما؛ فإما أن يتساويا – وهو ممتنع – لأنه يكون الزائد مثل الناقص وإما أن يتفاضلا فيكون فيما لا يتناهى تفاضلا وهو ممتنع. ويذكرون حججا أخرى **قد بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع. وقد تكلم الناس في هذه " الحجة " ونحوها وبينوا فسادها؛ بأن التفاضل إنما يقع من الطرف المتناهي لا من الطرف الذي لا يتناهى وبأن هذا." (٢)

"**وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع وبين أن هذه الآية تدل على أن القارئ مأمور أن يقرأ بسم الله وأنها ليست كسائر القرآن؛ بل هي تابعة لغيرها وهنا يقول: بسم الله الرحمن الرحيم كما كتب سليمان وكما جاءت به السنة المتواترة وأجمع المسلمون عليه؛ فينطق بنفس الاسم الذي هو اسم مسمى لا يقول بالله الرحمن الرحيم؛ كما في قوله: ﴿واذكر اسم ربك﴾ فإنه يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ونحو ذلك وهنا قال: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ لم يقل: اقرأ اسم ربك وقوله: ﴿واذكر اسم ربك﴾ يقتضي أن يذكره بلسانه. وأما قوله: ﴿واذكر ربك﴾ فقد يتناول ذكر القلب. وقوله: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ هو كقول الآكل باسم الله. والذابح باسم الله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم " ﴿ومن لم يكن ذبح فليذبح بسم الله﴾ ". وأما التسبيح فقد قال: ﴿وسبحوه بكرة وأصيلا﴾ وقال: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وقال: ﴿فسبح باسم ربك العظيم﴾ . وفي الدعاء: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ فقوله: ﴿أيا ما تدعوا﴾ يقتضي تعدد المدعو لقوله ﴿أيا ما﴾ وقوله ﴿فله الأسماء الحسنى﴾ يقتضي أن المدعو واحد له الأسماء الحسنى وقوله ﴿ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾ – ولم يقل ادعوا باسم الله أو باسم الرحمن – يتضمن أن المدعو هو الرب الواحد بذلك الاسم.." (٣)

"المتأخرون كالرازي والآمدي قدحوا في " المقدمة الأولى " في نفس هذه المسألة وقدح الرازي في " المقدمة الثانية " في غير موضع من كتبه **وقد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع. وقولهم: إنا عرفنا حدوث العالم بهذه

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٥٣٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥/٥٦٠

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٢١١

الطريق وبه أثبتنا " الصانع " يقال لهم: لا جرم ابتدعتم طريقا لا يوافق السمع ولا العقل فالعالمون بالشرع معترفون أنكم مبتدعون محدثون في الإسلام ما ليس منه والذين يعقلون ما يقولون يعلمون أن العقل يناقض ما قلتم وأن ما جعلتموه دليلا على إثبات الصانع لا يدل على إثباته بل هو استدلال على نفي " الصانع ". وإثبات " الصانع " حق وهذا الحق يلزم من ثبوته إبطال استدلالكم بأن ما لم يخل من الحوادث فهو حادث. وأما كون " طريقكم مبتدعة " ما سلكها الأنبياء ولا أتباعهم ولا سلف الأمة؛ فلأن كل من يعرف ما جاء به الرسول - وإن كانت معرفته متوسطة؛ لم يصل في ذلك إلى الغاية - - يعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس في معرفة الصانع وتوحيده وصدق رسله إلى الاستدلال بثبوت الأعراض وأنها حادثة ولازمة للأجسام؛ وما لم يخل من الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها. فعلم بالاضطرار أن " هذه الطريق " لم يتكلم بها الرسول ولا دعا إليها ولا أصحابه ولا تكلموا بها ولا دعوا بها الناس. وهذا يوجب العلم الضروري من دين الرسول فإن عند الرسول والمؤمنين به أن الله يعرف." (١)

"فهي تجادل وتشتكي حال سمع الله تحاورهما؛ وهذا يدل على أن سمعه كرؤيته المذكورة في قوله: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ وقال: ﴿ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون﴾ فهذه رؤية مستقلة ونظر مستقل وقد تقدم أن المعدوم لا يرى ولا يسمع منفصلا عن الرائي السامع باتفاق العقلاء فإذا وجدت الأقوال والأعمال سمعها ورآها. و " الرؤية " و " السمع " أمر وجودي لا بد له من موصوف يتصف به فإذا كان هو الذي رآها وسمعها امتنع أن يكون غيره هو المتصف بهذا السمع وهذه الرؤية. وأن تكون قائمة بغيره فتعين قيام هذا السمع وهذه الرؤية به بعد أن خلقت الأعمال والأقوال وهذا مطعن لا حيلة فيه. **وقد بسط الكلام** على " هذه المسألة " وما قال فيها عامة الطوائف في غير هذا الموضع وحكيت ألفاظ الناس بحيث يتيقن الإنسان أن النافي ليس معه حجة لا سمعية ولا عقلية؛ وأن الأدلة العقلية الصريحة موافقة لمذهب السلف وأهل الحديث؛ وعلى ذلك يدل الكتاب والسنة مع " الكتب المتقدمة ": التوراة والإنجيل والزبور فقد اتفق عليها نصوص الأنبياء وأقوال السلف وأئمة العلماء ودلت عليها صرائح المعقولات. فالمخالف فيها كالمخالف في أمثالها ممن ليس معه حجة لا سمعية ولا عقلية بل هو شبيه بالذين قالوا: ﴿لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾ .." (٢)

"يأتينا وهو يثبتنا وهو ذا مقامنا حتى يأتينا ربنا فيقول: أنا ربكم. فيقول: انطلقوا. فننطلق حتى نأتي الجسر وعليه كلاليب من نار تخطف عند ذلك حلت الشفاعة لي اللهم سلم اللهم سلم فإذا جاوزوا الجسر فكل من أنفق زوجا من المال في سبيل الله مما يملك فتكلمه خزنة الجنة تقول: يا عبد الله يا مسلم هذا خير. فقال: أبو بكر رضي الله عنه يا رسول الله إن هذا عبد لا توى عليه يدع بابا ويلج من آخر؟ فضرب كتفه وقال: إني أرجو أن تكون منهم﴾ قال سفيان بن عيينة حفظته أنا وروح بن القاسم ورده علينا مرتين أو ثلاثا. وسئل سفيان عن قوله: ﴿ترأس وتربع﴾ فقال كان الرجل إذا كان رأس القوم كان له الرباع وهو الربع. ﴿وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم؛ حيث قال يا رسول الله

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٢٣٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٢٥٧

إني على دين قال: أنا أعلم بدينك منك إنك مستحل الرباع ولا يحل لك﴾ . وهذا الحديث معناه في الصحيحين وغيرهما من وجوه متعددة يصدق بعضها بعضا؛ وفيه أنه سئل عن الرؤية فأجاب بثبوتها ثم أتبع ذلك بتفسيره وذكر أنه يلقاه العبد والمنافق وأنه يخاطبهم. وفي حديث أبي سعيد وأبي هريرة ﴿أنه يتجلى لهم في القيامة مرة للمؤمنين والمنافقين بعد ما تجلى لهم أول مرة ويسجد المؤمنون دون المنافقين﴾ **وقد بسط الكلام** على هذه المسألة في غير هذا الموضع.." (١)

"واللغة تجوز " مطلقا " لمن لعنه الله ورسوله؛ وأما لعنة " المعين " فإن علم أنه مات كافرا جازت لعنته. وأما الفاسق المعين فلا تنبغي لعنته؛ ﴿لنهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يلعن عبد الله بن حمار الذي كان يشرب الخمر﴾ مع أنه قد لعن شارب الخمر عموما مع أن في لعنة المعين – إذا كان فاسقا أو داعيا إلى بدعة – نزاع وهذه " المسألة " **قد بسط الكلام** عليها.." (٢)

"ببعض كمن آمن من أهل الكتاب ببعض الرسل دون بعض ومن آمن من الفلاسفة ببعض ما جاءت به الرسل دون بعض ومن أهل البدع من أهل الملل المسلمين واليهود والنصارى من أتوا من هذا الوجه؛ فإنه قامت عندهم شبهات ظنوا أنها تنفي ما أخبرت به الرسل من أسماء الله تعالى وصفاته وظنوا أن الواجب حينئذ تقديم ما رأوه على النصوص؛ لشبهات **قد بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع وبين ضلال من ضل من الجهمية المتفلسفة والمعتزلة ومن وافقهم من بعض ضلالهم.

وجماع القول في إثبات الصفات هو القول بما كان عليه سلف الأمة وأئمتها وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ويصان ذلك عن التحريف والتمثيل والتكييف والتعطيل؛ فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله فمن نفى صفاته كان معطلا. ومن مثل صفاته بصفات مخلوقاته كان ممثلا والواجب إثبات الصفات ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات إثباتا بلا تشبيه وتنزيها بلا تعطيل كما قال تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ فهذا رد على الممثلة ﴿وهو السميع البصير﴾ رد على المعطلة فالممثل يعبد صنما والمعطل يعبد عدما. و " طريقة الرسل " – صلوات الله عليهم – إثبات صفات الكمال لله على وجه التفصيل وتنزيهه بالقول المطلق عن التمثيل فطريقتهم " إثبات مفصل " و " نفي مجمل " وأما الملاحدة من المتفلسفة والقرامطة والجهمية ونحوهم: فبالعكس؛ نفي مفصل وإثبات مجمل.." (٣)

"فقال لهم أهل السنة والإثبات: دليلكم هذا دليل مبتدع في الشرع لم يستدل به أحد من سلف الأمة وأئمتها بل قد ذكر الأشعري في " رسالته إلى أهل الثغر " أنه دليل محرم في دين الرسل وأنه لا يجوز بناء دين المسلمين عليه؛ وذكر غيره: أنه باطل في العقل؛ كما هو محرم في الشرع وأن ذم السلف والأئمة لأهل الكلام والجهمية وأهل الخوض

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٤٦٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٥١١

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٥١٥

في الأعراض والأجسام أعظم ما قصدوا به ذم مثل هذا الدليل؛ كما **قد بسط الكلام** على ذلك في موضعه. ولما ظهرت " مقالة الجهمية " جاء بعد ذلك " أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب " يوافق السلف والأئمة على إثبات " صفات الله تعالى وعلوه على خلقه " وبين أن " العلو على خلقه " يعلم بالعقل و " استواؤه على العرش " يعلم بالسمع؛ وكذلك جاء بعده الحارث المحاسبي وأبو العباس القلانسي وغيرهما من المتكلمين المنتسبين إلى السنة والحديث. ثم جاء " أبو الحسن الأشعري " فاتبع طريقة ابن كلاب وأمثاله وذكر في كتبه جمل مقالة أهل السنة والحديث؛ وأن ابن كلاب يوافقهم في أكثرها وهؤلاء يسمون " الصفاتية " لأنهم يثبتون صفات الله تعالى خلافا للمعتزلة؛ لكن " ابن كلاب وأتباعه " لم يثبتوا لله أفعالا تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته بل ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئته وقدرته. فكانت " المعتزلة " تقول: لا تحله الأعراض والحوادث. وهم لا يريدون " بالأعراض " الأمراض والآفات فقط؛ بل يريدون بذلك الصفات؛ ولا يريدون." (١)

"تثبت لخلقه فهو أولى وأحق باتصافه بصفات الكمال ولو لم يتصف بصفات الكمال لكانت مخلوقاته أكمل منه. وهذا بعينه قد احتجوا به في " مسألة الكلام " وهو مطرد في تكلمه بعبارة القرآن ومعناه جميعا. وقد استدلوا أيضا بأنه لو لم يتصف بصفات الكمال لاتصف بنقائضها وهي صفات نقص والله منزه عن ذلك؛ فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت ولو لم يوصف بالعلم لوصف بالجهل ولو لم يوصف بالكلام لوصف بالخرس ولو لم يوصف بالبصر والسمع لوصف بالعمى والصمم. وللملاحدة هنا " سؤال مشهور " وهو: أن هذه المتقابلات ليست متقابلة تقابل السلب والإيجاب - حتى يلزم من نفي أحدهما ثبوت الآخر -؛ بل هي متقابلة تقابل " العدم والملكة " وهو: سلب الشيء عما شأنه أن يكون قابلا له؛ كعدم العمى عن الحيوان القابل له؛ فأما الجماد فإنه لا يوصف عندهم بالعمى ولا البصر لعدم قبوله لواحد من هذين. وقد أعيا هذا السؤال كثيرا من المتأخرين - حتى أبي الحسن الآمدي وأمثاله: من أهل الكلام - وظنوا أنه لا جواب عنه **وقد بسط الكلام** في أجوبته في غير هذا الموضع. وذكر من جملة " الأجوبة " عن هذا أن يقال: هذا أبلغ في النقص؛ فإن ما كان قابلا للاتصاف بالبصر والعمى والعلم والجهل والكلام والخرس. فهو أكمل مما لا يقبل واحدا منهما؛ إذ الحيوان أكمل من الجماد فإذا كان الاتصاف بصفات النقص عيبا مع إمكان الاتصاف بصفات الكمال؛ فعدم." (٢)

"وقد قال إياس بن معاوية: السماء على الأرض مثل القبة. ومعلوم أن الفلك مستدير مثل ذلك لكن لفظ القبة يستلزم استدارة من العلو ولا يستلزم استدارة من جميع الجوانب إلا بدليل منفصل. ولفظ " الفلك " يدل على الاستدارة مطلقا؛ كقوله تعالى: ﴿وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون﴾ وقوله تعالى ﴿لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون﴾ يقتضي أنها في فلك مستدير مطلقا كما قال ابن عباس رضي الله عنهما في فلكة مثل فلكة المغزل. وأما لفظ " القبة " فإنه لا يتعرض لهذا المعنى؛ لا بنفي ولا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٢٠/٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٣٨/٦

إثبات؛ لكن يدل على الاستدارة من العلو؛ كالقبة الموضوعة على الأرض. وقد قال بعضهم: إن الأفلاك غير السموات لكن رد عليه غيره هذا القول بأن الله تعالى قال: ﴿ألم تروا كيف خلق الله سبع سماوات طباقا﴾ ﴿وجعل القمر فيهن نورا وجعل الشمس سراجا﴾ فأخبر أنه جعل القمر فيهن وقد أخبر أنه في الفلك وليس هذا موضع بسط الكلام في هذا. وتحقيق الأمر فيه وبيان أن ما علم بالحساب - علما صحيحا - لا ينافي ما جاء به السمع وأن العلوم السمعية الصحيحة لا تنافي معقولا صحيحا؛ إذ قد بسطنا الكلام على هذا وأمثاله في غير هذا الموضع. فإن ذلك يحتاج إليه." (١)

"فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين كما ذكرت الآثار عنهم بذلك في غير هذا الموضع. وكذلك سائر الثنتين والسبعين فرقة من كان منهم منافقا فهو كافر في الباطن ومن لم يكن منافقا بل كان مؤمنا بالله ورسوله في الباطن لم يكن كافرا في الباطن وإن أخطأ في التأويل كائنا ما كان خطؤه؛ وقد يكون في بعضهم شعبة من شعب النفاق ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار. ومن قال: إن الثنتين والسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرا ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة وإنما يكفر بعضهم بعضا ببعض المقالات كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع. وإنما قال الأئمة بكفر هذا لأن هذا فرض ما لا يقع فيمتنع أن يكون الرجل لا يفعل شيئا مما أمر به من الصلاة والزكاة والصيام والحج ويفعل ما يقدر عليه من المحرمات مثل الصلاة بلا وضوء وإلى غير القبلة ونكاح الأمهات وهو مع ذلك مؤمن في الباطن؛ بل لا يفعل ذلك إلا لعدم الإيمان الذي في قلبه ولهذا كان أصحاب أبي حنيفة يكفرون أنواعا ممن يقول كذا وكذا؛ لما فيه من الاستخفاف ويجعلونه مرتدا ببعض هذه الأنواع مع النزاع اللفظي الذي بين أصحابه وبين الجمهور في العمل: هل هو داخل في اسم الإيمان." (٢)

"مسلم في جميع الأحوال فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا وإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات واعتدل القول فيها ولم يختلف شيء منها. " قلت ": الرجلان اللذان أشار إليهما الخطابي أظن أحدهما - وهو السابق - محمد بن نصر فإنه الذي علمته بسط الكلام في أن الإسلام والإيمان شيء واحد من أهل السنة والحديث وما علمت لغيره قبله بسطا في هذا. والآخر الذي رد عليه أظنه. . . (١) لكن لم أقف على رده؛ والذي اختاره الخطابي هو قول من فرق بينهما كأبي جعفر وحماد بن زيد وعبد الرحمن بن مهدي وهو قول أحمد بن حنبل وغيره؛ ولا علمت أحدا من المتقدمين خالف هؤلاء فجعل نفس الإسلام نفس الإيمان؛ ولهذا كان عامة أهل السنة على هذا الذي قاله هؤلاء كما ذكره الخطابي. وكذلك ذكر أبو القاسم التيمي الأصبهاني وابنه محمد شارح " مسلم " وغيرهما أن المختار عند أهل السنة أنه لا يطلق على السارق والزاني اسم مؤمن كما دل عليه النص وقد ذكر الخطابي: في " شرح البخاري " كلاما يقتضي تلازمهما مع افتراق اسميهما [وذكره البغوي في " شرح السنة " فقال: قد جعل النبي صلى الله عليه

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦/٥٥٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧/٢١٨

وسلم الإسلام اسما لما ظهر من الأعمال وجعل الإيمان اسما لما بطن من الاعتقاد وليس كذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان

---

1) Q) بياض بالأصل." (١)

"الثالث: أن هذا الكلام يعود عند التحقيق إلى أن يكون وجود الخالق عين وجود المخلوقات وهم يصرحون بذلك؛ لكن يدعون المغايرة بين الوجود والثبوت: أو بين الوجود والماهية: وبين الكل والجزء، وهو المغايرة بين المطلق والمعين؛ فلهذا كانوا يقولون: بالحلول. تارة يجعلون الخالق حالا في المخلوقات، وتارة محلا لها وإذا حقق الأمر عليهم بعدم المغايرة كان حقيقة قولهم أن الخالق هو نفس المخلوقات فلا خالق ولا مخلوق وإنما العالم واجب الوجود بنفسه. الرابع: أنهم يقرون بما يزعمونه من " التوحيد " عن التعدد في صفاته الواجبة؛ وأسمائه؛ وقيام الحوادث به وعن كونه جسما؛ أو جوهرا؛ ثم هم عند التحقيق يجعلونه عين الأجسام الكائنة الفاسدة المستقذرة ويصفونه بكل نقص كما صرحوا بذلك قالوا: ألا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات؟ وأخبر بذلك عن نفسه وبصفات النقص؛ وبصفات الذم، وقالوا: العلي لذاته هو الذي يكون له الكمال الذي يستغرق به جميع الأمور الوجودية والنسب العدمية سواء كانت محمودة عرفا وعقلا وشرعا؛ أو مذمومة عرفا وعقلا وشرعا، وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة فهو متصف عندهم بكل صفة مذمومة كما هو متصف بكل صفة محمودة **وقد بسط الكلام** على هؤلاء في غير هذا الموضع فإن أمرهم أعظم من أن يبسط هنا. ولكن المقصود التنبيه على تشابه رؤوس الضلال حتى إذا فهم المؤمن." (٢)

"والعملي غير سالكين هذا المسلك بل يسلكون مسلكا آخر: إما من جهة القياس والنظر وإما من جهة الذوق والوجد؛ وإما من جهة التقليد؛ وما جاء عن الرسول إما أن يعرضوا عنه وإما أن يردوه إلى ما سلكوه؛ فانظر نفاق هذين الصنفين مع اعترافهم باطنا وظاهرا بأن محمدا صلى الله عليه وسلم أكمل الخلق وأفضل الخلق وأنه رسول وأنه أعلم الناس لكن إذا لم يوجبوا متابعته وسوغوا ترك متابعته كفروا وهذا كثير جدا **لكن بسط الكلام** في حكم هؤلاء: له موضع غير هذا.." (٣)

"مخلوقة ولا غير مخلوقة ومنهم من يمسك عن الأفعال المحرمة ومنهم من يقول: بل أفعال العباد كلها غير مخلوقة أو قديمة؛ ويقول ليس مرادي بالأفعال الحركات؛ بل مرادي الثواب الذي يجيء يوم القيامة ويحتج هذا بأن القدر غير مخلوق والشرع غير مخلوق. ويجعل أفعال العباد هي: القدر والشرع ولا يفرق بين القدر والمقدور والشرع والمشروع؛ فإن الشرع الذي هو أمر الله ونهيه غير مخلوق وأما الأفعال المأمور بها والمنهي عنها فلا ريب أنها مخلوقة؛ وكذلك القدر الذي هو علمه ومشيئته وكلامه غير مخلوق وأما المقدرات: الآجال والأرزاق والأعمال فكلها مخلوقة **وقد بسط**

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥٩/٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٩٣/٧

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٤٠/٧

الكلام على هذه الأقوال وقائليها في غير هذا الموضع. والمقصود هنا أن الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة ومن اتبعه كلهم بريئون من الأقوال المبتدعة المخالفة للشرع والعقل ولم يقل أحد منهم أن القرآن قديم لا معنى قائم بالذات ولا إنه تكلم به في القديم بحرف وصوت ولا تكلم به في القديم بحرف قديم؛ لم يقل أحد منهم لا هذا ولا هذا وإن الذي اتفقوا عليه أن كلام الله منزل غير مخلوق والله تعالى لم يزل متكلما إذا شاء وكلامه لا نهاية له. كما قال الله تعالى: ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي﴾ وهو قديم بمعنى: أنه لم يزل الله متكلما بمشيئته؛ لا بمعنى أن الصوت المعين قديم كما بسطت الكلام في غير هذا الموضع على اختلاف أهل الأرض في كلام الله تعالى: منهم من يجعله فيضا من العقل الفعال على." (١)

"النفوس، كقول طائفة من الصابئة والفلاسفة وهو أفسد الأقوال ومنهم من يقول هو مخلوق خلقه بائنا عنه: كقول الجهمية والنجارية والمعتزلة ومنهم من يقول هو معنى قديم قائم بالذات: كقول ابن كلاب والأشعري ومنهم من يقول هو حروف وأصوات: كقول ابن سالم وطائفة ومنهم من يقول تكلم بعد أن لم يكن متكلما: كقول ابن كرام وطائفة. والصواب من هذه الأقوال قول السلف والأئمة: كما قد بسطت ألفاظهم في غير هذا الموضع. ولما ظهرت المحنة كان أهل السنة يقولون: كلام الله غير مخلوق. وكانت " الجهمية " من المعتزلة وغيرهم. يقولون: إنه مخلوق وكان أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان له فضيلة ومعرفة رد بها على الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات وبين أن الله نفسه فوق العرش؛ **وبسط الكلام** في ذلك ولم يتخلص من شبهة الجهمية كل التخلص؛ بل ظن أن الرب لا يتصف بالأمور الاختيارية التي تتعلق بقدرته ومشيئته فلا يتكلم بمشيئته وقدرته ولا يحب العبد ويرضى عنه بعد إيمانه وطاعته ولا يغضب عليه ويسخط بعد كفره ومعصيته؛ بل محبا راضيا أو غضبان ساخطا على من علم أنه يموت مؤمنا أو كافرا. ولا يتكلم بكلام بعد كلام وقد قال تعالى: ﴿إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون﴾ وقال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾ وقال تعالى: ﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾ وقال تعالى: ﴿ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم﴾." (٢)

"وقال تعالى: ﴿هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش﴾ وهذا أصل كبير **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع. وإنما المقصود هنا التنبيه على مآخذ اختلاف المسلمين في مثل " هذه المسائل " وإذا عرف ذلك فالواجب أن نثبت ما أثبته الكتاب والسنة وننفي ما نفى الكتاب والسنة. واللفظ المجمل الذي لم يرد في الكتاب والسنة لا يطلق في النفي والإثبات حتى يتبين المراد به كما إذا قال القائل: الرب متحيز أو غير متحيز أو هو في جهة أو ليس في جهة قيل هذه الألفاظ مجملة لم يرد بها الكتاب والسنة لا نفيا ولا إثباتا ولم ينطق أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان بإثباتها ولا نفيها. فإن كان مرادك بقولك إنه يحيط به شيء من المخلوقات؛ وليس هو بقدرته يحمل العرش وحملته وليس هو العلي الأعلى الكبير العظيم الذي لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو سبحانه أكبر

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٦١/٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٦٢/٧

من كل شيء فليس هو متحيز ا بهذا الاعتبار وإن كان مرادك أنه بائن عن مخلوقاته عال عليها فوق سمواته على عرشه؛ فهو سبحانه بائن من خلقه كما ذكر ذلك أئمة السنة مثل: عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أعلام الإسلام وكما دل على ذلك صحيح المنقول وصريح المعقول كما هو **مبسوط** في مواضع أخر. وكذلك لفظ " الجهة " إن أراد بالجهة أمرا موجودا يحيط بالخالق أو." (١)

"وأما زيد بن أسلم ووهب بن منبه ونحوهم فحاشاهم من مثل هذا؛ فإنهم كانوا من أعظم الناس تعظيما للأمر والنهي والوعد والوعيد ولكن قصدوا الرد على المكذبين بالقدر القائلين: بأنه يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء. وهؤلاء حقيقة قولهم: إنه لا يقدر على تعبيدهم وتصريفهم تحت مشيئته فأرادوا إبطال قول هؤلاء ونعم ما أرادوا لكن الكلام فيما أريد بالآية. وقول أولئك الإباحية يشبه قول من قال: إن العارف إذا شهد المشيئة سقط عنه الملام وإنه إذا شهد الحكم – يعني المشيئة – لم يستحسن ولم يستقبح سببه ونحو هذا من أقوال هؤلاء الذين تشبه أقوالهم أقوال المشركين الذين قالوا: ﴿لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء﴾ كما **قد بسط الكلام** عليه وبين أن إثبات القدر السابق حق لكن ذلك هو الذي يصير العبد إليه ليس هو الذي فطر عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء﴾. فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ضربه أن البهيمة تولد سليمة ثم تجدع والجدع كان مقدرا عليها؛ كذلك العبد يولد على الفطرة سليما ثم يفسد بالتهود والتنصير وذلك كان مكتوبا أن يكون. وصاحب هذا القول إنما قاله ليبين ما خلقوا له وقد قصد هذا طائفة." (٢)

"لها أول كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام وبطل قولهم بقدم حركات الأفلاك وإن كان ممكنا أمكن أن يكون حدوث ما أحدثه الله تعالى كالسموات والأرض موقوفا على حوادث قبل ذلك كما تقولون أنتم فيما يحدث في هذا العالم من الحيوان والنبات والمعادن والمطر والسحاب وغير ذلك فيلزم فساد حجتكم على التقديرين. ثم يقال: إما أن تثبتوا لمبدع العالم حكمة وغاية مطلوبة وإما أن لا تثبتوا؛ فإن لم تثبتوا بطل قولكم بإثبات العلة الغائية وبطل ما تذكرونه من حكمة الباري تعالى في خلق الحيوان وغير ذلك من المخلوقات و (أيضا فالوجود يبطل هذا القول؛ فإن الحكمة الموجودة في الوجود أمر يفوق العد والإحصاء كإحداثه سبحانه لما يحدثه من نعمته ورحمته وقت حاجة الخلق إليه كإحداث المطر وقت الشتاء بقدر الحاجة وإحداثه للإنسان الآلات التي يحتاج إليها بقدر حاجته وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه وإن أثبتم له حكمة مطلوبة – وهي باصطلاحكم العلة الغائية – لزمكم أن تثبتوا له المشيئة والإرادة بالضرورة فإن القول: بأن الفاعل فعل كذا لحكمة كذا بدون كونه مريدا لتلك الحكمة المطلوبة جمع بين النقيضين؛ وهؤلاء المتفلسفة من أكثر الناس تناقضا ولهذا يجعلون العلم هو العالم، والعلم هو الإرادة والإرادة هي القدرة وأمثال ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٦٣/٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٨/٨

كما **قد بسط الكلام** عليهم في غير هذا الموضع.

وأما التقدير الثالث: وهو أنه فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة." (١)

"في شرفه والعظيم الذي قد كمل في عظمته والحكيم الذي قد كمل في حكمته والغني الذي قد كمل في غناه والجبار الذي قد كمل في جبروته والعالم الذي قد كمل في علمه والحليم الذي قد كمل في حلمه وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد وهو الله عز وجل هذه صفة لا تنبغي إلا له ليس له كفؤ وليس كمثله شيء سبحانه الواحد القهار. وهذا التفسير ثابت عن عبد الله بن أبي صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة الوالبي لكن يقال: إنه لم يسمع التفسير من ابن عباس ولكن مثل هذا الكلام ثابت عن السلف وروي عن سعيد بن جبير أنه قال: الصمد الكامل في صفاته وأفعاله. وثبت عن أبي وائل شقيق بن سلمة أنه قال: الصمد السيد الذي انتهى سؤدده. وهذه الأقوال وما أشبهها لا تنافي ما قاله كثير من السلف كسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد والحسن والسدي والضحاك وغيرهم من أن الصمد هو الذي لا جوف له وهذا منقول عن ابن مسعود وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه موقوفا أو مرفوعا فإن كلا القولين حق **كما بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع. ولفظ " الأعراض في اللغة " قد يفهم منه ما يعرض للإنسان من الأمراض ونحوها وكذلك لفظ " الحوادث والمحدثات " قد يفهم ما يحدثه الإنسان." (٢)

"وهذا مما وقع فيه كثير من المتصوفة المتأخرين ولهذا رد الجنيد – رحمه الله – على هؤلاء لما سئل عن التوحيد فقال: هو الفرق بين القديم والمحدث فبين الجنيد – سيد الطائفة – أن التوحيد لا يتم إلا بأن يفرق بين الرب القديم والعبد المحدث؛ لا كما يقوله هؤلاء الذين يجعلون هذا هو هذا وهؤلاء أهل الاتحاد والحلول الخاص والمقيد وأما القائلون بالحلول والاتحاد العام المطلق فأولئك هم الذين يقولون: إنه بذاته في كل مكان أو إنه وجود المخلوقات **وقد بسط الكلام** على هؤلاء في غير هذا الموضوع. و (المقصود هنا: أن الحلاج لم يكن مقيدا بصنف من هذه الأصناف بل كان قد قال من الأقوال التي توجب الكفر والقتل باتفاق طوائف المسلمين ما قد ذكر في غير هذا الموضع. وكذلك أنكره أكثر المشايخ وذموه: كالجنيد وعمر بن عثمان المكي وأبي يعقوب النهرجوري. ومن التبس عليه حاله منهم فلم يعرف حقيقة ما قاله – إلا من كان يقول بالحلول والاتحاد مطلقا أو معينا – فإنه يظن أن هذا كان قول الحلاج وينصر ذلك؛ ولهذا كانت فرقة ابن سبعين فيها من رجال الظلم جماعة منهم الحلاج – وعند جماهير المشايخ الصوفية وأهل العلم أن الحلاج لم يكن من المشايخ الصالحين؛ بل كان زنديقا وزهده لأسباب متعددة يطول وصفها ولم يكن من أهل الفناء في " توحيد الربوبية "؛ بل كان قد." (٣)

"أوذي على جهاده بيد غيره أو لسانه فأجره في ذلك على الله لا يطلب من هذا الظالم عوض مظلمته بل هذا الظالم إن تاب وقبل الحق الذي جوهد عليه فالتوبة تجب ما قبلها ﴿قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨/٨٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨/١٥٠

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨/٣١٨

. وإن لم يتب بل أصر على مخالفة الكتاب والسنة فهو مخالف لله ورسوله والحق في ذنوبه لله ولرسوله وإن كان " أيضا " للمؤمنين حق تبعا لحق الله وهذا إذا عوقب لحق الله ولتكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله لا لأجل القصاص فقط. والكفار إذا اعتدوا على المسلمين مثل أن يمثلوا بهم فللمسلمين أن يمثلوا بهم كما مثلوا والصبر أفضل وإذا مثلوا كان ذلك من تمام الجهاد، والدعاء على جنس الظالمين الكفار مشروع مأمور به وشرع القنوت والدعاء للمؤمنين والدعاء على الكافرين. وأما الدعاء على معينين كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلعن فلانا وفلانا فهذا قد روي أنه منسوخ بقوله: ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾ . كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع. فيما كتبته في قلعة مصر؛ وذلك لأن المعين لا يعلم إن رضي الله عنه أن يهلك بل قد يكون ممن يتوب الله عليه؛ بخلاف الجنس فإنه إذا دعي عليهم بما فيه عز الدين وذل عدوه وقمعهم كان هذا دعاء بما يحبه الله ويرضاه؛ فإن الله يحب الإيمان وأهل الإيمان وعلو أهل الإيمان وذل الكفار فهذا دعاء بما يحب الله وأما الدعاء على المعين بما لا يعلم أن الله." (١)

"وهؤلاء سلكوا طريق الإرادة والمحبة مجملا من غير اعتصام بالكتاب والسنة كما سلك أهل الكلام والرأي طريق النظر والبحث من غير اعتصام بالكتاب والسنة فوقع هؤلاء في ضلالات وهؤلاء في ضلالات. كما قال تعالى: ﴿فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى﴾ ﴿ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى﴾ ﴿قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا﴾ ﴿قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى﴾ وقال: ﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾ وقال: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾ وقال: ﴿قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها﴾ . ومثل هذا كثير في القرآن. **وقد بسط الكلام** على هذا الأصل في غير هذا الموضع. فإن قيل: صاحب الفناء في توحيد الربوبية قد شهد أن الرب خلق كل شيء وقد يكون ممن يثبت الحكمة فيقول: إنما خلق المخلوقات لحكمة وهو يحب تلك الحكمة ويرضاها وإنما خلق ما يكرهه لما يحبه. والذين فرقوا بين المحبة والإرادة قالوا: المريض يريد الدواء ولا يحبه وإنما يحب ما يحصل به وهو العافية وزوال المرض. فالرب تعالى خلق الأشياء كلها بمشيئته فهو مريد لكل ما خلق ولما أحبه من الحكمة؛ وإن كان لا يحب بعض المخلوقات من الأعيان والأفعال؛ لكنه يحب الحكمة التي خلق لأجلها؛ فالعارف إذا شهد." (٢)

"بيان ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى فقلنا لم أنكرتم ذلك؟ قالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم إنما كون شيئا فعبر عن الله وخلق صوتا فأسمع وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين. فقلنا: فهل يجوز لمكون غير الله أن يقول: يا موسى أنا ربك أو يقول: ﴿إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري﴾ فمن زعم أن ذلك غير الله فقد ادعى الربوبية ولو كان كما زعم الجهمي أن الله كون شيئا كان يقول ذلك المكون: يا موسى إن الله رب العالمين لا يجوز له أن يقول: إني أنا الله رب العالمين وقد قال الله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليما﴾

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٣٥/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٦٢/٨

وقال: ﴿ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه﴾ وقال: ﴿إني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي﴾ فهذا منصوص القرآن. فأما ما قالوا: إن الله لا يتكلم. ولا يكلم فكيف يصنعون بحديث الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم الطائي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ما منكم من أحد إلا سيكلم ربه ليس بينه وبينه ترجمان﴾ . **وبسط الكلام** عليهم إلى أن قال: قد أعظمتم على الله الفرية حين زعمتم أنه لا يتكلم فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله؛ لأن الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان فلما ظهرت عليه الحجة قال: إن الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق قلنا: وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فقد شبهتم الله بخلقه حين." (١)

"إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا﴾ وقال تعالى: ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين وكفى بربك هاديا ونصيرا﴾ وقال تعالى: ﴿وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء إن ربك حكيم عليم﴾ فحجة المشركين في شركهم بالله وجعلهم له ولدا وفي دفع أمره ونهيه بالقدر داحضة. **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور وما يناسبها في غير هذا الموضع.

وبين أن قول الفلاسفة – القائلين بقدم العالم وأنه صادر عن موجب بالذات متولد عن العقول والنفوس الذين يعبدون الكواكب العلوية ويصنعون لها التماثيل السفلية: كأرسطو وأتباعه – أعظم كفرا وضلالا من مشركي العرب الذين كانوا يقرون بأن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام بمشيئته وقدرته ولكن خرقوا له بنين وبنات بغير علم وأشركوا به ما لم ينزل به سلطانا. وكذلك المباحية الذين يسقطون الأمر والنهي مطلقا ويحتجون بالقضاء والقدر أسوأ حالا من اليهود والنصارى ومشركي العرب؛ فإن هؤلاء مع كفرهم يقرون بنوع من الأمر والنهي والوعد والوعيد ولكن كان لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله بخلاف المباحية المسقطة للشرائع مطلقا فإنما يرضون بما تهواه أنفسهم ويغضبون لما تهواه أنفسهم لا يرضون لله ولا يغضبون لله ولا يحبون لله ولا يغضبون لله ولا يأمرون بما أمر الله به ولا." (٢)

"ومثل هذه النصوص كثيرة وهي تبين أن الظلم الذي نزه الله نفسه عنه ليس هو ما تقوله القدرية ولا ما تقوله الجبرية ومن وافقهم **وقد بسط الكلام** على تحقيق هذا المقام في مواضع أخر وبين فيها حكمة الله وعدله فإن هذا المقام هو من أعظم المقامات التي اضطرب فيها كثير من الأولين والآخرين. والبسط الكثير الذي ينتهي به إلى تفصيل أقوال الناس وحقيقة الأمر في ذلك ببيان الدلائل والجواب عن المعارضات لا يناسب جواب هذا النظم. وهو مذكور في موضع آخر. وفي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر ﴿عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي؛ وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم – يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعا فاستغفروني أغفر لكم؛

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤١٩/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٥٧/٨

يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئا يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا." (١)

"وفي هذا الحديث قوله: ﴿أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي﴾ ومن نعمه على عبده المؤمن ما ييسره له من الإيمان والحسنات فإنها من فضله وإحسانه ورحمته وحكمته وسيئات العبد من عدله وحكمته إذ كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل وهو لا يسأل عما يفعل لكمال حكمته ورحمته وعدله لا لمجرد قهره وقدرته. كما يقوله جهم وأتباعه **وقد بسط الكلام** على هذا وبين حقيقة قوله: ﴿والخير بيديك والشر ليس إليك﴾ وإن كان خالق كل شيء. وبين أن الشر لم يضف إلى الله في الكتاب والسنة إلا على أحد وجوه ثلاثة: إما بطريق العموم، كقوله: ﴿الله خالق كل شيء﴾ وإما بطريقة إضافته إلى السبب كقوله: ﴿من شر ما خلق﴾ وإما أن يحذف فاعله كقول الجن: ﴿وأنا لا ندري أشر أريد بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشدا﴾ وقد جمع في الفاتحة " الأصناف الثلاثة " فقال: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ وهذا عام وقال: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾ فحذف فاعل الغضب. وقال: ﴿ولا الضالين﴾ فأضاف الضلال إلى المخلوق ومن هذا قول الخليل: ﴿وإذا مرضت فهو يشفين﴾." (٢)

"وقول الخضر: ﴿فأردت أن أعيبها﴾ ﴿فأردنا أن يبدلهما ربهما خيرا منه زكاة وأقرب رحما﴾ ﴿فأراد ربك أن يبلغا أشدهما﴾ **وقد بسط الكلام** على حقائق هذه الأمور. وبين أن الله لم يخلق شيئا إلا لحكمة قال تعالى: ﴿الذي أحسن كل شيء خلقه﴾ وقال: ﴿صنع الله الذي أتقن كل شيء﴾ فالمخلوق باعتبار الحكمة التي خلق لأجلها خير وحكمة وإن كان فيه شر من جهة أخرى فذلك أمر عارض جزئي ليس شرا محضا بل الشر الذي يقصد به الخير الأرجح هو خير من الفاعل الحكيم وإن كان شرا لمن قام به. وظن الظان أن الحكمة المطلوبة التامة قد تحصل مع عدمه إنما يقوله لعدم علمه بحقائق الأمور وارتباط بعضها ببعض فإن الخالق إذا خلق الشيء فلا بد من خلق لوازمه فإن وجود الملزوم بدون وجود اللازم ممتنع ولا بد من ترك خلق أضداده التي تنافيه فإن اجتماع الضدين المتنافيين في وقت واحد ممتنع. وهو سبحانه على كل شيء قدير لا يستثنى من هذا العموم شيء؛ لكن مسمى " الشيء " ما تصور وجوده فأما الممتنع لذاته فليس شيئا باتفاق العقلاء.." (٣)

"فيه كل ما هو خبز سواء كان على صورة الرغيف أو غير صورته. **وقد بسط الكلام** على ما ذكروه وذكره المنطقيون في الكلام على المحصل وغير ذلك وجد هذا في الأمثلة المجردة إذا كان المقصود إثبات الجيم للألف والحد الأوسط هو الباء فقيل كل ألف باء وكل باء جيم أنتج: كل ألف جيم. وإذا قيل: كل ألف جيم قياسا على الدال لأن الدال هي

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٠٩/٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥١١/٨

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥١٢/٨

جيم وإنما كانت جيما لأنها باء والألف أيضا باء فيكون الألف جيما لاشتراكهما في المستلزم للجيم وهو الباء كان هذا صحيحا في معنى الأول لكن فيه زيادة مثال قيست عليه الألف مع أن الحد الأوسط وهو الباء موجود فيها.

فإن قيل: ما ذكرتموه من كون البرهان لا بد فيه من قضية كلية صحيح ولهذا لا يثبتون به إلا مطلوبا كليا. ويقولون: البرهان لا يفيد إلا الكليات ثم أشرف الكليات هي العقليات المحضة التي لا تقبل التغيير والتبديل وهي التي تكمل بها النفس فتصير عالما معقولا موازيا للعالم الموجود بخلاف القضايا التي تتبدل وتتغير. وإذا كان المطلوب به هو الكليات العقلية التي لا تقبل التبديل والتغيير." (١)

"وقد بسط الكلام على قول فرعون ومتابعة هؤلاء له والنمرود بن كنعان وأمثالهما من رءوس الكفر والضلال ومخالفتهم لموسى وإبراهيم وغيرهما من رسل الله صلوات الله عليهم في مواضع. وقد جعل الله آل إبراهيم أئمة للمؤمنين أهل الجنة وآل فرعون أئمة لأهل النار قال تعالى: ﴿واستكبر هو وجنوده في الأرض بغير الحق وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون﴾ ﴿فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين﴾ ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون﴾ ﴿وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين﴾ ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب من بعد ما أهلكنا القرون الأولى بصائر للناس﴾ إلى قوله: ﴿قل فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما أتبعه إن كنتم صادقين﴾ وقال في آل إبراهيم: ﴿وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون﴾ . والمقصود أن متأخريهم الذين هم أعلم منهم جعلوا علم الرب يحصل بواسطة القياس البرهاني وكذلك علم أنبيائه. وقد بسطنا الكلام في الرد عليهم في غير هذا الموضوع. والمقصود هنا التنبيه على فساد قولهم: إنه لا يحصل العلم إلا بالبرهان الذي وصفوه وإذا كان هذا السلب باطلا في علم آحاد الناس كان بطلانه." (٢)

"سئل شيخ الإسلام الإمام العلامة تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية – رضي الله عنه –
:

عن " العقل " الذي للإنسان هل هو عرض؟ وما هي " الروح " المدبرة لجسده؟ هل هي النفس؟ وهل لها كيفية تعلم؟ وهل هي عرض أو جوهر؟ وهل يعلم مسكنها من الجسد؟ ومسكن العقل؟ .

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، " العقل " في كتاب الله وسنة رسوله وكلام الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين هو أمر يقوم بالعاقل سواء سمي عرضا أو صفة ليس هو عينا قائمة بنفسها سواء سمي جوهرا أو جسما أو غير ذلك. وإنما يوجد التعبير باسم " العقل " عن الذات العاقلة التي هي جوهر قائم بنفسه في كلام طائفة من المتفلسفة الذين يتكلمون في العقل والنفس ويدعون ثبوت عقول عشرة كما يذكر ذلك من يذكره من أتباع أرسطو أو غيره من المتفلسفة المشائين.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٢/٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٩/٩

ومن تلقى ذلك عنهم من المنتسبين إلى الملل. **وقد بسط الكلام** على هؤلاء في غير هذا الموضع وبين أن ما يذكرونه." (١)

"الكلية المعقولة في نفس الإنسان كما أن المفارقات أصلها مفارقة النفس البدن وهذان أمران لا ينكران؛ لكن ادعوا في صفات النفس وأحوالها أمورا باطلة وادعوا أيضا ثبوت جواهر عقلية قائمة بأنفسها ويقولون فيها: العاقل والمعقول والعقل شيء واحد كما يقولون: مثل ذلك في رب العالمين. فيقولون: هو عاقل ومعقول وعقل وعاشق ومعشوق وعشق ولذيذ وملتذ ولذة. ويجعلون الصفة عين الموصوف ويجعلون كل صفة هي الأخرى فيجعلون نفس العقل الذي هو العلم نفس العاقل العالم ونفس العشق الذي هو الحب نفس العاشق المحب ونفس اللذة هي نفس العلم ونفس الحب ويجعلون القدرة والإرادة هي نفس العلم فيجعلون العلم هو القدرة وهو الإرادة وهو المحبة وهو اللذة ويجعلون العالم المريد المحب الملتذ هو نفس العلم الذي هو نفس الإرادة وهو نفس المحبة وهو نفس اللذة فيجعلون الحقائق المتنوعة شيئا واحدا ويجعلون نفس الصفات المتنوعة هي نفس الذات الموصوفة ثم يتناقضون فيثبتون له علما ليس هو نفس ذاته كما تناقض ابن سينا في إشاراته. وغيره من محققيهم **وبسط الكلام** في الرد عليهم بموضع آخر. والمقصود أنهم يعبرون بلفظ العقل عن جوهر قائم بنفسه ويثبتون جواهر عقلية يسمونها المجردات والمفارقات للمادة وإذا حقق الأمر عليهم لم يكن عندهم غير نفس الإنسان التي يسمونها الناطقة وغير ما يقوم بها من المعنى الذي يسمى عقلا.." (٢)

"فضرب لهم مثلا كالذي أوقد النار كلما أضاءت أطفأها الله والمثل المائي كالمثل النازل من السماء وفيه ظلمات ورعد وبرق يرى. **ولبسط الكلام** في هذه الأمثال موضع آخر. وإنما المقصود هنا ذكر حياة القلوب وإنارتها وفي الدعاء المأثور ﴿اجعل القرآن ربيع قلوبنا ونور صدورنا﴾ . و " الربيع " هو المطر الذي ينزل من السماء فينبت به النبات قال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿إن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم﴾ . والفصل الذي ينزل فيه أول المطر تسميه العرب الربيع لنزول المطر الذي ينبت الربيع فيه وغيرهم يسمي الربيع الفصل الذي يلي الشتاء؛ فإن فيه تخرج الأزهار التي تخلق منها الثمار وتنبت الأوراق على الأشجار. والقلب الحي المنور؛ فإنه لما فيه من النور يسمع ويبصر ويعقل والقلب الميت فإنه لا يسمع ولا يبصر. قال تعالى: ﴿ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون﴾ وقال تعالى: ﴿ومنهم من يستمعون إليك أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون﴾ ﴿ومنهم من ينظر إليك أفأنت تهدي العمي ولو كانوا لا يبصرون﴾ وقال تعالى: ﴿ومنهم من يستمع إليك." (٣)

"عشر حسنات: أما أني لا أقول: الم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف﴾ [وقد سأل الخليل أصحابه عن النطق بحرف الزاي من زيد فقالوا: زاي فقال: جئتم بالاسم وإنما الحرف " ز "] . (*) ثم إن النحاة اصطلحوا على أن هذا المسمى في اللغة بالحرف يسمى كلمة وأن لفظ الحرف يخص لما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل كحروف

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧١/٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧٦/٩

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠٣/١٠

الجر ونحوها وأما ألفاظ حروف الهجاء فيعبر تارة بالحرف عن نفس الحرف من اللفظ وتارة باسم ذلك الحرف ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب ومنهم من يجعل لفظ الكلمة في اللغة لفظا مشتركا بين الاسم مثلا وبين الجملة ولا يعرف في صريح اللغة من لفظ الكلمة إلا الجملة التامة. والمقصود هنا أن المشروع في ذكر الله سبحانه هو ذكره " بجملة تامة " وهو المسمى بالكلام والواحد منه بالكلمة وهو الذي ينفع القلوب ويحصل به الثواب والأجر والقرب إلى الله ومعرفته ومحبته وخشيته وغير ذلك من المطالب العالية والمقاصد السامية. وأما الاقتصار على " الاسم المفرد " مظهرا أو مضمرا فلا أصل له فضلا عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين بل هو وسيلة إلى أنواع من البدع والضلالات وذريعة إلى تصورات أحوال فاسدة من أحوال أهل الإلحاد وأهل الاتحاد كما **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع.

قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (ص ٨١) :
سقط حرف من الناسخ، وصوابه: (وإنما الحرف " زه ") ، كما ذكره الشيخ رحمه الله في مواضع منها: (١٢ / ١٠٧، ٤٤٨) ، (١٧ / ٤٢٠) .." (١)

"وشر من هؤلاء وهؤلاء من لا تكون عبادته لله ولا استعانته بالله بل يعبد غيره ويستعين غيره وهؤلاء المشركون من الوجهين. ومن هؤلاء من يكون شركه بالشياطين كأصحاب الأحوال الشيطانية فيفعلون ما تحبه الشياطين من الكذب والفجور ويدعونه بأدعية تحبها الشياطين ويعزمون بالعزائم التي تطيعها الشياطين مما فيها إشراك بالله كما **قد بسط الكلام** عليهم في مواضع أخر. وهؤلاء قد يحصل لهم من الخوارق مما يظن أنه من كرامات الأولياء. وإنما هو من أحوال السحرة والكهان؛ ولهذا يجب الفرق بين الأحوال الإيمانية القرآنية والأحوال النفسانية والأحوال الشيطانية. وأما القسم الرابع فهم أهل التوحيد الذين أخلصوا دينهم لله فلم يعبدوا إلا إياه ولم يتوكلوا إلا عليه. وقول المكروب: ﴿لا إله إلا أنت﴾ قد يستحضر في ذلك أحد النوعين دون الآخر فمن أتم الله عليه النعمة استحضر التوحيد في النوعين فإن المكروب همته منصرفة إلى دفع ضره وجلب نفعه فقد يقول " لا إله إلا الله " مستشعرا أنه لا يكشف الضر غيرك ولا يأتي بالنعمة إلا أنت فهذا مستحضر توحيد الربوبية ومستحضر توحيد السؤال والطلب والتوكل عليه معرض عن توحيد الإلهية الذي يحبه الله ويرضاه ويأمر." (٢)

"**بسط الكلام** على هذه الأمور في غير هذا الموضع.

و (المقصود) هنا أن ما تضمنته " قصة ذي النون " مما يلام عليه كله مغفور بدله الله به حسنات؛ ورفع درجاته وكان بعد خروجه من بطن الحوت وتوبته أعظم درجة منه قبل أن يقع ما وقع قال تعالى: ﴿فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم﴾ ﴿لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم﴾ ﴿فاجتباه ربه فجعله

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٣٣/١٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧٨/١٠

من الصالحين﴾ وهذا بخلاف حال التقام الحوت فإنه قال: ﴿فالتقمه الحوت وهو مليم﴾ فأخبر أنه في تلك الحال مليم و " المليم " الذي فعل ما يلام عليه فالملام في تلك الحال لا في حال نبذه بالعراء وهو سقيم فكانت حاله بعد قوله: ﴿لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين﴾ أرفع من حاله قبل أن يكون ما كان والاعتبار بكمال النهاية لا بما جرى في البداية والأعمال بخواتيمها والله تعالى خلق الإنسان وأخرجه من بطن أمه لا يعلم شيئا ثم علمه فنقله من حال النقص إلى حال الكمال فلا يجوز أن يعتبر قدر الإنسان بما وقع منه قبل حال الكمال بل الاعتبار بحال كماله ويونس صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء في حال النهاية حالهم أكمل الأحوال.." (١)

"وكذلك إذا كان من تمام التوبة أن يأتي بحسنات يفعلها فإن ما يشترط في التوبة من تمام التوبة؛ وقد يظن الظان أنه تائب ولا يكون تائبا بل يكون تاركا والتارك غير التائب فإنه قد يعرض عن الذنب لعدم خطوره بباله أو المقتضي لعجزه عنه أو تنتفي إرادته له بسبب غير ديني، وهذا ليس بتوبة بل لا بد من أن يعتقد أنه سيئة ويكره فعله لنهي الله عنه ويدعه لله تعالى؛ لا لرغبة مخلوق ولا لرهبة مخلوق؛ فإن التوبة من أعظم الحسنات؛ والحسنات كلها يشترط فيها الإخلاص لله وموافقة أمره كما قال الفضيل بن عياض في قوله: ﴿ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾ قال أخلصه وأصوبه قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل؛ حتى يكون خالصا صوابا. والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة. وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه: اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا. **وبسط الكلام** في التوبة له موضع آخر. وأما الاعتراف بالذنب على وجه الخضوع لله من غير إقلاع عنه فهذا في نفس الاستغفار المجرد الذي لا توبة معه وهو كالذي يسأل." (٢)

"المخلصين﴾ وقال تعالى: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين﴾ والمخلصون هم الذين يعبدونه وحده لا يشركون به شيئا، وإنما يعبد الله بما أمر به على ألسنة رسله فمن لم يكن كذلك تولته الشياطين. وهذا باب دخل فيه أمر عظيم على كثير من السالكين؛ واشتبهت عليهم الأحوال الرحمانية بالأحوال الشيطانية وحصل لهم من جنس ما يحصل للكهان والسحرة وظنوا أن ذلك من كرامات أولياء الله المتقين كما **قد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

السادس: أن هذه الطريقة لو كانت حقا فإنما تكون في حق من لم يأته رسول فأما من أتاه رسول وأمر بسلوك طريق فمن خالفه ضل. وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم قد أمر أمته بعبادات شرعية من صلاة وذكر ودعاء وقراءة لم يأمرهم قط بتفريغ القلب من كل خاطر وانتظار ما ينزل. فهذه الطريقة لو قدر أنها طريق لبعض الأنبياء لكانت منسوخة بشرع محمد

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٩٩/١٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣١٨/١٠

صلى الله عليه وسلم فكيف وهي طريقة جاهلية لا توجب الوصول إلى المطلوب إلا بطريق الاتفاق بأن يقذف الله تعالى في قلب." (١)

"وقد ذكرنا من ذلك طرفا في الرد على " الاتحادية " لما ذكرنا قول ابن سبعين وابن عربي وما يوجد في كلام أبي حامد ونحوه من أصول هؤلاء الفلاسفة الملاحدة الذين يحرفون كلام الله ورسوله عن مواضعه كما فعلت طائفة القرامطة الباطنية. و (المقصود) هنا أنه لو كانت العلوم تنزل على القلوب من النفس الفلكية كما يزعم هؤلاء فلا فرق في ذلك بين الناظر والمستدل والمفرغ قلبه فتمثيل ذلك بنقش أهل الصين والروم تمثيل باطل. ومن أهل هذه الخلوات من لهم أذكار معينة وقوت معين ولهم تنزلات معروفة. وقد بسط الكلام عليها ابن عربي الطائي ومن سلك سبيله كالتلمساني. وهي تنزلات شيطانية قد عرفتها وخبرت ذلك من وجوه متعددة لكن ليس هذا موضع بسطها وإنما المقصود التنبيه على هذا الجنس. ومما يأمرون به الجوع والسهر والصمت مع الخلوة بلا حدود شرعية بل سهر مطلق وجوع مطلق وصمت مطلق مع الخلوة كما ذكر ذلك ابن عربي وغيره وهي تولد لهم أحوالا شيطانية. وأبو طالب قد ذكر بعض ذلك؛ لكن أبو طالب أكثر اعتصاما بالكتاب والسنة من هؤلاء. ولكن يذكر أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة." (٢)

"أراد به الإعطاء والأخذ العام وهو " الكوني الخلقي " أي: بمشيئة الله وقدرته حصل لي هذا فهو حق ولكن جميع الناس يشاركونه في هذا وذلك الذي أخذ عن الكتاب هو أيضا عن الله أخذ بهذا الاعتبار. والكفار من المشركين وأهل الكتاب أيضا هم كذلك وإن أراد أن هذا الذي حصل له هو مما يحبه الله ويرضاه ويقرب إليه وهذا الخطاب الذي يلقى إليه هو كلام الله تعالى. فهنا طريقان:

أحدهما: أن يقال له من أين لك أن هذا إنما هو من الله لا من الشيطان وإلقائه ووسوسته؟ فإن الشياطين يوحون إلى أوليائهم وينزلون عليهم كما أخبر الله تعالى بذلك في القرآن وهذا موجود كثيرا في عباد المشركين وأهل الكتاب وفي الكهان والسحرة ونحوهم وفي أهل البدع بحسب بدعتهم. فإن هذه الأحوال قد تكون شيطانية وقد تكون رحمانية فلا بد من الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، والفرقان إنما هو الفرقان الذي بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم فهو: ﴿الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا﴾ وهو الذي فرق الله به بين الحق والباطل وبين الهدى والضلال وبين الرشاد والغي وبين طريق الجنة وطريق النار وبين سبيل أولياء الرحمن وسبيل أولياء الشيطان. كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.." (٣)

"نفسه مشتغلة بها. والذين يسلكون في محبة الله مسلكا ناقصا يحصل لأحدهم نوع من ذلك يسمى " الاصطلام " و " الفناء " يغيب بمحبوبه عن محبته وبمعروفه عن معرفته وبمذكوره عن ذكره حتى لا يشعر بشيء من أسماء الله وصفاته وكلامه وأمره ونهيه. و " منهم " من قد ينتقل من هذا إلى " الاتحاد ". فيقول: أنا هو وهو أنا وأنا الله ويظن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/٤٠٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/٤٠٣

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/٤١٥

كثير من السالكين أن هذا هو غاية السالكين وأن هذا هو " التوحيد " الذي هو نهاية كل سالك. وهم غالطون في هذا؛ بل هذا من جنس قول النصارى ولكن ضلوا لأنهم لم يسلكوا الطريق الشرعية في الباطن في خبر الله وأمره. **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود: أن المتبعين لشهواتهم من الصور والطعام والشراب واللباس يستولي على قلب أحدهم ما يشتهيه حتى يقهره ويملكه ويبقى أسيرا، ما يهواه يصرفه كيف تصرف ذلك المطلوب ولهذا قال بعض السلف: ما أنا على الشاب الناسك بأخوف مني عليه من سبع ضار يثب عليه من صبي حدث يجلس إليه.." (١)

"أهل الكلام: كأبي القاسم القشيري؛ وأبي حامد الغزالي وأمثالهما. ونصر ذلك أبو حامد في " الإحياء " وغيره. وكذلك أبو القاسم ذكر ذلك في " الرسالة " على طريق الصوفية كما في كتاب أبي طالب المسمى ب " قوت القلوب " وأبو حامد مع كونه تابع في ذلك الصوفية استند في ذلك لما وجده من كتب الفلاسفة من إثبات نحو ذلك حيث قالوا: يعشق ويعشق. **وقد بسط الكلام** على هذه المسألة العظيمة في القواعد الكبار بما ليس هذا موضعه. وقد قال تعالى: ﴿يحبهم ويحبونه﴾ وقال تعالى ﴿والذين آمنوا أشد حبا لله﴾ وقال: ﴿أحب إليكم من الله ورسوله﴾ وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار﴾ . و (المقصود هنا أن هؤلاء المتجهمة من المعتزلة ومن وافقهم الذين ينكرون حقيقة المحبة يلزمهم أن ينكروا التلذذ بالنظر إليه ولهذا ليس في الحقيقة عندهم إلا التنعم بالأكل والشرب ونحو ذلك. وهذا القول باطل بالكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة ومشايخها فهذا أحد الحزبين الغالطين. والضرب الثاني: طوائف من المتصوفة والمتفقرة والمتبتلة:." (٢)

"وحينئذ قوله صلى الله عليه وسلم ﴿إن الله تجاوز لأمتي﴾ الحديث حق والمؤاخذة بالإرادات المستلزمة لأعمال الجوارح حق؛ ولكن طائفة من الناس قالوا: إن الإرادة الجازمة قد تخلو عن فعل أو قول ثم تنازعوا في العقاب عليها فكان القاضي أبو بكر ومن تبعه كأبي حامد وأبي الفرج ابن الجوزي يرون العقوبة على ذلك وليس معهم دليل على أنه يؤاخذ إذا لم يكن هناك قول أو عمل. والقاضي بناها على أصله في " الإيمان " الذي اتبع فيه جهما والصالحي وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعري وهو أن الإيمان مجرد تصديق القلب ولو كذب بلسانه وسب الله ورسوله بلسانه وإن سب الله ورسوله إنما هو كفر في الظاهر وأن كلما كان كفرا في نفس الأمر فإنه يمتنع أن يكون معه شيء من تصديق القلب وهذا أصل فاسد في الشرع والعقل حتى إن الأئمة: كوكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وأبي عبيد وغيرهم كفروا من قال في " الإيمان " بهذا القول؛ بخلاف المرجئة من الفقهاء الذين يقولون: هو تصديق القلب واللسان؛ فإن هؤلاء لم يكفرهم أحد من الأئمة وإنما بدعوهم.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٩٤/١٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٦٩٨/١٠

وقد بسط الكلام في " الإيمان " وما يتعلق بذلك في غير هذا الموضع وبين أن من الناس من يعتقد وجود الأشياء بدون لوازمها. فيقدر ما لا وجود له." (١)

"ليأخذها فوجد القبر قد فسح فيه مد البصر. وكان " إبراهيم التيمي " يقيم الشهر والشهرين لا يأكل شيئا وخرج يمتار لأهله طعاما فلم يقدر عليه فمر بسهلة حمراء فأخذ منها ثم رجع إلى أهله ففتحها فإذا هي حنطة حمراء فكان إذا زرع منها تخرج السنبلة من أصلها إلى فرعها حبا متراكبا. وكان " عتبة الغلام " سأل ربه ثلاث خصال صوتا حسنا ودمعا غزيرا وطعاما من غير تكلف. فكان إذا قرأ بكى وأبكى ودموعه جارية دهره وكان يأوي إلى منزله فيصيب فيه قوته ولا يدري من أين يأتيه. وكان " عبد الواحد بن زيد " أصابه الفالج فسأل ربه أن يطلق له أعضاءه وقت الوضوء فكان وقت الوضوء تطلق له أعضاؤه ثم تعود بعده. وهذا باب واسع قد بسط الكلام على كرامات الأولياء في غير هذا الموضع. وأما ما نعرفه عن أعيان ونعرفه في هذا الزمان فكثير.." (٢)

"﴿يقول الله: من تقرب إلي شبرا تقربت منه ذراعا. ومن تقرب إلي ذراعا تقربت منه باعا ومن أتاني يمشي أتيته هرولة﴾ وفي الحديث الصحيح ﴿أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني﴾ وقد ثبت: أن الله تعالى كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل وقد ثبت من حكمته ورحمته وعدله ما يبهر العقول؛ لأن هذه المسألة تتعلق بأصول كبار من مسائل " القدر " و " الأمر " و " الوعد " و " الوعيد ". و " الأسماء والصفات " قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع. والمقصود هنا: الكلام على ما ذكر عن هؤلاء الشيوخ فقول القائل: لا تطمعهم في الوصول فيستريحون ولا تؤيسهم عن الطلب فيستريحون. هي حال عارض لشخص قد تعلقت همته بمطلوب معين وهو يتردد فيه بين اليأس والطمع وهذا حال مذموم؟ لأن العبد لا ينبغي له أن يقترح على الله شيئا معينا؛ بل تكون همته فعل المأمور وترك المحظور والصبر على المقدور. فمتى أعين على هذه الثلاثة جاء بعد ذلك من المطالب: ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. ولو تعلقت هي بمطلوب فدعا الله به فإن الله يعطيه إحدى خصال ثلاث: إما أن يعجل له دعوته وإما أن يدخر له من الخير مثلها وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها. ولفظ " الوصول " لفظ مجمل؛ فإنه ما من سالك إلا وله غاية." (٣)

"أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا﴾ ﴿وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا﴾ ﴿فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا﴾ ﴿أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا﴾ ﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما﴾ ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠/٧٤٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١/٢٨٢

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١/٣٨٩

أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾ **ولبسط الكلام** على أمثال هؤلاء موضع غير هذا. ومن هؤلاء من يحتج بقوله: ﴿واعبد ربك حتى يأتيك اليقين﴾ ويقول معناها: اعبد ربك حتى يحصل لك العلم والمعرفة فإذا حصل ذلك سقطت العبادة. وربما قال بعضهم: اعمل حتى يحصل لك حال فإذا حصل لك حال تصوفي سقطت عنك العبادة وهؤلاء فيهم من إذا ظن حصول مطلوبه من المعرفة والحال استحل ترك الفرائض وارتكاب المحارم وهذا كفر كما تقدم. ومنهم من يظن استغناءه عن النوافل حينئذ وهذا مغبون منقوص جاهل ضال خاسر باعتقاد الاستغناء عن النوافل واستخفافه بها حينئذ." (١)

"وأيضا فكونه فاعلا لمفعول معين مقارن له أزلا وأبدا باطل في صريح العقل وأيضا فأنتم وسائر العقلاء موافقون على أن الممكن الذي لا يكون إلا ممكنا يقبل الوجود والعدم وهو الذي جعلتموه الممكن الخاص الذي قسيمه الضروري الواجب والضروري الممتنع لا يكون إلا موجودا تارة ومعدوما أخرى وأن القديم الأزلي لا يكون إلا ضروريا واجبا يمتنع عدمه. وهذا مما اتفق عليه أرسطو وأتباعه حتى ابن سينا وذكره في كتبه المشهورة "كالشفا " وغيره. ثم تناقض فزعم أن الفلك ممكن مع كونه قديما أزليا لم يزل ولا يزال وزعم أن الواجب بغيره القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه يكون ممكنا يقبل الوجود والعدم وزعم أن له ماهية غير وجوده. **وقد بسط الكلام** على فساد قول هؤلاء وتناقضه في غير هذا الموضع. و " القول الثاني " للناس في كلام الله تعالى قول من يقول: إن الله لم يقم به صفة من الصفات لا حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام ولا إرادة ولا رحمة ولا غضب ولا غير ذلك بل خلق كلاما في غيره فذلك المخلوق هو كلامه وهذا قول الجهمية والمعتزلة. وهذا القول أيضا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف وهو مناقض لأقوال الأنبياء ونصوصهم؛ وليس مع هؤلاء عن الأنبياء قول يوافق قولهم؛ بل لهم شبه عقلية فاسدة قد بينا فسادها في غير هذا." (٢)

"هو المسمى بكلام الله أو يوجد نظيره في المسمى بكلام الله فيكون كلام الله مخلوقا. وقال الحلولي الاتحادي الذي يجعل صفة الخالق هي عين صفة المخلوق الذي: نسمعه من القراء هو كلام الله وإنما نسمع أصوات العباد فأصوات العباد بالقرآن كلام الله وكلام الله غير مخلوق فأصوات العباد بالقرآن غير مخلوقة والحروف المسموعة منهم غير مخلوقة ثم قالوا: الحروف الموجودة في كلامهم هي هذه أو مثل هذه فتكون غير مخلوقة. وزاد بعض غلاتهم فجعل أصوات كلامهم غير مخلوقة كما زعم بعضهم أن الأعمال من الإيمان وهو غير مخلوق والأعمال غير مخلوقة. وزاد بعضهم أعمال الخير والشر وقال: هي القدر والشرع المشروع [وقال عمر: ما مرادنا بالأعمال الحركات بل الثواب الذي يأتي يوم القيامة كما ورد في الحديث الصحيح: " ﴿أنه تأتي البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من الطير صواف﴾ فيقال له: وهذا الثواب مخلوق. وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على أنه غير مخلوق] (*) وبذلك أجابوا من احتج على خلق القرآن بمثل هذا الحديث فقالوا له: الذي يجيء يوم القيامة هو ثواب القرآن لا نفس القرآن وثواب القرآن مخلوق إلى أمثال هذه الأقوال التي ابتدعها طوائف والبدع تنشأ شيئا فشيئا **وقد بسط الكلام** في هذا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤١٧/١١

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٨/١٢

الباب في مواضع أخر.

Q (*) قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (ص ١٠٣) :

هنا أمران:

الأول: قوله (وقال عمر: ما مرادنا بالأعمال. . .) يظهر لي أنه مصحف، ولعل صوابه (وقال آخر) أو نحو ذلك، فإنه ذكر هذا القول مرارا ولم ينسبه لأحد (١) .

والثاني: قوله (وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على أنه مخلوق) ، والكلام عائد على الثواب، فتكون كلمة (غير) مقحمة سهوا من الناسخ.

وقد ذكر الشيخ هذا الأمر في موضع آخر فقال (٨ / ٤٠٨) : (وهو مخالف لنصوص أئمة الإسلام كلهم، وأحدهم الإمام أحمد، فإنه نص هو وغيره من الأئمة على أن الثواب الذي يعطيه الله على قراءة القرآن مخلوق. فكيف بالثواب الذي يعطيه على سائر أعمال العباد) .

(١) انظر مثلا (الفتاوى) ٧ / ٦٦١، ٨ / ٤٠٨.." [1]

"وأما الحجج الداحضة التي يحتج بها الملاحدة وحجج الجهمية معطلة الصفات وحجج الدهرية وأمثالها كما يوجد مثل ذلك في كلام المتأخرين الذين يصنفون في الكلام المبتدع وأقوال المتفلسفة ويدعون أنها عقليات ففيها من الجهل والتناقض والفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد. وقد بسط الكلام على هؤلاء في مواضع أخر. وكان من أسباب ضلال هؤلاء تقصير الطائفتين أو قصورهم عن معرفة ما جاء به الرسول وما كان عليه السلف ومعرفة المعقول الصريح؛ فإن هذا هو الكتاب وهذا هو الميزان وقد قال تعالى: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز﴾ وهذه المسألة لا تحتمل البسط على هذه الأمور؛ إذ كان المقصود هنا التنبيه على أن هؤلاء المتنازعين أجمعوا على أصل فاسد ثم تفرقوا فأجمعوا على أن جعلوا عين صفة الرب الخالق هي عين صفة المخلوق. ثم قال هؤلاء: وصفة المخلوق مخلوقة فصفة الرب مخلوقة فقال هؤلاء: صفة الرب قديمة فصفة المخلوق قديمة ثم احتاج كل منهما إلى طرد أصله فخرجوا إلى أقوال ظاهرة الفساد: خرج النفاة إلى أن الله لم يتكلم بالقرآن ولا بشيء من الكتب الإلهية: لا التوراة ولا الإنجيل ولا غيرهما وأنه لم." (٢)

"وهذا الأصل هو مما أنكره الإمام أحمد على ابن كلاب وأصحابه حتى على الحارث المحاسبي مع جلالة قدر الحارث وأمر أحمد بهجره وهجر الكلابية وقال: احذروا من حارث الآفة كلها من حارث فمات الحارث وما صلى عليه

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٧٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٨٢

إلا نفر قليل بسبب تحذير الإمام أحمد عنه مع أن فيه من العلم والدين ما هو أفضل من عامة من وافق ابن كلاب على هذا الأصل وقد قيل إن الحارث رجع عن ذلك وأقر بأن الله يتكلم بصوت كما حكى عنه ذلك صاحب " التعرف لمذهب التصوف " أبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي. وكثير من المتأخرين من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة وافقوا ابن كلاب على هذا الأصل كما **قد بسط الكلام** على ذلك في مواضع أخر. واختلف كلام ابن عقيل في هذا الأصل فتارة يقول بقول ابن كلاب وتارة يقول بمذهب السلف وأهل الحديث أن الله تقوم به الأمور الاختيارية ويقول إنه قام به أبصار متجددة حين تجدد المرئيات لم تكن قبل ذلك وقام به علم بأن كل شيء وجد غير العلم الذي كان أولا أنه سيوجد كما دل على ذلك عدة آيات في القرآن كقوله تعالى: ﴿لنعلم من يتبع الرسول﴾ وغير ذلك. وكلامه في هذا الأصل وغيره يختلف تارة يقول بهذا وتارة يقول بهذا فإن هذه المواضع مواضع." (١)

"بالبنان؛ ولهذا قيل: إن لكل شيء أربع وجودات: وجود عيني وعلمي ولفظي ورسمي. وجود في الأعيان ووجود في الأذهان واللسان والبنان؛ لكن الوجود العيني هو وجود الموجودات في أنفسها والله خالق كل شيء وأما الذهني الجناني فهو العلم بها الذي في القلوب والعبارة عن ذلك هو اللساني وكتابة ذلك هو الرسمي البناني وتعليم الخط يستلزم تعليم العبارة واللفظ وذلك يستلزم تعليم العلم فقال: ﴿علم بالقلم﴾ لأن التعليم بالقلم يستلزم المراتب الثلاث وأطلق التعليم ثم خص فقال: ﴿علم الإنسان ما لم يعلم﴾ . وقد تنازع الناس في وجود كل شيء هل هو عين ماهيته أم لا؟ **وقد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع وبين أن الصواب من ذلك أنه قد يراد بالوجود ما هو ثابت في الأعيان وبالماهية ما يتصور في الأذهان فعلى هذا فوجود الموجودات الثابت في الأعيان ليس هو ماهيتها المتصورة في الأذهان؛ لكن الله خلق الموجود الثابت في الأعيان وعلم الماهيات المتصورة في الأذهان كما أنزل بيان ذلك في أول سورة أنزلها من القرآن وقد يراد بالوجود والماهية كلاهما: ما هو متحقق في الأعيان وما هو متحقق في الأذهان فإذا أريد بهذا وهذا ما هو متحقق في الأعيان أو ما هو متصور في الأذهان فليس هما في الأعيان اثنان؛ بل هذا هو هذا. وكذلك الذهن إذا تصور شيئا فتلك الصورة." (٢)

"هي المثال الذي تصورها وذلك هو وجودها الذهني الذي تتصوره الأذهان؛ فهذا فصل الخطاب في هذا الباب. ومن تدبر هذه المسائل وأمثالها تبين له أن أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء ﴿ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور﴾ . **وقد بسط الكلام** على أصول هذه المسائل وتفاصيلها في مواضع أخرى؛ فإن الناس كثر نزاعهم فيها حتى قيل: " مسألة الكلام " حيرت عقول الأنام. ولكن سؤال هذين لا يحتمل البسط الكثير فإنهما سألا بحسب ما سمعاه واعتقداه وتصوراه فإذا عرف السائل أصل مسألته ولوازمها وما فيها من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة تبين له أن من الخلق من تكلم في مثل هذه الأسماء بالنفي والإثبات من غير تفصيل فلا بد له أن يقابله آخر بمثل إطلاقه. ومن الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ " نوعان ": نوع جاء به الكتاب والسنة فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/٩٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢/١١٢

ذلك فيثبت ما أثبته الله ورسوله وينفي ما نفاه الله ورسوله فاللفظ الذي أثبته الله أو نفاه حق؛ فإن الله يقول الحق وهو يهدي السبيل والألفاظ." (١)

"المبلغ ولا يلزم إذا كان صوت المبلغ مخلوقا أن يكون نفس الكلام مخلوقا. وقالت " طائفة ": هذا المسموع صوت العبد وهو مخلوق والقرآن ليس بمخلوق فلا يكون هذا المسموع كلام الله وهذا جهل؛ فإن المخلوق هو الصوت لا نفس الكلام الذي يسمع من المتكلم به ومن المبلغ عنه. و " طائفة " قالت: هذا كلام الله وكلام الله غير مخلوق فيكون هذا الصوت غير مخلوق وهذا جهل. فإنه إذا قيل: هذا كلام الله فالمشار إليه هو الكلام من حيث هو هو وهو الثابت إذا سمع من الله وإذا سمع من المبلغ عنه وإذا قيل للمسموع إنه كلام الله فهو كلام الله مسموعا من المبلغ عنه لا مسموعا منه فهو مسموع بواسطة صوت العبد وصوت العبد مخلوق. وأما كلام الله نفسه فهو غير مخلوق حيث ما تصرف. وهذه نكت **قد بسط الكلام** فيها في غير هذا الموضع.." (٢)

"يكون به مكلما لغيره؛ لكن يخلق لغيره إدراكا بما لم يزل كما يزيل العمى عن الأعمى الذي لا يرى الشمس التي كانت ظاهرة متجلية لا أن الشمس في نفسها تجلت وظهرت وهذا يقول كثير من هؤلاء في رؤيته إنها ليست إلا مجرد خلق الإدراك ليس هناك حجب منفصلة عن الرائي فلا يكشف حجابا ولا يرفع حجابا. والقرآن مع الحديث ومع العقل يرد على هؤلاء؛ كقوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾ ولو كان الحجاب هو عدم الرؤية: لكان الوحي وإرسال الرسل من وراء حجاب. وقال تعالى: ﴿فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا وخر موسى صعقا﴾ وفي الصحيح: ﴿إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد؛ يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة وينجينا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فينظرون إليه فما أعطاهم شيئا أحب إليهم من ال نظر﴾ والآثار في ذلك كثيرة. و " أيضا " فقول الكلابية: إن الحقائق المتنوعة شيء واحد وقول الآخرين إن الأصوات المتضادة تجتمع في آن واحد مما يقول أكثر العلماء العقلاء إنه معلوم الفساد بالضرورة **وقد بسط الكلام** على هذه الأقوال في غير هذا الموضع.." (٣)

"﴿إنه لقول رسول كريم﴾ ﴿ذي قوة عند ذي العرش مكين﴾ ﴿مطاع ثم أمين﴾ ﴿وما صاحبكم بمجنون﴾ ﴿ولقد رآه بالأفق المبين﴾ ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ ﴿وما هو بقول شيطان رجيم﴾ ﴿فأين تذهبون﴾ ﴿إن هو إلا ذكر للعالمين﴾ فالرسول هنا جبريل. وأضافه سبحانه إلى كل منهما باسم رسول لأن ذلك يدل على أنه مبلغ له عن غيره وأنه رسول فيه لم يحدث هو شيئا منه. إذ لو كان قد أحدث منه شيئا لم يكن رسولا فيما أحدثه بل كان منشئا له من تلقاء نفسه وهو سبحانه يضيفه إلى رسول من الملائكة تارة ومن البشر تارة فلو كانت الإضافة لكونه أنشأ حروفه لتناقض الخبران فإن إنشاء أحدهما له يناقض إنشاء الآخر له. وقد كفر الله تعالى من قال: إنه قول البشر فمن قال إن القرآن أو

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١٣/١٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٩/١٢

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧٥/١٢

شيئا منه قول بشر أو ملك فقد كذب ومن قال إنه قول رسول من البشر ومن الملائكة بلغه عن مرسله ليس قولا أنشأه فقد صدق ولم يقل أحد من السلف: إن جبريل أحدث ألفاظه ولا محمدا صلى الله عليه وسلم ولا إن الله تعالى خلقها في الهواء أو غيره من المخلوقات ولا إن جبريل أخذها من اللوح المحفوظ بل هذه الأقوال هي من أقوال بعض المتأخرين. **وقد بسط الكلام** في غير هذا الموضع على تنازع المبتدعين الذين اختلفوا في الكتاب وبين فساد أقوالهم وأن القول السديد هو قول." (١)

"قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو جهمي فالإنسان وجميع صفاته مخلوق حركاته وأفعاله وأصواته مخلوقة وجميع صفاته مخلوقة؛ فمن قال عن شيء من صفات العبد إنها غير مخلوقة أو قديمة فهو مخطئ ضال ومن قال عن شيء من كلام الله أو صفاته إنه مخلوق فهو مخطئ ضال. وأما أصوات العباد بالقرآن والمداد الذي في المصحف فلم يكن أحد من السلف يتوقف في ذلك؛ بل كلهم متفقون أن أصوات العباد مخلوقة والمداد كله مخلوق وكلام الله الذي يكتب بالمداد غير مخلوق قال الله تعالى: ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا﴾ . وهذه المسائل **قد بسط الكلام** عليها وذكر أقوال الناس واضطرابهم فيها في مواضع أخر.." (٢)

"به مجموع القياس قال سبحانه: ﴿وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم﴾ أي لا أحد يحييها وهي رميم. فمثل الخالق بالمخلوق في هذا النفي فجعل هذا مثل هذا لا يقدر على إحيائها سواء نظمه في قياس تمثيل أو قياس شمول كما **قد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع وبين أن معنى القياسين قياس الشمول وقياس التمثيل واحد - والمثل المضروب المذكور في القرآن - فإذا قلت: النبيذ مسكر وكل مسكر حرام وأقمت الدليل على المقدمة الكبرى بقوله صلى الله عليه وسلم ﴿كل مسكر حرام﴾ فهو كقوله صلى الله عليه وسلم قياسا على الخمر؛ لأن الخمر إنما حرمت لأجل الإسكار وهو موجود في النبيذ. فقوله: ﴿ضرب مثل فاستمعوا له﴾ جعل ما هو من أصغر المخلوقات مثلا ونظيرا يعتبر به فإذا كان أدون خلق الله لا يقدرون على خلقه ولا منازعته فلا يقدرون على خلق ما سواه فيعلم بها من عظمة الخالق وأن كل ما يعبدون من دون الله في السماء والأرض لا يقدرون على ما هو أصغر مخلوقاته. وقد قيل: إنهم جعلوا آلهتهم مثلا لله فاستمعوا لذكرها؛ وهذا لأنهم لم يفقهوا المثل الذي ضربه الله جعلوا المشركين هم الذين ضربوا هذا المثل. ومثل هذا في القرآن قد ضربه الله ليبين أنه لا يقاس المخلوق بالخالق ويجعل له ندا ومثلا كقوله: ﴿قل من يرزقكم من السماء." (٣)

"لم يزك نفسه ويقطع بأنه عامل كما أمر وقد تقبل الله عمله وإن لم يقل إن إيمانه كإيمان جبريل وأبي بكر وعمر ونحو ذلك من أقوال المرجئة كما كان مسعر بن كدام يقول أنا لا أشك في إيماني قال أحمد: ولم يكن من المرجئة فإن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠٨/١٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٦٨/١٢

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧/١٣

المرجئة الذين يقولون: الأعمال ليست من الإيمان وهو كان يقول: هي من الإيمان لكن أنا لا أشك في إيماني. وكان الثوري يقول لسفيان بن عيينة: ألا تنهاه عن هذا فإنهم من قبيلة واحدة **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع. والمقصود هنا أن النزاع في هذا كان بين أهل العلم والدين من جنس المنازعة في كثير من الأحكام وكلهم من أهل الإيمان والقرآن. " وأما جهم " فكان يقول: إن الإيمان مجرد تصديق القلب وإن لم يتكلم به وهذا القول لا يعرف عن أحد من علماء الأمة وأئمتها؛ بل أحمد ووكيع وغيرهما كفروا من قال بهذا القول ولكن هو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه؛ ولكن قالوا مع ذلك إن كل من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره واستدللنا بتكفير الشارع له على خلو قلبه من المعرفة **وقد بسط الكلام** على أقوالهم وأقوال غيرهم في " الإيمان ".." (١)

"نصابا وحينئذ فقد يقولون: ليس في القرآن قتل المرتد فقد يكون المرتد عندهم نوعين. و " أقوال الخوارج " إنما عرفناها من نقل الناس عنهم لم نقف لهم على كتاب مصنف كما وقفنا على كتب المعتزلة والرافضة والزيدية والكرامية والأشعرية والسالمية وأهل المذاهب الأربعة والظاهرية ومذاهب أهل الحديث والفلاسفة والصوفية ونحو هؤلاء. **وقد بسط الكلام** على تفصيل القول في أقوال هؤلاء في غير هذا الموضع.

وإن الناس في ترتيب أهل الأهواء على " أقسام ":

منهم من يرتبهم على زمان حدوثهم فيبدأ بالخوارج. ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظه فيبدأ بالمرجئة ويختم بالجهمية كما فعله كثير من أصحاب أحمد رضي الله عنه كعبد الله ابنه ونحوه وكالخلال وأبي عبد الله بن بطة وأمثالهما وكأبي الفرج المقدسي وكلا الطائفتين تختم بالجهمية؛ لأنهم أغلظ البدع وكالبخاري في صحيحه فإنه بدأ بـ "كتاب الإيمان والرد على المرجئة " وختمه " بكتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية ".." (٢)

"تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون﴾ وقد أخبر أنهم كفروا بالله ورسوله. فإن قالوا: هؤلاء قد كانوا يتكلمون بألسنتهم سرا فكفروا بذلك وإنما يكون مؤمنا إذا تكلم بلسانه ولم يتكلم بما ينقضه فإن ذلك ردة عن الإيمان. قيل لهم: ولو أضمروا النفاق ولم يتكلموا به كانوا منافقين. قال تعالى: ﴿يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم قل استهزئوا إن الله مخرج ما تحذرون﴾ . وأيضا قد أخبر الله عنهم أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم وأنهم كاذبون فقال تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾ وقال تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾ . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿الإسلام علانية والإيمان في القلب﴾ وقد قال الله تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ وفي الصحيحين عن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٧/١٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٩/١٣

سعد: أن ﴿النبي صلى الله عليه وسلم أعطى رجالا ولم يعط رجلا. فقلت: يا رسول الله أعطيت فلانا وفلانا وتركت فلانا وهو مؤمن؟ فقال: أو مسلم مرتين أو ثلاثا﴾ . **وبسط الكلام**." (١)

"والقرآن والأحاديث وأقوال السلف والأئمة كلها تخالف هذا وهذا وتبين أنه ناداه حين جاء وأنه يتكلم بمشيئته في وقت بكلام معين كما قال: ﴿ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم﴾ وقال تعالى: ﴿إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون﴾ . والقرآن فيه مئون من الآيات تدل على هذا الأصل وأما الأحاديث فلا تحصى. وهذا قول أئمة السنة والسلف وجمهور العقلاء؛ ولهذا قال عبد الله بن المبارك والإمام أحمد بن حنبل وغيرهما: لم يزل متكلما إذا شاء وكيف شاء وهذا قول عامة أهل السنة؛ فلهذا اتفقوا على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ولم نعرف عن أحد من السلف أنه قال: هو قديم لم يزل. والذين قالوا من المتأخرين: هو قديم كثير منهم من لم يتصور المراد؛ بل منهم من يقول: هو قديم في علمه ومنهم من يقول: قديم أي متقدم الوجود متقدم على ذات زمان المبعث؛ لا أنه أزلي لم يزل ومنهم من يقول بل مرادنا بقديم أنه غير مخلوق **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع. و " المقصود هنا " أنه على هذا الأصل إذا خلق المخلوقات رآها وسمع أصوات عباده وكان ذلك بمشيئته وقدرته؛ إذ كان خلقه لهم بمشيئته وقدرته وبذلك صاروا يرون ويسمع كلامهم وقد جاء في." (٢)

"هي شامية إذا ما استقلت ... وسهيل إذا استقل يمان

وهذا لفظ مشترك فجعل يعجبه وإنكاره من الظاهر من جهة اللفظ المشترك **وقد بسط الكلام** على أدلتهم المفصلة في غير موضع.

والأصل الذي بنى عليه نفاة الصفات وعطلوا ما عطلوه حتى صار منتهاهم إلى قول فرعون الذي جحد الخالق وكذب رسوله موسى في أن الله كلمه هو استدلالهم على حدوث العالم بأن الأجسام محدثة واستدلالهم على ذلك بأنها لا تخلو من الحوادث ولم تسبقها وما لم يخل من الحوادث ولم يسبقها فهو محدث وهذا أصل قول الجهمية الذين أطبق السلف والأئمة على ذمهم وأصل قول المتكلمين الذين أطبقوا على ذمهم وقد صنف الناس مصنفات متعددة فيها أقوال السلف والأئمة في ذم الجهمية وفي ذم هؤلاء المتكلمين.

والسلف لم يذموا جنس الكلام. فإن كل آدمي يتكلم ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به رسوله والاستدلال بما بينه الله ورسوله بل ولا ذموا كل ا ما هو حق؛ بل ذموا الكلام الباطل وهو المخالف للكتاب والسنة وهو المخالف للعقل أيضا وهو الباطل. فالكلام الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل وهو المخالف للشرع والعقل.." (٣)

"اللبن وكالزيت والشيرج في السمسم والزيتون **وقد بسط الكلام** على هؤلاء في غير هذا الموضع. و " المقصود هنا " أن الأصل الذي أضلهم قولهم ما قامت به الصفات والأفعال والأمور الاختيارية أو الحوادث فهو حادث ثم قالوا:

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣/٥٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣/١٣٢

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣/١٤٧

والجسم لا يخلو من الحوادث وأثبتوا ذلك بطرق منهم من قال: لا يخلو عن الأكوان الأربعة: الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ومنهم من قال: لا يخلو عن الحركة والسكون فقط ومنهم من قال: لا يخلو عن الأعراض والأعراض كلها حادثة وهي لا تبقى زمانين وهذه طريقة الآمدي وزعم أن أكثر أصحاب الأشعرية اعتمدوا عليها والرازي اعتمد على طريقة الحركة والسكون. **وقد بسط الكلام** على هذه الطرق وجميع ما احتجوا به على حدوث الجسم وإمكانه وذكرنا في ذلك كلامهم هم أنفسهم في فساد جميع هذه الطرق وأنهم هم بينوا فساد جميع ما استدل به على حدوث الجسم وإمكانه وبينوا فسادها طريقا طريقا بما ذكروه كما **قد بسط هذا** في غير هذا الموضع. وأما الهشامية والكرامية وغيرهم ممن يقول بأنه جسم قديم فقد شاركوهم في أصل هذه المقالة؛ لكن لم يقولوا بحدوث كل جسم ولا." (١)

"فتبين أن هذه الطريقة مخالفة للشرع والعقل وأنها مخالفة لما بعث الله به رسوله ولما فطر عليه عباده وأن أهلها من جنس الذين قالوا ﴿لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾ . وقد بينا في غير هذا الموضع فساد ما ذكره الرازي من أن طريقة الوجوب والإمكان من أعظم الطرق وبينا فسادها وأنها لا تفيد علما وأنهم لم يقيموا دليلا على إثبات واجب الوجود وأن طريقة الكمال أشرف منها وعليها اعتماد العقلاء قديما وحديثا وهو قد اعترف في آخر عمره بأنه قد تأمل الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما وجدها تشفي عليلا ولا تروي غليلا ووجد أقرب الطرق طريقة القرآن. وطريقة الوجوب والإمكان لم يسلكها أحد قبل ابن سينا وهو أخذها من كلام المتكلمين الذين قسموا الوجود إلى محدث وقديم فقسمه هو إلى واجب وممكن؛ ليمكنه القول بأن الفلك ممكن مع قدمه وخالف بذلك عامة العقلاء من سلفه وغير سلفه وخالف نفسه فإنه قد ذكر في المنطق ما ذكره سلفه من أن الممكن لا يكون إلا محدثا كما **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع. ثم إن هؤلاء الذين سلكوا هذه الطريقة انتهت بهم إلى قول فرعون؛ فإن." (٢)

"وهؤلاء شر من القدرية المعتزلة الذين يقرون بالأمر والنهي والوعد والوعيد ويكذبون بالقدر؛ فإن أولئك يشبهون المجوس وهؤلاء يشبهون المشركين المكذبين بالأنبياء والشرائع فهم من شر الناس **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في غير هذا الموضع. و " المقصود هنا " أن الظاهر لا بد له من باطن يحققه ويصدقه ويوافقه فمن قام بظاهر الدين من غير تصديق بالباطن فهو منافق ومن ادعى باطنا يخالف ظاهرا فهو كافر منافق بل باطن الدين يحقق ظاهره ويصدقه ويوافقه وظاهره يوافق باطنه ويصدقه ويحققه فكما أن الإنسان لا بد له من روح وبدن وهما متفقان فلا بد لدين الإنسان من ظاهر وباطن يتفقان فالباطن للباطن من الإنسان والظاهر للظاهر منه. والقرآن مملوء من ذكر أحكام الباطن والظاهر والباطن أصل الظاهر كما قال أبو هريرة: القلب ملك والأعضاء جنوده فإذا طاب الملك طابت جنوده وإذا خبث الملك خبثت جنوده وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٥٣/١٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦٨/١٣

فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب﴾ وفي المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿الإسلام علانية والإيمان في القلب﴾ وقد قال تعالى: ﴿أولئك كتب في قلوبهم." (١)

"**وبسط الكلام** على هذا له موضع آخر.

و " المقصود هنا " أن القلب هو الأصل في جميع الأفعال والأقوال فما أمر الله به من الأفعال الظاهرة فلا بد فيه من معرفة القلب وقصده وما أمر به من الأقوال وكل ما تقدم والمنهي عنه من الأقوال والأفعال إنما يعاقب عليه إذا كان بقصد القلب وأما ثبوت بعض الأحكام كضمان النفوس والأموال إذا أتلفها مجنون أو نائم أو مخطئ أو ناس فهذا من باب العدل في حقوق العباد ليس هو من باب العقوبة. فالمأمور به كما ذكرنا " نوعان " نوع ظاهر على الجوارح ونوع باطن في القلب. " النوع الثاني " ما يكون باطنا في القلب كالإخلاص وحب الله ورسوله والتوكل عليه والخوف منه وكنفس إيمان القلب وتصديقه بما أخبر به الرسول فهذا النوع تعلقه بالقلب ظاهر فإنه محله وهذا النوع هو أصل النوع الأول وهو أبلغ في الخير والشر من الأول فنفس إيمان القلب وحبه وتعظيمه لله وخوفه ورجائه والتوكل عليه وإخلاص الدين له لا يتم شيء من المأمور به ظاهرا إلا بها وإلا فلو عمل أعمالا ظاهرة بدون هذه كان منافقا وهي في أنفسها توجب لصاحبها أعمالا ظاهرة توافقها وهي أشرف من فروعها كما قال تعالى:." (٢)

"أما أولا فإن العمل الذي لا مصلحة للعبد فيه لا يأمر الله به وهذا بناء على قول السلف: إن الله لم يخلق ولم يأمر إلا لحكمة كما لم يخلق ولم يأمر إلا لسبب. والذين ينكرون الأسباب والحكم يقولون بل يأمر بما لا منفعة فيه للعباد ألبتة وإن أطاعوه وفعلوا ما أمرهم به **كما بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع. والمقصود أن كل ما أمر الله به أمر به لحكمة وما نهى عنه نهى لحكمة وهذا مذهب أئمة الفقهاء قاطبة وسلف الأمة وأئمتها وعامتها فالتعبد المحض بحيث لا يكون فيه حكمة لم يقع. نعم قد تكون الحكمة في المأمور به وقد تكون في الأمر وقد تكون في كليهما فمن المأمور به ما لو فعله العبد بدون الأمر حصل له منفعة: كالعدل والإحسان إلى الخلق وصلة الرحم وغير ذلك. فهذا إذ أمر به صار فيه " حكمتان " حكمة في نفسه وحكمة في الأمر فيبقى له حسن من جهة نفسه ومن جهة أمر الشارع وهذا هو الغالب على الشريعة وما أمر الشرع به بعد أن لم يكن إنما كانت حكمته لما أمر به. وكذلك ما نسخ زالت حكمته وصارت في بدله كالقبلة. وإذا قدر أن الفعل ليست فيه حكمة أصلا فهل يصير بنفس الأمر فيه حكمة الطاعة؟ وهذا جائز عند من يقول بالتعبد المحض وإن لم يقل." (٣)

"وزعم طائفة من الاتحادية أنه لا يوحد أحد الله وأنشدوا:

ما وحد الواحد من واحد ... إذ كل من وحده جاحد

وهؤلاء حقيقة قولهم من جنس قول النصارى في المسيح يدعون أن حقيقة التوحيد أن يكون الموحد هو الموحد؛ فيكون

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٦٨/١٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١٩/١٤

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٤/١٤

الحق هو الناطق على لسان العبد والله الموحد لنفسه لا العبد. وهذا في زعمهم هو السر الذي كان الحلاج يعتقده وهو بزعمهم قول خواص العارفين؛ لكن لا يصرحون به. وحقيقة قولهم: أنهم اعتقدوا في عموم الصالحين ما اعتقدته النصارى في المسيح؛ لكن لم يمكنهم إظهاره؛ فإن دين الإسلام يناقض ذلك مناقضة ظاهرة فصاروا يشيرون إليه ويقولون: إنه من السر المكتوم ومن علم الأسرار الغيبية فلا يمكن أن يباح به وإنما هو قول ملحد وهو شر من قول النصارى فإن النصارى إنما قالوا ذلك في المسيح لم يقولوه في جميع الصالحين. **وقد بسط الكلام** على ذلك في غير موضع؛ إذ المقصود التنبيه على ما في هذه الآية من أصول الإيمان والتوحيد وإبطال قول المبتدعين.." (١)

"فقالت المثبتة من الجهمية المجبرة: بل كل الأفعال جائزة عليه، كما جاز ذلك الخاص. وإنما يعلم أنه لا يفعل ما لا يفعل، أو يفعل ما يفعل: بالخبر، خبر الأنبياء عنه. وإلا فمهما قدر: جاز أن يفعله، وجاز أن لا يفعله. ليس في نفس الأمر سبب ولا حكمة، ولا صفة تقتضي التخصيص ببعض الأفعال دون بعض. بل ليس إلا مشيئة، نسبتها إلى جميع الحوادث سواء. ترجح أحد المتماثلين بلا مرجح. فقيل لهم: فيجوز تأييد الكذاب بالمعجز. فلا يبقى المعجز دليلا على صدق الأنبياء. فلا يبقى خبر نبي يعلم به الفرق. فيلزم – مع الكفر بالأنبياء – أن لا يعلم الفرق، لا بسمع ولا بعقل. فاحتالوا للفرق بين المعجزات وغيرها. بأن تجويز إتيان الكذاب بالمعجزات يستلزم تعجيز الباري تعالى عما به يفرق بين الصادق والكاذب. أو لأن دلالتها على الصدق معلوم بالاضطرار. كما **قد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع. وبين خطأ الطائفتين. وأن هؤلاء الذين اتبعوا جهما في الجبر – ونفوا حكمة الله ورحمته، والأسباب التي بها يفعل، وما خلقه من القوى وغيرها – هم مبتدعة مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول. كما أن القدرية النفاة: مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول.." (٢)

"الجنيد وأئمة الدين في التوحيد. فلم يفرقوا بين القديم والمحدث. وهؤلاء صرحوا بعبادة كل موجود. كما **قد بسط الكلام** عليهم في غير هذا الموضع. وهو قول أهل الوحدة كابن عربي الحاتمي وابن سبعين والقونوي والتلمساني والبلياني وابن الفارض وأمثالهم. والمقصود هنا: الكلام على من نفى الحكم والعدل والأسباب في القدر بين أهل الكلام والمتصوفة الذين وافقوا جهما في هذا الأصل. وهو بدعته الثانية التي اشتهرت عنه بخلاف الإرجاء. فإنه منسوب إلى طوائف غيره. فهؤلاء يقولون: إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه ويمكن فعله من غير مراعاة حكمة ولا رحمة ولا عدل. ويقولون: إن مشيئته هي محبته. ولهذا تجد من اتبعهم: غير معظم للأمر والنهي والوعد والوعيد بل هو منحل عن الأمر الشرعي كله أو عن بعضه أو متكلف لما يعتقده أو يعلمه. فإنهم أرادوا: أن الجميع بالنسبة إلى الرب سواء وأن كل ما شاءه فقد أحبه. وأنه ي حدث ما يحدثه بدون أسباب يخلقه بها ولا حكمة يسوقه إليها بل غايته: أنه يسوق المقادير إلى المواقيت.." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٥/١٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٧١/١٤

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥٧/١٤

"الذين اجترحوا السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات بل أفضل منهم. ويدعون بأدعية فيها اعتداء كما يوجد في حزب الشاذلي. **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع. وآخرون من عوام هؤلاء يجوزون: أن يكرم الله بكرامات أكابر الأولياء من يكون فاجرا بل كافرا. ويقولون: هذه موهبة وعطية يعطيها الله من يشاء. ما هي متعلقة لا بصلاة ولا بصيام. ويظنون أن تلك من كرامات الأولياء. وتكون كراماتهم: من الأحوال الشيطانية التي يكون مثلها للسحرة والكهان. قال الله تعالى ﴿ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون﴾ ﴿واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت﴾ . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه﴾ . والمسلمون الذين جاءهم كتاب الله القرآن: عدل كثير منهم - ممن أضله الشيطان من المنتسبين إلى الإسلام - إلى أن نبذ كتاب الله." (١)

"من كبارها أن تظهر فيقول إني قد غفرتها لك وأبدلتك مكان كل سيئة حسنة فهنالك يقول رب إن لي سيئات ما أراها بعد﴾ " فالعبد المؤمن إذا تاب وبدل الله سيئاته حسنات انقلب ما كان يضره من السيئات بسبب توبته حسنات ينفعه الله بها فلم تبق الذنوب بعد التوبة مضرة له بل كانت توبته منها من أنفع الأمور له والاعتبار بكمال النهاية لا بنقص البداية فمن نسي القرآن ثم حفظه خير ممن حفظه الأول لم يضره النسيان ومن مرض ثم صح وقوي لم يضره المرض العارض. والله تعالى يبتلي عبده المؤمن بما يتوب منه؛ ليحصل له بذلك من تكميل العبودية والتضرع والخشوع لله والإنابة إليه وكمال الحذر في المستقبل والاجتهاد في العبادة ما لم يحصل بدون التوبة كمن ذاق الجوع والعطش والمرض والفقر والخوف ثم ذاق الشبع والري والعافية والغنى والأمن فإنه يحصل له من المحبة لذلك وحلاوته ولذته والرغبة فيه وشكر نعمة الله عليه والحذر أن يقع فيما حصل أولا ما لم يحصل بدون ذلك. **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع. وينبغي أن يعرف أن التوبة لا بد منها لكل مؤمن ولا يكمل أحد ويحصل له كمال القرب من الله ويزول عنه كل ما يكره إلا بها.." (٢)

"أن يقولوا بالعصمة من الإقرار عليها؛ لا سيما فيما يتعلق بتبليغ الرسالة فإن الأمة متفقة على أن ذلك معصوم أن يقر فيه على خطأ فإن ذلك يناقض مقصود الرسالة ومدلول المعجزة. وليس هذا **موضع بسط الكلام** في ذلك ولكن المقصود هنا أن الله لم يذكر في كتابه عن نبي من الأنبياء ذنبا إلا ذكر توبته منه كما ذكر في قصة آدم وموسى وداود وغيرهم من الأنبياء. وبهذا يجيب من ينصر قول الجمهور الذين يقولون بالعصمة من الإقرار على من ينفي الذنوب مطلقا فإن هؤلاء من أعظم حججهم ما اعتمده القاضي عياض وغيره حيث قالوا: نحن مأمورون بالتأسي بهم في الأفعال وتجويز ذلك يقدح في التأسي؛ فأجيبوا بأن التأسي إنما هو فيما أقروا عليه كما أن النسخ جائز فيما يبلغونه من الأمر والنهي وليس تجويز ذلك مانعا من وجوب الطاعة لأن الطاعة تجب فيما لم ينسخ فعدم النسخ يقرر الحكم وعدم الإنكار يقرر

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٥٩/١٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥٥/١٥

الفعل والأصل عدم كل منهما. ويوسف صلى الله عليه وسلم لم يذكر الله تعالى عنه في القرآن أنه فعل مع المرأة ما يتوب عنه أو يستغفر منه أصلا. وقد اتفق الناس على أنه لم تقع منه الفاحشة ولكن بعض الناس يذكر أنه وقع." (١)

"لأن جميع المخلوقات خلقت لغاية مقصودة بها فلا بد أن تهدى إلى تلك الغاية التي خلقت لها. فلا تتم مصلحتها وما أريدت له إلا بهدايتها لغاياتها. وهذا مما يبين أن الله خلق الأشياء لحكمة وغاية تصل إليها كما قال ذلك السلف وجمهور المسلمين وجمهور العقلاء. وقالت طائفة كجهم وأتباعه إنه لم يخلق شيئا لشيء ووافقه أبو الحسن الأشعري ومن اتبعه من الفقهاء أتباع الأئمة. وهم يثبتون أنه مريد وينكرون أن تكون له حكمة يريدها. وطائفة من المتفلسفة يثبتون عنايته وحكمته وينكرون إرادته. وكلاهما تناقض. **وقد بسط الكلام** على فساد قول هؤلاء في غير هذا الموضع وأن منتهاهم جحد الحقائق. فإن هذا يقول: " لو كان له حكمة يفعل لأجلها لكان يجب أن يريد الحكمة وينتفع بها وهو منزه عن ذلك ". وذاك يقول: " لو كان له إرادة لكان يفعل لجر منفعة؛ فإن الإرادة لا تعقل إلا كذلك ". وأرسطو وأتباعه يقولون: " لو فعل شيئا لكان الفعل لغرض وهو منزه عن ذلك ".." (٢)

"جهة التأنيس كأنه يقول: امض لما أمرت به وربك ليس كهذه الأرباب بل هو الأكرم الذي لا يلحقه نقص فهو ينصرك ويظهرك. قلت وقد قال بعض السلف: " لا يهدين أحدكم لله ما يستحيي أن يهديه لكريمه فإن الله أكرم الكرماء ". أي هو أحق من كل شيء بالإكرام إذ كان أكرم من كل شيء. وهو سبحانه ذو الجلال والإكرام. فهو المستحق لأن يجل ولأن يكرم. والإجلال يتضمن التعظيم والإكرام يتضمن الحمد والمحبة. وهذا كما قيل في صفة المؤمن: إنه رزق حلاوة ومهابة. وفي حديث هند بن أبي هالة في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ﴿من رآه بديهة هابه ومن خالطه معرفة أحبه﴾ وهذا لأنه سبحانه له الملك وله الحمد. **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع وبين أن أهل السنة يصفونه بالقدرة الإلهية والحكمة والرحمة. وهم الذين يعبدونه ويحمدونه وأنه يجب أن يكون هو المستحق لأن يعبد دون ما سواه والعبادة تتضمن غاية الذل وغاية الحب.." (٣)

"والقرآن والسنة تثبت القدر وتقدير الأمور قبل أن يخلقها وأن ذلك في كتاب وهذا أصل عظيم يثبت العلم والإرادة لكل ما سيكون ويزيل إشكالات كثيرة ضل بسببها طوائف في هذا المكان في مسائل العلم والإرادة. فالإيمان بالقدر من أصول الإيمان كما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل قال: ﴿الإيمان أن تؤمن بالله. وملائكته وكتبه ورسله وبالبعث بعد الموت. وتؤمن بالقدر خيره وشره﴾ وقد تبرأ ابن عمر وغيره من الصحابة من المكذبين بالقدر. ومع هذا فطائفة من أهل الكلام وغيرهم لا تثبت القدر إلا علما أزليا وإرادة أزلية فقط. وإذا أثبتوا الكتابة قالوا إنها كتابة لبعض ذلك. وأما من يقول إنه قدرها حينئذ كما في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٨/١٥

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٠/١٦

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٩٦/١٦

﴿قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء﴾ **فقد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع.." (١)

"قيل: إنه واجب وإن المعرفة موقوفة عليه كما يقوله هؤلاء. وقيل: بل يمكن حصول المعرفة بدونه لكنه طريق آخر إلى المعرفة. وهذا يقوله كثير من هؤلاء ممن يقول بصحة هذه الطريقة لكن لا يوجبها كالخطابي والقاضي أبي يعلى وأبي جعفر السمناني قاضي الموصل شيخ أبي الوليد الباجي وكان يقول: إيجاب النظر بقية بقيت على الشيخ أبي الحسن الأشعري من الاعتزال. وهؤلاء الذين لا يوجبون هذا النظر. ومنهم من لا يوجب النظر مطلقا كالسمناني وابن حزم وغيرهما. ومنهم من يوجبه في الجملة كالخطابي وأبي الفرج المقدسي. والقاضي أبو يعلى يقول بهذا تارة وبهذا تارة بل ويقول تارة بإيجاب النظر المعين كما يقوله أبو المعالي وغيره. ثم من الموجبين للنظر من يقول: هو أول الواجبات ومنهم من يقول: بل المعرفة الواجبة به وهو نزاع لفظي. كما أن بعضهم قال: أول الواجبات القصد إلى النظر كعبارة أبي المعالي. ومن هؤلاء من قال: بل الشك المتقدم كما قاله أبو هاشم. **وقد بسط الكلام** على هذه الأقوال وغيرها في موضع آخر.." (٢)

"فإن لم يدعه الحق والعلم به خوف عاقبة الجحود والعصيان وما في ذلك من العذاب فالنفس تخاف العذاب بالضرورة. فكل حي يهرب مما يؤذيه بخلاف النافع. فمن الناس من يتبع هواه فيتبع الأدنى دون الأعلى. كما أن منهم من يكذب بما خوف به أو يتغافل عنه حتى يفعل ما يهواه. فإنه إذا صدق به واستحضره لم يبعث نفسه إلى هواها بل لا بد من نوع من الغفلة والجهل حتى يتبعه. ولهذا كان كل عاص لله جاهلا كما **قد بسط هذا** في مواضع. إذ المقصود هنا التنبيه على أن قوله ﴿اقرأ باسم ربك﴾ فيه تنبيه على أن الرب معروف عند المخاطبين وأن الفطرة مقرة به. وعلى ذلك دل قوله ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم﴾ الآية كما **قد بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع. وكذلك قول الرسل ﴿أفي الله شك﴾ هو نفي أي ليس في الله شك. وهو استفهام تقرير يتضمن تقرير الأمم على ما هم مقرون به من أنه ليس في الله شك فهذا استفهام تقرير.." (٣)

"كذلك يجهمانه فيجعلانه منكرا لما في قلبه من معرفة الرب ومحبته وتوحيده. ثم المعرفة يطلبها بالدليل والمحبة ينكرها بالكلية. والتوحيد المتضمن للمحبة ينكره من لا يعرفه وإنما ثبت توحيد الخلق والمشركون كانوا يقرون بهذا التوحيد وهذا الشرك. فهما يشركانه ويهودانه وينصرانه ويمجسانه. **وقد بسط الكلام** على هذا الحديث وأقوال الناس فيه في غير هذا الموضع. وأيضا مما يبين أن الإنسان قد يخفى عليه كثير من أحوال نفسه فلا يشعر بها أن كثيرا من الناس يكون في نفسه حب الرياسة كامن لا يشعر به بل إنه مخلص في عبادته وقد خفيت عليه عيوبه. وكلام الناس في هذا كثير مشهور. ولهذا سميت هذه " الشهوة الخفية ". قال شداد بن أوس: يا بقايا العرب إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٣٠٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٣٣١

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٣٣٩

والشهوة الخفية. قيل لأبي داود السجستاني: ما الشهوة الخفية؟ قال: حب الرياسة. فهي خفية تخفى على الناس وكثيرا ما تخفى على صاحبها. بل كذلك حب المال والصورة فإن الإنسان قد يحب ذلك ولا يدري. بل نفسه ساكنة ما دام ذلك موجودا فإذا فقده ظهر من." (١)

"وهذه المسألة يعبر عنها بـ " مسألة التأثير " هل هو أمر وجودي أم لا؟ وهل التأثير زائد على المؤثر والأثر أم لا؟ وكلام الرازي في ذلك مختلف كما **قد بسط الكلام** على ذلك في مواضع. وعمدة الذين قالوا: إن الخلق هو المخلوق والتأثير هو وجود الأثر لم يثبتوا زائدا أن قالوا: لو كان الخلق والتأثير زائدا على ذات المخلوق والأثر لكان إما أن يقوم بمحل أو لا والثاني باطل فإن المعاني لا تقوم بأنفسها. وهذا رد على طائفة من المعتزلة قالوا: يقوم بنفسه. قالوا: وإذا قام بمحل فإما أن يقوم بالخالق أو بغيره والثاني باطل لأنه لو قام بغيره لكان ذلك الغير هو الخالق لا هو. وهذا رد على طائفة ثانية يقولون: إنه يقوم بالمخلوق. وإذا قام بالخالق فإما أن يكون قديما أو محدثا ولو كان قديما للزم قدم المخلوق فإن الخلق والمخلوق متلازمان. فوجود خلق بلا مخلوق ممتنع وكذلك وجود تأثير بلا أثر. وإن كان محدثا فهو باطل لوجهين. أحدهما أنه يلزم قيام الحوادث به. والثاني أن ذلك الخلق الحادث يفتقر إلى خلق آخر ويلزم التسلسل ومعمر بن عباد التزم التسلسل وجعل للخلق خلقا وللخلق خلقا." (٢)

"وسلوكهم أدلة برأيهم ظنوها عقلية وهي جهلية. فغلطوا في الدلائل السمعية والعقلية فاختلفوا ﴿وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد﴾ . **وقد بسط الكلام** على هذا في مواضع في مسألة الكلام والأفعال وذكر ما تيسر من كلام السلف والأئمة في هذا الأصل والمقصود هنا التنبيه على مآخذ الأقوال. وهذا الموضع مما بينه أئمة السنة كالإمام أحمد وغيره. فتكلم في " الرد على الجهمية " على قوله ﴿إنا جعلناه قرآنا عربيا﴾ . وبين أن " الجعل " من الله قد يكون " خلقا " كقوله ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ وقد يكون " فعلا ليس بخلق " وقوله ﴿إنا جعلناه قرآنا عربيا﴾ من هذا الباب. وذلك أن الخلق ونحوه من الأفعال التي ليست خلقا مثل تكلمه بالقرآن وغيره وتكلمه لموسى وغيره ومثل النزول والإتيان والمجيء ونحو ذلك فهذه إنما تكون بقدرته ومشيئته وبأفعال أخر تقوم بذاته ليست خلقا. وبهذا يجيب البخاري وغيره من أئمة السنة للكرامية إذا قالوا: " المحدث لا بد له من إحداث؟ " فيقول: " نعم وذلك الإحداث." (٣)

"قوله ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ . ذكر ذلك في " النظامية في الأركان الإسلامية ". وهذه طريقة عامة المنتسبين إلى السنة يرون التأويل مخالفا لطريقة السلف. **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع وذكر لفظ " التأويل " وما فيه من الإجمال والكلام على قوله ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ وأن كلا القولين حق. فمن قال: لا يعلم تأويله إلا الله فأراد به ما يؤول إليه الكلام من الحقائق التي لا يعلمها إلا الله. ومن قال: إن الراسخين في العلم يعلمون التأويل فالمراد به تفسير القرآن الذي بينه الرسول والصحابة. وإنما الخلاف في لفظ " التأويل " على المعنى المرجوح وأنه حمل اللفظ

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٤٦/١٦

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٧٧/١٦

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٨٥/١٦

على الاحتمال المرجوح دون الراجح دليل يقترن به. فهذا اصطلاح متأخر وهو التأويل الذي أنكره السلف والأئمة تأويلات أهل البدع. وكذلك يقول أحمد في " رده على الجهمية ": الذين تأولوا القرآن على غير تأويله. وقد تكلم أحمد على متشابه القرآن وفسره كله.." (١)

"صفات الرب لم يكن هو ولا غيره يفهمه وهو كلام أمي عربي ينزل عليه قيل: فالمعاني المعقولة في الأمور الإلهية أولى أن لا يكون يفهمها. وحينئذ فهذا الباب لم يكن موجودا في رسالته ولا يؤخذ من جهته لا من جهة السمع ولا من جهة العقل. قالت الملاحدة: فيؤخذ من طريق غيره. فإذا قال لهم هؤلاء: هذا غير ممكن لأحد منعوا ذلك وقالوا: إنما في القرآن أن ذلك الخطاب لا يعلم معناه إلا الله. لكن من أين لكم أن الأمور الإلهية لا تعلم بالأدلة العقلية التي يقصر عنها البيان بمجرد الخطاب والخبر؟ والملاحدة يقولون: إن الرسل خاطبت بالتخييل وأهل الكلام يقولون: بالتأويل وهؤلاء الظاهرية يقولون: بالتجهيل. **وقد بسط الكلام** على خطأ الطوائف الثلاث وبين أن الرسول قد أتى بغاية العلم والبيان الذي لا يمكن أحدا من البشر أن يأتي بأكمل مما جاء به صلى الله عليه وسلم تسليما. فأكمل ما جاء به القرآن والناس متفاوتون في فهم القرآن تفاوتا عظيما. وقول ابن السائب: إن هذا من المكتوم الذي لا يفسر يقتضي أن له تفسيرا يعلمه العلماء ويكتمونه.." (٢)

"والقسم الثالث الذين يقولون: هذا لا يعلم معناه إلا الله أو له تأويل يخالف ظاهره لا يعلمه إلا الله. فهؤلاء يجعلون الرسول وغيره غير عالمين بما أنزل الله. فلا يسوغون التأويل لأن العلم بالمراد عندهم ممتنع. ولا يستجيزون القول بطريقة التخييل لما فيها من التصريح بكذب الرسول. بل يقولون: خوطبوا بما لا يفهمونه ليثابوا على تلاوته والإيمان بألفاظه وإن لم يفهموا معناه. يجعلون ذلك تعبدا محضا على رأي المجبرة الذين يجوزون التعبد بما لا نفع فيه للعامل بل يؤجر عليه. والكلام على هؤلاء وفساد قولهم مذكور في مواضع. والمقصود هنا أن الذي دعاهم إلى ذلك ظنهم أن المعقول يناقض ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم أو ظاهر ما أخبر به الرسول. **وقد بسط الكلام** على رد هذا في مواضع وبين أن العقل لا يناقض السمع وأن ما ناقضه فهو فاسد. وبين بعد هذا أن العقل موافق لما جاء به الرسول شاهد له ومصدق ﻟﻪ. لا يقال: إنه غير معارض فقط بل هو موافق مصدق فأولئك كانوا يقولون: هو مكذب مناقض. بين أولا أنه لا يكذب ولا يناقض ثم بين ثانيا أنه مصدق موافق.." (٣)

"عاقبته أفضل. فلا يفعل أحد شيئا بإرادته إلا لكونه يحب المراد أو يحب ما يئول إليه المراد بحيث يكون وجود ذلك المراد أحب إليه من عدمه لا يكون وجوده وعدمه عنده سواء. الثالث أن الإرادة الجازمة يتخلف عنها مرادها مع القدرة: فهذا أيضا باطل. بل متى حصلت القدرة التامة والإرادة الجازمة وجب وجود المقدور وحيث لا يجب فإنما هو لنقص القدرة أو لعدم الإرادة التامة. والرب تعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. وهو يخبر في غير موضع أنه لو شاء

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٤٠٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٤١٤

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٤٤٢

لفعل أمورا لم يفعلها كما قال ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها﴾ ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة﴾ ﴿ولو شاء الله ما اقتتلوا﴾ . فبين أنه لو شاء ذلك لكان قادرا عليه. لكنه لا يفعله لأنه لم يشأه إذ كان عدم مشيئته أرجح في الحكمة مع كونه قادرا عليه لو شاءه. **وقد بسط الكلام** على ما يذكرونه في القدرة والإرادة هم وغيرهم في غير هذا الموضع. وأن من هؤلاء من يقول: إنما يقدر على الأمور المباينة له دون الأفعال القائمة بنفسه كما يقول ذلك المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم. ومنهم من يقول: بل يقدر على ما يقوم به من الأفعال وعلى ما هو باين عنه كما يحكى عن الكرامية.." (١)

"مخالفة الأخبار المتواترة عند أهل العلم بالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في خروج أهل الذنوب من النار وشفاعة الشفعاء فيهم. ويتضمن أنهم آيسوا الخلق من رحمة الله مع تكذيبهم بعموم خلق الله ومشيئته وقدرته حيث زعموا أن من الحوادث ما لا يقدر عليه ولا يشاؤه ولا يخلقه. وتشبهوا بالمجوس من هذا الوجه حتى قيل: القدرية مجوس هذه الأمة. وقابلهم أولئك فتوقفوا في خبر الله مطلقا حتى أنكروا صنفي العموم فلم يعلموا بخبره ما أخبر به من الوعد والوعيد. فلا يجزمون بالنجاة للصنف الذين يعلم الله أنهم آمنوا وعملوا الصالحات وكانوا من أعظم الناس طاعة لله إذا كان لأحدهم سيئة واحدة صغيرة. ولا بالعذاب للصنف الذين يعلم الله أنهم أفجر أهل القبلة وشرها؛ بل يجوزون مع علم الله بهذا وبهذا أن يعذب أهل الحسنات الكبيرة على سيئة صغيرة عذابا ما يعذبه أحدا من أهل القبلة وأن يدخل فجار أهل القبلة الجنة مع السابقين الأولين. **وبسط الكلام** على هؤلاء وهؤلاء له مقام آخر.." (٢)

"الزاغوني - يصرحون بأن مذهب أحمد أن القرآن قديم وأنه حروف وأصوات وأحمد بن حنبل وغيره من الأئمة الأربعة لم يقولوا هذا قط ولا ناظروا عليه ولكنهم وغيرهم من أتباع الأئمة الأربعة لم يعرفوا أقوالهم في بعض المسائل. ولكن الذين ظنوا أن قول ابن كلاب وأتباعه هو مذهب السلف ومن أن القرآن غير مخلوق هم الذين صاروا يقولون: إن كلام الله بعضه أفضل إنما يجيء على قول أهل البدع الجهمية والمعتزلة كما صار يقول ذلك طوائف من أتباع الأئمة كما سنذكره من أقوال بعض أصحاب مالك والشافعي ولم يعلموا أن السلف لم يقل أحد منهم بهذا بل أنكروا على ابن كلاب هذا الأصل وأمر أحمد بن حنبل وغيره بهجر الكلابية على هذا الأصل حتى هجر الحارث المحاسبي لأنه كان صاحب ابن كلاب وكان قد وافقه على هذا الأصل ثم روي عنه أنه رجع عن ذلك وكان أحمد يحذر عن الكلابية. وكان قد وقع بين أبي بكر بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة وبين بعض أصحابه مشاجرة على هذا الأصل لأنهم كانوا يقولون بقول ابن كلاب وقد ذكر قصتهم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في (تاريخ نيسابور) **وبسط الكلام** على هذا الأصل له موضع آخر وإنما نبهنا على المآخذ التي تعرف بها حقائق الأقوال.." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٤٥٩

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٦/٥٠٠

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧/٥٦

"جميع معاني الكلام. ومنهم من قال: بل القرآن القديم هو حروف أو حروف وأصوات وهي قديمة أزلية قائمة بذات الرب أزلا وأبدا وهي متعاقبة في ذاتها وماهيتها لا في وجودها؛ فإن القديم لا يكون بعضه متقدما على بعض ففرقوا بين ذات الكلام وبين وجوده وجعلوا التعاقب في ذاته لا في وجوده كما يفرق بين وجود الأشياء بأعيانها وماهياتها من يقول بذلك من المعتزلة والمتفلسفة وكلا الطائفتين تقول: إنه إذا كلم موسى أو الملائكة أو العباد يوم القيامة فإنه لا يكلمه بكلام يتكلم به بمشيئته وقدرته حين يكلمه ولكن يخلق له إدراكا يدرك ذلك الكلام القديم اللازم لذات الله أزلا وأبدا. وعندهم لم يزل ولا يزال يقول: ﴿يا آدم اسكن أنت وزوجك﴾ و: ﴿يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك﴾ و ﴿يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ ونحو ذلك **وقد بسط الكلام** على هذه الأقوال وغيرها في مواضع. والمقصود أن هذين القولين لا يقدر أحد أن ينقل واحدا منهما عن أحد من السلف: أعني الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين المشهورين بالعلم والدين الذين لهم في الأمة لسان صدق في زمن أحمد بن حنبل ولا زمن الشافعي ولا زمن أبي حنيفة ولا قبلهم. وأول من أحدث هذا الأصل هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وعرف أن الحروف متعاقبة فيمتنع أن تكون قديمة الأعيان فإن المتأخر." (١)

"تعالى: ﴿ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه﴾ قال علقمة - وقد روي عن ابن مسعود -: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم: فالعبد مأمور بالتقوى والصبر فالتقوى فعل ما أمر به ومن الصبر الصبر على ما أصابه وهذا هو صاحب العاقبة المحمودة كما قال يوسف عليه السلام ﴿إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾ وقال تعالى: ﴿وإن تصبروا وتتقوا فإن ذلك من عزم الأمور﴾ وقال: ﴿وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا﴾ وقال: ﴿بلى إن تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين﴾ . ولا بد لكل عبد من أن يقع منه ما يحتاج معه إلى التوبة والاستغفار ويبتلى بما يحتاج معه إلى الصبر فلهذا يؤمر بالصبر والاستغفار كما قيل لأفضل الخلق: ﴿فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار﴾ **وقد بسط الكلام** في غير هذا الموضع على مناظرة آدم وموسى؛ فإن كثيرا من الناس حملوها على محامل مخالفة للكتاب والسنة وإجماع الأمة ومنهم من كذب بالحديث لعدم فهمه له والحديث حق يوجب أن الإنسان إذا جرت عليه مصيبة بفعل غيره مثل أبيه أو غير أبيه لا سيما إذا كان أبوه قد تاب منها فلم يبق عليه من جهة الله تبعة كما جرى لآدم صلوات الله عليه قال تعالى: ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ ﴿ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى﴾." (٢)

"في الأذهان لا في الأعيان. وهؤلاء يقولون: الوجود الكلي المقسوم إلى واجب وممكن الذي يجعله الفلاسفة موضوع العلم الإلهي ويسمونه " الحكمة العليا " و " الفلسفة الأولى " إنما يكون كليا في الأذهان لا في الأعيان فليس في الخارج قط وجود هو بعينه واجب وهو بعينه ممكن ولا وجود هو نفسه يتصف به الواجب وهو نفسه يتصف به

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨٧/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩٧/١٧

الممكن؛ بل صفة الواجب تختص به وصفة الممكن تختص به ووجود الواجب يخصه لا يشركه فيه غيره ووجود الممكن يخصه لا يشركه فيه غيره. ولهذا كان كل ما وصف به الرب نفسه من صفاته فهي صفات مختصة به يمتنع أن يكون له فيها مشارك أو مماثل فإن ذاته المقدسة لا تماثل شيئا من الذوات وصفاته مختصة به فلا تماثل شيئا من الصفات؛ بل هو سبحانه أحد صمد ﴿لم يلد ولم يولد﴾ ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ فاسمه (الأحد دل على نفي المشاركة والمماثلة واسمه (الصمد دل على أنه مستحق لجميع صفات الكمال **كما بسط الكلام** على ذلك في الشرح الكبير المصنف في تفسير هذه السورة. وصفات التنزيه كلها؛ بل وصفات الإثبات: يجمعها هذان المعنيان. **وقد بسط الكلام** في التوحيد وأنه نوعان: علمي قولي وعملي قصدي. فقل يا أيها الكافرون اشتملت على التوحيد العملي نصا وهي دالة على العلمي." (١)

"كما أن المطلوب بالأمر والنهي طاعته فإنه لا بد من الإيمان بالله واليوم الآخر ومن العمل الصالح لكل أمة كما قال تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ . الوجه الرابع أن يقال: ما ذكره من نفي المثل عنه ومن نفي الولادة مذكور في غير هذه السورة فلم يختص بهذا المعنى. الوجه الخامس أن يقال: هب أنها تضمنت التنزيه كما ذكره الله فمعرفة الله ليست بمعرفة صفات السلب بل الأصل فيها صفات الإثبات والسلب تابع ومقصوده تكميل الإثبات كما أشرنا إليه من أن كل تنزيه مدح به الرب ففيه إثبات ولهذا كان قول " سبحان الله " متضمنا تنزيه الرب وتعظيمه ففيها تنزيه من العيوب والنقائص وفيها تعظيمه سبحانه وتعالى كما **قد بسط الكلام** على ذلك في مواضع. وأما القول الثالث وهو المراد به أن من عمل بما تضمنته كان كمن قرأ ثلث القرآن ولم يعمل بما تضمنته فهذا أيضا ضعيف وما نفاه من المعادلة فهو مبني على قول من اعتبر في مقدار الأجر كثرة الحروف وهو قول باطل كما قد بين في موضعه وذلك أن العمل بها إن أراد." (٢)

"والنهي ما يخصه لا لسبب ولا لحكمة قط بل مجرد تخصيص أحد المتماثلين على الآخر؟ فقال بذلك جهم بن صفوان ومن وافقه من الجبرية ووافقهم كثير من المتكلمين المثبتين للقدر. وأما السلف وأئمة الفقه والحديث والتصوف وأكثر طوائف الكلام المثبتين للقدر كالكرامية وغيرهم ونفته كالمعتزلة وغيرهم فلا يقولون بهذا الأصل بل يقولون: هو سبحانه يخص ما يخص من خلقه وأمره لأسباب ولحكمة له في التخصيص **كما بسط الكلام** على هذا الأصل في مواضع.

وكذلك قول من قال: يضعف لقارئها مقدار ما يعطاه قارئ ثلث القرآن بلا تضعيف: قول لا يدل عليه الحديث ولا في العقل ما يدل عليه وليس فيه مناسبة ولا حكمة فإن النص أخبر أن قراءتها تعدل ثلث القرآن وأن من قرأها فكأنما قرأ ثلث القرآن فإن كان في هذا تضعيف ففي هذا تضعيف. وإن لم يكن في هذا تضعيف لم يكن في الآخر فتخصيص

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧/١٠٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧/١١٢

أحدهما بالتضعيف تحكم. ثم جعل التضعيف بقدر ثلث القرآن إنما هو لما اختصت به السورة من الفضل وحينئذ ففضلها هو سبب هذا التقدير من غير حاجة إلى نقص ثواب سائر القرآن وأيضا فهذا تحكم محض لا دليل عليه ولا سبب يقتضيه ولا حكمة فيه. والناس كثيرا ما يغلطون من جهة نقص علمهم وإيمانهم بكلام الله ورسوله وقدر ذلك وما اشتمل عليه." (١)

"التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن مثلها﴾ والأحكام الشرعية تدل على ذلك **وقد بسط الكلام** على معانيها في غير هذا الموضع. وفضل من الآيات آية الكرسي. وقال في الحديث الصحيح ﴿لأبي بن كعب أتدري أي آية في كتاب الله معك أعظم؟ قال: ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾ فضرب بيده في صدره وقال ليهنك العلم أبا المنذر﴾ وليس في القرآن آية واحدة تضمنت ما تضمنته آية الكرسي وإنما ذكر الله في أول سورة الحديد وآخر سورة الحشر عدة آيات لا آية واحدة.

وسنبين إن شاء الله أنه إذا كانت ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن لم يلزم من ذلك أنها أفضل من الفاتحة ولا أنها يكتفي بتلاوتها ثلاث مرات عن تلاوة القرآن بل قد كره السلف أن تقرأ إذا قرئ القرآن كله إلا مرة واحدة كما كتبت في المصحف فإن القرآن يقرأ كما كتب في المصحف لا يزاد على ذلك ولا ينقص منه والتكبير المأثور عن ابن كثير ليس هو مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسنده أحد إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا البزي وخالف بذلك سائر من نقله فإنهم إنما نقلوه اختيارا ممن هو دون النبي صلى الله عليه وسلم وانفرد هو برفعه وضعفه نقله أهل العلم بالحديث والرجال من علماء القراءة وعلماء الحديث كما ذكر ذلك غير." (٢)

"واحد من العلماء. فالمقصود أن من السنة في القرآن أن يقرأ كما في المصاحف ولكن إذا قرئت ﴿قل هو الله أحد﴾ مفردة تقرأ ثلاث مرات وأكثر من ذلك ومن قرأها فله من الأجر ما يعدل ثلث أجر القرآن لكن عدل الشيء – بالفتح – يكون من غير جنسه كما سنذكره إن شاء الله. والثواب أجناس مختلفة كما أن الأموال أجناس مختلفة: من مطعوم ومشروب وملبوس ومسكون ونقد وغير ذلك وإذا ملك الرجل من أحد أجناس المال ما يعدل ألف دينار مثلا لم يلزم من ذلك أن يستغني عن سائر أجناس المال بل إذا كان عنده مال وهو طعام فهو محتاج إلى لباس ومسكن وغير ذلك وكذلك إن كان من جنس غير النقد فهو محتاج إلى غيره وإن لم يكن معه إلا النقد فهو محتاج إلى جميع الأنواع التي يحتاج إلى أنواعها ومنافعها. والفاتحة فيها من المنافع ثناء ودعاء مما يحتاج الناس إليه ما لا تقوم ﴿قل هو الله أحد﴾ مقامه في ذلك وإن كان أجرها عظيما فذلك ال أ جر العظيم إنما ينتفع به صاحبه مع أجر فاتحة الكتاب ولهذا لو صلى بها وحدها بدون الفاتحة لم تصح صلاته ولو قدر أنه قرأ القرآن كله إلا الفاتحة لم تصح صلاته لأن معاني

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٨/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣٠/١٧

الفاتحة فيها الحوائج الأصلية التي لا بد للعباد منها وقد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع وبين أن ما في الفاتحة من الثناء." (١)

"على كل واحد ما جاز على الآخر ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه. وكذلك الأجسام المؤلفة من الجواهر؛ ولهذا إذا أثبتوا حكما لجسم قالوا: هذا ثابت لجميع الأجسام بناء على التماثل وأكثر العقلاء ينكرون هذا وحذاقهم قد أبطلوا الحجج التي احتجوا بها على التماثل كما ذكر ذلك الرازي والآمدي وغيرهما. وقد بسط الكلام على هذا في مواضع. والأشعري في "كتاب الإبانة " جعل القول بتماثل الأجسام من أقوال المعتزلة التي أنكرها. وهؤلاء يقولون: إن الله يخص أحد الجسمين المتماثلين بأعراض دون الآخر بمجرد المشيئة على أصل الجهمية أو لمعنى آخر كما تقوله القدرية ويقولون يمتنع انقلاب الأجناس فلا ينقلب الجسم عرضا ولا جنس من الأعراض إلى جنس آخر فلو قالوا: إن الأجسام مخلوقة وأن المخلوق ينقلب من جنس إلى جنس آخر لزم انقلاب الأجناس. فهؤلاء يقولون: أن التولد الحاصل في الرحم والثمر الحاصل في الشجر والنار الحاصلة من الزناد هي جواهر كانت في المادة التي خلق ذلك منها وهي باقية؛ لكن غيرت صفتها بالاجتماع والافتراق والحركة والسكون.." (٢)

"ولهذا لما ذكر أبو عبد الله الرازي أدلة " إثبات الصانع " ذكر أربعة طرق: إمكان الذوات وحدوثها وإمكان الصفات وحدوثها والطرق الثلاثة الأول ضعيفة؛ بل باطلة؛ فإن الذوات التي ادعوا حدوثها أو إمكانها أو إمكان صفاتها ذكروها بألفاظ مجملة لا يتميز فيها الخالق عن المخلوق ولم يقيموا على ما ادعوه دليلا صحيحا. وأما " الطريق الرابع " وهو الحدوث لما يعلم حدوثه فهو طريق صحيح وهو طريق القرآن لكن قصروا فيه غاية التقصير؛ فإنهم على أصلهم لم يشهدوا حدوث شيء من الذوات بل حدوث الصفات وطريقة القرآن تبين أن كل ما سوى الله مخلوق وأنه آية لله وقد بسط الكلام على ما في القرآن من البراهين والآيات التي لم يصل إليها هؤلاء المتكلمة والمتفلسفة وإن كل ما عندهم من حق فهو جزء مما دل عليه القرآن في غير موضع. والمقصود هنا أن هؤلاء لما كان هذا أصلهم في ابتداء الخلق وهو القول بإثبات الجوهر الفرد – كان أصلهم في المعاد مبنيا عليه فصاروا على قولين: منهم من يقول تعدم الجواهر ثم تعاد. ومنهم من قال: تتفرق الأجزاء ثم تجتمع فأورد عليهم الإنسان الذي يأكله حيوان وذلك." (٣)

"وجوده إلا في الأذهان لا في الأعيان وقد بسط الكلام عليه وبين فساد ما يقولونه في التوحيد والصفات وبين فساد شبه التركيب من وجوه كثيرة في مواضع غير هذا وإذا كان كذلك فالأصل الذي بنوا عليه قولهم: " إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد " أصل فاسد. الثالث: أن يقال قولهم بصدور الأشياء مع ما فيها من الكثرة والحدوث عن واحد بسيط في غاية الفساد. الرابع: أنه لا يعلم في العالم واحد بسيط صدر عنه شيء لا واحد ولا اثنان فهذه الدعوى الكلية لا يعلم ثبوتها في شيء أصلا. الخامس: أنهم يقولون صدر عنه واحد وعن ذلك الواحد عقل ونفس وفلك فيقال: إن

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣١/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤٥/١٧

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٤٦/١٧

كان الصادر عنه واحدا من كل وجه فلا يصدر عن هذا الواحد إلا واحد أيضا فيلزم أن يكون كل ما في العالم إنما هو واحد عن واحد وهو مكابرة وإن كان في الصادر الأول كثرة ما بوجه من الوجوه فقد صدر عن الأول ما فيه كثرة ليس واحدا من كل وجه فقد صدر عن الواحد ما ليس بواحد. ولهذا اضطرب متأخروهم فأبو البركات صاحب " المعتبر " أبطل هذا القول ورده غاية الرد وابن رشد الحفيد زعم أن الفلك بما فيه صادر عن الأول. والطوسي وزير الملاحدة يقرب من هذا؛ فجعل الأول." (١)

"والصورة لا من الجواهر الفردة. وقال كثير من أهل الكلام وغير أهل الكلام ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا ولا من هذا ولا من هذا وهذا قول الهشامية والكلابية والضرارية وغيرهم من الطوائف الكبار لا يقولون بالجوهر الفرد ولا بالمادة والصورة وآخرون يدعون إجماع المسلمين على إثبات الجوهر الفرد كما قال أبو المعالي وغيره: اتفق المسلمون على أن الأجسام تتناهى في تجزئها وانقسامها حتى تصير أفرادا ومع هذا فقد شك هو فيه وكذلك شك فيه أبو الحسين البصري. وأبو عبد الله الرازي. ومعلوم أن هذا القول لم يقله أحد من أئمة المسلمين لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا أحد من أئمة العلم المشهورين بين المسلمين وأول من قال ذلك في الإسلام طائفة من الجهمية والمعتزلة وهذا من الكلام الذي ذمه السلف وعابوه ولكن حاكي هذا الإجماع لما لم يعرف أصول الدين إلا ما في كتب الكلام ولم يجد إلا من يقول بذلك اعتقد هذا إجماع المسلمين والقول بالجوهر الفرد باطل والقول بالهيولى والصورة باطل **وقد بسط الكلام** على هذه المقالات في مواضع أخر.." (٢)

"الشرع عليه فيبينه بالألفاظ الشرعية وإن قدر أن الشرع لم يدل عليه لم يكن مما يجب على الناس اعتقاده وحينئذ فليس لأحد أن يدعو الناس إليه وإن قدر أنه في نفسه حق.

ومسألة تماثل الأجسام وتركيبها من الجواهر الفردة قد اضطرب فيها جماهير أهل الكلام. وكثير منهم يقول بهذا تارة وبهذا تارة. وأكثر ذلك لأجل الألفاظ المجملة والمعاني المتشابهة **وقد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع. لكن المقصود هنا: أنه لو قدر أن الإنسان تبين له أن الأجسام ليست متماثلة ولا مركبة لا من هذا ولا من هذا لم يكن له أن يبتدع في دين الإسلام قوله: إن الله جسم ويناظر على المعنى الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة بل يكفيه إثبات ذلك المعنى بالعبارات الشرعية ولو قدر أنه تبين له أن الأجسام متماثلة وأن الجسم مركب لم يكن له أن يبتدع النفي بهذا الاسم ويناظر على معناه الذي اعتقده بعقله؛ بل ذلك المعنى المعلوم بالشرع والعقل يمكن إظهاره بعبارة لا إجمال فيها ولا تلبيس والذين يقولون: إن الجسم مركب من الجواهر يدعي كثير منهم أنه كذلك في لغة العرب؛ لأن العرب يقولون هذا أجسم من هذا يريدون به أنه أكثر أجزاء منه. ويقولون: هذا جسيم أي كثير الأجزاء.." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧/٢٨٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧/٣١٦

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٧/٣٢٠

"وأيضا فالذي علم بالاضطرار من دين الرسل أن كل ما سوى الله مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن. وأيضا فما تثبته الفلاسفة من الجواهر العقلية إنما يوجد في الذهن لا في الخارج وأما أكثر المتكلمين فقالوا انتفاء هذه معلوم بضرورة العقل **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع وبين أن ما تدعي الفلاسفة إثباته من الجواهر العقلية التي هي العقل والنفس والمادة والصورة فلا حقيقة لها في الخارج وإنما هي أمور معقولة في الذهن يجردها العقل من الأمور المعينة كما يجرد العقل الكليات المشتركة بين الأصناف: كالحيوانية الكلية والإنسانية الكلية والكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان. ومن هؤلاء من يظن أنها تكون في الخارج كليات وأن في الخارج ماهيات كلية مقارنة للأعيان غير الموجودات المعينة وكذلك منهم من يثبت كليات مجردة عن الأعيان يسمونها " المثل الأفلاطونية " ومنهم من يثبت دهرا مجردا عن المتحرك والحركة ويثبت خلاء مجردا ليس هو متحيزا ولا قائما بمتحيز. ويثبت هيولى مجردة عن جميع الصور والهيولى في لغتهم بمعنى المحل. يقال الفضة هيولى الخاتم والدرهم والخشب هيولى الكرسي. أي هذا المحل الذي تصنع فيه هذه الصورة وهذه الصورة الصناعية عرض من الأعراض ويدعون أن للجسم هيولى محل." (١)

"مسلكا جمعوا فيه بزعمهم بين الشرع والفلسفة وهم ملاحدة ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة **وقد بسط الكلام** على هؤلاء وهؤلاء في غير هذا الموضع. وإنما ذكروا هنا لأن أهل الكلام المحدث صاروا – لعدم علمهم بما علمه السلف وأئمة السنة من الكتاب والسنة وآثار الصحابة ولما وقعوا فيه من الكلاميات الباطلة – يدخل بسببهم هؤلاء الفلاسفة في الإسلام أمورا باطلة ويحصل بهم من الضلال والغي ما لا يتسع هذا الموضع لذكره. ولما أحدثت الجهمية محنتهم ودعوا الناس إليها وضرب أحمد بن حنبل في سنة عشرين ومائتين كان مبدأ حدوث القرامطة الملاحدة الباطنية من ذلك الزمان فصارت البدع باب الإلحاد كما أن المعاصي بريد الكفر ولبسط هذا موضع آخر. والمقصود هنا: الكلام على لفظ التحيز والجهة وهؤلاء المتكلمون المتفلسفة صار بينهم نزاع في الملائكة. هل هي متحيزة أم لا؟ فمن مال إلى الفلسفة ورأى أن الملائكة هي العقول والنفوس التي يثبتها الفلاسفة وأن تلك ليست متحيزة قال: إن الملائكة ليست متحيزة لا سيما وطائفة من الفلاسفة لم تجعل عددها عشرة عقول وتسعة نفوس كما." (٢)

"السلف أجمعين ومنه قوله: ﴿سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا﴾ فلما ذكر له ما ذكر قال: ﴿ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا﴾ . وهذا تأويل فعله ليس هو تأويل قوله والمراد به عاقبة هذه الأفعال بما يئول إليه ما فعلته: من مصلحة أهل السفينة ومصلحة أبوي الغلام ومصلحة أهل الجدار. وأما قول بعضهم: ردكم إلى الله والرسول أحسن من تأويلكم فهذا قد ذكره الزجاج عن بعضهم وهذا من جنس ما ذكر في تلك الآية في لفظ التأويل وهو تفسير له بالاصطلاح الحادث لا بلغة القرآن فأما قدماء المفسرين فلفظ التأويل والتفسير عندهم سواء كما يقول ابن جرير: القول في تأويل هذه الآية. أي في تفسيرها. ولما كان هذا معنى التأويل عند مجاهد وهو إمام التفسير جعل الوقف على قوله: ﴿والراسخون

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٢٨/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٣٨/١٧

في العلم﴾ فإن الراسخين في العلم يعلمون تفسيره وهذا القول اختيار ابن قتيبة وغيره من أهل السنة. وكان ابن قتيبة يميل إلى مذهب أحمد وإسحاق **وقد بسط الكلام** على ذلك في كتابه في " المشكل " وغيره.

وأما متأخرو المفسرين كالثعلبي فيفرقون بين التفسير والتأويل. قال: فمعنى التفسير هو التنوير وكشف المغلق من المراد بلفظه." (١)

"أبصار الإنس وإنما يقع هذا لبعض الإنس في بعض الأحوال: تارة على وجه الكرامة له وتارة يكون من باب السحر وعمل الشياطين **ولبسط الكلام** على الفرق بين هذا وبين هذا موضع آخر. والمقصود هاهنا: أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يبنوا قط على قبر نبي ولا رجل صالح مسجدا ولا جعلوه مشهدا ومزارا ولا على شيء من آثار الأنبياء مثل مكان نزل فيه أو صلى فيه أو فعل فيه شيئا من ذلك لم يكونوا يقصدون بناء مسجد لأجل آثار الأنبياء والصالحين ولم يكن جمهورهم يقصدون الصلاة في مكان لم يقصد الرسول الصلاة فيه بل نزل فيه أو صلى فيه اتفاقا بل كان أئمتهم كعمر بن الخطاب وغيره ينهى عن قصد الصلاة في مكان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفاقا لا قصدا وإنما نقل عن ابن عمر خاصة أنه كان يتحرى أن يسير حيث سار رسول الله صلى الله عليه وسلم وينزل حيث نزل ويصلي حيث صلى وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد تلك البقعة لذلك الفعل بل حصل اتفاقا وكان ابن عمر رضي الله عنهما رجلا صالحا شديد الاتباع فرأى هذا من الاتباع. وأما أبوه وسائر الصحابة من الخلفاء الراشدين عثمان وعلي وسائر العشرة وغيرهم مثل ابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب فلم يكونوا يفعلون ما فعل ابن عمر وقول الجمهور أصح.." (٢)

"إلى ذكر الاستعاذة من وسواس الناس فإنه تابع لوسواس الجن. قيل: بل الوسوسة نوعان: نوع من الجن ونوع من نفوس الإنس. كما قال: ﴿ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه﴾ فالشر من الجهتين جميعا والإنس لهم شياطين كما للجن شياطين والوسوسة من جنس الوشوشة بالشين المعجمة يقال فلان يوشوش فلانا وقد وشوشه إذا حدثه سرا في أذنه وكذلك الوسوسة ومنه وسوسة الحلي لكن هو بالسين المهملة أخص. ورب الناس: الذي يربيهم بقدرته ومشيئته - وتدبيره وهو رب العالمين كلهم فهو الخالق للجميع ولأعمالهم. ﴿ملك الناس﴾ الذي يأمرهم وينهاهم فإن الملك يتصرف بالكلام والجماد لا ملك له فإنه لا يعقل الخطاب لكن له مالك وإنما يكون الملك لمن يفهم عنه والحيوان يفهم بعضه عن بعض كما قال: ﴿علمنا منطق الطير﴾ ﴿قالت نملة يا أيها النمل﴾ . فلهذا كان له ملك من جنسه ومن غير جنسه كما كان سليمان ملكهم. والإله: هو المعبود الذي هو المقصود بالإرادات والأعمال كلها كما **قد بسط الكلام** على ذلك. وقد قيل: إنما خص الناس بالذكر؛ لأنهم مستعيذون أو لأنهم." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٦٧/١٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٦٦/١٧

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٥١٧/١٧

"وسئل:

هل كل مجتهد مصيب؟ أو المصيب واحد والباقي مخطئون؟ .

فأجاب: قد بسط الكلام في هذه المسألة في غير موضع وذكر نزاع الناس فيها وذكر أن لفظ الخطأ قد يراد به الإثم؛ وقد يراد به عدم العلم. فإن أريد الأول فكل مجتهد اتقى الله ما استطاع فهو مصيب؛ فإنه مطيع لله ليس بآثم ولا مذموم. وإن أريد الثاني فقد يخص بعض المجتهدين بعلم خفي على غيره؛ ويكون ذلك علما بحقيقة الأمر لو اطلع عليه الآخر لوجب عليه اتباعه؛ لكن سقط عنه وجوب اتباعه لعجزه عنه وله أجر على اجتهاده ولكن الواصل إلى الصواب له أجران كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته: ﴿إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد وأخطأ فله أجر﴾ .." (١)

"أظهر الأقوال للعلماء؛ وهو إحدى الروايات عن أحمد. وأما إن كان الماء قد تغير بالنجاسة فإنه ينزح منه حتى يطيب وإن لم يتغير الماء لم ينزح منه شيء؛ فإنه ﴿قيل للنبي صلى الله عليه وسلم إنك تتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض؛ ولحوم الكلاب؛ والنتن؟ فقال: الماء طهور لا ينجسه شيء﴾ . وقد بسط الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع. والله أعلم.

وسئل:

عن بئر سقطت فيه دجاجة ثم ماتت: هل ينجس أم لا؟

فأجاب:

إذا لم يتغير الماء لم ينجس. والله أعلم.

وسئل:

عن البئر تكون في وسط البلد فيتغير لونه بالزبل؛ فيصير أصفر؛." (٢)

"ولا مأمورا به؛ بل يفتح باب الوسوسة فالاشتغال بذكر الله أفضل من السكوت وقراءة القرآن من أفضل الخير وإذا كان كذلك فالذكر بالقرآن أفضل من غيره كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر﴾ . رواه مسلم في صحيحه. وعن عبد الله بن أبي أوفى قال: ﴿جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئا فعلمني ما يجزئني منه فقال: قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله فقال: يا رسول الله هذا لله فما لي قال: قل: اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني فلما قام قال: هكذا بيديه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هذا فقد ملأ يديه من الخير﴾ رواه أحمد وأبو داود والنسائي. والذين أوجبوا القراءة في الجهر: احتجوا بالحديث الذي في السنن عن عبادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿إذا كنتم ورائي فلا تقرءوا

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩/٢٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٩/٢١

إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها﴾ . وهذا الحديث معلل عند أئمة الحديث بأمور كثيرة ضعفه أحمد وغيره من الأئمة. **وقد بسط الكلام** على ضعفه في غير هذا الموضع وبين أن الحديث الصحيح قول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿لا صلاة إلا." (١)

"وهؤلاء يقولون الفسخ إنما كان جائزا لمن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم. **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع. وبين أن السلف والعلماء تنازعوا في الفسخ. فمذهب ابن عباس وأصحابه وكثير من الظاهرية والشيعة: يرون أن الفسخ واجب وأنه ليس لأحد أن يحج إلا متمتعا. ومذهب كثير من السلف والخلف أنه وإن جاز التمتع فليس لمن أحرم مفردا أو قارنا أن يفسخ. وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي. ومذهب كثير من فقهاء الحديث وغيرهم: كأحمد بن حنبل أن الفسخ هو الأفضل وأنه إن حج مفردا أو قارنا ولم يفسخ جاز. وأما من ساق الهدي فلا يفسخ بلا نزاع والفسخ جائز ما لم يقف بعرفة وسواء كان قد نوى عند الطواف طواف القدوم أو غير ذلك وسواء كان قد نوى عند الإحرام القران أو الإفراد أو أحرم مطلقا. فالأفضل عند هؤلاء لكل من لم يسق الهدي أن يحل من إحرامه بعمرة تمتع كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك في حجة الوداع وليس له أن يتحلل بعمرة إذا كان قصده أن يحج من عامه فيكون متمتعا. فأما الفسخ بعمرة مجردة فلا يجوزه أحد من العلماء ولا للذي." (٢)

"نصراني فيراه قد جاءه وربما يكلمه وإنما هو شيطان تصور بصورة ذلك المستغاث به لما أشرك به المستغيث تصور له كما كانت الشياطين تدخل في الأصنام وتكلم الناس ومثل هذا موجود كثير في هذه الأزمان في كثير من البلاد ومن هؤلاء من تحمله الشياطين فتطير به في الهواء إلى مكان بعيد ومنهم من تحمله إلى عرفة فلا يحج حجا شرعيا ولا يحرم ولا يلبي ولا يطوف ولا يسعى؛ ولكن يقف بثيابه مع الناس ثم يحملونه إلى بلده. وهذا من تلاعب الشياطين بكثير من الناس كما **قد بسط الكلام** في غير هذا الموضع. والله أعلم بالصواب. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.." (٣)

"الحسين بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشى فقال: هلم إلى العشاء فقلت: لا أريده فقال: مالي رأيتك عند القبر فقلت: سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم. فقال: إذا دخلت المسجد فسلم ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ﴿لا تتخذوا بيتي عيدا ولا تتخذوا بيوتكم مقابر؛ لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء﴾ . **وقد بسط الكلام** على هذا الأصل في غير هذا الموضع. فإذا كان هذا هو المشروع في قبر سيد ولد آدم وخير الخلق وأكرمهم على الله فكيف يقال في قبر غيره وقد تواتر عن الصحابة أنهم كانوا إذا نزلت بهم الشدائد – كحالهم في الجدب والاستسقاء وعند القتال والاستنصار – يدعون الله ويستغيثونه في المساجد والبيوت ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٨٦/٢٣

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٨٠/٢٦

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩/٢٧

الله عليه وسلم ولا غيره من قبور الأنبياء والصالحين؛ بل قد ثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب قال: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون. فتوسلوا بالعباس كما كانوا يتوسلون به وهو أنهم كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته وهكذا توسلوا بدعاء العباس وشفاعته ولم يقصدوا الدعاء عند قبر." (١)

"الشرعية. وهذا كلام من لا يعرف ما روي في هذا الباب ولا ما قال فيه علماء المسلمين؛ بل هو بمنزلة الرافضي الذي يقول: قد روي في النص على علي أنه الإمام بعد رسول الله أحاديث صحيحة وأخر دونها. ومعلوم أن الأحاديث التي فيها ذكر زيارة قبره لم يخرج شيئا منها أهل الصحيح ولا السنن المعتمد عليها: كسنن أبي داود والترمذي؛ ولا المسانيد التي هي من هذا الجنس: كمسند أحمد. ولا استدل بشيء منها إمام؛ وهو مع ذلك لم يذكر منها حديثا واحدا فضلا عن أن يعزوه إلى كتاب. وقوله: إن ما لم يبلغ درجة الصحيح منها يجوز الاستدلال بها. إنما يكون إذا كانت حسنة عند من قسم الحديث إلى ثلاثة أنواع وهذا موقوف على العلم بحسنها وأئمة الحديث لم يحكموا بذلك وهو وأمثاله لا يعرفون ذلك. فالقول بذلك من أعظم القول بلا علم في الدين والجرأة على سنة رسول رب العالمين: بأن يدخل فيها ما ليس منها بالجهل والضلال. فكيف إذا كان جميع ما روي في هذا الباب مما ضعفه أهل المعرفة بالحديث؛ بل حكموا بأنه كذب موضوع كما **قد بسط الكلام** على ما روي في هذا الباب في غير هذا الكتاب.

ومنها أنه لم يفرق بين " الزيارة الشرعية " التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها ومقصودها الدعاء للميت؛ كالصلاة على جنازته." (٢)

"الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة﴾ وفي المسند وصحيح أبي حاتم عن ابن مسعود عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: ﴿إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد﴾ . وهذا باب واسع لبسطه موضع آخر. **وقد بسط الكلام** في هذا الباب في الرد على من هو أفضل من هذا وبين ما خالفوا فيه الكتاب والسنة والإجماع في هذا الباب وفي غيره. ولما كان أولئك أعلم وأفضل كان الرد عليهم بحسبهم. والله أعلم.

صورة خطوط القضاة الأربعة على ظهر فتيا الشيخ تقي الدين أبي العباس ابن تيمية في " السفر لمجرد زيارة قبور الأنبياء :"

هذا المنقول باطنها جوابا عن السؤال أن زيارة الأنبياء بدعة أو ما ذكره من نحو ذلك وأنه لا يترخص في السفر إلى زيارة الأنبياء. هذا كلام باطل مردود عليه. وقد نقل جماعة من العلماء والأئمة الكبار أن زيارة النبي صلى الله عليه وسلم فضيلة وسنة مجمع عليها وهذا المفتي المذكور ينبغي أن يزجر عن مثل هذه الفتاوى الباطلة عند." (٣)

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٢٢/٢٧

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٣٥/٢٧

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٨٨/٢٧

"وإما بإحسان ورغبة وفي الحقيقة فلا بد منهما. وسئل بعض العلماء: إذا لم يوجد من يولى القضاء؛ إلا عالم فاسق أو جاهل دين؛ فأيهما يقدم؟ فقال: إن كانت الحاجة إلى الدين أكثر لغلبة الفساد قدم الدين. وإن كانت الحاجة إلى العلم أكثر لخفاء الحكومات قدم العالم. وأكثر العلماء يقدمون ذا الدين؛ فإن الأئمة متفقون على أنه لا بد في المتولي من أن يكون عدلا أهلا للشهادة؛ واختلفوا في اشتراط العلم: هل يجب أن يكون مجتهدا أو يجوز أن يكون مقلدا أو الواجب تولية الأمثل فالأمثل كيفما تيسر؟ على ثلاثة أقوال. **وبسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع. ومع أنه يجوز تولية غير الأهل للضرورة إذا كان أصلح الموجود فيجب مع ذلك السعي في إصلاح الأحوال حقا يكمل في الناس ما لا بد لهم منه من أمور الولايات والإمارات ونحوها؛ كما يجب على المعسر السعي في وفاء دينه وإن كان في الحال لا يطلب منه إلا ما يقدر عليه وكما يجب الاستعداد للجهاد بإعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجز فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب بخلاف الاستطاعة في الحج ونحوها فإنه لا يجب تحصيلها لأن الوجوب هنا لا يتم إلا بها.." (١)

"الطعام وينسجون الثياب ويبنون البيوت ولم يخلق لهم مثل ذلك. وكذلك الزجاج يصنعونه من الرمل والحصى ولم يخلق مثله. وهذا مما احتج به الكيماوية على صحة الكيمياء وهي حجة باطلة لما ذكر فإنه لو خلق زجاج وصنع زجاج مثله: لكان في هذا حجة وليس الأمر كذلك. وجماهير العقلاء من الأولين والآخرين الذين تكلموا بعلم في هذا الباب يعلمون أن الكيمياء مشبه وأن الذهب المخلوق من المعادن ما يمكن أن يصنع مثله؛ بل ولا يصنع وكل ينكشف قريبا أو بعيدا ولكن منه ما هو شديد الشبه ومنه ما هو أبعد شبها منه. **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

وسئل:

عن رجل اشترى عبدا سليما من العيب ثم باعه كذلك فسرق العبد من المشتري الثاني مبلغا وأبق. فهل يرجع بالثمن على البائع الأول؟ أو الثاني؟ أو بالأرش. أم لا؟ .

فأجاب:

للمشتري أن يطالب بالأرش بلا نزاع بين العلماء ومعنى." (٢)

"وقال شيخ الإسلام – قدس الله روحه –:

فصل: فيمن أوقع العقود المحرمة ثم تاب

قال الله تعالى في الربا: ﴿وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ . **وقد بسط الكلام** على هذا في موضعه. وقد قال تعالى لما ذكر الخلع والطلاق فقال في الخلع: ﴿ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون﴾ – إلى قوله – ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٥٩/٢٨

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٩١/٢٩

سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه﴾ وقال تعالى: ﴿إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد." (١)

"حديث رافع بن خديج في حديثه المتفق عليه: ﴿أنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك﴾ ". **وقد بسط الكلام** على هذه المسائل في غير هذا الموضع. وبين أن المزارعة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة. وقد تنازع المسلمون في الجميع؛ فإن المزارعة مبناها على العدل: إن حصل شيء فهو لهما وإن لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان. وأما الإجارة فالمؤجر يقبض الأجرة والمستأجر على خطر: قد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل؛ فكانت المزارعة أبعد عن المخاطرة من الإجارة؛ وليست المزارعة مؤاجرة على عمل معين حتى يشترط فيها العمل بالأجرة؛ بل هي من جنس المشاركة: كالمضاربة ونحوها. وأحمد عنده هذا الباب هو القياس.

ويجوز عنده أن يدفع الخيل والبغال والحمير والجمال إلى من يكاري عليها والكراء بين المالك والعامل وقد جاء في ذلك أحاديث في سنن أبي داود وغيره. ويجوز عنده أن يدفع ما يصطاد به: الصقر والشباك والبهائم وغيرها إلى من يصطاد بها وما حصل بينهما. ويجوز عنده أن يدفع الحنطة إلى من يطحنها وله الثلث أو الربع. وكذلك الدقيق إلى من يعجنه والغزل إلى من ينسجه والثياب إلى من يخيطها بجزء في الجميع من النماء. وكذلك الجلود إلى من يحذوها نعالا وإن حكي عنه في ذلك خلاف. وكذلك يجوز عنده - في أظهر." (٢)

"أرضا بيضاء أو ذات شجر وكذلك المساقاة على جميع الأشجار. ومن منع ذلك ظن أنه إجارة بعوض مجهول وليس كذلك بل هو مشاركة كالمضاربة والمضاربة على وفق القياس لا على خلافه فإنها ليست من جنس الإجارة بل من جنس المشاركات **كما بسط الكلام** على هذا في موضعه.

وسئل - رحمه الله -:

عمن رابع رجلا. صورتها: أن الأرض لواحد ومن آخر البقر والبذر ومن المرابع العمل. على أن لرب الأرض النصف ولهذين النصف للمرابع ربعه فبقي في الأرض فما نبت ونبت في العام الثاني من غير عمل؟

فأجاب:

إن كان هذا من الأرض ومن الحب المشترك ففيه قولان: " أحدهما " أنه لصاحب الأرض فقط. و " الثاني " يقسم بينهم على قدر منفعة الأرض والحب. وهذا أصح القولين.." (٣)

"بعده. كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة. وأما ضمان البساتين عاما أو أعواما ليستغلها الضامن بسقيه وعمله كالإجارة ففيها نزاع. وكذلك إذا بدا الصلاح في جنس من الثمر كالتوت فهل يباع جميع البستان؟ فيه نزاع.

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٩/٤٢٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠/١١٤

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٠/١٢٥

والأظهر جواز هذا وهذا. كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

وسئل – رحمه الله –:

عن الرجل يكتري أرضا للزرع فتصيبه آفة فيهلك فهل فيه جائحة؟ أم لا؟

فأجاب:

أما إذا اكترى أرضا للزرع فأصابته آفة. فهذه " مسألة وضع الجوائح في الثمر " فإن اشترى ثمرا قد بدا صلاحه فأصابته جائحة أتلفته قبل كمال صلاحه فإنه يتلف من ضمان البائع عند فقهاء المدينة. كمالك وغيره. وفقهاء الحديث كأحمد وغيره. وهو قول معلق للشافعي؛ فإن الشافعي علق القول بصحة الحديث. والحديث قد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:." (١)

"فصل:

وأما إذا قال: إن فعلته فعلي إذا عتق عبدي. فاتفقوا على أنه لا يقع العتق بمجرد الفعل؛ لكن يجب عليه العتق. وهو مذهب مالك وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة. وقيل: لا يجب عليه شيء وهو قول طائفة من التابعين وقول داود وابن حزم. وقيل: عليه كفارة يمين وهو قول الصحابة وجمهور التابعين ومذهب الشافعي وأحمد وهو مخير بين التكفير والإعتاق على المشهور عنهما. وقيل: يجب التكفير عينا؛ ولم ينقل عن الصحابة شيء في الحلف بالطلاق فيما بلغنا بعد كثرة البحث وتتبع كتب المتقدمين والمتأخرين؛ بل المنقول عنهم إما ضعيف؛ بل كذب من جهة النقل وإما ألا يكون دليلا على الحلف بالطلاق؛ فإن الناس لم يكونوا يحلفون بالطلاق على عهدهم؛ ولكن نقل عن طائفة منهم في الحلف بالعتق أن يجزيه كفارة يمين كما إذا قال: إن فعلت كذا فعبدي حر. وقد نقل عن بعض هؤلاء نقيض هذا القول. وأنه يعتق. وقد تكلمنا على أسانيد ذلك في غير هذا الموضع. ومن قال من الصحابة والتابعين: إنه لا يقع العتق فإنه لا يقع الطلاق بطريق الأولى كما صرح بذلك من صرح به من التابعين. وبعض العلماء ظن أن الطلاق لا نزاع فيه فاضطره ذلك إلى أن عكس موجب الدليل فقال: يقع الطلاق؛ دون العتاق وقد بسط الكلام على هذه المسائل وبين ما فيها من مذاهب الصحابة والتابعين لهم." (٢)

"أما " أولا " فإن عائشة قد ثبت عنها من غير وجه أن العدة عندها ثلاثة أطهار وأنها إذا طعنت في الحيضة الثالثة حلت فكيف تروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرها أن تعتد بثلاث حيض والنزاع بين المسلمين من عهد الصحابة إلى اليوم في العدة: هل هي ثلاث حيض أو ثلاث أطهار؟ وما سمعنا أحدا من أهل العلم احتج بهذا الحديث على أنها ثلاث حيض ولو كان لهذا أصل عن عائشة لم يخف ذلك على أهل العلم قاطبة. ثم هذه سنة عظيمة تتوافر الهمم والدواعي على معرفتها؛ لأن فيها أمرين عظيمين " أحدهما " أن المعتقة تحت عبد تعتد بثلاث حيض. " والثاني " أن العدة ثلاث حيض. وأيضا فلو ثبت ذلك كان يحتج به من يرى أن المعتقة إذا اختارت نفسها كان ذلك طلقة بائنة

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٥٩/٣٠

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨٥/٣٢

كقول مالك وغيره وعلى هذا فالعدة لا تكون إلا من طلاق؛ لكن هذا أيضا قول ضعيف. والقرآن والسنة والاعتبار يدل على أن الطلاق لا يكون إلا رجعيا وأن كل فرقة مباينة فليست من الطلقات الثلاث حتى الخلع كما **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع. والمقصود هنا الكلام في " نكاح الزانية " وفيه مسألتان " إحداهما " في استبرائها وهو عدتها وقد تقدم قول من قال: لا حرمة لماء الزاني. يقال له: الاستبراء لم يكن لحرمة ماء الأول؛ بل لحرمة ماء الثاني؛ فإن الإنسان ليس له أن يستلحق ولدا ليس منه وكذلك إذا لم يستبرئها وكانت قد علقت من الزاني. وأيضا ففي استلحاق الزاني ولده إذا لم تكن المرأة." (١)

"على قول من يرى من هؤلاء أن الإجماع ينسخ النصوص كما يذكر ذلك عن عيسى ابن أبان وغيره وهو قول في غاية الفساد مضمونه أن الأمة يجوز لها تبديل دينها بعد نبيها وأن ذلك جائز لهم كما تقول النصارى: أبيح لعلمائهم أن ينسخوا من شريعة المسيح ما يرونه؛ وليس هذا من أقوال المسلمين. وممن يظن الإجماع من يقول: الإجماع دل على نص ناسخ لم يبلغنا؛ ولا حديث إجماع في خلاف هذه الآية. وكل من عارض نصا بإجماع وادعى نسخه من غير نص يعارض ذلك النص فإنه مخطئ في ذلك كما **قد بسط الكلام** على هذا في موضع آخر وبين أن النصوص لم ينسخ منها شيء إلا بنص باق محفوظ عند الأمة. وعلمها بالناسخ الذي العمل به أهم عندها من علمها بالمنسوخ الذي لا يجوز العمل به وحفظ الله النصوص الناسخة أولى من حفظه المنسوخة. وقول من قال: هي منسوخة بقوله: ﴿وأنكحوا الأيامى منكم﴾ في غاية الضعف؛ فإن كونها زانية وصف عارض لها يوجب تحريما عارضا: مثل كونها محرمة ومعتدة ومنكوحة للغير؛ ونحو ذلك مما يوجب التحريم إلى غاية ولو قدر أنها محرمة على التأبيد لكانت كالوثنية ومعلوم أن هذه الآية لم تتعرض للصفات التي بها تحرم المرأة مطلقا أو مؤقتا؛ وإنما أمر بإنكاح الأيامى من حيث الجملة؛ وهو أمر بإنكاحهن بالشروط التي بينها وكما أنها لا تنكح في العدة والإحرام لا تنكح حتى تتوب.." (٢)

"الأنبياء عما يباح. كيف وفي نساء الأنبياء من هي كافرة كما في أزواج المؤمنات من هو كافر كما قال تعالى: ﴿ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين﴾ ﴿وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين﴾ . وأما البغايا فليس في الأنبياء ولا الصالحين من تزوج بغيا لأن البغاء يفسد فراشه. ولهذا أبيح للمسلم أن يتزوج الكتابية اليهودية والنصرانية إذا كان محصنا غير مسافح ولا متخذ خدن. فعلم أن تزوج الكافرة قد يجوز وتزوج البغي لا يجوز؛ لأن ضرر دينها لا يتعدى إليه. وأما ضرر بغائها فيتعدى إليه. والله أعلم.

فصل:

في اعتبار النية في النكاح

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١٢/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١١٥/٣٢

قد بسط الكلام في غير هذا الموضع وبين أن المقصود في العقود معتبر. وكل هذا ينبغي: إبطال الحيل وإبطال نكاح المحلل إذا قصد التحليل والمخالع بخلع اليمين؛ فإن هذا لم يقصد." (١)

"بدله؛ فإنه لا يحسب عليها من الصداق المكتوب؛ بل لو لم يعطها ذلك لكان لها أن تطلبه في أظهر قولي العلماء وكان من الصداق الذي يستقر بالموت تأخذه كله بعد موته؛ فإنها إذا رضيت بأن يكون لها مقدم ومؤخر؛ يسميه السلف عاجلا وآجلا وشارطته على أن يقدم لها كذا ويؤخر كذا. وإن لم تذكر حين العقد فالشرط المتقدم على العقد إذا لم يفسخ حين عقد العقد كالمشروط في أظهر قولي العلماء كما قد بسط الكلام على ذلك في الكتاب الكبير الذي صنفته في " مسائل الذرايع والحيل " و " بيان الدليل على بطلان التحليل " إلا أن يكون المراد أنه إذا دخل بها يعطيها قبل الدخول ذلك فإذا لم يدخل بها لم تستحق ما شرط لها تعجيله قبل الدخول.

وسئل - رحمه الله تعالى -:

عن امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق ثم توفي عنها فطلب الحاكم أن يحسب المعجل من الصداق المسمى في العقد؛ لكون المعجل لم يذكر في الصداق.

فأجاب:

الحمد لله، إن كانا قد اتفقا على العاجل المقدم والآجل المؤخر - كما جرت به العادة - فللزوجة أن تطلب المؤخر كله إن لم يذكر المعجل في العقد وكذلك إن كان قد أهدى لها - كما جرت به العادة. وأما إن كان أقبضها من الصداق المسمى حسب على الزوجة. والله أعلم.." (٢)

"من أئمة الحديث حديثهم؛ بخلاف حديث الثلاث فإن إسناده جيد؛ وهو من رواية ابن عباس موافق لحديثه الذي في الصحيح؛ والذين رواه علماء فقهاء وقد عملوا بموجبه كما أفتى طاووس وعكرمة؛ وابن إسحاق: أن الثلاث واحدة. وقد قال من قال منهم: هذا أخطأ السنة فيرد إلى السنة. وما ذكره أبو داود في سننه من تقديم رواية ألبتة؛ فإنما ذاك لأنه لم يذكر حديث داود بن الحصين هذا عن عكرمة عن ابن عباس وإنما ذكر طريقا آخر عن عكرمة من رواية مجهول. فقدم رواية مجهول على مجهول. وأما رواية داود بن الحصين هذه فهي مقدمة على تلك باتفاق أهل المعرفة؛ ولكن هذه الطريق لم تبلغ أكثر العلماء كما أن حديث طاووس لا يعرفه كثير من الفقهاء؛ بل أكثرهم. وقد بسط الكلام على هذا في مواضع وبين الكلام على ما نقل عن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة في الإفتاء بلزوم الثلاث: أن ذلك كان لما أكثر الناس من فعل المحرم وأظهروه فجعل عقوبة لهم. وذكر كلام الناس على " الإلزام بالثلاث ": هل فعله من فعله من الصحابة لأنه شرع لازم من النبي صلى الله عليه وسلم؟ أو فعله عقوبة ظهور المنكر وكثرته؟ وإذا قيل:

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤٦/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩٦/٣٢

هو عقوبة: فهل موجبها دائم لا يرتفع؟ أو يختلف باختلاف الأحوال؟ وبين أن هذا لا يجوز أن يكون شرعا لازما ولا عقوبة اجتهادية لازمة؛ بل غايته أنه اجتهاد سايغ مرجوح أو عقوبة عارضة." (١)

"الطهر مع كونه مريدا له؛ فعلم أنه إنما أمره أن يمسحها وأن يؤخر الطلاق إلى الوقت الذي يباح فيه كما يؤمر من فعل شيئا قبل وقته أن يرد ما فعل ويفعله إن شاء في وقته. لقوله صلى الله عليه وسلم ﴿من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد﴾ والطلاق المحرم ليس عليه أمر الله ورسوله فهو مردود. وأمره بتأخير الطلاق إلى الطهر الثاني ليتمكن من الوطء في الطهر الأول فإنه لو طلقها فيه لم يجز أن يطلقها إلا قبل الوطء فلم يكن في أمره بإمساكها إليه إلا بزيادة ضرر عليها إذا طلقها في الطهر الأول. " وأيضا " فإن ذلك معاقبة له على أن يعمل ما أحله الله فعوقب بنقيض قصده. **وبسط الكلام** في هذه المسألة واستيفاء كلام الطائفتين له موضع آخر. وإنما المقصود هنا التنبيه على الأقوال ومأخذها. لا ريب أن الأصل بقاء النكاح ولا يقوم دليل شرعي على زواله بالطلاق المحرم؛ بل النصوص والأصول تقتضي خلاف ذلك. والله أعلم.." (٢)

"أيمان جميع المسلمين لفظا ومعنى؛ ولم يخصه نص ولا إجماع ولا قياس؛ بل الأدلة الشرعية تحقق عمومه. واليمين في كتاب الله وسنة رسوله " نوعان ": نوع محترم منعقد مكفر كالحلف بالله. ونوع غير محترم؛ ولا منعقد ولا مكفر وهو الحلف بالمخلوقات. فإن كانت هذه اليمين من أيمان المسلمين ففيها الكفارة. وهي من النوع الأول. وإن لم تكن من أيمان المسلمين فهي من الثاني. وأما إثبات يمين منعقدة؛ غير مكفرة فهذا لا أصل له في الكتاب والسنة. وتقسيم أيمان المسلمين إلى يمين مكفرة وغير مكفرة كتقسيم الشراب المسكر إلى خمر وغير خمر. وتقسيم السفر إلى طويل وقصير. وتقسيم الميسر إلى محرم وغير محرم؛ بل الأصول تقتضي خلاف ذلك. **وبسط الكلام** له موضوع آخر لكن هذا " القول الثالث " وهو القول بثبوت الكفارة في جميع أيمان المسلمين هو القول الذي تقوم عليه الأدلة الشرعية التي لا تتناقض وهو المأثور عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكابر التابعين:." (٣)

"التنبيه على مأخذ الأئمة في هذه المسألة. **وبسط الكلام** فيها يحتاج إلى ورقة أكبر من هذه؛ وهي من أشهر مسائل النزاع. والنزاع فيها من زمان الصحابة والصحابة رضي الله عنهم تنازعوا في هذه المسألة والتابعون بعدهم. وأما إذا شك: هل دخل اللبن في جوف الصبي أو لم يحصل؟ فهنا لا نحكم بالتحريم بلا ريب. وإن علم أنه حصل في فمه فإن حصول اللبن في الفم لا ينشر الحرمة باتفاق المسلمين.

وسئل – رحمه الله تعالى –:

عن أختين ولهما بنات وبنين فإذا أرضع الأختان: هذه بنات هذه وهذه بنات هذه: فهل يحرمن على البنين أم لا؟

فأجاب:

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣١٢/٣٢

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٠١/٣٣

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٢٢/٣٣

إذا أرضعت المرأة الطفلة خمس رضعات في الحولين صارت بنتا لها؛ فصار جميع أولاد المرضعة إخوة لهذه المرتضعة: ذكورهم؛ وإناثهم من ولد قبل الرضاع؛ ومن ولد بعده. فلا يجوز لأحد من أولاد المرضعة أن يتزوج المرتضعة؛ بل يجوز لإخوة المرتضعة أن يتزوجوا بأولاد المرضعة الذين لم يرتضعوا من أمهن. فالتحريم إنما هو على المرتضعة؛ لا على." (١)

"يلزمني لأفعلن كذا وإن كنت فعلت كذا فعبيدي أحرار أو إن كنت فعلت كذا فإني يهودي أو نصراني. فهذه المسألة للعلماء فيها " ثلاثة أقوال " فقيل: إذا حنث يلزمه التوبة. وقيل: لا شيء عليه. وقيل: بل عليه كفارة يمين وهو أظهر الأقوال **كما بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع. فإن كان قد حلف بهذه الأيمان يمينا غموسا فمن أوجب الكفارة في اليمين الغموس وقال إن هذه الأيمان تكفر فإنه يوجب فيها كفارة. وأما من قال: اليمين الغموس أعظم من أن تكفر فلهم " قولان " " أحدهما " أن هذه يلزمه فيها ما التزمه من نذر وطلاق وعتاق وكفر. وإن قيل إن ذلك لا تلزمه اليمين المغفورة وهي الحلف على المستقبل وهذا قول طائفة من أصحاب أبي حنيفة وأحمد. واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿من حلف بملة غير الإسلام كاذبا فهو كما قال﴾ قالوا لأن هذه اليمين غير منعقدة بل الحنث فيها مقارن للعفو فلا كفارة فيها وقد التزم فيها ما التزمه مع علمه بكذبه فيجب إلزامه بذلك عقوبة له على كذبه وزجرا لمن يحلف يمينا كاذبة بخلاف اليمين المنعقدة فإن صاحبها مطيع لله ليس بعاص.." (٢)

"النبي – صلى الله عليه وسلم – قال مرة: ((من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس وسادس – أو كما قال – وإن أبا بكر جاء بثلاثة، وانطلق نبي الله – صلى الله عليه وسلم – بعشرة، وذكر الحديث (١) .

(فصل)

وأما قوله: ((ثم لو أنفق لوجب أن ينزل فيه قرآن، كما أنزل في علي: ﴿هل أتى﴾

والجواب: أما نزول: ﴿هل أتى﴾ في علي، فمما اتفق أهل العلم بالحديث على أنه كذب موضوع، وإنما يذكره من المفسرين من جرت عادته بذكر أشياء من الموضوعات.

والدليل الظاهر على أنه كذب: أن سورة ﴿هل أتى﴾ مكية باتفاق الناس، نزلت قبل الهجرة، وقبل أن يتزوج علي بفاطمة، ويولد الحسن والحسين، **وقد بسط الكلام** على هذه القضية في غير موضع، ولم ينزل قط قرآن في إنفاق علي بخصوصه، لأنه لم يكن له مال، بل كان قبل الهجرة في عيال النبي – صلى الله عليه وسلم –، وبعد الهجرة كان أحيانا يؤجر نفسه: كل دلو بتمرة، ولما

تزوج بفاطمة لم يكن له مهر إلا درعه، وإنما أنفق على العرس ما حصل له من غزوة بدر.

وأما الصديق رضي الله عنه فكل آية نزلت في مدح المنفقين في سبيل الله فهو أول المرادين بها من الأمة، مثل قوله

---

(١) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤٥/٣٤

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣٢٥/٣٥

تعالى: ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا﴾ (٢) ، وأبو بكر أفضل هؤلاء وأولهم.

وكذلك قوله: ﴿الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم﴾ (٣) .

وقوله: ﴿ (وسيجنبها الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكى﴾ (٤) ، فذكر المفسرون، مثل ابن جرير الطبري، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، وغيرهما، بالأسانيد عن عروة بن الزبير وعبد الله بن الزبيد وسعيد بن المسيب وغيرهم، أنها نزلت في أبي بكر (٥) .

(فصل)

قال الرافضي: ((وأما تقديمه في الصلاة فخطأ، لأن بلالا لما أذن بالصلاة، أمرت عائشة

---

(١) انظر البخاري ج١ ص ٢٠١ وج٤ ص ١٩٤.

(٢) الآية ١٠ من سورة الحديد.

(٣) الآية ٢٠ من سورة التوبة.

(٤) الآية ١٨ من سورة الليل.

(٥) انظر تفسير الطبري ج٣٠ ص ٢٢٨.." [1]

"الآخر، فلا يحتاج إلى إثبات جزء لا يتميز منه جانب عن جانب، ولا يحتاج إلى إثبات تجزئة وتفريق (١) لا يتناهى، بل تتصغر (٢) الأجسام، ثم تستحيل إذا تصغرت (٣) ، فهذا القول أقرب إلى العقول من غيره.

فلما كان دليل أولئك مبنيا على إحدى هاتين المقدمتين إثبات الجواهر الفردة (٤) ، وأن الأجسام مركبة منها، أو إثبات أن السكون (٥) أمر وجودي، والنزاع في ذلك مشهور، والبرهان عند التحقيق لا يقوم إلا على نقيض ذلك لم يبسط الكلام في تقريره (٦) .

ولا يحتاج. (٧) في إثبات شيء مما جاءت به الرسل إلى طرق باطلة مثل هذه الطرق، وإن كان الذين دخلوا فيها أعلم وأعقل من المتفلسفة (٨) المخالفين، وأقرب إلى صريح المعقول وصحيح المنقول لكن بسبب ما غلطوا فيه من السمعيات والعقليات شاركهم في بعض الغلط في ذلك أهل الباطل من المتفلسفة وغيرهم، وضموا إليه أمورا أخرى أبعد عن العقل والشرع منه، وصاروا يحتجون على أولئك المتكلمين الذين هم أولى بالشرع والعقل منهم ببطلان ما خالفوهم فيه (٩) ، وخالفوا فيه

---

(١) ن: ولا تفريق.

---

(١) مختصر منهاج السنة ابن تيمية ص/٥٣٣

(٢) ب: تتصعد.

(٣) ب: تصعدت.

(٤) م، ن: المفردة ؛ أ: المنفردة.

(٥) ن، م: وأن إثبات السكون.

(٦) ن، م: لم نبسط الكلام على تقريره.

(٧) ن، م: فلا يحتاج ؛ أ: ولا نحتاج.

(٨) المتفلسفة: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٩) ن (فقط) : به.." [(١)]

"الحادث المعين مشروطة بإرادة له، وبإرادة للحادث الذي قبله، وأن الفاعل المبدع لم يزل مريدا لكل ما يحدث من المرادات.

وهذا هو التقدير الثاني. وهو أن يقال: لو أراد أن يحصل (١) شيئا بعد شيء، فكل مراد له محدث كائن بعد أن لم يكن، (٢ وهو وحده المنفرد بالقدم والأزلية، وكل ما سواه مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن ٢) (٢) ، وعلى هذا التقدير، فليس فيه إلا دوام الحوادث وتسلسلها، وهذا هو [التقدير] (٣) الذي تكلمنا عليه، ويلزم أن يقوم بذات الفاعل ما يريده ويقدر عليه، وهذا هو قول أئمة أهل الحديث وكثير من أهل الكلام والفلسفة، بل قول أساطينهم من المتقدمين والمتأخرين.

فتبين أنه يجب القول بحدوث كل ما سوى الله سواء سمي جسما أو عقلا أو نفسا، وأنه يمتنع كون شيء من ذلك قديما سواء قيل بجواز دوام الحوادث وتسلسلها، وأنه لا أول لها، أو قيل بامتناع ذلك، وسواء قيل بأن الحادث لا بد له من سبب حادث، أو قيل بامتناع ذلك، وأن القائلين بقدم العالم كالأفلاك والعقول والنفوس قولهم باطل في صريح العقل الذي لم يكذب قط على كل تقدير، وهذا هو المطلوب.

[استطراد: الكلام في الحدوث والقدم في أفعال الله وكلامه تصادمت فيه أئمة الطوائف]

وقد بسط الكلام على ما يتعلق بهذا في غير هذا الموضع، فإن هذا الأصل هو [الأصل] (٤) الذي تصادمت فيه أئمة الطوائف من أهل

---

(١) ب (فقط) : له إرادات تحصل.

(٢) (٢ - ٢) : ساقط من (م) فقط.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢١٣/١

(٣) التقدير: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٤) الأصل: زيادة في (أ) ، (ب) .." (١)

"الفلاسفة *) (١) ، ورأوا أن ما تواتر عن الرسل يخالفها فسلكوا طريقتهم الباطنية (٢) فقالوا: إن الرسل لم تبين العلم والحقائق التي يقوم عليها البرهان في الأمور العلمية، ثم منهم من قال: إن الرسل علمت ذلك وما بينته، ومنهم من يقول: إنها لم تعلمه وإنما كانوا بارعين في الحكمة العملية دون الحكمة العلمية، ولكن خاطبوا الجمهور بخطاب تخييلي، خيلت لهم في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر ما ينفعهم اعتقاده في سياستهم، وإن كان ذلك اعتقادا باطلا لا يطابق الحقائق.

وهؤلاء المتفلسفة (٣) لا يجوزون تأويل ذلك؛ لأن المقصود بذلك عندهم التخييل، والتأويل يناقض مقصوده، وهم يقرون بالعبادات، لكن يقولون مقصودها إصلاح أخلاق النفس، وقد يقولون: إنها تسقط عن الخاصة العارفين بالحقائق، فكانت بدعة أولئك المتكلمين مما أعانت إلحاد هؤلاء الملحدين.

وقد بسط الكلام (٤) في كشف أسرارهم وبيان مخالفتهم لصريح المعقول وصحيح المنقول في غير هذا الموضع، وذكر أن المعقولات (٥) الصريحة موافقة لما أخبرت به الرسل لا تناقض ذلك، ونبهنا في مواضع على ما يستوجب الاستغناء عن الطرق الباطلة [المبتدعة] (٦) وما به يعلم

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من (ا) ، (ب) .

(٢) ن: طريقتهم الفاسدة الباطلة؛ م: طريقتهم الباطلة.

(٣) ن، م: الفلاسفة.

(٤) ن: **وقد بسط في** الكلام.

(٥) ن: المفعولات، وهو تحريف.

(٦) المبتدعة: زيادة في (ا) ، (ب) .." (٢)

"عن العدم. فاجتماع المعدومات الممكنة (* لا يجعلها موجودة، بل ما فيها من الافتقار إلى الفاعل حاصل عند اجتماعها *) (١) ، (٢) أعظم من حصوله عند افتراقها (٣) ، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

[أدلة القائلين بامتناع ما لا نهاية له من الحوادث والرد عليهم]

وعمدة من يقول بامتناع ما لا نهاية له من الحوادث، إنما هي دليل التطبيق والموازنة (٤) والمسامتة المقتضي تفاوت الجملتين، ثم يقولون: (٥) والتفاوت فيما لا يتناهى (* محال، مثال ذلك أن يقدروا الحوادث من [زمن] (٦) الهجرة

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٢٩٨

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٣٢٢

إلى ما لا يتناهى *) (٧) في المستقبل أو الماضي، والحوادث من زمن الطوفان إلى ما لا يتناهى [أيضا] (٨) ثم يوازنون الجملتين، فيقولون: إن تساوتا (٩) لزم أن يكون الزائد كالناقص، وهذا ممتنع، فإن إحداهما زائدة على الأخرى بما بين الطوفان والهجرة، وإن تفاضلتا لزم أن يكون فيما لا يتناهى تفاضل، وهو ممتنع.

والذين نازعوهم من أهل الحديث والكلام والفلسفة منعوا هذه المقدمة، وقالوا: لا نسلم أن حصول مثل هذا التفاضل [في ذلك]

---

(١) ن، ا: اجتماعهما.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٣) ا (فقط) : افتراقهما.

(٤) ن، م: والموازاة.

(٥) ن: نقول؛ م: يقول.

(٦) زمن: ساقطة من (ن) .

(٧) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٨) أيضا: زيادة في (ا) ، (ب) .

(٩) ن، ا، ب: تساويا.." (١)

"وطائفة ظنت أن من قال: الوجود متواطئ عام، فإنه يقول: وجود الخالق زائد على حقيقته، ومن قال: حقيقته هي وجوده، قال: إنه مشترك اشتراكا لفظيا، وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع.

وأصل خطأ هؤلاء توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتا في هذا المعين [وهذا المعين] (١) ، وليس كذلك فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقا كليا، لا يوجد إلا معينا مختصا. (* وهذه الأسماء إذا سمي بها كان مسماها مختصا به، (٢ وإذا سمي بها العبد كان مسماها مختصا به ٢) (٢) *) (٣) فوجود الله وحياته لا يشركه فيها (٤) غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؟ .

وإذا قيل: قد اشتركا في مسمى الوجود (٥) ، فلا بد أن يتميز أحدهما عن الآخر بما يخصه، وهو الماهية والحقيقة التي تخصه.

قيل: اشتركا في الوجود المطلق الذهني، لا اشتراكا في مسمى الحقيقة (٦) والماهية والذات والنفس. وكما أن حقيقة هذا تخصه،

---

(١) وهذا المعين: ساقطة من (ن) ، (م) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٤٣٢

(٢) (٢ - ٢) ساقط من (أ) ، (ب) ، (م) .

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٤) ، م: فيه.

(٥) ، ب: في المسمى.

(٦) ، م: بل اشتركا في الوجود المطلق الذهني كما اشتركا في مسمى الحقيقة. . إلخ.." [١]

"وكذلك إذا قيل: توصف بالوجوب (١ كما يوصف الموصوف بالوجوب ١) (١) ، فليس المراد أنها (٢) : توصف بوجوب أو قدم أو حدوث (٣) على سبيل الاستقلال، فإن الصفة لا تقوم بنفسها ولا تستقل بذاتها، ولكن المراد أنها (٤) قديمة واجبة بقدوم الموصوف ووجوبه، إذا عني بالواجب ما لا فاعل له، وعني بالقديم (٥) ما لا أول له، وهذا حق لا محذور فيه.

[وقد بسط الكلام على هذا بسطا مستوفى في مواضع، بين ما في لفظ " واجب الوجود " و " القديم " من الإجمال، وشبهة نفاة الصفات، وهو لم يذكر هنا إلا شيئا مختصرا، قد ذكرنا ما يناسب هذا الموضع.

وبينا في موضع آخر أن لفظ " القديم " و " واجب الوجود " فيه إجمال. فإذا أريد بالقديم القائم بنفسه، أو الفاعل القديم، أو الرب القديم، ونحو ذلك، فالصفة ليست قديمة بهذا الاعتبار، بل هي صفة القديم. وإذا أريد مالا ابتداء له، ولم يسبقه عدم مطلقا فالصفة قديمة.

وكذلك بلفظ " واجب الوجود " إن أريد به القائم بنفسه الموجود بنفسه، فالصفة ليست واجبة، بل هي صفة واجب الوجود، وإن أريد ما لا فاعل له، أو ما ليس له علة فاعلة، فالصفة واجبة الوجود، وإن أريد به مالا تعلق له بغيره، فليس في الوجود واجب الوجود بهذا الاعتبار، فإن

---

(١) (١ - ١) : ساقط من (أ) ، (ب) .

(٢) ن، م: بها.

(٣) عبارة " أو حدوث ": ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٤) ن، م: بها.

(٥) ن (فقط) : بالقدم.." [٢]

"إن الإنسان إذا مات فجميع جواهره باقية قد تفرقت، ثم عند الإعادة يجمعها الله تعالى.

ولهذا صار كثير من حذاقهم إلى التوقف في آخر أمرهم، كأبي الحسين البصري (١) وأبي المعالي الجويني وأبي عبد الله الرازي، وكذلك ابن عقيل والغزالي وأمثالهما من النظار الذين تبين لهم فساد أقوال هؤلاء، يذمون أقوال هؤلاء يقولون: إن

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١١٩

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٣١

أحسن أمرهم الشك، وإن كانوا قد وافقوهم في كثير من مصنفاتهم على كثير مما قالوه من الباطل، وبسط الكلام على فساد قول القائلين بتركيب الجواهر الفردة (٢) المحسوسة أو الجواهر المعقولة له موضع آخر.

وكذلك ما يثبته المشاءون من الجواهر العقلية: كالعقول والنفوس المجردة، كالمادة والمدة والمثل الأفلاطونية، والأعداد المجردة التي يثبتها – أو بعضها – كثير من المشائين أتباع فيثاغورس وأفلاطون (٣) وأرسطو. وإذا حقق الأمر عليهم لم يكن لما أثبتوه من العقليات وجود إلا في الأذهان لا في الأعيان، وهذا لبسطه موضع آخر (٤) ، وهذا المصنف لم يذكر لقوله إلا مجرد الدعوى، فلذلك لم نبسط القول فيه.
وإنما المقصود التنبيه على أن آخر ما ينتهي إليه أصل هؤلاء – الذي

---

(١) أ، ب: كأبي الحسن البصري، وهو تحريف.
(٢) أ: المنفردة.
(٣) أ: وأفلاطن.
(٤) لابن تيمية كتاب " إبطال قول الفلاسفة بإثبات الجواهر العقلية " ذكره ابن عبد الهادي في كتابه العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ص ٣٦ ؛ ابن الجوزية: أسماء مؤلفات ابن تيمية، ص [٠ – ٩] . وهذا الكتاب من كتب ابن تيمية المفقودة.." (١)

"آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، وأنه خلق السماوات والأرض [وما بينهما] (١) في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأنه كلم موسى تكليما وناداه وناجاه، إلى غير ذلك مما جاء به الكتاب والسنة.
وقال في التنزيه: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [سورة الشورى: ١١] ، ﴿هل تعلم له سميا﴾ [سورة مريم: ٦٥) ﴿فلا تضربوا لله الأمثال﴾ [سورة النحل: ٧٤] ، ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ ، ﴿فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون﴾ [سورة البقرة: ٢٢] فنزه نفسه عن النظير باسم الكفء والمثل والند والسمي (٢) .
وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وكتبنا رسالة مفردة في قوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾ ، وما فيها من الأسرار والمعاني الشريفة (٣) .
فهذه طريقة الرسل وأتباعهم من سلف الأمة وأئمتها: إثبات مفصل، ونفي مجمل (٤) ، إثبات صفات الكمال على وجه التفصيل، ونفي النقص والتمثيل، كما دل على ذلك سورة: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾ ، وهي تعدل ثلث القرآن [كما ثبت ذلك في الحديث

---

(١) وما بينهما: ساقطة من (ن) ، (م) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٤١

(٢) أ (فقط) : والمسمى، وهو تحريف.

(٣) ذكر ابن قيم الجوزية في رسالة " أسماء مؤلفات ابن تيمية " ص [٠ - ٩] ٦ أن لابن تيمية " رسالة في تفسير قوله تعالى: (ليس كمثله شيء) نحو خمسين ورقة ".

(٤) ن (فقط) : محل، وهو تحريف.." [١]

"الصفتين (١) ذاتية مقومة للموصوف لا يتحقق بدونها لا في الخارج ولا في الذهن، والأخرى عرضية يتقوم الموصوف بدونها مع كونها مساوية لتلك في اللزوم - تفريق بين المتماثلين.

والفروق التي يذكرونها بين الذاتي والعرضي - اللازم للماهية - هي ثلاثة، وهي فروق منتقضة وهم معترفون بانتقاضها، كما يعترف بذلك ابن سينا ومتبعوه شارحو " الإشارات "، وكما ذكره صاحب " المعتبر " (٢) وغيرهم، والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع (٣) .

وكذلك الكلام على قولهم وقول (٤ من وافقهم من ٤) (٤) القائلين بوحدة الوجود في وجود واجب الوجود مبسوط في غير هذا الموضع، والمقصود هنا كلام جملي على ما جاءت به الرسل صلوات الله [وسلامه] (٥) عليهم أجمعين، وهذا كله مبسوط في مواضعه.

---

(١) ن: أحد الصنفين، وهو تحريف.

(٢) وهو أبو البركات هبة الله بن ملكا، وسبق الكلام عليه ١/١٧٨.

(٣) قال ابن عبد الهادي في " العقود الدرية " ص [٠ - ٩] ٦ عند ذكره لأسماء مؤلفات ابن تيمية: " وله كتاب في الرد على المنطق، مجلد كبير. وله مصنفان آخران في الرد على المنطق نحو مجلد ". وذكر ابن تيمية نفسه في كتاب " الصفدية " (ورقة ١٩٣ ب) أنه له كتابين في الرد على المنطق: أحدهما كبير والآخر صغير، وأن له كتابا في نقض منطق الإشارات لابن سينا كما أنه نقد المنطق في رده على محصل الرازي. وقد لخص ابن تيمية الفروق الثلاثة بين الذاتي والعرضي في كتابه " الرد على المنطقيين " ص [٠ - ٩] ٢ - ٦٤ وقال في آخر كلامه هناك أنه بسط الكلام في بيان هذه الفروق في موضع آخر تكلم فيه على إشارات ابن سينا، ومن ذلك يتضح أنه فصل هذا الرد في كتابه في نقض منطق الإشارات وهو ليس بين أيدينا.

(٤) : (٤ - ٤) ساقط من (أ) ، (ب) .

(٥) وسلامه: زيادة في (أ) ، (ب) .." [٢]

"إلا بجسم، فنفت الصفات، ونفت أيضا قيام الأفعال الاختيارية به ؛ لأنها أعراض ولأنها حوادث، فقالت: القرآن مخلوق ؛ لأن القرآن كلام وهو عرض ؛ ولأنه يفتقر إلى الحركة وهي حادثة، فلا يقوم إلا بجسم.

---

[١] منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٨٥

[٢] منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٩١

وقالت أيضا: إنه لا يرى في الآخرة ؛ لأن العين لا ترى إلا جسما أو قائما بجسم.

وقالت: ليس [هو] (١) فوق العالم ؛ لأن ذلك مقام (٢) مكان، والمكان لا يكون [به] (٣) إلا جسم (٤) ، أو ما يقوم بجسم.

وهذا هو المذهب الذي ذكره هذا الإمامي، وهو لم يبسط الكلام فيه، فلذا (٥) اقتصرنا (٦) على هذا القدر؛ إذ الكلام على ذلك مبسوط في موضع آخر.

فقالت مثبتة الصفات للمعتزلة: أنتم تقولون: إن الله حي عليم قدير، وهذا لا يكون إلا جسما، فإن طردتم قولكم لزم أن يكون الله جسما، وإن قلتم: بل يسمى بهذه الأسماء من ليس بجسم (٧) ، قيل لكم: وتثبت هذه الصفات لمن ليس بجسم.

وقالوا لهم أيضا: إثبات حي بلا حياة، وعالم بلا علم، وقادر

---

(١) هو: ساقطة من (ن) فقط.

(٢) مقام: زيادة في (ن) فقط.

(٣) به: ساقطة من (ن) فقط.

(٤) ن (فقط) : الجسم.

(٥) ن، م: فلذلك.

(٦) ن (فقط) : اقتصر.

(٧) ن (فقط) : تسمى بهذه الأسماء وليس بجسم.." (١)

"ولما قال فرعون: ﴿فمن ربكما ياموسى قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾ [سورة طه: ٤٩ - ٥٠] ، فكان جواب موسى له جوابا للمتجاهل الذي يظهر أنه لا يعرف الحق وهو معروف عنده، فإن سؤال فرعون بقوله: ﴿وما رب العالمين﴾ استفهام إنكار لوجوده، ليس هو استفهام طلب لتعريف ماهيته كما ظن ذلك بعض المتأخرين، وقالوا: إن فرعون طالبه ببيان الماهية، فعدل عن ذلك لامتناع الجواب بذكرها، فإن هذا غلط منهم، فإن فرعون لم يكن مقرا بالصانع ألبتة، بل كان جاحدا له، وكان استفهامه استفهام إنكار لوجوده، ولهذا قال: ﴿ما علمت لكم من إله غيري﴾ [سورة القصص: ٣٨] ، وقال: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ [سورة النازعات: ٢٤] ، ولو كان مقرا بوجوده طالبا لمعرفة ماهيته لم يقل هذا، ولكان موسى ما أجابه إجابة لم تذكر فيها ماهيته (١) .

مع أن القول بأن الماهية هي ما يقوله المنطقيون من ذكر الذاتي المشترك والذاتي المميز، وهما الجنس والفصل، كلام باطل قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع، وبين أن الماهية المغايرة للوجود الخارجي إنما هي ما يتصور في الذهن، فإن ما في الأذهان من الصور الذهنية ليس هو نفس الموجودات الخارجية.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٣٠

وأما دعوى أهل المنطق اليوناني أن في الخارج ماهية ووجودا غير

---

(١) في الأصل (ع) : لم يقل هذا و، وبعد حرف الواو إشارة إلى الهامش حيث كتب: لكان موسى، وبعد ذلك في الأصل: لما أجابه بما أجابه لم تذكر ماهيته، وتوجد في الهامش أمام هذه العبارة كلمة أخرى هي " لقال ". وأرجو أن يكون ما أثبته موفيا بالمعنى الذي قصده ابن تيمية.." (١)

"" الله أعلم بما كانوا عاملين» (١) . **وقد بسط الكلام** على هذه الأحاديث وأقوال الناس في هذه المسألة ونحوها في غير هذا الموضع، مثل كتاب " رد تعارض العقل والنقل " (٢) وغير ذلك] (٣) .

[القول الثاني في معنى الظلم عند مثبتة القدر]

والقول الثاني (٤) : أن الظلم ممكن مقدور، [وأنه] (٥) منزه عنه لا يفعله لعلمه وعدله، فهو لا يحمل [على] (٦) أحد ذنب غيره (٧) . [قال تعالى] : (٨) [﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾]

[سورة الإسراء: ١٥] ، [﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما﴾]

[سورة طه: ١١٢] .

وعلى هذا فعقوبة الإنسان بذنب غيره ظلم ينزه (٩) الله عنه (١٠) ، وأما

---

(١) الحديث في: البخاري ٢/١٠٠، ٨/١٢٣ ؛ مسلم ٤/٢٠٤٧ ؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/٤٥ (رقم ٧٣٢١) ، ٢٥٩ (رقم ٧٥١٢) ؛ ترتيب مسند الطيالسي ٢/٢٣٥. والحديث مروي أيضا عن ابن عباس رضي الله عنه من وجوه عدة.

(٢) تحدث ابن تيمية عن هذه الأحاديث بإسهاب في كتاب " درء تعارض العقل والنقل " فارجع إليه وخاصة في الجزء الثامن منه.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) ، (ب) ، (ن) ، (م) . وبدأ السقط من ص ٣٠٦.

(٤) بدأ الكلام عن القول الأول في معنى الظلم الذي يجب تنزيه الله عنه ص ٣٠٤.

(٥) وأنه: ساقطة من (ن) فقط.

(٦) على: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٧) ع: ذنب أحد.

(٨) عبارة: " قال تعالى " ساقطة من (ب) ، (أ) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٧١

(٩) ب، ا، م: يتنزه ؛ ن: منزه.

(١٠) م (فقط) . . عنه لا يفعله.." [1]

"وتمثل له أعماله بأعمال غيره] (١) ، ولهذا ضرب الملكان المثل لداود [عليه السلام] (٢) بقول أحدهما: ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزني في الخطاب – قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه﴾ [سورة: ص: ٢٣ – ٢٤] الآية. وضرب الأمثال مما يظهر به الحال، وهو القياس العقلي الذي يهدي به الله من يشاء من عباده. قال (٣) تعالى: ﴿ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون﴾ [سورة الروم: ٢٧] ، وقال تعالى: ﴿وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون﴾ [سورة العنكبوت: ٤٣] . (٤) [وهذا من الميزان الذي أنزله (٥) الله، كما قال تعالى: ﴿الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان﴾ [سورة الشورى: ١٧] ، وقال: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾ [سورة الحديد: ٢٥] .

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبـين أن كل قياس عقلي شمولي سواء كان على طريقة المنطق اليوناني أو غير طريقه فإنه من جنس القياس التمثيلي وأن مقصود القياسين واحد، وكلاهما داخل في معنى الميزان الذي أنزله الله تعالى، وأن ما يختص به أهل المنطق اليوناني بعضه باطل وبعضه تطويل لا يحتاج إليه، بل ضرره في الغالب أكثر من نفعه كما **قد بسط الكلام** على المنطق اليوناني

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٢) عليه السلام: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) ع: فقال.

(٤) الكلام بعد القوس في (ع) فقط وينتهي في الصفحة التالية.

(٥) في الأصل: أنزلها. وجاء في " المصباح المنير " أن الميزان مذكر.." [2]

"والمكان إن كان عدميا لم يكن حصول الجوهر في الأمر العدمي (١) حصوله في المعدوم، بمعنى أنه في العدم وإن كان جوهرا، فالجوهر عند القوم الأول ينقسم إلى مقاوم للداخل عليه ممانع إياه، وهو الذي لا يجوز عليه التداخل، وإلى (٢) غير مقاوم يمتنع عليه الانتقال وهو المكان والجوهر الممانع (٣) يمكن أن يداخل غير الممانع، وذلك هو كون الجوهر في المكان.

وأما عند القوم الثاني فحصول الجوهر في المكان الذي هو عرض بمعنى غير المعنى (٤) الذي يراد به في قولهم حصول العرض في الجوهر، بمعنى الحلول فيه ".

قلت: **قد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع، وبين أن ما ذكره الرازي من قوله: " قد اتفقوا على أن حصول

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٠٩/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٤٧/٢

الجوهر في الحيز أمر ثبوتي " ليس كما قاله ؛ بل يقال: إن أراد بقوله: إن حصول الجوهر في الحيز أمر ثبوتي، أنه صفة ثبوتية تقوم بالمحيز، فلم يتفقوا على هذا، بل ولا هذا قول محققيهم، بل التحيز عندهم لا يزيد على ذات المتحيز. قال القاضي أبو بكر بن الباقلاني: " المتحيز هو الجرم، أو الذي له حظ من المساحة، والذي لا يوجد بحيث وجوده جوهر " (٥) .

(١) في (ع) : لم يكن حصول الجوهر إلا في الأمر العدمي، ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته، وهو الذي في " تلخيص المحصل ".

(٢) ع: إلى، والصواب من " تلخيص المحصل ".

(٣) ع: المانع، والصواب من " تلخيص المحصل ".

(٤) في " تلخيص المحصل ": غير العين، والصواب ما أثبته وهو الذي في (ع) .

(٥) لم أجد هذا النص فيما بين يدي من كتب الباقلاني، ولكن الجويني نقله عنه في كتاب " الشامل في أصول الدين " ١/٥٩ - ٦٠ (ط. هلموت كلويفر، القاهرة، ١٩٥٩) فقال: " والأصح في ذلك عبارات ارتضاها القاضي رضي الله عنه منها أنه قال: المتحيز هو الجرم، ولا معنى سواه. وقال: إنما هو الذي له حظ من المساحة، وقال أيضا: هو الذي لا يوجد بحيث وجوده جوهر ". وانظر: الإنصاف للباقلاني، ص ١٥، ط. عزت العطار، القاهرة، ١٣٦٩/١٩٥٠.." (١)

"قال: " فإن قيل: الجوهر لا يخلو عن الأكوان كما لا يخلو عن وصف التحيز. قلنا: قد أوضحنا أن تحيزه صفة نفسه، فنقول: صفة النفس تلازم للنفس ولا تعقل النفس دونها، وكون الجوهر متحيزا بمثابة كونه ذاتا أو شيئا. والتحيز قضية واحدة يجب لزومها ما بقيت النفس، والكون اسم يقع على أجناس مختلفة " (١) . **ثم بسط الكلام** في ذلك.

وهذا يبين أن التحيز عندهم ليس قدرا زائدا على المتحيز، فضلا عن كونه وصفا ثبوتيا. وإن أراد بكونه ثبوتيا أنه أمر إضافي إلى الحيز فالأمور الإضافية عند أكثرهم عدمية إذا كانت بين موجودين، فكيف إذا كانت بين موجود ومعدوم! ؟

وقوله: " إن الحيز إذا كان معدوما، فكيف يعقل حصول الجوهر في المعدوم؟ ".

فيقال: له: إنهم لم يريدوا بكونه في المعدوم إلا وجوده وحده من غير وجود آخر يحيط به، لم يريدوا أنه يكون معدوما مع كونه موجودا.

وأيضا، فمن لم يعرف مرادهم: هل الحيز عندهم وجود أو عدم، كيف يحكى عنهم أنهم اتفقوا على أن كل ما سوى الله متحيز أو قائم بالمتحيز، مع علمه وحكايته عنهم أنهم اتفقوا على أن كل ما سوى الله محدث، فيمتنع مع هذا أن يكون ما سواه إما متحيزا أو حالا في المتحيز، مع أن المتحيز هذا في حيز وجودي سوى الله، وهو محدث، فإن هذا تناقض ظاهر لأنه يستلزم أن يكون هنا ثلاثة موجودة محدثة:

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٥٢

(١) أكثر هذا الكلام موجود بمعناه وإن لم يكن بلفظه في " الشامل " ص [٠ - ٩] ٥٧.." [1]

"فهذا هو التسلسل الممتنع في صريح العقل، ولهذا كان هذا ممتنعا باتفاق العقلاء، كما أن الدور الممتنع هو الدور القبلي.

فأما التسلسل في الآثار وهو أن لا يكون الشيء حتى يكون قبله غيره، أو لا يكون إلا ويكون بعد غيره فهذا للناس فيه ثلاثة أقوال: قيل: هو ممتنع في الماضي والمستقبل. وقيل: بل هو جائز في الماضي والمستقبل. وقيل ممتنع في الماضي جائز في المستقبل. والقول بجوازه مطلقا هو معنى قول السلف وأئمة الحديث وقول جماهير الفلاسفة القائلين بحدوث هذا العالم والقائلين بقدمه. **وقد بسط الكلام** على أدلة الطائفتين في موضع آخر، فإنا قد بسطنا الكلام فيما ذكره من أصول الدين أضعاف ما تكلم به هو ونبهنا على مجامع الأقوال] (١)

[التعليق على قوله وأن الأنبياء معصومون من الخطأ والسهو]

[الوجه الأول اختلافهم في عصمة الأنبياء]

(فصل)

وأما قوله (٢) : " وأن (٣) الأنبياء معصومون من (٤) الخطأ والسهو والمعصية صغيرها وكبيرها من أول العمر إلى آخره، وإلا لم يبق وثوق بما يبلغونه، فانتفت فائدة البعثة ولزم التنفير عنهم ". فيقال: أولا: [إن] (٥) الإمامية متنازعون في عصمة الأنبياء.

(١) هنا ينتهي السقط المشار إلى أوله ص ٣٩٠.

(٢) سبق ورود الكلام التالي في " منهاج الكرامة " (ك) ١/٨٢ (م) ، وفيما سبق ٢/٩٩.

(٣) ب، ا، ن، م: إن.

(٤) ك: عن.

(٥) إن: زيادة في (ب) ، (أ) .." [2]

"يتناقض (١) فيجعل الحيز تارة موجودا وتارة معدوما، كالرازي (٢) وغيره، كما (قد) **(٣) بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع.

فمن تكلم باصطلاحهم وقال: إن الله متحيز بمعنى (أنه) (٤) أحاط به شيء من الموجودات فهذا مخطئ، فهو سبحانه بائن من خلقه، وما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق. وإذا كان الخالق بائنا عن المخلوق امتنع أن يكون الخالق في

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٥٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٩٣

المخلوق، وامتنع أن يكون متحيزا بهذا الاعتبار. "

وإن أراد بالحيز أمرا عدميا فالأمر العدمي لا شيء، وهو سبحانه بائن عن (٥) خلقه، فإذا سمى العدم الذي فوق العالم حيزا، وقال: يمتنع أن يكون فوق العالم لئلا يكون متحيزا، فهذا معنى باطل لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه وقد علم بالعقل والشرع أنه بائن عن (٦) خلقه، كما قد بسط في غير هذا الموضوع.

وهما مما احتج به سلف الأمة وأئمتها على الجهمية - كما احتج به الإمام أحمد في رده على الجهمية - وعبد العزيز الكناني (٧) وعبد الله بن

---

(١) ب، أ: يناقض.

(٢) انظر ما سبق ٣٥١/٢ وما بعدها، وقد أورد ابن تيمية نص كلام الرازي في كتابه " محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين " (ص [٠ - ٩] ٥) وذكر تعليق الطوسي في تلخيص المحصل ثم علق على كلامهما.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، (أ) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، (أ) .

(٥) ع: من.

(٦) ع: من.

(٧) ع: الكتاني، وهو خطأ. وهو عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي، كان يلقب بالغول لدمامته، سمع من سفيان بن عيينة وكان من تلاميذ الشافعي، وناظر بشرا المريسي أمام المأمون وله كتاب الحيدة، وقد توفي سنة ٢٤٠. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٣٦٣/٦ ؛ العبر للذهبي ٣٣٤/١ ؛ الأعلام ١٥٤/٤ - ١٥٥. وانظر كتاب " الحيدة " له، ص ٢٧ - ٢٨ ط. مطبعة الإمام بالقاهرة بدون تاريخ.." [١]

"وإن قلتم: إن نفي الأول من حكم العقل المقبول ؛ فنفي الثاني أولى أن يكون من حكم العقل المقبول.

وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع، والمقصود هنا التنبيه.

وكذلك الكلام في لفظ " الجهة " فإن مسمى لفظ الجهة يراد به أمر وجودي (١) كالفلك الأعلى، ويراد به أمر عدمي كما وراء العالم.

فإذا أريد الثاني (أمكن) (٢) أن يقال: كل جسم في جهة. وإذا أريد الأول امتنع أن يكون كل جسم في جسم آخر.

فمن قال: الباري في جهة، وأراد بالجهة أمرا موجودا، فكل ما سواه مخلوق له، (ومن قال: إنه) (٣) في جهة بهذا التفسير فهو مخطئ.

وإن أراد بالجهة أمرا عدميا، وهو ما فوق العالم، وقال: إن الله فوق العالم، فقد أصاب. وليس فوق العالم موجود غيره،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٥٦/٢

فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات.
وأما إذا فسرت (٤) الجهة بالأمر العدمي، فالعدم (٥) لا شيء.
وهذا ونحوه من الاستفسار، وبيان ما يراد باللفظ من معنى صحيح وباطل يزيل عامة الشبه.
فإذا قال نافي الرؤية: لو رؤي لكان في جهة، وهذا ممتنع، فالرؤية ممتنعة.

(١) ع: موجود.
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، (أ) .
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، (أ) .
(٤) ع: وإذا فسرت. . إلخ.
(٥) ب (فقط) : فالعدمي.." (١)

"هذا الموضع، ومن شرع في تقرير ما ذكره بالمقدمات الممنوعة (١) ، شرع معه في نقضها وإبطالها بمثل ذلك، ولكل مقام مقال.

وقد بسط الكلام على هذه الأمور في موضع، وبين أن ما تنفيه نفاة الصفات التي نطق بها الكتاب والسنة في (٢) علو الله سبحانه وتعالى على خلقه وغير ذلك، كما أنه لم ينطق بما ذكروه (٣) كتاب الله ولا سنة رسوله (٤) ، ولا قال بقولهم أحد من المرسلين ولا الصحابة والتابعين، ولم يدل (٥) عليه أيضا دليل عقلي، بل الأدلة العقلية الصريحة موافقة للأدلة السمعية الصحيحة، ولكن هؤلاء ضلوا بألفاظ متشابهة ابتدعوها، ومعان عقلية لم يميزوا بين حقها وباطلها.

وجميع البدع: كبدع الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية، لها شبه في نصوص الأنبياء، بخلاف بدع (٦) الجهمية النفاة، فإنه ليس معهم فيها دليل سمعي أصلا، ولهذا كانت آخر البدع حدوثا في الإسلام، ولما حدثت (أطلق) السلف والأئمة (٧ (القول بتكفير أهلها لعلمهم بأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق، ولهذا يصير محققوهم إلى مثل قول. (٨) فرعون مقدم المعطلة، بل وينتصرون له ويعظمونه

(١) ب، أ: المسوغة، وهو تحريف.
(٢) ب (فقط) : من.
(٣) ب: لم ينطق به ؛ أ: لم ينطق بها.
(٤) ب، أ: كتاب ولا سنة.
(٥) ب، أ: فلم يدل.
(٦) ب، أ: بدعة.

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٥٨

(٧) ب: ولما أحدثت السلف والأمة ؛ أ: ولما أحدثت السلف والأئمة.

(٨) قول: ساقطة من (ب) ، (أ) .." (١)

"فمحل العلم لا ينقسم، لأن ما ينقسم لا يحل في منقسم. (١) \ ١٩٧٥. **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع، وبين بعض ما في هذا الكلام من الغلط، مع أن هذا عندهم هو البرهان القاطع الذي لا يمكن نقضه. وقواهم على ذلك أن بعض من عارضهم كأبي حامد والرازي لم يجيبوا عنه بجواب شاف، بل أبو حامد قد يوافقهم على ذلك.

ومنشأ النزاع إثبات ما لا ينقسم بالمعنى الذي أرادوه في الوجود الخارجي.

فيقال لهم: لا نسلم أن في الوجود ما لا يتميز منه شيء عن شيء. فإذا قالوا: النقطة؟ قيل لهم: النقطة والخط والسطح الواحد والاثنان والثلاثة: قد يراد بها هذه المقادير مجردة عن موصوفاتها، وقد يراد بها ما اتصف بها (من) (٢) المقدرات في الخارج.

فإذا أريد الأول فلا وجود لها إلا في الأذهان لا في الأعيان، فليس في الخارج عدد مجرد عن المعدود، ولا مقدار مجرد عن المقدر (٣) : لا نقطة ولا خط ولا سطح ولا واحد ولا اثنان ولا ثلاثة بل الموجودات

---

(١) انظر كتاب الشفاء لابن سينا، الفن السادس من الطبيعيات ١ وما بعدها، ط براغ، تشيكوسلوفاكيا، ١٩٥٦ ص [٠ - ٩] ٨٧ وما بعدها، ط. الهيئة العامة للكتاب، تحقيق جورج قنواتي، سعيد زايد، القاهرة، ١٣٩٥

(٢) (من) : ليست في الأصل وزدتها ليستقيم الكلام.

(٣) في الأصل: مقدرا مجردا عن المقدر، ولعل الصواب ما أثبته.." (٢)

"قيل: هذا لا يطرد، بل قد يذهب بعضه وتبقى الحياة والحس في بعضه، وقد تذهب الحياة والحس عن بعضه بذهاب ذلك عن البعض، كما في القلب.

وعلى التقديرين فالحياة والحس يتسع باتساع محله، والأرواح متنوعة، وما يقوم بها من العلم والإرادة وغير ذلك يتنوع بتنوعها، فما عظم من الموصوفات عظمت صفاتها، وما كان دونها كانت صفاته دونه.

وأيضا، فالوهم عندهم قوة جسمانية قائمة بالجسم، مع أنها تدرك في المحسوس ما ليس بمحسوس، كالصداقة والعداوة، وذلك المعنى مما لا ينقسم بانقسام محله عندهم.

وأيضا، فقوة الإبصار التي في العين قائمة بجسم ينقسم عندهم، مع أنها لا تنقسم بانقسام محلها، بل الاتصال شرط فيها، فلو فسد بعض محلها فسدت، ولا يبقى بعضها مع فساد أي بعض كان، فما كان المانع أن يكون قيام الحياة والعلم والقدرة والإرادة ببعض الروح - إذا قيل: يتميز بعضها عن بعض - مشروطا بقيامه بالبعض الآخر، بحيث يكون

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٦١/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٧٦/٢

الاتصال شرطا في هذا الاتصاف؟ (١) كما يوجد ذلك في الحياة والحس في بعض البدن، لا تقوم به الحياة والحس إلا إذا كان متصلا نوعا من الاتصال.

وبسط الكلام في (كثير من) (٢) هذه الأمور يتعلق بالكلام على روح الإنسان، التي تسمى النفس الناطقة، وعلى اتصافها بصفاتها، فبهذا

---

(١) في الأصل: في هذه الاتصاف.

(٢) بعد حرف (في) توجد إشارة إلى الهامش، ولم تظهر الكلمات الساقطة في المصورة، ورجحت أن تكون هي ما أثبته.." (١)

"ذلك حكايات متعددة يطول وصفها، وأما القول بالإباحة وحل المحرمات - أو بعضها - للكاملين في العلم والعبادة فهذا أكثر من الأول، فإن هذا قول أئمة الباطنية القرامطة الإسماعيلية وغير الإسماعيلية وكثير من الفلاسفة، ولهذا يضرب بهم المثل فيقال: فلان يستحل دمي كاستحلال الفلاسفة محظورات الشرائع. وقول كثير ممن ينتسب إلى التصوف والكلام، وكذلك من يفضل نفسه أو متبوعه على الأنبياء، موجود كثير في الباطنية والفلاسفة وغلاة المتصوفة وغيرهم، **وبسط الكلام** على هذا له موضع آخر] (١) .

ففي الجملة هذه مقالات منكرة باتفاق علماء السنة والجماعة وهي وأشنع منها - موجودة (٢) في الشيعة.

وكثير من النساك يظنون (٣) أنهم يرون الله في الدنيا بأعينهم، وسبب ذلك أنه (٤) يحصل لأحدهم في قلبه بسبب ذكر الله تعالى وعبادته من الأنوار (٥) ما يغيب [به] (٦) عن حسه الظاهر، حتى يظن أن ذلك [هو] شيء (٧) يراه بعينه الظاهرة، وإنما هو موجود في قلبه.

ومن هؤلاء من تخاطبه تلك الصورة (٨) التي يراها خطاب الربوبية

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

(٢) ب، أ: موجود.

(٣) ب: يزعمون ويظنون ؛ أ: يزعمون يظنون.

(٤) ب، أ: أن.

(٥) ن، م: من الأمور.

(٦) به: ساقطة من (ن) ، (م) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٧٩/٢

(٧) ب، أ: أن ذلك في شيء. وسقطت " هو " من (ن) ، (م) .

(٨) ع: تلك الصور.." [1]

"وغيرهم، وليس هذا موضعا لبسط الكلام في هذه المسائل، وإنما المقصود التنبيه على أن ما ذكره هذا مما يعلم العقلاء أنه لا يقوله أحد من علماء أهل السنة، ولا يعرف أنه قاله لا جاهل ولا عالم، بل الكذب عليه ظاهر.

[قول ابن المطهر إن قول الكرامية بالجهة يعني الحدوث والاحتياج إلى جهة ورد ابن تيمية]

(فصل) قال الرافضي المصنف: (١) " وقالت الكرامية: إن الله (٢) في جهة فوق ؛ ولم يعلموا أن كل ما هو في جهة (٣) [فهو محدث] (٤) ومحتاج إلى تلك الجهة ".

فيقال له أولا: لا الكرامية ولا غيرهم يقولون: إنه في جهة موجودة تحيط به (٥) أو يحتاج إليها، بل كلهم متفقون على أن الله تعالى غني (٦) عن كل ما سواه: سمي جهة أو لم يسم (٧) .

نعم قد يقولون: " هو في جهة " ويعنون بذلك أنه فوق العالم، فهذا مذهب الكرامية وغيرهم (٨) ، وهو أيضا مذهب أئمة الشيعة وقدمائهم (٩) كما

---

(١) في (ك (منهاج الكرامة ١/٨٥ (م) .

(٢) ك: الله تعالى.

(٣) ك (فقط) : كل ما هو في جهة فوق.

(٤) فهو محدث: ساقطة من (ن) فقط.

(٥) ب، أ: يحيط بها، وهو خطأ.

(٦) ب، أ: على أن الله تعالى مستغن ؛ ن، م: على أنه غني.

(٧) ب، أ: سمي جهة أو لم يسم جهة ؛ ن: سواء سمي جهة أو لم يسم.

(٨) ب أ: يعنون بذلك أنه فوق، قيل له: هذا مذهب الكرامية وغيرهم.

(٩) وقدمائهم: ساقطة من (ب) ، (أ) .." [2]

"لكن يبقى الكلام في نفس الحكمة الكلية (١) في هذه الحوادث، فهذه ليس على الناس معرفتها، ويكفيهم التسليم لما قد علموا أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه أرحم بعباده من الوالدة بولدها.

ومن المعلوم (٢) ما لو علمه كثير من الناس لضرهم علمه، ونعوذ بالله من علم لا ينفع. وليس اطلاع كثير من الناس بل أكثرهم على حكم (٣) الله في كل شيء نافعا لهم بل قد يكون ضارا. قال تعالى: ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٦٢٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٦٤١

تسؤكم﴾ [سورة المائدة: ١٠١] .

وهذه المسألة (٤) : مسألة غايات أفعال الله ونهاية حكمته مسألة عظيمة، لعلها أجل المسائل الإلهية، **وقد بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع، **وكذلك بسط الكلام** على مسائل القدر، وإنما نبهنا تنبيها لطيفا على امتناع أن يكون خلق الفعل (٥) ظلما، سواء قيل: إن الظلم ممتنع من الله، أو قيل (٦) : إنه مقدور، فإن الظلم الذي هو ظلم أن يعاقب الإنسان على عمل غيره، فأما عقوبته على فعله الاختياري، وإنصاف المظلومين من الظالمين، فهو من كمال عدل الله تعالى.

وهذا التفصيل في باب التعديل والتجوير (٧) بين مذهب القدرية الذين

---

(١) ب، أ: الكمية وهو تحريف.

(٢) ب (فقط) : العلوم.

(٣) ب، أ: حكمة

(٤) ب، أ: وفي هذه المسألة.

(٥) الفعل: ساقطة من (ع) .

(٦) قيل: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٧) ب، أ، ع: والتجويز، وهو خطأ.." [1]

"وما (١) يذكرونه من تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان لا يعقل ولا يوجد (٢) إلا فيما يكون شرطا، فإن الشرط قد يقارن المشروط، أما العلة التي هي فعل فاعل للمعلول فهذه لا يعقل (٣) فيها مقارنتها للمعلول في الزمان. وهم يمثلون تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان بتقدم حركة اليد على حركة الخاتم، وتقدم الحركة على الصوت (٤) وغير ذلك، وجميع ما يمثلون به إما أن يكون شرطا لا فاعلا، وإما أن يكون متقدما بالزمان، وأما فاعل غير متقدم فلا يعقل قط (٥) .

وليس هذا **موضع بسط [**هذه] (٦) الأمور، فإنها أضل مقالات (٧) أهل الأرض، **وقد بسط الكلام** عليها في غير هذا (٨) .

والمقصود هنا التنبيه على أصل القدرية، فإن حقيقة قولهم أن أفعال الحيوان تحدث بلا فاعل، كما أن أصل قول الفلاسفة الدهرية (٩) أن حركة الفلك وجميع الحوادث تحدث (١٠) بلا سبب حادث، وكذلك من وافق

((1 ن، م: ومما.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٩

(٢) أ، ب: دون الزمان لا يوجد.

(٣) أ: فعل فاعل المعلول فهل لا يعقل، م: فعل فاعل المعلول فهذه لا يعقل، ب: فعل فاعل المعلول فهي لا يعقل.

(٤) ع: وتقديم الحركة على الصوت ؛ أ، ب: وتقدم حركة الصوت ؛ ن، م: وتقدم الحركة على الصواب، وهو تحريف، وأرجو أن يكون ما أثبته هو الصواب.

(٥) ن: ولا يفعل قط، وهو تحريف.

(٦) هذه ساقطة من (ن) ، (م) .

(٧) أ، ب، ن، م: أصول مقالات.

(٨) الموضع ساقطة من (أ) ، (ب) . وفي (ع) : وقد بسطنا عليه الكلام. . . إلخ.

(٩) أ، ب، ن: الدهرية الفلاسفة.

(١٠) ب: محدثة، أ: محدث.." [1]

"فأخبر أن الجبال تئوب معه والطير، وأخبر أنه سخرها تسبح.

وقال: ﴿ألم تر أن الله يسبح له من في السماوات والأرض والطير صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه﴾ [سورة النور: ٤١] .

وقال تعالى: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾ [سورة الإسراء: ٤٤] .

وقال: ﴿ولله يسجد من في السماوات والأرض طوعا وكرها﴾ [سورة الرعد: ١٥] .

وقال: ﴿ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله﴾ [سورة البقرة: ٧٤] .

وبسط الكلام على سجود هذه الأشياء وتسبيحها مذكور في غير هذا الموضع (١) .

والمقصود هنا أن هذا كله مخلوق لله بالاتفاق مع جعل ذلك فعلا لهذه الأعيان في القرآن، فعلم أن ذلك لا ينافي كون الرب تعالى خالقا لكل شيء.

فإن قيل: قولكم إذا جعلنا الله فاعلا وجب وجود ذلك الفعل (٢) وخلق الفعل يستلزم وجوده، ونحو ذلك من الأقوال يقتضي الجبر، وهو قول باطل.

---

(١) وهو في " رسالة في قنوت الأشياء كلها لله تعالى " وهي التي حققتها ونشرتها في المجموعة الأولى من " جامع

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٢٧/٣

الرسائل " ص [٠ - ٩]- ٤٥ ط المدني القاهرة، ١٣٨٩ ١٩٦٩.

(٢) الفعل: زيادة في (ب) فقط.." (١)

"أن يكون المتحرك هو المحرك، كما **قد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع، وتبين (١) الكلام على [بطلان] ما ذكره (٢) أرسطو في العلم الإلهي من وجوه متعددة، وأن هؤلاء من أجهل الناس بالله [عز وجل] . (٣)

ومن دخل في أهل الملل [منهم] (٤) كالمنتسبين إلى الإسلام كالفارابي وابن سينا ونحوهما من ملاحدة (٥) المسلمين، وموسى بن ميمون ونحوه من ملاحدة اليهود، ومتى ويحيى بن عدي ونحوهما من ملاحدة النصارى - فهم مع كونهم من ملاحدة أهل الملل، فهم أصح عقلا (٦) ونظرا في العلم الإلهي من المشائين كأرسطو وأتباعه، وإن كان لأولئك من تفصيل الأمور الطبيعية والرياضية أمور كثيرة سبقوا هؤلاء إليها (٧) .

فالمقصود هنا أن الأمور الإلهية أولئك أجهل بها وأضل فيها، (٨) فإن هؤلاء حصل لهم نوع ما من نور أهل الملل وعقولهم (٩) وهداهم، فصاروا به أقل ظلمة من أولئك؛ ولهذا عدل ابن سينا عن طريقة سلفه في إثبات العلة الأولى، وسلك الطريقة المعروفة له [في تقسيم الوجود إلى واجب وممكن، وأن الممكن مستلزم للواجب.

---

(١) ع، ن: وبين.

(٢) أ، ن، م: على ما ذكره، ع: على ما قاله.

(٣) عز وجل زيادة في (أ) ، (ب) .

(٤) منهم: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) أ: وأمثالهم عن ملاحدة، ب: وأمثالهم من ملاحدة، ع: وأمثالهما ملاحدة.

(٦) أ: الملل فهم أقبح عقلا، ب: الملل أقبح عقلا.

(٧) أ: سبقوا بها هؤلاء إليها، ب: سبقوا بها هؤلاء.

(٨) فيها: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٩) ن، م: وعقلهم.." (٢)

"القرآن على ما يخالف السنة إذا خفي الأمر عليهم، [مع أنه] (١) لم يوجد في ظاهر القرآن ما يخالف السنة، كمن قال من الخوارج: لا نصلي (٢) في سفر (٣) إلا أربعا (٤) ، ومن قال: إن الأربع أفضل في السفر (٥) من الركعتين (٦) . ومن قال: لا نحكم بشاهد ويمين.

وقد بسط الكلام على ذلك [في مواضع] وبين (٧) أن ما دل عليه ظاهر القرآن حق، وأنه ليس بعام مخصوص، فإنه ليس هناك عموم لفظي، وإنما هو مطلق، كقوله تعالى: ﴿فاقتلوا المشركين﴾ [سورة التوبة: ٥] فإنه عام في الأعيان،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٤٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٨٧

مطلق في الأحوال، وقوله: ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ [سورة النساء: ١١] عام في الأولاد، مطلق في الأحوال.
ولفظ " الظاهر " يراد به ما قد يظهر (٨) للإنسان، وقد يراد به ما يدل عليه اللفظ. فالأول يكون بحسب فهوم (٩) الناس. وفي القرآن مما (١٠) يخالف الفهم الفاسد شيء كثير، وأما الثاني فالكلام فيه.

---

(١) مع أنه: زيادة في (ب) فقط، والصواب إثباتها لتستقيم العبارة.
(٢) أ، ب، ص، ر: لا يصلي.
(٣) أ، ب، م: السفر.
(٤) ن، م، هـ، و: إلا من الأربعا.
(٥) ر، ص، هـ، و: في السفر أفضل.
(٦) من الركعتين: كذا في (أ) ، (ب) . وفي سائر النسخ: من ركعتين.
(٧) ن، م: على هذا وبين. .
(٨) أ، ب: ما يظهر.
(٩) أ، ب: مفهوم.
(١٠) أ، ب، و: ما، وهو تحريف.." [1]

"ولو ذكرت ما أعرفه من ذلك لذكرت خلقا، ولا استثني أحدا من أهل البدع (١) : لا من المشهورين بالبدع الكبار من معتزلي ورافضي ونحو ذلك، ولا من المنتسبين إلى السنة والجماعة من كرامي وأشعري وسالمي ونحو ذلك. وكذلك من صنف على طريقهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرها. هذا كله رأيته في كتبهم، وهذا موجود في بحثهم في مسائل الصفات، والقرآن، ومسائل القدر، ومسائل الأسماء والأحكام، والإيمان (٢) والإسلام، ومسائل الوعد والوعيد، وغير ذلك.
وقد بسطنا الكلام على ذلك (٣) في مواضع من كتبنا غير هذا الكتاب (٤) " درء تعارض العقل والنقل " وغيره. ومن أجمع الكتب التي رأيتها في مقالات الناس المختلفين (٥) في أصول الدين كتاب أبي الحسن الأشعري، وقد ذكر فيه من المقالات وتفاصيلها (٦) ما لم يذكره غيره، وذكر فيه مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فهمه عنهم. وليس في جنسه أقرب إليهم منه، ومع هذا نفس القول الذي جاء به الكتاب والسنة، وقال به الصحابة (٧) والتابعون لهم بإحسان: في القرآن، والرؤية (٨) ،

---

(١) و: من أهل الكلام.
(٢) أ، ب: الأسماء وأحكام الإيمان، وهو تحريف.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٧٩/٤

(٣) و: وقد بسط الكلام في ذلك.

(٤) ح، ب: في غير موضع في كتبنا غير هذا الكتاب، و: في مواضع غير هذا، وسقط الكلام في (و) ، بعد ذلك إلى قوله: ومن أجمع الكتب.

(٥) ن: في المقالات للناس المختلفين.

(٦) ح، ب: وتفصيلها.

(٧) و: وقالت الصحابة.

(٨) ب فقط: وفي الرؤية.." (١)

"زيدا، لم يرد أنه ضرب الحروف، لكن قد عرف أنه إذا أطلق الأسماء فالمراد مسمياتها التي جعلت الأسماء دالة عليها، وإذا كتبت الأسماء فالمراد بالخط ما يراد باللفظ. فإذا قيل: لما في الورقة هذه الكعبة من الحجاز، فالمراد المسمى (١) بالاسم اللفظي الذي طابقه الخط.

ومثل هذا كثير يعرفه كل أحد. فإذا قيل لما في النفس: ليس بعينه هو الموجود في الخارج، فهو بهذا الاعتبار، أي: ما تصورته [في] (٢) النفس موجود في الخارج، لكن يطابقه مطابقة المعلوم للعلم.

فإذا قيل: الكلي الطبيعي في الخارج، فهو بهذا الاعتبار أي: يوجد في الخارج ما يطابقه الكلي (٣) الطبيعي، فإنه المطلق لا بشرط، فيطابق المعينات بخلاف المطلق بشرط الإطلاق، فإن هذا لا يطابق المعينات.

وأما أن يقال: [إن] (٤) في الخارج أمرا كليا مشتركا فيه بعينه، هو في هذا المعين وهذا المعين، فهذا (٥) باطل قطعا، وإن كان قد قاله طائفة، وأثبتوا ماهيات مجردة في الخارج عن المعينات، وقالوا: إن تلك الماهية غشيتها غواش غريبة، وإن أسباب الماهية غير أسباب الوجود، وهذا قد بسط الكلام عليه في الكلام على المنطق وعلى " الإشارات " وغير ذلك، وبين أن الذي لا ريب فيه أن ما يتصور في الأذهان ليس هو الموجود في

---

(١) ح: بالمسمى.

(٢) في ساقطة من (ن) .

(٣) ح: بالكلي.

(٤) إن: ساقطة من (ن) ، (ح) ، (ب) ، (ر) .

(٥) ن: وهذا، وهو تحريف.." (٢)

"فإذا قيل: الصفات الذاتية الداخلة في الماهية والخارجة عن الماهية، وعني بالداخل ما دل عليه اللفظ بالتضمن، وبالخارج ما دل عليه بالالتزام (١) ، فهذا صحيح.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٧٥/٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٥١/٥

وهذا الدخول والخروج هو بحسب ما تصوره المتكلم، فمن تصور حيوانا ناطقا فقال: إنسان، كانت دلالته على المجموع مطابقة، وعلى أحدهما تضمن، وعلى اللازم – مثل كونه ضاحكا – التزام، وإذا تصور إنسانا ضاحكا كانت دلالة إنسان على المجموع مطابقة، وعلى أحدهما تضمن، وعلى اللازم مثل كونه (٢) ناطقا التزام.

وأما أن تكون الصفات اللازمة للموصوف في الخارج: بعضها داخل في حقيقته وماهيته، [وبعضها خارج عن حقيقته وماهيته] (٣) ، والداخل هو الذاتي، والخارج ينقسم إلى لازم للماهية (٤) والوجود، وإلى لازم للوجود دون الماهية ؛ فهذا كله مما **قد بسط الكلام** عليه [في مواضع] (٥) ، وبينا ما في المنطق اليوناني من الأغاليط، التي بعضها من معلمهم الأول، وبعضها من تغيير المتأخرين.

وتكلمنا على ما ذكره أئمتهم في ذلك [واحدا واحدا] (٦) كابن سينا

---

(١) و: بالإلزام.

(٢) ح، ي، ر: وعلى كونه ضاحكا التزام، و: وعلى كونه ضاحكا إلزام، ن، م: مثل كونه ناطقا التزام.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(٤) ن: إلى اللازم للماهية، ح، و: إلى لازم الماهية.

(٥) في مواضع: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) واحدا واحدا: ساقطة من (ن) ، (م) .." (١)

"ثم يقال ثانيا: هذا من الكذب البين، فإنه لا عثمان ولا غيره من الخلفاء الراشدين أعطوا أحدا ما يقارب هذا المبلغ. ومن المعلوم أن معاوية كان يعطي (١) من يتألفه أكثر من عثمان. ومع هذا فغاية ما أعطى الحسن بن علي مائة ألف أو ثلاثمائة ألف [درهم] (٢) . وذكروا أنه لم يعط أحدا قدر هذا قط.

نعم كان عثمان يعطي بعض أقاربه ما يعطيهم من العطاء الذي أنكر عليه، وقد تقدم تأويله في ذلك، والجواب العام يأتي على ذلك، فإنه كان له تأويلان في إعطائهم، كلاهما مذهب طائفة من الفقهاء: أحدهما: أنه ما أطعم الله لنبي طعمة إلا كانت طعمة لمن يتولى الأمر بعده، وهذا مذهب طائفة من الفقهاء، ورووا في ذلك حديثا معروفا مرفوعا (٣) ، وليس هذا **موضع بسط الكلام** في جزئيات المسائل.

وقالوا: [إن] (٤) ذوي القربي في حياة النبي – صلى الله عليه وسلم – ذوو قرباه، وبعد موته هم ذوو قربى من يتولى الأمر بعده. وقالوا: إن أبا بكر وعمر لم يكن لهما (٥) أقارب كما كان لعثمان، فإن بني عبد شمس من أكبر قبائل قريش، ولم يكن من يوازيهم إلا بنو مخزوم. والإنسان مأمور بصلة رحمه من ماله، فإذا اعتقدوا أن ولي الأمر يصله من مال بيت المال مما جعله الله لذوي القربى، استحقوا بمثل هذا أن يوصلوا من

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٥٤

(١) ن، م: أنه كان يعطي.

(٢) درهم: ليست في (ن) ، (م) .

(٣) سبق هذا الحديث في هذا الجزء ص ١٠٩

(٤) إن: زيادة في (ب) فقط.

(٥) لهما: كذا في (ب) فقط، وفي سائر النسخ: لهم.." (١)

"أراد أن يكون محققا مثلنا فلا بد أن يلتزم (١) الجمع بين النقيضين، وأن الجسم الواحد يكون في وقت واحد في موضعين.

وهؤلاء الأصناف قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع، فإن هؤلاء يكثرون في الدول الجاهلية (٢) ، وعامتهم تميل إلى التشيع، كما عليه ابن عربي، وابن سبعين وأمثالهما ؛ فاحتاج الناس إلى كشف حقائق هؤلاء، وبيان أمورهم على الوجه الذي يعرف به الحق من الباطل ؛ فإن هؤلاء يدعون في أنفسهم أنهم أفضل أهل الأرض، وأن الناس لا يفهمون حقيقة إشاراتهم، فلما يسر الله أني بينت لهم حقائقهم، وكتبت في ذلك من المصنفات ما علموا به أن هذا هو تحقيق قولهم، وتبين لهم بطلانه بالعقل الصريح والنقل الصحيح والكشف المطابق، رجع عن ذلك من علمائهم (٣) وفضلائهم من رجع، وأخذ هؤلاء يثبتون للناس تناقضهم، ويردونهم إلى الحق (٤) .

وكان من أصول ضلالهم (٥) ظنهم أن الوجود المطلق يوجد في الخارج، إما: مطلق لا بشرط (٦) ، (* وإما مطلق بشرط، فالمطلق لا

---

(١) م: يلزم.

(٢) ب: الجاهلة.

(٣) م: أعيانهم، ن: عيايهم، وهو تحريف.

(٤) ن، س: وبرودتهم من الحق، ب: وبراءتهم من الحق: م ويردونهم من الحق. ولعل الصواب ما أثبته.

(٥) م: إضلالهم.

(٦) ن، س، ب: إما معلولا بشرط. والمثبت من (م) .." (٢)

"الناس فيمن جربوه وامتحنوه.

ونحن نعلم بالاضطرار أن ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك (١) وأبا سعيد الخدري وجابر، أو نحوهم كانوا مؤمنين بالرسول محبين له معظمين له ليسوا منافقين، فكيف لا يعلم ذلك في مثل الخلفاء الراشدين الذين أخبارهم وإيمانهم ومحبتهم ونصرهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد طبقت البلاد مشارقها ومغاربها؟ ! .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٢٥٠

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢٦

فهذا مما ينبغي أن يعرف، ولا يجعل وجود قوم منافقين موجبا للشك في إيمان هؤلاء الذين لهم في الأمة لسان صدق، بل نحن نعلم بالضرورة إيمان سعيد بن المسيب والحسن وعلقمة والأسود ومالك والشافعي وأحمد والفضيل والجنيد، ومن هو دون هؤلاء، فكيف لا يعلم إيمان الصحابة، ونحن نعلم إيمان كثير ممن باشرناه من الأصحاب؟ ! .

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين أن العلم بصدق الصادق في أخباره (* إذا كان دعوى نبوة، أو غير ذلك، وكذب الكاذب *) (٢) مما يعلم بال ا ضطرار في مواضع كثيرة بأسباب كثيرة.

وإظهار الإسلام من هذا الباب؛ فإن الإنسان إما صادق وإما كاذب.

فهذا يقال أولا، ويقال ثانيا: وهو ما ذكره أحمد وغيره، ولا أعلم بين العلماء فيه نزاعا .: أن المهاجرين لم يكن فيهم منافق أصلا، وذلك

---

(١) م: وابن عامر بن مالك، وهو تحريف.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (م) .." (١)

"[فصل قول كلام الرافضي لو أنفق أبو بكر لوجب أن ينزل فيه قرآن مثل علي رضي الله عنهما والرد عليه]

فصل.

وأما قوله (١) : " ثم لو أنفق لوجب أن ينزل فيه قرآن، كما أنزل (٢) في علي ﴿هل أتى﴾ [سورة الإنسان: ١] (٣) .

والجواب: أما نزول: ﴿هل أتى﴾ في علي فمما اتفق أهل العلم بالحديث على أنه كذب موضوع، وإنما يذكره من المفسرين من جرت عادته بذكر أشياء من الموضوعات، والدليل الظاهر على أنه كذب أن سورة ﴿هل أتى﴾ مكية باتفاق الناس، نزلت قبل الهجرة، وقبل أن يتزوج علي بفاطمة، ويولد الحسن والحسين، **وقد بسط الكلام** على هذه القضية في غير موضع، ولم ينزل قط قرآن في إنفاق علي بخصوصه ؛ لأنه لم يكن له مال، بل كان قبل الهجرة في عيال النبي صلى الله عليه وسلم، وبعد الهجرة كان أحيانا يؤجر نفسه: كل دلو بتمرة، ولما تزوج بفاطمة لم يكن له مهر (٤) إلا درعه، وإنما أنفق على العرس ما حصل له من غزوة بدر.

---

(١) في " ك " ص ٢٠١ (م) . وسبق في هذا الجزء.

(٢) م، س، ب: أنزل

(٣) ن، س، ب: هل أتى على الإنسان حين.

(٤) س، ب: مال.." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٧٥/٨

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٥٣/٨

١-"أصلا، فإنه إذا كان لا بد له من الوصول إلى المسجد ومن ثم الصلاة فيه لم يبق إلا أنه يقصد ذلك في ابتداء السفر. فإذا لم يقصده فإنه يكون جاهلا بأن ذلك مستحب مشروع كما يوجد عليه كثير من الجهال يظنون أن المشروع إنما هو السفر إلى القبر والسفر إلى المسجد تبع للقبر، فإذا عرف الجاهل بسنته المعلومة عند جميع علماء أمته ثم من بعد ذلك يشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين؛ فإن الله يوليه وما تولى ويصليه جهنم وساءت مصيرا. فإذا لم يعرف أن إماما من أهل الاجتهاد قال: إنه يستحب السفر إلى مجرد القبر دون المسجد وإن كان المسافر يعلم أنه إنما يصل إلى المسجد وإن سفره مشروع، ثم لا يقصد ذلك فيكون سفره مشروعا مستحبا، هذا مما يقطع بأنه لا يقوله عالم. فإذا لم يثبت ذلك سلم الإجماع المذكور، وإن قدر أن هذا قول ثالث كان ذلك قولا خفيا قاله بعض المتأخرين لم يبلغ المجيب، والمجيب ذكر إجماع العلماء الذين عرفت أقوالهم في هذا الحديث وفي هذه المسألة، وهذا **مبسوط** في مكان آخر.

والمقصود هنا أن ما حكاه عن المجيب أنه يحرم زيارة قبور الأنبياء وزيارة القبور كذب بين على المجيب ليس في الجواب، وإنما فيه السفر خاصة. وكلام المجيب فيما لا يحصيه إلا الله يبين كذب النقل وأنه يستحب زيارة قبور المؤمنين عموما فضلا عن الصالحين والأنبياء، بل نفس السفر الذي ذكر فيه القولين، لم يذكر أنه يختار أحد القولين بل ذكر حجة هؤلاء وهؤلاء، فكيف يجوز أن يحكي عنه أنه حرم زيارة قبور الأنبياء والصالحين وسائر القبور، وأنه ادعى أن ذلك معصية محرمة مجمع عليها؟ من المعلوم لكل من قرأ شيئا من العلم ما في كتب العلماء من إباحة زيارة القبور للرجال أو استحباب ذلك، وذكر النزاع في زيارتها للنساء.

هذا موجود في الكتب الصغار والكبار، وقد قرأه المجيب وقرئ عليه مرات لا يحصيها إلا الله، وليس هذا مما يخفى على آحاد الطلبة الذين يحضرون عنده. فكيف يحكي إجماع المسلمين على أن زيارة قبور الأنبياء وسائر القبور معصية محرمة؟

ولو كان لهذا القاضي نوع عقل وحكي له ذلك عن آحاد الطلبة لم يصدقه وقال:

هل في الإسلام من ينتسب إلى أدنى علم يقول: إن زيارة القبور معصية محرمة مجمع عليها؟ فهل في الإسلام شخص يحكي الإجماع على تحريم زيارة القبور مطلقا؟ وإذا كان هذا ما يعلم انتفاؤه عن جميع المسلمين كان انتفاؤه عن المجيب أولى؛ فكان الواجب عليه أن يكذب ناقل ذلك فضلا عن أن يكون هو الناقل عن جواب قد رآه الناس وعلموا أنه ليس فيه ذلك، وإنما فيه ذكر الخلاف في السفر إليها، والسفر إليها مسألة وزيارتها بلا سفر مسألة.

وأما قبر النبي صلى الله عليه وسلم فالسفر إلى زيارته هو السفر إلى مسجده، والسفر إلى مسجده". (١)

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت زهوي ص/٣٠

٦-"وقد روي عن مالك رواية أخرى أنه لم يحدد للتنفل موضعا من المسجد، بل سوى بين الجميع. وكذلك قال أحمد وابن حبيب وسائر العلماء؛ إنه يبدأ بالركوع في المسجد. وهذا مذهب السلف والخلف- أهل المذاهب الأربعة وغيرهم- لكن منهم من يختار الصلاة في الروضة، كما ذكر ذلك أحمد وابن حبيب وغيرهما.

وما علمت نزاعا في أنه يصلي في المسجد أولا إلا ما رأيته في المناسك لأبي القاسم بن حباب السعدي في آداب الإحرام والمجاورة والزيارة، قال فيه: فإذا دخل الداخل المسجد فهل يبدأ بحقوق المسجد أو بحقوق المصطفى وهو التأدب بآداب الزيارة؟ اختلف العلماء في ذلك؛ فمن قائل يقول: يبدأ بحقوق المسجد أولا لأنه أول البقعة يلاقيها قبل لقاء المصطفى، فيقيم آداب المسجد بصلاة ركعتين قبل الزيارة، قالوا: ولا يزيد بزيارته ميتا على زيارته حيا، وقد كانت صحابته إذا دخلوا للقائه في المسجد يبدءون بتحية المسجد قبل لقائه، بأمر منه واقتداء منهم.

وقال آخرون: دخول المسجد إنما كان لزيارة المصطفى، فالقسم الأول زيارته، والثاني حقوق المسجد، فيبدأ بحقوقه قبل حقوق المسجد. والصحيح الأول.

قلت: هذا القول لم يقله عالم معروف يحكى قوله، إنما قاله: بعض من لا يعرف شريعة الإسلام، ولهذا علله بقوله: دخول المسجد إنما كان لزيارة المصطفى، فإن هذا التعليل يدل على جهله بسنته صلى الله عليه وسلم المتواترة التي أجمع المسلمون عليها، وهو أن المسجد شرع دخوله للصلاة فيه، وإن لم يكن هناك قبره كما كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه، والرحال تشد إليه كما قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد؛ المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا». وهذا متفق عليه بين المسلمين.

والسفر لقبره لو كان مشروعا لكان يسافر لهذا ولهذا.

فالذي يقول: إن السفر للقبر دون المسجد هو المشروع، فمن قال: هذا؛ فإنه لا يعرف دين ا لإسلام، فإن أصر على مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين تعين قتله. فكيف إذا كان المشروع هو السفر إلى مسجده وقد نهى عن السفر إلى غير المساجد الثلاثة كما قد ذكره السلف والأئمة، وهذا **مبسوط** في موضع آخر.

والمقصود هنا؛ أن الزائر إنما يصل إلى مسجده ويشرع له الصلاة في مسجده بالاتفاق، والصلاة والسلام عليه والثناء وتعزيره وتوقيره وذكر ما من الله عليه به، ومن على الناس به. فأما الوصول إلى قبره أو الدخول إلى حجرته؛ فهذا غير ممكن ولا مقدور، ولا هو من المشروع المأمور، بخلاف سائر القبور.

وإذا كان المراد بزيارة قبره والسفر إليه هو السفر إلى مسجده وفعل ما يشرع هناك؛ فالمجيب قد ذكر أن هذا مستحب بالنص والإجماع، وما حكاه عن المجيب". (١)

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت زهوي ص/٨٥

٧-"إذ أنتم مسلمون [آل عمران: ٨٠]. وقال تعالى: قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له [سبأ: ٢٢، ٢٣] فتبين أن من دعي في زعمهم من دون الله فإنه لا يملك شيئا ولا له شرك مع الله، ولا هو معين ولا ظهير، ولم يبق إلا الشفاعة. فقال:

ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له. كما قال تعالى: من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه [البقرة: ٢٥٥]. ولهذا كان أوجه الشفعاء وأول شافع وأول مشفع صلى الله عليه وسلم إذا جاء الخلق يوم القيامة إلى آدم ثم نوح ثم إبراهيم ثم إلى موسى ثم عيسى ليشفعوا لهم، فكل منهم يرده إلى الآخر ويعتذرون، فإذا أتوا المسيح قال: اذهبوا إلى محمد عبد غفر له من ذنبه ما تقدم وما تأخر، قال صلى الله عليه وسلم: «فأذهب إلى ربي، فإذا رأيته خررت له ساجدا فأحمده بـمحامد يفتحها علي لا أحسنها الآن، فيقال: أي محمد؛ ارفع رأسك، قل يسمع لك، وسل تعطه واشفع تشفع. قال: فيحد لي حدا، فأدخلهم الجنة».

والحديث في الصحيحين «١». بين أنه إذا رأى ربه لا يبتدئ بالشفاعة بل يسجد ويحمد، حتى يؤذن له، ثم يؤذن له في حد محدود طبقة بعد طبقة، كما في الحديث. وذلك مبسوط في مواضع.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٦) ومسلم (١٩٣) وغيرهما، من حديث أنس بن مالك.

والحديث مروي عن غير واحد من الصحابة، وانظر كتاب «الشفاعة» لمحدث الديار اليمنية العلامة مقبل بن هادي الوادعي- سلمه الله-.". (١)

٨-"قلت: وروى ابن أبي حاتم من حديث سفيان الثوري، عن صفوان بن مرة، عن مجاهد في هذه الآية: فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة [النور: ٦١] قال: إذا دخلت بيتا ليس فيه أحد فقل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. وإذا دخلت المسجد فقل: السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم: وإذا دخلت على أهلك فقل: السلام عليكم.

قلت: والآثار مبسوطة في مواضع.

والمقصود هنا أن يعرف ما كان عليه السلف من الفرق بين ما أمر الله به من الصلاة والسلام عليه، وبين سلام التحية الموجب للرد الذي يشترك فيه كل مؤمن حي وميت، ويرد فيه على الكافر، ولهذا كان الصحابة بالمدينة على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم إذا دخلوا المسجد لصلاة، واعتكاف، أو تعليم، أو تعلم، أو ذكر لله ودعاء له، ونحو ذلك مما شرع في المساجد لم يكونوا يذهبون إلى ناحية القبر فيزورونه هناك، ولا يقفون خارج الحجرة كما لم يكونوا يدخلون الحجرة أيضا لزيارة

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت زهوي ص/٩٥

- «عمل اليوم والليلة» (٨٦) والحاكم (١/ ٢٠٧) والبيهقي في «سننه» (٢/ ٥٤٢) وابن حبان في «صحيحه» (٢٠٤٧، ٢٠٥٠) وابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٧٥).

من طريق: أبي بكر الحنفي، حدثنا الضحاك بن عثمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعا.

وصحح إسناده الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

وكذا صححه البوصيري في «مصباح الزجاجة».

قلت: وتصحيح الحاكم له على شرط الشيخين فيه نظر؛ فإن الضحاك بن عثمان من رجال مسلم وحده، هذا أولا.

ثانيا: الحديث فيه علة.

قال الحافظ في «نتائج الأفكار»: «ورجال هذا الحديث من رجال الصحيح؛ لكن أعله النسائي، فأخرجه من طريق محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن كعب الأحبار أنه قال له:

أوصيك باثنين، فذكر هذا الحديث بنحوه.

ومن طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن كعب كذلك.

قال النسائي: ابن أبي ذئب أثبت عندنا من الضحاك بن عثمان ومن محمد بن عجلان، وحديثه أولى بالصواب.

قلت: ورواية ابن عجلان أخرجها عبد الرزاق [في «مصنفه» (١٦٧١)].

وابن أبي شيبة في مصنفيهما كذلك. [«مصنف ابن أبي شيبة» (١٠/ ٤٠٦/ ٢٩٧٦٧)].

وأخرجه عبد الرزاق عن أبي معشر، عن سعيد المقبري؛ أن كعبا قال لأبي هريرة: فذكره.

فهؤلاء ثلاثة خالفوا الضحاك في رفعه، وزاد ابن أبي ذئب في السند راويا. وخفيت هذه العلة على من صحح الحديث من طريق الضحاك. وفي الجملة هو حسن لشواهده، والله أعلم» اه.

قلت: وقد أشار إلى علة هذا الإسناد العلامة المحدث مقبل بن هادي الوادعي في كتابه الماتع «أحاديث معللة ظاهرها الصحة» ص ٤٣٤ رقم (٤٦٥)، وكذا الشيخ مشهور بن حسن- حفظه الله- في تحقيقه على «جلاء الأفهام» ص ١٠٦ - ١٠٧.". (١)

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت زهوي ص/١٠٩

"الحديث كالتغيير وسماع المكاء والتصدية فيسمعون من الأقوال والأشعار ما فيه تحريك جنس الحب الذي يحرك من كل قلب ما فيه من الحب بحيث يصلح لمحب الأوتار والصلبان والاخوان والأوطان والمردان والنسوان كما يصلح لمحب الرحمن ولكن كان الذين يحضرونه من الشيوخ يشترطون له المكان والإمكان والخلان وربما اشترطوا له الشيخ الذي يحرس من الشيطان ثم توسع في ذلك غيرهم حتى خرجوا في ذلك إلى أنواع من المعاصي بل إلى نوعم الفسوق بل خرج فيه طوائف إلى الكفر الصريح بحيث يتواجدون على أنواع من الأشعار التي فيها الكفر والإلحاد مما هو من أعظم أنواع الفساد وينتج ذلك لهم من الأحوال بحسبه كما تنتج لعباد المشركين وأهل الكتاب عباداتهم بحسبها والذي عليه محققوا المشايخ أنه كما قال الجنيد رحمه الله من تكلف السماع فتن به ومن صادفه استراح به ومعنى ذلك أنه لا يشرع الاجتماع لهذا السماع المحدث ولا يؤمر به ولا يتخذ دينا وقربة وأن القرب والعبادات إنما تؤخذ عن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم فكما أنه لا حرام إلا ما حرمه الله فإنه لا دين إلا ما شرعه الله قال الله تعلى الشورى أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله ولهذا قال آل عمران قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم فجعل محبتهم لله موجبة لمتابعة رسوله وجعل متابعة رسوله موجبة لمحبة الله لهم قال أبي بن كعب رضي الله عنه عليكم بالسبيل والسنة فإنه ما من عبد على السبيل والسنة ذكر الله فاقشعر جلده من مخافة الله إلا تحاتت عنه خطاياه كما يتحات الورق اليابس عن الشجرة وما من عبد على السبيل والسنة ذكر الله خاليا ففاضت عيناه من مخافة الله إلا لم تمسه النار أبدا وإن اقتصادا في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة فاحرصوا أن تكون أعمالكم اقتصادا واجتهادا على منهاج الأنبياء وسنتهم وهذا مبسوط في غير هذا الموضع فلو كان هذا مما يؤمر به ويستحب وتصلح به القلوب للمعبود المحبوب لكان ذلك مما دلت الأدلة الشرعية عليه ومن المعلوم أنه لم يكن في القرون الثلاثة المفضلة التي قال فيها النبي (صلى الله عليه وسلم) خير القرون قرني الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم لا في الحجاز ولا في الشام ولا في اليمن ولا في العراق ولا في مصر ولا في خراسان أحد من أهل الخير والدين يجتمع على السماع المبتدع لصلاح القلوب ولهذا كرهه الأئمة كالإمام أحمد وغيره وعده الشافعي من إحداث الزنادقة." (١)

"الإنفاق في سبيل الله " (١) وقال قتادة: " يقبضون أيديهم عن كل خير " (٢) فمجاهد أشار إلى النفع بالمال، وقتادة أشار إلى النفع بالمال والبدن.

وقبض اليد: عبارة عن الإمساك (٣) كما في قوله تعالى: ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط﴾ [الإسراء: ٢٩] (٤) .

وفي قوله: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾ [المائدة: ٦٤] (٥) وهي (٦) حقيقة عرفية (٧) ظاهرة من اللفظ، أو هي مجاز مشهور (٨)

---

(١) ذكر المفسرون أن مجاهدا قال في قوله تعالى: (ويقبضون أيديهم) : لا يبسطونها بالنفقة في حق، والمعنى متقارب.

---

(١) أمراض القلوب وشفاؤها ابن تيمية ص/٧٣

راجع تفسير الطبري (١٠ / ١٢٠) ؛ وتفسير مجاهد، تحقيق عبد الرحمن السورتي (ص ٢٨٣) ، أما اللفظ الذي ذكره المؤلف هنا فهو لابن كثير في تفسيره ولم يعزه لأحد. انظر: تفسير ابن كثير (٢ / ٣٦٨) .

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٠ / ١٢١) .

(٣) في (أ) : الأموال.

(٤) سورة الإسراء: من الآية ٢٩.

(٥) سورة المائدة: من الآية ٦٤.

(٦) في (ج د) : وفي حقيقة عرفية. وليس لوجود (في) هنا معنى. لذلك توهم الناسخ للمخطوطة (د) : أن العبارة سقط فوضع بعد (في) نقاط كذا: (في. . حقيقة) .

(٧) الحقيقة العرفية عرفها المؤلف في كتاب (الإيمان) بأنها: " هي ما صار اللفظ دالا فيها على المعنى بالعرف لا باللغة " مثل الدابة: أصله في اللغة: اسم لكل ما يدب، ثم صار عرفا لذوات الأربع. انظر: كتاب الإيمان (ص ٨٠) .

(٨) للمؤلف رحمه الله رأي مشهور في المجاز، فهو يرى: أن تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث جاء بعد انقضاء القرون الثلاثة الفاضلة، فلم يتكلم به أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا الأئمة المشهورين بالعلم كمالك، والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، بل ولا أئمة النحو كالخليل، وسيبويه، وأبي عمرو بن العلاء، ونحوهم، ويرى أنه من حيل الفرق كالمعتزلة، والمتكلمين، فهو لهم باب من أبواب التأويل، والتحريف لكلام الله ورسوله خاصة في أسماء الله وصفاته، وأن له مفاسد لغوية وشرعية وعقلية.

راجع: مجموع الفتاوى للمؤلف (٧ / ٨٧ - ١١٧) ، و (٢٠ / ٤٠٠ - ٤٩٧) ؛ وكتاب الإيمان من (٧٢ - ١٠٠) ".. (١)

"حرق حانوتا يباع فيها الخمر (١) وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه- حرق قرية يباع فيها الخمر (٢) وهي آثار معروفة، وهذه المسألة **مبسوطة** في غير هذا الموضع (٣) ؛ وذلك لأن (٤) العقوبات المالية (٥) عندنا باقية غير منسوخة (٦) .

فإذا عرف أصل أحمد في هذه المسائل، فمعلوم أن بيعهم ما يقيمون به أعيادهم المحرمة، مثل بيعهم العقار للسكنى وأشد، بل هو إلى بيعهم العصير أقرب منه إلى بيعهم العقار؛ لأن ما يبتاعونه من الطعام واللباس ونحو ذلك يستعينون به على العيد، إذ العيد كما قدمنا اسم لما يفعل من العبادات والعادات، وهذه إعانة على ما يقام من العادات، لكن لما كان جنس الأكل والشرب واللباس ليس محرما في نفسه، بخلاف شرب الخمر؛ فإنه محرم في نفسه.

فإن كان ما يبتاعونه يفعلون به نفس المحرم: مثل صليب، أو شعانين، أو معمودية، أو تبخير، أو ذبح لغير الله، أو صورة ونحو ذلك؛ فهذا لا ريب في تحريمه، كبيعهم العصير ليتخذوه خمرا، وبناء الكنيسة لهم، وأما ما ينتفعون به في أعيادهم (٧) للأكل والشرب واللباس، فأصول أحمد وغيره تقتضي كراهته.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ١/١٠٧

لكن: كراهة تحريم كمذهب مالك، أو كراهة تنزيه؟ والأشبه: أنه كراهة

---

(١) أخرجه عبد الرزاق بسنده في المصنف (٦ / ٧٧) ، حديث رقم (١٠٠٥١) ، وذكر أنه حرق (بيتا) ، بدل (حانوتا) . انظر: الآداب الشرعية (١ / ٢٢١ - ٢٢٢) .

(٢) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (١ / ٢٢٢) .

(٣) فصل المؤلف هذا الموضوع في عدة مواضع، منها: في مجموع الفتاوى (٢٨ / ٦٦٤ - ٦٦٧) .

(٤) في (ب) : أن.

(٥) في (أ) : العقوبات الدينية.

(٦) انظر: زاد المعاد (٥ / ٥٤) .

(٧) في أعيادهم: ساقطة من (ط) .." (١)

"إذا فعلوا ذلك؟ " قلت: الله ورسوله أعلم. قال: " حقهم عليه أن لا يعذبهم» (١) فهذا حق وجب بكلماته التامة ووعده الصادق (٢) .

وقد اتفق العلماء على وجوب ما يجب بوعده الصادق، وتنازعوا: هل يوجب بنفسه على نفسه؟ على قولين. ومن جوز ذلك احتج بقوله سبحانه: ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة﴾ [الأنعام: ٥٤] وبقوله في الحديث (٣) الصحيح: «إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما» (٤) والكلام على هذا **مبسوط** في موضع آخر.

وأما الإيجاب عليه سبحانه وتعالى، والتحريم بالقياس على خلقه، فهذا قول القدرية (٥) وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء (٦) ومليكه، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئا، ولهذا كان من قال من أهل السنة بالوجوب، قال: إنه كتب على نفسه، وحرم على نفسه (٧) لا أن العبد نفسه يستحق على الله شيئا، كما يكون (٨) للمخلوق على المخلوق؛

---

(١) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب إرداف الرجل خلف الرجل، الحديث رقم (٥٩٦٧) ،، (١ / ٣٩٧- ٣٩٨) فتح الباري، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب (١٠) ، (١ / ٥٨، ٥٩) ، الحديث رقم (٣٠) .

(٢) من هنا حتى قوله: لا أن العبد نفسه يستحق (تسعة سطور تقريبا) : سقطت من (أط) .

(٣) في المطبوعة في الحديث القدسي الصحيح.

(٤) جاء ذلك في الحديث القدسي الذي أخرجه مسلم في كتاب البر، باب تحريم الظلم، الحديث رقم (٢٥٧٧) ، (٤

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/٤٩

/ ١٩٩٤) .

(٥) انظر: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار (ص ١٢٣، ٣١٤- ٣١٧، ٣٤٥، ٦٤٥- ٦٤٧) ، والفرق بين الفرق (ص١١٦) .

(٦) في المطبوعة: وربه ومليكه.

(٧) في المطبوعة: كتب على نفسه الرحمة وحرم الظلم على نفسه.

(٨) في (ط) : كما يستحقه المخلوق فإن الله.." (١)

"والإملاء: إطالة العمر، وما في ضمنه من رزق ونصر. وقال تعالى: ﴿فذرني ومن يكذب بهذا الحديث سنستدرجهم من حيث لا يعلمون - وأملي لهم إن كيدي متين﴾ [القلم: ٤٤ - ٤٥] (١) .

وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع:

وقال تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعا وخفية إنه لا يحب المعتدين﴾ [الأعراف: ٥٥] (٢) والمقصود هنا (٣) أن دعاء الله قد يكون دعاء عبادة لله، فيثاب (٤) العبد عليه في الآخرة، مع ما يحصل له في الدنيا، وقد يكون دعاء مسألة تقضى به حاجته، ثم قد يثاب عليه إذا كان مما يحبه الله، وقد لا يحصل له إلا تلك الحاجة، وقد يكون سببا لضرر دينه، فيعاقب على ما ضيعه من حقوق الله سبحانه وتعداه من حدوده، فالوسيلة التي أمر الله بابتغائها إليه تعم الوسيلة في عبادته وفي مسألته، فالتوسل إليه بالأعمال الصالحة التي أمر بها، وبدعاء (٥) الأنبياء والصالحين وشفاعتهم، ليس هو من باب الإقسام عليه بمخلوقاته.

ومن هذا (٦) الباب: استشفاع الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة، فإنهم يطلبون منه أن يشفع لهم إلى الله، كما كانوا في الدنيا يطلبون منه أن يدعو لهم، في الاستسقاء وغيره. وقول عمر رضي الله عنه: " إنا كنا إذا أجدبنا (٧) توسلنا إليك

---

(١) سورة القلم: الآيتان ٤٤، ٤٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٥٥.

(٣) هنا: ساقطة من (ط) .

(٤) في (ج د) : يثاب.

(٥) في المطبوعة: وبدعاء أحياء الأنبياء.

(٦) هذا: سقطت من (أ) .

(٧) أجدبنا: سقطت من (أط) .." (٢)

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٣١٠/٢

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٣١٧/٢

"وقال تعالى: ﴿يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾ [الأنفال: ٦٤] (١) أي حسبك وحسب من اتبعك: الله، فهو وحده كافيكم (٢) ومن ظن أن معناها: حسبك الله والمؤمنون، فقد غلط غلطا عظيما من وجوه كثيرة **مبسوطة** في غير هذا الموضع (٣) .

ثم قال: ﴿وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله﴾ [التوبة: ٥٩] (٤) فجعل الفضل لله، وذكر الرسول في الإيتاء، لأنه لا يباح إلا ما أباحه الرسول، فليس لأحد أن يأخذ ما تيسر له إن لم يكن مباحا في الشريعة.

ثم قال: ﴿إنا إلى الله راغبون﴾ [التوبة: ٥٩] (٥) فجعل الرغبة إلى الله وحده، دون ما سواه؛ كما قال (٦) ﴿فإذا فرغت فانصب - وإلى ربك فارغب﴾ [الشرح: ٧ - ٨] (٧) فأمر بالرغبة إليه. ولم يأمر الله قط مخلوقا أن يسأل مخلوقا، وإن كان قد أباح في موضع من المواضع ذلك (٨) لكنه لم يأمر به، بل الأفضل للعبد أن لا يسأل قط إلا الله.

كما ثبت في الصحيح في صفة الذين يدخلون الجنة بغير حساب: «هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون» (٩) فجعل

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٤.

(٢) في (ب ج د) : كافيهم.

(٣) لعله يشير إلى ما ذكره في مجموع الفتاوى (١ / ٣٠٦) .

(٤) سورة التوبة: من الآية ٥٩.

(٥) سورة التوبة: من الآية ٥٩.

(٦) في المطبوعة: كما قال تعالى في سورة الانشراح.

(٧) سورة الانشراح: الآيتان ٧، ٨.

(٨) في (ج د) : في بعض المواضع ذلك. وفي المطبوعة: ذلك في بعض المواضع.

(٩) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، حديث رقم (٥٧٠٥) ، (١٠ / ١٥٥) من فتح الباري، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، حديث رقم (٢١٨) ، (١ / ١٩٨) .." (١)

"أحب إلي من نفسي، قال " الآن يا عمر» (١) .

وقال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم﴾ [آل عمران: ٣١] (٢) وقال تعالى: ﴿إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا - لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه﴾ [الفتح: ٨ - ٩] (٣) أي: الرسول خاصة ﴿وتسبحوه بكرة وأصيلا﴾ [الفتح: ٩] (٤) أي: تسبحوا الله تعالى. فالإيمان بالله والرسول، والتعزير والتوقير للرسول، والتسبيح لله وحده. وهذا الأصل **مبسوط** في غير هذا الموضع.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٣٦٦/٢

وقد بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم بتحقيق (٥) التوحيد وتجريده، ونفي الشرك بكل وجه، حتى في الألفاظ، كقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يقولن أحدكم (٦) ما شاء الله وشاء محمد، بل: ما شاء الله ثم شاء محمد» (٧) «وقال له رجل: ما شاء الله وشئت، فقال: " أجعلتني لله (٨) ندا؟ بل (٩) ما شاء الله

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟ حديث رقم (٦٦٣٢) ، (١١ / ٥٢٣) .

(٢) سورة آل عمران: من الآية ٣١.

(٣) سورة الفتح: الآيتان ٨، ٩ وفي المطبوعة قال: (أو تعزروه وتوقروه) على أنها سياق المؤلف، فقد أخرجها من القوسين.

(٤) سورة الفتح: الآية ٩.

(٥) في (ج) : هذا التوحيد.

(٦) لا يقولن أحدكم: ساقطة من (أ) .

(٧) أخرجه ابن ماجه في كتاب الكفارات، باب النهي أن يقال ما شاء الله وشئت، حديث رقم (٢١١٨) ، وأشار المعلق إلى أنه في الزوائد، قال: رجال الإسناد ثقات على شرط البخاري، وفي لفظ ابن ماجه اختلاف يسير عن سياق المؤلف (١ / ٦٨٥) . وأخرجه الدرامي، كتاب الاستئذان، باب النهي عن أن يقول: ما شاء الله وشاء فلان (٢ / ٢٩٥) . وأحمد في المسند (٥ / ٧٢، ٣٩٣) ، وكلهم بغير لفظ المؤلف.

(٨) في (ج د) : أتجعلني.

(٩) في المطبوعة: قل.." (١)

"والعرفان، وهم من أعظم أهل الشرك والتلبيس (١) والبهتان.

يقول عارفهم: السالك في أول أمره يفرق بين الطاعة والمعصية -أي نظرا إلى الأمر- ثم يرى طاعة بلا معصية- أي نظرا إلى القدر- ثم لا طاعة ولا معصية- أي نظرا إلى أن الوجود واحد -ولا يفرقون (٢) بين الواحد بالعين والواحد بالنوع، فإن الموجودات مشتركة في مسمى الوجود.

والوجود ينقسم إلى: قائم بنفسه. وقائم بغيره، وواجب بنفسه، وممكن بنفسه. كما أن الحيوانات مشتركة في مسمى الحيوان، والأناسي يشتركون في مسمى الإنسان، مع العلم الضروري بأنه ليس عين وجود هذا الإنسان هو عين وجود هذا الفرس، بل ولا عين هذا الحيوان وحيوانيته وإنسانيته هو عين هذا الحيوان وحيوانيته وإنسانيته، لكن بينهما قدر مشترك تشابها (٣) فيه، قد يسمى كليا (٤) ومطلقا وقدرا مشتركا، ونحو ذلك، وهذا لا يكون في الخارج عن الأذهان كليا عاما مطلقا، بل لا يوجد إلا معينا مشخصا، فكل موجود فله ما يخصه من حقيقته، مما (٥) لا يشركه فيه غيره، بل ليس

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/٣٦٩

بين موجودين في الخارج شيء بعينه اشتركا فيه، ولكن تشابها؛ ففي هذا نظير ما في هذا، كما أن هذا نظير هذا، وكل منهما متميز (٦) بذاته وصفاته عما سواه، فكيف الخالق سبحانه وتعالى؟

وهذا كله **مبسوط** في غير هذا الموضع البسط الذي يليق

---

(١) في (أ) : والتلفيق، بدل: والتلبيس.

(٢) في (ب) : ولا فرق. وفي المطبوعة: ولا يفرق.

(٣) في (أط) : مشابها. وفي (ب) : مشبها.

(٤) في (ج د) وفي المطبوعة: كليا مطلقا.

(٥) في (ب) : بما.

(٦) في (أب ط) : مميزه.." (١)

"مع أنه إنما يصل إلى المسجد، والسفر إليه مستحب بالنص والإجماع، والصلاة فيه مفضلة، فهل قال مسلم إن هذا المستحب بالنص والإجماع مع فعل الإنسان له إذا لم يقصده البتة، وإنما قصد مجرد القبر يكون هذا السفر مستحبا بنص أو إجماع أو هل قال ذلك إمام من أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في الدين، وإن لم يكن هنا نص ولا إجماع؟ وهل يترك قصد السفر إلى مسجده للصلاة فيه -مع كونه يعلم أنه إنما يصل إلى مسجده- إلا من هو جاهل بدينه أو كافر بما جاء به؟ / فإن هذا ليس عليه في النية كلفة أصلا، فإنه إذا كان لا بد له من الوصول إلى المسجد ومن الصلاة فيه لم يبق إلا أنه يقصد ذلك في ابتداء السفر.

فإذا لم يقصده فإنه يكون جاهلا بأن ذلك مستحب مشروع كما يوجد عليه كثير من الجهال يظنون أن المشروع إنما هو السفر إلى القبر والسفر إلى المسجد تبع للقبر، فإذا عرف الجاهل بسنته المعلومة عند جميع علماء أمته ثم من بعد ذلك يشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين فإن الله يوليه ما تولى ويصليه جهنم وساءت مصيرا.

فإذا لم يعرف أن إماما من أهل الاجتهاد قال إنه يستحب السفر إلى مجرد القبر دون المسجد وإن كان المسافر يعلم أنه إنما يصل إلى المسجد وأن سفره مشروع ثم لا يقصد ذلك فيكون سفره مشروعا مستحبا، هذا مما يقطع بأنه لا يقوله عالم.

فإذا لم يثبت ذلك سلم الإجماع المذكور.

وإن قدر أن هذا قول ثالث كان ذلك قولا خفيا قاله بعض المتأخرين لم يبلغ المجيب، والمجيب ذكر إجماع العلماء الذين عرفت أقوالهم في هذا الحديث وفي هذه المسألة، وهذا **مبسوط** في مكان آخر.." (٢)

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/٣٩٢

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/١٣٠

"فإن هذا التعليل يدل على جهله بسنته صلى الله عليه وسلم المتواترة التي أجمع المسلمون عليها وهو أن المسجد شرع دخوله للصلاة فيه وإن لم يكن هناك قبره كما كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين، والرحال تشد إليه كما قال: / (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا)، وهذا متفق عليه بين المسلمين، والسفر لقبره لو كان مشروعا لكان يسافر لهذا ولهذا ولهذا.

فالذي يقول إن السفر للقبر دون المسجد هو المشروع، فمن قال هذا فإنه لا يعرف دين الإسلام، فإن أصر على مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين تعين قتله، فكيف إذا كان المشروع هو السفر إلى مسجده وقد نهى عن السفر إلى غير المساجد الثلاثة كما قد ذكره السلف والأئمة. وهذا **مبسوط** في موضع آخر.

والمقصود هنا أن الزائر إنما يصل إلى مسجده ويشرع له الصلاة في مسجده بالاتفاق، والصلاة والسلام عليه والثناء وتعزيره وتوقيره وذكر ما من الله عليه به ومن على الناس به. فأما الوصول إلى قبره أو الدخول إلى حجرته فهذا غير ممكن ولا مقدور، ولا هو من المشروع المأمور، بخلاف سائر القبور. وإذا كان المراد بزيارة قبره والسفر إليه هو السفر إلى مسجده وفعل ما يشرع هناك، فالمجيب قد ذكر أن هذا مستحب بالنص والإجماع. وما حكاه عن المجيب يقتضي أنه حرم مثل هذا السفر، ويقتضي أن السفر إليه والسفر إلى قبر غيره سواء، وهذا غلط عظيم على شرع الرسول، وعلى المجيب وغيره.." (١)

"له﴾ كما قال تعالى: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾ [سورة البقرة: (٢٥٥)]، ولهذا كان أوجه الشفعاء وأول شافع وأول مشفع صلى الله عليه وسلم إذا جاء الخلق يوم القيامة إلى آدم ثم نوح ثم إبراهيم ثم إلى موسى ثم عيسى ليشفعوا لهم فكل منهم يرده إلى الآخر ويعتذرون، فإذا أتوا المسيح قال: اذهبوا إلى محمد، عبد غفر الله له [من ذنبه ما تقدم] وما تأخر، قال صلى الله عليه وسلم: (فأذهب إلى ربي فإذا رأيته خررت له ساجدا فأحمده بمحامد يفتحها علي لا أحسنها الآن، فيقال: أي محمد، ارفع رأسك، قل يسمع لك، وسل تعطه، واشفع تشفع. قال: فيحد لي حدا فأدخلهم الجنة) والحديث في الصحيحين، بين أنه إذا رأى ربه لم يبتدئ بالشفاعة، بل يسجد ويحمد حتى يؤذن له. ثم يؤذن له في حد محدود طبقة بعد طبقة كما في الحديث. وذلك **مبسوط** في مواضع.." (٢)

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٢٣١

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٢٤٨

"ومعلوم ان هذا انما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في معرض الثناء على اولئك لصبرهم وثباتهم وليكون ذلك عزة للمؤمنين من هذه الامة

وقد دل على ذلك ايضا ما ذكره الله في قصة اصحاب الاخدود حيث قال ﴿إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات﴾ سورة البروج ١٠ الاية

وقد روى مسلم في صحيحه عن صهيب قصتهم مبسوطة فيها ان الراهب صبر حتى قتل وان الغلام امر بقتل نفسه لما علم ان ذلك سبب لايمان الناس إذا رأوا تلك الآية وأن الناس لما آمنو فتنهم الكفار حتى يرجعوا عن دينهم فلم يرجعوا حتى ان المرأة التي ارادت ان ترجع انطق الله صبيها وقال اصبري يا اماه فإنك على الحق." (١)

"الحديث كالتغيير وسماع المكاء والتصدية فيسمعون من الأقوال والأشعار ما فيه تحريك جنس الحب الذي يحرك من كل قلب ما فيه من الحب بحيث يصلح لمحب الأوتار والصلبان والاخوان والأوطان والمردان والنسوان كما يصلح لمحب الرحمن ولكن كان الذين يحضرونه من الشيوخ يشترطون له المكان والإمكان والخلان وربما اشترطوا له الشيخ الذي يحرس من الشيطان ثم توسع في ذلك غيرهم حتى خرجوا في ذلك إلى أنواع من المعاصي بل إلى نوعم الفسوق بل خرج فيه طوائف إلى الكفر الصريح بحيث يتواجدون على أنواع من الأشعار التي فيها الكفر والإلحاد مما هو من أعظم أنواع الفساد وينتج ذلك لهم من الأحوال بحسبه كما تنتج لعباد المشركين وأهل الكتاب عباداتهم بحسبها والذي عليه محققوا المشايخ أنه كما قال الجنيد رحمه الله من تكلف السماع فتن به ومن صادفه استراح به ومعنى ذلك أنه لا يشرع الاجتماع لهذا السماع المحدث ولا يؤمر به ولا يتخذ دينا وقربة وأن القرب والعبادات إنما تؤخذ عن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم فكما أنه لا حرام إلا ما حرمه الله فإنه لا دين إلا ما شرعه الله قال الله تعلى الشورى أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله ولهذا قال آل عمران قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم فجعل محبتهم لله موجبة لمتابعة رسوله وجعل متابعة رسوله موجبة لمحبة الله لهم قال أبي بن كعب رضي الله عنه عليكم بالسبيل والسنة فإنه ما من عبد على السبيل والسنة ذكر الله فاقشعر جلده من مخافة الله إلا تحاتت عنه خطاياه كما يتحات الورق اليابس عن الشجرة وما من عبد على السبيل والسنة ذكر الله خاليا ففاضت عيناه من مخافة الله إلا لم تمسه النار أبدا وإن اقتصادا في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة فاحرصوا أن تكون أعمالكم اقتصادا واجتهادا على منهاج الأنبياء وسنتهم وهذا مبسوط في غير هذا الموضع فلو كان هذا مما يؤمر به ويستحب وتصلح به القلوب للمعبود المحبوب لكان ذلك مما دلت الأدلة الشرعية عليه ومن المعلوم أنه لم يكن في القرون الثلاثة

---

(١) الاستقامة ابن تيمية ٣٣٢/٢

المفضلة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم لا في الحجاز ولا في الشام ولا في اليمن ولا في العراق ولا في مصر ولا في خراسان أحد من أهل الخير والدين يجتمع على السماع المبتدع لصلاح القلوب ولهذا كره الأئمة كالإمام احمد وغيره وعده الشافعي من إحداث الزنادقة." (١)

"وهكذا وصف نفسه بالغضب، في قوله: ﴿وغضب الله عليهم ولعنهم﴾ ، ووصف عبده بالغضب في قوله: ﴿ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا﴾ وليس الغضب كالغضب.

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه، فذكر في سبع آيات من كتابه أنه استوى على العرش، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره، في مثل قوله: ﴿لتستووا على ظهوره﴾ ، وقوله: ﴿فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك﴾ ، وقوله: ﴿واستوت على الجودي﴾ وليس الاستواء كالاستواء.

ووصف نفسه ببسط اليدين، فقال: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه **مبسوطتان** ينفق." (٢)

"فهذا ليس مثل هذا، لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي فصار شبيها بقوله: ﴿فبما كسبت أيديكم﴾ ، وهناك أضاف الفعل إليه، فقال: ﴿لما خلقت﴾ ثم قال: ﴿بيدي﴾ . وأيضا فإنه هناك ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد، وفي اليدين ذكر لفظ التثنية، كما في قوله: ﴿بل يداه **مبسوطتان**﴾ ، وهنا أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع، فصار كقوله: ﴿تجري بأعيننا﴾ .

وهذا في الجمع نظير قوله: ﴿بيده الملك﴾ و ﴿بيدك الخير﴾ في المفرد.." (٣)

"فالله – سبحانه وتعالى – يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد، مظهرا أو مضمرا، وتارة بصيغة الجمع، كقوله: ﴿إنا فتحنا لك فتحا مبينا﴾ وأمثال ذلك. ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط، لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه، وربما تدل على معاني أسمائه، وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور، وهو مقدس عن ذلك.

فلو قال: ما منعك أن تسجد لما خلقت يدي. كان كقوله: ﴿مما عملت أيدينا﴾ ، وهو نظير قوله: ﴿بيده الملك﴾ و ﴿بيدك الخير﴾ ، ولو قال:خلقت بيدي. بصيغة الإفراد، لكان مفارقا له، فكيف إذا قال: ﴿خلقت بيدي﴾ بصيغة التثنية.

هذا مع دلالة الأحاديث المستفيضة بل المتواترة، وإجماع سلف الأمة على مثل ما دل عليه القرآن، كما هو **مبسوط** في موضعه، مثل قوله: (المقسطون عند الله على منابر من نور عن." (٤)

---

(١) التحفة العراقية ابن تيمية ص/٧٣

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/٢٩

(٣) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/٧٤

(٤) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/٧٥

"بنفسه، موجودا معدوما، وذلك جمع بين النقيضين.

وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون: بصر كبصري، ويد كيدي ونحو ذلك، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا.

[نتيجة هذه القاعدة]

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له، وما ينزه عنه، واستيفاء طرق ذلك، لأن هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع، وإنما المقصود هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه، وما سكت عنه السمع نفيا وإثباتا، ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه سكتنا عنه فلا نثبته ولا ننفيه، فنثبت ما علمنا ثبوته، وننفي ما علمنا نفيه، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[القاعدة السابعة – دلالة العقل على كثير مما دل عليه السمع]

القاعدة السابعة – أن يقال: إن كثيرا مما دل عليه السمع يعلم بالعقل أيضا، والقرآن يبين ما يستدل به العقل، ويرشد إليه،." (١)

"الواجب القديم أحق به من الممكن المحدث. والكلام على هذه الأمور **مبسوط** في غير هذا الموضع.

[من الطرق العقلية في إثبات الصفات أنه سبحانه لو لم يوصف بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم وصفه بالأخرى]

والمقصود هنا أن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نظار السنة في هذا الباب – أنه لو لم يكن موصوفا بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز، ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبكم.

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخلا فيه، فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات فتنزيه الخالق عنها أولى.

[طريقة أخرى في إثبات الصفات]

وهذه الطريق غير قولنا: إن هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق فالخالق أولى، فإن طريق إثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق إثباتها بنفي ما يناقضها.

[اعتراض على الطريقة الأولى]

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور لبسوا به على الناس، حتى صار كثير من أهل الإثبات يظن صحته ويضعف الإثبات به، مثل ما فعل من فعل ذلك من النظار حتى الآمدي وأمثاله، مع أنه أصل قول القرامطة الباطنية وأمثالهم من الجهمية.." (٢)

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٤٦

(٢) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ابن تيمية ص/١٥١

"وهذا مبسوط في موضع آخر.

[تفرق أهل الكتاب في النبي صلى الله عليه وسلم]
والمقصود هنا أنه تفرق أهل الكتاب في النبي صلى الله عليه وسلم، كل يقول فيه قولا هو نظير تفرق سائر الكفار، فإن الكفار بالأنبياء من عاداتهم أن تقول كل طائفة فيه قولا يناقض قول الطائفة الأخرى، وكذلك قولهم في الكتاب الذي أنزل عليه، وأقوالهم كلها أقوال مختلفة باطلة، وهذا هو الاختلاف المذموم الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك﴾ [هود: ١١٨] .
وفي قوله: ﴿إنكم لفي قول مختلف يؤفك عنه من أفك﴾ [الذاريات: ٨] .
وقوله تعالى: ﴿وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد﴾ [البقرة: ١٧٦] .
وقوله: ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم - يوم تبيض وجوه وتسود وجوه﴾ [آل عمران: ١٠٥ - ١٠٦] .
وقوله تعالى: ﴿ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظا مما ذكروا به فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة﴾ [المائدة: ١٤] .." (١)

"به خديجة قبل نبوته لما أخبرت به من أحواله.
وهذه الأمور مبسوطة في موضع آخر، ولكن المقصود هنا: التنبيه بأن محمدا صلى الله عليه وسلم له معجزات كثيرة، مثل نبع الماء من بين أصابعه غير مرة، ومثل تكثير الطعام القليل حتى أكل منه الخلق العظيم، وتكثير الماء القليل حتى شرب منه الخلق الكثير.
وهذا ما جرى غير مرة له ولأمته من الآيات ما يطول وصفه، فكان بعض أتباعه يحيي الله له الموتى من الناس والدواب، وبعض أتباعه يمشي بالعسكر الكثير على البحر حتى يعبروا إلى الناحية الأخرى،." (٢)

"أكمل من شريعة موسى وعيسى - عليهما السلام - وأمته أكمل في جميع الفضائل من أمة هذا وهذا ولا يوجد في التوراة والإنجيل علم نافع وعمل صالح إلا وهو في القرآن أو مثله أو منه وفي القرآن من العلم النافع والعمل الصالح ما لا يوجد مثله في التوراة والإنجيل فما من مطعن من مطاعن أعداء الأنبياء يطعن به على محمد صلى الله عليه وسلم إلا ويمكن توجيه ذلك الطعن وأعظم منه على موسى وعيسى.
وهذه جملة مبسوطة في موضع آخر لم نبسطها هنا ؛ لأن جواب كلامهم لا يحتاج إلى ذلك فيمتنع الإقرار بنبوة موسى وعيسى - عليهما السلام - مع التكذيب بنبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - ولا يفعل ذلك إلا من هو من أجهل الناس وأضلهم أو من أعظمهم عنادا واتباعا لهواه وذلك أن هؤلاء القوم احتجوا بما نقلوه عن الأنبياء ولم يذكروا الأدلة

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٥٥/١
(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٠٢/١

الدالة على صدقهم بل أخذوا ذلك مسلما وطلبوا أن يحتجوا بما نقلوه عن الأنبياء قبله وبـما نقلوه عنه على صحة دينهم." (١)

"وهذا مبسوط في موضع آخر.." (٢)

"وقال – تعالى –: ﴿وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون﴾ [المائدة: ١١١] وقال – تعالى –: ﴿يأيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصاري إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله فآمنت طائفة من بني إسرائيل وكفرت طائفة فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين﴾ [الصف: ١٤] وسيأتي الكلام على هذا مبسوطا ونبين أن الرسل المذكورين في سورة " يس " ليس هم الحواريين ولا كانوا رسلا للمسيح بل كان هذا الإرسال قبل المسيح وأهل القرية كذبوا أولئك الرسل فأهلكهم الله كما قال – تعالى –: ﴿وما أنزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وما كنا منزلين﴾ [يس: ٢٨] (٢٨) ﴿إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون﴾ [يس: ٢٩] والرسل المذكورون في سورة " يس " هم ثلاثة وكان في القرية رجل آمن بهم وهذه وإن كانت أنطاكية فكان هذا الإرسال قبل المسيح والمسيح – عليه السلام – ذهب إلى أنطاكية اثنان من أصحابه بعد رفعه." (٣)

"ينقلونه عن الأنبياء يسمى ابنا وروح القدس حلت فيه وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا التنبيه على أن كلام الأنبياء – عليهم السلام – يصدق بعضه بعضا وأنه ليس مع النصارى لا حجة سمعية ولا عقلية توافق ما ابتدعوه، ولكن فسروا كلام الأنبياء بما لا يدل عليه وعندهم في الإنجيل أنه قال: إن الساعة لا يعلمها الملائكة ولا الابن وإنما يعلمها الآب وحده فبين أن الابن لا يعلم الساعة فعلم أن الابن ليس هو القديم الأزلي وإنما هو المحدث الزماني.." (٤)

"كما في قوله: ﴿اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه﴾ [النساء: ١٥٧] وقوله – تعالى –: ﴿يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا﴾ [النساء: ٢٩] وقوله – تعالى –: ﴿لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى﴾ [الدخان: ٥٦] وقوله – تعالى –: ﴿فما لهم لا يؤمنون﴾ [الانشقاق: ٢٠] (٢٠) ﴿وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون﴾ [الانشقاق: ٢١] (٢١) ﴿بل الذين كفروا يكذبون﴾ [الانشقاق: ٢٢] (٢٢) ﴿والله أعلم بما يوعون﴾ [الانشقاق: ٢٣] (٢٣) ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾ [الانشقاق: ٢٤] (٢٤) ﴿إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر غير ممنون﴾ [الانشقاق: ٢٥] وقوله – تعالى –: ﴿لا يسمعون

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٦/٢
(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٨٥/٢
(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٩٦/٢
(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٥٤/٢

فيها لغوا ولا تأثيما﴾ [الواقعة: ٢٥] (٢٥) ﴿إلا قيلا سلاما سلاما﴾ [الواقعة: ٢٦] وقوله: ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ﴾ [النساء: ٩٢] وهذا أصح الأقوا ل في هذه الآية كما هو **مبسوط** في موضع آخر.." (١)

"فإذا لم يتبعوا أحمد كانوا مكذبين للمسيح وعندهم من البشارات عن المسيح وغيره من الأنبياء بأحمد ما هو **مبسوط** في موضع آخر كما سيأتي - إن شاء الله.

وإنما المقصود هنا منع احتجاجهم بشيء مما جاء به محمد - صلى الله عليه وسلم - وبيان أنه حجة عليهم لا لهم إذ زعموا أن في بعضه حجة لهم.

الثالث: أن قولهم عن الحواريين: أنهم الرسل الذين عظموا في هذا الكتاب قول باطل فسروا به القرآن تفسيرا باطلا من جنس تفسيرهم ﴿الذين أنعمت﴾ [الفاتحة: ٧] عليهم بالنصارى. وتفسيرهم بإذني أي ينفخ فيه فيكون طيرا بإذن اللاهوت الذي هو كلمة الله المتحدة في الناسوت. وتفسيرهم: ﴿الم ذلك الكتاب﴾ [البقرة: ١] بالإنجيل، وتفسيرهم: ﴿الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون﴾ [البقرة: ٣] (٣) ﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون﴾ [البقرة: ٤] هم النصارى.

وتفسيرهم قوله: ﴿ول ا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ [العنكبوت: ٤٦] هم النصارى.." (٢)

"ولا يكون هذا من أولياء الله المتقين الذين لهم كرامات بل قد يكون من الكافرين أو الفاسقين وأعرف من ذلك قضايا كثيرة ليس هذا موضع تفصيلها.

وعند المشركين والنصارى من ذلك شيء كثير يظنونه من جنس الآيات التي للأنبياء.

إنما هي من جنس ما للسحرة والكهان ومن لم يفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ويفرق بين معجزات الأنبياء وكرامات الصالحين وبين خوارق السحرة والكهان ومن تقترن بهم الشياطين وإلا التبس عليه الحق بالباطل فإما أن يكذب بالحق الذي جاء به الأنبياء الصادقون وإما أن يصدق بالباطل الذي يقوله: الكاذبون والغالطون.

وهذه الأمور **مبسوطة** في موضع آخر، والمقصود هنا التنبيه على هذا الأصل، وعلماء النصارى يسلمون هذا وعندهم من ذلك أخبار كثيرة من حكايات أولياء الشيطان الذين عارضهم أولياء الرحمن، وأبطلوا أحوالهم كما أبطل موسى - صلوات الله عليه - ما عارضته به." (٣)

"وهؤلاء يسندون أصل دينهم إلى قول الحواريين المعصومين عندهم ويقولون أنهم معصومون في النقل عن المسيح وفي الفتيا وإن ما قالوه فقد قاله المسيح - عليه الصلاة والسلام -.

وهؤلاء يقولون عن أولئك أنهم معصومون في النقل والفتيا وإن ما قالوه فقد قاله الرسول - عليه الصلاة والسلام - وهذا **مبسوط** في موضع آخر.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٩٢/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٢٦/٢

(٣) الجواب الصحيح لم ن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٣٢/٢

والمقصود هنا أنه ليس مع النصارى نقل متواتر عن المسيح بألفاظ هذه الأناجيل ولا نقل لا متواتر ولا آحاد بأكثر ما هم عليه من الشرائع ولا عندهم ولا عند اليهود نقل متواتر بألفاظ التوراة ونبوات." (١)

"ذلك فيها وحينئذ فلا يمتنع أن يكون في بعض النسخ من صفات النبي - صلى الله عليه وسلم - ما ليس في أخرى.

الوجه الثالث: أن التبديل في التفسير أمر لا ريب فيه، وبه يحصل المقصود في هذا المقام فإنا نعلم قطعا أن ذكر محمد - صلى الله عليه وسلم - مكتوب فيما كان موجودا في زمنه من التوراة والإنجيل كما قال - تعالى -:

﴿الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل﴾ [الأعراف: ١٥٧] .

ولا ريب أن نسخ التوراة والإنجيل على عهده كانت كثيرة منتشرة في مشارق الأرض ومغاربها فلابد من أحد الأمرين.

إما أن يكون غير اللفظ من بعض النسخ وانتشرت النسخ المغيرة.

وإما أن يكون ذكره في جميع النسخ كما استخرجه كثير من العلماء ممن كان من أحبار اليهود والنصارى وممن لم يكن من أحبارهم، استخرجوا ذكره والبشارة به في مواضع كثيرة متعددة من التوراة والإنجيل ونبوات الأنبياء، كما هو مبسوط في موضع آخر.

ومن قال إن ذكره موجود فيها أكثر من هذا وأصرح في بعض النسخ لا يمكن هؤلاء دفعه بأن يقولوا: قد اطلعنا على كل نسخة في." (٢)

"وعليهم ما عليهم، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المسلمين وليس لهم في الغنيمة والفيء نصيب، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فاسألهم الجزية، فإن هم أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم» .

وهذا الحديث كان بعد نزول آية الجزية، وهي إنما نزلت عام تبوك لما قاتل النبي - صلى الله عليه وسلم - النصارى بالشام، واليهود باليمن.

وهذا الحكم ثابت في أهل الكتاب باتفاق المسلمين، كما دل عليه الكتاب والسنة، ولكن تنازعوا في الجزية: هل تؤخذ من غير أهل الكتاب؟ وهذا مبسوط في موضعه.." (٣)

"والقرآن قد شهد أن الله أيد المسيح بروح القدس، كما قال - تعالى -:

﴿وآتينا عيسى ابن مريم البينات وأيدناه بروح القدس﴾ [البقرة: ٨٧] .

في موضعين من البقرة.

وقال - تعالى -:

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٠٥/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥١/٣

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٢٠/٣

﴿ياعيسى ابن مريم اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك إذ أيدتك بروح القدس﴾ [المائدة: ١١٠] .
وقد قال النبي – صلى الله عليه وسلم – لحسان بن ثابت: «إن روح القدس معك ما دمت تنافح عن نبيه» وقال: «اللهم أيده بروح القدس» كما تقدم ذكره هذا كله مبسوطا.
وروح القدس: قد يراد بها الملك المقدس كجبريل، ويراد بها الوحي، والهدى والتأييد الذي ينزله الله بواسطة الملك أو بغير واسطته، وقد يكونان متلازمين، فإن الملك ينزل بالوحي، والوحي ينزل به الملك، والله – تعالى – يؤيد رسله بالملائكة وبالهدى، كما قال – تعالى –: عن نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم –:
﴿فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها﴾ [التوبة: ٤٠] .." (١)
"المعاني ولفظ الأقانيم وغير ذلك ما لا تدل عليه الكتب التي بأيديهم البتة، بل فهموا منها معنى باطلا، وضموا إليه معاني باطلة من عند أنفسهم، فكانوا محرفين لكتب الله في ذلك، مفترين على الله الكذب، وهذا مبسوط في موضع آخر.
الوجه الثامن: أن قولهم بالأقانيم مع بطلانه في العقل والشرع لم ينطق به عندهم كتاب، ولم يوجد هذا اللفظ في شيء من كتب الأنبياء التي بأيديهم ولا في كلام الحواريين، بل هي لفظة ابتدعوها، ويقال: إنها رومية، وقد قيل: الأقنوم في لغتهم معناه الأصل، ولهذا يضطربون في تفسير الأقانيم تارة يقولون: أشخاص، وتارة خواص وتارة صفات وتارة جواهر وتارة يجعلون الأقنوم اسما للذات والصفة معا، وهذا تفسير حذاقهم.
الوجه التاسع: قولهم في المسيح – عليه السلام – إنه خالق، قول مع بطلانه في الشرع والعقل، قول لم ينطق به شيء من النبوات التي عندهم، ولكن يستدلون على ذلك بما لا يدل عليه كما سنبينه إن شاء الله – تعالى –.
الوجه العاشر: قولهم في تجسد اللاهوت – أيضا – هو قول مع بطلانه في العقل والشرع قول لا يدل عليه شيء من كلام المعصوم من النبيين والمرسلين." (٢)
"الوجه الحادي عشر: إنا نقول: لا ريب أن الله حي عالم قادر متكلم، وللمسلمين على ذلك من الدلائل العقلية التي دل الرسول عليها وأرشد إليها فصارت معروفة بالعقل مدلولا عليها بالشرع ما هو مبسوط في موضعه، وأنتم مع دعواكم أنكم تثبتون ذلك بالعقل، لم تذكروا على ذلك دليلا عقليا.
فقولكم لما رأينا حدوث الأشياء علمنا أن شيئا غيرها أحدثها إذ لا يمكن حدوثها من ذواتها لما فيها من التضاد والتقلب، كلام قاصر من وجوه:
أحدها: أنكم لم تروا حدوث جميع المخلوقات، وإنما رأيتم حدوث ما يشهد حدوثه كالسحاب والمطر والحيوان والنبات ونحو ذلك، فأين دليلكم على حدوث سائر الأشياء؟
الثاني: أنه كان ينبغي أن تقولوا لما علم حدوث المحدثات، أو حدوث المخلوقات أو حدوث ما سوى الله ونحو ذلك

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٩٥/٣
(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٠٠/٣

مما يبين أن المحدث ما سوى الله، فأما إطلاق حدوث جميع الأشياء فباطل، فإن الله يسمى عندكم وعند جمهور المسلمين شيئا من الأشياء، وهذا بخلاف قوله – تعالى -: ﴿قل الله خالق كل شيء﴾ [الرعد: ١٦] .

فإن هذا التركيب يبين أن الخالق غير المخلوق خلاف قول القائل حدوث الأشياء.." (١)

"أي مثلا يستحق أن يسمى بأسمائه، وقوله – تعالى -:

﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: ١] (١) ﴿الله الصمد﴾ [الإخلاص: ٢] (٢) ﴿لم يلد ولم يولد﴾ [الإخلاص: ٣] (٣) ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ [الإخلاص: ٤] . .

وقد دل على ذلك العقل، فإن المثلين اللذين يسد أحدهما مسد الآخر يجب لأحدهما ما يجب للآخر ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجوز عليه ما يجوز عليه، فلو كان للخالق مثل للزم أن يشتركا فيما يجب، ويجوز ويمتنع.

والخالق يجب له الوجود والقدم، ويمتنع عليه العدم، فيلزم أن يكون المخلوق واجب الوجود قديما أزليا لم يعدم قط، وكونه محدثا مخلوقا يستلزم أن يكون كان معدوما، فيلزم أن يكون موجودا معدوما قديما محدثا، وهو جمع بين النقيضين يمتنع في بداية العقول، وأيضا فالمخلوق يمتنع عليه القدم، ويجب له سابقة العدم، فلو وجب للخالق القديم ما يجب له، لوجب كون الواجب للقدم واجب الحدوث بعد العدم وهذا جمع بين النقيضين، فالعقل الصريح يجزم بأن الله ليس كمثله شيء، والكلام على هذا مبسوط في موضع آخر لكن أنتم لم تذكروا على ذلك حجة، (بل قلتم إنه شيء لا كالأشياء المخلوقة، إذ هو الخالق لكل شيء فلم تذكروا حجة) على أنه خالق كل شيء، إذ كان عمدتكم على ما شهدتم حدوثه وليس ذلك كل شيء، ولم تذكروا." (٢)

"أي لا يكرثه ولا يثقل عليه، فبين بذلك كمال قدرته، وأنه لا يلحقه أدنى مشقة، ولا أيسر كلفة في حفظ المخلوقات، كما قال – تعالى – في الآية الأخرى:

﴿ولقد خلقنا السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب﴾ [ق: ٣٨] .

بين بذلك كمال قدرته وأنه لا يلحقه اللغوب في الأعمال العظيمة مثل خلقه السماوات والأرض، كما يلحق المخلوق اللغوب إذا عمل عملا عظيما، واللغوب: الانقطاع والإعياء، وهذا باب واسع مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا أنه موصوف بصفات الكمال التي يستحقها بذاته ويمتنع اتصافه بنقائضها، وإذا وصف بالسلوب، فالمقصود هو إثبات الكمال، وهؤلاء قالوا: قد وصفناه بالحياة لننفي عنه الموت، كما قالوا: هو شيء لننفي العدم عنه، والحياة صفة كمال يستحقها بذاته، والموت مناقض لها، فلم يوصف بالحياة لأجل نفي الموت، بل وصفه بالحياة يستلزم نفي الموت، فينفي عنه الموت لأنه حي، لا يثبت له الحياة لنفي الموت، وكذلك لتثبت له أنه شيء موجود، وذلك يستلزم نفي العدم عنه، لا أن إثبات وجوده لأجل نفي العدم، بل نفي العدم عنه." (٣)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٠١/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٠٥/٣

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢١١/٣

"ثبوت هذه الصفات كمال، ونفس نفيها نقص، وإن لم يتصف بها لزم نقصه، وأن يكون المفعول أكمل من الفاعل، وأن يكون المحدث الممكن المخلوق أكمل من القديم الأزلي الواجب الوجود الخالق، وهذا ممتنع في بداية العقول، وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع ولكن نبهنا عليها هنا لبيان بعض الطرق التي بها تعرف صفات الرب، وبيان أن هؤلاء القوم من أجهل أهل الملل بالرب.

والطرق التي يعرف بها كماله فيها العقلية والسمعية، وأن القوم عندهم من ألفاظ الأنبياء ما لم يفهموا كثيرا منه وما حرفوا كثيرا منه، وعندهم من المعقول في ذلك ما يفضلهم اليهود فيه، لكن اليهود، وإن كانوا أعلم منهم، فهم أعظم عنادا وكبرا وجحدا للحق، والنصارى أجهل وأضل من اليهود لكن هم أعبد وأزهد وأحسن أخلاقا، ولهذا كانوا أقرب مودة للذين آمنوا من اليهود والمشركين.." (١)

"موجودا مجردا جوهرا: هو الخلاء، وجوهرا قائما بنفسه، هو الدهر، وجوهرا مجردا قائما بنفسه: هو المادة والهيولى الأزلية.

وهذه كلها إنما تتصور في الأذهان لا في الأعيان، بل وما أثبتوه من العقول المجردة العشرة هي أيضا عند التحقيق ترجع إلى ما يجرده الذهن، ويقدره فيه، لا إلى موجود في الخارج.

وأصل قولهم: المجردات والمفارقات هو مأخوذ من مفارقة النفس الناطقة للبدن بالموت، وهذا حق، فإن الذي عليه الأنبياء وأتباعهم، وجمهور العقلاء أن الروح تفارق البدن، وتبقى بعد فراق البدن، ومن قال من متكلمة أهل الملل إنه لا يبقى بعد البدن روح تفارقه، وإن الروح جزء من البدن أو عرض من أعراض البدن، فقوله – مع أنه خطأ في العقل الصريح – هو أيضا مخالف لكتب الله المنزلة ولرسله، ولمن اتبعهم من جميع أهل الملل، وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا التنبيه على أن تفريق هؤلاء اليونانيين في الصفات اللازمة للموصوف بين الصفات الذاتية والعرضية اللازمة، وجعلهم اللازمة: منها ما هو لازم للماهية، ومنها ما هو لازم لوجودها – هو مبني على أصلين فاسدين لهم، خالفهم فيها جمهور عقلاء الأمم من نظار أهل الملل وغيرهم.

أحد الأصلين: هو ما تقدم من جعلهم الصفات اللازمة للموصوف هي في الخارج منقسمة إلى ذاتي، جزء من الماهية داخل فيها، وإلى عرضي خارج عنها لازم لها.." (٢)

"والعلة الأولى يسميها أرسطو وأتباعه جوهرا، ولا يسميها واجب الوجود، وأما متأخروهم كابن سينا وأتباعه يسمونها واجب الوجود، ولا يسمونها جوهرا، والكلام على هؤلاء مبسوط في موضع آخر، إذ المقصود هنا أن هذه الأمور التي يقولون هي موضوع العلم الإلهي، وهي المجردة عندهم عن المادة في الذهن والخارج، هي عند التحقيق وجودها في الأذهان، لا في الأعيان.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٢٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٨٦

فإن الوجود العام الكلي لا يوجد عاما كليا إلا في الأذهان لا في الأعيان كما أن الإنسان العام الكلي، والحيوان العام الكلي لا يوجد عاما كليا إلا في الأذهان، لا في الأعيان.

وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع، وبين أن اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل، أقرب إلى الحق في الأمور الإلهية منهم.

وهذه الأمور **مبسوطة** في موضع آخر، ولكن نبهنا عليها لتعلقها هنا بقول هؤلاء النصارى: إن صفات الرب الثلاث هي جوهرية دون غيرها، وأنهم إن عنوا بذلك ما يعنيه هؤلاء بالذاتية، فقولهم باطل مبني على أصل باطل.

فإن تفريق هؤلاء اليونان في الصفات اللازمة بين الذاتي والعرضي اللازم للموجود، والعرضي اللازم للماهية، والعرضي اللازم." (١)

"للموصوف – فرق باطل، وقد ذكروا ثلاث فروق كلها باطلة، كما تقدم:

الأول: الوسط.

والفرق الثاني: تقدم الذاتي ذهنا ووجودا، بخلاف اللازم العرضي.

والثالث: توقف الحقيقة على الذات.

وقد تبين بطلان هذا في غير هذا الموضع.

والنصارى ليس مرادهم بالجوهرية ما يريده هؤلاء بالذاتية، فلهذا لم نبسط الكلام عليه،، بل يقولون: إن الثلاثة جواهر، وهؤلاء المنطقيون يفرقون بين اللازم للماهية، واللازم لوجودها بناء على أن في الخارج شيئين: الوجود، وماهية أخرى غير الوجود.

والكلام على هذا كله **مبسوط** في موضع آخر.

ومنها: أنه لو قدر أن صفات الموصوفات اللازمة لها تنقسم إلى ذاتي مقوم، وعرضي لازم، وأن صفات الرب سبحانه كذلك، لم يكن تخصيص العلم بأنه ذاتي أولى من القدرة، فليس ذكر القائم بنفسه الحي العالم بأولى من ذكر القائم بنفسه الحي القادر.

والنصارى لما كانت الأقانيم عندهم ثلاثة، وزعموا أن الشرع المنزل دل على ذلك، وكانوا في ذلك مخالفين للشرع المنزل إليهم،." (٢)

"ومثل هذا كثير يحكى عن بعض الأنبياء، أو بعض أهل العلم والدين، من أمور ليست من شرع الله، فيصدق بها بعض الناس، وتصير فتنة لطائفتين مصدقتين بها.

طائفة تقدح في ذلك النبي أو الرجل الصالح بما هو منه بريء.

وطائفة تقول: إنها تتبعه فيم يقول، وهذا موجود في كثير مما يحكيه أهل الكتاب عن الأنبياء، فإن اليهود تذكر عنهم ما

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٩١

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٩٢

يقدح في نبوتهم.

والنصارى تجعل ذلك قدوة لهم فيما يبتدعونه، وهذا **مبسوط** في موضع آخر، فالمقصود هنا أن الكلام الذي وصف به المسيح إما وصفه به الأنبياء قبله، أو أخبر به عن نفسه – موجود مثله في حق غيره، ولم يكن أحدهم بذلك لاهوتا وناسوتا، ولا اتحد اللاهوت بالناسوت، ولا استحق أحدهم بذلك أن يعبد ويصلى له ويسجد ويدعى كما يدعى الله، ويضاف إليه ما يضاف إلى الله من الخلق والبعث والثواب والعقاب، وليس للمسيح صلوات الله عليه آية خارقة إلا ولغيره مثلها وأعظم منها، ولا قيل فيه كلمة، إلا قيل في غيره مثلها وأعظم منها، إلا ما خصه فيه القرآن.." (١)

"الرب تعالى حل في باطن الوادي المقدس، أو البقعة المباركة، أو الجانب الأيمن، ولا أنه اتحد بشيء من ذلك، ولا صار هو وشيء من ذلك جوهرا واحدا، ولا شخصا واحدا، كما يقول بعض النصارى: إن اللاهوت والناسوت صارا جوهرا واحدا، وبعضهم يقول: صارا شخصا واحدا، بل ولا قال أحد: أنه حل في شيء من ذلك كحلول الماء في اللبن، أو النار في الحديد، كما يقول بعضهم: إن اللاهوت حل في الناسوت. كذلك ولو قدر أن بعض الناس قد قال شيئا من المقالات التي لا تدل عليها الكتب الإلهية، ولا تعلم بالعقل، لم يكن قوله حجة، إذ لا يحتج إلا بنقل ثابت عن الأنبياء، أو بما يعلم بالعقل.

الوجه الخامس عشر: أن الذي كلم موسى وناداه هو الله رب العالمين، وتكليمه له من الشجرة من جنس ما أخبر بنزوله إلى السماء الدنيا، ونزوله يوم القيامة لحساب الخلق، والكلام على ذلك **مبسوط** في غير هذا الموضع.

وأما حلوله في البشر أو اتحاده به فيمتنع من وجوه كثيرة عقلا وسمعا، مع أنه لم يخبر به نبي.

وما تقوله النصارى في غاية التناقض، فإنهم يزعمون أن المسيح." (٢)

"فهذا التأويل لا يعلمه إلا الله، وأما لفظ التأويل إذا أريد به صرف اللفظ عن ظاهره إلى ما يخالف ذلك لدليل يقترن به، فلم يكن السلف يريدون بلفظ التأويل هذا ولا هو معنى التأويل في كتاب الله عز وجل

ولكن طائفة من المتأخرين خصوا لفظ التأويل بهذا، بل لفظ التأويل في كتاب الله يراد به ما يئول إليه الكلام، وإن وافق ظاهره، كقوله تعالى:

﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل﴾ [الأعراف: ٥٣] .

ومنه تأويل الرؤيا، كقول يوسف الصديق:

﴿هذا تأويل رؤياي من قبل﴾ [يوسف: ١٠٠]

وكقوله:

﴿إلا نبأتكما بتأويله﴾ [يوسف: ٣٧] .

وقوله:

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٣٩٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٢١

﴿ذلك خير وأحسن تأويلا﴾ [النساء: ٥٩]
وهذا **مبسوط** في موضع آخر.
والمقصود هنا أنه ليس للنصارى حجة لا في ظاهر النصوص، ولا في باطنها، كما قال تعالى:." (١)
"فوصفته الرسل بأنه حي منزه عن الموت، عليم منزه عن الجهل، قدير قوي عزيز منزه عن العجز والضعف والذل واللغوب، سميع بصير منزه عن الصم والعمى، غني منزه عن الفقر، جواد منزه عن البخل، حكيم حليم منزه عن السفه، صادق منزه عن الكذب، إلى سائر صفات الكمال، مثل وصفه بأنه ودود رحيم لطيف، وقد قال تعالى: ﴿قل هو الله أحد - الله الصمد - لم يلد ولم يولد - ولم يكن له كفوا أحد﴾ [الإخلاص: ١ - ٤] .
فالصمد، اسم يتضمن إثبات صفات الكمال ونفي النقائص، وهو العليم الكامل في علمه، القدير الكامل في قدرته، الحكيم الكامل في حكمته.
ولنا مصنف **مبسوط** في تفسير هذه السورة، وآخر في بيان أنها تعادل ثلث القرآن، وذكرنا كلام علماء المسلمين من الصحابة والتابعين في معنى " الصمد " وأن عامة ما قالوه حق، كقول من قال." (٢)
"ولا يعرف عالم مشهور من علماء المسلمين، ولا طائفة مشهورة من طوائفهم، يطلقون العبارة التي حكوها عن المسلمين، حيث قالوا عنهم: (إنهم يقولون: إن لله عينين يبصر بهما، ويدين يبسطهما، وساقا ووجها يوليه إلى كل مكان، وجنبا) .
ولكن هؤلاء ركبوا من ألفاظ القرآن بسوء تصرفهم وفهمهم، تركيبا زعموا أن المسلمين يطلقونه.
وليس في القرآن ما يدل ظاهره على ما ذكروه، فإن الله - تعالى - قال في كتابه: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه **مبسوطتان** ينفق كيف يشاء﴾ [المائدة: ٦٤]
واليهود أرادوا بقولهم: (يد الله مغلولة) أنه بخيل، فكذبهم الله في ذلك، وبين أنه جواد لا يبخل، فأخبر أن يديه **مبسوطتان**، كما قال: ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾ [الإسراء: ٢٩]
فبسط اليدين المراد به الجواد والعطاء، ليس المراد ما توهموه **من بسط مجرد**.
ولما كان العطاء باليد يكون ببسطها، صار من المعروف في اللغة التعبير ببسط اليد عن العطاء.." (٣)
"ولو كانوا هم ابتدعوا ذلك، ووصفوا الخالق بما يمتنع عليه من التجسيم، لكان النبي - صلى الله عليه وسلم - ذمهم على ذلك، كما ذمهم على ما وصفوه به من النقائص في مثل قوله تعالى: ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء﴾ [آل عمران: ١٨١] وقوله: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه **مبسوطتان** ينفق كيف يشاء﴾ [المائدة: ٦٤] وقال تعالى: ﴿ولقد خلقنا السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٧٣
(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٠٧
(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤١٢

مسنا من لغوب﴾ [ق: ٣٨]

فنفى عنه اللغوب الذي يظن في لفظ الاستراحة الذي في التوراة، فإن فيها أن الله خلق العالم في ستة أيام، ثم استراح في يوم السبت، فظن بعض الناس أنه تعب فاستراح.

ثم من علماء المسلمين من قال: إن هذا اللفظ حرفوا معناه دون لفظه، وهذا لفظ التوراة المنزلة. قاله ابن قتيبة." (١)

"لكن تخصيص لفظ المتواطئة بهذا عرف حادث، وهو خطأ أيضا.

فإن عامة المعاني العامة تتفاضل، والتماثل فيها في جميع مواردها، بحيث لا تتفاضل في شيء من مواردها، إما قليل وإما معدوم.

فلو لم تكن هذه الأسماء متواطئة بل مشككة، كان عامة الأسماء الكلية غير متواطئة، وهذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا أن الله - سبحانه وتعالى - إذا أضاف إلى نفسه ما أضافه إضافة يختص بها، وتمنع أن يدخل فيها شيء من خصائص المخلوقين، وقد قال مع ذلك: إنه (ليس كمثله شيء) وإنه (لم يكن له كفوا أحد) وأنكر أن يكون له سمي، كان من فهم من هذه ما يختص به المخلوق - قد أتي من سوء فهمه ونقص عقله، لا من قصور في بيان الله ورسوله، ولا فرق في ذلك بين صفة وصفة.

فمن فهم من علم الله ما يختص به المخلوق من أنه عرض محدث باضطرار أو اكتساب، فمن نفسه أتي، وليس في قولنا: علم الله - ما يدل على ذلك.

وكذلك من فهم من قوله: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة: ٦٤] الآية. ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥]

ما يختص به المخلوق من جوارحه وأعضائه، فمن نفسه أتي،." (٢)

"وأن العقول العشرة كل منها علم، فهو علم وعالم ومعلوم، بل قالوا: عقل وعاقل ومعقول، وعاشق ومعشوق وعشق، ولذيذ وملتذ ولذة، فجعلوه - نفسه - لذة وعقلا وعشقا، وجعلوا ذلك هو العالم العاشق الملتذ، وجعلوا نفس العلم نفس العشق ونفس اللذة؛ فجعلوه - نفسه - صفات، وجعلوه ذاتا قائمة بنفسها، وجعلوا كل صفة هي الأخرى، وهذا مما يعلم - بصريح العقل - بطلانه.

ومنهم من لا يصرح بأنه - نفسه - علم، فإنه يقول: هو عاقل ومعقول وعقل؛ يقول: إنه يعلم - نفسه - بلا علم علمه، بل هو العالم، وهو المعلوم وهو العلم. وحقيقة كلامهم تعود إلى قول أولئك؛ فإنهم إذا قالوا: إن العلم الذي يعلم به ذاته هو العالم وهو المعلوم؛ فقد جعلوا نفس العلم نفس العالم ونفس العلم نفس المعلوم وهي حقيقة قول أولئك، وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.." (٣)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤١٨

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٢٦

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥/٢٠

"لا توجد ذات مجردة عن صفاتها وهذه الأمور **مبسوطة** في غير هذا الموضع، ولكن نبهنا هنا عليها لأن هؤلاء القوم قالوا إنا نعجب من هؤلاء القوم أنهم ذو فضل وأدب ومعرفة، ومن هذا صورته وقد قرأ شيئا من كتب الفلاسفة والمنطق، فما حقهم ينكرون علينا هذا.

فكل كلام هؤلاء النصارى يتضمن تعظيم الفلاسفة وأهل المنطق، وأن من قرأ كتبهم عرف بها من الحق في الإلهيات ما لا يعرفه سائر أهل الملل، وهذا يدل على جهل هؤلاء النصارى بما جاءت به الرسل، وبما يعرف بالعقل المحض.

أما الأول: فلأن المسيح وأتباعه كالحواريين ومن اتبعهم ليس." (١)

"ثم قال: " «فبك آخذ وبك أعطي وبك الثواب وعليك العقاب» " فجعل به هذه الأنواع الأربعة.

وعندهم أن العقل صدر عنه جميع العالم العلوي والسفلي؛ وذلك أن لفظ (العقل) في الحديث سواء كان صحيحا أو ضعيفا، هو العقل في لغة الأنبياء والمرسلين، هو عقل الإنسان، وهو عرض قائم به، وهذه صفة قائمة بالإنسان، ليس هو جوهرا قائما بنفسه.

والعقل في لغة هؤلاء الفلاسفة هو جوهر قائم بنفسه. وأما النفس الفلكية، فلهم فيها قولان: قيل: إنها عرض قائم بالفلك، وهو قول أكثرهم. وقيل: بل جوهر قائم بنفسه، ولهذا يميل ابن سيناء، وهذه الأمور **مبسوطة** في موضع آخر.

والمقصود هنا ذكر هؤلاء النصارى أن ثم جوهرا لطيفا، غير الجوهر الكثيف، ومثلوا ذلك بالنفس والعقل والضوء، ثم لم يقيموا على ثبوت شيء من ذلك دليلا، ولا دليل مما دلت عليه الكتب الإلهية، فإن النفس الفلكية والعقول العشرة لم ينطق بها كتاب." (٢)

"كان في مذهبه أنه لا يعلل أحكام الله ولا يقول: إن حسن الأفعال وقبحها يعلم بالعقل، ولا ينزه الله عن فعل ولا عن حكم، بل يجوز عليه كل شيء، وإنما ينفي ذلك بالخبر السمعي أو العادة، فهذا يجاب بهذا الجواب لكن عامة القلوب والعقول لا تقبل هذا.

وأما على قول الجمهور: فنبين ما في مأموراته من الحكم والمصالح، وما في منهياته من المفاسد والضرر، ونبين رجحان ما جاء به على ما يعارض به، بل ونبين رجحان شرائع الأنبياء على سياسات سائر الأمم، بل ونبين رجحان شريعة محمد - صلى الله عليه وسلم - على سائر الشرائع، وهذا **مبسوط** في مواضع.

وأما إذا احتج أهل الكتاب على مناقضة محمد - صلى الله عليه وسلم - بحجة سمعية سواء كانت من كلامه، أو كلام غيره من الأنبياء عليهم السلام، كان الجواب من وجوه:

أحدها: أن يقال لهم: لا يمكنكم أن تصدقوا بنبوة نبي من الأنبياء مع التكذيب بمحمد صلى الله عليه وسلم. والطريق." (٣)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٤/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٢/٥

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٣٠/٥

"فأنت يا أبا عبد شمس فقل، وأقم لنا رأيا نقوم به. فقال: بل أنتم فقولوا وأنا أسمع، فقالوا: نقول كاهن، فقال: ما هو بكاهن، لقد رأيت الكهان فما هو بزمزمة الكهان. فقالوا: نقول مجنون، فقال: ما هو بمجنون، لقد رأينا المجنون وعرفناه فما هو بخنقه ولا تخالجه ولا وسوسته. قالوا: فنقول شاعر، فقال: ما هو بشاعر، قد عرفنا الشعر برجزه وهزجه وقريظه ومقبوضه ومبسوطه فما هو." (١)

"﴿سيهزم الجمع ويولون الدبر﴾ [القمر: ٤٥] ، وقال:، ﴿ولو قاتلكم الذين كفروا لولوا الأدبار ثم لا يجدون وليا ولا نصيرا﴾ [الفتح: ٢٢] فكان كما أخبر. وقال: ﴿ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظا مما ذكروا به فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة﴾ [المائدة: ١٤] ، وكانوا كما أخبر. وقال: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء وليزيدن كثيرا منهم ما أنزل إليك من ربك طغيانا وكفرا وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله﴾ [المائدة: ٦٤]." (٢)

"بفيضان الماء من الوعاء الذي برك فيه، والماء باق بحاله لم ينقص.

فالأحاديث المتواترة في مثل هذه الأنواع أكثر من الأحاديث المتواترة في مثل تلك الأمور التي هي متواترة، ولهذا كان شهرة هذه الأمور في الأمة وفي أهل العلم بأحواله أعظم من شهرة كثير من تلك الأمور، والمقصود هنا أن تواتر آياته المستفيضة في الأحاديث أعظم من تواتر أمور كثيرة هي متواترة عند الأمة أو عند علمائها وعلماء أهل الحديث، وهذا غير الآيات والبراهين المستفادة بالقرآن فإن تلك قد تجرد لها طوائف من المسلمين ذكروا من أنواعها وصفاتها ما هو مبسوط في غير هذا الموضع حتى بينوا أن ما في القرآن من الآيات يزيد على عشرات ألوف من الآيات، وهذا غير ما في كتب أهل الكتاب من الإخبار به

وهذه الأجناس الثلاثة غير ما في شريعته التي بعث بها، وغير صفات أمته، وغير ما يدل من المعرفة بسيرته وأخلاقه وصفاته وأحواله، وهذا كله غير نصر الله وإكرامه لمن آمن به، وعقوبته وانتقامه ممن كفر به كما فعل بالأنبياء المتقدمين فإن تعداد أعيان دلائل النبوة." (٣)

"دون اللازم، ويمتنع اجتماع الضدين، وليس للعباد اطلاع على لوازم كل مخلوق ولا أضداده المنافية لوجوده.

فالجزم بإمكان وجوده بدون العلم بلوازمه وإمكانها وأضدادها وانتفائها جهل، والله سبحانه قادر على تغيير ما شاءه من العالم، وهو يشق السماوات، ويسير الجبال، ويبسها بسا فيجعلها هباء منبثا، إلى أمثال ذلك مما أخبر الله به كما يخلق سائر ما يخلقه بما ييسره من الأسباب، وهذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا أن آيات الأنبياء، ودلائل صدقهم متنوعة قبل المبعث وحين المبعث، في حياتهم، وبعد موتهم، فقبل

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٧٦/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٧٣/٦

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٧٧/٦

المبعث مثل إخبار من تقدم من الأنبياء به، ومثل الإرهاصات الدالة عليه، وأما حين المبعث فظاهر، وأما في حياته فمثل نصره، وإنجائه، وإهلاك أعدائه، وأما بعد موته فمثل نصر أتباعه، وإهلاك أعدائه كما قال تعالى:." (١)

"وقال تعالى: ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه﴾ [الشورى: ١٣]

وقال تعالى:

﴿فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ [الروم: ٣٠]

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد» .

وهذا مبسوط في موضع آخر.." (٢)

"النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟ " ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾ ، قال تعالى: ﴿فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم﴾ [الروم: ٣٠] .

وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " يقول الله تعالى: خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانا ".

فالنفس بفطرتها إذا تركت كانت مقرة لله بالإلهية، محبة له، تعبده لا تشرك به شيئا، ولكن يفسدها ما يزين لها شياطين الإنس والجن بما يوحى بعضهم إلى بعض من الباطل، قال تعالى: ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون﴾ [الأعراف: ١٧٢، ١٧٣] .

وتفسير هذه الآية مبسوط في غير هذا الموضع.

الثاني: أن الله تعالى قد هدى الناس هداية عامة بما جعل فيهم بالفطرة من المعرفة وأسباب العلم، وبما أنزل إليهم من الكتب، وأرسل إليهم من الرسل، قال تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم﴾ [العلق: ١ ٥] ، وقال تعالى:." (٣)

"كانوا هم الظالمين﴾ [الزخرف: ٧٦] ،وقوله: ﴿وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم﴾ [هود: ١٠١] ، وقوله: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ [فصلت: ٤٦] .

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٠٨/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥٢٣/٦

(٣) الحسنة والسيئة ابن تيمية ص/٦٦

كيف يكون ظالما وهم فيما بينهم لو أساء بعضهم إلى بعض، أو قصر في حقه لكان يؤاخذه، ويعاقبه وينتقم منه، ويكون ذلك عدلا إذا لم يعتد عليه؟ !

ولو قال: إن الذي فعلته قدر علي فلا ذنب لي فيه، لم يكن هذا عذرا له عندهم باتفاق العقلاء.

فإذا كان العقلاء متفقين على أن حق المخلوق لا يجوز إسقاطه احتجاجا بالقدر، فكيف يجوز إسقاط حق الخالق احتجاجا بالقدر وهو سبحانه الحكم العدل، الذي لا يظلم مثقال ذرة، وإن تك حسنة يضاعفها، ويؤت من لدنه أجرا عظيما؟ وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

فقوله: " أحق ما قال العبد ": يقتضي أن حمد الله أحق ما قاله العبد، فله الحمد على كل حال؛ لأنه لا يفعل إلا الخير والإحسان، الذي يستحق الحمد عليه سبحانه وتعالى وإن كان العباد لا يعلمون.

وهو سبحانه خلق الإنسان، وخلق نفسه متحركة بالطبع حركة لابد فيها من الشر لحكمة بالغة، ورحمة سابغة.

فإذا قيل: فلم لم يخلقها على غير هذا الوجه؟

قيل: كان يكون ذلك خلقا غير الإنسان، وكانت الحكمة التي خلقها بخلق." (١)

"السمع والطاعة في عسره ويسره، ومنشطه ومكرهه، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ".

وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: " إنما الطاعة في المعروف "، وقال: " من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه "، وقال: " لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ".

وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه إذا عرف أن النعم كلها من الله، وأنه لا يقدر أن يأتي بها إلا الله، فلا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يذهب السيئات إلا هو، وأنه ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده﴾ [فاطر: ٢] صار توكله ورجاؤه ودعاؤه للخالق وحده.

وكذلك إذا علم ما يستحقه الله من الشكر الذي لا يستحقه غيره صار علمه بأن الحسنات من الله يوجب له الصدق في شكر الله، والتوكل عليه.

ولو قيل: إنها من نفسه لكان غلطا؛ لأن منها ما ليس لعمله فيه مدخل، وما كان لعمله فيه مدخل فإن الله هو المنعم به، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ملجأ ولا منجى منه إلا إليه.

وعلم أن الشر قد انحصر سببه في النفس، فضبط ذلك وعلم من أين يؤتى، فاستغفر ربه مما فعل وتاب، واستعان الله واستعاذ به مما لم يعمل بعد، كما قال من قال من السلف: لا يرجون عبد إلا ربه، ولا يخافن عبد إلا ذنبه.

وهذا يخالف قول الجهمية ومن اتبعهم، الذين يقولون: إن الله يعذب بلا ذنب، ويعذب أطفال الكفار وغيرهم عذابا

---

(١) الحسنة والسيئة ابن تيمية ص/٧٩

دائما أبدا بلا ذنب.

فإن هؤلاء يقولون: يخاف الله خوفا مطلقا، سواء كان له ذنب أو لم يكن له." (١)

"سألوا ربهم ما يفعل لهم في أنفسهم من التثبيت، وما يعطيهم من عنده من النصر؛ فإنه هو الناصر وحده، وما النصر إلا من عند الله. وكذا أنزل الملائكة عونا لهم، قال تعالى لما أنزل الملائكة: ﴿وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن به قلوبكم وما النصر إلا من عند الله إن الله عزيز حكيم﴾ [الأنفال: ١٠] وقال تعالى: ﴿فآتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة والله يحب المحسنين﴾ [آل عمران: ١٤٨] ، وهذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا أنه لما كانت الحسنة من إحسانه تعالى والمصائب من نفس الإنسان وإن كانت بقضاء الله وقدره وجب على العبد أن يشكر ربه سبحانه وأن يستغفره من ذنوبه، وألا يتوكل إلا عليه وحده، فلا يأتي بالحسنات إلا هو، فأوجب ذلك للعبد توحيده، والتوكل عليه وحده، والشكر له وحده والاستغفار من الذنوب.

وهذه الأمور كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمعها في الصلاة، كما ثبت عنه في الصحيح: أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع، يقول: " ربنا ولك الحمد، ملء السماء وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد ". فهذا حمد، وهو شكر لله تعالى وبيان أن حمده أحق ما قاله العبد، ثم يقول بعد ذلك: " اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد ".

وهذا تحقيق لوحدانيته، لتوحيد الربوبية خلقا وقدرا وبداية وهداية." (٢)

"وهذا غلط، بل هذا هو قول المشركين الذين قالوا: نتولى الملائكة ليشفعوا لنا، يظنون أن من أحب أحدا، من الملائكة والأنبياء والصالحين وتولاه، كان ذلك سببا لشفاعته له. وليس الأمر كذلك بل الشفاعة سببها توحيد الله وإخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها له، فكل من كان أعظم إخلاصا كان أحق بالشفاعة، كما أنه أحق بسائر أنواع الرحمة؛ فإن الشفاعة من الله مبدؤها، وعلى الله تعالى تمامها، فلا يشفع أحد إلا بإذنه، وهو الذي يأذن للشافع، وهو الذي يقبل شفاعته في المشفوع له.

وإنما الشفاعة سبب من الأسباب التي بها يرحم الله من يرحم من عباده، وأحق الناس برحمته هم أهل التوحيد والإخلاص له، فكل من كان أكمل في تحقيق إخلاص " لا إله إلا الله " علما وعقيدة، وعملا وبراءة، وموالاة ومعاداة، كان أحق بالرحمة.

والمذنبون الذين رجحت سيئاتهم على حسناتهم فخفت موازينهم فاستحقوا النار من كان منهم من أهل " لا إله إلا الله " فإن النار تصيبه بذنوبه، ويميته الله في النار إماتة، فتحرقه النار إلا موضع السجود، ثم يخرجه الله من النار بالشفاعة، ويدخله الجنة، كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة.

---

(١) الحسنة والسيئة ابن تيمية ص/٩٩

(٢) الحسنة والسيئة ابن تيمية ص/١٢٥

فبين أن مدار الأمر كله على تحقيق كلمة الإخلاص، وهى " لا إله إلا الله " لا على الشرك بالتعلق بالموتى وعبادتهم، كما ظنه الجاهليون، وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين " الحمد " الذي هو رأس الشكر، وبين " التوحيد والاستغفار " إذا رفع رأسه من الركوع فيقول: " ربنا ولك الحمد، ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد " ثم يقول: " اللهم طهرني بالثلج والبرد، والماء البارد، اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس "كما رواه مسلم في الصحيح عن أبى سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال: " اللهم ربنا لك الحمد، ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مانع لما." (١)

"شكا وهو اصطلاح أبي عبد الله الرازي وغيره.

وأن هذا أمر اصطلاحي ليس هو اللغة العامة العربية التي بها نزل القرآن وخاطبنا الرسول ولغة الفقهاء بل الشك مقارن للظن الراجح كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أثلاثا صلى أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن وفي الحديث الآخر فليتحر الصواب.

وكذلك مسائل الشك التي تكلم فيها الفقهاء كقولهم إذا شك هل أحدث أم لا وإذا شك هل طلق أم لا وإذا اختلط الطاهر بالنجس وشك في عين الطاهر ونحو ذلك فإن هذه العبارة عندهم تتناول الراجح والمرجوح والمساوي ولهذا يقول بعضهم إنه يتحرى ويقول الآخر إنه لا يتحرى فالتحري عندهم يجامع الشك مع أن التحري لا بد فيه من ظن راجح وهذا **مبسوط** في موضعه.

والمقصود هنا أن هذا الداعي طلب نفي ما ليس جازما من الشك والظن والوهم دون الجازم منها وإن كان غير مطابق ودون الإرادات الفاسدة والأعمال الفاسدة.

الثاني أنه طلب ما يمنع مطالعة الغيب لم يطلب ما يمنع الإيمان." (٢)

"وآخرون من المتصوفة ظنوا أن طريقتهم في أنهم يعرفون الرب ابتداء ثم يعرفون به المخلوقات هو مدلول الآية والآية دلت على [أن] شهادة الله بصدق القرآن كافية عن الآيات العيانية التي سنريهم إياها في الآفاق وفي أنفسهم.

ولا ريب أن صدق القرآن المعلوم بها وبما أرسل به الرسل من الآيات والمعلوم بدلائل الأنفس والآفاق يتضمن من العلم أضعاف ما ذكره هؤلاء فإن ذلك من العلم بالله وأسمائه وصفاته وملائكته وأنبيائه وأمره ونهيه ووعده ووعيده وغير ذلك

---

(١) الحسنة والسيئة ابن تيمية ص/١٥٤

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٢٦

مما يتضمن الحق مما ذكروه وما لم يذكروه مع تنزيهه عما يدخل في كلامهم من الباطل وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.." (١)

"وأبو البيان الدمشقي وغيرهم وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن لفظ الملكوت والجبروت في كلام كثير من المتأخرين يريدون به غير ما أراد الله ورسوله فيتكلمون بالألفاظ الواردة في الكتاب والسنة ومرادهم بها غير ما أراد الله ورسوله فيحصل بذلك ضلال لكثير من الناس فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة وهو لم يرد بالجبروت والملكوت العقول والنفوس التي تقصدهما الفلاسفة باتفاق علماء المسلمين ولا يقول مسلم إن ملائكة الله الذين وصفهم في كتابه هي العقول العشرة والنفوس الفلكية التي يذكرها الفلاسفة.

وهؤلاء الفلاسفة يقولون إن العقل الأول هو المبدع لكل ما سوى." (٢)

"يحب الفساد (٢٠٥) [البقرة ٢٠٥] .

قالوا لا يرضاه دينا كما أنه لا يريده دينا ولا يرضاه ممن لم يفعله كما أنه لم يرده منه.

فقيل لهم فقولوا إنه لا يحب فعل المأمور ولا ترك المحظور وقولوا إن ما أمر الله به ورسوله فإنه لا يحبه ولا يرضاه ولكن يحب ويرضى ما يكون سواء كان كفرا أو إيمانا.

وقولوا إنه لا يريد ما وقع من الكفر والفسوق والعصيان فإنه لم يرده دينا كما تأولتم قوله ولا يرضى لعباده الكفر وأنتم تطلقون ما أطلقه المسلمون من أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وقد قال تعالى إذ يبيتون ما لا يرضى من القول [النساء ١٠٨] فهذا قول قد وقع بمشيئته وقد أخبر أنه لا يرضاه وقال تعالى اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه [محمد ٢٨] وما أسخطه لم يرضه مع أنه قد أراده.

وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع والمقصود هنا التنبيه عليها فإن كثيرا من الخائضين في هذه المواضع تجدهم متقابلين هـؤلاء يثبتون حقا وباطلا وهؤلاء يثبتون حقا وباطلا وخيار الأمور أوساطها وهي طريقة سلف الأمة وأئمتها رضي الله عنهم أجمعين.

فإن قال هذا المدعي أنا أريد بالإحسان إليه فعل ما يرضاه من الطاعة وبالإساءة إليه فعل ما يسخطه من المعاصي.

قيل له وإن أراد هذا فهو مخطئ أيضا من وجوه:

أحدها أن إطلاق القول بأن الطاعة إحسان إلى الله وأن المعصية." (٣)

"غير ما فعل أو أن ذلك ممتنع لذاته فهذا خطأ وهو يشبه قول الدهرية القائلين بالموجب بالذات.

وإن قيل إنه على كل شيء قدير ولو شاء لفعل غير ما فعل ولو شاء أن يؤتي كل نفس هداها لفعل لكن فعل ما فعل

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٣٥

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٤٢

(٣) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٨٧

لحكمة والمشروط بغيره يمتنع وجوده بدون شرطه فليس ممتنعا لنفسه وإنما امتنع لغيره ومن فعل مراده ولوازم مراده لم يكن يترك ما ينافي مراده عاجزا إذ الجمع بين النقيضين ممتنع لذاته وإنما العاجز من إذا أراد شيئا لم يمكنه فعله والممتنع لذاته ليس شيئا باتفاق العقلاء فهذا قول أكثر المسلمين.

وأما من لا يقول بحكمة ولا تعليل ولا جود عنده ولا رحمة إلا وجود المراد فهو لا يقول بهذا إذ هو يقول يجوز تخصيص أحد المتماثلين دون الآخر لا لمخصص بل لمحض الإرادة فلا يتصور عنده بخل فهؤلاء يطعنون في كلام أبي حامد بناء على هذا الأصل وهذه الأمور **مبسوطة** في غير هذا الموضع والمقصود هنا التنبيه على ما يناسب هذا الكلام.

الوجه الرابع قوله كيف وقد أمرتنا أن نحسن إلى من أساء إلينا فأنت أولى بذلك منا.

فهذا أيضا منكر ليس كل ما أمر الله به العباد يجوز أن يطلب منه فضلا عن أن يقال أنت أولى منا بفعل ما أمرتنا به أو أنت أولى بفعل." (١)

"أهل العلم والعبادة ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور ولهذا أمر الله المسلم أن يقول في كل صلاة اهدنا الصراط المستقيم (٦) صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين (٧) [الفاتحة ٦-٧] والكلام على هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.

النوع الثاني أن لفظ النفس والروح والقلب والفؤاد ونحو ذلك مما يتنازع الناس في معناها إما لاختلاف اصطلاحاتهم وإما لاختلافهم في المعنى.

فلفظ النفس يراد به تارة ذات الشيء وعينه ويراد به الدم السائل كقول الفقهاء ليست له نفس سائلة وقول الشاعر:

تسيل على حد الظباة نفوسنا ... وليست على غير الظباة تسيل

ويراد به الروح التي في الإنسان كقوله يا أيتها النفس المطمئنة (٢٧) ارجعي إلى ربك راضية مرضية (٢٨) [الفجر ٢٧-٢٨] ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم لما نام عام خيبر إن الله قبض أنفسنا حيث شاء وفي الحديث قاله بلال أخذ نفسي الذي أخذ بنفسك ومنه قوله في الحديث." (٢)

"الخطأ **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع.

بخلاف كلام أرسطو في الطبيعيات مثل كتاب السماع الطبيعي وكتاب السماء والعالم والآثار العلوية والمولدات ونحو ذلك فهذا فيه صواب كثير وفيه أيضا خطأ.

وكلامه في المنطق بعضه صواب لكن فيه تطويل لا يحتاج إليه وبعضه خطأ وهذه الأمور **مبسوطة** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن ما يثبته هؤلاء من العقول العشرة مما يعلم بالاضطرار أنهم مخالفون لدين المرسلين إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وغيرهم صلى الله عليهم أجمعين كقولهم إن العقل الأول أبدع كل ما سوى الله وأنه وما سواه لازمة معلولة لذات الله أزلا وأبدا فإن هذا وهذا شر من قول الذين قالوا الملائكة بنات الله وأن المسيح ابن الله والذين اتخذوا

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٩٣

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٢١

الملائكة والنبيين أربابا فإن أولئك يقولون إن الله خالق كل ما سواه ويثبتون نوعا من التولد.
وأما هؤلاء فيقولون العقول والنفوس وكل ما سواه متولد عنه لازم لذاته أزلا وأبدا وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم [الأنعام ١٠٠] .
وهؤلاء يجعلون العقول كالذكور والنفوس كالإناث وهم." (١)

"وهؤلاء كلهم قد يدخلون في معنى الاتحاد الباطل فمن جعل حقيقتين متنوعتين إحداهما هي الأخرى فقد جعل الاثنين واحدا وهو اتحاد باطل وهؤلاء يجعلون الاثنين واحدا في الاتحاد ويجعلون الواحد اثنين فإن كل موجود هو ذلك الموجود بعينه ليس له في الخارج حقيقة سوى الوجود الموجود في الخارج فمن جعل حقيقته في الخارج غير الوجود الثابت في الخارج فقد جعل الواحد اثنين وكذلك من جعل المعدوم ثابتا في الخارج وجعل الوجود غير الثبوت في الخارج كما يقوله من يقوله من المعتزلة والشيعة والاتحادية كابن عربي ونحوه فهو أيضا ممن جعل الواحد اثنين.
ومن هؤلاء من يقول إن معنى جميع التوراة والإنجيل والقرآن معنى واحد بالعين وإن معنى آية الكرسي وآية الدين وآية التيمم هو معنى واحد بالعين وإن الأمر والنهي ليست أنواعا للكلام بل كلها صفات لعين واحدة أو لخمسة أعيان فقوله أيضا من جنس قول هؤلاء.
ولهذا اعترف حذاق أهل هذا القول بأنه يلزمهم القول باتحاد جميع الصفات وإلا تناقضوا وهذه الأمور مبسوطة في موضعها والمقصود هنا التنبيه على أصول الحلول والاتحاد العام.
وأما الحلول والاتحاد الخاص فكقول النصارى بالحلول والاتحاد في المسيح وقول طائفة من الغالية بالحلول في علي أو في." (٢)

"سعيد الفرغاني الذي شرح قصيدة نظم السلوك لابن الفارض وكان قد قرأها على القونوي وكان التلمساني أيضا تلميذ القونوي وكان القونوي قد جاء في رسالة إلى مصر فاجتمع بابن سبعين لما قدم من الغرب وكان التلمساني مع شيخه القونوي فقيل لابن سبعين كيف وجدته يعنون في العلم الذي هو عندهم علم التحقيق والتوحيد فذكر أنه من المحققين لكن معه شاب هو أحذق منه يعنون التلمساني.
فقلت لابن سعيد هذا الذي ذكره هذا عن موسى وهارون يوافق ما في القرآن أو يخالفه فقال بل يخالفه فقلت فاختر لنفسك إن كان القرآن حقا فهذا باطل وذلك أن الله أخبر عن موسى في القرآن بأنه أنكر عبادة العجل غاية الإنكار وقال قال يا هارون ما منعك إذ رأيتهم ضلوا (٩٢) ألا تتبعن أفعصيت أمري (٩٣) [طه ٩٢-٩٣] إلى قوله وانظر إلى إلهك الذي ظلت عليه عاكفا لنحرقنه ثم لننسفنه في اليم نسفا (٩٧) إنما إلهكم الله الذي لا إله إلا هو وسع كل شيء علما (٩٨) [طه ٩٧-٩٨] وقال تعالى وإذ قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم [البقرة ٥٤] وقال إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا [الأعراف

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٣٨
(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٧٢

١٥٢] وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا أن الحلول الخاص أنواع:

منه قول النصارى في المسيح والغالية في علي كالزنادقة الذين." (١)

"مبسوط في غير هذا الموضع.

ولهذا اتفق العقلاء على امتناع التسلسل والدور في المؤثر سواء سمي فاعلا أو خالقا أو موجبا أو علة أو غير ذلك ولكن تنازعوا في التسلسل في الآثار كما بسطناه في موضعه.

والدور نوعان فالدور القبلي كالدور في المؤثرات والعلل والفاعل متفق بين العقلاء على امتناعه.

وأما الدور المعي الاقتراني وهو أنه لا يوجد هذا إلا مع هذا فهذا ليس ممتنعا لذاته بل ممكن في الجملة كمعلولي العلة كالأبوة مع البنوة وكذلك إذا كان غنيين عن الفاعل كصفات الرب الأزلية مع ذاته المقدسة فإنه لا يوجد شيء من ذلك إلا مع الآخر وهو سبحانه بصفاته الأزلية غني عن الفاعل والمؤثر وهذا كله مبسوط في موضعه.

والمقصود أن كون المخلوقات آيات للرب تبارك وتعالى ودلائل وشواهد ومظاهر بمعنى أنها تدل وتعرف وتشهد بما شهد به القرآن واتفق عليه أهل الإيمان وعلم ثبوته بالبرهان.

بل آياته المخلوقة دلت على صدق آياته المتلوة كما قال تعالى سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق [فصلت." (٢)

"ثابتة في الذهن وهي أمور كلية سواء كانت شيئا مفردا أو كانت قضية مركبة من موضوع ومحمول.

وإذا حقق الأمر على القوم فلا يثبتون موجودا في الخارج إلا الفلك وما حواه وما يثبتونه من العقليات غير ذلك فلا وجود لها في الحقيقة إلا في الذهن وهذه جملة مختصرة مبسوطة في غير الموضع نبهنا عليها هنا لارتباط الكلام بها.

والذين تصوفوا وتألهوا وسلكوا مسلك التحقيق والعرفان على طريقة هؤلاء كان منتهاهم إثبات هذا الموجود المشهود وهو الفلك وما حواه وهذا غاية ابن سبعين وابن عربي والتلمساني وأمثالهم.

وهو حقيقة قول فرعون لكن هؤلاء سموا هذا الله وظنوا أنه الله وفرعون كان أحذق منهم وأخبر فعلم أنه ليس هو الله وكان يثبت صانع العالم لكن جحده ظلما وعلوا لهذا لما قال لموسى وما رب العالمين (٢٣) [الشعراء ٢٣] قاله على طريق استفهام الإنكار يقول هذا الذي تقول إنه أرسلك ما هو عرفنا به فأجابه موسى جو ا ب من يعرف أنه يعرفه ويظهر إنكاره ويقول هو أعرف من أن يعرف وأبين من أن يحتاج إلى إظهار وهو معروف عندك.

كما لو جاء رجل برسالة من عند عمر بن الخطاب إلى بعض أعراب المدينة فقال ذلك الأعرابي ما هو هذا عمر فقال له الرسول هو أمير." (٣)

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٧٦

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٨٨

(٣) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٩٦

"للحس والعقل والشرع وهو من جنس أقوال الفلاسفة إن كمال النفس في مجرد أن تعلم بل من المعلوم بالضرورة بعد التجربة والامتحان أن الإنسان قد يعرف أن هذا رسول الله وما في قلبه من محبة الرياسة والحسد له ونحو ذلك يوجب أن يبغضه ويعاديه أعظم من معاداة من جهل أنه رسول الله وقد قال تعالى في حق آل فرعون وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا [النمل ١٤] وقال تعالى فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون [الأنعام ٣٣] وقال تعالى الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم [البقرة ١٤٦] .

وإبليس لم يكن كفره بتكذيب فإنه لم يبعث إليه الرسول بل أمره الله بالسجود فاستكبر عن ذلك فكان كفره من ترك الخضوع والعبادة لله لا من باب التكذيب لخبره وهذه الأمور **مبسوطة** في غير هذا الموضع ومعرفتها من أهم الأمور فإن بها يعرف الإيمان وسعادة الإنسان وما بعث الله به الرسل.

والمقصود هنا أن هؤلاء كصاحب الإشارات ابن سينا وأتباعه مثل صاحب رسالة حي بن يقظان وغيره لما اعتقدوا أن غاية الإنسان هو العلم وهؤلاء علموا من العلم الإلهي الذي جاء به الرسول ما تميزوا به على سلفهم اليونان فإن الذي عند أولئك من العلم الإلهي نزر قليل مخبط فهو لحم جمل غث على رأس جبل وعر لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقى. وكلام أرسطو صاحب التعاليم في علم ما بعد الطبيعة كلام قليل." (١)

"الأول] وهو تنزيهه تعالى عن النقص والعيب بكل وجه وذلك داخل في معنى اسمه القدوس السلام فإنه مستحق لصفات الكمال وهي من لوازم ذاته فكل ما نافى كماله اللازم له وجب نفيه عنه لامتناع اجتماع الضدين وبهذا تبين أن تنزيهه عن النقائص يعلم بالعقل.

فإن طائفة من النظار كصاحب الإرشاد وشيعته قالوا إنما يعلم نفي النقائص بالسمع وهو **مبسوط** في موضعه فإن الرب تعالى مستحق لصفات الكمال وهي لازمة له يمتنع وجوده بدونها كالحياة والقيومية والعلم والقدرة والحياة والقيومية تنافي السنة والنوم والعلم ينافي النسيان والجهل والقدرة تنافي العجز واللغوب وأمثال ذلك.

والأصل الثاني أنه ليس له كفوا أحد في شيء من صفاته فلا يماثله شيء من الأشياء في شيء من صفاته فمن نفى صفاته كان معطلا ومن مثلها بصفات خلقه كان ممثلا ولهذا كان مذهب السلف والأئمة إثبات الصفات على وجه التفصيل ونفي النقص والتمثيل إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل فقوله تعالى ليس كمثله شيء [الشورى ١١] رد على الممثلة وقوله وهو السميع البصير (١١) رد على المعطلة.." (٢)

"والذات تشترك في مسمى الذات والحقائق تشترك في مسمى الشيء والذات والحقيقة وكذلك إذا قيل الماهية فإنها تشترك في مسمى الماهية.

ومن المعلوم أن الاشتراك في هذه الأسماء لا يوجب أن يكون بين ذات هذا المعين وذات هذا المعين في الخارج شيئا مشتركا فيه إذ لو كان كذلك لما كان لشيء من الأشياء شيء يختص به فإن أخص الأشياء به نفسه وذاته فإذا قيل الذات

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٢٠٩

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٢١٤

مشترك لم يختص به شيء وإذا قيل الذاتان يشتركان في مسمى الذات وإحداهما مختصة عن الأخرى بما تختص فيها من مسمى الذات فذلك المختص فيه أيضا لفظ الذات ... كل شيء فإنه يتميز عن الآخر بنفسه لا يفتقر إلى متميز عن غيره بشيء آخر فإن ذلك الشيء إن تميز بنفسه فقد ثبت أن الشيء متميز بنفسه وإن كان بشيء آخر لزم التسلسل في المتميزات في آن واحد وهو من جنس التسلسل في المؤثرات وهو باطل باتفاق العقلاء وهذه الأمور **مبسوطة** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا التنبيه على أنه لا بد من الاعتراف بموجودين قديم وحادث واجب وممكن خالق ومخلوق وأن لا بد من اتفاقهما في بعض الأسماء والصفات وذلك لا يوجب تماثلهما في شيء من الأشياء فإنه إذا قيل هذا شيء موجود قائم بنفسه وهذا شيء موجود قائم بنفسه لم يكن بينهما تماثل في شيء من الأشياء بمعنى أن ما ثبت." (١)

"والقياس مؤلف من مقدمتين والمقدمة قضية أما موجبة وأما سالبة وكل منهما أما كلية وأما جزئية فلا بد من الكلام في القضايا وأنواعها وجهاتها.

وقد يستدل عليها ب نقيضها وبعكسها وبعكس نقيضها فإنها إذا صحت بطل نقيضها وصح عكسها وعكس نقيضها فتكلم في تناقض القضايا وعكسها المستوى وعكس نقيضها.

والقضية أما حملية وأما شرطية متصلة وأما شرطية منفصلة فانقسم القياس باعتبار صورته إلى قياس تداخل وهو الحملي وقياس تلازم وهو الشرطي المتصل وقياس تعاند وهو التقسيم والترديد وهو الشرطي المنفصل هذا باعتبار صورته وباعتبار مادته إلى الأصناف الخمسة المتقدمة.

فلا بد من الكلام في مواد القياس وهي القضايا التي يستدل بها على غيرها وهذا كله في قياس الشمول وأما قياس التمثيل والاستقراء فله حكم آخر فإنهم قالوا الاستدلال ب الكلي على الجزئي هو قياس الشمول وب الجزئي على الكلي هو الاستقراء أما التام أن علم شموله للأفراد وإلا ف الناقص والاستدلال بأحد الجزئيين على الآخر هو قياس التمثيل.

مع أنا قد بسطنا في غير هذا الموضع الكلام على أن كل قياس شمول فانه يعود إلى التمثيل كما أن كل قياس تمثيل فانه يعود إلى شمول وأن جعلهم قياس الشمول يفيد اليقين دون قياس التمثيل خطأ.

وذكرنا تنازع الناس في اسم القياس هل يتناولهما جميعا كما عليه جمهور الناس أو هو حقيقة في التمثيل مجاز في قياس الشمول كما اختاره أبو حامد الغزالي وأبو محمد المقدسي أو بالعكس كما اختاره ابن حزم وغيره من أهل المنطق والكلام على هذا **مبسوط** في مواضع." (٢)

"الخامس: أن تصور الماهية إنما يحصل عندهم بالحد الذي هو الحقيقي المؤلف من الذاتيات المشتركة والمميزة وهو المركب من الجنس والفصل وهذا الحد أما متعذر أو متعسر كما قد أقروا بذلك وحينئذ فلا يكون قد تصور حقيقة من الحقائق دائما أو غالبا وقد تصورت الحقائق فعلم استغناء التصورات عن الحد.

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٢١٨

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٦

السادس: أن الحدود الحقيقية عندهم إنما تكون الحقائق المركبة وهي الأنواع التي لها جنس وفصل وأما ما لا تركيب فيه وهو ما لا يدخل مع غيره تحت جنس كما م ثله بعضهم ب العقول فليس له حد وقد عرفوه وهو من التصورات المطلوبة عندهم فعلم استغناء التصورات عن الحد بل إذا أمكن معرفة هذه بلا حد فمعرفة تلك الأنواع أولى لأنها أقرب إلى الحس وان أشخاصها مشهودة.

وهم يقولون أن التصديق لا يقف على التصور التام الذي يحصل بالحد الحقيقي بل يكفي فيه أدنى تصور ولو ب الخاصة وتصور العقول من هذا الباب وهذا اعتراف منهم بأن جنس التصور لا يقف على الحد الحقيقي لكن يقولون الموقوف عليه هو تصور الحقيقة أو التصور التام وسنبين أن شاء الله أنه ما من تصور إلا وفوقه تصور أتم منه وأنا نحن لا نتصور شيئا بجميع لوازمه حتى لا يشذ عنا منها شيء وأنه كلما كان التصور لصفات المتصور أكثر كان التصور أتم.

وأما جعل بعض الصفات داخلة في حقيقة الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر حقيقي وإنما يعود ذلك إلى جعل الداخل ما دل عليه اللفظ ب التضمن والخارج اللازم ما دل عليه اللفظ ب اللزوم فتعود الصفات الداخلة في الماهية إلى ما دخل في مراد المتكلم بلفظه والخارجة اللازمة للماهية إلى ما يلزم مراده بلفظه وهذا أمر يتبع مراد المتكلم فلا يعود إلى حقيقة ثابتة في نفس الأمر للموصوف وقد بسطنا ألفاظهم في غير هذا الموضع وبينا ذلك بيانا مبسوطا يبين أن ما سموه الماهية أمر يعود إلى ما يقدر في الأذهان لا إلى ما يتحقق في ال أعيان والمقدر في الأذهان بحسب ما يقدره كل أحد في ذهنه فيمتنع أن." (١)

"المعينة وهذا أيضا باطل كما بسط في غير هذا الموضع وبين أن قول من يقول أن الجسم مركب من الهيولى والصورة باطل كما أن قول من يقول أنه مركب من الجواهر المفردة باطل وأن أكثر فرق أهل الكلام من المسلمين وغيرهم كالكلابية والنجارية والضرارية والهشامية وكثير من الكرامية لا يقولون بهذا ولا بهذا كما عليه جماهير أهل الفقه وغيرهم.

والكلام على من فرق بين الوجود والماهية مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا التنبيه على أن ما ذكروه في المنطق من الفرق بين الماهية ووجود الماهية في الخارج هو مبنى على هذا الأصل الفاسد.

وحقيقة الفرق الصحيح أن الماهية هي ما يرتسم في النفس من الشيء والوجود هو نفس ما يكون في الخارج منه وهذا فرق صحيح فان الفرق بين ما في النفس وما في الخارج ثابت معلوم لا ريب فيه وأما تقدير حقيقة لا تكون ثابتة في العلم ولا في الوجود فهذا باطل.

ومعلوم أن لفظ الماهية ير ا د به ما في النفس والموجود في الخارج ولفظ الوجود يراد به بيان ما في النفس والموجود في الخارج فمتى أريد بهما ما في النفس ف الماهية هي الوجود وإن أريد بهما ما في الخارج ف الماهية هي الوجود أيضا وأما إذا بأحدهما ما في النفس وبالآخر ما في الوجود الخارج ف الماهية غير الوجود.

وكلامهم إنما يستلزم ثبوت ماهية في الذهن لا في الوجود الخارجي وهذا لا نزاع فيه ولا فائدة فيه إذ هذا خبر عن مجرد وضع واختراع إذ يقدر كل إنسان أن يخترع ماهية في نفسه غير ما اخترعه الآخر وإذا ادعى هذا أن الماهية هي الحيوان

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٩

الناطق أمكن الآخر أن يقول بل هي الحيوان الضاحك وإذا قال هذا أن الحيوانية ذاتية ل الإنسان بخلاف العددية ل الزوج والفرد." (١)

"فيه سلفهم ونازعوهم فيه نزاعا لفظيا ولم يأتوا بفرق صحيح معقول فان تخصيص أسم الجوهر بما ذكروه أمر اصطلاحي.

وأولئك يقولون بل هو كل ما ليس في موضوع كما يقول المتكلمون كل ما هو قائم بنفسه أو كل ما هو متحيز أو كل ما قامت به الصفات أو كل ما حمل الاعراض ونحو ذلك.

وأما الفرق المعنوي فدعواهم أن وجود الممكنات زائد على ماهيتها في الخارج باطل ودعواهم أن الأول وجود مقيدة بالسلوب أيضا باطل كما هو مبسوط في موضعه.

علم المقولات العشر:

مع أن تقسيم الوجود إلى واجب وممكن هو تقسيم ابن سينا وأتباعه وأما أرسطو والمتقدمون فلا يقسمونه إلا إلى جوهر وعرض والممكن عندهم لا يكون إلا حادثا كما اتفق على ذلك سائر العقلاء وهذا العلم هو علم المقولات العشر وهو المسمى عندهم قاطيغورياس.

الأدلة على بطلان دعواهم في البرهان:

والمقصود هنا الكلام على البرهان فيقال:.

هذا الكلام وإن ضل به طوائف فهو كل ا م مزخرف وفيه من الباطل ما يطول وصفه ولكن ننبه هنا على بعض ما فيه وذلك من وجوه:

الوجه الأول: البرهان لا يفيد العلم بشئ من الموجودات.

الأول: أن يقال إذا كان البرهان لا يفيد إلا العلم بالكليات والكليات إنما تتحقق في الأذهان لا في الأعيان وليس في الخارج إلا موجود معين لم يعلم." (٢)

"على هذا وهو أيضا غلط فان ما في الخارج ليس بكلى أصلا وليس في الخارج إلا ما هو معين مخصوص.

وإذا قيل الكلي الطبيعي في الخارج فمعناه أن ما هو كلي في الذهن هو مطابق للأفراد الموجودة في الخارج مطابقة العام لأفراده والموجود في الخارج معينا مختص ليس بكلي أصلا ولكن فيه حصة من الكلي.

وما في الذهن يطلق عليه أنه قد يوجد الخارج كما يقال فعلت ما في نفسي وفي نفسي أمور أريد فعلها ومنه قوله تعالى: ﴿إلا حاجة في نفس يعقوب قضاها﴾ وقول عمر كنت زورت في نفسي مقالة أحببت أن أقولها ونظائره كثيرة.

والكلي إذا وجد في الخارج لا يكون إلا معينا لا يكون كليا فكونه كليا مشروط بكونه في الذهن.

ومن اثبت ماهية لا في الذهن ولا في الخارج فتصور قوله تصورا تاما يكفي في العلم بفساد قوله وهذه الأمور مبسوطة

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٦٧

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٢٤

في غير هذا الموضع.

عود إلى اصل الموضوع.

والمقصود هنا أن هذا العلم هو الذي تقوم عليه براهين صادقة لكن لا تكمل بذلك نفس ولا تنجو به من عذاب ولا يحصل لها به سعادة.

ولهذا قال أبو حامد الغزالي وغيره في علوم هؤلاء:." (١)

"بدمشق رأى شخص بين الجبلين صورة رجل قد سد ما بين الجبلين وبلغ رأسه راس الجبل وقال أنا الخضر وأنا نقيب الأولياء وقال للرجل الرائي أنت رجل صالح وأنت ولي الله ومد يده إلى فأس كان الرجل نسيه في مكان وهو ذاهب إليه فناوله اياه وكان بينه وبين ذلك المكان نحو ميل ومثل هذه الحكاية كثير.

وكل من قال أنه رأى الخضر وهو صادق أما أن يتخيل له في نفسه أنه رآه ويظل ما في نفسه كان في الخارج كما يقع لكثير من أرباب الرياضات وأما أن يكون جنيا يتصور له بصورة إنسان ليضله وهذا كثير جدا قد علمنا منه ما يطول وصفه وأما أن يكون رأى انسيا ظن أنه الخضر وهو غالط في ظنه فان قال له ذلك الجني أو الإنسي أنه الخضر فيكون قد كذب عليه لا يخرج الصدق في هذا الباب عن هذه الأقسام الثلاثة.

وأما الأحاديث فكثيرة ولهذا لم ينقل عن احد من الصحابة أنه رأى الخضر ولا اجتمع به لأنهم كانوا أكمل علما وإيمانا من غيرهم فلم يكن يمكن الشيطان التلبيس عليهم كما لبس على كثير من العباد ولهذا كثير من الكفار اليهود والنصارى يأتيهم من يظنون أنه الخضر ويحضر في كنائسهم وربما حدثهم بأشياء وإنما هو شيطان جاء إليهم فيضلهم.

ولو كان الخضر حيا لوجب عليه أن يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيؤمن به ويجاهد معه كما اخذ الله الميثاق على الأنبياء وأتباعهم بقوله: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه﴾ والخضر قد أصلح السفينة لقوم من عرض الناس فكيف لا يكون بين محمد وأصحابه.

وهو أن كان نبيا فنبينا أفضل منه وان لم يكن نبيا فأبو بكر وعمر أفضل منه وهذا مبسوط في موضعه." (٢)

"الجان من مارج من نار وخلق آدم مما وصف لكم" فبين أن الملائكة مخلوقون من مادة موجودة قبلهم فأين هذا من قول من ينفي الخلق عنها ويقول أنها مبتدعة لا مخلوقة أو يقول أنها قديمة أزلية لم تكن من مادة أصلا وهذه الأمور مبسوطة في موضع آخر.

والمقصود هنا أن كتب أبى حامد وإن كان يذكر فيها كثيرا من كلامهم الباطل أما بعبارتهم أو بعبارة أخرى فهو في آخر أمره يبالغ في ذمهم ويبين أن طريقهم متضمنة من الجهل والكفر ما يوجب ذمها وفسادها أعظم من طريقة المتكلمين ومات وهو مشتغل ب البخاري ومسلم والمنطق الذي كان يقول فيه ما يقول ما حصل له مقصوده ولا أزال عنه ما كان فيه من الشك والحيرة بل كان متوقفا حائرا فيما هو من أعظم المطالب العالية الإلهية والمقاصد السامية الربانية ولم يغن

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٣٥

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٨٥

عنه المنطق شيئا.

ولكن بسبب ما وقع منه في أثناء عمره وغير ذلك صار كثير من النظار يدخلون المنطق اليوناني في علومهم حتى صار من يسلك طريق هؤلاء من المتأخرين يظن أنه لا طريق إلا هذا وأن ما ادعوه من الحد والبرهان هو أمر صحيح مسلم عند العقلاء ولا يعلم أنه ما زال العقلاء والفضلاء من المسلمين وغيرهم يعيبون ذلك ويطعنون فيه وقد صنف نظار المسلمين في ذلك مصنفات متعددة وجمهور المسلمين يعيبونه عيبا مجملا لما يرونه من آثاره ولوازمه الدالة على ما في أهله مما يناقض العلم والإيمان ويفضى بهم الحال إلى أنواع من الجهل والكفر والضلال.

والمقصود هنا أن ما يدعونه من توقف كل مطلوب نظري على مقدمتين لا أكثر ليس كذلك." (١)

"وكان ما نفوه أحق بالإثبات مما أثبتوه إذ كانوا معرضين عن الله ومعرفته وعبادته جاهلين بما يجب له ويستحقه يعبدون المخلوقات ويعظمونها ويعرفون من كمالها ما يتخذونها به آلهة إشراكا منهم بالله ويدعون رب العالمين لا يعرفونه ولا يعبدونه ولا يعرفون ما يستحقه من الكمال الذي به يجب أن يعبد بل الذي يعلم به أنه لا يستحق العبادة إلا هو وهذا كله **مبسوط** في مواضعه.

وأرسطو وأصحابه القدماء لم يثبتوا له فعلا ولا جعلوه مبدعا لبعدهم عن معرفته ولهذا كان في قولهم من الفساد ما يطول وصفه ولكن ابن سينا وأتباعه لما جعلوه مبدعا ظهر في كلامهم مثل هذا التناقض.

والمقصود هنا الكلام على المنطق ومثلنا بهذا إلا أن هذا من اشرف المطالب الإلهية التي يختصون هم بأثباتها والمقصود أن نبين أنه لا فرق بين القياس الشمولي والتمثيلي إذا أعطى كل منهما حقه.

ما أمكن إثباته بقياس الشمول كان إثباته ب التمثيل أظهر:

ثم إذا قدر أن ما ذكروه يدلهم على أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد بهذا الطريق أثبت ذلك ب قياس التمثيل وكان أحسن مثل أن يقال الواحد لا يصدر عنه إلا واحد فالأول لا يصدر عنه إلا واحد لأن الواحد بسيط والبسيط لا يصدر عنه إلا بسيط كما أن الحار لا يصدر عنه إلا الحرارة والبارد لا يصدر عنه إلا البرودة وأمثال ذلك مما يذكر في الطبيعيات.

ومن هنا قالوا في الإلهيات الواحد لا يصدر عنه إلا واحد لكن إذا أرادوا أن يثبتوا ذلك في الإلهيات ب قياس شمولي وقدر صحته أمكن جعله قياسا تمثيلا وإن قدر أنهم عجزوا أما مطلقا وأما في رب العالمين لكون الوحدة التي وصفوه بها تعطيلا له في الحقيقة ونفيا لوجوده وعجزوا عنه ولم يكن معهم إلا هذا القياس التمثيلي وإذا أثبتوه بالقياس التمثيلي واثبتوا فيه أن الحكم تعلق بالقدر المشترك فقد أفاد هذا ما أفاده قياس الشمول وزيادة." (٢)

"شيء وهو بكل شيء عليم﴾ فنفى التولد عنه لامتناع التولد من شيء واحد وأن التولد إنما يكون بين اثنين وهو سبحانه لا صاحبة له وأيضا فانه خلق كل شيء وخلقه لكل شيء يناقض أن يتولد عنه شيء وهو بكل شيء عليم وعلمه بكل شيء يستلزم أن يكون فاعلا بإرادته فان الشعور فارق بين الفاعل بالإرادة والفاعل بالطبع فيمتنع مع كونه عالما أن

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٩٨

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢١٧

يكون كالأمور الطبيعية التي يتولد عنها الأشياء بلا شعور كالحار والبارد فلا يجوز إضافة الولد إليه بوجه سبحانه قال تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما يصفون بديع السماوات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم﴾ .

والذين قالوا أن العقول والنفوس صدرت عنه خرقوا له بنين وبنات بغير علم فان أولئك لم يكونوا يجعلون شيئا من البنين والبنات مبدعة لكل ما سواه وهؤلاء يجعلون احد البنين وهو العقل أبدع كل ما سواه ويجعلون العقل كالذكر والنفس كالأنثى وهذا مما صرحوا به وكانت العرب تقر بأنه خلق السموات والأرض وأحدثهما بعد أن لم تكونا ولم يكونوا يقولون أنها قديمة أزلية معه لم تزل معه وهذا **مبسوط** في موضع آخر.

والمقصود هنا أنهم لم يعلموا في الوجود شيئا واحدا صدر عنه وحده شيء عل سبيل الاستقلال فصار قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد باطلا في قياس الشمول وباطلا في قياس التمثيل لكن الغرض أنه لو أثبت هذا وأمثاله ب قياس الشمول لكان إثباته ب قياس التمثيل أولى.

وأيضا فهذا الحار الذي يفعل الحرارة والبارد الذي يفعل برودة إنما يفعل ذلك مع عدم العلم والإرادة بخلاف ما يفعل بعلم واختيار كالإنسان فان هذا." (١)

"بالقديم ومن جوز قيام الصفات بالباري منهم جوز قيام الحوادث به مثل كثير من أساطينهم القدماء والمتأخرين كأبي البركات وغيره فهذان قولان معروفان لهم أما القول الثالث وهو تجويز الصفات دون الأفعال فهذا لا اعرف به قائلا منهم فان كان قد قاله بعضهم فالكلام معه كالكلام مع من قال ذلك من أهل الكلام.

وعلى هذا فلا يلزم التسلسل وان لزم فإنما هو تسلسل في الآثار وهو وجود كلام بعد كلام أو فعل بعد فعل والنزاع في هذا مشهور وإنما يعرف نفيه عن الجهمية والقدرية ومن وافقهم من كلابي وكرامي ومن وافقهم من المتفقه وأما أئمة السلف وأئمة السنة فلا يمنعون هذا بل يجوزونه بل يوجبونه ويقولون أن الله لم يزل متكلما إذا شاء بل يقولون أنه لم يزل فاعلا يقوم به الأفعال الاختيارية بمشيئته وقدرته وهذا كله **مبسوط** في مواضعه.

والمقصود هنا أنه يلزم من كونه فاعلا قيام الصفات به فان الفعل أمر وجودى وان يفعل من أقسام الوجود ووجود المخلوق المفعول بلا خلق ولا فعل ممتنع وإذا قام الخلق به ف العلم والقدرة لازمة الخلق وقيامهما به أولى.

وأنهم أن قالوا يستلزم المفعول ولا يستلزم الصفة لكون الملزوم مفتقرا إلى اللازم فهذا من أعظم التناقض وان قالوا أنه لا يستلزمه كان ذلك أدل على بطلان قولهم في الصفات والأفعال وكان الدليل يدل على قيام الأفعال به والصفات وقيام الصفات به أولى من قيام الأفعال فبطل ما نفوا به الصفات وسموه تركيبا.

والواحد الذي قالوا أنه لا يصدر عنه إلا واحد هو الواحد المسلوب عنه الصفات كلها بل هو الوجود المقيد بكل سلب وهذا لا حقيقة له إلا في الذهن وأي موجود مخلوق قدر فهو أكمل من هذا الخيال الذي لا حقيقة له في الخارج."

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢١٩

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٣٢

"والتعظيم له إنما نشأ من اعتقاد أنه رب العالمين وانه واجب الوجود ونحو ذلك من الصفات التي تظهر كمالها وأما من هذه الجهة النافية السلبية فما من وجود إلا وهو أكمل منه وإذا كانوا قد جمعوا بين وصفه بذلك الكمال وهذا النقصان الذي يكون كل موجود أكمل منه دل على تناقضهم وفساد قولهم وكان ما قالوه من الحق حقا وما قالوه من الباطل باطلا وهذه المسائل الإلهية **مبسوطة** في موضعها.

رد القول بأن قياس التمثيل لا يفيد إلا الظن:

والمقصود هنا الكلام على المنطق وما ذكروه من البرهان وأنهم يعظمون قياس الشمول ويستخفون ب قياس التمثيل ويزعمون أنه إنما يفيد الظن وان العلم لا يحصل إلا بذلك وليس الأمر كذلك بل هما في الحقيقة من جنس واحد وقياس التمثيل الصحيح أولى بإفادة المطلوب علما كان أو ظنا من مجرد قياس الشمول ولهذا كان سائر العقلاء يستدلون ب قياس التمثيل أكثر مما يستدلون ب قياس الشمول بل ل ا يصح قياس الشمول في الأمر العام إلا بتوسط قياس التمثيل وكل ما يحتج به على صحة قياس الشمول في بعض الصور فانه يحتج به على صحة قياس التمثيل في تلك الصورة ومثلنا هذا بقولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد فانه من أشهر أقوالهم الإلهية الفاسدة.

وأما الأقوال الصحيحة فهذا أيضا ظاهر فيها فان قياس الشمولي لا بد فيه من قضية كلية موجبة ولا نتاج عن سالبتين ولا عن جزئيتين باتفاقهم والكلي لا يكون كليا إلا في الذهن فإذا عرف تحقق بعض أفراده في الخارج كان ذلك مما يعين على العلم بكونه كليا موجبا فانه إذا أحس الإنسان ببعض الأفراد الخارجية انتزع منه وصفا كليا لا سيما إذا كثرت أفراده فالعلم بثبوت الوصف المشترك لأصل في الخارج هو أصل العلم بالقضية الكلية وحينئذ ف القياس التمثيلي أصل." (١)

"قياسهم الشمولى وربما كان أيسر فان العلم بالمعينات قد يكون أبين من العلم بالكليات وهذا **مبسوط** في موضعه.

ليس في قياسهم إلا صورة الدليل من غير بيان صحته أو فساده:

والمقصود هنا أن المطلوب هو العلم والطريق إليه هو الدليل فمن عرف دليل مطلوبه عرف مطلوبه سواء نظمه بقياسهم أم لا ومن لم يعرف دليله لم ينفعه قياسهم ولا يقال أن قياسهم يعرف صحيح الأدلة من فاسدها فان هذا إنما يقوله جاهل لا يعرف حقيقة قياسهم فان قياسهم ليس فيه إلا شكل الدليل وصورته وأما كون الدليل المعين مستلزما لمدلوله فهذا ليس في قياسهم ما يتعرض له بنفي ولا إثبات وإنما هذا بحسب علمه بالمقدمات التي اشتمل عليها الدليل وليس في قياسهم بيان صحة شيء من المقدمات ولا فسادها وإنما يتكلمون في هذا إذا تكلموا في مواد القياس وهو الكلام في المقدمات من جهة ما يصدق بها وكلامهم في هذا فيه خطأ كثير كما نبه عليه في موضع آخر.

الحقيقة المعتبرة في كل دليل هو اللزوم:

والمقصود هنا أن الحقيقة المعتبرة في كل برهان ودليل في العالم هو اللزوم فمن عرف أن هذا لازم لهذا استدل بالملزوم على اللازم وإن لم يذكر لفظ اللزوم ولا تصور معنى هذا اللفظ بل من عرف أن كذا لا بد له من كذا أو أنه إذا كان كذا

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٣٣

كان كذا وأمثال هذا فقد علم اللزوم كما يعرف أن كل ما في الوجود فهو أية لله فانه مفتقر إليه محتاج إليه لا بد له منه فيلزم من وجوده وجود الصانع.

وكما يعلم أن المحدث لا بد له من محدث كما قال تعالى: ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون﴾ وفي الصحيحين عن جبير بن مطعم أنه لما قدم في فداء الأسرى عام بدر سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور قال: فلما سمعت قوله: ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون﴾." (١)

"قط أن يبين في الوجود علة فاعلة لمعلول مفعول مع مقارنتها له في الزمان أصلا وإنما يمكن المقارنة بين الشرط والمشروط ولكن لفظ العلة فيه إجمال يراد به الفاعل ويراد به القابل والشروط.

وهذا أيضا مما حصل فيه تلبيس في صفات واجب الوجود لما قالوا لو كانت له صفات لكانت معلولة للذات والواجب لا يكون معلولا فيقال لهم واجب الوجود قد يعنى به ما لا يحتاج إلى فاعل فالصفات واجبة بهذا الاعتبار وقد يعنى به ما لا يفتقر إلى محل وعلى هذا فالذات واجبة وأما الصفات فليست واجبة بهذا التفسير والبرهان قام على أن الممكنات لا بد لها من فاعل لا يفتقر إلى ما سواه لم يقم على أن صفاته كذاته لا تفتقر إلى محل وهذه الأمور **مبسوطة** في موضعها.

الكلام على جنس القياس والدليل مطلقا:

والمقصود هنا الكلام على جنس القياس والدليل مطلقا وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع لما تكلمنا على ما ذكروه من أن الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو القياس وتارة بالخاص على العام وهو الاستقراء وتارة بأحد الخاصين على الآخر وهو التمثيل وبينا فساد هذا الحصر والتقسيم وفساد ما ذكر في حكم الأقسام فان من أنواع الاستدلال ما يستدل فيه بمعين على معين وبالمساوي على المساوي سواء كان معينا أو كليا.

فليس من ضرورة الدليل أن يكون أعم أو اخص بل لا بد في الدليل من أن يكون ملزوما للحكم والملزوم قد يكون اخص من اللازم وقد يكون متساويا له ولا يجوز أن يكون أعم منه لكن قد يكون اعم من المحكوم عليه الموصوف الذي هو موضوع النتيجة المخبر عنه.

فان المطلوب الذي هو النتيجة إذا كانت هو أن النبيذ المسكر المتنازع فيه حرام فاستدل على ذلك بان النبيذ المسكر خمر بالنص وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر رواه مسلم وغيره ف الخمر أعم من النبيذ المتنازع فيه." (٢)

"هي الفاعلة للصوت ولكن الشمس شرط في الشعاع والحركة شرط في الصوت.

وأما فاعل يبدع مفعوله ويكون مقارنا له في الزمان فهذا لا يوجد قط لكن لفظ العلة فيه إجمال فالعلة الفاعلة شيء والعلة التي هي شرط شيء آخر والشرط قد يقارن المشروط في زمانه بخلاف الفاعل فانه لا بد أن يتقدم فعله على المعين وإذا

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٥٢

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٤٨

قدر أنه لم يزل فاعلا فكل جزء من أجزاء الفعل مسبوق بجزء آخر وإن كان نوع الفعل لم يزل فلا يتصور أن يكون فعله أو مفعوله معينا مع الله أزلا وأبدا وإن قيل أنه لم يزل فاعلا بمشيئته فدوام نوع الفعل شيء ودوام الفعل المعين والمفعول المعين شيء آخر.

والذي أخبرت به الرسل ودلت عليه العقول واتفق عليه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين أن الله خالق كل شيء وأن كل ما سواه فهو مخلوق له وكل مخلوق محدث مسبوق بالعدم وأما تغيير هؤلاء للفظ المحدث وقولهم إنا نقول أنه محدث حدوثا ذاتيا بمعنى أنه معلول فـهذا من تحريف الكلم عن مواضعه فان المحدث معلوم أنه قد كان بعد أن لم يكن وأنه مفعول أحدثه محدث إحداثا وما لم يزل ولا يزال فلا يسميه أحد من العقلاء في لغة من اللغات محدثا بل ولا يقول أحد من العقلاء أنه مفعول مصنوع مخلوق ولا يقول أحد أنه ممكن يمكن وجوده ويمكن عدمه إلا هذه الشرذمة من الفلاسفة.

الميزان العقلي هو المعرفة الفطرية للتماثل والاختلاف:

وهذه الأمور مبسوطة في مواضعها وإنما المقصود هنا أنهم إذا عدلوا عن المعرفة الفطرية العقلية للمعينات إلى أقيسة كلية وضعوا ألفاظها وصارت مجملة تتناول حقا وباطلا حصل بها من الضلال ما هو ضد المقصود من الموازين وصارت هذه الموازين عائلة لا عادلة وكانوا فيها من المطففين ﴿الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون." (١)

"السماوات ولا في الأرض﴾ أي بما لم يوجد فانه لو وجد لعلمه فعلمه بأنه موجود ووجوده متلازمان يلزم من ثبوت أحدهما ثبوت الآخر ومن انتفائه انتفاؤه والكلام على هذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود أن يعرف الإنسان أنهم يقولون من الجهل والكفر ما هو في غاية الضلال فرارا من لازم ليس لهم قط دليل على نفيه ولو قدر شبهة تعارض ثبوت العلم فأين هذا من هذا وأين الأدلة الدالة على ثبوت علمه والمحذور في نفي علمه مما يظن أنه يدل على نفي الصفات أو نفي بعضها دليلا ومحذورا.

بطلان قولهم الثلاثة المذكورة في النحل هي البرهان والخطابة والجدل:

والمقصود هنا أن ما يجعلونه من القران مطابقا لأصولهم ليس كما يقولون فان قيل لا ريب أن ما جاء به الرسول من الحكمة والموعظة الحسنة والجدل يخالف أقوال هؤلاء الفلاسفة أعظم من مخالفته لأقوال اليهود والنصارى لكن المقصود أن الثلاثة المذكورة في القران هي البرهان الصحيح والخطابة الصحيحة والجدل الصحيح وان لم تكن هي عين ما ذكره اليونان إذ المنطق لا يتعرض لشيء من المواد وإنما الغرض أن هذه الثلاثة هي جنس هذه الثلاثة.

قيل وهذا أيضا باطل فان الخطابة عندهم ما كان مقدماته مشهورة سواء كانت علما مجردا أو علما يقينيا والوعظ في القران هو الأمر والنهي والترغيب والترهيب كقوله تعالى: ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تثبيتا وإذا لآتيناهم من لدنا أجرا عظيما ولهديناهم صراطا مستقيما﴾ .

فقوله: ﴿ما يوعظون به﴾ أي ما يؤمرون به وقال: ﴿يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا إن كنتم مؤمنين﴾ أي ينهاكم عن

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٨١

ذلك.

وأيضا فالقرآن ليس فيه أنه قال: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم﴾ وذلك." (١)

"أنه مخالف لضرورة العقل إذ يثبتون مفعولا ممكنا يمكن وجوده ويمكن عدمه وهو مع هذا قديم أزلي لم يزل ولا يزال وهو مفعول معلول لعلة فاعلة لم يزل مقارنا لها في الزمان فكل من هذين القولين مما خالفوا فيه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين حتى سلفهم كأرسطو ونحوه فإنهم لم يقولوا بهذا ولا بهذا بل أولئك يقولون أن الفلك قديم أزلي بنفسه ليس له مبدع ولكن يتحرك للتشبه بالعلة الأولى فهو مفتقر إليها من هذه الجهة لا من جهة أنها مبدعة له وحقيقة قوله أنها شرط في وجود العالم مع وجوبه بنفسه فيجعلون الواجب بنفسه مفتقرا إلى غيره وهذا مما ينكره متأخروهم كابن سينا وأمثاله.

وكذلك القائلون بالعلة الموجبة كابن سينا وابن رشد والسهروردى وغيرهم حقيقة قولهم أنه شرط في وجود الممكنات لا مبدع لها ولا فاعل فإنهم لا يثبتون للحوادث محدثا أصلا في نفس الأمر إذ الفلك عندهم ممكن له مبدع وهو متحرك باختياره كما يتحرك الإنسان باختياره وله نفس فلكية كما للإنسان نفس وليس عندهم فوقه شيء يحدث عنه شيء.

وإن قالوا أنه معلول فقولهم في الفلك أقبح من قول القدرية في أفعال الحيوان فان القدرية يقولون أن الله خلق الحيوان بقدرته ومشيئته فجعل له قدرة تصلح للضدين فهو يحدث أرادته وأفعاله بقدرته ومشيئته وهؤلاء لا يجعلون الفلك مخلوقا في الحقيقة وإن قالوا هو معلول ولو جعلوه مخلوقا فعندهم هو متحرك حركة اختيارية نفسانية بمشيئة وقوة فيه وليس فوقه شيء يحدث هذه الحركة ولا يفعلها وإنما الفلك متحرك للتشبه بالأول لاستخراج أيونه وأوضاعه إذ هي غاية كماله.

وإن قالوا أن حركته تصدر عن الأول فكلام لا حقيقة له فإنهم وكل عاقل يعلم أن الشيء البسيط الذي هو على حال واحدة أزلا وأبدا لا يحدث عنه شيء فضلا عن حوادث مختلفة ويعلمون أن المتغيرات لا تصدر عن بسيط البتة وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع." (٢)

"بمشيئته، وقدرته، أو لم يزل فعالا لما يشاء، نحو ذلك مما يقتضي كونه فاعلها، كان هذا النوع قديما، وما وجب قدمه، امتنع عدمه، وذلك يقتضي امتناع انقضاء فعل الرب، نقيض قول الجهم، فإن عنده يجب انقضاء فعله وانقطاعه، ويمتنع عنده دوامه أبدا كما امتنع دوامه أزلا، ويجب عنده أن يكون لم يزل غير فاعل في الماضي، ولا في الأبد إذا فنيت الجنة والنار.

وحقيقة قوله: أنه لم يزل غير قادر، ثم صار قادرا، ثم يصير غير قادر وهو يقول: ما كان له بداية، وجب أن يكون له نهاية.

فأما إذا قدر أن الرب لم يزل قادرا على الفعل، والكلام بمشيئته، وأنه لم يزل متكلما إذا شاء فعالا لما يشاء، فهنا وجب وجود ما لا ابتداء له، ولا نهاية لابتدائه، فإذا قدر انتهاء هذا النوع كان باطلا، فإذا قيل: إن الحوادث انتهت إلى الطوفان

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٦٧

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٥٢٥

أو الهجرة.

فإن قيل: يقدر (١) الرب ما بقي بفعل شيئا، فهذا تقدير خلاف الواقع، بل هو ممتنع. وإن قيل: يقدر (٢) فضلا في الذهن بين ما مضى وبين ما يستقبل، فهذا التقدير الذهني لا يغير الحقائق، بل الفعل الدائم في نفسه، ثم إذا قدر هذا في الذهن، فقد قدرت الحوادث الماضية انتهت إلى هذا الحد.

وإذا انتهت قبلت الزيادة والنقصان، فإن ما ينتهي من الحوادث يقبل الزيادة والنقصان، وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع (٣) ، ولكن نبهنا هنا على أصل قول الجهم الذي أوجب له أن يقول بفناء الجنة والنار، حتى أنكر ذلك

---

(١) رسمت الكلمة بالهامش هكذا "نقدر" صح ومعنى ذلك أنها تصبح بالياء أو بالنون في أولها.

(٢) رسمت بالأصل هكذا "نقدر" إشارة إلى صحة الوجهين فيها.

(٣) انظر أدلة القائلين بامتناع ما نهاية له من الحوادث، وجواب الشيخ على هذه الأدلة في منهاج السنة النبوية ١/٤٣٢-٤٣٦.." (١)

"قلت (١) : ومثل هذا الكلام يقصد به التعبير عن عدم النهاية والنفاد والانقضاء.

والمراد: أن كلمات الله لا انتهاء لها، فلا تنفد، ولا تنقضي، وقد ذكر الربيع مع ذلك نعيم الجنة، فإن الله تعالى - قال: ﴿إن هذا لرزقنا ما له من نفاد﴾ (٢) .

فاخبر أنه: لا ينفد، فلا يكون له انقضاء، ولا فراغ وآخر ينتهي عنده (٣) .

وهذه الأقوال، والكلام عليها مبسوطة في غير هذا الموضع (٤) ، والمقصود هنا في (٥) فناء الجنة والنار، فقد تبين أن القول بفناء الجنة لم يعرف عن أحد من السلف، ولا الأئمة، وإنما هو قول جهم، ونحوه، وقد عرف فساده عقلا، ونقلا.

وأما القول (٦) بفناء النار: ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف والنزاع في ذلك معروف عن التابعين، ومن بعدهم.

---

(١) بالأصل "قال" وأشير فوقها إلى أنها هكذا في نسخة أخرى، ثم كتب بالهامش "قلت" مع التخريج لدخولها في الصلب، فأثبتها.

(٢) سورة ص، الآية: ٥٤.

(٣) بالأصل "ينتهي عنه" ومضروب عليها ومصححة بالهامش كما أثبتها.

(٤) بسط الشيخ - رحمه الله - هذه الأقوال في "منهاج السنة" ٢/٣٥٨-٣٦٠، والعقل والنقل" ٢/٢٥٥-٣٠٤-٣٠٨، "الصفدية" ٢/٥٤.

(٥) كتب بالأصل بعد لفظة "في" كلمة "بقاء" وأشير فوقها إلى أنها هكذا في نسخة أخرى، ولكن بقية الكلام في الأصل متسق مع لفظ "فناء" فأثبته.

---

(١) الرد على من قال بفناء الجنة والنار ابن تيمية ص/٤٧

(٦) مقابلة بهامش الأصل عنوان هكذا "القول بفناء النار" ولم يشر لدخوله في الصلب، وجاء في نسخة "س" وهو بدايتها ما نصه "قال الشيخ الإسلام أبو العباس أحمد ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في رسالة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار ما نصه: وأما القول بفناء النار ... الخ".

وأورد هذا النص ابن القيم في "حادي الأرواح" ص ٣٤٤. وعزاه لشيخ الإسلام، انظر مقدمة كتاب: "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار" للشيخ الألباني ص٥٣-٥٥.." (١)

"إلا لجسم. قيل لهم: هذه بمنزلة الإرادة والسمع، والبصر والكلام، فما لزم في أحدهما لزم في الآخر مثله.

وهكذا نفاة الصفات من الفلاسفة ونحوهم، إذا قالوا: ثبوت هذه الصفات يستلزم كثرة المعاني فيه، وذلك يستلزم كونه جسما أو مركبا. قيل لهم: هذا كما أثبتم أنه موجود واجب قائم بنفسه وأنه عاقل ومعقول وعقل، ولذيذ وملتذ ولذة، وعاشق ومعشوق وعشق، ونحو ذلك.

فإن قالوا: هذه ترجع إلى معنى واحد، قيل لهم: إن كان هذا ممتنعا بطل الفرق، وإن كان ممكنا أمكن أن يقال في تلك مثل هذه، فلا فرق بين صفة وصفة. والكلام على ثبوت الصفات وبطلان أقوال النفاة مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن نبين أن ثبوت الكمال لله معلوم بالعقل، وأن نقيض ذلك منتف عنه، فإن الاعتماد في الإثبات والنفي على هذه الطريق مستقيم في العقل والشرع، دون تلك، خلاف ما قاله هؤلاء المتكلمون.

وجمهور أهل الفلسفة والكلام يوافقون على أن الكمال لله ثابت بالعقل، والفلاسفة تسميه التمام،." (٢)

"فنفي مماثلة هؤلاء مع اتفاقهم في الإنسانية، فكيف يقال: إن لغة العرب توجب أن كل ما يشار إليه مثل كل ما يشار إليه.

وقال تعالى: ﴿ألم تر كيف فعل ربك بعاد إرم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد﴾ [الفجر: ٦ ٨] فأخبر أنه لم يخلق مثلها في البلاد، وكلاهما بلد؛ فكيف يقال: إن كل جسم فهو مثل لكل جسم في لغة العرب، حتى يحمل علي ذلك قوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾ .

وقد قال الشاعر:

ليس كمثل الفتى زهير

وقال:

ما إن كمثلهم في الناس من بشر

ولم يقصد هذا أن ينفي وجود جسم من الأجسام.

وكذلك لفظ [التشابه] ليس هو التماثل في اللغة، قال تعالى: ﴿وأتوا به متشابها﴾ [البقرة: ٢٥] ، وقال تعالى: ﴿مشتبها وغير متشابه﴾ [الأنعام: ٩٩] ، ولم يرد به شيئا هو مماثل في اللغة، وليس المراد هنا كون الجواهر متماثلة في العقل أو

---

(١) الرد على من قال بفناء الجنة والنار ابن تيمية ص/٥٢

(٢) الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال ابن تيمية ص/١١

ليست متماثلة؛ فإن هذا مبسوط في موضعه، بل المراد أن أهل اللغة التي بها نزل القرآن لا يجعلون مجرد هذا موجبا لإطلاق اسم المثل، ولا يجعلون نفي المثل نفيا لهذا، فحمل القرآن على ذلك كذب على القرآن.." (١)

"ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علما، وأنصحهم للأمة، وأبينهم للسنة، فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره إلا وقد نصب دليلا يمنع من حمله على ظاهره، إما أن يكون عقليا ظاهرا، مثل قوله: ﴿وأوتيت من كل شيء﴾ [النمل: ٢٣] ، فإن كل أحد يعلم بعقله أن المراد: أوتيت من جنس ما يؤتاه مثلها، وكذلك: ﴿خالق كل شيء﴾ [الأنعام: ١٠٢] يعلم المستمع: أن الخالق لا يدخل في هذا العموم، أو سمعيا ظاهرا، مثل الدلالات في الكتاب والسنة التي تصرف بعض الظواهر.

ولا يجوز أن يحيلهم على دليل خفي، لا يستنبطه إلا أفراد الناس، سواء كان سمعيا أو عقليا؛ لأنه إذا تكلم بالكلام الذي يفهم منه معنى وأعاده مرات كثيرة، وخاطب به الخلق كلهم وفيهم الذكي والبليد، والفقيه وغير الفقيه، وقد أوجب عليهم أن يتدبروا ذلك الخطاب ويعقلوه، ويتفكروا فيه ويعتقدوا موجبه، ثم أوجب ألا يعتقدوا بهذا الخطاب شيئا من ظاهره؛ لأن هناك دليلا خفيا يستنبطه أفراد الناس يدل على أنه لم يرد ظاهره، كان هذا تدليسا وتلبيسا، وكان نقيض البيان وضد الهدى، وهو بالألغاز والأحاجي أشبه منه بالهدى والبيان.

فكيف إذا كانت دلالة ذلك الخطاب على ظاهره، أقوى بدرجات كثيرة من دلالة ذلك الدليل الخفي على أن الظاهر غير مراد؟ ! أم كيف إذا كان ذلك الخفي شبهة ليس لها حقيقة! ؟

فسلم لي ذلك الرجل هذه المقامات.

قلت: ونحن نتكلم على صفة من الصفات، ونجعل الكلام فيها أنموذجا يحتذى عليه، ونعبر بصفة اليد، وقد قال تعالى: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾ [المائدة: ٦٤] ، وقال تعالى لإبليس: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] ، وقال تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه﴾ [الزمر: ٦٧] ، وقال تعالى: ﴿تبارك الذي بيده الملك﴾ [الملك: ١] ، وقال: ﴿بيدك الخير إنك على كل شيء قدير﴾ [آل عمران: ٦٢] ، وقال تعالى: ﴿أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون﴾ [يس: ٧١] .." (٢)

"وقد تواتر في السنة مجيء اليد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

فالمفهوم من هذا الكلام: أن لله تعالى يدين مختصتان به، ذاتيتان له، كما يليق بجلاله، وأنه سبحانه خلق آدم بيده دون الملائكة وإبليس، وأنه سبحانه يقبض الأرض ويطوى السموات بيده اليمنى، وأن ﴿يداه مبسوطتان﴾ [المائدة: ٦٤] ومعنى بسطهما: بذل الجود وسعة العطاء؛ لأن الإعطاء والجود في الغالب يكون ببسط اليد ومدها، وتركه يكون ضما لليد إلى العنق، صار من الحقائق العرفية إذا قيل: هو مبسوط اليد فهم منه يد حقيقة، وكان ظاهره الجود والبخل،

---

(١) الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال ابن تيمية ص/٤٧

(٢) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله (مطبوع ضمن الفتوى الحموية الكبرى) ابن تيمية ص/٨

كما قال تعالى: ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط﴾ [الإسراء: ٢٩] ، ويقولون: فلان جعد البنان وسبط البنان.

قلت له: فالقائل إن زعم أنه ليس له يد من جنس أيدي المخلوقين، وأن يده ليست جارحة، فهذا حق.

وإن زعم أنه ليس له يد زائدة على الصفات السبع، فهو مبطل، فيحتاج إلى تلك المقامات الأربعة.

أما الأول، فيقول: إن اليد تكون بمعنى النعمة والعطية، تسمية للشيء باسم سببه، كما يسمى المطر والنبات سماء، ومنه قولهم: لفلان عنده أياد، وقول أبي طالب لما فقد النبي صلى الله عليه وسلم:

يا رب رد راكبي محمدا رده ... علي واصطنع عندي يدا

وقول عروة بن مسعود لأبي بكر يوم الحديبية: لولا يد لك عندي لم أجزك بها لأجبتك.

وقد تكون اليد بمعنى القدرة، تسمية للشيء باسم مسببه؛ لأن القدرة هي تحرك اليد، يقولون: فلان له يد في كذا وكذا، ومنه قول زياد لمعاوية: إني قد أمسكت العراق بإحدى يدي، ويدي الأخرى فارغة، يريد نصف قدرتي ضبط أمر العراق.

ومنه قوله: ﴿بيده عقدة النكاح﴾ [البقرة: ٢٣٧] ، والنكاح كلام يقال، وإنما معناه أنه مقتدر عليه.

وقد يجعلون إضافة الفعل إليها إضافة الفعل إلى الشخص نفسه؛ لأن غالب الأفعال لما كانت باليد جعل ذكر اليد إشارة إلى أنه فعل بنفسه، قال الله تعالى: ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء﴾ إلى قوله: ﴿ذلك بما قدمت." (١)

"أيديكم﴾ [آل عمران: ١٨١، ١٨٢] أي: بما قدمتم، فإن بعض ما قدموه كلام تكلموا به. وكذلك قوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملآئكة يضربون وجوههم وأدبارهم﴾ إلى قوله: ﴿ذلك بما قدمت أيديكم﴾ [الأنفال: ٥٠، ٥١] ، والعرب تقول: يداك أوكتا، وفوك نفخ؛ توبيخا لكل من جر على نفسه جريرة؛ لأن أول ما قيل هذا لمن فعل بيديه وفمه.

قلت له: ونحن لا ننكر لغة العرب التي نزل بها القرآن في هذا كله، والمتأولون للصفات الذين حرفوا الكلم عن مواضعه، وألحدوا في أسمائه وآياته تأولوا قوله: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة: ٦٤] ، وقوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] على هذا كله، فقالوا: إن المراد نعمته، أي: نعمة الدنيا ونعمة الآخرة، وقالوا: بقدرته، وقالوا: اللفظ كناية عن نفس الجود من غير أن يكون هناك يد حقيقة، بل هذه اللفظة قد صارت حقيقة في العطاء والجود، وقوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾ أي: خلقته أنا، وإن لم يكن هناك يد حقيقية. قلت له: فهذه تأويلاتهم؟ قال: نعم. قلت له: فننظر فيما قدمنا:

المقام الأول: أن لفظ اليدين بصيغة التثنية لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة؛ لأن من لغة القوم استعمال الواحد في الجمع، كقوله: ﴿إن الإنسان لفي خسر﴾ [العصر: ٢] ، ولفظ الجمع في الواحد كقوله: ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس﴾ [آل عمران: ١٧٣] ، ولفظ الجمع في الاثنين كقوله: ﴿صغت قلوبكما﴾ [التحريم: ٤] . أما استعمال لفظ الواحد في الاثنين، أو الاثنين في الواحد فلا أصل له؛ لأن هذه الألفاظ عدد وهي نصوص في معناها لا يتجوز بها، ولا

---

(١) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله (مطبوع ضمن الفتوى الحموية الكبرى) ابن تيمية ص/٩

يجوز أن يقال: عندي رجل، ويعني رجلين، ولا عندي رجلان، ويعني به الجنس؛ لأن اسم الواحد يدل على الجنس والجنس فيه شياع، وكذلك اسم الجمع فيه معنى الجنس، والجنس يحصل بحصول الواحد.

فقوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾ لا يجوز أن يراد به القدرة؛ لأن القدرة صفة واحدة، ولا يجوز أن يعبر بال ا ثنين عن الواحد.

ولا يجوز أن يراد به النعمة؛ لأن نعم الله لا تحصى، فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية.

ولا يجوز أن يكون لما خلقت أنا؛ لأنهم إذا أرادوا ذلك أضافوا الفعل إلى اليد،." (١)

"ما يذكره الخصم من دليل يدل على امتناع وصفه بما يسمى به وصحت الدلالة سلم له أن المعنى الذي يستحقه المخلوق منتف عنه، وإنما حقيقة اللفظ وظاهره يد يستحقها الخالق كالعلم والقدرة، بل كالذات والوجود.

المقام الثالث: قلت له: بلغك أن في كتاب الله أو في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن أحد من أئمة المسلمين أنهم قالوا: المراد باليد خلاف ظاهره، أو الظاهر غير مراد، أو هل في كتاب الله آية تدل على انتفاء وصفه باليد دلالة ظاهرة، بل أو دلالة خفية؟ فإن أقصى ما يذكره المتكلف قوله: ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: ١] ، وقوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١] ، وقوله: ﴿هل تعلم له سميا﴾ [مريم: ٦٥] ، وهؤلاء الآيات إنما يدللن على انتفاء التجسيم والتشبيه. أما انتفاء يد تليق بجلاله، فليس في الكلام ما يدل عليه بوجه من الوجوه.

وكذلك هل في العقل ما يدل دلالة ظاهرة على أن الباري لا يد له البتة؟ لا يدا تليق بجلاله، ولا يدا تناسب المحدثات، وهل فيه ما يدل على ذلك أصلا، ولو بوجه خفي؟ فإذا لم يكن في السمع ولا في العقل ما ينفي حقيقة اليد البتة، وإن فرض ما ينافيها فإنما هو من الوجوه الخفية عند من يدعيه وإلا ففي الحقيقة إنما هو شبهة فاسدة.

فهل يجوز أن يملأ الكتاب والسنة من ذكر اليد، وأن الله تعالي خلق بيده، وأن يداه مبسوطتان، وأن الملك بيده، وفي الحديث ما لا يحصى، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى الأمر لا يبينون للناس أن هذا الكلام لا يراد به حقيقته ولا ظاهره، حتى ينشأ جهم ابن صفوان بعد انقراض عصر الصحابة، فيبين للناس ما نزل إليهم على نبيهم، ويتبعه عليه بشر بن غياث ومن سلك سبيلهم من كل مغموص عليه بالنفاق.

وكيف يجوز أن يعلمنا نبينا صلى الله عليه وسلم كل شيء حتى الخراءة، ويقول: " ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به، ولا من شيء يبعدكم عن النار إلا وقد حدثتكم به "، " تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك "، ثم يترك الكتاب المنزل عليه، وسنته الغراء مملوءة مما يزعم الخصم أن ظاهره تشبيه وتجسيم، وأن اعتقاد ظاهره ضلال، وهو لا يبين ذلك ولا يوضحه؟ !

وكيف يجوز للسلف أن يقولوا:." (٢)

"وأعداء الله بل صاروا يظنون في من هو من جنس المشركين والكفار أهل الكتاب من وجوه كثيرة أنه من أولياء الله المتقين والكلام في هذا مبسوط في موضع آخر ولهذا في هؤلاء من يرى جواز قتال الأنبياء ومنهم من يرى أنه أفضل

---

(١) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله (مطبوع ضمن الفتوى الحموية الكبرى) ابن تيمية ص/١٠

(٢) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله (مطبوع ضمن الفتوى الحموية الكبرى) ابن تيمية ص/١٢

من الأنبياء الى أنواع آخر وذلك لأنه حصل لهم من الأنواع الشيطانية والنفسانية ما ظنوا أنها من كرامات الأولياء فظنوا أنهم منهم فكان الأمر بالعكس وأصل هذا أنهم تعبدوا بما تحبه النفس وأما العبادة بما يحبه الله ويرضاه فلا يحبونه ولا يريدونه وحده ويرون أنهم اذا عبدوا الله بما أمر به ورسله حط لهم عن منصب الولاية فيحدثون محبة قوية وتألها وعبادة وشوقا وزهدا ولكن فيه شرك وبدعة ومحبة التوحيد انما تكون لله وحده على متابعة رسوله كما قال تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم فلهذا يكون أهل الاتباع فيهم جهاد ونية في محبتهم يحبون لله ويبغضون له وهم على ملة ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده وأولئك محبتهم فيها شرك وليسوا متابعين للرسول ولا مجاهدين في سبيل الله فليست هي المحبه الاخلاصية فإنها مقرونة بالتوحيد ولهذا سمى أبو طالب المكي كتابه قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد الى مقام التوحيد والله سبحانه أعلم." (١)

"وانقطاع حجتي الا غفرت لي وفي الحديث الصحيح الالهي يا عبادي انما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم اياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه وهذا له تحقيق مبسوط في غير هذا الموضع وآخرون قد يشهدون الأمر فقط فتجدهم يجتهدون في الطاعة حسب الاستطاعة لكن ليس عندهم من مشاهدة القدر ما يوجب لهم حقيقة الاستعانة والتوكل والصبر وآخرون يشهدون القدر فقط فيكون عندهم من الاستعانة والتوكل والصبر ما ليس عند أولئك لكنهم لا يلتزمون أمر الله ورسوله واتباع شريعته وملازمة ما جاء به الكتاب والسنة من الدين فهؤلاء يستعينون الله ولا يعبدونه والذين من قبلهم يريدون أن يعبدوه ولا يستعينوه والمؤمن يعبده ويستعينة والقسم الرابع شر الأقسام وهو من لا يعبده ولا يستعينة فلا هو مع الشريعة الأمرية ولا مع القدر الكوني وانقسامهم الى هذه الأقسام هو فيما يكون قبل وقوع المقدور من توكل واستعانة ونحو ذلك وما يكون بعده من صبر ورضا ونحو ذلك فهم في التقوى وهي طاعة الأمر الديني والصبر على ما يقدر عليه من القدر الكوني أربعة أقسام أقسام الناس في التقوى والصبر أحدها أهل التقوى والصبر وهم الذين أنعم الله عليهم من أهل السعادة في الدنيا والآخرة والثاني الذين لهم نوع من التقوى بلا صبر مثل الذين يمتثلون." (٢)

"أفهام في الرضا والارادة وانما ضل هنا فريقان من الناس قوم من أهل الكلام المنتسبين الى السنة في مناظرة القدرية ظنوا أن محبة الحق ورضاه وغضبه وسخطه يرجع الى ارادته وقد علموا أنه مريد لجميع الكائنات خلافا للقدرية وقالوا هو أيضا محب لها مريد لها ثم أخذوا يحرفون الكلم عن مواضعه فقالوا لا يحب الفساد بمعنى لا يريد الفساد أي لا يريده للمؤمنين ولا يرضى لعباده الكفر أي لا يريده لعباده المؤمنين وهذا غلط عظيم فإن هذا عندهم بمنزلة أن يقال لا يحب الايمان ولا يرضى لعباده الايمان أي لا يريده للكافرين ولا يرضاه للكافرين وقد اتفق أهل الاسلام على أن ما أمر الله به فإنه بكون مستحبا يحبه ثم قد يكون مع ذلك واجبا وقد يكون مستحبا ليس بواجب سواء فعل أو لم يفعل

(١) الزهد والورع والعبادة ابن تيمية ص/٤٩

(٢) الزهد والورع والعبادة ابن تيمية ص/١٠٥

والكلام على هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع والفريق الثاني من غالطي المتصوفة شربوا من هذه العين فشهدوا أن الله رب الكائنات جميعها وعلموا أنه قدر على كل شيء وشاءه وظنوا أنهم لا يكونون راضين حتى يرضوا بكل ما يقدره ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان حتى قال بعضهم المحبة نار تحرق من القلب كل ما سوى مراد المحبوب قالوا والكون كله مراد المحبوب وضل هؤلاء ضلالا عظيما حيث لم يفرقوا بين الارادة الدينية والكونية والاذن الكوني والديني والأمر الكوني والديني والبعث الكوني والديني والارسال الكوني والديني كما بسطناه في غير هذا الموضع وهؤلاء يؤول الأمر بهم الى أن لا يفرقوا بين المأمور والمحظور وأولياء الله وأعداءه والأنبياء والمتقين ويجعلون الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ويجعلون المتقين كالفجار ويجعلون المسلمين." (١)

""خزع" معناه قطع عهده وفي رواية غير الخطابي فخزع منه هجاؤه له فأمر بقتله والخزع: القطع يقال: خزع فلان عن أصحابه يخزع خزعا أي انقطع وتخلف ومنه سميت خزاعة لأنهم انخزعوا عن أصحابهم وأقاموا بمكة فعلى اللفظ الأول يكون التقدير أن قوله هذا هو أول خزعه عن النبي صلى الله عليه وسلم أي أول غضاضة عنه بنقض العهد وعلى الثاني قيل: معناه قطع هجاه للنبي صلى الله عليه وسلم منه بعني أنه نقض عهده وذمته وقيل: معناه خزع من النبي صلى الله عليه وسلم معناه هجاه: أي نال منه وشعث منه ووضع منه.

وذكر أهل المغازي والتفسير مثل محمد بن إسحاق أن كعب بن الأشرف كان موادعا للنبي صلى الله عليه وسلم في جملة من وادعه من يهود المدينة وكان عربيا من بني طي وكانت أمه من بني النضير قالوا: فلما قتل أهل بدر شق ذلك عليه وذهب إلى مكة ورثاهم لقريش وفضل دين الجاهلية على دين الإسلام حتى أنزل الله فيه: ﴿ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا﴾ .

ثم لما رجع إلى المدينة أخذ ينشد الأشعار يهجو بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وشبب بنساء المسلمين حتى آذاهم حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم: " من لكعب بن الأشرف فإنه قد آذى الله ورسوله؟ " وذكر قصة قتله **مبسوطة**.

وقال الواقدي: حدثني عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن رمان ومعمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك وإبراهيم بن جعفر عن أبيه عن جابر وذكر القصة إلى قتله قال: ففزعت يهود ومن معها من المشركين فجاءوا إلى." (٢)

"وهذا الحديث يفيد أن سبه في الجملة يبيح القتل ويستدل بعمومه على قتل الكافر والمسلم.

الحديث السادس: قصة العصماء بنت مروان ما روى عن ابن عباس قال: هجت امرأة من خطمة النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "من لي بها؟ " فقال رجل من قومها: أنا يا رسول الله فنهض فقتلها فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "لا ينتطح فيها عنزان ".

وقد ذكر بعض أصحاب المغازي وغيرهم قصتها **مبسوطة**.

---

(١) الزهد والورع والعبادة ابن تيمية ص/١١٧

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول ابن تيمية ص/٧٢

قال الواقدي: حدثني عبد الله بن الحارث بن الفضيل عن أبيه أن عصماء بنت مروان من بني أمية بنت زيد كانت تحت يزيد بن زيد ابن حصن الخطمي وكانت تؤذي النبي صلى الله عليه وسلم وتعيب الإسلام وتحرض على النبي صلى الله عليه وسلم وقالت:

فباست بني مالك والنبيت ... وعوف وباست بني الخزرج

أطعتم أتاوي من غيركم ... فلا من مراد ولا مذحج

ترجونه بعد قتل الرؤوس ... كما يرتجى مرق المنضج

وقال عمير بن عدي الخطمي حين بلغه قولها وتحريضها: " اللهم إن لك علي نذرا لئن رددت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة لأقتلنها" ورسول الله صلى الله عليه وسلم ببدر فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من بدر جاء عمير بن عدي في جوف الليل حتى دخل عليها في بيتها وحولها نفر من ولدها نيام منهم من ترضعه في صدرها فحسها بيده فوجد الصبي ترضعه فنحاه عنها ثم وضع سيفه على صدرها حتى أنفذه من ظهرها ثم خرج حتى صلى الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى عمير فقال: أقتلت بنت مروان؟ قال: نعم بأبي أنت." (١)

"وقال في رواية جماعة من أصحابه في ذمي فجر بمسلمة: يقتل قيل: فإن أسلم قال: يقتل هذا قد وجب عليه.
فقد نص رحمه الله على وجوب قتله بكل حال سواء كان محصنا أو غير محصن وأن القتل واجب عليه وإن أسلم وأنه لا يقام عليه حد الزنا الذي يفرق فيه بين المحصن وغير المحصن واتبع ذلك ما رواه خالد الحذاء عن ابن أشوع عن الشعبي عن عوف بن مالك أن رجلا نخس بامرأة فتجللها فأمر به عمر فقتل وصلب ورواه المروزي عن مجالد عن الشعبي عن سويد بن غفلة: "أن رجلا من أهل الذمة نخس بامرأة من المسلمين بالشام وهي على الحمار فصرعها وألقى نفسه عليها فرآه عوف بن مالك فضربه فشجه فانطلق إلى عمر يشكو عوفا فأتى عوف عمر فحدثه حديثه فأرسل إلى المرأة يسألها فصدقت عوفا فقال: قد شهدت أختنا فأمر به عمر فصلب قال: فكان أول مصلوب في الإسلام ثم قال عمر: "أيها الناس اتقوا الله في ذمة محمد صلى الله عليه وسلم ولا تظلموهم فمن فعل هذا فلا ذمة له".
وروى سيف في الفتوح هذه القصة عن عوف بن مالك مبسوطة وذكر فيها أن الحمار صرع المرأة وأن النبطي أرادها فامتنعت واستغاثت قال عوف: "فأخذت عصاي فمشيت في أثره فأدركته فضربت رأسه ضربة ذا عجر ورجعت إلى منزلي" وفيه: "فقال للنبطي: "أصدقني فأخبره".
وقال الإمام أحمد أيضا في الجاسوس: إذا كان ذميا قد نقض العهد يقتل وقال في الراهب: لا يقتل ولا يؤذى ولا يسأل عن شيء إلا أن نعلم منه أنه يدل على عورات المسلمين ويخبر عن أمرهم عدوهم فيستحل حينئذ دمه.
وقد نص الإمام أحمد على أنه من نقض العهد بسب الله أو رسوله فإنه يقتل." (٢)

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول ابن تيمية ص/٩٥

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول ابن تيمية ص/٢٦٨

"٥٥-: ﴿هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك يوم يأتي بعض آيات ربك﴾ [الأنعام: ١٥٨] .

٥٦-: ﴿كلا إذا دكت الأرض دكا دكا ﷺ وجاء ربك والملك صفا صفا﴾ [الفجر: ٢١ - ٢٢] .

٥٧-: ﴿ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلا﴾ [الفرقان: ٢٥] .

* * * *

[صفة الوجه لله سبحانه] :

٥٨- وقوله: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن: ٢٧] .

٥٩-: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ [القصص: ٨٨] .

* * * *

[إثبات اليدين لله تعالى] :

٦٠- وقوله: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] .

٦١-: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه **مبسوطتان** ينفق كيف يشاء﴾ [المائدة: ٦٤] .

* * * *

[إثبات العينين لله تعالى] :

٦٢- وقوله: ﴿واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا﴾ [الطور: ٤٨] .

٦٣-: ﴿وحملناه على ذات ألواح ودسر ﷺ تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر﴾ [القمر: ١٣ - ١٤] .." (١)

"وحكاية أبي يوسف مع مالك في ذلك مشهورة، لما سأله عن مقدار الصاع والمد، فأمر أهل المدينة أن يأتوه بصيعانهم حتى اجتمع عنده منها شيء كثير، فلما حضر أبو يوسف قال مالك لواحد منهم: من أين لك هذا الصاع؟ قال: حدثني أبي، عن أبيه، أنه كان يؤدي به صدقة الفطر إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. وقال الآخر: حدثتني أمي عن أمها أنها كانت تؤدي به - يعني صدقة حديقتها - إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال الآخر نحو ذلك، وقال الآخر نحو ذلك.

فقال مالك لأبي يوسف: أترى هؤلاء يكذبون؟ قال: لا، والله ما يكذب هؤلاء. قال مالك: فأنا حررت هذا برطلكم يا أهل العراق فوجدته خمسة أرطال وثلثا. فقال أبو يوسف لمالك: قد رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله، ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت. فهذا النقل المتواتر عن أهل المدينة بمقدار الصاع والمد.

وقد ذهب طائفة من العلماء: كابن قتيبة، والقاضي أبي يعلى في تعليقه، وجدي أبي البركات إلى: أن صاع الطعام خمسة أرطال وثلث، وصاع الماء ثمانية، واحتجوا بحجج، منها: خبر عائشة أنها كانت تغتسل هي ورسول الله - صلى الله

---

(١) العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة ابن تيمية ص/٦٦

عليه وسلم - بالفرق، والفرق ستة عشر رطلا بالعراقي. والجمهور على أن الصاع والمد في الطعام والماء واحد، وهو أظهر وهذا **مبسوط** في موضعه.

والمقصود هنا: أن مقدار طهور النبي - صلى الله عليه وسلم - في الغسل ما بين ثمانية أرطال عراقية إلى خمسة وثلث، والوضوء ربع ذلك، وهذا بالرطل المصري أقل من ذلك." (١)

"باطل، روي أن عائشة روت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - «كان يفطر ويصوم، ويقصر ويتم» .

فظن بعض الأئمة أن الحديث فيه أنها روت الأمرين عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهذا **مبسوط** في موضعه.

والمقصود هنا: أن السنة للمسافر أن يصلي ركعتين، والأئمة متفقون على أن هذا هو الأفضل، إلا قولا مرجوحا للشافعي.

وأكثر الأئمة يكرهون التربيع للمسافر.

كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أنص الروايتين عنه.

ثم من هؤلاء من يقول: لا يجوز التربيع، كقول أبي حنيفة.

ومنهم من يقول: يجوز مع الكراهة كقول مالك، وأحمد.

فيقال: لو كان الله يحب للمسافر أن يصلي ركعتين، ثم ركعتين، لكان يستحب له أن يصلي الفرض أربعا، فإن التقرب إليه ببعض الظهر أفضل من التقرب إليه بالتطوع مع الظهر.

ولهذا أوجب على المقيم أربعا، فلو أراد المقيم أن يصلي ركعتين فرضا، وركعتين تطوعا، لم يجز له ذلك، والله تعالى لا يوجب عليه وينهاه عن شيء إلا والذي أمره به خير من الذي نهاه عنه، فعلم أن صلاة الظهر أربعا خير عند الله من أن يصليها ركعتين مع ركعتين تطوعا.

فلما كان سبحانه لم يستحب للمسافر التربيع بخير الأمرين عنده، فلأن لا يستحب التربيع بالأمر المرجوح عنده أولى.

فثبت بهذا الاعتبار الصحيح أن فعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هو أكمل الأمور، وأن هديه خير الهدي، وأن المسافر إذا اقتصر على ركعتي الفرض كان أفضل له من أن يقرن بهما ركعتي السنة.

وبهذا يظهر أن الجمعة إذا كانت ظهرا مقصورة لم يكن من السنة أن يقرن بها سنة ظهر المقيم، بل تجعل كظهر المسافر المقصورة.

وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - «يصلي في السفر ركعتي الفجر والوتر، ويصلي على راحلته قبل أي وجه توجهت به، ويوتر عليها» ، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة.

وهذا لأن الفجر لم تقصر في السفر، فبقيت سنتها على حالها، بخلاف المقصورات في السفر، والوتر مستقل بنفسه كسائر قيام الليل وهو أفضل الصلاة بعد المكتوبة، وسنة الفجر تدخل في صلاة الليل من بعض الوجوه فلهذا كان النبي

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٢٣/١

- صلى الله عليه وسلم - يصليه في السفر، لاستقلاله وقيام المقتضي له.
والصواب أن يقال: ليس قبل الجمعة سنة راتبة مقدرة، ولو كان الأذانان على عهده فإنه قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين." (١)

"يكون مع ذلك واجبا، وقد يكون مستحبا ليس بواجب، سواء فعل أو لم يفعل، والكلام على هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.

والفرق الثاني: من غالطي المتصوفة، شربوا من هذه العين، فشهدوا أن الله رب الكائنات جميعا، وعلموا أنه قدر على كل شيء وشاءه، وظنوا أنهم لا يكونوا راضين حتى يرضوا بكل ما يقدره ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان، حتى قال بعضهم: " المحبة نار تحرق من القلب كل ما سوى مراد المحبوب ". قالوا: " والكون كله مراد المحبوب ".

وضل هؤلاء ضلالا عظيما، حيث لم يفرقوا بين الإرادة الدينية والكونية، والإذن الكوني والديني، والأمر الكوني والديني، والبعث الكوني والديني، والإرسال الكوني والديني، كما بسطناه في غير هذا الموضع.

وهؤلاء يئول الأمر بهم إلى أن لا يفرقوا بين المأمور والمحظور. وأولياء الله وأعدائه، والأنبياء والمتقين، ويجعلون الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض، ويجعلون المتقين كالفجار ويجعلون المسلمين كالمجرمين، ويعطلون الأمر والنهي، والوعد والوعيد والشرائع، وربما سموا هذه حقيقة، ولعمري أنه حقيقة كونية، لكن هذه الحقيقة الكونية قد عرفها عباد الأصنام، كما قال: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله﴾ [لقمان: ٢٥] . وقال تعالى: ﴿قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون﴾ [المؤمنون: ٨٤] ﴿سيقولون لله قل أفلا تذكرون﴾ [المؤمنون: ٨٥] . الآيات.

فالمشركون الذين يعبدون الأصنام كانوا مقرين بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، فمن كان هذا منتهى تحقيقه كان أقرب أن يكون كعباد الأصنام.

والمؤمن إنما فارق الكفر بالإيمان بالله وبرسله، وبتصديقهم فيما أخبروا وطاعتهم فيما أمروا، واتباع ما يرضاه الله ويحبه، دون ما يقدره ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان، ولكن يرضى بما أصابه من المصائب، لا بما فعله من المعائب. فهو من الذنوب يستغفر، وعلى المصائب يصبر، فهو كما قال تعالى: ﴿فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك﴾ [غافر: ٥٥]." (٢)

"الشرع الصحيح هو الذي يوافقه العقل الصريح، كما تكلمت على حد اليوم أيضا، وبينت أنه لا ينضبط بالحساب، لأن اليوم يظهر بسبب الأبخرة المتصاعدة، فمن أراد أن يأخذ حصة العشاء من حصة الفجر، إنما يصح كلامه لو كان

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢/٣٥٣

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢/٣٩٥

الموجب لظهور النور وخفائه محاذاة الأفق التي تعلم بالحساب.
فأما إذا كان للأبخرة في ذلك تأثير، والبخار يكون في الشتاء والأرض الرطبة أكثر مما يكون في الصيف والأرض اليابسة. وكان ذلك لا ينضبط بالحساب، فسدت طريقة القياس الحسابي.
ولهذا توجد حصة الفجر في زمان الشتاء أطول منها في زمان الصيف. والآخذ بمجرد القياس الحسابي يشكل عليه ذلك، لأن حصة الفجر عنده تتبع النهار، وهذا أيضا مبسوط في موضعه، والله سبحانه أعلم. وصلى الله على محمد.

[مسألة المسافر في رمضان]

٣٣٤ - ٤ - وسئل - رحمه الله تعالى -، عن المسافر في رمضان، ومن يصوم، ينكر عليه، وينسب إلى الجهل. ويقال له الفطر أفضل، وما هو مسافة القصر: وهل إذا أنشأ السفر من يومه يفطر؟ ؟ وهل يفطر السفار من المكارية والتجار والجمال والملاح وراكب البحر؟ وما الفرق بين سفر الطاعة، وسفر المعصية؟
فأجاب: الحمد لله: الفطر للمسافر جائز باتفاق المسلمين، سواء كان سفر حج، أو جهاد، أو تجارة، أو نحو ذلك من الأسفار التي لا يكرهها الله ورسوله.
وتنازعوا في سفر المعصية كالذي يسافر ليقطع الطريق ونحو ذلك، على قولين مشهورين كما تنازعوا في قصر الصلاة.
فأما السفر الذي تقصر فيه الصلاة فإنه يجوز فيه الفطر مع القضاء باتفاق الأئمة، ويجوز الفطر للمسافر باتفاق الأمة، سواء كان قادرا على الصيام، أو عاجزا، وسواء شق عليه الصوم، أو لم يشق، بحيث لو كان مسافرا في الظل والماء ومعه من يخدمه جاز له الفطر والقصر.." (١)

"النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابة يتمضمضون، ويستنشقون مع الصوم. لكن «قال للقيط بن صبرة: وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما» . فنهاه عن المبالغة؛ لا عن الاستنشاق.
وأما السواك فجائز بلا نزاع، لكن اختلفوا في كراهيته بعد الزوال على قولين مشهورين، هما روايتان عن أحمد. ولم يقم على كراهيته دليل شرعي يصلح أن يخص عمومات نصوص السواك، وقياسه على دم الشهيد ونحوه ضعيف من وجوه، كما هو مبسوط في موضعه.
وذوق الطعام يكره لغير حاجة؛ لكن لا يفطره. وأما للحاجة فهو كالمضمضة وأما القيء: فإذا استقاء: أفطر، وإن غلبه القيء لم يفطر. والادهان: لا يفطر بلا ريب.
وأما خروج الدم الذي لا يمكن الاحتراز منه، كدم المستحاضة، والجروح، والذي يرعف، ونحوه، فلا يفطر، وخروج دم الحيض والنفاس يفطر باتفاق العلماء.
وأما الاحتجام: ففيه قولان مشهوران، ومذهب أحمد وكثير من السلف أنه يفطر، والفصاد ونحوه فيه قولان في مذهبه أحدهما أن ذلك كالاحتجام.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤٦٥/٢

ومذهبه في الكحل الذي يصل إلى الدماغ، أنه يفطر، كالطيب والحاجة ومذهب مالك نحو ذلك، وأما أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله فلا يريان الفطر بذلك، والله أعلم.

[افتصد بسبب وجع رأسه وهو صائم]

٣٤٩ - ١٩ - وسئل - رحمه الله تعالى -، عن رجل افتصد بسبب وجع رأسه وهو صائم، هل يفطر ويجب عليه قضاء ذلك اليوم؟ أم لا؟ وهل إذا أعلم أنه يفطر إذا افتصد، يأثم أم لا؟." (١)

"على الملوك إدلال يقضون به حوائجهم، فيجعلونهم لله تعالى بمنزلة شركاء الملك، وبمنزلة أولاده. والله تعالى قد نزه نفسه المقدسة عن ذلك، كما قال تعالى: ﴿وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيرا﴾ [الإسراء: ١١١] . ولهذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله، ورسوله» . وهذه المسألة **مبسوطة** في غير هذا الموضع.

والزيارة البدعية:

هي من أسباب الشرك بالله تعالى، ودعاء خلقه، وإحداث دين لم يأذن به الله.

والزيارة الشرعية:

هي من جنس الإحسان إلى الميت بالدعاء له، كالإحسان إليه بالصلاة عليه، وهي من العبادات لله تعالى التي ينفع الله بها الداعي، والمدعو له، كالصلاة والسلام على النبي - صلى الله عليه وسلم - وطلب الوسيلة، والدعاء لسائر المؤمنين: أحيائهم وأمواتهم.

وأما المسألة المتنازع فيها: فالزيارة المأذون فيها، هل فيها إذن للنساء، ونسخ للنهي في حقهن؟ أو لم يأذن فيها، بل هن منهيات عنها؟ وهل النهي نهي تحريم، أو تنزيه؟ في ذلك للعلماء ثلاثة أقوال معروفة، والثلاثة أقوال في مذهب الشافعي، وأحمد أيضا، وغيرهما. وقد حكي في ذلك ثلاث روايات عن أحمد. وهو نظير تنازعهم في تشييع النساء للجنائز، وإن كان فيهم من يرخص في الزيارة دون التشييع، كما اختار ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم.

فمن العلماء من اعتقد أن النساء مأذون لهن في الزيارة، وأنه أذن لهن كما أذن للرجال، واعتقد أن قوله - صلى الله عليه وسلم -: «فزوروها فإنها تذكركم الآخرة» خطاب عام للرجال والنساء. والصحيح أن النساء لم يدخلن في الإذن في زيارة القبور لعدة أوجه: أحدها: أن قوله - صلى الله عليه وسلم -: " فزوروها " صيغة تذكير، وصيغة تذكير إنما تتناول الرجال بالوضع، وقد تتناول النساء أيضا على سبيل التغليب، لكن هذا فيه قولان:." (٢)

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤٧٤/٢

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤٩/٣

"بجنة ولا نار، وقد جاء في عدة أحاديث أنهم يوم القيامة في عرصات القيامة يؤمرون وينهون، فمن أطاع دخل الجنة، ومن عصى دخل النار، وهذا هو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة والجماعة.

والتكليف إنما ينقطع بدخول دار الجزاء وهي الجنة والنار، وأما عرصات القيامة فيمتحنون فيها كما يمتحنون في البرزخ، فيقال لأحدهم: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ وقال تعالى: ﴿يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون﴾ [القلم: ٤٢] ﴿خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون﴾ [القلم: ٤٣] وقد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «يتجلى الله لعباده في الموقف، إذا قيل: ليتبع كل قوم ما كانوا يعبدون، فيتبع المشركون آلهتهم، وتبقى المؤمنون فيتجلى لهم الرب الحق في غير الصورة التي كانوا يعرفون فينكرونه، ثم يتجلى لهم في الصورة التي يعرفون، فيسجد له المؤمنون، وتبقى ظهور المنافقين كقرون البقر، فيريدون أن يسجدوا فلا يستطيعون. وذلك قوله: ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ [القلم: ٤٢] الآية» والكلام على هذه الأمور **مبسوط** في غير هذا الموضع.

والمقصود ههنا أن الله لا يعذب أحدا في الآخرة إلا بذنبه، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى، وقوله: «إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه» ليس فيه أن النائحة لا تعاقب، بل النائحة تعاقب على النياحة، كما في الحديث الصحيح: «أن النائحة إذا لم تتب قبل موتها تلبس يوم القيامة درعا من جرب وسربالا من قطران» فلا يحمل عمل ينوح وزره أحد.

وأما تعذيب الميت: فهو لم يقل: إن الميت يعاقب ببكاء أهله عليه. بل قال: " يعذب " والعذاب أعم من العقاب، فإن العذاب هو الألم، وليس كل من تألم بسبب كان ذلك عقابا له على ذلك السبب، فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: «السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدكم طعامه وشرابه» فسمى السفر عذابا، وليس هو عقابا على ذنب.." (١)

"على الصراط، وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة» . والكلام في هذه المسألة **مبسوط** في غير هذا الجواب، والله أعلم بالصواب.

وما ذكرنا في أن الموتى يسمعون الخطاب، ويصل إليهم الثواب، ويعذبون بالنياحة، بل وما لم يسأل عنه السائل من عقابهم في قبورهم وغير ذلك، فقد يكشف لكثير من أبناء زماننا يقظة ومناما، ويعلمون ذلك، ويتحققونه، وعندنا من ذلك أمور كثيرة، لكن الجواب في المسائل العلمية يعتمد فيه على ما جاء به الكتاب والسنة، فإنه يجب على الخلق التصديق به، وما كشف للإنسان من ذلك، أو أخبره به من هو صادق عنده، فهذا ينتفع به من علمه، ويكون ذلك مما يزيده إيمانا وتصديقا بما جاءت به النصوص، ولكن لا يجب على جميع الخلق الإيمان بغير ما جاء به الأنبياء، فإن الله عز وجل أوجب التصديق بما جاءت به الأنبياء، كما في قوله تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله﴾ [البقرة: ١٣٦] الآية.

وقال تعالى: ﴿ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين﴾ [البقرة: ١٧٧] الآية. وقد ثبت في الصحيحين عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٦٧/٣

فعمر» . فالمحدث الملهم المكاشف من هذه الأمة يجب عليه أن يزن ذلك بالكتاب والسنة، فإن وافق ذلك صدق ما ورد عليه، وإن خالف لم يلتفت إليه. كما كان يجب على عمر – رضي الله عنه – وهو سيد المحدثين إذا ألقي في قلبه شيء، وكان مخالفا للسنة لم يقبل منه، فإنه ليس معصوما، وإنما العصمة للنبوة.

ولهذا كان الصديق أفضل من عمر، فإن الصديق لا يتلقى من قلبه، بل من مشكاة النبوة، وهي معصومة، والمحدث يتلقى تارة عن قلبه، وتارة عن النبوة، فما تلقاه عن النبوة فهو معصوم يجب اتباعه، وما ألهم في قلبه: فإن وافق ما جاءت به النبوة فهو حق، وإن خالف ذلك فهو باطل.

فلهذا لا يعتمد أهل العلم والإيمان في مثل مسائل العلم والدين إلا على نصوص الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، وإن كان عندهم في بعض ذلك شواهد." (١)

"وأحمد في رواية أخرى، وإن كانت ثيبا من زنا فهي كالثيب من النكاح في مذهب الشافعي، وأحمد، وصاحبي أبي حنيفة.

وفيه قول آخر: أنها كالبكر، وهو مذهب أبي حنيفة نفسه ومالك، وإن كانت البكارة زالت بوثبة أو بإصبع أو نحو ذلك فهي كالبكر عند الأئمة الأربعة، إذا كانت بكرا فالبكر يجبرها أبوها على النكاح، وإن كانت بالغة في مذهب مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، في الأخرى وهي مذهب أبي حنيفة وغيره، أن الأب لا يجبرها إذا كانت بالغا، وهذا أصح ما دل عليه سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وشواهد الأصول.

فقد تبين في هذه المسألة أن أكثر العلماء يقولون: إذا اختارت هي العقد جاز وإلا يحتج إلى استئناف، وقد يقال: هو الأقوى هنا لا سيما والأب إنما عقد معتقدا أنها بكر، وأنه لا يحتاج إلى استئذانها، فإذا كانت في الباطن بخلاف ذلك كان معذورا، فإذا اختارت هي النكاح لم يكن هذا بمنزلة تصرف الفضولي، ووقف العقد على الإجازة فيه نزاع مشهور بين العلماء، والأظهر فيه التفصيل بين بعضها وبعض، كما هو **مبسوط** في غير هذا الموضع.

[مسألة خلاها أخوها في مكان لتوفي عدة زوجها]

٤١٥ – ١٧ – مسألة:

في امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفي عدة زوجها، فلما انقضت العدة هربت إلى بلد مسيرة يوم وتزوجت بغير إذن أخيها، ولم يكن لها ولي غيره، فهل يصح العقد أم لا؟

الجواب: إذا لم يكن أخوها عاضلا لها، وكان أهلا للولاية، لم يصح نكاحها بدون إذنه، والحال هذه. والله أعلم.

[مسألة التي لم تبلغ لا يجبرها على الزواج غير الأب والجد]

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/٦٩

٤١٦ - ١٨ - مسألة:

في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة، وعقد عقدها الشافعي ولم تدرك إلا بعد العقد بشهرين، فهل يجوز عقد نكاحها؟." (١)

"من الله ورسوله؛ أو فهو يهودي أو نصراني. لم يكفر بفعل المحلوف عليه؛ وإن كان هذا حكما معلقا بشرط في اللفظ؛ لأن مقصوده الحلف به بغضا له ونفورا عنه؛ لا إرادة له؛ بخلاف من قال: إن أعطيتموني ألفا كفرت فإن هذا يكفر. وهكذا يقول من يفرق بين الحلف بالطلاق وتعليقه بشرط لا يقصد كونه، وبين الطلاق المقصود عند وقوع الشرط. ولهذا ذهب كثير من السلف والخلف إلى أن الخلع فسخ للنكاح؛ وليس هو من الطلقات الثلاث، كقول ابن عباس، والشافعي وأحمد في أحد قوليهما لأن المرأة افتدت نفسها من الزوج كافتداء الأسير؛ وليس هو من الطلاق المكروه في الأصل، ولهذا يباح في الحيض؛ بخلاف الطلاق.

وأما إذا عدل هو عن الخلع وطلقها إحدى الثلاث بعوض فالتفريط منه. وذهب طائفة من السلف: كعثمان بن عفان وغيره؛ ورووا في ذلك حديثا مرفوعا. وبعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد جعلوه مع الأجنبي فسخا. كالإقالة. والصواب أنه مع الأجنبي كما هو مع المرأة؛ فإنه إذا كان افتداء المرأة كما يفدى الأسير فقد يفتدي الأسير بمال منه ومال من غيره؛ وكذلك العبد يعتق بمال يبذله هو وما يبذله الأجنبي، وكذلك الصلح يصح مع المدعى عليه ومع أجنبي فإن هذا جميعه من باب الإسقاط والإزالة.

وإذ كان الخلع رفعا للنكاح؛ وليس هو من الطلاق الثلاث: فلا فرق بين أن يكون المال المبذول من المرأة، أو من أجنبي. وتشبيه فسخ النكاح بفسخ البيع: فيه نظر؛ فإن البيع لا يزول إلا برضى المتبايعين؛ لا يستقل أحدهما بإزالته؛ بخلاف النكاح؛ فإن المرأة ليس إليها إزالته؛ بل الزوج يستقل بذلك؛ لكن افتداؤها نفسها منه كافتداء الأجنبي لها. ومسائل الطلاق وما فيها من الإجماع والنزاع **مبسوط** في غير هذا الموضوع.

والمقصود هنا إذا وقع به الثلاث حرمت عليه المرأة بإجماع المسلمين، كما دل عليه الكتاب والسنة، ولا يباح إلا بنكاح ثان، وبوطئه لها عند عامة السلف والخلف؛ فإن النكاح المأمور به يؤمر فيه بالعقد وبالوطء، بخلاف المنهي عنه؛ فإنه ينهى فيه عن كل من العقد والوطء؛ ولهذا كان النكاح الواجب والمستحب يؤمر فيه بالوطء من العقد " والنكاح المحرم " يحرم فيه مجرد العقد، وقد ثبت في الصحيح «أن النبي - صلى الله عليه وسلم -." (٢)

"وأما من أخذ بمقتضى القرآن وما دلت عليه الآثار فإنه يقول: إن الطلاق الذي شرعه الله هو ما يتعقبه العدة، وما كان صاحبه مخيرا فيها بين الإمساك بمعروف والتسريح بإحسان، وهذا منتف في إيقاع الثلاث في العدة قبل الرجعة، فلا يكون جائزا، فلم يكن ذلك طلاقا للعدة، ولأنه قال: ﴿فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف﴾ [الطلاق: ٢] فخيره بين الرجعة وبين أن يدعها تقضي العدة فيسرحها بإحسان، فإذا طلقها ثانية قبل انقضاء العدة لم يمسك بمعروف ولم يسرح بإحسان.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/٨٨

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢١٣

وقد قال تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك﴾ [البقرة: ٢٢٨] . فهذا يقتضي أن هذا حال كل مطلقة، فلم يشرع إلا هذا الطلاق، ثم قال: ﴿الطلاق مرتان﴾ [البقرة: ٢٢٩] ، أي: هذا الطلاق المذكور (مرتان) .

وإذا قيل: سبح مرتين. أو ثلاث مرات: لم يجزه أن يقول سبحان الله مرتين؛ بل لا بد أن ينطق بالتسبيح مرة بعد مرة، فكذلك لا يقال: طلق مرتين إلا إذا طلق مرة بعد مرة، فإذا قال: أنت طالق ثلاثا. أو مرتين: لم يجز أن يقال: طلق ثلاث مرات ولا مرتين؛ وإن جاز أن يقال: طلق ثلاث تطليقات أو طلقتين؛ ثم قال بعد ذلك: ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره﴾ [البقرة: ٢٣٠] . فهذه الطلقة الثالثة لم يشرعها الله إلا بعد الطلاق الرجعي مرتين.

وقد قال الله تعالى: ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن﴾ [البقرة: ٢٣٢] الآية. وهذا إنما يكون فيما دون الثلاث، وهو يعم كل طلاق، فعلم أن جميع الثلاث ليس بمشروع. ودلائل تحريم الثلاث كثيرة قوية: من الكتاب والسنة، والآثار، والاعتبار، كما هو مبسوط في موضعه.

وسبب ذلك أن " الأصل في الطلاق الحظر " وإنما أبيح منه قدر الحاجة، كما." (١)

"أئمة الحنفية. حكاه عن المازني وغيره، وقد ذكر هذا رواية عن مالك، وكان يفتي بذلك أحيانا الشيخ أبو البركات بن تيمية، وهو وغيره يحتجون بالحديث الذي رواه مسلم في صحيحه، وأبو داود وغيرهما عن طاوس، «وعن ابن عباس، أنه قال: كان الطلاق على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا أمرا كان لهم، فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم» .

وفي رواية: «أن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هناتك،، ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر واحدة؟ قال: قد كان ذلك. فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأمضاه عليهم وأجازه» .

والذين ردوا هذا الحديث تأولوه بتأويلات ضعيفة، وكذلك كل حديث فيه: «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ألزم الثلاث بيمين أوقعها جملة، أو أن أحدا في زمنه أوقعها جملة فألزمه بذلك» : مثل حديث يروى عن علي، وآخر عن عبادة بن الصامت، وآخر عن الحسن عن ابن عمر، وغير ذلك، فكلها أحاديث ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث، بل هي موضوعة، ويعرف أهل العلم بنقد الحديث أنها موضوعة، كما هو مبسوط في موضعه.

وأقوى ما ردوه به أنهم قالوا: ثبت عن ابن عباس من غير وجه أنه أفتى بلزوم الثلاث.

وجواب المستدلين: أن ابن عباس روي عنه من طريق عكرمة أيضا أنه كان يجعلها واحدة؛ وثبت عن عكرمة عن ابن عباس ما يوافق حديث طاوس مرفوعا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وموقوفا على ابن عباس؛ ولم يثبت خلاف ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ فالمرفوع: «إن ركانة طلق امرأته ثلاثا، فردها عليه النبي - صلى الله عليه وسلم

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٥٠

-» ، قال الإمام أحمد بن حنبل في مسنده: حدثنا سعيد بن إبراهيم؛ حدثنا أبي؛ عن ابن إسحاق، حدثني داود بن الحصين، عن عكرمة مولى ابن عباس؛ «قال: طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بني المطلب امرأته ثلاثا." (١)

"وافقه كمالك وأحمد في إحدى الروايتين حرموا المنكوحة في العدة على الناكح أبدا؛ لأنه استعجل ما أحله الله فعوقب بنقيض قصده، والحكمان لهما عند أكثر السلف أن يفرقا بينهما بلا عوض إذا رأيا الزوج ظالما معتديا؛ لما في ذلك من منعه من الظلم ودفع الضرر عن الزوجة، ودل على ذلك الكتاب والسنة والآثار، وهو قول مالك وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد، وإلزام عمر بالثلاث لما أكثروا منه: إما أن يكون رآه عقوبة تستعمل وقت الحاجة، وإما أن يكون رآه شرعا لازما؛ لاعتقاده أن الرخصة كانت لما كان المسلمون لا يوقعونه إلا قليلا: وهكذا كما اختلف كلام الناس في نهيه عن المتعة: هل كان نهي اختيار؛ لأن إفراد الحج بسفرة والعمرة بسفرة كان أفضل من التمتع؟ أو كان قد نهى عن الفسخ؛ لاعتقاده أنه كان مخصوصا بالصحابة؟ وعلى التقديرين فالصحابة قد نازعوه في ذلك، وخالفه كثير من أئمتهم من أهل الشورى وغيرهم: في المتعة في الإلزام بالثلاث. وإذا تنازعوا في شيء وجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، كما أن عمر كان يرى أن المبتوتة لا نفقة لها ولا سكنى، ونازعه في ذلك كثير من الصحابة، وأكثر العلماء على قولهم. وكان هو وابن مسعود يريان أن الجنب لا يتيمم، وخالفهما عمار وأبو موسى وابن عباس وغيرهم من الصحابة، وأطبق العلماء على قول هؤلاء؛ لما كان معهم الكتاب والسنة. والكلام على هذا كثير **مبسوط** في موضع آخر. والمقصود هنا التنبيه على ما أخذ الناس به.

والذين لا يرون الطلاق المحرم لازما يقولون: هذا هو الأصل الذي عليه أئمة الفقهاء: كمالك، والشافعي وأحمد، وغيرهم. وهو: أن إيقاعات العقود المحرمة لا تقع لازمة: كالبيع المحرم، والنكاح المحرم، والكتابة المحرمة، ولهذا أبطلوا نكاح الشغار، ونكاح المحلل، وأبطل مالك وأحمد البيع يوم الجمعة عند النداء؛ وهذا بخلاف الظهار المحرم، فإن ذلك نفسه م حرم؛ كما يحرم القذف، وشهادة الزور،

واليمين الغموس، وسائر الأقوال التي هي في نفسها محرمة: فهذا لا يمكن أن ينقسم إلى صحيح وغير صحيح؛ بل صاحبها يستحق العقوبة بكل حال، فعوقب المظاهر بالكفارة، ولم يحصل ما قصده به من الطلاق؛ فإنهم كانوا يقصدون به الطلاق وهو موجب لفظه؛ فأبطل الشارع ذلك لأنه قول محرم؛ وأوجب فيه الكفارة. أما الطلاق." (٢)

"وأيضا فإن النكاح لم يكن على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – يكتب فيه صداق كما تكتب الديون، ولا كانوا يشهدون فيه لأجل الصداق، بل كانوا يعقدونه بينهم، وقد عرفوا به، ويسوق الرجل المهر للمرأة فلا يبقى لها عليه دين؛ فلهذا لم يذكر رسول الله في نكاح التحليل الكاتب والشهود كما ذكرهم في الربا.

ولهذا لم يثبت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في الإشهاد على النكاح حديث. ونزاع العلماء في ذلك على أقوال

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٥٣/٣

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٥٦/٣

في مذهب أحمد وغيره.

فقيل: يجب الإعلان أشهدوا أو لم يشهدوا، فإذا أعلنوه ولم يشهدوا تم العقد، وهو مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايات.

وقيل: يجب الإشهاد: أعلنوه أو لم يعلنوه، فمتى أشهدوا وتواصوا بكتمانه لم يبطل، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي، وأحمد في إحدى الروايات.

وقيل: يجب الأمران الإشهاد والإعلان. وقيل: يجب أحدهما. وكلاهما يذكر في مذهب أحمد.

وأما نكاح السر الذي يتواصون بكتمانه ولا يشهدون عليه أحدا، فهو باطل عند عامة العلماء، وهو من جنس السفاح، قال الله تعالى: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين﴾ [النساء: ٢٤] ﴿ولا متخذي أخدان﴾ [المائدة: ٥] () . وهذه المسائل مبسوطة في موضعها.

وإنما المقصود هنا التنبيه على الفرق بين الأقوال الثابتة بالكتاب والسنة، وما فيها من العدل والحكمة والرحمة؛ وبين الأقوال المرجوحة، وأن ما بعث الله به نبيه محمدا – صلى الله عليه وسلم – من الكتاب والحكمة يجمع مصالح العباد في المعاش والمعاد على أكمل وجه؛ فإنه – صلى الله عليه وسلم – خاتم النبيين، ولا نبي بعده، وقد جمع الله في شريعته ما فرقه في شرائع من قبله من الكمال؛ إذ ليس بعده نبي، فكمل به الأمر، كما كمل به الدين.

فكتابه أفضل الكتب، وشرعه أفضل الشرائع، ومنهاجه أفضل المناهج، وأمته خير الأمم، وقد عصمها الله على لسانه فلا تجتمع على ضلالة ؛ ولكن يكون عند بعضها من العلم والفهم ما ليس عند بعض، والعلماء ورثة الأنبياء، وقد قال تعالى: ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين﴾ [الأنبياء: ٧٨] ﴿ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما﴾ [الأنبياء: ٧٩]." (١)

"بشرط وقد زال، كما ذهب إلى مثل ذلك في متعة الحج: إما مطلقا، وإما متعة الفسخ.

والإلزام بالفرقة لمن لم يقم بالواجب: مما يسوغ فيه الاجتهاد؛ لكن تارة يكون حقا للمرأة، كما في العنين، والمولى عند جمهور العلماء، والعاجز عن النفقة عند من يقول به. وتارة يقال: إنه حق لله، كما في تفريق الحكمين بين الزوجين عند الأكثرين إذا لم يجعلا وكيلين، وكما في وقوع الطلاق بالمولى عند من يقول بذلك من

السلف والخلف إذا لم يف في مدة التربص، كما قال من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيره: إنهما إذا تطاوعا في الإتيان في الدبر فرق بينهما، والأب الصالح إذا أمر ابنه بالطلاق لما رآه من مصلحة الولد فعليه أن يطيعه. كما قال أحمد وغيره، كما «أمر النبي – صلى الله عليه وسلم – عبد الله بن عمر أن يطيع أباه لما أمره أبوه بطلاق امرأته» . فالإلزام إما من الشارع: وإما من الإمام بالفرقة إذا لم يقم الزوج بالواجب: هو من موارد الاجتهاد.

فلما كان الناس إذا لم يلزموا بالثلاث يفعلون المحرم رأى عمر إلزامهم بذلك، لأنهم لم يلزموا طاعة الله ورسوله مع بقاء

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٧٤/٣

النكاح؛ ولكن كثير من الصحابة والتابعين نازعوا من قال ذلك: إما لأنهم لم يروا التعزير بمثل ذلك. إما لأن الشارع لم يعاقب بمثل ذلك. وهذا فيمن يستحق العقوبة، وأما من لا يستحقها بجهل أو تأويل فلا وجه لإلزامه بالثلاث. وهذا شرع شرعه النبي – صلى الله عليه وسلم – كما شرع نظائره لم يخصه؛ ولهذا قال من قال من السلف والخلف: إن ما شرعه النبي – صلى الله عليه وسلم – في فسخ الحج إلى العمرة – التمتع كما أمر به أصحابه في حجة الوداع – هو شرع مطلق، كما أخبر به لما «سئل أعمرتنا هذه لعامنا هذا؟ أم للأبد؟ فقال: لا؛ بل لأبد الأبد، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة» . وإن قول من قال: إنما شرع للشيوخ لمعنى يختص بهم مثل بيان جواز العمرة في أشهر الحج: قول فاسد؛ لوجوه مبسوطة في غير هذا الموضع.." (١)

"يخالف سائر أهل العلم بعضهم بعضا، ولو كانوا معصومين لكانت مخالفة المعصوم للمعصوم ممتنعة. وقد كان الحسن، في أمر القتال يخالف أباه ويكره كثيرا مما يفعله، ويرجع علي – رضي الله عنه – في آخر الأمر إلى رأيه، وكان يقول: لئن عجزت عجزة لا أعتذر سوف أكيس بعدها وأستمر وأجبر الرأي النسيب المنتشر وتبين له في آخر عمره أن لو فعل غير الذي كان فعله لكان هو الأصوب وله فتاوى رجع ببعضها عن بعض، كقوله في أمهات الأولاد، فإن له فيها قولين: أحدهما: المنع من بيعهن.

والثاني: إباحة ذلك والمعصوم لا يكون له قولان متناقضان؛ إلا أن يكون أحدهما ناسخا للآخر، كما في «قول النبي السنة استقرت» فلا يرد عليها بعده نسخ إذ لا نبي بعده.

وقد وصى الحسن أخاه الحسين بأن لا يطيع أهل العراق، ولا يطلب هذا الأمر، وأشار عليه بذلك ابن عمر وابن عباس وغيرهما ممن يتولاه ويحبه ورأوا أن مصلحته ومصلحة المسلمين أن ﻻ يذهب إليهم، لا يجيبهم إلى ما قالوه من المجيء إليهم والقتال معهم؛ وإن كان هذا هو المصلحة له وللمسلمين، ولكنه – رضي الله عنه – قال ما رآه مصلحة، والرأي يصيب ويخطئ. والمعصوم ليس لأحد أن يخالفه؛ وليس له أن يخالف معصوما آخر؛ إلا أن يكونا على شريعتين، كالرسولين، ومعلوم أن شريعتهما واحدة. وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود أن من ادعى عصمة هؤلاء السادة، المشهور لهم بالإيمان والتقوى والجنة؛ هو في غاية الضلال والجهالة، ولم يقل هذا القول من له في الأمة لسان صدق؛ بل ولا من له عقل محمود.

فكيف تكون العصمة في ذرية " عبد الله بن ميمون القداح " مع شهرة النفاق والكذب والضلال؟ ، وهب أن الأمر ليس كذلك: فلا ريب أن سيرتهم من سيرة الملوك، وأكثرها ظلما وانتهاكا للمحرمات، وأبعدها عن إقامة الأمور والواجبات، وأعظم إظهارا للبدع المخالفة للكتاب والسنة، وإعانة لأهل النفاق والبدعة.." (٢)

"وقد اتفق أهل العلم على أن دولة بني أمية وبني العباس أقرب إلى الله ورسوله من دولتهم، وأعظم علما وإيمانا من دولتهم، وأقل بدعا وفجورا من بدعتهم، وأن خليفة الدولتين أطوع لله ورسوله من خلفاء دولتهم؛ ولم يكن في خلفاء

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٨٤/٣

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤٩١/٣

الدولتين من يجوز أن يقال فيه أنه معصوم، فكيف يدعي العصمة من ظهرت عنه الفواحش والمنكرات، والظلم والبغي، والعدوان والعداوة لأهل البر والتقوى من الأمة، والاطمئنان لأهل الكفر والنفاق؟ ، فهم من أفسق الناس. ومن أكفر الناس. وما يدعي العصمة في النفاق والفسوق إلا جاهل مبسوط الجهل، أو زنديق يقول بلا علم.

ومن المعلوم الذي لا ريب فيه أن من شهد لهم بالإيمان والتقوى، أو بصحة النسب فقد شهد لهم بما لا يعلم، وقد قال الله تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ [الإسراء: ٣٦] وقال تعالى: ﴿إلا من شهد بالحق وهم يعلمون﴾ [الزخرف: ٨٦] وقال عن إخوة يوسف: ﴿وما شهدنا إلا بما علمنا﴾ [يوسف: ٨١] وليس أحد من الناس يعلم صحة نسبهم ولا ثبوت إيمانهم وتقواهم؛ فإن غاية ما يزعمه أنهم كانوا يظهرون الإسلام والتزام شرائعه؛ وليس كل من أظهر الإسلام يكون مؤمنا في الباطن؛ أن قد عرف في المظهرين للإسلام المؤمن والمنافق، قال الله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾ [البقرة: ٨] .

وقال تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾ [المنافقون: ١] . وقال تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ [الحجرات: ١٤] وهؤلاء القوم يشهد عليهم علماء الأمة، وأئمتها وجماهيرها أنهم كانوا منافقين زنادقة، يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر. فإذا قدر أن بعض الناس خالفهم في ذلك صار في إيمانهم نزاع مشهور، فالشاهد لهم." (١)

"الجواب: أما إن كان السابي له مسلما حكم بإسلام الطفل، وإذا كان السابي له كافرا ولم يقم حجة بأحدهما لم يحكم بإسلامه وأولاده تبع له في كلا الوجهين، والله أعلم.

[مسألة التتار الذين يقدمون إلى الشام وقد نطقوا بالشهادتين]

٧٧٧ - ٦ - مسألة:

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين - رضي الله عنهم أجمعين -، وأعانهم على بيان الحق المبين، وكشف غمرات الجاهلين والزائغين في: هؤلاء التتار الذين يقدمون إلى الشام مرة بعد مرة وقد تكلموا بالشهادتين، وانتسبوا إلى الإسلام ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أول الأمر فهل يجب قتالهم أم لا؟ وما الحجة على قتالهم، وما مذاهب العلماء في ذلك؟ وما حكم من كان معهم ممن يفر إليهم من عسكر المسلمين الأمراء وغيرهم؟ وما حكم من قد أخرجوه معهم مكرها؟ وما حكم من يكون مع عسكرهم من المنتسبين إلى العلم، والفقه، والفقر، والنصوص، ونحو ذلك.

وما يقال فيمن زعم أنهم مسلمون والمقاتلون لهم مسلمون وكلاهما ظالم، فلا يقاتل مع أحدهما. وفي قول من زعم أنهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون، وما الواجب على جماعة المسلمين من أهل العلم والدين وأهل القتال وأهل الأموال في أمرهم.

أفتونا في ذلك بأجوبة مبسوطة شافية، فإن أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين، بل على أكثرهم تارة لعدم العلم

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤٩٢/٣

بأحوالهم، وتارة لعدم العلم بحكم الله تعالى ورسوله – صلى الله عليه وسلم – في مثلهم، والله الميسر لكل خير بقدرته ورحمته إنه على كل شيء قدير وهو حسبنا ونعم الوكيل؟

الجواب: الحمد لله رب العالمين، نعم يجب قتال هؤلاء بكتاب الله، وسنة رسوله، واتفاق أئمة المسلمين، وهذا مبني على أصلين: أحدهما: المعرفة بحالهم. والثاني: معرفة حكم الله في مثلهم.." (١)

"الجواب: الحمد لله رب العالمين. هذه مسألة كبيرة قد تكلم فيها أصناف العلماء من الفقهاء والقراء وأهل الحديث والتفسير والكلام وشرح الغريب، وغيرهم، حتى صنف فيها التصنيف المفرد، ومن آخر ما أفرد في ذلك ما صنفه الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي المعروف بأبي شامة صاحب " شرح الشاطبية ". فأما ذكر أقاويل الناس وأدلتهم وتقرير الحق فيها **مبسوطا** فيحتاج من ذكر الأحاديث الواردة في ذلك، وذكر ألفاظها وسائر الأدلة إلى ما لا يتسع له هذا المكان، ولا يليق بمثل هذا الجواب، ولا نذكر النكت الجامعة التي تنبه على المقصود بالجواب، فنقول: لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي – صلى الله عليه وسلم – أن القرآن أنزل عليها ليست هي قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع قراءات هؤلاء هو الإمام أبو بكر بن مجاهد، وكان على رأس المائة الثالثة ببغداد، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين، والعراقين، والشام، إذ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة من القرآن وتفسيره والحديث، والفقه في الأعمال الباطنة والظاهرة وسائر العلوم الدينية، فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده، أو اعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبعة هي الحروف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم.

ولهذا قال من قال من أئمة القراء: لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة، وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين. ولا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده، بل قد يكون معناها متفقا أو متقاربا كما قال عبد الله بن مسعود: إنما هو كقول أحدكم أقبل، وهلم، وتعال.

وقد يكون معنى أحدها ليس هو معنى الآخر، لكن كلا المعنيين حق، وهذا اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، وهذا كما جاء في الحديث المرفوع عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في هذا الحديث حديث:." (٢)

"وفي لفظ: هل عهد إليكم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – شيئا لم يعهده إلى الناس فنفى ذلك، إلى غير ذلك من الأحاديث عنه التي تدل على أن كل من ادعى أن النبي – صلى الله عليه وسلم – خصه بعلم فقد كذب عليه. وما يقوله بعض الجهال أنه شرب من غسل النبي – صلى الله عليه وسلم – فأورثه علم الأولين والآخرين، من أقبح الكذب البارد، فإن شرب غسل الميت ليس بمشروع ولا شرب علي شيئا، ولو كان هذا يوجب العلم لشركه في ذلك كل

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/٥٣٤

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤١٥

من حضر، ولم يرو هذا أحد من أهل العلم. وكذلك ما يذكر أنه كان عنده علم باطن امتاز به عن أبي بكر وعمر وغيرهما، فهذا من مقالات الملاحدة الباطنية ونحوهم الذين هم أكفر منهم، بل فيهم من الكفر ما ليس في اليهود والنصارى، كالذين يعتقدون إلهيته ونبوته، وأنه كان أعلم من النبي – صلى الله عليه وسلم – وأنه كان معلما للنبي – صلى الله عليه وسلم – في الباطن، ونحو هذه المقالات التي إنما يقولها الغلاة في الكفر والإلحاد والله سبحانه وتعالى أعلم.

[مسألة خير القرون القرن الذي رأوا رسول الله ثم الذين يلونهم]

١٠١٩ – ٨ مسألة:

عن قول الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد في آخر عقيدته: وأن خير القرون القرن الذي رأوا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وآمنوا به. ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم. وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر وعمر، وعثمان، وعلي. فما الدليل على تفضيل أبي بكر على عمر، وتفضيل عمر على عثمان، وعثمان على علي. فإذا تبين ذلك فهل تجب عقوبة من يفضل المفضول على الفاضل أم لا. بينوا لنا ذلك بيانا مبسوطا مأجورين إن شاء الله تعالى.

الجواب: الحمد لله رب العالمين. وأما تفضيل أبي بكر، ثم عمر على عثمان وعلي فهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وهو مذهب مالك، وأهل المدينة، والليث بن سعد، وأهل مصر، والأوزاعي، وأهل الشام، وسفيان الثوري، وأبي حنيفة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وأمثالهم من أهل العراق وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد." (١)

"وبمنزلة ما ثبت في الصحيح «أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال لجارية معاوية بن الحكم: أين الله؟ قالت: في السماء، قال من أنا؟ قالت أنت رسول الله، قال أعتقها فإنها مؤمنة» : وليس المراد بذلك أن السماء تحصر الرب وتحويه كما تحوي الشمس والقمر وغيرهما، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا يعتقده عاقل فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وسع كرسيه السماوات والأرض﴾ [البقرة: ٢٥٥] والسموات في الكرسي كحلقة ملقاة في أرض فلاة. والكرسي في العرش كحلقة ملقاة في أرض فلاة، والرب سبحانه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

وقال تعالى: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾ [طه: ٧١] وقال: ﴿فسيحوا في الأرض﴾ [التوبة: ٢] . وقال: ﴿يتيهون في الأرض﴾ [المائدة: ٢٦] وليس المراد أنهم في جوف النخل، وجوف الأرض، بل معنى ذلك أنه فوق السموات وعليها بائن من المخلوقات كما أخبر في كتابه عن نفسه أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش وقال: ﴿يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي﴾ [آل عمران: ٥٥] . وقال تعالى: ﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾ [المعارج: ٤] . وقال: ﴿بل رفعه الله إليه﴾ [النساء: ١٥٨] . وأمثال ذلك في الكتاب والسنة. وجواب هذه المسألة مبسوط في غير هذا الموضع.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٤٠

[مسألة أيما أفضل يوم عرفة أو الجمعة أو الفطر أو النحر]." (١)

"، فذكر الخلق عموما وخصوصا.

وذكر التعليم عموما وخصوصا.

فالخط يطابق اللفظ.

واللفظ يطابق العلم.

والعلم يطابق المعلوم.

ومن هنا غلط من غلط فظن أن القرآن في المصحف كالأعيان في الورق فظن أن قوله: ﴿إنه لقرآن كريم﴾ [الواقعة: ٧٧] ﴿في كتاب مكنون﴾ [الواقعة: ٧٨]

، كقوله ﴿الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل﴾ [الأعراف: ١٥٧] فجعل إثبات القرآن الذي هو كلام الله في المصاحف.

كإثبات الرسول في المصاحف وهذا غلط وكإثبات اسم الرسول، هذا كلام.

وهذا كلام.

وأما إثبات اسم الرسول فهذا كإثبات الأعمال أو كإثبات القرآن في زبر الأولين.

قال تعالى: ﴿وكل شيء فعلوه في الزبر﴾ [القمر: ٥٢] .

وقال تعالى: ﴿وإنه لفي زبر الأولين﴾ [الشعراء: ١٩٦] .

فثبوت الأعمال في الزبر.

وثبوت القرآن في زبر الأولين.

هو مثل كون الرسول مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل.

ولهذا مثل سبحانه بلفظ الزبر، والكتب زبر، يقال زبرت الكتاب إذا كتبته والزبور بمعنى المزبور أي: المكتوب، فالقرآن نفسه ليس عند بني إسرائيل ولكن ذكره، كما أن محمدا ليس عندهم، ولكن ذكره، فثبوت الرسول في كتبهم كثبوت القرآن في كتبهم، بخلاف ثبوت القرآن في اللوح المحفوظ وفي المصاحف، فإن نفس القرآن أثبت فيها، فمن جعل هذا مثل هذا كان ضلاله بينا، وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا أن نفس الموجودات وصفاتها إذا انتقلت من محل إلى محل حلت في ذلك المحل الثاني، وأما العلم بها والخبر عنها فيأخذه الثاني عن الأول، مع بقائه في الأول، وإن كان الذي عند الثاني هو نظير ذلك ومثله، لكن لما كان

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٥٠

المقصود بالعلمين واحد في نفسه صارت وحدة المقصود توجب وحدة التابع له، والدليل عليه، ولم يكن للناس غرض في تعدد التابع كما في الاسم مع المسمى، فإن اسم الشخص وإن ذكره." (١)

"﴿تالله إنك لفي ضلالك القديم﴾ [يوسف: ٩٥] .

وقال: ﴿وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم﴾ [الأحقاف: ١١] .

وقال: ﴿أفرأيتم ما كنتم تعبدون﴾ [الشعراء: ٧٥] ﴿أنتم وآباؤكم الأقدمون﴾ [الشعراء: ٧٦] وكذلك قوله: ﴿جعلناه قرآنا عربيا﴾ [الزخرف: ٣] لم يقل (جعلناه) فقط حتى يظن أنه بمعنى خلقناه ولكن قال: ﴿جعلناه قرآنا عربيا﴾ [الزخرف: ٣] ، أي صيرناه عربيا، لأنه قد كان قادرا على أن ينزله عجميا وينزله عربيا، فلما أنزله عربيا، كان قد جعله عربيا دون عجمي.

وهذه المسألة من أصول أهل الإيمان والسنة التي فارقوا بها الجهمية من المعتزلة والفلاسفة ونحوهم، والكلام عليها مبسوط في غير هذا الموضع، والله أعلم.

[مسألة فيمن قال إن الله لم يكلم موسى تكليما فقال له آخر بل كلمه تكليما]

١٠٢٧ - ٣ مسألة:

فيمن قال: إن الله لم يكلم موسى تكليما، فقال له آخر: بل كلمه تكليما، فقال: إن قلت كلمه، فالكلام لا يكون إلا بحرف وصوت، والحرف والصوت محدث، ومن قال إن الله كلم موسى بحرف وصوت فهو كافر كما قال أم لا؟

الجواب: الحمد لله أما من قال: إن الله لم يكلم موسى تكليما، فهذا إن كان لم يسمع القرآن فإنه يعرف أن هذا نص القرآن، فإن أنكره بعد ذلك استتيب، فإن تاب وإلا قتل، ولا يقبل منه إن كان كلامه بعد أن يجحد نص القرآن.

بل لو قال: إن معنى كلامي أنه خلق صوتا في الهواء فأسمعه موسى، كان كلامه أيضا كفرا، وهو قول الجهمية الذين كفرهم السلف وقالوا يستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا، لكن من كان موقنا بالله ورسوله مطلقا، ولم يبلغه من العلم ما يبين له الصواب، فإنه لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي من خالفها كفر، إذ كثير من الناس يخطئ فيما يتأوله من القرآن، ويجهل كثيرا مما يرد من معاني الكتاب والسنة." (٢)

"وهذا وأمثاله مبسوط في غير هذا الموضع، وإنما المقصود التنبيه على ما يتعلق بذلك على وجه الاختصار، والله أعلم.

[مسألة في الغنم والبقر إذا أصابه الموت وأتاه الإنسان هل يذكي شيئا منه]

١٠٣١ - ٧ مسألة:

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٥/٢٥

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٥/٤٣

في الغنم والبقر ونحو ذلك إذا أصابه الموت وأتاه الإنسان: هل يذكي شيئا منه، وهو متيقن حياته حين ذبحه، وإن بعض الدواب لم يتحرك منه جارحة حين ذكاته، فهل الحركة تدل على وجود الحياة، وعدمها يدل على عدم الحياة أم لا؟ فإن غالب الناس يتحقق حياة الدابة عند ذبحها، وإراقة دمها، ولم تتحرك فيقول: إنها ميتة فيرميها، وهل الدم الأحمر الرقيق الجاري حين الذبح يدل على أن فيها حياة مستقرة؟ والدم الأسود الجامد القليل دم الموت أم لا؟ وما أراد النبي – صلى الله عليه وسلم – بقوله: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا» وهل يجوز ذكاة المرأة الحائض وغير الحائض من المسلمات أم لا؟ وهل إذا ذبح المسلم شيئا من الأنعام، ونسي أن يذكر اسم الله عليه حتى ذبحه حلال أم لا؟

الجواب: الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم﴾ [المائدة: ٣] وقوله تعالى: ﴿إلا ما ذكيتم﴾ [المائدة: ٣] عائد إلى ما تقدم من المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة، وأكيلة السبع، عند عامة العلماء كالشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي حنيفة، وغيرهم، فما أصاب الموت قبل أن يموت أبيح، لكن تنازع العلماء فيما يذكى من ذلك، فمنهم من قال: ما تيقن موته لا يذكى كقول مالك، ورواية عن أحمد، ومنهم من يقول: ما يعيش معظم اليوم ذكي، ومنهم من يقول: ما كانت فيه حياة مستقرة ذكي، كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد.." (١)

"وقالت طائفة ثالثة: بل يجوز هذا مزارعة، ولا يجوز مؤاجرة، لأن الإجارة عقد لازم بخلاف المزارعة في أحد الوجهين، ولأن هذا يشبه قفيز الطحان.

وروي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه «نهى عن قفيز الطحان» ، وهو أن يستأجر ليطحن الحب بجزء من الدقيق.

والصواب: هو الطريقة الأولى، فإن الاعتبار في العقود بالمعاني والمقاصد، لا بمجرد اللفظ هذا أصل أحمد وجمهور العلماء، وأحد الوجهين في مذهب الشافعي.

ولكن بعض أصحاب أحمد قد يجعلون الحكم يختلف بتغاير اللفظ، كما قد يذكر الشافعي ذلك في بعض المواضع، وهذا كالسلم الحال في لفظ البيع، والخلع بلفظ الطلاق، والإجارة بلفظ البيع، ونحو ذلك مما هو **مبسوط** في موضعه.

وأما من قال إن المزارعة يشترط فيها أن يكون البذر من المالك، فليس معهم بذلك حجة شرعية ولا أثر عن الصحابة ولكنهم قاسوا ذلك على المضاربة.

قالوا: كما أنه في المضاربة يكون العمل من شخص و ا لمال من شخص فكذلك المساقاة والمزارعة يكون العمل من واحد والمال من واحد، والبذر من رب المال.

وهذا قياس فاسد، لأن المال في المضاربة يرجع إلى صاحبه ويقتسمان الربح فنظيره الأرض أو الشجر يعود إلى صاحبه ويقتسمان الثمر والزرع.

وأما البذر فإنهم لا يعيدونه إلى صاحبه بل يذهب بلا بدل، كما يذهب عمل العامل وعمل بقرة بلا بدل فكان من جنس

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٦٨/٥

النفع لا من جنس المال، وكان اشتراط كونه من العامل أقرب في القياس مع موافقة هذا المنقول عن الصحابة – رضي الله عنهم –، فإن منهم من كان يزارع والبذر من العامل، وكان عمر يزارع على أنه إن كان البذر من المالك، فله كذا وإن كان من العامل، فله كذا ذكره البخاري.

فجوز عمر هذا وهذا من الصواب.

وأما الذين قالوا لا يجوز ذلك إجارة لنهيه عن قفيز الطحان، فيقال: هذا الحديث باطل، لا أصل له، وليس هو في شيء من كتب الحديث المعتمدة، ولا رواه إمام من الأئمة والمدينة النبوية لم يكن بها طحان يطحن بالأجرة، ولا خباز يخبز بالأجرة، وأيضا فأهل المدينة لم يكن لهم على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – مكيال يسمى القفيز، وإنما حدث هذا المكيال لما فتحت العراق وضرب عليهم الخراج، فالعراق لم يفتح." (١)

"بغيرهم ثانيا إلا لحاجة أو مصلحة، مثل: أن يكون ليس هناك من يصلح للإمامة غيره، أو هو أحق الحاضرين بالإمامة، لكونه أعلمهم بكتاب الله وسنة رسوله، أو كانوا مستوين في العلم، وهو أسبقهم إلى هجرة ما حرم الله ورسوله، أو أقدمهم سنا.

فإنه قد ثبت في الصحيح: عن النبي «أنه قال: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا» .

فقدم النبي.

بالفضيلة في العلم بالكتاب والسنة، فإن استووا في العلم، قدم بالسبق إلى العمل الصالح.

وقدم السابق باختياره وهو المهاجر على من سبق بخلق الله له وهو الكبير السن.

وقد ثبت في الصحيحين: عن النبي «أنه قال: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» .

فمن سبق إلى هجرة السيئات بالتوبة منها، فهو أقدمهم هجرة فيقدم في الإمامة. فإذا حضر من هو أحق بالإمامة.

وكان قد صلى فرضه فإنه يؤمهم كما أم النبي

لطائفة بعد طائفة من أصحابه مرتين، وكما كان معاذ يصلي ثم يؤم قومه أهل قباء؛ لأنه كان أحقهم بالإمامة، وقد ادعى بعضهم أن حديث معاذ منسوخ، ولم يأتوا على ذلك بحجة صحيحة، وما ثبت من الأحكام بالكتاب والسنة، لا يجوز دعوى نسخه بأمور محتملة للنسخ وعدم النسخ، وهذا باب واسع قد وقع في بعضه كثير من الناس، كما هو **مبسوط** في غير هذا الموضع، وكذلك الصلاة على الجنازة، إذا صلى عليها الرجل إماما ثم قدم آخرون، فله أن يصلي بالطائفة الثانية إذا كان أحقهم بالإمامة، وله." (٢)

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٠١/٥

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٠٧/٥

"شاء أجازها فإن الحق في ذلك له، والشارع لم ينه عنها لحق مختص بالله كما نهى عن الفواحش، بل هذه إذا علم المظلوم بالحال في ابتداء العقد مثل أن يعلم بالعيب والتدليس والتصرية، ويعلم السعر إذا كان قادما بالسلعة ويرضى بأن يغبنه المتلقي جاز ذلك، فكذلك إذا علم بعد العقد إن رضي أجاز، وإن لم يرض كان له الفسخ، وهذا يدل على أن العقد يقع غير لازم بل موقوفا على الإجازة، إن شاء أجازه صاحب الحق وإن شاء رده، وهذا متفق عليه في مثل بيع المعيب مما فيه الرضا بشرط السلامة من العيب فإذا فقد الشرط بقي موقوفا على الإجازة، فهو لازم إن كان على صفة، وغير لازم إن كان على صفة، وأما إذا كان غير لازم مطلقا بل هو موقوف على رضا المجيز فهذا فيه نزاع وأكثر العلماء يقولون بوقف العقود، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، وغيرهما، وعليه أكثر نصوص أحمد، وهو اختيار القدماء من أصحابه: كالخرقي، وغيره، كما هو مبسوط في موضعه.

إذ المقصود هنا أن هذا النوع يحسب طائفة من الناس أنه من جملة ما نهي عنه، ثم تقول طائفة: وليس بفاسد فالنهي لا يجب أن يقتضي الفساد، وتقول طائفة: بل هذا فاسد، فمنهم من أفسد بيع النجش إذا نجش البائع أو واطأ، ومنهم من أفسد نكاح الخاطب على خطبة أخيه، وبيعه على بيع أخيه، ومنهم من أفسد بيع المعيب المدلس فلما عورض بالمصراة توقف، ومنهم من صحح نكاح الخاطب على خطبة أخيه مطلقا، وبيع النجش بلا خيار.

والتحقيق أن هذا النوع لم يكن النهي فيه لحق الله كنكاح المحرمات، والمطلقة ثلاثا، وبيع الربا، بل لحق الإنسان، بحيث لو علم المشتري أن صاحب السلعة ينجش ورضي بذلك جاز، وكذلك إذا علم أن غيره ينجش، وكذلك المخطوبة متى أذن الخاطب الأول فيها جاز.

ولما كان النهي هنا لحق الآدمي لم يجعله الشارع صحيحا لازما كالحلال، بل أثبت حق المظلوم وسلطه على الخيار، فإن شاء أمضى وإن شاء فسخ، فالمشتري مع النجش إن شاء رد المبيع، فحصل بهذا مقصوده، وإن شاء رضي به إذا علم بالنجش.

فأما كونه فاسدا مردودا، وإن رضي به فهذا لا وجه له، وكذلك الرد بالعيب، والمدلس، والمصراة، وغير ذلك، وكذلك المخطوبة إن شاء الخاطب أن يفسخ نكاح." (١)

"له أن يباع الخمر بالثمن، فكيف إذا أعطي الخمر وأعطي الثمن، وإذا كان لا يحل للزاني أن يزني وإن أعطي، فكيف إذا أعطي المال والزنا جميعا، بل يجب إخراج هذا المال كسائر أموال المصالح المشتركة، فكذلك هنا إذا كان قد باع السلعة وقت النداء بربح واحد وأخذ سلعته، فإن فاتت تصدق بالربح ولم يعطه للمشتري فيكون إعانة له على الشراء، والمشتري يأخذ الثمن ويعيد السلعة، فإن باعها بربح تصدق به ولم يعطه للبائع، فيكون قد جمع له بين ربحين، وقد تنازع الفقهاء في المقبوض بالعقد الفاسد هل يملك أو لا يملك، أو يفرق بين أن يفوت أو لا يفوت كما هو مبسوط في غير هذا الموضع.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٥/١٤٠

[فصل في أحاديث يحتج بها بعض الفقهاء على أشياء وهي باطلة]

: منها: قولهم: " إنه نهى عن بيع وشرط " فإن هذا حديث باطل، وليس في شيء من كتب المسلمين، وإنما يروى في حكايات منقطعة.

ومنها: قوله «نهى عن قفيز الطحان» وهذا أيضا باطل.

ومنها: حديث محلل السباق «من أدخل فرسا بين فرسين» فإن هذا معروف عن سعيد بن المسيب من قوله، هكذا رواه الثقات من أصحاب الزهري عن الزهري عن سعيد، وغلط سفيان بن حسين فرواه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعا، وأهل العلم بالحديث يعرفون أن هذا ليس من قول النبي.

وقد ذكر ذلك أبو داود السجستاني وغيره من أهل العلم، وهم متفقون على أن سفيان بن حسين هذا يغلط فيما يرويه عن الزهري، وأنه لا يحتج بما ينفرد به، ومحلل السباق لا أصل له في الشريعة، ولم يأمر النبي أمته بمحلل السباق، وقد روي عن أبي عبيدة بن الجراح وغيره: أنهم كانوا يتسابقون بجعل ولا يجعلون بينهم محللا.

والذين قالوا هذا من الفقهاء ظنوا أنه يكون قمارا، ثم منهم من قال بالمحلل يخرج عن شبه القمار، وليس الأمر كما قالوه، بل المحلل مؤد إلى المخاطرة." (١)

"وفي المحلل ظلم لأنه إذا سبق أخذ وإذا سبق لم يعط وغيره إذا سبق أعطي، فدخول المحلل ظلم لا تأتي به الشريعة.

والكلام على هذا مبسوط في موضع آخر.

والله تعالى أعلم.

[مسألة في قول النبي إنكم تأتون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء]

١٠٥٣ - ٢٩ مسألة:

في قول النبي: «إنكم تأتون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء» وهذه صفة المصلين، فبم يعرف غيرهم من المكلفين التاركين والصبيان.

وهل الأفضل المجاورة بمكة أو بمسجد النبي

أو المسجد الأقصى أو بثغر من الثغور لأجل الغزو، وفيما يروى عن النبي

«من زار قبري وجبت له شفاعتي، ومن زار البيت ولم يزرني فقد جفاني» وهل زيارة النبي على وجه الاستحباب أم لا؟ أفتونا مأجورين.

والجواب: الحمد لله رب العالمين، هذا الحديث دليل على أنه إنما يعرف من كان أغر محجلا، وهم الذين يتوضئون للصلاة، وأما الأطفال فهم تبع للرجال، وأما من لم يتوضأ قط ولم يصل دليل على أنه لا يعرف يوم القيامة.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٤٥/٥

والمرابطة بالثغور أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة كما نص على ذلك أئمة الإسلام عامة، بل قد اختلفوا في المجاورة، فكرهها أبو حنيفة واستحبها مالك وأحمد وغيرهما، ولكن المرابطة عندهم أفضل من المجاورة، وهذا متفق عليه بين السلف، حتى قال أبو هريرة – رضي الله عنه – لأن أرابط ليلة في سبيل الله أحب إلي من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود.

وذلك أن الرباط من جنس الجهاد، وجنس الجهاد مقدم على جنس الحج، كما في الصحيحين: عن النبي «أنه قيل له: أي." (١)

"مقامات العامة بناء على مشاهدة القدر، وأن من شهد القدر فشهد توحيد الأفعال حتى فني من لم يكن وبقي من لم يزل، يخرج عن هذه الأمور، وهذا كلام مستدرك حقيقة وشرعا.

أما الحقيقة فإن الحي لا يتصور أن لا يكون حساسا محبا لما يلائمه مبغضا لما ينافره، ومن قال إن الحي يستوي عنده جميع المقدورات فهو أحد رجلين: إما أنه لا يتصور ما يقول بل هو جاهل، وإما أنه مكابر معاند ولو قدر أن الإنسان حصل له حال أزال عقله – سواء سمي اصطلاما أو محوا أو فناء أو غشيا أو ضعفا – فهذا لم يسقط إحساس نفسه بالكلية.

بل له إحساس بما يلائمه وما ينافره، وإن سقط إحساسه ببعض الأشياء فإنه لم يسقط بجميعها.

فمن زعم أن المشاهد لتوحيد الربوبية يدخل إلى مقام الجمع والفناء فلا يشهد فرقا فإنه غالط، بل لا بد من الفرق فإنه أمر ضروري.

لكن إذا خرج عن الفرق الشرعي بقي في الفرق الطبعي، فيبقى متبعا لهواه لا مطيعا لمولاه.

ولهذا لما وقعت " هذه المسألة " بين الجنيد وأصحابه ذكر لهم " الفرق الثاني " وهو: أن يفرق بين المأمور والمحظور، وبين ما يحبه الله وما يكرهه مع شهوده للقدر الجامع، فيشهد الفرق في القدر الجامع.

ومن لم يفرق بين المأمور والمحظور خرج عن دين الإسلام.

وهؤلاء الذين يتكلمون في الجمع لا يخرجون عن الفرق الشرعي بالكلية وإن خرجوا عنه كانوا كفارا من شر الكفار، وهم الذين يخرجون إلى التسوية بين الرسل وغيرهم، ثم يخرجون إلى القول بوحدة الوجود، فلا يفرقون بين الخالق والمخلوق؛ ولكن ليس كل هؤلاء ينتهون إلى هذا الإلحاد، بل يفرقون من وجه دون وجه فيطيعون الله ورسوله تارة، ويعصون الله ورسوله تارة، كالعصاة من أهل القبلة.

وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن لفظ " الدعوة والدعاء " يتناول هذا وهذا، قال الله تعالى:." (٢)

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٤٦/٥

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٢٢/٥

"فعطف المنكر على الفحشاء، ودخل في المنكر هنا البغي.
وقال في موضع آخر: ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي﴾ [النحل: ٩٠] فقرن بالمنكر الفحشاء والبغي.
ومن هذا الباب لفظ " الفقراء، والمساكين " إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، وإذا قرن أحدهما بالآخر صار بينهما فرق؛ لكن هناك أحد الاسمين أعم من الآخر، وهنا بينهما عموم وخصوص، فمحبة الله وحده والتوكل عليه وحده وخشية الله وحده ونحو هذا كل هذا يدخل في توحيد الله تعالى، قال تعالى في المحبة: ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله﴾ [البقرة: ١٦٥] وقال تعالى: ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره﴾ [التوبة: 42] وقال تعالى: ﴿ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون﴾ [النور: ٥٢] فجعل الطاعة لله والرسول وجعل الخشية والتقوى لله وحده وقال تعالى: ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون﴾ [التوبة: ٥٩] وقال تعالى: ﴿فإذا فرغت فانصب﴾ [الشرح: ٧] ﴿وإلى ربك فارغب﴾ [الشرح: ٨] فجعل التحسب والرغبة إلى الله وحده.
وهذه الأمور **مبسوطة** في غير هذا الموضع.
والمقصود هنا أن قول القائل: (لا إله إلا أنت) فيه إفراد الإلهية لله وحده وذلك يتضمن التصديق لله قولا وعملا، فالمشركون كانوا يقرون بأن الله رب كل شيء؛ لكن كانوا يجعلون معه آلهة أخرى، فلا يخصونه بالإلهية.
وتخصيصه بالإلهية يوجب أن لا." (١)

"- رضي الله عنها -: لو كان محمد كاتما شيئا من الوحي لكتم هذه الآية: ﴿وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه﴾ [الأحزاب: ٣٧] ألا ترى أن الذي يعظم نفسه بالباطل يريد أن ينصر كل ما قاله ولو كان خطأ، فبيان الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن الله أحكم آياته ونسخ ما ألقاه الشيطان هو أدل على تحريه للصدق وبراءته من الكذب، وهذا هو المقصود بالرسالة فإنه الصادق المصدوق - صلى الله عليه وسلم - تسليما، ولهذا كان تكذيبه كفرا محضا بلا ريب.

وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فللناس فيه نزاع، هل هو ثابت بالعقل أو بالسمع؟ ومتنازعون في العصمة من الكبائر والصغائر أو من بعضها، أم هل العصمة إنما هي في الإقرار عليها لا في فعلها؟ أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبليغ فقط؟ وهل تجب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا: والكلام على هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.
والقول الذي عليه جمهور الناس، وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقا،

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٤٦/٥

والرد على من يقول إنه يجوز إقرارهم عليها، وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا القول.
وحجج النفاة لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الأنبياء، فإن القائلين بالعصمة احتجوا بأن التأسي بهم مشروع، وذلك لا يجوز إلا مع تجويز كون الأفعال ذنوبا، ومعلوم أن التأسي بهم إنما هو مشروع فيما أقروا عليه دون ما نهوا عنه ورجعوا عنه، كما أن الأمر والنهي إنما تجب طاعتهم فيما لم ينسخ منه، فأما ما نسخ من الأمر والنهي فلا يجوز جعله مأمورا به ولا منهيا عنه، فضلا عن وجوب اتباعه والطاعة فيه.
وكذلك ما احتجوا به من أن الذنوب تنافي الكمال، أو أنها ممن عظمت عليه النعمة أقبح. أو أنها توجب التنفير، أو نحو ذلك من الحجج العقلية، فهذا إنما يكون مع البقاء على ذلك وعدم الرجوع، وإلا فالتوبة النصوح التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها إلى أعظم مما كان عليه، كما قال بعض السلف: كان داود – عليه السلام – بعد التوبة خيرا منه قبل الخطيئة. وقال آخر: لو لم تكن التوبة أحب الأشياء إليه لما ابتلي." (١)
"المسألة إنما أراد أن هذه ليست توبة عامة يحصل بسببها من التائبين توبة مطلقا، لم يرد أن ذنب هذا كذنب المصر على الكبائر، فإن نصوصه المتواترة عنه وأقواله الثابتة تنافي ذلك، وحمل كلام الإمام على ما يصدق بعضه بعضا أولى من حمله على التناقض، لا سيما إذا كان القول الآخر مبتدعا لم يعرف عن أحد من السلف. وأحمد يقول: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام. وكان في المحنة يقول: كيف أقول ما لم يقل. واتباع أحمد للسنة والآثار وقوة رغبته في ذلك وكراهته لخلافه من الأمور المتواترة عنه يعرفها من يعرف من الخاصة والعامة وما ذكروه من أن الخشية توجب العموم.
فجوابه: أنه قد يعلم قبح أحد الذنبين دون الآخر، وإنما يتوب مما يعلم قبحه.
وأيضا: فقد يعلم قبحها ولكن هواه يغلبه في إحداهما دون الآخر فيتوب من هذا دون ذاك، كمن أدى بعض الواجبات دون بعض؛ فإن ذلك يقبل منه.
ولكن المعتزلة لهم أصل فاسد وافقوا فيه الخوارج في الحكم وإن خالفوهم في الاسم، فقالوا: إن أصحاب الكبائر يخلدون في النار ولا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها، وعندهم يمتنع أن يكون الرجل الواحد ممن يعاقبه الله ثم يثيبه؛ ولهذا يقولون: بحبوط جميع الحسنات بالكبيرة.
وأما الصحابة وأهل السنة والجماعة فعلى أن أهل الكبائر يخرجون من النار ويشفع فيهم. وأن الكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات ولكن قد يحبط ما يقابلها عند أكثر أهل السنة، ولا يحبط جميع الحسنات إلا الكفر. كما لا يحبط جميع السيئات إلا التوبة. فصاحب الكبيرة إذا أتى بحسنات يبتغي بها رضا الله أثابه الله على ذلك، وإن كان مستحقا للعقوبة على كبيرته.
وكتاب الله عز وجل يفرق بين حكم السارق والزاني وقتال المؤمنين بعضهم بعضا، وبين حكم الكفار في " الأسماء، والأحكام ". والسنة المتواترة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وإجماع الصحابة يدل على ذلك، كما هو **مبسوط**

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٥٨/٥

في غير هذا الموضع.

وعلى هذا تنازع الناس في قوله: ﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾ [المائدة: ٢٧] . فعلى." (١)

"﴿فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف﴾ [البقرة: ٢٧٥] دليل بين أن التغليظ إنما كان لأجل أنه ربا، لا لأجل جهالة الأجل، فإن هذه الآية إنما هي في التأنيب من الربا، وفي هذا دليل على بطلان العقد الأول إذا قصد التوسل به إلى الثاني وهذا هو الصحيح من مذهبنا وغيره.

وما يشهد لمعنى العينة ما رواه أبو داود عن صالح بن رستم، عن شيخ من بني تميم، قال: خطبنا علي أو قال علي - رضي الله عنه -: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع المضطر، وعن بيع الغرر، وبيع الثمرة قبل أن تدرك» رواه الإمام أحمد وسعيد بن منصور **مبسوطا** قال: قال علي: سيأتي على الناس زمان عضوض يعض الموسر على ما في يديه، ولم يؤمر بذلك.

وقال الله تعالى: ﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾ [البقرة: ٢٣٧]- صلى الله عليه وسلم - وينهد الأشرار ويستذل الأخيار ويبايع المضطرون، وقد «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الىمضطر وعن بيع الغرر وبيع الثمرة قبل أن تطعم» ، وهذا وإن كان في راويه جهالة فله شاهد من وجه آخر رواه سعيد. قال: حدثنا هشيم، عن كوثر بن حكيم، عن مكحول، قال: بلغني، عن حذيفة - رضي الله عنه - أنه حدث، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أن بعد زمانكم هذا زمانا عضوضا يعض الموسر على ما في يديه ولم يؤمر بذلك» . قال الله تعالى: ﴿وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين﴾ [سبأ: ٣٩]

وينهد شرار خلق الله يبايعون كل مضطر ألا إن بيع المضطر حرام. المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحقره إن كان عندك خير فعد به على أخيك ولا تزده هلاكا إلى هلاكه.

وهذا الإسناد، وإن لم تجب به حجة فهو يعضد الأول مع أنه خبر صدق بل هو من دلائل النبوة فإن عامة العينة إنما تقع من رجل مضطر إلى نفقة يضن عليه الموسر بالقرض، لا أن يربحوا في المائة ما أحبوا فيبيعونه ثمن المائة بضعفها، أو نحو ذلك." (٢)

"الوجه الثالث: أن أعظم ما يحذره المنازع من آيات الصفات ما يزعم أن ظاهرها كفر وتجسيم كقوله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾ [الزمر: ٦٧] ، وقوله تعالى ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه **مبسوطتان**﴾ [المائدة: ٦٤] .: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي أستكبرت أم كنت من العالين﴾ [ص: ٧٥] ، وقوله تعالى: ﴿كل من عليها فان﴾ [الرحمن: ٢٦] ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن: ٢٧] وقال تعالى: ﴿وألقيت عليك محبة مني ولتصنع على عيني﴾ [طه: ٣٩] وقال تعالى: ﴿وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نجيا﴾ [مريم: ٥٢] . ﴿وناداهما

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٧٧/٥

(٢) الفت ا وى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤٩/٦

ربهما ألم أنهكما عن تلكما الشجرة﴾ [الأعراف: ٢٢] الآية. فهل سمع أن أحدا ممن يؤمن بالله ورسوله منع أن يقرأ هذه وتتلى على العامة وهل ذلك إلا بمنزلة من منع من سائر الآيات التي يزعم أن ظاهرها كفر وتجسيم وخبر يخالف رأيه كقوله: ﴿إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾ [الذاريات: ٥٨] ، وقوله: ﴿ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما﴾ [غافر: ٧] وقوله: ﴿لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه﴾ [النساء: ١٦٦] ، وقوله: ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وقوله تعالى: ﴿فعال لما يريد﴾ [البروج: ١٦] ، وقوله: ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها﴾ [السجدة: ١٣] ، وقوله: ﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون﴾ [الأعراف: ١٨٦]." (١)

"﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك﴾ [المائدة: ١١٦] () وقال في محكم كتابه: ﴿فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله﴾ [الزمر: ٦٨] ، ﴿والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه﴾ [الزمر: ٦٧] () ، وقال: ﴿بل يداه **مبسوطتان**﴾ [المائدة: ٦٤] وقال: ﴿يد الله فوق أيديهم﴾ [الفتح: ١٠] . وقال: ﴿خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] وقال في آيات كثيرة ﴿وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١] وقال: ﴿ولتصنع على عيني﴾ [طه: ٣٩] وكل ما وصف الله به نفسه من الصفات التي ذكرناها مما هي موجودة في القرآن، وما لم نذكر فهو كما ذكر.

وإنما يلزم العباد الاستسلام لذلك والتعبد لا نزيل صفة مما وصف الله به نفسه أو وصف الرسول عن جهته لا بكلام ولا بإرادة، وإنما يلزم المسلم الأداء ويوقن بقلبه أن ما وصف به نفسه في القرآن إنما هي صفاته، ولا يعقل نبي مرسل ولا ملك مقرب تلك الصفات إلا بالأسماء التي عرفهم ا الرب تبارك وتعالى، فأما أن يدرك أحد من بني آدم معنى تلك الصفات فلا يدركه أحد.

وذلك أن الله تعالى إنما وصف من صفاته قدر ما تحتمله عقول ذوي الألباب.

ليكون إيمانهم بذلك ومعرفتهم بأنه الموصوف بما وصف به نفسه ولا يعقل أحد منتهاه ولا منتهى صفاته، وإنما يلزم المسلم أن يثبت معرفة صفات الله بالإتباع والاستسلام كما جاء، فمن جهل معرفة ذلك حتى يقول إنما أصف ما قال الله ولا أدري ما معاني ذلك حتى يفضي إلى أن يقول بمعنى قول الجهمية يد نعمة ويحتج بقوله أيدينا أنعاما ونحو ذلك، فقد ضل عن سواء السبيل. هذا محض كلام الجهمية حيث يؤمنون بجميع ما وصفنا من صفات الله، ثم يحرفون معنى الصفات عن جهتها التي وصف الله بها نفسه، حتى يقولوا معنى السميع هو البصير ومعنى البصير هو السميع، ويجعلون اليد يد نعمة وأشباه ذلك يحرفونها عن جهتها لأنهم هم المعطلة.

فقد تبين مستند حكاية ابن شجاع الثلجي وزرقان وغيرهما، لما ينقلونه عن." (٢)

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣٣٠/٦

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤٢١/٦

"واحد فرد صمد لا إله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمدا عبده ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأن الله على عرشه كما قال ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] وأن له يدين بلا كيف كما قال ﴿خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] وكما قال ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة: ٦٤] وأن له عينين بلا كيف كما قال ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر: ١٤] وأن له وجها كما قال ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن أسماء الله لا يقال إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج وأقروا أن لله علما كما قال: ﴿أنزله بعلمه﴾ [النساء: ١٦٦] وكما قال: ﴿وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه﴾ [فاطر: ١١] وأثبتوا السمع والبصر ولم ينفوا ذلك عن الله كما نفته المعتزلة وأثبتوا لله القوة كما قال: ﴿أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة﴾ [فصلت: ١٥] وقالوا إنه لا يكون في الأرض من خير ولا شر إلا ما شاء الله وأن الأشياء تكون بمشيئة الله تعالى كما قال تعالى: ﴿وما تشاءون إلا أن يشاء الله﴾ [الإنسان: ٣٠] .

ولما قال المسلمون ما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون وقالوا إن أحدا لا يستطيع أن يفعل شيئا قبل أن يفعله أو يكون أحد يقدر أن يخرج عن علم الله أو أن يفعل شيئا علم الله أنه لا يفعله وأقروا أنه لا خالق إلا الله وأن أعمال العباد يخلقها الله تعالى وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئا وأن الله وفق المؤمنين لطاعته وخذل الكافرين ولطف بالمؤمنين وأصلحهم وهداهم ولم يلطف بالكافرين ولا أصلحهم ولا هداهم ولو أصلحهم لكانوا صالحين ولو هداهم لكانوا مهتدين وأن الله يقدر أن يصلح الكافرين ويلطف بهم حتى يكونوا مؤمنين ولكنه أراد أن يكونوا كافرين.

كما علم وأخذلهم ولم يصلحهم وطبع على قلوبهم وأن الخير والشر بقضاء الله وقدره ويؤمنون بقضاء الله وقدره خيره وشره حلوه ومره ويؤمنون أنهم لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله كما قال ويلجئون أمرهم إلى الله ويثبتون الحاجة إلى الله في كل وقت والفقر إلى الله في كل حال ويقولون إن القرآن كلام الله غير مخلوق.." (١)

"كبيرة مبسوطة ونقلها عنه أبو بكر الخلال في كتاب السنة الذي جمع فيه كلام الإمام أحمد وغيره من أئمة المسلمين في أبواب الاعتقاد وكان بعض أهل الحديث إذ ذاك أطلق القول بأن لفظي بالقرآن غير مخلوق معارضة لمن قال لفظي بالقرآن مخلوق فبلغ ذلك الإمام أحمد فأنكر ذلك إنكارا شديدا وبدع من قاله وأخبر أن أحدا من العلماء لم يقل ذلك فكيف بمن يزعم أن صوت العبد قديم.

وأقبح من ذلك من يحكي عن بعض العلماء أن المداد الذي في المصحف قديم وجميع أئمة أصحاب الإمام وغيرهم أنكروا ذلك وما علمت أن عالما يقول ذلك إلا ما يبلغنا عن بعض الجهال وقد ميز الله في كتابه بين الكلام والمداد فقال تعالى: ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا﴾ [الكهف: ١٠٩] فهذا خطأ من هذا الجانب وكذلك من زعم أن القرآن محفوظ في الصدور كما أن الله معلوم بالقلوب وأنه متلو بالألسن كما أن الله مذكور بالألسن وأنه مكتوب في المصحف كما أن الله مكتوب وجعل ثبوت القرآن في الصدور والألسنة والمصاحف مثل ثبوت ذات الله تعالى في هذه المواضع فهذا أيضا مخطئ في ذلك فإن الفرق بين ثبوت

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٦/٤٣٩

الأعيان في المصحف وبين ثبوت الكلام فيها بين واضح فإن الموجودات لها أربع مراتب: مرتبة في الأعيان ومرتبة في الأذهان ومرتبة في اللسان ومرتبة في البنان فالعلم يطابق العين واللفظ يطابق العلم والخط يطابق اللفظ.

فإذا قيل إن العين في الكتاب كما في قوله ﴿وكل شيء فعلوه في الزبر﴾ [القمر: ٥٢] فقد علم أن الذي في الزبر إنما هو الخط المطابق للعلم فبين الأعيان وبين المصحف مرتبتان وهي اللفظ والخط وأما الكلام نفسه فليس بينه وبين الصحيفة مرتبة بل نفس الكلام يجعل في الكتاب وإن كان بين الحرف الملفوظ والحرف المكتوب فرق من وجه آخر إلا إذا أريد أن الذي في المصحف هو ذكره والخبر عنه مثل قوله تعالى ﴿وإنه لتنزيل رب العالمين - نزل به الروح الأمين - على قلبك﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٤] إلى قوله: ﴿وإنه لفي زبر الأولين﴾ [الشعراء: ١٩٦] ﴿أولم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل﴾ [الشعراء: ١٩٧] فالذي في زبر الأولين ليس هو نفس القرآن المنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - فإن هذا القرآن لم ينزل على أحد قبله - صلى الله عليه وسلم - ولكن في زبر الأولين ذكر القرآن وخبره كما فيها ذكر محمد - صلى الله عليه وسلم - وخبره كما أن." (١)

"ثبت أن لا صفة أكثر مما بين الطريق إليه بالعقل والشرع. قال الأستاذ: والتعويل على الجواب الأول، فإن فيه الكشف عن المعنى.

قلت: الجوابان مبنيان على وجوب العلم بجميع صفات الله، لكن هل كلها معلومة بالعقل، أو منها ما علم بالسمع على القولين؟ ومحققو الأشعرية وغيرهم لا يرضون أن يقولوا: إنا نقطع بأنا علمنا الله بجميع صفاته، أو بأنه لا صفة له وراء ما علمناه.

قال أبو المعالي: فمن أثبت هذه الصفات السمعية وصار إلى أنها زائدة على ما دلت عليه دلالات المعقول استدلوا بقوله تعالى: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] ، قالوا: ولا وجه لحمل اليدين على القدرة، إذ جملة المخترعات مخلوقة بالقدرة ففي الحمل على ذلك إبطال فائدة التخصيص.

قال: وهذا غير سديد، فإن العقول قضت بأن الخلق لا يقع إلا بالقدرة، أو يكون القادر قادرا، فلا وجه لاعتقاد خلق آدمي بغير القدرة.

وقال القاضي: الآية تدل على إثبات يدين صفتين والقدرة واحدة، فلا يجوز حملها على القدرة.

قال أبو المعالي: وقد قال بعض الأصحاب: التثنية راجعة إلى اللفظ لا إلى المعنى، وإنما هي صفة واحدة كما حكيناه عن القلانسي، وعن الأستاذ، على أنه كما يعبر باليد عن الاقتدار، فكذلك يعبر باليدين عن الاقتدار، فقد تقول العرب: " مالي بهذا الأمر يد " يعنون: مالي به قدرة، قال عز وجل: ﴿بل يداه **مبسوطتان**﴾ [المائدة: ٦٤] قال أبو الحسن والقاضي: المراد باليدين في هذه الآية القدرة. قلت: هذا النقل فيه نظر، فكلاهما يقتضي خلافه، بل هو نص في خلاف

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤٦٤/٦

ذلك.

قال: وأجمع أهل التفسير على أن المراد، بالأيدي في قوله:." (١)

"والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله مستو على عرشه كما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] وأن له وجها كما قال: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن له يدين كما قال: ﴿بل يداه **مبسوطتان**﴾ [المائدة: ٦٤] وقال: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر: ١٤] وأن من زعم أن اسم الله غيره كان ضالا.

وأن لله علما كما قال: ﴿أنزله بعلمه﴾ [النساء: ١٦٦] وقال: ﴿وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه﴾ [فاطر: ١١] ونثبت له قوة كما قال: ﴿أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة﴾ [فصلت: ١٥] ونثبت لله السمع والبصر ولا ننفي ذلك كما نفاه المعتزلة والجهمية والخوارج.

ونقول: إن كلام الله غير مخلوق وأنه لم يخلق شيئا إلا وقد قال له كن فيكون كما قال: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾ [النحل: ٤٠] وأنه لا يكون في الأرض شيء من خير وشر إلا ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله، وأن أحدا لا يستطيع أن يفعل شيئا قبل أن يفعله الله، ولا يستغني عن الله ولا نقدر على الخروج من علم الله، وأنه لا خالق إلا الله، وأن أعمال عباد الله مخلوقة لله مقدورة له كما قال: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ [الصافات: ٩٦] وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئا وهم يخلقون كما قال: ﴿هل من خالق غير الله﴾ [فاطر: ٣] وكما قال: ﴿لا يخلقون شيئا وهم يخلقون﴾ [الفرقان: ٣] وكما قال: ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾ [النحل: ١٧]." (٢)

"دائما ليلا ونهارا مع غاية الزهد، وعبده مجتهدا في عبادته، ولم يكن متبعا لذكره الذي أنزله - وهو القرآن - كان من أولياء الشيطان، ولو طار في الهواء أو مشى على الماء، فإن الشيطان يحمله في الهواء، وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.

خصال المنافقين أربع من أمر الجاهلية

فصل

ومن الناس من يكون فيه إيمان، وفيه شعبة من نفاق، كما جاء في الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن، كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر» .." (٣)

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٦٠٥/٦

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٦٥٦/٦

(٣) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ابن تيمية ص/٢٥

"وحقيقة هذا القول، إنكار علمه بها، فان كل موجود في الخارج فهو معين جزئي الافلاك، كل معين منها جزئي، وكذلك جميع الأعيان وصفاتها وأفعالها، فمن لم يعلم إلا الكليات، لم يعلم شيئا من الموجودات والكليات إنما توجد كليات في الأذهان، لا في الأعيان.

والكلام على هؤلاء مبسوط في موضع آخر، في رد تعارض العقل والنقل وغيره، فإن كفر هؤلاء أعظم من كفر اليهود والنصارى، بل ومشركي العرب، فإن جميع هؤلاء يقولون: إن الله خلق السماوات والأرض وإنه خلق المخلوقات بمشيئته وقدرته.

وأرسطو ونحو من المتفلسفة واليونان، كانوا يعبدون الكواكب والأصنام، وهم لا يعرفون الملائكة والانبياء، وليس في كتب أرسطو ذكر شيء من ذلك، وإنما غالب علوم القوم الأمور الطبيعية.

فساد تلفيق ابن سينا في الأمور الإلهية

وأما الأمور الإلهية، فكل منهم فيها قليل الصواب، كثير الخطأ، واليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل اعلم بالهيئات منهم بكثير، ولكن متأخروهم كابن سينا (غيره) أرادوا أن يلفقوا بين كلام أولئك وبين ما جاءت به الرسل، فأخذوا أشياء من أصول الجهمية والمعتزلة، وركبوا مذهبا قد يعتزى إليه متفلسفة اهل الملل، وفيه من الفساد والتناقض ما قد." (١)

"وقوله: ﴿تحيتهم يوم يلقونه سلام﴾ [٤٤/٣٣] لكن التحية والرؤية معا.

وقد جاء: ﴿إن الذين لا يرجون لقاءنا﴾ [١٠/٧] الآية ﴿والذين كفروا بآيات الله ولقائه﴾ [٢٩/٢٣] ، ﴿يوم التلاق﴾ [٤٠/١٥] ، ﴿أولم يتفكروا في أنفسهم ما خلق الله السماوات والأرض وما بينهما إلا بالحق﴾ إلى قوله: ﴿وإن كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون﴾ [٣٠/٨] ، ﴿إنك كادح إلى ربك كدحا فملاقيه﴾ [٨٤/٦] ، ﴿فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين﴾ [٣٢/١٧] ، ﴿لهم ما يشاءون فيها ولدينا مزيد﴾ [٥٠/٣٥] قوتهما الأحاديث والآثار ﴿وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة﴾ [٢٢، ٧٥/٢٣] ، ﴿على الأرائك ينظرون * تعرف في وجوههم نضرة النعيم﴾ [٢٣، ٨٣/٢٤] يحتمل هذا بل هو ظاهر فيه. ﴿ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله إن الله واسع عليم﴾ [٢/١١٥] ، ﴿وسع كرسيه السماوات والأرض﴾ [٢/٢٥٥] قول ابن ... (١) وابن عباس: ﴿قد كان لكم آية في فئتين التقتا﴾ [٣/١٣] ... (٢) ﴿وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير﴾ [٣/٢٦] ، ﴿قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم﴾ [٣/٧٣] ، ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم﴾ [٥٧/٢٩] ، ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم﴾ إلى قوله: ﴿بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾ [٥/٦٤] ، ﴿وكتبنا له في الألواح من كل شيء﴾ [٧/١٧٥] فسرته الأحاديث.

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ابن تيمية ص/٩٧

(١) بياض.

(٢) بياض.." (١)

"ثم قد يتسلطون هم أنفسهم على أولئك يهينونهم ويعاقبونهم أضعاف ما كان أولئك يخافونه ابتداء؛ كمن يطلب منه شهادة الزور أو الكلام في الدين بالباطل؛ إما في الخبر وإما في الأمر أو المعاونة على الفاحشة والظلم، فإن لم يجبهم آذوه وعادوه. وإن أجابهم فهم أنفسهم يتسلطون عليه فيهينونه ويؤذونه أضعاف ما كان يخافه، وإلا عذب بغيرهم. فالواجب ما في حديث عائشة الذي بعثت به إلى معاوية ويروى موقوفا ومرفوعا: «من أرضى الله بسخط الناس كفاه الله مؤونة الناس» ، وفي لفظ: «رضي الله عنه وأرضى عنه الناس، ومن أرضى الناس بسخط الله لم يغنوا عنه من الله شيئا» وفي لفظ: «وعاد حامده من الناس ذاما» .

وهذا يجري فيمن يعين الملوك والرؤساء على أغراضهم الفاسدة وفيمن يعين أهل البدع المنتسبين إلى العلم والدين على بدعهم. فمن هداه الله وأرشده امتنع عن فعل المحرم وصبر على أذاهم وعداوتهم ثم تكون له العاقبة في الدنيا والآخرة، كما جرى للرسل وأتباعهم مع من آذاهم وعاداهم مثل المهاجرين في هذه الأمة ومن ابتلي من علمائها وعبادها وتجارها وولاتها. وقد يجوز في بعض الأمور إظهار الموافقة وإبطان المخالفة، كالمكره على الكفر كما هو مبسوط في غير هذا الموضع. إذ المقصود هنا أنه لابد من الابتلاء بما يؤذي الناس؛ لا خلاص لأحد مما يؤذيه ألبته؛ ولهذا ذكر الله تعالى في غير موضع أنه لابد أن يبتلي الناس، والابتلاء يكون بالسراء والضراء، ولا بد أن

يبتلي الإنسان بما يسره وما يسوؤه فهو محتاج إلى أن يكون صابرا شكورا، قال الله تعالى: ﴿إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم

أيهم أحسن عملا﴾ [١٨/٧] ، وقال تعالى: ﴿وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون﴾ [٧/١٦٨] ، وقال تعالى: ﴿فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى * ومن أعرض عن ذكري فإن له." (٢)

"الرهان، وإن لم تغلب الروم أخذوا الرهان» وهذه المراهنة هي مثل المراهنة في سباق الخيل والرمي بالنشاب، وكانت جائزة لأنها مصلحة للإسلام؛ لأن فيها مصلحة بيان صدق الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما أخبر به من أن الروم سيغلبون بعد ذلك، وفيها ظهور أقرب الطائفتين إلى المسلمين على أبعدهما. وهذا فعله الصديق رضي الله عنه وأقره عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم ينكره عليه، ولا قال: هذا ميسر وقمار. والصديق أجل قدرا من أن يقامر؛ فإنه لم يشرب الخمر في جاهلية ولا إسلام وهي أشهى إلى النفوس من القمار.

وقد ظن بعضهم أن هذا قمار لكن فعله هذا كان قبل تحريم القمار، وهذا إنما يقبل إذا ثبت أن مثل هذا ثابت فيما حرمه الله من الميسر، وليس عليه دليل شرعي أصلا. بل هي مجرد أقوال لا دليل عليها وأقيسة فاسدة يظهر تناقضها لمن كان خبيرا بالشرع، وحل ذلك ثابت بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حيث أقر صديقه على ذلك؛ فهذا العمل

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٨٢/١

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٩٤/1

معدود من فضائل الصديق رضي الله عنه وكمال يقينه حيث أيقن بما قاله رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأحب ظهور أقرب الطائفتين إلى الحق، وراهن على ذلك رغبة في إعلاء كلمة الله ودينه بحسب الإمكان.

وبالجملة إذا ثبتت الإباحة فمدعي النسخ يحتاج إلى دليل.

والكلام على هذه المسألة **مبسوط** في مواضع، وإنما كتبت ذلك في جلسة واحدة.

و «السبق» بالفتح هو العوض. وبالسكون هو الفعل.

وقال – صلى الله عليه وسلم –: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر» مطلقا لم يشترط محللا لا هو ولا أصحابه، بل ثبت عنهم مثل ذلك بلا محلل.." (١)

"من نفى صفة لزمه نفي جميع الصفات

وقد بسط هذا في مواضع١، وبين أن كل من نفى صفة مما أخبر به الرسول لزمه نفي جميع الصفات، فلا يمكن القول بموجب أدلة العقول، إلا مع القول بصدق الرسول؛ فأدلة العقول مستلزمة لصدق الرسول٢؛ فلا يمكن مع عدم تصديقه القول بموجب العقول، بل من كذبه فليس معه لا عقل، ولا سمع؛ كما أخبر الله تعالى عن أهل النار:

قال تعالى: ﴿كلما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها ألم ياتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير﴾ ٣، وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع٤.

١ انظر: من كتب ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٢/٢٦٧. ومجموع الفتاوى ٦/٣٤٥. ودرء تعارض العقل والنقل١/٤١. والتدمرية ص ٣١.

٢ أما المعقولات التي تخالف ما جاء به الرسول، فالمتأمل لها يجد أنها وضعت لتكذيب الرسول، لا لتصديقه؛ كما يزعم أصحابها؛ لذلك يصفها شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بتسميته لها: "ترتيب الأصول في تكذيب الرسول". انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢/٢٠٧.

٣ سورة الملك، الآيات ٨-١٠.

٤ انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٣٢٠. ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/٤٥٢.." (٢)

"قتال البغاة

والبغاة المأمور بقتالهم: هم الذين بغوا بعد الاقتتال، وامتنعوا من الإصلاح المأمور به؛ فصاروا بغاة مقاتلين.

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٤/٦٩

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٢٦٤

والبغاة إذا ابتدءوا [بالقتال] ١ جاز قتالهم بالاتفاق؛ كما يجوز قتال [الغواة] ٢ قطاع الطريق إذا قاتلوا باتفاق الناس. فأما الباغي من غير قتال، فليس في النص أن الله أمر بقتاله، بل الكفار إنما يقاتلون بشرط [الحراب] ٣؛ كما ذهب إليه جمهور العلماء، وكما دل عليه الكتاب والسنة؛ كما هو مبسوط في موضعه٤.

أنواع المرتدين الذين قاتلهم الصديق

والصديق قاتل المرتدين الذين ارتدوا عما كانوا فيه على عهد الرسول من دينه، وهم أنواع: منهم من آمن بمتنبىء [كذاب] ٥، ومنهم من لم يقر ببعض فرائض الإسلام التي أقر بها مع الرسول، ومنهم من ترك الإسلام بالكلية٦.

ولهذا تسمى هذه وأمثالها من الحروب بين المسلمين فتنا؛ كما سماها

---

١ في ((م)) ، و ((ط)) : القتال.

٢ في ((خ)) : الغداة. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٣ في ((م)) ، و ((ط)) : الجراب. أما في ((خ)) فقد كتب الحراب، ووضع تحت حاء الحراب علامة (ح) إشارة إلى أنها مهملة.

٤ انظر: المغني لابن قدامة ١٢٤٧٤-٤٨٣. ومنهاج السنة النبوية ٤٤٦٣، ٥٠٢. ومجموع الفتاوى ٤٤٤٥، ٤٥٠، ١٠٣٧٤-٣٧٥، ٢٧٤١-٤٢، ٥٠٧-٥٠٨، ٢٨٣٠٠-٣٠١، ٥٣٢، ٣٥٧٨-٧٩.

٥ في ((خ)) : الكذاب. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٦ انظر: منهاج السنة النبوية ٤٤٩٤، ٥٠١؛ حيث بين شيخ الإسلام رحمه الله أنواع المرتدين الذين قاتلهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم. والجواب الصحيح ٦٤٧٤-٤٧٥.." (1)

"قال: لا. قال: أبو بكر. قال: ثم من؟ قال: ثم عمر. وهو مروي من حديث الهمدانيين؛ شيعة علي، عن أبيه.

وروي عن علي أنه قال:

ولو كنت بوابا على باب جنة لقلت لهمدان ادخلي بسلام١.

وقد روي عنه٢ أنه قال: "لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري".

قتل علي لمن اعتقد إلهيته

وقد ثبت عن علي رضي الله عنه بالأحاديث الثابتة، بل المتواترة أنه قتل الغالية؛ كالذين يعتقدون إلهيته، بعد أن استتابهم ثلاثا كسائر المرتدين، وأنه كان يبالغ في عقوبة من يسب أبا بكر وعمر، وأنه كان يقول إنهما خير هذه الأمة بعد نبيها. وهذا مبسوط في مواضع٣.

والمقصود هنا: أن هاتين٤ حدثتا في ذلك الوقت٥.

---

(1) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٥٧٠/١

١ انظر: منهاج السنة النبوية ٦١٣٧، ٧٥١١. ومجموع الفتاوى ٤٤٠٧.

٢ فضائل الصحابة للإمام أحمد ١٨٣. قال المحقق: إسناده ضعيف.

وانظر: منهاج السنة ١٣٠٨، ٦١٣٨، ٧٥١١. ومجموع الفتاوى ٤٤٠٧.

٣ انظر: منهاج السنة النبوية ١٣٠٦-٣٠٨. ومجموع الفتاوى ٤٤٠٦-٤٠٧.

٤ بدعة الخوارج، وبدعة الروافض.

٥ انظر: منهاج السنة النبوية ١٣٠٦-٣١٠؛ فقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله فيه موضوعا مشابها لما ذكر هنا حول نشأة الفرق وتطورها في الإسلام. وانظر: مجموع الفتاوى ١٣٣١-٤٠، ٤٨-٥٠.." (١)

"وإذا قدر [انتفاؤه كان دليلا على] ١ انتفاء الآخر؛ كالأدلة على الأحكام الشرعية؛ فما من حكم إلا جعل الله عليه دليلا.

وإذا قدر انتفاء جميع الأدلة الشرعية على حكم، علم أنه ليس حكما شرعيا٢، وكذلك ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله؛ فإنه إذا نقل دل التواتر على وجوده، وإذا لم ينقل مع توفر الهمم والدواعي على نقله لو كان موجودا، علم أنه لم يوجد؛ كالأمور الظاهرة التي يشترك فيها الناس؛ مثل موت ملك، وتبدل ملك، وتبدل ملك بملك، وبناء مدينة ظاهرة، وحدوث حادث عظيم في المسجد أو البلد؛ فمثل هذه الأمور لا بد أن ينقلها الناس إذا وقعت. فإذا لم تنقل نقلا عاما، بل نقلها واحد، علم أنه قد كذب. وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع٣.

وقد بسط في غير هذا الموضع: الفرق بين الآية التي هي علامة تدل على نفس المعلوم، وبين القياس الشمولي الذي لا يدل [إلا] ٤ على قدر كلي مشترك، لا يدل على شيء معين؛ إذ كان لا بد فيه من قضية كلية، وأن ذلك القياس لا يفيد العلم بأعيان الأمور الموجودة، ولا يفيد معرفة شيء؛ لا الخالق، ولا نبي من أنبيائه، ولا نحو ذلك. بل إذا قيل: كل محدث فلا بد له من [محدث] ٥، دل على محدث مطلق، لا يدل على عينه، بخلاف آيات الله؛ فإنها تدل على عينه.

---

١ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٢ انظر: درء تعارض العقل والنقل ٥٢٦٨-٢٧١.

٣ انظر: درء تعارض العقل والنقل ٦١٢-١٣، ٢٧١.

٤ في ((ط)) : إلى.

٥ رسمت في ((خ)) : محدل. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .." (٢)

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٥٧٦/١

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٧٢٥/٢

"والذي عليه جمهور العلماء أن كلا منهما قياس، قد يكون قطعيا، وقد يكون ظنيا١.

وطائفة يقولون: اسم القياس لا يستعمل إلا في الشمول؛ كما يقوله ابن حزم، ومن يقوله من المنطقيين.

وطائفة٢ يقولون: لا يستعمل حقيقة إلا في التمثيل، ومن هؤلاء من يقول: ليس في العقليات قياس.

وهذا **مبسوط** في مواضع٣،

---

١ ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تنازع الناس في مسمى القياس؛ فقال: "وقد تنازع الناس في مسمى القياس؛ فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل، مجاز في قياس الشمول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما. وقالت طائفة: بل هو بالعكس: حقيقة في الشمول، مجاز في التمثيل؛ كابن حزم، وغيره. وقال جمهور العلماء: بل هو حققيقة فيهما، والقياس العقلي يتناولهما جميعا. وهذا قول أكثر من تكلم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية. وهو الصواب، وهو قول الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة". الرد على المنطقيين ص ١١٨-١١٩. وانظر: المصدر نفسه ص ٦، ٣٦٤. ومجموع الفتاوى ٩٢٥٩.

٢ وهو قول طائفة من أهل الأصول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما؛ كما نص على ذلك شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه الرد على المنطقيين ص ١١٨. وانظر: المستصفى في علم الأصول للغزالي ٢٣٢٤-٣٢٥.

٣ وقد رد شيخ الإسلام رحمه الله على من قال لا قياس في العقليات، وإنما هو في الشرعيات؛ فقال رحمه الله: "ومن قال من متأخري أهل الكلام والرأي؛ كأبي المعالي، وأبي حامد، والرازي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهم: إن العقليات ليس فيها قياس، وإنما القياس في الشرعيات، ولكن الاعتماد في العقليات على الدليل، والدال على ذلك مطلقا. فقولهم مخالف لقول جمهور نظار المسلمين، وبل وسائر العقلاء؛ فإن القياس يستدل به في العقليات، كما يستدل به في الشرعيات؛ فإنه إذا ثبت أن الوصف المشترك مستلزم للحكم، كان هذا دليلا في جميع العلوم. وكذلك إذا ثبت أنه ليس بين الفرع والأصل فرق مؤثر، كان هذا دليلا في جميع العلوم، وحيث لا يستدل بالقياس التمثيلي، لا يستدل بالقياس الشمولي. وأبو المعالي ومن قبله من نظار المتكلمين لا يسلكون طريقة المنطقيين، ولا يرضونها، بل يستدلون بالأدلة المستلزمة عندهم لمدلولاتها من غير اعتبار ذلك".... وقد أطال شيخ الإسلام رحمه الله النفس في تقرير ذلك، انظر: الرد على المنطقيين ص ١١٨، ١١٣.." (١)

"لم تكن مثل نار إبراهيم في عظمتها كما وصفوها١، فهو مشارك للخليل في جنس الآية؛ كما هو مشارك في جنس الإيمان محبة الله وتوحيده. ومعلوم أن الذي امتاز به الخليل من هذا، لا يماثله فيه أبو مسلم، وأمثاله.

وكذلك الطيران في الهواء؛ فإن الجن لا تزال تحمل ناسا، وتطير بهم من مكان إلى مكان؛ كالعفريت الذي قال لسليمان: ﴿أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك﴾ ٢، لكن قول الذي عنده علم من الكتاب: ﴿أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك﴾ ٣: لا يقدر عليه العفريت.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٧٥٥/٢

ومسرى النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس ليريه الله من آياته الكبرى٤: أمر اختص به، بخلاف من يحمل من مكان إلى مكان، لا ليريه الله من آياته الكبرى٥، أمر اختص به، ولا يعرج إلى السماء.

فهؤلاء كثيرون، وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع٦.

---

١ يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى: "لما دحضت حجتهم، وبان عجزهم، وظهر الحق، واندفع الباطل عدلوا إلى استعمال جاه ملكهم، فقالوا: حرقوه وانصروا آلهتكم إن كنتم فاعلين. فجمعوا حطبا كثيرا جدا. قال السدي: حتى إن كانت المرأة تمرض، فتنذر إن عوفيت أن تحمل حطبا لحريق إبراهيم، ثم جعلوه في هوة من الأرض وأضرموها نارا، فكان لها شرر عظيم، ولهب مرتفع، لم توقد نار قط مثلها. وجعلوا إبراهيم عليه السلام في كفة المنجنيق بإشارة رجل من أعراب فارس من الأكراد....". تفسير ابن كثير ٣١٨٣.

٢ سورة النمل، الآية ٣٩.

٣ سورة النمل، الآية ٤٠.

٤ قال تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ . [الإسراء ١] .

٥ انظر: صحيح البخاري ٤١٧٤٨.

٦ انظر ما سبق في هذا الكتاب من ص ١٦٤-١٦٩.." (١)

"ومن جهة قدرته أيضا؛ فإنه قادر على هدي عباده وتعريفهم، وذلك إنما يكون بتخصيص الصادق بما يستلزم صدقه، فإذا ما سوى بين الصادق والكاذب، فإنه يمتنع التعريف، والممتنع ليس بمقدور، فقدرته تقتضي خلق الفرق.

وقد يقال: هو قادر، لكن لا يفعل مقدوره. فيقال: فعله له ممكن، ولا يمكن إلا على هذا الوجه، فيكون قادرا على هذا الوجه.

فإن قيل: هو قادر، ولكن لا يفعله. قيل: إن أريد أنه يمتنع، فهذا باطل، وإن أريد أنه يمكن فعله، ولكن لا يفعله، لم يكن على هذا النفي دليل، بل وجوده يدل على أنه فعله١.

أفعال الرب إما واجبة وإما ممتنعة

وأيضا: فأفعال الرب؛ إما واجبة، وإما ممتنعة. وإذا لم يكن ممتنعا، تعين أنه واجب، وأنه قد فعله٢، وهذا قد فعله. وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.

الله منزه أن يفعل ما يناقض حكمته

والمقصود هنا: أن هذا كله يستلزم أن الرب منزه عن أن يفعل بعض الأمور الممكنة المقدورة٣، لكون ذلك يستلزم أمرا يناقض حكمته، ولكون فعل الشيء لا يكون إلا مع لوازمه، وانتفاء أضداده. فيمتنع فعله

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٨٠٤

١ مرت هذه المسألة فيما سبق، ص ٢٧٨-٢٨١، ٦٦٢ من هذا الكتاب.

وانظر: الفرق بين الفرق ص ١٣٣، ١٣٤. والانتصار للخياط ص ٥٤.

٢ أي أن الله سبحانه وتعالى قد هدى عباده المطيعين وعرفهم بتخصيص الصادق بما يستلزم صدقه، فلم يلتبس عليهم الصادق من الكاذب.

٣ وهو جواز أن يظهر الله ما جعله دليلا للنبوة مع عدم النبوة، فيستوي بذلك الصادق والكاذب؛ لأن من أصول الأشاعرة: أن الله يجوز منه فعل كل شيء، ولا ينزه عن شيء.." (١)

"النبي١، وصفة إضافية هي مجرد تعلق الخطاب الإلهي، به٢.

لكن على الأقوال الثلاثة: ليس من شرط أدلتها أن تكون حالة في ذات النبي، ولكن يجوز أن تكون لها أدلة قائمة بذات النبي، كما كان في محمد صلى الله عليه وسلم عدة أدلة من دلائل النبوة، كما هو مبسوط في دلائل نبوته٣؛ إذ المقصود هنا الكلام على جنس آيات الأنبياء، لا على شيء معين، [و] ٤ لا دليل معين، ولا نبي معين.

فإذا عرف أن دلائل النبوة يمتنع ثبوتها لشخص لا نبوة فيه إذا ادعاها، أو ادعيت له كذبا، ويمتنع ثبوتها مع المكذب بالنبوة الصادقة، وأنها لا توجد إلا والنبوة ثابتة، وأنها دليل على صدق المخبر بالنبوة من جميع الخلق.

---

١ في ((خ)) زيادة: بل هي مجرد تعلق الخطاب. (ولا محل لذكرها) .

٢ في ((م)) ، ((ط)) زيادة، ولعلها مكررة، وهي قوله: " [يقول الرب إني أرسلتك فهي عندهم صفة إضافية كما يقولونه في الأحكام الشرعية أنها صفات إضافية للأفعال لا صفات حقيقية] ".

٣ ومن كتب دلائل النبوة المطبوعة التي توضح هذا:

(١) - دلائل النبوة لأبي القاسم قوام السنة الأصبهاني.

(٢) - علامات النبوة للبوصيري.

(٣) - دلائل النبوة للبيهقي.

(٤) - دلائل النبوة لأبي بكر الفريابي.

(٥) - تثبيت دلائل النبوة للقاضي عبد الجبار.

(٦) - دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني مطبوع المنتقى منه.

(٧) - أعلام النبوة للماوردي.

(٨) - الصحيح المسند من دلائل النبوة للوادعي.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٥٠/٢

وقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله إلى تصانيف العلماء في آيات النبوة في كتابه الجواب الصحيح ٦١٣٦١-٣٦٥.

٤ ما بين المعقوفتين ساقط من ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .." (١)

"[وقال] ١ يقرر التوحيد بقوله تعالى: ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم﴾ ٢ الآيات.

ثم النبوة، بقوله: ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا [فأتوا] ٣ [بسورة] ٤﴾ ٥.

[ثم المعاد] ٦.

وكذلك الأنعام، يقرر التوحيد، ثم النبوة في وسطها، ثم يختمها بأصول الشرائع والتوحيد أيضا، وهو ملة إبراهيم. وهذا مبسوط في غير هذا الموضع٧.

والمقصود: أنه قد بين انفراده بالخلق، والنفع، والضر، والإتيان بالآيات، وغير ذلك، وأن ذلك لا يقدر عليه غيره. قال تعالى: ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾ ٨.

---

١ في ((خ)) كلمة غير واضحة. وما أثبت من ((م)) و ((ط)) .

٢ سورة البقرة، الآية ٢١.

٣ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) .

٤ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، و ((م)) .

٥ سورة البقرة، الآية ٢٣.

٦ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) .

٧ وقد تكلم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عن الحنيفية ملة إبراهيم عليه السلام في: مجموع الفتاوى ١١٥٧٢. وأوضح أن انخراق العادات لا بد له من أسباب وموانع في: الجواب الصحيح ٦٣٩٤-٤٠٤. ومجموع الفتاوى ١٨٤. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٥٤-٣٥٥.

٨ سورة النحل، الآية ١٧.." (٢)

"هو من قول المسلمين واليهود والنصارى بل من أقوال الملاحدة من الصابئين والفلاسفة والقرامطة.

وفيها ما هو من جنس الإشارة والاعتبار الذي سلكه الفقهاء والصوفية كما في قوله: "إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب" فإذا قيس على تطهير القلب عن الأخلاق الخبيثة كان هذا من جنس إشارات الصوفية وقياس الفقهاء.

ومنه ما هو من جنس القياس الفاسد كما ذكر من أن موسى أمر مع خلعه للنعلين بخلع الدنيا والآخرة وأن ما ينزل على

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٨٩/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١٠٦٨/٢

قلوب أهل المعرفة من جنس خطاب تكليم موسى وتكليمه بهذا باطل باتفاق سلف الأمة وأئمتها وهو **مبسوط** في غير هذا الموضع وما فيه من تعظيم الأمر." (١)

"وروى هذا عبد الله بن احمد في كتاب السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد مرسل والمرسل يصلح للاعتضاد بلا نزاع وقد تكلمت عن هذه المسألة بكلام **مبسوط** كتبناه من سنين كثيرة.

وأما قوله: "ومنها الشياطين المسلطة على جنس الإنسان وهي التي امتنعت عن السجود" فغلط أيضا فأنه لم يؤمر بالسجود من جنس هؤلاء إلا إبليس ولم يؤمر بالسجود لآدم أحد من ذريته فكيف يوصفون بالامتناع المذكور؟

وإذا كان رب العباد يسمع كلام عباده ويجيب دعاءهم عند المسلمين فأي نقص على الملائكة إذا استغفروا لهم؟

بل كان من قولهم: "إن الله لا يجيب داعيا ولا يقدر على تغيير ذرة." (٢)

"أنهم تكلموا في حدوث الأجسام ولم يعتمدوا دليلا على نفي ما ليس بجسم كالعقول والنفوس التي تثبتها الفلاسفة بل سكتوا عن ذلك فليس الأمر كما ذكروا بل قد صرح أئمة المتكلمين بأن نفي ذلك معلوم بالضرورة المستغنية عن الدليل وكثير منهم يقول إن كل موجودين فإما متباينان وإما متحايثان وأن هذا معلوم بالضرورة.

وأما الممكنات فمتفقون على أن هذا التقسيم ثابت فيها بالضرورة وهذا كله **مبسوط** في غير هذا الموضع.

فإذا قيل لفظ الخلق مشترك في اصطلاحهم كما ذكره أبو حامد عنهم فقال: "وحد الخلق هو اسم مشترك قد يقال خلق لإفادة وجود كيف كان وكذلك قد يقال خلق لإفادة وجود حاصل عن مادة وصورة كيف كان وقد يقال خلق هذا المعنى الثاني لكن بطريق الاختراع من غير سبق مادة فيها قوة وجوده وإمكانه".

وإذا كان لفظ الخلق مشتركا عندهم بين مطلق الإيجاد وبين الإيجاد المختص بالأجسام العنصرية أمكن أن يحمل قوله أول ما خلق الله العقل على المعنى الأول.." (٣)

"وأنه كيف مثل العلم بالماء والقلوب بالأودية والينابيع والضلال بالزبد ثم نبهك في آخرها فقال: ﴿كذلك يضرب الله الأمثال﴾ ويكفيك هذا القدر من هذا المعنى فلا تطيق أكثر منه.

وبالجملة فاعلم إن كل ما لا يحتمله فهمك فإن القرآن يلقيه إليك على الوجه الذي لو كنت في النوم مطالعا بروحك اللوح المحفوظ لتمثل لك ذلك بمثال مناسب يحتاج إلى التعبير واعلم أن التأويل يجري مجرى التعبير" انتهى كلامه.

فهذا الكلام ونحوه من جنس كلام الفلاسفة القرامطة فيما أخبر الله به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر ويجعلون ذلك أمثالا مضروبة لتفهيم الرب والملائكة والمعاد وغير ذلك والكلام عليهم **مبسوط** في غير هذا الموضع.

وصاحب الجواهر لكثرة نظره في كلامهم واستمداده منهم مزج في كلامه كثيرا من كلامهم وإن كان قد يكفرهم بكثير

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢١٦

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٢٥

(٣) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٣٣

مما يوافقهم عليه في موضع آخر وفي أواخر كلامه قطع بأن كلامهم لا يفيد علما ولا يقين ، بل وكذلك قطع في كلام المتكلمين وآخر ما اشتغل به النظر في صحيحي البخاري ومسلم ومات وهو مشتغل بذلك.." (١)

"المخالف لما علم من الظاهر مأخوذ عنه ثم لم يستفيدوا بهذا النقل عن علي عليه السلام عند المسلمين إلا زيادة كذب وخزي فإن المسلمين يعلمون بالاضطرار أن عليا لا يقول مثل هذا وأهل العلم منهم قد علموا بالنقول الصحيحة الثابتة عن علي ما يبين كذب هذا ويبين أن من ادعى على علي أنه كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم علم خصه به فقد كذب كما هو مبسوط في غير هذا الموضع.

وقد دخل كثير من هذه القرمطة في كلام كثير من المتصوفة كما دخل في كلام المتكلمة وقد ذكر أبو عبد الرحمن السلمي في كتاب حقائق التفسير قطعة من هذا الجنس عن جعفر الصادق رضي الله عنه.

وأهل العلم بجعفر وأحوال يعلمون قطعا أن ذلك مكذوب على جعفر كما كذب عليه الناقلون عنه الجدول في الهلال وكتاب الجفر والبطاقة والهفت واختلاج الأعضاء والرعود والبروق ونحو ذلك مما هو من كلام أهل النجوم والفلسفة ينقلونه عن جعفر وأهل العلم بـحاله يعلمون." (٢)

"وأن الله مستو على عرشه، كما قال عز وجل: ﴿الرحمن على العرش استوى (٥) ﴾ [طه: ٥] وأن له وجها، كما قال ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام (٢٧) ﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن له يدين، بلا كيف، كما قال: ﴿خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] وكما قال: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة: ٦٤] وأن له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر: ١٤] وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالا، وأن لله علما، كما قال: ﴿أنزله بعلمه﴾ [النساء: ١٦٦] وكما قال: ﴿وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه﴾ [فصلت: ٤٧] ونثبت لله السمع والبصر، ولا ننفي ذلك كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج، ونثبت لله قوة، كما قال: ﴿أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة﴾ [فصلت: ١٥] ونقول: إن كلام الله غير مخلوق، وأنه لم يخلق شيئا إلا وقد قال له: كن [فيكون] كما قال: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون (٤٠) ﴾ [النحل: ٤٠] وأنه لا يكون في الأرض شيء من خير أو شر إلا ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله عز وجل، وأن أحدا لا يستطيع شيئا قبل أن." (٣)

"«فصل وقد وصف البارئ نفسه في القرآن باليدين، بقوله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] وقال تعالى: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾ [المائدة: ٦٤] قال: «وهذه الآية تقتضي إثبات صفتين ذاتيتين تسميان يدين» . قال: «وذهبت المعتزلة وطائفة من الأشعرية إلى أن المراد باليدين النعمتين، وذهبت طائفة منهم إلى أن المراد باليدين هاهنا القدرة» . قال: «والدلالة على كونهما صفتين ذاتيتين، تزيدان على النعمة وعلى القدرة، أنا نقول: القرآن نزل بلغة العرب، واليد المطلقة في لغة العرب وفي معارفهم وعاداتهم،

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٧٩

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٣٢٨

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٠٩/١

المراد بها إثبات صفة ذاتية للموصوف، لها خصائص فيما يقصد به، وهي حقيقة في ذلك، كما ثبت في معارفهم الصفة التي هي القدرة، والصفة التي هي العلم، كذلك سائر الصفات من الوجه والسمع والبصر والحياة وغير ذلك، وهذا هو الأصل في هذه الصفة، وأنهم لا ينتقلون عن هذه الحقيقة إلى غيرها، مما يقال على سبيل المجاز إلا بقرينة تدل على ذلك، فأما مع الإطلاق فلا، ولهذا يقولون: لفلان عندي يد. فيراد بذلك ما يصل من الإحسان بواسطة اليد، وإنما فهم ذلك بإضافة اليد إلى قوله «عندي» ويقول ذلك وبينهما من." (١)

"شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾ [الشورى: ٢١] ليست أصلا لدين الله ورسوله؛ بل أصل هذا الدين هو ما بينه الله ورسوله من الأدلة، كما هو مبين في موضعه؛ إذ من الممتنع أن يبعث الله رسولا يدعو الخلق إليه، ولا يبين لهم الرسول أصل الدين الذي أمرهم به، وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع. وعلى هذا التقدير فلا يكون فيما أثبته هؤلاء ما يخالف الوهم والخيال، فتنقطع مادة التزامه بالكلية.

وقال قوم: بل نقول ما وصف الله به من العلم والقدرة، تسمى صفة ومعنى، ولا نسميه عرضا، لأن العرض هو ما يعرض ويزول، وصفات الله لازمة، بخلاف صفة المخلوق فإنها عارضة، والتزموا لذلك وغيره أن صفة المخلوقات -وهي الأعراض- لا يبقى منها شيء زمانين.

ثم أئمة هؤلاء قالوا: وكذلك ما وصف الله به نفسه من الوجه واليد، نقول: إنه من جنس العلم والقدرة والإكرام؛ بل ما وصف الله به نفسه من الوجه واليد، هو مما يوصف من الله ويوصف الله به ولا نسميه جسما، لأنها تسمية مبتدعة وموهمة معنى باطلا، ولا نقول ذلك من جنس العلم والقدرة ونحوهما، بل نقول كما يعلم الفرق في صفاتنا بين العلم والقدرة، وبين الوجه واليد ونحوهما، فإن الحقائق لا تختلف شاهدا ولا غائبا، كما يفرق في حقنا بين العلم والقدرة والسمع والبصر، فلكل." (٢)

"فإن كل أمة من أهل الكتب في كثير من ذلك أو أكثره إن تتبع إلا الظن وما تهوى الأنفس ولهذا قال تعالى وتقدس كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه [البقرة ٢١٣] فإنما يفصل النزاع بين الآدميين كتاب منزل من السماء ولهذا أمر الله تعالى المؤمنين عند تنازعهم بالرد إليه كما قال تعالى وتقدس يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴿٥٩﴾ [النساء ٥٩] وهذا ونحوه **مبسوط** في غير هذا الموضع وإنما المقصود هنا أن الناقلين للمقالات وأهل الجدل صاروا يعبرون باللفظة المعربة من سوفسقيا إلى سوفسطا عن هذا المعنى الذي يتضمن إنكار الحق وتمويهه بالباطل وظن من ظن أن هذا قول ومذهب عام لطائفة في كل حق وليس الأمر كذلك وإنما هو عارض لبني آدم في كثير من أمورهم." (٣)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٦٠/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٧٤/١

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٤٠/٢

"فجعلناه سميعا بصيرا ﴿٢﴾ [الإنسان ٢] والثاني قال واصنع الفلك بأعيننا [هود ٣٧] وقال في الإنسان ترى أعينهم تفيض من الدمع [المائدة ٨٣] والثالث قال بل يداه **مبسوطتان** [المائدة ٦٤] وفي الإنسان ذلك بما قدمت يداك [الحج ١٠] وقال في نفسه مما عملت أيدينا أنعاما [يس ٧١] وفي الإنسان يد الله فوق أيديهم [الفتح ١٠] الرابع قال الرحمن على العرش استوى ﴿٥﴾ [طه ٥] وقال في الإنسان لتستووا على ظهوره [الزخرف ١٣] الخامس قال في صفة نفسه العزيز الجبار [الحشر ٢٣] ووصف الخلق بذلك فقال إخوة يوسف يا أيها العزيز [يوسف ٧٨] وقال كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ﴿٣٥﴾ [غافر ٣٥]." (١)

"مذهبه في عدم تكفير أهل الصلاة قال أبو الحسن هذه حكاية قول جملة أصحاب الحديث وأهل السنة جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة الإقرار بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لايردون من ذلك شيئا وأن الله سبحانه وتعالى إله واحد فرد صمد لا إله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمدا عبده ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية لاريب فيها وأن اله يبعث من في القبور وأن الله على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوى ﴿٥﴾ [طه ٥] وأن له يدين بلا كيف كما قال خلقت بيدي [ص ٧٥] وكما قال تعالى بل يداه **مبسوطتان** [المائدة ٦٤] وان له عينين بلا كيف كما قال تجري بأعيننا [القمر ١٤] وأن له وجها كما قال تعالى ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام [الرحمن ٢٧] وأن أسماء الله تعالى لا يقال إنها غير الله كما قالت المعتزلة." (٢)

"الله صلى الله عليه وسلم ولانرد من ذلك شيئا وأن الله عز وجل واحد أحد فرد صمد لا إله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمدا عبده ورسوله وأن الجنة حق والنار حق وأن الساعة آتية لاريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأن الله مستو على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوى ﴿٥﴾ [طه ٥] وأن له وجها كما قال عز وجل ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴿٢٧﴾ [الرحمن ٢٧] وأن له يدين كما قال عز وجل بل يداه **مبسوطتان** [المائدة ٦٤] وقال سبحانه وتعالى لما خلقت بيدي [ص ٧٥] وأن له عينين بلا كيف كما قال عز وجل تجري بأعيننا [القمر ١٤] وأن من زعم أن اسم الله تعالى غيره كان ضالا وأن الله تعالى علما كما قال تعالى أنزله بعلمه [النساء ١٦٦] وقال سبحانه." (٣)

"في القبور وأن الله مستو على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوى ﴿٥﴾ [طه ٥] وأن له وجها كما قال ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴿٢٧﴾ [الرحمن ٢٧] وان له يدين كما قال بل يداه **مبسوطتان** [المائدة ٦٤] وقال سبحانه لما خلقت بيدي [ص ٧٥] وان له عينين بلا كيف كما قال تجري بأعيننا [القمر ١٤] وأن من زعم أن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٠١/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٢٨/٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٩٣/٢

اسم الله غيره كان ضالا وأن لله علما كما قال عز وجل أنزله بعلمه [النساء ١٦٦] وقال سبحانه وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه [فاطر ١١] ونثبت لله تعالى قدرة وقوة كماقال أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد." (١)

"الله خلق آدم بيديه وغرس شجرة طوبى بيده وقال سبحانه وتعالى بل يداه **مبسوطتان** [المائدة ٦٤] وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كلتا يديه يمين وقال سبحانه لأخذنا منه باليمين ﴿٤٥﴾ [الحاقة ٤٥] وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل عملت كذا وكذا بيدي وهو يعني به النعمة وإذا كان الله سبحانه خاطب العرب بلغتها وما تجده مفهوما في كلامها ومعقولا في خطابها ولا يجوز أن تقول في خطابها." (٢)

"جملة أصحاب الحديث وأهل السنة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يردون من ذلك شيئا والله تعالى إله واحد فرد صمد لا إله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمدا عبده ورسوله وأن الجنة حق والنار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأن الله على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوى ﴿٥﴾ [طه ٥] وأن له يدين بلا كيف كما قال لما خلقت بيدي [ص ٧٥] وكما قال بل يداه **مبسوطتان** [المائدة ٦٤] وأن له عينين بلا كيف كما قال تجري بأعيننا [القمر ١٤] وأن له وجها كماقال ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴿٢٧﴾ [الرحمن ٢٧] وأن أسماء الله لا يقال إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج وأقروا أن الله علما كما قال أنزله بعلمه [النساء ١٦٦] وكما قال وما تحمل من أنثى ولا تضع." (٣)

"القرآن والوجه والعينين قال تعالى ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴿٢٧﴾ [الرحمن ٢٧] وقال تعالى كل شيء هالك إلا وجهه [القصص ٨٨] وقال في قصة إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي [ص ٧٥] وقال بل يداه **مبسوطتان** [المائدة ٦٤] وقال تجري بأعيننا [القمر ١٤] قال وروي في الحديث من رواية ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الدجال قال إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور فأثبت له العينين." (٤)

"لأن تلك الفضلات مضادة للبدن مؤذية له وليس في الجنة أذى وأما الأكل والشرب فإنما هو استكمال بعد نقص وهذا من لوازم المخلوقات وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع ولهذا قال سبحانه ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام [المائدة ٧٥] فأكل الطعام ينافي الصمدية ويوجب الفقر والحاجة المنافي للربوبية من وجوه متعددة وهكذا سائر الأحكام التي تعرض لبعض الموجودات والرب منزه عنها مثل السنة والنوم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٣١٣
(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٣٣٨
(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٣٥٧
(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣/٣٧٩

هما من الحكام المتضمنة أمرا عدميا فليس هو من أحكام الوجود المحض ولهذا كان أهل الجنة مع كونهم موجودين لا ينامون فإن النوم أخو الموت وهو يتضمن أمرا عدميا وكذلك العجز والجهل." (١)

"ما يحوجه إلى المحل لأن العرضيات لا تزيل الصفات الذاتية قال وفي هذا المسلك مباحث وهو أعم من المسلكين السالفين لأنهما ينفيان حلول الله في الجسم وهذا المسلك ينفي حلوله في المحل سواء كان ذلك المحل جسما أو غير جسم قلت وهذا المسلك إن دل فإنما يدل على أنه لا يحل في محل على طريق الحاجة إليه وأما الحلول على غير طريق الحاجة فلا ينفيه هذا المسلك فكيف وليس بمستقيم فإن قوله ولكان ذلك المحل غنيا عنه ليس بلازم إذ الممكن لن يكون وجوده مستلزما لمحل يكون ذلك المحل محتاجا إليه وواجبا به لا بنفسه فلا يكون فيما يسميه حاجة إلى ذلك المحل ما ينافي وجوبه بنفسه لأن الحاجة هنا معناها الملازمة كما يقوله في صفاته اللازمة وأيضا فهو قد قدح في الحجة المانعة من وجود واجبين وقد تقدم الكلام على هذا **مبسوطا** وأن لهذا الكلام." (٢)

"آداب المريدين والتعرف لأحوال العباد في باب ما يجيء به الشيطان للتائبين من الوسوسة وأما الوجه الثالث الذي يأتي به للتائبين إذا هم امتنعوا عليه واعتصموا بالله فإنه يوسوس لهم في أمر الخالق ليفسد عليهم أصول التوحيد وذكر كلاما طويلا إلى أن قال هذا من أعظم ما يوسوس به في التوحيد بالتشكيك أو في صفات الرب بالتمثيل والتشبيه أو بالجحد لها والتعطيل وأن يدخل عليه مقاييس عظمة الرب بقدر عقولهم فهلكوا إن قبلوا وتتضعضع أركانهم إن لم يلجؤوا بذلك إلى العلم وتحقيق المعرفة لله عز وجل من حيث أخبر عن نفسه ووصف به نفسه وما وصفه به رسوله إلى أن قال فهو تعالى القائل أنا لله لا الشجرة الجائي بعد أن لم يكن جائيا لا أمره المستوي على عرشه بعظمته وجلاله دون كل مكان الذي كلم موسى تكليما وأراه من آياته عظيما فسمع موسى كلام الله الوارث لخلقه السميع لأصواتهم الناظر بعينه إلى أجسامهم يداه **مبسوطتان** وهما غير نعمته وقدرته خلق آدم بيديه وذكر أشياء أخر." (٣)

"ثم التقدم بالرتبة والشرف هو من هذا فإن المكانة والرتبة مأخوذة من المكان لأن صاحب الرتبة المتقدمة يكون متقدما في المكان والمكانة على صاحب الرتبة المتأخرة كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ليلني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم والتقدم بالرتبة كالعلو بالرتبة والدرجة والمكانة وأصله من المكان وقد تكلمنا على هذا **مبسوطا** في غير هذا الموضع وسنوضحه إن شاء الله إذا تكلمنا على ما تأول به ما جاء في القرآن من وصفه سبحانه بالعلو فإن إلحاد هؤلاء في أسمائه وآياته التي وصف فيها بالعلو والظهور والرفعة تشيه إلحاد هؤلاء في أسمائه وآياته التي." (٤)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٤١/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٣/٥

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٦٠/٥

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٩٥/٥

"لا يرى وإنما يعلم بالحساب وهذه سنة من ليس من أهل الكتاب كالروم والفرس وغيرهم ومنهم من يجمع بين الأمرين وهذه سنة من بدل وغير من أهل الكتاب كما يفعل اليهود والنصارى وقد تكلمنا على هذا مبسوطا في غير هذا الموضع وأما الأسبوع فليس له سبب مرئي بالاتفاق وإنما سببه سمعي وهو ما أخبرت به الرسل من أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش وقد شرع الله لأهل الكتب من المسلمين واليهود والنصارى الاجتماع في كل أسبوع لذكر الله وعبادته وفي ذلك حفظ أيام الأسبوع الذي يذكر فيه خلق الله السموات والأرض في ستة أيام وانقضاء ذلك في اليوم السابع ولهذا لا توجد أيام الأسبوع إلا في لغة من تلقى ذلك عن أهل الكتاب كالفرس أما الترك الأعراب مثل التتار ونحوهم فليس في لغتهم لهذه الأيام ذكر لأنه لا يعلم سببها بالرؤية ولا علم لهم بذلك من جهة السمع لبعدهم عن ديار العلم والإيمان وأما ما يعلم بالرؤية فقد قال تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج [البقرة ١٨٩] وقال تعالى إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق." (١)

"تقدم بيانه وإن قال إنه في كل مكان بلا مماسة أو أنه داخل العالم وخارجه وليس بجسم أو أنه ذاهب في الجهات إلى غير غاية وليس بجسم ونحو ذلك فمن المعلوم أن هذا أبعد عن المعقول وأعظم إحالة من كونه فوق العرش وليس بجسم ومن المعلوم أيضا أن هذه الآيات التي ذكرها لا تدل على ذلك فحينئذ لا يكون قد قال بموجب هذه الآيات ولابموجب تلك بل ترك النصين جميعا مع مخالفته للمعقول وهذا كله يبين أن هذه الآيات لا تصلح أن يعارض بها أحد ممن يقول إن الله ليس فوق العرش الوجه السادس أن هذه الآيات ليس فيها ما يعارض تلك الآيات بوجه من الوجوه كما تقدم حكاية أقوال الأئمة وكما سيأتي إن شاء الله تعالى الكلام مفصلا إذا ذكرنا قوله مبسوطا فإن قوله وهو الله في السماوات وفي الأرض [الأنعام ٣] ليس ظاهرها أن ذاته في السموات والأرض فإنه لم يقل وهو في السموات وإنما قال وهو الله فالظرف متعلق باسم الله فيكون بمنزلة قوله وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله [الزخرف ٨٤] وأما آيات المعية فنحن نعلم بالاضطرار من لغة العرب أنها لا تقتضي أن الله تعالى مختلط بالخلق ممتزج بهم." (٢)

"كلاما مبسوطا وحينئذ فلا حاجة إلى تأويل شيء من هذه الآيات الوجه السابع أنا لو فرضنا الحاجة إلى التأويل فلا ريب أنه على خلاف الأصل وما كان على خلاف الأصل فتكثيره على خلاف الأصل فإذا كان أحد القولين مستلزما لتأويل آيات قليلة اثنتين أو ثلاث أو عشر فالقول الآخر يستلزم مع تأويل هذه أو مع ترك تأويلها تأويل نحو خمسمائة موضع لم يكن هذا القول مثل ذاك بل كان كل قول أقرب إلى تقرير النصوص خيرا من القول المقتضي تأويلها الوجه الثامن أن تلك الآيات نصوص لاتحتمل التأويل كما سنقرره إن شاء الله الوجه التاسع أن الظواهر إذا تعاضدت على مدلول واحد صار قطعيا كأخبار الآحاد إذا تواردت على معنى واحد صار تواترا فإن الظنون إذا كثرت وتعاضدت صار بحيث تفيد العلم اليقيني وهذه النصوص كذلك." (٣)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢١٦/٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣١٤/٥

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣١٦/٥

"فأولئك الذين سماهم الله فاحذروهم وهذا الكلام يقال في لفظ أيدينا مع قوله ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي [ص ٧٥] وقوله بل يداه مبسوطتان [المائدة ٦٤] فإن صيغة المضاف إليه هناك صيغة جمع بخلاف صيغة المضاف إليه في بقية الآيات فجاء على لفظ المضاف إليه ومما يوضح الأمر في ذلك أن من لغة العرب الظاهرة التي نزل بها القرآن استعمال لفظ الجمع في موضع التثنية في المضاف إذا كان متصلا بالمضاف إليه والمعنى ظاهر كقوله تعالى إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما وإن تظاهرا عليه [التحريم ٤] وليس لكل منهما إلا قلب فالمعنى قلباكما لكن النطق بلفظ الجمع أسهل والمعنى معروف أنه ليس لكل منهما إلا قلب وكذلك قوله والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما [المائدة ٣٨] والمعنى فاقطعوا أيمانهما إذ لا يقطع من كل." (١)

"أيدينا كما قال هناك مما عملت أيدينا بل أخبر أنه خلق هو وذكر أنه خلق بيديه ومثل هذا اللفظ لايحتمل من المجاز ما يحتمله ما عملت أيدينا فإن الفعل قد يضاف إلى يد ذي اليد والمراد الإضافة إليه كقوله ذلك بما قدمت يداك وأن الله ليس بظلام للعبيد (١٠) [الحج ١٠] وقال تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان [المائدة ٦٤] فأخبر عن اليهود أنهم ذكروا ذلك بصيغة الفرد ثم قال بل يداه مبسوطتان فأخبر أن يديه مبسوطتان وجاء بلفظ المفرد في مواضع كقوله قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير [آل عمران ٢٦] وقوله تبارك وتعالى تبارك الذي بيده الملك [الملك ١] ولم يجئ بلفظ الجمع إلا في قوله مما عملت أيدينا فإذا ادعى المدعي أن ظاهر القرآن أن لله أيديا كثيرة بهذه الآية مع معارضة تلك الآيات المتعددة لها أليس هذا في غاية البهتان وكان إذا لم يعرف الجمع بين الآيات يكفيه أن يقول." (٢)

"كان كذلك فقد أخبر أنه أينما استقبل العبد فإنه يستقبل وجه الله فإن ثم وجه الله فإن الله فوق عرشه على سمواته وهو محيط بالعالم كله فأينما ولى العبد فإن الله يستقبله وعلى هذا فقوله ثم إشارة إلى ما دل عليه أينما وهو المستقبل وهذا مبسوط في غير هذا الموضع وإن كان ظاهرها أن الذي ثم هو القبلة المخلوقة فقط لم تكن مصروفة عن ظاهرها إذا فسرت بذلك وتوجيه ذلك أن يقال قوله فثم إشارة إلى مكان وجود والله تعالى فوق العالم ليس هو في جوف الأمكنة لكن يرد على هذا أن يقال لو أراد الله ذلك لقال فأينما تولوا فوجهوا الله لأنه إذا لم يرد بالوجه إلا الجهة المستقبلة فهي التي تولى كما قال ولكل وجهة هو موليها [البقرة ١٤٨] فأخبر أن العباد يولون نفس الوجهة فإذا كان المراد بالوجه الوجهة قال فأينما تولوا فثم وجه الله [البقرة ١١٥]." (٣)

"يجز صرفها إلى النعمة ولا إلى القوة لأنه ليس تخصيص التثنية في نعم الله تعالى ولا في قوته معنى يصح لأن نعمه أكثر من أن تعد أو تحصى قال الله تعالى وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها [إبراهيم ٣٤] فدل ذلك على تحقق

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٤٧٨

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٤٨٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٦/٧٧

خلق الله آدم عليه السلام بيديه اللتين هما صفتان له من صفات ذاته كما قال في تكذيب اليهود عند قولهم يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه **مبسوطتان** ينفق كيف يشاء [المائدة ٦٤] مستقصا ذكر اللفظ الموضوع للتثنية فدل ذلك على تحقيق ما قلناه وأيضا فإن معنى اليد لو كان النعمة والقوة لوجد إبليس متعلقا من هذه الجهة لما امتنع من السجود لآدم عليه السلام فيقول وما في خلقك إياه بنعمتيك أو قوتيك مما يوجب علي أن أسجد له لقد خلقتني بنعمتيك وقوتيك وأنا مساو له في خلقك إيانا جميعا بيديك اللتين هما النعمة والقوة لأنه لا يخفى على أحد من ذوي العقول أن الله سبحانه خلق." (١)

"ينازع فيه وهذا **مبسوط** في مسألة القرب وعلى هذا التقدير فإن الرب نفسه يكون عند عبده خارجا عما في نفس العبد وقد قال من تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعا ومن تقرب إلي ذراعا تقربت إليه باعا ومن أتاني يمشي أتيته هرولة وقال أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي أقرب إليها كل يوم شبرا ولولا ذلك لاحترقت وهو يخرج على القولين فالأولون يقولون إن الرب يتقرب إلى عبده بنفسه غير ما يوفق العبد له من تقربه إلى ربه وهؤلاء يقولون بل هو إذا تقرب إلى ربه أثابه بما يوفقه له." (٢)

"بالإنكار والذم على أمور دون ذلك كأخذ الربا وأكلهم أموال الناس بالباطل ومعلوم أن الكتاب والسنة لم تنكر على اليهود قط ما عندهم من هذه الصفات ولا ما يقولونه من ذلك وإنما ذمهم على وصفهم الله بالعجز والكلال والفقر والبخل كما ذكر في قوله تعالى لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ونقول ذوقوا عذاب الحريق (١٨١) [آل عمران ١٨١] وفي قوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه **مبسوطتان** [المائدة ٦٤] وفي قوله تعالى ولقد خلقنا السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب (٣٨) [ق ٣٨] وهو سبحانه وتعالى قد ذكر ذنوبهم في مثل قوله قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شر مكانا وأضل عن سواء السبيل (٦٠) [المائدة ٦٠] وفي قوله فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا (١٦٠) وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل [النساء ١٦٠-١٦١] وفي قوله تعالى ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون الأنبياء بغير حق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون (١١٢) [آل عمران ١١٢] ونحو ذلك." (٣)

"منهما ليس بجسم ولا جسماني بل كل منهما غير حال فيما يدبره مع تأثيره فيه أمر لا يدل عليه اللفظ في اللغة التي خوطب بها ولا كان عند المخاطبين من المعارف ما يفهم ذلك فيكون بيان هذا المعنى بهذا اللفظ خارجا عن قانون الخطاب ليس بحقيقة عندهم ولا مجاز إذ من شرط المجاز ظهور القرائن المثبتة للمراد وليس عند المخاطبين قرينة تبين ذلك الوجه العشرون أن هذا المعنى الذي ادعوه من كون الروح ليس بجسم ولا جسماني وأنها ليست في البدن وأن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٣١/٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٦٤/٦

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣١٤/٦

تعلقها بالبدن إنما هو تعلق التدبير فقط وأن الباري أيضا ليس بجسم وأن تعلقه بالعالم تعلق التدبير فيقال لا يفهم إلا بعبارات مبسوطة أما أن يكون مجرد قوله خلق آدم على صورته مفهما لهذه المعاني مبينا لها من الرسول الذي عليه البلاغ المبين معلوم الفساد بالاضطرار الوجه الحادي والعشرون أن دعواهم أن الروح ليست في البدن خلاف ما نطقت به نصوص الكتاب والسنة وهو خلاف المحسوس الذي يحسه بنو آدم لاسيما حين الموت إذا." (١)

"عادتهم فروى أبوداود وابن ماجه عن أبي رزين العقيلي قال قلت يا رسول الله أكلنا يرى ربه مخليا به يوم القيامة وما آية ذلك في خلقه قال يا أبا رزين أليس كلكم يرى القمر ليلة البدر مخليا به قلت بلى قال فإنما هو خلق من خلق الله تعالى فالله أعظم وقد روي مبسوطا من وجه آخر كما رواه أبوبكر بن خزيمة في كتاب التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج إلا بما ثبت من الأحاديث ورواه." (٢)

"بيده وكتب التوراة بيده وغرس جنة عدن بيده والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع فإن ذلك متعلق بعدة نصوص وإنما الغرض هنا بيان ما ذكره من الاتفاق الوجه السابع قوله أنه لما ثبت بالدليل أنه ليس بجسم وجب حمل هذا اللفظ على أحد وجهين أحدهما أن من لقي إنسانا أدركه وأبصره فكان المراد من اللقاء هو الرؤية إطلاقا لاسم السبب على المسبب." (٣)

"وذكر غيره عن الخليل بن أحمد مثل قول أبي عبيدة أنه بمعنى صعد وارتفع وذكر شاهده من كلام العرب وذكروا عن ابن عباس أنه قال استوى استقر وكذلك قال ابن قتيبة وغيره وقد زعم بعضهم أن معنى قولهم الاستواء معلوم أن مجيء لفظ الاستواء في القرآن معلوم وهذا باطل فإن كونه في القرآن أمر ظاهر يعرفه جميع الناس لا يسأل عنه ولكن السائل لما قال كيف استوى سأل عن الكيفية فبينوا له أن الكيفية لا نعلمها نحن ولكن نعلم معنى الاستواء فدل على ثبوت كيفية في نفس الأمر غير معلومة لنا وكذلك قال ابن الماجشون وأحمد بن حنبل وغيرهما ولو قدر أن الكيفية منتفية فلا تنفى الكيفية عن معدوم فلو لم يكن أن ثم استواء ثابت في نفس الأمر لم يجز نفي الكيفية عنه ولو كان المراد الاستيلاء ونحوه لم يحتج أن يقال في ذلك والكيف مجهول أو معلوم وهذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا بيان لفظ التأويل وأن معناه في القرآن وكلام من يتكلم بلغة القرآن غير معناه عند الذين اصطلحوا على." (٤)

"لا أصحاب رسوخ وثبات ويقين بل قد يدعون اليقين بنقيض وليس عندهم فيه إلا الشك والحيرة أعظم من حيرتهم في معاني القرآن كما صرحوا بذلك وكما هو مبسوط في موضعه الوجه التاسع أنه إذا كان المجمل والمؤول كل منهما لم يدل على المراد ولم يفهم منه المراد بل هما مشتركان في عدم الفهم للقدر المشترك وهو هذا العدم تشابها فيقال له لا تشابه هنا إلا التشابه الإضافي وهو كون المستمع اشتبه الأمر عليه فلم يعرف المراد لا أن هنا لفظين تشابها وإنما

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٦٦/٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٦/٧

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥١/٨

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٣٠٥/٨

يكون اللفظان المتشابهان إذا كان اللفظ يستعمل تارة في معنى وتارة في معنى آخر وإن كان مع القرينة فهذا تشابه فيكون القدر المشترك هو أن اللفظ يستعمل في المراد وفي غير المراد الذي لم يظهر منه المراد ليس القدر المشترك عدم الرجحان وهو المسمى بالمتشابه بل التشابه أمر ثبوتي وهو كون كل منهما يستعمل في المراد وفي غير المراد فقد اشتبه." (١)

"خلق داعي العبد فيكون خالقا لفعله وأنه يعلم ما سيكون فيمتنع خلاف المعلوم وعلى هذا تبطل حجة المعتزلة لأن عندهم يمتنع التكليف بالممتنع وما هو من فعل الغير وحقيقة الأمر أن هذا الجواب جدلي التزامي ليس بجواب علمي فإن عامة أهل السنة يقرون بهذا وهو أن الله خالق أفعال العباد ويقولون مع هذا إن الله يخلق بحكمة ولسبب وأنه منزه عن أن يعاقب أحدا بلا ذنب وغير ذلك من الظلم ويقولون إن الأفعال مشتملة على صفات كانت لأجلها حسنة وسيئة كما هو **مبسوط** في موضعه والمقصود هنا أن ما ذكره من القانون يدعيه كل طائفة فهو حجة لما أنكره عليهم لا رافع لما أنكره الوجه الثالث قوله إذا كان لفظ الآية أو الخبر ظاهرا في معنى فإنما يجوز لنا ترك ذلك الظاهر بدليل منفصل." (٢)

"والحقيقة ما دل بمجرده قيل إن يعن التجريد والإطلاق من كل وجه فما في ألفاظ الكلام ما هو كذلك بل كلها مقترنة بغيرها فإن الكلام إما جملة اسمية وإما جملة فعلية وكل منهما أقل ما يأتلف من لفظين مفردين وكل منهما مقترن بالآخر ليس واحد منهما مجردا مطلقا عن جميع القرائن وإن عنى بالتجريد والإطلاق أن يكون مجردا عن بعض القرائن فهذا حق وجميع الكلام يدل مع قرينة على معنى ومع عدمها وقرينة أخرى على معنى آخر حتى لفظ الإنسان فإنه يقال إنسان العين والألفاظ التي هي صريحة في الأحكام مثل لفظ الطلاق والنكاح وغيرهما قد يقترن بها ألفاظ تزيل دلالتها باتفاق المسلمين كما إذا قيل أنت طالق من وثاق فهذا لا يقع به الطلاق بالاتفاق أو قال يا دنيا غري غيري قد طلقتك ثلاثا أو قال ودي من ودك طالق فهذا لا تطلق به الزوجة باتفاق المسلمين والكلام على مسمى الحقيقة **مبسوط** في مواضع أخر." (٣)

"فإذا كان القرآن قد اشتمل على معاني الكتب فكيف لا يشتمل على هذه وهذه الجملة لها تفصيل **مبسوط** في مواضع بل بين في مواضع أن ما سلكه أهل البدع من أهل الفلسفة والكلام لا يصلون إلى علم ويقين بل إنما غاية صاحبه الشك والضلال وهذا مما اعترفت به حذاقهم وممن اعترف به أبو عبد الله الرازي رحمه الله في غير موضع من كتبه ولفظه في بعضها لقد تأملت الكتب الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلا ولا تروي غليلا ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن أقرأ في الإثبات الرحمن على العرش استوى (٥) [طه ٥] وإليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه [فاطر ١٠] وأقرأ في النفي ليس كمثله شيء [الشورى ١١] ولا يحيطون به علما (١١٠) [طه ١١٠] ومن جرب

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٠٠/٨

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٤٨/٨

(٣) بيان تلبيس الجه مية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٧٨/٨

مثل تجربتي عرف مثل معرفتي وهذا قاله في آخر عمره في آخر ما صنفه وهو كثير التناقض يقول القول ثم يرجع عنه ويقول في الآخر." (١)

"وما علم أن أحدا منهم قال إن فسرت النصوص عما تدل عليه إلى معنى مرجوح من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله بل هذه التأويلات عندهم باطلة مردودة يعلم الله بطلانها لا يقال إنها حق لا يعلمه إلا الله بل نقول فيها ما قاله الله تعالى في الآلهة والأوثان وشفاعتها قال عز وجل ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السماوات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون (١٨) [يونس ١٨] وهذه التأويلات من جنس تأويلات القرامطة والملاحدة لا يقال فيها لا يعلمها إلا الله بل هي تأويلات باطلة يعلم الله أنها باطلة وقد بين لعباده أنها باطلة وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع والمقصود أن قول من قال إنه لا يعلم تأويله إلا الله يريد له السلف أن نصوص الصفات لا يفهم منها شيء بل يقطع أن مدلولها غير مراد والمراد لا يعلمه إلا الله فهذا القول لم يعرف عن أحد من السلف بل أقوالهم صريحة بخلافه والله تعالى أعلم." (٢)

"ويجعلون مجرد الإضافة هي المخصصة فليس المقصود هنا الرد عليهم إذ هو **مبسوط** في غير هذا الموضع. ومعلوم أنه لم يفضل آدم إلا لأمر خصه به وإبليس والملائكة خلقوا بقدرته وخلقوا بنعمته، وكلهم مخلوقون لله فلا مزية لآدم عليهم من هذه الوجوه. وقوله:." (٣)

"وأمثال ذلك. وقال عن اليهود: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه **مبسوطتان** ينفق كيف يشاء﴾ . وقال: ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا﴾ .

وقال: ﴿ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب﴾ . وقد ذكروا أن هذه الآية نزلت ردا على اليهود لما زعموا أن الله عز وجل لما خلق السموات والأرض في ستة أيام استراح وهذه اللفظة هي في التوراة التي بأيديهم لكن لعلماء المسلمين فيها قولين:." (٤)

"ولا تعلمه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وأن محمدا كان يقرأ قوله تعالي ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ طه: ٥ قوله ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾ فاطر: ١٠ وقوله ﴿بل يداه **مبسوطتان**﴾ المائدة: ٦٤ وغير ذلك من آيات الصفات، بل ويقول ينزل ربنا كل ليلة إلي السماء الدنيا ونحو ذلك، وهو لا يعرف معاني هذه الأقوال، بل معناها الذي دلت عليه لا يعلمه إلا الله، ويظنون أن هذه طريقة السلف.

ثانيا . طريقة التجهيل

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٥٢٩

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٥٤٩

(٣) تحقيق القول في مسألة: عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله ابن تيمية ص/٣٦

(٤) تحقيق القول في مسألة: عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله ابن تيمية ص/٥١

وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله نما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء.." (١)

"تعالي ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾ التوبة ١٢٨، وقال ﴿إن تحرص على هداهم فإن الله لا يهدي من يضل﴾ النحل: ٣٧، وقد أوجب الله عليه البلاغ المبين، وأنزل عليه الكتاب ليبين للناس ما نزل إليهم، فلا بد أن يكون بيانه وخطابه وكلامه أكمل وأتم من بيان غيره، فكيف يكون مع هذا لم يبين الحق، بل بينه من قامت الأدلة الكثيرة علي جهله ونقص علمه وعقله؟ ! وهذا مبسوط في غير هذا الموضع. ولما كان ما يقوله كثير من الناس في باب أصول الدين والكلام والعلوم العقلية والحكمة يعلم كل من تدبره أنه مخالف لما جاء به الرسول، أو أن الرسول لم يقل مثل هذا، واعتقد من اعتقد أن ذلك من أصول الدين، وأنه يشتمل علي العلوم الكلية والمعارف الإلهية ، والحكمة الحقيقية أو الفلسفة الأولية . صار كثير منهم يقول: إن الرسول لم يكن يعرف أصول الدين، أو لم يبين أصول الديـن، ومنهم من هاب النبي، ولكن يقول: الصحابة والتابعون لم يكونوا يعرفون ذلك، ومن عظم الصحابة والتابعين مع تعظيم أقوال هؤلاء يبقي حائرا كيف لم يتكلم أولئك الأفاضل في هذه الأمور التي هي أفضل العلوم؟ ومن هو مؤمن بالرسول معظم له يستشكل كيف لم يبين أصول الدين مع أن الناس إليها أحوج منهم إلي غيرها؟ .." (٢)

"كما أن لازم الحق حق، والدليل ملزوم لمدلوله، والباطل شيء، وإذا انتفي لازم الشيء علم أنه منتف، فيستدل علي بطلان الشيء ببطلان لازمه، ويستدل علي ثبوته بثبوت ملزومه، فإذا كان الازم باطلا فالملزوم مثله باطل، فإن ملزوم الباطل هو اللازم، وإذا كان اللازم باطلا كان الملزوم باطلا، لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء، ولم يقل إن الباطل لازمه باطل.

وهذا كالمخلوقات، فإنها مستلزمة لثبوت الخالق، ولا يلزم من عدمها عدم الخالق، والدليل أبدا يستلزم المدلول عليه: يجب طرده، ولا يجب عكسه، بخلاف الحد، فإنه يجب طرده وعكسه.

وأما العلة: فالعلة التامة يجب طردها، بخلاف المقتضية، وفي العكس تفصيل مبسوط في موضعه.

وهذا التقسيم ينبه أيضا علي مراد السلف والأئمة بذم الكلام وأهله، وإذ ذاك متناول لمن استدل بالأدلة الفاسدة، أو استدل علي المقالات الباطلة.." (٣)

"قول السلف والأئمة، وهذا هو أصول الدين الذي يجب اعتقاده علي الأعيان أو الكفاية، ومتناول لمن كتم ما عنده من الكتاب والسنة لئلا يحتج به مخالفه في الحق الذي يقوله، وهذه الأمور كثيرة جدا في أهل الأهواء جملة، كالرافضة والجهمية ونحوهم من أهل الأهواء والكلام، وفي أهل الأهواء تفصيلا، مثل كثير من المنتسبين إلي الفقهاء مع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٢٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٤٢

شعبة من حال الأهواء.

وهذه الأمور المذكورة في الجواب مبسوطة في موضع آخر.

نهاية الإجابة علي السؤال والله أعلم.

عودة إلي مناقشة قانون التأويل

والمقصود هنا الكلام علي قول القائل: إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية....الخ كم تقدم.

جواب إجمالي

والكلام علي هذه الجملة بني علي بيان ما في مقدمتها من التلبيس، فإنها مبنية علي مقدمات.

أولها: ثبوت تعارضها.

والثانية: انحصار التقسيم فيما ذكره م الأقسام الأربعة.

والثالثة: بطلان الأقسام الثلاثة.

والمقدمات الثلاثة ب ا طلة.." (١)

"للأعراض، ولم يعرف أنهم أرادوا بهذا اللفظ ما لم يوصف أصلا، بل ولا عرف منهم أنهم لا يستعملونه إلا في غير الجسم، بل ليس في كلامهم ما يبين استعمالهم له في غير ما يسميه هؤلاء جسما، فكيف يقال: لا يدل إلا علي نقيض ذلك، ولم يعرف استعماله إلا في النقيض ـ الذي أخرجوه منه ـ الوجودي، دون النقيض الذي خصوه به وهو العدمي؟ وهل يكون في تبديل اللغة والقرآن أبلغ من هذا؟ .

لفظ الصمد

وكذلك اسمه الصمد ليس في قول الصحابة: إنه الذي لا جوف له ما يدل علي أنه ليس بموصوف بالصفات: بل هو علي إثبات الصفات أدل منه علي نفيها من وجوه مبسوطة غير هذا الموضع.

وكذلك قوله ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشوري: ١١] ، وقوله ﴿هل تعلم له سميا﴾ [مريم: ٦٥] ، ونحو ذلك، فإنه لا يدل علي نفي الصفات بوجه من الوجوه، بل ولا علي نفي ما يسميه أهل الاصطلاح جسما بوجه من الوجوه.

وأما احتجاجهم بقولهم: الأجسام متماثلة فهذا ـ إن كان حقا ـ فهو تماثل يعلم بالعقل، ليس فيه أن اللغة التي نزل بها القرآن تطلق لفظ المثل علي كل جسم، ولا أن اللغة التي نزل بها القرآن تقول: إن السماء مثل الأرض، والشمس والقمر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧٨/١

والكواكب مثل الجبال، والجبال مثل البحار، والبحار مثل التراب، والتراب مثل الهواء، والهواء مثل الماء، والماء مثل النار، والنار مثل الشمس، والشمس." (١)

"بل أين في القرآن أو لغة العرب، أو أحد من الأمم أن كل ما يشار إليه أو كل ما له مقدار فهو جسم؟ وأن كل ما شاركه في ذلك فهو له في الحقيقة؟

ولفظ الجسم في القرآن مذكور في قوله تعالى ﴿وزاده بسطة في العلم والجسم﴾ [البقرة: ٢٤٧] ، وفي قوله ﴿وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم﴾ [المنافقون: ٤] .

وقد قال أهل اللغة: إن الجسم هو البدن.

قال الجوهري في صحاحه: قال أبو زيد: الجسم الجسد، وكذلك الجسمان والجثمان.

قال: وقال الأصمعي: الجسم والجسمان: الجسد.

ومعلوم أن أهل الاصطلاح نقلوا لفظ الجسم من هذا المعني الخاص إلي ما هو أعم منه، فسموا الهواء ولهيب النار وغير ذلك جسما، وهذا لا تسميه العرب جسما، كما لا تسميه جسدا ولا بدنا.

ثم قد يراد بالجسم نفس الجسد القائم بنفسه، وقد يراد به غلظه، كما يقال: لهذا الثوب جسم.

وكذلك أهل العرف الاصطلاحي يريدون بالجسم تارة هذا، وتارة هذا، ويفرقون بين الجسم التعليمي المجرد عن المحل الذي يسمي المادة والهيولى، وبين الجسم الطبيعي الموجود.

وهذا مبسوط في موضع آخر.." (٢)

"صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلي صراط مستقيم» ، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا التنبيه علي أنه لو سوغ للناظرين أن يعرضوا عن كتاب الله تعالي ويعارضوه بآرائهم ومعقولاتهم، لم يكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدي ن فإن الذين سلكوا هذه السبيل كلهم يخبر عن نفسه بما يوجب حيرته وشكه، والمسلمون يشهدون عليه بذلك، فثبت بشهادته وإقراره علي نفسه وشهادة المسلمين، الذين هم شهداء الله في الأرض، أنه لم يظفر من أعرض عن الكتاب، وعارضه بما يناقضه، بيقين يطمئن إليه، ولا معرفة يسكن بها قلبه.

والذين ادعوا في بعض المسائل أن لهم معقولا صريحا يناقض الكتاب قابلهم آخرون من ذوي المعقولات، فقالوا: إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول، فصار ما يدعي معارضته للكتاب من المعقول ليس فيه ما يجزم بأنه معقول صحيح: إما بشهادة أصحابه عليه وشهادة الأمة. وإما بظهور تناقضهم ظهورا لا ارتياب فيه، وإما بمعارضة آخرين من أهل هذه المعقولات لهم، بل من تدبر ما يعارضون به الشرع من العقليات وجد ذلك مما يعلم بالعقل الصريح بطلانه.

والناس إذا تنازعوا في المعقول لم يكن قول طائفة لها مذهب حجة علي أخرى، بل يرجع في ذلك إلي الفطر السليمة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١١٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١١٩

التي لم تتغير باعتقاد يغير فطرتها ولا هوي، فامتنع حينئذ أن يعتمد علي ما يعارض الكتاب من الأقوال التي يسمونها معوقلات،." (١)

"وهذا الكفر المتناقض وأمثاله هو سبب ما اشتهر بين المسلمين أن المنطق يجر إلي الزندقة، وقد يطعن في هذا من لم بفهم حقيق المنطق وحقيقة لوازمه، ويظن انه في نفسه لا يستلزم صحة الإسلام ولا فساده، ولا ثبوت حق ولا انتقاءه، وإنما هو آلة تعصم مراعاتها عن الخطأ في النظر، وليس الأمر كذلك، بل كثير مما ذكروه في المنطق يستلزم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، ويكون من قال بلوازمه ممن قال الله تعالى فيه: ﴿وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾ [الملك: ١٠] .

والكلام في هذا مبسوط في غير هذا الموضوع، وإنما يلتبس علي كثير من الناس بسبب ما في ألفاظه من الإجمال والاشتراك والإبهام، فإذا فسر المراد بتلك الألفاظ انكشفت حقيقة المعاني المعقولة، كما سننبه علي ذلك إن شاء الله تعالي.

والغرض هنا: أن الأمر بالشيء الذي له لوازم لا توج

إلا بوجوده، سواء كانت سابقة علي وجوده أو كانت لاحقة لوجوده، قد يكون الآمر قاصدا للأمر بتلك اللوازم، بحيث يكون آمرا بهذا وبهذا اللازم، وأنه إذا تركهما عوقب علي كل منهما، وقد يكون المقصود أحدهما دون الآخر، وكذلك النهي عن الشيء الذي له ملزوم، قد يكون قصده أيضا ترك الملزوم لما فيه من المفسدة، وقد يكون تركه غير مقصود له، وإنما لزم لزوما.

ومن هنا ينكشف لك سر مسألة اشتباه الأخت بالأجنبية، والمذكي بالميت، ونحو ذلك مما ينهي العبد فيه عن فعل الاثنين لأجل الاشتباه، فقالت طائفة: كلتاهما محرمة، وقالت طائفة: بل المحرم في نفس الأمر الأخت والميتة، والأخرى." (٢)

"بل الحق أنه لو قدر أن بعض الناس غلط في معان دقيقة لا تعلم إلا بنظر العقل، وليس فيها بيان في النصوص والإجماع، لم يجز لأحد أن يكفر مثل هذا، ولا يفسقه، بخلاف من نفى ما أثبتته النصوص الظاهرة المتواترة، فهذا أحق بالتكفير، إن كان المخطئ في هذا الباب كافرا.

وليس المقصود هنا بيان مسائل التكفير، فإن هذا مبسوط في موضع آخر، ولكن المقصود أن عمدة المعارضين للنصوص النبوية أقوال فيها اشتباه وإجمال، فإذا وقع الاستفسار والاستفصال تبين الهدى من الضلال.

فإن الأدلة السمعية معلقة بالألفاظ الدالة على المعاني، وأما دلالة مجرد العقل فلا اعتبار فيها بالألفاظ.

وكل فول لم يرد لفظه ولا معناه في الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة فإنه لا يدخل في الأدلة السمعية، ولا تعلق للسنة والبدعة بموافقته ومخالفته، فضلا عن أن يعلق بذلك كفر وإيمان، وإنما السنة موافقة للأدلة الشرعية، والبدعة مخالفتها.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/١٦٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٢١٨

وقد يقال عما لم يعلم أنه موافق لها أو مخالف: إنه بدعة، إذ الأصل أنه ما لم يعلم أنه من الشرع فلا يتخذ شريعة ودينا، فمن عمل عملا لم يعلم أنه مشروع فقد تذرع إلي البدعة، وإن كان ذلك العمل تبين له فيما بعد أنه مشروع، وكذلك من قال في الدين قولا بلا دليل شرعي، فإنه تذرع إلى البدعة، وإن تبين له فيما بعد موافقته للسنة.

والمقصود هنا أن الأقوال التي ليس لها أصل في الكتاب والسنة والإجماع .كأقوال النفاة التي تقولها الجهمية والمعتزلة وغيرهم، وقد يدخل فيها ما هو حق." (١)

"فهذه الأمور من أصول ضلالهم: حيث جعلوا الواحد متعددا، والمتعدد وحدا، وجعلوا من في الذهن في الخارج، وجعلوا ما في الذهن، ولزم من ذلك أن يجعلوا الثبت منتفيا، والمنتفي ثابتا، فهذه الأمور من أجناس ضلالهم، وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنا ننبه على بعض ما نبين به تناقضهم وضلالهم في عقلياتهم التي نفوا بها صفات الله عز وجل، وعارضوا بها نصوص الرسول الثابتة بصحيح المنقول الموافقة لصريح المعقول، وكلما أمعن الفاضل الذكي في معرفة أقوال هؤلاء الملاحدة ومن وافقهم في بعض أقوالهم من أهل البدع، كنفاة بعض الصفات الذين يزعمون أن المعقول عارض كلام الرسول، وأنه يجب تقديمه عليه، فإنه يتبين له انه يعلم بالعقل الصريح ما يصدق ما أخبر به الرسول، وما به يتبين فساد ما يعارض ذلك.

ولكن هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة وصاروا يدخلون فيها من المعاني ماليس هو المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه على بعض، وعظموا قولهم، وهولوه في نفوس من لم يفهمه، ولا ريب أن فيه دقة وغموضا لما فيه من الألفاظ المشتركة والمعاني المشتبهة، فإذا دخل معهم الطالب وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته فأخذ يعترض علهم قالوا له: أنت لا تفهم هذا، وهذا لا يصلح لك، فيبقى ما في النفوس من الأنفة والحمية يحملها على أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل، ونقلوا الناس." (٢)

"والمطر وغير ذلك، وهو إنما سمى ذلك حدوث الصفات متابعة لغيره ممن يثبت الجوهر الفرد، ويقول بتماثل الأجسام، وإن ما يحدثه الله تعالى من الحوادث إنما هو تحويل الجواهر التي هي أجسام من صفة إلى صفة مع بقاء أعيانها، وهؤلاء ينكرون الاستحالة.

وجمهور العقلاء وأهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم، وأن الله تعالى يحدث الأعيان ويبدعها، وإن كان يحيل الجسم الأول إلى جسم آخر، فلا يقولون: إن جرم النطفة باق في بدن الإنسان، ولا جرم النواة باق في النخلة.

والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع، فإن هذه الجمل هي من جوامع الكلام المحدث الذي كان

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٢٤٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٢٩٥

السلف والأئمة يذمونه، وينكرون على أهله.

والمقصود هنا أن هذه هي أعظم القواطع العقلية التي يعارضون بها الكتب الإلهية، والنصوص النبوية، وما كان عليه سلف الأمة وأئمتها.

فيقال لهم: أنتم وكل مسلم عالم تعلمون بالاضطرار أن إيمان السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لم يكن مبنيا على هذه الحجج المبنية على الجسم، ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحدا أن يستدل بذلك على إثبات الصانع، ولا ذكر الله تعالى في كتابه وفي آياته الدالة عليه وعلى وحدانيته شيئا من هذه الحجج المبنية على الجسم والعرض، وتركيب الجسم وحدوثه وما يتبع ذلك.

فمن قال: إن الإيمان بالله ورسوله لا يحصل إلا بهذه الطريق كان قوله معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام.

ومن قال: إن سلوك هذه الطريق واجب." (١)

"والقائل بها مخالف للعقل والشرع من جنس أهل النار الذين قالوا ﴿لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾ [الملك: ١٠] ، وهكذا شأن جميع البدع المخالفة لنصوص الأنبياء، فإنها مخالفة للسمع والعقل، فكيف ببدع الجهمية المعطلة التي هي الأصل من كلام المكذبين للرسل.

والكلام على إبطال هذه الوجوه على التفصيل، وأن الشرع لا يتم إلا بإبطالها، **مبسوط** في غير هذا الموضع، لكن نحن نشير إلى ذلك في تمام هذا الكلام، فنقول:

بطلان الاستدلال بحدوث الحركات والأعراض. الوجه التاسع عشر

بطلان الاستدلال بحدوث الحركات والأعراض.

الوجه التاسع عشر

أن هذه المعارضات مبنية على التركيب، وقد تقدمت الإشارة إلى بطلانه، وأما الاستدلال بحدوث الحركات والأعراض فنقول: قد أورد عليهم الفلاسفة سؤالهم المشهور، وجوابهم عنه على أصلهم مما يقول جمهور العقلاء إنه معلوم الفساد بالضرورة.

وذلك إما أن يكون صدر عنه بسبب حادث يقتضي الحدوث، وإما أن لا يكون، فإن لم يكن صدر عنه سبب حادث يقتضي الحدوث لزم ترجيح الممكن بلا مرجح، وهو ممتنع في البديهة، وإن حدث عنه سبب فالقول في حدوث ذلك السبب كالقول في حدوث غيره، ويلزم التسلسل الممتنع فإتفاق العقلاء بخلاف التسلسل المتنازع فيه." (٢)

"الثاني: أن الماهية لا يختلف قبولها للوجود أو لا قبولها، لكونه شاملا للأوقات.

وعن السادس من وجهين: الأول: أنه لما استويا بالنسبة إليه كان وقوع أحدهما من غير مرجح اتفاقيا، وحينئذ يجوز في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٠٨/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٠/١

سائر الحوادث ذلك، ولزم نفي الصانع.
الثاني: أنه لما استويا بالنسبة إليه فترجح أحدهما إن لم يتوقف على نوع ترجيح منه كان وقوعه لا بإيقاعه، بل من غير سبب، ولزم نفي الصانع، وإن توقف عاد التقسيم فيه: أنه هل كان حاصلا في الأزل أم لا؟.
وأما فصل الهارب والعطشان فإنا نعلم أنه ما لم يحصل لهما ميل إلى أحدهما لم يرجح.
قلت: هذه الوجوه بعضها حق لا حيلة فيه، وبعضها فيه كلام مبسوط في غير هذا الموضع، إذ المقصود هنا ذكر جواب الناس عن تلك الشبهة.
ثم قال الرازي: والجواب أن هذا يقتضي دوام المعلول الأول لوجوب دوام واجب الوجود، ودوام الثاني لدوام الأول، وهلم جرا، وإن ينفي الحدوث أصلا.
قال: فإن قلت: واجب الوجود علم الفيض، يتوقف حدوث الأثر عنه على حدوث استعدادت القوابل بسبب الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية، فكل حادث مسبوق بآخر لا إلى أول.." (١)
"ومن تدبر هذا وفهمه تبين له أن الذين كذبوا بآيات الله صم وبكم في الظلمات، وأن هؤلاء وأمثالهم من أهل النار، كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾ (الملك: ١٠) ، وهذا مبسوط في موضع آخر.
والمقصود هنا أن نبين أن أجوبة نفاة الأفعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى لهؤلاء الدهرية أجوبة ضعيفة.
كما بين ذلك، وبهذا استطالت الفلاسفة والملاحدة وغيرهم عليهم.
فالذين سلكوا هذه المناظرة لا أعطوا الإيمان بالله ورسوله حقه، ولا أعطوا الجهاد لأعداء الله تعالى حقه، فلا كملوا الإيمان ولا الجهاد.
وقد قال الله تعالى: ﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون﴾ (الحجرات: ١٥) ، وقال تعالى: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم ر تؤمنن به ولتنصرنه قال أأقررتم وأخذتم على ذلكم إصري قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين﴾ (آل عمران: ٨١) .
«قال ابن عباس: ما بعث الله نبيا إلا أخذ عليه الميثاق: لئن." (٢)
"وإنما نفوا عن الأول ذلك لكونه ليس جسما عند أرسطو وأتباعه، ولا دليل لهم على ذلك إلا كون الجسم لا يمكن أن يكون فيه حركة غير متناهية، بناء على أن الجسم متناه، فيمتنع أن يتحرك حركة غير متناهية.
هذه الحجة عمدتهم، وهي مغلطية من أفسد الحجج، فإنه فرق بين ما لا يتناهى في الزمان، بل يحدث شيئا بعد شيء، وبين ما لا يتناهى في المقدار، والنزاع إنما هو في حركة الجسم دائما حركة لا تتناهى، ليس هو كونه في نفسه ذا قدر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٣٣/١
(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٧٢/١

لا تتناهى، فأين هذا من هذا؟ وهذا **مبسوط** في موضع آخر.

ويقال لهم: حدوث الحوادث عن فاعل لا يحدث فيه شيء: إما أن يكون ممكنا، وإما أن يكون ممتنعا، فإن كان ممكنا أمكن حدوث الحوادث جميعها عن الأول بدون حدوث شيء، كما يقوله من يقوله من أهل الكلام وغيرهم من المعتزلة والكلابية وغيرهم، وإن كان ممتنعا بطل قولهم بحدوث الحوادث الدائمة عنه مع أنه لم يحدث فيه شيء، وهذا أفسد.

وإذا قالوا: أولئك خصصوا بعض الأوقات بالحدوث بدون سبب حادث من الفاعل.

قيل: وأنتم جعلتم جميع الحوادث تحصل بدون سبب حادث من الفاعل.

وإذا قلتم لهم: كيف يحدث بعد أن لم يكن محدثا بدون حدوث قصد ولا علم ولا قدرة؟

قالوا لكم: فكيف تحدث الحوادث دائما بدون حدوث قصد ولا علم ولا قدرة؟ بل بدون وجود ذلك؟ وأنتم تقولون: يحدث للفلك تصورات وإرادات." (١)

"من غد ذلك اليوم قال: رأيت البارحة في المنام كأن أحمد بن السري الزاهد المروزي لكمني برجله ثم قال: كأنك في شك من أمور هؤلاء الكلابية، قال: ثم نظر إلى محمد بن إسحاق فقال: ﴿هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليعلموا أنما هو إله واحد وليذكر أولو الألباب﴾ (إبراهيم: ٥٢) وهذه القصة **مبسوطة** في موضع آخر، وأكثر أهل العلم والدين كانوا مع ابن خزيمة على الكلابية.

قول الأنصاري في ذم الكلام

ذكر أبو إسماعيل الأنصاري العروف بشيخ الإسلام في كتاب ذم الكلام: (سمعت أبا نصر بن أبي سعيد الرداد، سمعت إبراهيم بن إسماعيل الخلال يقول: إني ذهبت بكتاب ابن خزيمة في الصبغي والثقفي إلى أمير المؤمنين، فكتب بصلبها، فقال ابن خزيمة: لا، قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم النفاق من أقوام فلم يصلبهم) .

قال أبو إسماعيل: (سمعت إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني يقول: استتيب الصبغي والثقفي على قبر ابن خزيمة.

وقال: (سمعت أحمد بن أبي نصر يقول: رأينا محمد بن الحسين السلمي يعني أبا عبد الرحمن السلمي صاحب التصانيف المعروفة في طريقة الصوفية - يلعن الكلابية) .." (٢)

"معلولاتها، وهم يقولون: إن العالم صادر عن علة مستلزمة لمعلولها، وكل ما سواها معلول لها، وهذا مما تبين بطلانه بالضرورة.

ومن قال: (إن مجموع أجزاء العالم واجبة أو قديمة) فقوله معلوم الفساد بالضرورة.

ومن قال: (إن الحوادث صادرة عن جزء منه واجب) فقوله أيضا معلوم الفساد، سواء جعل ذلك الجزء الأفلاك أو بعضها، لوجهين:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٩٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٨٢

أحدهما: أن ذلك الجزء الذي هو واجب بغيره إذا كان علة تامة لغيره لزم أيضا قدم معلوله معه، فيلزم أن لا يحدث شيء، وإن كان ذلك الجزء الواجب ليس هو علة تامة، امتنع صدور شيء عن غير علة تامة، ولو قدر إمكان الحدوث عن غير علة تامة أمكن حدوث كل ماسوى الله، فعلى كل تقدير قولهم باطل.

الوجه الثاني: أنه من المعلول أنه ليس شيء من أجزاء العالم مستقلا بالأبداع لغيره من أجزائه، وإن قيل: (إن بعض أجزائه سبب لبعض) فتأثيره متوقف على سبب آخر، وعلى إنتفاء موانع، فلا يمكن أن يجعل شيء من أجزاء العالم ربا واجبا بنفسه، قديما مبدعا لغيره، والحوادث لا بد لها من رب واجب بنفسه قديم مبدع لغيره، وليس شيء من أجزاء العالم مما يمكن ذلك فيه، فعلم أن الرب تعالى خارج عن العالم وأجزائه وصفاته، وهذا كله **مبسوط** في موضع آخر.." (١)

"حادثا لا بداية لأزليته، ولا يلزم من ذلك إمكان وجود شيء من الحوادث في الأزل، لأن كونه حادثا مع كونه أزليا ممتنع.

وهذا الفرق عند التحقيق باطل، فإنه مسلتلزم للجمع بين النقيضين، فإن الحادث يجب أن يكون مسبوقا بالعدم.

فإذا قيل بأن الحادث لم يزل ممكنا، وأن صحته وإمكانه أزليته، كان معناه أن ما كان مسبوقا بالعدم يمكن أن يكون أزليا، والأزلي لا يكون مسبوقا بالعدم، فكان معناه أن ما يجب أن يكون حادثا يمكن أن يكون قديما، وما يجب كونه مسبوقا بالعدم يجوز أن يكون أزليا غير مسبوق بالعدم، وهذا جمع بين النقيضين.

فإذا قيل: الحادث المعين إمكانه هل هو أزلي أو حادث؟

قيل: بل هو حادث، فإن كون الحادث المعين في الأزل ممتنع لذاته، وهذا الممتنع لا يكون قط، ولكن حدثت أسباب أوجبت إمكان حدوثه، فكان إمكان حدوثه ممكنا، كوجود الولد المشروط بوجود والده، فإن كونه ابن فلان يستلزم وجود فلان، ويمتنع أن يكون وجود ابن فلان موجودا قبل وجود فلان، والممتنع لذاته لا يكون مقدورا، وتجدد القادرية بتجدد إمكان المقدور ليس ممتنعا، فإن الجميع حاصل بمسيئة الرب وقدرته، وهو سبحانه بما يحدث بمشيئته وقدرته يجعل المعدوم موجودا، فيجعل ما لم يكن ممكنا مقدورا يصير ممكنا مقدورا، وهذا **مبسوط** في موضع آخر.

والمقصود شرح مراد الأرموي، فإذا أراد بالفرق الفرق بين صحة." (٢)

"فإن المعتزلة يساعدوننا على الفرق بين الموضعين، فلا نطول قوله: إثبات قدم كلام الله بهذه الطريق على خلاف الإجماع.

قلنا: قد بينا في كتاب المحصول أن إحداث دليل لم يذكره أهل الإجماع لا يكون خرقا للإجماع) .

قلت: المقصود أن يعرف أنه عدل عن الطريقة المشهورة، وهو أنه لو أحدثه في نفسه لكان محلا للحوادث – مع أنه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/١٥٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢١٤

عمدة ابن كلاب والأشعري ومن اتبعهما – لضعف هذا الأصل عنده، ولو أعتقد صحته لكان ذلك كافيا مغنيا له عن هذه الطريقة التي أحدثها.

وليس المقصود هنا الكلام في مسألة القرآن، فإن هذا مبسوط في مواضعه، وإنما الغرض التنبيه على اعتراف الفضلاء بأن هذا الأصل ضعيف.

وأما ضعف ما اعتمده في مسألة القرآن: فمبين في موضع آخر، فإن إثبات المقدمة الأولى فيها كلام ليس هذا موضعه، إذ كانت العمدة فيه على أمر الممتحن وخبر الكاذب.

والمنازع يقول: هذا إظهار للأمر والخبر، وإلا فهو في نفس الأمر لم يدل الخبر هنا على معنى في النفس.

ولهذا يقول الله تعالى عن الكاذبين إنهم: ﴿يقولون." (١)

"الدليل يقوم على نقيضه، ولهذا لما لم يكن في نفس الأمر بينهما فرق لم يحدد المفرقون بينهما حدا بفصل بينهما، بل ما ذكروه من الضوابط منتقض، كما هو مبسوط في موضعه، وإذا كانت الصفتان متلازمتين في الوجود والعدم والثبوت والانتفاء، لا توجد هذه إلا مع هذه، وإذا انتفت هذه انتفت هذه: كان التفريق بجعل إحداهما مقومة والأخرى عرضية تحكما.

ثم إذا قيل: الذات هي المركبة من الصفات الذاتية، والصفات الذاتية ما لا تتصور الذات إلا بها، لم تعرفه الذات إلا بالصفات الذاتية، ولا الصفات الذاتية إلا بالذات.

وأيضا، فإن هذا مبني على أن وجود الشيء في الخارج زائد على حقيقته الموجودة في الخارج، وهو أيضا قول باطل ضعيف.

وأيضا، فالذات الموجودة في الخارج القائمة بنفسها كهذا والإنسان: إن قيل: (إنه مركب من عرضين) .

لزم كون الجوهر مركبا من عرضين، وإن يكونا سابقين له، وهذا ممتنع في البديهة، وإن قيل: (إنه ركب من جوهرين كل منهما يحمل عليه، كما يقال: هو حيوان ناطق) لزم أن يكون فيه جوهران، أحدهما: حيوان، والآخر: ناطق، وهذا مكابرة للحس والعقل، إذ هو حيوان واحد موصوف بأنه ناطق.." (٢)

"بالمؤثر في الزمان، كما يقوله ابن سينا ومتابعوه.

وقيل: بل يجب تراخي الأثر عن المؤثر وتأثيره، كما يقوله أكثر المتكلمين.

وقيل: بل الأثر يتعقب التأثير، ولا يكون معه في الزمان، ولا يكون متراخيا عنه، وهذا هو الصواب، كما قال تعالى: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾ (النحل: ٤٠) لهذا يقال: طلقت المرأة فطلقت، وأعتقت العبد فعتق، فالعتق والطلاق عقب التطليق والإعتاق، لا يقترن به ولا يتأخر عنه.

وبين أن من قال باقتران الأثر بالمؤثر كما يقوله هؤلاء المتفلسفة، فإن ذلك يستلزم أن لا يكون لشيء من الحوادث

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٧/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٧٥/٢

فاعل، ويستلزم أن لا يحدث شيء في العالم، ومن قال بالتراخي فقوله يستلزم أن المؤثر التام لا يستلزم الأثر، بل يحدث الحادث بلا سبب حادث، وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن هذا الجواب الذي ذكره هو مأخوذ من كلام ابن سينا، وهو مع فساده غايته أن المعلول يجوز أن يقارن وجوده وجود." (١)

"ولهذا حيزا ومكانا ولهذا حيزا ومكانا: كان أولى أن لا يوجب هذا تماثلهما، لأن الصفة للموصوف أدخل في حقيقته من القدر للمقدر، والمكان للمتمكن، والحيز للمتحيز، فإذا كان اشتراكهما فيما هو أدخل في الحقيقة لا يوجب التماثل، فاشتراكهما فيما هو دونه في ذلك أولى بعدم التماثل.

والكلام على هذه الأمور **مبسوط** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: التنبيه على مجامع ما أثبتوا به الصانع.

الرابع

قال الرازي: (المسلك الرابع الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض على وجود الصانع تعالى، مثل صيرورة النطفة المتشابهة الأجزاء إنسانا، فإذا كانت تلك التركيبات أعراضا حادثة، والعبد غير قادر عليه، فلا بد من فاعل آخر، ثم من ادعى العلم بأن حاجة المحدث إلى الفاعل ضروري ادعى الضرورة هنا، ومن استدل على ذلك بالإمكان أو القياس على حدوث الذوات، فكذلك يقول أيضا في حدوث الصفات) .

قال: (والفرق بين الاستدلال بإمكان الصفات، وبين." (٢)

"موجودا، بل ذاك صورة، وهذا صورة، والله تعالى خلق إحداهما من الأخرى وإن أراد أن هنا جوهرا بنفسه غير هذا الجسم المشهود الذي هو صورة، وأن هذا الجسم المشهود - الذي هو صورة - قائم بذلك الجوهر العقلي، فهذا من خيالاتهم الفاسدة.

ومن هنا تعرف قولهم في الهيولى الكلية، حيث ادعوا أن بين أجسام العالم جوهرا قائما بنفسه، تشترك في الأجسام.

ومن تصور الأمور وعرف ما يقول علم أنه ليس بين هذا الجسم المعين وهذا الجسم المعين قدر مشترك موجود في الخارج أصلا، بل كل منهما متميز عن الآخر بنفسه المتناولة لذاته وصفاته، ولكن يشتركان في المقدارية وغيرها، من الأحكام اللازمة للأجسام، وعلم أن اتصال الجسم بعد انفصاله هو نوع من التفرق، والتفرق والاجتماع هما من الأعراض التي يوصف بها الجسم، فالإتصال والإنفصال عرضان، والقابل لهما نفس الجسم الذي يكون متصلا تارة، ومنفصلا تارة أخرى، كما يكون مجتمعا تارة ومفترقا أخرى ومتحركا تارة وساكنا أخرى.

وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦٨/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٢/٣

الخامس

قال الرازي: (والطريقة الخامسة – وهي عند التحقيق." (١)

"سبعين ونحوهما جمعوا بين المسلكين، فصاروا يجعلون كمال النفس هو العلم بالوجود المطلق، إن الله هو الوجود المطلق، فأخذوا من طريقة الصوفية: أنه العلم بالله، واخذوا من كلام هؤلاء: أنه العلم بالوجود المطلق، وجمعوا بينهما فقالوا: إن الله هو الوجود المطلق

الوجه الثالث

وأما المقدمة الثالثة: فزعمهم أنهم حصل لهم العلم بالوجود.

وهذا باطل، فغن كلامهم في الإلهيات مع قلته فالضلال أغلب عليه من الهدى ن والجهل أكثر فيه من العلم، وهي العلوم التي تبقى معلوماتها وتكمل النفوس بها عندهم.

وهذه الأمور مبسوطة في غيرهذا الموضع، ولكن نبهنا عليه هنا، لأن مثل هذا الآمدي وأمثاله الذين عضموا طريقهم وصدروا كتبهم التي صنفوها في أصول دين الإسلام بزعمهم بما هو أصل هؤلاء الجهال: من أن كمال النفس الإنسانية بحصول ما لها من الكمالات، وهي الإحاطة بالمعقولات والعلم بالمجهولات، وسلكوا طرقهم وقعوا في الجهل والحيرة والشك بما لا تحصل النجاة إلا به، ولا تنال السعادة إلا بمعرفته، فضلا عن نيل الكمال الذي هو فوق ذلك، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كمل من الرجال كثير» فالكاملون من الرجال." (٢)

"وقال تعالى: ﴿ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون﴾ الزمر: ٢٧.

وهو سبحانه يجيب عن المعارضات كما قال تعالى ﴿ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا﴾ الفرقان ٢٣

وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن الطريقة الشرعية تتضمن الخبر بالحق والتعريف بالطرق الموصلة إليه النافعة للخلق وأما الكلام على كل ما يخطر ببال كل أحد من الناس من الشبهات السوفسطائية فهذا لا يمكن أن يبينه خطاب على وجه التفصيل.

والعلوم الفطرية الضرورية حاصلة مع صحة الفطرة وسلامتها، وقد يعرض للفطرة يفسدها ويمرضها فترى الحق باطلا، كما في البدن إذا فسد أو مرض فإنه يجد الحلو مرا ويرى الواحد اثنين فهذا يعالج بما يزيل مرضه.

والقرآن فيه شفاء لما في الصدور من الأمراض.

والنبي صلى اله عليه وسلم علم أن وسواس التسلسل في الفاعل يقع في النفوس، وأنه معلوم الفساد بالضرورة، فأمر عند

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٦/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧٦/٣

وروده بالاستعاذة بالله منه والانتهاء عنه، كما في الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال:." (١)

"فإن كان أحدهما دالا على الذات فكذلك الآخر وإلا فلا يجوز جعل أحدهما مصورا للحقيقة دون الآخر، غاية ما يقال إن في هذا الكلام من تفصيل بعض الصفات ما ليس في الآخر.

فإن قول القائل: حيوان ناطق، فيه من الدلالة على معنى النطق باللفظ الخاص ما ليس في لفظ الإنسان.

فيقال: وكذلك في لفظ النامي من الدلالة على النمو باللفظ الخاص ما ليس في لفظ الحيوان وأنتم لا توجبون ذلك.

وكذلك لفظ الحساس والمتحرك بالإرادة فعلم أن كلامهم لا يرجع إلى حقيقة موجوده معقولة وإنما يرجع إلى مجرد وضع واصطلاح وتحكم واعتبارات ذهنية وهذا مبسوط في موضعه.

وكذلك الذين فرقوا بين الصفات الذاتية وبين المعنوية اللازمة للذات من الكلابية وأتباعهم يعود تفريقهم إلى وضع واصطلاح وتحكم واعتبارات ذهنية لا إلى حقيقة ثابتة في الخارج ولهذا يضطربون في الفرق بين الصفات الذاتية والمعنوية.

فهذا يقول إنه قديم بقدم باق ببقاء وهذا ينازع في هذا أو في هذا.

والنافي يقول: هو عالم بذاته قادر بذاته كما يقول هؤلاء إنه باق بذاته قديم بذاته.

وإذا أراد بذلك أن علمه من لوازم ذاته لا يفتقر إلى شيء آخر فقد." (٢)

"أصاب وإن أراد أنه يمكن كونه حيا عالما قادرا بدون حياة وعلم وقدرة فقد أخطأ وذاته حقيقتها هي الذات المتسلزمة لهذه المعاني فتقدير وجودها بدون هذه المعاني تقدير باطل لا حقيقة له ووجود ذات منفكه عن جميع الصفات إنما يمكن تقديره في الأذهان لا في الأعيان، وهذه الأمور مبسوطة في موضعها.

والمقصود هنا أن التعريف بالحدود والتعريف بالأدلة قد يتضمن إيضاح الشيء بما هو اخفى منه وقد يكون الخفاء والظهور من الأمور النسبية الإضافية فقد يتضح لبعض الناس أو للإنسان في بعض الأحوال ما لا يتضح لغيره أو له في وقت آخر، فينتفع حينئذ بشيء من الحدو والأدلة لا ينتفع بها في وقت آخر.

وكلما كانت حاجة الناس إلى معرفة الشيء وذكره أشد وأكثر، كانت معرفتهم به وذكرهم له أعظم وأكثر، وكانت طرق معرفته أكثر وأظهر، وكانت الأسماء المعرفة له أكثر وكانت على معانيه أدل.

فالمخلوق الذي يتصوره الناس ويعبرون عنه اكثر من غيره تجد له من الأسماء والصفات عندهم ما ليس لغيره، كالأسد والداهية والمخمر والسيف ونحو ذلك، فلكل من هذه المسميات في اللغة من الأسماء أسماء كثيرة، وهذا الاسم يدل على معنى لا يدل عليه." (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٠٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٢٩

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٣٠

"وأما كون الممكن بنفسه له ذات يعتقب عليها الوجود والعدم، وأنها مع ذلك قد تكون أزلية واجبة بغيرها. كما يقوله ابن سينا وموافقوه فهذا باطل عند العقلاء قاطبة من الأولين والآخرين حتى عند ابن سينا مع تناقضه.

الاعتراض على ما سبق من وجوه

الوجه الأول

قوله إن قرن باعتبار ذاته شرط صار ممتنعا أو واجبا وإن لم يقرن بها شرط بقي له من ذاته الأمر الثالث وهو الإمكان يقتضي إثبات ذات لهذا الممكن تكون تارة واجبة وتارة ممتنعة وهذا يقتضي أن الكل ممكن ذاتا مغايرة لوجوده وأن تلك الذات يمكن اتصافها بالوجود تارة والعدم أخرى، وهذا باطل سواء أريد به قول من يجعل المعدوم شيئا من المعتزلة ونحوهم، أو قول من يجعل الماهيات النوعية في الخارج مغايرة للوجود في الخارج كما يقوله من يقوله من المتفلسفة والكلام على فساد هذين **مبسوط** في غير هذا الموضع.

وهو لم يذكر هنا دليلا على صحة ذلك ومجرد ما ذكره من التقسيم لا يدل على وجود الإقسام الثلاثة في الخارج فيبقى دليله غير مقدر المقدمات.." (١)

"موصوفة بصفات الكمال، لم يجز ان يقال: اتصافها بصفات الكمال يوجب افتقارها إلى الصفات فتقبل العدم، فإن فساد هذا الكلام ظاهر، وهو بمنزلة أن يقال قولكم: موجود بنفسه أو واجب الوجود بنفسه، يقتضي افتقاره إلى نفسه والمفتقر لا يكون واجب الوجود بنفسه، بل يكون قابلا للعدم، وإذا كان هذا فاسدا فالأول أفسد، فإن صفات كماله داخلة في مسمى نفسه فإذا كان قول القائل: هو مفتقر إلى نفسه لا يمنع وجوب وجوده فقوله إنه مفتقر إلى صفاته أولى أن لا يمنع وجوب وجوده.

وكذلك إذا سمى ذلك أجزاء وقال: هو مفتقر إلى أجزائه فإن جزء الشيء وبعضه وصفته ونحو ذلك داخل في مسمى نفسه فإذا لم يكن قول القائل: هو مفتقر إلى نفسه مانعا من وجوب وجوده ن فقوله هو مفتقر إلى جزئه وصفته ونحو ذلك أولى وتسمية مثل هذا افتقارا لفظ فيه تلبس وتدليس يشعر الجاهل بفقره، وهذا كما لو قيل: هو غني بنفسه فإنه قد يقول القائل: فهو فقير إلى نفسه فصفاته داخلة في مسمى نفسه، وهو غني سبحانه بنفسه عن كل ما سواه وكل ما سواه فقير إليه.

وهذه المعاني **مبسوطة** في غير هذا الموضع وقد قال ابن رشد هذا الذي يعبر على من قال بنفي تعدد الصفات هو ان تكون." (٢)

"أن تكون تلك الحياة التي استفاد منها ما ليس بحي الحياة حية بذاتها.

فيقال: هذا باطل من وجهين:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٣٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٤٢٣

أحدهما أن الحياة التي حلته هي الحياة التي صار بها حيا ليس هنا حياة أخرى صار بها حيا حتى يقال هنا حياة حلته وحياة جعلته حيا.

الثاني أن حياته إذا قدر أنها مستفادة من حياة أخرى فتلك الحياة الأخرى قائمة بحي هو حي بها لا أن تلك الحياة هي الحية، بل الحي الموصوف بالحياة لا نفس الحياة، فلينظر العاقل نهايات مباحث هؤلاء الفلاسفة في العلم الإلهي: العلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته ن ولينظر هذا المعقول الذي يعارضون به الرسول صلى الله عليه وسلم مع أن هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع وليس هذا موضع بسطه.

والناس شنعوا على ابي الهذيل العلاف لما قال إن الله عالم بعلم وعلمه نفسه ونسبوه إلى الخروج من العقل مع أن كلامه أقل تناقضا من كلام هؤلاء.

وأما زعمه أن ما يلزم مثبتة الصفات لا جواب عنه لأن واجب." (١)

"هو **مبسوط** في غير هذا الموضع إذ المقصود هنا التنبيه على أصول هذه الحجة.

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين ما يقوله هؤلاء وهؤلاء من التركيب، وأن هؤلاء يدعون التركيب من جواهر محسوسة لا تنقسم وهي الجواهر المنفردة، وهؤلاء يدعون التركيب من جواهر معقولة لا تنقسم كما يقولون في تركب الأنواع من الأجناس والفصول وفي تركب الأجسام من المادة والصورة والمركب لا بد له من واحد لا تركيب فيه ولا تقسيم.

وقد بين ان ما يدعيه هؤلاء وهؤلاء من هذا الواحد لا حقيقة له في الخارج ن وإنما تقديره في الذهن.

وكذلك ما يدعيه هؤلاء من الجواهر العقلية المجردة التي لا تنقسم كالعقول العشرة، فقد بين في غير هذا الموضع أنها لا تتحقق إلا في الأذهان لا في الأعيان.

وتوحيد القديم الأزلي واجب الوجود، الذي مضمونه نفي الصفات عند الفريقين ينزه عن مثل هذه الآحاد والوحدات التي يثبتونها في الخارج و لا حقيقة لها إلا في الذهن ولهذا كان منتهى تحقيقهم القول بوحدة الوجود، وأن الوجود واحد، لا يميزون بين الواحد بالنوع والواحد بالشخص، فإن الواحد بالنوع كما يقال: الموجودات تشترك في مسمى الوجود والأناسي تشترك في مسمى الإنسان والحيوانات تشترك في مسمى الحيوان والأجسام تشترك في مسمى الجسم ونحو ذلك.." (٢)

"فيقال لهم: فررتم عن تشبيهه بالحيوان الناقص الذي لا يسمع ولا يبصر مع إمكانه ذلك منه فشبهتموه بالجماد الذي لا يقبل الاتصاف لا بهذا ولا بهذا فكان ما فررتم إليه شرا مما فررتم منه.

ولهذا نظائر **مبسوطة** ف يغير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن من نفي الأفعال الاختيارية القائمة به لئلا يكون وجود الحادث منها ناقصا، كان قد وصفه بالنقص

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٣١/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٤٦/٣

التام فرارا بزعمه مما يظنه نقصا

الوجه السادس

أن يقال: الأفعال التي حدثت بعد ان لم تكن لم تكن وجودها قبل وجودها كمالا، ولا عدمها نقصا، فإن النقص إنما يكون إذا عدم ما يصلح وجوده، وما به يحصل الكمال، وما ينبغي وجوده ونحو ذلك.

والرب تعالى حكيم في أفعاله.

وهو المقدم والمؤخر فما قدمه كان الكمال في تقديمه، وما أخره كان الكمال في تأخيره.

كما أن ما خصصه بما خصصه به من الصفات فقد فعله على وجه الحكمة، وإن لم نعلم نحن تفاصيل ذلك واعتبر ذلك بما يحدثه من المحدثات.

الوجه السابع

أن يقال: الحوادث يمتنع قدمها، ويمتنع أن توجد معا، واو وجدت معا لم تكن حوادث.

ومعلوم انه إذا دار الأمر بين." (١)

"ولهذا كان منتهى هؤلاء النفاة إلى أن يجعلوا الوجود الذي هو نوع واحد واحدا بالعين، فيجعلون وجود الخالق هو عين وجود المخلوقات، ووجود زيد هو عين وجود عمرو، ووجود الجنة هو عين وجود النار ووجود الماء هو عين وجود النار.

ومنشأ ضلال هؤلاء كلهم أنهم يأخذون القدر المشترك بين الأعيان، وهو الجنس اللغوي، فيجدونه واحدا في الذهن، فيظنون أن ذلك هو وحدة عينية، ولا يميزون بين الواحد بالجنس والواحد بالعين، وأن الجنس العام المشترك لا وجود له في الخارج وإنما يوجد في الأعيان المتميزة.

ولهذا شبه بعض أهل زماننا الكلام في أنه جنس واحد مع تعدد أنواعه بالنوع الواحد، وعلى قوله لا يبقى في الخارج كلام أصلا، ولو اهتدى لعلم أن هذا الكلام ليس هذا الكلام كما أن هذه الحركة ليست هذه الحركة وأن اشترك أنواع الكلام في الكلام كاشتراك أنواع الحركة في الحركة، بل اختلاف معاني الكلام أعظم من اختلاف أنواع الحركات من بعض الوجوه والكلام على هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا ان يقال: من جوز أن تكون القدرة والإرادة." (٢)

"نحن نعلم أن النار تخالف الماء أعظم مما نعلم أن الحرارة تخالف عرضا قائما بغيره، وهو صفة محسوسة بالمس، وكذلك بين السواد والبياض من الاشتراك في العرضية واللونية، والقيام بالغير، والرؤية بالبصر، وغير ذلك من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٢٠/٤

الصفات أعظم من الاشتراك بين الماء والنار ن فإن الاشتراك بينهما هو في القدر ونحو ذلك من الكميات، والاشتراك في الكيفية أعظم من الاشتراك ف يالكمية فإذا كان ذلك لا يوجب التماثل فذاك بطريق الأولى.

وأيضا فالحرارة قد تنكسر بالبرودة في مثل الفاتر، فإنه لا يبقى حارا كحرارة النار ولا باردا برودة الماء المحض، واما نفس الماء والنار فلا يجتمعان.

وأيضا فالأعراض المختلفة تشترك في محل واحد واما نفس الأقسام فلا تشترك في محل واحد وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا بيان اعتراف هؤلاء بفساد الأصول التي بنوا عليها ما خالفوه من النصوص، وبيان تناقضهم في ذلك، وأنهم يقولون إذا تكلموا في المنطق وغيره بما يناقض كلامهم هنا ويبعد أو يمتنع في العادة ان يكون هذا لمجرد اختلاف الاجتهاد، مع الفهم التام في الموضعين، بل يكون لنقص كمال الفهم والتصور وخوفا أن لا يكون القولان متنافيين فلا يهجم بإثبات التناقض أو لنوع من الهوى." (١)

"والغرض ولو لم يكن إلا مراعاة الطائفة التي يتكلم باصطلاحها أن لا يخالفها فيما هو مشهورات أقوالها ولعل كلا الأمرين موجود في مثل هذه المعاني التي تعبر عنها العبارات الهائلة ولها عند أصحابها هيبة ووهم عظيم والكلام على هذه الأمور **مبسوط** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا نوع تنبيه على أن ما يدعونه من العقليات المخالفة للنصوص لا حقيقة لها عند الاعتبار الصحيح، وإنما هي من باب القعقعة بالشنان لمن بفزعه ذلك من الصبيان، ومن هو شبيه بالصبيان وإذا أعطي النظر في المعقولات حقه من التمام، وجدها براهين ناطقة بصدق ما أخبر به الرسول، وأن لوازم ما أخبر به لازم صحيح، وأن من نفاه لجهله بحقيقة الأمر، وفزعا باطنا وظاهرا كالذي يفزع من الآلهة المعبودة من دون الله أن تضره ويفزع من عدو الإسلام لما عنده من ضعف الإيمان.

قال تعالى عن الخليل صلوات الله عليه ﴿وحاجه قومه قال أتحاجوني في الله وقد هدان ولا أخاف ما تشركون به إلا أن يشاء ربي شيئا وسع ربي كل شيء علما أفلا تتذكرون * وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون﴾ الأنعام ٨٠ - ٨١،." (٢)

"لأنه يستلزم ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بغير مرجح وذلك ممتنع وإذا قيل المرجح هو القدرة والمشيئة. قيل نسبة القدرة والمشيئة إلى جميع المتماثلات سواء فيمتنع الترجيح بمجرد ذلك، فلا بد أن يكون المرجح ما لله تعالى في ذلك من الحكمة، والحكمة تستلزم علم الحكيم بأن أحد الأمرين أولى من الآخر، وأن يكون ذلك الراجح أحب إليه من الآخر.

وحينئذ فذلك يستلزم تفاصيل المعلومات المرادات وذلك يمنع تساويها وهو المطلوب.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/١٨٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/١٨١

وهذا الكلام يتعلق بمسألة حكمه الله في خلقه وأمره، وهو **مبسوط** في غير هذا الموضع.

ونفاة ذلك غاية ما عندهم انهم يزعمون أن ذلك يقتضي افتقاره إلى الغير لأن من فعل شيئا لمراد كان مفتقرا إلى ذلك المراد مستكملا به، والمستكمل بغيره ناق بنفسه.

وهذه الحجة باطلة كبطلان حجتهم في نفي الصفات وذلك أن لفظ الغير مجمل فإن أريد بذلك أنه يفتقر إلى شيء مباين منفصل عنه فهذا ممنوع فإن مفعولاته ومراداته هو الفاعل لها كلها، لا يحتاج في شيء منها إلى غيره وإن أريد بذلك أنه يفتقر إلى ما هو مقدور له مفعول له، كان حقيقة ذلك انه مفتقر إلى نفسه أو لوازم نفسه.

ومعلوم أنه سبحانه موجود بنفسه لا يفتقر إلى ما هو غير له مباين." (١)

"ولو قال لهم منازعهم الموجودان القائمان بأنفسهما لا بد أن يكون بينهما حد وانفصال فعلمنا التناهي من جانب هذا الموجود واما الجانب الآخر فلا نعلم امتناعه إلا إذا علمنا امتناع وجود أبعاد لا تتناهى، وهذا غير معلوم لنا، أو هو باطل لكان قوله أقوى من قولهم.

والمقصود هنا أن غايتهم في إبطال قول هؤلاء أن ينتهوا إلى أبطال بعد لا يتناهى أو إلى عدم الأولوية أو وجوب المخالطة. وهذه المقدمات يمكن منازعوهم أن ينازعوهم فيها أعظم مما يمكنهم هم منازعة أولئك في مقدمات حجتهم ويرد عليهم من المناقضات والمعارضات أعظم مما يرد على أولئك، وهذا **مبسوط** في موضعه.

فهذه الحجة وأمثالها من حجج النفاة يمكن إبطالها من وجوه كثيرة بعضها جهة المعارضة بأقوال أهل باطل آخر وبيان انه ليس أولئك بأبطل من قول هؤلاء، فإذا لم يمكن الاستدلال على نفي أحد القولين إلا بالمقدمة التي بها نفي القول الآخر، لم يكن نفي أحدهما أولى من نفي الآخر، بل إن كانت المقدمة صحيحة لزم نفيهما جميعا، وغن كانت باطلة لم تدل على نفي واحد منهما فكيف إذا كانت." (٢)

"كلامهم، وأن الحد إنما يراد به التمييز بين المحدود وغيره، وأنه يحصل بالخواص التي هي لازمة ملزومة، لا يحتاج إلى ذكر الصفات العامة، بل منعوا أن يذكر في الحد الصفات المشتركة بينه وبين غيره، بل وأكثرهم منعوا بتركيب الحد، كما هو **مبسوط** في موضعه، وقد صنف في ذلك متكلمو الطوائف، كأبي هاشم وغيره من المعتزلة، وأبن النوبخت وغيره من الشيعة، والقاضي أبي بكر وغيره من مثبتة الصفات.

واما أبو حامد الغزالي فإنه وإن وافقهم على صحة الأصول المنطقية، وخالف بذلك فحول النظار الذين هم أقعد بتحقيق النظر في الإلهيات ونحوها من أهل المنطق، وأتبعه على ذلك من سلك سبيله كالرازي وذويه وأبي محمد بن البغدادي صاحب ابن المثنى وذويه فقد بين في كتابه تهافت الفلاسفة وغيره من كتبه فساد قولهم في الإلهيات، مع وزنه لهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠٣/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠٨/٤

بموازينهم المنطقية، حتى انه بين انه لا حجة لهم على نفي التجسيم بمقتضى أصولهم المنطقية، فضلا عن أن يكون لهم حجة على نفي الصفات مطلقا، وإن كان أبو حامد قد يوجد كلامه ما يوافقهم عليه تارة أخرى، وبهذا." (١)

"النفي وإما بشرط الإطلاق إنما وجوده في الأذهان لا في الأعيان فكيف بالمطلق المشروط بالنفي فإنه أبعد عن الوجود من المشروط بالإطلاق وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وقوله أهو متحيز الذات أم منزهها عن الجهات؟

هو أيضا من حججهم على نفاة الصفات فإن الكتب الإلهية وصفته بالعلو والفوقية ولم تنف أن يكون فوق العالم كما تقوله النفاة.

وإذا كانت النصوص الإلهية قد بينت أن لعلي الأعلى الذي يصعد إليه الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه، الذي تعرج الملائكة والروح إليه، الذي نزل منه القرآن والملائكة تنزل من عنده، الذي خلق السماوات والأرض في ستته أيام ثم أستوى على العرش ونحو ذلك من النصوص المبينة لمباينته لخلقه وعلوه عليهم، فأي بيان للمقصود أعظم من هذا؟

وأما لفظ التحيز والجهة فلفظان مجملان ومراد النفاة منهما غير المراد في اللغة المعروفة فإن المتحيز اسم فاعل من تحيز يتحيز فهو متحيز مثل تعوذ وتكبر، وتجبر ونحو ذلك.

والحيز ما يحوز." (٢)

"صفة أخرى، لأن السبب متقدم في الوجود، ولا متقدم بالوجود قبل الوجود.

فيقال له: هذه مبنية على أن ماهية الشيء مباينة لوجوده، فنقول: إما أن تعني بالماهية والوجود: الماهية العلمية الذهنية، والوجود العلمي الذهني، وإما أن تعني بهما الماهية الموجودة في الخارج، والوجود الثابت في الخارج، وإما أن تعني بالماهية ما في الذهن، وبالوجود ما في الخارج، وإما بالعكس.

فإن عني الثاني فلا ريب أن الذي في الخارج هو الموجود المعين وهو الحقيقة المعينة والماهية المعينة ليس هناك شيئان ثابتان أحدهما هو الموجود والآخر ماهيته.

ومن قال إن المعدوم شيء في الخارج أو أن الماهية مباينة للموجود الخارج كما قال هذا طائفة من المعتزلة وقال هذا طائفة من الفلاسفة فقوله في غاية الفساد كما هو مبسوط في موضعه.

وإن عني بالماهية ما في الذهن وبالوجود ما في الخارج فلا ريب أن أحدهما مغاير للآخر وكذلك بالعكس وليس هذا مما يتنازع فيه العقلاء لكن لما غلب على مسمى الماهية الوجود الذهني وعلى مسمى الوجود الثبوت في الخارج وأحدهما غير الآخر توهم من توهم أن للموجود ماهية مغايرة للموجود المعين وهو غلط محض.." (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨١/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥٥/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٢/٥

"وهكذا خاطبت القدرية من المعتزلة والشيعة وغيرهما لمتكلمة الإثبات في مسألة القدر، وقالت: القول في النصوص المثبتة للقدر، وأن الله خالق أفعال العباد، كالقول في نصوص الصفات.

وبهذا أجاب من أجاب من المعتزلة والشيعة لهؤلاء فقالوا في الجواب عما يحتج به هؤلاء من الحجج السمعية، على أن الله خالق أفعال العباد، من جهة الجملة ومن جهة التفصيل.

أما من جهة الجملة فمن وجوه:

أحدها: أنه إذا ثبت كونه تعالى عادلا، لا يفعل قبيحا، ولا يخل بواجب في حكمته، وجب أن يكون للآيات التي يتعلقون بها وجوه لا تنافي ما ثبت من الدلالة، وإن لم تعلم الوجوه على سبيل التفصيل.

وقالوا: هذا كما نقول نحن وهم في الآيات التي تتعلق بها المشبهة في كون الله تعالى جسما، نحو قوله تعالى: ﴿بل يداه **مبسوطتان**﴾ [المائدة: ٦٤] ، وما يجري مجرى ذلك من الآيات التي تفيد ظاهرها التشبيه، من أنه إذا ثبت أنه تعالى لا يشبه ال أ شياء وجب أن يكون لهذه الآيات وجوه تطابق أدلة العقول، وإن لم نعلمها على سبيل التفصيل.

فهذه الطريق التي سلكها هؤلاء القدرية، هي الطريق التي سلكها من وافقهم على نفي الصفات أو بعضها، من الجهمية، كجهم بن." (١)

"وحينئذ فيقال لهم: لا نسلم أن مثل هذا هو الأصل الذي به علم صدق الرسول صلى الله عليه وسلم، بل هذا معارضة لقول الرسول بما لا يدل على صدقه، فبطل قول من يقول: إنا إذا قدمنا الشرع كان ذلك طعنا في أصله.

وهذه المقدمات التي ذكروها عامتها ممنوعه ويتبين فسادها بما هو **مبسوط** في موضع أخر.

وإذا قال أحدهم: نحن لا نعلم صدق الرسول إلا بهذا، أو لا نعلم دليلا يدل على صدق الرسول إلا هذا.

قيل: لا نسلم صحة هذا النفي، وعدم العلم ليس علما بالمعدوم، وأنتم مكذبون لبعض ما جاء به الشرع، وتدعون أنه لا دليل على صدق الرسول سوى طريقكم، فقد جمعتم بين تكذيب ببعض الشرع، وبين نفي لا دليل عليه، فخالفتم الشرع بغير حجة عقلية أصلا.

وإذا قال أحدهم: فما الدليل على صدق الرسول غير هذا؟ .

قيل: في هذا المقام لا يجب بيانه، وإن كنا نبينه في موضع آخر، بل يكفينا رد المنع، ونحن نعلن بالاضطرار أن سلف الأمة و أ ئمتها كانوا مصدقين للرسول بدون هذا الطريق.

يوضح هذا أن المعارضين الذين يقولون بتقديم العقل على الشرع، قد اعترف حذاقهم بما يبين أن الشرع ليس مبنيا على معقول يعارض شيئا منه، وبيان ذلك في:." (٢)

"اتخذت مع الرسول سبيلا * يا ويلتى ليتني لم أتخذ فلانا خليلا * لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا﴾ [الفرقان: ٢٧-٢٩] .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٥١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨٨/٥

وكما قال: ﴿يوم تقلب وجوههم في النار يقولون يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا * وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا * ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا﴾ [الأحزاب: ٦٦-٦٨] .

وهذه النصوص فيها نصيب لكل من اتبع أحدا من الرؤوس فيما يخالف الكتاب والسنة، سواء كانوا من رؤوس أهل النظر والكلام والمعقول والفلسفة، أو رؤوس أهل الفقه والكلام في الأحكام الشرعية، أو من رؤوس أهل العبادة والزهادة والتأله والتصوف، أو من رؤوس أهل الملك والإمارة والحكم والولاية والقضاء.

ولست تجد أحدا من هؤلاء إلا متناقضا، وهو نفسه يخالف قول ذلك المتبوع الذي عظمه في موضع آخر، إذ لا يصلح أمر دنياه ودينه، بموافقة ذلك المتبوع، لتناقض أوامره.

بخلاف ما جاء من عند الله، فإنه متفق مؤتلف، فيه صلاح أحوال العباد، في المعاش والمعاد.

قال تعالى: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾ [النساء: ٨٢] ، وهذه الجمل مبسوطة في مواضع غير هذا.." (١)

"الموجود، وظن أنه بهذا تحصل اللذة التي يسعد بها في الآخرة، وينجو بها من العذاب، وهذا ضلال عظيم.

وقد أعرض الرازي عن الكلام على هذا فلم يمدحه ولم يذمه، وأما الطوسي فمدحه عليه، لأنه ملحد من جنسه والكلام على هؤلاء مبسوط في موضعه.

فصل: تابع كلام ابن سينا في مقامات العارفين وتعليق ابن تيمية عليه

ثم قال (إشارة: أول درجات حركات العارفين ما يسمونه هم الإرادة، وهو ما يعتري المستبصر باليقين البرهاني، أو الساكن النفس إلى العقد الإيماني من الرغبة في اعتلاق العروة الوثقى، فيتحرك سره إلى القدس لينال من روح الاتصال، فما دامت درجته هذه فهو مريد.

إشارة: ثم إنه يحتاج إلى الرياضة، والرياضة متوجهة إلى ثلاثة أغراض: الأول: تنحية ما دون الحق من مستن الإيثار.

الثاني: تطويع النفس الأمارة للنفس المطمئنة لتنجذب قوى التوهم والتخيل." (٢)

"قال ابن عباس وغيره: في فلكة، مثل فلكة المغزل.

وفي حديث جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم، الذي رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، «أن أعرابيا قال: يا رسول الله، جهدت الأنفس وجاع العيال وهلك المال فادع الله لنا، فإنا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك، فسبح رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف ذلك في وجوه الصحابة، ثم قال: (ويحك أتدري ما الله؟ شأن الله أعظم من ذلك.

إن الله لا يستشفع به أحد من خلقه، إن عرشه على سماواته هكذا، وقال بأصابعه مثل القبة، وأنه ليأط به أطيط الرحل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣١٨/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧٨/٦

الجديد براكبه» .

وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وإذا كان الخصم قد استدل بذلك، كان ذلك حجة عليه، فإذا كان العالم كريا – وقد ثبت بالضرورة أنه: إما مداخل له، وإما مباين له وليس بمداخل له وجب أن يكون مباينا له، وإذا كان مباينا له، وجب أن يكون فوقه، إذ لا فوق غلا المحيط وما كان وراءه.." (١)

"كقوله تعالى: ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ونقول ذوقوا عذاب الحريق﴾ [آل عمران: ١٨١] .

وقوله تعالى: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء وليزيدن كثيرا منهم ما أنزل إليك من ربك طغيانا وكفرا وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين﴾ [المائدة: ٦٤-٦٥] ، وقوله تعالى: ﴿ولقد خلقنا السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب﴾ [ق: ٣٨] .

ونزه نفسه عما يصفوه به من الفقر والبخل والإعياء، فالإعياء من جنس العجز المنافي لكمال القدرة، والفقر من جنس الحاجة إلى الغير المنافي لكمال الغنى، والبخل من جنس منع الخير وكراهة العطاء، المنافي لكمال الرحمة والإحسان، وكمال القدرة والرحمة.

والغنى من الغير مستلزم سائر صفات الكمال، فإن الفاعل إذا كان عاجزا لم يفعل، وإذا كان قادرا ولم يرد فعل الخير لم يفعله، فإذا كان قادرا مريدا له فعل الخير، ثم إن كان محتاجا إلى غيره، كان معاوضا لا محسنا متفضلا، وكان فيه نقص من وجه آخر، فإذا كان مع." (٢)

"قوله مجانبون، لأن الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وكبير مفهم، وعلى جميع أئمة المسلمين.

وجملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا نرد من ذلك شيئا، وأن الله إله واحد فرد صمد لم يتخذ صاحبة ولا ولد، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن الجنة والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله مستو على عرشه كما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] ، وأن له وجه، كما قال: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [طه: ٢٧] ، وان له يدين كما قال: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة: ٦٤] ، كما قال ﴿لما خلقت." (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٧/٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٤/٧

"ولهذا كره الكلام في (الجسم) وفي (الحيز) ، وفي اللفظ بالقرآن نفيا وإثباتا، لما في كل من النفي والإثبات من باطل، وكلامه في هذه الأمور مبسوطة في موضع آخر كما هو معروف في كتابه وخطابه.

والمذموم شرعا ما ذمه الله ورسوله، كالجدل بالباطل، والجدل بغير علم، والجدل في الحق بعد ما تبين.

فأما المجادلة الشرعية، كالتي ذكرها الله تعالى على الأنبياء عليهم السلام وأمر بها، مثل قوله تعالى: ﴿قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا﴾ [هود: ٣٢] .

وقوله: ﴿وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه﴾ [الأنعام: ٨٣] ، وقوله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه﴾ [البقرة: ٢٥٨] .

وقوله تعالى: ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ [النحل: ١٢٥] .

وأمثال ذلك، فقد يكون واجبا أو مستحبا، وما كان كذلك لم يكن مذموما في الشرع.

وما ذكره أبو حامد الغزالي من كلام السلف، في ذم أهل الكلام، لو أنه معروف عنهم، في كتب يعتمد عليها، لم يذكره هنا.." (١)

"وقال تعالى: ﴿إن عندكم من سلطان﴾ [يونس: ٦٨] أي من حجة وبرهان.

وقال تعالى ﴿قل فلله الحجة البالغة﴾ [الأنعام: ١٤٩] .

وقال تعالى: ﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه﴾ إلى قوله ﴿فبهت الذي كفر﴾ [البقرة: ١٥٨] ، وذكر إبراهيم مجادلته وإفحامه خصمه في معرض الثناء عليه.

وقال تعالى: ﴿وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه﴾ [الأنعام: ٨٣] .

وذكر كلاما طويلا ذكرناه وتكلمنا على ما فيه من مقبول ومردود كلاما مبسوطا في غير هذا الموضع، إلى أن قال: (فهذا ما يمكن أن يذكر للفريقين) .

ثم ذكر تفصيلا اختاره، مضمونه: أن فيه مضرة من آثار الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، ومضرة في تأكيد اعتقاد المبتدعة، وتثبيته في صدورهم، بحيث تنبعث." (٢)

"العلم بالصانع، ولصدق الرسول.

والأدلة الدالة على صدق الرسول كثيرة مبسوطة في غير هذا الموضع.

وبنبوته يستدل على تفصيل صفات الله وأسمائه، وعلى توحيده الذي هو عبادته وحده لا شريك له، وهو توحيد الإلهية وكذلك على توحيد الربوبية.

فكلا نوعي التوحيد مما يمكن علمه بالسمع، وهذا مما اعترف به غير واحد من حذاق النظار، وقالوا: إنه يمكن العلم بصدق الرسول قبل العلم بالوحدانية، مع أن الخطابي أردا - والله أعلم - بعلم التوحيد: علم صفات الرب سبحانه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٦/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٦٢/٧

وأسمائه، فإنهم يسمون ذلك علم التوحيد، وذلك مما يمكن معرفته بالشرع، فإنه يعلم بالفطرة، وبالعقل إثبات الصانع على طريق الإجمال، وأما تفصيل صفاته وأسمائه فتعلم بالسمع.

وأيضا فإذا عرف أن العلوم الإلهية حقيقتها موجودة عند الأنبياء عليهم السلام، فإنهم الصادقون المصدقون فيما يخبرون به من ذلك، وأن الواجب تلقي ذلك عنهم – كان العلم بأن هذا يستفاد من الرسول يمكن إثباته بما به يعلم أنه رسول، وإذا علم أنه رسول تعلم منه هذا." (١)

"المطلوب.

كما إذا عرف أن علاج المرضى يؤخذ من الأطباء، والاستفتاء يرجع فيه إلى المفتين، وأمر التقويم يرجع فيه إلى المقومين.

فإذا عرف أن هذا طبيب، أو مفت، أو مقوم، رجع إليه في ذلك.

وهذا مبسوط في غير هذا الموضع، وبين أن العلم بصدق النبي صلى الله عليه وسلم له طرق متعددة، فمن ادعى من المتكلمين: المعتزلة والجهمية وموافقيهم – أنه لا يمكن العلم بصدقة إلا بعد العلم بحدوث الأجسام، وأن ذلك لا يعلم إلا بطريقة الأعراض، فقوله خطأ مبتدع، وهو الذي ذكر الخطابي أنه لم يسلك أحد من السلف هذه الطريق.

وأما الطريق العقلية التي ذكرها، فهي طريق دل عليها القرآن، وأرشد إليها، ونبه عليها، وهي الاستدلال بما يجدونه في أنفسهم وفي سائر المصنوعات من آثار الصنعة، ودلائل الحكمة الشاهدة على أن لها صانعا حكما عالما خبيرا.

إلى قوله: (فعن هذه الوجوه ثبت عندهم أمر الصانع وكونه، ثم تبينوا وحدانيته وعلمه وقدرته بما." (٢)

"النبوة.

وقال أهل المقالة الثالثة بالحس والنظر الأثر، وهو جماعة المسلمين، وهو قول عمائنا وبه نقول) .

قلت: تفصيل مقالات الناس مبسوط في غير هذا الموضع، فإن الدهرية لا تنكر جنس المعقول، بل تنكر من المعقول ما لا يكون جنسه محسوسا.

وهذا فيه كلام مبسوط في غير هذا الموضع، وإنما كفروا بإنكارهم الغيب الذي أخبرت به الرسل.

والفلاسفة أيضا لا تنكر جنس الخبر، بل تقول بالأخبار المتواترة وغيرها.

ولكن ينكرون استفادة الأمور الغائبة بأخبار الأنبياء، وهم قد يعظمون الأنبياء – صلوات الله عليهم – ويوجبون اتباع شرائعهم، ويأمرون بقتل من يخرج عنها، لكن يجعلون مقصودها هو إقامة مصالح الناس في دنياهم بالعدل الذي شرعته الأنبياء.

وأما الأمور الإلهية والمعاد ونحو ذلك، فيزعمون أنهم لم يخبروا عنها بما يحصل به العلم، ولكن خاطبوا الناس فيه بطريق التخييل وضرب المثل الذي ينتفع به الجمهور.

وحقيقة قولهم هو ما ذكره الخطابي من أنهم لا يجعلون خبر الأنبياء طريقا إلى العلم، وقد ذكرنا من كلام من دخل معهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٠٨/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٠٩/٧

في هذا الأصل الفاسد، من المنتسبين إلى المسلمين، ما تبين به هذا الأصل، وبينا من ضلالهم وكذبهم في هذا القول ما **قد بسط في** موضعه.." (١)

"وحقيقة ما يزعمونه في المعقول إنما هو أمور ذهنية كلية، قائمة في الذهن، لا حقيقة لها في الخارج.

وما يثبتونه من المجردات العقليات، بل وواجب الوجود الذي يثبتونه وغير ذلك، يعود إلى هذا.

ومن هنا استطال عليهم إخوانهم الفلاسفة الطبيعية والدهرية، فإن أولئك لم ينكروا مثل هذه العقليات، ولكن أنكروا وجود هذه في الخارج، وادعوا أن كل موجود في الخارج فلا بد أن يمكن إحساسه، والفريقان جميعا كذبوا بالكتاب وبما أرسل الله به رسله من الإخبار بالغيب إلا من كان منهم من الصابئة الحنفاء الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر ويعملون صالحا، فأولئك هم سعداء في الآخرة.

كما قال تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ .

وأما الصابئة المشركون، الذين يعبدون الكواكب والأوثان، ونحوهم من الفلاسفة الم شركين، فهؤلاء كفار كسائر المشركين.

والفلسفة اليونانية - فلسفة المشائين - عامتها من هذه الفلسفة، فإن اليونان كانوا مشركين يعبدون الكواكب والأوثان، وفي مقالاتهم حق وباطل، كما في مقالات مشركي العرب والهند وغيرهم من أصناف المشركين، وهذا **مبسوط** في موضعه.." (٢)

"وأما ما ذكره الخطابي من القياس والاعتبار في الأحكام الشرعية.

وأن الكتاب والسنة لم يستوفيا بيان جميع ما يحتاج إليه الناس نصا.

فهذا كلام في القياس العلمي الشرعي، وهو **مبسوط** في موضعه.

والناس في هذا بين إفراط وتفريط، كما هم كذلك في القياس العقلي الخبري.

فطائفة تزعم أن أكثر الحوادث لا تتناولها النصوص، بل إنما تعلم بالقياس.

وطائفة بآرائهم يزعمون أن القياس كله باطل، حتى يردون الاستدلال المسمى بتنقيح المناط، ويردون قياس الأولى وفحوى الخطاب، والعلة المنصوصة، ويرجعون إلى العموم واستصحاب الحال.

وكل من الطائفتين مخطئة غالطة، فإن الطائفة الأولى بخست الكتاب والسنة حقهما، وقصرت في معرفتهما وفهمهما، واعتصمت بأنواع من الأقيسة الطردية التي تغنى من شيئا، أو بتقليد قول من لا تعرف حجة قائله.

وكثيرا ما تجد هؤلاء إذا فتشت حجتهم إنما هي مجرد دعوى.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٣٣/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٣٤/٧

بأن يظن أحدهم أن الحكم الثابت في ا لأصل معلق بالوصف المشترك، من غير دليل يدله على ذلك، بل بمجرد اشتباه قام في نفسه،." (١)

"وغير ذلك من فروض الكفايات.

فأما عامة الناس فلا يتعين عليهم العلم، بل الاعتقاد الصحيح يكفيهم) .

تعليق ابن تيمية

قلت: المقصود أن الطائفة الأولى الذين قالوا: إن العامة عليهم العلم، قالوا: إنه قد يحصل لهم ضرورة، وقد يحصل بالنظر.

والطائفة الثانية الذين اكتفوا بالاعتقاد، اعترفوا بأن من الناس من يحصل له المعرفة ضرورة، كسادات الصوفيه.

وأما ذكره من أن الحجاج الذي في القرآن يكتفي به العامي، وإن لم يكن فيه الغلبة والفلج، فهذا الكلام يقوله مثل هذا الرجل وأمثاله من أهل الكلام الجاهلين بحقائق ما جاء به التنزيل، وما بعث به الرسول، حتى قد يقول بعضهم: إن الطريقة البرهانية ليست في القرآن، وهؤلاء جهلهم بمعاني الأدلة البرهانية التي دل عليها القرآن، كجهلهم بحقائق ما أخبر به القرآن، بل جهلهم بحقائق ما دل عليه الشرع من الدلائل العقلية والمطالب الخبرية، أعظم من جهلهم بما سلكوه من الطرق البدعية التي سموها عقلية.

وقد رأيت في كلام هذا الرجل وأمثاله من ذلك عجائب يخالفون بها صريح المعقول، مع مخالفتهم لصحيح المنقول، ونقص علمهم وإيمانهم بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، والكلام على هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.." (٢)

"والملاحدة المنكرون للعماد تعود شبههم كلها إلى ما ينفي علم الرب تعالى أو قدرته أو مشيئته أو حكمته.

ونفي العي يثبت هذه الصفات، فتنتفي أصول شبههم.

فالفلاسفة الإلهيون الذين هم أشهر هذه الطوائف بالحكمة والنظر والعلم – رهط الفارابي وابن سينا وأمثالهما – عمدتهم في إنكار المعاد هو اعتقادهم قدم العالم، وأن الفاعل علة تامة موجبة بالذات، لا يختلف فعلها، فلا يجوز أن يتغير العالم لأجل ذلك.

وهؤلاء في كلامهم من نفي قدرته وعلمه ومشيئته ما هو **مبسوط** في غير هذا الموضع.

ومن أيسر ذلك أنهم في الحقيقة ينكرون أن يكون خالقا للمحدثات.

وإذا كان قد عرف بضرورة العقل أن المحدثات، وما فيها من التخصيص والإتقان والحكمة، دل على الخالق العليم القدير الحكيم، علم فساد قول هؤلاء، فإن قولهم يستلزم أن تكون المحدثات كلها حدثت بلا محدث، لأن العلة القديمة التامة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٣٥/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٦١/٧

التي جعلوها الأول لا يتأخر عنها شيء من معلولاتها، فلا يكون شيء من الحوادث معلولا لها، فلا يكون مفعولا لها، ولا يجوز أن تكون الحوادث معلولة لعلة أخرى تامة موجبة بذاتها، لأن القول في تلك." (١)

"يتفاضل؟ فمذهب الجمهور أنه يتفاضل، وهو قول أكثر أصحاب أحمد، وغيرهم من العلماء، كـ التميمي، والقاضي، وأبي الخطاب، وغيرهم من العلماء.

وقالت طائفة: لا يتفاضل.

وهو قول أكثر أصحاب الأشعري، وابن عقيل، وغيرهم.

وهو يشبه تنازعهم في أن بعض الواجبات: هل تكون أوجب من بعض؟ فـ ابن عقيل وغيره ينكرون التفاضل في هذا.

وجمهور الفقهاء يجوزون التفاضل في هذا.

والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن الذين يقولون بوجوب النظر والاستدلال على الأعيان، أو يقولون: إن الإيمان لا يصح إلا به، لأن المعرفة واجبة، والمعرفة لا تتم إلا به، فقول جمهورهم: إن المراد بذلك هو العلم الذي يقوم بالقلب، لا العبارة عنه، ولا يوجبون نظم الدليل بالعبارة، ولا القدرة على جواب المعارض، ويقولون: إن العلم بالدليل أمر متيسر على العامة، وإن العامة المؤمنين قد حصل لهم في قلوبهم النظر والاستدلال المفضي إلى العلم، وإن لم يكونوا قادرين على نظم الدليل وبيانه بالعبارة.

وهذا موجود في عامة ما يقوم بالنفس من علم، وحب وبغض،." (٢)

"والكلام على هذا مبسوط في موضع آخر.

فلما صار من أخذ ما أخذه من الكلام المحدث عنهم، كـ الأشعري ومن سلك سبيله من أصحاب أحمد ومالك والشافعي، يسلكون مسلكهم في مسألة إيجاب النظر، وأن الإيمان لا يحصل إلا به، قال أبو جعفر السمناني، أحد أئمة الأشعرية: (هذه المسألة بقية بقيت في المذهب من الأعتزال لمن اعتقدها، وذلك لكون الأشعري كان معتزلا تلميذا لأبي علي الجبائي، ثم رجع عن ذلك إلى مذهب ابن كلاب وأمثاله من الصفاتية المثبتين للقدر، والقائلين بأن أهل الكبائر لا يخلدون، ونحو ذلك من الأصول التي فارق بها المعتزلة للجماعة.

وأصل الكلام المحدث، المخالف للكتاب والسنة، المذموم عند السلف والأئمة، كان أئمة الجهمية والمعتزلة وأمثالهم، والمعتزلة قدرية جهمية، وجهم وأتباعه جهمية مجبرة، ثم الأشعري كان منهم، ولما فارقهم وكشف فضائحهم، وبين تناقضهم، وسلك مسالك أبي محمد بن كلاب وأمثاله، ناقضهم غاية المناقضة في مسائل القدر والوعيد والأسماء والأحكام، كما ناقضهم في ذلك الجهمية والضرارية والنجارية ونحوهم.." (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٨٤/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٥٢/٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٦١/٧

"والرضا، بل جعلوا كل مراد محبوبا مرضيا.

ثم قال هؤلاء: الكفر والفسوق والعصيان ليس محبوبا باتفاق المسلمين، فلا يكون مرادا، فيكون وقوع ذلك بدون إرادته، فيكون في ملكه ما لا يريده، فيكون ما لا يشاء، ويشاء ما لا يكون.

وقال هؤلاء بل هو مريد لكل حادث، فإنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

والكفر والفسوق والعصيان.

مراد له فيكون محبوبا مرضيا، فيكون محبا راضيا، فيكون محبا راضيا بالكفر والفسوق والعصيان، فهؤلاء سووا بين المأمور والمحظور في أن الجميع محبوب مرضي فلزمهم تعطيل الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وإن لم يلتزموه.

وأولئك قالوا: يكون ما لا يشاء، ويشاء ما لا يكون، فلزمهم أن يكون عاجزا مغلوبا، وإن كانوا لا يكرمون عجزه.

فهؤلاء لم يجعلوا لله الملك، وأولئك لم يجعلوا الحمد، والله تعالى له الملك وله الحمد.

هؤلاء أرادوا إثبات إلهيته، وأنه معبود محمود حكيم عادل، فقصروا في ذلك، ونقصوه موجب ربوبيته، وقدرته ومشيئته.

وهؤلاء أثبتوا موجب ربوبيته، وقدرته ومشيئته، لكنهم نقصوا موجب إلهيته وحكمته، ورحمته وحمده.

وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.." (١)

"أوليهم، بنى نفي الصفات ونفي التجسيم تارة على إثبات النفس، وأنها ليست بجسم، واستدل بأضعف من دليلهم، وتارة يستدل بطريقة كلامية لفظية، وهي أن المركب لا بد له من مركب، والمؤلف لا بد له من مؤلف.

وهذا إنما يكون إذا أطلق هذا اللفظ على مسماه، باعتبار أن هناك مؤلفا فعل التأليف، ومركبا فعل التركيب.

ومن لا يطلق هذا اللفظ بحال، أو أراد به ما فيه اجتماع، وقال: إن ذلك واجب بنفسه، لم يكن مثل هذا الكلام حجة عليه، وهذا مبسوط في موضعه.

المقصود تبيين ما أخذه ابن سينا عن أسلافه، وما أخذه عن المتكلمين، وكيف خلط أحدهما بالآخر.

قال ابن رشد: (قول أبي حامد: ولكن لعلتها علة، ولعلة العلة علة، وهكذا إلى غير نهاية، إلى قوله: وكل مسلك ذكرتموه في النظر يبطل عليكم بتجويز دورات لا أول لها، شك تقدم الجواب عنه، حين قلنا: إن الفلاسفة لا تجوز عللا ومعلولات لا نهاية." (٢)

"واجب: هو قديم أزلي، وإلى ممكن: هو محدث وجد بعد أن لم يوجد، معلوم بالضرورة بجميع العقلاء وعوامهم.

وصوفيتهم يقولون: الوجود الواجب القديم الأزلي هو عين الوجود المحدث ليس هنا وجودان: أحدهما واجب قديم، والآخر ممكن محدث، فهؤلاء يجمعون بين النقيضين، حين يجعلون الوجود الواحد قديما حادثا ممكنا، معلولا مفعولا واجبا، وغير مفعول ولا معلول.

وأولئك لم يثبت عندهم أحد النقيضين، بل يشكون في رفع النقيضين، فلم يثبت عندهم وجود واجب، بل ولا ممكن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٣/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ا بن تيمية ١٦٧/٨

بالمعنى الذي قرره.
ومعلوم أن الموجود مشهود، وأنه إما ممكن وإما واجب، فمن رفع النوعين أو شك في ثبوتهما، أوثبوتا أحدهما، فهو في غاية السفسطة، كما أن من لم يثبتهما، بل جعل الجميع واجبا بنفسه قديما أزليا، وأنكر وجود الحوادث، فهو في غاية السفسطة.
والكلام على هؤلاء مبسوط في موضع آخر.
وإنما المقصود هنا ذكر ما ذكره ابن رشد، فإنه مع تعظيمه للفلاسفة، وغلوه في تعظيمهم، وقوله: إنهم وقفوا على أسرار العلوم الإلهية، قد تفطن لفساد ما ذكره أفضل متأخريهم وأتباعه، وهو عند التحقيق خير مما ذكره أرسطو وأتباعه، فإذا كان هذا فسادا فذاك بطريق الأولى.." (١)
"حتى يعرف ما قاله هؤلاء، مع جواز غلطهم في نفس الأمر، فكيف بنصوص الانبياء في الأمور الألهية؟.
وإذا وقع في قلبه شبهة الباطنية، من الفلاسفة وغيرهم، أنهم تكلموا بالتخييل والتمثيل، لا بإظهار الحقائق، إذ لم يكن إلا ذلك، فليس لأحد أن يقبل هذا القول منهم تقليدا لهم، بل ينظر في أقواله وأحواله وسائر أموره وأحوال أصحابه، هل يطابق قول هؤلاء، أم يورث علما ضروريا بأن هؤلاء كاذبون عليهم عمدا أو خطأ: إما عنادا وإما ضلالا؟ وهذا مبسوط في موضعه.

تعليق ابن تيمية
والمقصود هنا أن هؤلاء المتكلمين الذين جمعوا في كلامهم بين حق وبين باطل، وقابلوا الباطل بباطل، وردوا البدعة ببدعة، لما ناظروا الفلاسفة وناظروهم، في مسألة حدوث العالم ونحوها، استطال عليهم الفلاسفة لما رأوهم قد سلكوا تلك الطريق، التي هي فاسدة عند أئمة الشرع والعقل، وقد اعترف حذاق النظار بفسادها، فظن هؤلاء الفلاسفة الملاحدة أنهم إذا أبطلوا قول هؤلاء بامتناع حوادث لا أول بها، وأقاموا الدليل على دوام الفعل، لزم من ذلك قدم هذا العالم، ومخالفة نصوص الأنبياء،
وهذا جهل عظيم، فإنه ليس للفلاسفة ولا لغيرهم دليل واحد عقلي صحيح يخالف شيئا من نصوص الأنبياء.
وهذه مسألة حدوث العالم وقدمه، لا يقدر أحد من بني آدم يقيم دليلا على قدم الأفلاك أصلا." (٢)
"وهي معرفة ربوبيته، والإقرار بوحدانيته، لا يقع بذلك كفر ولا إيمان، بل ذلك عليهم طارىء بالحكم الجاري، فخلق الكل على الفطرة، وأمر الكل بالإيمان، لصحة الدعوة، وعموم النصيحة، وأقدر الكل على ما أمر وأراد) .

تعليق ابن تيمية

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨١/٨
(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧٩/٨

قلت: فهذا الكلام يوافق قول من قال: خلقهم على الفطرة، التي هي المعرفة والإقرار بالصانع، وأن ذلك لا يصير به العبد مؤمنا ولا كافرا، وقد أبطل من يقول: إنهم خلقوا على الكفر والإيمان، وهو ظاهر القول الذي تقدم عن طائفة من العلماء.

وصاحب هذا الكلام يقول: الذي خلقوا عليه من المعرفة والإقرار لا يمكن تغييره.

وهذا موافق لقول من قال: لا تبديل لخلق الله – إنها بمعنى الخبر.

لكن ذاك يقول: إنهم لا يخلقون إلا على الفطرة، لا يبدل الخلق، فيخلقون على غير ذلك.

وصاحب هذا الكلام يقول: لايبدل الخلق بعد ذلك، أي: لا يمكن أن يصيروا غير عارفين مقرين بالخلق، بل هذه المعرفة والإقرار أمر لازم لهم، وهو يقول: كل ما خلق عليه العبد فلا يمكن انتقاله عنه، وهو يثبت القدر، وأن الله خالق أفعال العباد، وينكر أن يكونوا جبلوا على ذلك واضطروا إليه أو جبروا عليه.

فأما الكلام في الجبر فهو مبسوط في غير هذا الموضع، وقد بينا أن مذهب الأئمة، كالأوزاعي والثوري وأحمد بن حنبل وغيرهم، أنهم ينكرون إثبات الجبر ونفيه معا.

ومذهب الزبيدي وطائفة: نفي الجبر." (١)

"ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من اتبعه من غير أن ينقص من أوزارهم شيئا» .

ولهذا كانت هذه التي يسمونها المتولدات يؤمر بها تارة وينهى عنها أخرى.

كما قال تعالى: ﴿فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ .

وقال تعالى: ﴿إن تنصروا الله ينصركم﴾ .

وقال: ﴿وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر﴾ .

وقال تعالى: ﴿قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين﴾ .

فأخبر أنه هو المعذب بأيدي المؤمنين، فهذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا أن القدرية لما كانت تزعم أن ما يحصل من الإيمان في القلب ليس من فعل الله، بل هو من فعل العبد فقط، وأنه خارج عن مقدور الله وعن ما من الله به على العبد – كان ما ذكر ردا عليهم.

وأما من أقر بأن ذلك من فضل الله وإحسانه، وجعل ما يحصل بالنظر والاستدلال من فضل الله وإحسانه، فلا حجة عليه إذا قال إنه بنظر العقل واستدلاله قد يهدي الله العبد ويجعل في قلبه علما نافعا.

وقد تنازع أهل الإثبات في اقتضاء النظر الصحيح للعلم: هل هو." (٢)

"على وجه كلي، مضمون كلامه أنه لا يعلم نفسه ولا شيئا من الموجودات.

وهذا وهم يقولون: إنه مبدع لها وسبب في وجودها، وأنا العلم بالسبب يقتضي العلم بالمسبب.

فقولهم هذا يوجب علمه بنفسه وبكل موجود، وذلك يناقض هذا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥٠١/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٣/٩

وهذا مبسوط في موضعه.
وهذا الرجل -أعني ابن رشد - أراد أن يجمع بين قولهم هذا وبين علمه بالجزئيات، فقال قولا فيه من الحيرة والتناقض ما هو مذكور في موضعه.
والمقصود هنا ذكر ما ناقض به قول هؤلاء المتكلمين الذين يزعمون أن عقلياتهم تعارض الكتاب والسنة، وله أيضا من عقلياته، التي يزعم أنها تناقض ذلك في الباطن، ما هو مردود عليه بالعقل الصريح أيضا.
لكن من عرف كلام بعض هؤلاء مع بعض، تبين له فساد كل ما يعارض به كل طائفة للنصوص النبوية، وأنه ما من معقول يدعى معارضته لذلك إلا وقد نقضه أهل المعقول بما يتبين فساده، ﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون * وسلام على المرسلين * والحمد لله رب العالمين﴾ الصافات: ١٨٠ -١٨٢.
قال ابن رشد: والأولى أن يقال لمن وصل من الجمهور إلى هذا." (١)
"وإذا عرضنا على العقل الحادث، مع قطع النظر عن أفراده وجنسه: هل يستلزم أن يكون منتهيا منقطعا لن ابتداء، أو يستلزم ذلك، بل يمكن دوامه؟ لم تجد في العقل ما يقضي بأن جنس الحادث يجب أن يكون منتهيا له ابتداء.
وهذا الباب من تدبره تبين له الفرق بين تسلسل المؤثرات الفاعلات أنه ممتنع، وبين تسلسل الآثار: أثرا بعد أثر، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع.
والمقصود الفرق بين الزنجي وبين الحادث.
ومما يوضح ذلك أنا إذا قلنا: كل زنجي أسود، لم يكن في الزنج ما ليس بأسود، لأن هذا النقي يناقص ذلك الإثبات، وصدق أحد المتناقضين اللذين لا يرتفعان يوجب كذب الآخر، فإنا إذا قلنا: بعض الزنج ليس بأسود، كان مناقضا لقولنا: كل زنجي أسود، فإذا لم يكن في الزنج ما ليس بأسود، لزم أن يكون جميعهم سودا، وأما إذا قلنا: كل حادث فله يلزم أن لا يكون في الحوادث ما ليس له أول، وهكذا عكس نقيضه،." (٢)
"لحقيقة الإمكان، فإن حقيقة الممكن هو الذي لا يوجد إلا بغيره لا بنفسه، وهذه الحقيقة لا تفرق بين الأفراد وبين المجموع.
وأما كون الحادث له أول، أو الماضي له انتهاء، فهذا يعلم في كل حادث حادث، وماض ماض.
وأما كون هذا الجنس كذلك، فالطبيعة تلزم كل واحد واحد، وليس في الخارج مجموع ثابت للحوادث والماضيات، حتى يقال: هل يحكم لذلك المجموع بحكم أفراده أم لا؟ فإن أفراده موجودة على التعاقب، وإذا قدر حوادث متعاقبة، لم يكن في العلم بهذا ما يوجب أن لا تكون دائمة.
لكن إذا قدر إجتماع حوادث في آن واحد، أو كانت محدودة.
قيل: إن هذا المجموع له ابتداء.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٦/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٤٢/٩

وإذا قدر اجتماع أمور منقضية أو محدودة الآخر.

قيل: لها انتهاء.

وأما ما لا يمكن اجتماعه لا من هذا ولا من هذا، فليس وجوده مجتمعا في الخارج، وإنما يجتمع أفراده في الذهن لا في الخارج.

يبين ذلك أن ما لا يوجد إلا متعاقبا متتاليا، إذا قيل: إن كل واحد من أفراده يعقب فردا آخر، لم يعلم من ذلك أنه كله يعقب شيئا آخر، إذا لم يحكم على جنسه بأنه يعقب غير جنسه، وإنما حكمنا على أفراد الجنس بالتعاقب.

وكذلك إذا قلنا: كل واحد من أفراده سبقه عدم، لم يحكم على الجنس بأنه سبقه عدم، كما حكمنا هناك على جنس المحدث بافتقاره إلى الفاعل، وعلى جنس الممكن بافتقاره إلى ما ليس بممكن، أو إلى الفاعل أو الواجب ونحو ذلك.

والكلام على هذا مبسوط في موضعه.." (١)

"بالعناية بما هو ها هنا، ومسخرة لنا، والمسخر المأمور مخترع من قبل غيره ضرورة.

قلت: هذا يبين بأن حركات الأفلاك ليست من قبل أنفسها، بل من محرك منفصل عنها، حتى يكون ذلك المحرك لها هو الآمر المسخر.

وهذا يتبين بوجوه مبسوطة في غير هذا الموضع، مثل أن يبين المحرك من جهة الفاعل والسبب، ومن جهة المقصود والغاية، أي أنها لا بد أن تقصد بحركاتها شيئا منفصلا عنها، مثل ما يقول المسلمون وغيرهم من أهل الملل: إنها عابدة لله تعالى، ويقول المتفلسفة -كأرسطو وأتباعه-: إنها تقصد التشبه بالإله على قدر الطاقة.

وعلى القولين فتكون حركتها من جنس حركة المحب إلى محبوبه، والطالب إلى مطلوبه، وما كان له مراد منفصل عنه مستغن عنه -فهو محتاج إلى ما هو مستغن عنه، ومن احتاج إلى ما هو مستغن عنه لم يكن غنيا بنفسه، بل يكون مفتقرا إلى ما هو منفصل عنه، وهذا لا يكون واجب الوجود بنفسه، بل يكون ممكنا عبدا فقيرا محتاجا، فتكون السموات مفتقرة ممكنة ليست بواجبة.

والوجه الثاني: أن كل فلك فإنه يحركه غيره من الأفلاك المنفصلة عنه، فتكون حركته من غيره، والفلك المحيط بها المحرك لها لا يحرك ولا يؤثر في غيره، إلا بمعاونة غيره من الأمور المنفصلة عنه، فليس هو وحده المحرك." (٢)

"على بعض، ولا بد إذا كانا قادرين من أن يذهب كل إله بما خلق، فإن العالي هو الإله المعبود، فلا يكون معه إله، بل يكون ما يقال إنه إله مملوكه وعابده.

وهم مقرون بذلك، لكن بين لهم فساد عبادة المخلوق والعابد لغيره.

كما قال: ﴿قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا﴾ [الإسراء: ٤٢] .

وقال: ﴿قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا * أولئك الذين يدعون يبتغون إلى

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٤٦/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٤/٩

ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧] .

فإنه سبحانه ينهي عن الشرك الواقع، وهو اتخاذ ما سواه إلها، وإن كان المشركون مقرين بأنه إله مخلوق عابد للإله الأعظم ولهذا يقول: ﴿لو كان معه آلهة كما يقولون﴾ [الإسراء: ٤٢] .

وبين أيضا امتناع أن يكون معه إله غني عنه بقوله: ﴿ولعلا بعضهم على بعض﴾ [المؤمنون: ٩١] ، وبقوله: ﴿لذهب كل إله بما خلق﴾ [المؤمنون: ٩١] ، وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع، وقد ذكرها العلماء في كتبهم.

وكذلك ما ذكره هذا الفيلسوف ذكره غير واحد من النظار، وذكروا أنه بتقدير الاتفاق يمتنع أن يكون مفعول أحدهما هو مفعول الآخر، والمفعول الواحد لا يكون مفعولا لفاعلين باتفاق العقلاء.

لكن التقدير." (١)

"إذا لم تغب ذاته عن ذاته، كان عالما بها.

وأما إن أمكن أحدهما دون الآخر لم يجب ذلك، وإن أمكنا معا، فعدم الغيبة يستلزم العلم، وعدم الغيبة مستلزم للعلم، لا أنه نفس العلم.

وإن قال: أعني بالمجردة أنها ليست جسما ولا مدبرة لجسم.

فيقال: أولا: هذا بناء على ثبوت مجردات بهذا الوصف.

وجمهور العقلاء ينكرون هذا -حتى من يعظم هؤلاء الفلاسفة المشائين: أرسطو وأتباعه، لما تأملوا كلامهم في العقول والنفوس وجدوه باطلا -إما أن يقولوا: ليس قائما بنفسه إلاالجسم، كما يقوله ابن حزم وغيره.

وإما أن يقولوا: الفرق بين النفس والعقل، ليس إلا فرقا عارضا، كنفس الإنسان، التي هي حال مقارنتها للبدن: نفس، وحال مفارقتها: عقل، كما يقوله أبو البركات وغيره.

وإما أن يقولوا: هذه العقول، التي يثبتها هؤلاء المتفلسفة، لا تزيد على العقل، الذي هو عرض قائم بعاقل.

وإثبات عقل، هو قائم بنفسه ليس جسما، هو باطل.

وهذه الأمور مبسوطة في موضع آخر.

والمقصود أن لفظ التجريد فيه إجمال.

وإذا فسروه فقد يفسرونه بما يعلم بطلانه، أو بما لا دليل على صحته.

الوجه الرابع: أن يقال: هب أنه ثبت التجريد بالمعنى الذي." (٢)

"الكلام الحقيقي لله، وما أكثر تكليمه بكلام حقيقي لآحاد الناس! كما كلم موسى بن عمران النجي المقرب المخصوص بالتكليم.

وأيضا قوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب﴾ [الشورى: ٥١] ، يقتضي أن التكليم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٦٨/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩٣/١٠

من وراء حجاب نوع غير الوحي، وأن المكلم بذلك محجوب أن يرى الله، لأن التكليم المسموع قد يكون مع رؤية المستمع للمتكلم، وقد يكون مع كونه محجوبا عنه، بخلاف الوحي، فإنه يقع في قلبه، فلا يحتاج أن يجعل نوعين.

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان» ، فلو كان الكلام المسموع هو شيئا قائما بالمستمع، لا وجود له في الخارج، لكان من جنس الوحي الذي لا يحسن أن يقال معه: من وراء حجاب، فإن صاحب هذا لم يسمع شيئا منفصلا عنه، يمكن مشاهدة المتكلم به تارة، وحجب المستمع عنه أخرى.

والكلام على هذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا التنبيه على ما تعرف به الأقوال الموافقة للقرآن والمخالفة له، فإن هذا الباب خاض فيه طوائف من الناس.

وأكثر الناس يسمعون كلام هذا وهذا، ولا يعرفون حقائق الأقوال ومراتبها في القرب من الحق والبعد منه.." (١)

"قيل: هذا لا حقيقة له، وهو كقول من قال: أثبت قيامه بغيره من غير احتياج إلى ذلك المحل الذي من شأنه أن يقوم ما قام فيه، لأن قيامه بالغير ليس كقيام الأجسام والأعراض، وأثبته في غيره لا مماسا له ولا مباينا له.

لكن هذا الجواب يصح من أهل السنة الذين ينكرون وجود موجود لا مباين للعالم ولا داخل فيه.

وأما من أثبت هذا، فإنه لا يمكنه إبطال قول الحلولية، فإنهم يقولون: كما أثبت موجودا لا داخل العالم ولا خارجه فأثبته حالا في الموجودات من غير أن يكون مفتقرا إليها.

فإذا قال: هذا لا يعقل.

قيل: وذاك لا يعقل، بلا تصديق العقل بوجود موجود في العالم غير مفتقر إليه، أقرب من تصديقه بوجود موجود لا داخل العالم ولا مباين له.

ولهذا كان انقياد القلوب إلى قول الحلولية أقرب من انقيادهم إلى قول نفاة الأمرين.

وجمهور الجهمية وعبادهم وصوفيتهم إنما يتكلمون بالحلول.

وإلا فالنفي العام لا تقبله غالب العقول، وإنما يقوله من يقوله من متكلمتهم.

وهؤلاء يخضعون لأرباب الأحوال والعبادات والمعارف من الجهمية الحلولية، ولا يمكنهم الإنكار عليهم بحجة ظاهرة، ويد مبسوطة، بل إما أن يكونوا مقصرين معهم في الحجة، وإما أن يكونوا مقهورين معهم بالحال والعبادة والمعرفة، لأن أولئك في قلوبهم تأله ووجد." (٢)

"يبين هذا أن البدن والنفس يؤثر كل منها في الآخر، والنفس إذا أحبت ورضيت وفرحت وحزنت، أثر ذلك في البدن، والبدن إذا سخن أو برد، أو جاع أو شبع، أثر ذلك في النفس، فالتأثير مشترك.

وإذا كان البدن جسما معينا يؤثر فيها دون غيرها من الأنفس، فلا بد أن يشير إليها ويعينها دون غيرها من الأنفس،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢١٣/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨٨/١٠

وإشارة البدن لا تكون إلا إشارة حسية.

والكلام على هذا مبسوط في موضعه.

قال ابن رشد: وأما ما حصله الإمام المهدي يعني محمد بن التومرت الذي ادعى أنه المهدي المبشر به، وأقام الملك المعروف بملك الموحدين، وكان كثير من مصنفي العلم في مملكة أتباعه يراعون ذكره وأقواله، حتى يذكروا اسمه بعد اسم النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه دعا الناس إلى أقواله بالسيف، واستحل دماء من خالفه فيما ذكره من التوحيد وإمامته وغير ذلك، وكأصول التوحيد الذي هو توحيد الجهمية نفاة الصفات، وكان يقول بالوجود المطلق، وعلى من واله نسج ابن سبعين وأمثاله في التوحيد.

عود إلى كلام ابن رشد في مناهج الأدلة ورد ابن تيمية

قال ابن رشد: وأما ما حصله الإمام المهدي من." (١)

"أنها تولدت من الله عندهم مع كونها أزلية ولا بروح القدس حياة الله بل المراد بالابن ناسوت المسيح وبروح القدس ما أنزل عليه من الوحي والملك الذي أنزل به فيكون قد أمرهم بالايمان بالله وبرسوله وبما أنزله على رسوله والملك الذي نزل به وبهذا الذي نزل به وبهذا أمرت الأنبياء كلهم وليس للمسيح خاصة استحق بها أن يكون فيه شيء من اللاهوت لكن ظهر فيه نور الله وكلام الله وروح الله كما ظهر في غيره من الأنبياء والرسل

ومعلوله أن غيره أيضا فيما ينقلونه عن الأنبياء يسمى ابنا وروح القدس حلت فيه وهذا مبسوط في غير هذا الموضع

والمقصود هنا التنبيه على أن كلام الأنبياء عليهم السلام يصدق بعضه بعضا وأنه ليس مع النصارى حجة سمعية ولا عقلية توافق ما ابتدعوه ولكن فسروا كلام الأنبياء بما لا يدل عليه وعندهم في الإنجيل أنه قال إن الساعة لا يعلمها الملائكة ولا الابن وإنما يعلمها الأب وحده فبين أ ن الابن لا يعلم الساعة فعلم أن الابن ليس هو القديم الأزلي وإنما هو المحدث الزماني

فصل موقف الأمم من الرسل

وأما قوله تعالى ﴿يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي ومطهرك من الذين كفروا وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة﴾

فهذا حق كما أخبر الله به فمن اتبع المسيح عليه السلام جعله الله فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة وكان الذين اتبعوه على دينه الذي لم يبدل قد جعلهم الله فوق اليهود أيضا فالنصارى فوق اليهود الذين كفروا به إلى يوم القيامة

وأما المسلمون فهم مؤمنون به ليسوا كافرين به بل لما بدل النصارى دينه وبعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم بدين

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٩٨/١٠

الله الذي بعث به المسيح وغيره من الأنبياء جعل الله محمدا وأمته فوق النصارى إلى يوم القيامة كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إنا معاشر." (١)

"فهذا التأويل لا يعلمه الا الله وأما لفظ التأويل إذا أريد به صرف اللفظ عن ظاهره الى ما يخالف ذلك لدليل يقترن به فلم يكن السلف يريدون بلفظ التأويل هذا ولا هو معنى التأويل في كتاب الله عز وجل

ولكن طائفة من المتأخرين خصوا لفظ التأويل بهذا بل لفظ التأويل في كتاب الله يراد به ما يؤول إليه الكلام وإن وافق ظاهرة كقوله تعالى ﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل﴾

ومنه تأويل الرؤيا كقول يوسف الصديق ﴿هذا تأويل رؤياي من قبل﴾ وكقوله ﴿إلا نبأتكما بتأويله﴾ وقوله ﴿ذلك خير وأحسن تأويلا﴾ وهذا مبسوط في موضع آخر

والمقصود هنا أنه ليس للنصارى حجة لا في ظاهر النصوص ولا باطنها كما قال تعالى ﴿إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه﴾

والكلمة عندهم هي جوهر وهي رب لا يخلق بها الخالق بل هي الخالقة لكل شيء كما قالوا في كتابهم إن كلمة اله الخالقة الأزلية حلت في مريم والله تعالى قد أخبر أنه سبحانه ألقاها الى مريم والرب سبحانه هو الخالق والكلمة التي ألقاها ليست خالقة إذ الخالق لا يلقيه شيء بل هو يلقي غيره وكلمات الله نوعان كونية ودينية فالكونية كقوله للشيء كن فيكون

والدينية أمره وشرعه الذي جاءت به الرسل وكذلك أمره وإرادته وإذنه وإرساله وبعثه ينقسم الى هذين القسمين وقد ذكر الله تعالى إلقاء القول في غير هذا وقد قال تعالى ﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا﴾

وقال تعالى ﴿وإذا رأى الذين أشركوا شركاءهم قالوا ربنا هؤلاء شركاؤنا الذين كنا ندعو من دونك فألقوا إليهم القول إنكم لكاذبون وألقوا إلى الله يومئذ السلم﴾." (٢)

"فكان عيسى ب كن وليس عيسى هو الكن ولكن بالكن كان وقال الليث عن مجاهد وروح منه قال رسول منه يريد مجاهد قوله ﴿فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا قالت إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا قال إنما أنا رسول ربك﴾

والمعنى أن عيسى خلق من هذه الروح وهو جبريل روح القدس سمي روحا كما سمي كلمة لأنه خلق بالكلمة والنصارى يقولون في أمانتهم تجسد من مريم ومن روح القدس لأنه جاء كذلك في الكتب المتقدمة لكن ظنوا أن روح القدس هو صفة لله وجعلوها حياته وقدرته وهو رب وهذا غلط منهم فإنه لم يسم أحد من الأنبياء حياة الله ولا قدرته ولا شيئا من صفاته روح القدس بل روح القدس في غير موضع من كلام الأنبياء عليهم السلام يراد بها ما ينزله الله على قلوب الأنبياء كالوحي والهدى والتأييد ويراد بها الملك وهكذا في تفسير ابن السائب عن أبي صالح عن ابن عباس أن عيسى بن مريم

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٣١١/١

(٢) دقائق التفسير ابن تيمية ٣٣٠/١

استقبل رهطا من اليهود فلما ر أوه قالوا قد جاء الساحر ابن الساحرة والفاعل ابن الفاعلة فقذفوه وأمه فلما سمع عيسى ذلك قال اللهم أنت ربي وأنا من روحك خرجت وبكلمتك خلقتني ولم أتهم من تلقاء نفسي وذكر تمام الحديث

وقد قال تعالى ﴿والتي أحصنت فرجها فنفخنا فيها من روحنا وجعلناها وابنها آية للعالمين﴾

وقال تعالى ﴿ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا﴾

فهذا يوافق قوله تعالى ﴿فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا قالت إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا قال إنما أنا رسول ربك﴾ وهذا **مبسوط** في موضع آخر

والمقصود هنا أنهم سواء صدقوا محمدا أو كذبوه فإنه يلزم بطلان دينهم على التقديرين فإنه إن كان نبيا صادقا فقد بلغ عن الله في هذا الكتاب كفر النصارى في غير موضع ودعاهم إلى الإيمان به وأمر بجهادهم فمن علم أنه نبي ولو إلى طائفة معينة فيجب تصديقه في كل ما أخبر به وقد أخبر بكفر النصارى وضلالهم فإذا ثبت هذا لم يغن." (١)

"أهل الكتاب وغيرهم عند عامة العلماء لأنه أفرده وجرده وإن كانوا إذا قرن بأهل الكتاب كانا صنفين

وفي صحيح مسلم عن بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم

كان إذا أرسل أميرا على سرية أو جيش أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله وأوصاه بمن معه من المسلمين خيرا وقال لهم اغزوا بسم الله في سبيل الله في دعة قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى خلال ثلاث فإنهم ما أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم إلى الإسلام فإن أجابوك إلى ذلك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فإن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما عليهم فإن أبوا أن يتحولوا عنها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المسلمين وليس لهم في الغنيمة والفيء نصيب إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا فاسألهم الجزية فإن هم أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم

وهذا الحديث كان بعد نزول آية الجزية وهي إنما نزلت عام تبوك لما قاتل النبي صلى الله عليه وسلم النصارى بالشام واليهود باليمن

وهذا الحكم ثابت في أهل الكتاب باتفاق المسلمين كما دل عليه الكتاب والسنة ولكن تنازعوا في الجزية هل تؤخذ من غير أهل الكتاب وهذا **مبسوط** في موضعه

فصل في ادعاء النصارى أن القرآن سوى بين الأديان

قالوا في سورة المائدة ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾

فساوى بهذا القول بين سائر الناس اليهود والمسلمون وغيرهم

والجواب أن يقال أولا لا حجة لكم في هذه الآية على مطلوبكم فإنه يسوي بينكم وبين اليهود والصابئين وأنتم مع

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٣٢/٢

المسلمين متفقون على أن اليهود كفار من بعث المسيح إليهم فكذبوه

وكذا الصابئون من حيث بعث إليهم رسول فكذبوه فهم كفار فإن كان في الآية مدح." (١)

"نفقة سحاء الليل والنهار أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض فإنه لم يغض ما في يمينه والقسط بيده الأخرى يقبض ويبسط فبين أنه سبحانه وتعالى يحسن ويعدل ولا يخرج فعله عن العدل والإحسان ولهذا قيل كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل

ولهذا يخبر أنه تعالى يعاقب الناس بذنوبهم وأن إنعامه عليهم إحسان منه كما في الحديث الصحيح الإلهي يقول الله تعالى يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه

وقد قال تعالى ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ سورة النساء ٧٩ أي ما أصابك من نعم تحبها كالنصر والرزق فالله أنعم بذلك عليك وما أصابك من نقم تكرهها فبذنوبك وخطاياك فالحسنات والسيئات هنا أراد بها النعم والمصائب كما قال تعالى ﴿وبلوناهم بالحسنات والسيئات﴾ سورة الأعراف ٦٨ وكما قال تعالى ﴿إن تصبك حسنة تسؤهم وإن تصبك مصيبة يقولوا قد أخذنا أمرنا من قبل﴾ سورة التوبة ٥٠ وقوله تعالى ﴿إن تمسسكم حسنة تسؤهم وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها﴾ سورة آل عمران ١٢٠ ومثل هذا قوله تعالى ﴿وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾ سورة الروم ٣٦ فأخبر أن ما يصيب به الناس من الخير فهو رحمة منه أحسن بها إلى عباده وما أصابهم به من العقوبات فبذنوبهم وتمام الكلام على هذا مبسوط في مواضع آخر

وكذلك الحكمة أجمع المسلمون على أن الله تعالى موصوف بالحكمة لكن تنازعوا في تفسير ذلك

فقالت طائفة الحكمة ترجع إلى علمه بأفعال العباد وإيقاعها على الوجه الذي أراده." (٢)

"المزبور أي المكتوب فالقرآن نفسه ليس عند بني إسرائيل ولكن ذكره كما أن محمدا نفسه ليس عندهم ولكن ذكره فثبوت الرسول في كتبهم كثبوت القرآن في كتبهم بخلاف ثبوت القرآن في اللوح المحفوظ وفي المصاحف فإن نفس القرآن أثبت فيها فمن جعل هذا مثل هذا كان ضلاله بينا وهذا مبسوط في موضعه

والمقصود هنا أن نفس الموجودات وصفاتها إذا انتقلت من محل إلى محل حلت في ذلك المحل الثاني وأما العلم بها والخبر عنها فيأخذه الثاني عن الأول مع بقائه في الأول وإن كان الذي عند الثاني هو نظير ذلك ومثله لكن لما كان المقصود بالعلمين واحدا في نفسه صارت وحدة المقصود توجب وحدة التابع له والدليل عليه ولم يكن للناس غرض في تعدد التابع كما في الاسم مع المسمى فإن اسم الشخص وإن ذكره أناس متعددون ودعا به أناس متعددون فالناس يقولون إنه اسم واحد لمسمى واحد فإذا قال المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله وقال ذلك هذا المؤذن وهذا المؤذن وقاله غير المؤذن فالناس يقولون إن هذا المكتوب هو اسم الله واسم رسوله كما أن المسمى هو الله ورسوله

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/٧٠

(٢) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/١٠٨

وإذا قال ﴿اقرأ باسم ربك﴾ وقال ﴿اركبوا فيها بسم الله﴾ وقال ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وقال ﴿بسم الله﴾ ففي الجميع المذكور هو اسم الله وإن تعدد الذكر والذاكر فالخبر الواحد عن المخبر الواحد من مخبره والأمر الواحد بالمأمور به من الآمر الواحد بمنزلة الاسم الواحد لمسماه هذا في المركب نظير هذا في المفرد وهذا هو واحد باعتبار الحقيقة وباعتبار اتحاد المقصود وإن تعدد من يذكر ذلك الاسم والخبر وتعددت حركاتهم وأصواتهم وسائر صفاتهم

وأما قول القائل إن قلتم إن هذا نفس كلام الله فقد قلتم بالحلول وأنتم تكفرون الحلولية والاتحادية فهذا قياس فاسد مثاله مثال رجل ادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم يحل بذاته في بدن الذي يقرأ حديثه فأنكر الناس ذلك عليه وقالوا إن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل في بدن غيره فقال أنتم تقولون إن المحدث يقرأ كلامه وإن ما يقرأه هو كلام النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قلتم ذلك فقد قلتم بالحلول ومعلوم أن هذا في غاية الفساد

والناس متفقون على إطلاق القول بأن كلام زيد في هذا الكتاب وهذا الذي سمعناه كلام زيد ولا يستجيز العاقل إطلاق القول بأنه هو نفسه في هذا المتكلم أو في هذا الورق وقد نطقت النصوص بأن القرآن في الصدور كقول النبي صلى الله عليه وسلم استذكروا القرآن فلهو أشد نفلتا من صدور الرجال من النعم في عقلها وقوله الجوف الذي ليس فيه شيء من." (١)

"بعض الفجار ولا يفرق بين آخرين اتباعا لظنه وما يهواه فيكون ناقص الإيمان بحسب ما سوى بين الأبرار والفجار ويكون معه من الإيمان بدين الله تعالى الفارق بحسب ما فرق بين أوليائه وأعدائه

ومن أقر بالأمر والنهي الدينيين دون القضاء والقدر كان من القدرية كالمعتزلة وغيرهم الذين هم مجوس هذه الأمة فهؤلاء يشبهون المجوس وأولئك يشبهون المشركين الذين هم شر من المجوس

ومن أقر بهما وجعل الرب متناقضا فهو من أتباع إبليس الذي اعترض على الرب سبحانه وخاصمه كما نقل ذلك عنه فهذا التقسيم في القول والاعتقاد

وكذلك هم في الأحوال والأفعال فالصواب منها حالة المؤمن الذي يتقي الله فيفعل المأمور ويترك المحظور ويصبر على ما يصيبه من المقدور فهو عند الأمر والنهي والدين والشريعة ويستعين بالله على ذلك كما قال تعالى ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾

وإذا أذنب استغفر وتاب لا يحتج بالقدر على ما يفعله من السيئات ولا يرى للمخلوق حجة على رب الكائنات بل يؤمن بالقدر ولا يحتج به كما في الحديث الصحيح الذي فيه سيد الاستغفار أن يقول العبد اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت فيقر بنعمة الله عليه في الحسنات ويعلم أنه هو هداه ويسره لليسرى ويقر بذنوبه من السيئات ويتوب منها كما قال بعضهم أطعتك بفضلك والمنة لك وعصيتك بعلمك والحجة لك فأسألك بوجوب حجتك علي وانقطاع حجتي إلا غفرت لي وفي الحديث الصحيح الإلهي يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ١٩٦/٢

أوفيكم إياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه

وهذا له تحقيق **مبسوط** في غير هذا الموضع

وآخرون قد يشهدون الأمر فقط فتجدهم يجتهدون في الطاعة حسب الاستطاعة لكن ليس عندهم من مشاهدة القدر ما يوجب لهم حقيقة الاستعانة والتوكل والصبر وآخرون." (١)

"فمن زعم أن المشاهد لتوحيد الربوبية يدخل إلى مقام الجمع والفناء فلا يشهد فرقا فإنه غالط بل لا بد من الفرق فإنه أمر ضروري

لكن إذا خرج عن الفرق الشرعي بقي في الفرق الطبعي فيبقى متبعا لهواه لا مطيعا لمولاه

ولهذا لما وقعت هذه المسألة بين الجنيد وأصحابه ذكر لهم الفرق الثاني وهو أن يفرق بين المأمور والمحظور وبين ما يحبه الله وما يكرهه مع شهوده للقدر الجامع فيشهد الفرق في القدر الجامع ومن لم يفرق بين المأمور والمحظور خرج عن دين الإسلام

وهؤلاء الذين يتكلمون في الجمع لا يخرجون عن الفرق الشرعي بالكلية وإن خرجوا عنه كانوا كفارا من شر الكفار وهم الذين يخرجون إلى التسوية بين الرسل وغيرهم ثم يخرجون إلى القول بوحدة الوجود فلا يفرقون بين الخالق والمخلوق ولكن ليس كل هؤلاء ينتهون إلى هذا الإلحاد بل يفرقون من وجه دون وجه فيطيعون الله ورسوله تارة كالعصاة من أهل القبلة وهذه الأمور **مبسوطة** في غير هذا الموضع

والمقصود هنا أن لفظ الدعوة والدعاء يتناول هذا وهذا قال الله تعالى ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ وفي الحديث أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله رواه ابن ماجة وابن أبي الدنيا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره دعوة أخي ذي النون لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ما دعا بها مكروب إلا فرج الله كربته سماها دعوة لأنها تتضمن نوعي الدعاء فقوله لا إله إلا أنت اعتراف بتوحيد الإلهية وتوحيد الإلهية يتضمن احد نوعي الدعاء فإن الإله هو المستحق لأن يدعى دعاء عباده ودعاء مسألة وهو الله لا إله إلا هو وقوله ﴿إني كنت من الظالمين﴾ اعتراف بالذنب وهو يتضمن طلب المغفرة فإن الطالب السائل تارة يسأل بصيغة الطلب وتارة يسأل بصيغة الخبر إما بوصف حاله وإما بوصف حال المسؤول وإما بوصف الحالين كقول نوح عليه السلام ﴿رب إني أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم وإلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين﴾ فهذا ليس صيغة طلب وإنما هو إخبار عن الله أنه إن لم يغفر له ويرحمه خسر

ولكن هذا الخبر يتضمن سؤال المغفرة وكذلك قول آدم عليه السلام ﴿ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين﴾ هو من هذا الباب ومن ذلك قول." (٢)

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/٢٩٧

(٢) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/٣٦١

"* وكان ظهورها وانتشارها حين ضعفت خلافة بني العباس وتفرقت الأمة وكثرت فيهم الزنادقة المنتسبون إلى الإسلام.

وعلت فيهم كلمة أهل البدع.

وذلك في دولة المقتدر في أواخر المائة الثالثة، فإنه إذ ذاك ظهرت القرامطة العبيدية القداحية (١) بأرض الغرب.

ثم جاءوا بعد ذلك إلى أرض مصر.

* وقريبا من ذلك: يقال إنه حدثت المكوس (٢) في الإسلام.

* وقريبا من ذلك: ظهر بنو بويه الأعاجم: وكان في كثير منهم زندقة وبدع قوية وفي دولتهم قوى بنوا عبيد القداح بأرض مصر، وفي دولتهم أظهر المشهد المنسوب إلى علي رضي الله عنه بناحية النجف، وإلا فقيل ذلك لم يكن أحد يقول: إن قبر علي هناك، وإنما دفن علي رضي الله عنه بقصر الإمارة بالكوفة، وإنما ذكروا أنه حكى عن الرشيد.

أنه جاء إلى بقعة هناك، وجعل يعتذر إلى المدفون فيها، فقالوا: إنه علي، وإنه اعتذر إليه مما فعل بولده، فقالوا: هذا هو قبر علي، وقد قال قوم: إنه قبر المغيرة بن شعبة، والكلام عليه مبسوط في غير هذا الموضع.

* فإذا كان بنو بويه وبنو عبيد - مع ما كان في الطائفين من الغلو في التشيع.

حتى إنهم كانوا يظهرون في دولتهم ببغداد يوم عاشوراء من شعار الرافضة ما لم يظهر مثله، مثل تعليق المسوح على الأبواب، وأخراج النوائح بالأسواق، وكان الأمر يفضي إلى قتال تعجز الملوك عن دفعه.

وبسبب ذلك

خرج الخرقي صاحب المختصر في الفقه من بغداد، لما ظهر بها سب السلف.

وبلغ من أمر القرامطة الذين كانوا بالمشرق في تلك الأوقات: أنهم أخذوا الحجر الأسود، وبقي معهم مدة، وأنهم قتلوا الحجاج وألقوهم ببئر زمزم.

---

(١) والذين جاءوا إلى مصر ولقبوا أنفسهم بالفاطميين نسبة الى فاطمة الزهراء، وهي بريئة منهم، لأنهم كذابون فجار وثنيون أدخلوا الطقوس والرقص والطرب في دولة الإسلام وأحالوا شعائر الدين وعباداته إلى حانات لمعاقرة المنكرات، وأكثر من عالم مخلص كشف ما هم فيه من زيف وبهتان.

(٢) وفي الحديث الشريف (لا يدخل صاحب مكس الجنة) .

(٣) أي بشرق الجزيرة العربية على شاطئ الخليج الفارسي.

(*)."(١)

"الحديث فيه: أنها روت الأمرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا: أن السنة للمسافر أن يصلي ركعتين، والأئمة متفقون على أن هذا هو الأفضل، إلا قولا مرجوحا للشافعي.

---

(١) رأس الحسين ابن تيمية ص/١٩٦

وأكثر الأئمة يكرهون التربيع للمسافر، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أنص الروايتين عنه.

ثم من هؤلاء من يقول: لا يجوز التربيع، كقول أبي حنيفة.." (١)

"والمشيئة من غير عكس، وقس على هذا غيره من الصفات وأمره هو أيضا مما يعلم بالسمع وبالعقل أيضا كما تعلم إرادته وكما تعلم محبته، وهذه المسائل **مبسوطة** في مواضع، وإنما ذكرنا في هذا الشرح ما يناسب حال هذه العقيدة المختصرة المشروحة.

وقد بسطنا في غير هذا الموضع الكلام في محبة الله وذكرنا أن للناس في هذا الأصل العظيم ثلاثة أقوال: أحدها أن الله تعالى يحب ويحب، كما قال تعالى: فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه «١» فهو المستحق أن يكون له كمال المحبة دون سواه، وهو سبحانه يحب ما أمر به، ويحب عباده المؤمنين، وهذا قول سلف الأمة وأئمتها «٢»، وهذا قول أئمة شيوخ المعرفة، والقول الثاني: أنه يستحق أن يحب لكنه لا يحب إلا بمعنى أن يريد وهذا قول كثير من المتكلمين ومن وافقهم من الصوفية، والثالث أنه لا يحب ولا يحب وإنما محبة العباد له إرادتهم طاعته وهذا قول الجهمية ومن وافقهم من متأخري أهل الكلام والرازي.

ومما يوضح ذلك أن وجوب تصديق كل مسلم بما أخبر الله به ورسوله من صفاته ليس موقوفا على أن يقوم عليه دليل عقلي على تلك الصفة بعينها فإنه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول إذا أخبرنا بشيء من صفات الله تعالى وجب علينا التصديق به وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا ومن لم يقر بما جاء به الرسول حتى يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله عنهم: قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم حيث يجعل رسالته «٣» ومن سلك هذا السبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمنا بالرسول ولا متلقيا عنه الأخبار بشأن الربوبية ولا فرق عنده بين أن يخبر الرسول بشيء من ذلك أو لم يخبر به فإن ما أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدق به بل يتأوله أو يفوضه وما لم يخبر به إن علمه بعقله آمن به، وإلا فلا فرق عند من سلك هذا السبيل بين وجود الرسول وإخباره وبين عدم الرسول وعدم إخباره، وكان ما يذكره من القرآن والحديث والإجماع في هذا الباب عديم الأثر عنده وهذا قد صرح به أئمة هذا الطريق.

ثم الطريق النبوية فمنهم من يحيل على القياس، ومنهم من يحيل على الكشف، وكل من الطريقتين فيها من الاضطراب والاختلاف ما لا ينضبط وليست

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

(٢) وانظر في ذلك كتاب: صفة المحبة من الكتاب والسنة للشيخ الفاضل عبد الهادي وهبي حفظه الله ورعاه وسدد خطاه.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.." (٢)

---

(١) سنة الجمعة ابن تيمية ص/٢٥

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٤٤

"أمر يقدر في العقل لا حقيقة له في الخارج عن الذهن ولا ثبوت له في نفس الأمر وهذا عين التعطيل للموجود الواجب الذي شهد به الوجود من حيث هو وجود فإن الوجود من حيث هو وجود يشهد بوجود واجب الوجود كما قال ابن سينا «١» وغيره وأصابوا في ذلك فإنه لا ريب أن ثم وجودا وأنه إما واجب وإما ممكن والممكن لا بد له من واجب فثبت أنه لا بد في الوجود من موجود واجب.

فهذا البيان الذي ذكروه في إثبات واجب الوجود حق واضح مبين ولكنهم زعموا مع ذلك أنه وجود مطلق بشرط الإطلاق لا يتعين ولا يتخصص بحقيقة يمتاز بها عن سائر الموجودات بل حقيقته وجود محض مطلق بشرط نفي جميع القيود والمعينات والمخصصات وهم يعلمون في المنطق وكل عاقل تصور هذا الكلام أن هذا لا حقيقة له ولا وجود له إلا في الذهن لا في الخارج فصار الموجود الواجب الذي يشهد به الوجود في الخارج لا يوجد إلا في الذهن وهذا من أبين التناقض والاضطراب والجمع بين النقيضين حيث جعلوه بموجب البرهان الحق موجودا في الخارج وبموجب سلب الصفات هو التوحيد الذي تخيلوه معدوما في الخارج فصار قولهم مستلزما لوجوده وعدمه، وكذلك قول من سلك سبيلهم من القرامطة الباطنية «٢» كأصحاب رسائل أخوان الصفا وأمثالهم من الاتحادية أهل وحدة الوجود كابن سبعين وابن عربي «٣» ونحوهما، بل وسبيل نفاة الصفات من أهل الكلام كالمعتزلة وغيرهم بل وسبيل سائر من نفى شيئا من الصفات فإن لازم كلامه تعطيله ونفيه مع إقراره بثبوته فيكون جامعا بين النقيضين وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وإنما المقصود هنا التنبيه على مثال أقيستهم الفاسدة التي يجعلونها براهين فيما خالفوا فيه الحق، ثم إذا تبين أن هذا الواحد ليس له حقيقة في الخارج قيل لمن قال: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد: ما معنى الصدور؟ أنت لا تعني به حدوثه عنه ولا فعله له بمشيئته وقدرته فعلا يسبق به الفاعل مفعوله وإنما تعني به

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) تقدم تعريفها.

(٣) هو محيي الدين أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي المرسي ابن عربي النكرة الضال نزيل دمشق، وصاحب فصوص الحكم الذي قال فيه الإمام الذهبي رحمه الله: ومن أردإ تواليفه كتاب الفصوص فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة فوا غوثاه بالله.

وقال الإمام العز بن عبد السلام: ابن عربي شيخ سوء كذاب.

توفي سنة ثمان وثلاثين وست مائة.." (١)

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٩٨

"أرسطو وشيعته من إثبات مادة في الخارج مغايرة للجسم المحسوس وصفاته وإثبات ماهيات كلية للأعيان مقارنة لأشخاصها في الخارج هو أيضا من باب الخيال حيث اشتبه عليه ما في الذهن بما في الخارج وفرق بين الوجود والماهية في الخارج.

وأصل ذلك أن الماهية في غالب اصطلاحهم اسم لما يتصور في الأذهان والوجود اسم لما يوجد في الأعيان، والفرق بين ما في الذهن وبين ما في الخارج لا ينازع فيه عاقل فهمه، لكنهم بعدها ظنوا أن في الخارج ماهية للشيء الموجود مغايرة للشخص الموجود في الخارج.

وهذا غلط ما في النفس سواء سمي وجودا ذهنيا أو ماهية ذهنية أو غير ذلك هو مغاير لما في الخارج سواء سمي ذلك وجودا أو ماهية أو غير ذلك.

وأما أن يقال أن في الخارج في الجوهر المعين الموجود كالإنسان مثلا جوهرين أحدهما ماهيته والآخر وجوده فهذا باطل كبطلان قولهم أن فيه جوهرين أحدهما مادته والآخر صورته، وكقولهم أنه مركب من الحيوانية والناطقية فإن الحيوانية والناطقية إن أرادوا إنها جوهران وهما الحيوان والناطق فالشخص المعين هو الحيوان وهو الناطق، وليس هنا شخصان أحدهما حيوان والآخر ناطق، وإن أرادوا نفس الحياة والنطق فهذان صفتان قائمتان بالإنسان وصفة الموصوف قائمة به قيام العرض بالجوهر، والجوهر لا يتركب من أعراضه القائمة به، ولا يكون وجود أعراضه سابقا لذاته والكلام على هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع «١».

والمقصود هنا أن أرسطو وأتباعه وأمثاله من أهل الفلسفة أنكروا على من جوز منهم وجود مادة بلا صورة، فهم مع أصناف أهل الكلام وسائر العقلاء متفقون على امتناع خلو الجسم عن جميع الصفات والأعراض، وإن جوز ذلك الصالحي ابتداء فلم يجوزه دواما، والجمهور منعوه ابتداء ودواما، وإنما تنازع الناس في استلزامه لجميع أجناس الأعراض فقيل: إنه لا بد أن يقوم به من الأعراض المتضادة واحد منها، وما لا ضد له لا بد أن يقوم به واحد من جنسه، وهذا قول الأشعري ومن اتبعه، وقيل: لا بد أن يقوم به الأكوان وهي الحركة أو السكون والاجتماع والافتراق، ويجوز خلوه عن غيرها وهو قول البصريين من المعتزلة، وقيل: يجوز خلوه عن الأكوان دون الألوان كما يذكر الكعبي وأتباعه من البغداديين منهم وهؤلاء قد يتنازعون في قبول الشيء من الأجسام بكثير من الأعراض، ويتفقون على امتناع خلو الجسم عن العرض وضده بعد قبوله له،

---

(١) **وقد بسط المصنف** رحمه الله الكلام في ذلك في كتابه القيم: درء تعارض العقل والنقل.." (١)

"أكفر من اليهود والنصارى ومشركي العرب كالمعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات نفي أسماء الله الحسنى، وأن تكون أسماؤه الحسنى لبعض المخلوقات فيكون المخلوق هو المسمى بأسمائه الحسنى كقولهم في الأول والآخر والظاهر والباطن أن الظاهر هو محمد الناطق، والباطن هو علي الأساس، ومحمد هو الأول وعلي هو الآخر، وتأويلهم

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٢٤

قوله تعالى: بل يداه **مبسوطتان** «١» أن اليد الواحدة هو محمد والأخرى علي، وقوله تعالى: تبت يدا أبي لهب «٢»، أن يديه هما أبو بكر وعمر، لكونهما كانا مع أبي لهب في الباطن، فأمرهما بقتل النبي صلى الله عليه وسلم فعجزا عن ذلك، فأنزل الله تبت يدا أبي لهب وأمثال هذا من التأويلات المعروفة عن القرامطة، وأصل كلامهم استدلالهم بما يزعمونه من نفي التشبيه وإلزامهم لكل من وافقهم على شيء من النفي بطرد مقالته واتباع لوازمها ولازمها التعطيل الذي يقصدونه.

وقال القرمطي: وأيضا فمن نزه خالقه عن الصفة والحد والنعت ولم يجرده عما لا صفة له ولا حد ولا نعت فقد أثبته بما لم يجرده عنه، وإذا كان إثباته لمعبوده ينفي الصفة والحد والنعت فقد كان إثباته مهملا غير معروف لأن ما لا صفة له ولا حد ولا نعت ليس هو الله بزعمه فقط بل هو والنفس والعقل وجميع الجواهر البسيطة من الملائكة وغيرهم.

والله تعالى أثبت من أن يكون إثباته مهملا غير معلوم، فإذا الإثبات الذي يليق بمجد المبدع ولا يلحقها الإهمال هو نفي الصفة ونفي أن لا صفة ونفي الحد ونفي أن لا حد، لتبقى هذه العظمة لمبدع العالمين إذ لا يحتمل أن يكون معه لمخلوق شركة في هذا التقديس وامتنع أن يكون الإثبات من هذه الطريق مهملا فاعرفه.

قال: فإن قال إن من شريطة القضايا المتناقضة أن يكون أحد طرفيها صدقا والآخر كذبا فقولكم لا موصوفة ولا لا موصوفة قضيتان متناقضتان لا بد لأحدهما من أن تكون صادقة والأخرى كاذبة.

يقال له: غلطت في معرفة القضايا المتناقضة وذلك أن القضايا المتناقضة أحد طرفي النقيض منه موجب والآخر سالب، فإن كانت القضية كلية موجبة كان نقيضها جزئية سالبة كقولنا: كل إنسان حي وهي قضية كلية موجبة، نقيضة لا كل إنسان حي فلما كان من شرط النقيض من أنه لا بد من أن يكون أحد طرفيها موجبة

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٦٤.

(٢) سورة المسد، الآية: ١.." (١)

"وإما سميع وإما أصم، وإما أعمى وإما بصير، بل وكذلك كل موجودين فإما أن يكونا متجانسين، وإما أن يكونا متباينين وأمثال هذه القضايا.

وكل من رام سلب هذين جميعا كان من جنس القرامطة الرافعة للنقيضين لكن التناقض قد يظهر باللفظ كما إذا قلنا إما أن يكون وإما أن لا يكون وقد يظهر بالمعنى كما إذا قلنا إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره، وهذا كله **مبسوط** في غير هذا الموضع، بل وقد زدنا في جواب السائل عما هو مقصوده لكن نبهنا على أصول نافعة جامعة.

الطريق الثالث لأهل النظر في إثبات السمع والبصر أن السمع والبصر من صفات الكمال فإن الحي السميع البصير أكمل من حي ليس بسميع ولا بصير كما أن الموجود الحي أكمل من موجود ليس بحي، والموجود العالم أكمل من موجود ليس بعالم، وهذا معلوم بضرورة العقل، وإذا كانت صفة كمال فلو لم يتصف الرب بها لكان ناقصا والله منزه عن كل نقص، وكل كمال محض لا نقص فيه فهو جائز عليه، وما كان جائزا عليه من صفات الكمال فهو ثابت له فإنه لو لم

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٣١

يتصف به لكان ثبوته له موقوفا على غير نفسه فيكون مفتقرا إلى غيره في ثبوت الكمال له وهذا ممتنع إذا لم يتوقف كمال إلا على نفسه فيلزم من ثبوت نفسه ثبوت الكمال لها وكل ما ينزه عنه فإنه يستلزم نقصا يجب تنزيهه له.

وأيضا فلو لم يتصف بهذا الكلام لكان السميع البصير من مخلوقاته أكمل منه.

ومن المعلوم في بداهة العقول أن المخلوق لا يكون أكمل من الخالق إذ الكمال لا يكون إلا بأمر وجودي والعدم المحض ليس فيه كمال وكل موجود للمخلوق فالله خالقه ويمتنع أن يكون الوجود الناقص مبدعا وفاعلا للوجود الكامل إذ من المستقر في بداهة العقول أن وجود العلة أكمل من وجود المعلول دع وجود الخالق الباري الصانع فإنه من المعلوم بالاضطرار أنه أكمل من وجود المخلوق المصنوع المفعول.

وقد بسطنا الكلام على مثل هذه الطريقة في غير هذا المـوضع وبينا أن الله سبحانه وتعالى يستعمل في حقه قياس الأولى كما جاء بذلك القرآن وهو الطريق التي كان يسلكها السلف والأئمة كأحمد وغيره من الأئمة، فكل كمال ثبت للمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص ينزه عنه المخلوق فالخالق أولى أن ينزه عنه، كما قال تعالى: ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت." (١)

"وهذا من الزبد الذي قال الله تعالى فيه: فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال «١». وهذا مذكور في غير هذا الموضع وكلام السلف والأئمة فيما أحدث من الكلام وما أحدث من الزهد **مبسوط** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن يعرف مراتب الناس في العلم بالنبوة ومعرفة قدرها وتعدد الطرق في ذلك وأن عامة الطرق التي سلكها الناس في ذلك هي طرق مفيدة نافعة لكن تختلف مقادير فوائدها ومنافعها، وفيها ما يضر من وجه كما ينفع من وجه، وفيها ما ينتفع به من كان عديم الإيمان أو ضعيف الإيمان فيحصل به له بعض الإيمان ويقوى إيمانه، وإن كان ذلك يضر من كان قوي الإيمان ويكون رجوعه إليه ردة في حقه بمنزلة من كان معتصما بحبل قوي وعروة وثقى لا انفصام لها فاعتاض عن ذلك بحبل ضعيف يكاد ينقطع به وهذا باب يطول وصف حال الناس فيه.

وأما ما ذكره أبو حامد من أن هذه الطريـقة التي سلكها تفيد العلم الضروري بالنبوة دون طريقة المعجزات، فالإنسان خبير بما حصل له من العلم الضروري وغيره ليس هو خبير بما حصل لغيره من ذلك، وكثير من أهل النظر والكلام يقولون نقيض هذا، يقولون لا يحصل العلم بالنبوة إلا بطريقة المعجزات دون غيرها كما قال أكثر أهل الكلام ومن اتبعهم كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي والمازري وأمثال هؤلاء.

والتحقيق ما عليه أكثر الناس أن العلم بالنبوة يحصل بطرق متعدد:

المعجزات وغير المعجزات ويحصل له العلم الضروري بها كما ذكره أبو حامد بل يحصل له العلم الضروري بالنبوة على الجمل كما ذكره، وعامة من حصر العلم بهذا أو غيره في طريق معينة وزعم أنه لا يحصل بغيرها فإنه يكون مخطئا وهذا كثير ما سلكه كثير من أهل الكلام في إثبات العلم بالصانع أو إثبات حدوث العالم أو إثبات التوحيد أو العلم بالنبوة أو

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٣٤

غير ذلك، يسلك أحدهم طريقا يزعم أنه لا يحصل العلم إلا به، وقد يكون طريقا فاسدا وربما قدح خصومه في طريقه الصحيحة وادعوا أنها فاسدة.

وكثيرا ما يكون سبب العلم الحاصل في القلب غير الحجة الجدلية التي يناظر بها غيره فإن الإنسان يحصل له العلم بكثير من المعلومات بطريق وأسباب قد لا يستحضرها ولا يحصيها ولو استحضرها لا توافقه عبارته على بيانها ومع هذا فإذا طلب

---

(١) سورة الرعد، الآية: ١٧.." (١)

"وقال الحسن البصري: ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي ولكن بما وقر في القلب وصدقه العمل.

ومنهم من يقول بل الإيمان هو الإقرار وليس هو مرادفا للتصديق، فإن التصديق يقال على كل خبر عن شهادة أو غيب، وأما الإيمان فهو أخص منه فإنه قد قيل لخبر إخوة يوسف وما أنت بمؤمن لنا وقيل: يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين إذ الإيمان بالنبي عليه الصلاة والسلام تصديق به والإيمان له تصديق له في ذلك الخبر وهذا في المخبر ويقال لمن قال: الواحد نصف الاثنين والسماء فوق الأرض: قد صدقت، ولا يقال: آمنت له، ويقال: أصدق بهذا ولا يقال: أؤمن به، إذ لفظ الإيمان أفعال من الأمن فهو يقتضي طمأنينة وسكونا فيما من شأنه أن يستريب فيه القلب ويخفق ويضطرب وهذا إنما يكون في الإخبار بالمغيبات لا بالمشاهدات.

والكلام على هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع وإنما المقصود أن فقهاء المرجئة خلافهم مع أهل السنة يسير وبعضه لفظي ولم يعرف بين الأئمة المشهورين بالفتيا خلاف إلا في هذا فإن ذلك قول طائفة من فقهاء الكوفيين كحماد بن أبي سليمان وصاحبه أبي حنيفة وأصحاب أبي حنيفة، وأما قول الجهمية وهو أن الإيمان مجرد تصديق القلب دون اللسان فهذا لم يقله أحد من المشهورين بالإمامة، ولا كان قديما فيضاف هذا إلى المرجئة، وإنما وافق الجهمية عليه طائفة من المتأخرين من أصحاب الأشعري.

وأما ابن كلاب فكلامه يوافق كلام المرجئة لا الجهمية وآخر الأقوال حدوثا في ذلك قول الكرامية أن الإيمان اسم للقول باللسان وإن لم يكن معه اعتقاد القلب، وهذا القول أفسد الأقوال لكن أصحابه لا يخالفون في الحكم فإنهم يقولون إن هذا الإيمان باللسان دون القلب هو إيمان المنافقين، وأنه لا ينفع في الآخرة وإنما أوقع هؤلاء كلهم ما أوقع الخوارج والمعتزلة في ظنهم أن الإيمان لا يتبعض بل إذا ذهب بعضه ذهب كله ومذهب أهل السنة والجماعة أنه يتبعض وأنه ينقص ولا يزول جميعه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان» «١».

- والنسائي في سننه الكبرى برقم (١١٥٤٤) وأبو داود في سننه رقم (٢١٥٢، ٢١٥٣) وابن حبان في صحيحه برقم

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٨٣

(٤٤٢٠) وأحمد في المسند بالأرقام (٧٧١٩، ٨٥٢٦، ٨٩٣٢، ١٠٩٢٠) والبغوي في شرح السنة برقم (٧٥) والبيهقي في سننه (٧/ ٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٤، ٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ٧٥٠٩،-." (١)

"أن كل ما تقوم به الصفات فهو مركب من أجزاء، وهذا الاعتقاد باطل. بل الرب موصوف بالصفات، وليس جسما مركبا لا من الجواهر المفردة ولا من المادة والصورة، كما يدعون، كما سنبينه إن شاء الله ـ تعالى ـ فلا يلزم من ثبوت الصفات لزوم ما ادعوه من المحال، بل غلطوا في هذا التلازم. وأما ما هو لازم لا ريب فيه، فذاك يجب إثباته لا يجوز نفيه عن الله ـ تعالى ـ فكان غلطهم باستعمال لفظ مجمل، وإحدى المقدمتين باطلة: إما الأولى وإما الثانية، كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى. وهذه قواعد مختصرة جامعة، وهي مبسوطة في مواضع أخرى.

فصل

إذا تبين هذا فقول السائل: كيف ينزل؟ بمنزلة قوله: كيف استوى؟ وقوله: كيف يسمع؟ وكيف يبصر؟ وكيف يعلم ويقدر؟ وكيف يخلق ويرزق؟ وقد تقدم الجواب عن مثل هذا السؤال من أئمة الإسلام مثل: مالك بن أنس، وشيخه ربيعة بن أبي عبد الرحمن؛ فإنه قد روى من غير وجه أن سائلا سأل مالكا عن قوله: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] : كيف استوى؟ فأطرق مالك حتى علاه الرحضاء [أي: العرق] ثم قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا رجل سوء؛ ثم أمر به فأخرج.

ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ موقوفا ومرفوعا، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه، وهكذا سائر الأئمة، قولهم يوافق قول مالك: في أنا لا نعلم كيفية استوائه كما لا نعلم كيفية ذاته، ولكن نعلم المعنى الذي دل عليه الخطاب، فنعلم معنى الاستواء، ولا نعلم كيفيته، وكذلك نعلم معنى النزول، ولا نعلم كيفيته، ونعلم معنى السمع والبصر والعلم والقدرة، ولا نعلم كيفية ذلك، ونعلم معنى الرحمة والغضب والرضا والفرح والضحك، ولا نعلم كيفية ذلك.

وأما سؤال السائل: هل يخلو منه العرش أم لا يخلو منه؟ وإمساك المجيب عن هذا لعدم علمه بما يجيب به فإنه إمساك عن الجواب بما لم يعلم حقيقته، وسؤال السائل له عن هذا إن كان." (٢)

"ونحو ذلك من الحديث الذي فيه إتيان القرآن ومجيئه. وقالوا له: لا يوصف بالإتيان والمجيء إلا مخلوق؛ فعارضهم أحمد بقوله: وأحمد وغيره من أئمة السنة ـ فسروا هذا الحديث بأن المراد به مجيء ثواب البقرة وآل عمران، كما ذكر مثل ذلك من مجيء الأعمال في القبر وفي القيامة ، والمراد منه ثواب الأعمال.

والنبي صلى الله عليه وسلم قال: " اقرءوا البقرة وآل عمران، فإنهما يجيئان يوم القيامة كأنهما غيايتان، أو غمامتان، أو فرقان من طير صواف ، يحاجان عن أصحابهما" وهذا الحديث في الصحيح: فلما أمر بقراءتهما وذكر مجيئهما يحاجان

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٩٧

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٣٢

عن القارئ، علم أنه أراد بذلك قراءة القارئ لهما وهو عمله، وأخبر بمجيء عمله الذي هو التلاوة لهما في الصورة التي ذكرها، كما أخبر بمجيء غير ذلك من الأعمال.

وهذا فيه كلام مبسوط في غير هذا الموضع: هل يقلب الله العمل جوهرا قائما بنفسه أم الأعراض لا تنقلب جواهر؟

وكذلك قوله: "يؤتى بالموت في صورة كبش أملح " [أي بياضه أكثر من سواده] .

والمقصود هنا: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبر بمجيء القرآن في هذه الصورة أراد به الإخبار عن قراءة القارئ التي هي عمله ، وذلك هو ثواب قارئ القرآن ، ليس المراد به أن نفس كلامه الذي تكلم به ، وهو قائم بنفسه يتصور صورة غمامتين. فلم يكن في هذا حجة للجهمية على ما ادعوه.

ثم إن الإمام أحمد في المحنة عارضهم بقوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ [البقرة: ٢١٠] . قال: قيل: إنما يأتي أمره هكذا نقل حنبل ، ولم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في [المحنة] كعبد الله بن أحمد ، وصالح بن أحمد، والمروزي وغيره، فاختلف أصحاب أحمد في ذلك.

فمنهم من قال: غلط حنبل، لم يقل أحمد هذا. وقالوا: حنبل له غلطات معروفة وهذا منها ، وهذه طريقة أبي إسحاق بن شاقلا.

ومنهم من قال: بل أحمد قال ذلك على سبيل الإلزام لهم. يقول: إذا كان أخبر عن نفسه بالمجيء والإتيان ولم يكن ذلك دليلا على أنه مخلوق، بل تأولتم ذلك على أنه جاء." (١)

"أحمد بن على كتابا يحتج فيه، فأدخلته على أبي عبد الله وأخبرته بالقصة قال: ويضع كتابا؟ ! وأنكر عليهما جميعا: على بن رجاء حين قال: جبر العباد، وعلى القدري الذي قال: لم يجبر، وأنكر على أحمد بن على وضعه الكتاب واحتجاجه، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب، وقال لي: يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال: جبر العباد. فقلت لأبي عبد الله: فما الجواب في هذه المسألة؟ فقال: يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء.

قال الخلال: وأخبرنا المروذي في هذه المسألة: أنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذي قال: لم يجبر، وعلى من رد عليه جبر، فقال أبو عبد الله: كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا في جوابها، وقال: يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثة، وأنكر على من رد شيئا من جنس الكلام إذا لم يكن له فيه إمام تقدم.

قال المروذي: فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن على من عكبرا ومعه نسخة وكتاب من أهل عكبرا، فأدخلت أحمد بن على على أبي عبد الله، فقال: يا أبا عبد الله، هذا الكتاب ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه، وأنا أقوم على منبر عكبرا وأستغفر الله، فقال أبو عبد الله لي: ينبغي أن تقبلوا منه وارجعوا إليه.

قال المروذي: سمعت بعض المشيخة يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: أنكر سفيان الثوري جبر، وقال: الله

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٥٦

ـ تعالى ـ جبل العباد. قال المروذي: أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لأشج عبد القيس.

قلت: هذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع، وإنما المقصود التنبيه على أن السلف." (١)

"كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه عن الله من صفاته وأفعاله، فلا يأتون بلفظ محدث مبتدع في النفي والإثبات، بل كل معنى صحيح فإنه داخل فيما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم. والألفاظ المبتدعة ليس لها ضابط، بل كل قوم يريدون بها معنى غير المعنى الذي أراده أولئك؛ كلفظ الجسم، والجهة، والحيز، والجبر ونحو ذلك، بخلاف ألفاظ الرسول فإن مراده بها يعلم كما يعلم مراده بسائر ألفاظه، ولو يعلم الرجل مراده لوجب عليه الإيمان بما قاله مجملا. ولو قدر معنى صحيح ـ والرسول صلى الله عليه وسلم لم يخبر به ـ لم يحل لأحد أن يدخله في دين المسلمين، بخلاف ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم فإن التصديق به واجب.

والأقوال المبتدعة تضمنت تكذيب كثير مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك يعرفه من عرف مراد الرسول صلى الله عليه وسلم ومراد أصحاب تلك الأقوال المبتدعة. ولما انتشر الكلام المحدث، ودخل فيه ما يناقض الكتاب والسنة، وصاروا يعارضون به الكتاب والسنة، صار بيان مرادهم بتلك الألفاظ وما احتجوا به لذلك من لغة وعقل، يبين للمؤمن ما يمنعه أن يقع في البدعة والضلال، أو يخلص منها ـ إن كان قد وقع ـ ويدفع عن نفسه في الباطن والظاهر ما يعارض إيمانه بالرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك. وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم لا يدفع بالألفاظ المجملة كلفظ التجسيم وغيره مما قد يتضمن معنى باطلا، والنافي له ينفي الحق والباطل. فإذا ذكرت المعاني الباطلة نفرت القلوب. وإذا ألزموه ما يلزمونه من التجسيم ـ الذي يدعونه نفر إذا قالوا له: هذا يستلزم التجسيم؛ لأن هذا لا يعقل إلا في جسم ـ لم يحسن نقض ما قالوه، ولم يحسن حله. وكلهم متناقضون.

وحقيقة كلامهم أن ما وصف به الرب نفسه، لا يعقل منه إلا ما يعقل في قليل من المخلوق ا ت التي نشهدها كأبدان بني آدم. وهذا في غاية الجهل؛ فإن من المخلوقات مخلوقات." (٢)

"روحه، فجب ما رأي شيئا من مخاريق الشيطان أو باطلا وقف عليه كما يقف في يقظته، وكذلك يؤدي إلى قبله، فلا يعقل ما رأي، لآنه خلط الحق بالباطل، فلا يمكن ميكن معبر يعبر له، وقد اختلط الحق بالباطل، فلا يمكن معبر يعبر له، وقد اختلط الحق بالباطل. قال الإمام ابن منده: ومما يشهد لهذا الكلام ما ذكرناه عن عمر وعلى وأبي الدرداء ـ رضي الله عنهم.

قلت: وخرج ابن قتيبة في كتاب [تعبير الرؤيا] ، قال: حدثني حسين بن حسن المروزي [حسين بن الحسن بن حرب السلمي بن عبد الله المروزي، نزيل مكة. روى عن ابن المبارك ويزيد بن زريع وابن علية وغيرهم، وروى عنه الترمذي وابن ماجه وغيرهما، وثقه ابن حبان وغير واحد. مات سنة ٢٤٦هـ] ، أخبرنا ابن المبارك عبد الله، ثنا المبارك عن الحسن أنه

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٧٨

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٧٩

قال: أنبئت أن العبد إذا نام وهو ساجد يقول الله ـ تبارك وتعالى: " انظروا إلى عبدي، روحه عندي، وجسده في طاعتي ."

وإذا كانت الروح تعرج إلى السماء مع أنها في البدن، علم أنه ليس عروجها من جنس عروج البدن الذي يمتنع هذا فيه. وعروج الملائكة ونزولها من جنس عروج الروح ونزولها، لا من جنس عروج البدن ونزوله. وصعود الرب ـ عز وجل ـ فوق هذا كله وأجل من هذا كله؛ فإنه ـ تعالى ـ أبعد عن مماثلة كل مخلوق من مماثلة مخلوق لمخلوق.

وإذا قيل: الصعود والنزول والمجيء والإتيان أنواع جنس الحركة، قيل: والحركة ـ أيضا ـ أصناف مختلفة، فليست حركة الروح كحركة البدن، ولا حركة الملائكة كحركة البدن، والحركة يراد بها انتقال البدن والجسم من حيز، ويراد بها أمور أخرى، كما يقوله كثير من الطبائعية والفلاسفة: منها الحركة في الكم كحركة النمو، والحركة في الكيف كحركة الإنسان من جهل إلى علم، وحركة اللون أو الثياب من سواد إلى بياض، والحركة في الأين كالحركة تكون بالأجسام النامية من النبات والحيوان في النمو والزيادة، أو في الذبول والنقصان، وليس هناك انتقال جسم من حيز إلى حيز.

ومن قال: إن الجواهر المفردة تنتقل، فقوله غلط، كما هو مبسوط في موضعه. وكذلك الأجسام تنتقل ألوانها وطعومها وروائحها، فيسود الجسم بعد ابيضاضه، ويحلو." (١)

"من الثلاثة منكر في العقل والشرع؛ ولهذا كانت بحوث الرازي في مسألة القادر المختار في غاية الضعف من جهة المسلمين، وهي على قول الدهرية أظهر دلالة.

واحتج أهل الكلام المبتدع بأنه يمتنع وجود حوادث لا أول لها، ويقولون: لو وجدت حوادث لا أول لها، لكنا إذا قدرنا ما وجد قبل الطوفان وما وجد قبل الهجرة، وقابلنا بينهما، فإما أن يتساويا ـ وهو ممتنع ـ لأنه يكون الزائد مثل الناقص، وإما أن يتفاضلا، فيكون فيما لا يتناهي تفاضلا وهو ممتنع، ويذكرون حججا أخرى قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع.

وقد تكلم الناس في هذه [الحجة] ونحوها، وبينوا فسادها؛ بأن التفاضل إنما يقع من الطرف المتناهي لا من الطرف الذي لا يتناهي، وبأن هذا منقوض بالحوادث المستقبلة، فإن كون الحادث ماضيا أو مستقبلا أمر إضافي؛ ولهذا منع أئمة هذا القول ـ كجهم والعلاف ـ وجود حوادث لا تتناهي في المستقبل، وقال جهم: بفناء الجنة والنار، وقال العلاف: بفناء الحركات، وهذا كله مبسوط في موضع آخر.

وصار طائفة أخرى، قد عرفت كلام هؤلاء وكلام هؤلاء ـ كالرازي والآمدي وغيرهما ـ يصنفون الكتب الكلامية، فينصرون فيها ماذكره المتكلمون المبتدعون عن أهل الملة من [حدوث العالم] بطريقة المتكلمين المبتدعة هذه، وهو امتناع حوادث لا أول لها، ثم يصنفون الكتب الفلسفية كتصنيف الرازي [المباحث الشرقية] ونحوها، ويذكر فيها ما احتج به المتكلمون على امتناع حوادث لا أول لها، وإن الزمان والحركة والجسم لها بداية، ثم ينقض ذلك كله، ويجيب عنه، ويقرر حجة من قال: إن ذلك لا بداية له.

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٩٨

وليس هذا تعمدا منه لنصر الباطل، بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه. فإذا وجد في المعقول بحسب نظره ما يقدح." (١)

"شق الله هذه السموات، وأقام القيامة، وأدخل أهل الجنة الجنة، قال تعالى: ﴿ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا﴾ [مريم: ٦٢] ، وقد جاءت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه ـ تبارك وتعالى ـ يتجلى لعباده المؤمنين يوم الجمعة، وأن أعلاهم منزلة من يرى الله ـ تعالى ـ كل يوم مرتين، وليس في الجنة شمس ولا قمر، ولا هناك حركة فلك، بل ذلك الزمان مقدر بحركات، كما جاء في الآثار أنهم يعرفون ذلك بأنوار تظهر من جهة العرش.

وإذا كان مدلول الدليل العقلي أنه لا بد أنه قديم تقوم به الأفعال شيئا بعد شيء، فهذا إنما يناقض قول المبتدعة من أهل الملل الذين ابتدعوا الكلام المحدث ـ الذي ذمه السلف والأئمة ـ الذين قالوا: إن الرب لم يزل معطلا عن الفعل والكلام. فصار ما علمته العقلاء من أصناف الأمم من الفلاسفة وغيرهم بصريح المعقول، هو عاضد وناصر لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم على من ابتدع في ملته ما يخالف أقواله.

وكان ما علم بالشرع ـ مع صريح العقل أيضا ـ راد لما يقوله الفلاسفة الدهرية من قدم شيء من العالم مع الله، بل القول بقدم العالم قول اتفق جماهير العقلاء على بطلانه، فليس أهل الملة وحدهم تبطله، بل أهل الملل كلهم، وجمهور من سواهم من المجوس وأصناف المشركين، مشركي العرب، ومشركي الهند وغيرهم من الأمم. وجماهير أساطين الفلاسفة كلهم معترفون بأن هذا العالم محدث كائن بعد أن لم يكن، بل وعامتهم معترفون بأن الله خالق كل شيء، والعرب المشركون كلهم كانوا يعترفون بأن الله خالق كل شيء وأن هذا العالم كله مخلوق، والله خالقه وربه، وهذه الأمور مبسوطة في موضعها.

والمقصود هنا الكلام على ما يحتاج إليه من معرفة [حديث النزول] وأمثاله، وهما [الأصلان المتقدمان] . ومن تمام الأصل الثاني لفظ [الحركة] : هل يوصف الله بها أم يجب نفيه عنه؟

اختلف فيه المسلمون، وغيرهم من أهل الملل، وغير أهل الملل من أهل الحديث وأهل الكلام، وأهل الفلسفة وغيرهم على ثلاثة أقوال. وهذه الثلاثة موجودة في أصحاب الأئمة الأربعة من." (٢)

"١٨٧ – وكان أبو بكر إنما يعمل هذا ابتغاء وجه ربه الأعلى لا يطلب جزاء من مخلوق، فقال تعالى: ﴿وسيجنبها الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكى * وما لأحد عنده من نعمة تجزى * إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى * ولسوف يرضى﴾ فلم يكن لأحد عند الصديق نعمة تجزى، فإنه كان مستغنيا بكسبه وماله عن كل أحد، والنبي صلى الله عليه وسلم كان له على الصديق وغيره نعمة الإيمان والعلم، وتلك النعمة لا تجزى، فإن أجر الرسول فيها على الله كما قال تعالى (٢٦: ١٢٧) : ﴿وما أسألكم عليه من أجر إن أجري إلا على رب العالمين﴾ (١) .

١٨٨ – وأما علي وزيد (٢) وغيرهما فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان له عندهم نعمة تجزى، فإن زيدا كان مولاه

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٧٥

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٧٨

فأعتقه، قال تعالى (٣٣: ٣٧) : ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك﴾ ، وعلي كان في عيال النبي صلى الله عليه وسلم لجدب أصاب أهل مكة فأراد النبي صلى الله عليه وسلم والعباس التخفيف عن أبي طالب من عياله، فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم عليا إلى عياله وأخذ العباس جعفرا إلى عياله، وهذا **مبسوط** في موضع آخر.

= حديث (٢) . والترمذي (٦٠٨/٥) من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -. ومسلم (١٨٥٥/٤) ، ٤٤ - كتاب فضائل الصحابة، حديث (٣ - ٧) من حديث أبي سعيد ومن حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - وليس فيه "إن من أمن الناس".

وأحمد (٤٧٨/٣) . والترمذي (٦٠٧/٥، ٦٠٨) من حديث أبي المعلى - رضي الله عنه -.

(١) في خ: كتبت الآية خطأ.

(٢) هو زيد بن حارثة الكلبي ربيب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال ابن عمر: ما كنا ندعو زيد بن حارثة إلا زيد بن محمد حتى نزلت الآية: ﴿ادعوهم لآبائهم﴾ الأحزاب: ٥.." (١)

"٦٥٠ - وفي الصحيحين (١) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة - وله طرق متعددة عن غيرهما - أنه قال: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى".

٦٥١ - وسئل مالك عن رجل نذر أن يأتي قبر النبي صلى الله عليه وسلم، فقال مالك: إن كان أراد القبر فلا يأته، وإن أراد المسجد فليأته. ثم ذكر الحديث "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد".

ذكره القاضي إسماعيل في **مبسوطه** (٢) .

٦٥٢ - ولو حلف حالف بحق المخلوقين لم ينعقد يمينه، ولا فرق

= ١٥ - الجنائز، ٧٧ - في كراهية القعود على القبر، حديث (٣٢٢٩) ، (٥٥٤/٣) . والترمذي، ٨ - الجنائز، ٥٧ - باب ما جاء في كراهية المشي على القبور، والجلوس عليها، حديث (١٠٥٠، ١٠٥١) . والنسائي، ٩ - كتاب القبلة، ١١ - باب النهي عن الصلاة إلى القبر، حديث (٧٦٠) . (٦٧/٢) . كلهم من حديث أبي مرثد الغنوي.

(١) البخاري، ٢٠ - كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، حديث (١١٨٩) ، من حديث أبي هريرة، ٦ -

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٦٦

من هذا الباب، حديث (١١٩٧) ، من حديث أبي سعيد. ومسلم، ١٥ – كتاب الحج، ٧٤ – باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، حديث (٤١٥) . (٢/٩٧٥ – ٩٧٦) ، من حديث أبي سعيد. والترمذي، أبواب الصلاة، ٢٤٣ – باب ما جاء في أي المساجد أفضل، حديث (٣٢٦) ، وقال: "هذا حديث حسن صحيح". والنسائي، ٨ – كتاب المساجد، ١٠ – ما تشد إليه الرحال من المساجد، حديث (٧٠٠) . (٢/٣٧) . وأحمد (٢/٢٣٤، ٢٣٨) . وابن ماجه، ٥ – الإقامة، حديث (١٤٠٩) . (١/٤٥٢) . والدارمي، كتاب الصلاة، ١٣٢ – باب لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، حديث (١٤٢٨) . (١/٢٧١) ، كلهم من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه. وأحمد (٣/٧، ٣٤) ، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢) لا يوجد هذا الكتاب القيم في حدود علمي في المكتبات الإسلامية ولعله يوجد فينفع الله به المسلمين. وفي المدونة (٢/٨٦) عبارة قريبة من هذه العبارة، قال ابن القاسم: "ومن قال علي المشي إلى بيت المقدس أو إلى المدينة، فلا يأتهما أصلا إلا أن يكون أراد الصلاة في مسجديهما فليأتهما راكبا".." (١)

"عليه، وهذا كله مجمع عليه بين المسلمين، ليس فيه خلاف لا بين الأئمة الأربعة ولا غيرهم.

٦٨٦ – **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في مجلدات، من جملتها مصنف ذكرنا فيه قواعد تتعلق بحكم الحكام، وما يجوز لهم الحكم فيه وما لا يجوز. وهو مؤلف مفرد يتعلق بأحكام هذا الباب، لا يحسن إيراد شيء من فصوله هاهنا، لإفراد الكلام في هذا الموضع على قواعد التوحيد ومتعلقاته، وسيأتي إيراد ما اختصر منه، وحررت فصوله في ضمن أوراق مفردة يقف عليها المتأمل، لمزيد الفائدة ومسيس الحاجة إلى معرفة هذا الأمر المهم. وبالله التوفيق.

* * *

٦٨٧ – وكنت وأنا بالديار المصرية في سنة إحدى عشرة وسبعمائة قد استفتيت عن التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم، فكتبت في ذلك جوابا **مبسوطا**، وقد أحببت إيراده هنا لما في ذلك من مزيد الفائدة، فإن هذه/ القواعد – المتعلقة بتقرير التوحيد، وحسم مادة الشرك والغلو – كلما تنوع بيانها، ووضحت عبارتها، فإن ذلك نور على نور. والله المستعان.

٦٨٨ – وصورة السؤال: المسئول من السادة العلماء أئمة الدين، أن يبينوا ما يجوز وما لا يجوز من الاستشفاع والتوسل بالأنبياء والصالحين.

٦٨٩ – وصورة الجواب: الحمد لله رب العالمين. أجمع المسلمون على أن النبي صلى الله عليه وسلم يشفع للخلق يوم القيامة، بعد أن يسأله الناس ذلك، وبعد أن يأذن الله له في الشفاعة. ثم إن أهل السنة والجماعة متفقون على ما." (٢)

"غير حمل، بل هو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، الذي كل ما سواه مفتقر إليه، وهو مستغن عن كل ما سواه.

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٢٥٥

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٢٦٦

وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع، قد بين فيه التوحيد الذي بعث الله به رسوله قولا وعملا.

٩٤٢ - فالتوحيد القولي مثل سورة الإخلاص ﴿قل هو الله أحد﴾ والتوحيد العملي ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بهاتين السورتين في ركعتي الفجر (١) وركعتي الطواف (٢) وغير ذلك.

٩٤٣ - وقد كان أيضا يقرأ في ركعتي الفجر وركعتي الطواف (٢: ١٣٦) : ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا﴾ الآية. وفي الركعة الثانية بقوله تعالى (٣: ٦٤) : ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون﴾ (٣) .

٩٤٤ - فإن هاتين الآيتين فيهما دين الإسلام، وفيهما الإيمان القولي والعملي، فقوله/ تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط﴾ إلى آخرها يتضمن الإيمان القولي والإسلام، وقوله ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء

---

(١) أخرجه مسلم رقم ٧٢٦ (٥٠٢/١) ٦ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ١٤ باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم رقم (١٢١٨) (٨٨٨/٢) ، ١٥ كتاب الحج، ١٩٠ باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم عن جابر رضي الله عنه.

(٣) ما يتعلق بركعتي الفجر خرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين حديث ٧٣٧.." (١)

"عندهم قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون، ذهب به إلى أمه الهاوية (١) » .

و [قد جاء] (٢) عن السلف الخلاف [في] (٣) تأويل قوله: «ما أن[تم بأسمع] (٤) لما أقول منهم» [وهذا] (٥) مبسوط في جوابي عن الأرواح، فأما علم الأموات بأحوال الأحياء ففيه آثار كثيرة، مثل ما رواه أبو حاتم في صحيحه عن أبي أيو [ب الأنصاري] (٦) ، وأما استغفارهم لهم فما يحضرني إسناده، وكذلك ما يروى أن الرسول يستغفر لهم ما أع[رف له إسنادا] (٧) ... (٨) فهذا إن كان ثابتا ففيه استغفار الرسول والصالحين (٩) بأمر ربهم، كما تستغفر الملائكة هنا، فما أمروا به لا حاجة إلى طلبه منهم، وما لم /٥٥أ/ يؤمروا به لا يفعلونه وإن طلب منهم، فإنهم لا يشفعون إلا بإذنه.

وحينئذ فلا فائدة في طلب الدعاء، والشفاعة، لا من الملائكة، ولا من الأموات، الأنبياء والصالحين، ومن طلب (ذلك) (١٠) منهم؛ فتح أبواب الشرك، فإنه إذا اعتقد الناس أن ما طلب من الميت، أو الملك، من دعاء، وشفاعة، بذله، طلبوا ذلك؛ لكثرة حاجات الخلق، لا سيما إذا اعتقد ما

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ابن تيمية ص/٣٣٦

(١) في «تهذيب الآثار» زيادة: (فبئس المربية) .

(٢) لم تظهر في هامش الأصل، فأضافها المحقق.

(٣) لم تظهر في هامش الأصل، فأضافها المحقق.

(٤) لم تظهر في هامش الأصل، فأضافها المحقق.

(٥) لم تظهر في هامش الأصل، فأضافها المحقق.

(٦) لم تظهر في هامش الأصل، فأضافها المحقق.

(٧) لم تظهر في هامش الأصل، فأضافها المحقق.

(٨) تتمة الإلحاق في الهامش مبتورة بسبب قص الكتاب كما يبدو، وهي بقدر سطر.

(٩) في الأصل: (والصالحون) ، والتصويب من المحقق.

(١٠) سقطت من المطبوع.." (١)

"رجل كعبان، فيكون تعالى قد أمر بالمسح إلى العظمين الناتئين، وهذا هو الغسل، فإن من يمسح المسح الخاص يجعل المسح لظهور القدمين، وفي ذكره الغسل في

العضوين الأولين والمسح في الآخرين، التنبيه على أن هذين العضوين يجب فيهما المسح العام، فتارة يجزئ المسح الخاص، كما في مسح الرأس والعمامة والمسح على الخفين، وتارة لا بد من المسح الكامل الذي هو غسل، كما في الرجلين المكشوفتين.

وقد تواترت السنة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمسح على الخفين وبغسل الرجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة، كما تخالف الخوارج نحو ذلك، مما يتوهمون أنه مخالف لظاهر القرآن، بل تواتر غسل الرجلين والمسح على الخفين عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أعظم من تواتر قطع اليد في ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو عشرة دراهم، أو نحو ذلك.

وفي الجملة فالقرآن ليس فيه نفي إيجاب الغسل، بل فيه إيجاب المسح، فلو قدر أن السنة أوجبت قدرا زائدا على ما أوجبه القرآن لم يكن في هذا رفعا لموجب القرآن، فكيف إذا فسرته وبينت معناه؟ وهذا مبسوط في موضعه.

(فصل)

قال الرافضي: ((وكالمتعتين اللتين ورد بهما القرآن، فقال في متعة الحج: ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي﴾ (١) وتأسف النبي - صلى الله عليه وسلم - على فواتها لما حج قارنا، وقال لو ((استقبلت من أمري ما

(١) قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق ابن تيمية ١/١٣٠

استدبرت لما سقت الهدي)) وقال في متعة النساء: ﴿فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة﴾ (٢) واستمرت فعلهما مدة زمان النبي – صلى الله عليه وسلم – ومدة خلافة أبي بكر، وبعض خلافة عمر، إلى أن صعد المنبر، وقال: ((متعتان كانتا محللتين على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما)) .

والجواب أن يقال: أما متعة الحج فمتفق على جوازها بين أئمة المسلمين، ودعواه أن أهل السنة ابتدعوا تحريمها كذب عليهم، بل أكثر علماء السنة يستحبون المتعة ويرجحونها أو يوجبونها. والمتعة اسم جامع لمن اعتمر في أشهر الحج وجمع بينها وبين الحج في سفر واحد، سواء حل من إحرامه بالعمرة ثم أحرم بالحج، أو أحرم بالحج قبل طوافه بالبيت

---

(١) الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٤ من سورة النساء.." (١)

"الثابت، فيقول: هو عبد الله ورسوله، جاءنا بالبينات والهدى فآمنا به واتبعناه. ولو ذكر بدل الرسول من ذكره من الصحابة والأئمة والتابعين والعلماء لم ينفعه ذلك، ولا يمتحن في قبره بشخص غير الرسول.

والمقصود هنا أن ما يعتذر به عن علي فيما أنكر عليه يعتذر بأقوى منه عن عثمان، فإن عليا قاتل على الولاية، وقتل بسبب ذلك خلق كثير عظيم، ولم

يحصل في ولايته لا قتال للكفار، ولا فتح لبلادهم، ولا كان المسلمون في زيادة خير، وقد ولى من أقاربه من ولاه، فولاية الأقارب مشتركة، ونواب عثمان كانوا أطوع من نواب علي وأبعد عن الشر.

وأما الأموال التي تأول فيها عثمان، فكما تأول علي في الدماء. وأمر الدماء أخطر وأعظم.

ويقال: ثانيا: هذا النص الذي تدعونه، أنتم فيه مختلفون اختلافا يوجب العلم الضروري بأنه ليس عندكم ما يعتمد عليه فيه، بل كل قوم منكم يفترون ما شاءوا.

وأيضا فجماهير المسلمين يقولون: إنا نعلم علما يقينا، بل ضروريا، كذب هذا النص، بطرق كثيرة مبسوطة في مواضعها.

ويقال: ثالثا: إذا كان كذلك ظهرت حجة عثمان؛ فإن عثمان يقول: إن بني أمية كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يستعملهم في حياته، واستعملهم بعده من لا يتهم بقرابة: فيهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه. وعمر رضي الله عنه، ولا نعرف قبيلة من قبائل قريش فيها عمال لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – أكثر من بني عبد شمس، لأنهم كانوا كثيرين، وكان فيهم شرف وسؤدد، فاستعمل النبي – صلى الله عليه وسلم – في عزة الإسلام على أفضل الأرض مكة عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية، واستعمل على نجران أبا سفيان بن حرب بن أمية، واستعمل أيضا خالد بن سعيد بن العاص على صدقات بني مذحج وعلى صنعاء اليمن، فلم يزل عليها حتى مات رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، واستعمل عثمان بن سعيد بن العاص على تيماء وخيبر وقرى عرينة، واستعمل أبان بن سعيد بن العاص على بعض السرايا، ثم استعمله على البحرين فلم يزل عليها بعد العلاء بن الحضرمي حتى توفى النبي – صلى الله عليه وسلم

---

(١) مختصر منهاج السنة ابن تيمية ص/١٦٧

-، واستعمل الوليد بن عقبة بن أبي معيط حتى أنزل الله فيه: ﴿إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة﴾ (١) .

---

(١) الآية ٦ من سورة الحجرات.." (١)

"لتصدقوا، فلما لم يستحب هذا أحد من المسلمين علمنا أنه ليس عبادة بل مكروه.

وكذلك ما ذكره من أمر النذر والدراهم الأربعة قد تقدم أن هذا كله كذب، وليس فيه كبير مدح.

وقوله: ((أعتق ألف عبد من كسب يده)) .

من الكذب الذي لا يروج إلا على أجهل الناس؛ فإن عليا لم يعتق ألف عبد، بل ولا مائة، ولم يكن له كسب بيده يقوم بعشر هذا؛ فإنه لم تكن له صناعة يعملها، وكان مشغولا: إما بجهاد وإما بغيره.

وكذلك قوله: ((كان يؤجر نفسه وينفق على النبي - صلى الله عليه وسلم - في الشعب)) .

كذب بين من وجوه:

أحدها: أنهم لم يكونوا يخرجون من الشعب، ولم يكن في الشعب من يستأجره.

والثاني: أن أباه أبا طالب كان معهم في الشعب، وكان ينفق عليه.

والثالث: أن خديجة كانت موسرة تنفق من مالها.

والرابع: أن عليا لم يؤجر نفسه بمكة قط، وكان صغيرا حين كان في الشعب: إما مراهقا، وإما محتلما، فكان علي في الشعب ممن ينفق عليه: إما النبي - صلى الله عليه وسلم - وإما أبوه، لم يكن ممن يمكنه أن ينفق على نفسه، فكيف ينفق على غيره؟

(فصل)

قال الرافضي: ((الثالث: أنه كان أعلم الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -)) .

والجواب: أن أهل السنة يمنعون ذلك ويقولون ما اتفق عليه علماؤهم: إن أعلم الناس بعد رسول الله أبو بكر ثم عمر. وقد ذكر غير واحد الإجماع على أن أبا بكر أعلم الصحابة كلهم، ودلائل ذلك **مبسوطة** في موضعها؛ فإنه لم يكن أحد يقضي ويخطب ويفتى بحضرة النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا أبو بكر رضي الله عنه، ولم يشتبه على الناس شيء من أمر دينهم إلا فصله أبو بكر؛ فإنهم شكوا في موت النبي - صلى الله عليه وسلم - فبينه أبو بكر، ثم شكوا في مدفنه فبينه، ثم شكوا في قتال مانعي الزكاة فبينه أبو بكر، وبين لهم النص في قوله تعالى: ﴿لتدخلن المسجد الحرام." (٢)

---

(١) مختصر منهاج السنة ابن تيمية ص/٣٠٠

(٢) مختصر منهاج السنة ابن تيمية ص/٤٦١

"وإذا قال قائل: إنهم إن لم يجابوا إلى ذلك حصل للمسلمين ضرر، إما بالعدوان على من عندهم من الأسرى (١) (٢) ، أو (٣) المساجد، وإما بقطع متاجرهم عن ديار الإسلام، وإما بترك معاونتهم لولي أمر المسلمين على ما يعتمده من مصالح المسلمين، ونحو ذلك. فهل هذا القول صواب، أو خطأ؟ بينوا ذلك مبسوطا مشروحا.

وإذا كان في فتحها تغير قلوب المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، [وحصول الفتنة والفرقة بينهم] (٤) ، وتغيرت قلوب أهل الصلاح والدين، وعموم الجند والمسلمين على ولاة الأمور؛ لأجل إظهار شعائر الكفر، وظهور عزهم وفرحهم وسرورهم بما يظهرونه وقت فتح الكنائس، من الشموع والجموع والأفراح وغير ذلك، وهذا فيه تغير قلوب المسلمين من الصالحين وغيرهم (٥) ، حتى إنهم يدعون الله تعالى على من تسبب في ذلك، وأعان عليه.

فهل لأحد أن يشير على ولي الأمر بذلك؟ ومن أشار عليه بذلك هل يكون ناصحا لولي أمر المسلمين أم غاشا له؟!

وأي الطرق هو الأفضل لولي الأمر -أيده الله تعالى- ولأوليائه من قمع أعدائه وإذلالهم؟ أو مطاوعتهم (٦) ؟!

---

(١) في المصرية: الأسراء وهو وجه في جمعها.

(٢) في الظاهرية: الأسرى المسلمين.

(٣) في المصرية: المساجد بدون أو التخيير.

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوعة ، وزدتها لما فيها من إيضاح وبيان ، وإلا فجميع النسخ متفقة على عدم ذكر هذه العبارة.

(٥) لأن المسلم يتغير قلبه ويحزن لظهور المنكر وإعلانه ، بل لوقوعه أولا وهذا أقل ما يكون من المسلم الحقيقي لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان] والتغير بالقلب بكرهه وبغضه وهو متعين على الجميع إما باللسان واليد فهما لمن استطاع إلى ذلك سبيلا وأولاهم ولي الأمر ونائبه وأهل الحسبة.

(٦) في الظاهرية: أو مطاوعتهم عنهم في ذلك.." (١)

"١٥- ولا يشترون رقيقا مما سباه مسلم.

١٦- ولا يشترون شيئا مما خرجت عليه سهام المسلمين.

١٧- ولا يبيعون الخمور.

١٨- ومن زنى منهم بمسلمة قتل.

١٩- ولا يلبسون عمامة صافية، بل يلبس النصراني العمامة الزرقاء عشرة أذرع، من غير زينة لها ولا قيمة.

٢٠- ولا يشتركون مع المسلمين في تجارة، ولا بيع، ولا شراء.

٢١- ولا يخدمون الملوك، ولا الأمراء فيما يجري أميرهم على المسلمين من كتابة، أو أمانة، أو وكالة، أو غير ذلك (١)

---

(١) مسألة في الكنائس ابن تيمية ص/١٠٠

.

(١) هذه الشروط العمرية سبق النقل عن الشيخ في شهرتها وعمل الولاة بها في أول سياق الشروط. وقال ابن القيم في أحكام أهل الذمة ٢/ ٦٦٣: وشهرة هذه الشروط تغني عن إسنادها، فإن الأئمة تلقوها بالقبول أ. هـ. بعد أن ذكر طرفا من أسانيدها، فمن ذلك:

قال عبد الله بن أحمد حدثني أبو شرحبيل الحمصي عيسى بن خالد حدثني عمر أبو اليمان وأبو المغيرة قال أخبرنا إسماعيل بن عي ا ش قال حدثنا غير واحد من أهل العلم قالوا كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم - فكاتب عمر.

وكذا رواه الخلال في كتابه من أحكام أهل الملل، عن عبد الله فذكره. وقال الربيع بن ثعلب ثنا يحيى ابن عقبة بن أبي الفيرار عن الثوري والوليد بن نوح واليسرى بن مصرف يذكرون عن طلحة بن مصرف عن مسروق عن عبد الرحمن بن غنم.

وقال شيخ الإسلام ٢٨/ ٥٦١، وهذه الشروط مروية من وجوه مختصرة **ومبسوطة**، ومنها ما رواه سفيان ابن مسروق عن عبد الرحمن بن عتبة قال كتبت عمر-رضي الله عنه - حين صالح نصارى الشام كتابا وشرط عليهم فيه، فذكره أ. هـ .

وانظر الصارم المسلول له ص ٢٠١ -٢١٦ ومواضع عديدة منه، وقد أفرد التقي السبكي بابا في ذكر شروط - عمر رضي الله عنه - على أهل الذمة، وذكر فيه عدة طرق ما نظرها في فتاواه ٢/ ٣٩٧-٤٠٣.

هذا وإن جمع الطرق الواردة فيها الشروط والمقارنة بينها ودراسته رواتها وأحوالهم لعمل جليل يضيق عنه هذا المختصر- وعسى الله أن يعين عليه - مع أن اشتهارها وتلقي الأئمة لها بالقبول والعمل كما قال الشيخان: ابن تيمية وتلميذه ابن القيم كاف في العمل بها واعتبارها.." (١)

"يكون لم يزل شيئا بعد شيء، ومنهم من يقول بمنع ذلك في المستقبل أيضا.

وهؤلاء هم الذين ناظرهم الفلاسفة القائلون بقدم العالم، ولما ناظروهم واعتقدوا أنهم قد خصموهم وغلبوهم اعتقدوا أنهم قد خصموا أهل الملل مطلقا لاعتقادهم الفاسد الناشئ عن جهلهم بأقوال أئمة أهل الملل بل وبأقوال أساطين الفلاسفة القدماء وظنهم أنه (١) ليس لأئمة الملل وأئمة الفلاسفة قول إلا قول هؤلاء المتكلمين، وقولهم أو قول المجوس والحرانية (٢) ، أو قول من يقول بقدم مادة بعينها، ونحو ذلك من الأقوال التي قد يظهر فسادها للنظار، وهذا **مبسوط** في موضع

---

(١) مسألة في الكنائس ابن تيمية ص/١٣٦

آخر.

والمقصود هنا أن عامة العقلاء مطبقون على أن العلم بكون الشيء المعين مرادا مقدورا يوجب العلم بكونه حادثا كائنا بعد أن لم يكن، بل هذا عند العقلاء من المعلوم بالضرورة (٣) ، ولهذا كان مجرد تصور العقلاء أن الشيء مقدور للفاعل مراد له فعله بمشيئته وقدرته موجب للعلم (٤) بأنه حادث، بل مجرد تصورهم كون الشيء مفعولا. أو مخلوقا أو مصنوعا أو نحو ذلك من العبارات يوجب العلم بأنه محدث كائن بعد أن لم يكن، ثم بعد هذا قد ينظر في أنه فعله بمشيئته وقدرته، وإذا

---

(١) أ، ب: أن.

(٢) يقصد ابن تيمية بالمجوس هنا المعتزلة (لقولهم بأن الخير من الله والشر من الإنسان) . ويقصد بالحرانية الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام وخاصة الفارابي الذي تعلم الفلسفة من الصابئة المشركين في حران (انظر الرد على المنطقيين، ص [٠ - ٩] ٨٧ - ٢٨٨) .

(٣) ن، م: من العلوم الضرورية.

(٤) أ، ب: يوجب العلم.." (١)

"وما ذكرنا من التقسيم يأتي على كل قول، وإن كان كل قول باطل له دلائل خاصة تدل على فساده.

[بطلان قول المعتزلة والأشاعرة بالجوهر الفرد]

وأيضا فالمتكلمون الذين يثبتون الجوهر الفرد (١) ، أو يقولون: إن الحركة والسكون أمران وجوديان كجمهور المعتزلة والأشعرية وغيرهم يقولون: إن العالم لم يخل من الحركة والسكون، ومن (٢) الاجتماع والافتراق، وهي حادثة، فالعالم مستلزم للحوادث.

وهذا مبسوط في موضعه، وفيه نزاع بين النظار، ومقدماته فيها طول ونزاع، وقد لا يتقرر بعضها، فلا نبسطه في هذا الموضع إذ لا حاجة بنا إليه، وهو من الكلام المذموم، فإن كثيرا من النظار يقولون: إن السكون أمر عدمي، ونقول (٣) : إثبات الجوهر الفرد باطل، والأجسام ليست مركبة من الجواهر الفردة (٤) ، ولا من الهيولي والصورة، بل الجسم واحد في نفسه، وأما كون الأجسام كلها تقبل التفريق، أو لا يقبله إلا بعضها، فليس هذا موضع بسطه، وبتقدير أن يقبل ما يقبل التفريق (٥) ، فلا يجب أن يقبله إلى غير غاية، بل يقبله إلى غاية (٦) ، وبعدها يكون الجسم صغيرا لا يقبل التفريق الفعلي، بل يستحيل إلى جسم آخر، كما يوجد في أجزاء الماء إذا تصغرت (٧) ، فإنها تستحيل هواء مع أن أحد جانبيها متميز عن

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٦٧/١

(١) ن (فقط) : الجوهر والفرد، وهو خطأ.

(٢) ن (فقط) : أو من.

(٣) ب: ويقولون ؛ أ: ويقول.

(٤) م، ن: الجوهر الفرد.

(٥) وبتقدير أن يقبل ما يقبل التفريق: كذا في جميع النسخ. ولعل الصواب: وبتقدير أن يقبل جسم ما التفريق.

(٦) يقبله: ساقطة من. (أ) ، (ب) .

(٧) ب: تصعدت ؛ أ: تصفت.." (١)

"والحق، والباطل، وذلك جهل وامتناع عن معرفة الحق والتكلم به.

ومدار ذلك على أن الله لا يعرف ولا يذكر ولا يمجد ولا يعبد، وهو من أنواع السفسطة، فإن السفسطة منها ما هو نفي للحق، ومنها ما هو نفي للعلم به، ومنها ما هو تجاهل، وامتناع عن إثباته، ونفيه، ويسمى [أصحاب هذا القول] اللا أدرية (١) لقولهم: لا ندري (٢) .

كما قال فرعون: ﴿وما رب العالمين﴾ [سورة الشعراء: ٢٣] متجاهلا أنه لا يعرفه، وأنه منكور لا يعرف، فخاطبه موسى بما بين له أنه أعرف من أن ينكر، وأعظم من أن يجحد (٣) ، فقال: ﴿رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين - قال لمن حوله ألا تستمعون - قال ربكم ورب آبائكم الأولين﴾ [سورة الشعراء: ٢٤ - ٢٦] .

وكذلك قالت الرسل لمن قال من قومهم: ﴿إنا كفرنا بما أرسلتم به وإنا لفي شك مما تدعوننا إليه مريب - قالت رسلهم أفي الله شك فاطر السماوات والأرض يدعوكم ليغفر لكم من ذنوبكم﴾ [سورة إبراهيم: ٩ - ١٠] إلى أمثال ذلك، وهذا المقام مبسوط في موضعه، ولكن نبهنا عليه هنا لاتصال الكلام به.

والمقصود هنا أنه إذا جوزنا حدوث الحوادث بلا سبب حادث امتنع القول بقدم العالم، كما سنبين امتناع ذلك على القول بامتناع حدوث

---

(١) ن، م: ويسمى هؤلاء الأدرية.

(٢) أ، ب: لقولهم فيما لا نعلم: لا ندري.

(٣) ن (فقط) : ممن أن يجد، وهو تحريف.." (٢)

"يصير هذا قادرا حتى يجعله الآخر قادرا، (١ ولا يصير هذا قادرا حتى يجعله الآخر قادرا ١) (١) ، فيمتنع والحال هذه أن يصير واحد منهما قادرا وهذا مبسوط في موضعه.

وذلك مما يبين أنه لا فاعل للحوادث إلا هو، وحينئذ فإن حدثت عنه بدون سبب حادث لزم حدوث الحادث بلا سبب

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٢١٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٢٣١

حادث، وهذا إذا جاز جاز حدوث العالم كله بلا سبب (٢) حادث.
وأيضا: فإنه يلزم أن يكون العالم قديما أزليا خاليا عن شيء من الحوادث، وأن الحوادث حدثت فيه بعد ذلك بدون سبب حادث، وهذا ممتنع بالاتفاق والبرهان لوجوه (٣) كثيرة مثل اقتضائه عدم القديم (٤) الواجب بنفسه أو بغيره، فإنه إذا قدر معلول قديم أزلي على حال من الأحوال، ثم حدثت (٥) فيه الحوادث فلا بد أن يتغير من صفة إلى صفة (٦) : يزول ما كان موجودا، ويحدث ما لم يكن موجودا، وزوال ما كان موجودا ممتنع، فإن القديم إنما يكون قديما إذا كان واجبا بنفسه أو بغيره، (* فإن (٧) ما كان واجبا بنفسه أو بغيره يمتنع عدمه، (٨ وما كان قديما يمتنع عدمه ٨) (٨) أيضا، بل القديم لا يكون قديما إلا إذا كان واجبا بنفسه

---

(١) (١ - ١) : ساقطة من (ا) ، (ب) .
(٢) سبب: ساقطة من (ا) ، (ب) .
(٣) ا، ب: بوجوه.
(٤) ن، م: عدم القدم؛ ا: عديم القديم. والمثبت من (ب) .
(٥) ا، ب: ثم حدث.
(٦) ن، م: فلا بد أن يتعين من وصفه إلى وصفه.
(٧) ب: وإن.
(٨) (٨ - ٨) : ساقطة من (م) ، (ب) .." (١)

"طريقة التركيب، وهي أيضا مسروقة من كلام المعتزلة، وإلا فكلام أرسطو في الإلهيات في غاية القلة مع كثرة الخطأ فيه، ولكن ابن سينا وأمثاله وسعوه وتكلموا في الإلهيات والنبوات وأسرار الآيات ومقامات العارفين، بل وفي معاد الأرواح بكلام لا يوجد لأولئك، وما فيه من الصواب فجروا فيه على منهاج الأنبياء، وما فيه من خطأ بنوه على أصول سلفهم الفاسدة.
ولهذا كان ابن رشد وأمثاله من المتفلسفة يقولون: إن ما ذكره ابن سينا في الوحي والمنامات وأسباب العلم بالمستقبلات ونحو ذلك هو أمر ذكره من تلقاء نفسه، ولم يقله قبله المشاءون سلفه.

[رد ابن ملكا ومتابعيه على سلفهم من الفلاسفة]
وأما أبو البركات صاحب " المعتبر " ونحوه، فكانوا بسبب عدم تقليدهم لأولئك، وسلوكهم طريقة النظر العقلي بلا تقليد، واستنارتهم بأنوار النبوات أصلح قولا في هذا الباب من هؤلاء وهؤلاء، فأثبت (١) علم الرب بالجزئيات ورد على سلفه ردا جيدا، وكذلك أثبت صفات الرب وأفعاله وبين ما بينه من خطاء سلفه (٢) ، ورأى فساد قولهم في أسباب الحوادث،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٢٩/١

فعدل عن ذلك إلى أن أثبت للرب ما يقوم به الإرادات الموجبة للحوادث، وقولهم **مبسوط** في غير هذا الموضع.

فهؤلاء يقولون: إنما حدثت (٣) الحوادث شيئا بعد شيء لما يقوم بذات الرب من الأسباب الموجبة لذلك، فلا يثبتون أمورا متجددات مختلفة

---

(١) ن، م، ا: فأثبتوا، وهو خطأ.

(٢) ب: وبين ما بين خطأ سلفه.

(٣) ا، ب، م: حدث.." (١)

"الوجود المطلق. ثم ظن من ظن منهم أن ذلك هو الوجود الواجب، وفي ذلك (١) من الضلال ما **قد بسط في** غير هذا الموضع (٢) .

وجعلوا غاية سعادة النفس أن تصير عالما معقولا (٣) مطابقا للعالم الموجود، وليس في ذلك إلا مجرد علوم مطلقة، ليس فيها علم بموجود معين، لا بالله ولا بالملائكة ولا بغير ذلك. وليس فيها محبة لله ولا عبادة لله (٤) فليس فيها علم نافع، ولا عمل صالح، ولا ما ينجي النفوس من عذاب الله (٥) فضلا على أن يوجب لها السعادة. وهذا **مبسوط** في غير هذا الموضع (٦) ، وإنما جاء ذكره هنا بالعرض؛ لننبه على أن من عدل عن طريق المرسلين فليس معه في خلافهم لا معقول صريح، ولا منقول صحيح، وأن من قال بقدم العالم أو شيء منه، فليس معه إلا مجرد الجهل والاعتقاد الذي لا دليل عليه، وهذا الخطاب كاف في هذا الباب، وتفصيله مذكور في غير هذا الموضع.

وقد سلك هذا المسلك غير واحد من أهل الملل الـمسلمين واليهود

---

(١) ن: الواجب في ذلك:؛ م: الواجب وذلك

(٢) ن، **م: بسط في** موضعه.

(٣) ن، م: مفعولا، وهو تحريف.

(٤) ن، م: محبة الله ولا عبادته.

(٥) ن، م: من العذاب.

(٦) ن، م: **مبسوط** في موضعه.." (٢)

"أيضا فقير ممكن، وكلما زادت السلسلة زاد (١) الفقر والاحتياج، وهو في الحقيقة تقدير معدومات لا تتناهى، فإن كثرتها لا تخرجها عن كونها معدومات، فيمتنع أن يكون فيها موجود، وهذا كله **مبسوط** في موضعه.

والمقصود هنا أنه لا بد من وجود الموجود الغني القديم الواجب بنفسه، الغني عما سواه من كل وجه، بحيث لا يكون

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٤٨/١

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٦٧/١

مفتقرا إلى غيره بوجه من الوجوه، وكل ما في العالم فهو مفتقر إلى غيره، والفقر (٢) ظاهر في كل جزء من العالم لمن تدبره، لا يحدث شيئا (٣) بنفسه ألبتة، بل لا يستغني بنفسه ألبتة، فيمتنع أن يكون واجب الوجود.

فلا بد أن يكون الواجب القيوم الغني مباينا للعالم، ويجب أن يثبت له كل كمال [ممكن الوجود] (٤) لا نقص فيه، فإنه إن لم يتصف به (* لكان الكمال: إما ممتنعا عليه، وهو محال: لأن التقدير أنه ممكن الوجود، ولأن (٥) الممكنات *) (٦) متصفة (٧) بكمالات عظيمة، والخالق أحق بالكمال من المخلوق، والقديم أحق به من الحادث، والواجب أحق به من الممكن؛ لأنه أكمل وجودا منه، والأكمل أحق بالكمال من غير الأكمل، ولأن كمال المخلوق من الخالق، فخالق الكمال أحق بالكمال، وهم يقولون:

---

(١) ب (فقط) : يزداد.

(٢) ن (فقط) : والفقير.

(٣) ب: شيء.

(٤) ممكن الوجود: ساقط من (ن) ، (م) .

(٥) ن: الوجود لأن. . .

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (ن) فقط.

(٧) ا، ب: موصوفة.." (١)

"الوجوه، وأما دوام الفعل فهو أيضا من الكمال، فإن الفعل إذا كان صفة كمال، فدوامه دوام الكمال، وإن لم يكن صفة كمال، لم يجب دوامه. فعلى التقديرين لا يكون شيء من العالم قديما معه، والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع.

[وجه الارتباط بين الكلام في قدم العالم ومسألة الحكمة والتعليل]

وإنما [كان] المقصود [هنا] التنبيه (١) على مآخذ المسلمين في مسألة التعليل. فالمجوزون للتعليل يقولون: الذي دل عليه الشرع والعقل أن كل ما سوى الله محدث كائن بعد أن لم يكن، وأما كون الرب لم يزل معطلا عن الفعل ثم فعل، فهذا ليس في الشرع ولا في العقل (٢) ما يثبته، بل كلاهما يدل على نقيضه.

وإذا عرف الفرق بين نوع الحوادث وبين أعيانها، وعلم الفرق بين قول المسلمين وأهل الملل وأساطين الفلاسفة الذين يقولون بحدوث كل واحد واحد من العالم العلوي والسفلي، وبين قول أرسطو وأتباعه الذين يقولون بقدم ال أفلاك والعناصر، تبين (٣) ما في هذا الباب من الخطأ والصواب، وهو من أجل المعارف وأعلى العلوم، فهذا جواب من يقول بالتعليل لمن احتج عليه بالتسلسل في الآثار (٤) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤١٧/١

[حجة الاستكمال]

وأما حجة الاستكمال (٥) فقالوا: الممتنع أن يكون الرب تعالى مفتقرا

---

(١) ن، م: وإنما المقصود التنبيه.

(٢) ا، ب: فليس في الشرع ولا العقل.

(٣) ا، ب: وبين.

(٤) يتبين هنا أن كل ما سبق من الاستطراد في الكلام على مسألة قدم العالم، إنما كان لاتصاله بمسألة الحكمة والتعليل التي سبق الكلام عليها في ص ١٤١ من كتابنا هذا.

(٥) وهي الحجة الثانية المذكورة في ص ١٤١.." (١)

"[الدور نوعان]

تجويزه فيهما، كقول أكثر أهل الحديث والفلاسفة، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وكذلك الدور نوعان: دور قبلي: وهو أنه لا يكون هذا إلا بعد هذا، ولا هذا إلا بعد هذا، وهذا ممتنع باتفاق العقلاء.

وأما الدور المعي الاقتراني مثل المتلازمين اللذين يكونان في زمان واحد كالأبوة والبنوة، وعلو أحد الشيئين على الآخر مع سفول الآخر، وتيامن هذا عن ذاك مع تياسر (١) الآخر عنه، ونحو ذلك من الأمور المتلازمة التي لا توجد إلا معا، فهذا الدور ممكن. وإذا لم يكن واحد منهما فاعلا للآخر ولا تمام للفاعل (٢) ، بل كان الفاعل لهما غيرهما، جاز ذلك.

وأما إذا كان أحدهما فاعلا للآخر (٣) ، أو من تمام كون الفاعل فاعلا، صار من الدور الممتنع.

[امتناع وجود إلهين]

ولهذا امتنع ربان مستقلان أو متعاونان. أما المستقلان، فلأن استقلال أحدهما بالعالم (٤) يوجب أن يكون (٥) الآخر لم يشركه فيه، فإذا كان الآخر مستقلا لزم أن يكون كل منهما فعله، وكل منهما لم يفعله، وهو جمع بين النقيضين.

وأما المتعاونان، فإن قيل: إن كلا منهما قادر على الاستقلال حال كون الآخر مستقلا به (٦) ، لزم القدرة على اجتماع النقيضين وهو ممتنع،

---

(١) ن، م: عن ذاك وتياسر. . .

(٢) ا، ب: الفاعل.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٢٠/١

(٣) للآخر: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٤) ن (فقط) : بالعلم، وهو خطأ.

(٥) يكون: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٦) به: ساقطة من (ا) ، (ب) .." (١)

"نزاع الناس في كل واحد واحد (١) منها. وإنما كان القصد هنا التنبيه على [أصل] (٢) مسألة التعليل، فإن هذا المبتدع أخذ يشنع على أهل السنة، فذكر (٣) مسائل لا يذكر حقيقتها ولا أدلتها، وينقلها على الوجه الفاسد.

وما ينقله عن أهل السنة خطأ أو كذب عليهم أو على كثير منهم، وما قدر أنه صدق فيه عن بعضهم، فقولهم فيه خير من قوله. فإن غالب شناعته على الأشعرية ومن وافقهم، والأشعرية خير من المعتزلة والرافضة عند كل من يدري ما يقول، ويتقي الله فيما يقول.

وإذا قيل: إن في كلامهم - وكلام من قد وافقهم (٤) أحيانا من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم - ما هو ضعيف، فكثير من ذلك الضعيف إنما تلقوه من (٥) المعتزلة، فهم أصل الخطأ في هذا الباب، وبعض ذلك أخطئوا فيه لإفراط المعتزلة في الخطأ، فقابلوهم مقابلة انحرفوا فيها، [كالجيش الذي يقاتل الكفار فربما حصل منه إفراط وعدوان] (٦) ، وهذا مبسوط في موضعه.

---

(١) واحد: زيادة في (ن) ، (م) .

(٢) أصل: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) ن، م: يذكر.

(٤) ا، ب: يوافقهم وبعد هذه الكلمة لا توجد صفحة كاملة من مصورة (م) هي ص ٣٦ منها وسأنبه عند بداية ظ [٠ - ٩] ٦ بإذن الله.

(٥) ا، ب: عن.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .." (٢)

"فهم يقولون: فعل المأمور به وترك المنهي عنه مصلحة لكل فاعل وتارك، وأما نفس الأمر وإرسال الرسل فمصلحة عامة (١) للعباد وإن تضمن شرا لبعضهم، وهكذا سائر ما يقدره الله تغلب فيه المصلحة والرحمة والمنفعة، وإن كان في ضمن ذلك ضرر لبعض الناس فلله في ذلك (٢) حكمة أخرى.

وهذا قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث والتصوف، [وطوائف من] أهل الكلام (٣) - غير المعتزلة - مثل الكرامية، وغيرهم. وهؤلاء يقولون: وإن كان في بعض ما يخلقه ما فيه ضرر لبعض الناس، أو هو سبب ضرر -كالذنوب - فلا بد

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٤٣٨

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٤٤٤

في كل ذلك من حكمة ومصلحة لأجلها خلقها الله، وقد غلبت رحمته غضبه، وهذه المسائل **مبسوطة** في غير هذا الموضع.

وهو لم يذكر إلا مجرد حكاية الأقوال، فبينا ما في ذلك النقل من الصواب والخطأ. فإن هذا الذي نقله ليس من كلام شيوخه الرافضة، بل هو من كلام المعتزلة كأصحاب أبي علي، وأبي هاشم، وأبي الحسين البصري، وغيرهم.

وهؤلاء ذكروا ذلك ردا على الأشعرية (٤) خصوصا، فإن الأشعرية وبعض المثبتين للقدر وافقوا الجهم بن صفوان في أصل قوله في الجبر، وإن نازعوه في بعض ذلك نزاعا لفظيا أتوا بما لا يعقل، لكن لا يوافقونه

---

(١) عامة: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٢) ن، م: ففيه في ذلك.

(٣) ن، م: والتصوف وأهل الكلام. .

(٤) أ، ب: الأشعري.." (١)

"وغيره، أو أنه (١) أراد استخلافا بعهد مكتوب، ونحن نقر أن استخلاف أبي بكر (٢) لم يكن بعهد مكتوب (٣) .

وأما الخبر في ذلك عن عائشة (٤) فكذلك أيضا (٥) . وقد يخرج كلاهما (٦) على سؤال سائل، وإنما الحجة في روايتهما لا في قولهما (٧) . ".

قلت: والكلام في تثبيت خلافة أبي بكر وغيره **مبسوط** في غير هذا الموضع، وإنما المقصود هنا البيان لكلام الناس في خلافته: هل حصل عليها نص جلي أو نص خفي؟ (٨) وهل ثبتت بذلك أو بالاختيار من أهل الحل والعقد؟

فقد تبين أن كثيرا من السلف والخلف قالوا فيها بالنص الجلي أو الخفي، وحينئذ فقد بطل قدح الرافضي في أهل السنة بقوله: إنهم يقولون: إن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم ينص على إمامة أحد، وأنه مات من غير وصية، وذلك (٩) أن هذا القول لم يقله جميعهم، فإن كان

---

(١) أ، ب: وأنه.

(٢) أ، ب: أن استخلافه.

(٣) ف: بكتاب.

(٤) أ، ب: عائشة - رضي الله عنها -.

(٥) ف: نصا، وهو خطأ.

(٦) ن، م: كل منهما؛ ف: كلامها.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٦٣/١

(٧) ف، ن: في روايتها لا في قولها؛ م: في رواتها، وهو تحريف.

(٨) أ، ب: نص خفي أو جلي؟

(٩) أ، ب: وكذلك.." (١)

"، [سورة الأعراف: ١٤٦] ، وقال تعالى: ﴿وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا﴾ ، [سورة الإسراء: ٤] .

ووصف النصارى بالشرك والضلال والغلو والبدع، فقال تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون﴾ ، [سورة التوبة: ٣١] ، وقال تعالى: ﴿قل يأهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل﴾ ، [سورة المائدة: ٧٧] ، وقال تعالى: ﴿ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها﴾ ، [سورة الحديد: ٢٧] ، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وقد نزه الله نبيه عن الضلال والغي، فقال: ﴿والنجم إذا هوى - ما ضل صاحبكم وما غوى - وما ينطق عن الهوى﴾ ، [سورة النجم: ١ - ٣] (١) ، فالضال الذي لا يعرف الحق، والغاوي الذي يتبع هواه، وقال تعالى: ﴿واذكر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب أولي الأيدي والأبصار﴾ ، [سورة ص: ٤٥] ، فالأيدي القوة (٢) في طاعة الله، والأبصار البصائر في الدين.

وقال تعالى: ﴿والعصر - إن الإنسان لفي خسر - إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾ .

وإذا كان الصراط المستقيم لا بد فيه من العلم بالحق والعمل به،

---

(١) آية: ٣ من سورة النجم ليست في (ن) ، (م) .

(٢) أ، ب: القوى.." (٢)

"فكذلك وجوده يخصه، والغلط نشأ من جهة [أخذ] (١) الوجود مطلقا، وأخذ الحقيقة مختصة، وكل منهما يمكن أخذه مطلقا ومختصا، فالمطلق مساو للمطلق، والمختص مساو للمختص، فالوجود المطلق مطابق للحقيقة المطلقة، ووجوده (٢) المختص مطابق لحقيقته المختصة، والمسمى بهذا وهذا واحد، وإن تعددت جهة التسمية، كما يقال: هذا هو ذاك فالمشار إليه واحد، لكن بوجهين مختلفين.

[وأيضا فإذا اشتركا في مسمى الوجود الكلي، فإن أحدهما يمتاز عن الآخر بوجوده الذي يخصه، كما أن الحيوانين والإنسانين إذا اشتركا في مسمى الحيوانية والإنسانية، فإنه يمتاز أحدهما عن الآخر بحيوانية تخصه وإنسانية تخصه، فلو

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٩٩/١

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٣/٢

قدر أن الوجود الكلي ثابت في الخارج، لكان التمييز يحصل بوجود خاص، لا يحتاج أن يقال: هو مركب من وجود وماهية، فكيف والأمر بخلاف ذلك؟ .

ومن قال: إنه وجود مطلق بشرط سلب كل أمر ثبوتي، فقوله أفسد من هذه الأقوال] (٣) وهذه المعاني مبسوطة في غير هذا الموضع.

والمقصود أن إثبات الأسماء والصفات لله، لا يستلزم أن يكون سبحانه مشبها مماثلا لخلقه.

[التعليق على قوله أن الله هو المخصوص بالأزلية والقدم]

وأما قوله: " إنهم اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالأزلية والقدم " (٤) .

---

(١) أخذ: ساقطة من (ن) .

(٢) أ: ووجود ؛ ب: والوجود.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٤) هذه العبارة وردت ضمن كلامه السابق ص ٩٧ وهي في منهاج الكرامة ١/٨٢ (م) ، وفي هذين الموضعين: لأنهم اعتقدوا.." (١)

"ومنهم من قال: بل تكون شيئا بعد شيء، وهو قول كثير من أئمة الحديث والسنة وأئمة الفلاسفة.

وأما التسلسل فمن الناس من لم يلتزمه، وقال: كما أنه يجوز عندكم حوادث منفصلة لا ابتداء لها، فكذلك يجوز قيام حوادث بذاته لا ابتداء لها، وهذا قول كثير من الكرامية والمرجئة والهشامية وغيرهم.

ومنهم من قال: بل التسلسل جائز في الآثار دون المؤثرات، والتزم أنه يقوم بذاته ما لا يتناهى شيئا بعد شيء، ويقول: إنه لم يزل متكلما بمشيئته ولا نهاية لكلماته، وهذا قول أئمة الحديث وكثير من النظار.

والكلام على قيام الأمور الاختيارية بذاته مبسوط في موضع آخر.

(١ فهذا قول المعتزلة والشيعة الموافقين لهم، وهو قول باطل ؛ لأن صفة الإله لا يجب أن تكون إلها، كما أن صفة النبي لا يجب أن تكون نبيا ١) (١) .

---

(١) (١ - ١) : ساقط من (أ) ، (ب) .." (٢)

"فقال لهم أهل الإثبات: وهكذا العلم بالصفات (١) في الجملة هو مما يعلم بالضرورة مجيء الرسول به، وذكره في الكتاب والسنة أعظم من ذكر الملائكة والمعاد، مع أن المشركين من العرب لم تكن تنازع فيه كما كانت تنازع في

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٢٠

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٢٩

المعاد، مع أن التوراة مملوءة من ذلك، ولم ينكره الرسول على اليهود كما أنكر عليهم ما حرفوه وما وصفوا به الرب من النقائص كقولهم: ﴿إن الله فقير ونحن أغنياء﴾ [سورة آل عمران: ١٨١] ، و ﴿يد الله مغلولة﴾ [سورة المائدة: ٦٤] [ونحو ذلك] (٢) ، وذلك مما يدل على أن الله (٣) أظهر في السمع والعقل من المعاد، فإذا كانت نصوص المعاد لا [يجوز] (٤) تحريفها فهذا بطريق الأولى، وهذه الأمور مبسوطة في موضع آخر (٥) .

والجواب الثاني: (٦) أن يقال: هذا الدليل قد عرف ضعفه ؛ لأنه إذا كان هذا الحادث ليس بدائم، وهذا ليس بدائم باق، يجب أن يكون نوع الحوادث ليست بدائمة (٧) باقية كما أنه إذا كان هذا الحادث ليس بباق، [وهذا الحادث ليس بباق] (٨) ، يجب أن يكون نوع الحوادث ليس بباق.

---

(١) ب: فيقال لهم: وهكذا الإثبات وكذا العلم بالصفات ؛ أ: مثل نسخة (ب) إلا أن فيها. فقال لهم. . . إلخ. وأما المثبت فهو عن (ن) ، (م) .

(٢) ونحو ذلك: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٣) ن، م: على أنه.

(٤) يجوز: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) ن، م: في موضعها.

(٦) بدأ الجواب الأول على دليل الرافضة والمعتزلة ص ١٤٦.

(٧) أ، ب: دائمة.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. وفي (أ) ، (ب) : وهذا ليس بباق.." (١)

"الصفتين (١) ذاتية مقومة للموصوف لا يتحقق بدونها لا في الخارج ولا في الذهن، والأخرى عرضية يتقوم الموصوف بدونها مع كونها مساوية لتلك في اللزوم - تفريق بين المتماثلين.

والفروق التي يذكرونها بين الذاتي والعرضي - اللازم للماهية - هي ثلاثة، وهي فروق منتقضة وهم معترفون بانتقاضها، كما يعترف بذلك ابن سينا ومتبعوه شارحو " الإشارات "، وكما ذكره صاحب " المعتبر " (٢) وغيرهم، والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع (٣) .

وكذلك الكلام على قولهم وقول (٤ من وافقهم من ٤) (٤) القائلين بوحدة الوجود في وجود واجب الوجود مبسوط في غير هذا الموضع، والمقصود هنا كلام جملي على ما جاءت به الرسل صلوات الله [وسلامه] (٥) عليهم أجمعين، وهذا كله مبسوط في مواضعه.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٥٣

(١) ن: أحد الصنفين، وهو تحريف.

(٢) وهو أبو البركات هبة الله بن ملكا، وسبق الكلام عليه ١/١٧٨.

(٣) قال ابن عبد الهادي في " العقود الدرية " ص [٠ - ٩] ٦ عند ذكره لأسماء مؤلفات ابن تيمية: " وله كتاب في الرد على المنطق، مجلد كبير. وله مصنفان آخران في الرد على المنطق نحو مجلد ". وذكر ابن تيمية نفسه في كتاب " الصفدية " (ورقة ١٩٣ ب) أنه له كتابين في الرد على المنطق: أحدهما كبير والآخر صغير، وأن له كتابا في نقض منطق الإشارات لابن سينا كما أنه نقد المنطق في رده على محصل الرازي. وقد لخص ابن تيمية الفروق الثلاثة بين الذاتي والعرضي في كتابه " الرد على المنطقيين " ص [٠ - ٩] ٢ - ٦٤ وقال في آخر كلامه هناك **أنه بسط الكلام** في بيان هذه الفروق في موضع آخر تكلم فيه على إشارات ابن سينا، ومن ذلك يتضح أنه فصل هذا الرد في كتابه في نقض منطق الإشارات وهو ليس بين أيدينا.

(٤) : (٤ - ٤) ساقط من (أ) ، (ب) .

(٥) وسلامه: زيادة في (أ) ، (ب) .." [١]

"لهذا الجسم ليس هو (١) المقدار المعين لهذا الجسم المعين (٢) وإن كان مساويا له، وأما إن كان أكبر منه فهنا اشتركا (٣) في نوع القدر لا في هذا القدر، فالاشتراك الذي بين الأجسام هو في هذه الأمور.

وأما ثبوت شيء موجود في الخارج، هو في هذا الإنسان وهو بعينه في هذا الإنسان، فهو مكابرة سواء في ذلك المادة والحقائق الكلية، ولكن هؤلاء ظنوا ما في الأذهان ثابتا في الأعيان، والكلام على هذا **مبسوط** في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن هذا (٤) الباب التأليف والتركيب في اصطلاح هؤلاء المتفلسفة من المتكلمين والمنطقيين ومن وافقهم [هو] نوع (٥) آخر غير تلك الأنواع، والمركب لا بد له من مفرد. وإذا حقق الأمر على هؤلاء لم يوجد عندهم معنى مفرد يتركب منه هذه المؤلفات، وإنما يوجد ذلك في الأذهان لا في الأعيان، فالبسيط المفرد الذي يقدرونه (٦) - كالحيوانية المطلقة والجسمية المطلقة وأمثال ذلك - لا يوجد (٧) في الخارج إلا صفات معينة لموصوفات معينة، فهذه الأمور مما تدخل في لفظ المؤلف والمركب بحسب الاصطلاحات الوضعية، مع ما فيها من الاعتبارات العقلية.

---

(١) ن، م: هذا.

(٢) المعين: زيادة في (ن) فقط.

(٣) ب: اشتراك ؛ أ، م: اشتراكا، والمثبت عن (ن) .

(٤) هذا: ساقطة من (ب) ، وهي في (ن) ، (أ) ، (م) .

(٥) ن: وافقهم ونوع، وهو خطأ ؛ أ، ب: وافقهم نوع. والمثبت من (م) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٩١

(٦) ن، م: يقدر به.

(٧) أ، ب: لا توجد.." (١)

"من المعاني التي أثبتها الكتاب والسنة، لا يوصف بها إلا ما هو [جسم] (١) مركب من الجواهر المنفردة (٢) أو من المادة والصورة، وذلك ممتنع.

قيل: جمهور العقلاء لا يقولون: إن هذه الأجسام المشهودة –كالسماء والكواكب – مركبة لا من الجواهر الفردة (٣) ولا من المادة والصورة، فكيف يلزمهم أن يقولوا بلزوم هذا التركيب في رب العالمين؟ !

وقد بين في غير هذا الموضع فساد حجج الطائفتين وفساد (٤) حجج نفيهم لهذين المعنيين، وأن (٥) هؤلاء يبطلون حجة هؤلاء الموافقين لهم في الحكم، وهؤلاء يبطلون حجة هؤلاء، فلم يتفقوا على صحة حجة واحدة بنفي ما جعلوه مركبا، بل هؤلاء يحتجون بأن المركب مفتقر إلى أجزائه، فيبطل أولئك هذه الحجة، وهؤلاء يحتجون بأن ما كان كذلك لم يخل عن الأعراض الحادثة، وما لم يخل عن الحوادث فهو محدث، وأولئك يبطلون حجة هؤلاء، بل يمنعونهم المقدمتين، وهذه الأمور **مبسوطة** في غير هذه الموضع، وإنما نبهنا [هنا] (٦) على هذا الباب.

والأصل الذي [يجب] على المسلمين (٧) أن ما ثبت عن الرسول وجب

---

(١) جسم: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٢) جسم: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) ن، م: المفردة.

(٤) ن: بل فساد.

(٥) م: فإن.

(٦) هنا: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٧) ن، م: والأصل الذي عليه المسلمون.." (٢)

"إلا بجسم، فنفت الصفات، ونفت أيضا قيام الأفعال الاختيارية به ؛ لأنها أعراض ولأنها حوادث، فقالت: القرآن مخلوق ؛ لأن القرآن كلام وهو عرض ؛ ولأنه يفتقر إلى الحركة وهي حادثة، فلا يقوم إلا بجسم.

وقالت أيضا: إنه لا يرى في الآخرة ؛ لأن العين لا ترى إلا جسما أو قائما بجسم.

وقالت: ليس [هو] (١) فوق العالم ؛ لأن ذلك مقام (٢) مكان، والمكان لا يكون [به] (٣) إلا جسم (٤) ، أو ما يقوم بجسم.

وهذا هو المذهب الذي ذكره هذا الإمامي، وهو لم يبسط الكلام فيه، فلذا (٥) اقتصرنا (٦) على هذا القدر؛ إذ الكلام

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٠٩

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢١٦

على ذلك **مبسوط** في موضع آخر.

فقالت مثبتة الصفات للمعتزلة: أنتم تقولون: إن الله حي عليم قدير، وهذا لا يكون إلا جسما، فإن طردتم قولكم لزم أن يكون الله جسما، وإن قلتم: بل يسمى بهذه الأسماء من ليس بجسم (٧) ، قيل لكم: وتثبت هذه الصفات لمن ليس بجسم.

وقالوا لهم أيضا: إثبات حي بلا حي ا ة، وعالم بلا علم، وقادر

---

(١) هو: ساقطة من (ن) فقط.

(٢) مقام: زيادة في (ن) فقط.

(٣) به: ساقطة من (ن) فقط.

(٤) ن (فقط) : الجسم.

(٥) ن، م: فلذلك.

(٦) ن (فقط) : اقتصر.

(٧) ن (فقط) : تسمى بهذه الأسماء وليس بجسم.." (١)

"العالم، كما يذكر ذلك عن ديمقراطيس (١) ومحمد بن زكريا الرازي وغيرهما - وهذا **مبسوط** في موضعه (٢) -[وكما هو قول من يقول بحدوث الأجسام كلها، والرازي قد يجعل القولين قولا واحدا، كما أشار إلى ذلك في " محصله " (٣) وغير محصله. وذلك أن المعروف عن الحرنانيين (٤) هو القول بالقدماء الخمسة، ثم بنوا عليه تصور النفس و (قد حدث لها عشق) تعلقت بسببه بالهيولي ليكون للأجسام سبب اقتضى حدوثها (٥) (٦) ، لكنه (٧) مع هذا باطل، فإن (٨) حدوث الحوادث بلا سبب إن كان ممتنعا بطل هذا القول ؛ لأنه يتضمن حدوث الحوادث بلا سبب، (٩ وإذا كانت أحوال الفاعل واحدة، وهو لا يقوم به شيء من الأمور الاختيارية امتنع أن يختص بعض الأحوال بسبب يقتضي حدوث الأجسام ٩) (٩) ، وإن

---

(١) ب (فقط) : ذيمقراطيس.

(٢) عبارة " وهذا **مبسوط** في موضعه ": ساقطة من (ع) فقط. . والكلام الذي يلي القوس المعقوف ساقط من (ب) ، (أ) ، (ن) ، (م) .

(٣) وهو كتاب " محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين " لفخر الدين الرازي وسبقت ترجمته، والكلام على " محصله ".

(٤) في الأصل (ع) : الجزنانين، وهو تحريف ؛ وانظر الملل والنحل ٢/٥٨ - ٦١.

(٥) العبارة الأخيرة: " ثم بنوا عليه. . اقتضى حدوثها " فيها نقص رأيت أن تمامه جملة (وقد حدث لها عشق) المكتوبة

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٣٠

بين القوسين. وسبق لابن تيمية التعرض لهذا الموضوع ومناقشته في الموضوع الذي أشرت إليه من قبل وهو في هذا الكتاب ١/٢١٠ - ٢١١.

(٦) هنا ينتهي الكلام الساقط من (ب) ، (أ) كما أشرت إلى ذلك من قبل ويستمر السقط في (ن) ، (م) سطورا أخر، وسنشير إلى نهايته فيما بعد.

(٧) ب، أ: ولكنه

(٨) ع: لأن.

(٩) : (٩ - ٩) ساقط من (ب) ، (أ) .." (١)

"كان ممكنا أمكن حدوث كل ما سوى الله بعد أن لم يكن، وكانت هذه القدماء مما يجوز حدوثه.

وأيضا، فعلى هذا القول يكون موجبا بذاته (١) لمعلولاته (٢) ع: لم يصر، وهو خطأ. فاعلا بالاختيار لغيرها، والقول بأحد القولين يناقض الآخر] (٣) . .

وإن قيل: إن الحوادث يجوز دوامها، امتنع أن تكون علة أزلية لشيء منها، والعالم لا يخلو منها على هذا التقدير ع (فقط) : والعالم على التقديرين، وفي العبارة نقص وتحريف. بل هو مستلزم لها، فيمتنع أن يكون علة [تامة] تامة: (٤) . لها في الأزل، ويمتنع أن يكون علة للملزوم دون لازمه.

(٧ وأيضا، فإن كل ما سوى الواجب يمكن وجوده وعدمه، وكل ما كان كذلك فإنه لا يكون إلا موجودا بعد عدمه ٧) (٥) . (٦) (٧) . [وأيضا، فإن القول بأن المفعول المعين يقارن فاعله أزلا وأبدا مما يعلم بطلانه بضرورة العقل، ولهذا كان هذا مما اتفق عليه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين، حتى أرسطو وأصحابه القدماء ومن اتبعه من المتأخرين، فإنهم متفقون على أن كل ما أمكن وجوده وعدمه لا يكون

---

(١) ب، ا: وأيضا فيكون موجبا بذاته على هذا القول.

(٢) ب: لمعلولات ؛ أ: لمعلومات.، ٨ ثم يصير

(٣) هنا ينتهي سقط (ن) ، (م) وهو الذي بدأ بعد عبارة " وهذا مبسوط في موضعه

(٤) ساقط من (ع) ، (ن) ، (م)

(٥) (٧ - ٧) ساقط من (ن) ، (م)

(٦) .

(٧) الكلام بعد القوس المعقوف ساقط من (ب) ، (أ) ، (ن) ، (م) ويوجد في (ع) ، وينتهي ص [٠ - ٩] ٨٥." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٧٩

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٨٠

"سبب (١) حدوث الحوادث، ويمتنع مع هذا (٢) أن يقال: بقدم شيء من العالم، لأنه لو كان قديما لكان مبدعه (٣) موجبا بذاته ليلزمه (٤) موجبه ومقتضاه، وإذا كان الخالق فاعلا بفعل يقول بنفسه بمشيئته واختياره امتنع أن يكون موجبا بذاته لشيء من الأشياء، فامتنع قدم شيء من العالم، وإذا امتنع من الفاعل المختار أن يفعل شيئا منفصلا [عنه] (٥) مقارنا له مع أنه لا يقوم به فعل اختياري، فلأن يمتنع ذلك إذا قام به فعل اختياري بطريق الأولى والأحرى، لأنه على هذا التقدير (* لا يوجد المفعول حتى يوجد الفعل الاختياري الذي حصل بقدرته ومشيئته، وعلى التقدير *) (٦) الأول يكفي فيه نفس المشيئة والقدرة والفعل الاختياري (٧) .

[ومعلوم أن ما توقف على المشيئة والقدرة] (٨) والفعل الاختياري القائم به يكون، أولى بالحدوث والتأخر مما لم يتوقف (٩) إلا على بعض ذلك.

والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع، وأكثر الناس

---

(١) ن، م: فيفعل بسبب، وهو تحريف.

(٢) ب، ا: ومع هذا يمتنع.

(٣) ن: مبتدعة مقتضيه.

(٤) ب، ا: يلزمه.

(٥) عنه: ساقطة من (ع) ، (ن) ، (م) .

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (ب) ، (أ) وموجود في (ن) لكن بعض كلماته محرفة.

(٧) ب، ا: يكفي في نفس المشيئة والفعل الاختياري والقدرة ؛ ع: يكفي نفس المشيئة والقدرة.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) وسقطت كلمة " القدرة " من (ب) ، (أ) .

(٩) ن، م: ما لم يتوقف.." (١)

"كان هذا بهتانا عليهم. والمشنع وإن لم يقصد هذا لكن لفظه فيه إبهام وإيهام (١) .

وإن قلت: أثبتوا له صفات قائمة به (٢) قديمة بقدمه، وهي صفات الكمال كالحياة والعلم والقدرة، فهذا هو الحق، وهل ينكر هذا إلا مخذول مسفسط؟ (٣) فمن أنكر هذه الصفات، وقال هو حي بلا حياة، وعالم بلا علم، وقادر بلا قدرة (٤) كان قوله ظاهر البطلان. وكذلك إن قال: علمه هو قدرته وقدرته علمه، وإن قال مع ذلك: إنه هو العلم والقدرة، فجعل الموصوف هو الصفة وهذه الصفة هي الأخرى، كما يوجد مثل ذلك (٥) في أقوال نفاة الصفات من الفلاسفة والمعتزلة، فنفس تصور قولهم على الحقيقة يبين فساده، والكلام عليهم وعلى شبههم (٦) مبسوط في غير هذا الموضع (٧) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٨٩/٢

[الوجه] الخامس (٨) : قولك: جعلوا قدماء مع الله عز وجل، ليس بصواب، فإن هذه المعاني ليست خارجة عن مسمى اسم الله عند مثبتة الصفات، بل قد يقولون: هي زائدة على ا الذات، أي على الذات

---

(١) ب، ا: فيه إيهام.

(٢) به: ساقطة من (أ) ، (ع) .

(٣) ب، ا: مسقط، وهو تحريف، وفي (ن) : متسفسط. وسقطت الكلمة من (م) .

(٤) ع: أو قال: هو حي. . أو عالم. . إلخ.

(٥) ب، ا: فكل ما يوجد مثل ذلك ؛ ن، م: فكما يوجد مثل ذلك ؛ ع: يوجد ذلك.

(٦) ب، شبهتهم.

(٧) م، ن: في موضعه.

(٨) ب، ا: الخامس والسادس ؛ ن، م: السادس، وهو خطأ.." (١)

"وهذا مما يعلم كل من له علم بما جاء به الرسول (١) أنه من أعظم الأمور تكذيبا للرسول، ويعلم أن هؤلاء أبعد عن متابعة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من كفار اليهود والنصارى، وهذا **مبسوط** في مواضع. والمقصود هنا الكلام على مجامع ما يعرف به ما أشار إليه هذا من عقائد المسلمين واختلافهم.

فإذا عرف تنازع النظار في حقيقة الجسم، فلا ريب أن الله سبحانه ليس مركبا من الأجزاء المنفردة، ولا من المادة والصورة، ولا يقبل سبحانه التفريق والانفصال (٢) ولا كان متفرقا فاجتمع، بل هو سبحانه أحد صمد لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد.

فهذه المعاني المعقولة من التركيب كلها منتفية عن الله تعالى، لكن المتفلسفة ومن وافقهم تزيد على ذلك وتقول: (٣) إذا كان موصوفا بالصفات كان مركبا، وإذا كانت له حقيقة ليست هي مجرد الوجود كان مركبا.

فيقول لهم المسلمون المثبتون للصفات: النزاع ليس في لفظ " ا لمركب "، فإن هذا اللفظ إنما يدل على مركب ركبه غيره، ومعلوم أن عاقلا لا يقول: (٤) إن الله تعالى مركب بهذا الاعتبار.

وقد يقال: لفظ " المركب " على ما كانت أجزاؤه متفرقة فجمع: إما جمع

---

(١) ب، أ: كل من علم ما جاء به الرسول.

(٢) ب، أ: والاتصال.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٤٨٩

(٣) ع: ويقولون.

(٤) ب، أ: ومعلوم أن فلانا يقول، وهو تحريف.." (١)

"ومن هذا الباب ظن من ظن من هؤلاء أن لنا عددا مجردا في الخارج، أو مقدارا (١) مجردا في الخارج، وكل هذا غلط، وهذا مبسوط في موضع آخر. وإنما نبهنا هنا على هذا؛ لأن كثيرا من أكابر أهل النظر والتصوف والفلسفة والكلام، ومن اتبعهم من الفقهاء والصوفية، ضلوا في مسألة وجود الخالق، التي هي رأس كل معرفة، والتبس الأمر في ذلك على من نظر في كلامهم لأجل هذه الشبهة. وقد كتبنا في مسألة " الكليات " كلاما مبسوطا مختصا بذلك (٢) ، لعموم الحاجة وقوة المنفعة وإزالة الشبهة بذلك (٣) .

وبهذا يتبين (٤) غلط النفاة في لفظ التشبيه، فإنه يقال: الذي يجب نفيه عن الرب تعالى: اتصافه بشيء من خصائص المخلوقين، كما أن المخلوق لا يتصف بشيء من خصائص الخالق، أو أن (٥) يثبت للعبد شيء يماثل فيه الرب، وأما إذا قيل حي وحي، وعالم وعالم، وقادر وقادر، أو قيل: لهذا قدرة ولهذا قدرة، ولهذا علم ولهذا علم، كان نفس علم الرب لم يشركه فيه العبد، ونفس علم العبد لا يتصف به الرب، تعالى عن ذلك، وكذلك في سائر الصفات، [بل ولا يماثل هذا هذا] (٦) ،

---

(١) ب، أ، ن، م: مقدرا.

(٢) ذكر ابن قيم الجوزية في رسالة " أسماء مؤلفات ابن تيمية " (تحقيق د. صلاح الدين المنجد) ، ص ٢٤ أن لابن تيمية: " قاعدة في الكليات، مجلد لطيف "، وذكرها أيضا ابن عبد الهادي في " العقود الدرية "، ص ٤١.

(٣) بذلك: ليست في (ع) .

(٤) ب، أ: تبين.

(٥) ب، أ، ن، م: وأن.

(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.." (٢)

"مالك والشافعي وأحمد، فقالوا: إن الله يأمر بما لا يريده (١) ، كالكفر والفسوق والعصيان.

واحتجوا على ذلك بما أنه لو حلف على واجب ليفعلنه (٢) وقال: " إن شاء الله " [فإنه] لا يحنث (٣) ، وبأن الله أمر إبراهيم بذبح ولده ولم يرده منه (٤) ، بل نسخ ذلك قبل فعله، وكذلك الخمسون صلاة ليلة المعراج.

وحقيقته أنه يأمر بما لا يشاء أن يخلقه، لكن لا يأمر إلا بما يحبه ويرضاه فيريد من العبد أن يفعله، بمعنى أنه يحب ذلك ولا يريد (٥) هو أن يخلقه فيعين العبد عليه، [وهذا كالكفر والفسوق والعصيان] (٦) ، ولو حلف الحالف: " ليفعلن كذا إن شاء الله " لم يحنث وإن كان واجبا.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٣٨/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٩٥/٢

ولو قال: " إن أحب الله " (٧) حنث، كما لو قال: [إن أمر الله، ولو قال] لأفعلنه إذا أراد الله (٨) ، [فقد يريد بالإرادة المحبة، كما يقولون لمن يفعل القبائح: يفعل ما لا يريده الله (٩) ، وقد يريد المشيئة كما يقولون لم ا لم يكن: هذا لم يرده الله تعالى (١٠) ، فإن أراد هذا حنث .

---

(١) ب، أ: إن الله يأمر بما لا يريد، ن: إن الله لا يأمر بما لا يريده ؛ م: إن الله لا يأمر بما لا يريد.

(٢) ب، أ: ليفعله.

(٣) ب، أ: إن شاء الله لا يحنث ؛ ن: إن شاء الله لم يحنث ؛ م: إن شاء الله لم يجب.

(٤) ن، م: وبأن الله أمر إبراهيم بذبح ابنه ولم يرده.

(٥) ع، م: لا يريد.

(٦) وهذا كالكفر والفسوق والعصيان: هذه الكلمات ساقطة من (ن) ، (م) .

(٧) ع: وإن قال إن أحب الله ؛ م: ولو كان إن أحب الله.

(٨) إن أمر الله ولو قال: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٩) ن، م: لا أفعله إن أراد الله. وبعد هذه العبارات يوجد سقط في (ن) ، (م) حتى كلمة " فصل " وتوجد عبارة قبل ذلك هي: " والكلام على هذا مبسوط في موضع آخر " .

(١٠) الله تعالى: في (ع) فقط.." [1]

"الله أحدا. ويفسر بما لا يطاق (١) للاشتغال بضده ؛ فهذا هو الذي وقع فيه التكليف (٢) كما في أمر العباد بعضهم بعضا، فإنهم يفرقون بين هذا وهذا، فلا يأمر السيد عبده الأعمى بنقط المصاحف، ويأمره إذا كان قاعدا أن يقوم، ويعلم الفرق بين هذا وهذا بالضرورة.

وهذه المسائل مبسوطة في غير هذا الموضع، وإنما نبهنا على نكتها بحسب ما يليق بهذا الموضع (٣) .

وعلى هذا فقوله (٤) : " لم يخلق فيه قدرة على الإيمان " (٥) ليس [هو] (٦) قول جمهور أهل السنة، بل يقولون خلق له (٧) القدرة المشروطة في التكليف المصححة للأمر والنهي، كما في العباد (٨) إذا أمر بعضهم بعضا، فما يوجد من (٩) القدرة في ذلك الأمر، فهو موجود في أمر الله لعباده، بل تكليف الله أيسر، ورفعه (١٠) للحرج أعظم. والناس يكلف بعضهم بعضا أعظم مما أمرهم الله به ورسوله، ولا يقولون: إنه تكليف ما لا يطاق. ومن تأمل أحوال من يخدم الملوك والرؤساء ويسعى في طاعتهم، وجد عندهم من ذلك ما ليس عند المجتهدين في العبادة لله (١١) .

---

(١) ب، أ: أحدا وما لا يطاق.

(٢) ن: وقع بالتكليف ؛ م: وقع به التكليف.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٩/٣

(٣) بهذا الموضع: ساقط من (ب) ، (أ) وفي (م) : عند الموضع، وهو تحريف.

(٤) ب، أ: وعلى هذا قوله ؛ م: فعلى هذا قوله.

(٥) على: ساقطة من (ب) ، (أ) . وفي (ن) ، (م) : للإيمان.

(٦) هو: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٧) له: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٨) ع، م: العبادات.

(٩) ن، م: كما يوجد في ؛ ع: فما يوجد في.

(١٠) ع، أ، ب: ودفعه.

(١١) ب، أ: في عبادة الله سبحانه وتعالى.." (١)

"بل قولهم في الكلام يتضمن أن من قام به الكلام لا يكون متكلما ؛ لأن المتكلم (١) هو الذي أحدث في غيره الكلام، وهذا خلاف المعقول. وكذلك قولهم في رضاه وغضبه ومحبته وإرادته وغير ذلك: أنها لا تقوم بذاته، وإنما هي أمور منفصلة عنه (٢) ، فجعلوه موصوفا بأمور لا تقوم به، بل هي منفصلة عنه (٣) ، وهذا خلاف المعقول، ثم هو تناقض، فإنه (٤) يلزمهم أن يوصف بكل ما يحدثه من المخلوقات (٥) ، حتى يوصف بكل كلام خلقه، فيكون ذلك كلامه. فإذا أنطق (٦) ما ينطقه من مخلوقاته، كان ذلك كلامه لا كلام من ينطقه (٧) وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا أن كلامهم أنه يفعل لحكمة، يستلزم أن يكون وجود الحكمة أرجح عنده من عدمها، أو أنها (٨) تقوم به، وغير ذلك من اللوازم التي لا يعقل من يفعل لحكمة إلا من يتصف بها. وإلا فإذا قدر أن نسبة جميع الحوادث إليه سواء، وامتنع (٩) أن يكون بعضها أرجح عنده من بعض، امتنع (١٠) أن يفعل بعضها لأجل بعض.

ثم الجهمية المجبرة لما رأت فساد قول هؤلاء القدرية، وقد شاركوهم (١١)

---

(١) أ، ب: والمتكلم.

(٢) عنه: ساقطة من (ب) فقط.

(٣) عنه: ساقطة من (ب) فقط.

(٤) ب فقط: وإنه.

(٥) ع: المحدثات.

(٦) أ، ب: نطق، وهو تحريف.

(٧) أ، ب: من ينطق.

(٨) أ، ب: وأنها.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٣/٣

(٩) أ، ب: امتنع.

(١٠) ب فقط: وامتنع.

(١١) أفقط: شاركوا.." (١)

"الإلهية كالدجال ؛ لأن (١) ذلك لا يدل على صدقه، لظهور (٢) كذبه في دعوى الإلهية، والممتنع ظهور دليل الصدق على الكذاب.

فإن قالوا: فجوزوا ظهور الخوارق (٣) على [يد] مدعي (٤) النبوة مع كذبه.

قلنا: [نعم] (٥) ، ويجوز ذلك على وجه لا يدل على صدقه، مثل ما يظهر السحرة والكهان من الخوارق المقرونة بما يمنع صدقهم. والكلام على هذا مبسوط في موضعه (٦) .

[الوجه] الرابع: (٧) أن دليل النبوة وأعلامها (٨) وما به يعرف صدق النبي ليست محصورة (٩) في الخوارق، بل طرق معرفة الصدق متنوعة، كما أن طرق معرفة الكذب متنوعة، كما قد بسط في موضعه (١٠) .

[فصل من كلام الرافضي قوله في مسألة القدر عند أهل السنة يلزم تعطيل الحدود والزواجر عن المعاصي]

(فصل)

قال [الرافضي] (١١) : " ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواجر عن

---

(١) أ، ب: فإن.

(٢) أ: في ظهور، ب: مع ظهور.

(٣) ن، م، ع: الخارق.

(٤) ن: على من يدعي، أ، ب: على يدي المدعي، م: على يد من يدعي.

(٥) نعم: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) أ، ب: في مواضعه، والله أعلم.

(٧) ن: الرابع، م: فصل، وهو خطأ.

(٨) ن، م: دلائل النبوة وعلائمها.

(٩) ن، م: منحصرة.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٩٥/٣

(١٠) أ، ب: في موضعه، والله أعلم.

(١١) الرافضي: زيادة في (ع) ، والكلام التالي في (ك) ص [٠ - ٩] ٠ (م) .." (١)

"يرجح بمجرد القدرة، بل بداع يقرن مع القدرة، كما يقول ذلك أكثر المثبتين للقدر، فإنهم يقولون: إن الرب تعالى لا يرجح بمجرد القدرة، بل بإرادة مع القدرة.

وكذلك يقول كثير منهم في حق العبد: لا يرجح بمجرد القدرة، (١ بل بداع مع القدرة. ١) (١) وقد قال هذا كثير من أصحاب الأئمة الأربعة، وقاله من أصحاب أحمد القاضي أبو خازم (٢) بن القاضي أبي يعلى] (٣) .

وقد تقدم أن القول الوسط في ذلك أن لها تأثيرا من جنس تأثير (٤) الأسباب في مسبباتها ليس لها تأثير الخلق والإبداع ولا وجودها كعدمها.

وتوجيه هذا الدليل (٥) أن القادر يمتنع أن يرجح أحد مقدوريه (٦) إلا بمرجح [وذلك أنه (٧) إذا كان الفعل والترك نسبتهما إلى القادر سواء كان ترجيح أحدهما على الآخر ترجيحا لأحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح، وهذا ممتنع في بدائه (٨) العقول.

وهذا مبسوط في موضع آخر، وتبين فيه (٩) خطأ من زعم أن الqادر

---

(١) (١ - ١) ساقط من (أ) ، (ب) .

(٢) في النسخ الثلاث: أبو حازم، وهو خطأ.

(٣) هنا ينتهي السقط في نسختي (ن) ، (م) .

(٤) أ، ب: تأثير مثل تأثير.

(٥) أ: ويوجبه هذا الدليل، ب: ويوجب هذا الدليل.

(٦) ن، م: أن يرجح مقدوره.

(٧) ع: لأنه.

(٨) أ، ع: بداية.

(٩) ع: وبين فيه.." (٢)

"بالفلسفة كما ظهر أيضا الغلط في كلام من خلط التصوف بالفلسفة، كصاحب " مشكاة الأنوار " و " الكتب المضنون بها على غير أهلها " (١) وأمثال ذلك (٢) مما قد بسط (٣) الكلام عليها (٤) في غير هذا الموضع.

[الكلام على دليل التمانع عند المتكلمين]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٢٨

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٦٨

حتى أن هؤلاء المتأخرين لم يهتدوا إلى تقرير متقدميهم لدليل التوحيد، وهو دليل التمانع واستشكلوه. وأولئك ظنوا أن هذا [الدليل هو الدليل المذكور في القرآن، في قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ .

وليس الأمر.] (٥) كذلك بل أولئك قصروا في معرفة ما في القرآن، وهؤلاء قصروا في معرفة كلام (٦) أولئك المقصرين، فلما قصروا (٧) في معرفة ما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - (٨) عدلوا (٩) إلى ما أورثهم الشك والحيرة والضلال، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع، لكن ننبه (١٠) عليه هنا.

وذلك أن دليل التمانع المشهور عند المتكلمين: أ نه لو كان للعالم صانعان لكان أحدهما إذا أراد أمرا (١١) وأراد الآخر خلافه، مثل أن

(١) وهو الغزالي.

(٢) أ، ب: وغير ذلك.

(٣) ع: بسطنا.

(٤) أ، ب: عليه.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٦) كلام: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٧) أ: فيما قصروا ب: كما قصروا.

(٨) صلى الله عليه وسلم: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٩) أ، ب: وعدلوا.

(١٠) م: ولكن ننبه، ع: لكن نبهنا.

(١١) أ: صانعان لكان أحدهما أمرا، ب: صانعان أراد أحدهما أمرا.." (١)

"من لوازم نفسه ؛ لأنه إذا كان هذا لا يريد ويفعل إلا مع إرادة الآخر وفعله كانت إرادة كل منهما وفعله جزءا من المقتضي لكون الآخر مريدا فاعلا.

وهذا دور في جزء العلة. والدور في جزء المقتضي ممتنع كالدور في نفس المقتضي، وإذا (١) جوز في المتضايفين كالأبوة والبنوة أن يتلازما فلأن المقتضي التام لهما غيرهما (٢) فلو كانت الإرادتان والفعلان متلازمين (٣) لكان المقتضي التام لهما غير هذا وغير هذا.

وذلك ممتنع، إذ لا شيء فوقهما يجعلهما كذلك، فيلزم أن لا يكون كل (٤) واحد منهما مريدا ولا فاعلا.

وهذه كلها أمور معقولة محققة مبرهنة، كلما تصورها المتصور تصورا صحيحا علم صحتها وهي مبسوطة في غير هذا الموضع.

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٠٤

فتبين (٥) أنه لو قدر إلهان متكافئان (٦) في القدرة لم يفعلا شيئا لا حال الاتفاق ولا حال الاختلاف، فلا بد حينئذ إذا قدر إلهان أن يكون أحدهما أقدر من الآخر، والأقدر عال على من دونه في القدرة بالضرورة، فلو كان ثم آلهة لوجب علو بعضهم على بعض، (٧ ولو علا بعضهم على بعض ٧) (٧) لم

---

(١) ن: فإذا، ب: وإنما.

(٢) ن: والبنوة أن يتلازما فلأن المقتضي به لهما غيرهما، أ: والبنوة متلازمين فلأن المقتضي التام لهما غيرهما، ب: والبنوة وكل متلازمين لأن المقتضي التام لهما غيرهما

(٣) ن: فلو كانت الإرادة، فإن الفعل متلازمين، وهو تحريف.

(٤) كل: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) أ، ب: فتعين.

(٦) أ: إلها لكان متكافيا، ب: إلهان وكانا متكافئين، وكلاهما تحريف.

(٧) (٧ – ٧) ساقط من (أ) ، (ب) .." (١)

"الإلهية (١) فإن ما لا يفعل شيئا لا يصلح أن يكون ربا (٢) يعبد ولم يأمر الله أن يعبد؛ ولهذا بين الله امتناع الإلهية (٣) لغيره تارة ببيان أنه ليس بخالق، وتارة (٤) أنه لم يأمر بذلك لنا (٥) كقوله تعالى: ﴿قل أرأيتم ما تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السماوات ائتوني بكتاب من قبل هذا أو أثارة من علم إن كنتم صادقين﴾ [سورة الأحقاف: ٤] .

وذلك لأن (٦) عبادة ما سوى الله تعالى (٧) قد يقال: إن الله أذن فيه لما فيه من المنفعة (٨) ، فبين سبحانه أنه لم يشرعه، كما قال تعالى: ﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ [سورة الزخرف: ٤٥] وهذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا أن في هذه الآية بيان امتناع الألوهية من جهة الفساد الناشئ عن (٩) عبادة ما سوى الله تعالى ؛ لأنه لا صلاح للخلق إلا بالمعبود المراد لذاته، من جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم، وما سوى الله

---

(١) ن، م: الألوهية.

(٢) يكون ربا: ساقطة من (ن) ، (م) ، (ع) .

(٣) ن، م: الألوهية.

(٤) أ، ب: بخالق وتارة بأنه، ن: بخالق زيادة أنه، م: بخالق وتارة زيادة أنه.

(٥) لنا: ساقطة من (ن) ، (م) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٢٣

(٦) أ، ب: بأن.

(٧) تعالى: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٨) ن، م: من المصلحة.

(٩) ن: والناشئ عن ؛ م: والناشئ من.." (١)

"وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع، وقد تبين بما ذكرناه أن من جعل عباد الله (١) كأعوان السلطان (٢) فهو من أعظم المشركين بالله.

[التعليق على كلام الرافضي عن قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون]

وأما جوابه (٣) عن احتجاجهم بقوله تعالى (٤) : ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ [سورة الصافات: ٥٩ - ٩٦] بأن (٥) المراد بذلك الأصنام، فلا ننازعه (٦) في أن المراد بذلك الأصنام، فإن هذا هو أصح القولين. و " ما " بمعنى الذي، ومن قال: إنها مصدرية والمراد والله خلقكم وعملكم فهو ضعيف (٧) ، فإن سياق الكلام إنما يدل على الأول ؛ لأنه قال: ﴿أتعبدون ما تنحتون - والله خلقكم وما تعملون﴾ [سورة الصافات: ٩٥ - ٩٦] فأنكر عليهم عبادة المنحوت، فالمناسب أن يذكر ما يتعلق بالمنحوت وأنه مخلوق لله.

والتقدير (٨) والله خلق العابد والمعبود، ولأنه لو قال: والله خلقكم وعملكم لم يكن في هذا ما يقتضي ذمهم على الشرك، بل قد يقال: إنه إقامة عذر لهم.

وذلك لأن الواو في قوله: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ واو

---

(١) أ، ب: عبادة الله.

(٢) أ، ب: الملك.

(٣) أ، ب: وأما الجواب، والكلام هنا عن الرافضي ابن المطهر.

(٤) تعالى: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٥) ن، م: فإن.

(٦) م: فلا منازعة.

(٧) ن، م: وهو ضعيف.

(٨) ن، م: فالتقدير.." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٣٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٣٦

"آتية (١) . لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله على " (٢) . عرشه كما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [سورة طه: ٥] وأن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿خلقت بيدي﴾ \ ٣) [سورة (ص) : ٥٧] وكما قال: ﴿بل يداه **مبسوطتان**﴾ [سورة المائدة: ٦٤] وساق الكلام إلى آخره.

فإن قال: أن مراده بالمباينة: أنهم يكفرون كل أهل دار غير دارهم (٣) .، كما أفتى غير واحد من شيوخهم بأن الدار إذا كان الظاهر فيها مذهب النصب، مثل المسح على الخفين، وحل شرب الفقاع، وتحريم المتعة: كانت دار كفر، وحكم بنجاسة ما فيها من المائعات. وإن كان الظاهر مذهب الطائفة المحقة - يعني الإمامية - حكم بطهارة (٤) . ما فيها من المائعات، وإن كان كلا الأمرين ظاهرا كانت دار وقف [فينظر] : فمن (٥) . كان فيها من طائفتهم كان ما عنده من المائعات طاهرا، ومن كان (٦) . من غيرهم حكم بنجاسة ما عنده من المائعات.

قيل (٧) .: هذا الوصف يشاركهم فيه الخوارج، والخوارج في ذلك أقوى منهم ؛ فإن الخوارج ترى السيف، وحروبهم مع الجماعة مشهورة، وعندهم كل دار غير دارهم فهي دار كفر. وقد نازع (٨) . بعضهم

---

(١) آتية: ساقطة من (ن) ، (م)

(٢) المقالات ": وأن الله سبحانه على

(٣) أ، ب: كل أهل دارهم

(٤) ن: بطاهرة، وهو تحريف

(٥) ن، م، ر: وقف فمن، و: وقف بنظر من

(٦) ن، م: وإن كان

(٧) ن، م: قلنا

(٨) أ، ب: وقد تنازع." (١)

"التذكير لما اجتمع المذكر والمؤنث، وهؤلاء خصوا بكونهم من أهل البيت من أزواجه (١) ، فلهذا خصهم بالدعاء لما أدخلهم في الكساء، كما أن مسجد قباء أسس على التقوى، ومسجده [- صلى الله عليه وسلم - (٢)] أيضا أسس على التقوى (٣) وهو أكمل في ذلك، فلما نزل (٤) قوله تعالى: ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين﴾ [سورة التوبة: ١٠٨] بسبب مسجد قباء، تناول اللفظ لمسجد قباء ولمسجده [- صلى الله عليه وسلم -] (٥) بطريق الأولى (٦) .

وقد تنازع العلماء: هل أزواجه (٧) من آله؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد، أصحهما أنهن من آله وأهل بيته (٨) ، كما دل على ذلك ما في الصحيحين [من] قوله: " [اللهم] صل (٩) على (١٠) محمد وعلى أزواجه وذريته (١١) "

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٤٦٥

وهذا مبسوط في موضع آخر.

(١) ب (فقط) : من أهل البيت بالأولى من أزواجه.

(٢) - صلى الله عليه وسلم -: زيادة في (أ) ، (ب) ، (م) .

(٣) : ساقط من (أ) ، (ب) وفيهما. . على التقوى وكان قوله. . الخ.

(٤) : ساقط من (أ) ، (ب) وفيهما. . على التقوى وكان قوله. . الخ.

(٥) صلى الله عليه وسلم: في (أ) ، (ب) فقط.

(٦) سيرد ابن تيمية بالتفصيل على استدلال ابن المطهر بآية سورة الأحزاب فيما يأتي (ب) ٢٠/٤ - ٢٥ وانظر (ك) ١٥١ (م) - ١٥٢ (م) .

(٧) أ، ب: في كون أزواجه.

(٨) أ، ب: وأهل البيت.

(٩) ن: الصحيحين قوله صل. . .

(١٠) على: ساقطة من (ب) فقط.

(١١) الحديث عن أبي حميد الساعدي - رضي الله عنه - في: البخاري ١٤٦/٤ (كتاب الأنبياء، باب حدثنا موسى بن إسماعيل. .) ونصه: أنهم قالوا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " قولوا: اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد ". والحديث في: مسلم ٣٠٦/١ (كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد التشهد) ، الموطأ ١٦٥/١ (كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما جاء في الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم -) ، سنن النسائي ٤٢/٣ (كتاب السهو، باب كيف الصلاة على النبي. . نوع آخر) ، سنن ابن ماجه ٢٩٣/١ (كتاب إقامة الصلاة باب الصلاة على النبي) .." (١)

"الحج، وهي سنة الوفود. فإن مكة لما فتحت سنة ثمان قدمت وفود العرب من كل ناحية، فهذه الآية تدل على كمال اتصالهم برسول الله - صلى الله عليه وسلم -، كما دل على ذلك حديث الكساء، ولكن هذا لا يقتضي أن يكون الواحد منهم أفضل من سائر المؤمنين ولا أعلم منهم، لأن الفضيلة بكمال الإيمان والتقوى لا بقرب النسب.

كما قال تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ [سورة الحجرات: ١٣] . وقد ثبت أن الصديق كان أتقى الأمة بالكتاب والسنة، وتواتر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: " «لو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا» " (١) وهذا مبسوط في موضعه.

وأما ما نقله عن علي (٢) أنه كان يصلي كل يوم وليلة ألف ركعة، فهذا يدل على جهله بالفضيلة وجهله بالواقع. أما أولا

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٤/٤

فلأن (٣) هذا ليس بفضيلة، فإنه قد ثبت في الصحيح «عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه كان لا يزيد في الليل على ثل ا ث عشرة ركعة» (٤) . وثبت عنه في الصحيح أنه قال

---

(١) مضى هذا الحديث من قبل في هذا الكتاب ٥١٢/١.

(٢) عن علي: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٣) ن، م: فإن.

(٤) ورد أكثر من حديث عن بعض الصحابة جاء فيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان لا يزيد عن ثلاث عشرة ركعة في صلاة الليل. انظر الأحاديث عن ابن عباس، وعائشة - رضي الله عنهما - في: البخاري ٥١/٢ (كتاب التهجد، باب كيف كان صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - وكم كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي من الليل) ، مسلم ٥٠٨/١ - ٥١٠ (كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل. . .) الأحاديث رقم ١٢١ - ١٢٨، سنن الترمذي ٢٧٤/١ - ٢٧٦ (كتاب الصلاة، باب ما جاء في وصف صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - بالليل) .." [1]

"وقال للأشعريين: " إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو نفدت نفقة عيالهم (١) بالمدينة جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد ثم قسموه بينهم بالسوية، هم مني وأنا منهم " وهذا في الصحيح (٢) ، والأول أيضا في الصحيح.

وفي الصحيح [أيضا] (٣) أنه «قال لجليبيب (٤) : " هذا مني وأنا منه [هذا مني وأنا منه] » (٥) "، (٦) وهذا مبسوط في موضعه.

---

(١) ن، م، و، هـ، ر: عيالاتهم.

(٢) الحديث بألفاظ مقاربة عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - في: البخاري ١٣٨/٣ (كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد. . .) ، مسلم ١٩٤٤/٤ ١٩٤٥ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين - رضي الله عنهم -) . ومعنى " أرملوا في الغزو ": أي فني طعامهم.

(٣) أيضا: ساقطة من (ن) ، (م) ، (و) .

(٤) في جميع النسخ: خيبب، وهو خطأ. والتصويب من " المنتقى من منهاج الاعتدال " للذهبي، ص ١٧٠. وقال ابن حجر في الإصابة ٢٤٤/١ عنه - رضي الله عنه -: " غير منسوب تصغير جلباب ".

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) ، (أ) ، (ب) .

(٦) الحديث عن أبي برزة الأسلمي - رضي الله عنه - في: مسلم ١٩١٨/٤ ١٩١٩. ونصه: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان في مغزى له، فأفاء الله عليه، فقال لأصحابه: " هل تفقدون من أحد؟ " قالوا: نعم، فلانا وفلانا وفلانا. ثم قال: " هل تفقدون من أحد؟ " قالوا: نعم، فلانا وفلانا وفلانا. . ثم قال: " هل تفقدون من أحد؟ " قالوا: لا. قال:

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٨/٤

" لكني أفقد جليبيبا، فطلبوه " فطلب في القتلى، فوجدوه إلى جنب سبعة قد قتلهم، ثم قتلوه. فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فوقف عليه فقال: " قتل سبعة، ثم قتلوه. هذا مني وأنا منه، هذا مني وأنا منه ". قال: فوضعه على ساعديه، ليس له إلا ساعدا النبي - صلى الله عليه وسلم -. قال: فحفر له ووضع في قبره، ولم يذكر غسلا ". والحديث في: المسند (ط. الحلبي) ٤/٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥.." (١)

"محل الجار والمجرور، يكون المعنى: وامسحوا برءوسكم، وامسحوا أرجلكم إلى الكعبين. وقولهم (١) : مسحت الرجل، ليس مرادفا لقوله (٢) : مسحت بالرجل، فإنه إذا عدي بالباء أريد به (٣) معنى الإلصاق، أي ألصقت به شيئا. وإذا قيل: مسحته، لم يقتض ذلك أن يكون ألصقت به شيئا، وإنما يقتضي مجرد المسح، وهو لم يرد مجرد المسح (٤) باليد بالإجماع، فتعين أنه إذا (٥) مسحه بالماء، وهو مجمل، فسرته السنة، كما في قراءة الجر.

وفي الجملة فالقرآن ليس فيه نفي إيجاب الغسل، بل فيه إيجاب المسح، فلو قدر أن السنة أوجبت قدرا زائدا على ما أوجبه القرآن لم يكن في هذا رفعا لموجب القرآن، فكيف إذا فسرته وبينت معناه؟ وهذا مبسوط في موضعه.

وفي الجملة فيعلم أن سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - هي التي تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتعبر عنه، فالسنة المتواترة (٦) تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن، فإن الرسول - صلى الله عليه وسلم - بين للناس لفظ القرآن ومعناه، كما قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرءون القرآن: عثمان (٧) بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهم، أنهم

---

(١) (فقط) : وقولك.

(٢) أ، ب: لقولك.

(٣) ن، م: منه.

(٤) (٤٤) ساقط من (أ) ، (ب) .

(٥) إذا: كذا في (أ) ، (ب) . وفي سائر النسخ: أراد.

(٦) أ، ب: فالقرآن والسنة المتواترة، وهو خطأ.

(٧) أ، ب: القرآن على عثمان.." (٢)

"ومع هذا فلما استشار بعض (١) ولاة الأمر في غزوهم، وكتبت جوابا مبسوطا في غزوهم، وذهبنا إلى ناحيتهم وحضر عندي جماعة منهم، وجرت بيني وبينهم مناظرات ومفاوضات يطول وصفها، فلما فتح المسلمون بلدهم (٢) ، وتمكن المسلمون منهم، نهيتهم عن قتلهم وعن سبيهم (٣) ، وأنزلناهم في بلاد المسلمين متفرقين لئلا يجتمعوا.

فما أذكره في هذا الكتاب من (٤) ذم الرافضة وبيان كذبهم وجهلهم قليل من كثير مما أعرفه منهم، ولهم شر كثير لا

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤/٣٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤/١٧٦

أعرف تفصيله.

ومصنف هذا الكتاب وأمثاله من الرافضة، إنما نقابلهم ببعض ما فعلوه بأمة محمد - صلى الله عليه وسلم: سلفها وخلفها ؛ فإنهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين، وإلى خيار أمة أخرجت للناس، فجعلوهم شرار الناس، وافتروا عليهم العظائم، وجعلوا حسناتهم سيئات (٥) ، وجاءوا إلى شر من انتسب إلى الإسلام من أهل الأهواء وهم الرافضة ب أ صنافها: غاليها وإماميها وزيديها والله يعلم، وكفى بالله عليما (٦) ، ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شر منهم: لا أجهل ولا أكذب، ولا أظلم، ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان، وأبعد عن حقائق

---

(١) بعض: ساقطة من (ن) ، (م) ، (و) .

(٢) و: فلما فتح الله بلدهم.

(٣) ح: وسببهم.

(٤) ح، ب: في.

(٥) ح، ب: سيئاتهم.

(٦) ن، م، أ، و: وكفى به عليما.." (١)

"وعلى هذا فالشيطان مشتق من شطن، وعلى الاشتقاق الأكبر هو من باب (١) شاط يشيط، لأنهما اشتركا في الشين والطاء. والنون والياء متقاربتان.

فهو سبحانه (٢) أمر في سورة الناس بالاستعاذة من: شر الوسواس من الجنة والناس، الذي يوسوس في صدور الناس. ويدخل في ذلك وسوسة نفس الإنسان له، ووسوسة غيره له.

والقول في معنى الآية مبسوط في مصنف مفرد (٣) .

والمقصود هنا أنه قد ثبت (٤) في الصحاح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من حديث أبي هريرة وابن عباس: " «أن العبد إذا هم بخطيئة لم تكتب عليه، فإن تركها لله كتبت له حسنة كاملة، فإن عملها كتبت عليه سيئة واحدة، وأنه إذا (٥) هم بحسنة كتبت له حسنة كاملة، فإن عملها كتبت له عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة» " (٦) .

---

(١) باب: زيادة في (ن) ، (م) .

(٢) ح، ب: فالله سبحانه.

(٣) و: في غير هذا الموضع، وقول ابن تيمية: والقول في معنى الآية. . . إلخ، يفهم منه أن له مصنفا مفردا عن آية

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٦٠/٥

٢٥٩ من سورة البقرة، ولم أجد فيما بين يدي من مراجع ومخطوطات ما يدل على ذلك، ولعل الصواب: والقول في معنى السورة **مبسوط** في مصنف مفرد، ويكون مقصود ابن تيمية سورة الناس، فإن له رسالة خاصة في تفسيرها نشرت في مجموع فتاوى الرياض ١٧/٥٠٩ - ٥٣٦

(٤) ن: فإن قيل: إنه قد ثبت.

(٥) ن، م: وإذا.

(٦) الحديث مع اختلاف في الألفاظ عن ابن عباس رضي الله عنهما في البخاري ٨/١٠٣ (كتاب الرقاق، باب من هم بحسنة أو بسيئة) مسلم ١/١١٧ - ١١٨ كتاب الإيمان باب إذا هم العبد بحسنة كتبت، سنن الترمذي ٤/٣٣٠ (كتاب التفسير، [سورة الأنعام] والحديث في سنن الدارمي وسنن أحمد في مواضع كثيرة.." (١)

"يتخيلون ما لا حقيقة له. وهذا كله (١) **مبسوط** في موضعه، وإنما الغرض هنا التمثيل بأقوال المختلفين (٢) التي كلها باطلة.

ومثال ذلك: إذا تنازع في القدر القدرية من المعتزلة وغيرهم، والقدرية المجبرة (٣) من الجهمية وغيرهم، فقالوا جميعا: إرادة الله هي محبته وهي رضاه (٤) . ثم قالت المعتزلة: وهو سبحانه يحب الإيمان والعمل الصالح، ويكره الكفر والفسوق والعصيان، فلا يكون مريدا له.

قالوا: والدليل على ذلك قوله: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ [سورة الزمر: ٧] وقوله: ﴿إذ يبيتون ما لا يرضى من القول﴾ [سورة النساء: ١٠] ، وقوله: ﴿والله لا يحب الفساد﴾ [سورة البقرة: ٢٠٥] .

والفقهاء متفقون على أن أفعال البر تنقسم إلى واجب ومستحب، والمستحب هو ما أحبه الله ورسوله، وأن المنهي عنه (٥) كله مكروه، كرهه الله ورسوله. والكراهة نوعان: كراهة تحريم، وكراهة تنزيه.

وقد قال - تعالى - لما ذكر المحرمات: ﴿كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها﴾ [سورة الإسراء: ٣٨] . وفي الصحيحين عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: " «إن الله يكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة

---

(١) كله: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٢) ن، م: التمثيل بين أقوال المختلفين، ي: التمثيل وأقوال المختلفين.

(٣) ن: والجهمية المجبرة.

(٤) ب: هي محبته ورضاه، و: هي تحببه وهي رضاه.

(٥) عنه: زيادة في (ب) فقط.." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/١٩٣

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٣٠٠

"يحصل إلا بذبحهما جميعا. وكل من قال: إنه إسحاق، فإنما أخذه عن اليهود، أهل التحريف والتبديل، كما أخبر الله – تعالى – عنهم.

[وقد بسطنا هذه المسألة في مصنف مفرد] (١) .

والمقصود هنا أن الخليلين هما أكمل خاصة الخاصة توحيدا ؛ فلا يجوز أن يكون في أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – من هو أكمل توحيدا من نبي من الأنبياء، فضلا عن الرسل، فضلا عن أولي العزم، فضلا عن الخليلين.

وكمال توحيدهما بتحقيق إفراد الألوهية، وهو أن لا يبقى في القلب شيء لغير الله أصلا، بل يبقى العبد (٢) مواليا لربه في كل شيء، يحب ما أحب، ويبغض ما أبغض، ويرضى بما رضي (٣) ، ويسخط بما سخط (٤) ، ويأمر بما أمر، وينهى عما نهى.

وأما التوحيد الثاني الذي ذكره وسماه " توحيد الخاصة "، فهو الفناء في توحيد الربوبية، وهو أن يشهد ربوبية (٥) الرب لكل ما سواه، وأنه وحده رب كل شيء ومليكه، والفناء إذا كان في توحيد الألوهية: وهو (٦) أن

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) ، وفي (و) بدلا منه: " وهذا مبسوط في موضعه ". وقال ابن الهادي في " العقود الدرية " ص ٥٤ " وله جواب في أن الذبيح من ولد إبراهيم – عليه السلام – هو إسماعيل، واحتج لذلك بأدلة كثيرة "، وذكره ابن القيم في " أسماء مؤلفات ابن تيمية "، ص ٢٢.

(٢) ب فقط: لغير الله أصلا، وكمال هذا التوحيد يوجب أن يبقى العبد.

(٣) رضي: كذا في (و) ، (ب) وفي سائر النسخ: يرضى.

(٤) ن، م، ي: يسخط.

(٥) ح، ب، و: بربوبية.

(٦) ب فقط: هو.." (١)

"وأمثاله (١) من المتفلسفة يثبت الرؤية لله، ويفسرها بهذا المعنى] (٢) .

وهذه اللذة أيضا ثابتة بعد الموت، لكنهم مقصرون في تحقيقها، وإثبات غيرها من لذات الآخرة، كما هو مبسوط في موضعه.

وأما أبو المعالي، وابن عقيل، ونحوهما فينكرون أن يلتذ أحد بالنظر إليه. وقال أبو المعالي: يمكن أن يحصل (٣) مع النظر إليه لذة ببعض

---

(١) م: الفارابي وأبي حامد وأمثاله، ويقول الدكتور إبراهيم مدكور في كتابه " في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيق ص ٣٥ – ٣٦ ط. عيسى الحلبي ١٣٦٧ – ١٩٤٧ " لعل أخص خصائص النظرية الصوفية التي قال بها الفارابي إنها قائمة

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٣٥٥

على أساس عقلي فليس تصوفه بالتصوف الروحي البحت الذي يقوم على محاربة الجسم والبعد عن اللذائذ لتطهر النفس وترقى في مدارج الكمال، بل هو تصوف نظري يعتمد على الدراسة والتأمل. . إلخ "، ويقول الفارابي في "كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة " ص ١٦ - ١٧ ط. مكتبة الحسين التجارية، الطبعة الثانية ١٣٦٨ ١٩٤٨ " وإذا كان الأول وجوده أفضل الوجود، فجماله فائت لجمال كل ذي الجمال، وكذلك زينته وبهاؤه، واللذة والسرور والغبطة إنما ينتج ويحصل أكثر بأن يدرك الأجمل والأبهى والأزين بالإدراك الأتقن والأتم، فإذا كان هو الأجمل في النهاية والأبهى والأزين، فإدراكه لذاته الإدراك الأتقن في الغاية وعلمه بجوهره العلم الأفضل. . لذة لا نفهم نحن كنهها ولا ندري مقدار عظمها إلا بالقياس والإضافة إلى ما نجده من اللذة عندما نكون قد أدركنا ما هو عندنا أكمل وأبهى إدراكا وأتقن وأتم. . إلخ ".

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٣) و: أن نجعل.." (١)

"ماء الأذن، وملوحة ماء البحر. وذلك يدلهم على الحكمة فيما لم يعلموا حكمته، فإن من رأى إنسانا بارعا في النحو أو الطب أو الحساب أو الفقه، وعلم أنه أعلم منه بذلك، إذا أشكل عليه بعض كلامه فلم يفهمه، سلم ذلك إليه. فرب العالمين الذي بهرت العقول حكمته ورحمته، الذي أحاط بكل شيء علما، وأحصى كل شيء عددا، وهو أرحم الراحمين، وأحكم الحاكمين، وأرحم بعباده من الوالدة بولدها، كيف لا يجب على العبد أن يسلم ما جهله (١) من حكمته إلى ما علمه منها؟ ! .

وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع، والمقصود هنا التنبيه على المختلفين في الكتاب، الذين يرد كل منهم قول الآخر، وفي كلام كل منهم حق وباطل، وقد ذكرنا مثالين: مثالا في الأسماء والأحكام والوعد والوعيد، ومثالا في الشرع والقدر.

[الكلام على أن القرآن كلام الله غير مخلوق]

ونذكر مثالا ثالثا في القرآن ؛ فإن الأئمة والسلف اتفقوا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، بل هو الذي تكلم به بقدرته ومشيئته، لم يقل أحد منهم إنه مخلوق، ولا إنه قديم.

وصار المختلفون بعدهم على قولين: قوم (٢) يقولون: هو مخلوق خلقه [الله] في غيره (٣) ، والله لا يقوم به كلام، ويقولون: الكلام صفة فعل لا صفة ذات، ومرادهم بالفعل ما كان منفصلا عن الفاعل غير قائم به، وهذا لا يعقل أصلا، ولا يعرف متكلم لا يقوم به كلامه.

---

(١) ن، م: ما جهل.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٣٩١

(٢) ب: فقوم.

(٣) ن، م، و: خلقه في غيره.." (١)

"وفي الصحيح (١) عنه - صلى الله عليه وسلم -: «يقول الله تعالى: " ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه» (٢) .

وفي القرآن والحديث من هذا ما يطول ذكره. وقد بسطنا هذا في كتاب " درء (٣) تعارض العقل والنقل " وغيره.

وقد أخبر الله تعالى في القرآن بندائه لعباده في أكثر من عشرة مواضع. والنداء لا يكون إلا صوتا باتفاق أهل اللغة وسائر الناس. والله أخبر: أنه نادى موسى حين جاء الشجرة، فقال: ﴿فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين﴾ [سورة النمل: ٨] ، ﴿فلما أتاها نودي ياموسى - إني أنا ربك﴾ [سورة طه: ١١ - ١٢] ، ﴿فلما أتاها نودي من شاطئ الوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة﴾ [سورة القصص: ٣٠] ، ﴿وإذ نادى ربك موسى أن ائت القوم الظالمين﴾ [سورة الشعراء: ١٠] ، ﴿وناديناه من جانب الطور الأيمن﴾ [سورة مريم: ٥٢] ﴿هل أتاك حديث موسى - إذ ناداه ربه بالوادي المقدس طوى﴾ [سورة النازعات: ١٥ - ١٦] ، ﴿وما كنت بجانب الطور إذ نادينا﴾ [سورة القصص: ٤٦] ، ﴿ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾ [سورة القصص: ٦٢ - ٧٤]

---

(١) ب (فقط) : وفي الصحيحين.

(٢) الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في البخاري ٨/١٠٥ (كتاب الرقاق باب التواضع) ، وأوله فيه: " إن الله قال من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل. . . الحديث "، وهو عن عائشة رضي الله عنها في: المسند (ط. الحلبي) ٦/٢٥٦

(٣) ن، م: وقد بسطناه في درء. .، و: هذا مبسوط في غير هذا الموضع.." (٢)

"كان فيها ما لا يفتقر إلى خلق، جاز أن يكون الخلق نفسه لا يفتقر إلى خلق آخر.

وهذه المواضع مبسوطة في غير هذا الموضع، والمقصود التمثيل بكلام المختلفين في الكتاب، الذين في قول كل واحد منهم حق وباطل، وأن الصواب ما دل عليه الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

والناس لهم في طلب العلم والدين طريقان مبتدعان وطريق شرعي، فالطريق الشرعي هو النظر فيما جاء به الرسول والاستدلال بأدلته، والعمل بموجبها ؛ فلا بد من علم بما جاء به (١) وعمل به، لا يكفي أحدهما.

وهذا الطريق متضمن للأدلة العقلية والبراهين اليقينية ؛ فإن الرسول بين بالبراهين العقلية ما يتوقف السمع عليه، والرسل بينوا للناس العقليات التي يحتاجون إليها، كما ضرب الله في القرآن من كل مثل، وهذا هو الصراط المستقيم الذي أمر الله عباده أن يسألوه هدايته.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤١٦

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٢٣

وأما الطريقان المبتدعان: فأحدهما: طريق أهل الكلام البدعي والرأي البدعي ؛ فإن هذا فيه باطل كثير، وكثير من أهله يفرطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال، فيبقى هؤلاء في فساد علم وفساد عمل، وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة.

والثاني: طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادة البدعية، وهؤلاء

---

(١) ح: من علم ما جاء به.." (١)

"فإنهم أثبتوا موجبا بذات مجردة عن الصفات يستلزم مفعولاته، حتى لا يتأخر عنه شيء، وأثبتوا له من الوحدة ما يضمنونه نفي صفاته وأفعاله القائمة به، وقالوا: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، والواحد الذي ادعوه لا حقيقة له إلا في الأذهان لا في الأعيان.

والكلام على مذاهبهم وإبطالها **مبسوط** في موضع آخر، وقد بينا أنهم أكثر الناس تناقضا واضطرابا، وأن دعواهم أنه علة موجبة للمعلول (١) أزلا وأبدا فاسدة من وجوه كثيرة.

وأما إذا قيل: هو موجب بالذات بمعنى أنه يوجب بمشيئته وقدرته ما يريد أن يفعله ؛ فهذا هو الفاعل بقدرته ومشيئته، فتسمية المسمى له موجبا بذاته نزاع لفظي.

وأكثر الجهمية والقدرية لا يقولون: إنه بقدرته ومشيئته يلزم وجود مقدوره، بل قد يحصل وقد لا يحصل، فيرجح (٢) إن حصل بلا مرجح.

وهذه الأمور **مبسوطة** في موضع آخر، والمقصود هنا أن الجهمية تثبت نبوة لا تستلزم فصل صاحبها ولا كماله، ولا اختصاصه قط بشيء من صفات الكمال، بل يجوز أن يجعل من هو من أجهل (٣) الناس نبيا.

ثم الجهمية المحضة عندهم يخلق الله كلاما في غيره فينزل به الملك. وأما الكلابية فعندهم النبوة تعلق المعنى القائم بالذات بالنبي، بمعنى أنت عبدي ورسولي. فيقولون في النبوة من جنس ما قالوه في

---

(١) ن، م: للمفعول.

(٢) و: فرجح.

(٣) ح، م، ب: من هو أجهل.." (٢)

"وكذلك إذا قيل: إما قديم وإما محدث، وإما لا قديم ولا محدث، وإما واجب وإما ممكن، وإما لا واجب ولا ممكن، وكذلك ما أشبه هذا.

ودخل الغلط على هؤلاء حيث ظنوا أن مجرد تقدير الذهن وفرضه يقتضي إمكان ذلك في الخارج، وليس كذلك، بل

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٢٨

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٣٦

الذهن يفرض أمورا ممتنعة، لا يجوز وجودها في الخارج، ولا تكون تلك التقديرات إلا في الذهن لا في الخارج.

وهذه الأمور مبسوطة في موضع آخر، ولكن المقصود هنا ذكر ما اختلف فيه الناس من جهة الذم والعقاب، وبينا أن الحال يرجع إلى أصلين: أحدهما: أن كل ما تنازع فيه الناس: هل يمكن [كل] (١) أحد اجتهاد يعرف به الحق؟ أم (٢) الناس ينقسمون إلى قادر على ذلك وغير قادر؟ .

والأصل الثاني: المجتهد العاجز عن معرفة الصواب: هل يعاقبه الله أم لا يعاقب من اتقى الله ما استطاع وعجز عن معرفة بعض الصواب؟

وإذا عرف هذان الأصلان، فأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -[جميع] (3) ما يطعن به فيهم أكثره كذب، والصدق منه غايته أن يكون ذنبا أو خطأ، والخطأ مغفور، والذنب له أسباب متعددة توجب المغفرة، ولا يمكن أحد (٤) أن يقطع بأن واحدا منهم فعل من الذنوب ما يوجب النار

---

(١) كل: ساقطة من (ن) .

(٢) ن: بل.

(٣) جميع: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٤) ر، ب، ي: أحدا.." (١)

"الشر.

وأما الأموال التي تأول فيها [عثمان] (١) ، فكما تأول علي في الدماء. وأمر الدماء أخطر وأعظم.

ويقال: ثانيا: هذا النص الذي تدعونه أنتم فيه مختلفون اختلافا يوجب العلم الضروري بأنه ليس عندكم ما يعتمد عليه فيه، بل كل قوم منكم يفترون ما شاءوا.

وأيضا فجماهير المسلمين يقولون: إنا نعلم علما يقينا (٢) ، بل ضروريا كذب هذا النص، بطرق كثيرة مبسوطة في مواضعها.

ويقال (٣) : ثالثا: إذا كان كذلك ظهرت حجة عثمان؛ فإن عثمان يقول: إن بني أمية كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يستعملهم في حياته، واستعملهم بعده من لا يتهم بقرابة: فيهم أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - وعمر - رضي الله عنه -. ولا نعرف قبيلة من قبائل قريش فيها عمال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - أكثر من بني عبد شمس؛ لأنهم كانوا كثيرين، وكان فيهم شرف وسؤدد، فاستعمل النبي - صلى الله عليه وسلم - في عزة الإسلام على أفضل الأرض مكة عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية، واستعمل على نجران أبا سفيان بن حرب بن أمية، واستعمل [أيضا] (٤) خالد بن سعيد بن العاص على صدقات بني مذحج

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٦٠

(١) عثمان: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٢) ح، ر، م: يقينا

(٣) ح، ر: وقيل.

(٤) أيضا: ساقطة من (ن) ، (م) .." (١)

"وقيل له: تلك الأحاديث التي في فضائل علي إنما رواها (١) الصحابة الذين قدحت فيهم، فإن كان القدح صحيحا بطل النقل، وإن كان النقل صحيحا بطل القدح. وإن قال: بنقل الشيعة أو تواترهم. قيل له: الصحابة لم يكن فيهم من الرافضة أحد. والرافضة تطعن في جميع الصحابة إلا نفرا قليلا: بضعة عشر. ومثل هذا قد يقال: إنهم قد (٢) تواطئوا على ما نقلوه، فمن قدح في نقل الجمهور كيف يمكنه إثبات نقل نفر قليل وهذا مبسوط في موضعه. والمقصود أن قوله: " وغير علي من الثلاثة لا تجب مودته "كلام باطل عند الجمهور، بل مودة هؤلاء أوجب عند أهل السنة من مودة علي، لأن وجوب المودة على مقدار الفضل، فكل من كان أفضل كانت مودته أكمل. وقد قال تعالى: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا﴾ [سورة مريم: ٩٦] . قالوا: يحبهم ويحببهم إلى عباده. وهؤلاء أفضل من آمن وعمل صالحا من هذه الأمة بعد نبيها، كما قال تعالى: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود﴾ [سورة الفتح: ٢٩] إلى آخر السورة. وفي الصحيحين عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه سئل: «أي الناس أحب إليك؟ قال: " عائشة ". قيل (٣) : فمن الرجال؟ قال: " أبوها» (٤) .

---

(١) م: ردها، وهو تحريف.

(٢) قد: زيادة في (ن) .

(٣) س، ب: قال.

(٤) سبق هذا الحديث فيما مضى ٣٥٦/٤." (٢)

"فيقال (١) : لا ريب أن الفضيلة التي حصلت لأبي بكر في الهجرة لم تحصل لغيره من الصحابة بالكتاب والسنة والإجماع، فتكون هذه الأفضلية ثابتة له دون عمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة، فيكون هو الإمام. فهذا هو الدليل الصدق الذي لا كذب فيه. يقول الله: ﴿إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا﴾ [سورة التوبة: ٤٠] . ومثل هذه الفضيلة لم تحصل لغير أبي بكر قطعا، بخلاف الوقاية بالنفس، فإنها لو كانت صحيحة فغير واحد من الصحابة وقى النبي - صلى الله عليه وسلم - بنفسه. وهذا واجب على كل مؤمن، ليس من الفضائل المختصة بالأكابر من الصحابة. والأفضلية إنما تثبت بالخصائص لا بالمشتركات.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٩٢/٦

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٠٦/٧

يبين ذلك أنه لم ينقل أحد أن عليا أوذي في مبيته (٢) على فراش النبي، وقد أوذي غيره في وقايتهم (٣) النبي - صلى الله عليه وسلم -: تارة بالضرب، وتارة بالجرح، وتارة بالقتل. فمن فداه وأوذي أعظم ممن فداه ولم يؤذ. وقد قال العلماء: ما صح لعلي من الفضائل فهي مشتركة، شاركه فيها غيره، بخلاف الصديق، فإن كثيرا من فضائله - وأكثرها - خصائص له، لا يشركه فيها غيره. وهذا مبسوط في موضعه (٤) .

---

(١) ن: العاشر، وهو تحريف.

(٢) م: في بيته، وهو تحريف.

(٣) ب: وقايته.

(٤) س، ب: في موضعه، والله أعلم.." (١)

"أن يكونوا أفضل من سائر أهل البيوت. وهذا مذهب أهل السنة والجماعة الذين يقولون: بنو هاشم أفضل قريش، وقريش أفضل العرب، والعرب أفضل بني آدم.

وهذا هو المنقول عن أئمة السنة، كما ذكره حرب الكرماني عمن لقيهم مثل أحمد وإسحاق وسعيد بن منصور وعبد الله بن الزبير الحميدي وغيرهم.

وذهبت طائفة إلى منع التفضيل بذلك، كما ذكره القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى في " المعتمد " وغيرهما.

والأول أصح ؛ فإنه قد ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الصحيح (١) أنه قال: " «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشا من كنانة، واصطفى هاشما من قريش، واصطفاني من بني هاشم» " (٢) . وروي: " إن الله اصطفى بني إسماعيل " وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

[فصل البرهان الثلاثون " مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان " والجواب عليه]

فصل

قال الرافضي (٣) : " البرهان الثلاثون: قوله تعالى: ﴿مرج البحرين يلتقيان - بينهما برزخ لا يبغيان﴾ [سورة الرحمن: ١٩ - ٢٠] (٤) .

---

(١) في الصحيح: ساقطة من (س) ، (ب) .

(٢) ن، س، ب:. . . إسماعيل واصطفى هاشما من بني كنانة، واصطفاني من بني هاشم، وهو خطأ، وسبق الحديث قبل قليل.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٢١/٧

(٣) في (ك) ص ١٦٢ (م) ، ١٦٣ (م) .

(٤) في (ك) الآية ١٩ من سورة الرحمن فقط.." (١)

"ومن كان أكمل في هذا الوصف كان أكرم عند الله فيكون (١) أحب إليه فقد ثبت بالدلائل الكثيرة أن أبا بكر هو أكرم الصحابة في الصديقية، وأفضل الخلق بعد الأنبياء الصديقون، ومن كان أكمل في ذلك كان أفضل.

وأيضا فقد ثبت في النقل الصحيح عن علي أنه قال: " خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر " واستفاض ذلك، وتواتر عنه (٢) ، وتوعد بجلد المفتري من يفضله عليه (٣) ، وروي عنه أنه سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم (٤) ، ولا ريب أن عليا لا يقطع بذلك إلا عن علم.

وأيضا، فإن الصحابة أجمعوا على تقديم عثمان الذي عمر أفضل منه (٥) ، وأبو بكر أفضل منهما، وهذه المسألة مبسوطة في غير هذا الموضع، وتقدم بعض ذلك، ولكن ذكر هذا (٦) لنبين (٧) أن حديث الطير من الموضوعات.

[التاسع ما رواه الجمهور أنه أمر الصحابة بأن يسلموا على علي بإمرة المؤمنين]

فصل.

قال الرافضي (٨) : " التاسع: ما رواه الجمهور «أنه أمر الصحابة (٩)

---

(١) ن، م، س: ليكون

(٢) سبق هذا الأثر فيما مضى ١/١٢، ٢/٧٢

(٣) سبق هذا الأثر فيما مضى ١/٣٠٨

(٤) لم أعرف مكان هذا الحديث

(٥) س: على أن تقديم عثمان أفضل منه ؛ ب: على أن عثمان أفضل منه

(٦) ب: هنا

(٧) س، ب: ليبين

(٨) في (ك) ص ١٧١ (م) - ١٧٢ (م)

(٩) ك: الجمهور من أنه صلى الله عليه وسلم وآله أمر أصحابه. . .." (٢)

"ذلك مبسوطة في موضعها، فإنه لم يكن أحد يقضي ويخطب ويفتي بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكر رضي الله عنه، ولم يشتبه على الناس شيء من أمر دينهم إلا فصله أبو بكر، فإنهم شكوا في موت النبي صلى الله عليه وسلم فبينه أبو بكر، ثم شكوا في مدفنه فبينه، ثم شكوا في قتال مانعي الزكاة، فبينه أبو بكر، وبين لهم النص في

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٧/٢٤٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٧/٣٨٥

قوله تعالى: ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين﴾ (سورة الفتح: ٢٧) ، وبين لهم «أن عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة» ، ونحو ذلك، وفسر الكلالة فلم يختلفوا عليه.

وكان علي وغيره يروون عن أبي بكر، كما في السنن «عن علي قال: كنت إذا سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم حديثا نفعني الله بما شاء أن ينفعني منه، فإذا حدثني غيره استحلفته (١) ، فإذا حلف لي صدقته، وحدثني أبو بكر – وصدق أبو بكر – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما من مسلم يذنب ذنبا ثم يتوضأ ويصلي ركعتين يستغفر الله تعالى إلا غفر له» (٢) .

---

(١) س، ب: أستحلفه

(٢) الحديث مع اختلاف في بعض الألفاظ عن علي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما في: سنن أبي داود ٢/١١٤ ١١٥ (كتاب الصلاة، باب في الاستغفار) وأوله عن علي: كنت رجلا إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم. . . وفيه: وصدق أبو بكر رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول: ما من عبد يذنب ذنبا فيحسن الطهور ثم يقوم فيصلي. . . . الحديث. وهو في سنن الترمذي ٤/٢٩٦ (كتاب تفسير القرآن، تفسير سورة آل عمران) ؛ سنن ابن ماجه ١/٤٤٦ (كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة) ؛ المسند (ط. المعارف) ١/١٥٣ ١٥٤، ١٧٨، وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه: " إسناده صحيح. . . وقال: أطال الحافظ ابن حجر العسقلاني في التهذيب الكلام على هذا الحديث ١: ٢٦٧ ٢٦٨. . . وقال: " هذا الحديث جيد الإسناد " وأشار إليه البخاري في التاريخ الكبير ١/٢ \ ٥٥ "." (١)

"وكلا القولين، خطأ وقد بسطنا الكلام عليهما في غير هذا الموضع.

وقد يراد بالمادة المادة الكلية المشتركة بين الأجسام، وبالصورة (١) الصورة الكلية المشتركة بين الأجسام، ويدعون أن كليهما جوهر عقلي، وهو غلط ؛ فإن المشترك بين الأجسام أمر كلي، والكليات لا توجد كليات (٢) إلا في الأذهان لا في الأعيان، وكل ما وجد في الخارج فهو مميز بنفسه عن غيره، لا يشركه فيه غيره، إلا في الذهن إذا أخذ كليا.

والأجسام يعرض لها الاتصال والانفصال، وهو الاجتماع والافتراق، وهما من الأعراض، ليس الانفصال شيئا قائما بنفسه، كما أن الحركة ليست شيئا قائما بنفسه، غير الجسم المحسوس يرد عليه الاتصال والانفصال، ويسمونه الهيولى والمادة، وهذا وغيره **مبسوط** في غير هذا الموضع (٣) .

وكثير من الناس قد لا يفهمون حقيقة ما يقولون وما يقول غيرهم، وما جاءت به الرسل، حتى يعرفوا ما فيه من حق وباطل ؛ فيعلمون هل هم موافقون لصريح المعقول، أو هم مخالفون له. ومن أراد التظاهر بالإسلام منهم عبر عن ذلك بالعبارات الإسلامية، فيعبر عن الجسم بعالم الملك، وعن النفس بعالم الملكوت، وعن العقل بعالم الجبروت، أو بالعكس. ويقولون إن العقول والنفوس هي الملائكة،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٧/٥٠١

---

(١) ن، م، س: والصورة.

(٢) ن، م: كلمات، وهو تحريف.

(٣) انظر مثلا: كتاب " الصفدية " وكتاب " درء تعارض العقل والنقل " وكتاب " الرد على المنطقيين "..." (١)

"يكون شيء خارج (١) عن مسمى الوجود حتى تثبتون حقيقة أخرى، وهذا كما إذا قلنا: الإنسانان يشتركان في مسمى الإنسانية، وأحدهما يمتاز عن الآخر بخصوصية أخرى - كان المميز إنسانيته التي تخصه، لم يحتج أن يجعل المميز شيئا غير الإنسانية يعرض له الإنسانية.

ولكن هؤلاء يظنون أن الأنواع المشتركة في كلي لا يفصل بينها إلا مواد أخرى. وفي هذا الموضع كلام مبسوط على غلط أهل المنطق فيما غلطوا فيه في الكليات، وتقسيم الكليات، وتركيب الحدود من الذاتيات وغير ذلك، ومواد الأقيسة، والفرق بين اليقيني وغير اليقيني منها، وغير ذلك مما هو مكتوب في غير هذا الموضع.

الوجه الثالث: أن يقال: إذا قلنا: الموجودان يشتركان في مسمى الوجود، وأحدهما لا بد أن يمتاز عن الآخر. فليس المراد أنهما اشتركا في أمر بعينه موجود في الخارج ؛ فإن هذا ممتنع، بل المراد أنهما اتفقا في ذلك وتشابها فيه من هذه الجهة، ونفس م ا اشتركا فيه لا يكون بعينه مشتركا فيه إلا في الذهن، لا في الخارج، وإلا فنفس وجود هذا لم يشركه فيه هذا.

وحينئذ فإذا قلنا: لفظ " الوجود " (٢) من الألفاظ العامة الكلية المتواطئة أو المشككة، وهي المتواطئة التي تتفاضل معانيها، لا تتماثل مع الاتفاق في أصل المسمى، كالبياض المقول على بياض الثلج القوي وبياض

---

(١) ب (فقط) : شيئا خارجا. والمعنى: إنه يوجد شيء خارج. . إلخ.

(٢) س، ب: الموجود.." (٢)

"فثبت بهذه الوجوه الثلاثة - وغيرها - أن ما ذكره في واجب الوجود لا يتحقق إلا في الذهن، لا في الخارج.

فهذا قول من قيده بالأمور العدمية.

ولهم قول ثالث، وهو الوجود المطلق لا (١) بشرط الإطلاق، الذي يسمونه الكلي الطبيعي، وهذا لا يكون في الخارج إلا معينا، فيكون من جنس القولين قبله، ومنهم من يظن أنه ثابت في الخارج، وأنه جزء من المعينات (٢) ، فيكون الوجود الواجب المبدع لكل ما سواه: إما عرضا قائما بالمخلوقات، وإما جزءا منها، فيكون الواجب مفتقرا إلى الممكن عرضا فيه، أو جزءا منه، بمنزلة الحيوانية في الحيوانات، لا تكون هي الخالقة للحيوان، ولا الإنسانية هي المبدعة للإنسان ؛ فإن جزء الشيء وعرضه لا يكون هو الخالق له، بل الخالق مباين له منفصل عنه ؛ إذ جزؤه وعرضه داخل فيه، والداخل

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢٠

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٣٥

في الشيء لا يكون هو المبدع له كله (٣) .

فما وصفوا به رب العالمين يمتنع معه (٤) أن يكون خالق ا (٥) لشيء من الموجودات، فضلا عن أن يكون خالقا لكل شيء، وهذه الأمور مبسوطة في موضع آخر (٦) .

(١) لا: ساقطة من (س) ، (ب) .

(٢) عبارة " وأنه جزء من المعينات " ساقطة في (م) ومكانها بياض.

(٣) م: كليا.

(٤) م: منه.

(٥) ن، س جاهلا، ب: جاعلا، وهو تحريف.

(٦) م: مواضع أخر.." (١)

"عليه، وضعف القلب عن التمكين بحبه. فمن لم يجد ذلك: قد يكون لكمال قوته وكمال إيمانه، وقد يكون لضعف إيمانه، مثل كثير من البطالين والفساق وأهل البدع. وليس هذا من لوازم الطرق، بل قد يستغني عنه كثير من السالكين، وليس هو الغاية، بل كمال الشهود ؛ بحيث يميز بين المخلوق والخالق، ويشهد معاني أسماء الله وصفاته، ولا يشغله هذا عن (١) هذا - هو أكمل في الشهود، وأقوى في الإيمان. ولكن من عرض له تلك الحال [التي تعرض] (٢) احتاج إلى ما يناسبها. وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.

لكن المقصود أن تعرف مرتبة الخوارق وأنها عند أولياء الله الذين يريدون وجهه، ويحبون ما أحبه الله ورسوله، في مرتبة الوسائل التي يستعان بها، كما يستعان بغير الخوارق، فإن لم يحتاجوا إليها - استغناء بالمعتادات - لم يتلفتوا إليها. وأما عند كثير ممن يتبع هواه ويحب الرياسة عند الجهال ونحو ذلك، فهي عندهم أعلى المقاصد.

كما أن كثيرا من طلبة العلم ليس مقصودهم به إلا تحصيل رياسة أو مال، ولكل امرئ ما نوى. وأما أهل العلم والدين الذين هم أهله، فهو (٣) مقصود عندهم لمنفعته (٤) لهم، وحاجتهم إليه في الدنيا والآخرة. كما قال معاذ بن جبل في صفة العلم: إن (٥) طلبه لله عبادة، ومذاكرته

(١) ب: عنه، وهو تحريف.

(٢) التي تعرض: زيادة في (م)

(٣) ن، م، س: وهو، وهو تحريف.

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٠/٨

(٤) ن، م، س: لمنفعة، وهو تحريف.

(٥) ن، س: بأن، م: بأنه.." (١)

"فإن ذا الشرف إذا ألزم نفسه التقوى، كان تقواه أكمل من تقوى غيره. كما أن الملك إذا عدل كان عدله أعظم من عدل الرجل في أهله. ثم إن الرجل إذا قصد الخير قصدا جازما (١) ، وعمل منه ما يقدر عليه، كان له أجر كامل (٢) .

كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - في الحديث الصحيح: " «إن بالمدينة رجالا (٣) ما سرتم مسيرا ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم ". قالوا: وهم في المدينة؟ قال: " وهم بالمدينة، حبسهم العذر» " (٤) .

ولهذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم - في الصحيح: " «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه، من غير أن ينقص من أجورهم شيئا، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من اتبعه، من غير أن ينقص من أوزارهم شيئا» " (٥) . وهذا مبسوط في موضع آخر.

---

(١) ن، م: حازما

(٢) ن، م، س: أجر عامل.

(٣) ن، س: إن بالمدينة لرجالا، م: إن بالمدينة لرجال.

4)) الحديث عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - في: البخاري ٤/٢٦ (كتاب الجهاد، باب من حبسه العذر عن الغزو) سنن أبي داود ٣/١٧ - ١٨ (كتاب الجهاد، باب في الرخصة في القعود من العذر) ؛ سنن ابن ماجه ٢/٩٢٣ (كتاب الجهاد، باب من حبسه العذر عن الجهاد) ، المسند (ط. الحلبي) ٣/١٠٣، ١٦٠، ٣٠٠، ٣٤١. وجاء حديث آخر بألفاظ مقاربة عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - في: مسلم ٣/١٥١٨ (كتاب الإمارة، باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر) سنن ابن ماجه (في الموضع السابق) .

(٥) الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في: مسلم ٤/٢٠٦٠ (كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، سنن أبي داود ٤/٢٨١ - ٢٨٢ (كتاب السنة، باب لزوم السنة) ، سنن الترمذي (ط. المدينة) ٥/١٤٩ كتاب العلم، باب فيمن دعا إلى هدى فاتبع أو إلى ضلالة) ؛ سنن ابن ماجه ١/٧٥ (المقدمة، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، المسند (ط. المعارف) ١٨/٣..." (٢)

"ينال العادل دون الظالم، فإذا قدر أن شخصا كان ظالما ثم تاب وصار عادلا تناوله (١) العهد كما يتناوله سائر آيات المدح والثناء.

لقوله (٢) تعالى: ﴿إن الأبرار لفي نعيم﴾ [سورة المطففين: ٢٢] ، وقوله: ﴿إن المتقين في جنات ونعيم﴾ [سورة الطور:

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢٠٩

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢١٧

١٧] (٣) .
الخامس: أن من قال: إن المسلم بعد إيمانه كافر، فهو كافر بإجماع المسلمين. فكيف يقال عن أفضل الخلق إيمانا: إنهم كفار ؛ لأجل ما تقدم.
السادس: أنه قال لموسى: ﴿إني لا يخاف لدي المرسلون - إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء فإني غفور رحيم﴾ [سورة النمل: ١٠ - ١١.
السابع: أنه قال: ﴿إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا - ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات﴾ الآية [سورة الأحزاب: ٧٢ - ٧٣] .
فقد أخبرنا الله عن جنس ا لإنسان أنه ظلوم جهول، واستثنى من العذاب من تاب. ونصوص الكتاب صريحة في أن كل بني آدم لا بد أن يتوب. وهذه المسألة متعلقة بمسألة العصمة: هل الأنبياء معصومون من الذنوب أم لا فيحتاجون إلى توبة؟ والكلام فيها مبسوط قد تقدم.

---

(١) س، ب: يتناوله. .
(٢) ب: كقوله.
(٣) م:. . . في جنات وعيون.." (١)

"وقيل (١) - وهو أجود -: بل العامل ما تقدم، أي: وعد الله المنافقين كوعد الذين من قبلكم، ولعنهم كلعن الذين من قبلكم، ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلكم أو (٢) محلها نصب، ويجوز أن يكون رفعا، أي: عذاب كعذاب الذين من قبلكم.

وحقيقة الأمر على هذا القول: أن الكاف تناولها (٣) عاملان ناصبان، أو ناصب ورافع، من جنس قولهم: أكرمت وأكرمني زيد (٤) والنحويون لهم فيما إذا لم يختلف العامل، كقولك (٥) أكرمت وأعطيت زيدا - قولان: أحدهما: وهو قول سيبويه (٦) وأصحابه: أن العامل في الاسم هو أحدهما وأن الآخر حذف معموله؛ لأنه لا يرى اجتماع عاملين على

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٨٧/٨

معمول واحد.

والثاني: قول الفراء وغيره من الكوفيين: أن الفعلين عملا في هذا الاسم، وهو يرى أن العاملين يعملان في المعمول الواحد.

---

(١) وقيل: ساقطة من (أ) .

(٢) في (ج د) والمطبوعة: فمحلها نصب.

(٣) في المطبوعة: تنازعها.

(٤) في قوله: أكرمت وأكرمني زيد. تناوله عاملان، الأول: ناصب وهو أكرمت، على أن زيدا مفعول، والثاني: أكرمني، على أن زيدا هو فاعل الإكرام فغلب عامل الرفع، وحذف المنصوب وجوبا؛ لأن العامل من غير بابي: كان وظن.

(٥) في (ج د) : كقولهم.

(٦) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي - بالولاء - يلقب بسيبويه - ومعناها بالفارسية: رائحة التفاح: لزم الخليل بن أحمد فدرس عليه النحو حتى فاقه، فصار إماما من أئمة النحو، فهو أول من بسط هذا العلم، فصنف كتابه: (كتاب سيبويه) ولد عام (١٤٨ هـ) ، وتوفي (١٨٠ هـ) . راجع: الأعلام للزركلي (٥ / ٨١) ، ط ٤.." [١]

"رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف، فتعرضوا له في (١) فتبسم (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآهم، ثم (٣) قال: " أظنكم سمعتم أن أبا عبيدة قدم بشيء من البحرين فقالوا: أجل يا رسول الله فقال: أبشروا وأملوا ما يسركم، فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط الدنيا عليكم، كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها، كما تنافسوها، فتهلككم كما أهلكتهم» (٤) .

فقد أخبر (٥) صلى الله عليه وسلم أنه لا يخاف (٦) فتنة الفقر، وإنما يخاف بسط الدنيا وتنافسها، وإهلاكها، وهذا هو الاستمتاع بالخلاق المذكور في الآية.

وفي الصحيحين عن عقبة بن عامر (٧) (٨) «أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوما،

---

(١) (أ) : له: سقطت.

(٢) في (ط) : فابتسم.

(٣) ثم: ساقطة من (أ) .

(٤) الحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وأحمد في المسند وغيرهم. انظر: فتح الباري، كتاب الجزية والموادعة، باب الجزية والموادعة، مع أهل الحرب (٦ / ٢٥٨) ، حديث رقم (٣١٥٨) ، وكتاب المغازي، الباب (١٢) - غير مسمى - (٧ / ٣١٩ - ٣٢٠) ، حديث رقم (٤٠١٥) ؛ وصحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق الحديث رقم

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ١١٢/١

(٢٩٦١) (٤ / ٢٢٧٣) ، وسنن الترمذي -كتاب صفة القيامة - الباب (٢٨) ، ج٤ حديث رقم (٢٤٦١) ، وقال فيه الترمذي: " هذا حديث حسن صحيح "؛ وسنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب فتنة المال، حديث رقم (٣٩٩٧) (٢ / ١٣٢٥) ؛ ومسند أحمد (٤ / ١٣٧- ٣٢٧) .

(٥) في المطبوعة: أخبر النبي، بخلاف النسخ الأخرى.

(٦) في المطبوعة: على أمته.

(٧) هو الصحابي الجليل: عقبة بن عامر بن عبس بن مالك الجهني، من أحسن الناس قراءة للقرآن، وكان راميا شجاعا، وروى (٥٥) حديثا، ولي مصر سنة (٤٤ هـ) ، وتوفي بها عام (٥٨ هـ) . انظر: أسد الغابة (٣ / ٤١٢) ، وانظر: الأعلام للزركلي (٤ / ٢٤٠) .

(٨) في المطبوعة زاد: رضي الله عنه.." [١]

"عامة (١) متكررة، تشبه المشروع من الجمعة، والعيدين والصلوات الخمس، فكذلك تطوع القراءة والذكر والدعاء، جماعة وفرادى، وتطوع قصد بعض المشاهد، ونحو ذلك، كله من نوع واحد، يفرق بين الكثير الظاهر منه، والقليل الخفي، والمعتاد وغير المعتاد، وكذلك كل مكان مشروع الجنس، لكن البدعة اتخاذه عادة لازمة، حتى يصير كأنه واجب، ويترتب (٢) على استحبابه وكراهته حكم نذره، واشتراط فعله في الوقف والوصية ونحو ذلك، حيث كان النذر لا يلزم إلا في القرب، وكذلك العمل المشروط في الوقف، لا يجوز أن يكون إلا برا ومعروفا على ظاهر المذهب، وقول جمهور أهل العلم. وسنومئ إلى ذلك إن شاء الله.

وهذه المسائل تفتقر **إلى بسط أكثر** من هذا، لا يحتمله هذا الموضع، وإنما الغرض التنبيه على المواسم المحدثة. وأما ما يفعل في هذه المواسم مما جنسه منهي عنه في الشرع، فهذا لا يحتاج إلى ذكره؛ لأن ذلك لا يحتاج أن يدخل في هذا الباب مثل: رفع الأصوات في المساجد، واختلاط الرجال والنساء، أو كثرة إيقاد المصابيح زيادة على الحاجة، أو إيذاء المصلين أو غيرهم بقول أو فعل، فإن قبح هذا ظاهر لكل مسلم. وإنما هذا من جنس سائر (٣) الأقوال المحرمة في المساجد، سواء حرمت في المسجد وغيره، كالفواحش والفحش، أو صين (٤) عنها المسجد: كالبيع (٥) وإنشاد الضالة، وإقامة الحدود ونحو ذلك.

---

(١) عامة: ساقطة من (ب) .

(٢) هنا بياض في (ط) : مكان (يترتب) .

(٣) سائر: سقطت من (ط) .

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ١/١٢٧

(٤) في (ب) : يصان. وفي (د) : مصان.

(٥) في المطبوعة زاد: والشراء.." [١]

"قد بسطت في غير هذا الموضع (١) .

وليس كل من قضيت حاجته بسبب يقتضي أن يكون السبب مشروعا مأمورا به، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل في حياته المسألة فيعطيها لا يرد سائلا، وتكون المسألة محرمة في حق السائل: حتى (٢) قال «إني لأعطي أحدهم العطية فيخرج بها يتأبطها نارا " قالوا يا رسول الله فلم تعطيهم؟ قال: " يأبون إلا أن يسألوني، ويأبى الله لي البخل» (٣) .

وقد يفعل الرجل العمل (٤) الذي يعتقده صالحا، ولا يكون عالما أنه (٥) منهي عنه، فيثاب على حسن قصده، ويعفى عنه لعدم علمه. وهذا باب واسع.

وعامة العبادات المبتدعة المنهي عنها، قد يفعلها بعض الناس، ويحل له بها نوع من الفائدة، وذلك لا يدل على أنها مشروعة بل (٦) لو لم تكن مفسدتها أغلب من مصلحتها لما نهي عنها. ثم الفاعل قد يكون متأولا، أو مخطئا مجتهدا أو مقلدا، فيغفر له خطؤه ويثاب على ما فعله من الخير المشروع المقرون بغير المشروع، كالمجتهد المخطئ، وقد بسط (٧) هذا في غير هذا الموضع (٨) .

---

(١) انظر (ص٢٣٠-٢٣٨) من هذا الجزء.

(٢) حتى: سقطت من (أ) .

(٣) الحديث مر (ص ٢١٣) من هذا الجزء.

(٤) العمل: سقطت من (ط) .

(٥) في (أ) : به.

(٦) بل: ساقطة من (أ) .

(٧) في (ط) : وقد بسطت.

(٨) انظر: (ص ٢١٥) من هذا الجزء.." [٢]

"به: (١) المباين المنفصل؛ فلا يكون صفة الموصوف أو بعضه داخلا في لفظ: الغير. وقد يراد به: ما يمكن تصوره، دون تصور ما هو غير له؛ فيكون غيرا بهذا الاصطلاح.

ولهذا تنازع أهل النظر في مسمى: (الغير) والنزاع في ذلك لفظي، ولكن بسبب ذلك حصلت في مسائل الصفات من الشبهات ما لا ينجلي إلا بمعرفة ما وقع في الألفاظ من الاشتراك والإبهامات، كما قد بسط في غير هذا الموضع (٢)

---

[١] اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/١٤٥

[٢] اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/٢٩٠

.

ولهذا يفرق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثاني باطل؛ لأن مسمى اسم (الله) يدخل فيه صفاته، بخلاف مسمى (الذات) فإنه لا يدخل فيه الصفات، ولهذا لا يقال: صفات الله زائدة عليه سبحانه، وإن قيل: الصفات زائدة على الذات؛ لأن المراد أنها هي زائدة على ما أثبته المثبتون من الذات المجردة (٣) والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، فليس اسم الله متناولا لذات مجردة عن الصفات أصلا، ولا يمكن وجود ذلك، ولهذا قال أحمد رحمه الله في مناظرته للجهمية: لا نقول: الله وعلمه، والله وقدرته، والله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره: هو إله واحد (٤) .

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

وأما قول الناس: أسألك بالله وبالرحم، وقراءة من قرأ: (تساءلون به والأرحام) (٥) فهو من باب التسبب بها، فإن الرحم

---

(١) من هنا حتى قوله: ما يمكن تصوره (سطر تقريبا) : ساقطة من (أ) .

(٢) انظر: مجموع الفتاوى للمؤلف (٦ / ١٨٥ - ٢١٢) .

(٣) المجردة: ساقطة من (أط) .

(٤) انظر: الرد على الجهمية والزنادقة، تصحيح إسماعيل الأنصاري، (ص ٤٩) .

(٥) أي بخفض (الأرحام) عطفا على الضمير في (به) .." [١]

"وبينا أن هذه الآية ليس المقصود بها ما يقوله (١) من يقوله من أهل الكلام، من ذكر دليل التمانع (٢) الدال على وحدانية الرب تعالى، فإن التمانع (٣) يمنع وجود المفعول، لا يوجب فساده بعد وجوده، وذلك يذكر في الأسباب والبدايات التي تجري مجرى العلل الفاعلات، والثاني يذكر في الحكم والنهايات التي تذكر في العلل التي هي الغايات، كما في قوله: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة: ٥] فقدم الغاية المقصودة على الوسيلة الموصلة، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع (٤) .

ثم إن طائفة ممن تكلم في تحقيق التوحيد على طريق أهل التصوف، ظن أن توحيد الربوبية هو الغاية، والفناء فيه هو النهاية، وأنه إذا شهد ذلك سقط عنه استحسان الحسن واستقباح القبيح، فآل بهم الأمر إلى تعطيل الأمر والنهي، والوعد والوعيد، ولم يفرقوا بين مشيئته الشاملة لجميع المخلوقات، وبين محبته ورضاه المختص بالطاعات، وبين كلماته الكونيات التي لا يجاوزها بر ولا فاجر -لشمول القدر (٥) لكل مخلوق- وكلماته الدينيات التي اختص (٦) بموافقتها أنبياؤه وأولياؤه.

فالعبد مع شهوده الربوبية العامة الشاملة للمؤمن والكافر، والبر والفاجر، عليه أن يشهد ألوهيته التي اختص بها عباده المؤمنين، الذين عبدوه وأطاعوا أمره، واتبعوا رسله.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٢/٣٢٧

(١) في (ب ج د) : من يقول.

(٢) في (ط) : الممانع، في الموضعين.

(٣) في (ط) : الممانع، في الموضعين.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى للمؤلف (١٤ / ٢٩-٣٤) .

(٥) في المطبوعة: القدرة.

(٦) في (ط) : اختص بها بموافقتها.." [1]

"وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس، ولكن يقبضه بقبض العلماء، فإذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا)، وفي رواية للبخاري (فأفتوا برأيهم) وهذا بخلاف المجتهد الذي اتقى الله ما استطاع، وابتغى طلب العلم بحسب الإمكان، وتكلم ابتغاء وجه الله، وعلم رجحان دليل على دليل، فقال بموجب الراجح، فهذا مطيع لله مأجور أجرين إن أصاب، وإن أخطأ أجرا واحدا. ومن قال كل مجتهد مصيب بمعنى أنه مطيع لله فقد صدق، ومن قال المصيب لا يكون إلا واحدا، وإن الحق لا يكون إلا واحدا، ومن لم يعلمه فقد أخطأ بمعنى أنه لم يعلم الحق / في نفس الأمر فقد صدق، **كما بسط هذا** في مواضع.

والمقصود أن من تكلم بلا علم يسوغ وقال غير الحق يسمى كاذبا، فكيف بمن نقل عن كلام موجود خلاف ما هو فيه مما يعرف كل من تدبر الكلام أن هذا نقل باطل؟ فإن مثل هذا كذب ظاهر، والأولى على صاحبه إثم الكذب،." [2]

"القصد مع الجهل، إما مع الجهل فإن السفر إلى مسجده مستحب لكونه مسجده لا لأجل القبر، وإما مع الجهل بأن المسافر إنما يصل إلى مسجده. فأما مع العلم بالأمرين فلا بد أن يقصد السفر إلى مسجده، ولهذا كان لزيارة قبره حكم ليس لسائر القبور من وجوه متعددة كما **قد بسط في** مواضع.

وأهل الجهل والضلال يجعلون السفر إلى زيارته كما هو معتاد لهم من السفر إلى زيارة قبر من يعظمونه: يسافرون إليه ليدعوه ويدعوه عنده ويدخلون إلى قبره ويقعدون عنده ويكون عليه أو عنده مسجد بني لأجل القبر فيصلون في ذلك المسجد تعظيما لصاحب القبر. وهذا مما لعن النبي صلى الله عليه وسلم أهل الكتاب على فعله، ونهى أمته عن فعله فقال في مرض موته: (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، يحذر ما فعلوا) وهو في الصحيحين من غير وجه.

وقال قبل أن يموت بخمس (إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٣٨٨/٢

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/١٠٧

مساجد فإني أنهاكم عن ذلك) رواه مسلم.

فمن لم يفرق بين ما هو مشروع في زيارة القبور وما هو منهي عنه لم يعرف دين الإسلام في هذا الباب.." (١)

"أو يظنون أن زيارة قبورهم من باب التعظيم لهم وتعظيم أقدارهم وجاههم عند الله، وأن الزائر إذا دعاهم وتضرع لهم وسألهم حصل مطلوبه إما بشفاعتهم له وإما لمجرد عظم قدرهم عند الله يعطي سؤله إذا دعاهم.

وأما أن يقول: يفيض على الداعي من جهتهم ما يطلب من غير علم منهم ولا قصد كشعاع الشمس الذي يظهر في الماء وبواسطة الماء يظهر في الحائط وأن كانت الشمس لا تدري بذلك، فهذا قول طائفة من المتفلسفة المنتسبين إلى الملل، وقد ذكره صاحب الكتب المضنون بها على غير أهلها وغيره **كما بسط الكلام** على ذلك في موضع آخر.." (٢)

"يضرك -إلى قوله- فلا كاشف له إلا هو﴾ [سورة يونس: (١٠٦ - ١٠٧)]، وهذا باب واسع.

والمقصود أن أدنى من يعد من طلبة العلم يعلم أن أفعال العباد إذا تكلم فيها بالأمر والنهي والإيجاب والتحريم وهل هذا السفر جائز أو مستحب أو محرم أو مكروه -سواء كان إلى مسجد أو إلى قبر نبي أو غير ذلك- لم يدخل شيء من هذا في مسائل تنقيص الأنبياء وسبهم، بل أبلغ من هذا أنه إذا تكلم في مسائل العصمة، وهل يجوز على الأنبياء الذنوب أو لا يجوز، واختار مختار أحد القولين لم يقل أحد من المسلمين إن هذا تنقص وسب ومعاداة، وكذلك السؤال بالأنبياء في الدعاء مثل أن يقول الداعي: أسألك بحق الأنبياء / عليك، نهى أبو حنيفة عنه، وطائفة ترخص في هذا، ولم يقل أحد إن كل من نهى عن ذلك قد تنقص الأنبياء وعاداهم أو سبهم.

والقاضي عياض رحمه الله مع أنه أبلغ الناس في مسائل العصمة وفي مسائل السب قد ذكر هذا لئلا يقع فيه هؤلاء الجهال الذين يجعلون الكلام العلمي والاستدلال بالأدلة الشرعية والاجتهاد في متابعة الرسول والأنبياء من باب المعاداة والسب والتنقص؛ ولا ريب أن هذا الباب إن كان فيه معاداة وتنقص لهم فمن خالفهم وأمر بما نهوا عنه ونهى عما أمروا به وقال عنهم الكذب ونسب إليهم ما نزههم الله منه، مثل هؤلاء الجهال المفترين كان هو أولى بالمعاداة والسب والتنقص، كما **قد بسط في** مواضع أخر.." (٣)

"يكون كذلك، فما ليس بصحيح وكان حسنا على هذا الاصطلاح احتج به. وهو لم يذكر حديثا وبين أنه حسن يجوز الاستدلال به. فنقول له: لا نسلم أنه ورد من ذلك ما يجوز الاستدلال به، وهو لم يذكر إلا دعوى مجردة فيقابل بالمنع.

الوجه السادس: أن يقال: ليس في هذا الباب ما يجوز الاستدلال به، بل كلها ضعيفة، بل موضوعة كما **قد بسط في** مواضع، وذكرت هذه الأحاديث وذكرت كلام الأئمة عليها حديثا حديثا، بل ولا عرف عن أحد من الصحابة أنه تكلم بلفظ زيارة قبره ألبتة، فلم يكن هذا اللفظ معروفا عندهم. ولهذا كره مالك التكلم به، بخلاف لفظ زيارة القبور مطلقا فإن

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/١٥٣

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/١٦٤

(٣) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٢٢٢

هذا اللفظ معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وفي القرآن ﴿ألهاكم التكاثر * حتى زرتم المقابر﴾ [سورة التكاثر: (١ – ٢)]، لكن معناه عند الأكثرين الموت، وعند طائفة هي زيارتها للتفاخر بالموتى والتكاثر.." (١)

"أما لفظ قبر النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص فلا يعرف لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه، وكل ما روي فيه فهو ضعيف، بل هو كذب موضوع عند أهل العلم بالحديث، كما **قد بسط هذا** في مواضع.

الوجه السابع: أن يقال: الذين أثبتوا استحباب السلام عليه عند الحجرة –كمالك وابن حبيب وأحمد بن حنبل / وأبي داود– احتجوا إما بفعل ابن عمر كما احتج به مالك وأحمد وغيرهما، وإما بالحديث الذي رواه أبو داود وغيره بإسناد جيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام)، فهذا عمدة أحمد وأبي داود وابن حبيب وأمثالهم، وليس في لفظ الحديث المعروف في السنن والمسند (عند قبري) لكن عرفوا أن هذا هو المراد، وأنه لم يرد على كل مسلم عليه في كل صلاة في شرق الأرض وغربها، مع أن هذا المعنى إن كان هو المراد بطل الاستدلال بالحديث من كل وجه على اختصاص تلك البقعة بالسلام، وإن كان المراد هوالسلام عليه عند قبره كما فهمه عامة العلماء فهل يدخل فيه من سلم من خارج الحجرة؟ فهذا مما تنازع فيه الناس.

وقد نوزعوا في دلالته، فمن الناس من يقول هذا إنما يتناول من سلم عليه عند قبره كما كانوا يدخلون الحجرة على زمن عائشة فيسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم فكان يرد عليهم فأولئك سلموا عليه عند قبره وكان يرد عليهم، وهذا قد جاء." (٢)

"ولما كانت حاجة الناس إلى الرسول والإيمان به وطاعته / ومحبته وموالاته وتعظيمه [وتوقيره وتعزيره] عامة في كل مكان وزمان كان ما يؤمر به من حقوقه عاما لا يختص بغيره، فمن خص قبره بشيء من الحقوق كان جاهلا بقدر الرسول صلى الله عليه وسلم وقدر ما أمر الله به من حقوقه. وكل من اشتغل بما أمر الله به من طاعته شغله ذلك عما نهى عنه من البدع المتعلقة بقبره وقبر غيره، ومن اشتغل بالبدع المنهي عنها ترك ما أمر به الرسول من حقه، فطاعته هي مناط السعادة والنجاة.

والذين يحجون إلى القبور ويدعون الموتى من الأنبياء وغيرهم عصوا الرسول وأشركوا بالرب ففاتهم ما أمروا به من تحقيق التوحيد والإيمان بالرسول، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وجميع الخلق يأتون يوم القيامة فيسألون عن هذه الأصلين (ماذا كنتم تعبدون، وبما أجبتم المرسلين؟) **كما بسط هذا** في موضعه.

والمقصود أن الصحابة كانوا في زمن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين يدخلون المسجد ويصلون فيه الصلوات الخمس ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويسلمون عليه عند دخول المسجد، ولم يكونوا يذهبون يقفون إلى

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٢٥٣

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٢٥٤

جانب الحجرة ويسلمون هناك. وكان على عهد الخلفاء الراشدين والصحابة حجرته خارجة عن المسجد ولم يكن بينهم وبينه إلا الجدار.." (١)

"وقد أخرج مسلم حديثا بهذا الإسناد، وأبو صخر هذا متوسط. ولهذا اختلف فيه عن يحيى بن معين، فمرة قال: هو ضعيف، ووافقه النسائي، ومرة قال: لا بأس به، ووافقه أحمد.

فلو قدر أن هذا الحديث مخالف لما هو أصح منه وجب تقديم ذاك عليه، ولكن السلام على الميت ورده السلام على من سلم عليه قد جاء في غير هذا الحديث.

ولو أريد إثبات سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل هذا الحديث لكان هذا مختلفا فيه، فالنزاع في إسناده وفي دلالة متنه. ومسلم روى بهذا الإسناد قوله صلى الله عليه وسلم (من خرج مع جنازة من بيتها وصلى عليها ثم اتبعها حتى تدفن كان له قيراطان من الأجر كل قيراط مثل أحد، ومن صلى عليها ثم رجع كان له من الأجر مثل أحد)، وهذا الحديث قد رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة من غير هذا الطريق، ومسلم قد يروي عن الرجل في المتابعات ما لا يرويه فيما انفرد به، وهذا معروف منه في عدة رجال يفرق بين من يروي عنه ما هو معروف من رواية غيره وبين من يعتمد عليه فيما ينفرد به، ولهذا كان كثير من أهل العلم يمتنعون أن يقولوا في مثل ذلك هو على شرط مسلم أو البخاري **كما بسط هذا** في موضعه.." (٢)

"قبر الخليل ولا غيره، كما لم يكونوا يسافرون إلى المدينة من أجل القبر، وكذلك الصحابة الذين كانوا بالحجاز والعراق وسائر البلاد، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

وروى سعيد بن منصور في سننه أن رجلا كان ينتاب قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب: يا هذا، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا تتخذوا قبري عيدا، وصلوا علي حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني) فما أنت ورجل بالأندلس منه إلا سواء.

فإن قيل: الزائر في الحياة إنما أحبه الله لكونه يحبه في الله، والمؤمنون يحبون الرسول أعظم وكذلك يحبون سائر الأنبياء والصالحين، فإذا زاروهم أثيبوا على هذه المحبة، قيل: حب الرسول من أعظم واجبات الدين.

وفي الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذا أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار).." (٣)

"تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة) رواه أهل السنن. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، إلى غير ذلك من الأدلة التي بين أن الحجاج إلى [القبور هم] من المخالفين للرسول

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٣١١

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٣٣٧

(٣) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٣٧٢

صلى الله عليه وسلم الخارجين عن شريعته وسنته، لا من الموافقين له المطيعين له **كما بسط في** غير هذا الموضع.." (١)

"يجب عنده الوفاء بالنذر إلا فيما كان من جنسه واجبا بالشرع، وأما الجمهور فيوجبون الوفاء بكل طاعة كما ثبت في صحيح البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه)، والسفر إلى المسجدين طاعة فلهذا وجب الوفاء به.

وأما السفر إلى غير المساجد الثلاثة فلم يوجبه أحد من العلماء، هكذا في الجواب.

والشافعي -رحمه الله- في القول الذي لا يوجب / فيه السفر إلى المسجدين يستحبه. بخلاف ما سوى المساجد الثلاثة فإنه لا يوجبه ولا يستحبه، وهذا معروف من كلامه وكلام أصحابه الذين شرحوا كلامه مثل تعليقة الشيخ أبي حامد وغيرها، وقد نقل عن الليث كلام **قد بسط الكلام** عليه في مواضع أخرى.

فهذا في نفس الجواب أن السفر إلى المساجد الثلاثة باتفاق العلماء كما دل عليه الحديث الصحيح الذي اتفقوا على صحته، ولكن تنازعوا في وجوب ذلك بالنذر، مع أن الذين قالوا لا يجب السفر إلى المسجدين قالوا: إنه يستحب، بخلاف ما سوى المساجد الثلاثة فلا يجب ولا يستحب عند أحد منهم، بل صرح بالتحريم من صرح منهم كمالك وغيره، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي وأحمد، قال الشافعي في مختصر المزني: (ولو قال لله علي أن أمشي، لم يكن عليه شيء حتى يكون برا، فإن لم يكن برا فلا شيء عليه، لأنه ليس في المشي إلى غير مواضع التبرر بر وذلك مثل المسجد الحرام قال وأحب لو نذر إلى مسجد." (٢)

"بأقوال العلماء، إنما معناها عدم العلم بالمنازع، ليس معناها الجزم بنفي المنازع، فإن ذلك قول بلا علم.

ولهذا رد الأئمة -كالشافعي وأحمد وغيرهما- على من ادعاها بهذا المعنى، وبسط الشافعي في ذلك القول.

وأحمد كان يقول هذا كثيرا، ويقول: من ادعى الإجماع فقد كذب، وما يدريه أن الناس لم يختلفوا؟ ولكن يقول: لا أعلم مخالفا.

وأبو ثور قال: إن الذي يذكر من الإجماع معناه أنا لا نعلم منازعا. ثم ما يعرف من ادعى الإجماع في هذه الأمور إلا وقد وجد في بعض ما نذكره من الإجماعات نزاعا لم يطلع عليه، كما **قد بسط الكلام** على هذا في مواضع.

فإذا كان هذا في ادعاء العلماء الأكابر فكيف بما يدعيه هذا المعترض / من الإجماع؟ وهو من جنس ادعائه الإجماع في هذه المسألة المتنازع فيها. وهو السفر إلى غير المساجد الثلاثة، فجعل السفر لمجرد زيارة القبور أمرا مجمعا عليه! وأن من قال بخلاف ذلك فقد تنقص الأنبياء وجاهرهم بالعداوة! والإجماع من علماء المسلمين إنما هو على خلاف

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٣٧٩

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٤٤٦

ما ظنه هو وأمثاله ممن يتحكمون في الدين بلا علم، فإنهم مجمعون على أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة." (١)

"وفي المأثور عن أبي الدرداء -رواها أبو نعيم في الحلية وغيره- أنه كان يقول: ذروة الإيمان الصبر للحكم، والرضا بالقدر، والإخلاص للتوكل، والاستلام للرب. وهذان الأصلان -توحيد الرب والإيمان برسوله- لا بد منهما، ولهذا لا يدخل أحد في الإسلام حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وهذا يتضمن الإسلام والإيمان، وهو الدين الذي بعث الله به جميع النبيين، فكلهم كانوا مسلمين مؤمنين قائمين بهذين الأصلين. **وقد بسط الكلام** على مسمى الإيمان والإسلام في مواضع، مثل شرح النصوص الواردة في الإسلام والإيمان في الكتاب والسنة وغير ذلك.

والمقصود هنا أن الله أمرنا أن نؤمن بالملائكة والأنبياء، وأمر أن لا نتخذهم أربابا، ولا نشرك بهم، ولا نغلو فيهم، ولا نعبد إلا الله وحده. قال تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق﴾ الآية [سورة البقرة: (١٣٦)]، فأمرنا أن نؤمن بما أوتي جميع الأنبياء، ولهذا كان الإيمان بجميع ما جاءوا (*) به واجبا، ومن كفر بنبي معلوم النبوة فهو كافر مرتد،

(*) قال معد الكتاب للشاملة: في الأصل المطبوع كتبت: (جاؤا)، وهو خطأ، فتم تصحيحه.." (٢)

"ولما كان هذا من أعلى الدرجات، وهذا من أسفل الدركات، كان بينهما من الفروق، والدلائل، والبراهين التي تدل على صدق أحدها وكذب الآخر ما يظهر لكل من عرف حالهما. ولهذا كانت دلائل الأنبياء وأعلامهم الدالة على صدقهم كثيرة متنوعة، كما أن دلائل كذب المتنبئين كثيرة متنوعة، كما **قد بسط في** موضع آخر.." (٣)

"وقد أخبر الله تعالى أن عباده الصالحين في الجنة، لا يعذبهم في النار، بل يتقبل عنهم أحسن ما عملوا، ويتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة، فضلا أن يعاقبهم بذنب غيرهم مع كراهية لفعلهم، ونهيهم عن ذلك، ومن زعم أن لفظ (ما) كانت تتناول المسيح وأخر بيان العام أو أجاب بأن لفظ (ما) لا يتناول إلا ما لا يعقل، فالقولان ضعيفان كما **قد بسط في** موضعه.

وإنما المشركون عارضوا النص الصحيح بقياس فاسد، فبين الله تعالى فساد القياس وذكر الفرق بين الأصل والفرع.

وكذلك لما أورد بعض النصارى على قوله تعالى: ﴿ياأخت هارون﴾ [مريم: ٢٨] ظنا منه أن هارون هذا هو هارون أخو موسى بن." (٤)

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٤٥٩

(٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ت العنزي ابن تيمية ص/٤٧٢

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٢٩/١

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٢٥/١

"ومعلوم أن كل موجود في الخارج فهو جزء معين، فإن لم يعلم إلا الكليات لم يعلم شيئا من الموجودات المعينة لا الأفلاك ولا الأملاك ولا غير ذلك من الموجودات بأعيانها، والدعاء عندهم: هو تصوف النفس القوية في هيولي العالم كما ذكر ذلك ابن سينا وأمثاله، وزعموا أن اللوح المحفوظ هو النفس الفلكية، وأن حوادث الأرض كلها إنما تحدث عن حركة الفلك، كما قد بسط الرد عليهم في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن المشركين لم يكونوا يثبتون مع الله إلها آخر مساويا له في الصفات والأفعال، بل ولا كانوا يقولون: إن الكواكب والشمس والقمر خلقت العالم، ولا أن الأصنام تخلق شيئا من العالم، ومن ظن أن قوم إبراهيم الخليل كانوا يعتقدون أن النجم أو الشمس أو القمر رب العالمين، أو أن الخليل عليه السلام لما قال هذا ربي أراد به رب العالمين فقد غلط غلطا بينا، بل قوم إبراهيم كانوا مقرين بالصانع، وكانوا يشركون بعبادته كأمثالهم من المشركين.." (١)

"للناس أن البشر لا يكون إلها، فيقتل من ادعى فيه أنه الله وهو بريء مما ادعى فيه لمن ادعى في نفسه أنه الله وهو دجال كذاب، فهكذا البشارات بمحمد – صلى الله عليه وسلم – في الكتب المتقدمة، وقد يتأولها بعض أهل الكتاب على غير تأويلها، كما قد بسط في موضع آخر، فإن بسط الكلام في ذكر محمد – صلى الله عليه وسلم – في الكتب التي بأيدي أهل الكتاب له موضع آخر.

الجواب الثاني: أن يقال ليس من شرط النبي أن يبشر به من تقدمه كما أن موسى كان رسولا إلى فرعون، ولم يتقدم لفرعون به بشارة وكذلك الخليل – عليه السلام – أرسل إلى نمرود ولم يتقدم به بشارة نبي إليه وكذلك نوح وهود وصالح وشعيب ولوط لم يتقدم هؤلاء بشارة إلى قومهم بهم مع كونهم أنبياء صادقين، فإن دلائل نبوة النبي لا تنحصر في أخبار من تقدمه بل دلائل النبوة منها المعجزات ومنها غير المعجزات كما قد بسط في موضع آخر وهؤلاء النصارى إنما م ستند دينهم في التثليث والاتحاد وغير ذلك هو السمع وهو دعواهم أن الكتب الإلهية جاءت بذلك ليس مستندهم فيه العقل فإذا تبين أنهم مع تكذيبهم بمحمد – صلى الله عليه وسلم – يمتنع أن." (٢)

"وفي القرآن من ذكر المعاد وتفصيله وصفة الجنة والنار والنعيم والعذاب ما لا يوجد مثله في التوراة والإنجيل بل التوراة ليس فيها تصريح بذكر المعاد وعامة ما فيها من الوعد والوعيد فهو في الدنيا كالوعد بالرزق والنصر والعاقبة والوعيد بالقحط والأمراض والأعداء. وإن كان ذكر المعاد موجودا في غير التوراة من النبوات ولهذا كان أهل الكتاب يقرون بالمعاد وقيام القيامة الكبرى وقد قيل إن ذلك مذكور في التوراة أيضا لكن لم يبسط كما بسط في غير التوراة.." (٣)

"إلى السماء ولم يعززوا بثالث ولا كان حبيب النجار موجودا إذ ذاك وآمن أهل أنطاكية بالمسيح – عليه السلام – وهي أول مدينة آمنت به كما قد بسط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن محمدا – صلى الله عليه وسلم – لم يشهد للمسيح بالإلهية ولا للحواريين بأنهم رسل الله ولا أنهم

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٥٤/١

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٢/٢

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٧٩/٢

سلموا إليهم التوراة والإنجيل بلسانهم ولا بأنهم معصومون وما ذكروه من قوله – تعالى –: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ [إبراهيم: ٤] إنما يتناول رسل الله لا رسل رسل الله بل رسل رسل الله يجوز أن يبلغوا رسالات الرسل بلسان الرسل إذا كان هناك من يترجم لهم ذلك اللسان وإن لم يكن هناك من يترجم ذلك اللسان كانت رسل الرسل." (١)

"إلى النقل عنه وبكتابه المنزل عليه وسنته المعروفة عنه أنه كان يقول أن المسيح عبد الله ورسوله ليس هو إلا رسول وأنه يكفر النصارى الذين يقولون هو الله وهو ابن الله والذين يقولون ثالث ثلاثة وأمثال ذلك كان بعد هذا تفسيرهم لقول الله الذي بلغه نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم – فيكون طيرا بإذن الله أي بإذن اللاهوت الذي هو كلمة الله المتحدة بالناسوت كذبا ظاهرا على محمد – صلى الله عليه وسلم.

وهذا مما يعرف كذبهم فيه على محمد – صلى الله عليه وسلم – جميع أهل الأرض العالم بحال محمد – صلى الله عليه وسلم – سواء أقروا بنبوته أو أنكروها.

فالمقصود في هذا المقام أن هؤلاء كذبوا على محمد – صلى الله عليه وسلم – كذبا ظاهرا معلوما للخلق المؤمنين به والمكذبين له ليس هو كذبا خفيا.

وإن قدر أن ما قالوه يكون معقولا فكيف إذا كان ممتنعا في صرائح العقول بل هو قول غير معقول أي غير معقول ثبوته في الخارج وإن كان يعقل ما يختلفون ويعلم به فساد عقولهم لمن قال سائر الأقوال المتناقضة الفاسدة التي يمتنع ثبوتها في الخارج وذلك كما **قد بسط في** موضع آخر، فإن قولهم: بإذن اللاهوت الذي هو." (٢)

"ولا يجوز أن يكون المعنى أن الله كتبها عليهم ابتغاء رضوان الله، فإن الله لا يفعل شيئا ابتغاء رضوان نفسه ولا أن المعنى أنهم ابتدعوها ابتغاء رضوانه كما يظن هذا وهذا بعض الغالطين كما **قد بسط في** موضع آخر.

وذكر أنهم ابتدعوا الرهبانية وما رعوها حق رعايتها وليس في ذلك مدح لهم بل هو ذم ثم قال – تعالى –: ﴿فآتينا الذين آمنوا منهم أجرهم﴾ [الحديد: ٢٧] وهم الذين آمنوا بمحمد – صلى الله عليه وسلم – وكثير منهم فاسقون ولو أريد الذين آمنوا بالمسيح أيضا فالمراد من اتبعه على دينه الذي لم يبدل وإلا فكلهم يقولون أنهم مؤمنون بالمسيح وبكل حال فلم يمدح سبحانه إلا من اتبع المسيح على دينه الذي لم يبدل ومن آمن بمحمد – صلى الله عليه وسلم – لم يمدح النصارى الذين بدلوا دين المسيح ولا الذين لم يؤمنوا بمحمد – صلى الله عليه وسلم.

فإن قيل قد قال بعض الناس إن قوله – تعالى –: " ﴿ورهبانية ابتدعوها﴾ [الحديد: ٢٧] " عطف على " رأفة " " ورحمة " وإن المعنى أن الله جعل في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية أيضا ابتدعوها وجعلوا الجعل شرعيا." (٣)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/٩٧

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/١٧٣

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/١٩٣

"والضلال الكفار المرتدين والمشركين ونحوهم كمسيلمة الكذاب والأسود العنسي والحارث الدمشقي وبابا الرومي وغيرهم ممن لهم خوارق شيطانية.

وأما أهل الحيل فيكثرون وهؤلاء ليسوا أولياء الله بل خوارقهم إذا كانت شيطانية من جنس خوارق الكهنة والسحرة لم يكن لهم حال شيطاني بل محال بهتاني فهم متعمدون للكذب والتلبيس بخلاف من تقترن به الشياطين، فإن فيهم من يلتبس عليه فيظن أن هذا من جنس كرامات الصالحين ؛ كما أن فيهم من يعرف أن ذلك من الشياطين ويفعله لتحصيل أغراضه، فالمقصود أنه كثير من الخوارق ما يكون من الشياطين أو يكون حيلا ومخاريق ويظن أنها من كرامات الصالحين، فإن ما يكون شبيه الشرك أو الفجور إنما يكون من الشيطان، مثل أن يشرك الرجل بالله فيدعو الكواكب أو يدعو مخلوقا من البشر ميتا أو غائبا أو يعزم ويقسم بأسماء مجهولة لا يعرف معناها أو يعرف أنها أسماء الشياطين أو يستعين بالفواحش والظلم، فإن ما كان هذا سببه من الخوارق فهو من الشيطان ؛ كما **قد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع.." (١)

"أجاب المسلمون عن هذا بعدة طرق.

أحدها: أن يقولوا أما مناقضة بعض خبره لبعض ؛ كما يزعمه هؤلاء من أن كتابه يمدح أهل الكتاب مرة ويذمهم أخرى وأنه يصدق الكتب المنزلة تارة ويذمها أخرى فهذا قد ظهر بطلانه، فإنه إنما مدح من اتبع موسى والمسيح على الدين الذي لم يبدل ولم ينسخ.

وأما من اتبع الدين المبدل المنسوخ فقد كفره.

فأما دعواهم مناقضة خبره لخبر غيره فيقال: هو مصدق للأنبياء فما أخبروا به.

وأما ما بدل من ألفاظهم أو غيرها بالترجمة أو فسر بغير مرادهم فلم يصدقه ويقال أيضا إن نبوة محمد – صلى الله عليه وسلم – تثبت بمثل ما تثبت به نبوات الأنبياء قبله وبأعظم من ذلك كما **قد بسط في** موضع آخر وبين أن التكذيب بنبوة محمد – صلى الله عليه وسلم – مع التصديق بنبوة غيره في غاية التناقض والفساد وأنه ما من طريق يعلم بها نبوة غيره إلا ونبوته تعلم بمثل تلك الطريق وبأعظم منها فلو لم تكن نبوته وطريق ثبوتها إلا." (٢)

"كالصلاة إلى الشرق واستحلال المحرمات من الخنزير والميتة ونحو ذلك، كما **قد بسط في** موضع آخر.

ويقال لهم: أين ما معكم عن محمد – صلى الله عليه وسلم – مما يدل على أن ألفاظ الكتب التي بأيديكم لم يغير فيها شيء ومعلوم أن المسلمين وغيرهم إذا اختلفوا لم يكن قول فريق حجة على الفريق الآخر.

فإذا كان المسلمون قد اختلفوا في تبديل بعض ألفاظ الكتب المتقدمة لم يكن قول فريق حجة على الأخرى ولا يجوز لأحد من المسلمين ولا منكم أن يضيف إلى الرسول قولا إلا بدليل.

فأين في القرآن والسنة الثابتة عن محمد – صلى الله عليه وسلم – أن جميع ما بأيدي أهل الكتاب من التوراة والإنجيل

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/٣٤٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢/٣٨٦

والزبور ونبوات الأنبياء لم تبدل بشيء من ألفاظها حتى يقولوا: إن محمدا نفى عن كتبهم ذلك؟ .

وهؤلاء بنوا كلامهم على أن ألفاظ كتبهم تدل على صحة دينهم الذي هم عليه بعد مبعث محمد – صلى الله عليه وسلم – وبعد تكذيبهم لمحمد – صلى الله عليه وسلم – وأنه لم يبدل شيء من ألفاظها.." (١)

"مجمع يلعنون طائفة منهم كبيرة ويكفرونهم ويقولون عنهم أنهم كذبوا ببعض ما في تلك الكتب ولم يوجبوا طاعة بعض أمرها وتلك الطائفة تشهد على الأخرى بأنها كذبت ببعض ما فيها، ثم فرقهم الثلاثة المشهورة النسطورية والملكية واليعقوبية كل طائفة تكفر الأخرى وتلعنها وتشهد عليها أنها مكذبة ببعض ما في النبوات غير موجبة لطاعة بعض ما فيها بل اختلافهم في نفس التوحيد والرسالة فزعم كل فريق منهم أن المسيح جاء بما هم عليه والمسيح – عليه السلام – وجميع الرسل بريئون من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وبريئون ممن يقول على الله غير الحق أو يقول على الله ما لا يعلم وبريئون من كل قول باطل يقال على الله – عز وجل – وإن كان قائله مخطئا لم يتعمد الكذب.

وفي مقالات النصارى من هذه الأنواع ما يطول وصفه **وقد بسط في** غير هذا الموضع.." (٢)

"مهدي والبخاري وغيرهم أنه غلط، وأنه ليس في كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – بل صرح البخاري في تاريخه الكبير أنه من كلام كعب الأحبار ؛ كما **قد بسط في** موضعه، والقرآن يدل على." (٣)

"أعيادهم، بل أكثر ذلك مما ابتدعوه بعد الحواريين، مثل عيد الصليب فإنه مما ابتدعته هيلانة الحرانية أم قسطنطين وفي زمن قسطنطين غيروا كثيرا من دين المسيح والعقائد والشرائع فابتدعوا الأمانة التي هي عقيدة إيمانهم وهي عقيدة لم ينطق بها شيء من كتب الأنبياء التي هي عندهم، ولا هي منقولة عن أحد الأنبياء ولا عن أحد من الحواريين الذين صحبوا المسيح،، بل ابتدعها لهم طائفة من أكابرهم قالوا كانوا ثلاث مائة وثمانية عشر.

واستندوا في ذلك إلى ألفاظ متشابهة في الكتب وفي الكتب ألفاظ محكمة تناقض ما ذكروه كما **قد بسط في** موضع آخر وكذلك عامة شرائعهم التي وضعوها في كتاب " القانون " بعضها منقول عن الأنبياء وبعضها منقول عن الحواريين وكثير منها مما ابتدعوه ليست منقولة عن أحد من الأنبياء ولا عن الحواريين وهم يجوزون لأكابر أهل العلم والدين أن يغيروا ما رأوه من الشرائع ويضعوا شرعا جديدا فلهذا كان أكثر شرعهم مبتدعا لم ينزل به كتاب ولا شرعه نبي.." (٤)

"قال عقب ذلك:

﴿في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب﴾ [النور: ٣٦] .

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٠٨/٢

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤١٢/٢

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٤٤/٢

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٠/٣

وكذلك ما في الكتب من ظهوره ببيت المقدس فهو كظهوره بطور سيناء وبجبل فاران، ومع هذا فلم يره موسى ولا غيره، لا مجردا ولا حالا في غيره وقد أخبر المسيح أنه لم يره أحد، كما أخبر غيره وذلك نفي عام يوجب أنه لا يرى لا مجردا، ولا حالا في دار الدنيا كما **قد بسط هذا** في موضع آخر ومعلوم أن ملابسة الشيء أبلغ من رؤيته فإذا كان الرب - تعالى - لا يراه ناسوت فأن لا يلابسه ناسوت بطريق الأولى والأحرى والنصارى يزعمون أنه اتحد هو والناسوت وهذا أعظم من الرؤية.." (١)

"وأما قولهم: إن هذا وغيره موجود في كتب أعدائنا اليهود.

فيقال لهم لا ريب أن اليهود يخالفونكم في تفسير الكتب، فأنتم تفسرونها بشيء، وهم يفسرونها بشيء آخر وقد يكون كلا التفسيرين باطلا وحينئذ فيقال لكم كما أن كتب الأنبياء شاهدة للمسيح ولدينه وإن خالفتكم اليهود في تفسيرها، فكذلك هي شاهدة لمحمد - صلى الله عليه وسلم - وأمته، وإن خالف أهل الكتاب في تفسيرها كما قد بين الله في كتب الأنبياء صفة محمد وأمته في غير موضع.

والواجب في الكتب إذا تنازعت الأمم في تفسيرها أن يبين الحق الذي يقوم عليه الدليل الشرعي والعقلي، وحينئذ تبين أنكم فسرتم كتب الله بأشياء تخالف مراد الله في أمر التثليث والاتحاد وغيره، كما فعلت اليهود بتفسير الكتب، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.." (٢)

"لم يكن في التخصيص فائدة سوى الاختصاص بالحكم، ولم يكن هنا تصريح بأن حكم المسكوت كحكم المنطوق، وهنا لما بعث الله محمدا - صلى الله عليه وسلم -، أمره أن ينذر عشيرته الأقربين أولا، ثم ينذر العرب الأميين ثم أهل الكتاب والمجوس وغيرهم، وقد **تقدم بسط هذا**.." (٣)

"لأن الكلي إنما يكون كليا في الأذهان، وأما ما هو موجود في الخارج فهو معين مختص بعينه ليس بكلي.

وكل واحد من الأفلاك معين، فلو لم يعلم إلا الكليات لم يكن عالما بشيء من الموجودات، **وقد بسط في** غير هذا الموضع تمام الكلام على هذا وبين فساد شبه نفاة ذلك بما ادعوه من لزوم التغيير أو التكثر، وبين أنه لا يلزم من ثبوت علم الله بالأشياء كلها على وجه التفصيل محذور ينفيه دليل صحيح.

فإن التكثر فيما يقوم به من المعاني هو مدلول الأدلة العقلية والسمعية فإنه عالم قادر حي، وليس العلم هو القدرة، ولا القدرة هي الحياة ولا الصفة هي الموصوف، ومن جعل كل صفة هي الأخرى، وجعل الصفات هي الموصوف، فهو قول في غاية السفسطة.

وأيضا فإنه خالق العالمين من الملائكة والجن والإنس، وجاعلهم علماء، فيمتنع أن يجعل غيره عالما من ليس هو في نفسه بعالم، فإن العلم صفة كمال، ومن يعلم أكمل ممن لا يعلم، وكل كمال للمخلوق فهو من الخالق، فيمتنع أن يكون

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٤٨/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٥٠/٣

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٥٣/٣

المخلوق أكمل من الخالق، وأيضا فإن في الممكنات المحدثة المخلوقة ما هو عالم، والواجب القديم الخالق أكمل من الممكن المحدث، فيمتنع أن يتصف بالكمال الموجود." (١)

"سمعهن أن يتعلمهن» .

وإذا كانت أسماء الله كثيرة، كالعزيز والقدير وغيرها، فالاقتصار على ثلاثة أسماء دون غيرها باطل، وأي شيء زعم الزاعم في اختصاص هذه الأسماء به دون غيرها فهو باطل، كما قد بسط في موضع آخر.

الوجه الثاني: قولهم الأب الذي هو ابتداء الاثنين، والابن: النطق الذي هو مولود منه، كولادة النطق من العقل، كلام باطل، فإن صفات الكمال لازمة لذات الرب عز وجل أولا وآخرا، ولم يزل ولا يزال حيا عالما قادرا، لم يصر حيا بعد أن لم يكن حيا، ولا عالما بعد أن لم يكن عالما.

فإذا قالوا: إن الأب الذي هو الذات، هو ابتداء الحياة والنطق اقتضى ذلك أن يكون الأب قبل الحياة والنطق، وأن يكون فاعلا للحياة والنطق، فإن ما كان ابتداء لغيره يكون متقدما عليه أو فاعلا له.

وهذا في حق الله باطل.

وكذلك قولهم: إن النطق مولود منه كولادة النطق من العقل، فإن المولود من غيره متولد منه، فيحدث بعد أن لم يكن، كما يحدث النطق." (٢)

"به الكلام بمشيئته وقدرته، وهذا قول السلف والأكثرين، فبطل قولهم على كل تقدير.

وإن أرادوا بالجوهرية أنها ذاتية مقومة، وباقي الصفات عرضية على رأي أهل المنطق اليونان الذين يفرقون في الصفات اللازمة للموصوف بين هذا وهذا، كان هذا فاسدا من وجوه:

منها: أن تفريق هؤلاء في الصفات اللازمة للموصوف بين صفة وصفة، وجعل بعضها ذاتيا مقوما داخلا في الماهية، وبعضها عرضيا لاحقا خارجا عن الماهية - كلام باطل عند جماهير نظار الأمم من أهل الملل، وغيرهم كما قد بسط الكلام عليه في الرد على هؤلاء المتفلسفة، وبين أن ما يدعونه من تركيب الأنواع من الأجناس والفصول إنما هو تركيب في الأذهان لا حقيقة له في الأعيان، وأن ما يقوم بالأذهان يختلف باختلاف تصور الأذهان.

فتارة يتصور الشيء مجملا، وتارة يتصوره مفصلا، وما سموه تمام الماهية، والداخل في الماهية، والخارج عنها، اللازم لها - يعود عند التحقيق إلى ما يدل عليه اللفظ بالمطابقة والتضمن والالتزام.

ومدلول اللفظ هو بحسب ما يعنيه المتكلم ويقصده ويتصوره، وهذا يختلف باختلاف إرادات الناس لا يرجع ذلك إلى حقيقة عقلية ولا صفة ذاتية للموجودات.

ولهذا لما كان كلامهم باطلا لم يمكنهم ذكر فرق صحيح بين." (٣)

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢١٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٢٤

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٨١

"والعلة الأولى يسميها أرسطو وأتباعه جوهرا، ولا يسميها واجب الوجود، وأما متأخروهم كابن سينا وأتباعه يسمونها واجب الوجود، ولا يسمونها جوهرا، والكلام على هؤلاء مبسوط في موضع آخر، إذ المقصود هنا أن هذه الأمور التي يقولون هي موضوع العلم الإلهي، وهي المجردة عندهم عن المادة في الذهن والخارج، هي عند التحقيق وجودها في الأذهان، لا في الأعيان.

فإن الوجود العام الكلي لا يوجد عاما كليا إلا في الأذهان لا في الأعيان كما أن الإنسان العام الكلي، والحيوان العام الكلي لا يوجد عاما كليا إلا في الأذهان، لا في الأعيان.

وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع، وبين أن اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل، أقرب إلى الحق في الأمور الإلهية منهم.

وهذه الأمور مبسوطة في موضع آخر، ولكن نبهنا عليها لتعلقها هنا بقول هؤلاء النصارى: إن صفات الرب الثلاث هي جوهرية دون غيرها، وأنهم إن عنوا بذلك ما يعنيه هؤلاء بالذاتية، فقولهم باطل مبني على أصل باطل.

فإن تفريق هؤلاء اليونان في الصفات اللازمة بين الذاتي والعرضي اللازم للموجود، والعرضي اللازم للماهية، والعرضي اللازم." (١)

"كما **قد بسط في** موضعه - صار طائفة منهم يقولون: موجود حي عالم، وطائفة يقولون: موجود عالم قادر، فيجعلون القادر مكان الحي، ويجعلون روح القدس هو القدرة.

وهذا القول وإن كان أحسن في المعنى، لكن تفسير روح القدس بالقدرة في غاية البعد الذي يظهر فساده لكل أحد.

ولا بد لهم من إثبات أقنوم الكلمة الذي يقولون تارة: هي العلم، وتارة: هي الحكمة، ويسمونها تارة: النطق كما سموها في كتابهم هذا، لأن الذي اتحد بالمسيح عندهم هو أقنوم الكلمة، فصاروا تارة يضمون إليها الحياة، وتارة يضمون إليها القدرة.

والأب تارة يقولون: هو الوجود، وتارة يقولون: القائم بنفسه، وتارة يقولون: الذات، وتسمى القائم بنفسه بالسريانية: الكيان، وتارة يقولون: الجود.

وكل هذا من الحيرة والضلال، لأنهم لا يجدون ثلاث معان هي المستحقة لأن تكون جوهرية دون غيرها من الصفات، سواء فسرت الجوهرية بأنها جواهر، أو بأنها ذاتية مقومة أو بغير ذلك.

ومنها قولهم: تجري مجرى أسماء، فإن أرادوا بذلك أسماء أعلام أو جامدة، وسائرها صفات، فاسم الحي والعالم اسم مشتق يدل على معنى العلم والحياة، كما يدل القدير على القدرة، وإن أرادوا أنه يسمى بها، فلله تعالى أسماء كثيرة، فإنه سبحانه له الأسماء الحسنى.." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٩١/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٩٣/٣

"المراد قديما، وهذه الطوائف بنوا أقوالهم على أن ما لم يخل عن الحوادث، فهو حادث لامتناع وجود ما لا نهاية له عندهم، وإذا امتنع ذلك تعين أن يكون لنوع الحوادث ابتداء، كما للحادث المعنى ابتداء، وما لم يسبق الحوادث كان معه أو بعده، فيكون حادثا، فلهذا منع هؤلاء أن تكون كلمات الله لا نهاية لها في الأزل، وإن كان من هؤلاء من يقول بدوام وجودها في الأبد.

وأما القول بأن كلمات الله لا نهاية لها مع أنها قائمة بذاته، فهو القول المأثور عن أئمة السلف، وهو قول أكثر أهل الحديث، وكثير من أهل الكلام، ومن الفلاسفة، وهذه الأقوال **قد بسط الكلام** عليها في غير موضع.

والمقصود هنا أن قول النصارى باطل على كل قول من هذه الأقوال الأربعة، كما تقدم بيان بطلانه على ذينك القولين، فإنه – على قول الجمهور الذين يجعلون لله كلمات كثيرة – إما كلمات لا نهاية لها ولم تزل، وإما كلمات لها ابتداء، وإذا كان له كلمات كثيرة فالمسيح ليس هو الكلمات التي لا نهاية لها، وليس هو كلمات كثيرة، بل إنما خلق بكلمة من كلمات الله كما في الكتب الإلهية: القرآن والتوراة، إنه يخلق الأشياء بكلماته.

قال تعالى في قصة بشارة مريم بالمسيح:

﴿قالت رب أنى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر قال كذلك الله يخلق ما يشاء إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون﴾ [آل عمران: ٤٧] .." (١)

"تكون تحت التراب وينشق عنها التراب، فإنها وإن كانت قد تتصل بالبدن، فلا يحتاج في ذلك إلى شق التراب، والبدن لم ينشق عنه التراب، وإنما ذلك تخييل من الشيطان، وقد جرى مثل هذا لكثير من المنتسبين إلى المسلمين، وأهل الكتاب والمشركين.

ويظن كثير من الناس أن هذا من كرامات عباد الله الصالحين، ويكون من إضلال الشياطين، كما **قد بسط الكلام** في هذا الباب في غير هذا الكتاب، مثل الفرقان بين أولياء الرحمن، وأولياء الشيطان وغير ذلك.." (٢)

"نقصد خطاب أصحاب تلك الصور نستشفع بهم.

وهذا مما حرمه الله على ألسن جميع النبيين، ولم يشرع لأحد أن يدعو الملائكة، ولا الأنبياء ولا الصالحين الأموات، فكيف بالصور الممثلة لهم، كما **قد بسط في** موضع آخر.

والمقصود هنا أنه كثيرا ما يوجد في كلام الناس الأنبياء وغيرهم من ذكر ظهور الله عز وجل، والمراد به ظهوره في قلوب عباده بالمعرفة والمحبة والذكر.

ولهذا لما كان يقصد بذكر اسمه ذكر المسمى صار يقول – من يقول: إن الاسم هو المسمى –: إن المراد المقصود من الاسم هو المسمى، لا أن نفس اللفظ هو المسمى، فإن هذا لا يقوله عاقل، وتنزيه الاسم وتسبيحه تنزيه للمسمى وتسبيح له.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٣١٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣/٣٤٩

كما قال تعالى:

﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ [الأعلى: ١] ، وقال: ﴿فسبح باسم ربك العظيم﴾ [الواقعة: ٧٤] .." (١)

"ثم إنه معلوم بالضرورة أن الصوت الذي كان يسمع هو صوت الناسوت، فالتمثيل بالشجرة أيضا باطل، كما بسط في موضعه.

وأما الحديد والخشب وغيرهما إذا ألقي في النار فإنه يستحيل نارا لاتصاله بالنار، لا أن النار الذي استحال إليها كانت موجودة فحلت به، فهذا استحالة بلا حلول، والنار الذي صارت في الحديد حادثة عن تلك النار ليست إياها، ثم تلك الحديدة إذا طرقت وقع التطريق على النار، وكذلك إذا ألقيت في الماء، فلو كان هذا تمثيلا مطابقا لكان الضرب والصلب والإهانة وقع على اللاهوت، وكان اللاهوت هو الذي يغتسل بالماء، وهو الذي يأكل ويشرب، وهذا من أعظم الكفر.

ويحكى عن بعض طائفة منهم كاليعقوبية أنه يقول بهذا الكفر، وإن كان كثير منهم كالملكية والنسطورية ينكره، فهو لازم لهم، وكذلك إذا شبهوه بالنفس والبدن، فإن النفس تتألم تألم البدن، وتستحيل صفاتها بكونها في البدن، وتكتسب عن البدن أخلاقا وصفات، فلو كان هذا تمثيلا مطابقا لزم تألم اللاهوت بآلام البدن، وأن يكون متألما بجوع البدن وعطشه وضربه وصلبه، وأن يكون مستحيلا لما." (٢)

"ومعلوم أن الحديدة إذا أدخلت النار حتى صارت بيضاء كالنار البيضاء ففعلها فعل واحد، ليس لها فعلان متميزان: أحدهما بالحديد، والآخر بالنار، بل فيها قوة الحديد وقوة النار، بل فيها قوة ثالثة ليست قوة الحديد ولا قوة النار، إذ ليست حديدا محضا ولا نارا محضا.

وكذلك الماء إذا اختلط باللبن والخمر، فالمتحد منهما شيء واحد، فعله فعل واحد، منه ما ليس ماء محضا ولا لبنا محضا، لا يقول عاقل: إن له فعلين يتميز أحدهما عن الآخر، فعل بكونه لبنا محضا، وفعل بكونه ماء محضا، فقولهم بالاتحاد يوجب استحالة اللاهوت بالناسوت، وأن يصير فعل المتحد شيئا واحدا.

وإن كان اللاهوت لم يتحد به فهما اثنان شخصان وجوهران وطبيعتان ومشيئتان، وليس هذا دين النصارى مع أن حلول الرب عز وجل في البشر ممتنع، كما قد بسط في موضوع آخر.

وكذلك إذا مثلوه بالنفس مع البدن، فإن النفس تتغير صفاتها بمفارقة البدن، وكذلك البدن تتغير صفاته بمفارقة الروح له.

والإنسان الذي نفخت فيه الروح فصارت بدنا فيه الروح هو." (٣)

"فإن كون أحد الجسمين محلا للآخر، كحلول الماء في الظرف، هو يوجب افتقاره إليه.

وما يحل في قلوب المؤمنين من معرفة الرب والإيمان به، هو قائم بقلوبهم محتاج إليه

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٠٠/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٩٣/٣

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٥/٤

وكذلك ما يثبته الفلاسفة من الهيولى والصورة، ويقولون: إن الهيولى محل للصورة، ويعترفون - مع ذلك - بأن الصورة محتاجة إلى الهيولى.

والقائلون بوحدة الوجود، قد يجعلون الخالق مع المخلوقات كالصورة مع الهيولى، كما يشير إليه ابن سبعين ويقول: هو في الماء ماء، وفي النار نار، وفي كل شيء بصورة ذلك الشيء، كما **قد بسط الكلام** على هؤلاء في مواضع غير هذا الكتاب.

وإذا قالوا: إن الرب حل في المسيح كما حل في غيره، وهو الحلول الموجود في كلام داود عندهم، حيث قالوا: أنت تحل في قلوب القديسين، فقد عرف أن هذا حلول الإيمان به ومعرفته وهداه." (١)

"ونوره والمثال العلمي، كما **قد بسط في** موضع آخر، ولهذا يسمى ظهورا والشعاع الحال على الأرض والهواء عرض قائم بذلك، وهو مفتقر إلى الأرض والهواء.

والرسل - صلوات الله عليهم - أخبروا بأن الله فوق العالم بعبارات متنوعة، تارة يقولون: هو العلي وهو الأعلى، وتارة يقولون: هو في السماء، كقوله: أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصبا.

وليس مرادهم بذلك أن الله في جوف السماوات، أو أن الله يحصره شيء من المخلوقات، بل كلام الرسل كله يصدق بعضه بعضا، كما قال تعالى: سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين. وقد قال تعالى: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم﴾ [الحديد: ٣] .

وثبت في الصحيح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: («أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت." (٢)

"ولا يعرف عالم مشهور من علماء المسلمين، ولا طائفة مشهورة من طوائفهم، يطلقون العبارة التي حكوها عن المسلمين، حيث قالوا عنهم: (إنهم يقولون: إن لله عينين يبصر بهما، ويدين يبسطهما، وساقا ووجها يوليه إلى كل مكان، وجنبا) .

ولكن هؤلاء ركبوا من ألفاظ القرآن بسوء تصرفهم وفهمهم، تركيبا زعموا أن المسلمين يطلقونه.

وليس في القرآن ما يدل ظاهره على ما ذكروه، فإن الله - تعالى - قال في كتابه: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾ [المائدة: ٦٤]

واليهود أرادوا بقولهم: (يد الله مغلولة) أنه بخيل، فكذبهم الله في ذلك، وبين أنه جواد لا يبخل، فأخبر أن يديه مبسوطتان، كما قال: ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾ [الإسراء: ٢٩]

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣١٥/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣١٦/٤

فبسط اليدين المراد به الجواد والعطاء، ليس المراد ما توهموه **من بسط مجرد**.

ولم ا كان العطاء باليد يكون ببسطها، صار من المعروف في اللغة التعبير ببسط اليد عن العطاء.." (١)

"اللغة، كما فعلوا مثل ذلك في لفظ " الجوهر " ولفظ " العرض " ولفظ " الوجود " ولفظ " الذات " وغير ذلك.

فاستعملوا لفظ " الجسم " فيما يقوم بنفسه وتمكن الإشارة إليه الحسية المختلفة.

ثم تنازعوا نزاعا عقليا فيما يشار إليه، كالهواء والنار والتراب والماء وغير ذلك، هل هو مركب من الجواهر المنفردة التي لا تقبل القسمة، أو من المادة والصورة، أو ليس مركبا لا من هذا ولا من هذا، على ثلاثة أقوال **قد بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع.

فمن اعترف أنها مركبة من هذا أو هذا، يلزمه – إذا قال: إن الله جسم – أن يكون الله مركبا من هذا أو هذا.

ولهذا قالوا: إن هذا باطل وأوجبوا – على أصلهم – نفي مسمى هذا الاسم، وهذا هو المشهور عند هؤلاء.

ومن اعتقد أنه ليس مركبا لا من هذا ولا من هذا، قال: يلزمني إذا قلت: هو جسم أن يكون مركبا.

فمن هؤلاء من أطلق عليه لفظ " الجسم "، وأراد به القائم بنفسه أو ال موجود، كما أطلق هؤلاء لفظ الجوهر، وقالوا: أردنا بالجوهر القائم بنفسه. وكما قال هؤلاء: ليس في الوجود إلا جوهر أو عرض.

فإن الوجود إما قائم بنفسه، وهو الجوهر، أو بغيره، وهو العرض، والجوهر أشرف القسمين.." (٢)

"جماهير المسلمين وغيرهم، وإن كان النصارى وغيرهم يعجزون عن الرد على هؤلاء، إذ كان ما يعتمدون عليه في تنزيه الله عن خصائص الأجسام طرقا ضعيفة لا تثبت على المعيار العقلي، كما **قد بسط في** موضع آخر.

بخلاف من كان نزاعه لفظيا، فهذا يذم إما لغة وإما لغة وشرعا ؛ لكونه أطلق لفظا لم يأذن به الشرع، أو استعمله في خلاف معناه اللغوي، كما قد يذم النافي لمثل ذلك لغة وشرعا، إذا كان معناه صحيحا.

وأما من كان من النفاة أو المثبتة نفى حقا أو أثبت باطلا، فهذا مذموم ذما معنويا شرعا وعقلا.

وأما الشرع، فالرسل وأتباعهم الذين من أمة موسى وعيسى ومحمد – صلى الله عليه وسلم –، لم يقولوا: إن الله جسم، ولا إنه ليس بجسم، ولا إنه جوهر، ولا إنه ليس بجوهر.

لكن النزاع اللغوي والعقلي والشرعي في هذه الأسماء، هو مما أحدث في الملل الثلاث بعد انقراض الصدر الأول من هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء.

والذي اتفقت عليه ال رسل وأتباعهم، ما جاء به القرآن والتوراة من أن الله موصوف بصفات الكمال، وأنه ليس كمثله شيء، فلا تمثل صفاته بصفات المخلوقين، مع إثبات ما أثبته لنفسه من الصفات، ولا يدخل في صفاته ما ليس منها، ويخرج منها ما هو داخل فيها.." (٣)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤١٢/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٣٠/٤

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٣٢/٤

"– تعالى –، إذ جزؤه غيره، والمفتقر إلى غيره لا يكون واجبا بنفسه قديما أزليا، كما قد بسط الكلام على هذه الأمور في موضع آخر.

ثم منهم من لا يطلق من النفي والإثبات إلا الألفاظ الشرعية، فكما لا يقول: هو جسم وجوهر، لا يقول: ليس بجسم ولا جوهر.

ومنهم من يطلق هذه الألفاظ، وهؤلاء منهم من ينفيها، ومنهم من يثبتها.

وكل من الطائفتين قد يدخل في ذلك ما يوافق الشرع، وقد يدخل في ذلك ما يخالف الشرع.

وكل من الطائفتين يدعي النظر العقلي أو اللغوي، وربما اعتصم بعضهم بما يظنه دليلا شرعيا.

والغالب عليهم أنهم لا يعتصمون في ذلك بشرع، إذ لم يكن في ذلك شرع، وإنما يتكلفون تغيير اللغة التي بعث بها الرسول، ثم يحملون ألفاظه على ما ابتدعوه من اللغة، كما فعلته النصارى في حمل كلام الأنبياء على ما ابتدعوه من اللغة.

فإن الأنبياء لم يسموا علم الله وحياته ابنا، وروح قدس، ولا ربا، فسمى النصارى علمه وحياته ابنا، وروح قدس، وربا، ثم حملوا كلام الأنبياء على ذلك.

كذلك طائفة من أهل الكلام كان السلف يسمونهم الجهمية، أحدثوا تسمية الواحد والأحد ونحوهما لما لا يشار إليه ويميز الحس منه." (١)

"كلامه في غير هذا الموضع.

وفيهم من يقول: إن مريم زوجة الله، وفيهم من يجعلها إلها آخر كالمسيح.

وفيهم من يثبت أن المسيح ابن الله، الولادة المعقولة المعروفة من الحيوان.

والأمانة التي جعلوها عقيدتهم وأصل إيمانهم في زمن " قسطنطين " بعد المسيح بأكثر من ثلاثمائة سنة، هي وغيرها من أقوالهم الظاهرة تدل على هذه الأمور المنكرة القبيحة دلالة بينة.

لكن علماؤهم يتأولونها بتأويلات تناقض مدلولها، مع فساد تلك المعاني التي يحملونها عليها عقلا وشرعا.

وليست تلك ألفاظ الأنبياء حتى يقال: حكمهم في ذلك حكم سائر الطوائف من المسلمين وغيرهم، الذين يقولون ما يرونه متشابها من كلام الأنبياء، ويقولون: إن الأنبياء تكلموا بما لا يعرف أحد معناه، أو إنهم خاطبوا الجمهور بما أرادوا به تفهيمهم أمورا ينتفعون بها، وإن كان ذلك كذبا باطلا في نفس الأمر.

فإن هؤلاء الطوائف، وإن كان فيهم من الضلال والجهل ما قد بسط في غير هذا الموضع، فقد فعلوا ذلك في ألفاظ الأنبياء التي لها حرمة النبوة.." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٣٤/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٦٧/٤

"وأما البحث العقلي في هذا، فقد بسطناه في غير هذا الموضع، وبينا أن ما يسميه هؤلاء المتفلسفة تركيبا، كقولهم: إن الشيء مركب من وجود وماهية، وقولهم: إن الأنواع مركبة من الأجناس والفصول، هو باطل عند جميع جمهور العقلاء.

وليس في الخارج إلا ذات متصفة بصفات، ليس في الخارج وجود القائم بنفسه، وماهية أخرى غير هذا الشيء الموجود القائم بنفسه مثلا.

ولكن قد يعنى بلفظ " ماهية " ما يتصور في الأذهان، وبالوجود ما يوجد في الأعيان، وحينئذ فهذه الماهية غير هذا الموجود، وحينئذ فيقال: هذه الماهية غير هذا الوجود.

وكذلك قولهم: إن الإنسان الموجود في الخارج مركب من الجنس والفصل، فإن الإنسان الموجود هو ذات متصفة بصفات هو وغيره من الموجودات.

ولكن يتصور في الذهن ما هو مركب من الحيوان والناطق، كما يتصور ما هو مركب من الحيوان والضاحك، وهذا تركيب ذهني لا تركيب في الخارج، **وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع.

وتبين أن ما جعلوه من الصفات داخلا في الماهية، وما جعلوه خارجا عنها لازما لها، وما هو مجموع أجزاء الماهية، يرجع عند التحقيق إلى ما هو مدلول عليه بالتضمن والالتزام والمطابقة.." (١)

"ومن ذلك تركيب الجسم من الجواهر المفردة، أو من المادة والصورة.

وأكثر العقلاء ينكرون تركيب الجسم من هذا وهذا، كما **قد بسط في** موضع آخر.

والمقصود هنا، أن كلام الأنبياء لا يجوز أن يحمل إلا على لغتهم التي من عادتهم أن يخاطبوا بها الناس، لا يجوز أن يحدث لغة غير لغتهم، ويحمل كلامهم عليها.

بل إذا كان لبعض الناس - عادة ولغة - يخاطب بها أصحابه، وقدر أن ذلك يجوز له، فليس له أن يحمل ذلك، لغة النبي، ويحمل كلام النبي على ذلك.

ومن هذا إخبار الأنبياء بأن الله يقول ويتكلم وينادي ويناجي، وأنه قال كذا وتكلم بكذا، ونادى موسى ونحو ذلك.

والمعروف في لغتهم ولغة سائر الأمم، أن المتكلم من قام به الكلام، وإن كان متكلما بقدرته ومشيئته، لا يعرف في لغتهم أن المتكلم من أحدث كلاما منفصلا عنه، ولا أن المتكلم من قام به الكلام بدون قدرته ومشيئته.

فليس لأحد - إذا جعل اسم المتكلم لمن يحدث كلاما بائنا عنه، أو من قام به بدون قدرته ومشيئته - أن يحمل كلام الأنبياء على هذا.

بل المتكلم - عند الإطلاق - من تكلم بقدرته ومشيئته، مع قيام الكلام به.." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٨٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٨١

"القديمة الأزلية، كان هذا كذبا بينا على المسيح، حيث لم يكن في لغته أن لفظ الابن يراد به صفة الله القديمة الأزلية.

وكذلك إذا لم يكن في كلام الأنبياء أن حياة الله تسمى روح القدس، وإنما يريدون بروح القدس ما ينزله الله – تبارك وتعالى – على الأنبياء والصالحين ويؤيدهم، كان تفسير قول المسيح: " روح القدس ": إنه أراد حياة الله – كذبا على المسيح.

وهذا من بعض الوجوه أفسد من قول بعض المتفلسفة: إن العقول والنفوس والأفلاك معلولة له متولدة عنه، لازمة له أزلا وأبدا، وإن كان هذا أيضا باطلا في صريح العقل، كما هو كفر بما أخبرت به الأنبياء، كما **قد بسط في** موضع آخر، فإنه لا يصدر شيء عن فاعل الأشياء بعد شيء لا يتصور أن يكون المفعول مقارنا للفاعل لا يتأخر عنه، ولا يكون التولد إلا عن أصلين.

والواحد من كل وجه الذي ليس له صفة ثبوتية، لا وجود له، ولو كان له وجود لم يصدر عنه وحده شيء، كما **قد بسط الكلام** على ذلك في مواضع أخر.

ومما يوضح ذلك، أن خواص النصارى وعلماءهم – مع تجويزهم أن يقال: إن المسيح ابن الله – يلزمهم أن تكون مريم صاحبة الله وامرأته، كما قال ذلك من يغلو منهم، ومنهم من يجعل مريم إلها مع الله، كما جعل المسيح إلها.

فإن قالوا بذلك، جعلوا لله صاحبة وولدا، وجعلوا المسيح ابن." (١)

"" الأقانيم " ولا لفظ " التثليث " ولا " اللاهوت " و " الناسوت " ولا تسمية الله جوهرا، بل هذا كله مما ابتدعوه، كما ابتدعوا أيضا تسمية صفات الله ابنا وروح القدس، فهم ابتدعوا ألفاظا لم ينطق بها الأنبياء، أثبتوا لها معاني وابتدعوا استعمال ألفاظ الأنبياء في غير مرادهم، وحملوا مرادهم عليها.

والألفاظ المتشابهة التي يحتجون بها على اتحاد اللاهوت بالناسوت موجودة – عندهم – في حق غير المسيح.

فليس للمسيح خاصة في كلام الأنبياء، توجب أن يكون هو الله أو ابن الله، وتلك الألفاظ قد عرف – باتفاقهم واتفاق المسلمين –، أن المراد بها حلول الإيمان بالله ومعرفته وهداه ونوره ومثاله العلمي في قلوب عباده الصالحين، كما **قد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع وقد تقدم.

ومن قال من ضلال المسلمين: (إن الرب يتحد أو يحل في الأنبياء والأولياء، وإن هذا من السر الذي لا يباح به، فقوله من جنس قول النصارى في المسيح، وهذا كثير في كلام كثير من المشايخ والمدعين للمعرفة والتحقيق والتوحيد، فيجعلون توحيد العارفين أن يصير الموحد هو الموحد، ومنهم من يقول: إن الله يحل في قلب العارف ويتكلم بلسانه، كما يتكلم الجني على لسان المصروع، ويقول الأول:

ما وحد الواحد من واحد ... إذ كل من وحده جاحد." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٨٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٩٦

"وحقيقة قول هؤلاء هو جحد الخالق وتعطيله، كما قال فرعون: ﴿وما رب العالمين﴾ [الشعراء: ٢٣] وقال: ﴿ما علمت لكم من إله غيري﴾ [القصص: ٣٨]

فإن فرعون ما كان ينكر هذا الوجود المشهود، لكن ينكر أن له صانعا مباينا له خلقه، وهؤلاء موافقون لفرعون في ذلك.

لكن فرعون أظهر الجحود والإنكار، فلم يقل " الوجود المخلوق هو الخالق ".

وهؤلاء ظنوا أنهم يقرون بالخالق، وأن الوجود المخلوق هو الخالق، **وقد بسط الكلام** على هؤلاء في آخر هذا الكتاب.

وهؤلاء لهم شعر نظموا قصائد على مذهبهم، كابن الفارض في قصيدته المسماة " بنظم السلوك " حيث يقول:

لها صلواتي بالمقام أقيمها ... وأشهد فيها أنها لي صلت

كلانا مصل واحد ساجد إلى ... حقيقته بالجمع في كل سجدة." (١)

"أعراض البدن، أو جزء من أجزائه، فهذا قول محدث في الإسلام لم يذهب إليه أحد من السلف والأئمة، وإن كان محكيا عن أكثر المتكلمين، فليس الذين قالوا هذا من سلف الأمة ولا أئمتها، بل هم من أهل الكلام المحدث المذموم عند السلف. وأئمة الأمة وكثير من المتفلسفة الداخلين في أهل الملل يقولون: إن الذوات التي تسميها الأنبياء الملائكة هي التي تسميها المتفلسفة المشاءون عقولا، أو عقولا ونفوسا، وهذا غلط عظيم كما **قد بسط في** موضعه.

فإن العقول التي يثبتها هؤلاء المتفلسفة لا حقيقة لها عند الرسل وأتباعهم، بل ولا حقيقة لها في المعقول الصريح، بل حقيقة كلامهم أنها أعراض قائمة بنفسها. وقد صرحوا بأن واجب الوجود - نفسه - هو علم، وجعلوا نفس العلم هو نفس العالم، ونفس تصور هذا القول يكفي في العلم بفساده، كما أن هؤلاء المتفلسفة." (٢)

"- أتباع أرسطو - لا يعرفون الملائكة، بل ولا الجن، وإنما علمهم معرفة الأجسام الطبيعية، وتكلموا في الإلهيات بكلام قليل نزر؛ باطله أكثر من حقه، كما **قد بسط في** موضع آخر.

وهؤلاء يزعمون أن العقل الأول أبدع ما دونه من العقول والأفلاك إلى أن ينتهي الأمر إلى العقل العاشر، فهو مبدع ما تحت فلك القمر. وهذا كله من أعظم الكفر عند الرسل وأتباعهم أهل الملل. فإن مضمون هذا أن ملكا من الملائكة خلق كل ما تحت السماء، وملكا فوقه خلق كل ما سوى الله - سبحانه - وهذا من أعظم الكفر في دين المرسلين وأهل الملل المسلمين واليهود والنصارى. قال - تعالى -: ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون - لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون - يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون﴾ [الأنبياء: ٢٦ - ٢٨]

فأخبر أن الملائكة لا تسبقه بالقول، ولا تعمل إلا بأمره، فضلا عن أن يكون ملك خلق كل شيء.." (٣)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٩٩/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٥/٥

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٦/٥

"فاسدة، **قد بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع؛ فقالوا: إنه إنما تحرك الفلك من جهة نسبة الفلك به، وإن لم يكن هو القادر على تحريك الفلك، بل ولا شعور منه بالفلك. وعبر عن ذلك ابن رشد الفيلسوف وأمثاله؛ فقالوا: إنه يأمر الفلك بالحركة وقوام الفلك بطاعته لأمر الله. مع أنه عندهم لا إرادة له ولا علم له بما يأمر به، بل كونه آمرا وهو معنى كون الفلك يتشبه به، كما يأمر المعشوق عاشقه أن يحبه، وإن كان المعشوق لا شعور له ولا إرادة في أن يحبه ذلك.

ثم لو قدر أنه هو الآمر؛ فإنما يصدر بسبب أمره، مجرد حركة الفلك؛ ولهذا شبهوا ذلك بأمر السلطان لعسكره بأمر يطيعونه فيه، فجعلوا الحركات معلولة بهذا الاعتبار، لم يثبتوا أنه أبدع شيئا من الأفلاك والعناصر والمولدات ولا العقول ولا النفوس، لا أبدع أعيانها ولا صفاتها، ولا أفعالها، بل غايته أن يكون آمرا لها بالحركة؛ كأمر الملك لعسكره، مع أنه عندهم ليس آمرا بالحقيقة، بل ولا علم له بشيء من الموجودات، بل غاية ما يزعم أرسطو وأتباعه أن للفلك حاجة إليه من جهة تشبهه به، وأما كونه هو علية موجبة للفلك، فإنما يقول هذا من يقوله من متأخريهم كابن سينا.

وأما الفارابي؛ فهو الذي وسع القول في هذا الباب،." (١)

"وقسم الوجود إلى واجب وممكن، وجعل الأفلاك ممكنة واجبة به، وفي ذلك من الفساد والاضطراب ما **قد بسط في** غير هذا الموضع. وبنى ابن سينا الكلام في نفي صفاته على كونه واجب الوجود.

وأما الفارابي في كتاب " آراء المدينة الفاضلة " وغير ذلك فاعتمد على كونه أول، وكذا أرسطو في كتاب " أثولوجيا " اعتمد على كونه هو الأول، وشبهه بالأول في العدد، وعلى ذلك بنوا نفي." (٢)

"فيهم من عظم هؤلاء الفلاسفة، ولا استعان بهم، ولا التفت إليهم، بل وهم عندهم من أئمة الكفر ورءوس الضلال، وكذلك موسى وأتباعه، وكذلك محمد وأتباعه، فليس في رسل الله وأنبيائه ولا في أتباعهم من يعظمهم ولا يستعين بكلامهم، بل الرسل وأتباعهم متفقون على تضليلهم وتجهيلهم.

وأما العقليات: فإنما يعظم كلام هؤلاء الفلاسفة في العلوم الكلية والإلهية من هو من أجهل الناس بالمعارف الإلهية والعلوم الكلية؛ إذ كان كلامهم في ذلك، فيه من الجهل والضلال ما لا يحيط به إلا ذو الجلال، وإنما كان القوم يعرفون ما يعرفونه من الطبيعيات والرياضيات كالهندسة وبعض الهيئة وشيئا من علوم الأخلاق والسياسات المدنية والمنزلية التي هي جزء مما جاءت به الرسل، واليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل أعلم من هؤلاء بالعلوم الإلهية والأخلاق والسياسات، فضلا عما وراء ذلك.

فاعتضاد هؤلاء النصارى هؤلاء المتفلسفة يدل على عظيم جهلهم بالشرعيات والعقليات، وهذا **قد بسط الكلام** عليه

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣١/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٢/٥

في مواضع متعددة؛ إذ كان الرد على الفلاسفة لا يختص به النصارى، بل الكلام في ذلك معهم ومع من يعظمهم من أهل الملل عموما.." (١)

"ولا رسول، بل ولا دل عليها دليل عقلي، وأدلة المتفلسفة عليها ضعيفة. وإنما دل العقل على ما أخبرت به الرسل من الملائكة.

ولكن هؤلاء الذين حملوا كلام الرسل على ما يوافق قول المتفلسفة يجعلون اللوح المحفوظ، هو النفس الفلكية، كما يجعلون العقل والقلم هو العقل الأول والعرش هو الفلك التاسع، وغير ذلك مما قد بسط الكلام عليه في موضع آخر.

وإذ لم يقيموا حجة شرعية ولا عقلية على ما مثلوا به من الجواهر اللطيفة لم يكن لهم حجة على من قال: إن الجوهر ما يشغل حيزا ويقبل عرضا. ولما قرنوا النفس بالعقل، كان ذلك ظاهرا في أنهم أرادوا النفس الفلكية.

فأما إن أرادوا النفس الإنسانية فهذه ثابتة، أخبرت بها الرسل وأتباعهم، كما قد بسط في موضعه. لكن هذه لا تقرن بالعقل الذي هو جوهر. والعقل صفة هذه وهو مصدر عقل يعقل عقلا. وقد يراد بالعقل غريزة قائمة بها، ويراد بالعقل العمل بالعلم كما قد بسط في موضع آخر.

الوجه الرابع: قولهم: " وجوهر الضوء " فيقال لهم: إن أردتم بالضوء نفس الشمس والنار فهذا جسم متحيز؛ يشغل حيزا، ويقبل عرضا، ليس هو من الجواهر اللطيفة الذي مثلتم بها وإن أردتم." (٢)

"والطريق الأول، هو من أظهر الحجج على أهل الكتاب، وأظهر الأعلام على نبوته.

وقد استخرج غير واحد من العلماء من الكتب الموجودة الآن في أيدي أهل الكتاب من البشارات بنبوته مواضع متعددة، وصنفوا في ذلك مصنفات، وهذه البشارات في هذه الكتب من جنس البشارات بالمسيح - صلى الله عليه وسلم -.

واليهود يقرون باللفظ، لكن يدعون أن المبشر به ليس هو المسيح عيسى ابن مريم، وإنما هو آخر ينتظر، وهم - في الحقيقة - لا ينتظرون إلا المسيح الدجال، وينتظرون - أيضا - مجيء المسيح عيسى ابن مريم إذا نزل من السماء، كما بسط في موضع آخر ويحرفون دلالة اللفظ، ويقولون: إنها لا تدل على نبي منتظر، كما." (٣)

"﴿وقالوا لولا يأتينا بآية من ربه أولم تأتهم بينة ما في الصحف الأولى﴾ [طه: ١٣٣] .

فإنه إذا أتاهم ببيان ما في الصحف الأولى - مع علمهم بأنه لم يعاشر أحدا من أهل الصحف الأولى، ولا استفاد منهم علما - كان هذا من أعظم الآيات من الله.

وكما أن إخباره عن أمور الغيب يدل على نبوته، فإنه يدل على أن النبوة إنباء من الله، ليس ذلك كما يقوله بعض المتفلسفة كابن سينا وأمثاله: (إنه فيض فاض عليه من النفس الفلكية أو العقل الفعال) ، ويقولون: (إن النفس أو العقل هو اللوح المحفوظ، وأن من اتصلت نفسه به علم ما علمته الأنبياء) ، ويقولون: (النبوة مكتسبة؛ لأن هذه صفتها) ،

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٥/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٣/٥

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٨٧/٥

ويقولون: (إن سبب علمه بالغيب هو اتصال نفسه بالنفس الفلكية) ، وزعموا أنها اللوح المحفوظ، وأن تحريكها للفلك هو سبب حدوث الحوادث في الأرض، فتكون عالمة بما يحدث في الأرض؛ لأن العلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب. فإن هذا مبني على مقدمات باطلة، **قد بسط الكلام** على بطلانها في مواضع أخرى:." (١)

"شحمة أذنيه، عليه حلة حمراء، ما رأيت شيئا قط أحسن منه ".

وفي البخاري: وسئل البراء: " أكان وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل السيف، قال: لا، بل مثل القمر ".

وفي الصحيحين من حديث كعب بن مالك قال: " «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سر استنار وجهه، حتى كأنه فلقة قمر» ".

وفي الصحيحين عن أنس بن مالك، قال: " «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضخم الرأس والقدمين، لم أر قبله ولا بعده مثله، **وكان بسط الكفين** ضخم اليدين» "..." (٢)

"كالفارابي، وابن سينا، وغيرهما، ومن سلك طريقهم من متكلم، ومتصوف، ومتفقه، كما يوجد مثل ذلك في كتب أبي حامد، والسهروردي المقتول، وابن رشد الحفيد، وابن عربي، وابن سبعين، لكن أبو حامد يختلف كلامه؛ تارة يوافقهم، وتارة يخالفهم. وهذا القدر فعله ابن سينا وأمثاله ممن رام الجمع بين ما جاءت به الأنبياء، وبين فلسفة المشائين - أرسطو، وأمثاله، ولهذا تكلموا في الآيات، وخوارق العادات، وجعلوا لها ثلاثة أسباب: القوى الفلكية، والقوى النفسانية، والطبيعية؛ إذ كانت هذه هي المؤثرات في هذا العالم عندهم، وجعلوا ما للأنبياء وغير الأنبياء من المعجزات، والكرامات، وما للسحرة من العجائب هو من قوى النفس. لكن الفرق بينهما أن ذلك قصده الخير، وهذا قصده الشر، وهذا المذهب من أفسد مذاهب العقلاء، كما **قد بسط الكلام** عليه في موضع آخر. فإنه مبني على إنكار الملائكة، وإنكار الجن، وعلى أن الله لا يعلم الجزئيات، ولا يخلق بمشيئته وقدرته، ولا يقدر على تغيير العالم، ثم إن هؤلاء لا يقرون من المعجزات إلا بما جرى على هذا." (٣)

"ما يطول وصفه، وآثارهم موجودة في العالم، يعرف ذلك بالاعتبار كما **قد بسط في** موضعه؛ إذ المقصود هنا ذكر مذاهب الناس في العبادات، وهؤلاء غاية ما عندهم في العبادات، والأخلاق، والحكمة العملية، أنهم رأوا النفس فيها شهوة، وغضب من حيث القوة العملية، ولها نظر من جهة القوة العلمية. فقالوا: كمال الشهوة في العفة، وكمال الغضب في الحلم، والشجاعة، وكمال القوة النظرية في العلم. والتوسط في جميع ذلك بين الإفراط والتفريط هو العدل. وما ذكروه من العمل متعلق بالندب لم يثبتوا خاصية النفس التي هي محبة الله، وتوحيده، بل ولا عرفوا ذلك كما لم يكن عندهم من العلم بالله إلا قليل مع كثير من الباطل، **كما بسط الكلام** عنهم في موضعه. ومحبة الله وتوحيده هو الغاية

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٣٤٤/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤٥٠/٥

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٢٤/٦

التي فيها صلاح للنفس، وهو عبادة الله وحده لا شريك له. فلا صلاح للنفس، ولا كمال لها إلا في ذلك، وبدون ذلك تكون فاسدة، لا صلاح لها، كما قد بسط الكلام على ذلك." (١)

"وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين أن النفس ليس لها نجاة ولا سعادة ولا كمال إلا بأن يكون الله معبودها ومحبوبها، الذي لا أحب إليها منه، ولهذا كثر في الكتب الإلهية الأمر بعبادة الله وحده، ولفظ العبادة يتضمن كمال الذل بكمال الحب. فلا بد أن يكون العابد محبا للإله المعبود كمال الحب، ولا بد أن يكون ذليلا له كمال الذل، فمن أحب شيئا ولم يذل له لم يعبده، ومن خضع له ولم يحبه لم يعبده، وكمال الحب والذل لا يصلح إلا لله وحده، فهو الإله المستحق للعبادة التي لا يستحقها إلا هو، وذلك يتضمن كمال الحب، والذل، والإجلال، والإكرام، والتوكل، والعبادة. فالنفوس محتاجة إلى الله من حيث هو معبودها ومنتهى مرادها وبغيتها، ومن حيث هو ربها وخالقها. فمن آمن بالله رب كل شيء وخالقه، ولم يعبد إلا الله وحده، بحيث يكون الله أحب إليه من كل ما سواه، وأخشى عنده من كل ما سواه، وأعظم عنده من كل ما سواه، وأرجى عنده من كل ما سواه، بل من سوى بين الله وبين بعض المخلوقات في الحب بحيث يحبه مثل ما يحب الله، ويخشاه مثل ما يخشى الله، ويرجوه مثل ما يرجو الله، ويدعوه مثل ما يدعوه، فهو." (٢)

"العقل، واتفاق العقلاء، وبسط هذا له موضع آخر. وإذا كان الفاعل باختيار يستلزم مرادا لنفسه محبوبا، فلا بد أن يكون لما يتحرك في السماوات بإرادته سواء كان هؤلاء الملائكة، أو ما يسمونه هم نفسا من محبوب مراد لذاته، يكون هو الإله المعبود المراد بتلك الحركات، وكذلك نفس الإنسان حركتها بالإرادة من لوازم ذاتها، فلا بد لها من محبوب مراد لذاته، وهو الإله، وهذا المحبوب المراد لذاته هو الله تعالى، ويمتنع أن يكون غيره، كما قد بسط هذا في موضع آخر، وبين أنه يمتنع أن يكون موجودا بغيره، بل هو واجب الوجود بنفسه، فيمتنع أن يكون مرادا لغيره بل مراد لنفسه. وكما يمتنع أن يكون للعالم ربان قادران، يمتنع أن يكون للعالم إلهان معبودان، فإن كون أحدهما قادرا يناقض كون الآخر قادرا؛ لامتناع اجتماع القادرين على مقدور واحد، وامتناع كون أحدهما قادرا على الفعل حين يكون الآخر قادرا عليه، وامتناع ارتفاع قدرة أحدهما بقدرة الآخر مع التكافؤ.." (٣)

"المتكلمين والفقهاء، والصوفية، وغيرهم.

القول الرابع: قول سلف الأمة وأئمتها، وهو أن نفس معرفة الله تعالى ومحبته مقصودة لذاتها، وأن الله سبحانه محبوب مستحق للعبادة لذاته لا إله إلا هو، ولا يجوز أن يكون غيره محبوبا معبودا لذاته، وأنه سبحانه يحب عباده الذين يحبونه، ويرضى عنهم، ويفرح بتوبة التائب، ويبغض الكافرين ويمقتهم، ويغضب عليهم ويذمهم، وأن في ذلك من الحكم البالغة، وكذلك من الأسباب ما يطول وصفه في هذا الخطاب كما قد بسط في موضعه؛ إذ المقصود هنا التنبيه على أن

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٦/٢٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٦/٣١

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٦/٣٨

المسلمين في هذا أكمل من غيرهم في العلوم النافعة والأعمال الصالحة. وإذا عرف مذاهب الناس في مقاصد العبادات فهم أيضا مختلفون في صفاتها، فمن الناس من يظن أن كل ما كان أشق على النفس وأشد إماتة لشهوتها فهو أفضل، وهذا مذهب كثير من." (١)

"حيزه، فإن كان الخلاء عدما محضا فهو منتف في الجانبين. وإن قيل: إنه أمر وجودي لزم أن يحتاج إليه في الموضعين، وحينئذ فيبطل القول بنفيه. وكذلك ما يذكرونه في قدم العالم، فليس مع القوم دليل واحد عقلي صحيح يناقض ما أخبرت به الرسل، ولكن قد تناقض ما يظنه بعض أهل الكلام من دين الرسل كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

[من آيات النبوة استسقاؤه صلى الله عليه وسلم ونزول المطر بدعائه]

والنوع الثاني: آيات الجو، كاستسقائه صلى الله عليه وسلم، واستصحائه، وطاعة السحاب له، ونزول المطر بدعائه صلى الله عليه وسلم. ففي الصحيحين «عن أنس بن مالك أن رجلا دخل المسجد في." (٢)

"الساعة، فإن ذكره، وذكر كتابه، والبشارة بذلك موجود في الكتب المتقدمة كما **قد بسط في** موضعه.

والخليل دعا به فقال في دعائه لذريته:

﴿ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم﴾ [البقرة: ١٢٩]

ولما ولد اقترن بمولده من الآيات ما هو معروف، وجرى ذلك." (٣)

"﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون﴾ [الأنعام: ١١٢] (١١٢) ﴿ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقترفوا ما هم مقترفون﴾ [الأنعام: ١١٣] (١١٣) ﴿أفغير الله أبتغي حكما وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق فلا تكونن من الممترين﴾ [الأنعام: ١١٤] (١١٤) ﴿وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم﴾ [الأنعام: ١١٥] وقال تعالى: ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين وكفى بربك هاديا ونصيرا﴾ [الفرقان: ٣١]

وهؤلاء الذين عندهم ما يناقض بعض ما أخبرت به الرسل هم ثلاثة أصناف:

أهل التخييل من الملاحدة المتفلسفة والباطنية الذين يقولون: إن الرسل أخبروا من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر بما يخالف الحق في نفس الأمر ليخيلوا إلى الجمهور ما ينتفعون به، ويعدون هذا من فضائل الرسل، **وقد بسط الرد** على هؤلاء في غير موضع.." (٤)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤١/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ١٨٢/٦

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٤١٠/٦

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ابن تيمية ٥١٩/٦

"وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وبين خطأ من قال إن الدعاء لا يجلب منفعة ولا يدفع مضرة بل هو تعبد محض.

وما يذكرونه من الحديث الإلهي إن سألتنا ما لك عندنا فقد اتهمتنا وإن سألتنا ما ليس لك عندنا فقد اجترأت علينا فهذا من الأحاديث المكذوبة على الله.

وكذلك خطأ من قال هو علامة وأمارة وبين أن الصواب الذي اتفق عليه سلف الأمة أن الدعاء من أعظم الأسباب في حصول المطلوب ودفع المرهوب وقد جرب الناس أن من لم يكن سائلا لله سأل خلقه فإن النفس مضطرة إلى من يحصل لها ما ينفعها ويدفع عنها ما يضرها فإن لم تطلب ذلك من الله طلبته من غيره ولهذا يوجد من يحض على ترك دعاء الله ويمدح من يفعله سائلا للخلق فيرغبون عن دعاء الخالق ويدعون المخلوقين وهذه حال المشركين.

الموضع الثاني قوله نسألك العصمة في الحركات والكلمات والإرادات والخطرات من الشكوك والظنون والأوهام." (١)

"وهؤلاء يجعلون الدعاء تأثير النفس الناطقة في العالم لا يجعلون ذلك فعلا يجيب الله به الداعي ولهم أصول فاسدة وقد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع.

وأيضا فإن كان سؤال العصمة مشروعا فينبغي للعبد أن يسأل العصمة من الذنوب التي توجب له سخط الله وعذابه فإن ذلك إن كان ممكنا أولى بالسؤال من عصمته من موانع العلم بالغيب فإن هذا بدون تلك العصمة يضر ولا ينفع وتلك العصمة بدون هذا تنفعه فطلب ما [لا] ينفع وترك ما ينفع من قلة المعرفة لما يطلب في الدعاء.." (٢)

"خارجة عن ملك الله ويقولون إنهم ليسوا أجساما يشار إليها ولا تصعد ولا تنزل ولا توصف بحركة ولا سكون ولا هي داخل الأفلاك ولا خارجها ولا ترى ولا يسمع لها كلام وليس هذا من دين أهل الملل المسلمين ولا غيرهم وقد بسط القول في فساد هذا بما ليس هذا موضعه.

وصاحب الحزب وأمثاله من المتأخرين ينظرون في كتب الصوفية التي فيها ما هو مبني على أصول الفلاسفة المخالفة لدين المسلمين فيتلقون ذلك بالقبول ولا يعرفون حقيقته ولا ما فيه من الباطل المخالف لدين الإسلام مثل ما يوجد في كلامهم من دعوى أحدهم أنه يطلع على اللوح المحفوظ وأنه يأخذ مراده من اللوح المحفوظ ونحو ذلك فإن اللوح المحفوظ عند المتفلسفة كابن سينا وأتباعه هو النفس الفلكية وعندهم أن نفوس البشر تتصل بالنفس الفلكية أو بالعقل الفعال في المنام أو في اليقظة لبعض الناس وهم يدعون أن ما يحصل للناس من المكاشفة يقظة ومناما هو بسبب اتصالها بالنفس الفلكية والنفس الفلكية عندهم هي سبب حدوث الحوادث في العالم فإذا اتصلت بها نفس البشر انتقش فيها ما كان في النفس الفلكية.." (٣)

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١١

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٢٢

(٣) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٣٨

"الله والعقل الفعال العاشر هو المبدع لكل ما تحت فلك القمر.
ومعلوم أن هذا من أعظم الكفر في دين المسلمين فإن مسلما لا يقول إن ملكا من الملائكة خلق كل ما تحت السماء ولا يقول إن ملكا من الملائكة خلق جميع المخلوقات بل القرآن قد بين كفر من قال إنهم متولدون عنه فكيف بمن قال هم متولدون عنه وأنهم خالقون لجميع المخلوقات قال الله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون (٢٦) لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون (٢٧) يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون (٢٨) [الأنبياء ٢٦-٢٨] وقال تعالى وكم من ملك في السماوات لا تغني شفاعتهم شيئا إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى (٢٦) [النجم ٢٦] وقال تعالى لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعا (١٧٢) [النساء ١٧٢] .
والآيات في هذا المعنى كثيرة **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع فإن المرض بهذه الأمور كثير في كثير من الناس والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم والمقصود هنا التنبيه على بعض ما في هذا الحزب.
وأيضا فإن هذا الحزب صنف للدعاء به عند ركوب البحر والجهال الذين يتلونه كما يتلى القرآن يقرؤه أحدهم وهو في البر ليس له." (١)

"أن يسأل ربه وخاصية الرب أن يجيبه فمن ظن أنه يستغني عن سؤاله فقد خرج عن ربقة العبودية.
وهذا من حماقات الجهال الذين يسلكون مسلك المتفلسفة في العبادات ويقولون إن المقصود منها إصلاح أخلاق النفس لتستعد للعلم فيجعلون غاية الإنسان هو العلم ويجعلون العلم ما يعرفونه من العلم الإلهي وهو ضالون في هذا وهذا كما **قد بسط في** موضعه فإن نفس حب الله هو من كمال النفس وسعادتها التي لا تتحصل إلا بها وليس هو مقصود والعلم بالله مقصود لنفسه والعلم الإلهي الذي عندهم غايته معرفة وجود مطلق لا يتصور إلا في الأذهان لا في الأعيان.
وهؤلاء يجعلون الدعاء إنما هو قوة للنفس لتؤثر في هيولي العالم والشفاعة إنما هي فيض تفيض من الشافع على المشفوع كما يفيض شعاع الشمس فليس عند هؤلاء في الحقيقة سؤال لله ولا عبادة له وعندهم كمال النفس في الفلسفة التشبه بالإله على حسب الطاقة فلا يجعلون العبد عابدا لربه ولا مستغنيا به بل تفيض عنه الأمور كما تفيض عن الرب عندهم وعن العقول كالعقل الأول والعقل الفعال." (٢)

"ويدعون أن العقول التي يثبتونها هي من الملائكة في لسان الأنبياء وهذا من أعظم الباطل الذي **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع.
بل الملائكة من أعظم المخلوقات عبادة لله وسؤالا له كما أخبر الله عنهم في كتابه بقوله فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون (٣٨) [فصلت ٣٨] .
ومن ظن أنه يستغني عن سؤال ربه دعاه ذلك إلى الاستنكاف والاستكبار وقال تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٤٣

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٥٨

[غافر ٧] الآيات وفي الصحيح أن الملائكة تصلي على العبد مادام في مصلاه.
فأين هذا مما تدعيه الفلاسفة من أن العقل الأول مبدع كل ما سوى الله وأن العقل الفعال مبدع لكل ما تحت الفلك؟ وقد وقع طائفة من أصولهم في الكتب المنسوبة إلى أبي حامد مثل مشكاة الأنوار والمضنون به وغير ذلك وكذلك في كتب البوني المتأخر وأمثاله وفي كلام صاحب الحزب من هذه المواد." (١)

"أخبر وأمر بخلاف ما أمر فإنه يصير زنديقا وهذا حال الملاحدة الذي ينتسبون إلى الصوفية كالقائلين بوحدة الوجود ويسمون ذلك تصوفا **وقد بسط الكلام** على لفظ التصوف وما يتعلق به في غير هذا الموضع.

[ومن ذلك قوله فليس كرمك مخصوصا بمن أطاعك وأقبل عليك بل هو مبذول بالسبق لمن شئت من خلقك وإن عصاك وأعرض عنك] .

... لا بد لهم أن يمن عليهم بسبب ذلك من الإيمان والطاعة وإلا فمع موت العبد على العصيان والإعراض عن الله لا يجعله كالمطيعين المقبلين عليه كما قال تعالى أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار (٢٨) [ص ٢٨] .

والله تعالى يعلم الأشياء على ما هي عليه ويخبر بها كذلك ويكتبها كذلك كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة والنار قالوا أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب فقال لا اعملوا فكل ميسر لما خلق له." (٢)

"يحمد عليه فله الحمد على كل الحال.

والواحد منا إذا عفى عمن أساء إليه كان أفضل له وأعظم لأجره ومنزلته عند الله والله تعالى لا يفعل شيئا يكون تركه أكمل له في حقه بل كل ما يفعله فهو الأكمل الذي لا أكمل منه فإن كماله من لوازم ذاته وهو غير مفتقر في ذلك إلى غيره لامتناع افتقاره إلى غيره بوجه من الوجوه وإذا كان كماله من لوازم ذاته وهو لا يقف على غيره كان كماله واجب الحصول ممتنع القدم.

وهو سبحانه المستحق لغاية المدح وكمال الثناء وأفضل العباد لا يحصي ثناء عليه بل هو كما أثنى على نفسه **وقد بسط الكلام** على هذه المقامات الشريفة التي هي من محارات العقول في غير هذا الموضع.

وقد قال طائفة كأبي حامد وغيره ليس في الإمكان أبدع من هذا العالم لأنه لو كان ممكنا ولم يفعل لكان بخلا يناقض الجود أو عجزا يناقض القدرة وأنكر ذلك آخرون ونسبوه في ذلك إلى الفلسفة وقالوا إذا كان أهل السنة ينكرون على القدرية الذين يقولون إن إصلاح العباد ليس ممكنا فكيف بهذا؟

وقال آخرون فصل الخطاب أنه إن أريد بذلك أن الله لا يقدر على." (٣)

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٥٩

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٧٥

(٣) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٩٢

"برحمته.

وفي الصحيحين عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله علمني دعاء أدعو به في صلاتي فقال قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم.

فهذا أفضل الخلق بعد الأنبياء لم يدع في صلاته بدعاء حتى سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يعلمه ذلك وعلمه دعاء مضمونه طلب المغفرة والرحمة من الله وهؤلاء تجد أحدهم يخترع أنواعا من الأدعية تتضمن طلب نوع من الإلهية أو ما هو من خصائص النبوة فأين هذا من هذا؟!

وهذا كقوله وقد وسعت كل شيء من جهالتي بعلمك فسع ذلك برحمتك كما وسعته بعلمك.

فإن هذا كلام من يعتقد أن الله لم يسع كل شيء رحمة لكن قد يسعه وقد لا يسعه والله أخبر أنه وسع كل شيء رحمة وعلما فكلاهما واقع بسعة علمه بكل شيء وسعة رحمته كل شيء وهذا **له بسط ليس** هذا موضعه.

فكذلك قوله وقدسنا عن كل وصف يوجب نقصا مما استأثرت به.

وكذلك قوله نسألك الفقر مما سواك والغنى بك حتى لا نشهد إلا." (١)

"العارف لمصلحة العامة لا لحاجته إليه وهذا من الجهل بالفرق بين توحيد الإلهية وبين توحيد الربوبية وبين الأمر الديني الشرعي النبوي الإلهي والأمر الكوني القدري **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في غير هذا الموضع.

وأصحاب هذا المشهد قد ينتقل أحدهم من هذا إلى الوحدة ولهذا يقولون السالك يشهد أولا طاعة ومعصية ثم يشهد طاعة بلا معصية ثم لا يشهد لا طاعة ولا معصية.

وقد يقول بعضهم يكون أولا فقيرا ثم يصير نبيا ثم يصير إلها وحينئذ يدخلون إلى النوع الثالث من الفناء وهو فناء الملحدين الذين يقولون الوجود واحد كابن عربي وابن سبعين وابن الفارض والقونوي والتلمساني وأمثالهم ممن يجعل الوجود الخالق هو الوجود المخلوق وربما جعلوه حالا فيه ومذهبهم دائر بين الاتحاد والحلول ولكن قد لا يرضون لفظ الاتحاد بل يقولون الوحدة لأن الاتحاد يكون بين شيئين وهم يقولون الوجود واحد لا تعدد فيه ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع فإن الموجودات مشتركة في مسمى الوجود كما أن الذوات مشتركة في مسمى الذات ولكن ليس وجود هذا وجود هذا كما أنه ليس ذات هذا هي ذات هذا والقدر المشترك هو كلي." (٢)

"مطلق والكلي المطلق لا يوجد كليا مطلقا إلا في الأذهان لا في الأعيان بل كل موجود من المخلوقات له ما يختص به لا يشاركه فيه غيره في الخارج فهذا الإنسان المعين لا يشاركه هذا الإنسان المعين فيما يختص به من إنسانيته الخاصة وحيوانيته الخاصة ووجوده الخاص ولكن هو وغيره يشتركان في مطلق الحيوانية والإنسانية والوجود ونحو ذلك.

وهذه المشتركات لا تختص واحدا منها ولا توجد في الخارج مشتركة مطلقة بل لا توجد إلا معينة مختصة **وقد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع.

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٠٠

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٠٦

فإنه بسبب الاشتباه في هذه الكليات المطلقة ضل طوائف من أهل العلوم النظريات والذوقيات وإذا كان وجود المخلوق المختص به لا يشركه فيه غيره وإن كان يشابهه فيه غيره فالخالق تعالى أبعد عن أن يشاركه غيره فيما يختص به سبحانه وتعالى.

ولولا أنه قد اشتهر فساد قول هؤلاء للسائلين عن هذه الأحزاب لبسطنا فيه الخطاب وصاحب الحزب إن لم يكن من هؤلاء ففي كلامه ضرب من الفلسفة الفاسدة وضرب من مذهب الحلولية القائلين بالحلول الخاص أو العام وهذا مما ابتلي به طوائف من متأخري الصوفية لا سيما المستمدين من كلام صاحب مشكاة الأنوار." (١)

"الموجودات بالكمال الوجودي إنما يوصف بالسلوب التي تجعله في حيز الممتنعات التي تقدر في الأذهان ويمتنع وجوده في الأعيان كقولهم إنه الوجود المطلق بشرط الإطلاق المقيد بالنفي عن كل الإثبات مع علمهم بأن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان وهذا قول أهل الإحاطة وقول طائفة من الباطنية القرامطة وقول ابن سينا وغيره إنه الوجود المقيد بسلب كل حقيقة فجعله مشاركا للموجودات الممكنة في مسمى الوجود وهي تمتاز عنه بأمور وجودية وهو لا يمتاز عنها إلا بأمور عدمية والوجود أكمل من العدم فلازم قوله أن يكون وجود كل ممكن حتى البعوضة أكمل من وجود واجب الوجود.

وأيضا فإن المشتركين في أمر ثبوتي لا يتميز أحدهما عن الآخر لمجرد أمر عدمي ولهذا يقولون إن الفصول والخواص التي تميز بين الأنواع لا تكون عدما محضا بل لا بد أن تتضمن ثبوتا لأن العدم المحض لا يميز أحد المشتركين في الوجود عن صاحبه وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن تعرف مراد الناس بلفظ النفس والروح.

وكذلك القلب يراد به المضغة الصنوبرية الشكل التي في الجسد مجردة والبهيمة لها قلب بهذا المعنى.

ويراد به هذه المضغة مقيدة بالروح ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم ألا إن في." (٢)

"الخطأ قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

بخلاف كلام أرسطو في الطبيعيات مثل كتاب السماع الطبيعي وكتاب السماء والعالم والآثار العلوية والمولدات ونحو ذلك فهذا فيه صواب كثير وفيه أيضا خطأ.

وكلامه في المنطق بعضه صواب لكن فيه تطويل لا يحتاج إليه وبعضه خطأ وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن ما يثبته هؤلاء من العقول العشرة مما يعلم بالاضطرار أنهم مخالفون لدين المرسلين إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وغيرهم صلى الله عليهم أجمعين كقولهم إن العقل الأول أبدع كل ما سوى الله وأنه وما سواه لازمة معلولة لذات الله أزلا وأبدا فإن هذا وهذا شر من قول الذين قالوا الملائكة بنات الله وأن المسيح ابن الله والذين اتخذوا الملائكة والنبيين أربابا فإن أولئك يقولون إن الله خالق كل ما سواه ويثبتون نوعا من التولد.

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٠٧

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٢٤

وأما هؤلاء فيقولون العقول والنفوس وكل ما سواه متولد عنه لازم لذاته أزلا وأبدا وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم [الأنعام ١٠٠] .

وهؤلاء يجعلون العقول كالذكور والنفوس كالإناث وهم." (١)

"وأتباعه.

ثم إن كثيرا من متأخري المتفلسفة ومن خلط بالفلسفة كلامه من المتكلمين والمتصوفة كالسهروردي المقتول والرازي والآمدي يوافقونه على هذا ويسلكون في إثبات واجب الوجود هذه الطريقة وربما جعلوها أشرف الطرق وأن غيرها يحتاج إليها والأمر بالعكس كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

وأبو البركات صاحب المعتبر وابن رشد الحفيد وأمثالهما يوافقونه تارة ويخالفونه أخرى وهما أقرب إلى الإسلام من ابن سينا وأصحاب رسائل حي بن يقظان وغيرهم نسجوا على هذا المنوال لكن بعبارات أخرى.

وابن سبعين بعدهم سلك مسلكهم وانتهى هو وابن عربي الطائي وأمثالهم إلى القول بوحدة الوجود وهؤلاء يعكسون دين الإسلام فكل من كان أقرب إلى الرسول كان عندهم أنقص فأنقص المراتب عندهم مرتبة أهل الشريعة أصحاب الأمر والنهي ثم مرتبة المتكلم على طريقة الجهمية أو المعتزلة ومن تلقى عنهما ثم مرتبة الفيلسوف ثم مرتبة الصوفي الـمتفلسف ليس هو الصوفي التابع للكتاب والسنة ثم." (٢)

"**وقد بسط الكلام** في هذه الأمور في غير هذا الموضع فإنها مواضع شريفة تتعلق بمسائل الصفات والأفعال والشرع والقدر وقيام الأمور الاختيارية وهل رضاه وسخطه وفرحه مخلوقات منفصلة عنه كما يقوله من يقوله من المعتزلة ومن وافقهم من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم؟

أو ذلك يرجع إلى صفة واحدة هي الإرادة كما يقوله من يقوله من الكلابية ومن تابعهم من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم؟

وإما ذلك كله صفات قديمة الأعيان تتحد متعلقاتها لا أنفسها كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية والسالمية ومن وافقهم من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم؟

أم ذلك أمور تكون قائمة بذاته حاصلة بقدرته ومشيئته كما دلت عليه النصوص الثابتة في الكتاب والسنة ودلت الأدلة العقلية على موافقة النصوص الإلهية وخطأ مخالفيها وهذا كله **مما بسط في** غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن استحالة القديم الواجب لذاته المستلزم صفات الكمال التي صفاته من لوازم ذاته ممتنع لذاته فإن صفات الكمال واجبة له قديمة بقدمه وما وجب قدمه امتنع عدمه والاستحالة لا تكون إلا بعدم ما كان موجودا قبل

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٣٨

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٤٠

ذلك.

وليس هذا موضع بسط هذا وإنما المقصود هنا التنبيه على ما يقع." (١)

"وأنواع ذلك وهو أوسع علومهم.

وعلم متعلق بالمادة في الخارج لا في الذهن وهو العلم الرياضي كعلم العدد والمقدار ومنه علم الهندسة.

وعلم لا يتعلق بالمادة لا في الذهن ولا في غيره وهو علم ما بعد الطبيعة باعتبار العالمين وهو علم ما قبلها باعتبار الموجود المعين وسماه متأخروهم الذين دخلوا في ملة الإسلام العلم الإلهي.

وهذا العلم إذا حقق عليهم لم يكن معلومه إلا أمور مطلقة تقوم في الأذهان لا حقيقة له في الخارج فإن الوجود المطلق وأنواعه وأنواع أنواعه هذا كله أمور مطلقة كلية لا توجد في الخارج وإنما توجد مطلقة في الذهن.

وأما العلم بواجب الوجود فهو عندهم جزء من هذا العلم مع أن واجب الوجود الذي يصفونه لا وجود له في الخارج بل وجوده في الخارج ممتنع كما قد بسط في موضعه.

والعقول العشرة التي يثبتونها إذا حقق الأمر فيها لم يكن لها أيضا وجود إلا في الأذهان لا في الأعيان بل يسمونها مجردات هي عند التحقيق ما يجرده العقل من المعقولات الكلية التي انتزعها من المحسوسات والمعقولات الكلية المنتزعة من المحسوسات هي أمور." (٢)

"الخالق أو كان من لوازم مطلق الوجود فإنه صفة كمال لا نقص فيه وإنما النقص فيما كان من لوازم الوجود المخلوق.

[وإذا عرف] العاقل هذه الأمور فإنه يزول بها عنه شبهات كثيرة وقد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع وإنما نبهنا هنا على بعض ما يتعلق بكلام هؤلاء أهل الوحدة والله الهادي إلى سواء السبيل والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.*

---

* قال محقق الكتاب: جاء في خاتمة النسخة: "نجز يوم السبت السابع من شهر محرم من شهور سنة ثلاثة وعشرين وسبع مئة.

تعليق الفقير إلى رحمة ربه الكريم أيوب بن أيوب بن صخر بن أيوب بن صخر بن أبي الحسن بن بقاء بن مساور العامري بالشام المحروس بمدينة حمص المحروسة، والله أعلم.

بلغ المقابلة على أصله فصح بحسب الطاقة، والله أعلم".." (٣)

---

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٨٢

(٢) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/١٩٥

(٣) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق ابن تيمية ص/٢٢١

"فالحد اسم جامع لكل ما يعرف التصور وهو القول الشارح فيدخل فيه الحقيقي والرسمي واللفظي أو هو الحقيقي خاصة فيقرن به الرسمي واللفظي ليس من هذا الباب أو والحد اسم للحقيقي والرسمي دون اللفظي فان كل نوع من هذه الثلاثة اصطلاح طائفة منهم كما قد بسطته وذكرت أسماءهم في غير هذا الموضع والقياس أن كانت مادته يقينية فهو البرهان خاصة وإن كانت مسلمة فهو الجدلى وإن كانت مشهورة فهو الخطابي وإن كانت مخيلة فهو الشعري وإن كانت مموهة فهو السوفسطائي ولهذا قد يتداخل البرهاني والخطابي والجدلي وبعض الناس يجعل الخطابي هو الظني وبعضهم يجعله الاقناعي ولهم اصطلاحات أخر بعضها موافق لاصطلاح المعلم الأول أرسطو وبعضها مخالف له فان كثيرا من المصنفين فيه خرجوا في كثير منه عن طريقة معلمهم الأول ولكن ليس المقصود **هنا بسط هذا** ثم الحد إنما يتألف من الصفات الذاتية أن كان حقيقيا وإلا فلا بد من العرضي وكل منهما أما أن يكون مشتركا بين المحدود وغيره وأما أن يكون مميزا له عن غيره فالمشترك الذاتي الجنس والمميز الذاتي الفصل والمؤلف منهما النوع والمشترك العرضي هو العرض العام والمميز العرضى هو الخاصة وقد يعبر ب الخاصة عما يعرض ل النوع وإن لم يكن عاما لأفراده لكن تلك الخاصة لا يحصل بها التمييز كما قد يعبر ب النوع عن الأنواع الإضافية التي هي بالنسبة إلى ما فوقها نوع وبالنسبة إلى ما تحتها جنس ولكن هذا وأمثاله من جزئيات المنطق التي ليس هنا المقصود الكلام فيها فان للكلام على ما ذكروه في الجنس والنوع مقاما آخر غير ما علق في هذه العجالة فهذه الكليات الخمس وبإزاء الكلي الجزئي وهو ما يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه والكلام في المركب مسبوق بالكلام على المفرد ودلالة اللفظ عليه." (١)

"المعينة وهذا أيضا باطل **كما بسط في** غير هذا الموضع وبين أن قول من يقول أن الجسم مركب من الهيولى والصورة باطل كما أن قول من يقول أنه مركب من الجواهر المفردة باطل وأن أكثر فرق أهل الكلام من المسلمين وغيرهم كالكلابية والنجارية والضرارية والهشامية وكثير من الكرامية لا يقولون بهذا ولا بهذا كما عليه جماهير أهل الفقه وغيرهم. والكلام على من فرق بين الوجود والماهية مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا التنبيه على أن ما ذكروه في المنطق من الفرق بين الماهية ووجود الماهية في الخارج هو مبنى على هذا الأصل الفاسد.

وحقيقة الفرق الصحيح أن الماهية هي ما يرتسم في النفس من الشيء والوجود هو نفس ما يكون في الخارج منه وهذا فرق صحيح فان الفرق بين ما في النفس وما في الخارج ثابت معلوم لا ريب فيه وأما تقدير حقيقة لا تكون ثابتة في العلم ولا في الوجود فهذا باطل.

ومعلوم أن لفظ الماهية يراد به ما في النفس والموجود في الخارج ولفظ الوجود يراد به بيان ما في النفس والموجود في الخارج فمتى أريد بهما ما في النفس ف الماهية هي الوجود وإن أريد بهما ما في الخارج ف الماهية هي الوجود أيضا وأما إذا بأحدهما ما في النفس وبالآخر ما في الوجود الخارج ف الماهية غير الوجود.

وكلامهم إنما يستلزم ثبوت ماهية في الذهن لا في الوجود الخارجي وهذا لا نزاع فيه ولا فائدة فيه إذ هذا خبر عن مجرد وضع واختراع إذ يقدر كل إنسان أن يخترع ماهية في نفسه غير ما اخترعه الآخر وإذا ادعى هذا أن الماهية هي الحيوان

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٥

الناطق أمكن الآخر أن يقول بل هي الحيوان الضاحك وإذا قال هذا أن الحيوانية ذاتية ل الإنسان بخلاف العددية ل الزوج والفرد." (١)

"على صورته ملكا وأن ذلك من بركة دعائه وإنما يكون الذي تصور لهم شيطان من الشياطين.

وهذا مما نعرف أنه ابتلى في زماننا وغير زماننا خلق كثير أعرف منهم عددا وأعرف من ذلك وقائع متعددة.

والشياطين أيضا تضل عباد القبور كما كانت تضل المشركين من العرب وغيرهم.

وكانت اليونان من المشركين يعبدون الأوثان ويعانون السحر كما ذكروا ذلك عن أرسطو وغيره وكانت الشياطين تضلهم وبهم يتم سحرهم وقد لا يعرفونهم أن ذلك من الشياطين بل قد لا يقرون بالشياطين بل يظنون ذلك كله من قوة النفس أو من أمور طبيعية أو من قوى فلكية فان هذه الثلاثة هي أسباب عجائب العالم عند ابن سينا وموافقيه.

وهم جاهلون بما سوى ذلك من أفعال الشياطين الذين هم أعظم تأثيرا في العالم في الشر من هذا كله وجاهلون بملائكة الله الذين يجرى بسببهم كل خير في السماء والأرض. وما يدعونه من جعل الملائكة هي العقول العشرة أو هي القوى الصالحة في النفس وأن الشياطين هي القوى الخبيثة مما قد عرف فساده بالدلائل العقلية بل بالضرورة من دين الرسول.

فإذا كان شرك هؤلاء وكفرهم في نفس التوحيد وعبادة الله وحده أعظم من شرك مشركي العرب وكفرهم فأي كمال للنفس في هذه الجهالات.

وهذا وأمثاله يفتقر إلى بسط كثير وقد ذكرنا منه طرفا في مواضع غير هذا.

والمقصود هنا ذكر ما ادعاه هؤلاء في البرهان المنطقي." (٢)

"فهنا يتصور المعينين أولا وهما الأصل والفرع ثم ينتقل إلى لازمهما وهو المشترك ثم إلى لازم اللازم وهو الحكم.

ولا بد أن يعرف أن الحكم لازم المشترك وهو الذي يسمى هناك قضية كبرى ثم ينتقل إلى إثبات هذا اللازم للملزوم الأول المعين.

فهذا هو هذا في الحقيقة وإنما يختلفان في تصوير الدليل ونظمه وإلا فالحقيقة التي بها صار دليلا وهو أنه مستلزم للمدلول حقيقة واحدة.

ومن ظلم هؤلاء وجهلهم أنهم يضربون المثل في قياس التمثيل بقول القائل السماء مؤلفة فتكون محدثة قياسا على الإنسان ثم يوردون على هذا القياس ما يختص به لخصوص المادة وهذا يرد عليه لو جعل قياس الشمول فانه لو قيل السماء مؤلفة وكل مؤلف محدث لورد عليه هذه الاسئلة وزيادة.

ولكن إذا اخذ قياس الشمول في مادة معلومة بينة لم يكن فرق بينه وبين قياس التمثيل بل قد يكون التمثيل أبين ولهذا كان العقلاء يقيسون به.

وكذلك قولهم في الحد أنه لا يحصل بالمثال إنما ذلك في المثال الذي لا يحصل به التمييز بين المحدود وغيره بحيث

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٦٧

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٠٦

يعرف به ما يلازم المحدود طردا وعكسا بحيث يوجد حيث وجد وينتفى حيث انتفى فان الحد المميز للمحدود هو ما به يعرف الملازم المطابق طردا وعكسا فكل ما حصل هذا فقد ميز المحدود من غيره وهذا هو الحد عند جماهير النظار ولا يسوغون إدخال الجنس العام في الحد.

فإذا كان المقصود الحد بحسب الاسم فسأل بعض العجم عن مسمى الخبز فأرى رغيفا وقيل له هذا فقد يفهم أن هذا اللفظ يوجد فيه كل ما هو خبز سواء كان على صورة الرغيف أو غير صورته **وقد بسط الكلام** على ما." (١)

"بالبرهان شيء من المعينات فلا يعلم به موجود أصلا بل إنما يعلم به أمور مقدرة في الأذهان.

ومعلوم أن النفس لو قدر أن كمالها في العلم فقط وإن كانت هذه قضية كاذبة **كما بسط في** موضعه فليس هذا علما تكمل به النفس إذ لم تعلم شيئا من الموجودات ولا صارت عالما معقولا موازيا للعالم الموجود بل صارت عالما لأمور كلية مقدرة لا يعلم بها شيء من العالم الموجود وأي خير في هذا فضلا عن أن يكون كمالا.

الوجه الثاني: لا يعلم بالبرهان واجب الوجود ولا العقول الخ.

الثاني: أن يقال اشرف الموجودات هو واجب الوجود ووجوده معين لا كلى فان الكلى لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه وواجب الوجود يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه وإن لم يعلم منه ما يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه بل إنما علم أمر كلى مشترك بينه وبين غيره لم يكن قد علم واجب الوجود.

وكذلك الجواهر العقلية عندهم وهي العقول العشرة أو أكثر من ذلك عند من يجعلها أكثر من ذلك عندهم كالسهروردى المقتول وأبى البركات وغيرهما كلها جواهر معينة لا أمور كلية فإذا لم يعلم إلا الكليات لم يعلم شيء منها." (٢)

"إنما يكون كليا في الذهن لا في الخارج فإذا كان هذا هو العلم الأعلى عندهم لم يكن الأعلى عندهم علما بشيء موجود في الخارج بل علما بأمر مشترك بين جميع الموجودات وهو مسمى الوجود وذلك كمسمى الشيء والذات والحقيقة والنفس والعين والماهية ونحو ذلك من المعاني العامة ومعلوم أن العلم بهذا ليس هو علما بموجود في الخارج لا بالخالق ولا بالمخلوق وإنما هو علم بأمر مشترك كلي يشترك فيه الموجودات لا يوجد إلا في الذهن ومن المتصورات ما يشترك فيه الموجود والمعدوم كقولنا مذكور ومعلوم ومخبر عنه فهذا اعم من ذاك.

وهذا بخلاف العلم الأعلى عند المسلمين فانه العلم بالله الذي هو في نفسه أعلى من غيره من كل وجه والعلم به أعلى العلوم من كل وجه والعلم به اصل لكل علم وهم يسلمون أن العلم به إذا حصل على الوجه التام يستلزم العلم بكل موجود.

وهذا بخلاف العلم بمسمى الوجود فان هذا لا حقيقة له في الخارج ولا العلم بالقدر المشترك يستلزم العلم بأجناسه وأنواعه وما يتميز به كل شيء بل ليس فيه إلا علم بقدر مشترك لا تصور له في الخارج وإنما هو علم بهذه المشتركات.

وليس في مجرد العلم بذلك ما يوجب كمال النفس بل ولا في العلم بأقسامه العامة فانا إذا علمنا أن الوجود ينقسم إلى جوهر وعرض وأن أقسام الجوهر خمسة كما زعموه مع أن ذلك ليس بصحيح ولا يثبت مما ذكروه إلا الجسم وأما المادة

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٢١

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٢٥

والصورة والنفس والعقل فلا يثبت لها حقيقة في الخارج إلا أن يكون جسما اوعرضا ولكن ما يثبتونه يعود إلى أمر مقدر في النفس لا في الخارج كما قد بسط في موضعه.

وقد اعترف بذلك من ينصرهم ويعظمهم كأبي محمد بن حزم وغيره ولتعظيمه." (١)

"المنطق رواه بإسناده إلى متى الترجمان الذي ترجمه إلى العربية ومع هذا فاعترف بما ذكرناه وقد بسط ذلك في موضعه.

ونحن نفرض هنا وجود ذلك في الخارج فالعلم بانقسام ذلك إلى جواهر خمسة وانقسام العرض إلى الأنواع التسعة مع أنه لم يقم دليل على انقسامه إلى تسعة عند بعضهم وقد انشدوا فيها:

زيد الطويل الأسود ابن مالك ... في داره بالأمس كان يتكى

في يده سيف نضاه فانتضى ... فهذه عشر مقولات سوى

فذكر في هذين البيتين الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل.

ولما لم يقم دليل على حصر أجناسها العالية في تسعة جعلها بعضهم خمسة وبعضهم ثلاثة الكم والكيف والإضافة.

والمقصود هنا أنه إذا علم هذا التقسيم وعندهم كلما كان أعم كان أقرب إلى المعقول وكان البرهان عليه أقوم فانه لا يقوم برهان واجب القبول دائما إلا على ما لا يتغير وهذه الأعراض عندهم لا يقوم ب واجب ا لوجود بل ولا ب العقول إلا بعضها على نزاع بينهم فيعود الكمال إلى تصور وجود مطلق لا حقيقة له في الخارج كتصور ذات مطلقة وشئ مطلق وحقيقة مطلقة.

وأي كمال للنفس في مجرد تصور هذه الأمور العامة الكلية إذا لم تتصور أعيان الموجودات المعينة الجزئية وأي علم في هذا برب العالمين الذي لا تكمل النفوس إلا." (٢)

"بمعرفته وعبادته محبة وذلا كما قد بسط في موضعه.

ولهذا كانت نهاية الفلاسفة إذا هداهم الله بعض الهداية بداية اليهود والنصارى الكفار فضلا عن المسلمين أمة محمد صلى الله عليه وسلم فان ما عند اليهود والنصارى الكفار بعد النسخ والتبديل مما هو من نوع كمال النفس أفضل في الجنس والكم والكيف مما عند الفلاسفة.

الوجه الرابع: العلم الرياضي لا تكمل به النفوس وإن ارتضت به العقول:

إن تقسيمهم العلوم إلى الطبيعي والى الرياضي والى الإلهي وجعلهم الرياضي اشرف من الطبيعي والإلهي اشرف من الرياضي هو مما قلبوا به الحقائق.

فان العلم الطبيعي وهو العلم بالأجسام الموجودة في الخارج ومبدأ حركاتها وتحولاتها من حال إلى حال وما فيها من الطبائع اشرف من مجرد تصور مقادير مجردة وأعداد مجردة فان كون الإنسان لا يتصور إلا شكلا مدورا أو مثلثا أو مربعا

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٣١

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٣٢

ولو تصور كل ما في أقليدس أو لا يتصور إلا أعدادا مجردة ليس فيه علم بموجود في الخارج وليس ذلك كمالا في النفس ولولا أن ذلك يطلب فيه معرفة المعدودات والمقدرات الخارجية التي هي أجسام وأعراض لما جعل علما.

وإنما جعلوا الهندسة مبدأ لعلم الهيئة ليستعينوا به على براهين الهيئة أو ينتفعوا به في عمارة الدنيا هذا مع أن براهينهم القياسية لا تدل على شيء دلالة مطردة يقينية سالمة عن الفساد إلا في هذه المواد الرياضية.

فان علم الحساب الذي هو علم بالكم المنفصل والهندسة التي هي علم بالكم المنفصل علم يقيني لا يحتمل النقيض البتة مثل جمع الأعداد وقسمتها." (١)

"والقوم لولا الأنبياء لكانوا اعقل من غيرهم لكن الأنبياء جاؤوا بالحق وبقاياه في الأمم وان كفروا ببعضه حتى مشركي العرب كان عندهم بقايا من دين إبراهيم فكانوا بها خيرا من الفلاسفة المشركين الذين يوافقون أرسطو وأمثاله على أصولهم.

الوجه السادس: البرهان لا يفيد أمورا كلية واجبة البقاء في الممكنات:

الوجه السادس: أنه أن كان المطلوب ب قياسهم البرهاني معرفة الموجودات الممكنة فتلك ليس فيها واجب البقاء على حال واحدة أزلا وأبدا بل هي قابلة للتغير والاستحالة وما قدر أنه من اللازم لموصوفه فنفس الموصوف ليس بواجب البقاء فلا يكون العلم به علما بموجود واجب الوجود.

وليس لهم على أزلية شيء من العالم دليل صحيح كما قد بسط في موضعه وإنما غاية أدلتهم تستلزم دوام نوع الفاعلية ونوع المادة والمدة وذلك ممكن موجود عين بعد عين من ذلك النوع أبدا مع القول بأن كل مفعول محدث مسبوق بالعدم كما هو مقتضى العقل الصريح والنقل الصحيح فان القول ب أن المفعول المعين مقارن لفاعله أزلا وأبدا مما يقضي صريح العقل بامتناعه أي شيء قدر فاعله لا سيما إذا كان فاعلا باختياره كما دلت عليه الدلائل اليقينية ليست التي يذكرها المقصرون في معرفة أصول العلم والدين كالرازي وأمثاله كما بسط في موضعه.

وما يذكرونه من اقتران المعلول بعلته فإذا أريد بالعلة ما يكون مبدعا للمعلول فهذا باطل بصريح العقل ولهذا تقر بذلك جميع الفطر السليمة التي لم تفسد بالتقليد الباطل ولما كان هذا مستقرا في الفطر كان نفس الإقرار بأنه خالق كل شيء وموجبا لأن يكون كل ما سواه محدثا مسبوقا بالعدم.

وان قدر دوام الخالقية لمخلوق بعد مخلوق فهذا لا ينافي أن يكون خالقا لكل." (٢)

"والرازي والآمدي والطوسي وغيرهم.

زعم الرازي ما ذكره في محصلة أن القول ب كون الممكن المفعول المغلول يكون قديما للموجب بالذات مما اتفق عليه الفلاسفة والمتكلمون لكن المتكلمون يقولون بالحدوث ولكون الفاعل عندهم فاعلا بالاختيار.

وهذا غلط على الطائفتين بل لم يقل ذلك احد لا من المتكلمين ولا من الفلاسفة المتقدمين الذين نقلت إلينا أقوالهم

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٣٣

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٤٧

كأرسطو وأمثاله وإنما قاله ابن سينا وأمثاله.

والمتكلمون إذا قالوا بقدم ما يقوم بالرب من الصفات ونحوها فلا يقولون أنها مفعولة ولا معلولة لعلة فاعلة بل الذات القديمة هي الموصوفة بتلك الصفات عندهم فصفاتها من لوازمها يمتنع تحقق كون الواجب واجبا قديما إلا ب صفاته اللازمة له كما قد بسط في موضعه ويمتنع عندهم قدم ممكن يقبل الوجود والعدم مع قطع النظر عن فاعله.

وكذلك أساطين الفلاسفة يمتنع عندهم قديم يقبل العدم ويمتنع أن يكون الممكن لم يزل واجب ، سواء قيل أنه واجب بنفسه أو بغيره.

ولكن ما ذكره ابن سينا وأمثاله في أن الممكن قد يكون قديما واجبا بغيره أزليا أبديا كما يقولونه في الفلك هو الذي فتح عليهم في الإمكان من الأسئلة القادحة في قولهم ما لا يمكنهم أن يجيبوا عنه كما قد بسط في موضعه فان ليس موضع تقريره هذا ولكن نبهنا به على أن برهانهم القياسي إلي لا يفيد أمورا كلية واجبة البقاء في الممكنات." (١)

"قال الله تعالى: ﴿إن الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه﴾ وقال: ﴿الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار﴾ وقال: ﴿فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنت الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك الكافرون﴾

وقد بسط الكلام على قول فرعون ومتابعة هؤلاء له والنمرود بن كنعان وأمثالهما من رؤوس الكفر والضلال ومخالفتهم لموسى وإبراهيم وغيرهما من رسل الله صلوات الله عليهم في مواضع.

وقد جعل الله آل إبراهيم أئمة للمؤمنين أهل الجنة وآل فرعون أئمة لأهل النار.

وقال تعالى: ﴿واستكبر هو وجنوده في الأرض بغير الحق وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين ولقد آتينا موسى الكتاب من بعد ما أهلكنا القرون الأولى بصائر للناس وهدى ورحمة لعلهم يتذكرون﴾ إلى قوله: ﴿قل فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما أتبعه إن كنتم صادقين﴾ .

وقال في آل إبراهيم: ﴿وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا." (٢)

"وسائط غيرهم لا سيما في القرن الثاني والثالث فهؤلاء هم مقرئون ومعلمون وهؤلاء مقرئون ومعلمون وهؤلاء هم وسائط وهم الأواسط بينهم وبين معرفة ما قاله الرسول وفعله وهم الذين دلوهم على ذلك بإخبارهم وتعليمهم.

وكذلك المعلومات التي تنال بالعقل أو الحس إذا نبه عليها منه وارشد إليها مرشد فذلك أيضا مما يختلف ويتنوع ونفس الوسائط العقلية تتنوع وتختلف.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٤٩

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٥٨

وأما من جعل الوسط في اللوازم هو وسطا في نفس ثبوتها للموصوف فهذا باطل من وجوه كما قد بسط في موضعه وبتقدير صحته فالوسط الذهني اعم من الخارجي كما أن الدليل اعم من العلة فكل علة يمكن الاستدلال بها على المعلول وليس كل دليل يكون علة في نفس الأمر.

وكذلك ما كان متوسطا في نفس الأمر أمكن جعله متوسطا في الذهن فيكون دليلا ولا ينعكس لأن الدليل هو ما كان مستلزما للمدلول فالعلة المستلزمة للمعلول يمكن الاستدلال بها والوسط الذي يلزم الملزوم ويلزمه اللازم البعيد هو مستلزم لذلك اللازم فيمكن الاستدلال به.

فتبين أنه على كل تقدير يمكن الاستدلال على المطلوب بمقدمة واحدة إذا لم يحتج إلى غيرها وقد لا يمكن إلا بمقدمات فيحتاج إلى معرفتهن وان تخصيص الحاجة بمقدمتين دون ما زاد وما نقص تحكم محض.

لا يلتزم الاستدلال بمقدمتين فقط إلا أهل المنطق:

ولهذا لا تجد في سائر طوائف العقلاء ومصنفي العلوم من يلتزم في استدلاله البيان بمقدمتين لا أكثر ولا أقل ويجتهد في رد الزيادة إلى ثنتين وفي تكميل النقص بجعله مقدمتين إلا أهل منطق اليونان ومن سلك سبيلهم دون من كان باقيا على فطرته السليمة أو سلك مسلك غيرهم كالمهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان." (١)

"من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة ولكن يمكن تفريق بعض أعضائه عن بعض ويعقل أيضا أنه إذا مات استحال فصار بعضه ترابا وبعضه هواء فتفرقت أعضائه وأخلاطه وكذلك سائر الحيوان والنبات ومعلوم أن عأقلا لا يقول أن هذا مركب بهذا الاعتبار.

وأما تسمية الواحد الموصوف بصفاته مركبا كتسمية الحي العالم القادر الموصوف بالحياة والعلم والقدرة مركبا فهذا اصطلاح لهم لا يعرف شيء من الشرائع ولا اللغات ولا عقول جماهير العقلاء جعلوا هذا تركيبا وان تسميته مركبا.

فإذا قالوا نحن نسميه تركيبا لأن فيه إثبات معان متعددة لذات واحدة ونحن نسمي ذلك تركيبا ونقيم الدليل العقلي على امتناعه قيل إذا كان إلا كذلك فالنظر في المعاني المعقولة لا في الألفاظ السمعية ونحن لا نوافقكم على جعل الإنسان مركبا من الحيوانية والناطقية ولا أن في الوجود شيئا مركبا من أجزاء عقلية بل المركب من الأجزاء العقلية إنما يكون في الأذهان لا الأعيان وكل ما في الوجود من المركبات فإنما هو مركب من أجزاء حسية موجودة في الخارج.

والناس قد تنازعوا في الجسم هل هو مركب من أجزاء حسية وهو الجواهر المفردة أو من أجزاء عقلية وهي المادة والصورة أو لا من هذا ولا من هذا على ثلاثة أقوال والصحيح عندنا القول الثالث ثم يليه قول من جعله مركبا من الأجزاء الحسية وافسد الثلاثة قول من جعله مركبا من الأجزاء العقلية كما قد بسط في موضعه.

وحينئذ فمن قال أن الباري جسم وان الجسم مركب من الأجزاء الحسية أو العقلية كان الاستدلال على بطلان هذا التركيب استدلالا مقبولا ممن يقوله." (٢)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/١٩٣

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٢٤

"كالتقسيم الحاصر وهو أيضا يفيد اليقين كما قد بسط في موضعه.

وإذا كانت مسألة الرؤية والمصحح لها أمكن تقريره على هذا الوجه فكيف فيما هو أوضح منها إذا قيل الفاعل منا مريد وهو متصور لما يفعله فالخالق أولى أن يعلم ما خلق أو قيل إذا كان الفعل الاختياري فينا مشروطا بالعلم فهو في حق الخالق أولى لأن ما به استلزمت الإرادة العلم أما أن يختص بالعبد أو يكون مشتركا والأول باطل فتعين الثاني لأن استلزام الإرادة العلم كمال للفاعل لا نقص فيه والواجب أحق بالكمال الذي لا نقص فيه من الممكن المخلوق فإذا كان العبد يعلم ما يفعل فالباري أولى أن يعلم ما يفعل.

وإذا قيل إذا كان الرب حيا أمكن كونه سميعا بصيرا متكلما وما جاز له من الصفات وجب له لأن ثبوت صفاته له لا تتوقف على غيره ولا يجعله غيره متصفا بصفات الكمال لأن من جعل غيره كاملا فهو أحق بالكمال منه وغيره مخلوقه ويمتنع أن يكون مخلوقه أكمل منه بل ويمتنع أن يكون هو الذي أعطاه صفات الكمال لأن ذلك يستلزم الدور القبلي أو غير ذلك من الأدلة التي بسطت في غير هذا الموضع.

وهم في كلامهم في جنس القياس لم يتعرضوا لآحاد المسائل ونحن لا نحتاج إلى ذلك لكن الغرض التمثيل لمسائل قد يشكل على كثير من الناس استعمال القياس فيها لأجل المادة فتبين أن لها مادة يمكن أن يستخرج منها أدلة تلك المطالب وتلك المادة تصور بصورة الشمول تارة وبصورة التمثيل أخرى لكن إذا صورت بصورة الشمول علم أن أفرادها لا تتساوى وإذا صورت بصورة التمثيل علم أن الرب أحق بكل كمال لا نقص فيه أن يثبت له وأحق بنفي كل نقص عنه من نفيه عن سائر الموجودات.

جواب قولهم:

وإن كان منحصرا فمن الجائز أن يكون معللا بالمجموع أو بالبعض الذي لا تحقق له في الفرع." (١)

"فإذا قال القائل: "لو كانت الأفلاك قديمة لامتنع عدمها لكن عدمها ممكن بالأدلة الدالة عليه فلا تكون قديمة" لم يجز أن يقال: "بل القديم لا يجوز عدمه لعلة مختصة بالقديم بنفسه دون ما كان معلولا لغيره" فالأفلاك وإن قيل هي قديمة فهي ممكنة العدم فان هذا باطل لما ذكرناه من أن المشترك بين الواجب بنفسه والواجب بغيره هو مستلزم لقدم المشترك بين القديم الموجود بنفسه والقديم الموجود بغيره فمن ادعى قديما موجودا بغيره وقال أنه مع هذا يمكن عدمه فقوله متناقض كما بسط في موضعه ولهذا لم يقل احد من العقلاء أنها قديمة يمكن عدمها الإمكان المعروف وإنما ادعوا أن لها ماهية باعتبار نفسها فقبل الوجود والعدم ولكن وجب لها الوجود من غيرها.

وقد تبين بطلان هذا في غير هذا الموضع وبين أن هذا قول مخالف لجميع العقلاء حتى أرسطو واتباعه لا يكون عندهم ممكنا إلا المحدث الذي يمكن وجوده وعدمه أو حتى هؤلاء الذين قالوا بأنها قديمة يمكن وجودها وعدمها كابن سينا واتباعه تناقضوا ووافقوا سلفهم وسائر العقلاء فذكروا في عدة مواضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا محدثا وان كل ما كان دائما لا يكون ممكنا وأما القديم الذي لا يمكن عدمه فليس عندهم ممكنا وان كان وجوبه بغيره.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٤١

وإنما خالف في هذا طائفة من الفلاسفة كابن سينا وأمثاله الذين أرادوا أن يجمعوا بين قول سلفهم وبين ما جاءت به الرسل مع دلالة العقول عليه فلم يمكنهم ذلك إلا بما خالفوا به الرسل مع مخالفة العقول مع مخالفة سلفهم فيما أصابوا فيه وموافقتهم فيما اخطئوا فيه وكان كفرا في الملل ومع تناقضهم ومخالفة جميع العقلاء.

وأما قولهم: "بثبوت الحكم مع المشترك في صورة مع تخلف غيره من الأوصاف المقارنة له في الأصل مما لا يوجب استقلاله بالتعليل لجواز أن يكون الحكم في تلك معللا بعلة أخرى" فيقال هذا غلط وذلك أنه متى ثبت الحكم مع المشترك في." (١)

"قال: "يعنى استدارتهم".

وقال بندة ثنا أبي ثنا عبيد الله بن عائشة ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا أبو روق سمعت الضحاك في قوله: ﴿كل في فلك يسبحون﴾ قال: "يدور ويذهب".

ثنا أبي ثنا مسروق بن المرزبان ثنا يحي بن أبي زائدة ثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿كل في فلك يسبحون﴾ قال: "الفلك كحديدة الرحى" يعنى قطب كحديدة الرحى وهو قطب الرحى وهو السفود القائم الذي يسمى أيضا حسبانا.

ثنا بن على الحسين بن حنيد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا مروان بن معاوية عن جويبر عن الضحاك ﴿في فلك يسبحون﴾ قال: "الفلك السرعة والجري في الاستدارة و (يسبحون) يعملون" يريد أن لفظ الفلك يدل على الاستدارة وعلى سرعة الحركة كما في دوران فلكة المغزل ودوران الرحى.

وقال ثنا أبي ثنا أبو صالح حدثني معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله: ﴿في فلك﴾ يقول: "دوران" وقوله: "يسبحون يعني يجرون".

وعن إياس بن معاوية قال: "السماء على الأرض مثل القبة".

وقد بسط القول في ذلك بدلائله من الكتاب والسنة في غير هذا الموضع.

ولفظ الفلك في لغة العرب يدل على الاستدارة قال الجوهري: "فلكة المغزل سميت بذلك لاستدارتها والفلكة قطعة من الأرض أو." (٢)

"وقال تعالى: ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾ وقال تعالى: ﴿إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا﴾ ومثل هذا متعدد في كتاب الله تعالى.

حقيقة ملائكة الله تعالى وعقول الفلاسفة:

ثم أن حركات الأفلاك وان كانت من جملة الأسباب فليس الحوادث كلها صادرة عن حركة الفلك بل فوق ذلك من مخلوقات الله أمور أخر.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٤٣

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٦٣

وملائكة الله الذين يدبر بهم أمر السماء والأرض وهم المدبرات أمرا والمقسمات أمرا التي اقسم الله بها في كتابه ليست هي الكواكب عند احد من سلف الأمة وليست الملائكة هي العقول والنفوس التي تثبتها الفلاسفة المشاون اتباع أرسطو ونحوهم كما **قد بسط الكلام** عليهم في غير هذا الموضع وبين خطأ من يظن ذلك ويجمع بين ما قالوه وبين ما جاءت به الرسل.

ويقول: أن قوله: "أول ما خلق الله العقل" هو حجة لهم على العقل الأول ويسمونه القلم ليجعلوا ذلك مطابقا لقوله أول ما خلق الله القلم بسطنا الكلام على ذلك في نحو مجلد في الكلام على السبعينية وغيرها وذكرنا أن حديث العقل ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث كأبي حاتم بن حبان وأبي جعفر العقيلي وأبي الحسن الدارقطني وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهم بل هو موضوع عندهم." (١)

"في مثل صلصلة الجرس وهو اشد على فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول" قالت: "عائشة لقد رايته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا".

وقد قال تعالى: ﴿أنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين وما صاحبكم بمجنون ولقد رآه بالأفق المبين وما هو على الغيب بضنين وما هو بقول شيطان رجيم﴾ وأكثر القراء يقرءون (بظنين) يعني بمتهم وقد قرى (بضنين) أي ببخيل وزعم بعض المتفلسفة أن هذا هو العقل الفعال لأنه دائم الفيض فيقال قد قال ﴿لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم﴾ والعقل الفعال لو قدر وجوده فلا تأثير له فيما ثم وإنما تأثيره فيما تحت فلك القمر فكيف ولا حقيقة له.

بل ما يدعونه من المجردات والمفارقات غير النفس الناطقة كالعقول والنفوس إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان **كما بسط الكلام** عليه ا في الصفدية وغيرها فان ما يقولونه من العقليات في الطبيعيات غالبه صحيح وكذلك في الحساب المجرد حساب العدد والمقدار الكم والكيف فان هذا كله صحيح وإنما يغلط الإنسان فيه من نفسه.

ابن سينا والعبيديون الإسماعيلية:

وأما الإلهيات فكلام أرسطو وأصحابه فيها قليل جدا ومع قلته فكثير منه بل أكثره خطأ ولكن ابن سينا اخذ ما ذكروه وضم إليه أمورا أخر من أصول المتكلمين واخذ يقول ما ذكره على بعض ألفاظ الشرع وكان هو وأهل." (٢)

"الله في القرآن عن جميع الأنبياء وأممهم من نوح إلى الحواريين أنهم كانوا مسلمين مؤمنين كما **قد بسط في** موضع آخر.

وقد قال تعالى: ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه﴾ فأمر الرسل أن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وهؤلاء الخمسة هم أولوا العزم وذكرهم الله في آيتين من كتابه هذه السورة وفي قوله: ﴿وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم وأخذنا

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٧٥

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٧٨

منهم ميثاقا غليظا﴾

وقال تعالى: ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون﴾ وقال تعالى: ﴿فأقم وجهك للدين حنيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون﴾

وقال تعالى: ﴿وما كان الناس إلا أمة واحدة﴾ كما قال في يونس ﴿فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما." (١)

"الأفلاك فلا يمكن الحصر فيما ذكر حتى يعلم انتفاء ذلك وهم لا يعلمون انتفاءه فكيف وقد قامت الأدلة على ثبوت أعيان قائمة بأنفسها فوق الأفلاك كما قد بسط في موضعه.

وهم منازعون في واجب الوجود هل هو داخل في مقولة الجوهر فأرسطو والقدماء كانوا يجعلونه من مقولة الجوهر وابن سينا امتنع من ذلك لكن أرسطو واتباعه لم يكونوا يقولون واجب الوجود إنما يقولون العلة الأولى والمبدأ وليس في كلام أرسطو تقسيم الموجودات إلى واجب بنفسه وممكن بنفسه مع كونه قديما أزليا بل كان الممكن عندهم الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا محدثا وإنما قسمه هذه القسمة متأخروهم من الملاحدة الذين انتسبوا إلى الإسلام كابن سينا وأمثاله وجعلوا هذا عوضا عن تقسيم المتكلمين الموجود إلى قديم وحادث وسلكوا طريقة وركبوها من كلام المتكلمين ومن كلام سلفهم مثل استدلال أولئك بالتركيب على الحدوث فاستدل هو بالتركيب على ال إمكان.

الكلام على قول الخليل عليه السلام ﴿هذا ربي﴾ :

وأولئك زعموا أن قول إبراهيم: ﴿لا أحب الآفلين﴾ المراد به المتحركين لأن الحركة حادثة والحادث لا يقوم إلا بحادث فهي سمة الحدوث فاستدل بالحدوث على حدوث المتحرك والمعنى لا أحب المحدثين الذين تقوم بهم الحوادث.

فقال هؤلاء بل الأفول الذي هو الحركة دليل على أن المتحرك ممكن وان كان قديما أزليا قالوا والأفول هوى في حظيرة الإمكان وقوله لا أحب الآفلين أي الممكنين وان كان الممكن قديما.

وكان قدماء المتكلمين يمثلون الدليل العقلي بقولهم كل متغير محدث والعالم متغير فهو محدث فجاء الرازي في محصله فجعل يمثل ذلك بقوله كل متغير ممكن والعالم متغير فهو ممكن." (٢)

"وإبراهيم صلى الله عليه وسلم لم يرد هذا ولا هذا كما قد بسط في غير هذا الموضع وبين أن كل واحد من الاستدلال بالحركة على الحدوث أو الإمكان دليل باطل كما يقول ذلك أكثر العقلاء من اتباع الأنبياء وأهل الكلام وأساطين الفلاسفة.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٢٩١

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٠٤

ولكن كان قومه يعبدون الكواكب مع اعترافهم بوجود رب العالمين وكانوا مشركين يتخذ احدهم له كوكبا يعبده ويطلب حوائجه منه كما تقدم الإشارة إليه ولهذا قال الخليل عليه السلام: ﴿أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فإنهم عدو لي إلا رب العالمين﴾

وقال تعالى أيضا: ﴿قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك وما أملك لك من الله من شيء﴾ فأمر سبحانه بالتأسي بإبراهيم والذين معه في قولهم لقومهم: ﴿إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله﴾ .

وكذلك ذكر الله عنه في سورة الصافات أنه قال لقومه: ﴿فما ظنكم برب العالمين﴾ وقال لهم: ﴿أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وما تعملون﴾ .

فالقوم لم يكونوا جاحدين لرب العالمين ولا كان قوله: ﴿هذا ربي﴾ هذا الذي هو خلق السموات والأرض على أي وجه قاله سواء قاله إلزاما لقومه أو تقديرا أو غير ذلك ولا قال احد قط من الآدميين أن كوكبا من الكواكب أو أن الشمس والقمر أبدعت السموات كلها." (١)

"عقل الإنسان كالأمور الكلية فإنها عقلية مطابقة لأفرادها الموجودة في الخارج وكذلك العدد المجرد عن المعدود والمقدار المجرد عن المقدور والماهية المجردة عن الوجود والزمان المجرد عن الحركة والمكان المجرد عن الجسم وأعراضهم.

ولهذا كان منتهى محققيهم الوجود المطلق وهو الوجود المشترك بين الموجودات وهذا إنما يكون مطلقا في الأذهان لا في الأعيان والمتفلسفة يجعلون الكلي المشترك موضوع العلم الإلهي.

وأما الوجود الواجب فتارة يقولون هو الوجود المقيد بالقيود السلبية كما يقوله ابن سينا وتارة يجعلونه المجرد عن كل قيد سلبي وثبوتي كما يقوله بعض الملاحدة من باطنية الرافضة والاتحادية وتارة يجعلونه نفس وجود الموجودات فلا يجعلون للممكنات وجودا غير الوجود الواجب وقد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع.

وغايتهم أنهم يجعلون في أنفسهم شيئا ويظنون أن ذلك موجود في الخارج ولهذا تمدهم الشياطين فان الشياطين تتصرف في الخيال وتلقى في خيالات الناس أمورا لا حقيقة لها ومحققو هؤلاء يقولون ارض الحقيقة هي ارض الخيال.

كون أمور الغيب موجودة ثابتة مشهودة:

وأما ما أخبرت به الرسل صلى الله عليه وسلم من الغيب فهو أمور موجودة ثابتة أكمل وأعظم مما نشهده نحن في هذه الدار وتلك أمور محسوسة تشاهد وتحس ولكن بعد الموت وفي الدار الآخرة ويمكن أن يشهدها في هذه الدار من يختصه الله بذلك ليست عقلية قائمة بالعقل ولهذا كان الفرق بينها وبين الحسيات." (٢)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٠٥

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٠٩

"التي تشهدها أن تلك غيب وهذه شهادة قال تعالى: ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ .

وكون الشيء غائبا وشاهدا أمر إضافي بالنسبة إلينا فإذا غاب عنا كان غيبا وإذا شهدناه كان شهادة وليس هو فرقا يعود إلى أن ذاته تعقل ولا تشهد ولا تحس بل كل ما يعقل ولا يمكن أن يشهد بحال فإنما يكون في الذهن.

والملائكة يمكن أن يشهدوا ويروا والرب تعالى يمكن رؤيته بالأبصار والمؤمنون يرونه يوم القيامة وفي الجنة كما تواترت النصوص في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم واتفق على ذلك سلف الأمة وأئمتها.

وإمكان رؤيته يعلم بالدلائل العقلية القاطعة لكن ليس هو الدليل الذي سلكه طائفة من أهل الكلام كأبي الحسن وأمثاله حيث ادعوا أن كل موجود يمكن رؤيته بل قالوا ويمكن أن تتعلق به الحواس الخمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس فان هذا مما يعلم فساده بالضرورة عند جماهير العقلاء.

أغاليط المتكلمين والمتفلسفة:

وهذا من أغاليط بعض المتكلمين كغلطهم في قولهم أن الأعراض يمتنع بقاؤها وان الأجسام متماثلة وأنها مركبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل قسمة ولا يتميز منها جانب من جانب فان هذا غلط وقول المتفلسفة بأنها مركبة من المادة والصورة العقليين أيضا غلط كما **قد بسط هذا** كله في غير هذا الموضع.

وكذلك غلط من غلط من المتكلمين وادعى أن الله لم يخلق شيئا لسبب ولا لحكمة ولا خص شيئا من الأجسام بقوى وطبائع وادعى أن كل ما يحدث فان الفاعل المختار الذي يخص احد المتماثلين بلا تخصيص أصلا يحدثه وأنكر ما في." (١)

"اللازمة للموصوف التي لا يكون له حقيقة إلا بها لا توجد بدونها.

وقد بسط الكلام على فرقهم بين اللازمة وبين الذاتية المقومة الداخلة في الماهية وبين اللازمة للماهية واللازمة لوجودها وبين أن هذا كله باطل إلا إذا أريد ب الماهية ما يتصور في الذهن وبالوجود ما يكون في الخارج فالفرق بين مصورات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح وأما أن يدعي في الخارج جوهرين قائمين بأنفسهما أحدهما الإنسان المحسوس والآخر إنسان معقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان ويدعي أن الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقق الموصوف إلا بها منها ما هو داخل مقوم لماهيته الموجودة في الخارج ومنها ما هو خارج عارض لماهيته الموجودة في الخارج فهذا كله باطل كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

أقيستهم مبنية على القضايا الكلية لا علم لهم بها:

والمقصود أن ما يذكرونه من الإلهية في العلوم الإلهية والطبيعية وما يتعلق بها فلا يفيد يقينا إلا كما يفيد قياس التمثيل إذ هي مبنية على قضية كلية لا يقين عندهم بأنها كلية إلا كاليقين الذي عندهم بقياس التمثيل ولا سبيل لهم إلى ذلك مثل قولهم في العلم الإلهي الواحد لا يصدر عنه إلا واحد والشيء الواحد لا يكون فاعلا وقابلا وأمثال هذه القضايا الكلية التي لا علم لهم بها ولا يستدلون على ذلك إلا بقياس فيه قضية كلية لا علم لهم بها وإن كان يمكن إبطالها.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣١٠

لكن المقصود هنا بيان أنه لا علم بالموجود يحصل عن قياسهم وهذا باب واسع يظهر بالتدبر.

الكلام على الواحد البسيط الذي يجعلونه مبدأ المركبات:

فإن قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد قضية كلية وهم لم يعرفوا في الوجود قط شيئا واحدا من كل وجه صدر عنه شيء لا واحد ولا اثنان." (١)

"ووصف خاص كالمركب من الجنس والفصل والثالث: تركيب من ذات وصفات والرابع: تركيب الجسم من المادة والصورة والخامس: تركيبه من الجواهر المنفردة.

وقد بينا أن ما يدعونه من التركيب من الوجود والماهية ومن الجنس والفصل باطل وأما تركيب الجسم من هذا وهذا فأكثر العقلاء يقولون الجسم ليس مركبا لا من المادة والصورة ولا من الجواهر المنفردة لم يبق إلا ذات لها صفات.

وقد بينا أن المركب يقال على ما ركبه غيره وعلى ما كانت أجزاؤه متفرقة فاجتمعت وعلى ما يقبل مفارقة بعضه بعضا وهذه الأنواع الثلاثة منتفية عن رب العالمين باتفاق المسلمين.

وهم جعلوا ما يوصف بالصفات تركيبا وهذا اصطلاح لهم وحقيقة الأمر تعود إلى موصوف له صفات متعددة فتسمية المسمى هذا تركيبا اصطلاح لهم والنظر إنما هو في المعاني العقلية وأما الألفاظ فان وردت عن صاحب الشرع المعصوم كان لها حرمة وإلا لم يلتفت إلى من اخذ يعبر عن المعاني الصحيحة المعلومة بالعقل والشرع بعبارة مجملة توهم معاني فاسدة وقيل لهم البحث في المعاني لا في الألفاظ **كما بسط في** موضعه.

الوجه الثاني: إن المعين المطلوب علمه بالقضايا الكلية يعلم قبلها وبدونها:

الوجه الثاني: أن يقال إذا كان لا بد في كل قياس من قضية كلية فتلك القضية." (٢)

"وذلك الموجود الحقير امتاز عنه بأمر وجودي الوجود خير من العدم فكان ما امتاز به ذلك الموجود الحقير خيرا مما ميزوا به واجب الوجود بزعمهم **وقد بسط هذا** في موضع آخر وبين أن ما يثبتونه ويجعلونه واجب الوجود هو ممتنع الوجود ولكن يفرض في الذهن كما يفرض سائر الممتنعات.

والمقصود هنا أنهم كثيرا ما يدعون في المطالب البرهانية من الأمور العقلية ما يكونوا قد قدروه في أذهانهم ويقولن نحن نتكم في الأمور الكلية والعقليات المحضة وإذا ذكر لهم شيء قالوا نتكلم فيما هو أعم من ذلك وفي الحقيقة من حيث هي هى ونحو هذه العبارات فيطالبون بتحقيق ما ذكروه في الخارج ويقال بينوا هذا أي شيء هو فهنالك يظهر بجهلهم وأن ما يقولونه هو أمر مقدر في الأذهان لا حقيقة له في الأعيان وهذا مثل أن يقال لهم اذكروا مثال ذلك والمثال أمر جزئي فإذا عجزوا عن التمثيل وقالوا نحن نتكم في الأمور الكلية فاعلم أنهم يتكلمون بلا علم وفيما لا يعلمون أن له معلوما في الخارج بل فيما ليس له معلوم في الخارج وفيما قد يمتنع أن يكون له معلوم في الخارج وإلا فالعلم بالامور الموجودة إذا كان كليا كان له معلومات ثابتة في الخارج.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣١٢

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣١٥

ولفظ الكلى يريدون به ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ثم قد يكون ممتنعا في الخارج كشريك الباري وقد يكون معدوما وإنما يقدره الذهن كما يقدر عنز ايل وهذا تمثيل أرسطو.
وقد يكون موجودا في الخارج لكن لا يقبل الشركة وقد يمكن وقوع الشركة فيه ولم تقع وهم يمثلون هذا باسم الاله والشمس ويجعلون مسمى هذا كليا لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه وإنما امتنعت الشركة فيه لسبب خارجي فانحصر نوعه في شخصه لا لمجرد تصور معناه وهذا مشهور بينهم.
وإنما يصح هذا إذا كان لفظ الاله ولفظ الشمس اسم جنس بحيث لا يقصد به الشمس المعينة ولا الاله المعين المعروف فان الكلى عندهم مثل." (١)

"وقوله: ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون﴾ ﴿لقوم يتفكرون﴾ وغير ذلك فانه يدل على المعين كالشمس التي هي آية النهار وقال تعالى: ﴿وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا﴾ والدليل أتم من القياس فان الدليل قد يكون بمعين على معين كما يستدل بالنجم وغيره من الكواكب على الكعبة ف الآيات تدل على نفس الخالق سبحانه لا على قدر مشترك بينه وبين غيره فان كل ما سواه مفتقر إليه نفسه فيلزم من وجوده وجود عين الخالق نفسه.
الكلام على علة الافتقار إلى الصانع:
وقد بسط الكلام على هذا في مواضع مثل ما ذكرناه من طرق إثبات العلم بالصانع والطرق التي سلكها عامة النظار في هذا المطلوب والكلام على المحصل وغير ذلك فان المتأخرين من النظار تكلموا في علة الافتقار إلى المؤثر وان شئت قلت إلى الصانع هل هو الإمكان أو الحدوث أو مجموعهما.
فالأول: قول المتفلسفة المتأخرين ومن وافقهم كالرازي ومقصودهم بذلك أن مجرد الإمكان بدون الحدوث يوجب الافتقار إلى الصانع فيمكن كون الممكن قديما لا محدثا مع كونه مفتقرا إلى المؤثر وهذا القول مما اتفق جماهير العقلاء من الأولين والآخرين على فساده حتى أرسطو وقدماء الفلاسفة ومن اتبعه من متأخريهم كابن رشد الحفيد وغيره كلهم يقولون أن ما أمكن وجوده وأمكن عدمه لا يكون إلا محدثا وإنما قال هذا القول ابن سينا وأمثاله واتبعهم الرازي وأمثاله وهؤلاء يجعلون الشيء الممكن مفتقرا إلى الفاعل في حال بقائه فقط فانه لم يكن له حال حدوث ولهذا لما جعلوا مثل هذا ممكنا اضطرب كلامهم في الممكن وورد عليهم إشكالات لا جواب لهم عنها كما ذكر في كتبه كلها الكبار والصغار ك الأربعين ونهاية العقول والمطالب العالية والمحصل وغيرها وقد بسطناه في غير هذا الموضع." (٢)

"عن موجبه يقبل الوجود والعدم باطل لوجوه.
منها أن هذا مبنى على أن له ذاتا محققة في الخارج غير الموجود المعين وأن تلك الذات تكون ثابتة مع عدمه وهذا باطل بل ليس له حقيقة في الخارج إلا الموجود الثابت في الخارج وما يكون حقيقة الوجود لا يقبل العدم أصلا فليس

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٢٦

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٤٥

في الخارج ماهية ثابتة تكون ثابتة في الخارج في حال العدم حتى يقال أن الوجود يعرض ولكن الذات المعلومة المتصورة في الذهن تكون تارة موجودة في الخارج وتارة معدومة.

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع فان هذا يتعلق بقول من يقول المعدوم شيء من المعتزلة وغيرهم ويقول من يقول الماهيات ثابتة في الخارج وهي الموجودات المعينة كقول من يقول ذلك من المتفلسفة ومن وافقهم وكلاهما باطل بل الفرق المعقول هو الفرق بين ما يعلم في الأذهان وبين ما يوجد في الأعيان فإذا قيل لما يعلم في الذهن أنه شيء في الذهن أو العلم أو ثابت في العلم أو الذهن أو سمى ذلك ماهية وقيل أن المثلث تثبت ماهيته في الذهن مع الشك في وجوده فهذا صحيح وأما إذا قيل في الخارج ذات ثابتة لا موجودة أو في الخارج ماهية المثلث أو غيره ثابتة مع أنه ليس موجودا فهذا باطل يعلم بطلانه بالتصور الجيد السليم والدلائل الكثيرة كما **قد بسط في** موضعه.

ومنها أنه لو فرض أن ل الممكن ذاتا غير وجوده فإذا كان الموجود لازما لها أبدا وأزلا واجبا بغيرها لم تقبل هذه الذات أن تكون معدومة قط وقول القائل هي في نفسها ليس لها وجود إذا قدر أن هناك ذاتا غير الوجود لا يقتضى أنه يمكن عدمها ويمكن وجودها مع القول بوجوب وجودها أزلا وأبدا.

ومنها أن الفاعل لا بد أن يتقدم مفعوله المعين لا يجوز مقارنته له في الزمان وما يذكرونه من تقدم حركة اليد على حركة الخاتم ونحو ذلك ويجعلونه تقدما بالعلة ليس في شيء من ذلك علة فاعلة أصلا وإنما ذلك شرط في هذا ولا يمكن أحدا." (١)

"بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم﴾ وقال: ﴿أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ألكم الذكر وله الأنثى تلك إذا قسمة ضيزى﴾ وكذلك في إثبات صفاته وإثبات النبوة والمعاد كما **قد بسط في** موضعه.

وأما القياس الذي يستوي أفراده ويماثل الفرع فيه أصله فهذا يمتنع استعماله في حق الله تعالى فان الله لا مثل له سبحانه وتعالى وإذا استعمل فيه مثل هذا القياس لم يفد إلا أمرا كليا مشتركا بينه وبين غيره لا يدل على ما يختص به الرب سبحانه إلا أن يضم إليه علم آخر فان هذا الكلى الذي هو مدلول القياس قد انحصر نوعه في شخصه وهذا أيضا لا يفيد التعيين بل لا بد في التعيين من علم آخر.

الوجه الرابع: التصور التام للحد الأوسط يغنى عن القياس المنطقي:

الوجه الرابع: أن يقال القياس ثلاثة أنواع قياس التداخل وقياس التلازم وقياس التعاند باعتبار القضايا الحملية والشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة ومن ذلك تعرف المختلطات فنقول مثلا في قياس التداخل له ثلاثة حدود الحد الأصغر والحد الأوسط والحد الأكبر إذا قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام ف المسكر مثلا هو الحد الأصغر والخمر الأوسط والحرام الأكبر والأصغر لا بد أن يكون داخلا في الأوسط لأنه اخص منه أو مساويا له والشئ يدخل في أكثر منه وفي

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٤٧

نظيره كما يدخل الإنسان في الحيوان فان الحيوان اعم وكذلك الإنسان والناطق والضحاك متلازمة فكل منها يتناول الآخر فكذلك التداخل في الأحكام الشرعية فان من شرب الخمر ثم شرب ثم شرب كفاه حد." (١)

"وهذه هي العلة في التحريم أو لأنه مسكر والمسكر هو علة التحريم وبين ذلك بدليله كان قياسا صحيحا وإذا قيل النبيذ مسكر وكل مسكر حرام أو النبيذ فيه الشدة المطربة وما فيه الشدة المطربة فهو حرام فهذا أيضا صحيح وكل ما أمكن أن يستدل به على صحة المقدمة الكبرى أمكن أن يستدل به على كون الوصف المشترك علة للحكم في الأصل وكل ما أمكن يستدل به على الصغرى فانه يستدل به على ثبوت الوصف في الفرع.

ثم أن كان ذاك الدليل قطعيا فهو قطعي في القياسين وإن كان ظنيا فهو ظني في القياسين وأما دعوى من يدعى من المنطقيين وأتباعهم أن اليقين إنما يحصل ب قياس الشمول دون قياس التمثيل فهو قول في غاية الفساد وهو قول من لم يتصور حقيقة القياسين كما **قد بسط في** موضعه.

وقد يعلم الحكم المطلوب بنص على أن كل مسكر حرام كما قد ثبت هذا الحديث في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا كان كذلك لم يتعين قياس الشمول لإفادة الحكم بل ولا قياس من الأقيسة فانه قد يعلم بلا قياس.

وإذا علم بقياس الشمول فكل ما يعلم بقياس الشمول فانه يعلم بقياس التمثيل أيضا كما تقدم ويجعل الحد الأوسط هو الجامع بين الأصل والفرع والدليل الذي يقيمه صاحب قياس الشمول على صحة المقدمة الكبرى الكلية يقيمه صاحب قياس التمثيل على علية الوصف وإن الجامع وهو الوصف المشترك الذي هو الحد الأوسط في قياس الشمول هو مستلزم للحكم وهو علية في الأصل كما يقيمه في ذاك على أن الحد الأكبر لازم للحد الأوسط فالحد الأكبر في قياس الشمول هو الحكم في قياس التمثيل والحد الأوسط هو الجامع المشترك ويسمى المناط والحد الأصغر هو الفرع ويمتاز قياس التمثيل بأن فيه ذكر اصل يكون نظيرا للفرع الذي هو الحد الأصغر وقياس الشمول ليس فيه هذا فصار في قياس التمثيل ما." (٢)

"في قياس الشمول وزيادة **وقد بسط هذا** في موضع آخر.

وقد لا يحتاج إلى دليل آخر ذي مقدمتين ولا قياس ولا غيره بل يكفيه مقدمة واحدة وقد يستغنى أيضا عن تلك المقدمة بتصوره التام ابتداء مثل أن يكون نفس علمه بأن الخمر حرام قد تصور معه مسمى الخمر أنها المسكر فصار علمه بجميع مفردات الخمر سواء فيعلم أن هذا المسكر خمر حرام وهذا المسكر خمر حرام وأمثال ذلك أو يعلم أن الخمر حرام ولا يعلم أن كل مسكر يسمى خمرا بل يظن ذلك الاسم مختصا ببعض المسكرات فإذا علم بنص الشارع أو باستعمال الصحابة الذين نزل فيهم القرآن أو بأنها لما حرمت لم يكن عندهم من عصير الأعناب شيء وإنما كان الذي يسمونه خمرا هو المسكر من نبيذ التمر أو بغير ذلك من الأدلة إذا علم هذه المقدمة الواحدة وهو أن كل مسكر خمر علم الحكم.

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٥١

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٥٤

فتبين أن قولهم أن المطلوب لا بد فيه من القياس وذلك القياس يجب أن يكون القياس المنطقي الشمولي ولا بد فيه من مقدمتين ليس بصواب وهذا يبطل قولهم لا علم تصديقي إلا بالقياس المنطقي كما تقدم وأما هنا فالمقصود بيان قلة منفعته أو عدمها وذلك أن هذا المطلوب أن كان معه قضية علمت من جهة الرسول تفيده العموم وهو أن كل مسكر حرام حصل مدعاه فالقضايا الكلية المتلقاة عن الرسل تفيد العلم في المطالب الإلهية.

وأما ما يستفاد من علومهم فالقضايا الكلية فيه أما منتقضة وأما أنها بمنزلة قياس التمثيل وأما أنها لا تفيد العلم بالموجودات المعينة بل بالمقدرات الذهنية كالحساب والهندسة فانه وإن كان ذلك يتناول ما وجد على ذلك المقدار فدخول المعين فيه لا يعلم بالقياس بل بالحس فلم يكن القياس محصلا للمقصود أو تكون مما لا اختصاص لهم بها بل يشترك فيها سائر الأمم بدون خطور منطقهم بالبال مع استواء قياس التمثيل وقياس الشمول." (١)

"المحرمة فقال المجيب هي المسكر كان هذا عندهم تصورا واحدا وهو تصور مسمى الخمر وهذا في الحقيقة تصديق مركب من موضوع ومحمول وإذا قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام كان هذا قياسا وهو يفيد التصديق الذي هو المسكر حرام ويفيد أن المسكر داخل في مسمى الخمر وإن أريد بيان الحد المطرد المنعكس قيل المسكر هو الخمر وكل خمر حرام فيفيد هذا القياس تصور معنى الخمر.

وسبب ذلك أن كل ما يتكلم به في الحد والقياس هو قضية تامة وهي الجملة في اصطلاح النحاة والجواب في السؤال عن التصور وعن التصديق هو بقضية تامة هي جملة خبرية فكلاهما قول مركب في السؤال والجواب وكلاهما فيه إثبات صفة لموصوف كإثبات الخمرية للمسكر وهو إثبات محمول لموضوع والإنسان هو في الموضعين قد تصور أن المسكر هو الخمر وصدق بأن المسكر هو الخمر فأما التصور المفرد الذي لا يعبر عنه إلا ب اسم مفرد فذلك لا يسأل عنه باللفظ المفرد ولا يجاب عنه باللفظ المفرد حتى يفصل نوع تفصيل يصلح لمثله لأن يكون جملة.

وهذا قد بسط في غير هذا الموضع كما بسط في الكلام على المحصل وغيره وبين أن قولهم العلم ينقسم إلى تصور وتصديق وأن التصور وهو التصور الساذج العرى عن جميع القيود الثبوتية والسلبية كلام باطل فان كل ما عرى عن كل قيد ثبوتي وسلبي يكون خاطرا من الخواطر ليس هو علما أصلا بشئ من الأشياء فان من خطر بقلبه شيء من الأشياء ولم يخطر بقلبه صفة لا ثبوتية ولا سلبية لم يكن قد علم شيئا.

وإذا قيل الإنسان حيوان والعالم مخلوق ونحو ذلك فهنا قد تصور إنسانا علم أنه موجود لم يتصور شيئا تصورا ساذجا لا نفى فيه ولا إثبات بل تصور وجوده وغير ذلك من صفاته وكذلك العالم قد تصور وجوده وإذا تصور بحر زئبق وجبل ياقوت فان لم يتصور مع هذا عدمه في الخارج." (٢)

"ومآل الأمرين واحد وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

ونحن نذكر هنا ما لم نذكره في غير هذا الموضع فنقول قد تبين فيما تقدم أن قياس الشمول يمكن جعله قياس تمثيل

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٥٥

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٥٧

وبالعكس فإذا قال القائل في مسألة القتل بالمثقل قتل عمد عدوان محض لمن يكافئ القاتل فأوجب القود كالقتل بالمحدد فقد جعل القدر المشترك الذي هو مناط الحكم القتل العمد العدوان المحض للمكافئ وهذا يسمى العلة والمناط والجامع والمشترك والمقتضى والموجب والباعث والأمارة وغير ذلك من الأسماء فإذا أراد أن يصوغه ب قياس الشمول قال هذا قتل عمد عدوان محض للمكافئ وما كان كذلك فهو موجب للقود.

والنزاع في الصورتين هو في كونه عمدا محضا فان المنازع يقول العمدية لم تتمحض وليس المقصود هنا ذكر خصوص المسألة بل التمثيل وهذا نزاع في المقدمة الصغرى وهو نزاع في ثبوت الوصف في الفرع فان قياس التمثيل قد يمنع فيه ثبوت الوصف في الأصل ويمنع ثبوته في الفرع وقد يمنع كونه علة الحكم.

ويسمى هذا السؤال سؤال المطالبة وهو أعظم أسئلة القياس وجوابه عمدة القياس فان عمدة القياس على كون المشترك مناط الحكم وهذا هو المقدمة الكبرى وهو كما لو قال في هذه المسألة لا نسلم أن كل ما كان عمدا محضا يوجب القصاص وكذلك منع الحكم في الأصل أو منع الوصف في الأصل وهو منع للمقدمة الكبرى في قياس الشمول.

أللهم إلا أن يقيم المستدل دليلا على تأثير الوصف في غير أصل معين وهذا قياس التعليل المحض كما لو قال النبيذ المسكر محرم لأن المعنى الموجب للتحريم." (١)

"وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم الذي ضم إلى كلامه في الإلهيات من القواعد التي أخذها عن المتكلمين أكثر مما أخذه عن سلفه الفلاسفة أكثر كلامه فيها مبني على مقدمات سوفسطائية ملبسة ليست خطابية ولا جدلية ولا برهانية مثل كلامه في توحيد الفلاسفة وكلامه في أسرار الآيات وكلامه في قدم العالم كما بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

الوجه التاسع: الرد على ابن سينا والرازي في كلامهما في القضايا المشهورة المشتمل على ثمانية أنواع.

الوجه التاسع: أنهم اخرجوا القضايا التي يسمونها الوهميات والتي يسمونها الآراء المحودة عن أن تكون يقينيات وقد بينا في غير هذا الموضع أنها وغيرها من العقليات سواء ولا يجوز التفريق بينهما وان اقتضاء الفطرة لهما واحد.

أما المشهورات فان ابن سينا قال في إشاراته:

أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائسين ومن يجري مجراهم أربعة مسلمات ومظنونات وما معها ومشبهات بغيرها ومتخيلات والمسلمات أما معتقدات وأما مأخوذات والمعتقدات أصنافها ثلاثة الواجب قبولها والمشهورات والوهميات والواجب قبولها أوليات ومشاهدات ومجربات وما معها من الحدسيات والمتواترات وقضايا قياساتها معها" إلى أن قال: "فأما المشهورات في هذه الجملة فمنها أيضا هذه الأوليات ونحوها مما يوجب قبوله لا من حيث هي واجب قبولها بل من حيث عموم الاعتراف بها".." (٢)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٦٥

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٩٦

"شيئين فهذا صحيح ولا ريب أن العلية لا تتصور إلا بتصور العلة والمعلول فحصولها في التصور الذهني مشروط بحصول تصور المضافين في الذهن وان عنيت أنها لا توجد في الخارج إلا بالشيئين فهذا باطل بالضرورة واتفاق العقلاء فان ذات الرب وحدها مستلزمة لكل ما يتصف به من الأمور الثبوتية والإضافية وهذا متفق عليه بين المسلمين والفلاسفة وسائر الناس فان كونه خالقا للعالم وربا وفاعلا هو الذي يسمونه علة ومؤثرا والناس متنازعون في الخلق هل هو أمر عدمي وهو نفس المخلوق كما يقوله أكثر المعتزلة والأشعرية أم الخلق زائد على المخلوق كما هو قول جماهير المسلمين وهو قول السلف والأئمة وذكر البخاري أنه قول العلماء مطلقا لم يذكر فيه نزاع **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه على كل قول فلا يقول عاقل أن المخلوق أوجب كونه خالقا ولا المعلول جعل العلة علة ولا أنه شرط في ذلك بل الخالق سبحانه هو وحده خلق جميع المخلوقات وكونه خالقا على قول الجمهور حاصل بقدرته ومشيئته عند المسلمين ليس خاصا بالمخلوقات بل خلق المخلوق متقدم عليه في نفس الأمر فكيف يكون الخلق معلولا ل المخلوق وكذلك علية العلة متقدمة على المعلول في نفس الأمر فكيف يكون المعلول جزء علية العلة فقوله أن العلية أمر إضافي والأمور الإضافية لا يكفي في حصولها الشيء الواحد بل لا بد من حصول كلا المضافين فيه تغليط بسبب الإجمال في قوله فالشيء الواحد لا يكفي في حصولها فان ما ذكره صحيح في الحصول في العلم والتصور وأما الحصول الخارجي فالشيء الواحد قد يكون علة لأمور كثيرة إضافية والعلة علة المعلول وعلة عليتها وهما جميعا حاصلان بالعلة وكذلك الأبوة والبنوة من المتضائفات وهما لازمان للإيلاد فعلة الايلاد أوجبت هذين المتضائفين." (١)

"يحتاج إلى قيام العرض بالعرض كما توصف الأعراض بالصفات وجميع ذلك قائم بالعين الموصوفة فنقول هذا سواد شديد وهذه حركة سريعة وبطيئة وهم يسلمون أن كون الفعل صفة كمال أو صفة نقص أو ملائما للفاعل أو منافرا له قد يعلم بالعقل وهذه صفات للفعل وهي قائمة بالموصوف.

ومن الناس من يظن أن الحسن والقبح صفة لازمة للموصوف وان معنى كون الحسن صفة ذاتية له هذا معناه وليس الأمر كذلك بل قد يكون الشيء حسنا في حال قبيحا في حال كما يكون نافعا ومحبوبا في حال وضارا وبغيضا في حال والحسن والقبح يرجع إلى هذا وكذلك يكون حسنا في حال وسيئا في حال باعتبار تغير الصفات.

والحسن والقبح من أفعال العباد يرجع إلى كون الأفعال نافعة لهم وضارة لهم وهذا مما لا ريب فيه أنه يعرف بالعقل ولهذا اختار الرازي في آخر أمره أن الحسن والقبح العقليين ثابتان في أفعال العباد وأما إثبات ذلك في حق الله تعالى فهو مبني على معنى محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه وفرحه بتوبة التائب ونحو ذلك مما **قد بسط في** غير هذا الموضع وهل ذلك صفات ليست هي الإرادة كما اتفق عليه السلف والأئمة أو ذلك هو الإرادة بعينها كما يقوله من يقوله من المعتزلة والجهمية ومن وافقهم.

بيان أن قضايا التحسين والتقبيح من أعظم اليقينيات:

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤١٢

والمقصود هنا ذكر هذه القضايا المشهورة من بني ادم كلهم كقولهم العدل حسن وجميل وصاحبه يستحق المدح والكرامة والظلم قبيح مذموم سيء وصاحبه يستحق الذم والإهانة فان هؤلاء نفوا كونها من اليقينيات وهذا يستلزم أن لا يقول الفلاسفة بالحسن والقبح العقليين إذ لم يكن في العقل قضية برهانية عقلية ومن الناس." (١)

"فان المتكلمين يعظمون هؤلاء في علم الشريعة العملية والقضايا الفقهية وأما في الكلام وأصول الدين مثل مسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوات والمعاد فلا يلتزمون موافقة هؤلاء بل قد يجعلون شيوخهم المتكلمين أفضل منهم في ذلك وقد يقولون أنهم وان علموا ذلك لكن لم يبسطوا القول فيه ولم يبينوه كما فعل ذلك شيوخ المتكلمين.

فالنبي عند هؤلاء المتفلسفة يشبه المجتهد المتبوع عند المتكلمين ولهذا يقول من يقرنهم بالأنبياء كأصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم اتفقت الأنبياء والحكماء أو يقولون الأنبياء والفلاسفة كما يقول الأصوليون اتفق الفقهاء والمتكلمون وهذا قول الفقهاء والمتكلمين ونحو ذلك والذين يعظمونهم يريدون التوفيق بين ما يقولونه وبين ما جاءت به الأنبياء كما تقدم أنهم يجعلون الأقيسة الثلاثة هي المذكورة في صورة النحل ويجعلون الملائكة هي هي العقول والنفوس ومنهم طائفة ادعت كثرة المـلائكة كأبي البركات صاحب المعتبر وهؤلاء أقرب عندهم فان الأنبياء صرحوا بكثرة الملائكة وقد يجعلون الجن والشياطين هي قوى النفوس الصالحة والفلسفة **وقد بسط القول** عليهم في غير هذا الموضع وبين أن الملائكة التي أخبرت بها الرسل من ابعد الأشياء عما يدعونه من العقول والنفوس وان الجن والشياطين أحياء ناطقون موجودون ليسوا أعراضا قائمة بغيرها.

الكلام على جعلهم الأقيسة الثلاثة من القران:

والمقصود هنا كلامهم في المنطق فنقول قوله تعالى: ﴿ادع إلى سبيل ربك." (٢)

"بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ ليس المراد به ما يذكونه من القياس البرهاني والخطابي والجدلي فان الأقيسة التي هي عندهم برهانية قد تقدم بعض وصفها وأنها لا تفيد قط إلا أمرا كليا لا يدل على شيء معين وتلك الكليات غالبها إنما توجد في الأذهان لا في الأعيان والذي جاء به الرسول أمران خبر وأمر.

فأما الخبر فانه اخبر عن الله بأسمائه وصفاته المعينة وهذا أمر يعترفون هم أنه لا يعرف ببرهانهم وما اخبر به الرسول عن ربه عز وجل فهم من ابعد الناس عن معرفته وكفار اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل أقرب إلى الرسول فيه منهم إليه وكذلك ما اخبر به عن الملائكة والعرش والكرسي والحنة والنار ليس في ذلك شيء يمكن معرفته بقياسهم وليس المراد بالعرش الفلك التاسع ولا بالكرسي الثامن كما **قد بسط في** موضع آخر ولو قدر أنه كذلك فليس هذا مما يعلم بالقياس المنطقي.

والرسول اخبر عن أمور معينة مثل نوح وخطابه لقومه وأحواله المعينة ومثل إبراهيم وأحواله المعينة ومثل موسى وعيسى وأحوالهما المعينة وليس شيء من ذلك يمكن معرفته بقياسهم لا البرهاني ولا غيره فان أقيستهم لا تفيد إلا أمورا كلية

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٢٢

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٤٤

وهذه أمور خاصة.

وكذلك اخبر عما كان وعما سيكون بعده من الحوادث المعينة حتى اخبر عن التتر بما ثبت في الصحيحين عنه من غير وجه أنه قال: "لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين ذلف الأنوف حمر الخدود ينتعلون الشعر كأن وجوههم المجان المطرقة" فهل يتصور أن قياسهم وبرهانهم يدل على ادمي معين أو امة معينة فضلا عن أن يوصف بهذه الصفات قبل ظهورهم بنحو سبعمائة سنة." (١)

"أحوال العباد ولا له ملائكة كثير ينزلون ويصعدون إليه عندهم ولا يصعد إليه لا الكلم الطيب ولا العمل الصالح وغاية الأنفس عندهم أن تكون متصلة بالعقل الفعال الذي هو ربها عندهم لا تصعد إلى الله.

وإذا قالوا: "سعادة النفس أن تشهد الله وتراه" فحقيقة ذلك عندهم هو العلم بما تصورته من الوجود المطلق أو من وجود واجب الوجود وصاحب الكتب المضنون بها على غير أهلها إذا تكلم في رؤية الحق ورؤية وجهه في كتابه الأحياء أو غيره قال: "هذا يعود مراده وهو معرفة النفس الناطقة بربها" هذه هي الرؤية عندهم كما قد بين ذلك في غير موضع لأن الأصول التي اعتقدوها من أقوال النفاة المعطلة ألجأتهم إلى هذه العقائد الفاسدة كما **قد بسط في** موضعه فكيف تكون الحكمة العلمية التي أمر الله بها ورسوله موافقة لحكمة هؤلاء.

ضلالهم في نفي علم الله وغيره من الصفات ورده:

ونحن قد بسطنا الكلام على فساد قولهم في العلم وغيره من الصفات وبينا أصولهم التي أوجبت أن قالوا مثل هذه الأقوال التي هي من أعظم الفرية على الله." (٢)

"وشعيب وسائر الرسل وكذلك ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من المستقبلات فعلم بذلك أن ما علمه الرسول لم يكن بواسطة القياس المنطقي.

بل قد جعل ابن سينا علم الرب بمفعولاته من هذا الباب فانه يعلم نفسه والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول فجعل علمه يحصل بهذه الواسطة وهذا يصلح أن يكون دليلا على علمه بمخلوقاته لا أن يكون علمه بمخلوقاته يفتقر إلى حد أوسط مع أنه لم يعط هذا البرهان موجبه بل أنكر علمه بالجزئيات التي في الموجودات الأخرى فان لم يعلم الجزئيات لم يعلم شيئا من المخلوقات مع أن العقول والنفوس والأفلاك كلها جزئية ونفسه أيضا معينة ولهذا أراد بعضهم جبر هذا التناقض فقال إنما نفى علمه بالجزئيات في الأمور المتغيرة فيقال التغير من لوازم الفلك فلا يكون الفلك إلا متغيرا وصدور المعلول المتغير عن علة غير متغيرة ممتنع بالضرورة كما **قد بسط في** موضعه.

جعلهم معرفة النبي بالغيب مستفادة من النفس الفلكية وبيان فساده من عشرة وجوه:

فان قيل هم يذكرون لمعرفة النبي بالغيب سببا آخر وهو أنهم يقولون أن الحوادث التي في الأرض تعلمها النفس الفلكية ويسميها من أراد الجمع بين الفلسفة والشريعة باللوح المحفوظ كما يوجد في كلام أبى حامد ونحوه وهذا فاسد فان

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٤٥

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٦٢

اللوح المحفوظ الذي وردت به الشريعة "كتب الله فيه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة" كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم واللوح المحفوظ لا يطلع عليه غير الله والنفس الفلكية تحت." (١)

"أخبرته بذلك وكثير منها صحيح كإخبار بدخول المسلمين بلاد حران وغيرها وفتحهم البلاد وإهانتهم لطائفته وكان بحران بئر يقال لها بئر عزون يعظمونها تعظيما كثيرا وكان يذكر أن الأرواح تجتمع إليها ويذكر أنواعا من هذه الأمور في مصحف له وهو موجود قد قرأته أنا وغيري.

وهذه الأرواح منهم من يطلق عليها اسم الأرواح والروحانيات ولا يفصل ومنهم من يسميها جميعها الملائكة ولا يفرقون بين الجن والملائكة لا سيما وطائفة من أهل الكلام وغيرهم يجعلون الجن والملائكة جنسا واحدا وإنما يفرقون بالأعمال الصالحة والفاسدة كالآدميين ومن هذا تنازع العلماء في إبليس هل كان من الملائكة أم لا **وقد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع وأما من يعرف حقيقة الأمر من علماء المسلمين فيعلمون أن الأرواح التي تعين المشركين هي الشياطين ويفرقون بين الملائكة وبين الجن كما هو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

بيان كون الغلط في هذه الإخبارات أكثر من الصواب:

التاسع أنه بتقدير أن يكون سبب الإخبارات هو اتصال النفس بالقوة النفسانية الفلكية أو هو إخبار الأرواح كما تقدم فمعلوم أن الغلط في هذا أكثر من الصواب أما على أصلهم فلأن الخيال يصور للحس المشترك ما علمته النفس من الصور المناسبة والخيال يكذب أكثر مما يصدق وأما على قول المسلمين وغيرهم فلأن الجن يكذبون كثيرا في إخبارهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما ذكر إخبار الكهان قال أنهم يسمعون الكلمة فيكذبون مائة كذبة وهذا أمر معلوم بالتجربة والتواتر فان الذين يخبرون بما يخبرون به عن الجن يكثر الكذب في إخبارهم." (٢)

"بيان كذبهم على الأنبياء وان النبوة ليست كما يدعونه:

وما اخبر به الأنبياء يناقض قول من قال عن الأنبياء "إن الذي رأوه من الملائكة إنما هو ما يخيل في أنفسهم وان الذي سمعوه إنما هو ما سمعوه في نفوسهم" فان كان مقصوده أنهم أرادوا بما اخبروا به هذا فهذا كذب صريح عليهم لا حيلة فيه وان كان مكذبا لهم يقول أنهم لم يروا شيئا أو أنهم غلطوا فيما اخبروا به من ذلك فهذا ليس مقام من يفسر كلامهم ويبين مرادهم كما يزعمه هؤلاء المتفلسفة الذين يتكلمون على النبوة بما يدعون أنه تفسير لها والمقصود هنا بيان كذبهم على الأنبياء وان النبوة ليست كما يدعونه.

وأما الكذب للأنبياء فلخطابه مقام آخر مع أن هذا من اجهل أهل الأرض وأكفرهم وذلك أن الأنبياء عدد كثيرون وهم بإجماع العقلاء العلم والعدل في غاية صفات الكمال من العقل والعلم والعدل والصدق والأخلاق الحسنة وكل منهم لم ير الآخر ولم يستمع منه لا سيما محمد صلى الله عليه وسلم فانه لم يكن بمكة على عهده أحد يعرف شيئا من كتب

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٧٤

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٨١

الأنبياء البتة وكل منهم يخبر عما رأى وسمع أخبارا يصدق بعضها بعضا فلو لم تثبت عصمة الأنبياء وصدقهم بل كان المخبر بمثل هذا مجهولا لوجب تواتر جنس ما رأوه كما أن العدد الكثير إذا اخبر كل منهم أنه رأى اسود تواتر وجود السودان عند من لم يرهم ولهذا لما اخبر كثير من المصروعين عن وجود الصرع ثبت بهذا وجوده في الجملة ولم يكن تكذيب المصروعين فيما يخبرون به مما يعاينونه بل عامة العقلاء يعلم أنهم رأوا الجن الأحياء الناطقين وهذا معلوم عند جمهور العقلاء علما ضروريا لا يمكنهم النزاع فيه.

تدبير الله أمر السماء والأرض بواسطة الملائكة:

وأيضا فالأدلة العقلية تدل على أن الملائكة بهم يدبر الله أمر السماء والأرض كما **قد بسط الكلام** على هذا في غير موضعه وبين فيه أن الحركات ثلاثة: طبيعية." (١)

"المسلمين بل منهم من يذكره بعينه أما بعباراتهم وأما بتغيير العبارة قيل الجواب من وجهين:

أحدهما: أن ليس كل ما يقوله المتكلمون حقا بل كل ما جاء به الرسول فهو حق وما قاله المتكلمون وغيرهم مما يخالف ذلك فهو باطل وقد عرف ذم السلف والأئمة لأهل الكلام المحدث المشتمل على الباطل المخالف للكتاب والسنة **وقد بسط الكلام** عليهم في غير هذا الموضع ومر أن الكلام المذموم الذي ذمه السلف الطيب اتباع الصحابة والتابعين لهم بإحسان هو الكلام الباطل وهو المخالف لما جاء به الرسول.

وهذان وصفان ملازمان فكل ما خالف ما جاء به الرسول فهو باطل وكل كلام في الدين باطل فهو مخالف لما جاء به الرسول وبطلان ذلك قد يعلم بالأدلة العقلية مع دلالة الشرع على بطلانه ودلالة الشرع تكون تارة بالأخبار عن الحق والباطل وتارة بالإرشاد والهداية إلى الأدلة التي بها يعرف الحق وينظر العاقل في تلك الأدلة التي ارشد ا الرسول إليها ودل عليها.

الثاني: أن يقال متكلموا الإسلام لم يسلكوا طريق هؤلاء الفلاسفة فانه ليس فيهم أحد يحصر طرق العلم حصرا يدخل فيه الأنبياء كما فعل هؤلاء حيث جعلوا ما علمه الأنبياء داخلا في طريقهم فجعلوا النبوة من جنس ما يكون لبعض الناس إذا كان فيه ذكاء وزهد بل المتكلمون متفقون على أن النبي يعلمه الله بما لا يعلم به غيره بمشيئة الرب وقدرته فإنهم متفقون على أن الله يفعل بمشيئته وقدرته وانه يرسل ملكا إلى النبي وهو يعلم الملك ويعلم ما يقول وما يقوله للنبي ليس فيهم من يقول أن الله لا يعلم الجزئيات ولا أن الله ليس بقادر مختار ولا أن الأفلاك قديمة أزليه ولا من ينكر معاد الأبدان ولا من يقول أن ملائكة الله مجرد ما يتخيل في النفوس كما يتخيل للنائم ولا كلام الله مجرد ما يتخيل في النفوس من الأصوات ولا من يقول أن ما يعلمه الأنبياء من الغيب إنما يفيض على نفوسهم من النفس الفلكية." (٢)

"يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا وكذلك زين لفرعون سوء عمله وصد عن السبيل وما كيد فرعون إلا في تباب﴾ وقال تعالى: ﴿وقال فرعون يا أيها الملأ ما علمت

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٤٩٩

(٢) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٥١٢

لكم من إله غيري فأوقد لي يا هامان على الطين فاجعل لي صرحا لعلي أطلع إلى إله موسى وإني لأظنه من الكاذبين واستكبر هو وجنوده في الأرض بغير الحق وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين﴾ .

وأكثر هؤلاء الملاحدة القائلين بوحدة الوجود يقولون أن فرعون أكمل من موسى وان فرعون صادق في قوله: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ لأن الوجود فاضل ومفضول والفاضل يستحق أن يكون رب المفضول ومنهم من يقول مات مؤمنا وان تغريقه كان ليغتسل غسل ، لإسلام فإنهم مع قولهم بأن الوجود واحد قد يقولون أما بقول بعضهم أن الثبوت غير الوجود وان ماهيات الممكنات ثابتة وان وجود الحق قاض عليها كما يقول ذلك ابن عربي وغيره وأما أن يفرق بين المطلق والمعين كما يقوله صاحبه القونوي وابن سبعين قوله قريب من هذا **وقد بسط الكلام** عليهم في غير هذا الموضع وإنما ذكروا هنا لأن هؤلاء هم آخر مراتب فلاسفة الصوفية الذين يقولون أنهم أهل التحقيق والعرفان وكل من سواهم عندهم ناقص بالنسبة إليهم وقد رأيت من هؤلاء غير واحد.

وهم يرتبون الناس طبقات أدناها عندهم الفقيه ثم المتكلم ثم الفيلسوف ثم الصوفي أي صوفي الفلاسفة ثم المحقق ويجعلون ابن سينا وأمثاله من الفلاسفة في الثانية وأبا حامد وأمثاله من الصوفية من العشرة ويجعلون المحقق هو الواحد." (١)

"كأعوان الملوك فهو محتاج إليهم فيطلب منهم ما يحتاج إليه وإذا انتفت هذه الوجوده لم يبق إلا مجرد طلب محض وسؤال من غير حاجة بالمسئول إلى السائل الشافع.

والمشركون بالله كل منهم في نوع من هذه الأنواع منهم من اثبت فاعلا مستقلا غير الله لكن لم يثبتوه مماثلا له لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وهذا كالمجوس الذين أثبتوا قديما شريرا يستقل بفعل الشر وكذلك القائلون منهم أنه خلق الشر والقدرية من جميع الأمم أثبتوا غير الله يحدث أشياء ينفرد بأحداثها دون الله وإن كان الله خالقا له ولهذا قال السلف القدرية مجوس هذه الأمة.

والقائلون بقدم العالم كلهم لا بد لهم من إثبات غير الله فاعلا أما أرسطو وأتباعه فان الفلك عندهم بحركته هو المحدث للحركات وما يتولد عنها ثم من أثبت له شريكا من العقول والنفوس جعله مستقلا بإحداث شيء وذاك مستقلا بإحداث شيء ومن قال منهم بالعلة المشبهة بها ومن قال بالموجب بالذات فان الطائفتين لا يثبتون في الحقيقة أن الله أحدث شيئا ولا خلقه.

والله سبحانه نفى أن يكون لغير ملك أو شرك في الملك أو يكون له ظهير فانه سبحانه هو وحده خالق كل شيء وربه ومليكه وهذا هو مذهب أهل السنة المثبتين للقدر القائلين بأن الله خالق كل شيء بمشيئته وقدرته لكن السلف والأئمة وأتباعهم يثبتون قدره العبد وفعله ويثبتون الحكمة والأسباب وجهم ومن اتبعه من أهل الكلام ينفون ذلك كله كما **قد**

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٥٢٢

بسط في موضعه.

تفسير قوله تعالى: ﴿حتى إذا فزع عن قلوبهم﴾ الآية:

ولم يثبت سبحانه إلا الشفاعة لكن اثبت شفاعة مفيدة ليست هي الشفاعة." (١)

"وكذلك من قال: الظلم إضرار غير مستحق فإن الله لا يعاقب أحدا بغير حق، وكذلك من قال: هو نقص الحق، وذكر أن أصله النقص، كقوله: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا﴾ [الكهف: ٣٣] . وأما من قال: هو التصرف في ملك الغير، فهذا ليس بمطرد ولا منعكس، فقد يتصرف الإنسان في ملك غيره بحق ولا يكون ظالما، وقد يتصرف في ملكه بغير حق فيكون ظالما، وظلم العبد نفسه كثير في القرآن.

وكذلك من قال: فعل المأمور خلاف ما أمر به، ونحو ذلك، إن سلم صحة مثل هذا الكلام فالله سبحانه قد كتب على نفسه الرحمة، وحرم على نفسه الظلم، فهو لا يفعل خلاف ما كتب، ولا يفعل ما حرم. وليس هذا الجواب موضع بسط هذه الأمور التي نبهنا عليها فيه، وإنما نشير إلى النكت. وبهذا يتبين القول المتوسط: وهو أن الظلم الذي حرمه الله على نفسه، مثل أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها، ويعاقب البريء على ما لم يفعل من السيئات، ويعاقب هذا بذنب غيره، أو يحكم بين الناس بغير القسط، ونحو ذلك من الأفعال التي يتنزه الرب عنها، لقسطه وعدله، وهو قادر عليها، وإنما استحق الحمد والثناء؛ لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه، وكما أن الله منزه عن صفات النقص والعيب، فهو أيضا منزه عن أفعال النقص والعيب.

وعلى قول الفريق الثاني: ما ثم فعل يجب تنزيه الله عنه أصلا، والكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها يدل على خلاف ذلك، ولكن متكلمو الإثبات لما ناظروا متكلمة النفي ألزموهم لوازم لم ينفصلوا عنها إلا بمقابلة الباطل بالباطل. وهذا مما عابه الأئمة وذموه، كما عاب الأوزاعي، والزبيدي، والثوري، وأحمد بن حنبل، وغيرهم مقابلة القدرية بالغلو في الإثبات، وأمروا بالاعتصام بالكتاب والسنة، وكما عابوا أيضا على من قابل الجهمية نفاة الصفات بالغلو في الإثبات،." (٢)

"ولم يحتج بالقدر على ترك مأمور، ولا فعل محظور، مع إيمانه بالقدر خيره وشره، وأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه يهدي من يشاء ويضل من يشاء ونحو ذلك.

وهؤلاء هم الذين أطاعوا الله في قوله في هذا الحديث الصحيح: «فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» . ولكن بسط ذلك، وتحقيق نسبة الذنب إلى النفس، مع العلم بأن الله خالق أفعال العباد، فيه أسرار ليس هذا موضعها، ومع هذا فقوله تعالى؛ ﴿وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا﴾ [النساء: ٧٨] ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ [النساء: ٧٩] . ليس المراد بالحسنات والسيئات في هذه الآية الطاعة والمعاصي،

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٥٣٠

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٨٢/١

كما يظنه كثير من الناس حتى يحرف بعضهم القرآن ويقرأ فمن نفسك. ومعلوم أن معنى هذه القراءة يناقض القراءة المتواترة، وحتى يضمر بعضهم القول على وجه الإنكار له، وهو قول الله الحق فيجعل قول الله الصدق الذي يحمد ويرضى، قولا للكفار يكذب به ويذم ويسخط بالإضمار البطل الذي يدعيه، من غير أن يكون في السياق ما يدل عليه. ثم إن من جهل هؤلاء ظنهم أن في هذه الآية حجة للقدرية، واحتجاج بعض القدرية بها، وذلك أنه لا خلاف بين الناس في أن الطاعات والمعاصي سواء من جهة القدر. فمن قال: إن العبد هو الموجد لفعله دون الله أو هو الخالق لفعله، وأن الله لم يخلق أفعال العباد، فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية. ومن أثبت خلق الأفعال وأثبت الجبر أو نفاه أو أمسك عن نفيه وإثباته مطلقا، وفصل المعنى أو لم يفصله، فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية.." (١)

"[مسألة فيمن يبسط سجادة في الجامع ويصلي عليها]

مسألة:

فيمن يبسط سجادة في الجامع، ويصل عليها: هل ما فعله بدعة أم لا؟

الجواب: الحمد لله رب العالمين. أما الصلاة على السجادة بحيث يتحرى المصلي ذلك فلم تكن هذه سنة السلف من المهاجرين والأنصار، ومن بعدهم من التابعين لهم بإحسان على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ بل كانوا يصلون في مسجده على الأرض، لا يتخذ أحدهم سجادة يختص بالصلاة عليها. وقد روي أن عبد الرحمن بن مهدي لما قدم **المدينة بسط سجادة** فأمر مالك بحبسه، فقيل له: إنه عبد الرحمن بن مهدي فقال: أما علمت **أن بسط السجادة** في مسجدنا بدعة.

وفي الصحيح عن أبي سعيد الخدري في حديث اعتكاف النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «اعتكفنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث - وفيه قال: من اعتكف فليرجع إلى معتكفه فإني رأيت هذه الليلة ورأيتني أسجد في ماء وطين» . وفي آخره: «فلقد رأيت يعني صبيحة إحدى وعشرين على أنفه وأرنبته أثر الماء والطين» . فهذا بين أن سجوده كان على الطين. وكان مسجده مسقوفا بجريد النخل ينزل منه المطر، فكان مسجده من جنس الأرض. وربما وضعوا فيه الحصى، كما في سنن أبي داود عن «عبد الله بن الحارث قال: سألت ابن عمر - رضي الله عنهما - عن الحصى الذي كان في المسجد، فقال: مطرنا ذات ليلة، فأصبحت الأرض مبتلة، فجعل الرجل يأتي بالحصى في ثوبه فيبسطه تحته، فلما قضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. قال: ما أحسن هذا؟» . وفي سنن أبي داود أيضا، عن أبي بدر شجاع بن الوليد، عن شريك، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: أبو بدر أراه قد رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إن الحصاة تناشد الذي يخرجها من المسجد» . ولهذا في السنن والمسند عن." (٢)

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١/١٢٤

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢/٦٠

"أبي ذر قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى؛ فإن الرحمة تواجهه» وفي لفظ في مسند أحمد قال: سألت النبي – صلى الله عليه وسلم – عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصى، فقال: «واحدة أو دع» . وفي المسند أيضا عن جابر قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – «لأن يمسك أحدكم يده عن الحصى خير له من مائة ناقة كلها سود الحدق، فإن غلب أحدكم الشيطان فليمسح واحدة» . وهذا كما في الصحيحين، عن «معيقيب أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد، قال: إن كنت فاعلا فواحدة» فهذا بين أنهم كانوا يسجدون على التراب والحصى، فكان أحدهم يسوي بيده موضع سجوده، فكره لهم النبي – صلى الله عليه وسلم – ذلك العبث، ورخص في المرة الواحدة للحاجة، وإن تركها كان أحسن.

وعن أنس بن مالك – رضي الله عنه –، قال: «كنا نصلي مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في شدة الحر، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من **الأرض بسط ثوبه**، فسجد عليه» أخرجه أصحاب الصحاح: كالبخاري ومسلم وأهل السنن وغيرهم. وفي هذا الحديث: بيان أن أحدهم إنما كان يتقي شدة الحر بأن يبسط ثوبه المتصل: كإزاره وردائه وقميصه، فيسجد عليه وهذا بين أنهم لم يكونوا يصلون على سجادات، بل ولا على حائل، ولهذا كان النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه يصلون تارة في نعالهم، وتارة حفاة، كما في سنن أبي داود والمسند، عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: «أنه صلى فخلع نعليه، فخلع الناس نعالهم، فلما انصرف. قال: لم خلعتم؟ قالوا: رأيناك خلعت.." (١)

"بذلك الموضع، فلو كان الاحتراز من نجاسة أسفل النعل مستحبا لكان النبي – صلى الله عليه وسلم – أحق الناس بفعل المستحب الذي فيه صيانة المسجد.

وأيضا ففي سنن أبي داود، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ بهما أحدا، وليجعلهما بين رجليه، أو ليصل فيهما» ، وفيه أيضا عن يوسف بن ماهك، عن أبي هريرة، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «إذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه، ولا عن يساره: تكون عن يمين غيره إلا أن لا يكون عن يساره أحد. وليضعهما بين رجليه» . وهذا الحديث قد قيل: في إسناده لين لكنه هو والحديث الأول قد اتفقا على أن يجعلهما بين رجليه. ولو كان الاحتراز من ظن نجاستهما مشروعا لم يكن كذلك.

وأيضا ففي الأول الصلاة فيهما، وفي الثاني وضعهما عن يساره إذا لم يكن هناك مصل. وما ذكر من كراهة وضعهما عن يمينه أو عن يمين غيره، لم يكن للاحتراز من النجاسة، لكن من جهة الأدب. كما كره البصاق عن يمينه.

وفي صحيح مسلم، عن خباب بن الأرت، قال: «شكونا إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – شدة حر الرمضاء في

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢/٦١

جباهنا. وأكفنا فلم يشكنا» . وقد ظن طائفة أن هذه الزيادة في مسلم، وليس كذلك. وسبب هذه الشكوى أنهم كانوا يسجدون على الأرض فتسخن جباههم وأكفهم، وطلبوا منه أن يؤخر الصلاة زيادة على ما كان يؤخرها، ويبرد بها فلم يفعل، وقد ظن بعض الفقهاء أنهم طلبوا منه أن يسجدوا على ما يقيهم من الحر من عمامة ونحوها فلم يفعل، وجعلوا ذلك حجة في وجوب مباشرة المصلي بالجبهة. وهذه حجة ضعيفة لوجهين.

أحدهما: أنه تقدم حديث أنس المتفق على صحته: «وأنهم كانوا إذا لم يستطع أحدهم أن يمكن جبهته من **الأرض بسط ثوبه** وسجد عليه» والسجود على ما." (١)

"على قول الاستحالة وغيره من الأقوال فلا يكون التراب نجسا، وقد دل على ذلك ما ثبت في الصحيحين من أن «مسجد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان حائطا لبني النجار، وكان فيه قبور المشركين، وخرب، ونخل، فأمر النبي – صلى الله عليه وسلم – بالقبور فنبشت، وبالنخل فقطعت، وبالخرب فسويت، وجعل قبلة للمسجد» فهذا كان مقبرة للمشركين. ثم إن النبي – صلى الله عليه وسلم – لما أمر بنبشهم لم يأمر بنقل التراب، الذي لاقاهم، وغيره من تراب المقبرة، ولا أمر بالاحتراز من العذرة؛ وليس هذا **موضع بسط هذه** المسألة، لكن الغرض التنبيه على أن ما عليه أكثر أهل الوسواس من توقي الأرض وتنجيسها باطل بالنص. وإن كان بعضه فيه نزاع، وبعضه باطل بالإجماع، أو غيره من الأدلة الشرعية.

الوجه الثاني: أن هؤلاء يفترش أحدهم السجادة على مصليات المسلمين من الحصر والبسط، ونحو ذلك، مما يفرش في المساجد، فيزدادون بدعة على بدعتهم. وهذا الأمر لم يفعله أحد من السلف، ولم ينقل عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ما يكون شبهة لهم، فضلا عن أن يكون دليلا؛ بل يعللون أن هذه الحصر يطؤها عامة الناس، ولعل أحدهم أن يكون قد رأى أو سمع أنه بعض الأوقات بال صبي، أو غيره على بعض حصر المسجد، أو رأى عليه شيئا من ذرق الحمام، أو غيره، فيصير ذلك حجة في الوسواس.

وقد علم بالتواتر أن المسجد الحرام ما زال يطأ عليه المسلمون على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعهد خلفائه، وهناك من الحمام ما ليس بغيره، ويمر بالمطاف من الخلق ما لا يمر بمسجد من المساجد، فتكون هذه الشبهة التي ذكرتموها أقوى. ثم إنه لم يكن النبي – صلى الله عليه وسلم – وخلفاؤه وأصحابه يصلي هناك على حائل، ولا يستحب ذلك، فلو كان هذا مستحبا كما زعمه هؤلاء لم يكن النبي – صلى الله عليه وسلم – وخلفاؤه وأصحابه متفقين على ترك المستحب، الأفضل. ويكون هؤلاء أطوع لله وأحسن عملا من النبي – صلى الله عليه وسلم – وخلفائه وأصحابه، فإن هذا خلاف ما ثبت في الكتاب والسنة والإجماع.

وأيضا فقد كانوا يطئون مسجد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بنعالهم وخفافهم، ويصلون فيه مع قيام هذا الاحتمال، ولم يستحب لهم هذا الاحتراز الذي ابتدعه هؤلاء، فعلم." (٢)

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٦٤/٢

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٧٣/٢

"بها، بل من كلام السائل الذي أخبر بما وقع له، كما قال له الأعرابي: إنه وقع على امرأته، ولو وقع على سريته لكان الأمر كذلك، وكما قال له الآخر: رأيت بياض خلخالها في القمر، فوثبت عليها، ولو وطئها بدون ذلك، كان الحكم كذلك. فالصواب في هذا ما عليه الأئمة المشهورون: أن الحكم في ذلك معلق بالخبيث الذي حرمه الله، إذا وقع في السمن ونحوه من المائعات لأن الله أباح لنا الطيبات، وحرم علينا الخبائث، فإذا علقنا الحكم بهذا المعنى كنا قد اتبعنا كتاب الله، فإذا وقع الخبيث في الطيب ألقي الخبيث وما حوله، وأكل الطيب، كما أمر النبي – صلى الله عليه وسلم –.

وليس هذا الجواب موضع بسط مثل هذه المسائل. ولكن نبهنا على هذا لأن الاقتداء بالنبي – صلى الله عليه وسلم – في أفعاله يتعلق بهذا. وحينئذ هذا مما يتعلق باجتهاد الناس، واستدلالهم وما يؤتيهم الله من الفقه والحكمة والعلم، وأحق الناس بالحق من علق الأحكام بالمعاني، التي علقها بها الشارع.

وهذا موضع تفاوت فيه الناس وتنازعوا: هل يستفاد ذلك من خطاب الشارع؟ أو من المعاني القياسية؟ فقوم زعموا أن أكثر أحكام أفعال العباد لا يتناولها خطاب الشارع، بل تحتاج إلى القياس. وقوم زعموا أن جميع أحكامها ثابتة بالنص، وأسرفوا في تعلقهم بالظاهر، حتى أنكروا فحوى الخطاب وتنبيهه. كقوله تعالى: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ [الإسراء: ٢٣] ، وقالوا: إن هذا لا يدل إلا على النهي عن التأفيف، لا يفهم منه النهي عن الضرب والشتم، وأنكروا " تنقيح المناط " وادعوا في الألفاظ من الظهور ما لا تدل عليه، وقوم يقدمون القياس تارة، لكون دلالة النص غير تامة، أو لكونه خبر الواحد، وأقوام يعارضون بين النص والقياس ويقدمون النص ويتناقضون، ونحن قد بينا في غير هذا الموضع أن الأدلة الصحيحة لا تتناقض، فلا تتناقض الأدلة الصحيحة العقلية والشرعية ولا تتناقض دلالة القياس إذا كانت صحيحة، ودلالة الخطاب إذا كانت صحيحة.

فإن القياس الصحيح حقيقة التسوية بين المتماثلين، وهذا هو العدل الذي أنزل." (١)

"لم يقرأ بها» وهذا الحديث معلل عند أئمة الحديث بأمور كثيرة، ضعفه أحمد وغيره من الأئمة وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع، وبين أن الحديث الصحيح قول النبي – صلى الله عليه وسلم –: «لا صلاة إلا بأم القرآن» فهذا هو الذي أخرجاه في الصحيحين ورواه الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة وأما هذا الحديث فغلط فيه بعض الشاميين وأصله أن عبادة كان يؤم ببيت المقدس، فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالموقوف على عبادة.

وأيضا: فقد تكلم العلماء قديما وحديثا في هذه المسألة، وبسطوا القول فيها، وفي غيرها، من المسائل.

وتارة أفردوا القول فيها في مصنفات مفردة، وانتصر طائفة للإثبات في مصنفات مفردة: كالبخاري وغيره.

وطائفة للنفي: كأبي مطيع البلخي، وكرام، وغيرهما.

ومن تأمل مصنفات الطوائف تبين له القول الوسط.

فإن عامة المصنفات المفردة تتضمن صور كل من القولين المتباينين، قول من ينهى عن القراءة خلف الإمام، حتى في

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢/١٦١

صلاة السر.

وقول من يأمر بالقراءة خلفه مع سماع جهر الإمام، والبخاري ممن بالغ في الانتصار للإثبات بالقراءة حتى مع جهر الإمام؛ بل يوجب ذلك، كما يقوله الشافعي في الجديد، وابن حزم، ومع هذا فحججه ومصنفه إنما تتضمن تضعيف قول أبي حنيفة في هذه المسألة وتوابعها، مثل كونه.

[قراءة المؤتم خلف الإمام]

٢٣٩ - ١٥٥ - سئل: في قراءة المؤتم خلف الإمام: جائزة أم لا؟ وإذا قرأ خلف الإمام: هل عليه إثم في ذلك، أم لا؟ الجواب: القراءة خلف الإمام في الصلاة لا تبطل عند الأئمة - رضوان الله عليهم - لكن تنازع العلماء أيهما أفضل في حق المأموم؟ فمذهب مالك والشافعي وأحمد: أن الأفضل له أن يقرأ في حال سكوت." (١)

"الطريق، أن الله يحب ويحب، ولهذا وافقهم على ذلك من تصوف من أهل الكلام، كأبي القاسم القشيري، وأبي حامد الغزالي، وأمثالهما، ونصر ذلك أبو حامد في الإحياء وغيره، وكذلك أبو القاسم ذكر ذلك في الرسالة على طريق الصوفية، كما في كتاب أبي طالب المسمى " بقوت القلوب ". وأبو حامد مع كونه تابع في ذلك الصوفية، استند في ذلك لما وجده من كتب الفلاسفة من إثبات نحو ذلك حيث قالوا: يعشق ويعشق.

وقد بسط الكلام على هذه المسألة العظيمة في القواعد الكبار بما ليس هذا موضعه، وقد قال تعالى: ﴿يحبهم ويحبونه﴾ [المائدة: ٥٤] . وقال تعالى: ﴿والذين آمنوا أشد حبا لله﴾ [البقرة: ١٦٥] . وقال: ﴿أحب إليكم من الله ورسوله﴾ [التوبة: ٢٤] . وفي الصحيحين: عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار» .

والمقصود هنا أن هؤلاء المتجهمة من المعتزلة ومن وافقهم الذين ينكرون حقيقة المحبة، يلزمهم أن ينكروا التلذذ بالنظر إليه، ولهذا ليس في الحقيقة عندهم إلا التنعم بالأكل والشرب ونحو ذلك، وهذا القول باطل بالكتاب والسنة، واتفاق سلف الأمة ومشايخها، فهذا أحد الحزبين الغالطين.

والحزب الثاني: طوائف من المتصوفة، والمتفقرة، والمتبتلة وافقوا هؤلاء على." (٢)

"وهذا الحديث في سنن أبي داود من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا تجعلوا بيوتكم قبورا ولا تجعلوا قبري عيدا، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم» .

وفي سنن سعيد بن منصور: حدثنا عبد العزيز محمد، أخبرني «سهيل بن أبي سهل قال: رآني الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في بيت فاطمة يتعشى فقال هلم إلى العشاء. فقلت: لا أريده، فقال: ما لي

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢/٢٩٩

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢/٤٠٤

رأيتك عند القبر. فقلت: سلمت على النبي - صلى الله عليه وسلم -. فقال: إذا دخلت المسجد فسلم. ثم قال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: لا تتخذوا بيتي عيدا، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم، ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء» ".

وقد بسط الكلام على هذا الأصل في غير هذا الموضع فإذا كان هذا هو المشروع في قبر سيد ولد آدم خير الخلق وأكرمهم على الله فكيف يقال في قبر غيره.

وقد تواتر عن الصحابة أنهم كانوا إذا نزلت بهم الشدائد كحالهم في الجدب والاستسقاء وعند القتال والاستنصار يدعون الله ويستغيثونه في المساجد والبيوت، ولم يكونوا يقصدوا الدعاء عند قبر النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا غيره من قبور الأنبياء والصالحين.

بل قد ثبت في الصحيح: أن عمر بن الخطاب قال: " اللهم إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فأسقنا فيسقون ".

فتوسلوا بالعباس كما كانوا يتوسلون به، وهو أنهم كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته وهكذا توسلوا بدعاء العباس وشفاعته ولم يقصدوا الدعاء عند قبر النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا أقسموا على الله بشيء من مخلوقاته بل توسلوا إليه بما شرعه من الوسائل وهي الأعمال الصالحة ودعاء المؤمنين كما يتوسل العبد إلى الله بالإيمان بنبيه وبمحبته وموالاته والصلاة عليه والسلام وكما يتوسلون في حياته بدعائه وشفاعته كذلك يتوسل الخلق في الآخرة بدعائه وشفاعته وتتوسل بدعاء الصالحين كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «وهل." (١)

"ولا مع البعد من قبره، بل هذا من جنس دين النصارى الذين ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون﴾ [التوبة: ٣١] ، ومن جنس الذين قال فيهم ﴿قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا﴾ [الإسراء: ٥٦] ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا﴾ [الإسراء: ٥٧] . وقد قال تعالى: ﴿ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾ [آل عمران: ٧٩] ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون﴾ [آل عمران: ٨٠] . **وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع.

فصل:

وكذلك النذر للقبور أو لأحد من أهل القبور كالنذر لإبراهيم الخليل أو للشيخ فلان، أو فلان، أو لبعض أهل البيت، أو غيرهم نذر معصية لا يجب الوفاء به باتفاق أئمة الدين بل ولا يجوز الوفاء به، فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه» . وفي السنن عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج» .

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤٣١/٢

فقد لعن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من يبني على القبور المساجد ويسرج فيها السرج: كالقناديل، والشمع، وغير ذلك وإذا كان هذا ملعونا فالذي يضع فيها قناديل الذهب، والفضة، وشمعدان الذهب، والفضة، ويضعها عند القبور أولى باللعنة، فمن نذر زيتا." (١)

"﴿ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض﴾ [النساء: ٢٥] فإنما أباح النساء المؤمنات، وليس هذا **موضع بسط هذه** المسألة.

وأما الأمة المجوسية فالكلام فيها ينبني على أصلين: أحدهما: أن نكاح المجوسيات لا يجوز كما لا يجوز نكاح الوثنيات، وهذا مذهب الأئمة الأربعة، وذكره الإمام أحمد عن خمسة من الصحابة في ذبائحهم ونسائهم، وجعل الخلاف في ذلك من جنس خلاف أهل البدع.

والأصل الثاني: أن من لا يجوز نكاحهن لا يجوز وطؤهن بملك اليمين كالوثنيات، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد وغيرهم، وحكي عن أبي ثور، أنه قال: يباح وطء الإماء بملك اليمين على أي دين كن، وأظن هذا يذكر عن بعض المتقدمين، فقد تبين أن في وطء الأمة الوثنية نزاعا، وأما الأمة الكتابية فليس في وطئها مع إباحة التزوج بهن نزاع، بل في التزوج بها خلاف مشهور، وهذا كله مما يبين أن القول بجواز التزوج بهن مع المنع من التسري بهن لم يقله أحد، ولا يقوله فقيه، وحينئذ فنقول الدليل على أنه لا يحرم التسري بهن وجوه: أحدها: أن الأصل الحل، ولم يقم على تحريمهن دليل من نص، ولا إجماع، ولا قياس، فبقي حل وطئهن على الأصل وذلك أن ما يستدل به من ينازع في حل نكاحهن بقوله: ﴿ولا تنكحوا المشركات﴾ [البقرة: ٢٢١] وقوله: ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ [الممتحنة: ١٠] إنما يتناول النكاح ولا يتناول الوطء بملك اليمين. ومعلوم أنه ليس في السنة ولا في القياس ما يوجب تحريمهن، فيبقى الحل على الأصل.

الثاني: إن قوله تعالى: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ [المؤمنون: ٥] ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين﴾ [المؤمنون: ٦] . يقتضي عموم جواز الوطء بملك اليمين مطلقا، إلا ما استثناه الدليل، حتى أن عثمان وغيره من الصحابة جعلوا مثل هذا النص متناولا للجمع بين الأختين، حين قالوا: أحلتهما آية، وحرمتهما آية، فإذا كانوا قد." (٢)

"يكون إلا رجعيا، وأن كل فرقة مباينة فليست من الطلقات الثلاث حتى الخلع، كما **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا الكلام في " نكاح الزانية " وفيه مسألتان " إحداهما " في استبرائها، وهو عدتها، وقد تقدم قول من قال: لا حرمة لماء الزاني. يقال له: الاستبراء لم يكن لحرمة ماء الأول؛ بل لحرمة ماء الثاني؛ فإن الإنسان ليس له أن يستلحق

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢/٤٤٧

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/١٠٥

ولدا ليس منه، وكذلك إذا لم يستبرئها وكانت قد علقت من الزاني.

وأيضا ففي استلحاق الزاني ولده إذا لم تكن المرأة فراشا قولان لأهل العلم، والنبي – صلى الله عليه وسلم – قال: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر» فجعل الولد للفراش؛ دون العاهر. فإذا لم تكن المرأة فراشا لم يتناوله الحديث، وعمر ألحق أولادا ولدوا في الجاهلية بآبائهم، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة.

" والثانية " أنها لا تحل حتى تتوب؛ وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة والاعتبار؛ والمشهور في ذلك آية النور قوله تعالى: ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين﴾ [النور: ٣] وفي السنن حديث أبي مرثد الغنوي في عناق. والذين لم يعملوا بهذه الآية ذكروا لها تأويلا ونسخا، أما التأويل: فقالوا المراد بالنكاح الوطء، وهذا مما يظهر فساده بأدنى تأمل.

أما " أولا " فليس في القرآن لفظ نكاح إلا ولا بد أن يراد به العقد، وإن دخل فيه الوطء أيضا. فأما أن يراد به مجرد الوطء فهذا لا يوجد في كتاب الله قط.." (١)

"من غير نص يعارض ذلك النص فإنه مخطئ في ذلك، كما قد بسط الكلام على هذا في موضع آخر، وبين أن النصوص لم ينسخ منها شيء إلا بنص باق محفوظ عند الأمة. وعلمها بالناسخ الذي العمل به أهم عندها من علمها بالمنسوخ الذي لا يجوز العمل به، وحفظ الله النصوص الناسخة أولى من حفظه المنسوخة.

وقول من قال: هي منسوخة بقوله: ﴿وأنكحوا الأيامى منكم﴾ [النور: ٣٢] في غاية الضعف؛ فإن كونها زانية وصف عارض لها، يوجب تحريما عارضا: مثل كونها محرمة، ومعتدة، ومنكوحة للغير؛ ونحو ذلك مما يوجب التحريم إلى غاية، ولو قدر أنها محرمة على التأبيد لكانت كالوثنية، ومعلوم أن هذه الآية لم تتعرض للصفات التي بها تحرم المرأة مطلقا أو مؤقتا؛ وإنما أمر بإنكاح الأيامى من حيث الجملة؛ وهو أمر بإنكاحهن بالشروط التي بينها وكما أنها لا تنكح في العدة والإحرام لا تنكح حتى تتوب.

وقد احتجوا بالحديث الذي فيه: «إن امرأتي لا ترد يد لامس. فقال طلقها. فقال: إني أحبها. قال: فاستمتع بها» . الحديث. رواه النسائي، وقد ضعفه أحمد وغيره، فلا تقوم به حجة في معارضة الكتاب والسنة، ولو صح لم يكن صريحا، فإن من الناس من يؤول " اللامس " بطالب المال، لكنه ضعيف. لكن لفظ " اللامس " قد يراد به من مسها بيده، وإن لم يطأها فإن من النساء من يكون فيها تبرج، وإذا نظر إليها رجل أو وضع يده عليها لم تنفر عنه، ولا تمكنه من وطئها. ومثل هذا نكاحها مكروه؛ ولهذا أمره بفراقها، ولم يوجب ذلك عليه، لما ذكر أنه يحبها، فإن هذه لم تزن، ولكنها مذنبة ببعض المقدمات، ولهذا قال: لا ترد يد لامس؛ فجعل اللمس باليد فقط. ولفظ " اللمس، والملامسة " إذا عني بهما

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٧٨/٣

الجماع لا يخص باليد، بل إذا قرن باليد فهو كقوله تعالى: ﴿ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم﴾ [الأنعام: ٧] .." (١)

"ومعلوم أنهم في الجاهلية كانوا يستلحقون ولد الزنا أعظم مما يستلحقون ولد المتبني، فإذا كان الله تعالى قيد ذلك بقوله: ﴿من أصلابكم﴾ [النساء: ٢٣] علم أن لفظ " البنات " ونحوها يشمل كل من كان في لغتهم داخلا في الاسم.

وأما قول القائل: إنه لا يثبت في حقها الميراث، ونحوه. فجوابه أن النسب تتبعض أحكامه، فقد ثبت بعض أحكام النسب دون بعض، كما وافق أكثر المنازعين في ولد الملاعنة على أنه يحرم على الملاعن ولا يرثه.

[استلحاق ولد الزنا إذا لم يكن فراشا]

واختلف العلماء في استلحاق ولد الزنا إذا لم يكن فراشا؟ على قولين. كما ثبت عن النبي «- صلى الله عليه وسلم - أنه ألحق ابن وليدة زمعة بن الأسود بن زمعة بن الأسود، وكان قد أحبلها عتبة بن أبي وقاص، فاختصم فيه سعد وعبد بن زمعة، فقال سعد: ابن أخي. عهد إلي أن ابن وليدة زمعة هذا ابني. فقال عبد: أخي وابن وليدة أبي؛ ولد على فراش أبي. فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش، وللعاهر الحجر؛ احتجبي منه يا سودة» لما رأى من شبهه البين بعتبة، فجعله أخاها في الميراث دون الحرمة.

[ولد الزنا هل يعتق بالملك]

وقد تنازع العلماء في ولد الزنا: هل يعتق بالملك؟ على قولين في مذهب أبي حنيفة وأحمد.

وهذه المسألة **لها بسط لا** تسعه هذه الورقة. ومثل هذه المسألة الضعيفة ليس لأحد أن يحكيها عن إمام من أئمة المسلمين؛ لا على وجه القدح فيه، ولا على وجه المتابعة له فيها، فإن في ذلك ضربا من الطعن في الأئمة واتباع الأقوال الضعيفة، وبمثل ذلك صار وزير التتر يلقي الفتنة بين مذاهب أهل السنة حتى يدعوهم إلى الخروج عن السنة والجماعة، ويوقعهم في مذاهب الرافضة وأهل الإلحاد. والله أعلم.

[من زنى بأخته]

٥٣٣ - ١٣٥ - وسئل عمن زنى بأخته، ماذا يجب عليه؟." (٢)

"أن يطعم ثمان أواق، أو تسع أواق بالشامي، ويطعم مع ذلك إدامها؛ كما جرت عادة أهل الشام في إعطاء الجرايات خبزا وإداما. وإذا كفر يمينه لم يقع به الطلاق.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٨٠/٣

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٠١/٣

وأما إذا قصد إيقاع الطلاق على الوجه الشرعي، مثل أن ينجز الطلاق فيطلقها واحدة في طهر لم يصبها فيه، فهذا يقع به الطلاق باتفاق العلماء، وكذلك إذا علق الطلاق بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها، مثل أن يكون مريدا للطلاق إذا فعلت أمرا من الأمور، فيقول لها: إن فعلته فأنت طالق. قصده أن يطلقها إذا فعلته، فهذا مطلق يقع به الطلاق عند السلف وجماهير الخلف؛ بخلاف من قصده أن ينهاها ويزجرها باليمين؛ ولو فعلت ذلك الذي يكرهه لم يجز أن يطلقها؛ بل هو مريد لها وإن فعلته؛ لكنه قصد اليمين لمنعها عن الفعل؛ لا مريدا أن يقع الطلاق وإن فعلته، فهذا حالف لا يقع به الطلاق في أظهر قولي العلماء من السلف والخلف، بل يجزئه كفارة يمين، كما تقدم.

[فصل الطلاق الذي يقع بلا ريب]

فصل

والطلاق الذي يقع بلا ريب هو الطلاق الذي أذن الله فيه وأباحه، وهو أن يطلقها في الطهر قبل أن يطأها، أو بعد ما يبين حملها طلقة واحدة.

فأما الطلاق المحرم: مثل أن يطلقها في الحيض، أو يطلقها بعد أن يطأها وقبل أن يبين حملها. فهذا الطلاق محرم باتفاق العلماء، وكذلك إذا طلقها ثلاثا بكلمة أو كلمات في طهر واحد، فهو محرم عند جمهور العلماء.

وتنازعوا فيما يقع بها، فقيل: يقع بها الثلاث، وقيل: لا يقع بها إلا طلقة واحدة، وهذا هو الأظهر الذي يدل عليه الكتاب والسنة، كما **قد بسط في** موضعه.

وكذلك الطلاق المحرم في الحيض وبعد الوطء، هل يلزم؟ فيه قولان للعلماء، والأظهر أنه لا يلزم، كما لا يلزم النكاح المحرم، والبيع المحرم.

وقد ثبت في الصحيح «عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وصدرا من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة» . وثبت أيضا في مسند أحمد «." (١)

"أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: هي واحدة» .

ولم يثبت عن النبي

خلاف هذه السنة، بل ما يخالفها إما أنه ضعيف؛ بل مرجوح. وإما إنه صحيح لا يدل على خلاف ذلك، كما **قد بسط ذلك** في موضعه. والله أعلم.

[فصل طلاق السنة وطلاق البدعة]

فصل

الطلاق منه طلاق سنة أباحه الله تعالى، وطلاق بدعة حرمه الله. فطلاق السنة أن يطلقها طلقة واحدة إذا طهرت من

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٢٤

الحيض قبل أن يجامعها، أو يطلقها حاملا قد تبين حملها.
فإن طلقها وهي حائض، أو وطئها وطلقها بعد الوطء قبل أن يتبين حملها فهذا طلاق محرم بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين. وتنازع العلماء: هل يلزم؟ أو لا يلزم؟ على قولين. والأظهر أنه لا يلزم.
وإن طلقها ثلاثا بكلمة، أو بكلمات في طهر واحد قبل أن يراجعها، مثل أن يقول: أنت طالق ثلاثا، أو أنت طالق ألف طلقة، أو أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق. ونحو ذلك من الكلام، فهذا حرام عند جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وظاهر مذهبه. وكذلك لو طلقها ثلاثا قبل أن تنقضي عدتها، فهو أيضا حرام عند الأكثرين، وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه.
وأما السنة: إذا طلقها طلقة واحدة لم يطلقها الثانية حتى يراجعها في العدة، أو يتزوجها بعقد جديد بعد العدة، فحينئذ له أن يطلقها الثانية وكذلك الثالثة، فإذا طلقها الثالثة كما أمر الله ورسوله حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره.
وأما لو طلقها الثلاث طلاقا محرما، مثل أن يقول: لها أنت طالق ثلاثة جملة واحدة، فهذا فيه قولان للعلماء أحدهما يلزمه الثلاث.
والثاني لا يلزمه إلا طلقة واحدة، وله أن يرتجعها في العدة، وينكحها بعقد جديد بعد العدة. وهذا قول كثير من السلف والخلف، وهو قول طائفة من أصحاب مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل؛." (١)
"وبائن تقسيم مخالف لكتاب الله، وهذا قول فقهاء الحديث، وهو مذهب الشافعي، وظاهر مذهب أحمد؛ فإن كل طلاق بغير عوض لا يقع إلا رجعيا.
وإن قال: أنت طالق طلقة بائنة أو طلاقا بائنا: لم يقع به عندهما إلا طلقة رجعية.
وأما الخلع ففيه نزاع في مذهبهما. فمن قال بالقول الصحيح طرد هذا الأصل، واستقام قوله، ولم يتناقض كما يتناقض غيره؛ إلا من قال من أصحاب الشافعي وأحمد: إن الخلع بلفظ الطلاق يقع طلاقا بائنا، فهؤلاء أثبتوا في الجملة طلاقا بائنا محسوبا من الثلاث فنقضوا أصلهم الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة.
وقال بعض الظاهرية: إذا وقع بلفظ الطلاق كان طلاقا رجعيا؛ لا بائنا؛ لأنه لم يمكنه أن يجعله طلاقا بائنا لمخالفة القرآن؛ وظن أنه بلفظ الطلاق يكون طلاقا فجعله رجعيا، وهذا خطأ؛ فإن مقصود الافتداء لا يحصل إلا مع البينونة؛ ولهذا كان حصول البينونة بالخلع مما لم يعرف فيه خلاف بين المسلمين؛ لكن بعضهم جعله جائزا؛ فقال: للزوج أن يرد العوض ويراجعها؛ والذي عليه الأئمة الأربعة والجمهور أنه لا يملك الزوج وحده أن يفسخه، ولكن لو اتفقا على فسخه كالتقايل: فهذا فيه نزاع آخر، **كما بسط في** موضعه.
والمقصود هنا أن كتاب الله يبين أن الطلاق بعد الدخول لا يكون إلا رجعيا، وليس في كتاب الله طلاق بائن إلا قبل الدخول. وإذا انقضت العدة فإذا طلقها ثلاثا فقد حرمت عليه، وهذه البينونة الكبرى، وهي إنما تحصل بالثلاث لا بطلقة واحدة مطلقة، لا يحل بها لا بينونة كبرى، ولا صغرى. وقد ثبت عن ابن عباس أنه قيل له: إن أهل اليمن عامة طلاقهم

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٢٥

الفداء، فقال ابن عباس: ليس الفداء بطلاق. ورد المرأة على زوجها بعد طلقتين وخلع مرة.

وبهذا أخذ أحمد بن حنبل في ظاهر مذهبه والشافعي في أحد قوليه؛ لكن تنازع أهل هذا القول: هل يختلف الحكم باختلاف الألفاظ؟ والصحيح أن المعنى إذا كان واحدا فالاعتبار ب أي لفظ وقع؛ وذلك أن الاعتبار بمقاصد العقود وحقائقها لا باللفظ وحده، فما كان خلعا فهو خلع بأي لفظ كان، وما كان طلاقا فهو طلاق بأي لفظ كان. وما كان يمينا فهو يمين بأي لفظ كان، وما كان إيلاء فهو إيلاء بأي لفظ كان، وما كان ظهارا فهو ظهار بأي لفظ كان.." (١)

"الحالف بالنذر إذا قال: إن فعلت كذا فعلي الحج، أو فمالي صدقة.

وكذلك إذا حلف بالعتق لزمته كفارة يمين عند أكثر السلف من الصحابة والتابعين، وكذلك الحلف بالطلاق تجزئ أيضا فيه كفارة يمين، كما أفتى من أفتى به من السلف والخلف، والثابت عن الصحابة لا يخالف ذاك، بل معناه يوافقه. وكل يمين يحلف بها المسلمون من أيمانهم ففيها كفارة يمين، كما دل عليه الكتاب والسنة.

وأما إذا كان مقصود الرجل أن يطلق أو يعتق أو أن يظاهر: فهذا يلزمه ما أوقعه، سواء كان منجزا أو معلقا، فلا تجزئه كفارة يمين. والله أعلم بالصواب.

[مسألة الفرق بين الطلاق الحلال والطلاق الحرام]

٥٤٦ - ٩ - مسألة:

سئل الشيخ - رحمه الله تعالى - أيضا عن الفرق بين الطلاق الحلال والطلاق الحرام؟ وعن الطلاق الحرام هل هو لازم أو ليس بلازم؟ وعن الفرق بين الخلع والطلاق؟ وعن حكم الحلف بلفظ الحرام، هل هو طلاق أم لا؟ **وعن بسط الحك**م في ذلك؟

فأجاب - رحمه الله تعالى - بقوله: الطلاق منه ما هو محرم بالكتاب والسنة والإجماع. ومنه ما ليس بمحرم.

فالطلاق المباح - باتفاق العلماء - هو أن يطلق الرجل امرأته طلقة واحدة؛ إذا طهرت من حيضتها، بعد أن تغتسل وقبل أن يطأها ثم يدعها فلا يطلقها حتى تنقضي عدتها. وهذا الطلاق يسمى " طلاق السنة " فإن أراد أن يرتجعها في العدة فله ذلك بدون رضاها ولا رضا وليها. ولا مهر جديد. وإن تركها حتى تقضي العدة، فعليه أن يسرحها بإحسان فقد بانت منه.

فإن أراد أن يتزوجها بعد انقضاء العدة جاز له ذلك؛ لكن يكون بعقد؛ كما لو تزوجها ابتداء أو تزوجها غيره ثم ارتجعها في العدة، أو تزوجها بعد العدة وأراد أن يطلقها؛ فإنه يطلقها كما تقدم. ثم إذا ارتجعها، أو تزوجها مرة ثانية، وأراد أن." (٢)

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٧٢/٣

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٧٦/٣

"عليه حكمه، وجعله يحصل المقصود، ويلزم الناس حكمه؛ كما في المباح فهذا باطل بالإجماع في أكثر الصور التي هي من موارد النزاع، ولا يمكنه أن يدعي ذلك في صورة مجمع عليها؛ فإن أكثر ما يحتج به هؤلاء بنهيه – صلى الله عليه وسلم – عن الطلاق في الحيض ونحو ذلك مما هو من موارد النزاع؛ فليس معهم صورة قد ثبت فيها مقصودهم؛ لا بنص، ولا إجماع.

وكذلك " المحلل " الملعون، لعنه لأنه قصد التحليل للأول بعقده؛ لا لأنه أحلها في نفس الأمر فإنه لو تزوجها بنكاح رغبة لكان قد أحلها بالإجماع؛ وهذا غير ملعون بالإجماع فعلم أن اللعنة لمن قصد التحليل. وعلم أن الملعون لم يحللها في نفس الأمر ودلت اللعنة على تحريم فعله، والمنازع يقول فعله مباح.

فتبين أنه لا حجة معهم: بل الصواب مع السلف وأئمة الفقهاء، ومن خرج عن هذا الأصل من العلماء المشهورين في بعض المواضع فإن لم يكن له جواب صحيح وإلا فقد تناقض، كما تناقض في مواضع غير هذه. والأصول التي لا تناقض فيها ما أثبت بنص أو إجماع. وما سوى ذلك فالتناقض موجود فيه، وليس هو حجة على أحد.

والقياس الصحيح الذي لا يتناقض هو موافق للنص والإجماع؛ بل ولا بد أن يكون النص قد دل على الحكم؛ كما قد بسط في موضع آخر.

وهذا معنى العصمة؛ فإن كلام المعصوم لا يتناقض، ولا نزاع بين المسلمين أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – معصوم فيما بلغه عن الله تعالى، فهو معصوم فيما شرعه للأمة بإجماع المسلمين.

وكذلك الأمة أيضا معصومة أن تجتمع على ضلالة؛ بخلاف ما سوى ذلك، ولهذا كان مذهب أئمة الدين أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فإنه الذي فرض الله على جميع الخلائق الإيمان به وطاعته، وتحليل ما حلله وتحريم ما حرمه، وهو الذي فرق الله به بين المؤمن والكافر، وأهل الجنة وأهل النار، والهدى والضلال، والغي والرشاد، فالمؤمنون أهل الجنة وأهل الهدى والرشاد؛ هم متبعون. والكفار أهل النار، وأهل الغي، والضلال هم الذين لم يتبعوه.

ومن آمن به باطنا، وظاهرا، واجتهد في متابعته: فهو من المؤمنين السعداء وإن كان قد أخطأ وغلط في بعض ما جاء به، فلم يبلغه أو لم يفهمه، قال الله تعالى عن." (١)

"من زمنهم؛ بل ينقض حكم من حكم بحكمهم أيضا. فأبو بكر وعمر وعثمان وعلي لم يخمسوا قط مال فيء ولا خمسه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا جعلوا خمس الغنيمة خمسة أقسام متساوية، ومع هذا: فكثير منهم يخالف ذلك. ونظائر هذا متعددة.

والأصل الذي اتفق عليه علماء المسلمين: إنما تنازعوا فيه وجب رده إلى الله والرسول، كما قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا﴾ [النساء: ٥٩] . ولا يجوز لأحد أن يظن بالصحابة أنهم بعد رسول الله – صلى الله

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٩٢

عليه وسلم – أجمعوا على خلاف شريعته؛ بل هذا من أقوال أهل الإلحاد؛ ولا يجوز دعوى نسخ ما شرعه الرسول بإجماع أحد بعده، كما يظن طائفة من الغالطين؛ بل كلما أجمع المسلمون عليه فلا يكون إلا موافقا لما جاء به الرسول؛ لا مخالفا له؛ بل كل نص منسوخ بإجماع الأمة فمع الأمة النص الناسخ له؛ تحفظ الأمة النص الناسخ كما تحفظ النص المنسوخ، وحفظ الناسخ أهم عندها وأوجب عليها من حفظ المنسوخ، ويمنع أن يكون عمر والصحابة معه أجمعوا على خلاف نص الرسول – صلى الله عليه وسلم –؛ ولكن قد يجتهد الواحد وينازعه غيره، وهذا موجود في مسائل كثيرة. هذا منها، **كما بسط في** موضع غير هذا.

ولهذا لما رأى عمر – رضي الله عنه –: أن المبتوتة لها السكنى والنفقة فظن أن القرآن يدل عليه نازعه أكثر الصحابة، فمنهم من قال: لها السكنى فقط.

ومنهم من قال: لا نفقة لها ولا سكنى. وكان من هؤلاء ابن عباس وجابر وفاطمة بنت قيس، وهي التي روت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «ليس لك نفقة ولا سكنى» . فلما احتجوا عليها بحجة عمر، وهي قوله تعالى: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾ [الطلاق: ١] . قالت هي وغيرها من الصحابة – كابن عباس وجابر." (١)

"أنه كان تارة لا يلزم إلا واحدة. وكان ابن مسعود يغضب على أهل هذه البدعة، ويقول: أيها الناس من أتى الأمر على وجهه فقد تبين له؛ وإلا فوالله ما لنا طاقة بكل ما تحدثون.

ولم يكن على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم –؛ ولا أبي بكر؛ ولا عمر؛ ولا عثمان؛ ولا علي " نكاح تحليل " ظاهر تعرفه الشهود والمرأة والأولياء. ولم ينقل أحد عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا خلفائه الراشدين أنهم أعادوا المرأة على زوجها بنكاح تحليل، فإنهم إنما كانوا يطلقون في الغالب طلاق السنة.

ولم يكونوا يحلفون بالطلاق؛ ولهذا لم ينقل عن الصحابة نقل خاص في الحلف؛ وإنما نقل عنهم الكلام في إيقاع الطلاق؛ لا في الحلف به.

والفرق ظاهر بين الطلاق وبين الحلف به، كما يعرف الفرق بين النذر وبين الحلف بالنذر، فإذا كان الرجل يطلب من الله حاجة فقال: إن شفى الله مرضي. أو قضى ديني، أو خلصني من هذه الشدة؛ فلله علي أن أتصدق بألف درهم. أو أصوم شهرا؛ أو أعتق رقبة؛ فهذا تعليق نذر يجب عليه الوفاء به بالكتاب والسنة والإجماع. وإذا علق النذر على وجه اليمين فقال: إن سافرت معكم إن زوجت فلانا. أن أضرب فلانا. إن لم أسافر من عندكم؛ فعلي الحج. أو: فمال صدقة. أو: فعلي عتق. فهذا عند الصحابة وجمهور العلماء هو حالف بالنذر؛ ليس بناذر. فإذا لم يف بما التزمه أجزأه كفارة يمين، وكذلك أفتى الصحابة فيمن قال: إن فعلت كذا فكل مملوك لي حر. أنه يمين يجزيه فيها كفارة اليمين؛ وكذلك قال كثير من التابعين في هذا كله لما أحدث الحجاج بن يوسف تحليف الناس بأيمان البيعة – وهو التحليف بالطلاق؛ والعتاق؛ والتحليف باسم الله؛ وصدقة المال. وقيل: كان فيها التحليف بالحج – تكلم حينئذ التابعون ومن بعدهم في

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٩٥

هذه الأيمان، وتكلموا في بعضها على ذلك. فمنهم من قال: إذا حنث بها لزمه ما التزمه. ومنهم من قال: لا يلزمه إلا الطلاق، والعتاق. ومنهم من قال: بلى هذا جنس أيمان أهل الشرك؛ لا يلزم بها شيء. ومنهم من قال: بل هي من أيمان المسلمين يلزم فيها ما يلزم في سائر أيمان المسلمين. واتبع هؤلاء ما نقل في هذا الجنس عن الصحابة، وما دل عليه الكتاب والسنة، **كما بسط في** موضع آخر.

والمقصود هنا أنه على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وخلفائه الراشدين لم تكن امرأة ترد." (١)

"الأول بعض الثاني، فلا يقع أكثر من طلقة إذا قيل بوقوع الطلاق عليه على أقوى القولين.

وأما قوله: " أنت علي حرام " فإن حلف أن لا يفعل شيئا ففعله: فعليه كفارة يمين. وإن لم يحلف؛ بل حرمها تحريما: فهذا عليه كفارة ظهار، ولا يقع به طلاق في الصورتين. وهذا قول جمهور أهل العلم من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأئمة المسلمين: يقولون: إن الحرام لا يقع به طلاق إذا لم ينوه، كما روي ذلك عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وهو مذهب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. وإن كان من متأخري أتباع بعض الأئمة من زعم أن هذا اللفظ قد صار بحكم العرف صريحا في الطلاق: فهذا ليس من قول هؤلاء الأئمة المتبوعين.

وقد كانوا في أول الإسلام يرون لفظ " الظهار " صريحا في الطلاق وهو قوله: أنت علي كظهر أمي، حتى تظاهر أوس بن الصامت من امرأته المجادلة، التي ثبت حكمها فيما أنزل الله ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله﴾ [المجادلة: ١] . وأفتاها النبي

أولا بالطلاق، حتى نسخ الله ذلك، وجعل الظهار موجبا للكفارة، ولو نوى به الطلاق.

والحرام نظير الظهار، لأن ذلك تشبيه لها بالمحرمة، وهذا نطق بالتحريم، وكلاهما منكر من القول وزور، فقد دل كتاب الله على أن تحريم الحلال يمين بقوله: ﴿لم تحرم ما أحل الله لك﴾ [التحريم: ١] إلى قوله: ﴿قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾ [التحريم: ٢] .

مع أن هذا ليس **موضع بسط ذلك**.

وأما تقليد المستفتي للمفتي فالذي عليه الأئمة الأربعة وسائر أئمة العلم أنه ليس على أحد ولا شرع له التزام قول شخص معين في كل ما يوجبه ويحرمه ويبيحه؛ إلا رسول الله لكن منهم من يقول: على المستفتي أن يقلد الأعلم الأروع ممن يمكنه استفتاؤه.

ومنهم من يقول: بل يخير بين المفتين؛ [و] إذا كان له نوع." (٢)

"والمقصود أن الشطرنج متى شغل عما يجب باطنا أو ظاهرا حرام باتفاق العلماء وشغله عن إكمال الواجبات أوضح من أن يحتاج إلى بسط.

وكذلك لو شغل عن واجب من غير الصلاة من مصلحة النفس أو الأهل، أو الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر، أو

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٩٨/٣

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣٢٩/٣

صلة الرحم أو بر الوالدين، أو ما يجب فعله من نظر في ولاية أو إمامة أو غير ذلك من الأمور، وقل عبد اشتغل بها إلا شغلته عن واجب، فينبغي أن يعرف أن التحريم في مثل هذه الصورة متفق عليه. وكذلك إذا اشتملت على محرم أو استلزمت محرما. فإنها تحرم بالاتفاق، مثل اشتمالها على الكذب واليمين الفاجرة، أو الخيانة التي يسمونها المغاضاة أو على الظلم، أو الإعانة عليه، فإن ذلك حرام باتفاق المسلمين، ولو كان ذلك في المسابقة والمناضلة، فكيف إذا كان في الشطرنج، والنرد، ونحو ذلك. وكذلك إذا قدر أنها مستلزمة فسادا غير ذلك مثل اجتماع على مقدمات الفواحش، أو التعاون على العدوان، أو غير ذلك، أو مثل أن يفضي اللعب بها إلى الكثرة والظهور الذي يشتمل معه على ترك واجب أو فعل محرم فهذه الصور وأمثالها مما يتفق المسلمون على تحريمها فيها. وإذا قدر خلوها عن ذلك كله فالمنقول عن الصحابة المنع من ذلك، وصح عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – أنه مر بقوم يلعبون بالشطرنج فقال: ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون؟ شبههم بالعاكفين على الأصنام، كما في المسند عن «النبي أنه قال: شارب الخمر كعابد وثن» .

والخمر والميسر قرينان في كتاب الله تعالى. وكذلك النهي عنها معروف عن ابن عمر وغيره من الصحابة، والمنقول عن أبي حنيفة، وأصحابه، وأحمد، وأصحابه تحريمها. وأما الشافعي فإنه قال: أكره اللعب بها للخبر، واللعب بالشطرنج والحمام بغير قمار وإن كرهناه أخف حالا من النرد، وهكذا نقل عنه غير هذا اللفظ مما مضمونه." (١)

"والنفوس ومفاسدها، وما ينفعها من حقائق الإيمان وما يضرها من الغفلة والشهوة كما قال تعالى ﴿ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا﴾ [الكهف: ٢٨] وقال تعالى: ﴿فأعرض عن من تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا﴾ [النجم: ٢٩] ﴿ذلك مبلغهم من العلم﴾ [النجم: ٣٠] . فتجد كثيرا من هؤلاء في كثير من الأحكام لا يرى من المصالح والمفاسد إلا ما عاد لمصلحة المال والبدن.

وغاية كثير منهم إذا تعدى ذلك أن ينظر إلى سياسة النفس وتهذيب الأخلاق بمبلغهم من العلم كما يذكر مثل ذلك المتفلسفة والقرامطة مثل أصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم، فإنهم يتكلمون في سياسة النفس وتهذيب الأخلاق بمبلغهم من علم الفلسفة، وما ضموا إليه مما ظنوه من الشريعة، وهم في غاية ما ينتهون إليه دون اليهود والنصارى بكثير **كما بسط في** غير هذا الموضع.

وقوم من الخائضين في أصول الفقه، وتعليل الأحكام الشرعية بالأوصاف المناسبة إذا تكلموا في المناسبة، وأن ترتيب الشارع للأحكام على الأوصاف المناسبة يتضمن تحصيل مصالح العباد، ودفع مضارهم، ورأوا أن المصلحة نوعان: أخروية ودنيوية، جعلوا الأخروية ما في سياسة النفس وتهذيب الأخلاق من الحكم.

وجعلوا الدنيوية ما تضمن حفظ الدماء، والأموال، والفروج، والعقول، والدين الظاهر، وأعرضوا عما في العبادات الباطنة والظاهرة من أنواع المعارف بالله تعالى، وملائكته، وكتبه، ورسله، وأحوال القلوب وأعمالها كمحبة الله وخشيته وإخلاص الدين له، والتوكل عليه والرجاء لرحمته ودعائه وغير ذلك من أنواع المصالح في الدنيا والآخرة.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٥٧

وكذلك فيما شرعه الشارع من الوفاء بالعهود، وصلة الأرحام وحقوق المماليك والجيران وحقوق المسلمين بعضهم على بعض. وغير ذلك من أنواع ما أمر به وما نهى عنه حفظا للأحوال السنية وتهذيب الأخلاق.

ويتبين أن هذا جزءا من أجزاء ما." (١)

"بين القدر الذي هو علم الله وكلامه، وبين القدر الذي هو مخلوقاته.

والعقلاء كلهم يعلمون بالاضطرار أن الأمر والخبر نوعان للكلام لفظه ومعناه، ليس الأمر والخبر صفات لموصوف واحد. فمن جعل الأمر والنهي والخبر صفات للكلام لا أنواعا له فقد خالف الضرورة، إذ لم يفرق بين الواحد بالنوع، والواحد بالعين، فإن انقسام الموجود إلى القديم والمحدث، والواجب والممكن، والخالق والمخلوق، والقائم بنفسه، والقائم بغيره، كانقسام الكلام إلى الأمر والخبر، أو إلى الإنشاء والإخبار، أو إلى الأمر والنهي والخبر.

فمن قال: الكلام معنى واحد هو الأمر والخبر، فهو كمن قال الموجود واحد، هو الخالق والمخلوق، أو الواجب والممكن، وكما أن حقيقة هذا تؤول إلى تعطيل الخالق، فحقيقة هذا تؤول إلى تعطيل كلامه وتكليمه.

وهذا حقيقة قول فرعون الذي أنكر الخالق وتكليمه لموسى، ولهذا آل الأمر بمحقق هؤلاء إلى تعظيم فرعون وتوليه وتصديقه في قوله: ﴿فقال أنا ربكم الأعلى﴾ [النازعات: ٢٤] بل إلى تعظيمه على موسى، وإلى الاستحقار بتكليم الله لموسى، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

وأيضا: فيقال ما يقول في كلام كل متكلم إذا نقله عنه غيره، كما قد ينقل كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابة والعلماء والشعراء وغيرهم، ويسمع من الرواة أو المبلغين أن ذلك المسموع من المبلغ بصوت المبلغ، هو كلام المبلغ أو كلام المبلغ عنه؟ فإن قال كلام المبلغ، لزم أن يكون القرآن كلاما لكل من سمع منه، فيكون القرآن المسموع كلام ألف ألف قارئ، لا كلام الله تعالى، وأن يكون قوله: «إنما الأعمال بالنيات» .

كلام كل من رواه لا كلام الرسول، وحينئذ لا فضيلة للقرآن في: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ [الحاقة: ٤٠] فإنه على قول هؤلاء قول كل منافق قرأه، والقرآن يقرؤه." (٢)

"أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» .

وفي الحديث الصحيح: «يقول الله من تقرب إلي شبرا تقربت منه ذراعا، ومن تقرب إلي ذراعا تقربت منه باعا؛ ومن أتاني يمش أتيته هرولة» .

وفي الحديث الصحيح: «أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني» .

وقد ثبت أن الله تعالى كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وقد ثبت من حكمته ورحمته وعدله ما يبهر العقول، لأن هذه المسألة تتعلق بأصول كبار من مسائل القدر والأمر والوعد والوعيد، والأسماء والصفات، **قد بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع.

---

(١) الفتاوى ا الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٤/٤٦٩

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٥/١٢

والمقصود هنا الكلام على ما ذكر من هؤلاء الشيوخ، فقول القائل: " لا تطمعهم في الوصول فيستريحون؛ ولا تؤيسهم عن الطلب فيستريحون " هي حال عارض لشخص قد تعلقت همته بمطلوب معين.

وهو يتردد فيه بين اليأس والطمع، وهذا حال مذموم؛ لأن العبد لا ينبغي له أن يقترح على الله شيئا معينا، بل تكون همته فعل المأمور، وترك المحظور، والصبر على المقدور، فمتى أعين على هذه الثلاثة جاءت بعد ذلك من المطالب ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ولو تعلقت همته بمطلوب فدعا الله به، فإن الله يعطيه إحدى خصال ثلاث: إما أن يعجل له دعوته.

وإما أن يدخر له من الخير مثلها، وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها.." (١)

"على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -. وهذا وغيره مما يبين أن هذا ليس من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - وإنما هو من كلام بعض العراقيين الذين لا يسوغون مثل هذا قولا باجتهادهم.

والحديث ليس فيه نهيه عن اشتراط جزء مشاع من الدقيق بل عن شيء مسمى، وهو القفيز، وهو من المزارعة لو شرط لأحدهما زرعة بقعة بعينها أو شيئا مقدرا كانت المزارعة فاسدة.

وهذا هو المزارعة التي نهى عنها النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث رافع بن خديج، في حديثه المتفق عليه، أنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها، فنهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك، **قد بسط الكلام** على هذه المسائل في غير هذا الموضع وبين أن المزارعة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة.

وقد تنازع المسلمون في الجميع، فإن المزارعة مبناها على العدل إن حصل شيء فهو لهما وإن لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان - وأما الإجارة فالمؤجر يقبض ا لأجرة والمستأجر على خطر قد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل فكانت المزارعة أبعد عن المخاطرة من الإجارة وليست المزارعة مؤاجرة على عمل معين حتى يشترط فيها العمل بالأجرة بل هي من جنس المشاركة، كالمضاربة ونحوها وأحمد عنده هذا الباب هو القياس.

ويجوز عنده أن يدفع الخيل والبغال والحمير والجمال إلى من يكاري عليها، والكراء بين المالك والعامل، وقد جاء في ذلك أحاديث في سنن أبي داود وغيره.

ويجوز عنده أن يدفع ما يصطاد به الصقر والشباك والبهائم وغيرها إلى من يصطاد بها وما حصل بينهما.

ويجوز عنده أن يدفع الحنطة إلى من يطحنها وله الثلث أو الربع وكذلك الدقيق إلى من يعجنه والغزل إلى من ينسجه والثياب إلى من يخيطها بجزء في الجميع من النماء.

وكذلك الجلود إلى من يحذوها نعالا وإن حكي عنه في ذلك خلاف، وكذلك يجوز عنده في أظهر الروايتين أن يدفع الماشية إلى من يعمل عليها بجزء، من درها ونسله ا ويدفع دود القز، والورق إلى من يطعمه ويخدمه وله جزء من القز.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٦١/٥

وأما قول من فرق بين المزارعة والإجارة بأن: الإجارة عقد لازم بخلاف المزارعة - فيقال له هذا ممنوع بل إذا زارعه حولا بعينه فالمزارعة عقد لازم كما تلزم." (١)

"وقال: ﴿مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها﴾ [الكهف: ٤٩] وقال: ﴿وكل صغير وكبير مستطر﴾ [القمر: ٥٣] .

والأحاديث كثيرة في الذنوب الكبائر، ومن قال هي سبعة عشر فهو قول بلا دليل، ومن قال إنها مبهمة وغير معلومة فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها، ومن قال إنه ما توعد عليه بالنار قد يقال إن فيه تقصيرا إذ الوعيد قد يكون بالنار وقد يكون بغيرها، وقد يقال إن كل وعيد فلا بد أن يستلزم الوعيد بالنار، وأما من قال إنها كل ذنب فيه وعيد فهذا يندرج فيما ذكره السلف، فإن كل ذنب فيه حد في الدنيا ففيه وعيد من غير عكس، فإن الزنا، والسرقة وشرب الخمر، وقذف المحصنات، ونحو ذلك فيها وعيد، كمن قال إن الكبيرة ما فيها وعيد، والله أعلم.

[مسألة من أوقع العقود المحرمة ثم تاب]

١٠٥٢ - ٢٨ سئل الشيخ - رضي الله تعالى عنه - عن: من أوقع العقود المحرمة ثم تاب ما الحكم فيه؟ فأجاب، بقوله - رضي الله عنه -: قال الله تعالى في الربا: ﴿وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ [البقرة: ٢٧٩] **وقد بسط الكلام** على هذا في موضعه، وقد قال تعالى لما ذكر الخلع والطلاق فقال في الخلع: ﴿ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون﴾ [البقرة: ٢٢٩] إلى قوله: ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه﴾ [البقرة: ٢٣١] .." (٢)

"وأما الاسم المفرد مظهرا أو مضمرا فليس بكلام تام، ولا جملة مفيدة ولا يتعلق به إيمان ولا كفر ولا أمر ولا نهي، ولم يذكر ذلك أحد من سلف الأمة، ولا شرع ذلك رسول الله، ولا يعطي القلب بنفسه معرفة مفيدة ولا حالا نافعا. وإنما يعطيه تصورا مطلقا لا يحكم عليه بنفي ولا إثبات، فإن لم يقترن به من معرفة القلب وحاله ما يفيد بنفسه، وإلا لم يكن فيه فائدة.

والشريعة إنما تشرع من الأذكار ما يفيد بنفسه لا ما تكون الفائدة حاصلة بغيره.

وقد وقع بعض من واظب على هذا الذكر في فنون من الإلحاد وأنواع من الاتحاد كما **قد بسط في** غير هذا الموضع وما يذكر عن بعض الشيوخ من أنه قال: أخاف أن أموت بين النفي والإثبات.

حال لا يقتدى فيها بصاحبها، فإن في ذلك من الغلط ما لا خفاء به؛ إذ لو مات العبد في هذه الحال لم يمت إلا على

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٠٢/٥

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ١٣٥/٥

ما قصده ونواه، إذ الأعمال بالنيات، وقد ثبت أن النبي – صلى الله عليه وسلم – «أمر بتلقين الميت لا إله إلا الله، وقال: من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» ولو كان ما ذكره محذورا لم يلقن الميت كلمة يخاف أن يموت في أثنائها موتا غير محمود بل كان يلقن ما اختاره من ذكر الاسم المفرد.

والذكر بالاسم المضمر المفرد أبعد عن السنة، وأدخل في البدعة وأقرب إلى إضلال الشيطان، فإن من قال: يا هو يا هو، أو: هو هو.

ونحو ذلك لم يكن الضمير عائدا إلا إلى ما يصوره قلبه، والقلب قد يهتدي وقد يضل، وقد صنف صاحب الفصوص كتابا سماه "كتاب الهو " وزعم بعضهم أن قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ [آل عمران: ٧] معناه وما يعلم تأويل هذا الاسم الذي هو " الهو ".

وقيل هذا وإن كان مما اتفق المسلمون بل العقلاء على أنه من أبين الباطل، فقد يظن ذلك من يظنه من هؤلاء، حتى قلت مرة لبعض من قال شيئا من ذلك لو كان هذا كما قلته لكتبت (وما يعلم تأويل هو) منفصلة.

ثم كثيرا ما يذكر بعض الشيوخ أنه يحتج على قول القائل: " الله " بقوله: ﴿قل الله ثم ذرهم﴾ [الأنعام: ٩١] ويظن أن الله أمر نبيه بأن يقول الاسم المفرد، وهذا غلط." (١)

"ذلك الحرف، ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب، ومنهم من يجعل لفظ الكلمة في اللغة لفظا مشتركا بين الاسم مثلا وبين الجملة، ولا يعرف في صريح اللغة من لفظ الكلمة إلا الجملة التامة.

والمقصود هنا أن المشروع في ذكر الله سبحانه هو ذكره " بجملة تامة " وهو المسمى بالكلام، والواحد منه بالكلمة، وهو الذي ينفع القلوب، ويحصل به الثواب والأجر، والقرب إلى الله ومعرفته ومحبته وخشيته، وغير ذلك من المطالب العالية والمقاصد السامية.

وأما الاقتصار على " الاسم المفرد " مظهرا أو مضمرا فلا أصل له، فضلا عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين، بل هو وسيلة إلى أنواع من البدع والضلالات وذريعة إلى تصورات أحوال فاسدة من أحوال أهل الإلحاد، وأهل الاتحاد، كما **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع.

وجماع الدين " أصلان " أن لا نعبد إلا الله، ولا نعبده إلا بما شرع، لا نعبده بالبدع، كما قال تعالى: ﴿فمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا﴾ [الكهف: ١١٠] .

وذلك تحقيق " الشهادتين ": شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمدا رسول الله.

ففي الأولى أن لا نعبد إلا إياه، وفي الثانية أن محمدا هو رسوله المبلغ عنه.

فعلينا أن نصدق خبره ونطيع أمره، وقد بين لنا ما نعبد الله به، ونهانا عن محدثات الأمور، وأخبر أنها ضلالة.

قال تعالى: ﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [البقرة: ١١٢] .

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٥/٢١١

كما أنا مأمورون أن لا نخاف إلا الله ولا نتوكل إلا على الله، ولا نرغب إلا إلى الله، ولا نستعين إلا بالله: وأن لا تكون عبادتنا إلا لله، فكذلك نحن مأمورون أن نتبع الرسول ونطيعه ونتأسى به، فالحلال ما حلله والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، قال تعالى: ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون﴾ [التوبة: ٥٩] فجعل الإيتاء لله والرسول، كما قال:." (١)

"﴿إياك نعبد﴾ [الفاتحة: ٥] والمعجب لا يحقق قوله: ﴿وإياك نستعين﴾ [الفاتحة: ٥] فمن حقق قوله: ﴿إياك نعبد﴾ [الفاتحة: ٥] خرج عن الرياء ومن حقق قوله: ﴿وإياك نستعين﴾ [الفاتحة: ٥] خرج عن الإعجاب، وفي الحديث المعروف: «ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه» .

وشر من هؤلاء وهؤلاء من لا تكون عبادته لله ولا استعانته بالله بل يعبد غيره ويستعين غيره وهؤلاء المشركون من الوجهين.

ومن هؤلاء من يكون شركه بالشياطين كأصحاب الأحوال الشيطانية فيفعلون ما تحبه الشياطين من الكذب والفجور ويدعونه بأدعية تحبها الشياطين ويعزمون بالعزائم التي تطيعها الشياطين مما فيها إشراك بالله.

كما قد بسط الكلام عليهم في مواضع أخر.

وهؤلاء قد يحصل لهم من الخوارق ما يظن أنه من كرامات الأولياء.

وإنما هو من أحوال السحرة والكهان؛ ولهذا يجب الفرق بين الأحوال الإيمانية القرآنية والأحوال النفسانية والأحوال الشيطانية.

وأما القسم الرابع: فهم أهل التوحيد الذين أخلصوا دينهم لله فلم يعبدوا إلا إياه ولم يتوكلوا إلا عليه.

وقول المكروب: ﴿لا إله إلا أنت﴾ [الأنبياء: ٨٧] قد يستحضر في ذلك أحد النوعين دون الآخر فمن أتم الله عليه النعمة استحضر التوحيد في النوعين.

فإن المكروب همته منصرفة إلى دفع ضره وجلب نفعه، فقد يقول " لا إله إلا الله " مستشعرا أنه لا يكشف الضر غيرك، ولا يأتي بالنعمة إلا أنت فهذا مستحضر توحيد الربوبية، ومستحضر توحيد السؤال والطلب، والتوكل عليه، معرض عن توحيد الإلهية الذي يحبه الله ويرضاه ويأمر به وهو أن لا يعبد إلا إياه ولا يعبده إلا بطاعته وطاعة رسوله فمن استشعر هذا في قوله: ﴿لا إله إلا أنت﴾ [الأنبياء: ٨٧] كان عابدا لله متوكلا عليه وكان ممتثلا قوله: ﴿فاعبده وتوكل عليه﴾ [هود: ١٢٣] وقوله: ﴿عليه توكلت وإليه أنيب﴾ [هود: ٨٨] وقوله: ﴿واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلا﴾ [المزمل: ٨] ﴿رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو فاتخذه وكيلا﴾ [المزمل: ٩] .." (٢)

"وقوله: ﴿وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي﴾ [يوسف: ٥٣] فمن كلام امرأة العزيز، كما يدل القرآن على ذلك دلالة بينة، لا يرتاب فيها من تدبر القرآن، حيث قال تعالى: ﴿وقال الملك ائتوني به فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن إن ربي بكيدهن عليم - قال ما خطبكن إذ راودتن

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢١٦/٥

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٤٨/٥

يوسف عن نفسه قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء قالت امرأت العزيز الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين﴾ [يوسف: ٥٠ – ٥١] ﴿ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدي كيد الخائنين﴾ [يوسف: ٥٢] ﴿وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي إن ربي غفور رحيم﴾ [يوسف: ٥٣] .

فهذا كله كلام امرأة العزيز، ويوسف إذ ذاك في السجن، لم يحضر بعد إلى

الملك، ولا سمع كلامه ولا رآه؛ ولكن لما ظهرت براءته في غيبته – كما قالت امرأة العزيز: ﴿ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب﴾ [يوسف: ٥٢] أي لم أخنه في حال مغيبه عني وإن كنت في حال شهوده راودته – فحينئذ: ﴿وقال الملك ائتوني به أستخلصه لنفسي فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين﴾ [يوسف: ٥٤] وقد قال كثير من المفسرين إن هذا من كلام يوسف، ومنهم من لم يذكر إلا هذا القول، وهو قول في غاية الفساد، ولا دليل عليه، بل الأدلة تدل على نقيضه، **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن ما تضمنته " قصة ذي النون " مما يلام عليه كله مغفور بدله الله به حسنات؛ ورفع درجاته، وكان بعد خروجه من بطن الحوت وتوبته أعظم درجة منه قبل أن يقع ما وقع، قال تعالى: ﴿فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم﴾ [القلم: ٤٨] ﴿لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم – فاجتباه ربه فجعله من الصالحين﴾ [القلم: ٤٩ – ٥٠] وهذا بخلاف حال التقام الحوت فإنه قال:." (١)

"قالوا: هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا على صورهم تماثيل، ثم طال عليهم الأمد فعبدوها.

وقد ذكر هذا المعنى البخاري في صحيحه، عن ابن عباس، وذكره محمد بن جرير الطبري وغيره في التفسير عن غير واحد من السلف، وذكره وثيمة وغيره في قصص الأنبياء من عدة طرق. **وقد بسط الكلام** على أصول هذه المسائل في غير هذا الموضع.

وأول من وضع الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على قبورهم أهل البدع الرافضة ونحوهم الذين يعطلون المساجد، ويعظمون المشاهد، يدعون بيوت الله التي أمر أن يذكر فيها اسمه، ويعبد وحده لا شريك له، ويعظمون المشاهد التي يشرك فيها ويكذب فيها، ويبتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانا، فإن الكتاب والسنة إنما فيهم ذكر المساجد دون المشاهد، كما قال: ﴿قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين﴾ [الأعراف: ٢٩] وق ال: ﴿إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله﴾ [التوبة: ١٨] وقال تعالى: ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا﴾ [الجن: ١٨] وقال تعالى: ﴿ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾ [البقرة: ١٨٧] وقال تعالى: ﴿ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها﴾ [البقرة: ١١٤] .

وقد ثبت عنه – صلى الله عليه وسلم – في الصحيح: أنه كان يقول «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك» والله أعلم.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٦٢/٥

[مسألة في رجل حبس خصما له عليه دين بحكم الشرع فحضر إليه رجل يشفع فيه]

١٠٦٤ - ٤٠ مسألة:

في رجل حبس خصما له عليه دين بحكم الشرع، فحضر إليه رجل يشفع فيه، فلم يقبل شفاعته، فتخاصما بسبب ذلك، فشهد الشافع على." (١)

"فيه. يحقق ذلك أن حل البضع مشروط بالشهادة على العقد والشهادة وقعت على ما أظهراه فيكون وجوب المشهود به شرطا في الحل.

فهذا الذي ذكرناه من عقود الهزل والتلجئة قد يعارض بما يصح منها على قولنا: إن المقاصد معتبرة في العقود والتصرفات فإنها تصح مع عدم قصد الحكم، وهي في الحقيقة تحقيق ما مهدناه من اعتبار المقاصد. فنقول: الجواب عن ذلك من وجوه.

أحدها: أن السنة وأقوال الصحابة فرقت بين قصد التحليل وبين نكاح الهازل، وقد ذكرنا هنا السنة والآثار الدالة على صحة نكاح الهازل، ثم السنة وأقوال الصحابة نصوص في أن قصد التحليل مانع من حلها للزوج الأول على ما سيأتي إن شاء الله تعالى. وممن نقل عنه الفرق عمر وعلي وابن مسعود - رضي الله عنهم - مع السنة، ونكاح المحلل من أجود الحيل عند القائلين بها فإذا بطل فما سواه من الحيل أبطل، فعلم أن الهزل لا يقدح في اعتبار القصد لئلا تتناقض الأدلة ال شرعية.

الثاني: إنما ذكرنا أن القصد معتبر في، العقود ومؤثر فيها، ولم نقل إن عدم القصد مؤثر فيها، والهازل ونحوه لم يوجد منهم قصد يخالف موجب العقد، ولكن لم يوجد منهم القصد إلى موجب العقد. وفرق بين عدم قصد الحكم وبين وجود قصد ضده.

وهذا ظاهر، فإنه لا بد في العقود وغيرها من قصد التكلم، وإرادته. فلو فرض أن الكلمة صدرت من نائم، أو ذاهل، أو قصد كلمة فجرى على لسانه بأخرى، أو سبق بها لسانه من غير قصد لها لم يترتب على مثل هذا حكم في نفس الأمر قط، وأما في الظاهر ففيه تفصيل ليس هذا موضعه.

والكلام يكون بقدرة الله تعالى عن عمل اللسان وحركته، وإن كان نفس الحركة المقتضية تسمى كلاما أيضا. فإذا عمله لم يقصد موجبه ومقتضاه كان هازلا لاعبا، فإنه عمل عملا لم يقصد به شيئا من فوائده الشرعية ولم يقصد ما ينافي فوائده الشرعية، فهنا أمكن ترتب الفائدة على قوله من غير قصد؛ لأنه أتى بالقول المقتضي فترتب عليه مقتضاه ترتبا شرعيا لوجود المقتضي السالم عن المعارض، وإذا قصد المنافي فقد عارض المقتضي ما يخرجه عن أن يكون مقتضيا، فكذلك لم يصح، وقد تقدم بسط هذا الوجه.." (٢)

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٢٩١/٥

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٧٢/٦

"أو النقص أو العيب أيضا قريبة من هذا، ومتى تزوجت على هذا الوجه وفارقت فهي كالرجل المحلل وأسوأ، فلا يحل لكن لو أقامت عند الزوج فهل يحتاج إلى استئناف عقد كما في الرجل المحلل، ولو علم الرجل أن هذا كان من نيتها وهي مقيمة عليه، فهل يسعه المقام معها هذا فيه نظر، فإن المرأة في النكاح مملوكة والزوج هو المالك، وإن كان كل من الزوجين عاقدا ومعقودا عليه، لكن الغالب على الزوج أنه مالك والغالب على المرأة أنها مملوكة.

ونية الإنسان قد لا تؤثر في إبطال ملك غيره، كما يؤثر في إبطال ملكه، وإن كان متمكنا من ذلك بطريق محرم، فالرجل إذا نوى التحليل فقد قصد ما ينافي الملك فلم يثبت الملك له فانتفت سائر الأحكام تبعا، وإذا نوت المرأة أن تأتي بالفرقة فقد نوى هو للملك وهي قد ملكته نفسها في الظاهر، والملك يحصل له إذا قصده حقيقة مع وجود السبب ظاهرا، لكن نيتها تؤثر في جانبها خاصة فلا يحصل ـها بهذا النكاح حلها للأول حيث لم تقصد أن تنكح، وإنما قصدت أن تنكح، والقرآن قد علق الحل بأن تنكح زوجا غيره. وقد تقدم أن قوله: ﴿حتى تنكح زوجا غيره﴾ [البقرة: ٢٣٠] ، يقتضي أن يكون هناك نكاح حقيقة من جهتها لزوج هو زوج حقيقة، فإذا كان محللا لم يكن زوجا بل تيسا مستعارا، وإذا كانت قد نوت أن تفعل ما يرفع النكاح لم تكن ناكحة حقيقة، وهذه المسائل المتعلقة بهذا النوع من الأحكام دقيقة المسلك وتحريرها يستمد من تحقيق اقتضاء النهي. والفساد وإمكان فساد العقد من وجه دون وجه، ويكون الكلام في هذا لا يخص مسألة التحليل لم **يحسن بسط القول** فيه، وهذه المراتب التي ذكرناها في نية المرأة لا بد من ملاحظتها.

ولا تحسبن أن كلام أحمد وغيره من الأئمة أن نية المرأة ليست بشيء يعم ما إذا نوت أن تفارق بطريق تملكه، فإنهم عللوا ذلك بأنها لا تملك الفرقة وهذه العلة منتفية في هذه الصورة، ثم إنهم قالوا إن نية المرأة ليست بشيء، فأما إذا نوت وعملت ما نوت فلم ينفوا تأثير العمل مع النية، على أن النية المطلقة إنما تتعلق بما يملكه الناوي، فعلم أنهم أرادوا بالنية أن تتزوج بالأول، ولا ريب أنها إذا نوت أن تتزوج بالأول لم يؤثر ذلك شيئا كما تقرر فإن هذه النية لا تتعلق بنكاح الثاني، ولم يكن اللفظ." (١)

"وليس هذا مطابقا للغة الرسل والقرآن، وعالم الخلق عندهم كما يذكره أبو حامد عالم الأجسام: العقل والنفوس، فيسميها عالم الأمر، وقد يسمي (العقل) عالم الجبروت (والنفوس عالم الملكوت،) و (الأجسام) عالم الملك، ويظن من لم يعرف لغه الرسل ولم يعرف معنى الكتاب والسنة أن ما في الكتاب والسنة من ذكر الملك والملكوت والجبروت موافق لهذا، وليس الأمر كذلك.

التحقيق في المخلوق والمحدث والقديم الأزلي

وهؤلاء يلبسون على المسلمين تلبيسا كثيرا كإطلاقهم أن الفلك محدث، أي معلول، مع أنه قديم عندهم، والمحدث لا يكون إلا مسبوقا بالعدم، ليس في لغة العرب ولا في لغة أحد أنه يسمى القديم الأزلي: محدثا، والله قد أخبر أنه خالق

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣١٩/٦

كل شيء.

وكل مخلوق فهو محدث، وكل محدث كائن بعد أن لم يكن، لكن ناظرهم أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة مناظرة قاصرة لم يعرفوا بها ما أخبر به الرسول، ولا أحكموا فيها قضايا العقول، فلا للاسلام نصروا، ولا للأعداء كسروا، وشاركوا أولئك في بعض قضاياهم الفاسدة، ونازعوهم في بعض المعقولات الصحيحة فصار قصور هؤلاء في العلوم السمعية والعقلية من أسباب قوة ضلال أولئك، كما قد بسط في غير هذا الموضع.." (١)

"قالوا: ولما علمت السحرة صدق فرعون فيما قاله، أقروا له بذلك وقالوا: ﴿اقض ما أنت قاض إنما تقضي هذه الحياة﴾ قالوا: فصح قول فرعون: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ .

وكان فرعون عين الحق، ثم أنكروا حقيقة اليوم الآخر، فجعلوا أهل النار يتنعمون كما يتنعم أهل الجنة، فصاروا كافرين بالله واليوم الآخر، وبملائكته وكتبه ورسله، مع دعواهم أنهم خلاصة خاصة الخاصة من أهل ولاية الله، وأنهم أفضل من الأنبياء وأن الأنبياء إنما يعرفون الله من مشكاتهم.

وليس هذا موضع بسط إلحاد هؤلاء، ولكن لما كان الكلام في أولياء الله، والفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وكان هؤلاء من أعظم الناس ادعاء لولاية الله، وهم أعظم الناس ولاية للشيطان، نبهنا على ذلك، ولهذا عامة كلامهم، إنما هو في الحالات الشيطانية، ويقولون ما قاله صاحب الفتوحات (باب أرض الحقيقة) ويقولون: هي أرض الخيال. فتعرف بأن الحقيقة التي يتكلم فيها هي خيال، ومحل تصرف الشيطان، فإن الشيطان يخيل للأنسان الأمور بخلاف ما هي.." (٢)

"وهذا باب واسع.

(و) قد بسط الكلام على كرامات الأولياء في غير هذا الموضع.

وأما ما نعرفه نحن عيانا ونعرفه في هذا الزمان فكثير، ومما ينبغي أن يعرف أن الكرامات قد تكون بحسب حاجة الرجل، فإذا احتاج إليها الضعيف الايمان أو المحتاج، أتاه منها ما يقوي إيمانه ويسد حاجته، ويكون من هو أكمل ولاية لله منه مستغنيا عن ذلك، فلا يأتيه مثل ذلك، لعلو درجته وغناه عنها، لنقص ولايته.

ولهذا كانت هذه الأمور في التابعين أكثر منها في الصحابة، بخلاف من يجري على يديه الخوارق لهدي الخلق ولحاجتهم، فهؤلاء أعظم درجة.

بعض الأحوال الشيطانية

وهذا بخلاف الأحوال الشيطانية، مثل حال عبد الله بن صياد الذي ظهر في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وكان قد ظن بعض الصحابة أنه الدجال، وتوقف النبي صلى الله عليه وسلم في أمره حتى تبين له فيما بعد أنه ليس هو الدجال،

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ابن تيمية ص/١٠٢

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ابن تيمية ص/١٠٧

لكنه كان من جنس الكهان.

قال له النبي صلى الﻟﻪ عليه وسلم: «قد خبأت لك خبأ، قال: الدخ الدخ.

وقد كان خبأ له سورة الدخان، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: إخسأ فلن تعدو قدرك» يعني إنما أنت من إخوان الكهان،." (١)

"الصفات الفعلية المتعلقة بالمشيئة بذاته. فمن لم يجوز ذلك قال: إنه لما خلق العالم لم ينتقل هو ولم يتغير؛ بل خلقه مباينا له، لم يدخل في العالم ولم يدخل العالم فيه، وحدث بينه وبين العالم إضافة التحتية، وحدوث الإضافات جائزا اتفاقا؛ بل لا بد منه. وهذا قول من يقول: الاستواء إضافة محضة، وأنه فعل فعلا في العرش صار به مستويا عليه بكونه خلق العرش تحته فلزم أن يكون هو فوقه من غير حركة من الرب ولا تحول قائم بذاته.

والجواب الثاني: جواب من يجوز قيام الأفعال الإرادية بذاته كما هو المفهوم من النصوص، وهؤلاء يلتزمون ما ذكر من معنى الانتقال والحركة؛ لكن منهم من يقر بالمعنى دون اللفظ لكون الشرع لم يرد بهذا اللفظ، وإنما ورد بلفظ الاستواء والمجيء والنزول ونحو ذلك.

ومنهم من يقر باللفظ أيضا ويقول إن ذلك لا يستلزم الحدوث، وأن الاستدلال بذلك على الحدوث باطل. ومن قال: إن ذلك حجة إبراه يم عليه السلام فقد أبطل، بل قصته تدل على نقيض المطلوب، كما **قد بسط كلام** الناس عليها في غير هذا المكان وهذا الذي احتملته هذه الورقة (١) .

[قول ابن كلاب هنا جيد]

قال ابن كلاب في بعض كتبه: وأخرج من النظر والأثر من قال: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه. حكاه عنه شيخ الإسلام في عامة كتبه الكلامية (٢) .

قال شيخنا: وعلى ذلك [إثبات الرؤية] جميع أهل السنة وسلف

---

(١) مختصر الفتاوى المصرية ص٥٨١-٥٨٤ تفهرس تابعه جـ١/ص٨٩، ٩٤، ١١٣ من الفهارس العامة لمجموع فتاوى ابن تيمية.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ص١٧٩ تفهرس تابعة جـ١/٨٩ من الفهارس العامة.." (٢)

"ومنهم من جعل الروح جزءا من أجزاء البدن وهو الريح الذي يدخل البدن ويخرج منه، والبخار الذي من القلب. وهذه الأقوال فاسدة.

والذي عليه السلف أن الروح التي تقبض بالموت ليست هي البدن ولا جزء منه ولا صفة من صفاته؛ بل هي جوهر قائم بنفسه، ودلائل الكتاب والسنة على ذلك كثيرة جدا.

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ابن تيمية ص/١٦٦

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧٠/١

لكن هؤلاء مع غلطهم وضلالهم أقرب إلى الإسلام ممن قال: إن هذه الروح ليست داخل العالم ولا خارجه ولا توصف بحركة ولا سكون ولا دخول ولا خروج ولا تحول ولا انتقال، وأن المعاد ليس إلا لها وأن البدن لا يعاد، فإن إنكار معاد الأبدان كفر بين، وقد علم من دين الإسلام فساده، وأن المكذبين بالمعاد مراغمون للرسل مراغمة بينة كما قد بسط في موضعه (١) .

فصل

[الإيمان بمعاد الأرواح والأبدان، وما يحصل للروح في البرزخ من نعيم أو عذاب]

عظيم المنفعة في «أمر المعاد» وذلك أن مذهب أهل السنة والجماعة ما دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها الإيمان بالقيامة العامة التي يقوم الناس فيها من قبورهم لرب العالمين، ويجزي العباد حينئذ ويحاسبهم، ويدخل فريقا الجنة وفريقا النار، كما هو مبين في الكتاب والسنة.

والإيمان مع ذلك بنعيم القبر وبعذابه، وبما يكون في البرزخ من حين الموت إلى حين القيامة من نعيم وعذاب فالإنسان منذ تفارق

---

(١) مختصر الفتاوى ص٨٦ أو الفهارس العامة جـ١/٤٥.." (١)

"في أصحابي لا تتخذوهم غرضا» وقال: «إنما هم بمنزلة النجوم بمن اقتديتم منهم اهتديتم» قال: فقد احتج بهذا اللفظ فدل عل صحته عنده (١) .

[إذا اختلف الصحابة في مسألتين على قولين فهل يجوز لمن بعدهم القول بالتفرقة؟]

مسألة: فإن اختلف الصحابة في مسألتين على قولين؛ أحدهما بالإثبات فيهما والآخر بالنفي فيهما جاز لمن بعدهم القول بالتفرقة، وأن يقول في كل مسألة بقول طائفة منهم، في قول أكثر العلماء.

وحكى ابن برهان لأصحابه في ذلك وجهين:

أحدهما: كما قدمنا اختاره القاضي. وحكى أبو الخطاب عن أحمد ما يدل عليه في التي قبلها.

والثاني: لا يجوز اختاره أبو الخطاب وزعم أنه ظاهر كلام أحمد في رواية الأثرم وأبي الحارث، وأشار إلى عموم كلامه (٢) في التي قبلها، وذكر أنه متى صرحوا بالتسوية لم تجز التفرقة ولم يذكر خلافا.

ولنا وجه ثالث بالتفرقة، اختاره المقدسي، وقال قوم منهم الحلواني والمقدسي: إن صرحوا بينها بالتسوية لم تجز التفرقة، وإلا جازت، قال أبو الطيب: وهو قول أكثرهم، وقد ذكر أصحابنا في بسط كلامهم في التي قبلها ما يقتضي أن هذا من جملتها حيث ذكروا في حجة المخالف تفرقة مسروق بين زوج وأبوين وبين امرأة وأبوين (٣) وقد أجاب ابن برهان بما يوافق ما قلنا وأنه ليس النزاع في ذلك.

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٩٢/١

[والد شيخنا] : وذكر القاضي أبو يعلى في الكفاية أنهم إن صرحوا بالتسوية لم يجز إحداث قول ثالث بالتفرقة وإن لم يصرحوا فوجهان.

---

(١) المسودة ص ٣٢٦ ف ٢/١٠.

(٢) نسخة: «إلى عموم نصه» .

(٣) هما المسألتان الغراوان في الميراث.." (١)

"أوهم امرأته القرآن. وقد يكون واجبا إذا تضمن دفع ضرر يجب دفعه ولا يندفع إلا بذلك.

قال شيخنا: والضابط: أن كل ما وجب بيانه فالتعريض فيه حرام، لأنه كتمان وتدليس (١) .

[المجاز]

مسألة: في القرآن مجاز نص عليه بما خرجه في متشابه القرآن في قوله: «إنا» و «نعلم» و «منتقمون» هذا من مجاز اللغة، يقول الرجل: إنا سنجري عليك رزقك، إنا سنفعل بك خيرا.

[قال شيخنا: قد يكون مقصوده يجوز في اللغة] (٢) .

[شيخنا] : ... ... فصل

استدل القاضي على أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون متناولا لموضع الحقيقة والمجاز بقوله: ﴿فتحرير رقبة﴾ [٤/٩٢] متناول للرقبة الحقيقية ولغيرها من الأعضاء على طريق المجاز وكذلك قوله: اشتريت كذا وكذا رأسا من الغنم، متناول للرأس الذي هو العضو المحسوس ولسائر الأعضاء.

قال شيخنا: قلت: هذا نقل اللفظ من الخصوص إلى العموم، وهو من باب الحقيقة العرفية؛ لأن الرأس أدخل في اللفظ من سائر

الأعضاء بهذا الوضع؛ لكن اجتمع فيه الوصفان فهو مدلول عليه بهما جميعا فليس هذا من موارد النزاع: لكن تقرير كلامه: أنه إذا صار يعم

---

(١) إعلام الموقعين ٣/٢٤٦، ٢٤٧ ف ٢/١٣، ١٤.

(٢) المسودة ص ١٦٤، ١٦٥ قلت: وقد بسط شيخ الإسلام في نفي المجاز في القرآن وفي اللغة في كتاب الإيمان وغيره وذكر هذه الأمثلة وغيرها وأجاب عنها وكذلك تلميذه ابن القيم وكتابه على هذا المنوال لا تقرير له. والفهارس ج ٢/١٣ و ١/٢٣٩. فهو في نظري حكاية لتقسيمهم الكلام إلى حقيقة ومجاز وبيان وجوه المجاز عندهم.." (٢)

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/١٢٢

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢/١٦٨

"[الفعل في حال حدوثه مأمور به]

مسألة: الفعل في حال حدوثه مأمور به. قال ابن برهان: هذا مذهبنا، خلافا للمعتزلة ليس مأمورا به. قال: والخلاف لفظي، وبسط الكلام في ذلك، **وكذلك بسط الجويني** قوله في ذلك وفيه الإنكار على الفريقين خصوصا أصحابه بكلام محقق.

قال شيخنا -بعد «خلافا للمعتزلة ليس مأمورا به» -: وهذا مقتضى قول ابن عقيل في مسألة الأمر بالموجوده فإنه التزم أن المؤمن ليس مأمورا بالإيمان عند وجوده، وأنه لا يصح منه فعل ما هو موجود، كالقيام لا يصح أن يفعله [القائم] لاستغنائه بوجوده عن موجود، والمؤمن لا يفعل الإيمان إلا في مستقبل الحال، وهنا خلاف المذهب (١) .

[الأسماء التي ليس بين معانيها قدر مشترك ...]

قال ابن القيم رحمه الله: وحكى المتأخرون عن الشافعي رحمه الله والقاضي أبي بكر أنه إذا تجرد عن القرائن وجب حمله على معنييه كالاسم العام، لأنه أحوط إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا سبيل إلى معنى ثالث، وتعطيله غير ممكن، ويمتنع تأخير البيان عن وقت الحاجة فإذا جاء وقت العمل ولم يتبين أن أحدهما هو المقصود بعينه علم أن الحقيقة غير مرادة، إذ لو أريدت لبينت فتعين المجاز، وهو مجموع المعنيين. ومن يقول: إن الحمل عليهما بالحقيقة يقول: لما لم يتبين أن المراد أحدهما على أنه أراد كليهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: في هذه الحكاية عن الشافعي والقاضي نظر.

وأما القاضي فمن أصله الوقوف في صيغ العموم، وأنه لا يجوز حملها على الاستغراق إلا بدليل. فمن يقف في ألفاظ العموم كيف

يجزم في الألفاظ المشتركة بالاستغراق بغير دليل؛ وإنما الذي ذكره في

---

(١) المسودة ص ٧٠ ف ١٧/٢.." (١)

"فإن قيل: ففي حديث القلتين: «أنه سئل عن الماء يكون بأرض الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب؟ فقال: إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث» وفي لفظ: «لم ينجسه شيء» .

قيل: حديث القلتين فيه كلام **قد بسط في** غير هذا الموضع، وبين أنه من كلام ابن عمر لا من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - (١) .

فإذا صح فمنطوقه موافق لغيره، وهو أن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجسه شيء.

وأما مفهومه إذا قلنا بدلالة مفهوم العدد فإنما يدل على أن الحكم في المسكوت عنه مخالف للحكم في المنطوق بوجه من الوجوه لتظهر فائدة التخصيص بالقدر المعين، ولا يشترط أن يكون الحكم في كل صورة من صور المسكوت عنه مناقضة للحكم في كل صورة من صور المنطوق، وهذا مفهوم قولهم: المفهوم لا عموم له، فلا يلزم أن يكون كل ما لم

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٨٨/٢

يبلغ القلتين ينجس؛ بل إذا قيل بالمخالفة في بعض الصور حصل المقصود؛ والمقدار الكثير لا يغيره ورود ما ورد عليه في العادة؛ بخلاف القليل فإنه قد يغيره، وذلك إذا سأل عنه فإنه لا يحمل النجاسة في العادة فلا ينجسه، وما دونه فقد يحمل وقد لا يحمل، فإن حملها تنجس وإلا فلا، وحمل النجاسة هو كونها محمولة فيه.

ويحقق ذلك أيضا أن النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يذكر هذا التقدير ابتداء وإنما ذكره في جواب من سأله عن مياه الفلاة التي تردها السباع والدواب.

والتخصيص إذا كان له سبب غير اختصاص الحكم لم يبق حجة

---

(١) هذه نهاية المطبوع في المجموع، ويبتدي ما لم يطبع من قوله: فإذا صح منطوقه إلى آخر الفتوى، وهو تكميل لبيان الأحكام التي في صدر هذه الفتوى.." (١)

"إذا خير بين الإطعام والكسوة والعتق، فإنه وإن كان أحد الخصال أفضل فيجوز له فعل المفضول، وكذلك لابس الخف إذا خير بين المسح وبين الغسل وإن كان أحدهما أفضل، وكذلك المصلي إذا خير بين الصلاة في أول الوقت وآخره وإن كان أحدهما أفضل، وكذلك تخيير الأكل والشارب بين أنواع الأطعمة والأشربة المباحة وإن كان نفس الأكل والشرب واجبا عند الضرورة حتى إذا تعين المأكول وجب أكله وإن كان ميتة، فمن اضطر إلى أكل الميتة وجب عليه أكلها في المشهور عن الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل العلم، وكذلك تخيير الحاج بين التمتع والإفراد والقران عند الجمهور الذين يخيرون الثلاثة، ويخير المسافر بين الفطر والصوم عند الجمهور.

وأما من يقول لا يجوز أن يحج إلا متمتعا وأنه يتعين الفطر في السفر، كما يقوله طائفة من السلف والخلف من أهل السنة والشيعة فلا يجيء هذا على أصلهم، وكذلك القصر عند الجمهور الذين يقولون: ليس للمسافر أن يصلي إلا ركعتين ليس له أن يصلي أربعا؛ فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يصل في السفر قط إلا ركعتين ولا أحد من أصحابه في حياته، وحديث عائشة التي تذكر فيه: «أنه –أو: أنها– صلت في حياته في السفر أربعا» ، كذب عند حذاق أهل العلم بالحديث كما **قد بسط في** موضعه.

إذ المقصود هنا: أن التخيير في الشرع نوعان

فمن خير فيما يفعله لغيره بولايته عليه أو بوكالة مطلقة لم يبح له فيها فعل ما شاء، فعليه أن يختار الأصلح.

وأما من تصرف لنفسه فتارة يأمره الشارع باختيار ما هو الأصلح بحسب اجتهاده، كما يأمر المجتهد بطلب أقوى الآراء، بل وأصلح الأحكام في نفس الأمر، وتارة يبيح له ما شاء من الأنواع التي خير بينهما كما تقدم، هذا إذا كان مكلفا.." (٢)

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٤/٣

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧٤/٥

"أصحاب أحمد، ثم طرد أبو حنيفة قياسه فصحح نكاح الشغار بناء على أن لا موجب لفساده إلا إشغاره عن المهر، وهذا ليس مفسدا.

وأما الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد فتكلفوا الفرق بن الشغار وغيره بأن فيه تشريكا في البضع أو تعليقا للعقد أو غير ذلك مما قد بسط في غير هذا الموضع، وبين فيه أن كل هذه فروق غير مؤثرة، وأن الصواب مذهب أهل المدينة مالك وغيره وهو المنصوص عن أحمد في عامة أجوبته وعليه أكثر قدماء أصحابه: أن العلة في إفساده هي شرط إشغار النكاح عن المهر، وأن النكاح ليس بلازم إذا شرط فيه نفي المهر أو مهر فاسد، فإن الله فرض فيه المهر، فلم يحل لغير الرسول النكاح بلا مهر، فمن تزوج بشرط أن لا يجب مهر فلم يعقد النكاح الذي أذن الله فيه فإن الله إنما أباح العقد لمن يبتغي بما له محصنا غير مسافح كما قال تعالى: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين﴾ [٤/٢٤] فمن طلب النكاح بلا مهر فلم يفعل ما أحل الله، وهذا بخلاف من اعتقد أنه لا بد من مهر لكن لم يقدره، كما قال تعالى: ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين * وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة﴾ الآية [٢/٢٣٦-٢٣٧] فهذا نكاح المهر المعروف وهو مهر المثل.

قالوا: فهذا هو الفرق بين النكاح وبين البيع، فإن البيع بثمن المثل وهو السعر أو الإجارة بثمن المثل لا يصح بخلاف النكاح.

وقد سلم لهم هذا الأصل الذي قاسوا عليه الشافعي وكثير من أصحاب أحمد في البيع، وأما في الإجارة فأصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم يقولون: إنه يجب أجرة المثل فيما جرت العادة فيه، في مثل ذلك، كمن دخل حمام حمامي يدخلها الناس بالكراء، أو سكن في." (١)

"١- يذكر شيخ الإسلام - رحمه الله - في كتابه أقوال ومذاهب المخالفين من فلاسفة ومتكلمين، ويردها إلى أصولها.

فيوضح الأصول البدعية التي قامت عليها، ويبين مخالفتها لأصول الرسول صلى الله عليه وسلم، ويذكر اللوازم التي التزمها أصحابها لأجلها، ثم ينقضها، ويرد عليها، وينبه إلى أقوال من طعن فيها أو رد عليها.

ويجتث هذه الأصول من جذورها، فتنهار الأقوال بأصحابها مع الأسس التي بنوا عليها، وتسوى بهم الأرض، فلا ترى لهم بناء مشيدا.

٢- يكثر - رحمه الله - من الاستطرادات، وبسط الكلام في سرد أدلة الخصم، وذكر حججه.

ولكن ليس ذلك حشوا، بل هو شديد العلاقة بأصل الكلام، حتى إن المنصف يدرك أن ما بسط من الكلام هذا موضعه، ولو ترك ذلك لقلت فائدة من يراجعه.

٣- أما عن طريقته - رحمه الله - في الرد على الخصوم، أو عرض مذهب أهل السنة في المسألة: فإنه قد يوجز تارة،

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية ٧٩/٥

ويحيل على مؤلفاته الأخرى، بقوله: كما قد بسط في غير هذا الموضع، أو: قد بسطناه في موضع آخر، أو: وبسط هذا له موضع آخر، ... وهكذا. أو يطيل النفس في الرد.

وينصر في رده المذهب الحق والقول الصحيح الذي يعتمد على الكتاب والسنة، مدللا له بكلام الله، أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أقوال الصحابة والتابعين؛ من أئمة سلف هذه الأمة المهديين.

٤- يكثر - رحمه الله - من تعضيد كلامه بأقوال العلماء، أو كلام المفسرين، أو أقوال النحويين ليدلل على صحة ما ذهب إليه.." (١)

"فصل كل ما يدل علىالنبوة آية وبرهان عليها

وحقيقة الأمر أن ما يدل على النبوة هو آية على النبوة، وبرهان عليها. فلا بد أن يكون مختصا بها، لا يكون [مشتركا] ١ بين الأنبياء وغيرهم؛ فإن الدليل هو مستلزم لمدلوله، لا يجب أن يكون أعم وجودا منه، بل إما أن يكون مساويا له في العموم والخصوص، أو يكون أخص منه. وحينئذ فآية النبي لا تكون لغير الأنبياء. لكن إذا كانت معتادة لكل نبي، أو لكثير من الأنبياء، لم يقدح هذا فيها، فلا يضرها أن تكون معتادة للأنبياء.

وصف الآية بأنها خارقة أو غير خارقة وصف لا ينضبط

وكون الآية خارقة للعادة، أو غير خارقة: هو وصف لم يصفه القرآن، والحديث، ولا السلف.

وقد بينا في غير هذا الموضع أن هذا وصف لا ينضبط٢، وهو عديم التأثير؛ فإن نفس النبوة معتادة للأنبياء، خارقة للعادة بالنسبة إلى غيرهم.

إن كون الشخص يخبره الله بالغيب خبرا معصوما هذا مختص بهم، وليس هو موجودا لغيرهم، فضلا عن كونه معتادا.

---

١ في ((خ)) : مشركا. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ انظر من كتب شيخ الإسلام: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ٥/٤١٢-٤٢١، ٦/٣٨٠-٤٠٤، ٤٩٦-٥٠٥. ومنهاج السنة النبوية ٣/٢٢٨.

وقد بسط المؤلف رحمه الله الكلام على هذا في مواضع من كتابنا هذا. راجع ص ٩٩٠، ١٠١٧، وغيرها.." (٢)

"من دوني أولياء ... [ولا يشرك بعبادة ربه أحدا] ١﴾ ٢، وفي مريم تنزيهه عن الولد في أول السورة٣، وآخرها٤ ظاهر. وعن الشريك: في مثل قصة إبراهيم٥، وفي تنزيل٦، وغير ذلك. وفي الأنبياء تنزيهه عن الشريك والولد، وكذلك في المؤمنين: ﴿ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله﴾ ٧، وأول الفرقان: ﴿الذي له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك﴾ ٨. وأما طه، والشعراء مما بسط فيه قصة موسى.

فالمقصود الأعظم بقصة موسى إثبات الصانع٩، ورسالته؛ إذ كان فرعون منكرا. ولهذا عظم ذكرها في القرآن، بخلاف

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/١٠٦

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/١٦٣

قصة غيره؛ فإن فيها الرد على المشركين المقرين بالصانع، ومن جعل له ولدا من المشركين، وأهل الكتاب١٠.

١ ما بين المعقوفتين لا يوجد في ((ط)) فقط، ويوجد بدلا منه: ﴿إنا أعتدنا جهنم للكافرين نزلا﴾ .

٢ سورة الكهف، الآيات ١٠٢-١١٠.

٣ في قوله جل وعلا: ﴿ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه﴾ . [مريم، ٣٥] .

٤ في نحو قوله جل وعلا: ﴿وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا﴾ . [مريم، ٩٢] .

٥ انظر: سورة مريم، الآيات ٤٢-٤٨.

٦ قال تعالى: ﴿تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم. إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصا له الدين﴾ . [الزمر، ١-٢] .

٧ سورة المؤمنون، الآية ٩١.

٨ سورة الفرقان، الآية ٢.

٩ الصانع: ليس من أسماء الله تعالى، وإنما ذلك من باب الإخبار. وما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته؛ كالشيء، والموجود، والصانع، والقائم بنفسه، والقديم؛ فإنه يخبر به عنه إن احتيج إليه، وإن كان لا يدعى بمثل هذه الأسماء التي ليس فيها ما يدل على المدح.

انظر: مجموع الفتاوى ٩/٣٠٠-٣٠١. وبدائع الفوائد ١/١٦١.

١٠ انظر: الجواب الصحيح ٦/٤٤٥.." (١)

"جئتم شيئا إدا﴾ ١، إلى قوله: ﴿إن كل من في السموات والأرض إلا آت الرحمن عبدا﴾ ٢، وقال تعالى: ﴿وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه بل له ما في السموات والأرض كل له قانتون﴾ ٣.

فإن كون المخلوق مملوكا لخالقه، وهو مفتقر إليه من كل وجه، والخالق غني عنه يناقض اتخاذ الولد؛ [لأنه] ٤ إنما يكون لحاجته إليه في حياته، أو ليخلفه بعد موته. والرب غني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه، وهو الحي الذي لا يموت.

والوالد في نفسه [مفتقر] ٥ إلى ولد مخلوق، لا حيلة له فيه، بخلاف من يشتري المملوك فإنه باختياره ملكه، ويمكنه إزالة ملكه؛ فتعلقه به من جنس تعلقه بالأجانب. والولادة بغير اختيار الوالد. والرب يمتنع أن يحدث شيء بغير اختياره. واتخاذ الولد هو عوض عن الولادة لمن لم يحصل له، فهو أنقص في الولادة.

ولهذا من قال بالإيجاب الذاتي بغير مشيئته وقدرته، فقوله من جنس قول القائلين بالولادة الحاصلة بغير الاختيار، بل قولهم شر من قول النصارى ومشركي العرب من بعض الوجوه؛ كما قد بسط الكلام على هذا

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/١٨٣

١ سورة مريم، الآيتان ٨٨-٨٩.

٢ سورة مريم، الآية ٩٣.

٣ سورة البقرة، الآية ١١٦.

٤ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٥ في ((خ)) : افتقار. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .." [1]

"يقول ذلك من يقوله من المعتزلة١، [وغيرهم] ٢؛ كابن حزم٣، وغيره.

قول الأشاعرة

وقيل: بل الدليل هو الخارق للعادة، بشرط الاحتجاج به على النبوة، والتحدي بمثله. وهذا منتف في السحر، والكرامة؛ كما يقول ذلك من يقوله من متكلمي أهل الإثبات٤؛ كالقاضيين أبي بكر٥، وأبي يعلى٦، وغيرهما.

البيان: كتاب الباقلاني

وقد بسط القاضي أبو بكر٧ الكلام في ذلك، في كتابه المصنف٨ في الفرق بين المعجزات، والكرامات، والحيل، والكهانات، والسحر، والنيرنجيات٩.

---

١ انظر المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار ١٨٩/١٥.

٢ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) . وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٣ انظر المحلى لابن حزم ٣٦/١.

٤ يعني الأشاعرة.

وانظر قولهم في المعجزة، في: أصول الدين للبغدادي ص ١٧٥، ١٨٥. والإرشاد للجويني ص ٣٠٧-٣١٥. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٣٩. وشرح المقاصد للتفتازاني ١١/٥.

٥ الباقلاني. سبقت ترجمته. وانظر كلامه في كتابه البيان ص ١٩-٢٠، ٤٦-٤٩. وانظر: الإرشاد للجويني ص ٣١٢-٣١٣. وأصول الدين للبغدادي ص ١٧٠-١٧١. والمواقف للإيجي ص ٣٣٩-٣٤٠.

٦ سبقت ترجمته.

٧ الباقلاني.

٨ طبع هذا الكتاب أول مرة، ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي عام ١٩٥٨، في المكتبة الشرقية ببيروت.

٩ النيرنج - بالكسر: أخذ كالسحر، وليس به، وإنما هو تشبيه، وتلبيس.

انظر: اللسان ٣٧٦/٢. والقاموس المحيط ص ٢٦٥.." [2]

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١٨٦/١

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢١٤/١

"لا يصير دليلا بدعوى المستدل أنه دليل.

الذين ادعوا النبوة ظهرت لهم خوارق ولم يعارضهم أحد

وقد بسط الكلام في ذلك، وجوز أن [تظهر] ١ المعجزات على يد كاذب٢، إذا خلق الله مثلها على يد من يعارضه؛ فعمدته سلامتها من المعارضة بالمثل، مع أن المثل عنده موجود، وآيات الأنبياء لها أمثال كثيرة لغير الأنبياء، لكن يقول٣ إن من ادعى الإتيان؛ فإما أن لا يظهرها الله على يديه، وإما أن [يقيض] ٤ من يعارضه بمثلها. هذا عمدة القوم، وليس فرقا حقيقيا بين النبي والساحر، وإنما هو مجرد دعوى.

وهذا يظهر ب الوجه السادس: وهو أن من الناس من ادعى النبوة٥، وكان كاذبا، وظهرت على يده بعض هذه الخوارق، فلم يمنع منها، ولم يعارضه أحد، بل عرف أن هذا الذي أتى به ليس من آيات الأنبياء، وعرف كذبه بطرق متعددة؛ كما في قصة الأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب، [والحارث] ٦ الدمشقي، وبابا الرومي، وغير هؤلاء٧ ممن ادعى النبوة. فقولهم: إن الكذاب لا يأتي بمثل هذا الجنس، ليس كما ادعوه٨.

---

١ في ((خ)) : يظهر. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ انظر: البيان للباقلاني ص٤٧-٤٨، ٩١، ٩٤. والإرشاد للجويني ص٣١٩، ٣٢٨.

٣ انظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٩٧.

٤ في ((ط)) فقط: يقبض.

٥ مثل مسيلمة الكذاب.

٦ في ((م)) ، و ((ط)) : والحارس.

٧ وكل هؤلاء سبق التعريف بهم.

٨ قال شيخ الإسلام في معرض الرد عليهم في الجواب الصحيح: "أنت تجوز انتقاض العادة، وليس لانتقاضها عندك سبب تختص به، ولا حكمة انتقضت لأجلها، بل لا فرق عندك بين انتقاضها للأنبياء والأولياء والسحرة وغير ذلك. ولهذا قلتم: ليس بين معجزات الأنبياء، وبين كرامات الأولياء والسحرة فرق، إلا مجرد اقتران دعوى النبوة والتحدي بالمعارضة، مع عدم المعارضة، مع أن التحدي بالمعارضة قد يقع من المشرك، بل ومن الساحر، فلم يثبتوا فرقا يعود إلى جنس الخوارق المفعولة، ولا إلى قصد الفاعل والخالق، ولا قدرته، ولا حكمته". الجواب الصحيح ٦/٤٠١.." (١)

"الجهمية التزموا لأجلها نفي الأسماء والصفات

فالجهمية التزموا لأجلها نفي أسماء الله وصفاته، إذ كانت الصفات أعراضا تقوم بالموصوف، ولا يعقل موصوف بصفة إلا الجسم١، فإذا اعتقدوا حدوثه، اعتقدوا حدوث كل موصوف بصفة، والرب تعالى قديم. فالتزموا نفي صفاته. وأسماؤه مستلزمة لصفاته؛ فنفوا أسماءه الحسنى٢، وصفاته العلا٣.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٢٣٣

المعتزلة التزموا نفي الصفات

والمعتزلة استعظموا نفي الأسماء لما فيه من٤ تكذيب القرآن تكذيبا ظاهر الخروج عن العقل والتناقض؛ فإنه لا بد من التمييز بين الرب وغيره بالقلب واللسان، فما لا يميز من غيره لا حقيقة له ولا إثبات. وهو حقيقة قول الجهمية؛ فإنهم لم يثبتوا في نفس الأمر شيئا قديما البتة٥.

---

١ في ((خ)) : لجسم. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ حكى عنهم شيخ الإسلام في موضع آخر أنهم يقولون عن الله تعالى: "ليس له اسم؛ كالشيء، والحي، والعليم، ونحو ذلك؛ لأن هـ إذا كان له اسم من هذه الأسماء، لزم أن يكون متصفا بمعنى الاسم؛ كالحياة، والعلم؛ فإن صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه، وذلك يقتضي قيام الصفات به، وذلك محال ... ". مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥/٦.

٣ **وقد بسط شيخ** الإسلام رحمه الله الكلام عن تعطيل الجهمية لأسماء الله وصفاته مستندين لدليل الأعراض وحدوث الأجسام في مواضع كثيرة من كتبه الفريدة. انظر: على سبيل المثال: شرح حديث النزول ص ١٥٧. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٩/١، ٣٠٥،، ٢٦٠/١٠. ومنهاج السنة النبوية ٩٧/٢-٩٩) .

٤ في ((خ)) : مع. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٥ وأسماء الله تعالى يثبتونها على أنها مجاز في الرب جل وعز؛ إذ إثباتها على الحقيقة يستلزم إثبات ما دلت عليه من صفات. وهذا ما يفر المعتزلة من إثباته.. لأنهم يزعمون أن إثبات الصفات لله تعالى يقتضي أن يكون جسما.

انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٤١/١. ومنهاج السنة النبوية ٣٦١/٣. وشرح الطحاوية ٢٤/١-٢٥.." (١)

"من نفى صفة لزمه نفي جميع الصفات

وقد بسط هذا في مواضع١، وبين أن كل من نفى صفة مما أخبر به الرسول لزمه نفي جميع الصفات، فلا يمكن القول بموجب أدلة العقول، إلا مع القول بصدق الرسول؛ فأدلة العقول مستلزمة لصدق الرسول٢؛ فلا يمكن مع عدم تصديقه القول بموجب العقول، بل من كذبه فليس معه لا عقل، ولا سمع؛ كما أخبر الله تعالى عن أهل النار:

قال تعالى: ﴿كلما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها ألم ياتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير﴾ ٣، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع٤.

---

١ انظر: من كتب ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٢٦٧/٢. ومجموع الفتاوى ٣٤٥/٦. ودرء تعارض العقل والنقل٤١/١. والتدمرية ص ٣١.

٢ أما المعقولات التي تخالف ما جاء به الرسول، فالمتأمل لها يجد أنها وضعت لتكذيب الرسول، لا لتصديقه؛ كما

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢٦٢/١

يزعم أصحابها؛ لذلك يصفها شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بتسميته لها: "ترتيب الأصول في تكذيب الرسول". انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢/٢٠٧.

٣ سورة الملك، الآيات ٨-١٠.

٤ انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٣٢٠. ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/٤٥٢.." [1]

"كان لم يزل متكلما بمشيئته، لزم وجود حوادث لا تتناهى١٢.

وأصل الطريقة أن هذا ممتنع، فصار حقيقة قول هؤلاء أنه صار متكلما بعد أن لم يكن متكلما.

فخالفوا قول السلف والأئمة، أنه لم يزل متكلما إذا شاء.

وبسط هذه الأمور له موضع آخر٣.

ذم السلف للكلام والمتكلمين

والمقصود هنا أن كثيرا من أهل النظر صار ما يوجبونه من النظر والاستدلال ويجعلونه أصل الدين والإيمان هو هذه الطريقة المبتدعة في الشرع، المخالفة للعقل، التي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمها وذم أهلها:

فذمهم للجهمية الذين ابتدعوا هذه الطريقة أولا متواتر مشهور، قد صنف فيه مصنفات٤. وذمهم للكلام والمتكلمين مما عني به أهل هذه الطريقة؛

---

١ في ((خ)) : (تتناهى) بدلا من (لا تتناهى) ، وهو غير مستقيم. والصواب ما في ((م)) ، و ((ط)) .

٢ وهم يقولون: إن الله تعالى لم يكن في الأزل متكلما إلا بمعنى القدرة على الكلام؛ لأنه لو كان متكلما أزلا بكلام متعلق بمشيئته وقدرته للزم وجود حوادث لا تتناهى في القدم، ويمتنع وجود حوادث لا أول لها.

انظر: توضيح معتقدهم في صفة الكلام في كتب ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٦/٥٢٤. والفرقان بين الحق والباطل ص ١٠٠. وبغية المرتاد ص ٣٦١.

٣ بسط شيخ الإسلام رحمه الله الكلام عن موقف المشبهة من صفة الكلام، ومخالفتهم للسلف والأئمة في هذه القضية في كتابه: رسالة في العقل والروح - موجود ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ٢/٣٣ -. وفي قاعدة نافعة في صفة الكلام - يوجد أيضا ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ٢/٧٥ -. وفي الفرقان بين الحق والباطل ص١٠٠-١٠١. وفي مجموع الفتاوى ٦/٥٢٤.

٤ فالإمام نعيم بن حماد، قال عنه الذهبي: "وضع ثلاثة عشر كتابا في الرد على الجهمية". انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/٥٩٩.

والإمام أحمد بن حنبل صنف كتابا في الرد على الجهمية والزنادقة. وهو مطبوع.

والإمام محمد بن أسلم الطوسي، له كتاب ((الرد على الجهمية)) . انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/١٩٧.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٢٦٤

والإمام ابن أبي حاتم له كتاب ((الرد على الجهمية)) . انظر: سير أعلام النبلاء١٣/٢٦٤.
والإمام ابن قتيبة له كتاب ((الرد على الجهمية)) . انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/٢٩٨.
والإمام عثمان بن سعيد الدارمي صنف في الرد على بشر المريسي، وفي الرد على الجهمية، وكلاهما مطبوع.
وغير هؤلاء كثير جدا ممن لا يحصون في موضع واحد ...." (١)

"وهذه الطريقة أصل ضلال هؤلاء؛ فإنهم أنكروا المعلوم بالحس، والمشاهدة، والضرورة العقلية؛ من حدوث المحدثات المشهود حدوثها، وادعوا أنه إنما يشهد١ حدوث أعراض لا حدوث أعيان، مع تنازعهم في الأعراض. ثم قالوا: والأجسام لا تخلو من الأعراض - وهذا صحيح، ثم قالوا: والأعراض حادثة. فاضطربوا هنا. ثم قالوا: وما لم يخل من الحوادث فهو حادث. وهذا أصل دينهم، وهو أصل فاسد مخالف للسمع والعقل، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع٢.

والمتفلسفة أشد مخالفة للعقل والسمع منهم، لكنهم عرفوا فساد طريقتهم هذه العقلية، فاستطالوا عليهم بذلك، وسلكوا ما هو أفسد منها كطريقة الإمكان والوجوب٣؛ كما **قد بسط في** موضع آخر٤؛
فلبسوا هذا الباطل بالحق الذي جاء به الرسول؛ وهو الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره

---

١ في ((ط)) : شهد، وما أثبت من ((خ)) ، و ((م)) .

٢ انظر: من كتب شيخ الإسلام: مجموع الفتاوى ٦/٣١٣، ٣٣٠. وشرح العقيدة الأصفهانية - ت مخلوف - ص ٧٠. وشرح حديث النزول ص ٧٣، وص ٤١٣-٤٢٠ - محقق -. وكتاب الصفدية ٢/١٦٣. ودرء تعارض العقل والنقل ٨/١٧٣. ورسالة في الصفات الاختيارية - ضمن جامع الرسائل ٢/٣١-٣٢ -. والفتاوى المصرية ٦/٥٥٢-٥٥٦.

٣ تقدم الكلام على مسلكهم - الوجوب والإمكان - قريبا ص ٣٠٧.

٤ انظر: من كتب شيخ الإسلام: شرح العقيدة الأصفهانية - ت السعوي - ص ٣٣١، ٤٤٢-٤٤٣. وشرح حديث النزول - محقق - ص ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٣٨. والفرقان بين الحق والباطل ص ١٠٢. ومنهاج السنة النبوية ١/٣٠٣-٣٠٤، ٣٥٢-٣٥٩، و٣/٣٦١-٣٦٢. ودرء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٦-٣٤٢، ٧/٢٤٢، ٣٤٥-٣٥٢، ٨/٩٧، ٩/٦٨، ٣٧٩، و١٠/٣١٦-٣١٧. ومجموع الفتاوى ١٢/٥٩٠، ١٣/١٥٧. ونقض تأسيس الجهمية ١/٢٢٣، ومجموع الرسائل الكبرى ١/٣٢٩-٣٣٠، ولابن القيم رحمه: مختصر الصواعق المرسلة ١/١٩٧-١٩٩، ومفتاح دار السعادة ١/١٥٨.." (٢)

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٢٧٤

(٢) النبوات لابن تـيمية ابن تيمية ١/٢٩٦

"أن تلك الجواهر التي ركب منها آدم باقية لم يزل في كل آدمي منها شيء. وهذا مكابرة؛ فإن بدن آدم لا يحتمل هذا كله، لا يحتمل أن يكون فيه جواهر بعدد ذريته، لا سيما وكل آدمي إنما خلق من مني أبويه. وهم يقولون: تلك الجواهر التي في مني الأبوين باقية بأعيانها في الولد. وهم يقولون: إن الجواهر لا تفنى، بل تنتقل من حال إلى حال. وكثير منهم يقول إنها مستغنية عن الرب بعد أن خلقها. وتحيروا فيما إذا أراد أن يفنيها: كيف يفنيها؟ كما قد ذكر في غير هذا الموضع١؛ إذ المقصود هنا التنبيه على أن أصل الأصول معرفة حدوث الشيء من الشيء؛ كحدوث الإنسان من المني، فهؤلاء ظنوا أنه لا يحدث إلا الأعراض٢.

ولهذا لما ذكر أبو عبد الله بن الخطيب الرازي في كتبه (الكبار والصغار) الطرق الدالة على إثبات الصانع لم يذكر طريقا صحيحا، وليس في كتبه وكتب أمثاله طريق صحيح لإثبات الصانع، بل عدلوا عن الطرق العقلية التي يعلمها العقلاء بفطرتهم؛ وهي التي دلتهم عليها الرسل، إلى طرق سلكوها

---

١ وقد بسط شيخ الإسلام رحمه الله الكلام في ذلك في: مجموع الفتاوى ٥/٤٢١-٤٢٥، ١٧/٢٤٢-٢٦٠. ودرء تعارض العقل والنقل ٣/٨٣-٨٦، ٤٤٤-٤٤٦. وشرح الأصفهانية ١/٢٦٢. ومنهاج السنة النبوية ١/٣٦٠، ٢/١٣٩-١٤١، ٢٠٢، ٥/٤٤٣-٤٤٤. ودرء تعارض العقل والنقل ١/١٢٢-١٢٤، ٣٠٨، ٥/١٩٥-٢٠٣، ٨/٢٥٢. وبيان تلبيس الجهمية ١/١٧٨، ٢٧٣.

وذكر الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله في أثناء تحقيقه لكتاب منهاج السنة النبوية ٢/١٤١، حاشية رقم (٤) أن لابن تيمية رحمه الله كتابا اسمه: ((إبطال قول الفلاسفة بإثبات الجواهر العقلية)) ، ذكره ابن عبد الهادي في كتابه العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص ٣٦، وابن قيم الجوزية في أسماء مؤلفات ابن تيمية ص ٢٠. وهذا الكتاب من كتب شيخ الإسلام المفقودة.

٢ في ((خ)) : عرض. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .." (١)

"فهذه الطريق لا تنفي أن يكون الرب بعض أجسام العالم.

وتلك باطلة، مع أن مضمونها أن الرب لا يتصف بشيء من الصفات، فهي لا تدل على صانع، وإن دلت على صانع، فليس بموجود، بل معدوم، أو متصف بالوجود والعدم؛ كما قد بسط في غير موضع١.

ولهذا يقول الرازي في آخر مصنفاته٢: لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلا، ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن؛ اقرأ في الإثبات: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾ ٣، ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ ٤، واقرأ في النفي: ﴿ليس كمثله شيء﴾ ٥،

---

١ انظر: درء تعارض العقل والنقل ٣/٨٣،، ٧/٢١٩، ٢٢٤-٢٣٢، ٣٠٠، ٣٠٤-٣٠٧،، ٨/٧٠-٨٨، ١٠٠، ١٠٦،

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٢٩٩

٣٠٠-٣٤٣. وشرح العقيدة الأصفهانية - ت السعوي - ص ٢٦١-٢٦٢. ومجموع الفتاوى ١٧/٢٦٧-٢٧٠.

٢ في كتاب ((أقسام اللذات)) .

وقد صرح شيخ الإسلام رحمه الله بذكر اسمه بقوله: وقد ذكر هذا الإمام لأتباعه أبو عبد الله الرازي في كتابه أقسام اللذات لما ذكر اللذة العقلية، وأنها العلم، وأن أعرف العلوم العلم بالله، لكنه العلم بالذات والصفات والأفعال، وعلى كل واحدة من ذلك عقدة: هل الوجود هو الماهية أم قدر زائد؟ وهل الصفات زائدة على الذات أم لا؟ وهل الفعل مقارن أم محدث؟ ثم قال: ومن الذي وصل إلى هذا الباب، أو ذاق من هذا الشراب! ". بيان تلبيس الجهمية ١/١٢٨-١٢٩.

وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله عن هذا الكتاب: (وهو كتاب مفيد، صنفه في آخر عمره) . اجتماع الجيوش الإسلامية ص ١٢١.

٣ سورة فاطر، الآية ١٠.

٤ سورة طه، الآية ٥.

٥ سورة الشورى، الآية ١١.." (١)

"وقال أبو الفرج١: "أسلم: أخلص. وفي الوجه قولان: أحدهما: أنه الدين، والثاني: العمل"٢.

وقال البغوي: ﴿أسلم وجهه لله﴾ : أخلص دينه لله، وقيل: أخلص عبادته لله، وقيل: خضع وتواضع لله، وأصل الإسلام: الاستسلام والخضوع، وخص الوجه لأنه إذا جاد بوجهه في السجود، لم يبخل بسائر جوارحه. ﴿وهو محسن﴾ في عمله، قيل: مؤمن، وقيل: مخلص٣.

قلت: قول من قال: خضع وتواضع لربه، هو داخل في قول من قال: أخلص دينه، أو عمله، أو عبادته لله؛ فإن هذا إنما يكون إذا خضع له وتواضع له دون غيره؛ فإن العبادة والدين والعمل له لا يكون إلا مع الخضوع له والتواضع، وهو مستلزم لذلك. ولكن أولئك٤ ذكروا مع هذا أن يكون هذا الإسلام لله وحده؛ فذكروا المعنيين: الاستلزام، وأن يكون لله.

حقيقة دين االإسلام

[و] ٥ قول من قال: خضع وتواضع لله، يتضمن أيضا أنه أخلص عبادته ودينه لله؛ فإن ذلك يتضمن الخضوع والتواضع لله دون غيره. وأما ذكره [التوجه] ٦: **فقد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع٧، وتبين أن الله ذكر إسلام الوجه له، وذكر إقامة الوجه له في قوله: ﴿فأقم وجهك

---

١ ابن الجوزي.

٢ زاد المسير (تفسير ابن الجوزي) ١١٣٣.

٣ تفسير البغوي ١١٠٦.

٤ الذين فسروا إسلام الوجه بإخلاص الدين أو العبادة أو العمل.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٣٠٤

٥ ليست في ((ط)) ، وهي في ((خ)) ، و ((م)) .

٦ في ((خ)) : الوجه. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٧ انظر: الجواب الصحيح ٦٣١..." (١)

"والإحسان عندهم ليس فعلا قائما به، بل بائنا عنه١.

والكتاب، والسنة، وأقوال السلف والأئمة، والأدلة العقلية إنما تدل على القول الأول٢، كما قد بسط في غير هذا الموضع٣؛ إذ المقصود هنا [ذكر اسمه (الودود) ، والأكثرون على ما ذكره] ٤ ابن الأنباري٥، وأنه فعول بمعنى فاعل؛ أي هو الواد، كما قرنه بالغفور؛ وهو الذي يغفر، وبالرحيم؛ وهو الذي يرحم.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي٦، ثنا عيسى بن جعفر؛ قاضي الري٧، ثنا سفيان في قوله: ﴿إن ربي رحيم ودود﴾ ٨، قال: محب. وقال٩:

---

١ انظر: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز للعز بن عبد السلام ص ١٤٤- ١٤٥ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي١١٥٠. وانظر: جامع الرسائل ٢٢٣٧.

٢ القول الأول: هو تفسير الودود بأنه المحب لعباده. وليس المراد به القول الأول من أقوال المؤولة لصفة المحبة – والذي تقدم آنفا –.

٣ انظر: من كتب شيخ الإسلام: قاعدة في المحبة – ضمن جامع الرسائل ٢١٩٣-٤٠١. ومجموع الفتاوى ٨٣٣٧، ٣٧٠. ودرء تعارض العقل والنقل ٦٦٢-٦٥.

٤ ما بين المعقوفتين ساقط من ((ط)) . وهي في ((خ)) ، و ((م)) .

٥ انظر: زاد المسير لابن الجوزي ٤١٥٢.

٦ هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود، أبو حاتم الرازي الحنظلي. الإمام الحافظ شيخ المحدثين.

انظر: الجرح والتعديل ١٣٤٩-٣٧٥. وسير أعلام النبلاء ١٣٢٤٧. وشذرات الذهب ٢١٧١.

٧ انظر: ترجمته في الجرح والتعديل ٦٢٧٣.

٨ سورة هود، الآية ٩٠.

٩ أي ابن أبي حاتم..." (٢)

"التشبه يكون بين [اثنين] ١ مقصودهما واحد؛ كالإمام والمؤتم به.

وليس الأمر هنا كذلك. بل الرب هو معبود لذاته، وهو يعرف نفسه، ويحب نفسه، ويثني على نفسه، والعبد نجاته وسعادته في أن يعرف ربه، ويحبه، ويثني عليه. والتشبه به: أن يكون هو [محبوبا لنفسه] ٢، مثنيا بنفسه على نفسه.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٣٥٠/١

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٣٥٩/١

وهذا فساد في حقه، وضار به. والقوم أضل من اليهود والنصارى، بل ومن مشركي العرب؛ فإنه ليس الرب عندهم؛ لا رب العالمين وخالقهم؛ ولا إلههم ومعبودهم.

ومشركو العرب كانوا يقرون بأنه خالق كل شيء، وما سواه مخلوق له محدث. وهؤلاء الضالون لا يعترفون بذلك؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع٣.

الوجه الثالث من أوجه الرد على الفلاسفة

والوجه الثالث: أنهم يظنون أن ما عندهم هو علم بالله. وليس كذلك، بل هو جهل.

والرازي لما شاركهم٤ في بعض أمورهم صار حائرا معترفا بذلك؛

---

١ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

2 ما بين المعقوفتين كتب في ((خ)) هكذا: (لنفسه محبوبا) . وعليها علامة ((م)) ؛ وهي علامة على التقديم والتأخير.

٣ انظر: حقيقة مذهب الاتحاديين أو وحدة الوجود ضمن مجموعة الرسائل والمسائل ٤٣-١١٤. وقاعدة في المحبة ضمن جامع الرسائل ٢١٩٣-٤٠١. ودرء تعارض العقل والنقل ٦٦٢-٧٠. والرد على المنطقيين ص ٢٨٢، ٣٩٤، ٥٢١-٥٢٦. وكتاب الصفدية ١٢٦٨-٢٧٣. والفتاوى ٧٥٠٤، ٥٨٦-٥٩٧، ٦٣١-٦٣٢، ١٧٢٩٥. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٢١٧-٢٣٠.

٤ أي شارك الفلاسفة. انظر: جامع الرسائل ٢٢٥٠.." (١)

"محمدا رسول الله، قال تعالى: ﴿فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن المرسلين﴾ ١؛ قال أبو العالية٢: هما خصلتان يسأل عنهما كل أحد؛ يقال: لمن كنت تعبد، وبماذا أجبت المرسلين٣. **وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع٤. والله أعلم.

واتبع لها أسعد الناس في الدنيا والآخرة، وخير القرون القرن الذين شاهدوه مؤمنين به وبما يقول؛ إذ كانوا أعرف الناس بالفرق بين الحق الذي جاء به وبين ما يخالفه، وأعظم محبة لما جاء به وبغضا لما خالفه، وأعظم جهادا عليه. فكانوا أفضل ممن بعدهم في العلم، والدين، والجهاد؛ أكمل علما بالحق والباطل؛ وأعظم محبة للحق وبغضا للباطل؛ وأصبر على متابعة الحق، واحتمال الأذى فيه، وموالاة أهله، ومعاداة أعدائه. واتصل بهم ذلك [إلى] ٥ القرن الثاني، والثالث، فظهر ما بعث به من الهدى ودين

---

١ سورة الأعراف، الآية ٦.

٢ هو رفيع بن مهران البصري، أبو العالية الرياحي. أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ودخل عليه. روى عن علي، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وأبي بن كعب،

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٠٧/١

وغيرهم رضي الله عنهم. وهو من ثقات التابعين المشهورين بالتفسير بالمدينة. انظر: سير أعلام النبلاء ٤٢٠٧. والتفسير والمفسرون لمحمد الذهبي ١١١٥.

٣ لم أجد هذا الأثر في المصادر التي اطلعت عليها.

٤ انظر: درء تعارض العقل والنقل ٦٦٢-٧٠. وقاعدة في توحيد الإلهية وإخلاص العمل والوجه لله - ضمن مجموع الفتاوى ١٢٠-٣٢ - والتدمرية ص ١٦٥-١٧٨، ١٩٥-٢٠٦، ٢٣٢-٢٣٤. ومجموع الفتاوى ١١٨٩-٣١٠. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ١٨١-١٨٢.

٥ ما بين المعقوفتين مكانها بياض في ((خ)) ، وهي في ((م)) ، و ((ط)) .." (١)

"الجهمية أصل دينهم المعقول

وأما الجهمية النافية للصفات، فلم يكن أصل دينهم اتباع الكتاب والرسول١؛ فإنه ليس في الكتاب والسنة نص واحد يدل على قولهم، بل نصوص الكتاب والسنة متظاهرة بخلاف قولهم، وإنما يدعون التمسك بالرأي المعقول. وقد بسط القول على بيان فساد حججهم العقلية، وما يدعيه بعضهم من السمعيات، وبين أن المعقول الصريح موافق للمنقول الصحيح في بطلان قولهم، لا مخالف له٢.

الكلام في أفعال الرب تعالى

والمقصود هنا: الكلام في أفعال الرب؛ فإن الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم صاروا يسلكون فيه بأصل أصل بالمعقول، و [يجعلونه] ٣ العمدة، وخاضوا في لوازم القدر برأيهم المحض، فتفرقوا فيه تفرقا عظيما، وظهر بذلك حكمة نهي النبي صلى الله عليه وسلم لأمته عن التنازع في القدر، مع أن المتنازعين كان كل منهما يدلي بآية، لكن كان ذلك يفضي إلى إيمان كل طائفة ببعض الكتاب دون البعض، فكيف إذا كان المتنازعون [عمدتهم] ٤ رأيهم.

---

١ وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٥٣٠٢، ٣٠٩،، ٧١١٠. وكتاب الصفدية ٢٢٣٩-٢٤٠. ومجموع الفتاوى ٣٣٥٠-٣٥٤. وشرح الطحاوية ٢٧٩٥. ورسالة السجزي إلى أهل زبيد ص ٢١٦. وشرح السنة للبربهاري ص ٥٧.

٢ وقد هدم شيخ الإسلام رحمه الله قانون المتكلمين العقلي الذي جعلوه مقدما على الأدلة السمعية، والتزموا لأجله لوازم ردوا بها كثيرا من أمور العقيدة. وقد بسط ذلك - رحمه الله - في كتابه الكبير: ((درء تعارض العقل والنقل)) .

٣ في ((خ)) ، و ((م)) : يجعلون. وما أثبت من ((ط)) .

٤ في ((خ)) : عهدتهم. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .." (٢)

"نفيه. و [أما] ١ نحن فقد بينا أن اللازم على تقدير إثباتها لا محذور فيه، وإنما المحذور لازم على تقدير نفيها. وهذا قد بسط في غير هذا الموضع٢.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤١١/١

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٢٤/١

مناقشة من ينفي الحكمة

والمقصود هنا: أنه يقال لهؤلاء[3] الذين ينفون الحكمة، ثم الإرادة،

---

١ في ((خ)) : انما. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ انظر: العقيدة التدمرية ص ١٥-٣٠، ٣٥-٤٦. وشرح الأصفهانية ٢٣٨٤-٣٨٨، ٤٤١-٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٧-٤٦٧. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢٨، ١٢٩، ٦١١٩-١٣٧. والرد على المنطقيين ص ٢٢٥-٢٣٢. ومنهاج السنة ٢١١٥-١٢٠، ١٦٠-١٧٢، ٥٩٥-٥٩٨. وكتاب الصفدية ١٨٨، ٢٣٤-٣٧.

٣ المقصود بهم الفلاسفة، والجهمية. وانظر: ص ٥٣٣.

فهم ينفون تعليل أفعال الله سبحانه وتعالى، وأن يكون مختارا في أفعاله، ويقولون هو موجب بالذات، فلا يكون فعله لغاية. انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ٣١٥٠-١٥٥. وكذا انظر: بيان تلبيس الجهمية ١١٦١.

وقال شيخ الإسلام عن الحكمة: "كل ما خلقه الله فله فيه حكمة؛ كما قال: ﴿صنع الله الذي أتقن كل شيء﴾ ، وقال: ﴿الذي أحسن كل شيء خلقه﴾ . وهو سبحانه غني عن العالمين. فالحكمة تتضمن شيئين؛ أحدهما حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها. والثانية إلى عباده، هي نعمه عليهم يفرحون بها، ويلتذون بها. وهذا في المأمورات، وفي المخلوقات". مجموع الفتاوى ٨٣٥-٣٦.

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله أقوال الناس في الحكمة، فقال عن الجهمية: "نكرون التعليل جملة، ولا يثبتون إلا محض المشيئة، ولا يجعلون في المخلوقات والمأمورات معاني لأجلها كان الخلق والأمر، إلى غير ذلك من لوازم قولهم. والمعتزلة يثبتون تعليلا متناقضا في أصله وفرعه؛ فيثبتون للفاعل تعليلا لا تعود إليه حكمة" درء تعارض العقل والنقل ٨٥٤.

أما الفلاسفة، فيقول عنهم شيخ الإسلام رحمه الله إنهم "ثبتون علة غائية للفعل، وهي بعينها للفاعل. ولكنهم متناقضون؛ فإنهم يثبتون له العلة الغائية، ويثبتون لفعله العلة الغائية، ويقولون مع هذا ليس له إرادة، بل هو موجب بالذات، لا فاعل بالاختيار. وقولهم باطل من وجوه ... " مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٥٢٨٨.

ويذكر شيخ الإسلام رحمه الله تناقض الجهمية والمتفلسفة في موضع آخر؛ فيقول: "المتفلسفة متناقضون؛ فإنهم يثبتون غاية وحكمة غائية، ولا يثبتون إرادة. والجهمية تثبت أنه سبحانه مريد، ولا تثبت له حكمة فعل لأجلها. وكل من القولين متناقض" شرح الأصفهانية ٢٣٧٨.

وانظر: الكلام عن الحكمة وأقوال الناس فيها في كتب شيخ الإسلام: شرح الأصفهانية ١١٥٠-١٥٥، ٢٣٥٣-٣٧٨. ومنهاج السنة النبوية ١١٣٣-١٤٨، ٤٥٤، ٢٦١٢-٦١٥، ٣١٤، ٣٢، ١٨٠-١٩٨، ٢٠٧، ٢١٤-٢١٥. ودرء تعارض العقل والنقل ٨٥٤، ٩١١٠-١١١. ومجموع الرسائل ٤-٥٢٣٤-٢٣٥، ٢٤٠. وانظر: رسالة أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر – ضمن مجموع ١الرسائل والمسائل ٤-٥٢٨٣-٣٤٦ – وهي في مجموع الفتاوى ٨٨١-١٥٨. ومجموع الفتاوى ٦١٢٨-١٣٠،، ٨٣٥، ٥٧، ٣٧٧-٣٧٨، ٤٦٦-٤٦٨، ١٦١٢٩-١٣٣، ٢٩٦-٢٩٨، ١٧٩٥، ٩٦، ٩٩وبيان تلبيس الجهمية ١١٦٣-٢١٧. واقتضاء الصراط المستقيم

١٤٠٩.
وانظر: الإرشاد للجويني ص ٢٦٨ وما بعدها. ونهاية الإقدام للشهرستاني ص ٢٩٧. ومحصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٠٥. والفصل لابن حزم ٣١٧٤. والمغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار الهمذاني ٦٤٨، ١١٩٢-٩٣.
ولعل القول الذي قصده شيخ الإسلام رحمه الله أنه يقال للفلاسفة نظير ما قيل لنفاة الصفات، هو ما صرح به بقوله: "على هذا فكل ما فعله علمنا أن له فيه حكمة. وهذا يكفينا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التفصيل. وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفية ذاته، وكما أن ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا. وأما كنه ذاته فغير معلومة لنا، فلا نكذب بما علمناه ما لم نعلمه. وكذلك نحن نعلم أنه حكيم فيما يفعله ويأمره، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته. فلا نكذب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها" مجموعة الرسائل ٤-٥٢٣٣.." (١)

"وقد تناقضوا في هذا الموضع١ [فجعلوه] ٢ متكلما بكلام يقوم بغيره، وجعلوه عادلا ومحسنا بعدل وإحسان يقوم بغيره؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع٣.
وحينئذ فما بقي يمكنهم أن يفرقوا بين ممكن وممكن من جميع الأجناس؛ أي يقولوا: هذا يحسن من الرب فعله، وهذا ينزه عنه. بل يجوز عندهم أن يفعل كل ممكن مقدور.
معنى الظلم عند الأشاعرة
والظلم عندهم هو فعل ما نهى المرء عنه، أو التصرف في ملك الغير٤. وكلاهما ممتنع في حق الله. فأما أن

١ أي وصفه بالصفات الفعلية القائمة بغيره.
٢ في ((خ)) : فلم يجعلوه. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .
٣ انظر: كتاب الصفدية ١١٥٣-١٥٤. وشرح الأصفهانية ١٢٥-٢٨. ومنهاج السنة النبوية ٢١٠٧-١٢٠. ودرء تعارض العقل والنقل ٥٢٤٢-٢٥٠.
٤ انظر: التمهيد للباقلاني ص٣٨٤-٣٨٥. وأصول الدين للبغدادي ص١٣١-١٣٣. وشرح المقاصد للتفتازاني ٤٢٧٤-٢٨١. وشرح العقائد العضدية لجلال الدواني ٢١٨٦-١٨٩.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن هذه الطائفة إنهم يقولون: (الظلم ليس بممكن الوجود، بل كل ممكن إذا قدر وجوده منه فإنه عدل. والظلم هو الممتنع؛ مثل الجمع بين الضدين، وكون الشيء موجودا معدوما؛ فإن الظلم إما التصرف في ملك الغير، وكل ما سواه ملكه؛ وإما مخالفة الآمر الذي تجب طاعته. وليس فوق الله تعالى آمر تجب عليه طاعته. وهؤلاء يقولون: مهما تصور وجوده، وقدر وجوده فهو عدل. وإذا قالوا كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، فهذا أمر أوهم. وهذا قول المجبرة؛ مثل جهم ومن اتبعه. وهو قول الأشعري ومن اتبعه، وأمثاله من أهل الكلام، وقول من

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٢٨/١

وافقهم من الفقهاء، وأهل الحديث، والصوفية) . جامع الرسائل ١١٢١-١٢٢.

قال الأشعري: "وهو المالك في خلقه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فلو أدخل الخلائق بأجمعهم الجنة، لم يكن حيفا، ولو أدخلهم النار لم يكن جورا؛ إذ الظلم هوالتصرف فيما لا يملكه المتصرف، أو وضع الشيء في غير موضعه. وهو المالك المطلق فلا يتصور منه ظلم، ولا ينسب إليه جور". الملل والنحل ١١٠٠.." (١)

"وهو١ لم يأخذ عن أحد من الأنبياء شيئا؛ فدل على نبوته. ولهذا يحتج الله له في القرآن بذلك؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع٢.

الكاهن والفرق بينه وبين النبي

وأخبار الكهان فيها كذب كثير، والكاهن قد عرف أنه يكذب كثيرا، مع فجوره؛ قال تعالى: ﴿هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم يلقون السمع وأكثرهم كاذبون﴾ ٣. والكهانة جنس معروف، ومعروف أن الكاهن يتلقى عن الشيطان، ولا بد من كذبهم، وفجورهم. والنبي لا يكذب قط، ولا يكون [إلا] ٤ برا تقيا. فالفرق بينهما ثابت في نفس صفاتهما، وأفعالهما، وآياتهما؛ لا يقول عاقل إن مجرد ما يفعله الكاهن هو دليل إن اقترن بصادق، وليس بدليل إذا لم يقترن بصادق، وأنه متى ادعاه كاذب لم يظهر على يده. وهذا أيضا باطل.

كثير من الكذابين أتوا بخوارق وادعوا النبوة ولم يعارضوا

ويظهر بالوجه السادس: وهو أنه قد ادعى جماعة من الكذابين النبوة، وأتوا بخوارق من جنس خوارق الكهان والسحرة، ولم يعارضهم أحد في ذلك المكان والزمان، وكانوا [كاذبين] ٥؛ فبطل قولهم إن الكذاب إذا أتى بمثل خوارق السحرة والكهان، فلا بد أن يمنعه الله ذلك الخارق، أو يقيض له من يعارضه٦.

---

١ أي النبي.

٢ تقدم كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن ذلك في أول هذا الكتاب. راجع ص ١٦٦-١٧١.

٣ سورة الشعراء، الآيات ٢٢١-٢٢٣.

٤ ما بين المعقوفتين ساقط من ((خ)) . وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٥ في ((ط)) : كذابين.

٦ انظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٩٥.." (٢)

"فكيف بمن ادعى النبوة، وأظهر أنه صادق على الله، وهو في الباطن كاذب على الله. بل من أظهر خلاف ما أبطن من آحاد الناس، يظهر حاله لمن خبره في مدة؛ فإن الجسد مطيع للقلب، والقلب هو الملك المدبر له؛ كما قال [النبي] ١ صلى الله عليه وسلم: "ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت، [صلح] ٢ لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٦٣/١

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٤٩٦/١

لها سائر الجسد، ألا وهي القلب "٣.

فإذا كان القلب كاذبا على الله، فاجرا، كان ذلك أعظم الفساد، فلا بد أن يظهر الفساد على الجوارح، وذلك الفساد يناقض حال الصادق على الله. وقد [بسط] ٤ هذا في غير هذا الموضع٥.

آيات الأنبياء كثيرة ومتنوعة

[وذلك] ٦ أن آيات الأنبياء الدالة على صدقهم كثيرة متنوعة٧، وأن النبي الصادق خير الناس، والكاذب على الله شر الناس٨، وبينهما من

---

١ ما بين المعقوفتين ليس في ((م)) ، و ((ط)) .

٢ في ((ط)) : صاح.

٣ رواه البخاري في صحيحه ١/٢٨-٢٩، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه. ومسلم في صحيحه ٣/١٢١٩-١٢٢٠، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال، وترك الشبهات.

٤ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)) .

٥ بسط الشيخ رحمه الله الكلام على هذا في كتابيه الإيمان الكبير، والأوسط، وهما ضمن مجموع الفتاوى، الجزء السابع. وانظر منه على سبيل المثال لا الحصر الصفحات التالية: ٧/٥٠، ٣٦٢-٣٦٥، ٥٥٥. وانظر الجواب الصحيح ٦/٤٨٧.

٦ في ((م)) : وذكر. وفي ((ط)) : ذكر.

٧ ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم تزيد على ألف معجزة.

انظر: الجواب الصحيح ١/٣٩٩.

٨ انظر: الجواب الصحيح ٥/٣٥٦-٣٥٧.." (١)

"قول الكرامية في الإيمان لم يسبقوا إليه

وأما الكرامية: فلهم في الإيمان قول ما سبقهم إليه أحد؛ قالوا: هو الإقرار باللسان، وإن لم يعتقد بقلبه. وقالوا: المنافق هو مؤمن، ولكنه مخلد في النار. وبعض الناس [يحكي] ١ عنهم: أن المنافق في الجنة. وهذا غلط عليهم، بل هم يجعلونه مؤمنا، مع كونه مخلدا في النار؛ فينازعون في الاسم، لا في الحكم.

منشأ الغلط في أقوال أهل البدع في الإيمان

وقد بسط القول٢ على منشأ الغلط؛ حيث ظنوا [أن الإيمان] ٣ لا يكون إلا شيئا متماثلا عند جميع الناس؛ إذا ذهب بعضه، ذهب سائره.

قول الخوارج والمعتزلة في الإيمان

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٥٢٢

ثم قالت الخوارج والمعتزلة٤ : وهو أداء الواجبات، واجتناب المحرمات؛ فاسم المؤمن مثل اسم البر، والتقي؛ وهو المستحق للثواب، فإذا ترك بعض [ذلك] ٥ زال عنه اسم الإيمان والإسلام.

ثم قالت الخوارج: ومن لم يستحق هذا ولا هذا فهو كافر. وقالت المعتزلة: بل ينزل منزلة بين المنزلتين؛ فنسميه فاسقا، لا مسلما، ولا كافرا، ونقول: إنه مخلد في النار. وهذا هو الذي امتازت به المعتزلة، وإلا فسائر بدعهم قد قالها غيرهم؛ فهم وافقوا الخوارج في حكمه، ونازعوهم، ونازعوا غيرهم في الاسم.

---

١ في ((م)) ، و ((ط)) : يحكى.

٢ انظر: منهاج السنة النبوية ٣٤٦٢. ومجموع الفتاوى ٧١٤٠-١٤١، ٤٠٤، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٤-٥١٧. وشرح الأصفهانية - ت السعوي - ٢٥٨٦-٥٨٧.

٣ ما بين المعقوفتين مكرر في ((خ)) .

٤ انظر: مجموع الفتاوى ٧٢٢٢-٢٢٣، ٢٤٢، ٢٥٧، ٥١٠، و١٣٤٨. وشرح الأصفهانية - ت السعوي - ٢٥٧٤، ٥٨٦-٥٨٧.

٥ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)) .." (١)

"وأهل الأموال يجب على كل؛ من معرفة ما أمر الله به، ونهى عنه، وأخبر به ما لا يجب على غيره. والإقرار بذلك من الإيمان.

ومعلوم أنه وإن كان الناس كلهم يشتركون في الإقرار بالخالق، وتصديق الرسول جملة، فالتفصيل لا يحصل بالجملة. ومن عرف ذلك مفصلا، لم يكن ما أمر به ووجب عليه، مثل من لم يعرف ذلك.

الناس غير متماثلين في فعل المأمور

وأيضا: فليس الناس متماثلين في فعل ما أمروا به؛ من اليقين، والمعرفة، والتوحيد، وحب الله، وخشية الله، والتوكل على الله، والصبر لحكم الله، وغير ذلك مما هو من إيمان القلوب، ولا [من] ١ لوازم ذلك [التي] ٢ تظهر على الأبدان. وإذا قدر أن بعض ذلك زال، لم يزل سائره. بل يزيد الإيمان تارة وينقص تارة؛ كما ثبت ذلك عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ مثل عمر بن حبيب الخطمي، وغيره؛ أنهم قالوا: الإيمان يزيد وينقص٣؛ كما **قد بسط في** غير هذا الموضع٤.

مخالفة أهل البدع لأصول دين الرسول صلى الله عليه وسلم

إذ المقصود هنا: أن طوائف أهل البدع من أهل الكلام وغيرهم ليس فيهم من يوافق الرسول في أصول دينه لا فيما اشتركوا فيه ولا فيما انفرد به بعضهم. فإنهم وإن اشتركوا في مقالات فليس إجماعهم حجة، ولا هم معصومون من الاجتماع على خطأ.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٥٨٢/١

١ في ((م)) ، و ((ط)) : في.

٢ في ((ط)) : الشيء.

٣ انظر: طبقات ابن سعد ٤٣٨١. والمصنف لابن أبي شيبة ١١١٣. والإيمان له ص ٧. والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد ١٣١٥. والشريعة للآجري ص ١١٢. وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١٣٠٧. وشرح اعتقاد أهل السنة للالكائي ٥٧٧، ٧٢١.

٤ انظر: مجموع الفتاوى ٧٢٢٣-٢٢٧.." (١)

"الجهمية١، وأبو الهذيل العلاف مقدم المعتزلة٢.

اللوازم التي التزمها أصحاب الدليل

ولهذا طرداه٣؛ فقالا بامتناع الحوادث في المستقبل، وقال الجهم بفناء الجنة والنار. وقال أبو الهذيل بانقطاع حركاتهما؛ كما قد بسط فروع هذا الأصل الذي اشتركوا فيه٤.

الجهمية والمعتزلة نفوا لأجله الصفات وقالوا بخلق القرآن

ثم افترقوا بعد ذلك في فروعه؛ فأئمتهم كانوا يقولون كلام الله؛ القرآن وغيره مخلوق، وكذلك سائر ما يوصف به الرب ليس له صفة قامت به؛ لأن ذلك عرض عندهم لا يقوم إلا بجسم، والجسم حادث٥؛ فقالوا: القرآن وغيره من كلام الله مخلوق، وكذلك سائر ما يوصف به الرب٦.

---

١ انظر: رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري ص ١٨٥. والفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية ص ٩٦. ومجموع الفتاوى له ١٣١٤٧. وشرح الأصفهانية ٢٣٢٨-٣٣٠، ٣٤٠.

٢ انظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص ٩٥. وأبو الهذيل العلاف لعلي مصطفى الغرابي ص ٥٢. وعلم الكلام للدكتور أحمد محمود صبحي ١٣٣٩ القسم الخاص بالمعتزلة. ومذاهب الإسلاميين لعبد الرحمن بدوي الجزء الأول الخاص بالمعتزلة والأشاعرة ص ٣٩٧.

٣ أي طردا أصلهما: امتناع حوادث لا أول لها.

٤ انظر: من كتب ابن تيمية: شرح حديث النزول ص ١٦٢. ومجموع الفتاوى ٣٣٠٤-٣٠٥. ودرء تعارض العقل والنقل ١٣٩. والفتاوى المصرية ١١٣٥. ومنهاج السنة النبوية ١١٥٧.

٥ انظر: الانتصار والرد على ابن الراوندي للخياط ص ١١١، ١٧٠-١٧١. وشرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص ٢٠٠-٢٠١. ومنهاج السنة النبوية لابن تيمية ٣٣٦١. ودرء تعارض العقل والنقل له ٢١١. والإرادة والأمر له - ضمن مجموعة الرسائل الكبرى - ١٣٨٣-٣٨٤.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٥٨٤

٦ انظر: الكشاف للزمخشري ٢٨٨،، ٣٤١١. والمغني في أبواب العدل والتوحيد لعبد الجبار ٧٨٤، ٩٤. وشرح الأصول الخمسة له ص ٥٢٨. والمحيط بالتكليف له ص ٣٢، ١٠٧، ١٥٥، ٣١٦، ٣٣١، ٣٣٣. ومتشابه القرآن له ١٥٤٥. ومقالات الإسلاميين للأشعري ١٢٤٤-٢٤٥. والفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٤. والتبصير في الدين للاسفراييني ص ٦٤. والمنية والأمل لابن المرتضى المعتزلي ص ٦. والملل والنحل للشهرستاني ص ٤٤. واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص ٣٣. وانظر: من كتب ابن تيمية: تفسير سورة الإخلاص ص ١٥١-١٥٢. ومنهاج السنة النبوية ٢١٠٧. ومجموع الفتاوى ١٢٣١٥-٣١٦.." (١)

"**وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع١.

ما جاء به الرسول يدل عليه السمع والعقل

والمقصود هنا: أن ما جاء به الرسول يدل عليه السمع والعقل، وهو حق في نفسه؛ كالحكم الذي يحكم به؛ فإنه يحكم بالعدل؛ وهو الشرع. فالعدل هو الشرع، والشرع هو العدل.

ولهذا يأمر نبيه أن يحكم بالقسط، وأن يحكم بما أنزل الله. والذي أنزل الله هو القسط، والقسط هو الذي [أنزله] ٢ الله. وكذلك الحق، والصدق هو ما أخبرت به الرسل، وما أخبرت به فهو الحق، والصدق.

ذم السلف لأهل الكلام

[والسلف] ٣ والأئمة ذموا أهل الكلام المبتدعين؛ الذين خالفوا الكتاب، والسنة٤. ومن خالف الكتاب والسنة لم يكن كلامه إلا باطلا؛ فالكلام الذي ذمه السلف يذم لأنه باطل، ولأنه يخالف الشرع٥.

الشافعي وأحمد ذما كلام الجهمية

من الناس من ظن أن السلف أنكروا كلام القدرية فقط

ولكن لفظ الكلام لما كان مجملا، لم يعرف كثير من الناس الفرق بين الكلام الذي ذموه، وغيره؛ فمن الناس من يظن أنهم إنما أنكروا كلام القدرية فقط؛ كما ذكره البيهقي٦،

---

١ انظر: درء تعارض العقل والنقل ٧٣٩٤.

٢ في ((م)) ، و ((ط)) : أنزل.

٣ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

٤ سبقت الإشارة إلى ذلك ص ٣٢٠-٣٢٤.

٥ قال الإمام البربهاري رحمه الله: "اعلم أنها لم تكن زندقة، ولا كفر، ولا شكوك، ولا بدعة، ولا ضلالة، ولا حيرة في الدين، إلا من الكلام، وأهل الكلام والجدل والمراء والخصومة والعجب". شرح السنة للبربهاري ص ٤٨.

٦ انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ٣٤١، ٣٤٤-٣٥٢؛ حيث نقل كلام البيهقي في أن الشافعي إنما قصد بذمه

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١/٥٨٦

لأهله الكلام القدرية، ومنهم حفص الفرد.

والبيهقي هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الشافعي، شيخ خراسان، ومن أئمة المحدثين. ولد سنة ٣٨٤ ؟، وتوفي سنة ٤٥٨ ؟. قال عنه إمام الحرمين الجويني: "ما من شافعي إلا وللشافعي في عنقه منة، إلا البيهقي؛ فإنه له على الشافعي منة؛ لتصانيفه في نصرته لمذهبه وأقاويله".

انظر: طبقات الشافعية ٤٨-١٦. وشذرات الذهب ٣٣٠٤-٣٠٥.." (١)

"فصل الحجة على من أنكر قدرة الله وحكمته

...

كما قال: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم﴾ ١، ويتناول البعث العام الكوني؛ كقوله: ﴿فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار﴾ ٢، وقال تعالى: ﴿وإذ تأذن ربك ليبعثن عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب﴾ ٣.

فالعام بحكم مشيئته وقدرته، والخاص هو أيضا [بحكم مشيئته وقدرته] ٤، وهو مع ذلك بحكم أمره، ورضاه، ومحبته. وصاحب الخاص من أولياء الله يكرمه ويثبته، وأما من خالف أمره، فإنه يستحق العقوبة، ولو كان فاعلا بحكم المشيئة؛ فإن ذلك لا يغني عنه من الله شيئا.

ولا يحتج بالمشيئة على المعاصي، إلا من تكون حجته داحضة، ويكون متناقضا، متبعا لهواه، ليس عنده علم بما هو عليه؛ كالمشركين الذين قالوا: ﴿لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء﴾ ٥؛ كما **قد بسط [**هذا] ٦ في غير هذا الموضع٧. والله أعلم.

---

١ سورة الجمعة، الآية ٢.

٢ سورة الإسراء، الآية ٥.

٣ سورة الأعراف، الآية ١٦٧.

٤ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٥ سورة الأنعام، الآية ١٤٨.

٦ ما بين المعقوفتين ساقط من ((م)) ، و ((ط)) .

٧ انظر: منهاج السنة النبوية ٣١٤-١٨، ٧٨-٨٥. ومجموع الفتاوى ٨١٨١-١٩٧، ٢٦٢-٢٧٢. والمجلد الثاني عشر من مجموع الفتاوى كله في بيان مسائل القدر.." (٢)

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٦١٥/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٦٢٢/٢

"وهو كما قالوا؛ فإن الرازي قد جمع ما جمعه من طرق المتكلمين والفلاسفة، ومع هذا فليس في كتبه إثبات الصانع؛ كما **قد بسط هذا** في غير هذا الموضع١، وبين جميع ما ذكره في إثبات الصانع، وأنه ليس فيه ذلك، وليس فيه أيضا إثبات النبوة٢؛ فإن النبوة مبناها على أن الله قادر، وأنه يحدث الآيات لتصدق بها الرسل، وليس في كتبه إثبات أن الله قادر،

---

١ انظر كتاب نقض تأسيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ فهو مما أفرده رحمه الله في نقض كلام الرازي، وقد بين فيه مخالفة الرازي لطريقة السلف. والكتاب وزع كرسائل علمية على الطلاب في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهو الآن قيد الطبع كما نما إلى سمعي.

وتوجد قطعة منه مطبوعة، وقد اعتنى بها الشيخ عبد الرحمن بن قاسم. انظر منها على سبيل المثال: ١٤٥٩، ٤٧٨. وانظر درء تعارض العقل والنقل ٩٦٨.

٢ قال شيخ الإسلام عن الرازي في موضع آخر: "أبو عبد الله الرازي فيه تجهم قوي، ولهذا يوجد ميله إلى الدهرية أكثر من ميله إلى السلفية الذين يقولون إنه فوق العرش، وربما كان يوالي أولئك أكثر من هؤلاء، ويعادي هؤلاء أكثر من أولئك، مع اتفاق المسلمين على أن الدهرية كفار، وأن المثبتة للعلو فيهم من خيار المسلمين من لا يحصيه إلا الله تعالى. وقد صنف على مذهب الدهرية المشركين والصابئين كتبا، حتى صنف في السحر وعبادة الأصنام وهو الجبت والطاغوت، وإن كان قد أسلم من هذا الشرك، وتاب من هذه الأمور، فهذه الموالاة والمعاداة لعلها في تلك الأوقات، ومن كان بتلك الأحوال فهو قبل الإسلام والتوبة..". بيان تلبيس الجهمية ١١٢٢-١٢٣.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله أيضا عنه: "ليس في كتبه إثبات النبوة، بل كان يصنف في دين المشركين". مجموع الفتاوى ١٣١١٦. وانظر: المصدر نفسه ١٨٥٥، ٧٧. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٦١٢.." (١)

"وهذا فاسد من وجوه كثيرة؛ كما **قد بسط في** [غير] ١ هذا الموضع٢.

المتكلمون ليس في كتبهم إثبات الربوبية ولا المعاد

وأما كلامه في المعاد: فأبعد من هذا، وهذا؛ كما قد بين أيضا٣؛ وكذلك كلام من [تقدمه] ٤؛ من الجهمية، وأتباعهم من الأشعرية، وغيرهم، ومن المعتزلة؛ فإنك لا تجد في كلامهم الذي ابتدعوه؛ لا إثبات الربوبية، ولا النبوة، ولا المعاد. [والأشعري نفسه، وأتباعه، ليس في كتبهم إثبات الربوبية، ولا المعاد] ٥، وكذلك من سلك سبيلهم في أدلتهم٦ من أتباع الفقهاء؛ كالقاضي أبي

---

١ ما بين المعقوفتين ليس في ((ط)) .

٢ انظر: الجواب الصحيح ٦٤٠٠-٤٠١. وانظر أيضا هذا الكتاب ص ٢٦٣-٢٧٤، ٥٨٥-٦٤٢.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٦٢٤/٢

٣ قال شيخ الإسلام رحمه الله عن أصل الرازي في إثبات المعاد وطريقته: (إن إثبات المعاد موقوف على ثبوت الجوهر الفرد. وهذا قول أبي عبد الله الرازي، وغيره، وهو ملخص من جعله الأصل في الإيمان بالله؛ فجعله هو الأصل في الإيمان بالمعاد، مع كونه يجعله أصلا في نفي الصفات التي ينكرها ...) .

ثم نقل رحمه الله من كتاب الرازي نهاية العقول ما يؤيد ما ذكره عنه، ثم أبطل رحمه الله هذا الأصل الذي يعتمد عليه..) . انظر نقض تأسيس الجهمية ١٢٨١-٢٨٦.

٤ في ((خ)) : يقدمه. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٥ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)) .

٦ يقول شيخ الإسلام رحمه الله عن أصل هؤلاء المتكلمين الذي بنوا عليه إثبات الخالق، والمعاد: "وأصل هؤلاء المتكلمين من الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم بنوا عليه هذا: هو مسألة الجوهر الفرد؛ فإنهم ظنوا أن القول بإثبات الصانع، وبأنه خلق السموات والأرض، وبأنه يقيم القيامة، ويبعث الناس من القبور: لا يتم إلا بإثبات الجوهر الفرد؛ فجعلوه أصلا للإيمان بالله واليوم الآخر. أما جمهور المعتزلة، ومن وافقهم؛ كأبي المعالي، وذويه: فيجعلون الإيمان بالله تعالى لا يحصل إلا بذلك، وكذلك الإيمان بالله واليوم الآخر؛ إذ كانوا يقولون: لا يعرف ذلك إلا بمعرفة حدوث العالم، ولا يعرف حدوثه إلا بطريقة الأعراض، وطريقة الأعراض مبنية على أن الأجسام لا تخلو منها. وهذا لم يمكنهم أن يثبتوه إلا بالأكوان التي هي: الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون. فعلى هذه الطريقة اعتمد أولهم وآخرهم ... فإن هذا أبلغ الأقوال؛ وهو قول الأشعري، ومن وافقه؛ كالقاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وأبي المعالي الجويني، وأبي الحسين، وابن الزاغوني، وغيرهم".

نقض تأسيس الجهمية ١٢٨٠.." (١)

"وهذا، وأمثاله مما يبين أن في القرآن الأدلة الدالة للناس على تحقيق ما فيه من الأخبار، والأوامر كثير. **وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع١.

والمقصود هنا: الكلام على النبوة؛ فإن المتكلمين المبتدعين تكلموا في النبوات بكلام كثير لبسوا فيه الحق بالباطل؛ كما فعلوا مثل ذلك في غير النبوات؛ كالإلهيات، وكالمعاد. وعند التحقيق: لم يعرفوا النبوة، ولم يثبتوا ما يدل عليها؛ فليس عندهم لا هدى، ولا بينات.

النبوة عند المتكلمين

والله سبحانه أنزل في كتبه البينات، والهدى؛ فمن تصور الشيء على وجهه، فقد اهتدى إليه؛ ومن عرف دليل ثبوته، فقد عرف البينات. فالتصور الصحيح: اهتداء. والدليل الذي يبين التصديق بذلك التصور: بينات.

والله تعالى أنزل الكتاب هدى للناس، وبينات من الهدى والفرقان. والقرآن أثبت الصفات على وجه التفصيل، ونفى عنها التمثيل؛ وهي طريقة الرسل؛ جاءوا بإثبات مفصل، ونفي مجمل. وأعداؤهم جاءوا بنفي مفصل، وإثبات مجمل٢. فلو

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٦٢٩/٢

لم يكن الحق فيما بينه الرسول للناس،

---

١ انظر: درء تعارض العقل والنقل ١١٨٨-١١٩٩، ٢٣٣-٢٣٧،، ٧٣٦-٧٤، ٣٥٢. وشرح الأصفهانية ١٤١. ونقض تأسيس الجهمية ١٢٤٦. والتسعينية ص ٢٧٣. وكتاب الصفدية ١٢٩٣-٢٩٦.

وانظر أول هذا الفصل؛ ففيه ذكر إحالات على ذلك الكتاب ٧٣٦.

٢ الرسل عليهم الصلاة والسلام جاءوا بإثبات مفصل (أي تفصيل في الصفات الثبوتية) ، ونفي مجمل (أي إجمال في الصفات السلبية) ؛ فطريقة الرسل التي هي طريقة القرآن: التفصيل في صفات المدح والثناء، والإجمال في صفات النفي التي فيها النقائص والعيوب والتمثيل.

والأمثلة من القرآن كثيرة:

فمنها: قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ . [سورة الشورى، الآية ١١] .

وقوله تعالى: ﴿هل تعلم له سميا﴾ . [سورة مريم، الآية ٦٥] .

وقوله تعالى: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم هو الذي خلق السماوات ... الآية﴾ . [سورة الحديد، الآيتان ٣-٤] .

وقوله تعالى: ﴿هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم إلى قوله سبح لله ما في السماوات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم﴾ . [سورة الحشر، الآيات ٢٢-٢٤] .

وأما طريقة مخالفي الرسل من أهل الإلحاد والزندقة وغيرهم: فإنهم يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجودا مطلقا لا حقيقة له عند التحصيل؛ فيقولون: لا يوصف بالحياة، ولا العلم، ولا القدرة، ولا يقرب من شيء، ولا يقرب منه شيء، ولا يرى في الآخرة، ولا له كلام يقوم به، ولا داخل العالم ولا خارجه ... إلى أمثال هذه العبارات السلبية التي لا تنطبق إلا على المعدوم.

ثم قالوا في الإثبات: هو وجود مطلق، أو وجود مقيد بالأمور السلبية.

انظر: العقيدة التدمرية ص ٨-١٥. وكتاب الصفدية ١١١٦-١١٧. وشرح الأصفهانية ١٣٧٩-٣٨٠.." (١)

"والسمع، واحتجوا بما ذكروه من القرآن؛ فأوجب ذلك أن يرد عليهم، ويبين فساد ما احتجوا به من الأدلة السمعية؛ من القرآن، ومن كلام الأنبياء المتقدمين، وما احتجوا به من العقل، وأنهم مخالفون للأنبياء وللعقل؛ خالفوا المسيح، ومن قبله، وحرفوا كلامهم؛ كما خالفوا العقل، وبين ما يحتجون به من نصوص الأنبياء، وأنها هي وغيرها من نصوص الأنبياء التي عندهم حجة عليهم لا لهم، وبين الجواب الصحيح لمن حرف دين المسيح. وهم لم يطالبوا ببيان دلائل نبوة نبينا، لكن اقتضت المصلحة أن يذكر من هذا ما يناسبه، ويبسط الكلام في ذلك بسطا أكثر من غيره١.

وقلوب كثير من الناس يجول فيها أمر النبوات وما جاءت به الرسل. وهم٢ وإن أظهروا تصديقهم٣ والشهادة لهم، ففي

---

(١) النبوات لابن تيم ية ابن تيمية ٦٤٣/٢

قلوبهم مرض ونفاق؛ إذ كان ما جعلوه أصولا لدينهم، معارض لما جاءت به الأنبياء٤.

---

١ **وقد بسط ذلك** في كتابه الكبير: الجواب الصحيح لمن بدل دين ا لمسيح.

والكتاب حقق في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على شكل رسائل جامعية لنيل درجة الدكتوراة، وقد طبع في ستة أجزاء كبار.

٢ أصحاب القانون الكلي؛ الرازي وأتباعه الذين يقدمون عقلياتهم على قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم.

٣ تصديق الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين.

٤ ويقول شيخ الإسلام رحمه الله عن أصولهم: "ترتيب الأصول في مخالفة الرسول والمعقول؛ جعلوها أصولا للعلم بالخالق، وهي أصول تناقض العلم به؛ فلا يتم العلم بالخالق إلا مع اعتقاد نقيضها". مجموع الفتاوى ١٦٤٤٢-٤٤٣. وانظر درء تعارض العقل والنقل ٢١٣-١٤.." (١)

"فكذلك الآيات الفعلية١: زعم المكذبون أنها ليست آية منه، وعلامة ودلالة منه على أن الرسول رسوله، بل [مما] ٢ يفعله الرسول فيكذب، وهذه من فعل المخلوقين، لكنها عجيبة فهي سحر سحر بها الناس٣، فلم يكن من المكذبين من قال: إنها من الله، ولكن لم يخلقها لنصدقك بها، بل خلقها لا لشيء، أو خلقها، وإن كنت كاذبا فإنه قد يخلق مثل هذه على أيدي الكذابين، ليضل بها الناس. فإن هذا وإن كان يقال إنه قبيح، فإنه لا يقبح منه شيء، كما أنه لم يكن في المكذبين من قال: إن الكلام كلام الله، لكنه كذب؛ إذ الكذب وإن كان قبيحا من المخلوق، فالخالق لا يقبح منه شيء، وهذا لأنه من المعلوم بالفطرة الضرورية لجميع بني آدم أن الله لا يكذب، ولا يفعل القبائح؛ فلا يؤيد الكذاب بآيته ليضل بها الناس، لكن قالوا٤:

---

١ **وقد بسط شيخ** الإسلام رحمه الله الكلام على آياته الفعلية التي منها المعجزات، وآيات الله ا لقولية مثل القرآن الكريم، في: مجموع الفتاوى ١١٣٢٢-٣٢٣. وكتاب الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٢٨٥-٢٨٦.

٢ في ((خ)) : من ما.

٣ كما قال تعالى عنهم: ﴿كذلك ما أتى الذين من قبلهم من رسول إلا قالوا ساحر أو مجنون أتواصوا به بل هم قوم طاغون﴾ . [سورة الذاريات، الآيتان ٥٢-٥٣] .

٤ يعني المشركين والصادين عن آيات الله؛ فإن كفار مكة لما رأوا انشقاق القمر قالوا: هذا سحر؛ كما قال الله عنهم: ﴿اقتربت الساعة وانشق القمر وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر﴾ . [سورة القمر، الآيتان ١-٢] ، وقالوا عن

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٦٤٩/٢

القرآن الكريم؛ كما حكى الله عنهم: ﴿فقال إن هذا إلا سحر يؤثر إن هذا إلا قول البشر﴾ . [سورة المدثر، الآيتان ٢٤-٢٥] .." (١)

"فعلت اليهود وأنكروا النسخ١. وهذا القول أقرب؛ فيدخل في هذا المسيح، ومحمد٢، ومن قبلهما من أنبياء بني إسرائيل؛ فإن المقصود أمرهم بتصديق الأنبياء، وطاعتهم، وأن الله سبحانه ينزل على الأنبياء كلامه، فالذي يقولونه هو كلام الله ما سمعوا منه.

وبسط هذا له موضع آخر٣.

وقد بسط القول٤ في أن الناس يعلمون بالضرورة أن الآيات التي يأتي بها الأنبياء آيات من الله، وعلامة أعلم بها عباده؛ أنه أرسلهم، وأمرهم بطاعتهم، والذين كذبوا بها كانوا يقولون ليست من الله، بل هي سحر، أو كهانة، أو نحو ذلك، لا يقرون بأنها آية من الله، ويقولون مع ذلك: قد يخلقها الله لغير التصديق، أو يخلقها ليضل بها الخلق، أو نحو ذلك؛ **فإن بسط هذه** الأمور له موضع آخر٥.

الرسول بين للناس الأدلة والبراهين الدالة على أصول الدين

والمقصود هنا: أن الرسول بين للناس الأدلة والبراهين الدالة على أصول الدين كلها؛ كما قد ذكر سبحانه هذا في مواضع؛ كقوله: ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم

١ أي نسخ شريعة موسى عليه السلام؛ إما بعضها على يد عيسى عليه السلام، أو كلها على يد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين وسيدهم.

وانظر: الجواب الصحيح ٥١٥٢.

٢ في ((ط)) : عليهما السلام.

٣ انظر: الجواب الصحيح ٥١٤٦، ١٥٢، ١٥٩، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٧.

٤ انظر: شرح الأصفهانية ٢٦٢٢. والجواب الصحيح ٦٣٩٧.

٥ انظر الجواب الصحيح، ففيه فصل في طرق العلم ببشارات الأنبياء بمحمد صلى الله عليه وسلم ٥١٦٠-١٩٦، وفيه كذلك فصل ذكر فيه ست طرق كبرى للقطع بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ٦٣٢٤-٣٧٩.." (٢)

"وهذا [يشبه] ١ الموضع الثالث في البقرة٢.

فأخبر في غير موضع عن الرسول: أنه [يتلو] ٣ عليهم آياته، ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة٤.

فالتلاوة، والتزكية عامة لجميع المؤمنين؛ فتلاوة الآيات [يحصل بها العلم؛ فإن الآيات هي العلامات، والدلالات، فإذا سمعوها دلتهم على المطلوب] ٥؛ من تصديق الرسول فيما أخبر، والإقرار بوجوب طاعته؛ وأما التزكية: فهي تحصل

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٦٦٢

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٦٦٩

بطاعته فيما يأمرهم به من عبادة الله وحده وطاعته. فالتزكية تكون بطاعة أمره؛ كما أن تلاوة آياته يحصل بها العلم، وسميت آيات القرآن آيات، وقيل: إنها آيات الله؛ كقوله: ﴿تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق﴾ ٦؛ لأنها علامات، ودلالات على الله، وعلى ما أراد؛ فهي تدل على ما أخبر به، وعلى ما أمر به ونهى عنه؛ وتدل أيضا على أن الرسول صادق؛ إذ كانت مما لا يستطيع الإنس والجن أن يأتوا بمثلها، وقد تحداهم بذلك؛ كما **قد بسط هذا** في غير هذا الموضع7.

---

1 في ((م)) ، و ((ط)) : شبه.

٢ وهو قوله تعالى: ﴿ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم إنك أنت العزيز الحكيم﴾ . [سورة البقرة، الآية ١٢٩] .

٣ في ((خ)) : يتلوا.

٤ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾ . [سورة الجمعة، الآية ٢] .

٥ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)) .

٦ سورة البقرة، الآية ٢٥٢.

٧ انظر الجواب الصحيح ٦٤٢٢-٤٣٦؛ فقد عقد فيه شيخ الإسلام رحمه الله فصلا في الإعجاز القرآني.." (١)

"أعدل الأقوال في المسألة

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع١: أن أعدل الأقوال: أن الأفعال مشتملة على أوصاف تقتضي [حسنها] ٢ ووجوبها، و [تقتضي] ٣ قبحها وتحريمها، وأن ذلك قد يعلم بالعقل، لكن الله لا يعذب أحدا إلا بعد بلوغ الرسالة؛ كما قال: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ ٤، ولم يفرق سبحانه بين نوع، ونوع، وذكرنا أن هذه الآية يحتج بها الأشعري، وأصحابه، ومن وافقهم؛ كالقاضي أبي يعلى٥، وأتباعه، وهم يجوزون أن الله يعذب في الآخرة بلا ذنب؛ حتى قالوا يعذب أطفال الآخرة؛ فاحتجوا بها على المعتزلة، والآية حجة على الطائفتين؛ كما **قد بسط في** غير هذا الموضع٦.

---

١ انظر من هذا الكتاب: ص ٥٤٧-٥٥٥. وقد تقدم ذكر كثير من الإحالات، مما يغني عن تكرارها ها هنا. وانظر: مجموع الفتاوى ٨٩٠-٩١، ٣٠٩-٣١٠، ٤٢٨-٤٣٦. وشرح الأصفهانية ٢٦١٧-٦١٩.

٢ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

٣ في () خ)) : يقتضي. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٤ سورة الإسراء، الآية ١٥.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٦٧١/٢

٥ انظر العدة في أصول الفقه لأبي يعلى ٢٤٢٢، ٤١٢١٨-١٢٢٤.

٦ انظر: الجواب الصحيح ٢٢٩٦-٣٠٠. ومنهاج السنة النبوية ٢٣٠٦-٣٠٩. ودرء تعارض العقل والنقل ٨٣٩٧-٤٠٢. ومجموع الفتاوى ٤٢٧٧-٢٨١، ٣٠٣.

وقد سبق أن تطرق شيخ الإسلام رحمه الله إلى هذا الموضوع. وانظر ص ٥٦٦ من هذا الكتاب.." (١)

"والجبروت؛ ومقصوده: الجسم، والنفس، والعقل الذي [أثبتته] ١ الفلاسفة٢، ويذكر اللوح المحفوظ؛ ومراده به: النفس الفلكية، إلى غير ذلك مما قد بسط في غير هذا الموضع٣.

وهو في التهافت٤ وغيره: يكفرهم، وفي المضنون به٥: يذكر ما هو حقيقة مذهبهم؛ حتى يذكر في النبوات عين ما قالوه٦، وكذلك في الإلهيات.

وهذه الصفات الثلاث التي جعلوها خاصة الأنبياء، توجد لعموم الناس، بل توجد لكثير من الكفار؛ من المشركين، وأهل الكتاب؛ فإنه قد

---

١ في ((خ)) : ثبتته. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عنه أنه يقول: "إن الكواكب، والشمس، والقمر هي النفس، والعقل الفعال، والعقل الأول، ونحو ذلك". درء تعارض العقل والنقل ١٣١٥.

٣ انظر من كتب ابن تيمية رحمه الله: الرد على المنطقيين ص ١٩٦-١٩٧، ٢٨٢، ٤٧٢-٤٨٠. وبغية المرتاد ص ١٨٤، ١٩٦، ٣٢٦. وكتاب الصفدية ١٢٠٩-٢١٢، 492، ٢٥٠. ودرء تعارض العقل والنقل ١٣١٥-٣١٨، ٥٢٤١، ٦٢٤١. ومنهاج السنة النبوية ٨٢٠-٢١. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٧، ٥٣٨، ٥٤١-٥٤٧. وسبق نحو هذا الكلام عن الغزالي في هذا الكتاب ص ٤٤٨-٤٥٣، ٤٦٦.

٤ وقد تقدم أنه كفر الفلاسفة لما صرحوا أن الأنبياء خاطبوا الجماهير بالخيالات والتمثيل. انظر: تهافت الفلاسفة للغزالي ص ٢٥٤.

٥ انظر: المضنون به على غير أهله ص ٣٠٥-٣٠٩.

٦ وسبق أن أوضح شيخ الإسلام رحمه الله أن الغزالي قد استدل على صدق النبي بطريقة الفلاسفة؛ وهي طريقة الضرورة، وهي صحيحة، إلا أن الغزالي أثبت بها نبوة مثل نبوة الفلاسفة. انظر ص ٧٣٣ من هذا الكتاب، وانظر المنقذ من الضلال للغزالي ص ٧٣-٧٤.." (٢)

"من الشجرة، أهبط منها إلى الأرض؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع١.

لفظ الجنة في القرآن

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٦٧٦/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٧٠٠/٢

ولفظ الجنة في غير موضع من القرآن: يراد به بستان في الأرض؛ كقوله: ﴿إنا بلوناهم كما بلونا أصحاب الجنة﴾ ٢، وقوله: ﴿واضرب لهم مثلا رجلين

---

١ وقد سئل شيخ الإسلام رحمه الله: هل كانت الجنة التي سكنها آدم جنة الخلد الموجودة، أم جنة من الأرض خلقها الله له؟.

فأجاب رحمه الله بقوله: "الجنة التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السنة والجماعة: هي جنة الخلد. ومن قال إنها جنة في الأرض بأرض الهند، أو بأرض جدة، أو غير ذلك، فهو من المتفلسفة والملحدين، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين؛ فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة. والكتاب والسنة يرد هذا القول، وسلف الأمة وأئمتها متفقون على بطلان هذا القول) .

ثم ذكر رحمه الله الأدلة التي يعتضد بها هذا القول. انظر مجموع الفتاوى ٤٣٤٧-٣٤٩.

ولعل قائلا يقول: هذا تناقض من الشيخ رحمه الله؛ حيث يرجح في موضع أنها جنة الخلد، وفي موضع آخر أنها جنة التكليف.

والذي يظهر لي والله أعلم أن الشيخ رحمه الله كان يرى أن المسألة لا تقتضي إلا قولا واحدا، وهو أن الجنة جنة الخلد؛ كما نقلنا عنه آنفا، وجعله قول أهل السنة قاطبة، ولم يقل بغير ذلك إلا المعتزلة والفلاسفة والملاحدة.

والملاحظ على شيخ الإسلام رحمه الله في كتاب النبوات أنه يجعل للمسألة قولين معتبرين عند أهل السنة، إلا أن أصحهما أنها جنة التكليف.

وهذا يدل على أن المسألة مختلف فيها عند شيخ الإسلام، وأن له فيها قولين.

وعلى كل حال: فهذا تلميذه العلامة ابن القيم، وهو ممن حفظ لنا علم شيخه ابن تيمية رحمه الله يذكر أدلة كل فريق، ولا يرجح قولا على قول، بل يتوقف في المسألة لقوة أدلة كلا الفريقين.

وعموما: فالمسألة ليست من المسائل التي يتوقف عليها أمر تعبدي، بل هي من الأمور الخبرية.

٢ سورة القلم، الآية ١٧.." (١)

"وإذا قدر [انتفاؤه كان دليلا على] ١ انتفاء الآخر؛ كالأدلة على الأحكام الشرعية؛ فما من حكم إلا جعل الله عليه دليلا.

وإذا قدر انتفاء جميع الأدلة الشرعية على حكم، علم أنه ليس حكما شرعيا٢، وكذلك ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله؛ فإنه إذا نقل دل التواتر على وجوده، وإذا لم ينقل مع توفر الهمم والدواعي على نقله لو كان موجودا، علم أنه لم يوجد؛ كالأمور الظاهرة التي يشترك فيها الناس؛ مثل موت ملك، وتبدل ملك، وتبدل ملك بملك، وبناء مدينة ظاهرة، وحدوث حادث عظيم في المسجد أو البلد؛ فمثل هذه الأمور لا بد أن ينقلها الناس إذا وقعت. فإذا لم تنقل نقلا عاما،

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٧٠٧/٢

بل نقلها واحد، علم أنه قد كذب. وهذا مبسوط في غير هذا الموضع٣.

وقد بسط في غير هذا الموضع: الفرق بين الآية التي هي علامة تدل على نفس المعلوم، وبين القياس الشمولي الذي لا يدل [إلا] ٤ على قدر كلي مشترك، لا يدل على شيء معين؛ إذ كا ن لا بد فيه من قضية كلية، وأن ذلك القياس لا يفيد العلم بأعيان الأمور الموجودة، ولا يفيد معرفة شيء؛ لا الخالق، ولا نبي من أنبيائه، ولا نحو ذلك. بل إذا قيل: كل محدث فلا بد له من [محدث] ٥، دل على محدث مطلق، لا يدل على عينه، بخلاف آيات الله؛ فإنها تدل على عينه.

١ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٢ انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢٦٨٥-٢٧١.

٣ انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢٦١٢-١٣، ٢٧١.

٤ في ((ط)) : إلى.

٥ رسمت في ((خ)) : محدل. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .." (١)

"وقد بسط هذا في مواضع١.

وذلك: مثل قولهم: الدليل إما أن يستدل بالعام على الخاص، أو بالخاص على العام، أو بأحد الخاصين على الآخر؛ فإن الدليل أولا لا يكون قط أعم من المدلول عليه؛ إما مساويا له، وإما أخص منه؛ فإن الدليل ملزوم للمدلول عليه، والملزوم حيث تحقق، [تحقق] ٢ اللازم، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم؛ فحيث تحقق الدليل، تحقق المدلول عليه٣. فإذا

١ ذكر شيخ الإسلام رحمه الله بطلان حصر الأدلة في القياس، والاستقراء، والتمثيل، في مواضع عديدة من كتبه، وفصل ذلك في كتابه القيم: ((الرد على المنطقيين)) ، وانظر فيه على سبيل المثال المواضع التالية: ص ٦، ٨٨، ١١٦-١٢٠، ١٥٩-١٦٥، ٢٠٠-٢١٤، ٢٣٣-٢٣٥، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٩٦-٢٩٨، ٣١٦-٣١٧، ٣٤٨-٣٦٤.

ومما قاله رحمه الله تعالى: "إن ما ذكروه من حصر الدليل في القياس، والاستقراء، والتمثيل: حصر لا دليل عليه، بل هو باطل. وقولهم أيضا إن ا لعلم المطلوب لا يحصل إلا بمقدمتين لا يزيد ولا ينقص: قول لا دليل عليه، بل هو باطل. واستدلالهم على الحصر بقولهم: إما أن يستدل بالكلي على الجزئي، أو الجزئي على الكلي، أو بأحد الجزئين على الآخر، والأول هو القياس، والثاني هو الاستقراء، والثالث هو التمثيل. يقال: لم تقيموا دليلا على انحصار الاستدلال في هذه الثلاثة، فإنكم إذا عنيتم بالاستدلال بجزئي على جزئي قياس التمثيل، لم يكن ما ذكرتموه حاصرا، وقد بقي الاستدلال بالكلي على الكلي الملازم له، وهو المطابق له في العموم والخصوص، وكذلك الاستدلال بالجزئي على الجزئي الملازم

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٧٢٥/٢

له، بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، ومن عدمه عدمه، فإن هذا ليس مما سميتموه قياسا، ولا استقراء، ولا تمثيلا، وهذه هي الآيات..". الرد على المنطقيين ص١٦٢-١٦٣.

٢ ما بين المعقوفتين ساقط من ((ط)) .

٣ وقال شيخ الإسلام رحمه الله في موضع آخر في توضيح الدليل: "فليس من ضرورة الدليل أن يكون أعم أو أخص، بل لا بد في الدليل من أن يكون ملزوما للحكم، والملزوم قد يكون أخص من اللازم، وقد يكون مساويا له، ولا يجوز أن يكون أعم منه، لكن قد يكون أعم من المحكوم عليه الموصوف الذي هو موضوع النتيجة المخبر عنه". الرد على المنطقيين ص ٣٤٨.." (١)

"مسكر حرام، أو كل مسكر خمر؛ كما ثبت في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام"١؛ بين أن المسكر موصوف بأنه خمر، وبأنه حرام، ولم يقصد القياس الشمولي؛ وهو أن يستدل على أن المسكر حرام؛ فالرسول صلى الله عليه وسلم أجل من هذا شرعا وعقلا؛ فإنه بكلامه يثبت الأحكام، وغيره إذا قال: كل مسكر خمر أو حرام، احتاج أن يستدل عليه، وأما هو فيستدل بنفس كلامه.

الدليل قد يكون أكثر من مقدمة

والنظم الشمولي المنطقي لا يوجد في كلام فصيح، بل هو طويل لا يحتاج إليه؛ كما **قد بسط في** مواضع٢، وبين أن الدليل قد يكون مقدمة واحدة، وقد يكون مقدمتين، وقد يكون ثلاث مقدمات، وأربع، وأكثر؛ بحسب ما يحتاج إليه المستدل الطالب لدلالة نفسه، أو الطالب ليدل غيره٣؛ فإنه قد لا يحتاج إلا إلى مقدمة واحدة؛ مثل من عرف أن الخمر حرام، لكن لم يعرف أن كل مسكر هو خمر. فإذا عرف بالنص أن كل مسكر

---

١ رواه الإمام مسلم في صحيحه ٣١٥٨٧، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام.

٢ انظر رد شيخ الإسلام رحمه الله على قولهم: "بأنه لا بد في كل علم نظري من مقدمتين"، وكذلك رده على تمثيلهم: "كل مسكر خمر، وكل خمر حرام، فكل مسكر حرام" في: الرد على المنطقيين ص ١١٠-١١٦، ١٦١-١٦٢، ١٩٠، ١٩١، ٢٤٥-٢٤٦. وكذلك في نقض المنطق ص ٢٠٠-٢٠٩.

وانظر كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن القياس، وقوله عنه أنه إما كلام باطل، أو طريق طويل لا يخلو من الخطأ، في: الرد على المنطقيين ص ١٦٢، ٣١٦، ومجموع الفتاوى ٩٢٤، ٢٨-٣٤.

٣ وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله اختلاف حال الناس في عدد المقدمات المحتاج إليها، وضرب أمثلة للاستدلال بمقدمة، أو بمقدمتين، أو بمقدمات، في: الرد على المنطقيين ص ١٦٨-١٦٩.." (٢)

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٧٤٦/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٧٤٨/٢

"ذلك، لما كان هؤلاء أولياء، ولم [يكن] ١ لهم كرامات.

لكن يحتاج أن يفرق بين كرامات الأولياء، وبين خوارق السحرة والكهان، وما يكون للكفار، والفساق، وأهل الضلال والغي بإعانة الشياطين لهم؛ كما يفرق بين ذلك، وبين آيات الأنبياء.

والفروق بين ذلك كثيرة، كما قد بسط في غير هذا الموضع٢.

---

١ في ((م)) ، و ((ط)) : تكن.

٢ تقدمت فروق كثيرة في ثنايا هذا الكتاب، انظر في ذلك على سبيل المثال: ص ١١٨-١٢٠، ٥٥٨-٥٥٩.

وانظر كذلك من كتب شيخ الإسلام: الجواب الصحيح ١٨٦، ٥١٩٦، ٦٢٩٧-٣٠١. وشرح الأصفهانية ٢٤٧٢-٤٧٧. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٤٩.." (١)

"هو بقول شيطان رجيم فأين تذهبون﴾ ١.

ولما كانت الأنبياء مؤيدة بالملائكة، والسحرة والكهان تقترن بهم الشياطين، كان من الفروق التي بينهم: الفروق التي بين الملائكة والشياطين.

النبوة عند المتفلسفة

والمتفلسفة الذين لم يعرفوا الملائكة والجن؛ كابن سينا وأمثاله، ظنوا أن هذه الخوارق من قوى النفس، قالوا: والفرق بين النبي والساحر: أن النبي يأمر بالخير، والساحر يأمر بالشر٢. وجعلوا ما يحصل [للممرور] ٣ من هذا الجنس؛ إذ لم يعرفوا صرع الجن للإنسان، وأن الجني يتكلم على لسان الإنسان، كما قد عرف ذلك الخاصة [والعامة] ٤، وعرفه علماء الأمة وأئمتها؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع٥.

---

١ سورة التكوير، الآيات ١٩-٢٦.

٢ انظر: كتاب الصفدية ١١٤٣. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٤. والرد على المنطقيين ص ٣٢٢.

وقد سبق أن تكلم شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الكتاب عن موقف الفلاسفة من النبوة. انظر ص ٩٥٦-٦١٢، ٧٣٠-٧٣٥، ٨٣٤-٨٤٤، ٨٥٦.

٣ في ((ط)) : للمرورن.

وقد تقدم التعريف به ص ٨٣٦.

٤ في ((ط)) : (والعام ة) .

٥ بل إن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يقرر هذه القضية، ويرد على من ينكر دخول الجن في الإنسان في مواضع عديدة من كتبه، فمن ذلك قوله: "وجود الجن ثابت، بكتاب الله وسنة رسوله، واتفاق سلف الأمة وأئمتها. وكذلك دخول

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٨٢٤

الجني في بدن الإنسان ثابت باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة؛ قال الله تعالى: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم ... ﴾ . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم". وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: قلت لأبي إن أقواما يقولون: إن الجني لا يدخل في بدن المصروع. فقال: يا بني يكذبون، هذا يتكلم على لسانه.

وهذا الذي قاله أمر مشهور؛ فإنه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه ضربا عظيما، لو ضرب به جمل لأثر به أثرا عظيما. والمصروع مع هذا لا يحس بالضرب، ولا بالكلام الذي يقوله. وقد يجر المصروع، وغير المصروع، ويجر البساط الذي يجلس عليه ويحول الآلات، وينقل من مكان إلى مكان، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها أفادته علما ضروريا بأن الناطق على لسان الإنسي والمحرك لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان. وليس في أئمة المسلمين من ينكر دخول الجني في بدن المصروع وغيره، ومن أنكر ذلك وادعى أن الشرع يكذب ذلك، فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما ينافي ذلك". مجموع الفتاوى ٢٤٢٧٦-٢٧٧.

ويقول رحمه الله عن صرع الجن للإنس: (وهذا أمر قد باشرناه نحن وغيرنا غير مرة، ولنا في ذلك من العلوم الحسيات رؤية وسماعا ما لا يمكن معه الشك) . كتاب الصفدية ١١٨١.

أما من ينكر ذلك، فقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنهم طائفة من المعتزلة، فقال رحمه الله: " ... ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي، وأبي بكر الرازي، وغيرهما دخول الجن في بدن المصروع، ولم ينكروا وجود الجن؛ إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول كظهور هذا، وإن كانوا مخطئين في ذلك. ولهذا ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون إن الجني يدخل في بدن المصروع؛ كما قال تعالى: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس﴾ ... " مجموع الفتاوى ١٩١٢.

وممن أنكر صرع الجن للإنس: ابن حزم. انظر كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٩. والأصول والفروع له ص ١٣٥-١٣٧) .

وانظر عن أسباب صرع الجن في مجموع الفتاوى ١٣٨٢.

ولشيخ الإسلام رحمه الله رسالة اسمها: (إيضاح الدلالة في عموم الرسالة) يتكلم فيها عن الجن وإبطال أحوالهم، وكيفية دفعهم. ويتحدث فيها الشيخ رحمه الله عن تجاربه في إخراج الجن من بدن الإنسان مرات كثيرة يطول وصفها بحضرة خلق كثيرين. انظر: مجموع الفتاوى ١٩٩-٥٦. وانظر ١١٢٩٣، و٢٤٢٧٦-٢٨٢ وكتاب الصفدية ١٦-٧.

ويحدثنا الإمام ابن القيم عن مشاهداته لشيخه - رحمهما الله، فيقول: "شاهدت شيخنا يرسل إلى المصروع من يخاطب الروح التي فيه ويقول: قال لك الشيخ اخرجي، فإن هذا لا يحل لك، فيفيق المصروع ولا يحس بألم. وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مرارا. وكان كثيرا ما يقرأ في أذن المصروع: ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون﴾ [المؤمنون، الآية ١١٥] . وحدثني أنه قرأها مرة في أذن المصروع، فقالت الروح: نعم. ومد بها صوته. قال: فأخذت له عصا، وضربته بها في عروق عنقه، حتى كلت يداي من الضرب، ولم يشك الحاضرون أنه يموت لذلك الضرب، ففي أثناء الضرب قالت: أنا أحبه، فقلت لها: هو لا يحبك. قالت: أنا أريد أن أحج به، فقلت لها: هو لا يريد أن يحج

معك. فقالت: أنا أدعه كرامة لك. قال: قلت: لا، ولكن طاعة لله ولرسوله. ق الت: فأنا أخرج منه. قال: فقعد المصروع يلتفت يمينا وشمالا، وقال: ما جاء بي إلى حضرة الشيخ؟ قالوا له: وهذا الضرب كله؟ فقال: وعلى أي شيء يضربني الشيخ ولم أذنب. ولم يشعر بأنه وقع به ضرب البتة. وكان يعالج بآية الكرسي، وكان يأمر بكثرة قراءتها المصروع ومن يعالجه بها، وبقراءة المعوذتين. وبالجملة: فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا ينكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة ... ". زاد المعاد ٤٦٨-٦٩.

ولسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله رسالة مطبوعة، اسمها: (إيضاح الحق في دخول الجني في الإنسي، والرد على من أنكر ذلك) .." (١)

"[فلق] ١ البحر لموسى، وغير ذلك من الآيات التي بعث بها٢؛ فإن ذلك خلقه ليكون آية وعلامة؛ وكان ذلك بسبب نبوة موسى، وانجائه قومه، وبسبب تكذيب فرعون. [ومن جوز] ٣ أن ذلك البحر، أو غيره ينفلق لموسى، من غير أن يكون هناك سبب إلهي يناسب ذلك، فهو مصاب في عقله.

اضطراب الأشاعرة في التفريق بين آيات الأنبياء وخوارق غيرهم

ولهذا اضطرب أصحاب هذا القول٤، ولم يكن عندهم ما يفرقون بين دلائل النبوة وغيرها، وكانت آيات الأنبياء والعلم بأنها آيات [إن حققوها على وجهها] ٥، فسدت أصولهم٦، وإن طردوا أصولهم، كذبوا العقل والسمع، ولم يمكنهم؛ لا تصديق الأنبياء، ولا العلم بغير ذلك من أفعال الله تعالى التي يفعلها بأسباب وحكم، كما قد بسط هذا في موضع آخر٧.

---

١ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)) .

٢ انظر هذا المعنى من كلام شيخ الإسلام رحمه الله، وقوله أن المعجزات إنما تقع لسبب وحكمة، لا تحصل بغير سبب، في: الجواب الصحيح ٦٤٠١-٤٠٤.

٣ ما بين المعقوفتين ساقط من ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٤ وهم الأشاعرة.

٥ ما بين المعقوفتين ساقط من ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٦ من هذه الأصول: نفي الحكمة والتعليل عن أفعال الله، والقول بتكليف ما لا يطاق، ونفي التحسين والتقبيح العقليين، وغير ذلك، مما سبق نقضه، من خلال كلام المؤلف رحمه الله تعالى في معرض رده على المخالفين.

٧ انظر: الجواب الصحيح ٦٣٩٣-٤٠٤. وشرح الأصفهانية ٢٤٧١-٤٩١، ٦٠٨-٦٢٤. ومجموع الفتاوى ٨٨١-١٥٨. ودرء تعارض العقل والنقل ٩٤٠-٤٤، ٥٢. وانظر ما سبق من كتاب النبوات، حيث تكلم الشيخ رحمه الله عن

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٨٣٧/٢

هذا الموضوع بالتفصيل في الصفحات: ١٥١-١٥٦، ٢٦٧، ٢٧٢-٢٨٢، ٥٠١-٥٠٥، ٥٦٤-٥٧٤، ٥٨٠-٥٩٠، ٥٤٩-٥٥٤، ٩٢٩-٩٣٣.." (١)

"ومنه قوله تعالى: ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾ ١.

وفي الحديث الصحيح الإلهي: "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا"٢.

وقد بسط هذا الأصل في مواضع؛ مثل الكلام في مسألة القادر المختار٣، ومسألة العدل والظلم٤، وغير ذلك٥.

فإن كثيرا من المتكلمين يقول: إن القادر المختار لا يفعل إلا بوصف [الجواز٦] ٧، فيفعل الفعل في حال تردده بين أن يفعل، وأن لا يفعل.

استطالة الفلاسفة على المتكلمين

ومنهم من يقول: يفعله مع رجحان أن يفعل رجحانا لا ينتهي إلى حد الوجوب٨.

---

١ سورة هود، الآية ٦.

٢ سبق تخريج جزء منه في ص ٥٣٧.

٣ أما هذه المسألة: فقد تطرق لها الشيخ رحمه الله في بيان تلبيس الجهمية ١٢٠٣-٢٠٦، وفي رسالة أقوم ما قيل، ضمن مجموعة الرسائل ٤-٥٣٢٩، وفي شرح الأصفهانية ٢٣٥١-٣٥٥، وفي درء التعارض ١٣٢٦،، ٩١٦٦.

٤ للشيخ رحمه الله رسالة في معنى كون الرب عادلا وفي تنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل، المجموعة الأولى ص ١١٩-١٤٢. وانظر ص ٥٦٦ من هذا الكتاب.

٥ سبق أن ذكرنا كثيرا من الإحالات على كتب شيخ الإسلام في هذه المسألة، انظر ص ٥٠٤ من هذا الكتاب.

٦ انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٣٢٦،، ٤٢٩٠ إلى آخر الجزء،، ٩١٦٦، ١٩٢-١٩٣. وشرح الأصفهانية ١٣٥١.

٧ في ((م)) ، و ((ط)) : الجوار.

٨ انظر: درء تعارض العقل والنقل ٣٦٣،، ٩١٧٠-١٧١، ١٩٣. وشرح الأصفهانية ١٣٥٢.." (٢)

"فهذه عشرة أوجه١ تقتضي الجزم بوقوع ما سيكون، وأن ذلك واجب [حتم] ٢ لا بد منه، فما في نفس الأمر جواز يستوي فيه الطرفان؛ الوجود، والعدم، وإنما هذا في ذهن الانسان، لعدم علمه بما هو الواقع. ثم من علم بعض تلك الأسباب، علم الواقع؛ فتارة يعلم لأنه أخبر بعلمه؛ وهو ما أخبرت به الأنبياء بوقوعه؛ كالقيامة [والجزاء] ٣؛ وتارة يعلم من جهة المشيئة؛ لأنه جرت به سنته الشاملة التي لا تتبدل؛ وتارة يعلم من جهة حكمته، كما قد بسط في غير هذا الموضع٤.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٨٧٢/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٠٩/٢

١ والخلاصة: أن الجزم بوقوع ما قدره الله سبحانه وتعالى واجب من جهات عشر:

من جهة علم الله سبحانه وتعالى من وجهين؛ الأول: ما علمه الله أنه سيكون، فلابد أن يكون. والثاني: ما علم الله سبحانه وتعالى أنه لا يكون، فلا يكون.

وكذلك من جهة إرادته سبحانه من وجهين؛ الأول: أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. والثاني: من جهة حكمته سبحانه، وهي الغاية المرادة لنفسها التي يفعل لأجلها.

وكذلك من جهة كلامه، من وجهين؛ الأول: من جهة أنه أخبر به، وخبره مطابق لعلمه. والثاني: من جهة أنه أوجبه على نفسه وأقسم ليفعلنه.

وكذلك من جهة كتابته إياه في اللوح المحفوظ من وجهين؛ الأول: كتابته ما علم أنه سيكون. والثاني: كتابته ما أوجبه على نفسه.

وكذلك من جهة رحمته.

وكذلك من جهة عدله.

فهذه عشرة أوجه.

٢ في ((ط)) : حتى.

٣ في ((ط)) : الجزاء.

٤ انظر: درء تعارض العقل والنقل ٣٦٢٦-٩، ٩١٩٢-١٩٦. وبيان تلبيس الجهمية ١١٩٧-٢١٣.." (١)

"الحكمة والعدل والرحمة تعلم بالعقل

والحكمة، والعدل، والرحمة، والعادة تعلم بالعقل، كما قد عرف من حكمة الرب، وعدله، وسنته.

ويستدل بذلك على العلم، والخبر، والكتاب؛ كما أن العلم، والخبر، والكتاب [يعلم] ١ بأخبار الأنبياء، ويستدل بذلك على العدل، والحكمة، والرحمة.

الجهمية ينكرون الحكمة والعدل والرحمة

والجهمية المجبرة لا تجزم بثبوت، ولا انتفاء، إلا من جهة الخبر، أو العادة؛ إذ كانوا لا يثبتون الحكمة، والعدل، والرحمة في الحقيقة، كما **قد بسط في** غير موضع٢.

وحكي عن الجهم أنه كان يخرج، فينظر الجذمى٣، ثم يقول: أرحم الراحمين يفعل هذا٤؟. يقول إنه يفعل لمحض المشيئة، ولو كان يفعل بالرحمة لما فعل هذا.

وهذا من جهله لم يعرف ما في الابتلاء من الحكمة، والرحمة، والمصلحة.

---

١ في ((م)) ، و ((ط)) : تعلم.

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩١٤/٢

٢ قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والجهم بن صفوان ومن اتبعه ينكرون حكمته ورحمته، ويقولون: ليس في أفعاله وأوامره لام كي، لا يفعل شيئا لشيء، ولا يأمر بشيء لشيء. وكثير من المتأخرين من المثبتين للقدر من أهل الكلام ومن وافقهم سلكوا مسلك جهم في كثير من مسائل هذا الباب، وإن خالفوه في بعض ذلك". مجموع الفتاوى ٨٤٦٦-٤٦٧. وانظر: المصدر نفسه ١٦١٣٠-١٣٣، ٢٩٧-٣٠٠. ومنهاج السنة ١١٤٢-١٤٥. وبيان تلبيس الجهمية ١٢١٤-٢١٧. وشرح الأصفهانية ٢٣٥٦-٣٥٧.

٣ الجذام من الداء: مرض معروف سمي بذلك لتجذم الأصابع وتقطعها. لسان العرب ١٢٨٧.

٤ انظر شفاء العليل لابن القيم رحمه الله ص ٢٠٢.." (١)

"والمجبرة المثبتة للقدر متبعون لجهم١، والقدرية النفاة مناقضون لهم٢، كما قد بسط الكلام على ذلك في غير موضع٣.

العقلاء يستدلون بصفات الرب على ما يفعله

وما زال العقلاء يستدلون بما علموه من صفات الرب على ما يفعله؛ [كقول] ٤ خديجة للنبي صلى الله عليه وسلم لما قال لها: "لقد خشيت على نفسي"، فقالت: "كلا، والله لا يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتصدق الحديث، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق"٥.

فاستدلت بما فيه من مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال على أن الله لا يخزيه.

ومنه: قوله تعالى: ﴿قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم﴾ ٦؛ فإن الشيطان إنما ينزل على ما يناسبه، ويطلبه، وهو يريد

---

١ وهم الأشاعرة.

٢ وهم المعتزلة.

٣ قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: "والجهمي الجبري لا يثبت عدلا ولا حكمة، ولا توحيد إلهيته، بل توحيد ربوبيته. والمعتزلي لا يثبت توحيد إلهيته، ولا عدلا، ولا عزة، ولا حكمة، وإن قال إنه يثبت حكمة ما معناها يعود إلى غيره. فتلك لا تكون حكمة. فمن فعل لا لأمر يرجع إليه، بل لغيره، فهذا عند العقلاء قاطبة ليس بحكيم..". مجموع الفتاوى ٨٢١١. وانظر: المصدر نفسه ٨٣٥-٥٧، ٨٩-٩٣، ٣٧٧-٣٧٨، ١٧٩٩-١٠٠.

٤ في ((ط)) : كقوله.

٥ سبق تخريجه ص ٢٣٣.

وانظر تعليق المؤلف رحمه الله على هذا الحديث في: شرح الأصفهانية ٢٤٧٩-٤٨٦. والجواب الصحيح ٦٥١١-

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٩١٥

٥١٢. وكتاب الصفدية ١٢٢٥.

٦ سورة الشعراء، الآيتان ٢٢١-٢٢٢.." (١)

"وكذلك إذا أنزل المطر، وقت الحاجة إليه، علم أنه أنزله ليحيي به الأرض.

وكذلك إذا دعاه الناس مضطرين، فأنزل المطر، علم أنه أنزل ليحيي الأرض لإجابة دعائهم، فلا يتصور أن يعلم أنه أراد هذا لهذا١، ولا يتصور الإحكام والإتقان، إلا إذا فعل هذا للحكمة المطلوبة.

فكان ما علم من إحكامه وإتقانه، دليلا على علمه، وعلى حكمته أيضا، وأنه يفعل لحكمة.

تناقض الفلاسفة الذين يثبتون الأحكام

والذين استدلوا بالإحكام على علمه، ولم يثبتوا الحكمة٢، وأنه يفعل هذا لهذا، متناقضون عند عامة العقلاء. وحذاقهم معترفون بتناقضهم؛ فإنه لا معنى للإحكام إلا الفعل لحكمة مقصودة، فإذا انتفت الحكمة، ولم يكن فعله لحكمة، انتفى الإحكام. وإذا انتفى الإحكام، انتفى دليل العلم.

وإذا كان الإحكام معلوما بالضرورة، [ودلالته على العلم معلومة بالضرورة] ٣، علم أن حكمته ثابتة بالضرورة، وهو المطلوب.

مقتضيات صفة العلم لله

وأيضا فإذا ثبت أنه عالم، فنفس العلم يوجب أنه لا يفعل قبيحا، ولا يجوز أن يفعل القبيح، إلا من هو جاهل، كما قد بسط في غير هذا

---

١ قال تعالى: ﴿وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد﴾ [سورة الشورى، الآية ٢٨] ، وقال تعالى: ﴿الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فيبسطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفا فترى الودق يخرج من خلاله فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين فانظر إلى آثار رحمت الله كيف يحيي الأرض بعد موتها إن ذلك لمحيي الموتى وهو على كل شيء قدير﴾ [سورة الروم، الآيات ٤٨-٥٠] .

٢ المقصود بهم الفلاسفة الذين يثبتون العناية والإحكام (الحكمة الغائية) . انظر: درء تعارض العقل والنقل ٩١١١. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ١٠٢٦.

٣ ما بين المعقوفتين مكرر في ((خ)) .." (٢)

"حكمة الله من لوازم ذاته

وإذا ثبت أنه حكيم، وأن حكمته لازمة لعلمه، ولازمة لإرادته، وهما لازمان لذاته، كانت حكمته من لوازم ذاته؛ فيمتنع

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩١٦/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٢٤/٢

أن يفعل إلا لحكمة وبحكمة، ويمتنع أن يفعل على خلاف الحكمة.

ومعلوم بصريح العقل أن العلم خير من الجهل، والصدق خير من الكذب، والعدل خير من الظلم، والإصلاح خير من [الإفساد] ١. ولهذا وجب [اتصافه تعالى بالرحمة، والعلم، والصدق] ٢، والعدل، والإصلاح، دون نقيض ذلك.

وهذا ثابت في خلقه وأمره؛ فكما أنه في خلقه عادل حكيم رحيم، فكذلك هو في أمره وما شرعه من الدين، فإنه لا يكون إلا عدلا، وحكمة، ورحمة، ليس هو كما تقول الجهمية المجبرة، ومن اتبعهم من أهل الكلام والرأي: إنه يأمر العباد بما لا مصلحة لهم فيه إذا فعلوه، وإن ما أمر به لا يجب أن يفعل على حكمة، وينكرون تعليل الأحكام، أو يقولون إن علل الشرع أمارات محضة٣. فهذا كله باطل، كما **قد بسط في** مواضع٤.

البراهين اليقينية على أن الله لا يفعل خلاف الحكمة والعدل ولا يسوي بين الصادق والكاذب

بل ما يأمر به مصلحة لا مفسدة، وحسن لا قبيح، وخير لا فساد، وحكمة وعدل ورحمة، والحمد لله رب العالمين؛ فإذا قدر رجلان ادعيا على الرب الرسالة، أو توليا على الناس، أو كانا من عرض الناس؛ أحدهما

---

١ ما بين المعقوفتين ساقط من ((خ)) .

٢ في ((خ)) : وجب اتصاف الرحمة بالعلم والصدق. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٣ انظر: الإنصاف للباقلاني ص ٧٤-٧٥. والمواقف للإيجي ص ٣١٤-٣١٥، ٣٢٣. وشرح جوهرة التوحيد للبيجوري ص ١٠٨.

٤ انظر: شرح الأصفهانية ٢٦١٨. ومجموع الفتاوى ٨٤٣٣-٤٣٤، ٤٦٦-٤٦٨ ومنهاج السنة ٣٨٨-٩٠، ١٧٧. وانظر ما سبق في هذا الكتاب، ص ٤٠٨-٤٠٩.." (١)

"خير من المعتزلة، وفي الأفعال من بعض الوجوه١.

الغزالي ترك طريقة الأشاعرة في الاستدلال بالمعجزات على ثبوت النبوة

ولهذا لما ظهر للغزالي ونحوه [ضعف] ٢ طريق الاستدلال بالمعجزات الذي سلكه شيوخه، وهو لا يعرف غيره؛ أعرض [عنها] ٣، وذكر أنه إنما علم ثبوت النبوة بقرائن تعجز عنها العبارة، وهي علوم ضرورية حصلت له على الطول. وجعل الدليل على النبوة هو العلم بأن ما جاء به حق من غير جهته.

وهذه طريق صحيحة قد سلك الجاحظ٤ نحوا منها٥.

---

١ قال شيخ الإسلام رحمه الله في معرض كلامه عن الضرارية والنجارية: "والكلابية والأشعرية خير من هؤلاء في باب الصفات؛ فإنهم يثبتون منه الصفات العقلية، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة ... وأما في باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة.."

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٢/٩٢٦

ثم قال رحمه الله عن المعتزلة: "وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات، ويقاربون قول جهم، لكنهم ينفون القدر، فهم وإن عظموا الأمر والنهي والوعد والوعيد وغلوا فيه، فهم يكذبون بالقدر، ففيهم نوع من الشرك في هذا الباب". التدمرية ص ١٩١، ١٩٣.

وقال رحمه الله عن الأشاعرة: "فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم يعدون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة، بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرافضة ونحوهم". بيان تلبيس الجهمية ٢٨٧. وانظر درء تعارض العقل والنقل ٦٢٩٢.

٢ في ((خ)) : ضعيف. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٣ ما بين المعقوفتين ليس في ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .

٤ هو عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ البصري المعتزلي. متبحر ذو فنون، وصاحب تصانيف، وكان ماجنا قليل الدين، له نوادر، أخباري علامة، وهو صاحب الطريقة الجاحظية من المعتزلة.

توفي سنة ٢٥٥ ؟.

انظر: سير أعلام النبلاء ١١٥٢٦-٥٣٠. وشذرات الذهب ٢١٢١. والأعلام ٥٧٤.

٥ وقد بسط شيخ الإسلام رحمه الله القول في هذا الموضوع. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٣٣٥٣-٣٥٤، ٩٤٦-٩٤٩، ونقل رحمه الله عن الجاحظ قوله: "معرفة الله تقع ضرورة في طباع نامية عقب النظر والاستدلال، وأن العبد غير مأمور بها) . درء تعارض العقل والنقل ٧٣٥٤.

وانظر: المصدر نفسه ٩٤٨.." (1)

"الشياطين لا تقترن إلا بكاذب؛ كما قال تعالى: ﴿هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم﴾ ١.

وآيات الأنبياء مع عدم النبوة، كما أن كلام الله بدون إرادة تلك المعاني كل ذلك ممتنع من عدة وجوه

ولا يجوز أن يظهر الرب ما جعله دليلا للنبوة مع عدم النبوة٢؛ كما أنه لا يجوز أن [يتكلم] ٣ بالكلام الذي جعله لبيان معان، بدون إرادة تلك المعاني٤، بل ذلك ممتنع من وجوه؛ من وجه حكمته، ومن جهة عادته، ومن جهة عدله ورحمته، ومن جهة علمه وإعلامه، وغير ذلك، كما قد بسط في مواضع٥.

---

١ سورة الشعراء، الآيتان ٢٢١-٢٢٢.

٢ أي لا توجد المعجزة بدون وجود النبي؛ لأن الله يفعل لحكمة وسبب، وهو ممتنع من عدة وجوه؛ فإن الدليل لا يكون إلا مستلزما للمدلول عليه مختصا به.

٣ في ((ط)) : يتلكم.

---

(1) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٤٠/٢

٤ شيخ الإسلام رحمه الله يرد ها هنا على الأشاعرة الذين ينفون قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى، ويقولون بقدم الكلام، ويمنعون أن يكون الله متكلما إذا شاء، متى شاء.

ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله لم يزل متكلما إذا شاء، وأن كلام الله لآدم أو لموسى أو للملائكة كل في وقت تكليمه ومناداته؛ أي أنه تعالى لم يناد موسى قبل خلقه ومجيئه عند الشجرة. وإن كانت صفة الكلام أزلية النوع.

وقد بنى أهل السنة مذهبهم على مقدمتين: ١- على أن الأمور الاختيارية تقوم بالله، ٢- وعلى أن كلام الله لا نهاية له، كما قال تعالى: ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا﴾ [سورة الكهف، الآية ١٠٩] ، وقوله: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾ [سورة لقمان، الآية ٢٧] .

انظر: منهاج السنة النبوية ٣٣٥٨-٣٦٠. وموقف ابن تيمية من الأشاعرة ٣١٢٧٧.

٥ انظر ما سبق، ص ١١١٦-١١١٩ من هذا الكتاب.." (١)

"والغرض هو الشهوة، وذلك يتضمن الحاجة١.

وهذا بعينه يقال في الإرادة٢: إن من أراد، فإنما يريد لغرض وشهوة.

فقولهم بنفي الحكمة، يتضمن نفي الإرادة، ونفي القدرة.

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع٣، وبين أن من نفى الحكمة، يلزمه [نفي] ٤ الإرادة، ومن نفى الإرادة يلزمه نفي فعل الرب، ونفي

---

١ سبق ذلك في هذا الكتاب. وانظر: منهاج السنة النبوية ٣٩١.

٢ شيخ الإسلام رحمه الله هاهنا يلزمهم بنفي الإرادة؛ لأن المحذور في إثبات الحكمة عندهم موجود أيضا في الإرادة؛ فإما أن يثبتوا الكل، أو ينفوا الكل.

وقد سبق أن أورد شيخ الإسلام رحمه الله هذا الإلزام بالتفصيل. انظر ما سبق في هذا الكتاب، ص ٥٠٣-٥٠٧.

٣ انظر ما سبق في هذا الكتاب، ص ٥٠٣-٥٠٧. وانظر مجموع الفتاوى ١٦٢٩٨-٢٩٩.

والملاحظ أن شيخ الإسلام هاهنا يقرر قاعدة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر. ويلزم الأشاعرة بهذه القاعدة أن يثبتوا الحكمة كما أثبتوا الإرادة، أو ينفوا الجميع.

يقول رحمه الله تعالى: "أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات، فيقال: نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكفار يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشاهد والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته، وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة، تدل على حكمته البالغة، كما يدل التخصيص

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٤٩/٢

على المشيئة وأولى لقوة العلة الغائية. ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في المخلوقات من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة". التدمرية ص ٣٤-٣٥.

٤ ما بين المعقوفتين ساقط من ((خ)) ، وهو في ((م)) ، و ((ط)) .." (١)

"الإحداث. ومن نفى ذلك يلزمه امتناع حدوث حادث في الوجود. وأن إثبات الحكمة لازم لكل طائفة على أي قول قالوه، كما قد بسط في غير هذا الموضع١.

إذ المقصود: التنبيه على أن إثبات آيات الأنبياء، والاستدلال بكلام الله وآياته التي أراد أن يدل بها عباده بدون إثبات حكمته: ممتنع.

اضطراب كلام من نفى حكمة الله في آيات الأنبياء وفي كلامه

ولهذا اضطرب كلام من نفى حكمته في آيات الأنبياء، وفي كلام الرب سبحانه؛ وهي الآيات التي بعثت بها الأنبياء القولية والفعلية، واضطربوا في الاستدلال على ما جاءت به الأنبياء، كما قد نبه عليه. والله سبحانه وتعالى أعلم٢.

---

١ انظر: درء تعارض العقل والنقل ٩١١١. ورسالة أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والتعليل – ضمن مجموعة الرسائل والمسائل – ٤-٣٨٣٥-٣٤٦.

٢ أشار شيخ الإسلام رحمه الله تعالى إلى أن الآيات الدالة على الحكمة والرحمة تقرر تنزيه الله عن تأييد الكذاب بالمعجزة، فقال: "وقد يقال: يمكن تقرير كونه سبحانه منزها عن تأييد الكذاب بالمعجزة من غير بناء على أصل المعتزلة، بما علم من حكمة الله في مخلوقاته، ورحمته ببريته، وسنته في عباده؛ فإن ذلك دليل على أنه لا يؤيد كذابا بمعجزة لا معارض لها. ويمكن بسط هذه الطريقة وتقريرها بما ليس هذا موضعه، فإنه كما علم بما في مصنوعاته من الإحكام والإتقان أنه عالم، وبما فيها من التخصيص أنه مريد، فيعلم بما فيها من النفع للخلائق أنه رحيم، وبما فيها من الغايات المحمودة أنه حكيم". شرح الأصفهانية ٢٦١٢.." (٢)

"قول أهل السنة في النبوة

والصحيح: أن النبوة تجمع هذا وهذا١؛ فهي تتضمن صفة ثبوتية في

---

١ وهذا هو قول الجمهور. ف"الذي عليه جمهور سلف الأمة وأئمتها وكثير من النظار: أن الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس، والله أعلم حيث يجعل رسالته؛ فالنبي يختص بصفات ميزه الله بها على غيره، وفي عقله ودينه، واستعد بها لأن يخصه الله بفضله ورحمته". منهاج السنة النبوية ٢٤١٦.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى قد فصل القول في هذه المسألة تفصيلا رائعا في العديد من مصنفاته الرائعة، وذكر الأقوال

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٥٦/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٥٧/٢

الثلاثة فيها..

فمن ذلك قوله في كتاب الصفدية: "إن الناس تنازعوا في النبوة: هل هي مجرد صفة قائمة بنفس النبي، كما يقوله من يقوله من أهل الكلام والفلسفة. أو مجرد تعلق خطاب الله بالنبي، كما يقوله من يقوله من أهل الكلام الأشعرية ونحوهم. أو مجموع الأمرين، كما يقوله الجمهور. على ثلاثة أقوال. كما ا ختلفوا على هذه الأقوال الثلاثة في الأحكام الشرعية....." إلى آخر كلامه الطويل في هذه المسألة. انظر كتاب الصفدية ١٢٢٥-٢٢٩.

وقد بسط شيخ الإسلام رحمه الله القول في هذه المسألة في العديد من مصنفاته.

انظر: منهاج السنة النبوية ٢٤١٣-٤١٦، ٥٤٣٦-٤٣٩. ومجموع الفتاوى ٨٢٨٢-٢٨٣، ١٨٣٦٧، ٣٦٩-٣٧٠. والجواب الصحيح ٣٣٨٠-٣٨٧، ٥٣٢٤.." [(١)]

"المراد بالتوراة

ولفظ التوراة: قد يراد به جميع الكتب التي نزلت قبل الإنجيل؛ فيقال: التوراة، والإنجيل. ويراد بالتوراة: الكتاب الذي جاء به موسى وما بعده من نبوة الأنبياء المتبعين لكتاب موسى، قد يسمى هذا كله توراة؛ فإن التوراة تفسر الشريعة؛ فكل من دان بشريعة التوراة: قيل لنبوته: إنها من التوراة.

وكثير مما يعزوه كعب الأحبار١ ونحوه إلى التوراة، هو من هذا الباب، لا يختص ذلك بالكتاب المنزل على موسى؛ كلفظ الشريعة عند المسلمين: يتناول القرآن، والأحاديث النبوية، وما استخرج من ذلك؛ كما قد بسط هذا في موضع آخر٢.

والمقصود هنا: أن الأنبياء يفتحون الأعين العمي، والآذان الصم، والقلوب الغلف. والسحرة يفسدون السمع والبصر والعقل، حتى يخيل للإنسان الأشياء بخلاف ما هي عليه، فيتغير حسه وعقله. قال في قصة

---

١ هو كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار. ثقة من الثانية، مخضرم. كان من أهل اليمن، فسكن الشام. مات في خلافة عثمان، وقد زاد على المائة. وليس له في البخاري رواية، إلا حكاية لمعاوية فيه. وله في مسلم رواية لأبي هريرة عنه، من طريق الأعمش، عن أبي صالح.

تقريب التهذيب ٢٤٣. وسير أعلام النبلاء ٣٤٨٩.

٢ انظر: الجواب الصحيح ٥١٥٦-١٥٨، ٣٥١. وانظر ما سبق من هذا الكتاب ص ٦٢٥-٦٢٧.." [(٢)]

"ولا يأمرون إلا بعدل؛ فيأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويأمرون بمصالح العباد في المعاش والمعاد، لا يأمرون بالفواحش، ولا الظلم، ولا الشرك، ولا القول بغير علم.

فهم بعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها، لا بتبديلها وتغييرها. فلا يأمرون إلا بما يوافق المعروف في العقول، الذي تتلقاه القلوب

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ٩٨٨/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١٠٥٢/٢

السليمة بالقبول.

فكما أنهم هم لا يختلفون؛ فلا يناقض بعضهم بعضا، بل دينهم وملتهم واحد وإن تنوعت الشرائع١، فهم أيضا موافقون لموجب الفطرة التي فطر الله عليها عباده، موافقون للأدلة العقلية لا يناقضونها قط. بل الأدلة العقلية الصحيحة كلها توافق الأنبياء لا تخالفهم.

وآيات الله السمعية والعقلية؛ العيانية٢ والسماعية كلها متوافقة، متصادقة، متعاضدة، لا يناقض بعضها بعضا؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع٣.

---

١ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الأنبياء أخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد) . أخرجه البخاري في صحيحه٣١٢٧٠، كتاب الأنبياء، باب: ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها﴾ . ومسلم في صحيحه ٤١٨٣٧، كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام. وأحمد في المسند ٢٣٠٩، ٤٠٦، ٤٣٧، ٤٨٢.

٢ أي التي ترى وتشاهد.

٣ انظر كتابه درء تعارض العقل والنقل؛ فقد ألفه رحمه الله للرد على القانون الذي ابتدعه المخالفون لمنهج أهل السنة يدعون فيه حصول التعارض بين العقل والنقل. وقد أصل شيخ الإسلام رحمه الله أصلا في الرد على هذا القانون؛ وهو موافقة صريح العقل لصحيح النقل، والتلازم بينهما.

وانظر أيضا: الرد على المنطقيين ص ٣٧٣. ومجموع الفتاوى ٦٣٠٠، ١٦٤٤٢-٤٤٣.." (١)

"وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم "أن أهل الجنة يلهمون التسبيح كما يلهم أهل الدنيا النفس".

ومعلوم أن النفس لا يشغل الإنسان عما يزاوله من الأعمال فحينئذ كان التسبيح والمشاهدة لجلال الله تعالى لا يشغلهم عن التدبير الذي وكلوا به وهذا الجمع أكمل لا سيما وهم يقولون كمال الإنسان التشبه بالإله على حسب الطاقة وقد وافقهم هؤلاء على هذا المعنى.

وكذلك قولهم: "في الملأ الأعلى" وإذا كان ذلك فمعلوم أن الله تعالى لا يشغله ما يفعله عن معرفته ولمه وذكره شيء بل هو سبحانه لا يشغله ما سمع عن سمع ولا تغلطه المسائل ولا يتبرم بإلحاح الملحين.

وإن كان قولهم في الله تعالى موافقا لقول المسلمين في علمه وقدرته ومشيئته فالكلام مع من يذكر مطابقة الكتاب والسنة لقولهم وهذا لا يكون إلا مسلما فلا يمكن ذكره المطابقة مع المخالفة لأصول المسلمين.

وأما مع من لا يبالي بدين الرسول أو يفضل الفيلسوف على النبي فهذا لكلامه مقام آخر يستقصي فيه هذا الاستقصاء

---

(١) النبوات لابن تيمية ابن تيمية ١٠٩١/٢

كما بسط تناقض أقوالهم على أصولهم وفسادها على كل أصل في غير هذا الموضع وقد قال الله تعالى: ﴿الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم." (١)

"فإنه جعل علمه بالأشياء عين الأشياء إذ جعل لا وجود معه إلا لعلمه بذلك الشيء وجعل نفس الأشياء علمه ولهذا أثبت التغاير من وجه وعدمه من وجه وقال: "فأنت به ثابت من حيثية متغايرة ومن حيثية أن علمه عين ذاته".

وهذا الثاني يشبه قول الفلاسفة الذين يقولون: إنه عاقل ومعقول وعقل وأن ذلك واحد.

ويقال: إن أبا الهذيل العلاف يقرب إلى مذهبهم.

وفساد هذا القول معلوم **قد بسط في** غير هذا الموضع لكن هو لما التزم أن يكون وجود الأشياء غي ماهيتها وهو عندهم عين وجود الأشياء ولا." (٢)

"ابتدعته الجهمية لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا إمام، وكذلك جعل التشبيه ضد التوحيد، وتفسير التشبيه بما فيه إثبات الصفات. هو أيضا باطل، فإن التوحيد نقيضه الإشراك بالله تعالى والتمثيل له بخلقه، وإن كان ينافي التوحيد فليس المراد بذلك ما يسمونه هم تشبها، فإنهم يسمون المعاني بأسماء سموها هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان، مرتبين على ذلك الحمد والذم، ومن علق الحمد والذم بأسماء ليست مما أنزل الله بها سلطانا بين فيه ما يحمده وما يذمه، فقد ابتدع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وليس هذا **موضع بسط هذا** وتبيينه [فـ]إن كل من كان إلى التعطيل أقرب وعن القرآن والإسلام أبعد كان أحق بهذا المعنى الذي تسميه التوحيد والتنزيه.

فإن المعتزلة أحق منهم بهذا؛ لأنهم أحق بنفي الصفات والكثرة، وأحق بنفي الأمور التي يجعلون إثباتها تشبيها، والفلاسفة أحق من المعتزلة بهذا، وأهل وحدة الوجود أحق بهذا من الفلاسفة، ولهذا يدعون من التوحيد والتحقيق والعرفان بحسب هذا الوضع والإصلاح الذي ابتدعوه ما لا يمكن هؤلاء رده إلا بنقض الأصول المبتدعة، التي وافقوهم عليها، ومن." (٣)

"وكلام المشايخ الصوفية من الدلالة على تأثير العمل الصالح في حصول العلم فظن هذا وأمثاله أن هذا مذهب الصوفية كما حكاه وليس الأمر على ماقالوه بل مشايخ الصوفية الذين لهم في الأمة لسان صدق متفقون على وجوب تعلم العلم الشرعي وتدبر كتاب الله تعالى والنظر فيما ذكره فيه من الآيات والأمثال المضروبة ومتفقون أيضا على النظر والاعتبار بما في المخلوقات من الآيات بل هم أعظم تجردا لكثير من النظر والاعتبار في الآيات المسموعة والآيات المشهودة من كثير من أهل الكلام والفقه وحالهم في ذلك أشهر عند من يعرفه من أن يحتاج **إلى بسط وأما** أنهم يقولون إن مجرد ترك الشهوات والتجرد المحض يوجب معرفة الحقائق من معرفة ما جاءت به الرسل ومن غير نظر في ذلك

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٢٢٩

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٤٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١/٤٢٩

وتدبر فهذا ليس طريق القوم الذين لهم في الأمة لسان صدق ولهذا وصيتهم بالعلم الشرعي والمحافظة عليه في الأصول الخبرية وفي الأعمال أعظم من أن يذكر هنا." (١)

"بشر قصته قد تقصيتها في كتاب تكفير الجهمية وأما عمرو بن عبيد وهو عمرو بن عبيد بن كيسان بن باب مولى بني تميم البصري مات سنة ثلاث وأربعين ومائة في طريق مكة فإنه أول **من بسط أساسه** فأصبح رأسه ونظم له كلاما ونصبه إماما ودعا إليه ودل عليه فصار مذهبا يسلك وهو إمام الكلام وداعية الزندقة الأولى ورأس المعتزلة سموا بها لاعتزاله حلقة الحسن." (٢)

"صفوان هذا الكلام فبسطه وطراه ودعا إليه فصار به مذهبا لم يزل هو يدعو إليه الرجال وامرأته زهرة تدعو إليه النساء حتى استهويا خلقا من خلق الله كثيرا فأما الجعد فكان خزري الأصل فيما أخبرنا وأسنده عن قتيبة بن سعيد ولكن **جهم بسط ذلك** المذهب وتكلم فيه وهو صاحب ذلك المذهب الخبيث وكانوا قد حذروه فيما أخبرناه." (٣)

"قلت ليس هذا **موضع بسط الكلام** على هذا فإن قوله المائية تقتضي الجنس إنما يعني أن يكون له ما يجانسه أي يماثله في حقيقته وليس الأمر كذلك فإن من أثبت له مائية وهي الحقيقة التي تخصه ويمتاز بها عن غيره لم يلزمه أن تكون تلك المائية من جنس المائيات كما أن الذين يطلقون عليه اسم الذات لا يلزمهم أن تكون ذاته من جنس سائر الذوات وإن فسر ذلك بثبوت قدر ما يتفقان فيه فهذا لا بد منه على كل تقدير ولفظ الجنس فيه عدة اصطلاحات فإن فسر بما يوجب مثلا لله فهو منتف عنه وإن فسر بالحد اللغوي الذي هو مدلول الأسماء المتواطئة والمشككة كما في اسم." (٤)

"لايطيق الخفاش أن يراها لا لامتناع رؤيتها بل لضعف بصره وعجزه كما قد لايستطاع سماع الأصوات العظيمة جدا لا لكونها لا تسمع بل لضعف السامع وعجزه ولهذا يحصل لكثير من الناس عند سماع الأصوات العظيمة ورؤية الأشياء الجليلة ضعف أو رجفان أو نحو ذلك مما سببه ضعفه عن الرؤية والسماع لا لكون ذلك المر مما يمتنع رؤيته وسماعه ولهذا وردت في الأخبار في قصة موسى عليه الصلاة والسلام وغيره بان الناس إنما لا يرون الله في الدنيا للضعف والعجز والله سبحانه وتعالى قادر على أن يقويهم على ماعجزوا عنه **وتمام بسط هذا** وتقريره له موضع آخر وإنما المقصود أن نقول إذا ثبتت رؤيته فمعلوم في بدائه العقول أن المرئي القائم بنفسه لا يكون إلا بجهة من الرائي وهذه الرؤية التي أخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال ترون ربكم كما." (٥)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢/١٧٩

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢/٢١٥

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢/٢٢٨

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢/٣٨٧

(٥) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢/٤٣٢

"بالتضمن وتارة بالالتزام وهذا المعنى يدل عليه القرآن تضمنا أو التزاما ولم يقل أحد من أئمة السنة إن السني هو الذي لا يتكلم إلا بالألفاظ الواردة التي لايفهم معناها بل من فهم معاني النصوص فهو أحق بالسنة ممن لم يفهمها ومن دفع ما يقوله المبطلون مما يعارض تلك المعاني وبين أن معاني النصوص تستلزم نفي تلك الأمور المعارضة لها فهو أحق بالسنة من غيره وهذه نكت **لها بسط له** موضع آخر." (١)

"في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء **وسيأتي بسط هذا** إن شاء الله وأما العقل فهذا الواحد الذي وصفوه يقول لهم فيه أكثر العقلاء وأهل الفطر السليمة إنه أمر لا يعقل ولا له وجود في الخارج وإنما هو أمر مقدر في الذهن ليس في الخارج شيء موجود لا يكون له صفات ولا قدر ولا يتميز منه شيء عن شيء بحيث يمكن أن لا يرى ولا يدرك ولايحاط به وإن سماه المسمي جسما وأيضا فإن التوحيد إثبات لشيء هو واحد فلابد أن يكون له في نفسه حقيقة ثبوتية يختص بها ويتميز بها عما سواه حتى يصح أنه ليس كمثله شيء في تلك الأمور الثبوتية ولا مجرد عدم المثل إذا لم يفد ثبوت أمر وجودي كان صفة للعدم فنفي المثل والشريك يقتضي ما هو على حقيقة يستحق بها واحدا ولهذا فسر ابن كلاب وغيره الواحد بأنه المنفرد عن غيره المباين له وهذا المعنى داخل في معنى الواحد في الشرع وإن." (٢)

"محيط بالأرض وأن من شأنه العلو عليها ولكن الله مهد الأرض وفرشها وبسطها في الماء وأوتدها بالجبال الراسيات التي ترسيها أن تميد وتضطرب فإن السفينة إذا كانت في البحر لابد لها من شيء يثقلها ويسكنها وإلا مادت واضطربت وليس هذا **موضع بسط ذلك** وشرحه وما يرد عليه وإنما الغرض أن ما ذكره هذا الرازي من استدارة الفلك لا ننازعه فيه كما قد ينازعه فيه بعض الجهال وكما ينقل هو فإنه تارة يدخل مع المنجمين في الشرك وعبادة الكواكب وتارة ينازعهم في الأمور المعلومة من الحساب وكلاهما خروج عن الحق." (٣)

"فله صفات ذاتية مختصة به كما يقول من يقول من المتكلمين المنطقيين وغيرهم إن الجوهر جنس وتحته أنواع إضافية وتحت كل نوع أنواع إلى النوع الشامل الخاص الذي تتفق أفراده في تمام الماهية الحقيقية وقد **تقدم بسط هذا** فلا نعيده إذا." (٤)

"الوحدة إلا إذا كان متعينا متميزا عن غيره تعني قبل ذلك وحينئذ فقد بطلت الحجة أيضا فسواء كانت الوحدة هي التعين والتميز أو كانت غيره لم يلزم أن يكون قيام الوحدة بالجسم متوقفا على وحدة أخرى وهذا ظاهر وسواء كانت الوحدة أمرا وجوديا أو عدميا فليس المقصود **هنا بسط الكلام** على هذا وإنما الغرض من التنبيه على أن ما يستدل به على أن الجسم فيه انقسام وتركيب وكثرة وأنه ليس بواحد من أفسد الحجج فإنه قد بنى على هذا الأصل الفاسد كثيرا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٩/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ١٤٨/٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٢٥/٤

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٧٠/٤

من تجهمه وتعطيله الذي جحد فيه حقيقة أسماء الله وصفاته وما هو عليه في ذاته أما كون الجسم قابلا للانقسامات التي لا تناهى أو غير قابل فهذا ليس لنا فيه هنا غرض وهو احتج على نفي ذلك بالحركة وأنها موجودة في الحاضر وإلا لم تكن موجودة في." (١)

"وذكر هو أنه بسبب ذلك اشتغل فيما اشتغل به من علوم الفلاسفة الصابئة الأوائل فإن أصول الملاحدة مبنية على ما أخذوه من هؤلاء الصابئة وما أخذوه من المجوس وهؤلاء الصابئة المبتدعون يقولون إن العالم متولد عن الله والمجوس يجعلون له شريكا في خلقه فالطائفتان كما قال تعالى وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم [الأنعام ١٠٠] وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك [الإسراء ١١١] وهو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد فإن المجوس تجعل إبليس وهو أصل الظلمة هو شريك النور في التخليق فيجعلون الجن شركاءه وليس هذا **موضع بسط هذا** ولكن ننبه على أن كتاب الله لما كان دعوة لجميع الخلق ففيه تفصيل كل شيء وهو." (٢)

"والغير والحيز فهي ألفاظ مجملة مشتركة مشتبهة يراد بها حق وباطل فيجب أن ينفي ما فيها من الباطل دون الحق الذي يريده بعض الناس بهذه الألفاظ وقد **تقدم بسط ذلك** بما يغني عن إعادته وهو أحال على ما تقدم فأحلنا أيضا عليه الوجه الخامس عشر أن المنازع يقول له هب أنه في حيز واحد فلم قلت إن ذلك محال قولك إنه يكون أقل القليل ويتعالى الله عنه يقال لا نسلم أن ما هو حيز واحد لا يتسع إلا مقدار الجوهر الفرد بل يكون واحدا وهو عظيم وهذا في الحيز أولى منه في الجسم فإذا كان قد قال." (٣)

"والآيات لا يحتاج فيها إلى القياس كما أن الشعاع آية على الشمس وليس ذلك بقياس الشمس عل غيرها من المؤثرات وبقياس الشعاع على غيره من الآثار بل عند الناس علم فطري بالحس والعقل أن نفس الشعاع مستلزم للشمس على وجه لا يشرك الشمس في ذلك غيرها وما من مخلوق إلا وهو نفسه آية على خالقه على وجه لا يشركه فيه غيره كما قيل وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد لكن الكلام في هذا يحتاج **إلى بسط طويل** ليس هذا موضعه وإنما الغرض التنبيه على أن ما ذكره أهل الإثبات من إقرار العباد بفطرهم أن ربهم فوقهم إذا كان مستلزما لإقرارهم بربهم بفطرهم وأن الإقرار به فطري فليس في لزوم ذلك شيء من الاستبعاد إذ على القول بذلك جماهير أصناف العباد وإنما يستبعد ذلك من غير مبتدعة المتكلمين فطرته وسلكوا به في مسالكهم الحرجة الضيقة وأوهموا أنهم هم العارفون بالحجة والدليل دون الأولين والآخرين من كل صنف وجيل و ه ذا كما تزعمه القرامطة الباطنية أنهم خلاصة أهل المعرفة." (٤)

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/١٣٠

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/١٤٠

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/٢٢٧

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤/٥٨٣

"هذه الصفات حتى يقال إنه يلزم من نفي أحد النقيضين إثبات الآخر وإذا كان المسلمون قد بينوا أن واجب الوجود أحق بالصفات الوجودية وبصفات الكمال من سائر الموجودات وأن من نفى قبوله لها ألحقه بالمعدوم والموات كان هذا جوابا للفريقين وليس هذا **موضع بسط ذلك** إذ المقصود هاهنا أنهم من جنس القرامطة الملاحدة في هذا المقام الوجه الثالث عشر أن هؤلاء الجهمية كما نفوا النقيضين جميعا فإنهم يثبتون النقيضين جميعا فإنهم يقرون بأنه موجود وبأنه حي عالم قادر ثم يقولون إنه لاعلم له ولاقدرة وهذا نفي لكونه عليما قديرا ويقولون ليس بداخل العالم ولاخارجه ولامباين ولامحايث ولاجسم ولاجوهر ولايشار إليه ولايجوز أن يرى ونحو ذلك وهذا نفي لوجوده وهذا بيان لقولهم هو موجود فحقيقة أقوالهم أنه موجود معدوم قائم بنفسه ليس بقائم بنفسه عالم ليس بعالم قادر ليس بقادر حي ليس بحي فقولهم يستلزم الجمع بين النقيضين من هذا الوجه وأحدهما إيمان والآخر كفر فجمعوا في قولهم بين ما يستلزم الإيمان والكفر جميعا للإقرار بالصانع والإنكار له والنقيضان لايجتمعان ولايرتفعان وهم يجمعون بين النقيضين من هذا الوجه كما يرفعون النقيضين في الوجه الذي قبل هذا." (١)

"مطلقا فلا يسمون ذلك مجازا ويعلم أن وضع اللفظ حال الإفراد قد يخالف وضعه حال التركيب بل غالب الألفاظ كذلك وهذه مقدمات تحتاج **إلى بسط ونحن** نذكر ذلك في موضعه وإنما المقصود هنا التنبيه على أن كثيرا من الناس يدعي أن ظاهر القرآن والأخبار شيء إما موافق له وإما مخالف له ليتأوله وتكون دعواه باطلة فيجب الاعتناء أولا بذلك فإنه مقام مهم ضل وزل فيه طوائف وهم الذين ينفي أهل العلم قولهم كما ورد في الحديث يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله وينفون عنه تحريف العالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين." (٢)

"لا يفهم الناس معناه وإن كان قد عنى به هو معنى فهذا القول الذي حكاه عن الحشوية لا يعرف به قائل معين يحكى عنه وسواء عرف أو لم يعرف فالحجة التي ذكرها ضعيفة على أصله فإن النزاع إنما هو في الكلام المؤلف من الحروف وهذا عنده مخلوق وهو يجوز أن يخلق كل شيء لا لحكمة وإن كان هذا مما يعده العقلاء عبثا فعنده لا ينزه مثل ذلك فكانت الحجة ضعيفة على أصله ولكن العبث على الله ممتنع وأصله المنفي لذلك باطل كما **قد بسط في** موضعه." (٣)

"مخاطبتهم بالتخيل فهو قول الملاحدة كما **قد بسط في** مواضع إذ المقصود هنا أن ما احتج به المتكلمون النفاة على أن القرآن قد بين الحق وهدى الخلق وأنه ليس فيه ما لا يفهم وهو حجة عليهم فإنه على قولهم لا بين الحق ولا هدى الخلق ولا سيما تأويلاتهم لم تدل عليه ألبتة بل دل على نقيضها كما قد بين وبتقدير أن يقال دل عليها بطريق التأويل فالحق إنما عرف بالمعقول الذي ذكره لا معقول دل عليه القرآن وهذا هو الذي أوجب صرف اللفظ عن مدلوله الظاهر إلى خلافه عندهم فلم يكن في القرآن دلالة على هذا المعنى بل دل على نقيض الحق عندهم لكن قدمت دلالة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٢٨٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥/٤٥٥

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٢٤٥

العقل على دلالته وأولئك الذين قالوا إن فيه ما لا سبيل لأحد إلى فهمه بل هم أيضا منعوا دلالته على الحق وهدايته للخلق وزعموا أن الرسول لم يكن يعرف ما يقرؤه ويبلغه وعلى قولهم فأحاديث الصفات التي قالها كان يقولها وهو لا يدري." (١)

"قلت هذان القولان مرتبان على القولين في معنى التفسير فمن قال تأويله هو تفسيره فالراسخون يعلمون تفسيره ومن قال تأويله عاقبته المنتظرة فهذا لا يعلمه إلا الله ولم يذكر أبو الفرج في الآية القول الذي ذكره في أول كتابه وهو أن التأويل نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ قد أحسن حيث لم يذكر هذا المعنى في قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله فإن أحدا من السلف لم يذكر هذا المعنى في هذه الآية وإنما ذكر هذا بعض المتأخرين ولكن السلف لهم قراءتان وقولان منهم من قال التأويل لا يعلمه إلا الله وهؤلاء لم يريدوا بذلك تفسيره بل فسروا القرآن كله كابن الأنباري والفراء وغيرهما وتكلموا على مشكله بل أرادوا ما استأثر الله بعلمه بما يؤول إليه والعلماء يعلمون تأويله وهو التفسير ولا منافاة بين القراءتين والقولين ولم يقل أحد من السلف إن المتشابه كله مصروف عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره وان ذلك المصروف إليه لا يعلمه إلا الله بل هذا باطل من وجوه كثيرة **كما بسط في** موضعه." (٢)

"نص أو ظاهر فيه بل كله أريد به خلاف مادل عليه لفظه وهذا القول كما لم يذكره هؤلاء المفسرون ولا جمهور المفسرين فما رأيته منقولا عن أحد من السلف الذين فسروا الآية بما نقل عن السلف لم يذكر هذا القول لأنه غير مأثور عنهم ولا هو موافق للغة القرآن ولا للغة العرب مطلقا ولا هو صحيح من جهة المعنى كما **قد بسط في** موضعه وأما ما ذكروه من أن التفسير مأخوذ من التفسرة وهو الماء الذي ينظر فيه الطبيب ليستدل به فمثل هذا قد يقوله بعض الناس يجعلون اللفظ المشهور من لفظ أخفى منه وهذا إذا أريد به التناسب فهو قريب وأما إذا أريد به أن ذلك هو الأصل لهذا فهو غلط بل الأمر بالعكس فإن لفظ الفسر والتفسير مشهور من كلامهم وهو البيان والإيضاح قال أهل اللغة واللفظ للجوهري الفسر البيان وقد فسرت الشيء أفسره بالكسر فسرا والتفسير مثله واستفسرته كذا أي سألته أن يفسره لي قال والفسر نظر الطبيب إلى الماء وكذلك التفسرة قال وأظنه." (٣)

"وكيفية ولهذا قال الشيخ أبو محمد بن أبي زيد ولا يتفكرون في ماهية ذاته وقال الشيخ أبو علي بن أبي موسى والشيخ أبو الفرج الشيرازي المقدسي وغيرهما لا تجري ماهيته في مقال ولا تخطر كيفيته ببال وطائفة من المتكلمين يدعون أنهم عرفوه حق المعرفة وليس له حقيقة وراء ما عرفوه كما يقول ذلك كثير من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٢٥١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٢٦٩

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٢٧٨

وهؤلاء يقولون ليس له حقيقة ولا ماهية ولا كيفية وراء ما عرفوه وهذا **قد بسط الكلام** عليه في مواضع وذكر النزاع بين ضرار بن عمرو وغيره وما قال." (١)

"والأنفس وقهر العدو ونحو ذلك فهنا قد لا يفعله إلا لذلك الغرض الدنيوي وهذا مذموم ولكن الحكمة المتعلقة بالخالق وأنه يحب الفعل ويرضاه يعرفها أهل العلم والإيمان وأما القدرية المجبرة والنافية فلا يعرفونها كما **قد بسط في** موضعه ومعلوم أنه إذا صلى وسجد لما في السجود من الخضوع لله والتقرب إليه لم يكن رمي الجمار أفضل من هذا وكذلك إذا تصدق ليحسن إلى الخلق ابتغاء وجه ربه الأعلى لا يريد منهم جزاء ولا شكورا وأما قوله إن الإنسان إذا وقف على المعنى وأحاط به سقط وقعه عن القلب فهذا ممنوع ولكن هذا يختلف باختلاف المعاني فإن كان ذلك المعنى مما لا يعظمه القلب سقط وقعه عن القلب وإن كان المعنى مما يعظمه القلب كان تعظيمه للكلام إذا فهم معناه بحسب عظم ذلك المعنى ولهذا كل من كان للقرآن أفهم." (٢)

"وقال تعالى ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان [الحجرات ١١] وقال تعالى أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون (١٨) إلى قوله تعالى وأما الذين فسقوا فمأواهم النار [السجدة ١٨-٢٠] وقال تعالى وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدو بئس للظالمين بدلا (٥٠) [الكهف ٥٠] وقال تعالى وذروا ظاهر الإثم وباطنه [الأنعام ١٢٠] وقال تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله [المائدة ٢] وقال تعالى إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصيت الرسول وتناجوا بالبر والتقوى واتقوا الله الذي إليه تحشرون (٩) [المجادلة ٩] ومثل هذا كثير **وقد بسط الكلام** على هذه الآية ونحوها في غير هذا الموضع وبين أن لفظ الأمر والإرادة والإذن والحكم والقضاء والكتاب والكلمات والتحريم والبعث والإرسال وغير ذلك ينقسم إلى ديني وكوني شرعي وقدري فالرب تعالى له الخلق والأمر وعلينا أن نؤمن بدينه وبشرعه ونؤمن بقضائه وقدره فلفظ الإرادة يكون بمعنى المحبة والرضى لما شرعه وبمعنى المشيئة لما يخلقه." (٣)

"الناس قد عرفوا مراد جميع من تكلم في العلوم وقطعوا بمرادهم في أكثر ما قالوه والمظنون والمشكوك فيه قليل مغمور بالنسبة إلى المعلوم المقطوع به فالفقهاء يعرفون مراد أئمتهم المصنفين للكتب وكذلك النحاة والأطباء وكذلك المصنفون في علوم الحديث والتفسير وغير ذلك فإذا كان هؤلاء قد بينوا مرادهم مع أن البيان غير واجب عليهم فكيف لا يبين الرسول صلى الله عليه وسلم مراده مع أن الله تعالى قد أوجب عليه البلاغ المبين **وقد بسط الكلام** على فساد هذا الأصل الذي هو من أعظم السفسطة عقلا ومن أعظم الإلحاد في كلام الله تعالى شرعا وصاحبه جحد نعمة الله عز

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٢٩٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٣٣٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٨/٤٢٦

وجل في تعليمه البيان والقرآن وقال تعالى الرحمن (١) علم القرآن (٢) خلق الإنسان (٣) علمه البيان (٤) [الرحمن ١-٤] في." (١)

"قوله إن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين لعنه على ذلك وقال هذا تعطيل الإسلام **وقد بسط هذا** في مواضع والمقصود هنا أن يتبين أن دعواه أن كل دليل سمعي موقوف على مقدمات ظنية دعوى باطلة معلوم فسادها بالاضطرار ولو صح هذا لكان لا يجزم أحد بمراد أحد ولكان العلم بمراد كل متكلم لا يكون إلا ظنا وهذا مما يعلم فساده بالاضطرار وإذا كان آحاد العامة قد بين مراده بكلامه حتى يقطع بمراده فالعلماء أولى بذلك وإذا كان العلماء المصنفون في العلوم يقطع بمرادهم في أكثر ما يقولونه كما يقطع بمراد الفقهاء والأطباء والحساب وغيرهم فالرسول الذي هو أكمل الخلق علما وبيانا ونصحا أولى أن يبين مراده ويقطع به وكلام الله تعالى أكمل من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وأكمل بيانا فهو أولى." (٢)

"الآخر وهو الصحيح وهو أنه لا منافاة بينهما وإن هذا التعذيب ليس هو حملا لذنب لنائحة على غيرها بل ذنبها بالنياحة باق عليها ولا هو عقوبة للميت على نياحتها لكونه لم ينه عنها ونحو ذلك بل هذا من نوع الألم والأذى الذي يحصل بذلك كما يتأذى الميت بغير ذلك كما **قد بسط في** مواضع ولهذا قيل يعذب ولم يقل يعاقب والعذاب يقال في." (٣)

"ما يناقضه كما يوجد هذا في عامة كتبه تغمده الله برحمته وعفا عنه وسائر المؤمنين ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم (١٠) [الحشر ١٠] وتوبته معروفة مشهورة **وقد بسط هذا** في مواضع وبين أنه يمتنع تعارض الأدلة اليقينية سواء كانت كلها عقلية أو كلها سمعية أو بعضها سمعي وبعضها عقلي فلا يجوز أن يكون أحد من الأنبياء أخبر بخلاف ما أخبر به محمد صلى الله عليه وسلم فإن أخبار الأنبياء كلها صدق يجب الإيمان بها فكما لا يجوز أن تتناقض أخباره فلا يتناقض خبر نبي وخبر آخر وأما الأعمال والأصول الكلية فلا يختلفون بشيء منها كالأمر بتوحيد الله عز وجل وعبادته وحده لا شريك له والأمر بإخلاص الدين له والأمر بالعدل وغير ذلك وكذلك النهي عن الفواحش وعن الظلم وعن الشرك." (٤)

"وإذا كان كذلك لم تكن جميع المعقولات أصلا للنقل، لا بمعني توقف العلم بالسمع عليها، ولا بمعني الدلالة علي صحته، ولا بغير ذلك، لاسيما عند كثير من متكلمة الإثبات أو أكثرهم، كالأشعري في أحد قوليه، وكثير من أصحابه أو أكثرهم، كالأستاذأبي المعالي الجويني، ومن بعده من وافقهم. الذين يقولون: العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي تجري مجري تصديق الرسول علم ضروري، فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير،

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٦٨/٨

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٤٨٨/٨

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٢١/٨

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ابن تيمية ٥٣٠/٨

مع أن العلم بصدق الرسول له طرق كثيرة متنوعة، كما **قد بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضوع.

وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه، لم يكن القدح فيه قدحا في أصل السمع، وهذا بين واضح، وليس القدح في بعض العقليات قدحا في جميعها، كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحا في جميعها، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها، كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها.

وحينئذ فلا يلزم من صحة المعقولات التي تبني عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك، فضلا عن صحة العقليات المناقضة للسمع.

فكيف يقال: إنه يلزم من صحة المعقولات التي هي ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة للسمع؟ فإن ما به يعلم السمع، ولا يعلم السمع إلا به، لازم للعلم بالسمع، لا يوجد العلم بالسمع بدونه، وهو ملزوم له، والعلم به يستلزم." (١)

"هل هي موجودة قبل هذا العالم؟ وهل كان قبله مدة ومادة، أم هو أبدع ابتداء من غير تقدم مدة ولا مادة؟

فالذي جاء به القرآن والتوراة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها مع أئمة أهل الكتاب: أن هذا العالم خلقه الله وأحدثه من مادة كانت مخلوقة قبله، كما أخبر في القرآن أنه: ﴿استوى إلى السماء وهي دخان﴾ أي بخار ﴿فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها﴾ [فصلت: ١١] ، وقد كان قبل ذلك مخلوق غيره كالعرش والماء، كما قال تعالى ﴿وهو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء﴾ [هود: ٧] وخلق ذلك في مدة غير مقدار حركة الشمس والقمر، كما أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام.

والشمس والقمر هما من السماوات والأرض، وحركتهما بعد خلقهما، والزمان المقدر بحركتهما - وهو الليل والنهار التابعان لحركتهما - إنما حدث بعد خلقهما، وقد أخبر الله أن خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، فتلك الأيام مدة وزمان مقدر بحركة أخري غير حركة الشمس والقمر.

وهذا مذهب جماهير الفلاسفة الذين يقولون: إن هذا العالم مخلوق محدث، وله مادة متقدمة عليه، لكن حكي عن بعضهم أن تلك المادة المعنية قديمة أزلية، وهذا أيضا باطل، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع، فإن المقصود هنا إشارة مختصرة إلي قول من يقول: إن أقوال هؤلاء دل عليها السمع.." (٢)

"فصار وجود الرسول صلي الله عليه وسلم عندهم كعدمه في المطالب الإلهية وعلم الربوبية، بل وجوده - علي قولهم - أضر من عدمه، لأنهم لم يستفيدوا من جهته شيئا، واحتاجوا إلي أن يدفعوا ما جاء به: إما بتكذيب، وإما بتفويض، وإما بتأويل، **وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع.

فإن قالوا: لا يتصور أن يعلم أنه أخبر بما ينافي العقل، فإنه منزه عن ذلك، وهو ممتنع عليه.

قيل لهم: فهذا إقرار منكم بامتناع معارضة الدليل العقلي للسمعي.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩٠/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٢٣/١

فإن قالوا: إنما أردنا معارضة ما يظن أنه دليل وليس بدليل أصلا، أو يكون دليلا ظنيا لتطرق الظن إلي بعض مقدماته: إما في الإسناد، وإما في المتن كإمكان كذب المخبر أو غلطه، وكإمكان احتمال اللفظ لمعنيين فصاعدا.

قيل: إذا فسرتم الدليل السمعي بما ليس بدليل في نفس الأمر، بل اعتقاد دلالته جهل، أو بما يظن أنه دليل وليس بدليل، أمكن أن يفسر الدليل العقلي المعارض للشرع بما ليس بدليل في نفس الأمر، بل اعتقاد دلالته جهل، أو بما يظن أنه دليل وليس بدليل.

وحينئذ فمثل هذا . وإن سماه أصحابه براهين عقلية أو قواطع عقلية، وهو ليس بدليل في نفس الأمر، أو دلالته ظنية . إذا عارض ما هو دليل." (١)

"قيل لكم: وهكذا يقول كل من علم مراد الرسول قطعا: يمتنع أن يقوم دليل عقلي يناقضه، وحينئذ فيبقي الكلام: هل قام سمعي قطعي علي مورد النزاع أم لا؟ ويكون دفعكم للأدلة السمعية بهذا القانون باطلا متناقضا.

الوجه الثاني: أنه إذا كنتم لا تردون من السمع إلا ما لم تعلموا أن الرسول أرداه، دون ما علمتم أن الرسول أراده، بقي احتجاجكم بكون العقل معارضا للسمع احتجاجا باطلا لا تأثير له.

الثالث: أنكم تدعون في مواضع كثيرة أن الرسول جاء بهذا، وأنا نعلم ذلك اضطرارا، ومنازعوكم يدعون قيام القاطع العقلي علي مناقض ذلك كما في المعاد وغيره، فكذلك يقول منازعوكم في العلو والصفات: إنا نعلم اضطرار مجيء الرسول بهذا، بل هذا أقوي، **كما بسط في** موضع آخر.

السادس

السادس: أن هذا يعارض بأن يقال: دليل العقل مشروط بعدم معارضة الشرع، لأن العقل ضعيف عاجز، والشبهات تعرض له كثيرا، وهذه المتائه والمحارات التي اضطرب فيها العقلاء لا أثق فيها بعقل يخالف الشرع.

ومعلوم أن هذا أولي بالقبول من الأول، بأن يقال ما يقال في:

السابع

السابع: وهو: أن العقل لا يكون دليلا مستقلا في تفاصيل الأمور الإلهية واليوم الآخر، فلا أقبل منه ما يدل عليه إن لم يصدقه الشرع ويوافقه، فإن الشرع." (٢)

"ومن أراد أن يماظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظا بدعيا، ولا يخالف دليلا عقليا ولا شرعيا، فإنه يسلك طريق أهل السنة والحديث والأئمة الذين لا يوافقون على إطلاق الإثبات ولا النفي بل يقولون: ما تعنون بقولكم: إن كل مرئي جسم؟.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٦/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٧/١

فإن فسروا ذلك بان كل مرئي يجب أن يكون قد ركبه مركب، أو أن يكون كان متفرقا فاجتمع، أو أنه يمكن تفريقه، ونحو ذلك، منعوا هم المقدمة الأولى، وقالوا: هذه السماوات مرئية مشهودة، ونحن لا نعلم أنها كانت متفرقة مجتمعة، وإذا جاز أن يرى ما يقبل التفريق فما لا يقبله أولى بإمكان رؤيته، فالله تعالى أحق بأن تمكن رؤيته من السماوات ومن كل قائم بنفسه، فإن المقتضى للرؤية لا يجوز أن يكون أمرا عدميا، بل لا يكون إلا وجوديا، وكلما كان الوجود أكمل كانت الرؤية أجوز، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

وإن قالوا: مرادنا بالجسم المركب أنه مركب من الجواهر المنفردة ، أو من المادة والصورة نازعوهم في هذا، وقالوا: دعوى كون السماوات مركبة من جواهر منفردة، أو من مادة وصورة دعوى ممنوعة أو باطلة، وبينوا فساد قول من يدعي هذا، وقول من يثبت الجوهر الفرد أو يثبت المادة والصورة، وقالوا: إن الله خلق هذا الجسم المشهود هكذا، وإن ركبه ركبه من أجسام أخري وهو سبحانه يخلق الجسم من الجسم، كما يخلق الإنسان من الماء المهين، وقد ركبت العظام في مواضعها من بدن ابن آدم، وركب الكواكب في السماء، فهذا." (١)

"كثيرة ولم يبين مراده منها فهذا لا يمكن أن يتدبر كلامه، ولا يعقل، ولهذا تجد عامة الذين يزعمون أن كلام الله يحتمل وجوها كثيرة، وأنه لم يبين مراده من ذلك قد اشتمل كلامهم من الباطل على ما لا يعلمه إلا الله، بل في كلامهم من الكذب في السمعيات نظير ما فيه من الكذب في العقليات، وإن كانوا لم يتعمدوا الكذب، كالمحدث الذي يغلط في حديثه خطأ، بل منتهى أمرهم: القرمطة في السمعيات، والسفسطة في العقليات، وهذان النوعان مجمع الكذب والبهتان.

فإذ قال القائل: استوى يحتمل خمسة عشر وجها أو أكثر أو أقل، كان غالطا، فإن قول القائل: استوى على كذا له معنى، وقوله: استوى إلى كذا له معنى، وقوله: استوى وكذا له معنى، وقوله: استوى بلا حرف يتصل به له معنى، فمعانيه تنوعت بتنوع ما يتصل به من الصلات، كحرف الاستعلاء والغاية وواو الجمع، أو ترك تلك الصلات.

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، وبين أن كلام الله مبين غاية البيان، موفى حق التوفية في الكشف والإيضاح، **وقد بسط الكلام** على هذا النص وغيره، وبين نحو من عشرين دليلا على أن هذه الآية نص في معنى واحد لا يحتمل معنى آخر، وكذلك ذكر هذا في غير هذا النص.

فإن الكلام هنا أربعة أنواع: أحدهما: أن نبين أن ما جاء به الكتاب والسنة فيه الهدى والبيان.

والثاني: أن نبين أن ما يقدر من الاحتمالات فهي باطلة، قد دل الدليل الذي به يعرف مراد المتكلم على أنه لم يردها.

الثالث: أن نبين أن ما يدعى أنه معارض لها من العقل فهو باطل.

الرابع: أن نبين أن العقل موافق لها معاضد، لا مناقض لها معارض.." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٥١/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧٩/١

"ومن هنا فرقوا في منطقهم بين الماهية والوجود، وهم لو فسروا الماهية بما يكون في الأذهان، والوجود بما يكون في الأعيان، لكان هذا صحيحا لا ينازع فيه عاقلن وهذا هو الذي تخيلوه في الأصل، لكن توهموا أن تلك الماهية التي في الذهن هي بعينها الموجود الذي في الخارج، فظنوا أن في هذا الإنسان المعين جواهر عقلية قائمة بأنفسها مغيرة لهذا المعين، مثل كونه حيوانا ناطقا وحساسا ومتحركا بالإرادة ونحو ذلك.

والصواب أن هذه كلها أسماء لهذا المعين، كل اسم يتضمن صفة ليست هي الصفة التي يتضمنها الاسم الآخر، فالعين في الخارج هو هو، ليس هناك جوهران اثنان، حتى يكون أحدهم عارضا للآخر أو معروضا، بل هناك ذات وصفات، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أنه لم يمكن ابن سينا وأمثاله أن يجعلوه الوجود المنقسم إلى واجب وممكن، فجعلوه الوجود المطلق بشرط الإطلاق، أو بشرط سلب الأمور ال ثبوتية، كما بين ذلك في شفائه وغيره من كتبه.

وهذا مما قد بين هو - ومما يعلم كل عاقل - أنه يمتنع وجوده في الخارج، ثم إذا جعل مطلقا بشرط الإطلاق لم يجز أن ينعت بنعت يوجب امتيازه، فلا يقال:." (١)

"وإن قال: أنا أريد بذلك أن الإنسان من حيث هو هو مركب من ذلك.

قيل له: إن الإنسان من حيث هو هو لا وجود له في الخارج، بل هذا هو الإنسان المطلق، والمطلقات لا تكون مطلقة إلا في الأذهان، فقد جعلت المركب هو ما يتصوره الذهن، وما يتصوره الذهن هو مركب من الأمور التي يقدرها الذهن. فإذا قدرت في النفس جسما حساسا متحركا بالإرادة ناطقا كان هذا المتصور في الذهن مركبا من هذه الأمور، وإن قدرت في النفس حيوانا ناطقا كان مركبا من هذا وهذا، وإن قدرت حيوانا صاهلا كان مركبا من هذا وهذا.

وإن قلت: إن الحقائق الموجودة في الخارج مركبة من هذه الصور الذهنية كان هذا معلوم الفساد بالضرورة.

وإن قلت: إن هذه مطابقة لها وصادقة عليها فهذا يكون صحيحا إذا كان ما في النفس علما لا جهلا.

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن سوغ جعل الحقائق المتنوعة حقيقة واحدة بالعين كان كلامه م ستلزما أن يجعل وجود الحقائق المتنوعة وجودا واحدا بالعين، بل هذا أولى، لأن الموجودات مشتركة في مسمى الوجود، فمن اشتبه عليه أن العلم هو القدرة وأنهما نفس الذات العالمة القادرة: كان أن يشتبه عليه أن الوجود واحد أولى وأحرى.

وهذه الحجة المبينة على التركيب هي أصل قول الجهمية نفاة الصفات والأفعال، وهم الجهمية من المتفلسفة ونحوهم، ويسمون ذلك التوحيد.

حجة الأعراض عند المتكلمين

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨٨/١

وأما المعتزلة وأتباعهم فقد يحتجون بذلك، لكن عمدتهم الكبرى حجتهم التي زعموا أنهم أثبتوا بها حدوث العالم، وهي حجة الأعراض، فإنهم استدلوا على حدوث." (١)

"قال الإمام أحمد: وكان يقال إنه من أهل حران، وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات، وكان بحران أئمة هؤلاء الصابئة الفلاسفة، بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك ونفي الصفات والأفعال، ولهم مصنفات في دعوة الكواكب، كما صنفه ثابت بن قرة وأمثاله من الصابئة الفلاسفة أهل حران، وكما صنفه أبو معشر البلخي وأمثاله، وكان لهم بها هيكل العلة الأولى ن وهيكل العقل الفعال، وهيكل النفس الكلية، وهيكل زحل، وهيكل المشتري وهيكل المريخ، وهيكل الشمس، وهيكل الزهرة، وهيكل عطارد، وهيكل القمر، **وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع.

الوجه الثاني

أنه لو كان المراد بقوله: ﴿هذا ربي﴾ أنه رب العالمين، لكانت قصة الخليل حجة على نقيض مطلوبهم، لأن الكوكب والقمر والشمس ما زال متحركا من حين بزوغه إلى عند أفوله وغروبه، وهو جسم متحرك متحيز صغير، فلو كان مراده هذا للزم أن يقال: إن: إبراهيم لم يجعل الحركة والانتقال مانعة من كون المتحرك المنتقل رب العالمين، بل ولا كونه صغيرا بقدر الكوكب والشمس والقمر.

وهذا ـ مع كونه لا يظنه عاقل ممن هو دون إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه ـ فإن جوزوه عليه كان حجة عليهم، لا لهم.

الوجه الثالث

أن الأفول هو المغيب والاحتجاب، ليس هو مجرد الحركة والانتقال، ولا يقول أحد ـ لا من أهل اللغة ولا من أهل التفسير ـ إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء: إنهما آفلان، ولا يقول للكواكب." (٢)

"عن مذهب الرافضة مما الجمهور عن مثل هؤلاء، بخلاف جنس أهل الفقر والزهد ومن يدخل في ذلك من متكلم ومتصرف وفقير وناسك وغير هؤلاء، فإنهم لمشاركتهم الجمهور في الانتساب إلى السنة والجماعة، يخفى من إلحاد الملحد الداخل فيهم ما لا يخفي من إلحاد ملاحدة الشيعة، وإن كان إلحاد الملحد منهم أحيانا قد يكون أعظم، كما حدثني نقيب الأشراف أنه قال لعفيف التلمساني: أنت نصيري، فقال: نصير جزء مني.

والكلام **على بسط هذا** له موضع آخر غير هذا.

فإن قيل: فهب أن تقديم الشرع عليها لا يكون قدحا في أصله، لكنه تقديما له على أدلة عقلية، فلا بد من بيان الموجب لتقديم الشرع.

قيل: الجواب من وجوه:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٠١/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣١٣/١

أحدهما: أن المقصود هنا بيان أن تقديم الشرع على ما عارضه من مثل هذه العقليات المحدثة في الإسلام، ليس تقديما له على أصله الذي يتوقف العلم بصحة الشرع عليه، وقد حصل، فإنا إنما ذكرنا في هذا المقام بيان بطلان من يزعم أنه يقدم العقل على الشرع المعارض له، وذكرنا أن الواجب تقديم ما قام الدليل على صحته مطلقا.
الجواب الثاني: أن نقول: الشرع قول المعصوم الذي قام الدليل على صحته وهذه الطرق لم يقم دليل على صحتها، فلا يعارض ما علمت صحته بما لم تعلم صحته.
الجواب الثالث: أن نقول: بل هذه الطرق المعارضة للشرع كلها باطلة في العقل، وصحة الشرع مبنية على إبطالها لا على صحتها، فهي باطلة بالعقل، وبالشرع،." (١)

"التزموا في إرادة العبد أنها تحدث بلا فاعل، فنفوا السبب الفاعل للإرادة، مع أنهم يثبتون لها العلة الغائية، ويقولون: إنما أراد الإحسان إلى الخلق ونحو ذلك.
والذين قابلوهم من الأشعرية ونحوهم، أثبتوا السبب الفاعل لإرادة العبد، وأثبتوا لله إرادة قديمة تتناول جميع الحوادث، لكن لم يثبتوا لها الحكمة المطلوبة والعاقبة المحمودة، فكان هؤلاء بمنزلة من أثبت العلة الفاعلية دون الغائية، وأولئك بمنزلة من أثبت العلة الغائية دون الفاعلية.

آراء الفلاسفة

والمتفلسفة المشاؤون يدعون إثبات العلة الفاعلية والغائية، ويعللون ما في العالم من الحوادث بأسباب وحكم.
وهم عند التحقيق أعظم تناقضا من أولئك المتكلمين، لا يثبتون لا علة فاعلية ولا غائية، بل حقيقة قولهم: أن الحوادث التي تحدث لا محدث لها، لن العلة التامة القديمة مستلزمة لمعلومها، لا يمكن أن يحدث عنها شيء.
وحقيقة قولهم: أن أفعال الرب تعالى ليس فيها حكمة، ولا عاقبة محمودة، لأنهم ينفون الإرادة، ويقولون: ليس فاعلا مختارا، ومن نفى الإرادة كان نفيه للمراد المطلوب بها الذي هو الحكمة الغائية أولى وأخرى، ولهذا كان لهم من الاضطراب والتناقض في هذا الباب أعظم مما لطوائف أهل الملل، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.
والمقصود هنا التنبيه على مجامع أقوال الطوائف الكبار، وما فيها من التناقض، وأن من عارض النصوص الإلهية بما يسميه عقليات، إنما يعارضها بمثل هذا الكلام الذي هو نهاية إقدامهم وغاية مرامهم، وهو نهاية عقولهم." (٢)

"غاب بعضه موافق لقول أهل الملل، وبعضه موافق لقول الفلاسفة الدهرية، فإنه مبني على إثبات العقول والنفوس، وأنها ليست أجساما، وكونها قديمة أزلية لازمة لذات الله تعالى.
وهذه الأقوال ليست من أقوال أهل الملل، بل هي أقوال باطلة، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع، وبين أن ما يدعونه من المجردات إنما ثبوتها في الأذهان في الأعيان.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣١٩/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٣٠/١

وإنما أجاب الأرموي بهذا الجواب لأن هؤلاء المتأخرين . الكشهرستاني الرازي واللآمدي . زعموا أن ما ادعاه هؤلاء المتفلسفة من إثبات عقول ونفوس مجردة لا دليل للمتكلمين على نفيه، وأن دليلهم على حدوث الأجسام لا يتضمن الدلالة على حدوث هذه المجردات.

وهذا قول باطل، بل أئمة الكلام صرحوا بأن انتفاء هذه المجردات، وبطلان دعوى وجود ممكن ليس جسما ولا قائما بجسم: مما يعلم انتفاؤه بضرورة العقل، كما ذكر ذلك الأستاذ أبو المعالي وغيره بل قال طوائف من أهل النظر: إن الموجود منحصر في هذين النوعين، وإن ذلك معلوم بضرورة العقل، **وقد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن هذا الجواب الذي ذكره الأرموي مبني على هذا الأصل.

ومضمونه: أن الرب تعالى موجب بالذات للعقول والنفوس الأزلية اللازمة لذاته لا فاعل لها بمشيئته وقدرته، وهم يفسرون العقول بالملائكة، فتكون الملائكة قديمة." (١)

"وهذه دعوى كلية، ثم احتججت على ذلك بالتقدم العارض للمتقدم، وهذا المثال لا يثبت القضية الكلية.

ونظير هذا قولهم: ليس لمتعلق القول من القول صفة وجودية، فإنه ليس لكون الشيء مذكورا أو مخبرا عنه صفة ثبوتية بذلك، فإن المعدوم يقال: إنه مذكور ومخبر عنه، فإن هذه دعوى، والمثال جزئي.

والتحقيق أن متعلق القول قد يكون له منه صفة وجودية، كمتعلق التكوين والتحريم والإيجاب، وقد يكون، كمتعلق الإخبار.

ثم يقال: الصفة العرضة للشيء بالنسبة إلى غيره: سواء كانت من الصفات الحقيقية المستلزمة للنسبة والإضافة كالإرادة والقدرة والعلم، أو كانت من الصفات الإضافية عند من يجوز جواز إضافة محضة، لا يستلزم صفة حقيقية قد تكون مستلزمة لوجود الاثنين المتضايفين المتباينين كالأبوة والنبوة، فأن وجود أحدهما مستلزم لوجود الآخر، وكذلك الفوقية والتحتية والتيامن والتياسر، وكذلك العلة التامة مع معلومها، فإنه ليس بينهما برزخ زمان، وإن كان المعلوم لا يكون إلا متعقبا للعلة في الزمان، لا يكون زمنه زمنها عند جمهور العقلاء، كما **قد بسط في** موضع آخر.

وأنتم احتججتم في غير موضع بأن القبول نسبة بين القابل والمقبول، فلا يتحقق إلا مع تحققهما، وجعلتم هذا مما احتججتم به على الكرامية في مسألة حلول الحوادث، وقلتم: كونه قابلا للحدوث يجب أن يكون من لوازم ذاته، وذلك إنما يمكن مع تحقق الحوادث في الأزل مع امتناع تحقق الحادث في الأزل:." (٢)

"وأما أن يجابوا بقول يخالف فيه أكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم ويجعل خلق الله عز وجل للسماوات والأرض مبنيا على مثل هذا القول الذي هو جواب المعارضة: فهذا لا يرضى به عقل ولا ذو دين.

بل يحب أن يعلم أن الأمور المعلومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لا شبهة فيه، بخلاف ما يسلكه من يسلكه من أهل الكلام الذين يزعمون أنهم يبينون العلم واليقين بالأدلة والبراهين وإنما يستفيد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٣٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١/٣٤٩

الناظر في كلامهم كثرة الشكوك والشبهات، وهم في أنفسهم عندهم شك وشبهة فيما يقولون: إنه برهان قاطع، ولهذا يقول أحدهم في هذا الموضع: إنه برهان قاطع، وفي موضع آخر يفسد ذلك البرهان.

والذين يعارضون الثابت في الكتاب والسنة بما يزعمون أنه من العقليات القاطعة إنما يعارضونه يمثل هذه الحجج الداحضة.

فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفي بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين.

ولولا أنا قد بسطنا الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع. وهذا موضع تنبيه وإشارة، لا **موضع بسط.** لكنا نبسط الكلام في ذلك، ولكن نبهنا على ذلك.." (١)

"وقوله تعالى عن إبراهيم ﴿أفرأيتم ما كنتم تعبدون * أنتم وآباؤكم الأقدمون﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٦] .

وكذلك استدلالهم بقوله: الأحد الصمد على نفي علوه على الخلق وأمثال ذلك مما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

ثم تبين لي بعد ذلك مع هذا أن المعقولات في هذا كالسمعيات، وأن عامة ما يحتج به النفاة من المعقولات هي أيضا على نقيض قولهم أدل منها على قولهم، كما يستدلون به على نفي الصفات ونفي الأفعال، وكما يستدل به الفلاسفة على قدم العالم، ونحو ذلك والمقصود هنا التنبيه، وإلا فالبسط له موضع آخر.

وعمدة من نفى الأفعال والصفات من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة، ومن اتبعهم على هذه الحجة التي زعموا أنهم يقررون بها حدوث العالم وإثبات الصانع، فجعلوا ما قامت به الصفات أو الأفعال محدثا، حتى يستدلوا بذلك على أن العالم محدث، ويلزم من ذلك أن لا يقوم بالصانع لا الصفات ولا الأفعال.

وإذا تدبر العاقل الفاضل تبين له أن إثبات الصانع وإحداثه للمحدثات لا يمكن إلا بإثبات صفاته وأفعاله، ولا تنقطع الدهرية من الفلاسفة وغيرهم قطعا تاما عقليا لا حيلة لهم فيه، إلا على طريقة السلف أهل الإثبات للأسماء والأفعال والصفات، وأما من نفى الأفعال أو نفى الصفات فإن الفلاسفة الدهرية تأخذ بخناقه، ويبقى حائرا شاكا مرتابا مذبذبا، بين أهل الملل المؤمنين بالله ورسوله وبين هؤلاء الملاحدة، كما قال تعالى في المنافقين ﴿مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء﴾ [النساء: ١٤٣] .." (٢)

"القولين في تفسير الإدراك، **وقد بسط الكلام** على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضع.

وما في الكلام من نفي تحديد الخلق وتقديرهم لربهم وبلوغهم صفته لا ينافي ما نص عليه أحمد وغيره من الأئمة، كما ذكره الخلال أيضا، قال: (حدثنا أبو بكر المروزي، قال: سمعت أبا عبد الله - لما قيل له: روى علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك، أنه قيل له: كيف نعرف الله عز وجل؟ قال: على العرش بحد - قال: قد بلغني ذلك عنه، وأعجبه، ثم قال أبو عبد الله: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ (البقرة: ٢١٠) ثم قال: ﴿وجاء ربك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٥٧/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٧٥/١

والملك صفا صفا﴾ (الفجر: ٢٢) .

قال الخلال: وأنبأنا محمد بن علي الوراق، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثني محمد بن إبراهيم القيسي، قال: قلت لأحمد بن حنبل: يحكى عن ابن المبارك – وقيل له: كيف تعرف ربنا؟ – قال: في السماء السابعة على عرشه بحد، فقال أحمد: هكذا هو عندنا.

وأخبرني حرب بن إسماعيل قال: قلت لإسحاق – يعني ابن راهويه –: هو على العرش بحد؟ قال: نعم بحد.

وذكر عن ابن المبارك قال: هو على عرشه بائن من خلقه بحد.

قال: وأخبرنا المروزي قال: قال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه: قال الله تبارك وتعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ (طه: ٥)." (١)

"إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة، وفي قعور البحار ورؤوس الآكام وبطون الأودية، وفي كل موضع، كما يعلم علم ما في السماوات السبع وما فوق العرش، أحاط بكل شيء علما، فلا تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات البر والبحر ولا رطب ولا يابس إلا قد عرف ذلك كله وأحصاه، فلا تعجزه معرفة شيء عن معرفة غيره) .

فهذا مثاله مما نقل عن الأئمة، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع، وبينوا أن ما أثبتوه له من الحد لا يعلمه غيره، كما قال مالك وربيعة وغيرهما: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، فبين أن كيفية استوائه مجهولة للعباد، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر، ولكن نفوا علم الخلق به، وكذلك مثل هذا في كلام عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون وغير واحد من السلف، والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته.

قول عبد العزيز الماجشون

وبنحو ذلك قال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون في كلامه المعروف، وقد ذكره ابن بطة في الإبانة، وأبو عمر الطلمنكي في كتابه في الأصول، ورواه أبو بكر الأثرم، قال:." (٢)

"الآخر: فإن أهله يقولون إن كل حادث يتجدد بعد عدمه، فله سبب يوجب حدوثه، وذلك السبب حادث أيضا، حتى ترتقي أسباب الحوادث إلى الحركة الدائمة في المتحركات الدائمة) وساق تمام قول هؤلاء، وهو قول أرسطو وأتباعه. وقد نقل غير واحد أن أول من قال بقدم العالم من الفلاسفة هو أرسطو، وأما أساطين الفلاسفة قبله فلم يكونوا يقولون بقدم صورة الفلك، وإن كان لهم في المادة أقوال أخر، **وقد بسط الكلام** على هذا الأصل في مسألة العلم وغيره لما رد على من زعم أنه لا يعلم الجزئيات، حذرا من التغير والتكثر في ذاته، وذكر حجة أرسطو وابن سينا ونقضها.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٣٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٣٥

وقال: (فأما القول بإيجاب الغيرية فيه بإدراك الإغيار والكثرة بكثرة المدركات، فجوابه المحقق: أنه لا يتكثر بذلك تكثرا في ذاته، بل في إضافاته ومناسباته، وتلك مما لا يعيد الكثرة على هويته." (١)

"الأصل، فإن كان هذا الأصل صحيحيا ثبت الفرق، وإن كان باطلا منع الفرق، وتناقضهم يدل على فساد أحد قوليهم.

ثم القائلون بموجب هذا الأصل طوائف كثيرون، بل أكثر الناس على هذا، فلا يلزم من تناقض الكرامية تناقض غيرهم.

وأما المقدمة الثانية - (وهي أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث) - فهذه قد نازع فيها طوائف من أهل الكلام والفلسفة والفقه والحديث والتصوف وغيرهم، وقالوا: التسلسل الممتنع هو التسلسل في العلل، فأما التسلسل في الآثار المتعاقبة والشروط المتعاقبة فلا دليل على بطلان، بل لا يمكن حدوث شيء من الحوادث، لا العالم ولا شيء من أجزاء العالم، إلا بناء على هذا الأصل، فمن لم يجوز ذلك لزمه حدوث الحوادث بلا سبب حادث، وذلك يستلزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح، كما **قد بسط هذا** في مسألة حدوث العالم، وبين أنه لا بد من تسلسل الحوادث أو الترجيح بلا مرجح، وأن القائلين بالحدوث بلا سبب حادث يلزمهم الترجيح بلا مرجح، وأن القائلين بقدم العالم يلزمهم الترجيح بلا مرجح ويلزمهم حدوث الحوادث بلا محدث أصلا، وهذا أفسد من حدوثها بلا سبب حادث.." (٢)

"قيل لهم: هذا مبني على مقدمتين: على أن ما يقبل الشيء لا يخلو عنه وعن ضده، وعلى امتناع دوام الحوادث، وكل من المقدمتين قد بين فسادها كما تقدم.

ثم قبل العلم بفساده يعلم بصريح العقل أن ما ذكر في إثبات هذه الأفعال من الأدلة العقلية الموافقة للأدلة الشرعية أبين وأظهر وأصرح في العقل من امتناع دوام الحوادث وتعاقبها، فإن هذه المقدمة في غاية الخفاء والاشتباه، وأكثر العقلاء من جميع الأمم ينازعون فيها ويدفعونها، وهي أصل علم الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، وبهذه المقدمة استطالت الدهرية على من احتج بها من متكلمة أهل الملل، وعجزوهم عن إثبات كون الله تعالى يحدث شيئا لا العالم ولا غيره، والذين اعتقدوا صحة هذه المقدمة من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم ظنوا أن حدوث العالم وإثبات الصانع لا يتم إلا بها، وفي حقيقة الأمر هي تنافي حدوث العالم وإثبات الصانع، بل لا يمكن القول بإحداث الله تعالى لشيء من الحوادث إلا بنقيضها، ولا يمكن إثبات خلق الله لما خلقه تصديق رسله فيما أخبروا به عنه إلا بنقيضها، فما جعلوه أصلا ودليلا على صحة المعقول والمنقول، هو مناف مناقض للمنقول والمعقول، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.." (٣)

"كونه تعالى لا يقدر في الأبد على الأفعال، فكذلك قول من قال: لا يقدر في الأزل على الأفعال، وقول أبي الهذيل: (إنه تعالى لا يقدر على أفعال حادثة في الأبد) يشبه قول من قال: (لا يقدر على أفعاله حادثة في الأزل) ،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/١٦٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/١٨٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٢٤

وقد بسط الكلام على هذا، وقول من يفرق بين النوعين في غير هذا الموضع.

الاستدلال على النفي والرد عليه

وقد استدل بعضهم عل النفي بدليل آخر، فقال: إن كل صفة تفرض لواجب الوجود فإن حقيقته كافية في حصولها أولا حصولها وإلا لزم افتقاره إلى سبب منفصل، وهذا يقتضي إمكانه، فيكون الواجب ممكنا، هذا خلف، وحينئذ يلزم من دوام حقيقته دوام تلك الصفة.

والمثبتون يجيبون عن هذا بوجوه:

أحدها: أن هذا إنما يقال فيما كان لازما لذاته في النفي أو الإثبات، أما ما كان موقوفا على مشيئته وقدرته كأفعاله فإنه يكون إذا شاءه الله تعالى، ولا يكون إذا لم يشأه، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فإن بين المستدل أنه لا يجوز ان يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته كان هذا وحده كافيا في المسألة، وإن لم يبين ذلك لم يكن فيما ذكره حجة.

الثاني: أن يقال: إن هذا منقوض بأفعاله، فإن حقيقته." (١)

"أحمد مع طائفة من متكلمي الصفاتية أصحاب الأشعري يقولون: لا هي الله ولا غيره.

وتلك العبارة هي الصواب، كما قد بسط في غير هذا الموضع، فإن لفظ (الغير) فيه إجمال، فلا يصح إطلاقه لا نفيا ولا إثباتا على الصفة، ولكن يصح نفي إطلاقه نفيا أو إثباتا، كما قال السلف مثل ذلك في لفظ (الجبر) ونحوه من الألفاظ المجملة: إنه لا يطلق لا نفيها ولا إثباتها، وإذا قيل: (لا يطلق لا هذا ولا هذا) لم يلزم إثبات قسم ثالث، لا هو الموصوف ولا غير الموصوف، بل يلزم إثبات مالا يطلق عليه لفظ الغير، لا ما ينفي عنه المغايرة.

ومقصود عبد العزيز: أن القدرة صفة لله، ليست هي الفعل الذي كان عن القدرة، فإنه يقول: لم يزل الله قادرا، ولا يقول: لم يزل فاعلا.

فعارضه المريسي بأن هذا يلزمك أيضا، فيلزمك أن تقول: لم يزل يفعل ويخلق.

وإذا قلت ذلك فقد ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله.

فقال له عبد العزيز: ليس لك أن تحكم علي وتلومني ما لا يلزمني، وتحكي عني ما لم أقل، وذلك لأن عبد العزيز لم يقل في هذا قولا يحكى." (٢)

"شيء.

ولهذا عارضهم الناس بالحوادث اليومية.

وهذا لازم لا محيد لهم عنه، وهو يستلزم فساد حجتهم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٢٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٧١

وإن أرادوا أنه مؤثر في شيء فالحجة لا تدل على ذلك، وهو أيضا باطل من وجوه، كما **قد بسط في** موضع آخر.

فالمؤثر التام يراد به المؤثر في كل شيء، والمؤثر في شيء معين، والمؤثر تأثيرا مطلقا في شيء بعد شيء: فالأول هو الذي يجعلونه موجب حجتهم، وهو يستلزم أن لا يحدث شيء، فعلم بطلان دلالة الحجة على ذلك.

ويراد به التأثير في شيء بعد شيء، فهذا هو موجب الحجة، وهو يستلزم فساد قولهم، وأنه ليس في العالم شيء قديم، بل لا قديم إلا الرب رب العالمين.

ويراد به التأثير في شيء معين، فالحجة لا تدل على هذا، فلم يحصل مطلوبهم بذلك، بل هذا باطل من وجوه أخرى.

فبهذا التقسيم ينكشف ما في هذا الباب من الإجمال والاشتباه.

فكل حادث معين فيقال: هذا الحادث المعين إن كان مؤثره التام موجودا في الأزل لزم جواز تأخير الأثر عن مؤثره التام، فبطل قولهم.

وإن قيل: بل لا بد أن يحدث تمام مؤثره عند حدوثه، فالقول في حدوث ذلك التمام كالقول في حدوث تمام الأول.

وذلك يستلزم التسلسل في حدوث تمام التأثير.

وهو باطل بصريح العقل، فيلزم على قولهم حدوث الحوادث بغير سبب حادث.

وهذا أعظم مما أنكروه على المتكلمين من التسلسل.." (١)

"كل ما سوى الله بأن يحدث تمام تأثيره.

وإن كان ممتنعا لزم إما أن لا يحدث شيء، وهو خلاف المشاهد، وإما أن تحدث الحوادث بدون سبب حادث، وهو يبطل الحجة، فبطلت الحجة على كل تقدير.

وإن شئت قلت: إن التسلسل في الآثار إن كان ممكنا بحيث يحدث شيئا بعد شيء ولا يكون علة تامة في الازل، لزم حدوث كل ما سوى الله، وبطلت الحجة، وإن كان ممتنعا لزم أيضا أن تحدث الحوادث عن المؤثر التام الأزلي، فيلزم حدوث جميع الحوادث عنه، ولزم حينئذ حدوث العالم، فتبطل حجة قدمه، فالحجة باطلة على التقديرين.

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

مراجعة تعليق عبد العزيز الكناني

وأما قول عبد العزيز: (فقد ثبت أن ههنا إرادة ومريدا، ومرادا.

وقولا وقائلا، ومقولا له.

وقدرة، وقادرا، ومقدورا عليه.

وذلك كله متقدم قبل الخلق) فيحتمل أمرين:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٨٤

أحدهما: أنه أراد بالمراد: المراد المتصور في علم الله، وبالمقدور عليه: الثابت في علم الله، وبالمقول له، المخاطب الثابت في علم الله المخاطب خطاب التكوين، كما قال تعالى: ﴿إنما أمره إذا أراد." (١)

"الأعيان قابلا للحركة فهو أشرف مما لا يقبلها، وما كان قابلا للحركة بالذات فهو أعلى مما لا يقبلها بالعرض، وما كان متحركا بنفسه كان أكمل من الموات الذي تحركه بغيره.

وقد بسط في غير هذا الموضع.

فصل

ونحن نتكلم على هذه الحجة - حجة الكمال والنقصان - كلاما مطلقا لا يختص بنظم الرازي، إذ يقول القائل: أنا أصوغها على غير الوجه الذي صاغها عليه الرازي فنقول:

أعلم أن الطوائف المسلمين لهم في هذا الأصل الذي تنبني عليه مسألة الأفعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى أربعة أقوال تتفرع إلى ستة.

وذلك أنهم متنازعون: هل يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغير الأفعال؟ على قولين مشهورين، ومتنازعون في أن الأمور المتجددة الحادثة: هل يمكن تسلسلها ودوامها في الماضي والمستقبل، أو في المستقبل دون الماضي، أو يجب تناهيها وانقطاعها في الماضي والمستقبل؟ على ثلاثة أقوال معروفة.

فصارت الأقوال أربعة:

طائفة تقول: يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته، ثم هل يقال." (٢)

"وإذا كان كذلك فكون الحصول الذي هو مسبوق بحصول آخر إذا كان ذلك لازما له كان من الصفات اللازمة، وإذا افترق الشيئان في الصفات اللازمة لم يجب أن تكون حقيقة أحدهما مثل حقيقة الآخر.

فإن المتماثلين هما المشتركان فيما يجب ويجوز ويمتنع، فإذا وجب لأحدهما ما لا يجب للآخر لم يكن مثله.

وللأرموي أن يقول: قد تبين بطلان المقدمتين، سواء كان بطريقة المنطقيين، أو بطريقة سائر أهل النظر الذين أنكروا على المنطقيين ما ذكروه، كما أنكر سائر طوائف أهل النظر من المسلمين وغيرهم عليهم كثيرا مما ذكروه في الحدود وغيرها، كما هو معروف في كتب أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية والكرامية وطوائف الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، وليس المقصود **هنا بسط ما** يتعلق بهذا.

قال الرازي: (وإنما قلنا السكون لا يمتنع زواله، لأن الخصم يسلم جواز حركة كل جسم، ولأن المتحيز يجوز خروجه من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٢٨٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢/٣٤٢

حيزه، ل أن ه إن كان بسيطا كانت طبائع جوانبه متساوية، فيجوز على كل منها ما يجوز على الآخر، وإن كان مركبا كان هذا لازما لبسائطه، وخروجه." (١)

"(والمقدمة الأولى من هذه الحجة مبنية على وتوحيد الفلاسفة، وهو نفي التركيب، وأن كل مركب فهو مفتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه غيره، وهو في غاية الضعف، **كما بسط في** غير موضع.

والثانية مبنية على أن علة الافتقار هي الحدوث لا الإمكان) .

تعليق ابن تيمية

قلت: إنه إن أريد بذلك الحدوث مثلا دليل على أن المحدث يحتاج إلى محدث، أو أن الحدوث شرط في افتقار المفعول إلى الفاعل،." (٢)

"وسميت صفته اللازمة له جزءا وغيرا، وسميت استلزامه إياها افتقارا، فقولك بعد هذا (كل مفتقر إلى غيره ممكن لذاته) معناه: أن كل مستلزم لصفة لازمة له لا يكون موجودا بنفسه، بل بشيء مباين له، ومعلوم أن هذا باطل.

وذلك لأن المعلوم أن ما كانت ذاته تقبل الوجود والعدم فلا يكون موجودا بنفسه، بلا لا بد له من واجب بنفسه يبدعه، وهذا حق فهو مفتقر إلى شيء مباين له لم يكن موجودا له يبدعه، وهذا هو الغير الذي يفتقر إليه الممكن، وكل ما افتقر إلى شيء مباين له لم يكن موجودا بنفسه قطعا.

أما إذا أريد بالغير الصفة اللازمة، وأريد بالافتقار التلازم، فمن أين يقال: إن كل ما استلزم صفة لازمة له لا يكون موجودا بنفسه، بل يفتقر إلى مبدع مباين له؟.

وقد ذكرنا مثل هذا في غير موضع، وبينا أن لفظ (الجزء) و (الغير) و (الافتقار) و (التركيب) ألفاظ مجملة موها بها على الناس، فإذا فسر مرادهم بها ظهر فساد ه وليس هذا المقام **مقام بسط هذا**.

ونحن هذا البرهان عندنا صحيح وهو أن كل ماسوى الله ممكن، وكل ممكن فهو مفتقر إلى المؤثر، لأن المؤثر لا يؤثر إلا في حال حدوثه، لكن يقرر ذلك بمقدمات لم يذكرها الرازي هنا، **كما بسط في** موصع آخر.

وأما الجواب عن المعارضة بكون الرب عالما قادرا، فجوابه: أن." (٣)

"قال: (وليكن هذا آخر كلامنا في شرح دلائل حدوث الأجسام) .

معارضة الأرموي

قلت: قال الأرموي: (لقائل أن يقول: ضعف الأصل والجواب لايخفى) .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٧٦/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧/٣

تعليق ابن تيمية

قلت: قد بين في غير هذا الموضع فساد مثل هذه الحجة من وجوه، وهي مبنية على أن القديم: هل هو قديم بقدم، أم لا؟ فمذهب ابن كلاب والأشعري – في أحد قوليه – وطائفة من الصفاتية: أنه قديم بقدم، ومذهب الأشعري – في القول الآخر – والقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأبي علي بن أبي موسى وأبي المعالي الجويني وغيرهم: ليس كذلك، وهم متنازعون في البقاء، فقول الأشعري وطائفة معه: أنه باق ببقاء، وهو قول الشريف وأبي علي بن أبي موسى وطائفة، وقول القاضي أبي بكر وطائفة كالقاضي أبي يعلى نفى ذلك.

وحقيقة الأمر: أن النزاع في هذه المسألة اعتباري لفظي، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع وهو متعلق بمسائل الصفات: هل هي زائدة على الذات، أم لا؟ وحقيقة الأمر: أن الذات أن أريد بها الذات الموجودة بالخارج فتلك مستلزمة لصفاتها، يمتنع وجودها بدون تلك الصفات، وإذا قدر عدم اللازم لزم عدم الملزوم، فلا يمكن فرض." (١)

"والمقصود هنا: أن هذه البراهين الخمسة التي احتج بها على حدوث الأجسام قد بين أصحاب المعظمون له ضعفها، بل هو نفسه أيضا بين ضعفها في كتب أخرى، مثل المطالب العالية وهي آخر ما صنفه وجمع فيها غاية علومه، والمباحث المشرقية وجعل منتهى نظره وبحثه تضعيفها.

وقد بسط الكلام على هذا في مواضع، وبين كلام السلف والأئمة في هذا الموضع، كالإمام أحمد وغيره، وكلام النظار الصفاتية كأبي محمد بن كلاب وغيره، وأن القائل إذا قال: عبدت الله، ودعوت الله، وقال: الله خالق كل شيء، ونحو ذلك، فاسمه تعالى يتناول الذات والصفات، ليست الصفات خارجة عن مسمى اسمه، ولا زائدة على ذلك، بل هي داخلة في مسمى اسمه، ولهذا قال أحمد فيما صنفه في الرد على الجهمية نفاة الصفات: (قالوا: إذا قلتم الله وعلمه، والله وقدرته، والله ونوره، قلتم بقول النصارى.

فقال لا نقول: الله وعلمه، والله وقدرته، والله ونوره، ولكن الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد) فبين أحمد أنا لا نعطف صفاته على مسمى اسمه العطف المشعر بالمغايرة، بل ننطق بما يبين أن صفاته داخلة في مسمى اسمه.." (٢)

"عليه دليلا يوجب موافقتك، سواء كان سمعيا أو عقليا، وأنت تدعي أن هذا من العلوم المشتركة العقلية، وهذه الأمور لبسطها موضع آخر.

والمقصود هنا التنبيه على هذا الأصل الذي نشأ منه التنازع أو الاشتباه في مسائل الصفات من هذا الوجه.

وتفريق هؤلاء المتلكمين في الصفات اللازمة للموصوف بين ما سموها نفسية وذاتية، وما سموها معنوية، يشبه تفريق المنطقيين في الصفات اللازمة بين ما سموه ذاتيا مقوما داخلا في الحقيقة، وما سموه عرضيا خارجا عن الذات، مع كونه لازما لها.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٣

وتفريقهم في ذلك بين لازم الماهية ولازم وجود الماهية.

كما **قد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع.

وبين أن هذه الفروق إنما تعود عند الحقيقة إلى الفرق بين ما يتصور في الأذهان، وهو الذي قد يسمى ماهية، وبين ما يوجد في الأعيان، وهو الذي قد يسمى وجودها، وأن ما يتصور في النفس من المعاني ويعبر عنه بالألفاظ: له لفظ دل عليه بالمطابقة هو الدال على تلك الماهية، وله جزء من المعنى هو جزء تلك الماهية، واللفظ المذكور دال عليه بالتضمن، وله معنى يلزمه خارج عنه، فهو اللازم لتلك الماهية الخارج عنها.

واللفظ يدل عليه باللالتزام، وتلك الماهية التي في الذهن، هي بحسب ما يتصوره الذهن من الصفات الموصوف.

تكثر تارة وتقل تارة، وتكون تارة مجملة وتارة مفصلة، وأما الصفات اللازمة للموصوف في الخارج فكلها لازمة له، لا تقوم ذاته مع عدم شيء منها، وليس منها شيء يسبق الوصوف في الوجود العيني، كما قد." (١)

"يزعمونه من أن الذاتي يسبق الموصوف في الذهن والخارج، وتلك الصفات هي أجزاء الماهية المتصورة في الذهن، كما أن لفظ كل صفة جزء من تلك الألفاظ، إذا قلت: جسم حساس نام مغتذ متحرك بالإرادة ناطق، وأما الموصوف الموجود في الخارج كالإنسان، فصفاته قائمة به حالة فيه، ليست أجزاء الحقيقة الموجودة في الخارج سابقة عليها سبق الجزء على الكل، كما يتوهمه من يتوهمه من هؤلاء الغالطين كما **قد بسط في** موضعه.

وقول هؤلاء المتكلمين في الصفات اللازمة (إنها زائدة على حقيقة الموصوف (يشبه قول أولئك (إن الصفات اللازمة العرضية خارجة عن حقيقة الموصوف) وكلا الأمرين منه تلبيس واشتباه، حاد بسببه كثير من النظار الأذكياء، وكثر بينهم النزاع والجدال، والقيل والقال، وبسط هذا له موضع آخر.

وإنما المقصود هنا التنبيه على ذلك والله أعلم وأحكم، وإن كان." (٢)

"**قد بسط الكلام** على ضعفها في غير هذا الموضع، مع أن هذا الذي ذكره مستوعب لما ذكره غيره من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم في ذلك.

طريقة الآمدي في الاستدلال على حدوث العالم

وكان المقصود ما ذكروه في تناهي الحوادث، ولهذا لم يعتمد الآمدي في مسألة حدوث العالم على شيء من هذه الطرق، بل بين ضعفها، واحتج بما هو مثلها أو دونها في الضعف، وهو أن الأجسام لا تنفك عن الأعراض، والأعراض لا تبقى زمانين، فتكون حادثة، وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث، وهذا الدليل مبني على مقدمتين: على أن كل عرض في زمان، فهو لايبقى زمانين، وجمهور العقلاء يقولون: إن هذا مخالف للحس والضرورة، وعلى امتناع حوادث لا أول لها، وقد عرف الكلام في ذلك، والوجوه التي ضعف بها الآمدي ما احتج به من قبله على حدوث الأجسام يوافق

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٩/٣

كثير منها ما ذكره الأرمـوي، وهو متقدم على الأرموي.

فإما أن يكون الأرموي رأى كلامه وأنه صحيح فوافقه، وإما أن يكون وافق الخاطر الخاطر، كما يوافق الحافر الحافر، أو أن يكون الآرموي والآمدي أخذا ذلك أو بعضه من كلام الرازي أو غيره.

وهذا الاحتمال أرجح، فإن هذين وأمثالهما وقفوا على كتبه التي فيها هذه." (١)

"يكون مفتقرا إلى غيره، فيكون جسما مركبا حاملا للأعراض، فإن الفلك عندهم واجب بذاته، وهو كذلك، كما **قد بسط كلامهم** والرد عليهم في غير هذا الموضع، وبين ما وقع من الغلط في نقل مذاهبهم، وأن أتباعهم صاروا يحسنون مذاهبهم، فمنهم من يجعل الأول محدثا للحركة بالأمر، وليس هذا قولهم، فإن الأول عندهم لا شعور له بحركة ولا إرادة، وإنما الفلك يتحرك عندهم للتشبه به، فهو يحركه كتحريك الإمام للمؤتم به، أو المعشوق لعاشقه، لا تحريك الآمر لمأموره، كما يزعمه ابن رشد وغيره.

ومنهم من يقول: بل هو علة مبدعة فاعلة للأفلاك، كما يقوله ابن سينا وأتباعه، وليس هذا أيضا قولهم.

ولكن كثير من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة إلا ما ذكره ابن سينا وأتباعه، وليس هذا أيضا قولهم.

ولكن كثير من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة إلا ما ذكره ابن سينا كأبي حامد الغزالي والرازي والآمدي وغيرهم، ويذكرون ما ذكره ابن سينا من حججه، كما ذكره الآمدي في هذا الموضع، حيث قال: (إن العلة أو الفاعل لا يفتقر في كونه علة إلى سبق العدم، لأن تأثير العلة في المعلول إنما هو في حال وجود المعلول) .." (٢)

"فيقال لهم: ليس في هذا ما يدل على أن المعلول يجوز أن يكون قديما أزليا غير مسبوق بالعدم، بل قولكم: (وإذ ذاك فلا فرق بين أن يكون المعلول وجوده مسبوقا بالعدم، أو غير مسبوق) دعوى مجردة.

فتبين أن ما ذكره الآمدي وغيره من امتناع الافتراق بين العلة والمعلول في الزمن، ووجوب مقارنتهما في الزمن، من أضعف الحجج، بل ما ذكره لا يدل على جواز الإقتران، فضلا عن أن يدل على وجوب الاقتران، بل غاية ما ذكره أن سبق العدم ليس بشرط في إيجاد العلة، ولا يلزم من كونه ليس بشرط وجوب الاقتران، بل قد يقال بجواز الاقتران، وجواز التأخير.

وحينئذ فلقائل أن يقول: هذا الذي ذكرته، وإن كان باطلا، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع، وبين فيه أن للناس في هذا المقام ثلاثة أقوال:

قيل: يجوز أن يقارن المعلول العلة في الزمان، فيقترن الأثر." (٣)

"يكن له اختصاص بالحيز، فلا يعقل حصول الجسم المختص بالحيز في محل غير مختص بالحيز، وإذا كان محله ذاهبا في الجهات كان جسما، وحينئذ فالقول في اختصاصه بذلك الحال فيه كالقول في الحيز لا يجوز أن يكون للجسمية أو لوازمها، بل لأمر عارض ممكن الزوال، فيكون ذلك الحيز ممكن الزوال، وهو المقصود) .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٦٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٦٧

قلت: ولقائل أن يقول: هذا الدليل مبني على تماثل الأجسام، وأكثر العقلاء على خلافه، وقد قرر الرازي في موضع آخر أنها مختلفة لا متماثلة.

وهو مبني أيضا على الكلام في الصورة والمادة، ونحو ذلك مما ليس هذا **موضع بسط الكلام** فيه، لكن يبين فساده ببيان موضع المنع في مقدماته.

قوله: (إن كان الامتناع لغير الجسمية أفضى إلى التسلسل) ممنوع، فإن الأجسام إذا كانت مشتركة في مسمى الجسمية، وقد اختص بعضها بصفات أخرى، لم يجب في ذلك التسلسل، كما في سائر الأمور التي تشترك في شيء وتفترق في شيء، فالمقادير والحيوانات إذا اشتركت في مسمى القدر والحيوانية، واختص بعضها عن بعض بشيء آخر لازم له، لم يلزم التسلسل، سواء قيل بتماثل الأجسام أو اختلافها، فإنه إن قيل باختلافها كانت ذات كل واحد موصوفة بصفات لازمة لها لا توجد في الآخر، كسائر الحقائق المختلفة، وإن قيل بتماثلها كتماثل أفراد النوع، فالموجب لوجود كل فرد من تلك." (١)

"الأفراد هو الموجب لصفاته اللازمة له، لا تفتقر صفاته اللازمة له إلى موجب غير الموجب لذاته، **وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع، وبين فيه فساد ما يقوله المنطقيون: من أن اختلاف أفراد النوع إنما هو بسبب المادة القابلة، ونحو ذلك، فإنهم بنوه على أن للحقيقة الموجودة في الخارج سببا غير سبب وجودها، وهذا غلط لا يستريب فيه من فهمه، مع أنه لا حاجة بنا هنا إلى هذا، بل نقول: مجرد اشتراك الاثنين في كون كل منهما جسما أو متحيزا أو موصوفا أو مقدرا أو غير ذلك، لا يمنع اختصاص أحدهما بصفات لازمة له، وليس إذا احتاج اختصاصه بالحيز إلى سبب غير الجسمية المشتركة يلزم أن يكون ذلك المخصص له مخصص آخر، بل المشاهد خلاف ذلك، فإن اختصاص الأجسام المشهودة بأحيازها ليس للجسمية المشتركة، بل لأمر يخصها، هو من لوازمها، بمعنى أن المقتضي لذاتها هو المقتضى لذلك اللازم.

وأيضا، فقوله: (إن كان الامتناع لمعروض الجسمية فهو محال) ممنوع.

وقوله: (لأن المعقول من الجسمية الامتداد في الجهات فمحله لا بد أن يكون له ذهاب في الجهات) .

يقال له: محل الامتداد في الجهات هو الممتد في الجهات، كما أن محل التحيز هو المتحيز، ومحل الطول والعرض والعمق هو الطويل." (٢)

"عائدة إلى الطرق الأربع – وهي الاستدلال بما في العالم من الإحكام والإتقان على علم الفاعل، والذي يدل على علم الفاعل هو بالدلالة على ذاته أولى) .

تعليق ابن تيمية

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧٨/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧٩/٣

قلت: والمقصود هنا التنبيه على أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الموافق لصريح المعقول، وأن ما بينه من الآيات والدلائل والبراهين العقلية في إثبات الصانع سبحانه ومعرفة صفاته وأفعاله هو فوق نهاية العقول، وأن خيار ما عند حذاق الأولين والآخرين من الفلاسفة والمتكلمين هو بعض ما فيه، لكنهم يلبسون الحق بالباطل، فلا يأتون به على وجهه، كما أن طريقة الاستدلال بحدوث المحدثات على إثبات الصانع الخالق هي طريقة فطرية ضرورية، وهي خيار ما عندهم، بل ليس عندهم طريقة صحيحة غيرها، لكنهم أدخلوا فيها من الاختلال والفساد ما يعرفه أهل التحقيق والانتقاد، الذي آتاهم الله الهدى والسداد.

وقد بسط الكلام على هذه المطالب في غير الموضع.." (١)

"موجودا، وكلاهما معلوم بالضرورة، لكن الفاعل الذي يبدع غيره أحق بالوجود، وكما أن الوجود من محل الصفة فإن محل الصفة قد يكون جمادا وقد يكون حيوانا وقد يكون قادرا، وقد يكون عاجزا، والصفة وإن كانت مفتقرة إلى محل وجودي فهو من باب الأفتقار إلى المحل القابل وأما المفعول المفتقر إلى الفاعل فهو من باب الافتقار إلى الفاعل.

ومعلوم أن الحاجة إلى الفاعل فيما له فاعل أقوى من الحاجة إلى القابل فيما له قابل.

وأيضا فإن القابل شرط في المقبول لا يجب تقدمه عليه بل يجوز اقترانهما بخلاف الفاعل فإنه لا يجوز أن يقارن المفعول، بل لا بد من تقدمه عليه.

ولهذا اتفق العقلاء على أنه لا يجوز أن يكون كل من الشيئين فاعلا للآخر لا بمعنى كونه علة فاعلة ولا بغير ذلك من المعاني، وأما كون كل من الشيئين شرطا للآخر فإنه يجوز، وهذا هو الدور المعي، وذاك هو الدور القبلي، وقد بسط هذا في غير." (٢)

"تحققها بدونها لا يوجب افتقارها إلى فاعل أو علة فاعلة، ولكن غاية ما فيه أن تكون الذات مشروطة بالصفة والصفة مشروطة بالذات، وأن تكون الصفة إذا قيل بأنها واجبة لا تقوم إلا بموصوف فإذا قيل: هذا فيه افتقار الواجب إلى غيره لم يلزم أن يكون ذلك الغير فاعلا ولا علة فاعلة بل إذا قدر أنه يطلق عليه غير فإنما هو شرط من المشروط وكون الذات مشروطة بالصفة اللازمة لها والصفة مشروطة بالذات لا يمنع أن يكون الجميع واجبا بنفسه لا يفتقر إلى فاعل ولا إلى علة فاعلة وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود أنه إذا كان قد علم أن الصفة المشروطة بمحلها تقتضي أن يكون محلها موجودا فالمفعول المفتقر إلى فاعل موجب يقتضي أن يكون فاعله موجودا بطريق الأولى.

وأيضا فيقال: الحوادث المشهودة لا بد لها من محدث إذ المحدث من حيث هو محدث وكل ما يقدر محدثا سواء قدر متناهيا أو غير متناه لا يوجد بنفسه بل ل ا بد له من فاعل ليس بمحدث والعلم بذلك ضروري إذ طبيعة الحدث

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٧/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١١٠/٣

تقتقي الإفتقار إلى فاعل فلا بد لكل ما يقدر محدثا من فاعل فيمتنع أن يكون فاعل كل المحدثات محدثا فوجب أن يكون قديما.." (١)

"وقد يراد بلفظ المعرفة العلم الذي يكون معلومة معينا خاصا، وبالعلم الذي هو قسيم المعرفة ما يكون المعلوم به كليا عاما، وقد يراد بلفظ المعرفة ما يكون معلومة الشيء بعينه، وإن كان لفظ العلم يتناول النوعين في الأصل، كما بسط في موضع آخر، وسيأتي كلام الناس في الإقرار بالصانع، هل يحصل بهذا وبهذا.

وقد بينا في غير هذا الموضع الكلام على قولهم: علة الحاجة إلى المؤثر: هل هي الحدوث، أو الإمكان، أو مجموعها؟ وبينا أنه إن أريد بذلك أن الحدوث مثلا دليل على أن هذا المحدث يحتاج إلى محدث، أو أن الحدوث شرط في إفتقار المفعول إلى فاعل، فهذا صحيح، وإن أريد بذلك أن الحدوث هو الذي جعل المحدث مفتقرا إلى الفاعل فهذا باطل، وكذلك الإمكان إذا أريد به أنه دليل على إلى المؤثر، أو أنه شرط في الافتقار إلى المؤثر فهذا صحيح، وإن أريد به أنه جعل نفس الممكن مفتقرا، فهذا باطل.

وعلى هذا فلا منافاة بين أن يكون كل من الإمكان والحدوث دليلا على الافتقار إلى المؤثر، وشرطا في الافتقار إلى المؤثر، وإنما النزاع في مسألتين:

إحداهما: أن الواجب بغيره إزلا وأبدا: هل يصح أن يكون مفعولا." (٢)

"لغيره؟ كما يقوله من يقول من المتفلسفة: إن الفلك قديم معلول ممكن لواجب الوجود ازلا وأبدا، فهذا هو القول الذي ينكره جماهير العقلاء من بني آدم.

ويقولون ك إن كون الشيء مفعولا مصنوعا، مع كونه مقارنا لفاعله أزلا وأبدا ممتنع ويقولون أيضا: إن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا موجودا تارة ومعدوما أخرى، فأما ما كان دائم الوجود فهذا عند عامة العقلاء ضروري الوجود، وليس من الممكن الذي يقبل الوجود والعدم.

وهذا مما وافق عليه الفلاسفة قاطبة حتى ابن سينا وأتباعه.

ولكن ابن سينا تناقض فادعى في باب إثبات واجب الوجود أن الممكن قد يكون قديما أزليا مع كونه ممكنا، ووافقه على ذلك طائفة من المتأخرين، كالرازي وغيره، ولزمهم على ذلك من الاشكالات ما لم يقدروا على جوابه، كما قد بسط في موضعه وعلى هذا فالإمكان والحدوث متلازمان، فكل ممكن محدث وكل محدث ممكن.

وأما تقدير ممكن مفعول واجب لغيره، مع أنه غير." (٣)

"بوجه من الوجوه، ويجب في كل ما سواه أن يكون فقيرا محتاجا إليه دائما في كل وقت.

وهنا ينشأ النزاع في المسألة الثانية، وهو أن المحدث المخلوق هل افتقار إلى الخالق المحدث وقت الإحداث فقط،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١١٢/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٨/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٩/٣

أو هو دائما مفتقر إليه، على قولين للنظار.

وكثير من أهل الكلام المحدث المتلقى عن جهم وأبي الهذيل ومن تبعهما من المعتزلة وغيرهم، يقولون إنه لا يفتقر إليه إلا في حال الإحداث لا في حال البقاء وهذا القول في مقابلة قول الفلاسفة الدهرية، الذين يقولون: افتقار الممكن إلى الواجب لا يستلزم حدوثه بل افتقاره إليه في حال بقائه دائما ازلا وأبدا.

فهؤلاء زعموا وجود الفعل بلا حدوث شيء وأولئك زعموا أن المخلوق لا يفتقر إلى الخالق لا يحتاج دائما وكلا القولين باطل كما **قد بسط في** موضعه.

والمقصود هنا أن كثيرا مما يجعلونه مقدمات في أدله إثبات الصانع، وإن كان حقا فإنه لا يحتاج إليه عامة الفطر السليمة، وإن كان من عرضت له شبهة قد ينتفع به.." (١)

"والتقدير أنه ليس له من نفسه شيء فلا يحصل بالاجتماع وجود أصلا.

يبين هذا أن كل جزء فهو مفتقر من كل وجه إلى غيره والمجموع أيضا مفتقر من كل وجه إلى الأفراد فإنه أي فرد من الأفراد قدر عدمه لزم عدم المجموع فليس في المجموع وجود يعطيه للأفراد ولا لشيء من الأفراد وجود يعطيه للمجموع او لغيره من الأفراد وهذا بخلاف ما إذا اجتمعت آحاد العشرة فإن كونها عشرة لا يحصل لأفرادها كما أن كل فرد ليس وجوده مستفادا من اجتماع العشرة فلما لم يكن كل من الأفراد وجوده من العشرة ولا من غيره من الأفراد أمكن وجوده بنفسه، وأمكن أن يكون شرطا في وجود الفرد الآخر، وأن يكون الحكم الحاصل باجتماع العشرة لا يحصل لفرد فرد، فتبين أن مجموع الممكنات لا يكون ممكنا **وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع.

سؤال للآمدي وأجوبة عنه

والسؤال الثاني: سؤال الامدي وهو قوله: ما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود ويكون ترجحها بترجح آحادها وترجح كل واحد بالآخر إلى غير نهاية.." (٢)

"من نفسه وليس له من نفسه، لا نريد به أنه في الخارج نفس ثابتة ليس لها إلا العدم، أو هي مستلزمة للعدم فإن هذا يتخيله من يقول: المعدوم شيء ثابت في الخارج، أو يقول الماهيات في الخارج أمور مغايرة للوجود المحقق في الخارج وهذا كله خيال باطل كما **قد بسط في** موضعه.

ولكن الماهية والشيء قد يقدر في الذهن قبل وجوده في الخارج، وبعد ذلك فما في الإذهان مغايرة لما في الأعيان.

وإذا قلنا: هذا الممكن يقبل الوجود والعدم، أو نفسه أو حقيقته لا تقتضي الوجود ولا تستلزم العدم، فنعني به أن ما تصوره العقل من هذه الحقائق لا يكون موجودا في الخارج بنفسه، وليس له في الخارج وجود من نفسه ولا يجب عدمه في الخارج بل يقبل أن تتحقق حقيقته في الخارج فيصير موجودا، ويمكن أن لا تتحقق حقيقته في الخارج فلا يكون

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٤٢/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٤٧/٣

موجودا، وليس في الخارج حقيقة ثابتة أو موجودة تقبل الإثبات والنفي بل المراد أن ما تصورناه في الأذهان: هل يتحقق في الأعيان أولا يتحقق؟ وما تحقق في الأعيان هل تحققه بنفسه أو بغيره؟

فإذا قدر أن المتصورات في الإذهان ليس فيها ما يتحقق بنفسه في الخارج، فليس فيها ما هو مبدع بنفسه لغيره في الخارج بطريق الأولى،." (١)

"أو قديم العين وهو معنى أو قديم العين وهو حروف او حروف وأصوات مقترن بعضها ببعض أزلا وأبدا؟ على الأقوال المعروفة في هذا الموضوع.

ثم إن جهما وأبا الهذيل العلاف منعا ذلك في الماضي والمستقبل ثم إن جهما كان أشد تعطيلا، فقال بفناء الجنة والنار، وأما أبو الهذيل فقال بفناء حركات الجنة وجعلوا الرب تعالى فيما لا يزال لا يمكن أن يتكلم ولا يفعل، كما قالوا: لم يزل وهو لا يمكن أن يتكلم وأن يفعل، ثم صار الكلام والفعل ممكنا بغير حدوث شيء يقتضي إمكانه وأما أكثر أتباعهما ففرقوا بين الماضي والمستقبل، كما ذكر في غير هذا الموضع والمقصود هنا انه لما جعل من جعل التسلسل نوعا واحدا، كما جعل من جعل الدور نوعا واحدا حصلت شبهة فصار بعض المتأخرين كالآمدي والآبهري يوردون أسولة على تسلسل المؤثرات ويقولون إنه لا جواب عنها فلذلك احتيج **إلى بسط الكلام** في ذلك.

فصل

وما سلكه هؤلاء المتاخرون في إبطال الدور والتسلسل في العلل والمعلولات دون الآثار فهو طريق صحيح أيضا، وإن كان منهم من." (٢)

"يورد على ذلك شكوكا يعجز بعضهم عن حلها، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

لكنه طريق طويل مشق لا حاجة إليه، ولهذا لم يسلكه أحد من النظار المتقدمين من أهل الكلام المحدث، فضلا عن السلف والأئمة فشيوخ المعتزلة، والأشعرية، والكرامية، وغيرهم من أصناف أهل الكلام، أثبتوا الصانع الحدوث والإمكان وما يتعلق بذلك من غير احتياج إلى بناء ذلك على إبطال الدور والتسلسل، كما هو الموجود في كتبهم فلا يوجد بناء إثبات الصانع على قطع الدور والتسلسل في العلل والمعلولات دون الآثار في كلام مثل أبي علي الجبائي، وأبي هاشم، وعبد الجبار بن أحمد، وأبي الحسين البصري، وغيرهم ولا في كلام مثل أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأبي بكر بن فورك وأبي إسحق الإسفراييني، وأبي المعالي الجوني وأمثالهم ولا في كلام محمد كرام ومحمد بن الهيصم وأمثالهم ولا في كتب من يوافق المتلكمين في كثير من طرقهم، مثل كلام أبي الحسن التميمي والقاضي أبي يعلي وأبي الوفاء بن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني وأمثالهم وكذلك غير هؤلاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد." (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٤/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٨/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٩/٣

"بالعدم، فهذا صحيخح وليس الكلام فيه.

وإن أراد أن النوع الأزلي الذي لم يزل ولا يزال، ولا يكون مسبوقا بالعدم فهذا محل النزاع.

فقد صادر على المطلوب بتغيير العبارة وكأنه قال لا يمكن دوام الحوادث كما لو قال الأبدي لا يكون منقطعا وكل من أفراد المستقبلات منقطع فلا تكون المستقبلات أبدية.

فيقال النوع هو الأبدي ليس كل واحد أبديا كذلك يقال في الماضي وهذا الكلام قد بسط في غير هذا الموضع.

الثالث

أن يقال: هذه المقدمة فيها نزاع مشهور بين العقلاء ولعل أكثر الأمم من أهل الملل والفلاسفة ينازع فيها وأما وجود علل ومعلولات لا نهاية لها فلم يتنازع فيها أحد من العقلاء المعروفين.

فلو قدر أن تلك المقدمة المتنازع فيها صحيحة لكان تقدير المقدمة المجمع عليها بمقدمة متنازع فيها خلاف ما ينبغي في التعليم والبيان والاستدلال، لا سيما وليست أوضح منها، ولا لها دليل يخصها فإنه ربما ذكرت المقدمة المتنازع فيها لاختصاصها بدليل أو وضوح ونحو ذلك وأما بدون ذلك فهو خلاف الصواب في الاستدلال.." (١)

"ومن المعلوم أنه كلما كثرت الأمور المشروطة في وجود الموجود كان وجوده موقوفا عليها كلها، وكان أبعد عن الوجود من الموجود الذي لا يتوقف وجوده إلا على بعض تلك الأمور، فإذا كان الممكن لا يوجد بعلة واحدة ممكنة، بل يمتنع وجوده بها، فإذا كثرت العلل الممكنة التي يتوقف وجوده عليها، كان وجوده أعظم في الامتناع، وأبعد عن الجواز، وإذا كانت الممكنات قد وجدت فقد وجد قطعا مقتض لها مستغن عن غيره وكلما تدبر المتدبر هذه المعاني أزداد لها تبينا وعلم ان كل ما يقدر وجوده من الممكنات فإنه دال على الواجب الغني بنفسه عن كل ممكن مباين له.

ومن العجب أن هؤلاء يذكرون في إثبات واجب الوجود من الشبهات ما يذكرون، وإن كانوا يجيبون عنها.

ثم إذا أخذوا وجوده إما مبرهنا وإما مسلما، وصفوة من الصفات السلبية بأمور لم يدل عليها ما دل على وجوده، بل يصفونه بما يمتنع معه وجوده، حتى يعلم أن ما وصفوا به واجب الوجود لا يكون إلا ممتنع الوجود، كما قد بسط في غير هذا الموضع ولا يذكرون من القوادح المعارضة لتلك الأسلوب بعض ما يذكرونه في إثبات وجوده وإن توهموا بطلانها، مع أن تلك المعارضات." (٢)

"أن ما يتصوره في الذهن يمكن أن يوجد في الخارج، ويمكن ان لا يوجد فبكل حال إذا اعتبر الممكن ذهنيا أو خارجيا لا يتحقق فيه الإمكان إلا مع إمكان العدم تارة ووجود أخرى، فما كان ضروري العدم كالجمع بين النقيضين لا يكون ممكنا ن وما كان ضروري الوجود وهو القديم الأزلي لا يكون ممكنا وقد وافق على هذا جميع الفلاسفة: ارسطو وجميع أصحابه المتقدمين والمتأخرين والعقلاء أما مع وجوب وجوده بنفسه أو بغيره دايما، فليس هناك ممكن يحكم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٩٤/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠٦/٣

عليه بقبول الوجود والعدم.

ولما سلك الرازي ونحوه مسلك ابن سينا في إثبات إمكان مثل هذا اضطربوا في الممكن وورد عليهم فيه إشكالات كثيرة، كما هو موجود في كتبهم كما أوردوه الرازي في محصله من الحجج الدالة على نفي هذا الممكن ولم يكن عنها جواب إلا دعواه أن ما كان متغيرا فإنه يعلم إمكانة بالضرورة.

وهذه الدعوى يخالفه فيها جمهور العقلاء، حتى ارسطو واصحابه ن وهذا ا الذي نبهنا عليه هو أحد ما يستدل به على أن كل ممكن فهو مسبوق بالعدم ن وكل ما سوى الله ممكن، فكل ما سوى الله حادث عن عدم ن كما قد بسط في موضعه.." (١)

"الرد على قولهم

وقول القائل: العلة متقدمة على المعلول وإن قارنته بالزمان، وجعله الباري مع العالم بهذه المنزلة.

الوجه الأول

يقال له إن أردت بالعلة ما هو شرط في وجود المعلول لا مبدعا له كان حقيقة قولك: إن واجب الوجود ليس هو مبدعا للمكنات ولا ربا لها، بل وجوده شرط في وجودها ، وهذا حقيقة قول هؤلاء فالرب على أصلهم والعالم متلازمان كل منهما شرط في الآخر والرب محتاج إلى العالم، كما أن العالم محتاج إلى الرب وهم يبالغون في إثبات غناه عن غيره، وعلى أصلهم فقره إلى غيره كفقر بعض المخلوقات.

وغاية المتخذلق منهم كأرسطو أن يجعل الفلك واجب الوجود لا يقبل العدم مع كونه مفتقرا إلى المبدأ الأول لأجل التشبيه به، ويجعل المبدأ الأول غنيا عما سواه، لكن من التناقض أن يقول: إن واجب الوجود مفتقر إلى غيره، وأيضا فالأزلي الذي يثبته لا حقيقة له، كما قد بسط في موضع آخر.

وإن أراد بالعلة م ا هو مبدع للمعلول له فهذا لا يعقل مع كون زمانه المعلول، لم يتقدم على المعلول تقدما حقيقا، وهو التقدم المعقول.." (٢)

"وإذا شبهوا وجود الفلك مع الرب بالصوت مع الحركة والضوء مع الشمس، كان هذا ونحوه تشبيها باطلا لا يفيد إمكان صحة قولهم، فضلا عن إثبات صحته، فإن هذه الأمور وأمثالها إما أن يقال فيها: إن الثاني موجود متصل بالأول، كأجزاء الزمان والحركة لا أنه معه في الزمان وإما أن يقال الثاني مشروط بالأول لا أن الأول مبدع للثاني فاعل له، فلا يمكنهم ان يذكروا وجود فاعل لغيره مع أن زمانهما معا أصلا.

ونحن ذكرنا هذا التقسيم لئلا يكون الجواب مبنيا على أمور دقيقة يختص بفهمها بعض الناس، فإن الجواب كلما كان أظهر، واتفاق العقلاء عليه أكثر، كان أولى بالذكر من غيره إذ المقصود بيان الحق وإبطال الباطل، وألا فيمكن بسط الكلام في هذا وأن يقال السبب لا بد أن يتقدم على مسببه بالزمان وأن الفاء المستعملة في هذا هي فاء التعقيب.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٥٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٢٩٩

فقول القائل: تحركت يدي فتحرك كمي يدل على أن الثاني عقب الأول ويقال إن فاء التسبب تتضمن التعقيب من غير عكس، فكل مسبب فإنه يكون بعد سببه فليس كل ما كان عقب." (١)

"مطلقا بل يحصل لبعض الناس وفي بعض الأوقات دون بعض، كما يحصل بالأسماء فإن الحد تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال فلا يمكن أن يقال الاسم لا يعرف المسمى بحال، ولا يمكن أن يقال يعرف به كل أحد كذلك الحد.

وإن قيل إن المطلوب بالحد أن مجرد الحد يوجب أن المستمع له يتصور حقيقة المحدود التي لم يتصورها إلا بلفظ الحاد، وأنه يتصورها بمجرد قول الحاد، كما يظنه من يظنه من الناس بعض أهل المنطق وغيرهم فهذا خطأ كخطأ من يظن أن الأسماء توجب معرفة المسمى لمن تلك الأسماء بمجرد ذلك اللفظ.

وقد بسط الكلام على هذا في موضعه، وبينا ما لعيه جمهور النظار من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والصابئين والمشركين من أن الحدود مقصودها: التمييز بين المحدود وغيره، وأن ذلك يحصل بالوصف الملازم للمحدود طردا وعكسا الذي يلزم من ثبوته ثبوت المحدود، ومن انتقائه انتقاؤه، كما هو طريقة نظار المسلمين من جميع الطوائف مثل أبي علي هاشم وأمثالهما، ومثل أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأبي المعالي الجويني والقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء ابن عقيل وأمثالهم.." (٢)

"أبو بكر فإنه يقول: باق بغير بقاء ووافقه على ذلك أبو يعلى وأبو المعالي وغيرهما.

والثاني عندهم: مثل كونه حيا وعليما وقديرا ونحو ذلك.

وتقسيم هؤلاء اللازمة إلى ذاتي ومعنوي، كلام ليس هذا موضع بسطه فإنهم لم يعنوا بالذاتي ما يلزم الذات إذ الجميع لازم للذات، ولا عنوا بالذاتي: المقوم للذات، كاصطلاح المنطقيين: فإن هؤلاء ليس عندهم في الذوات ما هو مركب من الصفات: كالجنس والفصل، ولا يقسمون الصفات إلى مقوم داخل في الماهية هو جزء منها، وإلى عرضي خارج عنها ليس مقوما، بل هذا التقسيم عندهم وعند جمهور العقلاء خطأ كما هو خطأ في نفس الأمر، إذ التفريق بين الذاتي المقوم، واللازم الخارج، تفريق باطل لا يعود إلا إلى مجرد تحكم يتضمن التفريق بين المتامثلين كما **قد بسط في** موضعه.

ولهذا يعترف حذاق أئمة أهل المنطق كابن سينا وأبي البركات صاحب المعتبر وغيرهما بانه لا يمكن ذكر فرق مطرد بين هذا وهذا وذكر ابن سينا ثلاثة فروق مع اعترافه بانه ليس واحد منها." (٣)

"بحدوثه وحدوث غيره، وآخرون غلطوا فظنوا أنه لا بد من العلم بحدوث كل موصوف تقوم به الصفات وقد يعبرون عنه بلفظ الجسم، والجوهر، والمحدود، والمركب وغير ذلك من العبارت، وآخرون يستدلون بحدوث ما قام به الحوادث ويقولون كل ما قامت به الصفات محدثا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٠٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٢٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٢٣

والفلاسفة لم يسلكوا هذه الطريق لاعتقادهم أن من الأجسام ما هو قديم تحله الحوادث والصفات فكونه جسما ومتميزا وقديما وتحله الصفات والحوادث ليس هو عندهم مستلزما لكونه محدثا بل وليس ذلك مستلزما عند أرسطو كونه ممكنا يقبل الوجود والعدم.

وكذلك لم يسلكها كثير من اهل الكلام كالهشامية والكرامية وغيرهم بل ولا سلكها سلف الأمة وأئمتها كما قد بسط في موضعه.

ولم يسلكها متأخرو أهل الكلام الذين ركبوا طريقا من قول الفلاسفة وقول أسلافهم المتكلمين كالرازي والآمدي والطوسي ونحوهم بل سلكوا طريقة ابن سينا التي ذكرها في إثبات واجب الوجود.

طريقة ابن سينا

وطريقة ابن سينا لم يسلكها سلفه الفلاسفة كأرسطو وأصحابه." (١)

"وصرح بأن الممكن لا يكون إلا ما يقبل الوجود والعدم، ثم تناقض هنا، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

عودة إلى كلام ابن سينا

ونحن ننبه عليه هنا فقوله كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره، فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه أو لا يكون فإن وجب فهو الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته، وهو القيوم وإن لم يجب لم يجز أن يقال هو ممتنع بذاته بعد ما فرض موجودا، بل إن قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط عدم علته صار ممتنعا أو قرن شرط وجود علته صار واجبا.

واما إن لم يقرن بها شرط لا حصول علة ولا عدمها بقي له من ذاته الأمر الثالث، وهو الإمكان فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع فكل موجود غما واجب الوجود بذاته وغماممكن الوجود بحسب ذاته.

التعليق على كلام ابن سينا

فيقال اما كون الموجود ينقسم إلى واجب، وهو الواجب بنفسه ن وإلى ممكن وموجود بغيره، وأن الموجود بغيره لا بد له من موجود بنفسه، فهذا كله حق، وهي قضايا صادقة." (٢)

"وتسمية ما أبدعه غيره مخلوقا، أحسن وأبين من تسمية هذا ممكنا، إذا الممكن لا يوصف به في العادة إلا المعدوم الذي يمكن أن يوجد وأن لا يوجد، وأما وجد فقد خرج عن افمكان إلى الوجوب بالغير فالمعروف في فطر الناس أن ما مضى وجود وعدم لا يسمونه ممكنا، وإنما يسمون بالممكن شيئا يمكن وجوده في المستقبل وعدمه في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٣٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٣٦

المستقبل

ثم إذا عرف أن كل ما سوى الوجود بنفسه فهو مفعول مصنوع له، علم أن المصنوع المفعول لا يكون إلا محدثا، كما قد بسط في موضعه، وهذه الاعتراضات ليست اعتراضات على إثبات واجب الوجود، فإنه حق، لكن على هذا الطريق الذي سلكه حيث أثبت ذاتا ممكنة، مع كونها عنده قديمة أزلية، ولا يحتاج إثبات واجب الوجود إلى هذا في هذه الطريق

بل إذا قيل كل موجود فإما موجود بنفسه وإما موجود بغيره، والموجود بغيره لا يوجد إلا بالموجود بنفسه، ثبت وجود الموجود بنفسه، وإذا سمي هذا واجبا وهذا ممكنا، كان ذلك أمرا لفظيا . لكن المقصود أنه لا يثبت واجب الوجود بما يدعي أنه ذات تقبل الوجود والعدم، وهؤي مع ذلك قديمة أزلية واجبة، فالواجب لا يقبل العدم بحال، والله أعلم." (١)

"يعدم، ويعلم بالضرورة أن طبيعة المحدث لا تكون إلا بقديم وطبيعة الممكن لا تكون إلا بواجب، كما قد بسط في غير هذا الموضع

فإذا كانت الموجودات منقسمة إلى قديم ومحدث، وواجب وممكن، فمن المعلوم انهما يشتركان في مسمى الوجود والماهية، والذات والحقيقة، وغير ذلك، ويختص الواجب بما لا يشركه فيه غيره

بل من المعلوم بالضرورة إن الواجب له حقيقة تخصه لا يشركه فيها غيره ن فإن كان كل مختص يفتقر مباين له، افتقرت حقيقة الواجب بنفسه إلى مخصص مباين له، فلا يكون في الموجودات قديم ولا واجب فيلزم حدوث الحوادث بلا محدث ووجود الممكنات بلا واجب

وهذا كما أنه معلوم الفساد بالضرورة فلم يذهب إليه احد من العقلاء بل غاية الدهري المعطل الكافر أن يقول: العالم قديم واجب الوجود بنفسه، لا يقول: إنه ممكن محدث ليس له مبدع وإذا قال الدهري إن العالم واجب الوجود بنفسه لزمه أن الواجب بنفسه مختص عن غيره بصفات لا يشركه فيها غيره كالحوادث من الحيوان والنبات والمعدن.

ففي الجملة كل عاقل مضطر إلى إثبات موجود واجب بنفسه له." (٢)

"القول الثاني: قول من ينفي هذه الصفات كما ذكره الشهرستاني وغيره، وهو أضعف الأقوال، فإن عندته أنه لو كان لله صفة غير لوجب أن ينصب عليها دليلا نعلمه ولم ينصب فلا صفة له وكلتا المقدمتين باطلة فإن دعوى المدعي أنه لا بد أن ينصب الله تعالى على كل صفة من صفاته دليلا باطل، ودعواه أنه لم ينصب دليلا إلا نعلمه هو أيضا باطل كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع فإن هذه القاعدة إنما هي معدة لجمل المقاصد.

والثالث قول الواقفة الذين يجوزون إثبات صفات زائدة لكن يقولون لم يقم عندنا دليل على نفي ذلك ولا إثباته وهذه طريقة محققي من لم يثبت الصفات الخبرية وهذا أختيار الرازي والأمدي وغيرهما.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٥٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٦١

وأئمة أهل السنة والحديث من اصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم يثبتون الصفات الخبرية لكن منهم من يقول لا نثبت إلا ما في القرآن والسنة المتواترة وما لم يقم دليل قاطع على إثباته نفيناه كما يقوله ا بن عقيل وغيره أحيانا ومنهم من يقول بل نثبتها بأخبار الآحاد المتلقاة بالقبول ومنهم من يقول نثبتها بالأخبار الصحيحة مطلقا ومنهم من يقول يعطى كل دليل حقه فما كان قاطعا في الإثبات قطعنا بموجبه وما كان راجحا لا قاطعا قلنا بموجبه فلا." (١)

"وإن قلت: بل حدث أمر أوجب هذه الحوادث.

قيل لك: الفاعل له: إن كان هو الأول عاد الإلزام جذعا وإن كان غيره لزمك حدوث الحوادث بلا فاعل وإن التزمت أنه ما فعلها حتى حدث فيه شيء فقد تركت قولك.

وأيضا فالفاعل المستكمل لشروط الفعل إما أن يجوز حدوث المفعول عنه بعد أن لم يكن بلا سبب حادث وإما أن لا يجوز فغن جاز فهو قول منازعك الذي ادعيت أنه فاسد بالضرورة وإن لم يجز لزم أن يكون مفعوله مقارنا له لا يتأخر عنه منه شيء فلا يجوز أن يحدث عن الفاعل شيء كما تقوله أنت وإخوانك إنه علة تامة وموجب تام والعلة التامة لا يتأخر عنها معلولها ولا شيء من معلولها فإذا كل ما تأخر عن الأول ليس معلولا للعلة التامة، ولا مفعولا للفاعل الأول، ولا يجوز أن يكون فعلا لغيره إذ القول في ذلك الغير كالقول فيه فيلزم أن تكون الحوادث كلها حادثة بلا محدث.

وهذا لازم لهؤلاء الفلاسفة الإلهيين كما يلزم إخوانهم الطبيعيين، وهو القول الذي هو من أظهر المعارف الضرورية فسادا **وقد بسط الكلام** على هذه المواضع في غير هذا الموضع وإنما كان المقصود هنا التنبيه على جنس ما يغالط به هؤلاء وأمثالهم من الألفاظ المجملة كلفظ المركب ونحوه كما يغالطون بلفظ التخصيص والمخصص وأن كلام أبي حامد وأمثاله في مناظرتهم خير من كلامهم وأقوم.." (٢)

"فوجوده مثل وجود المخلوقات أو ليس مثله ن فإن كان الأول لزم أن يكون الخالق مثل المخلوق، والمثلان يجوز ويجب ويمتنع على أحدهما ما يجوز ويجب ويمتنع على الآخر، فيلزم أن يكون الشيء الواحد واجبا غير واجب، محدثا غير محدث، وهو جمع بين النقيضين

وإن قال وجوده مخالف لوجود المخلوقات فقد أثبت له وجودا يختص به، لا يشركه فيه غيره، فلا يماثله غيره وهذا وجود مخصوص مقيد، لا وجود مطلق **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في غير هذا الموضع

والمقصود هنا الكلام في أن كل مختص بأمر هل يفتقر إلى مخصص منفصل عنه؟ لأن الكلام كان في المسلك الثاني في حدوث الأجسام، الذي بين فساده الآمدي والأرموي وغيرهما، فإنه مبني على مقدمتين إحداهما أنها مفتقرة إلى ما يخصصها بصفاتها والثانية أن ما كان كذلك فهو محدث.

وقد بينوا فساد المقدمة الثانية كما تقدم." (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٣٨٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٤١٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣/٤٤١

"هو مبسوط في غير هذا الموضع إذ المقصود هنا التنبيه على أصول هذه الحجة.

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين ما يقوله هؤلاء وهؤلاء من التركيب، وأن هؤلاء يدعون التركيب من جواهر محسوسة لا تنقسم وهي الجواهر المنفردة، وهؤلاء يدعون التركيب من جواهر معقولة لا تنقسم كما يقولون في تركب الأنواع من الأجناس والفصول وفي تركب الأجسام من المادة والصورة والمركب لا بد له من واحد لا تركيب فيه ولا تقسيم.

وقد بين ان ما يدعيه هؤلاء وهؤلاء من هذا الواحد لا حقيقة له في الخارج ن وإنما تقديره في الذهن.

وكذلك ما يدعيه هؤلاء من الجواهر العقلية المجردة التي لا تنقسم كالعقول العشرة، فقد بين في غير هذا الموضع أنها لا تتحقق إلا في الأذهان لا في الأعيان.

وتوحيد القديم الأزلي واجب الوجود، الذي مضمونه نفي الصفات عند الفريقين ينزه عن مثل هذه الآحاد والوحدات التي يثبتونها في الخارج ولا حقيقة لها إلا في الذهن ولهذا كان منتهى تحقيقهم القول بوحدة الوجود، وأن الوجود واحد، لا يميزون بين الواحد بالنوع والواحد بالشخص، فإن الواحد بالنوع كما يقال: الموجودات تشترك في مسمى الوجود والأناسي تشترك في مسمى الإنسان والحيوانات تشترك في مسمى الحيوان والأجسام تشترك في مسمى الجسم ونحو ذلك.." (١)

"العقلاء من أهل الكلام وغيرهم من أصناف الناس ينكرون ذلك بل يقولون إن هذا خلاف الحس والضرورة ويجعلونه من جنس قول النظام إن الأجسام أيضا لا تبقى.

وعمدة من قال بامتناع بقائها: أن العرض لو جاز لامتنع عدمه لأن العدم لا يجوز أن يكون بحدوث ذد فإن الحادث إنما يحدث في حال عدم الثاني لامتناع اجتماع الضدين، لأنه ليس عدم الثاني لطريان الحادث بأولى من العكس ولا يجوز ان يكون بفعل القادر المختار لأن العدم نفي محض وفعل الفاعل لا يكون نفيا محضا.

ومعلوم ان هذا كلام ضعيف، فإنه يمكن عدمه بالإعدام، وفعل الإعدام ليس فعلا لعدم مستمر، بل هو إحداث لعدم ما كان موجودا، كما أن إحداث الوجود إحداث لوجود ما كان معدوما وهذا أمر متجدد يعقل كونه مفعولا للفاعل.

وأيضا فالضد الحادث إذا قدر أنه أقوى من الباقي، كان إزالته له لفضل قوته، فإن كون العرضين متضادين لا يستلزم تساويهما وتماثلهما في القوة والضعف.

وأيضا فإن الفاعل المحدث للعرض الحادث يجعله مزيلا لذلك الباقي دون العكس.

ولولا أن هذا ليس موضع بسط الكلام في مثل هذه الأمور وإلا لكان ينبغي أن تبين أن مثل هذا الكلام من أسخف الكلام الذي ذمه." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٤٦/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٥٢/٣

"رآه يضرب عبدا له لله أقدر عليك منك عليه فتعين انه قادر عليه نفسه.

والمقصود هنا أن الكلام إنما هو في الحوادث التي هي مقدورة ليس في كل مقبول فإذا كان المقدور لا يوجد في الأزل اتمنع وجود الحوادث كذلك، فلا يصح أن يفرق بين مقبول مقدور ومقبول غير مقدور، إذ كلاهما مقدور.

الثاني: أن يقال إما أن يكون وجود الحادث في الأزل ممكنا، وإما أن يكون ممتنعا فإن كان ممكنا أمكن وجود المقدور في الأزل وإن كان ممتنعا امتنع وجوده مقبولا ومقدورا.

الثالث: أن يقال: إثبات المقدور حال امتناع المقدور جمع بين المتناقضين ن فلا يعقل إثبات القدرة في حال امتناع المقدور بل في حال إمكانه.

ولهذا أنكر المسلمون وغيرهم على من قال من أهل الكلام إنه قادر في الأزل مع امتناع المقدور في الأزل وقالوا هذا جمع بين المتناقضين وقالوا: أنه يستلزم انتقال المقدور من الإمكان إلى الامتناع بدون سبب يوجب هذا الانتقال ويوجب أن يصير الرب قادرا بعد أن لم يكن قادرا بدون سبب يوجب ذلك **وقد بسط الكلام** على ذلك ف يغير هذا الموضع.." (١)

"إحداث الحوادث وعدم إحداثها، كان أحداثها أكمل ولا يكون إحداثها إلا مع عدم الحادث منها في الأزل.

وإذا كان كذلك صار هذا بمنزلة جعل الشيء موجودا معدوما، فلا يقال عدم فعل هذا او عدم تعلق القدرة به صفة نقص بل النقص عدم القدرة على جعله موجودا فإذا كان قادرا على ذلك كان موصوفا بصفة الكمال التي لا يمكن غيرها فكذلك المحدث للأمور المتعاقبة هو موصوف بالكمال الذي لا يمكن في الحدوث غيره.

الوجه الثامن

أن يقال: لا ريب أن الحوادث مشهودة وأن لها محدثا أحدثها، فالمحدث لها: إما أن يحدثها بفعل اختياري يقوم به وإما أن تحث عنه شيئا بعد شيء من غير فعل يقوم به ولا حدوث شيء منه ومعلوم أن اتصافه بالأول أولى لو كان الاثنين ممكنا فإن الأول فيه وصفة بصفة الكمال بخلاف الثاني فكيف والثاني ممتنع، لأن حدوث الحوادث من غير سبب حادث ممتنع.

وإذا كان حال الفاعل قبل حدوثها كحاله مع حدوثها وبعد حدوثها، وهي في الحالين حادثة، لم يكن الفاعل قد فعل شيئا ولا أحدث شيئا بل حدثت بذاتها.

وهذا الدليل **قد بسط في** غير هذا الموضع وبين فساد قول." (٢)

"قيل لهم دليلكم على نفي قيام الحوادث به إما أن يكون نافيا لقيام الصفات به مطلقا وإما ان يخص الحوادث فإن كان الول فقد عرف فساد قولكم فيه ببيان فساد حجتكم على نفي الصفات وإبطال ما تذكرونه في التوحيد الذي

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١١/٤

مضمونه نفي الصفات **كما بسط في** موضعه

وإن كان مختصا فدليلكم على النفي هو هذا الدليل على امتناع حدوث الحوادث عنه فليس لكم ان تثبتوا هذا بهذا وهذا بهذا فإنه يكون دورا وهذا من المصادرة على المطلوب فغن نفيكم لحدوث الحوادث بذاته وبغيره سواء فإذا لم يمكنكم نفي ذلك إلا بنفي حلولها بذاته كنتم قد صادرتم على المطلوب

الوجه الثاني

إن يقال لهم قول القائل سبب الحوادث غما الذات أو خارج عنها أتريدون به سبب كل حادث أو سبب نوع الحوادث

فإن أردتم الأول منعوكم الحصر وقالوا لكم بل سبب كل حادث الذات بما قام بها من الحوادث المتعاقبة

فإن قلتم هذا يستدعي تعاقب الحوادث بذاته وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث

قالوا لكم فهذا يبطل قولكم بقدم الأفلاك ويوجب حدوثها." (١)

"فمن نفى نفيا عاما لأجل ذلك فهو معارض بمن أثبت إثباتا عاما لأجل ذلك، وكلاهما باطل.

بل هو المستحق لصفات الكمال العارية عن النقص وهو على كل شيء قدير، ولم يزل قادرا على أن يتكلم ويفعل بمشيئة واختياره، سبحانه وتعالى.

وإذا قال القائل: هذا يقتضي قيام الصفات أو الحوادث به قيل: هذا المعنى عديم التأثير، لا هو موجب للامتناع ولا للجواز.

والمثبتون يقولون: كونه قادرا على الفعل والكلام بنفسه صفة كمال وكونه لا يقدر على ذلك صفة نقص، فإن القدرة على الفعل والكلام، مما يعلم بصريح العقل أنه صفة كمال، وأن من يقدر أن يخلق ويتكلم، أكمل ممن لا يقدر أن يخلق ويتكلم، فإنه يكون بمنزلة الزمن، ويقولون: بالطريق التي تثبت له صفات الكمال يثبت هذا، فإن الفاعل بنفسه الذي يقدر بنفسه على الفعل من حيث هو كذلك، أكمل ممن لا يمكنه ذلك، كما **قد بسط كلامهم** في غير هذا الموضع.

وأيضا فإن أراد المريد بقوله: تقوم به الحوادث كلها، أنه قادر على أن يمسك العالم كله في قبضته، كما جاءت به الأخبار الإلهية فهم يجوزون ذلك بل هذا عندهم من أعظم أنواع الكمال كما قال تعالى ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه﴾ الزمر ٦٧.." (٢)

"من صفاته على ما وقع به الفرض فاتصافه إذا بما هو في نفسه كمال لا عدم كمال ولو كان كذلك لكان ناقصا اتصافه بها وهو محال كما سبق

الرد عليه من وجوه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٤٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٥٧

قلت: فهذا عمدته وهو من أفضل هؤلاء المتأخرين، وهي من أضعف الحجج كما قد بسط في غير هذا الموضع.

الوجه الأول

وبيان ذلك من وجوه: الوجه الأول: أن عمدته في ذلك على مقدمة زعم أنها إجماعية، فلا تكون المسألة عقلية، ولا ثابتة بنص، بل بالإجماع المدعي ومثل هذا الإجماع عنده من الأدلة الظنية، فكيف يصلح أن يثبت بها مثل هذا الأصل؟ وإذا كانت هذه المسألة مبنية على مقدمة إجماعية لم يكن العلم بها قبل العلم بالسمع، لأن الإجماع دليل سمعي وهم بنوا عليها كون القرآن غير مخلوق.

قالوا: لأنه لو خلقه في ذاته لكان محلا للحوادث وحينئذ فقبل العلم بهذا الإجماع يمكن تقدير قيام كلام حادث بذاته وإرادات حادثة بذاته، وغير ذلك فلا يكون شيء من هذه المسائل من المسائل العقلية.

وإذا لم تكن من العقلية لم تكن من العقليات التي يتوقف." (١)

"انهم يمكنهم أن يلزموا المعتزلة بقيام الحوادث به وإن لم يكن متحيزا إذا كان لكل من المسألتين مأخذ يخصه وبينهما اتفاق وافتراق.

وأيضا فإن ذكر قولهم في العرش ههنا لا يظهر له وجه، إلا أن يقال هم يقولون بالتحيز، والمتحيز مركب من الجواهر المنفردة، والعرض الواحد لا يقوم بجوهرين، فلا تقوم به إرادة ولا قول.

وهذا القول إن توجه كان سؤلا عليهم في أصل إثبات الصفات لله سواء كانت قديمة أو حادثة، لا يختص هذا بمسألة حلول الحوادث.

والكرامية لهم في إثبات الجوهر الفرد قولان فمن نفى ذلك لم يلزمه هذا الإلزام، ومن أثبته كان جوابه عن هذا كجواب غيره من الصفاتية في الصفات القائمة بالملائكة والآدميين وغيرهم، وكان لهم أيضا أجوبة أخرى، كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

الوجه الخامس

قال الآمدي هو أن من مذهبهم أن مستند المحدثات إنما هو القول الحادث أو الإرادة الحادثة، ومستند القول." (٢)

"وأما الأعراض القائمة بروحه من العلم والإرادة ونحو ذلك فهي أبعد عن الأنقسام من الأعراض ببدنه، وروحه أبعد عن كونها مركبة من الجواهر المنفردة من بدنه وإن قيل إنها جسم.

وعلى هذا فإذا قيل: يقوم بها علم واحد بمعلوم واحد كان هذا بمنزلة أن يقال يقوم بالعين إدراك واحد لمدرك واحد وبمنزلة أن يقوم بداخل الأذن سمع واحد لمسموع واحد.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٤/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٦/٤

وهذا وغيره مما يجيبون به المتفلسفة الذين قالوا إن النفس الناطقة لا تتحرك ولا تسكن ولا تصعد ولا تنزل وليست بجسم فإن عمدتهم على ذلك كونها يقوم بها مالا ينقسم، كالعلم بما لا ينقسم فيجب أن لا ينقسم وإذا لم تنقسم امتنع كونها جسما وكلا المقدمتين ممنوعة، كما **قد بسط الجواب** عن هذه الحجة التي هي عمدتهم في غير هذا الموضع.

ولما عسر جواب هذه على الرازي ونحوه من أهل الكلام، اعتقدوا أن القول بالمعاد مبني على إثبات الجوهر الفرد لظنهم أنه لا يمكن الجواب عن هذه إلا بإثبات الجوهر الفرد وأن القول بالمعاد يفتقر إلى القول بان أجزاء البدن تفرقت ثم اجتمعت.

وليس الأمر كذلك، فإن إثبات الجوهر الفرد مما أنكره أئمة السلف والفقهاء وأهل الحديث والصوفية وجمهور العقلاء وكثير من." (١)

"وقال تعالى ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ الإخلاص: ٤ وقال ﴿هل تعلم له سميا﴾ مريم: ٦٥ وقال تعالى ﴿فلا تجعلوا لله أندادا﴾ البقرة: ٢٢.

وأيضا فنفي ذلك معروف بالدلائل العقلية التي لا تقبل النقيض كما **قد بسط الكلام** على ذلك في غير موضع ن وأفردنا الكلام على قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ الشورى: ١١ في مصنف مفرد.

وأما الكلام في الجسم والجوهر ونفيهما أو إثباتهما فبدعة ليس لها أصل في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا تكلم أحد من السلف والأئمة بذلك لا نفيا ولا إثباتا.

والنزاع بين المتنازعين في ذلك بعضه لفظي وبعضه معنوي اخطأ هؤلاء من وجه، وهؤلاء من وجه فإن كان النزاع مع من يقول هو جسم أو جوهر إذا قال لا كالأجسام ولا كالجواهر إنما هو اللفظ فمن قال هو كالأجسام والجواهر يكون الكلام معه بحسب ما يفسره من المعنى.

فإن فسر ذلك بالتشبيه الممتنع على الله تعالى كان قوله مردودا وذلك بأن يتضمن قوله إثبات شيء من خصائص المخلوقين لله فكل قول تضمن هذا فهو باطل.." (٢)

"ولهذا كان أولئك يسمون المثبتين للجسم مشبهة بحسب ما ظنوه لازما لهم كما يسمى نفاة الصفات لمثبتيها مشبهة ومجسمة حتى سموا جميع المثبتة للصفات مشبهة ومجسمة وحشوية وغثاء وغثراء ونحو ذلك ما ظنوه لازما لهم.

لكن إذا عرف أن صاحب القول لا يلتزم هذه اللوازم لم يجز نسبتها إليه على إنها قول له سواء كانت لازمة في نفس الأمر أو غير لازمة، بل إن كانت لازمة مع فسادها دل على فساد قوله.

وعلى هذا النزاع بين هؤلاء وهؤلاء في تماثل الأجسام **وقد بسط الكلام** على ذلك في غير هذا الموضع، وبين الكلام على جميع حججهم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٥/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٤٦/٤

والثاني أن مسمى الجسم في اصطلاحهم قد تنازعوا فيه هل هو مركب من أجزاء منفردة أو من الهيولى والصورة أو لا مركب لا من هذا ولا من هذا؟

وإذا كان مركبا فهل هو جزآن أو ستة أجزاء أو ثمانية أجزاء أو ستة عشر جزءا أو اثنان وثلاثون؟

هذا كله مما تنازع فيه هؤلاء فمثبتوا التركيب المتنازع فيه في الجسم يقولون لأولئك إنه لازم لكم إذا قالوا هو جسم وأولئك ينفون هذا اللزوم.." (١)

"وقد يكون في المجسمة من يقول إنه جسم مركب من الجواهر المنفردة وينازعهم في امتناع مثل هذا التركيب عليه ويقول لا حجة لكم على نفي ذلك إلا ما اقمتموه من الأدلة على كون الأجسام محدثة أو ممكنة وكلها أدلة باطلة، كما بسط في موضعه.

وبينهم نزاع في أمور أخرى ينازعهم فيها من لا يقول هو جسم مثل كونه فوق العالم أو كونه ذا قدر أو كونه متصفا بصفات قائمة به.

فالنفاة يقولون هذه لا تقوم إلا بجسم، وأولئك قد ينازعونهم في هذا أو بعضه، وينازعونهم في إتنفاء هذا المعنى الذي سموه جسما فهم ينازعون إما في التلازم وإما في انتفاء اللازم.

إذا تبين أن هذه الأمور كلها ترجع إلى هذه الأمور الثلاثة فإن الحجج الثمانية التي ذكرها الآمدي على نفي الجوهر، وأربعة مختصة بالجسم.

ذكر الآمدي أربعة حجج على نفي الجوهر مختصة بالجسم

الحجة الأولى

قوله لو كان جوهرا كالجواهر فإما أن يكون واجبا لذاته وإما أن لا يكون فإن كان واجبا لذاته لزم اشتراك جميع الجواهر في وجوب الوجود لذاتها ضرورة اشتراكها في معنى." (٢)

"وأن ما لا يكون كذلك فلا يكون إلا عرضا قائما وانه لا يعقل موجود إلا ما يشار إليه أو ما يقوم بما يشار إليه كما قد بسط في موضعه وسيأتي الكلام على نفي حجته.

الحجة الثالثة

قال لا يخلو غما ان يكون لذاته قابلا لحلول الأعراض المتعاقبة أولا فإن كان الأول فيلزم ان يكون محلا للحوادث وهو محال كما يأتي وإن كان الثاني فيلزم امتناع ذلك على كل الجواهر ضرورة الاشتراك بينها في المعنى وهو محال خلاف المحسوس.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/١٤٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/١٤٩

الرد عليه من وجوه

ولقائل أن يقول الجواب من وجوه

الأول أنا لا نسلم حلول الأعراض المتعاقبة وأنت قد اعتمدت في هذا الوجه الذي ذكرته من تناقض أهل هذا القول على نفي الجسم والجوهر فلو جعلت هذا حجة في ذلك لزم المصادرة على المطلوب إذ كنت في كل من المسألتين تعتمد على الأخرى وإن اعتمدت على نفيه بالوجوه الأخر فقد عرف فساد كلامك وكلام غيرك.." (١)

"ومعلوم عند التحقيق أن قول النفاة للتماثل هو الحق كما **قد بسط في** موضعه.

وهؤلاء يقولون: قولنا جوهر كقولكم ذات قائمة بنفسها ونحو ذلك.

فتبين أن ما ذكره من الدليل على نفي الجوهر هو دليل على نفي ما اتفقت الطوائف على نفيه فإن أحدا من العقلاء لا يقول إنه جوهر بمعنى مماثلته لكل قائم بنفسه فيما يجب ويجوز ويمتنع وما قاله المثبتة منه ما سلم لهم معناه ومنه مالا حجة له على نفيه إلا حجته على نفي الجسم، وحينئذ فيكون الكلام في نفي الجوهر مفرعا على الكلام في نفي الجسم.

وقوله: إن الوجوه الأربعة التي نفي بها الجوهر ينفي بها الجسم لا يستقيم فإنه إنما نفي بها الجوهر بمعنى انه مماثل لغيره فيما يجب ويجوز ويمتنع وهذا مما يسلمه له من يقول إنه جوهر وجسم فإقامة الدليل عليه نصب للدليل في غير محل النزاع لم ينف بها الجوهر بالمعنى الذي يثبته من قال.

وحرف المسألة أن كلامه مبني على تماثل الجواهر ومن يقول ذلك لا يقول إنه جوهر ولا جسم فالكلام في هذا الباب فرع." (٢)

"على تلك المسألة ولو هذا صحيحا لكان العلم بحدوث الأجسام وإمكانها من اسهل الأمور فإن بعضها محدث بالمشاهدة والمحدث ممكن فإذا كانت متماثلة جاز على كل واحد منها ما جاز على الآخر فيلزم إما حدوثها وإما إمكان حدوثها وعلى التقديرين يحصل المقصود.

والنافي لتماثلها لا يقول السؤال الذي أورده إنها متماثلة في الجوهرية لكنها متمايزة ومتغايرة بأمور موجبة للتعين هو الموجب للاختصاص بل تقول أنها مختلفة بحقائقها وأنفسها لكنها تشابهت في كونها قائمة بأنفسها أو كونها متحيزة قابلة للصفات وهذا معنى اتفاقها في الجوهرية كما ذكرة هو في الاعتراض على دليل القائلين بتماثلها.

ويقول أيضا إن الأمور المتماثلة من كل وجه لا يجوز تخصيص أحدها بما يتميز به عن الآخر إلا لمخصص وإلا لزم ترجيح أحد المثلين على الآخر بلا مرجح ومشيئة الله تعالى ترجح أحد الأمرين لحكمة تقتضي ذلك، وتلك الحكمة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٢/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧٠/٤

مقصودة لنفسها، وإلا فنسبة الإرادة إلى المتماثلين سواء وتلك الحكمة المرادة تنتهي إلى حكمة تراد لنفسها كما بسط في موضعه.." (١)

"والشهرستاني والرازي والآمدي وأمثالهم، ممن يوافق أهل المنطق يوافقون أهل المنطق فيما يدعونه من انقسام صفات الجواهر والأجسام إلى ذاتي وعرضي وانقسام العرض إلى لازم للماهية وعارض لها وانقسام العارض إلى لازم ومفارق، مع ما في هذا الكلام من الخطأ فإن الصفات في الحقيقة إنما تنقسم إلى لازم للماهية وعارض لها.

وأما تقسيم اللازم إلى ذاتي وعرضي وإثبات شيئين في هذه الأعيان أحدهما الذات، والثاني هذا الموجود المشاهد فكلام باطل كما قد بسط في موضعه.

ثم إنهم في قولهم بتماثل الجواهر والأجسام يدعون ان جميع صفات الأجسام التي تختلف بها إنما هي عارضة لها قابلة لزوالها ليس منها شيء لازم للحقيقة ولا هو من موجبات الذات ومقتضياتها فيا سبحان الله أين ذلك التلازم الذي غلوتم فيه حتى تجعلون الحقيقة مؤلفة من صفاتها الذاتية وتقولون إن الذات هي المقتضية للوازم ولوازم اللوازم؟

وهنا يقولون ليس لهذه الأعيان حقيقة قائمة بنفسها إلا ما تشترك كلها فيه وليس لشيء منها لازم يخصه ولا لازم يفارق." (٢)

"ولكن بعض الناس قد يخص به الفرد مع أنه هو وغيره دائما يسمون الجسم جوهرا.

ولهذا قال هذا الآمدي وغيره ف ينفي كونه جوهرا: إما أن يكون قابلا للتجزية فيكون جسما مركبا، وإما ان لا يكون قابلا للتجزية فيكون في غاية الصغر والحقارة، وكثيرا ما يقع في كلامهم لفظ الجوهر متناولا للجسم وكثيرا ما يقع مختصا بالفرد فما ذكره اولا في نفي الجوهر بالمعنى العام فالجسم يدخل فيه فإن صح ما ذكره صح نفي الجسم لكن قد عرف ضعفه.

وأما إذا كان المنفي هو الجوهر الفرد فقط، فيحتاج ان يقول إن الجسم مركب منه لينفي الجسم.

لكن هذا فيه نزاع معروف وأكثر الناس على انه ليس بمركب من الجواهر المنفردة وهو الصواب كما قد بسط في موضعه.

فمن الناس من يقول: إنه مركب من جواهر متناهية لا تقبل القسمة بوجه من الوجوه حتى ولا بالوهم ومنهم من يقول: هو مركب من جواهر غير متناهية كذلك، ومنهم من يقول هو مركب من الهيولي والصورة لكنه يقبل القسمة إلى غير نهاية، ومنهم من يقول ليس بمركب لكنه يقبل التقسيم إلى الجواهر المنفردة التي لا تتجزأ.." (٣)

"وإلا فالعقل بجوز وجود ما ذكر قيل: والنافي لإمكان هذا هو الوهم وإلا فالعقل يجوز وجود ما ذكر وإذا قيل البرهان العقلي دل على وجود ما أنكره الوهم قيل والبرهان العقلي دل على وجود ما أنكره الوهم هنا.

ومن تأمل هذا وجده من اصح المعارضة وأبين التناقض في كلام هؤلاء النفاة وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/١٧١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/١٧٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/١٨٥

الوجه الثاني

قوله وإذا كان له بعد وامتداد فإما أن يكون غير متناه وإما أن يكون متناهيا.

فيقال من الناس من يقول إنه غير متناه وهؤلاء منهم من يقول جسم ومنهم من يقول غير جسم وقد حكى القولين أبو الحسن الأشعري في المقالات وحكاهما غيره أيضا ومن الناس من قال هو متناه من بعض الجهات وهذا مذكور عن طائفة من أهل الكلام من الكرامية وغيرهم وقد قاله بعض المنتسبين إلى الطوائف الأربعة من الفقهاء كما ذكره القاضي أبو يعلى في عيون المسائل فإن هذه الأقوال يوجد عامتها في بعض أتباع الأئمة من‌ها ما يوجد في في بعض أصحاب أبي حنيفة ومنها ما يوجد في بعض أصحاب مالك، ومنها ما يوجد في بعض أصحاب الشافعي ومنها مايو جد في بعض أصحاب أحمد، ومنها ما يوجد في بعض أصحاب اثنين أو ثلاثة أو الأربعة.." (١)

"قوله إن كان غير متناه من جميع الجهات فهو محال لوجوه الأول ما سنبينه من إحالة بعد لا يتناهى.

فيقال له أنت قد أبطلت أدلة نفاة ذلك ولم تذكر إلا دليلا هو أضعف من أدلة غيرك فبقيت الدعوى بلا دليل.

قوله الثاني انه يلزم منه نفي الأجسام أو تداخلها، ومداخلة القاذورات.

فيقال هؤلاء يقولون لا يلزم منه شيء من ذلك بل هو غير متناه مع كونه جسما أو مع كونه غير جسم ويقولون لا يلزم نفي سائر الأجسام ولا مداخلتها.

فإذا قيل لهم هذا ينفيه العقل قالوا نفي العقل لهذا كنفيه وجوده قائما بنفسه فاعلا للعالم وهو مع ذلك لا حال في العالم ولا بائن من العالم بل نفي العقل لهذا أعظم من نفيه لهذا وما قيل من الاعتذار عن ذلك بالفرق بين الوهم والعقل يمكن في هذا بطريق الأولى كما بسط في موضعه.

فإن هؤلاء ادعوا أن قول القائل كل موجودين غما أن يكونا متحايثين أو متباينين أو كل موجودين قائمين بأنفسهما ف إما أن يكونا متبايني، أو متلاصقين ن أو كل موجود قائم بنفسه فلا بد أن يكون." (٢)

"الوجه الرابع

قوله إذا كان متناهيا من جميع الجهات فاختصاصه بالشكل والمقدار إن كان لذاته لزم منه اشتراك جميع الأجسام فيه ضرورة الاتحاد في الطبيعة.

فيقال له لا نسلم اشتراك جميع الأجسام في ذلك ولا نسلم أن االأجسام متحدة في الطبيعة وقد عرف أن النزاع في هذه المسألة من النظار من أشهر الأمور وهذا المصنف نفسه قد بين فساد حجج أصحابه المدعين تماثلها وتماثل الجواهر فإذا كان هو نفسه قد بين فساد حجج أصحابه المدعين تماثلها وتماثل الجواهر.

فإذا كان هو نفسه قد بين فساد حجج القائلين بالاتحاد في الطبيعة كان قد أفسد حجته بما ذكره هو من الأدلة العقلية

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٢١١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٢١٢

على فسادها فضلا عما يذكره غيره من العقلاء **وقد بسط هذا** في موضعه وإنما المقصود هنا التنبيه على أن كل مقدمة في هذه الحجة يمكن منعها، ويكون قول المانع فيها أقوى من قول المحتج.

تابع كلام الأمدي في نفي الجسمية عن الله تعالى

قال أنه لو كان جسما لكان مركبا ممن الأجزاء، وهو محال لوجهين الأول أنه يكون مفتقرا إلى كل واحد من تلك الأجزاء ضرورة استحالة وجود المركب دون أجزائه، وكل منها غير." (١)

"واحد من المفردين مغاير للجملة المركبة منهما، ولهذا يتصور تعقل كل أحد من الأفراد مع الجهل بالمركب منها، والمعلوم غير المجهول، وكل ما كان مفتقرا إلى غيره في وجوده إلي غيره ممكنا لا واجبا لذاته، إذ لا معنى لواجب الوجود لذاته إلا ما لا يفتقر في وجوده إلى غيره وهذه المحالات إنما لزمت من القول بتعدد واجب الوجود لذاته فيكون محالا.

قال: وربما استروح بعض الأصحاب في إثبات الوحدانية إلى هذا المسلك أيضا وهو ضعيف إذ لقائل أن يقول وإن سلمنا الاتفاق بينهما من وجه والافتراق من وجه وأن ما به الاتفاق هو وجوب الوجود، ولكن لم قلتم بالامتناع؟ وما ذكرتموه في الوجه الأول إنما يلزم ان لو كان مسمى وجوب الوجود معنى وجوديا وأما بتقدير أن يكون امرا سلبيا ومعنى عدميا، وهو عدم افتقار الوجود إلى علة خارجة فلا فلم قلتم بكونه أمرا وجوديا.

ثم بسط الكلام في كونه عدميا بما ليس هذا موضع الكلام فيه.." (٢)

"فإذا قيل: المجموع متوقف على الممكن.

قال: إن ذلك الممكن من مقتضيات الواجب بنفسه.

وهذا يقوله هؤلاء إذا فسر إمكان الصفات بأنها تفتقر إلى محل.

فالذات لا تفتقر إلى محل، فالذات لا تفتقر إلى فاعل ولا محل، والصفات لا بد لها من محل.

وإن فسر الواجب بما لا يفتقر إلى موجب فالصفات أيضا لا تفتقر إلى موجب.

لكنه قد يسلم لهم هؤلاء أن الصفات لها موجب، وهو الذات.

وقولهم: إن الشيء الواحد لا يكون فاعلا وقابلا من أفسد الكلام كما **قد بسط في** موضعه فيقول هؤلاء الذات موجبة للصفات ومحل لها، والذات واجبة بنفسها، والصفات واجبة بها، والمجموع واجب، وإن توقف على الممكن بنفسه الواجب بغيره لأن الواجب بنفسه مستلزم للصفات، ولا اجتماع المجموع.

وأيضا فيقوله من يقول: إنه يقوم بذاته أمور متعلقة بمشيئة وقدرته، فإن تلم أيضا ممكنة بنفسها، وقد تدخل في مسمى أسمائه.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٢١٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤/٢٥٠

ففي الجملة ليس معهم حجة تمنع كون المجموع فيه ما هو واجب موجب لغيره.

وإذا قيل: المحتاج إلى الغير أولى بالاحتياج.." (١)

"**وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع وبين أن الأعيان القائمة بأنفسها خلقها الله تعالى كذلك ليس فيها أجزاء تركبت منها لكن يمكن أن يفرقها الله ويجزئها إلى أن يتصاغر جدا ثم يستحيل إلى نوع آخر من أن ذلك الجزء الصغير يتميز منه شيء عن شيء وليس في الوجود عين قائمة لا يتميز منها شيء عن شيء.

والصورة إما صورة عرضية كشكل فالمادة هنا هو الجسم نفسه وغما الصورة التي هي المصور كالإنسان نفسه والمادة فيها ليس لها جوهر يحملها بل مادتها ما منه خلقت وتلك استحالت إلى صورة أخرى وفني الأول وعدم كما يفنى المني إذا صار إنسانا وليس بين ما استحال منه واستحال إليه شيء باق بعينه وإنما يشتركان في أمور نوعيه كالمقدار ونحوه.

والمركب المعقول هو ما كان مفترقا فركبه غيره كما تركب المصنوعات من الأطعمة والثياب والأبنية ونحو من أجزائها المفترقة.

والله تعالى أجل وأعظم من أن يوصف بذلك بل من مخلوقاته ما لا يوصف بذلك ومن قال ذلك فكفره وبطلان قوله واضح.

وقد يقال المركب على ما له أبعاض مختلفة كأعضاء الإنسان." (٢)

"يمكن الإشارة إليها ولا الإحساس بها بوجه من الوجوه، وليست داخل شيء من العالم ولا خارجة ولا مباينة له ولا حالة فيه فإنه من المعلوم أن المعقولات ما عقلها الإنسان، فهي معقولة العقل، وأظهر ذلك الكليات المجردة: كالإنسانية المطلقة، والحيوانية المطلقة، والجسم المطلق، والوجود المطلق، ونحو ذلك، فإن هذه من وجوده في العقل، وليس في الخارج شيء مطلق غير معين، بل لا يوجد إلا وهو معين مشخص، وهو المحسوس، وإنما يثبت العقليات المجردة في الخارج الغالطون من المتفلسفة كالفيثاغورية الذين يثبتون العدد المجرد، والأفلاطونية الذين يثبتون المثل الأفلاطونية، وهي الماهيات المجردة، والهيولى المجردة، والمدة المجردة، والخلاء المجرد.

وأما أرسطو وأصحابه كالفارابي وابن سينا فأبطلوا قول سلفهم في إثبات مجردة عن الأعيان ولكن أثبتوها مقارنة للأعيان فجعلوا مع الأجسام المحسوسة جواهر معقولة كالمادة والصورة، وإذا حقق الأمر عليهم، لم يوجد في الخارج إلا الجسم وأعراضه، وأثبتوا في الخارج أيضا الكليات مقارنة للأعيان، وإذا حقق الأمر عليهم لم يوجد في الخارج إلا الأعيان بصفاتها القائمة بها.

وكذلك ما أثبتوه من العقول العشرة المفارقات، إذا الأمر عليهم لم يوجد لها وجود إلا في العقل لا في الخارج، كما **قد بسط الكلام** عليهم في غير هذا الموضع.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٦٣/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٤٥/٥

فهذا الذي ذكره الإمام أحمد من احتجاج جهم على السمنية الطبيعية بإثبات موجود عقلي، هو كحجة المشائين على الطبيعية، وما في." (١)

"المقصود هنا بيان إلحاد الجهمية: نفاة الأسماء والصفات، فهؤلاء الذين ينفون حقائق أسماء الله الحسنى، ويقولون: إنما يسمى بها مجازا، أو المقصود بها غيره، أو لا يعرف معناها أصل تلبيسهم هو ما في إطلاق هذه الأسماء مما يظنونه من التشبيه الذي يجب نفيه ولهذا عظم كلام المسلمين في هذا الباب، **وقد بسط في** غير هذا الموضع.

كلام الجويني عن صفات الله تعالى

وتحقيق هذا الموضع من أعظم أصول الدين كما قال أبو المعالي الجويني في الإرشاد من صفات القديم مخالفته للحوادث فالرب لا يشبه شيئا من الحوادث ولا يشبهه شيء منها.

قال: والكلام في هذا الباب من أعظم أركان الدين، فقد غلت طائفة في النفي فعطلت وغلت طائفة في الإثبات، فاما الغلاة في النفي فقالوا: الاشتراك في صفة من صفات الإثبات يوجب الاشتباه وقالوا على هذا القديم سبحانه لا يوصف بالوجود بل." (٢)

"هما المتساويان في جميع صفات النفس، فإذا اختلف الشيئان من وجه فليسا متماثلين من كل وجه إذ يستحيل التماثل في جميع الوجوه مع الاختلاف في وجه من الوجوه.

تعليق ابن تيمية

قلت: هذا بناء على أصل تلقوه من المعتزلة، وهو أن الجواهر والأجسام متماثلة، بخلاف الأعراض، فإنها قد تختلف وقد تتماثل.

وحقيقة هذا القول أن الأجسام متماثلة من كل وجه، لا تختلف من وجه دون وجه، بل الثلج مماثل للنار من كل وجه، والتراب مماثل للذهب من كل وجه، والخبز مماثل للحديد من كل وجه، إذ كانا متماثلين في صفات النفس عندهم.

وهذا القول فيه من مخالفة الحس والعقل ما يستغنى به **عن بسط الرد** على صاحبه، بل أصل دعوى تماثل الأجسام من أفسد الأقوال، بل القول في تماثلها واختلافها كالقول في تماثل الأعراض واختلافها، فإنها تتماثل تارة وتختلف أخرى.

وتفريقهم بين الصفات النفسية والمعنوية اللازمة للمعين، يشبه تفريق أهل المنطق بين الصفات الذاتية واللازمة للماهية، وكلاهما قول فاسد لا حقيقة له، بل قول هؤلاء أفسد من قول أهل المنطق.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧٤/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٦/٥

وإذا وقع الكلام في جسم مطلق، وجوهر مطلق، فهذا لا وجود له في الخارج، وإن وقع في الوجود من الأجسام: كالنار والماء." (١)

"أحدها: أن يقال: هذا اصطلاح لكم، وإلا فما ليس بحي يسمى ميتا، كما قال تعالى: ﴿والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون * أموات غير أحياء﴾ [النحل: ٢٠-٢١] ، وقال تعالى: ﴿وآية لهم الأرض الميتة أحييناها﴾ [يس: ٣٣] ، وقال: ﴿اعلموا أن الله يحيي الأرض بعد موتها﴾ [الحديد: ١٧] .

والثاني: أن ما لا يقبل صفات الكمال أنقص مما يقبلها ولم يتصف بها، فإن الجماد أنقص من الحيوان الأعمى والأصم والأبكم، فإذا كان اتصافه بصفات النقص، مع إمكان اتصافه بصفات الكمال، نقصا وعيبا يجب تنزيهه عنه، فعدم قبوله لصفات الكمال أعظم نقصا وعيبا.

ولهذا كان منتهى أمر هؤلاء تشبيهه بالجمادات ثم بالمعدومات، ثم بالممتنعات.

الثالث: أن نفس عدم الحياة والعلم والقدرة نقص لكل ما عدم عنه ذلك، سواء فرض قابلا أو غير قابل، بل ما لا يقبل ذلك أنقص مما يقبله، كما أن نفس الحياة والعلم والقدرة صفات كمال.

فنفس وجود هذه الصفات كمال، ونفس عدمها نقص، سواء سمي موتا وجهلا وعجزا أو لم يسم، وكذلك السمع والبصر والكلام كمال، وعدم ذلك نقص.

وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع بسيطا لا يليق بهذا الموضوع.." (٢)

"إثبات الصانع عندهم لا يتوقف على هذه الطريق، بل قد صرح الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر هو وغيره، بأن هذا الطريق ليس هو طريق الأنبياء وأتباع الأنبياء، بل هي محرمة في دينهم، ولكن الأشعري لا يبطل هذه الطريق، بل يقول: هي مذمومة في الشرع، وإن كانت صحيحة في العقل، وسلك هو طريق مختصرة من هذا، وهو إثبات حدوث الإنسان بأنه مستلزم للحوادث، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، ووافقهم على أن المعلوم حدوثه هو الأعراض: كالاجتماع والافتراق، وأن ما يخلق من الحيوان والنبات والمعادن إنما تحدث أعراضه لا جواهره.

وكذلك الخطابي وطائفة معه، ممن يذم هذه الطريقة الكلامية التي ذمها الأشعري، يوافقون على صحتها مع ذمهم لها.

وأما جمهور الأئمة والعقلاء، فهي عندهم باطلة، وهذا مما يعلم معناه كل من له نظر واستدلال، إذا تأمل حال سلف الأمة وأئمتها وجمهورها، فإنهم كلهم مؤمنون بالله ورسوله، ولم يكونوا يبنون الإيمان على إثبات حدوث الأجسام، بل كل من له أدنى علم بأحوال الرسول وأصحابه، يعلم انهم له يجعلوا العلم بتصديقه مبنيا على القول بحدوث الأجسام، بل ليس في الكتاب ولا السنة، ولا قول أحد من السلف والأئمة، ذكر القول بحدوث الأجسام ولا إمكانها، فضلا عن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٩٢/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧٤/٥

أن يكون فيها أن الإيمان بالله ورسوله لا يحصل إلا بذلك، **وقد بسط الكلام** على هذا في مواضع.

والمقصود هنا أن القول بأن أول الواجبات هو سلوك النظر في." (١)

"وسبب هذا الضلال أن لفظ (التشبيه) و (التركيب) لفظ فيه إجمال.

وهؤلاء أنفسهم – هم وجماهير العقلاء – يعلمون أن ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك، ونفي ذلك القدر المشترك ليس هو نفس التمثيل والتشبيه الذي قام الدليل العقلي والسمعي على نفيه، وإنما التشبيه الذي قام الدليل على نفيه ما يستلزم ثبوت شيء من خصائص المخلوقين لله سبحانه وتعالى، إذ هو سبحانه: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١] ، ولا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

ولهذا اتفق جميع طوائف المسلمين وغيرهم على الرد على هؤلاء الملاحدة، وبيان أنه ليس كل ما اتفق شيئان في شيء من الأشياء، يجب أن يكون أحدهما مثلا للآخر، ولا يجوز أن ينفي عن الخالق سبحانه كل ما يكون فيه موافقة لغيره في معنى ما، فإنه يلزمه عدمه بالكلية، كما فعله هؤلاء الملاحدة، بل يلزم نفي وجوده ونفي عدمه، وهو غاية التناقض والإلحاد والكفر والجهل.

وكذلك لفظ (التركيب) فإن ثبوت معاني لله تعالى ليس هو مما ينفيه الدليل، وكون تلك المعاني من لوازم ذاته، وأنه لا يكون إلا متصفا بها، ليس هو تركيبا ينفيه عقل ولا شرع، بل مثل هذا لا بد منه، كما **قد بسط ذلك** في مواضع كثيرة.

فهذا وأمثاله هي العقليات الفاسدة التي تطرق بها أهل الإلحاد، وكذلك ردهم للدلالة السمعية إذا عارضها عندهم ما هو عندهم." (٢)

"قدسية ينال بها العلم بلا تعلم.

والثانية: أن تكون له قوة نفسانية يؤثر بها في هيولى العالم.

الثالثة: أن يرى ويسمع في نفسه بطريق التخيل ما يتمثل له من الحقائق، فيجعلون ما يراه الأنبياء من الملائكة ويسمعونه منهم إنما وجوده في أنفسهم لا في الخارج.

وخاتم الأولياء عندهم يأخذ المعقولات الصريحة التي لا تفتقر إلى تخيل، ومن كان هذا قوله قال: إنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي إلى خاتم الأنبياء، فإن الملك عنده الخيال الذي في نفس النبي، وهو يأخذ من المعدن، الذي يأخذ منه الخيال.

هذا وأمثاله هو المكاشفة التي يرجع إليها من استغنى عن تلقي الأمور من جهة السمع، وهؤلاء هم الذين سلكوا ما أشار إليه صاحب الإحياء وأمثاله، ممن جرى في بعض الأمور على قانون الفلاسفة.

وطريق هؤلاء المتفلسفة شر من طريق اليهود والنصارى، **وقد بسط الكلام** على طريقهم في غير هذا الموضع.

والمقصود ه نا أن هؤلاء مع إلحادهم، وإعراضهم عن الرسول وتلقي الهدى من طريقه، وعزله في المعنى، هم متناقضون،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٩١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢٧/٥

في قول مختلف، أؤفك عنه من أفك، فكل من أعرض عن الطريقة السلفية الشرعية الإلهية، فإنه لا بد أن يضل ويتناقض، ويبقى في الجهل المركب أو البسيط.." (١)

"والوهميات.

والواجب قبولها: أوليات، ومشاهدات، ومجربات وما معها من الحدسيات والمتواترات وقضايا أقيستها معها.

وتكلم عن القضايا الواجب قبولها بما ليس هذه موضعه، **وقد بسط الكلام** فيما في منطقهم اليوناني من الفساد – مثل كلامهم في الفرق بين الذاتيات اللازمة للماهية، ودعواهم أن الحد الحقيقي يفيد تعريف الماهية، وأن الحقائق مركبة من الأجناس والفصول، وكلامهم في الكليات الخمسة، وما ذكروه في مواد البرهان، ودعواهم أن التصورات المكتسبة لا تنال إلا بحدهم، والتصديقات المكتسبة لا تحصل إلا بمثل قياسهم، وغير ذلك مما ليس هذا موضعه.

والمقصود هنا أنه قال: (وأما القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا كاذبة، إلا أن الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة، لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها، بسبب أن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم، ومن المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادئ و أصول كانت تلك قبل المحسوسات، ولم تكن محسوسة، ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات، فلم يمكن أن يتمثل ذلك." (٢)

"لكن الروح معينة، والبدن معين ومقارنة أحدهما الآخر ممكن، وهؤلاء يشتبه عليهم مقارنة الروح للبدن وتجريدها عنه، بمقارنة الكليات المعقولة لجزئياتها وتجريدها عنها، والفرق بين هذا وهذا أبين من أن يحتاج إلى بسط.

وهم يلتبس عليهم أحدهما بالآخر، فيأخذون لفظ (التجريد) و (المقارنة) بالاشتراك، ويقولون: العقول المفارقة للمادة، ولا يميزون بين كون الروح قد تكون مقارنة للبدن، وبين المعقولات الكلية التي لا تتوقف على وجود معين، فإن الروح – التي هي النفس الناطقة – موجودة في الخارج، قائم بنفسه، إذا فارقت البدن.

وأما العقليات الكلية المنتزعة من المعينات فإنما هي في الأذهان لا في الأعيان، فيجب الفرق بين تجريد الروح عن البدن، وتجريد الكليات عن المعينات.

وأما قوله: (وكذلك لا يتمثل في الحس إلا ظاهر صورته) .

فسبب هذا أن الحس لا يدركه كله، وإن كان كله محسوسا، بمعنى أنه يمكن إحساسه ورؤيته في الجملة، ولكن باطنه ليس بمحسوس لنا." (٣)

"الإحساس به، فلا يجوز إثبات إمكان وجود ذلك بناء على وجود هذه المجردات، لأن ذلك دور قبلي، وهو ممتنع.

والمقصود أن في كلامهم ما يقتضي أنه ليس في المعقولات إلا ما يعقله العاقل في نفسه، مثل العلم الكلي، وقد يدعون

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٥٦/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٢/٦

ثبوت هذه المعقولات في الخارج فيتناقضون، وهذا موجود في كلام أكثرهم، يقولون كلهم: الكليات وجودها في الأذهان لا في العيان، ثم يقول بعضهم: إن الكليات تكون موجودة في الخارج، ولهذا كثيرا ما يرد بعضهم على بعض في هذا الموضع، وهو من أصول ضلالتهم ومجازاتهم.

وكلامهم في المعقولات المجردة من هذا النمط، وليس لهم دليل على إثباتها، وإذا حرر ما يجعلونه دليلا لم تثبت إلا أمور معقولة في الذهن.

واسم (الجوهر) عندهم يقال على خمسة أنواع على: العقل، والنفس، والمادة والصورة، والجسم، وهم متنازعون في واجب الوجود: هل هو داخل في مسمى (الجوهر) على قولين، فأرسطو وأتباعه يجعلونه من مقولة الجوهر، وابن سينا وأتباعه لا يجعلونه من مقولة الجوهر، وإذا حرر ما يثبتونه من العقل والنفس والمادة والصورة، لم يوجد عندهم إلا ما هو معقول في النفس أو ما هو جسم، أو عرض قائم بجسم، كما **قد بسط في** موضعه.." (١)

"القدس في شجون واجب الإيثار، قد عرف اللذة الحق، وولى وجهه سمتها، مترحما على هذا المأخوذ عن رشده إلى ضده، وإن كان ما يتوخاه بكده مبذولا له حسب وعده) .

تعليق ابن تيمية

فيقال: ينبغي أن يفرق بين كون الإنسان محبا مريدا، وبين كونه يعرف أنه محب مريد، وكذلك يفرق بين كونه سامعا رائيا عالما، وبين كونه عالما بكونه كذلك ذاكرا له.

مثال ذلك: أن الإنسان لا يفعل فعلا اختياريا وهو يعلم أنه يفعله إلا بإرادة، فكل من شهد المسجد ليصلي فيه الصلاة الحاضرة وهو يعلم أنها الجمعة أو الفجر، امتنع أن يصلي إلا وهو ناو لهذه الصلاة، ومع هذا فقد يظن كثير من الناس أنه لا ينوي أو لا تحصل له نية حتى يتكلم بذلك، وربما كرر ذلك، ورفع صوته به، وآذى من حوله، وأصابه من جنس ما يصيب الجنون.

وكذلك المعرفة بالله فطرية ضرورية، كما **قد بسط في** موضعه، وكذلك حب الله ورسوله حاصل لكل مؤمن، ويظهر ذلك بما إذا خير المؤمن بين أهله وماله وبين الله ورسوله، فإنه يختار الله ورسوله.." (٢)

"الناس عن عبادة الله وطاعته وطاعة رسله، وأشدهم فجورا وتعديا لحدود الله، وانتهاكا لمحارمه، ومخالفة لكتابة ولرسوله، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

عود إلى مناقشة كلام ابن سينا عن الوهم

وحينئذ فنقول قوله: (إن القضايا الوهمية كاذبة) .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٧/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧٢/٦

إن أراد به القضايا الكلية التي تناقض معقولا، فتلك عندهم ليست من قضايا الوهم.

وإن أراد به ما يدركه الوهم من الأمور المعينة في المحسوسات، فتلك صادقة عنده لا كاذبة، وهي لا تعارض الكليات.

وقوله: (إن الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة لأنه ليس يقبل ضدها ويقابلها) .

فيقال له: هذا يقتضي تمكنها من الفطرة، وثبوتها في النفس، وأن الفطرة لا تقبل نقيضها، وهذا يقتضي صحتها وثبوتها، لا ضعفها وفسادها.

وأما قوله: (لأن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم) .

فيقال له: إن أردت بالوهم التابع للحس ما سميته وهما، وهو توهم معاني جزئية غير محسوسة في المحسوسات الجزئية، فلا ريب أن." (١)

"أعجب.

وإن كان محسوسا فله لا محالة: وضع، وأين، ومقدار معين، وكيف معين، لا يتأتى أن يحس، بل ولا أن يتخيل إلا كذلك، فإن كل محسوس وكل متخيل فإنه يتخصص لا محالة بشيء من هذه الأحوال، وإذا كان كذلك لم يكن ملائما لما ليس بتلك الحال، فلم يكن مقولا على كثيرين يختلفون في تلك الحال.

فإذن الإنسان من حيث هو واحد بالحقيقة، بل من حيث الحقيقة الأصلية التي لا تختلف فيها الكثرة غير المحسوس، بل معقول صرف، وكذلك الحال في كل الكلي) .

فهذا لفظه، وأتباعه مشوا خلفه فأثبتوا ما ليس بمحسوس بإثبات الكليات المعقولة، وقد عرف بالاضطرار أن الكليات لا تكون كلية إلا في العقل لا في الخارج، بل ليس في الخارج كلي البتة، والذي يقال إنه كلي طبيعي لا يوجد إلا معينا جزئيا، فما كان كليا في العقل يوجد في الخارج معينا لا كليا، كما **قد بسط في** موضعه.

فهذا الكلام وأمثاله هو الذي يثبت به أن للموجود مبادئ ل ا يمكن أن يحس بها.

وأما قوله: (إذا كانت للمحسوسات مبادئ كانت غير محسوسة) ، فتلبيس لأن لفظ (المحسوس) يراد به ما هو محسوس لنا." (٢)

"بسلب جميع الحقائق، فجعل فيه وجودا مشتركا ووجودا مختصا، لم يفهم مذهبه، كما فعل ذلك الطوسي منتصرا له فلم يفهم مذهبه.

والقونوي وأمثاله يقولون: هو المطلق لا بشرط، وهذا إما أن يكون ممتنعا في الخارج، وإما أن يكون جزءا من الممكنات، فيكون الواجب جزءا من الممكنات.

وقد بسط بيان تناقض أقوالهم في غير هذا الموضع، واعتبر ما ذكرناه من أن كل ما يثبتونه بالبرهان القياسي فإنه قضايا كلية مطلقة، بأنهم إذا أرادوا أن يعينوا شيئا موجودا في الخارج داخلا في تلك القضية الكلية، عينوه إما بالحس الباطن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٧/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩٢/٦

أو الظاهر، إذ العقل يدرك الكليات والحس هو الذي يدرك الجزئيات، فإذا أثبتوا أن الحركة الإرادية مسبوقة بالتصور، وأرادوا تعيين ذلك، عينوا: إما نفس الإنسان فيشيرون إليها، وإما النفس الفلكية فيشيرون إلى الفلك.

وإن أثبتوا وجود موجود معين في الخارج يدخل تحت هذه القضية من غير إشارة إليه تعذر ذلك عليهم.

وكذلك إذا ثبت بالعقل أن الكل أعظم من الجزء، وأن الأمر المساوية لشيء واحد متساوية، وأن الشيء الواحد لا يكون موجودا معدوما ونحو ذلك، فمتى أراد الإنسان إدخال معين في هذه القضية." (١)

"والمشهورات: إما من الواجبات، وإما من التأديبات الصلاحية، وما تتطابق عليها الشرائع الإلهية، وإما خلقيات وانفعالات، وإما استقرائيات، وهي: إما بحسب الإطلاق، وإما بحسب صناعة.

قلت: ليس هذا موضع بسط القول.....

قال ابن سينا: (وأما القضايا الوهمية فهي قضايا كاذبة، إلا أن الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة، لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها، بسبب أن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق الحس لا يقبله الوهم، ومن المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادئ وأصول كانت تلك قبل المحسوسات، ولم تكن محسوسة، ولم يكن." (٢)

"بمحلها، كما يمكن الإحساس بأمثالها من الأعراض، كالعلم والقدرة والإرادة وغير ذلك.

لكن نحن لا نحس الآن بهذه الأمور بالحس الظاهر، وعدم إحساسنا الآن بذلك، لا يمنع أن الملائكة يمكنها الإحساس بذلك، وأنه يمكننا الإحساس بذلك في حال أخرى، وأنه يمكن كل واحد أن يحس بما في باطن غيره، كما يمكنه الإحساس الآن بوجهه وعينه، وإن كان الإنسان لا يرى وجهه وعينه، فقد يشهد الإنسان من غيره ما لا يشهده من نفسه، وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع.

وأيضا فالحس نوعان: حس ظاهر يحسه الإنسان بمشاعره الظاهرة فيراه ويسمعه ويباشره بجلده، وحسن باطن كما أن الإنسان يحس بما في باطنه من اللذة والألم، والحب والبغض، والفرح والحزن، والقوة والضعف وغير ذلك.

والروح تحس بأشياء لا يحس بها البدن، كما يحس من يحصل له نوع تجريد، بالنوم وغيره، بأمور لا يحس بها غيره.

ثم الروح بعد الموت تكون أقوى تجردا، فترى بعد الموت وتحس بأمور لا تراها الآن ولا تحس بها.

وفي الأنفس من يحصل له ما يوجب أن يرى بعينه ويسمع بأذنه ما لا يراه الحاضرون ولا يسمعونه، كما يرى الأنبياء الملائكة ويسمعون." (٣)

"كلامهم، وكما يرى كثير من الناس الجن ويسمعون كلامهم.

وأما من يقول بعض الفلاسفة: إن هذه المرئيات والمسموعات إنما هي في نفس الرائي لا في الخارج، فهذا مما قد علم بطلانه بأدلة كثيرة، وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩٧/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠١/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٨/٦

ومن كان له نوع خبرة بالجن: إما بمباشرته لهم في نفسه وفي الناس، أو بالأخبار المتواترة له عن الناس، علم من ذلك ما يوجب له اليقين التام بوجودهم في الخارج، دع ما تواتر من ذلك عن الأنبياء.

وكذلك ما تواتر عن الأنبياء من وصف الملائكة هو مما يوجب العلم اليقيني بوجودهم في الخارج، كقصة ضيف إبراهيم المكرمين، ومجيئهم إلى إبراهيم، وإتيانه لهم بالعجل السمين ليأكلوه، وبشارتهم لسارة بإسحاق ويعقوب ثم ذهابهم إلى لوط، ومخاطبتهم له، وإهلاك قرى قوم لوط، وقد قص الله هذه القصة في غير هذه الموضع.

وكذلك قصة مريم وإرسال الله إليها جبريل في صورة بشر حتى نفخ فيها الروح، وكذلك قصة إتيان جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم: «تارة في صورة أعرابي» .." (١)

"بموجودات معينة، وإنما هو علم أمور مطلقة في الذهن لا وجود لها في الخارج، فلم يحصل له من الكمالات العلمية والعملية ما يوجب سعادتهم في الآخرة، ولا نجاتهم من النار، وكان كثير من اليهود والنصارى أقرب إلى السعادة والنجاة منهم، كما قد بسط في موضعه.

والمقصود هنا أن الناس متفقون على أن حكم الذهن بأنه ما من موجود قائم بنفسه وإلا يمكن الإشارة إليه، وأنه يمتنع وجود موجودين ليس أحدهما مباينا للآخر ولا محايثا له، بل إن صانع العالم فوق العالم - ليس مما تواطأ عليه الناس وقبله بعضهم عن بعض، كقول النفاة: إنه يمكن وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، بل ذلك مما أقر به الناس بفطرتهم، وعرفوا ببدائه عقولهم، وضروات قلوبهم.

والقادحون فيما يسلمون ذلك، ويدعون أن فطر الناس أخطأت في هذا الحكم، وأنه من حكم الوهم والخيال الباطل.

فإذا كانوا معترفين بأن هذا مما أقروا به بلا مواطأة، لم يمكن أن يقال: إنهم كذبوا على فطرتهم، لأن هؤلاء القائلين بذلك أضعاف أضعاف أهل التواتر، بل هم جماهير بني آدم، فإذا قالوا: إن هذا أمر نجده في قلوبنا وفطرتنا، وجب تصديقهم في ذلك.

وحينئذ فلا يجوز إبطال هذه القضايا البديهية بقضايا نظرية،." (٢)

"وأمثال هذا الكلام كثير في كلام هذا وأمثاله، كابن سبعين الذي حقق قول هؤلاء الفلاسفة تحقيقا لم يسبق إليه، وكان آخر قوله: (وأن الله في النار نار، وفي الماء ماء، وفي الحلو حلو، وفي المر مر، وأنه في كل شيء تصوره ذلك الشيء) .

كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

وكذلك ابن حموية الذي يتكلم بنحو هذا في مواضع من كلامه.

وكذلك ابن الفارض في قصيدته المشهورة التي يقول فيها:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٩/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١١٢/٦

لها صلواتي بالمقام أقيمها ... وأشهد فيها أنها لي صلت

كلانا مصل واحد ساجد إلى ... حقيقته بالجمع في كل سجدة." (١)

"والرازي إذا قال: (اتفق الفلاسفة) فإنما عنده ما في كتاب ابن سينا وذويه.

وكذلك الفلاسفة الذين يرد عليهم أبو حامد إنما هم هؤلاء.

ولا ريب أن مسائل الإلهيات كالنبوات ليس لأرسطو وأتباعه فيها كلام طائل.

أما النبوات فلا يعرف له فيها كلام، وأما الإلهيات فكلامه فيها قليل جدا.

وأما عامة كلام الرجل فهو في الطبيعيات والرياضيات، ولهم كلام في الروحانيات من جنس كلام السحرة والمشركين.

وأما كلامهم في واجب الوجود نفسه، فكلام قليل جدا مع ما فيه من الخطأ، وهم لا يسمونه واجب الوجود، ولا يقسمون الوجود إلى واجب وممكن، وإنما فعل هذا ابن سينا وأتباعه، ولكن يسمونه المحرك الأول والعلة الأولى، كما **قد بسط أقوالهم** في موضع آخر.

وعلم ما بعد الطبيعة عندهم هو العلم الناظر في الوجود ولواحقه، وتلك الأمور كلية عامة مطلقة تتناول الواجب وغيره.

وبعض كلامهم في ذلك خطأ وبعضه صواب، وغالبه تقسيم لأجناس الجواهر والأعراض، ولهذا كانوا نوعين: نوعا نظارين مقسمين للكليات، ونوعا متأهلين بالعبادة والزهد على أصولهم أو جامعين بين الأمرين كالسهروردي والمقتول، وأتباع ابن سبعين، وغيرهم.." (٢)

"باطل، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن يقال: هذه الكليات: إما أن يقال: إنها ثابتة في الخارج، وإما أن لا يقال.

فإن لم يقل بذلك، لم يكن فيها حجة على إمكان وجود موجود في الخارج لا يشار إليه.

وإذا قيل بثبوتها في الخارج، فمن المعلوم أن هذا ليس من العلوم البديهية الأولية، بل لم يقل هذا إلا طائفة من أهل المنطق اليوناني، وهم متناقضون في ذلك، ويقولون القول، ويقولون ما يناقضه، وبعضهم ينكر على بعض إثبات ذلك.

وإذا كان كذلك لم يصلح أن يجعل مثل هذه القضية مقدمة في إبطال قضية اعترف بها جماهير الأمم، واعترفوا بأنها مركوزة في فطرهم، مغروزة في أنفسهم، وأنهم مضطرون إليها، لا يمكنهم دفعها عن أنفسهم.

لكن طائفة منهم تقول: إنها مع هذا خطأ، لاعتقادهم أنها - وإن كانت ضرورية في فطرتهم - ففطرتهم تسلم مقدمات تنتج نقيضها.

وهؤلاء لا ينازعون أنها فطرية، مبتدأة في النفوس، ولكن يقدحون فيها بطرق نظرية.

فإذا قال لهم المثبتون: نحن لا نقبل القدح في القضايا المبتدأة في النفس بالقضايا النظرية، أو قالوا: نحن لا نسلم لكم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/١٦٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦/٢٤٦

المقدمات التي تستدلون بها على نقيض هذه القضايا، كما لا نسلم لكم ثبوت الكليات في الخارج ونحو ذلك، ظهر انقطاع المعارض لهم، وأنهم يريدون دفع القضايا الضرورية بمجرد الدعاوى الوهمية الخيالية.." (١)

"جمهور العقلاء ينكرونه، مع دعوى النظام أن في كل جسم من ذلك ما لا يتناهى.

الثاني: الجواهر العقلية التي يثبتها من يثبتها من المتفلسفة، مع أن جمهور العقلاء يعلمون بالضرورة أنها إنما هي في الأذهان لا في الأعين، مثل الكليات المطلقة التي توصف بها العيان.

وهم يقولون إن الحقائق الموجودة بالخارج – الذي يسمونها الأنواع، كالإنسان والفرس وغيرها من أنواع الحيوان – مركبة من هذه، ومثل المادة الكلية والصورة الجوهرية اللتين يدعون أنهما جوهران عقليان يتركب منهما كل جسم، ومثل العقول العشرة التي يدعون أنها مجردات – فإن هؤلاء يصورون أن ما يعقله الإنسان من المعقولات المجردات المفارقات للأعيان المحسوسة، فتوهموها أنها تلك المعقولات المجردات هي موجودة في الخارج مفارقات للأعيان محسوسة، وإنما هي أمور متصورة في الأذهان، لا أنها موجودة مع كونها كلية أو مع كونها مجردة في الأعيان، ثم يدعون تركيب الأنواع منها، كما يدعي أولئك تركب الأعيان من الأجزاء التي يسمونها الجواهر المنفردة.

وقد بسط الكلام على هذه الأمور في موضع آخر، وبين أن هذا الواحد الذي يثبتون في العلم الإلهي والطبيعي والمنطقي لا حقيقة له إلا في الأذهان.

ومن تصور أن هذا حق التصور، تبين لهم من غلط هؤلاء." (٢)

"وأي طريق فرض من الإشارة والعبارة والكتابة وغير ذلك – كان ذلك من جنس السمعيات والنقليات، فإن جماع ذلك ما به يعلم مراد الغير، فإن نفى ناف ذلك بطريق جعله معارضا له من عقلياته، فلا بد لمن أثبت ما يثبته من السمعيات أن يجيبه بجواب، فما كان جوابا له، كان نظير جوابا لأهل الإثبات فيما علموا أنه مراد للرسول صلى الله عليه وسلم، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

الجواب التاسع

أن يقال: نحن لا نرضى أن نجيبكم بما أجبتم به النفاة.

وذلك أنكم مقصرون في مناظرة النفاة لما أثبتموه عقلا وسمعا، فإنكم في كثير من مناظراتكم لهم تصيرون إلى المكابرة ودعوى ما يعلمون هم نقيضها، كما تفعلونه في مسالة الرؤية والكلام وإثبات الصفات بدون إثبات لوازم ذلك، إذ أنتم كثيرا ما تثبتون الشيء بدون لوازمه، أو مع وجود منافيه.

ومن هنا تسلط عليكم القرامطة والفلاسفة والمعتزلة، ونحوهم من النفاة، وكلام أئمتكم معهم كلام قاصر، يظهر قصوره لمن كان خبيرا بالعقليات.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧٦/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٢٦/٧

وسبب ذلك تقصيرهم في مناظرتهم، حيث سلموا لهم مقدمات عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة، فاحتاجوا إلى إثبات لوازمها، فاضطروا إما إلى موافقتهم على الباطل، وإما على التناقض الذي يظهر به فساد قولهم، وإما إلى العجز الذي يظهر به قصورهم وانقطاعهم.." (١)

"أن أحمد لم يتأول إلا ثلاث أحاديث، وهذا غلط على أحمد، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع، وتبين ما في هذا الكلام وتوابعه من الصواب والخطأ نقلا وتوجيها.

ولو اقتصر أبو حامد على ما نقله من كتاب ابن عبد البر عن الأئمة لم يكن فيه شيء من هذا الخطأ، فإن ابن عبد البر وأمثاله أعلم بالآثار من هؤلاء، ولكن لعله نقل ذلك من كلام أب طالب أو غيره.

ونظير هذا ما ذكره أبو المعالي في كتابه أصول الفقه المسمى بالبرهان لما ذكر مذهب الناس في القياس العقلي والشرعي،." (٢)

"النفاة، وهو أن الرب تعالى لا يقوم به كلام، ولا يقوم به محبة لغيره، فقتله المسلمون، ثم انتشرت مقالته فيمن ضل من هذا الوجه.

والمحبة متضمنة للإرادة، ومسألة الكلام والإرادة ضل فيها طوائف، كما ضلوا في إنكار العلو الذي أنكره فرعون على موسى.

كما **قد بسط هذا** في موضعه.

ومما يبين هذا أن السلف لم يذموا التكلم بأسماء مفردة: كالجوهر، والجسم، والعرض، فإن الاسم المفرد ليس بكلام، ولا يتكلم به أحد، وإنما ذموا الكلام المؤلف الدال على معان، والذين كانوا يتكلمون بهذه الأسماء كان كلامهم متضمنا لأمور فيها افتراء على الله ورسوله: إما إثبات ما نفاة الله، وإما نفي ما أثبته الله، ومتضمنة لمعان باطلة هي كذب وباطل في نفس الأمر.

والمقصود هنا التنبيه على جنس ما مدحه السلف وذموه، وأنهم كانوا أعرف الناس بالحق وأدلته، وبطلان ما يعارضه، وإنما يظن بهم التقصير في هذا من كان جاهلا بحقيقة الحق، وبما جاء الرسول صلى الله عليه وسلم من العلم والإيمان، وبما وصل إليه السلف والأئمة، فجهله بالأول يوجب أن لا يعلم الحق بل يعتقد نقيضه، وجهله بالثاني يوجب ظنه أن ليس فيما جاء به الرسول بيان الحق بأدلته والمناظرة عنه، وجهله بالثالث يوجب ظنه أن السلف ذموا الكلام بالأدلة الصحيحة المفضية." (٣)

"ليس له مادة تحمله، فإن الجسم القائم بنفسه لا يكون شائعا في الجسم قائما بنفسه، لكن خلق من مادة، كما خلق الإنسان من المني، وهذه المادة لا تبقى مع وجود ما خلق منها، بل تفنى وتعدم شيئا فشيئا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٣٧/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٥٠/٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٧٦/٧

وهذا هو العدم المشهود في الأعيان، فإن الله تعالى كما ينشئ ما يخلقه شيئا فشيئا فينفي ما يعدمه شيئا فشيئا.

وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع.

وإذ كان كذلك فالطريقة المذكورة في القرآن هي المعلومة بالحس والضرورة، ولا يحتاج مع ذلك إلى إقامة دليل على حدوث ما يحدث من الأعيان، بل يستدل بذلك على وجود المحدث لله تعالى.

وأما المعتزلة والجهمية ومن تبعهم، فطريقتهم المشهورة في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع هي الاستدلال: (بإثبات الأعراض أولا، وإثبات حدوثها ثانيا، وبيان استحالة خلو الجواهر عنها ثالثا، وبيان استحالة حوادث لا أول لها رابعا) ، وقد وافقهم عليها اكثر الأشعرية وغيرهم، وهذه هي التي ذمها الأشعري، وبين أنها ليست طريقة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولا من اتبعهم، وإنما سلكها من يخالفهم من الفلاسفة وأتباعهم المبتدعة كما تقدم.

وقد تقدم نقل كلامه في ذلك وهو المقصود، وكلامه يقتضي أنها محرمة في الدين." (١)

"الرازي قصر فيه من وجهين: أحدهما: أنه لا يستدل بنفس الحدوث، بل يجعل الحدوث دليلا على إمكان الحادث، ثم يقول: والممكن لا بد له من مرجح، وهذا الإمكان الذي يثبته هو الإمكان الذي يثبته ابن سينا، وهو الإمكان الذي يشترك فيه القديم والحادث، فجعل القديم الأزلي ممكنا يقبل الوجود والعدم، وهذا مما خالفوا فيه سلفهم وسائر العقلاء، فإنهم متفقون على أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثا.

وابن سينا وأتباعه يوافقن الناس على ذلك، لكن يتناقضون **وقد بسط الكلام** على ذلك في مواضع، كما تكلمنا على ذلك فيما ذكره الرازي في إثبات الصانع في أول المطالب العالية وأول الأربعين وبينا فساد ذلك، وأنه على هذا التقدير لا ينفي لهم دليل على إثبات واجب الوجود.

الوجه الثاني: إنه جعل ذلك استدلالا بحدوث الصفات والأعراض ليس بمستقيم، بل هو مبني على مسألة الجوهر الفرد.

وقد ذكرنا في غير موضع أن هؤلاء بنوا مثل هذا الكلام على مسألة الجوهر الفرد، وأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، وأن الحادث إنما هو اجتماع الجواهر وافتراقها، وحركتها وسكونها، وهذه الأربعة هي الأكوان عندهم، أو حدوث غير ذلك من الأعراض، فيجعلون تبديل الأعيان وإحداثها إنما هو تبديل أعراض.." (٢)

"من يجوز ذلك في الماضي كما يجوزه في المستقبل ومنهم من يجوزه في المستقبل دون الماضي.

والأدلة الدالة على امتناع ذلك قد عرف ضعفها.

ويقول له: وقد علمت بالاضطرار أن تصديق السلف للرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن مبنيا عليها، فلا يكون العلم بصدق الرسول موقوفا عليها، ولا علمي أيضا بصدق الرسول موقوفا عليها، ولا معرفتي للصانع تعالى موقوفة عليها.

وليست هذه الطرق وأمثالها هي الطرق العقلية التي دل القرآن عليها وأرشد عليها فإن تلك الطرق صحيحة عقلية، لا يمكن عاقلا أن ينازع فيها، فإن حدوث المحدثات مشهود معلوم الحس، وافتقار المحدث إلى محدث معلوم بضرورة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٢٣/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٣٢/٧

العقل، بل العقل الصريح يعلم العقل افتقار كل ما يعلم حدوثه إلى محدث، كما يعلم افتقار جنس المحدثات إلى محدث، فتعلم الأعيان الجزئية الموجودة في الخارج، كما تعلم القضية الكلية الشاملة لها، إلى سائر نافي هذا الباب من الآيات الدالة على معرفة الصانع سبحانه، كما **قد بسط في** موضعه.." (١)

"فهذا بيان لأنهم كانوا أهل علم ويقين، لا أهل جهل وتقليد، وأنه حصل لهم معرفة يقينية ضرورية، بهدى الله لهم، وشرح صدورهم، كما **قد بسط هذا** في غير هذا الموضع، وبين أن الإيمان والعلم لا يتوقف على النظر الذي أحدثه أهل الكلام، فضلا عن الكلام المخالف للنصوص.

وقوله: (ورأوا أن فيما عندهم من علم الكتاب والسنة غنى ومندوحة عما سواهما)

فهذا لأن الكتاب - والسنة - قد بين الحق وبين الطرق التي بها يعرف الحق، وذكر من الأدلة العقلية والأمثال المضروبة، التي هي مقاييس برهانية، ما هو أكمل في تحصيل العلم واليقين، مما أحدثه أهل البدع من أهل الكلام والفلسفة.

وليس هدى الكتاب بمجرد كونه خبرا، كما يظنه بعضهم، بل قد نبه وبين ودل على ما به يعرف الحق من الباطل، من الأدلة والبراهين، وأسباب العلم واليقين، كما **قد بسط هذا** في غير هذا الموضع.

وما ذكره من أنه لما تأخر الزمان، وفترت عزائم بعض الناس عن طلب حقائق علوم الكتاب والسنة أخذوا يردون شبه الملحدين." (٢)

"تعالى، وحقيقة رحمته وعدله، وقالوا ما يقدح في أمره ونهيه، ووعده ووعيده، وتوقفوا في بعض أمره ونهيه، ووعده ووعيده، فصار أولئك يكذبون بقدرته وخلقه ومشيئته، وهؤلاء يكذبون برحمته وحكمته، وببعض أمره ونهيه، ووعده ووعيده، كما **قد بسط في** موضعه.

فكان ما دفعوا به أهل البدع من أصول مبتدعة باطلة وافقوهم عليها، أو أصول مبتدعة باطلة قاتلوهم فيها، ضلة من الرأي، وغبنا فيه، وخدعة من الشيطان، بل الحق أنهم لا يوافقون على باطل، ولا يقابل باطلهم بباطل.

وهذا كما أصاب كثيرا من الناس من أهل العبادة والزهد والتصوف والفقر، أعرضوا عن السماع الشرعي، والزهد الشرعي، والسلوك الشرعي، فاحتاجوا أن يعتاضوا عن ذلك بسماع بدعي، وزهد بدعي، وسلوك بدعي، يوافق فيه بعضهم بعضا في باطل، أو يقابل باطلهم بباطل آخر، وكما أصاب كثيرا من الناس مع الولاة الذين أحدثوا الظلم، فإنهم تارة يوافقونهم على بعض ظلمهم، فيعاونونهم على الإثم والعدوان، وتارة يقابلون ظلمهم بظلم آخر، فيخرجون عليهم." (٣)

"ينقطع، فمثل هذه الطريق قد يعجز صاحبها، وقد يضل بعد جهد ومشقة عظيمة، إذا لم يكن فيها مخوف، وإذا كان فيها مخوف فقد يهلك قبل الوصول.

ومعلوم أن من عدل إلى هذه الطريق، وترك الطريق المستقيمة الواضحة الآمنة الميسرة كان ظلوما جهولا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/٢٤١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/٢٨٩

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/٢٩١

وأما بتقدير أن تكون طريقا فاسدة، كما يعرفه من عرف حقيقتها، فإنها: إما أن لا توصل إلى مطلوب، لأن النظر في الدليل الفاسد يستلزم الجهل المركب لا محالة، بل قد لا يحصل معه لا علم ولا جهل، وهذا حال كثير من حذاق النظار الذين سلكوها.

وإما أن توصل إلى نقيض الحق، إذا اعتقد سالكها صدق بعض مقدماتها الكاذبة، وهذه حال كثير ممن اعتقد صحتها، وعارض بموجبها صحيح المنقول وصريح المعقول.

وهي حال أهل البدع من المعتزلة والجهمية، ومن وافقهم على مقتضاها، فإنها منشأ ضلال ما شاء الله تعالى من طوائف أهل الكلام، كما **قد بسط هذا** في غير هذا الموضع، فالأولون يقون في الجهل البسيط، وهؤلاء يصيرون في الجهل المركب.." (١)

"النبوة.

وقال أهل المقالة الثالثة بالحس والنظر الأثر، وهو جماعة المسلمين، وهو قول عمائنا وبه نقول) .

قلت: تفصيل مقالات الناس مبسوط في غير هذا الموضع، فإن الدهرية لا تنكر جنس المعقول، بل تنكر من المعقول ما لا يكون جنسه محسوسا.

وهذا فيه كلام مبسوط في غير هذا الموضع، وإنما كفروا بإنكارهم الغيب الذي أخبرت به الرسل.

والفلاسفة أيضا لا تنكر جنس الخبر، بل تقول بالأخبار المتواترة وغيرها.

ولكن ينكرون استفادة الأمور الغائبة بأخبار الأنبياء، وهم قد يعظمون الأنبياء - صلوات الله عليهم - ويوجبون اتباع شرائعهم، ويأمرون بقتل من يخرج عنها، لكن يجعلون مقصودها هو إقامة مصالح الناس في دنياهم بالعدل الذي شرعته الأنبياء.

وأما الأمور الإلهية والمعاد ونحو ذلك، فيزعمون أنهم لم يخبروا عنها بما يحصل به العلم، ولكن خاطبوا الناس فيه بطريق التخييل وضرب المثل الذي ينتفع به الجمهور.

وحقيقة قولهم هو ما ذكره الخطابي من أنهم لا يجعلون خبر الأنبياء طريقا إلى العلم، وقد ذكرنا من كلام من دخل معهم في هذا الأصل الفاسد، من المنتسبين إلى المسلمين، ما تبين به هذا الأصل، وبينا من ضلالهم وكذبهم في هذا القول ما **قد بسط في** موضعه.." (٢)

"ثم بين سبحانه أنه مبدع للسماوات والأرض، والإبداع خلق الشيء على غير مثال، بخلاف التولد الذي يقتضي تناسب الأصل والفرع وتجانسهما.

والإبداع خلق الشيء بمشيئة الخالق وقدرته، مع استقلال الخالق له وعدم شريك له، والتولد لا يكون إلا بجزء من المولد بدون مشيئته وقدرته، ولا يكون إلا بانضمام أصل آخر إليه.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣١٢/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٣٣/٧

وقال تعالى: ﴿أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم﴾ ، فبين بطلان كون الولد له من غير صاحبة لقوله: ﴿ولم تكن له صاحبة﴾ ، فإن التولد لا يكون إلا من أصلين، وليس في الموجودات ما يكون وحده مولدا لشيء، بل قد خلق الله تعالى من كل شيء زوجين، وهو سبحانه الفرد الذي لا زوج له.

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، وبين فساد قول المتفلسفة الذين يقولون: لا يصدر عن الواحد إلا واحد، حتى قالوا: إن الواجب لم يصدر عنه أولا إلا العقل، ثم بتوسط العقل صدر عقل ونفس وفلك.." (١)

"وهذا الكلام، وإن كان فساده معلوما من وجوه كثيرة، كما **قد بسط في** موضعه، فالمقصود هنا أنه ليس في الموجودات الواحد البسيط الذي يصفونه، وهو المجرد عن جميع صفات الإثبات الذي لا يوصف إلا بالسلوب والإضافات، بل هذا الواحد لا حقيقة له.

وأيضا فإنه لا يعرف في الوجود واحد صدر عنه بمجرده شيء، وما يمثلون به من أن النار لا يصدر عنها إلا الإحراق والتسخين، والماء لا يصدر عنه إلا التبريد، والشمس يصدر عنها الشعاع، ونحو ذلك كلها حجج عليهم، فإن هذه الآثار لم تصدر عن مجرد هذه الأجسام وطبائعها، بل لا تكون السخونة والإحراق إلا عن شيئين: أحدهما: النار أو الشعاع أو الحركة، فإن هذه الثلاثة من أسباب السخونة.

والثاني: محل قابل لذلك، كبدن الحيوان والنبات، ونحو ذلك، وإلا فالسمندل والياقوت وغيرهما لما لم تكن فيه قوة القبول لم تحرقه النار.

وكذلك الشعاع لا بد له من محل يقبل الانعكاس عليه، و إلا فإذا لم يكن هناك جسم قابل له لم يحدث الشعاع.

وهؤلاء الملاحدة يقولون: إن الأول الواجب الوجود، الذي." (٢)

"لدعوة الداعي، فكان في ذلك من الدليل ما لا يخفى على ذي تحصيل.

فهذه خمس قصص في إحياء الآدميين، وقصة في إحياء البهائم، وقصة في إبقاء الطعام والشراب، وقصة في إحياء الطير.

وذلك في غير هذا موضع إحياء المسيح صلى الله عليه وسلم للموتى، وذكر قصة أصحاب الكهف وبقاءهم ثلاثمائة سنة وتسع سنين نياما لا يأكلون ولا يشربون وهم أحياء لم يفسدوا.

وقال في القصة: ﴿وكذلك أعثرنا عليهم ليعلموا أن وعد الله حق وأن الساعة لا ريب فيها﴾ .

فهذه القصص فيها من الإخبار بالموجود ما هو من أعظم الدلائل على القدرة والإمكان لإحياء الله الموتى.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٦٩/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٧٠/٧

وصدق هذه الأخبار يعلم بما به يعلم صدق الرسول، ويعلم بأخبار أخرى من غير طريق الرسول، وإخبارهم بها من أعلام نبوته، كما قد بسط في موضع آخر.." (١)

"جنس ما في كلامهم، ولو أوتوا العقل والفهم لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، لتبينوا أنه الجامع لكل خير.

وأما فساد طرقهم المخالفة للنصوص، فهو بين لكل ذكي فاضل منهم ومن غيرهم.

ويكفيك أن عمدتهم في أصول الدين إما دليل الأعراض، وقد علم ما فيه من الأعتراض وإما دليل الوجوب المستلزم للواجب.

وقد بينا في غير هذا الوضع أن تلك الطريقة لا تدل على وجود واجب، فإن ذلك إنما يدل إذا ثبت وجود الممكن الذي يستلزم الواجب.

والممكن عندهم هو متناول القديم والحادث، فجعلوا القديم الأزلي داخلا في مسمى الممكن، وخالفوا بذلك سائر العقلاء من سلفهم وغيرهم، مع تناقضهم في ذلك.

وبهذا التقدير لا يمكنهم أن يقيموا دليلا على أن الممكن بهذا الاعتبار يحتاج إلى فاعل.

وقد أوردوا على هذه الطريقة من الاعتراضات ما أوردوه، ولم يمكنهم أن يجيبوا عنه بجواب صحيح، كما قد بسط في موضعه.

ثم غايته إثبات وجود واجب لا يتميز عن المخلوقات، ولهذا صار كثير منهم إلى أن الوجود الواجب لا يتميز على المخلوقات.

ولهذا صار كثير منهم إلى أن الوجود الواجب هو وجود المخلوقات، فكثير." (٢)

"الفلك يتحرك للتشبه به – وهذا أفسد من ذاك من طرق متعددة وليس هذا موضع بسط ذلك.

وإنما المقصود هنا التنبيه على أن قوله تعالى: ﴿ولم يعي بخلقهن﴾ ، فيه تنبيه على ثبوت الأمور التي توجب وصف خالق السماوات والأرض بصفات الكمال وبإحداث الأفعال، وذلك هو الذي يستلزم قدرته على إحياء الموتى، وبسط ذلك يطول.

ومما يبين خذلان الله لأهل البدع، والمخالفين للكتاب والسنة، أن هذين الأصلين: أمر الولادة، وأمر المعاد، هما من أعظم أصول أهل الضلال كالدهرية من الفلاسفة وغيرهم، الذين يقولون: إن العقول تولدت عن الله، وينكرون إحياء الله الموتى.

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يقول الله تعالى: شتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك، وكذبني ابن آدم وما ينبغي له ذلك.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٧٧/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٨٢/٧

فأما شتمه إياي فقوله: إني اتخذت ولدا، وأنا الأحد الصمد، الذي لم ألد ولم أولد ولم يكن لي كفوا أحد.
وأما تكذيبه إياي فقوله: لن يعيدني كما بدأني، وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته» .
وهذا في الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم، من حديث أبي هريرة، وابن عباس.." (١)
"ائتوني بكتاب من قبل هذا أو أثارة من علم إن كنتم صادقين﴾ ، فطالبهم أولا بالطريق العقلي، وثانيا بالطريق السمعي.
ونظيره قوله: ﴿قل أرأيتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السماوات أم آتيناهم كتابا فهم على بينة منه بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضا إلا غرورا﴾ ، وهذا باب واسع **قد بسط الكلام** فيه في غير هذا الموضع.
والمقصود هنا التنبيه اللطيف على بعض ما في القرآن من تقرير المعاد ونفي الولد والشريك، إذ كان هذا فصلا معترضا في هذا المقام.
فقد تبين أن جمهور النظار من جميع الطوائف يجوزون أن تحصل المعرفة بالصانع بطريق الضرورة، كما هو قول الكلابية والأشعرية، وهو مقتضى قول الكرامية والضرارية والنجارية والجهمية وغيرهم، وهو قول طوائف أهل السنة، من أهل الحديث والفقهاء وغيرهم، كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفه ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم.
وإنما ينازع في ذلك من ينازع من القدرية كالمعتزلة ونحوهم، مع أنهم متنازعون في ذلك، بل كثير من أهل الكلام، بل." (٢)
"ففي هاتين الايتين بين سبحانه أن الإيمان والهدى حصل بالوحي النازل، لا بمجرد العقل الذي كان حاصلا قبل الوحي.
والناس متنازعون في المعرفة: هل حصلت بالشرع، أو بالعقل؟ وهل وجبت بهذا أو بهذا؟
والنزاع في هاتين المسألتين موجود بين عامة الطوائف، من اصحاب أحمد وغيره.
فإن الناس لهم في العقل: هل يعلم به حسن الأشياء وقبحها؟ والوجوب والتحريم، قولان مشهوران: أحدهما: أنه لا يعلم به ذلك، وهو قول الأشعري وأصحابه، وابن حامد، والقاضي أبي يعلى، والقاضي يعقوب، وابن عقيل، وابن الزاغوني، وغيرهم من أصحاب أحمد وكثير من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما.
والثاني: أنه يعلم به ذلك.
وهذا قول المعتزلة والكرامية وغيرهم.
وهو قول أبي الحسن التميمي، وأبي الخطاب، وغيرهما من أصحاب أحمد.
وذكر أبو الخطاب أنه قول جمهور العلماء، وهو قول كثير من أئمة الحديث من أصحاب أحمد وغيرهم، ك أبي القاسم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٨٦/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٩٥/٧

سعد بن علي الزنجاني، وأبي نصر السجزي.

وقول كثير من أصحاب مالك والشافعي، وهو الذي ذكره أصحاب أبي حنيفة، وذكروه عن أبي حنيفة نفسه.

وقد بسط الكلام على هذه المسألة، وما فيها من التفصيل، في غير هذا الموضع.

وكذلك المعرفة: هل تحصل بالعقل أو بالشرع؟.

فيها." (١)

"ينصره شيخه القاضي أبو يعلى: فصار يثبت الحكمة والتعليل من حيث الجملة، ويقر بالعجز عن التفصيل.

والقاضي أبو خازم بن القاضي أبي يعلى في كتابه المصنف في أصول الدين الذي رتبه ترتيب محمد بن الهيصم في كتابه المسمى بجمل المقالات يسلك مسلك من أثبت الحكمة والمصلحة العامة التي تجب مراعاتها، وإن أفضى ذلك إلى مفسدة جزيئة، كما يشخد ذلك في المخلوقات والمأمورات، وهذا مذهب الفقهاء في تعليل الشرعيات، وهو مذهب كثير من النظار، أو أكثرهم، في تعليل المخلوقات، كما ذهب إلى ذلك الكرامية والفلاسفة وغيرهم من الطوائف، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

ولم يرد ابن عقيل بقوله: (وقد درج الصدر الأول على ما درج عليه الأنبياء من هذه الإقناعيات) .

والإقناعيات تكون في الأدلة الدالة على العلم بإثبات الصانع، وإثبات الصفات له، والمعاد، ونحو ذلك، فإن تلك عند ابن عقيل وامثاله برهانيات يقينيات، فكيف يجعلها عند." (٢)

"ذلك أن تكون الحوادث كلها حدثت لا محدث، وذلك أعظم من كونها حدثت بلا سبب حادث، وقد بسط هذا في موضعه.

وأما ما حكاه القاضي عن ثمامة، فهو من لوازم قوله، كما أن المعتزلة البصريين لما قالوا: تحدث إرادة لا في محل بل إرادة، ألزمهم الناس بحدوث الحوادث كلها بلا إرادة، وهو ينفي عنها الفاعل الإرادي، لا ينفي سببا اقتضى حدوثها، وهم مع هذا معترفون بأنه لا بد للحوادث من فاعل مختار، ولكن لازم المذهب ليس بمذهب، وليس كل من قال قولا التزم لوازمه التي صرح لفسادها، بل قد يتفق العقلاء على مقدمة وإن تناقض بعضهم في لوازمها، ولهذا كانت الشبه الواردة على قول القائل: إن التخصيص الحادث لا بد له من محدث مخصص، أو أن الممكن لا بد له من مرجح، أعظم مما يرد على أن المحدث لا بد له من محدث.

كلام الرازي في نهاية العقول عن مسألة إثبات وجود الله تعالى

والتناقض الذي يلزم أولئك أكثر.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٧/٤٥٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٥٦

ولها أورد أبو عبد الله الرازي في مسألة إثبات الصانع على طريقة أسولة لم يجب عنها بجواب صحيح، فإنه يبني جميع ما يذكره من الطرق على أن الممكن." (١)

"في الجواب عن ذلك، سواء كانت أجوبتهم عن ذلك قوية أو ضعيفة، وذلك يدل على أن العلم بذلك ضروري.

وأما العذر عن كل واحد من الصور التي أوردناها، فنحن بعد ذلك إن شاء الله تعالى في المواضع اللائقة بها نجيب عنها.

قال: وبالجملة فكل مذهب يؤدي إلى القول بوقوع الممكن لا عن سبب، فإحالة البطلان على ذلك المذهب أولى من إحالته على هذا الأصل المعلوم بالضرورة) .

تعليق ابن تيمية

قلت: فهو إن سلك مسلك هؤلاء في بيان افتقار المحدث إلى المحدث لأنه ممكن، والممكن لا يترجح أحد طرفيه إلا بمرجح، فمسلكه اطول وأضعف.

بل هذا المسلك الذي سلكه باطل، كما قد بسط الكلام عليه في موضع آخر.

وذلك أن كون تخصيص أحد الوقتين المتماثلين بالحدوث دون الآخر يفتقر إلى مخصص، أبين من كون الممكن لا يترجح أحد طرفيه إلا بمرجح، فإن المعلوم لكل أحد أن الممكن الذي لا يوجد بنفسه لا بد له من غيره، فلا يترجح وجوده إلا بمرجح.." (٢)

"فتبين بذلك أن طريقة أولئك النظار من متكلمة المسلمين، مع كونهم سلكوا فيها من التطويل والتبعيد ما لا يحتاج إليه، بل ربما كان فيه مضرة، خيرا من طريقة هؤلاء، الذي استدلوا بترجيح أحد طرفي الممكن.

ثم إن ابن سينا وأمثاله كانوا خيرا فيها من الرازي والآمدي وأمثالهما.

والرازي فيها خير من الآمدي، كما قد ذكر في غير هذا الموضع.

وهذا لو قدر أن هذه الطريقة – طريقة ابن سينا ومن اتبعه كـ الرازي ونحوه – طريقة صحيحة، فكيف إذا كانت باطلة؟!

كما قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع، وبينا أن هذه الطريقة لا تدل على إثبات وجود واجب ثابت في الخارج، مغاير للممكن أصلا.

ولو دلت على ذلك لم تدل على أنه مغاير للأفلاك ونحوها.

ولهذا كان من سلك هذه الطريقة لا يمكنه أن يثبت بها الصانع، ولو أثبت بها الصانع، لم يمكنه أن يجعله شيئا غير الأفلاك، فضلا عما يدعونه من نفي التركيب، الذي جعلوه دليلا على نفي الصفات.

وذلك أن هؤلاء بنوا هذه الطريقة على أن الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وأن الممكن لابد له من واجب، فاحتاجوا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠٨/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١١٦/٨

إلى شيئين: إلى حصر القسمة في الواجب والممكن، وأن الممكن يستلزم الواجب.

ولفظ (الواجب) فيه إجمال.

قد يراد به الموجود بنفسه الذي." (١)

"مغير للأفلاك، إلا بدعوى أن الواجب لا يكون مركبا، لأن المركب يفتقر إلى أجزائه وما افتقر إلى أجزائه لم يكن واجبا.

ومعلوم أن هذا إنما ينفي وجوب واجب، بمعنى أنه منفرد، ليس بصفة ولا موصوف، وأن مثل هذا يمتنع أن يكون موصوفا، مع أن الغرض أنه ليس بموصوف.

ولكن هذا الواجب لم يقم دليل على وجوده، بل ولا على إمكانه، وإنما يقوم الدليل على امتناعه.

يراد به افتقار المفعول إلى فاعله، والمعلوم إلى علته الفاعلة، وإنما يراد به أنه يلزم من وجود المركب وجود أجزائه، فيلزم من وجود الذات المتصفة بصفات، وجود الذات والصفات.

وهذا لا محذور فيه، وحقيقته أنه يلزم من كون الشيء موصوفا كونه موصوفا، ومن كونه مركبا كونه مركبا.

وهذا كلام صحيح، وليس فيه ما يدل على امتناع ذلك، **وقد بسط هذا** فيغيره هذا الموضع.

وقد تفطن الغزالي وغيره لبعض ما به يفسد كلامهم، وقد تكلمنا على ذلك وعلى أنواع أخر مما يتبين به بطلان كلامهم.

والمقصود هنا بيان أن طريقة أولئك خير من طريقة هؤلاء.

وهذا كله مما يبين أن كل من كان إلى الإسلام أقرب، فإن عقلياته في الأمور الإلهية أصح من عقليات من كان على الإسلام أبعد منه، إلا حيث يكون قد اتبع في عقلياته من هو عن الإسلام أبعد منه.

هذا كله بين." (٢)

"وهو الواجب الوجود عند ابن سينا وأتباعه.

وأما من قبل ابن سينا من الفلاسفة فلا يخصونه بواجب الوجود، إذ كل قديم فهو عندهم واجب الوجود، فلا يخصه بواجب الوجود إلا من يقول: لا قديم إلا هو، وليس هذا قول أرسطو وأتباعه، وإن كان هو مذهب جماهير العقلاء من أهل الملل وغيرهم.

كلام أرسطو وأتباعه

وكلام أرسطو وأتباعه باطل من وجوه:

(الوجه الأول)

أن هؤلاء لم يجعلوا الأول فاعلا للحركة الفلكية، إلا من حيث هو محبوب معشوق يتشبه به الفلك، لا من حيث هو

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٢٣/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٢٦/٨

مبدع محدث للحركة.

ومعلوم أن المحبوب المتحرك إليه من غيره بالمحبة له والشوق، لا سيما إذا كان محبا للتشبيه به لا لذاته، كما يتشبه المأموم بإمامه، لا يكون هو المبدع المحدث للحركة بمجرد ذلك، وإنما يكون علة غائية، لا علة فاعلية، فلم يثبتوا الواجب الوجود بنفسه فاعلا لشيء من الحوادث، كما **قد بسط في** موضعه.

وأرسطو وأتباعه معترفون بأن الأول عندهم لا يفعل شيئا ولا يعلم شيئا، ولا يريد شيئا.

الوجه الثاني

أنه بتقدير أن يثبتوه محدثا مبدعا للحركة التي لا قوام." (١)

"فيقال له: إن سلم أنه ليس معروفا بنفسه، هو معروف بالأدلة الكثيرة الدالة على أن كل ما سوى الله ممكن: يقبل الوجود والعدم، بل إنه محدث وكل ما سواه فقير إليه، وكل مفتقر إلى غيره فهو ممكن، وأنه ليس شيئا موجودا بنفسه غنيا عما سواه، قديما أزليا، إلا واحد.

وأدلة ذلك مذكورة في مواضع، وحينئذ فيحصل بذلك المقصود.

لكن المتكلمون من الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم من الأشعرية والكرامية ونحوهم، سلكوا في ذلك الاستدلال بأن ذلك لا يخلو عن الأعراض الحادثة، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، لامتناع حوادث لا أول لها، فلزم بذلك أن الأول لم يزل غير متكلم بمشيئته وقدرته، ولا فاعل لشيء، بل ولا كان يمكنه أن يكون متكلما إذا شاء، فعالا لما يشاء، بل هذا ممتنع، فلا يكون مقدورا، فيلزم أنه صار قادرا بعد أن لم يكن، وفاعلا، بل ومتكلما بمشيئته بعد أن لم يكن، وأن الفعل صار ممكنا بعد أن كان ممتنعا، من غير تجدد شيء أوجب انقلابه من الامتناع إلى الإمكان، إلى غير ذلك من اللوازم.

كما **قد بسط في** موضعه.

والسلف والأئمة كلهم ذموا الكلام المحدث وأهله، وأخبروا أنهم يتكلمون بالجهل، ويخالفون الكتاب والسنة وإجماع السلف، مع أن كلاهم جهل وضلال.

مخالف للعقل، كما هو مخالف للشرع، كما **قد بسط في** موضعه.." (٢)

"من أن الفلك ضروري الوجود واجب الوجود لا يقبل العدم، فإنه محتاج إلى غيره، وهم يسلمون أنه محتاج إلى الأول، لأنه لا قوام له إلا بحركته، ولا قوام لحركته إلا بالأول، فكان لا وجود له إلا بالأول، فامتنع أن يكون وجوده بنفسه، بل كان معلولا بغيره، وما كان معلولا بغيره لم بكن موجودا بنفسه، بل كان ذلك الأول علة في وجوده، وما كان له علة في وجوده ثابتة عنه، علم بصريح العقل أنه ليس موجودا بنفسه، فلا يكون واجبا بنفسه، وما لم يكن واجبا بنفسه كان

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/١٣٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/١٧٣

ممكنا، وكان محدثا، كما **قد بسط في** مواضع.

إذا المقصود هنا ذكر كلام ابن رشد، وابن رشد يقول: إن لفظ الممكن في اصطلاح الفلاسفة ليس هو لفظ الممكن في اصطلاح ابن سينا وأتباعه، وما كان أزليا واجبا بغيره دائما – بحيث لا يقبل العدم – لا يسمى ممكنا، بل الممكن ما كان معدوما يقبل الوجود، وأما ما لم يزل واجبا يغره فليس هو بممكن.

وقد ذكر هذا في غيرر موضع من كتابه، وذكر أن ما ذكره ابن سينا خروج عن طريقة الفلاسفة القدماء، وأن طريقه التي أثبت به." (١)

"يوجد.

لكن ما كان كذلك لا يكون إلا محدثا، فيسمى ممكنا باعتبار، ويسمى محدثا باعتبار، والإمكان والحدوث متلازمان، وأما تسمية ما هو قديم أزلي يمتنع عدمه ممكنا يمكن وجوده وعدمه، فهذا لا يعرف في عقل ولا لغة.

وإن قدر أنه حق فالنزاع هنا لفظي.

لكن إذا عرفت الاصطلاحات زالت إشكالات كثيرة تولدت من الإجمال الذي في لفظ الممكن، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

واختلاف الاصطلاح في لفظ الممكن هنا غير اختلاف الاصطلاح في الممكن العام الذي هو قسيم الممتنع.

والممكن الخاص الذي هو قسيم الواجب الممتنع، بل نفس الممكن الخاص على هذا الاصطلاح المذكور عن القدماء إنما هو في المحدث الذي يمكن وجوده وعدمه.

وأما ما يقدر واجبا بغيره دائما، فذاك لا يسمى ممكنا بهذا الاصطلاح.

وأما على اصطلاح ابن سينا وأتباعه، وهو كون الممكن ما له علة.

قال ابن رشد: فما له علة ينقسم إلى ممكن وضروري.

فالضروري هو الذي لا يمكن عدمه، بل هو واجب دائما بعلة، وهذا مما يقوله الفلاسفة في الأفلاك والممكن الحقيقة هو الحادث.." (٢)

"هي أعراض تفتقر إلى أعيان تقوم بها، من جنس العقل الموجود في نفوسنا، فأما إثبات عقول هي جواهر قائمة بنفسها، فلا دليل لهم على ذلك أصلا.

ولولا أن هذا ليس **موضع بسط ذلك**، لذكرت ألفاظهم بأعيانهم، ليتبين لك ما ذكرته.

ولكن هؤلاء القوم يجعلون الأعراض جواهر، والجواهر أعراضا، والصفة هي الموصوف، والموصوف هو الصفة.

وعلى هذا بنوا كلامهم، كما صرحوا به في غير موضع.

ومن هنا يظهر:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٨٧/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٠١/٨

الوجه السادس

وهو أن هذا وأمثاله جعلوا نفس العلم هو العالم، وجعلوا نفس العلم هو جوهرا قائما بنفسه واجب الوجود.

وهذا من أعظم سفسطة في الوجود، وهو شر من كلام النصارى بكثير.

وغاية ما ينتهي إليه ما يدعونه من المفارقات المجردات عن المادة، وهو العقول التي جعلولها مبادىء، أنها علوم كلية كالعلوم الكلية التي لنا.

ومن المعلوم أن العلوم الكلية لا تقوم إلا بعالم، لكن هؤلاء غلطوا حيث أثبت قدماؤهم كأصحاب أفلاطون، كليات مجردة عن الأعيان، وهي المثل الأفلاطونية، وجعلوها أزلية أبدية، وإنما التغير والتحول في أعيانها فلما تبين لأرسطو وأتباعه فساد هذا أبطلوه، وقالوا: الكليات لا يكون." (١)

"وجودها منفكة عن الأعيان.

وهؤلاء ظنوا أيضا أن الأعيان الموجودة تقارنها كليات مغايرة للأعيان وهو أيضا غلط، فإن كل هذه الأمور الكلية إنما ثبتوها في الأذهان لا في الأعيان، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن العقول المفارقات التي أثبتوها هي من جنس هذه الكليات، ولهذا يصرحون بأن العلم هو العالم، حتى في واجب الوجود قالوا: إنه هو العلم، وإنه العالم، وأن العلم هو القدرة، فجعلوا نفس الذات الموصوفة هي الصفة، وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

ثم إنهم أثبتوا واجب الوجود بطريق الحركة، وأنه لا بد لها من محرك والمحرك هو المحبوب عندهم، الذي يحب التشبه به لا تحب ذاته، لأن الحركة الإرادية لا بد له من ذلك، وادعوا أنه لا بد له من محرك لا يتحرك، وقدبين فساد هذا في غير هذا الموضع من هذا الكتاب.." (٢)

"ومن المعلوم أن احتياج العقول والأفلاك إلى الواجب بذاته، أعظم من حاجة ما دونها إليها: فكيف يقال في هذا: لا يوجد إلا به؟ ويقال في ذلك: لا يوجد إلا بقبول الأمر؟

ومن المعلوم أن ما يظهر من تأثير الأفلاك في الأرض إنما هو في بعض أحوالها، كما ذكره من تأثير قرب الشمس وبعدها والليل والنهار.

ومن المعلوم بالحس أن هذا ليس وحده مستقلا بإبداع ما في الأرض، وإنما هو من جملة الأسباب التي بها يتم، كما يفتقر الحيوان والنبات إلى الريح، وافتقارها إلى ذلك أعظم من افتقارها إلى الشمس، وكما تفتقر إلى الأرض والتراب وغير ذلك من الأسباب.

وبالجملة هذه الطريق التي سلكها هؤلاء مبنية على ثلاث مقدمات أن الأفلاك لا تقوم إلا بالحركة، وأن الحركة لا تقوم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٢١٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٢٠٢

إلا بآمر منفصل، أو محبوب منفصل يحب التشبه به، فالأفلاك لا تقوم إلا بذلك.
ثم إذا كانت لا تقوم إلا بذلك، لزم أن تكون جميع أعيانها وصفاتها صادرة عنه، وهم لم يقروا ذلك.
وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، لكن يمكن تقريره بأن يقال: إذا كان قوامها بحركتها، وقوام حركتها به، فقوامها به، وإذا كان قوامها." (١)

"لها بد من فاعل.
وحدوث الحوادث شيئا بعد شيء عن علة تامة في الأزل لا يتأخر عنها شيء من موجبها ممتنع، فوجب أن يكون لحدوث تلك الحوادث أمرا يتعلق بالواجب، وذلك من لوازم الواجب، لا يفتقر إلى غير الواجب، وما منه بخلاف ما يقوم بالممكن، فإن الممكن نفسه مفتقر إلى غيره، فما فيه أولى أن يفتقر إلى غيره.
وهذا **قد بسط في** موضع آخر، وبين أنهم يلزمهم التناقض وفساد قولهم، سواء قدر الفلك واجبا بنفسه، أو قدر ممكنا واجبا بغيره.
والمقصود هنا إنما كان التنبيه على طرق الطوائف في إثبات الصانع، وأن ما يذكره أهل البدع من المتكلمة والمتفلسفة، فإما أن يكون طويلا لا يحتاج إليه، أو ناقصا لا يحصل المقصود، وأن الطرق التي جاءت بها الرسل هي أكمل الطرق وأقربها وأنفعها، وأن ما في الفطرة المكملة بالشرعة المنزلة يغني عن هذه الأمور المحدثة، وأن سالكيها يفوتهم من كمال المعرفة بصفات الله تعالى وأفعاله ما نيقصون به عن أهل الإيمان نقصا عظيما إذا عذروا بالجهل، وإلا كانوا من المستحقين للعذاب، إذا خالفوا النص الذي قامت عليهم به الحجة، فهم بين محروم ومأثوم.." (٢)

"من الأقوال التي يقدرها الذهن في هذا المقام، فهي مع كونها أقوالا لا دليل عليها، وإنما هي تحكمات ورجم بالغيب، بل والدليل يقوم على فسادها، فلا يحصل بها جواب عما يدل على فساد أصلهم، فإن تلك الوجوه إما أن تكون أمورا وجودية أو عدمية، فإن كانت وجودية، فقد صدرت عن الأول، فقد صدر عنه أمور متعددة أكثر من واحد بلا واسطة، وإن كانت عدمية لا يخرج الصادر الأول عن أن يكون واحدا بسيطا، وحينئذ فلا يصدر عنه إلا واحد.
يبين ذلك أن كثرة السلوب العدمية إن أوجبت كثرة، فالأول فيه كثرة لكثرة ما يسلب عنه، وإن لم توجب كثرة فلا كثرة في الصادر الأول بأمور عدمية، فلا يصدر عنه إلا واحد، وهلم وجرا.
وأيضا فهذا الواحد الذي يقدرونه إنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان، كالواحد الذي يجعلونه مبدأ المركبات العقلية، **كما بسط هذا** في موضع آخر.
وإذا كان كذلك، فما يقولونه في هذا المقام من أنه حركة الفلك واحدة أزلية أبدية، وهي فعل الرب الدائم فعله، قول باطل لوجوه:
أحدها: أن الحركات ليست واحدة، بل حركات مختلفات وليس بعضها صادرا عن بعض.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٢٢٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٢٣٨

فقول القائل: إنها واحدة قول باطل.

الثاني: أن الحركة الدائمة سواء كانت واحدة." (١)

"وجميع ما ذكروه ليس فيه ما يدل على قدم شيء بعينه من العالم أصلا، وإنما غايتهم أن يدلوا على قدم نوع الفعل، وأن الفاعل لم يزل فاعلا، وأن الحوادث لا أول لها، ونحو ذلك مما لا يدل على قدم شيء بعينه من العالم، وهذا لا يخالف شيئا من نصوص الأنبياء، بل يوافقها.

وأما النصوص المتواترة عن الأنبياء بأن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وأن الله خالق كل شيء، فكل ماسواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن، فلا يمكن أحدا أن يذكر دليلا عقليا يناقض هذا، **وقد بسط هذا** في غير هذا الموضع.

وهذه مسألة حدوث العالم أعظم عمد الفلاسفة فيها، التي عجز المتكلمون عن حلها، ليس فيها ما يدل على قدم شيء من العالم أصلا ولهذا كان ما أقامه الناس من الأدلة على أن كل مفعول فهومحدث كائن بعد أن لم يكن، ولك ما سوى الله مفعول فيكون محدثا، لا يناقض ذلك، وإنما يناقض ذلك أصل الجهمية والمعتزلة حيث قالو ا: إن الله كان، ولا يتكلم بشيء ولا يفعل شيئا، بل كان الكلام والفعل عليه ممتنعا، لا مقدورا له في الأزل، ثم إنه صار ذلك ممكنا مقدورا بدون تجدد شيء، فيحدث الكلام والفعل بدون سبب أوجب حدوث ذلك أصلا.

ثم قال أئمة هذه الطريقة - وهو الجهم وأبو الهذيل - بأن لا بد من فناء الفعل وفناء الحركات كلها، زاد الجهم: وبفناء العالم كله: الجنة." (٢)

"وقالت طائفة: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، بل تقبل التجزؤ إلى أجزاء لا تتجزأ.

وقالت طائفة: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، ولا تتجزأ إلى غير غاية.

بل إذا صغرت الأجزاء انقلبت إلى أجسام أخر، مع كونها في نفسها يتميز منها جانب عن جانب.

فهؤلاء لا يقولون بقبول الانقسام إلى غير نهاية، ولا بوجود ما لا يقبل الانقسام، بل كل ما وجد يقبل الانقسام، لكنه يستحيل إلى جسم آخر، في حال تميز جانب منه عن جانب، فلا يوجد فيه انقسام إلى غير نهاية.

وقد بسط الكلام على هذه الأقوال في غير هذا الموضع.

وأذكياء المتأخرين: مثل أبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله الرازي: كانوا متوقفين في آخر أمرهم في إثبات الجوهر الفرد.

فإذا كان الأمر هكذا لم يمكن أحدا أن يطالب بدليل على حدوث الحيوان، باعتبار تركبه من الجواهر، أو المادة والصورة،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٢٦٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٢٨٠

حتى يثبت ذلك أولا.

ومن المعلوم لكل عاقل أن علم الناس بحدوث ما يشهدون حدوثه من." (١)

"والثاني: أنه لو استدل بالحركة لكان من حين بزغت استدل بذلك، لم يؤخر الدلالة إلى حين الغروب.

الثالث: أن قصة إبراهيم هي على نقيض مطلوبهم أدل، فإنه لم يجعل الحركة منافية لما قصده، بل المنافي هو الأفول.

الرابع: أن إبراهيم لم يكن معنيا بقوله: ﴿هذا ربي﴾ ، أنه رب العالمين، عل أي وجه قاله، ولا اعتقد ذلك قومه ولا غيرهم، وإنما كان الذي يقول ذلك يتخذه ربا لينال بذلك أغراضه، كما كما عباد الكواكب والشمس والقمر يفعلون ذلك.

وكان قومه من هؤلاء، لم يكونوا جاحدين للصانع، بل مشركين به.

ولهذا قال لهم: ﴿أفرأيتم ما كنتم تعبدون * أنتم وآباؤكم الأقدمون * فإنهم عدو لي إلا رب العالمين﴾ .

وقال في آخر قوله: ﴿إني بريء مما تشركون * إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين * وحاجه قومه قال أتحاجوني في الله وقد هدان ولا أخاف ما تشركون به إلا أن يشاء ربي شيئا وسع ربي كل شيء علما أفلا تتذكرون * وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون﴾ ، **وقد بسط هذا** في موضع آخر.." (٢)

"ثم قال: (وهذه خطبة شيخنا أبي بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، ذكرها في أول كتابه الشافي قصدت أن أفتتح كتابي بها تبركا به، ولأنه قد صرح فيها بالقول وبالنظر والاستدلال بقوله: الآمر أولي الأبصار بالأفكار، وأولي الألباب بالاعتبار) .

قال: (وفي هذا بيان لوجوب النظر وصحته، وإزالة الإشكال عمن توهم غير هذا في المذهب) .

قلت: وإيجاب النظر مطلقا غير إيجاب النظر في الطريق المعين، طريقة كون الأعراض حادثة وهي لازمة للأجسام، فإن هذه لا يقول بوجوبها على المسلمين أحد من أئمة المسلمين، الذي يعرفون ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ويتبعونه، إذ كان معلوما بالاضطرار لكل من عرف ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يوجب النظر في هذه الطريقة، بل ولا دل على صحتها، بل ما أخبر به يناقض موجبها، وهي وإن جعلها من جعلها من أهل الكلام المحدث أصلا في معرفة الصانع وصفاته، وصدق رسله، فهي عند التحقيق تناقض معرفة الصانع ومعرفة صفاته وصدق رسله، كما **قد بسط في** مواضع والمقصود هنا أن القاضي أبا يعلى ونحوه ممن كان يقول أولا: إن المعرفة." (٣)

"وهذا القول منقول عن غير واحد من السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم.

وقد روي به آثار متعددة عن النبي صلى الله عليه وسلم حسان يصدق بعضها بعضا، وهو الذي حكاه الأشعري في المقالات عن أهل السنة والحديث، وذكر أنه يذهب إليه، وعلى هذا القول تدل الأصول المعلومة بالكتاب والسنة، كما

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٣٢١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٣٥٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨/٣٥٨

قد بسط في غير هذا الموضع، وبين أن الله لا يعذب أحدا حتى يبعث إليه رسولا.

والمقصود هنا الكلام على الأقوال المذكورة في تفسير هذا الحديث، وقد تبين ضعف قول من قال: الفطرة: الكفر والإيمان، وأن الإقرار كان من هؤلاء طوعا، ومن هؤلاء كرها.

ومما يضعف هذا القول طائفة أخرى بأن جميع أولئك كان إقرارهم جميعهم له بالربوبية من غير تفصيل بطوع وكره.

تعليق ابن تيمية

قال ابن عبد البر: (وقال آخرون: معنى الفطرة المذكورة في المولدين ما أخذ الله من ذرية آدم من الميثاق، قبل أن يخرجوا إلى الدنيا، يوم استخرج ذرية آدم من ظهره، فخاطبهم: ألست بربكم؟ قالوا: بلى.

فأقروا جميعا له بالربوبية عن معرفة منهم به، ثم أخرجهم من أصلاب آبائهم مخلوقين مطبوعين على تلك المعرفة وذلك الإقرار.." (١)

"وإنكار إثباته فقط، وهو موافق لهذا الكلام.

وأما ما حكاه أحمد ونحوه: أن الله لا يجبر على طاعة ولا معصية – فهو حكاه بحسب ما بلغه واعتقده.

والمنصوص الصريح عنه الإنكار على من قال: جبر.

وعلى من قال: لم يجبر.

وفي الجملة الكلام في هذا الباب له موضع آخر.

والمقصود هنا ما ذكره في تفسير الفطرة، وأنه فسر ذلك بأن الخلق فطروا على المعرفة والإقرار.

وأما قوله: (إن ذلك ليس بإيمان، وإن ذلك لا يمكن تحويله) فقد قدمنا الكلام على ذلك، وبينا أن النصوص تدل على أن ما ولدوا عليه يتغير، وإن كان ذلك بقضاء الله وقدره، كما تغير الشاة المولودة سليمة بجدع الأنف والأذن.

والمقصود هنا كلامه في أن المعرفة بالصانع فطرية ضرورية، **وقد بسط ذلك** مستوفيا في أول كتابه.

وهذا الشيخ أبو محمد بن عبد البصري المالكي، طريقته طريقة أبي الحسن بن سالم وأبي طالب المكي، وأمثالهما من المنتسبين إلى السنة والمعرفة و ا لتصوف، واتباع السلف وأئمة السنة والحديث، كمالك وسفيان الثوري وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي وأحمد بن حنبل وأمثالهم.

وكذلك ينسبون إلى سهل ابن عبد الله التستري وأمثاله من الشيوخ.." (٢)

"الدليل تحققه.

وقد بسط هذا في موضع آخر، وبين فيه أن التصور البسيط المفرد لا يجوز أن يكون مطلوبا بالحد، وإنما يطلب بالحد ما يكون مشعورا به من بعض الوجوه، فيطلب الشعور به من وجه آخر.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٣٧/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥٠٢/٨

ولهذا لم يكن مجرد الحد معرفا بالمحدود، إن لم يعرف أن الحد مطابق له، وهو لا يعرف ذلك إن لم يعرف المحدود، وإلا فمجرد الدعوى لا تفيد.

وكذلك الدليل القياسي.

إذا قيل: كل مسكر خمر، وكل خمر حرام، فإن لم يعرف المقدمتين لم يعرف النتيجة.

وإذا كان آية على شيء معين.

مثل كون الكوكب الفلاني، كالجدي مثلا، علامة على جهة الكعبة، فلا بد أن يكون قد عرف الجدي وعرف أنه من جهة الشمال، وعرف أن الجهة المعينة جهة الكعبة في الجنوب، فإذا رآى الجدي علم أن جهة الكعبة تقابله.

ولولا تقدم معرفته بالدليل وهو الجدي، والمدلول عليه وهو جهة الكعبة، لم يمكنه الاستدلال.

لكنه عرف أولا الدليل والمدلول عليه، ثم خفى عليه ا لمدلول، وهوجهة الكعبة في بعض الأوقات والمواضع، فلما رآى الدليل عرف المدلول الذي كان قد جهله بعد علمه به، كمن سمع مناديا ينادي باسم من يطلبه كابنه وأخيه، وقد أضل مكانه، فإذا سمع الاسم استدل به عل المسمى الذي كان يعرفه قبل هذا، ولكنه قد حصل له به نوع من الجهل بعد ذلك.

فالآيات الدالة على الرب تعالى: آياته القولية التي تكلم بها كالقرآن،." (١)

"فالرسل لم تفرق بين الغيب والشهادة، لأن أحدهما معقول والآخر محسوس، كما ظن ذلك من ظنه من المتفلسفة والجهمية، ومن شركهم في بعض ذلك، وإنما فرقت بأن أحدهما مشهود الآن، والآخر غائب عنا لا نشهده الآن، ولهذا سماه الله تعالى غيبا.

قال تعالى: ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ ، لم يسمه مقولا، **وقد بسط الكلام** على هذا في موضعه.

والمقصود هنا أن ما عرف وصفه تعرف عينه بوجه من وجوه الإحساس، إما بذاته وإما ببعض خصائصه.

والله تعالى يختص بما فوق العالم، فالعباد يشيرون إلى ذلك، ويعلمون أن خالق العالم هو الذي فوق العالم، لا يشركه في ذلك أحد.

وهذا العلم قد يحصل بالفطرة، وقد يحصل بالاستدلال والقياس، وقد يحصل بالسمع من الرسل، كما أخبرت بأن الله فوق العالم.

ولهذا قال فرعون: ﴿يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا﴾ .

ولهذا كان معراج نبينا صلى الله عليه وسلم إلى السماء.

وكذلك سائر ما تعرفه القلوب من خصائصه.

وقد يقال: هو تعيين يمكن حصوله بدون السمع.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥٣٣/٨

وذلك أن معرفة عينه بالمشاهدة لا تحصل في الدنيا، فلم يبق إلا معرفة عينه بغير هذه الطريق، كما يعرف عين الرسول صلى الله عليه وسلم من لم يشاهده، بمعرفة ما يعرفه من خصائصه.." (١)

"التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

وهذا هو النوع الثالث من العلم الذي ذكر ابن أبي موسى أن الله انفرد به.

وقد قال ابن عباس: (التفسير أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله: من ادعى علمه فهو كاذب) .

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين أن لفظ التأويل لفظ مشترك بحسب الاصطلاحات: بين صرف اللفظ عن الأحتمال الراجح إلى المرجوح، وبين تفسير اللفظ وبيان معناه، وبين الحقيقة التي هي نفس ما هو عليه في الخارج، وأن التأويل بالمعنى الثاني كان السلف يعلمونه ويتكلمون به، وبالمعنى الثالث انفرد الله به، وأما بالمعنى الأول فهو كتحريفات الجهمية التي أنكرها السلف وذموها.

ومما احتج به هؤلاء: القدر، وأن العلم والإيمان يحصل للعبد بفضل الله ورحمته.

تابع كلام عبد الوهاب بن أبي الفرج المقدسي وتعليق ابن تيمية عليه

قال عبد الوهاب: (وأيضا فإن الله قال في حق المؤمنين: ﴿أولئك كتب في قلوبهم الإيمان﴾ ، فاعلم أن الإيمان من تفضله، وكتبه في القلوب.

فأي عمل للعقل بعد ذلك؟ وإنما العقل بمنزلة القارىء للمكتوب، فإن كان في القلب شيء مكتوب قرأه العقل، كالمسطور يدركه النظر.

وإذا لم يكن في القلوب شيء مكتوب لم يفد العقل فائدة) .

قال: (ثم نقول: هل نال الأنبياء النبوة بعقولهم؟ أم باصطفاء الله لهم وإرساله إليهم الملائكة؟ فإن قال: بعقولهم.

فقد أكذبه الله تعالى بقوله: ﴿الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس﴾ ،." (٢)

"كما قال في أثناء السورة: ﴿يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا علي إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين﴾ .

فلو كان المراد بالهداية الهداية التي يشترك فيها المؤمن والكافر، لم يقل: إن كنتم صادقين.

فإن تلك حاصلة سواء كانوا صادقين في قولهم أمناء، أولم يكونوا صادقين.

وهذا كقوله: ﴿فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه﴾ ، وأمثال ذلك مما يبين اختصاص المؤمنين بهدى ليس للكفار.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/١٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٢٤

كقوله: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا﴾ .

وقوله: ﴿فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة﴾ .

وقوله: ﴿وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا﴾ ، ومثل هذا في القرآن كثير، وليس هذا **موضع بسط هذه** المسألة، ولكن المقصود التنبيه على المأخذ.

فالمعتزلة يقولون إن ما يحصل بكسب العبد واختياره من المعرفة ليس مما جعله الله في قلبه.

ويقولون: إن المعرفة الواجبة لا تكون مما يقذفها الله في قلب العبد، لأن الواجب لا يكون إلا مقدورا للعبد.

ومقدورات العباد عندهم لا يفعلها الله ولا يحدثها، ولا له عليها قدرة.

وقد يقولون: إنه لا يستحق الثواب إلا على مقدوره.." (١)

"وأما الوجه الأول وهو قوله: (إن النبوة إذا ثبتت بقيام المعجز، علم أن هناك مرسلا أرسله، لكون ثبوت لارسالة يستلزم ثبوت المرسل) فهذا لا بد فيه من تقدير.

وهذا الكلام الذي قاله من أن العلم بالرسول يتضمن العلم بالمرسل، كلام صحيح.

فإن العلم بالإضافة يستلزم العلم بالمضاف والمضاف إليه.

لكن المعترض يقول له: المعجزة لا تدل على الرسالة إلا بعد العلم بإثبات الصانع، ثم يعلم بعد ذلك صدق الرسول، إما لكون المعجز يجري مجرى التصديق، والعلم بذلك ضروري في العادة.

وإما لكون المعجز لم يدل على الصدق للزم عجز الرب عن طريق يصدق به الرسول، وإما لكون تصديق الكذاب قبيحا، هو منزه عن فعل القبيح، ونحو ذلك من الطرق التي سلكوها من سلكها من أهل النظر القائلين بأن صدق الرسول لا يعرف إلا بالمعجزة.

والطريقان الأولان هما طريقا الأشعري وأصحابه ومن وافقهم، كالقاضي أبي يعلى وأمثاله.

والثاني هو طريق المعتزلة ومن وافقهم، كأبي الخطاب وأمثاله.

وأما القائلون بأن صدق الرسول يعرف بطرق أخرى غير المعجزة، فلا يحتاجون إلى هذا.

وقد بسط الكلام على ذلك في موضعه.

والمقصود هنا أن قول القائل: إن مثبتي النبوات تحصل لهم معرفة بالله بثبوت النبوة من غير نظر واستدلال في دلائل العقول.

وإنا لا نمنع صحة النظر، ولا نمنع حصول المعرفة به، وإنما خلافنا: هل يحصل بغيره؟ يحتاج إلى بيان حصول المعرفة لمثبتي النبوات.

والقاضي في هذا قد سلك مسلك الخطابي، كما قد كتبنا كلامه،." (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٧/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٤٠/٩

"كدلالتها وأعظم.

وإذا كانت دلالتها على صدق الرسول معلومة بالاضطرار، كالمثل الذي ضربوه في أن رجلا لو تصدى بحضرة ملك مطاع وقال: إن كنت رسولك فانقض عادتك، وقم ثم اقعد، ثم قم ثم اقعد، فخرق الملك عادته، وفعل ما طلبه المدعي على وفق دعواه – لعلم الحاضرون بالضرورة أنه فعل ذلك تصديقا له.

فمن المعلوم أنه إذا تنازع رجلان: هل داخل هذه الدار ناسخ يكتب خطا مليحا؟ فأخذ المدعى ورقا أبيض، ومعه شعر قد صنعوه في تلك الحال في ورقة أخرى، وقال: إن كان هناك ناسخ فلينسخ هذا الشعر في هذه الورقة البيضاء، فأخرجت إليهم الورقة البيضاء وقد كتب فيها ذلك الشعر – تيقنوا أن هناك من ينسخ.

فكذلك من نازع في إثبات صانع يقلب العادات ويغير العالم عن نظامه، فأظهر المدعي للرسالة المعجز الدال على ذلك – علم بالضرورة ثبوت الصانع الذي يخرق العادات، ويغير العالم عن نظامه المعتاد.

وبالجملة فانقلاب العصا حيّة أمر يدل على ثبوت صانع قدير عليم حكيم، أعظم من دلالة ما اعيد من خلق الإنسان من نطفة، فإذا كان ذاك يدل بنفسه على إثبات الصانع، فهذا أولى.

وليس هذا **الموضع بسط هذا**.

وإنما المقصود التنبيه على أن المعجزات قد يعلم بها ثبوت الصانع وصدق رسوله معا.

وما ذكرناه من كون الإقرار بالصانع فطري ضروري هو قول أكثر الناس، حتى عامة فرق أهل الكلام.

قال بذلك طوائف منهم من المعتزلة والشيعة وغيرهم.." (١)

"وإما طريقة الضرورة – كما سلكها الأشعري في قوله الآخر، وأبو المعالي وطوائف أخر – وإما غير ذلك من الطرق **التي بسط الكلام** عليها في غير هذا الموضع.

وليس المقصود **هنا بسط الكلام** في هذه المسائل.

بل المقصود أن جميع الطوائف – حتى أئمة الكلام والفلسفة – معترفون باشتمال ما جاءت به الرسل على الأدلة الدالة على معرفة الله وتصديق رسله، كما سيأتي ذكره في كلام القائلين بالتحسين والتقبيح العقليين، والفلاسفة وغيرهم.

قال أبوالخطاب: (دليل آخر: أنه غير ممتنع أن يخطر للعاقل أنه لم يخلق نفسه ولا خلقه من هو مثله من أبيه وأمه، إذ لو كانا قادرين على ذلك، لكان هو أيضا قادرا، وكانا يقدران على خلق غيره.

وهو يعلم أنهما لا يقدران، فيعلم أن له خالقا من غير جنسه خلقه وخلق أبويه، ثم يرى إنعامه عليه بإكماله وتسخير ما سخر له من المأكول والمشروب والأنعام وغير ذلك، كإقداره عليهم، ويخطر له أنه لم يعترف له بذلك ويشكره أنه يعاقبه، وإذا جوز ذلك وجب عليه في عقله دفع الضرر والعقاب بالتزام الشكر.

فإن قيل: كما يجوز أن يخطر له ما ذكرتم، يجوز أن يخطر له أن له خالقا أنعم عليه، وأنه غني عن شكره وجميع ما يتقرب به إليه.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٤٤

ويخاف من تكلف له ذلك أن يسخط عليه ويقول: من أنت حتى تقابلني بالشكر، وتعتقد أنه جزاء نعمتي؟ وما أصنع بشكر مثلك؟ ونحو ذلك.

وفي هذا ما يمنعه من التزام شيء من جهة عقله) .." (١)

"عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، أنه لا عذر لأحد بالجهل بخالقه لما يرى من خلق السماوات والأرض، وخلق نفسه، وسائر خلق ربه.

قالوا: ويروى عنه أنه قال: لو لم يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بعقولهم.

قالوا: وعليه مشايخنا من أهل السنة والجماعة، حتى قال أبو منصور الماتريدي في صبي عاقل: إنه يجب عليه معرفة الله، وإن لم يبلغ الحنث.

قالوا: وهو قول كثير من مشايخ العراق.

ومنهم من قال: لا يجب على الصبي شيء من قبل البلوغ، كما لا تجب عليه العبادات البدنية بالاتفاق) .

قلت: هذا الثاني قول أكثر العلماء، وإن كان القول بالتحسين والتقبيح يقول به طوائف كثيرون من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، كما يقول به هؤلاء الحنفية، وتنازع هولاء الطوائف في مسألة الحظر والإباحة، وأن الأعيان قبل ورود الشرع، هل هي على الحظر أو الإباحة؟ لا يصح إلا على قول من يقول: إنه بالعقل يعلم الحظر إو الإباحة.

وأم ا من قال: إن العقل لا يعلم به ذلك، ثم قال بأن هذه الأعيان قبل ورود الشرع حظرا أوإباحة، فقد تناقض في ذلك.

وقد رام منهم من تفطن لتناقضه أن يجمع بي قوليه فلم يتأت.

كقول طائفة: إنه بعد الشرع علمنا به أن الأعيان كانت محظورة أومباحة، ونحو ذلك من الأقوال الضعيفة، وليس هذا **موضع بسط ذلك**.

لكن المقصود هنا أن الأكثرين على انتفاء التكليف قبل البلوغ، لقوله صلى الله عليه وسلم: «رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق» .

وهو معروف في السنن وغيرها، متلقى عند الفقهاء بالقبول، من." (٢)

"طريقة أرسطو وأصحابه، حيث استدلوا بالحركة على أن حركة الفلك اختيارية، وأنه يتحرك للتشبه بجوهر غير متحرك.

وأولئك المتكلمون يقولون: إن استدلال إبراهيم بالحركة لكون المتحرك يكون محدثا، لامتناع وجود حركات لا نهائية لها.

وكل من الطائفتين تفسد طريقة الأخرى، وتبين تناقضها بالأدلة العقلية.

وحقيقة الأمر أن إبراهيم لم يسلك واحدة من الطريقين ولا احتج بالحركة، بل بالأفول الذي هو المغيب والاحتجاب،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٥٣/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٦٢/٩

كما قد بسط في موضع آخر.

فالآفل لا يستحق أن يعبد.

ولهذا قال ﴿إنني براء مما تعبدون * إلا الذي فطرني﴾ وقال ﴿إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين﴾ وقومه كانوا مقرين بالرب تعالى، لكن كانوا مشركين به، فاستدل على ذم الشرك، لا على إثبات الصانع.

ولو كان المقصود إثبات الصانع، لكانت قصة إبراهيم حجة عليهم لا لهم، فإنه من حين بزغ الكوكب والشمس والقمر، إلى أن أفلت كانت." (١)

"متعددة ضرورية ونظرية، كما قد بسط في موضع آخر، وبين أن معرفة الصانع فطرية ضرورية: معرفته بعينه، وأن السماوات والأرض وما بينهما مخلوقه له، حادثه بعد أن لم تكن، وأن كل مولود يولد على الفطرة وأن الله خلق عباده حنفاء، ولكن شياطين الإنس والجن أفسدوا فطرة بعض الناس، فعرض لهم ما أزاحهم عن هذه الفطرة.

ولهذا قالت الرسل: ﴿أفي الله شك فاطر السماوات والأرض﴾ ولما قال فرعون لموسى على سبيل الإنكار، لما قال موسى: إني رسول من رب العالمين، قال: ﴿وما رب العالمين﴾ قال له موسى: ﴿رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين * قال لمن حوله ألا تستمعون * قال ربكم ورب آبائكم الأولين * قال إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون *قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون﴾ .

ولما قال لموسى وهارون: ﴿فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين﴾ .

قال ابن رشد: وأما المقدمة الثانية، وهي القائلة: إن الجائز." (٢)

"وإن قال بالأول، قيل له: فإن كان مع القوة يمكن وجوده وعدمه، فلا بد من ترجيح، وإلا كان الممكن نوعين أو له حالان: حال يحصل فيها بغير مرجح، وحال لا يحصل فيها إلا بمرجح.

والممكن ليس له من نفسه وجود أصلا، بل وجوده ممكن، ولا يحصل إلا بغيره، فكل ما وصف بهذه الحقيقة، يمتنع أن يوجد إلا بغيره، فما دام ممكنا لا يوجد إلا بغيره.

وذلك الغير إذا كان يمكن أن يفعل، ويمكن أن لا يفعل، كان فعله ممكنا.

والممكن لا يحصل إلا بغيره.

وإذا قيل: الغير هو القادر، أو القادر المريد، أو نحو ذلك.

قيل: مجرد القادر المريد، إذا كان معه وجود الفعل تارة وعدمه الأخرى، كان ممكنا، فلا بد له من مرجح، وإلا فإذا قدر استوىء الحال من كل وجه فلا يترجح، وإذا لم يكن ترجيح، لزم حصول الممكن بلا ترجيح مرجح، وهو ممتنع.

وهذا الموضع هو الذي أنكره من أنكره من أئمة السنة والحديث، ومن أئمة الفلاسفة أيضا، على من صار إليه من أهل

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٨٣/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٢٢/٩

الكلام: المعتزلة، والكلابية كالأشعرية، وطائفة من أصحاب أحمد وغيره من الأئمة.

وهو أصل قول ابن كلاب في مسألة القرآن، الذي أنكره عليه الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة.

وهو أصل شبهة الفلاسفة في مناظرتهم لهؤلاء في قدم العالم، **وقد بسط في** موضعه.

وإذا كان الممكن نفسه إما واجبا بغيره، وإما ممتنعا لغيره، فما كان يمكن دوام وجوده كان مع وجوده واجب الدوام بغيره، فيمتنع أن." (١)

"وإنما لزم ذلك لأن الحوادث يمتنع حدوثها عن العلة التامة القديمة، فإن العلة التامة القديمة لا يتخلف عنها معلولها، والمحدث يجب أن تكون علته تامة عند حدوثه.

وهم يقولون بكلا القولين، فلزم من هذين القولين أن واجب الوجود لم يحدث شيئا من الحوادث، وأن الحوادث لا محدث لها.

ويلزم أيضا وجود علل ومعلولات لا نهاية لها، وفاعلين لا نهاية لهم، وكل ذلك مما يعلمون هم وسائر العقلاء فساده، ولا مخلص لهم عن هذا إلا بأن يقولوا بأن واجب الوجود تقوم به الأفعال الاختيارية المقدورة له، وتقوم به الصفات.

وإذا قالوا ذلك بطل قولهم بنفي الصفات ووجوب قدم الأفلاك.

فعلم أن ما ذكروه من الحجج الصحيحة الدالة على دوام فاعلية الرب، ودوام الحدوث، يدل على نقيض قولهم في أفعال الرب تعالى وصفاته، وعلى ضد قولهم في قدم العالم، وتوحيد واجب الوجود، وهذا هو المطلوب، **وقد بسط ما** يتعلق بهذا الكلام في موضع آخر.

والمقصود هنا التنبيه على أن كل ما تقيمه كل طائفة من الناس من الحجج العقلية التي لا مطعن فيها، فإنها إنما تدل على موافقة الكتب والسنة، وإبطال ما خالف ذلك من أقوال أهل البدع، متكلمهم ومتفلسفهم، والله سبحانه أعلم.

ومما يوضح هذا أن عمدة الحجة المتقدمة في دوام فاعليته من جنس الحجة المتقدمة لمن منع حدوث الأفعال القائمة به، حيث قالوا: إن كل صفة تفرض لواجب الوجود فإن ذاته كافية في حصولها أو لا حصولها." (٢)

"قال: ولقائل أن يقول: هذا الكلام إنما يلزم في الموجب بالذات، أما الفاعل المختار فلا، لاحتمال أنه يقال: إنه كان في الأزل مريدا لإحداث العالم في وقت دون وقت، فإذا قالوا: فلم أراد إحداثه في ذلك الوقت دون ما قبله وما بعده؟ كان الكلام فيه طويلا، وهو مذكور في سائر كتبنا على الاستقصاء.

تعليق ابن تيمية

قلت: هذا الجواب الذي أجاب به هو جواب كثير من أهل الكلام، من المعتزلة والكرامية والأشعرية، ومن وافقهم من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٩٤/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢١٦/٩

وقد عرف الطعن في هذا الجواب، وأنه يستلزم الترجيح بلا مرجح، وأن ما ذكر في القسم الأول هو حصول الموثرية التامة في الأزل مع تأخر الأثر، وأن مضمونه تخلف الشيء عن موجبه التام، كما **قد بسط في** موضعه.

الجواب عن هذه الحجة بوجوه. الوجه الأول

الجواب عن هذه الحجة بوجوه.

الوجه الأول

قوله: يلزم التسلسل وهو محال ليس كذلك، فإن التسلسل جائز عند من يقول بموجب هذه الحجة، فإن ذلك تسلسل في الآثار لا في المؤثرات، ولا يصح القول بموجبها إلا بذلك، فقولهم: التسلسل محال، باطل على أصلهم.

وهذا الموضع مما يشتبه على كثير من الناس، فإن التسلسل في الآثار: تارة يعني به التسلسل في أعيان الآثار، مثل كونه فاعلا لهذا بعد هذا، ولهذا بعد هذا، وأنه لا يفعل هذا إلا بعد هذا، ولا هذا إلا بعد هذا، وهلم جرا.

فهذا التسلسل جائز عند الفلاسفة، وعند أئمة أهل الملل، أهل السنة والحديث.." (١)

"الكلام في كل حادث يفرض بالنسبة إلى علته، كالكلام في معلول واجب الوجود، وهو خلاف المعقول والمحسوس، وما هو الجواب فيما اعترف به من الحوادث فهو الجواب فيما نحن فيه، ولا بد من التفاتهم في ذلك إلى الإرادة النفسانية، وبيان انتفائها عن واجب الوجود.

وقد عرف ما فيه.

تعليق ابن تيمية

قلت: قد يظنون أنهم يجيبون عن هذه المعارضة بأن الحوادث اليومية مشروطة بحدث بعد حادث، وهذا يقتضي التسلسل في الآثار، والتسلسل في الآثار عندهم ليس بمحال.

وحقيقة قولهم: إن المرجح القديم هو دائم الترجيح، والحوادث المنفصلة عنه تحدث شيئا بعد شيء.

ثم قد يعينون ذلك بحركة الفلك، فيقولون: هي الحادثة شيئا بعد شيء.

ومن حذق منهم كابن سينا علم أن هذا جواب باطل، وأن حدوث حادث بعد حادث عن القديم من غير تجدد شيء ممتنع.

فادعى ما هو أفسد من ذلك فقال: إن الحركة لا توجد شيئا بعد شيء، وإنما هي شيء موجود دائما، وأن ما يوجد شيئا بعد شيء لا وجود له في الخارج، بل في الذهن.

وهذه مكابرة بينة، **قد بسط الكلام** عليها في شرح الأصبهانية.

وقد اعترف حذاقهم بأن حدوث الحوادث شيئا بعد شيء عن ذات لا يقوم بها حادث مما تنكره العقول.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٣٨/٩

وأما من اعترف منهم بقيام الأمور الاختيارية بذاته، فيقال لهم: هذا أدل على حدوث المفعولات.

ويقال للطائفتين: إذا جوزتم ذلك، لم يكن لكم دليل على قدم شيء من العالم.

فظهر بطلان حجتكم.." (١)

"أولئك الدهرية الطبيعية بمثل هذه الطريق، بل بيان كون المشاهدات ليس واجبة بنفسها، بل مفتقرة غلى غيرها، يمكن بوجوه كثيرة، كما قد بسط في موضعه، إذ المقصود هنا ذكر كلامه في أفعال الرب تعالى، وما ذكره في قدم العالم.

قال: وقال آخرون: بل هذا الوجود المحسوس معلول، ثم افترقوا.

فمنهم من زعم أن أصله وطينته غير معلولين، لكن صنعته معلولة.

وهؤلاء فقد جعلوا في الوجود واجبين، وأنت خبير باستحالة ذلك.

ومنهم من جعل واجب الوجود لضدين أو لعدة أشياء، وجعل غير ذلك من ذلك، هؤلاء في حكم الذي قبلهم.

قلت: هؤلاء كالمجوس القائلين بأن له أصلان: النور والظلمة، وهما قديمان، فإن هذا أحد قوليهم، والآخر أن الظلمة محدثة.

والقائلون بالقدماء الخمسة كديمقراطيس ومن اتبعه، كابن زكريا الطبيب الملحد، يقولون بقدم الباري والنفس والمادة والدهر والخلاء.

فهؤلاء يجعلون الواجب أكثر من واحد، وهم مع هذا يقولون بأن أصله غير معلول، وطينته معلولة.

وأما من جعل المبدع أكثر من اثنين فهذا لا يعرف.

فقوله: منهم من زعم أن أصله وطينته معلولة يتناول هذا القول،." (٢)

"الوجه السادس عشر

أن يقال: ما هو النقص الذي نزهتموه عنه؟ فإن النقص لا يعقل إلا عدم كمال، أو وجود مناف لكمال.

فعدم العلم والحياة والقدرة يسمى نقصا، ووجود الصم والبكم والخرس المنافي لهذه الصفات يسمى نقصا، ثم ما كان قابلا للاتصاف بصفات الكمال، أكمل ممن لا يقبلها.

فإذا كان عندكم لا متصفا بها ولا قابلا للاتصاف بها، كان هذا غاية ما يعقل من النقص، فما النقص الذي نزهتموه عنه؟

فإن قالوا: نزهنا عن طلب تمامه من خارج، فإن كون تمامه لا يحصل إلا بسبب من خارج نقص.

فيقال لهم: هذا باطل من وجوه:

أحدها: أن هذا إن كان نقصا، فما وصفتموه به من النقائص أعظم من هذا وأكثر.

الثاني: أن يقال: فكون تمامه ممكنا وهو طالب له، أكمل من كونه لا يقبل التمام ولا يطلبه.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٤٨/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٥٧/٩

الثالث: ولم قلتم: إن هذا نقص؟ فإن النقص إنما يكون نقصا إذا عدم ما ينبغي وجوده أو ما يمكن وجوده، فإذا قدر أمر لا يمكن وجوده في الأزل، أو لا يصلح وجوده في الأزل، فلم قلتم: إن عدم هذا نقص؟

الرابع: أن يقال: ظنكم أن تمامه يحتاج إلى سبب منفصل غلط، كما قد بسط في موضع آخر، فليس هو محتاجا في شيء من أفعاله، فضلا عن صفاته وذاته، إلى سبب خارج عنه.

الوجه السابع عشر

أن يقال: لم قلتم: إن الأول إذا كان فاعلا مؤثرا." (١)

"رأى فيها من الصنعة إلى الاتفاق والأمر الذي يحدث من ذاته.

قلت: فهذا الرجل مع أنه من أعيان الفلاسفة المعظمين لطريقتهم، المعتنين بطريقة الفلاسفة المشائين، كأرسطو وأتباعه، يبين أن الأدلة العقلية الدالة على إثبات الصانع مستغنية عما أحدثه المعتزلة، ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم، من طريقة الأعراض ونحوها، وأن الطرق الشرعية التي جاء بها القرآن هي طرق برهانية تفيد العلم للعامة وللخاصة، والخاصة عنده يدخل فيهم الفلاسفة، والطرق التي لأولئك، هي مع طولها وصعوبتها، لا تفيد العلم لا للعامة ولا للخاصة.

هذا مع أنه يقدر القرآن قدره، ولم يستوعب أنواع الطرق التي في القرآن، فإن القرآن قد اشتمل على بيان المطالب الإلهية بأنواع من الطرق وأكمل الطرق، كما قد بسط في موضعه.

والذي قاله من أن هذه الطرق المعتزلية، كطريقة الأعراض المبنية على امتناع حوادث لا أول لها، لم يبعث الرسول بدعوة الخلق إليها، ولا كان سلف الأمة يتوسلون بها إلى معرفة الله -هو أمر معلوم بالاضطرار لكل من كان عالما بأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم، وأصحابه والسلف، ولكل من تدبر القرآن والحديث.

وكل متكلم فاضل، كالأشعري وغيره، يعلم ذلك، كما تقدم كلام الأشعري.

وأما كون هذه الطرق المعتزلية -كطريقة الأعراض والتركيب والاختصاص- هي برهانية أو ليست برهانية، وهي تفيد العلم أو لا." (٢)

"فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا * أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧] .

فبين أن الذين يدعون من دون الله يطلبون إليه الوسيلة.

فهذا مناسب لقوله: ﴿لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا﴾ [الإسراء: ٤٢] .

وليس المقصود هنا بسط الكلام على ذلك، إذ المقصود بيان ما ذكره في طرق المعتزلة ومن سلك سبيلهم من الأشعرية.

قال: فهذا هو الدليل الذي بالطبع والشرع في معرفة الوحدانية.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٣٠٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٣٣٣

وإنما الفرق بين الجمهور وبين العلماء في هذا الدليل أن العلماء يعلمون من اتحاد العالم وكون أجزائه بعضها من أجل بعض، بمنزلة الجسد الواحد، أكثر مما يعلمه الجمهور من ذلك.

ولهذا المعنى الإشارة بقوله تعالى في آخر الآية: ﴿سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا * تسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليما غفورا﴾ [الإسراء: ٤٣-٤٤].

قال: وأما ما يتكلفه الأشعرية -يعني والمعتزلة- من." (١)

"فحول النظار، **وكما بسط الكلام** عليه في غير هذا الموضع، وأفردت مصنفا للتوحيد.

وذلك أن هؤلاء النظار قالوا: إذا قدر ربان متماثلان فإنه يجوز اختلافهما، فيريد أحدهما أن يفعل ضد مراد الآخر، وحينئذ: إما أن يحصل مراد أحدهما، أو كلاهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما.

والأقسام الثلاثة باطلة، فيلزم انتفاء الملزوم.

أما الأول: فلأنه لو وجد مرادهما للزم اجتماع الضدين، وأن يكون الشيء الواحد حيا ميتا، متحركا ساكنا، قادرا عاجزا، إذا أراد أحدهما أحد الضدين وأراد الآخر الضد الآخر.

وأما الثاني: فلأنه إذا لم يحصل مراد واحد منهما، لزم عجز كل منهما، وذلك يناقض الربوبية.

وأيضا فإذا كان المحل لا يخلو من أحدهما، لزم ارتفاع القسمين المتقابلين، كالحركة والسكون، والحياة والموت، فيما لا يخلو عن أحدهما.

وإن نفذ مراد أحدهما دون الآخر، كان النافذ مراده هو الرب القادر، والآخر عاجزا ليس برب، فلا يكونان متماثلين.." (٢)

"إلا إذا مكنه الآخر وخلاه يفعله، فلا يكون واحد منهما قادرا حتى يجعله الآخر قادرا، فلا يكون واحد منهما قادرا.

فتبين امتناع وجود قادرين مستقلين، وتبين امتناع وجود الفعل بدون قادر مستقل، أنه لا يكفي وجود قادر غير مستقل، ولا يجوز وجود قادرين مستقلين، فعلم أن القادر على الخلق واحد، لا يجوز أن يكون اثنان قادرين على الخلق، سواء اتفقا أو اختلفا، وهو المطلوب.

وهذا أمر مستقر في فطر بني آدم وعقولهم، وإن تنوعت العبارات عنه، وإن كان قد يحتاج إذا تغيرت فطرة أحدهم باشتباه الألفاظ والمعاني **إلى بسط وإيضاح**، فإنهم يعلمون أنه لا يجتمع ملكان متساويان في القدرة والملك.

إن لم يكن ملك هذا منفصلا عن ملك هذا، وإلا فإذا كان أحدهما يتصرف فيما يتصرف فيه الآخر، امتنع أن يكون كل منهما قادرا مالكا لما يقدر عليه الآخر ويملكه، لأنه يجب حينئذ أن يكون كل منهما قادرا على ما يقدر عليه الآخر،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٣٥١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٣٥٥

بل فاعلا مدبرا لما يفعله الآخر ويدبره، وذلك ممتنع، فإن قدرة أحدهما على الشيء وفعله له، يمنع أن يكون الآخر قادرا عليه وفاعلا له، إلا في حال عدم قدرة الآخر وفعله، فيمكن أن يفعله هذا إذا لم يفعله هذا، ويقدر أحدهما على فعله إذا لم يفعله الآخر.

فأما حال فعل الآخر له، فيمتنع أن يكون الآخر فاعلا له إذا أراد فعله، وإذا امتنع كون أحدهما فاعلا له إذا أراده، امتنع كونه قادرا عليه، فإن كونه قادرا عليه، مع امتناع فعل له إذا أراده، جمع بين النقيضين، فإن القادر هو الذي يقدر على الشيء إذا أراد فعله، فإذا كان." (١)

"المعلوم أنه إله، فإنه لم ينازع أحد في أن الله إله حق، وإنما نازعوا هل يتخذ غيره إلها مع كونه مملوكا له؟.

ولهذا قال: ﴿ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم﴾ [الروم: ٢٨] .

وقال تعالى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ [الزمر: ٣] .

وقال: ﴿أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أو لو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون * قل لله الشفاعة جميعا له ملك السماوات والأرض ثم إليه ترجعون * وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة وإذا ذكر الذين من دونه إذا هم يستبشرون﴾ [الزمر: ٤٣-٤٥] ، **وقد بسط الكلام** على هذا في موضعه.

والمقصود هنا ما ذكره هذا.

قال: ويدلك على أن الدليل الذي فهمه المتكلمون من الآية ليس هو الدليل الذي تضمنته الآية: أن المحال الذي أفضى إليه دليلهم، غير المحال الذي أفضى إليه الدليل المذكور في الآية.

وذلك أن المحال الذي أفضى إليه الدليل الذي زعموا أنه دليل الآية، هو أكثر من محال واحد، إذ قسموا الأمر إلى ثلاثة أقسام، وليس في الآية تقسيم.

فدليلهم الذي." (٢)

"بالإرادة، لم يكن هو المراد، بل بعض المراد وما كان بعض المراد لم يحصل به صلاح النفوس، وهو المراد الذي لا يصلح المتحرك بالإرادة إلا به، فمن أراد غير الله بعلمه امتنع أن يكون الله مراده بعمله، ومن لم يكن الله هو مراده، لم يحصل صلاحه، بل كان الحاصل فساده بالشرك لا يغفر، بخلاف ما دونه.

وأفضل الكلام قول: لا إله إلا الله.

والإله هو الذي يستحق أن تألهه القلوب بالحب والتعظيم، والإجلال والإكرام، والخوف والرجاء، فهو بمعنى المألوه، وهو المعبود الذي يستحق أن يكون كذلك.

ولكن أهل الكلام الذي ظنوا أن التوحيد هو مجرد توحيد الربوبية، فهو التصديق بأن الله وحده خالق الأشياء، اعتقدوا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٣٦٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٩/٣٧٠

أن الإله بمعنى الآله: اسم فاعل، وأن الإلهية هي القدرة على الاختراع، كما يقول الأشعري وغيره، ممن يجعلون أخص وصف الإله القدرة على الاختراع.

ومن قال: إن أخص وصف الإله هو القدم، كما يقوله من يقوله من المعتزلة، قال ما يناسب ذلك في الإلهية، وهكذا غيرهم، وقد بسط الكلام على هذا في موضعه.

والمقصود هنا التنبيه على هذه الأمور، وأن هؤلاء غلطوا في معرفة حقيقة التوحيد، وفي الطرق التي بينها القرآن، فظنوا أنه مجرد اعتقاد أن العالم له صانع واحد.

ومنهم من ضم إلى ذلك نفي الصفات أو بعضها، فجعل نفي ذلك داخلا في مسمى التوحيد.

وإدخال هذا في مسمى التوحيد ضلال عظيم.." (١)

"وأرسطو ينكر علم الرب بشيء من الحوادث مطلقا.

وكلامه في ذلك وحججه من أفسد الكلام كما سنذكره إن شاء الله.

ولكن ابن سينا وأمثاله زعموا أنه إنما يعلم الكليات والجزئيات: يعلمها على وجه كلي.

وهؤلاء فروا من وقوع التغير في علمه.

وأما من قبل أرسطو من المشائين، فلا ريب أن في كلامهم ما هو خير وأقرب إلى الأنبياء من كلام أرسطو.

ولهذا نقل عنهم أنهم كانوا يقولون بحدوث الأفلاك، وأن أرسطو أول من قال بقدمها من المشائين.

وأما احتجاجه على إثبات علم الرب بالجزئيات بالإنذارات والمنامات، فاستدلال ضعيف، فإن ابن سينا وأمثاله يدعون أن ما يحصل للنفوس البشرية من العلم والإنذارات والمنامات، إنما هو فيض العقل الفعال والنفس الفلكية، وإذا أرادوا أن يجمعوا بين الشريعة والفلسفة، قالوا: إن النفس الفلكية هي اللوح المحفوظ، كما يوجد مثل ذلك في كلام أبي حامد في كتاب الإحياء والمضنون وغير ذلك من كتبه.

وكما يوجد في كلام من سلك سبيله من الشيوخ المتفلسفة المتصوفة، يذكرون اللوح المحفوظ، ومرادهم به النفس الفلكية، ويدعون أن العارف قد يقرأ ما في اللوح المحفوظ ويعلم ما فيه.

ومن علم دين الإسلام، الذي بعث الله به رسله، علم أن هذا من أبعد الأمور عن دين الإسلام، كما قد بسط في موضع آخر، إذ تنزيهه هنا للفلاسفة المشائين عن أن يكون هذا كلامهم، هو تعصب جسيم منه لهم.." (٢)

"وأما كون بعض الصفات داخلة في الذات، وبعضها خارجا، فإن أريد بذلك أن بعضها داخل فيما يتصور الذهن وينطق به اللسان، فهذا حق.

ولكن يعود الدخول والخروج إلى ما يدخل في علمه وكلامه، وما يخرج عن ذلك.

وإن أريد بذلك أن نفس الموجود في الخارج: بعض صفاته اللازمة داخل في حقيقته، وبعضها خارج عنه، فهذا باطل،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٧٧/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٣٩٨/٩

كما قد بسط.

وأما على طريقة المنطقيين، فالصفات اللازمة: إما ذاتية يتعذر معرفة الموصوف بدونها، وإما لازمة لماهيته، أو لازمة لوجوده، وهذه اللوازم لا بد لها من لازم بغير وسط، لئلا يلزم التسلسل، كما قرر ذلك ابن سينا في الإشارات، واللازم بوسط هو اللازم بتوسط دليل، لا بتوسط علة مبنية له، فجميع اللوازم للذات بغير توسط شيء في الخارج.

هذا مراده.

وإن أريد بذلك أن من اللوازم شيئا يلزم توسط في الخارج، فذلك الوسط لازم لآخر بنفسه، فلا بد على كل تقدير من لازم بنفسه، وللازم لازم، وهلم جرا.

وحينئذ فإذا عرف نفسه، التي لها لوازم لا توجد إلا بها، فيلزم من معرفته بها معرفته بلوازمها، كما يلزم من وجودها وجود لوازمها، وإلا لم تكن المعرفة معرفة بها، فكما أن وجود الملزوم بدون لازمه ممتنع،." (١)

"وما يزعمونه من العقل الفعال هو عندهم تفيض منه جميع الأمور المشاهدة، فليس هنا غيب وشهادة.

ثم من المعلوم بالاضرار من دين المسلمين أن جبريل لم يبدع الأرض والجبال، والهواء والسحاب، والحيوان والمعدن والنبات.

وهم يزعمون أن هذا العقل الفعال أبدع كل ما تحت فلك القمر.

وقد بسط الكلام على هذا، وبين أن الملائكة التي وصفها الله في كتابه لا يصح أن تكون هي ما يذكرونه من العقول والنفوس بوجوه كثيرة.

قال: وبهذا باين لفظ القرآن الألفاظ التي ينطق بها في غير القرآن، أعني أن هذه الألفاظ هي فعل لنا بإذن الله.

وألفاظ القرآن هي خلق الله، ومن لم يفهم هذا على هذا الوجه لم يفهم هذه الصورة، ولا فهم كيف يقال في القرآن: إنه كلام الله.

فيقال له: كلا ما يحدثه الله تعالى في نفوس الآدميين من الحروف والأصوات التي يتخيلونها في المنام واليقظة، هي على قولكم بمنزلة القرآن في أنها خلق الله.

ومن المعلوم أن الألفاظ التي يؤلفها الفضلاء خير من أكثر الألفاظ التي يتخيلها أكثر الناس في المنام واليقظة، فأي فضيلة للقرآن بهذا الإعتبار؟!.

قال: ومن نظر إلى اللفظ دون المعنى، قال: إن القرآن." (٢)

"والأشعرية هم في إثبات هذه الصفات، مع سائر أهل السنة، والجماعة، لم ينازعهم في إثبات الصفات إلا من هو -عند السلف والأئمة- من أعظم الناس ضلالا، كالجهمية والمعتزلة.

وإذا قالوا: هو عالم بالعلم، وقادر بالقدرة، لم يريدوا بذلك أن هنا ذاتا منفصلة عنه، صار بها عالما قادرا، كما يظنه بعض

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٢٠/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢١٩/١٠

الغالطين عليهم، فإن هذا لم يقله أحد من عقلاء بني آدم فيما نعلم، ولكن بعضهم، وهم مثبتة الحال، كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما، يقولون: إن له صفة هي العلم أوجبت كونه عالما، وكونه عالما حال معللة بالعلم.

وأما جمهورهم، وهم نفاة الحال، فيقولون: علمه هو كونه عالما، وقدرته هو كونه قادرا، ليس هناك أمران، ولا علة ولا معلول.

وهذا قول الأكثرين: الأشعري وغيره.

والمنازع لهم من المعتزلة والفلاسفة يقر بما يوجب موافقتهم، فإنهم يقرون بأن كونه عالما ليس هو كونه قادرا.

وهذا معنى العلم والقدرة عند أولئك، كما **قد بسط في** موضعه.

فالنفاة للصفات، من المعتزلة وغيرهم، يقولون: إنه عالم وإنه قادر.

ومنهم من يثبت العالمية والقادرية، ويسمي ذلك حالا.

وهذا يستلزم عند التحقيق قول مثبتة الصفات.

وكذلك الفلاسفة قولهم يستلزم قول مثبتة الصفات، وإن نفوها تناقضوا.

وأما إطلاق المطلق لفظ الزيادة على الذات، فقد تقدم أن هذا الإطلاق كإطلاق المطلق: أن الصفات لا هي الذات ولا هي غيرها.

وهذا يطلقه هؤلاء وغيرهم.." (١)

"والاسم الذي يسمى به غيره، وهو عند الإطلاق ينصرف إليه: كالملك، والعزيز، والحليم- يختص بكماله وإطلاقه، فلا يشركه في ذلك غيره.

والاسم الذي يسمى به غيره ولا ينصرف إطلاقه إليه: كالموجود، والمتكلم، والمريد - يختص أيضا بكماله، وإن لم يختص بإطلاقه.

عود إلى كلام ابن رشد في مناهج الأدلة ورد ابن تيمية

ومن المعلوم أن الأسماء التي يختص بها بكل حال، أو عند الإطلاق، أو تنصرف إليه بالنية يجب أن يعلم المتكلم بها اختصاصه بها، وإلا لم يخصه بها، وتخصيصه بها مستلزم لمعرفة ما يختص به ويمتاز به غيره، فلا بد أن يكون في القلوب من المعرفة ما تختص به، ويمتاز به عن غيره.

وهذه المعرفة لا تكون بقياس كلي مدلوله معنى كلي، إذ الكلي لا تخصيص فيه، بل قد يحصل عن قياسين، مثل أن يعلم أن كل محدث له محدث، وأن المحدث للمحدثات ليس هو شيئا من هذا العالم، ولا يكون اثنين، فيعلم أنه واحد خارج عن العالم، ومع هذا فإشارة القلوب إلى عينه خارجة عن موجب قياس الكلي.

وهكذا سائر المعلومات لا يمكن أن تعلم بمجرد القياس الكلي غير معينة في الخارج، **وقد بسط الكلام** على هذا في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ١٠/٢٣٤

موضعه.

ولهذا إذا ذكر الله توجهت القلوب إليه سبحانه، لما في الفطرة من معرفته أبلغ مما توجه إلى معين غيره إذا ذكر.

فإذا قيل: الشمس –أو." (١)

"والناس قد تنازعوا في قوله تعالى: ﴿ويسألونك عن الروح﴾ [الإسراء: ٨٥] : هل المراد به روح ابن آدم، أو ملك من الملائكة، أو غير ذلك؟ على قولين مشهورين.

وبتقدير أن يكون المراد روح الإنسان، فالنص لم يخبر بكيفيتها، لأن الإخبار بالكيفية إنما يكون فيما له نظير يماثله، وليست الروح من جنس ما نشهده من الأعيان، فلا يمكن تعريفنا بكيفيتها، وإن كانت لها كيفية في نفسها.

ثم يقال لهذا الذي أحال على ما قالوه في النفس: من المعلوم أن أعظم برهان لهم في أن النفس ليست جسما: قولهم: إن العلم يحل فيها، فلو كانت جسما لا تقسم الحال فيها بانقسامها، فإن الجسم منقسم، والعلم لا ينقسم ولا بعض له.

وقد يفرضون ذلك في العلم بما لا ينقسم، كالعلم بالكليات والمجردات وواجب الوجود.

والعلم بالمعلوم الواحد لا ينقسم، إذ العلم يتبع المعلوم، فإذا لم يكن المعلوم منقسما، لم يكن العلم منقسما، فلم يكن محل العلم منقسما، فلا يكون جسما.

هذا أعظم ما عندهم من البراهين.

وقد اضطرب الناس في جوابه، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

لكن نقول هنا: جوابه من وجوه:

أحدها: أن يقال: قيام العلم بالنفس كقيام الحياة والقدرة والإرادة، والحب والبغض، وسائر الأعراض المشروطة بالحياة. وهم يسلمون أن هذه الصفات تقوم بالجسم، فما كان جوابا عن قيام هذه الصفات بالنفس، كان جوابا عن قيام العلم.." (٢)

"ما أنزل الله والحكم إنما يكون في الأمر والنهي والعلم ببعض معاني الكتب لا ينافي عدم العلم ببعضها وهذا متفق عليه في المعاني فإن المسلمين واليهود والنصارى متفقون على أن في الكتب الإلهية الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له وأنه أرسل إلى الخلق رسلا من البشر وأنه أوجب العدل وحرم الظلم والفواحش والشرك وأمثال ذلك من الشرائع الكلية وأن فيها الوعد بالثواب والوعيد بالعقاب بل هم متفقون على الإيمان باليوم الآخر وقد تنازعوا في بعض معانيها واختلفوا في تفسير ذلك كما اختلفت اليهود والنصارى في المسيح المبشر به النبوات هل هو المسيح بن مريم عليه السلام أو مسيح آخر ينتظر والمسلمون يعلمون أن الصواب في هذا مع النصارى لكن لا يوافقنهم على ما أحدثوا فيه من الإفك والشرك

وكذلك يقال إذا بدل قليل من ألفاظها الخبرية لم يمنع ذلك أن يكون أكثر ألفاظها لم يبدل لا سيما إذا كان في نفس

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٨٠/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ابن تيمية ٢٩٣/١٠

الكتاب ما يدل على المبدل وقد يقال إن ما بدل من ألفاظ التوراة والإنجيل ففي نفس التوراة والإنجيل ما يدل على تبديله فبهذا يحصل الجواب على شبهة عن يقول إنه لم يبدل شيء من ألفاظها فإنهم يقولون إذا كان التبديل قد وقع في ألفاظ التوراة والإنجيل قبل مبعث محمد صلى الله عليه وسلم لم يعلم الحق من الباطل فسقط الاحتجاج بهما ووجوب العمل بهما على أهل الكتاب فلا يذمون حينئذ على ترك اتباعهما والقرآن قد ذمهم على ترك الحكم بما فيها واستشهد بهما في مواضع وجواب ذلك أن ماوقع من التبديل قليل والأكثر لم يبدل والذي لم يبدل فيه ألفاظ صريحة بينة بالمقصود تبين غلط ما خالفها ولها شواهد ونظائر متعددة يصدق بعضها بعضا بخلاف المبدل فإنه ألفاظ قليلة وسائر نصوص الكتب يناقضها وصار هذا بمنزلة كتب الحديث المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه إذا وقع في سنن أبي داود والترمذي أو غيرهما أحاديث قليلة ضعيفة كان في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يبين ضعف تلك بل وكذلك صحيح مسلم فيه ألفاظ قليلة غلط وفي نفس الأحاديث الصحيحة مع القرآن ما يبين غلطها مثل ما روي أن الله خلق التربة يوم السبت وجعل خلق المخلوقات في الأيام السبعة فإن هذا الحديث قد بين أئمة الحديث كيحيى بن معين وعبد الرحمن بن مهدي والبخاري وغيرهم أنه غلط وأنه ليس في كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل صرح البخاري في تاريخه الكبير أنه من كلام كعب الأحبار كما **قد بسط في** موضعه والقرآن يدل على غلط هذا وبين أن الخلق في ستة أيام وثبت في الصحيح أن آخر الخلق كان يوم الجمعة فيكون أول الخلق يوم الأحد وكذلك ما روي أنه صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف بركوعين أو ثلاثة فإن الثابت المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وابن عباس وعبد الله بن عمرو وغيرهم أنه صلى كل ركعة بركوعين ولهذا لم يخرج البخاري إلا ذلك وضعف الشامي والبخاري وأحمد فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما." (١)

"قال الإمام أحمد وكان يقال إنه من أهل حران وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات وكان بحران أئمة هؤلاء الصابئة الفلاسفة بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك ونفي الصفات والأفعال ولهم مصنفات في دعوة الكواكب كما صنفه ثابت بن قرة وأمثاله من الصابئة الفلاسفة أهل حران وكما صنفه أبو معشر البلخي وأمثاله وكان لهم بها هيكل العلة الأولى وهيكل العقل الفعال وهيكل النفس الكلية وهيكل زحل وهيكل المشتري وهيكل المريخ وهيكل الشمس وهيكل الزهرة وهيكل عطارد وهيكل القمر **وقد بسط هذا** في هذا الموضع

الوجه الثاني أنه لو كان المراد بقوله ﴿هذا ربي﴾ أنه رب العالمين لكانت قصة الخليل حجة على نقيض مطلوبهم لأن الكواكب والقمر والشمس ما زال متحركا من حين بزوغه إلى عند أفوله وغروبه وهو جسم متحرك متحيز صغير فلو كان مراده هذا للزم أن يقال إن إبراهيم لم يجعل الحركة والانتقال مانعة من كون المتحرك المنتقل رب العالمين بل ولا كونه صغيرا بقدر الكوكب والشمس والقمر وهذا مع كونه لا يظنه عاقل ممن هو دون إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه فإن جوزوه عليه كان حجة عليهم لا لهم

الوجه الثالث أن الأفول هو المغيب والاحتجاب ليس هو مجرد الحركة والانتقال ولا يقول أحد لا من أهل اللغة ولا من

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/٥٧

أهل التفسير إن الشمس والقمر في حال ميسرهما في السماء إنهما آفلان ولا يقول للكواكب المرئية في السماء في حال ظهورها وجريانها إنها آفلة ولا يقول عاقل لكل من مشى وسافر وطار إنه آفل

الوجه الرابع أن هذا القول الذي قالوه لم يقله أحد من علماء السلف أهل التفسير ولا بد من أهل اللغة بل هو من التفسيرات المبتدعة في الإسلام كما ذكر ذلك عثمان بن سعيد الدارمي وغيره من علماء السنة وبينوا أن هذا من التفسير المبتدع

وبسبب هذا الابتداع أخذ ابن سينا وأمثاله لفظ الأفول بمعنى الإمكان كما قال في إشاراته

قال قوم إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه لكن إذا تذكرت ما." (١)

"عبيد فهو أفضل كفضل السابقين المقربين على الأبرار أصحاب اليمين وكثير ممن يرى هذه العجائب الخارقة يعتقد أنها من كرامات الأولياء وكثير من أهل الكلام والعلم لم يعرفوا الفرق بين الأنبياء والصالحين في الآيات الخارقة وما لأولياء الشيطان من ذلك من السحرة والكهان والكفار من المشركين وأهل الكتاب وأهل البدع والضلال من الداخلين في الإسلام جعلوا الخوارق جنسا واحدا وقالوا كلها يمكن أن تكون معجزة إذا اقترنت بدعوى النبوة والاستدلال بها والتحدي بمثلها

وإذا ادعى النبوة من ليس بنبي من الكفار والسحرة فلا بد أن يسلبه الله ما كان معه من ذلك وأن يقيض له من يعارضه ولو عارض واحد من هؤلاء النبي لأعجزه الله فخاصة المعجزات عندهم مجرد كون المرسل إليهم لا يأتون بمثل ما أتى به النبي كان معتادا للناس قالوا إن عجز الناس عن المعارضة خرق عادة فهذه هي المعجزات عندهم وهم ضاهوا سلفهم من المعتزلة الذين قالوا المعجزات هي خرق العادة لكن أنكروا كرامات الصالحين وأنكروا أن يكون السحر والكهانة من جنس الشعبذة وحيل لم يعلموا أن الشياطين تعين على ذلك وأولئك أثبتوا الكرامات ثم زعموا أن المسلمين أجمعوا على أن هذه لا تكون إلا لرجل صالح أو نبي قالوا فإذا ظهرت على يد رجل كان صالحا بهذا الإجماع وهؤلاء أنفسهم قد ذكروا أنها تكون للسحرة ما هو مثلها وتناقضوا في ذلك كما **قد بسط في** غير هذا الموضع

فصار كثير من الناس لا يعلمون ما للسحرة والكهان وما يفعله الشياطين من العجائب وظنوا أنها لا تكون إلا لرجل صالح فصار من ظهرت هذه له يظن أنها كرامة فيقوى قلبه بأن طريقته هي طريقة الأولياء وكذلك غيرهم يظن فيه ذلك ثم يقولون الولي إذا تولى لا يعترض عليه فمنهم من يراه مخالفا لما علم بالاضطرار من دين الرسول مثل ترك الصلاة المفروضة وأكل الخبائث كالخمر والحشيشة والميتة وغير ذلك وفعل الفواحش والفحش والتفحش في المنطق وظلم الناس وقتل النفس بغير حق والشرك بالله وهو مع ذلك يظن فيه أنه ولي من أولياء الله قد وهبه هذه الكرامات بلا عمل فضلا من الله تعالى ولا يعلمون أن هذه من أعمال الشياطين وأن هذه من أولياء الشياطين يضل به الناس ويغويهم

ودخلت الشياطين في أنواع من ذلك

فتارة يأتون الشخص في النوم يقول أحدهم أنا أبو بكر الصديق وأنا أتوبك لي وأصير شيخك وأنت تتوب الناس لي

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/١١٤

ويلبسه فيصبح وعلى رأسه ما ألبسه فلا يشك أن الصديق هو الذي جاءه ولا يعلم أنه الشيطان وقد جرى مثل هذا لعدد من المشايخ بالعراق والجزيرة والشام وتارة يقص شعره في النوم فيصبح فيجد شعره مقصوصا وتارة يقول أنا الشيخ فلان فلا يشك أن الشيخ نفسه جاءه وقص شعره." (١)

"واحد إذ لم يفرق بين الواحد بالنوع والواحد بالعين فإن انقسام الموجود إلى القديم والمحدث والواجب والممكن والخالق والمخلوق والقائم بنفسه والقائم بغيره كانقسام الكلام إلى الأمر والخبر أو إلى الإنشاء والإخبار أو إلى الأمر والنهي والخبر فمن قال الكلام معنى واحد هو الأمر والخبر فهو كمن قال الوجود واحد هو الخالق والمخلوق أو الواجب والممكن وكما أن حقيقة هذا تؤول إلى تعطيل الخالق فحقيقة هذا تؤول إلى تعطيل كلامه وتكليمه

وهذا حقيقة قول فرعون الذي أنكر الخالق وتكليمه لموسى ولهذا آل الأمر بمحقق هؤلاء إلى تعظيم فرعون وتوليه وتصديقه في قوله ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ بل إلى تعظيمه على موسى وإلى الاستحقار بتكليم الله لموسى كما **قد بسط في** غير هذا الموضع

وأيضا فيقال ما تقول في كلام كل متكلم إذا نقله عنه غيره كما قد ينقل كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والعلماء والشعراء وغيرهم ويسمع من الرواة أو المبلغين أن ذلك المسموع من المبلغ بصوت المبلغ هو كلام المبلغ أو كلام المبلغ عنه

فإن قال كلام المبلغ لزم أن يكون القرآن كلاما لكل من سمع منه فيكون القرآن المسموع كلام ألف ألف قارىء لا كلام الله تعالى وأن يكون قوله إنما الأعمال بالنيات ونظائره كلام كل من رواه لا كلام الرسول وحينئذ فلا فضيلة للقرآن ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ فإنه على قول هؤلاء قول كل منافق قرأه والقرآن يقرأه المؤمن والمنافق كما في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة طعمها طيب وريحها طيب ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة طعمها طيب ولا ريح لها ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن مثل الحنظلة طعمها مر ولا ريح لها وعلى هذا التقدير فلا يكون القرآن قول بشر واحد بل قول ألف ألف بشر وأكثر من ذلك وفساد هذا في العقل والدين واضح

وإن قال كلام المبلغ عنه علم أن الرسول المبلغ للقرآن ليس القرآن كلامه ولكنه كلام الله ولكن لما كان الرسول الملك قد يقال إنه شيطان بين الله أنه تبليغ ملك كريم لا تبليغ شيطان رجيم ولهذا قال ﴿إنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين﴾ إلى قوله ﴿وما هو بقول شيطان رجيم﴾ وبين في هذه الآية أن الرسول البشري الذي صحبناه وسمعناه منه ليس بمجنون وما هو على الغيب بمتهم وذكره باسم الصاحب لما في ذلك." (٢)

"فصل

وقوله تعى لى ﴿كتاب أحكمت آياته ثم فصلت﴾ فقد فصله بعد إحكامه بخلاف من تكلم لم يحكمه وقد يكون في

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/١٤١

(٢) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/١٨٥

الكلام المحكم ما لم يبينه لغيره فهو سبحانه أحكم كتابه ثم فصله وبينه لعباده كما قال ﴿وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين﴾ وقال ﴿ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾ فهو سبحانه بينه وأنزله على عباده بعلم ليس كمن يتكلم بلا علم

وقد ذكر براهين التوحيد والنبوة قبل ذكر الفرق بين أهل الحق والباطل فقال ﴿أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات﴾ إلى قوله ﴿فهل أنتم مسلمون﴾ فلما تحداهم بالإتيان بعشر سور مثله مفتريات هم وجميع من يستطيعون من دونه كان في مضمون تحديه أن هذا لا يقدر أحد على الإتيان بمثله من دون الله كما قال ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا﴾

وحينئذ فعلم أن ذلك من خصائص من أرسله الله وما كان مختصا بنوع فهو دليل عليه فإنه مستلزم له وكل ملزوم دليل على لازمه كآيات الأنبياء كلها فإنها مختصة بجنسهم

وهذا القرآن مختص بجنسهم ومن بين الجنس خاتمهم لا يمكن أن يأتي به غيره وكان ذلك برهانا بينا على أن الله أنزله وأنه نزل بعلم الله هو الذي أخبره بخبره وأمر بما أمر به كما قال ﴿لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه﴾ الآية وثبوت الرسالة ملزوم لثبوت التوحيد وأنه لا إله إلا الله من جهة أن الرسول أخبر بذلك ومن جهة أنه لا يقدر أحد على الإتيان بهذا القرآن إلا الله فإن من العلم ما لا يعلمه إلا الله إلى غير ذلك من وجوه البيان فيه كما **قد بسط ونبه** عليه في غير هذا الموضع ولا سيما هذه السورة فإن فيها." (١)

"على يده وأمثال ذلك فكله مما لم يخبر الله به ولا رسوله وما لم يكن كذلك فإنما هو مأخوذ عن اليهود الذين هم من أعظم الناس كذبا على الأنبياء وقدحا فيهم وكل من نقله من المسلمين فعنهم نقله لم ينقل من ذلك أحد عن نبينا صلى الله عليه وسلم حرفا واحدا

وقوله ﴿وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي﴾ فمن كلام امرأة العزيز كما يدل القرآن على ذلك دلالة بينة لا يرتاب فيها من تدبر القرآن حيث قال تعالى ﴿وقال الملك ائتوني به فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن إن ربي بكيدهن عليم قال ما خطبكن إذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدي كيد الخائنين وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي إن ربي غفور رحيم﴾ فهذا كله كلام امرأة العزيز ويوسف إذ ذاك في السجن لم يحضر بعد إلى الملك ولا سمع كلامه ولا رآه ولكن لما ظهرت براءته في غيبته كما قالت امرأة العزيز ﴿ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب﴾ أي لم أخنه في حال مغيبه عني وإن كنت في حال شهودته راودته فحينئذ ﴿وقال الملك ائتوني به أستخلصه لنفسي فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/٢٢٦

أمين﴾ وقد قال كثير من المفسرين إن هذا من كلام يوسف ومنهم من لم يذكر إلا هذا القول وهو قول في غاية الفساد ولا دليل عليه بل الأدلة تدل على نقيضه **وقد بسط الكلام** على هذه الأمور في غير هذا الموضع." (١)

"الذي في الزجاجة وغيره وهي النور الذي ضرب الله به المثل ومثل القمر فإن الله سماه نورا فقال ﴿جعل الشمس ضياء والقمر نورا﴾ ولاريب أن النار جسم لطيف شفاف وأعراض مثل ما يقع من شعاع الشمس والقمر والنار على الأجسام الصقيلة وغيرها فإن المصباح إذا كان في البيت أضاء جوانب البيت فذلك النور والشعاع الواقع على الجدر والسقف والأرض هو عرض وهو كيفية قائمة بالجسم

وقد يقال ليس الصفة القائمة بالنار والقمر ونحوهما نورا فيكون الاسم على الجوهر تارة وعلى صفة أخرى ولهذا يقال لضوء النهار نور كما قال تعالى ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ ومن هذا تسمية الليل ظلمة والنهار نورا فإنهما عرضان وقد قيل هما جوهران وليس هذا **موضع بسط ذلك** فتبين أن اسم النور يتناول هذين والمعترض ذكر أولا حد العرض وذكر ثانيا حد الجسم فتناقض وكأنه أخذ ذلك من كلامي ولم يهتدوا لوجه الجمع وكذلك اسم الحق يقع على ذات الله تعالى وعلى صفاته القدسية القديمة كقول النبي صلى الله عليه وسلم أنت الحق وقولك الحق والجنة حق والنار حق والنبيون حق ومحمد حق

وأما قول المعترض النور ضد الظلمة وجل الحق أن يكون له ضد فيقال له لم تفهم معنى الضد المنفي عن الله فإن الضد يراد به ما يمنع ثبوت الآخر كما يقال في الأعراض المتضادة مثل السواد والبياض ويقول الناس الضدان لا يجتمعان ويمتنع اجتماع الضدين وهذا التضاد عند كثير من الناس لا يكون إلا في الأعراض وأما الأعيان فلا تضاد فيها فيمتنع عند هذا أن يقال لله ضد أو ليس له ضد ومنهم من يقول يتصور التضاد فيها والله تعالى ليس له ضد يمنع ثبوته ووجوده بلا ريب بل هو القاهر الغالب الذي لا يغلب

وقد يراد بالضد المعارض لأمره وحكمه وإن لم يكن مانعا من وجود ذاته كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره رواه أبو داود وتسمية المخالف لأمره وحكمه ضدا كتسميته عدوا وبهذا الاعتبار فالمعادون المضادون لله كثيرون فأما على التفسير الأول فلا ريب أنه ليس في نفس الأمر مضادا لله لكن المضاد يقع." (٢)

"صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته، وأنه لا يسوغ لمسلم أن يطغى في واحد منهم، أو ينقص من قدره، وأنهم جميعا متفقون إتفاقا يقينياعلى وجوب إتباع ما صح من النصوص وسلم من المعارضة، وأنه لا يجوز تقديم قول أحدهم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد بسط الأسباب التي دعت المجتهد إلى عدم الأخذ بالنص، وإلتمس له العذر. ثم ذكر أن عذر الإمام ليس عذرا للمقلد إن تبين له الحق. كما ذكر حال العامي الجاهل الذي لايستطيع، وأن مذهبه مذهب مفتيه، وأن عليه التقليد ما

---

(١) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/٢٧٣

(٢) دقائق التفسير ابن تيمية ٢/٤٧٦

دام جاهلا وهذا كله للجاهل الذي لا يفرق، وأما من أدرك من العلم شيئا فعليه العمل به، ولا يجوز لأحد التعصب مهما كانت دواعيه.

وهذه الرسالة على صغر حجمها تدل على ورع هذا الإمام، وكمال فقهه في إحترام أقوال العلماء السابقين، وأئمة المذاهب الأربعة. فرحم الله إمرءا عرف قدر هذا الإمام وغيره من أئمة الإسلام، وأنزلهم في المنزلة التي يليقون بها.

وقد سبق لهذه الرسالة أن طبعت عدة مرات، وكان أخرها الطبع البيروتية في الشام بتحقيق الشيخ زهير الشاويش، إلا أن هذه الطبعة مع ما تتميز به من." (١)

"فصل [الرد على من نفى بعض صفات الله تعالى]

فإن قيل: إنما نفينا الرحمة والمحبة والرضا والغضب ونحو ذلك من الصفات لأنه لا يعقل لها حقيقة تليق بالخالق إلا الإرادة فالمحبة والرضا إرادة الإحسان، والغضب إرادة العقاب منه فالفرق بينهما بحسب تعلقاتها لأن هذه في نفسها ليست عدة، قيل: هذا باطل فإن نصوص الكتاب والسنة والإجماع مع الأدلة العقلية تبين الفرق فإن الله سبحانه يقول: إن تكفروا فإن الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يرضه لكم «١» وقال تعالى: إذ يبيتون ما لا يرضى من القول «٢» فبين أنه لا يرضى هذه المحرمات مع أن كل شيء كائن بسببه، وقال تعالى: والله لا يحب الفساد «٣» وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام وبإجماع سلف الأمة قبل حدوث أقوال النفاة من الجهمية ونحوهم أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح، ولا يحب الكفر والفسوق والعصيان، وأنه يرضى هذا ولا يرضى هذا والجميع بمشيئته وقدرته، والذين لم يفرقوا لهم تأويلات؛ تارة يقولون لا يرضاه لعباده المؤمنين فهم يقولون لا يحب الإيمان والعمل الصالح ممن لم يفعله كما لم يرده ممن لم يفعله ويقولون: إنه يحب الكفر والفسوق ممن فعله كما أراده ممن فعله.

وفساد هذا القول مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، مع دلالة الكتاب والسنة وإجماع السلف على فساده، وتأويلهم الثاني قالوا: لا يرضاه دينا كما يقولون لا يريده دينا، ومعناه عندهم أنه لا يريد أن يثيب فاعله إذ جميع الموجودات والأفعال عندهم بالنسبة إليه سواء، لا يحب منها شيئا دون شيء ولا يبغض منها شيئا دون شيء، **وقد بسط الكلام** على فساد هذا القول وتناقضه في مواضع أخر.

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٧.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٠٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٠٥.." (٢)

"أولى، وطائفة قالت: لا نسلم أنه إذا افتقر المخلوق المنفصل إلى خلق أن يفتقر ما يقوم به من الخلق إلى خلق آخر بل يكتفي فيه القدرة والمشيئة فإنكم إذا جوزتم وجود الحادث الذي يباينه بمجرد القدرة والمشيئة فوجود ما لا يباينه

---

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ابن تيمية ص/٦

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٤٦

أولى بالجواز وهؤلاء وغيرهم يمانعونهم في قيام الحوادث به، وطائفة منعت امتناع التسلسل في الآثار والأفعال وقالت: إنما يمتنع في الفاعلين لا في الفعل كما قد بسط في موضع آخر.

[ذكر الأحاديث الدالة على الصفات]

وأما الأحاديث الدالة على هذا الأصل التي في الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها عن النبي صلى الله عليه وسلم فأكثر من أن يحصيها واحد، كقوله في الحديث المتفق على صحته عن زيد بن خالد قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة بالحديبية على أثر سماء كانت من الليل فقال: «أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟ قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي؛ فمن قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فهو مؤمن بي كافر بالكوكب، ومن قال: مطرنا بنوء كذا وكذا فهو كافر بي مؤمن بالكوكب» «١».

وفي الصحيحين في حديث الشفاعة يقول كل من أولي العزم من الرسل مع آدم:

«إن ربي قد غضب اليوم غضبا شديدا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله» «٢».

وقوله في الحديث الصحيح: «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء كجر السلسلة على الصفوان» «٣».

وقوله في الحديث الصحيح: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء ومما أحدث أن لا يتكلموا في الصلاة» «٤».

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٨٤٦ و١٠٣٨ و٤١٤٧ و٧٥٠٣) وفي الأدب المفرد برقم (٩١٠) ومسلم في صحيحه برقم (٧١) وأبو داود في سننه برقم (٣٩١٦) والنسائي في سننه (٣/ ١٦٤ - ١٦٥) وفي سننه الكبرى برقم (١٧٦٠ و١٠٧٦) وأحمد في المسند بالأرقام (١٧٠٣٥ و١٧٠٤٩ و١٧٠٦١) وابن حبان في صحيحه برقم (١٨٨ و٦١٣٢) والبغوي في شرح السنة برقم (١١٦٩) ومالك في الموطأ (١/ ١٩٢) والبيهقي في سننه (٣/ ٣٥٧ و٣٥٨) والحميدي في مسنده برقم (٨١٣) والطبراني في معجمه الكبير بالأرقام (٥٢١٤ - ٥٢١٦) وأبو عوانة في صحيحه (١/ ٢٦ - ٢٧) من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٥٦٥) ومسلم في صحيحه (٣/ ٥١ نووي) وغيرهما من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٩٢٤) والنسائي في سننه برقم (١٢١٩) وأحمد في المسند (١/ ٣٧٧) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

والحديث صححه العلامة الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٨١٧).." [1]

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٨٦

"وقد بسط الكلام على هذا في مواضع غير هذا الموضع كالرد على الغالطين في المنطق وغير ذلك، ثم القياس تارة يعتبر فيه القدر المشترك من غير اعتبار الأولوية، وتارة يعتبر فيه الأولوية فيؤلف على وجه قياس الأولى، وهو إن كان قد يجعل نوعا من قياس الشمول والتمثيل فله خاصة يمتاز بها عن سائر الأنواع وهو أن يكون الحكم المطلوب أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه، وهذا النمط هو الذي كان السلف والأئمة كالإمام أحمد وغيره من السلف يسلكونه من القياس العقلي في أمر الربوبية وهو الذي جاء به القرآن وذلك أن الله سبحانه لا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قياس الشمول الذي تستوي أفراده ولا تحت قياس التمثيل الذي يستوي فيه حكم الأصل والفرع، فإن الله تبارك وتعالى ليس كمثله شيء لا في نفسه المذكورة بأسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله ولكن يسلك في شأنه قياس الأولى كما قال:

ولله المثل الأعلى «١».

فإنه من المعلوم أن كل كمال ونعت ممدوح لنفسه لا نقص فيه يكون لبعض الموجودات المخلوقة المحدثة، فالرب الخالق الصمد القيوم القديم الواجب الوجود بنفسه هو أولى به، وكل نقص وعيب يجب أن ينزه عنه بعض المخلوقات المحدثة الممكنة فالرب القدوس السلام القديم الواجب وجوده بنفسه هو أولى بأن ينزه عنه.

وأما إذا سلك مسلك المشبهين لله بخلقه المشركين به الذين يجعلون له عدلا وندا ومثلا، فيسوون بينه وبين غيره في الأمور كما يفعله أهل الضلال من أهل الفلسفة والكلام من المعتزلة وغيرهم، فإن ذلك يكون قولا باطلا من وجوه، منها: أن تلك القضية الكلية التي تعمه وغيره قد لا يمكنها إثباتها عامة إلا بمجرد قياس التمثيل، وقياس التمثيل إن أفاد اليقين في غير هذا الموضع ففي هذا الموضع قد لا يفيد الظن للعلم بانتفاء الفارق.

ومنها: أنهم إذا حكموا على القدر المشترك الذي هو الحد الأوسط بحكم يتناوله والمخلوقات كانوا بين أمرين إما أن يجعلوه كالمخلوقات، أو يجعلوا المخلوقات مثله فينتقض عليهم طرد الدليل فيبطل.

ومثال ذلك إذا قال الفيلسوف: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وهو واحد فلا يصدر عنه إلا واحد، فإنه يحتاج أن يعلم أولا قوله الواحد لا يصدر عنه

---

(١) سورة النحل، الآية: ٦٠.." (١)

"نفي الصفات وجعل يقرؤه بمكة في أواخر حياة ابن عيينة، فشاع بين علماء أهل مكة ذلك، وقالوا: صنف كتابا في التعطيل فسعوا في عقوبته وحبسه، وذلك قبل أن يتصل بالمأمون ويجري من المحنة ما جرى.

وقول ابن عيينة: ما أشبه هذا الكلام بكلام النصارى هو كما قال كما قد بسط في غير هذا الموضع، فإن عيسى مخلوق، وهم يجعلونه نفس الكلمة لا يجعلونه المخلوق بالكلمة، وأيضا فأئمة نصارى كغشتكين أحد فضلائهم الأكابر يقولون: إن الله ظهر في صورة البشر مترائيا لنا كما ظهر كلامه لموسى في الشجرة فالصوت المسموع هو كلام الله وإن كان

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٩٥

خلقه في غيره وهذا المرئي هو الله وإن كان قد حل في غيره.

قال البخاري: وقال علي بن عاصم: ما الذين قالوا بأن لله ولد أكفر من الذين قالوا إن الله لا يتكلم «١».

قال: وقال علي بن عبد الله يعني ابن المديني: القرآن كلام الله من قال إنه مخلوق فهو كافر لا يصلى خلفه «٢».

قال: وقال أبو الوليد: من قال القرآن مخلوق فهو كافر ومن لم يعقد قلبه على أن القرآن ليس بمخلوق فهو خارج عن الإسلام «٣».

قال: وقال أبو عبيد: نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس فما رأيت قوما أضل في كفرهم منهم، وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم «٤».

قال: وقال معاوية بن عمار: سمعت جعفر بن محمد يقول: القرآن كلام الله ليس بمخلوق «٥».

وهذا باب واسع كبير منتشر في كتب السنة والحديث: فهذا تمام ما قرره في مسألة الكلام.

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد برقم (٢٢).

(٢) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد برقم (٣٢).

(٣) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد برقم (٣٤).

(٤) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد برقم (٣٥).

(٥) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد برقم (١٧).." [1]

"مخصص، قال لكم الدهرية «١»: فأنتم تجوزون الحدوث من غير سبب حادث يقتضي التخصيص ببعض الحوادث دون بعض.

فإن قلتم: القديم يخصص مثلا عن مثل بلا سبب أصلا جوزتم تخصيص أحد المثلين على الآخر بغير مخصص وهذا يفسد عليكم إثبات العلم بالصانع وهو المقصود بطريقكم فسلكتم طريقا لم تحصل المقصود من العرفان، وسلطتم عليكم أهل الضلال والعدوان، كمن أراد أن يغزو بغير طريق شرعي فلا فتح بلادهم ولا حفظ بلاده بل سلطهم حتى صاروا يحاربونه بعد أن كانوا عاجزين عنه.

ولهذا ذم السلف والأئمة أهل الكلام المحدث المخالف للكتاب والسنة «٢» إذ كان فيه من الباطل في الأدلة والأحكام ما أوجب تكذيب بعض ما أخبر به الرسول وتسلط العدو على أهل الإسلام وليس هذا موضع بسط الكلام في هذه الأمور الكبيرة العظيمة، بل نبهنا عليها تنبيها مختصرا بحسب ما يحتمله هذا المقام فإن الكلام في مسألة الكلام حير عقول أكثر الأنام الذين ضعفت معرفتهم واتباعهم لما بعث الله به رسله الكرام، ولهم طرق سمعية في تقريره يطول ذكرها.

وأما الطرق العقلية: فمن وجوه:

أحدها: أن الحي إذا لم يتصف بالكلام لزم اتصافه بضده كالسكوت والخرس وهذه آفة يتنزه الله عنها فتعين اتصافه

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١١٢

بالكلام وهذا المسلك يسلكونه في إثبات كونه سميعا بصيرا أيضا فإنه إذا كان حيا ولم يكن سميعا بصيرا لزم اتصافه بضد ذلك من الصمم والعمى.

الثاني: أن الكلام صفة كمال وهنالك من جعله صفة لا تتعلق بمشيئته واختياره جعله كالعلم والقدرة ومن قال إنه يتعلق بمشيئته وقدرته قال: كونه متكلما يتكلم إذا شاء صفة كمال وقد يقول بطرد ذلك في كونه فاعلا الأفعال الاختيارية القائمة بنفسه، ويجعل هذا كله من صفات الكمال وقد يقول القدرة على ذلك هي صفة الكمال إذ الكمال لا يجوز أن يفارق الذات فإنه لم يزل ولا يزال كاملا مستحقا لجميع صفات الكمال، فالقدرة على كونه يقول م ا شاء ويفعل ما شاء صفة كمال فالقدرة وحدها غير القدرة مع ما يقترن بها من المقدورية، وهذا ينبني على

---

(١) الدهرية هم الذين عطلوا المصنوعات عن صانعها وقالوا ما حكاه الله تعالى عنهم: ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر [سورة الجاثية، الآية: ٢٤].

(٢) وانظر في ذلك كتاب ذم الكلام وأهله للإمام الحافظ أبي إسماعيل الهروي رحمه الله تعالى.." (١)

"أرسطو وشيعته من إثبات مادة في الخارج مغايرة للجسم المحسوس وصفاته وإثبات ماهيات كلية للأعيان مقارنة لأشخاصها في الخارج هو أيضا من باب الخيال حيث اشتبه عليه ما في الذهن بما في الخارج وفرق بين الوجود والماهية في الخارج.

وأصل ذلك أن الماهية في غالب اصطلاحهم اسم لما يتصور في الأذهان والوجود اسم لما يوجد في الأعيان، والفرق بين ما في الذهن وبين ما في الخارج لا ينازع فيه عاقل فهمه، لكنهم بعدها ظنوا أن في الخارج ماهية للشيء الموجود مغايرة للشخص الموجود في الخارج.

وهذا غلط ما في النفس سواء سمي وجودا ذهنيا أو ماهية ذهنية أو غير ذلك هو مغاير لما في الخارج سواء سمي ذلك وجودا أو ماهية أو غير ذلك.

وأما أن يقال أن في الخارج في الجوهر المعين الموجود كالإنسان مثلا جوهرين أحدهما ماهيته والآخر وجوده فهذا باطل كبطلان قولهم أن فيه جوهرين أحدهما مادته والآخر صورته، وكقولهم أنه مركب من الحيوانية والناطقية فإن الحيوانية والناطقية إن أرادوا إنها جوهران وهما الحيوان والناطق فالشخص المعين هو الحيوان وهو الناطق، وليس هنا شخصان أحدهما حيوان والآخر ناطق، وإن أرادوا نفس الحياة والنطق فهذان صفتان قائمتان بالإنسان وصفة الموصوف قائمة به قيام العرض بالجوهر، والجوهر لا يتركب من أعراضه القائمة به، ولا يكون وجود أعراضه سابقا لذاته والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع «١».

والمقصود هنا أن أرسطو وأتباعه وأمثاله من أهل الفلسفة أنكروا على من جوز منهم وجود مادة بلا صورة، فهم مع أصناف أهل الكلام وسائر العقلاء متفقون على امتناع خلو الجسم عن جميع الصفات والأعراض، وإن جوز ذلك الصالحي

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٢٠

ابتداء فلم يجوزه دواما، والجمهور منعوه ابتداء ودواما، وإنما تنازع الناس في استلزامه لجميع أجناس الأعراض فقيل: إنه لا بد أن يقوم به من الأعراض المتضادة واحد منها، وما لا ضد له لا بد أن يقوم به واحد من جنسه، وهذا قول الأشعري ومن اتبعه، وقيل: لا بد أن يقوم به الأكوان وهي الحركة أو السكون والاجتماع والافتراق، ويجوز خلوه عن غيرها وهو قول البصريين من المعتزلة، وقيل: يجوز خلوه عن الأكوان دون الألوان كما يذكر الكعبي وأتباعه من البغداديين منهم وهؤلاء قد يتنازعون في قبول الشيء من الأجسام بكثير من الأعراض، ويتفقون على امتناع خلو الجسم عن العرض وضده بعد قبوله له،

---

(١) **وقد بسط المصنف** رحمه الله الكلام في ذلك في كتابه القيم: درء تعارض العقل والنقل.." (١)

"من عاقل يسمع الخبر عن هؤلاء وعن هؤلاء كما هو موجود في هذا الزمان في الكتب والألسنة، إلا ويحصل له من العلوم الضرورية بأحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم أعظم مما يحصل من العلوم بأحوال ملوك الفرس والروم وعلمائهم وأوليائهم وأعدائهم وهذا بين ولله الحمد.

ولولا أن هذا الجواب إنما كان القصد به الكلام على هذه العقيدة المختصرة لكان البسط لي في هذا الموضع أولى من ذلك، فإن هذه المقامات تحتمل بسطا عظيما لكن نبهنا على مقدمات نافعة فإن أكثر أهل الكلام مقصرون في حجج الاستدلال على تقرير ما يجب تقريره من التوحيد والنبوة تقصيرا كثيرا جدا، كما أنهم كثيرا ما يخطئون فيما يذكرونه من المسائل، ومن لا يعرف الحقائق يظن أن ما ذكروه هو الغاية في أصول الدين، والنهاية في دلائله ومسائله فيورثه ذلك مخالفة الكتاب والسنة بل وصريح العقل في مواضع، ويورثه استضعافا لكثير من أصولهم وشكا فيما ذكروه من أصول الدين استرابة بل قد يروثه ترجيحا لأقوال من يخالف الرسل من متفلسفة وصابئين ومشركين ونحوهم حتى يبقى في الباطن منافقا زنديقا وفي الظاهر متكلما يذب عن النبوات.

ولهذا قال أحمد وغيره ممن قال من السلف: علماء الكلام زنادقة، وما ارتدى أحد بالكلام إلا كان في قلبه غل على أهل الإسلام لأنهم بنوا أمرهم على أصول فاسدة أوقعتهم في الضلال، وليس هذا **موضع بسط هذا**، وقد بسطناه في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن طرق العلم بالرسالة كثيرة جدا متنوعة ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر بأحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم علمنا علما يقينا أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة.

منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أولئك وبقاء العاقبة لهم أخبارا كثيرة في أمور كثيرة هي كلها صادقة لم يقع في شيء منها تخلف ولا غلط بخلاف من يخبر به من ليس متبعا لهم ممن تنزل عليه الشياطين أو يستدل على ذلك بالأحوال الفلكية وغيره.

وهؤلاء لا بد أن يكونوا كثيرا بل الغالب من أخبارهم الكذب وإن صدقوا أحيانا.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٢٤

ومن ذلك: أن ما أحدثه الله تعالى من نصرهم وإهلاك عدوهم إذا عرف الوجه الذي حصل عليه كحصول الغرق لفرعون وقومه بعد أن دخل البحر خلف موسى وقومه كان هذا مما يورث علما ضروريا أن الله تعالى أحدث هذا نصرا." (١)

"منه بيان الدليل الدال على ذلك قد لا يعلم دليلا يدل به غيره إذا لم يكن ذلك الغير شاركه في سبب العلم، وقد لا يمكنه التعبير عن الدليل إذا تصوره، فالدليل الذي يعلم به المناظر شيء، والحجة التي يحتج بها المناظر شيء آخر وكثيرا ما يتفقان كما يفترقان.

وليس هذا **موضع بسط ذلك**، وإنما المقصود التنبيه على تعدد طرق العلم بالنبوة، وغيرها وكلام أكثر الناس في هذا الباب ونحوه على درجات متفاوتة فيحمد كلام الرجل بالنسبة إلى من دونه، وإن كان مذموما بالنسبة إلى من فوقه إذ الإيمان يتفاضل، وكل له من الإيمان بقدر ما حصل له منه.

ولهذا كان أبو حامد مع ما يوجد في كلامه من الرد على الفلاسفة وتكفيره لهم، وتعظيم النبوة وغير ذلك ومع ما يوجد فيه أشياء صحيحة حسنة بل عظيمة القدر نافعة يوجد في بعض كلامه مادة فلسفية وأمور أضيفت إليه توافق أصول الفلاسفة الفاسدة المخالفة للنبوة بل المخالفة لصريح العقل حتى تكلم فيه جماعات من علماء خراسان والعراق والمغرب كرفيقه أبي إسحاق المرغيناني وأبي الوفاء بن عقيل والقشيري والطرطوشي «١» وابن رشد «٢» والمازري «٣» وجماعات من الأولين حتى ذكر ذلك الشيخ أبو عمرو بن الصلاح فيما جمعه من طبقات أصحاب

---

(١) هو الإمام العلامة القدوة الزاهد شيخ المالكية أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري الأندلسي الطرطوشي الفقيه عالم الإسكندرية ولد سنة إحدى وخمسين وأربعمائة، كان إماما عالما زاهدا ورعا، دينا متواضعا متقشفا متقللا من الدنيا، راضيا باليسير رحمه الله تعالى توفي سنة عشرين وخمسمائة.

انظر ترجمته في السير (١٩/ ٤٩٠) والعبر (٤/ ٤٨) وشذرات الذهب (٤/ ٦٢) والأنساب (٨/ ٢٣٥) ومرآة الجنان (٣/ ٢٢٥ - ٢٢٧).

(٢) هو الإمام العلامة شيخ المالكية قاضي الجماعة بقرطبة أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي كان فقيها عالما حافظا للفقه مقدما فيه على جميع أهل عصره عارفا بالفتوى بصيرا بأقوال أئمة المالكية، ناقدا في علم الفرائض والأصول من أهل الرئاسة في العلم والبراعة والفهم مع الدين والفضل والوقار والحلم والسمت الحسن والهدي الصالح.

عاش سبعين سنة وتوفي في سنة عشرين وخمسمائة.

انظر ترجمته في السير (١٩/ ٥٠١) وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٧١) وشذرات الذهب (٤/ ٦٢) والعبر (٤/ ٤٧).

(٣) هو الشيخ الإمام العلامة البحر المتفنن أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري المالكي، ولد بمدينة المهدية من إفريقية وبها مات في ربيع الأول سنة ست وثلاثين وخمسمائة وله ثلاث وثمانون سنة.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٥٥

انظر ترجمته في السير (٢٠/ ١٠٤) ووفيات الأعيان (٤/ ٢٨٥) والعبر (٤/ ١٠٠، ٢٠١) والنجوم الزاهرة (٥/ ٢٦٩) وشذرات الذهب (٤/ ١١٤).." (١)

"البدعية، غير عارفين بالحقائق الدينية الشرعية ولا سالكين مسلك أولياء الله الذين هم بعد الأنبياء خير البرية فهم في نهاية تحقيقهم يسقطون الأمر والنهي والطاعة والعبادة مشاقين للرسول، متبعين غير سبيل المؤمنين، ويفارقون سبيل أولياء الله المتقين إلى سبيل أولياء الشياطين، ثم يقولون بالحلول والاتحاد، وهو غاية الكفر ونهاية الإلحاد، ولهذا في كلام العارفين كأبي القاسم الجنيد وأمثاله من بيان أن التوحيد هو إفراد الحدوث عن القدم ونحو ذلك.

ومن بيان وجوب اتباع الأمر والنهي ولزوم العبادة إلى الموت ما يبين به أن أولئك السادة المهتدين حذروا من طريق هؤلاء الملحدين، ولهذا نجد هؤلاء كابن عربي وابن سبعين وأمثالهما يردون على مثل الجنيد وأمثاله من أئمة المشايخ ويدعون أنهم ظفروا في التحقيق بنهاية الرسوخ وإنما ظفروا بتحقيق الإلحاد، والدخول في الحلول والاتحاد، وما زال شيوخ الصوفية المؤمنون يحذرون من مثل هؤلاء الملبسين كما حذر أئمة الفقهاء من سبيل أهل البدعة والنفاق من أهل الفلسفة والكلام ونحوهم، حتى ذكر ذلك أبو نعيم «١» الحافظ في أول حلية الأولياء، وأبو القاسم القشيري في رسالته، دع من هو أجل منهما وأعلم منهما بطريق الصوفية وأقل غلطا وأبعد عن الاعتماد على المنقولات الضعيفة والمنقولات المبتدعة، قال أبو نعيم في أول الحلية:

أما بعد أحسن الله تعالى توفيقك فقد استعنت بالله عز وجل وأجبتك إلى ما أبغيت من جمع كتاب يتضمن أسامي جماعة وبعض أحاديثهم وكلامهم من أعلام المحققين من المتصوفة وأئمتهم وترتيب طبقاتهم من النساك ومحجتهم، من قرن الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم ممن عرف الأدلة والحقائق وباشر الأحوال والطرائق وساكن الرياض والحدائق، وفارق العوارض والعلائق، وتبرأ من المنقطعين والمتعمقين، ومن أهل الدعاوى المسوفين، ومن الكسالى والمثبطين، المتشبهين بهم في اللباس والمقال، والمخالفين لهم في العقيدة والفعال، وذلك لما بلغك **من بسط ألسنتنا** وألسنة أهل الفقه والأثر في كل الأقطار والأمصار، في المنتسبين إليهم من الفسقة الفجار، والمباحية والحلولية الكفار، وليس ما حل

(١) هو الإمام الحافظ الثقة العلامة أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران أبو نعيم المهراني الأصبهاني صاحب التصانيف. ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي في العشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة وله أربع وتسعون سنة.

انظر ترجمته في السير (١٧/ ٤٥٣) وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢) والعبر (٣/ ١٧٠) والبداية والنهاية (١٢/ ٤٥) ولسان الميزان (١/ ٢٠١).." (٢)

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٨٤

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/١٨٩

"ولا مجانبه، ولا داخل فيه ولا خارج عنه، ثم قالوا: أيضا لا يجوز أن يشاء خلاف ما أمر به ولا أن يخلق أفعال عباده ولا يقدر أن يهدي ضلالا ولا يضل مهتديا، لأنه لو كان قادرا على ذلك وقد أمر به ولم يعن عليه لكان قبيحا منه، فركبوا عن هذا الأصل التكذيب بالصفات والتكذيب بالقدر وسموا أنفسهم أهل التوحيد والعدل وسموا من أثبت الصفات من سلف الأمة وأئمتها مشبهة ومجسمة ومجبرة وحشوية وجعلوا مالكا والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وغيرهم من هؤلاء الحشوية إلى أمثال هذه الأمور التي بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع، وأصل ضلالهم في القدر أنهم شبهوا المخلوق بالخالق سبحانه فهم مشبهة الأفعال.

وأما أصل ضلالهم في الصفات فظنهم أن الموصوف الذي تقوم به الصفات لا يكون إلا محدثا. وقولهم من أبطل الباطل فإنهم يسلمون أن الله حي عليم قدير، ومن المعلوم أن حيا بلا حياة وعليما بلا علم وقديرا بلا قدرة مثل متحرك بلا حركة وأبيض بلا بياض وأسود بلا سواد وطويل بلا طول وقصير بلا قصر ونحو ذلك من الأسماء المشتقة التي يدعي فيها نفي المعاني المشتقة منه وهذا مكابرة للعقل والشرع واللغة.

الثاني: أنه أيضا من المعلوم أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لا غيره فإذا خلق سبحانه كلاما في محل وجب أن يكون ذلك المحل هو المتكلم به فتكون الشجرة هي القائلة لموسى: إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني «١» ويكون كل ما أنطقه الله تعالى من المخلوقات كلامه كلاما لله تعالى، وبسط هذا له موضع غير هذا.

والمقصود هنا: ما يتعلق بتقرير النبوة وقد يقال يمكن تقرير كونه سبحانه منزها عن تأييد الكذاب بالمعجزة من غير بناء على أصل المعتزلة بما علم من حكمة الله تعالى في مخلوقاته ورحمته ببريته وسنته في عباده. فإن ذلك دليل على أنه لا يؤيد كذابا بمعجزة لا معارض لها.

ويمكن بسط هذه الطريقة وتقريرها بما ليس هذا موضعه في أنه كما علم بما في مصنوعاته من الإحكام والإتقان أنه عالم، وبما أن فيها من التخصيص أنه مريد فيعلم بما فيها من النفع للخلائق أنه رحيم، وبما فيها من الغايات المحمودة أنه حكيم.

---

(١) سورة طه، الآية: ١٤.." (١)

"فصل [مسألة التحسين والتقبيح العقليين]

وهذه الطريق لم يسلكها أبو الحسن الأشعري وأصحابه ومن وافقه من علماء المذهب كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وابن الزغواني والأستاذ أبي المعالي وصاحبه الأنصاري، والشهرستاني وأمثالهم وأبي الوليد الباجي والمازري ونحوهم بناء على أنهم لا يرون تنزيه الرب سبحانه عن فعل من الأفعال لأنهم قد علموا أن له أن يفعل ما يشاء وهم لا يقولون بالتحسين والتقبيح العقليين حتى يقولوا إن الفعل الفلاني قبيح وهو منزه عن فعل القبيح بل عندهم أن الظلم غير مقدور إذ الظلم التصرف في ملك غيره فمهما فعل كان تصرفا في ملكه فلم يكن ظلما، بل يقولون إنه يجوز أن يأمر بكل شيء وينهى

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٢١٢

عن كل شيء ولا يجعلون للأفعال صفات باعتبارها يكون الحسن والقبح، وانتهى ما أثبتوه من الصفات بالعقل إلى أنه حي عليم قدير مريد، وأثبتوا مع ذلك أنه سميع بصير متكلم. فأما الرحمة والحكمة ونحو ذلك فلم يثبتوها بالعقل بل قد ينفون الحكمة التي هي الغايات والمقاصد في أفعاله ويمنعون أن يفعل شيئا لأجل شيء كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

فإن المقصود هنا: التنبيه على طرق الناس في النبوة والكلام بحسب العدل والإنصاف لا بسط الكلام في كل ما تنازعوا فيه.

ومسألة التحسين والتقبيح العقليين هي كما تنازع فيها عامة الطوائف، فقال بكل من القولين طوائف من المالكية والشافعية والحنبلية، ومن قال بالإثبات من الحنبلية: أبو الحسن التميمي وأبو الخطاب، ومن قال بالنفي: أبو عبد الله بن حامد وصاحبه القاضي أبو يعلى وأكثر أصحابه.

ومسألة حكم الأعيان قبل ورود الشرع هي في الحقيقة من فروعها، وقد قال فيها بالحظر أو الإباحة أعيان من هذه الطوائف، وأما الحنفية فالغالب عليهم القول بالتحسين والتقبيح العقليين، وذكروا ذلك نصا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأهل الحديث فيها أيضا على قولين ومن قال بالإثبات أبو النصر السجزي وصاحبه الشيخ أبو القاسم سعيد بن علي الزنجاني، فأما ما اختصت به القدرية فهذا لا." (١)

"فإذا قيل: علم زيد، ونزول زيد، واستواء زيد، ونحو ذلك، لم يدل هذا إلا على ما يختص به زيد من علم ونزول واستواء ونحو ذلك، لم يدل على ما يشركه فيه غيره. لكن لما علمنا أن زيدا نظير عمرو، وعلمنا أن علمه نظير علمه، ونزوله نظير نزوله، واستواءه نظير استوائه، فهذا علمناه من جهة القياس والمعقول والاعتبار، لا من جهة دلالة اللفظ، فإذا كان هذا في صفات المخلوق؛ فذلك في الخالق أولى.

فإذا قيل: علم الله وكلام الله ونزوله واستواؤه ووجوده وحياته ونحو ذلك، لم يدل ذلك على ما يشركه فيه أحد من المخلوقين بطريق الأولى، ولم يدل ذلك على مماثلة الغير له في ذلك كما دل في زيد وعمرو؛ لأنا هناك علمنا التماثل من جهة الاعتبار والقياس لكون زيد مثل عمرو، وهنا نعلم أن الله لا مثل له ولا كفو ولا ند، فلا يجوز أن نفهم من ذلك أن علمه مثل علم غيره، ولا كلامه مثل كلام غيره، ولا استواءه مثل استواء غيره، ولا نزوله مثل نزول غيره، ولا حياته مثل حياة غيره.

ولهذا كان مذهب السلف والأئمة إثبات الصفات، ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات. فالله ـ تعالى ـ موصوف بصفات الكمال الذي لا نقص فيه، منزه عن صفات النقص مطلقا، ومنزه عن أن يماثله غيره في صفات كماله، فهذان المعنيان جمعا التنزيه، وقد دل عليهما قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾ [الإخلاص: ١، ٢] . فالاسم [الصمد] يتضمن صفات الكمال، والاسم [الأحد] يتضمن نفي المثل كما قد بسط الكلام على ذلك في تفسير هذه السورة.

فالقول في صفاته كالقول في ذاته، والله ـ تعالى ـ ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، لكن يفهم

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ابن تيمية ص/٢١٦

من ذلك أن نسبة هذه الصفة إلى موصوفها كنسبة هذه الصفة إلى موصوفها. فعلم الله وكلامه ونزوله واستواؤه، هو كما يناسب ذاته ويليق بها، كما أن صفة العبد هي كما تناسب ذاته وتليق بها، ونسبة صفاته إلى ذاته كنسبة صفات العبد إلى ذاته؛." (١)

"يعلى وجمهور الحنفية والحنبلية وأئمة المالكية والشافعية، وهو الذي ذكره البغوي في [شرح السنة] عن أهل السنة، وذكره البخاري إجماع العلماء، **كما بسط ذلك** في مواضع أخر.

والأصل الثاني: نفيهم أن تقوم به أمور تتعلق بقدرته ومشيئته، ويسمون ذلك: [حلول الحوادث] فلما كانوا نفاة لهذا، امتنع عندهم أن يقوم به فعل اختياري، يحصل بقدرته ومشيئته، لا لازم ولا متعد، لا نزول ولا مجيء، ولا استواء ولا إتيان، ولا خلق، ولا إحياء، ولا إماتة، ولا غير ذلك. فلهذا فسروا قول السلف بالنزول بأنه يفعل ما يشاء، على أن مرادهم حصول مخلوق منفصل، لكن كلام السلف صريح في أنهم لم يريدوا ذلك، وإنما أرادوا الفعل الاختياري الذي يقوم به.

والفضيل بن عياض ـ رحمه الله ـ لم يرد أنه يخلو منه العرش، بل أراد مخالفة الجهمية؛ فإن قوله: [يفعل ما يشاء] لا يتضمن أنه لابد أن يكون تحت العرش بل كلامه من جنس كلام أمثاله من السلف، كالأوزاعي، وحماد بن زيد، وغيرهما.

ومنهم من أنكر ما روى عن أحمد في رسالته إلى مسدد، وقال: راويها عن أحمد مجهول، لا يعرف في أصحاب أحمد من اسمه أحمد بن محمد البردعي.

وأهل الحديث في هذا على ثلاثة أقوال:

منهم من ينكر أن يقال: يخلو أو لا يخلو، كما يقول ذلك الحافظ عبد الغني المقدسي وغيره.

ومنهم من يقول: بل يخلو منه العرش، وقد صنف أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن محمد بن منده مصنفا في الإنكار على من قال: لا يخلو منه العرش، وسماه: [الرد على من زعم أن الله في كل مكان، وعلى من زعم أن الله ليس له مكان، وعلى من تأول النزول على غير النزول] .

وذكر أنه سئل عن حديث أخرجه أبو سعيد النقاش في." (٢)

"رأسه وقال لي: ويلك يا إسحاق، ما يقول هؤلاء؟ قال: قلت: لا أدري، قال: تزعم أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ ينزل إلى السماء الدنيا في كل ليلة ويخلو منه العرش؟ فقلت: أيها الأمير، لست أنا قلته، قاله النبي صلى الله عليه وسلم: ثنا أبو بكر بن عياش، عن إسحاق، عن الأغر بن مسلم أنه قال: أشهد على أبي هريرة وأبي سعيد أنهما شهدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ينزل الله إلى سماء الدنيا في كل ليلة فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له " ولكن مرهم يناظروني. قال فلما ذكرت له النبي صلى الله عليه وسلم، سكن غضبه، وقال لي اجلس، فجلست. فقلت: مرهم أيها الأمير يناظروني. قال: ناظروه، قال: فقلت لهم: يستطيع أن ينزل ولا يخلو منه العرش أم لا يستطيع؟ قال: فسكتوا وأطرقوا رؤوسهم. فقلت: أيها الأمير، مرهم يجيبوا، فسكتوا. فقال: ويحك يا

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٠

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٤٣

إسحاق، ماذا سألتهم؟ قال: قلت: أيها الأمير! قل لهم يستطيع أن ينزل؛ ولا يخلو منه العرش أم لا؟ قال: فإيش هذا؟ قلت: إن زعموا أنه لا يستطيع أن ينزل إلا أن يخلو منه العرش، فقد زعموا أن الله عاجز مثلي ومثلهم، وقد كفروا. وإن زعموا أنه يستطيع أن ينزل ولا يخلو منه العرش، فهو ينزل إلى السماء الدنيا كيف يشاء، ولا يخلو منه المكان.

قال عبد الرحمن: والصحيح مما جرى بين إسحاق وعبد الله بن طاهر ما أخبرنا أبي: ثنا أبو عثمان عمرو بن عبد الله البصري، ثنا محمد بن حاتم، سمعت إسحاق بن إبراهيم بن مخلد يقول: قال لي عبد الله بن طاهر: يا أبا يعقوب، هذه الأحاديث التي تروونها في النزول - يعني وغير ذلك - ما هي؟ قلت: أيها الأمير، هذه أحاديث جاءت مجيء الأحكام والحلال والحرام، ونقلها العلماء، فلا يجوز أن ترد، هي كما جاءت بلا كيف، فقال عبد الله: صدقت، ما كنت أعرف وجوهها إلى الآن.

قال عبد الرحمن: ولا يخلو منه المكان كيفية تهدم النزول، وتبطل قول من يقول: هي كما جاءت بلا كيف، فيقال: بل مخاطبة إسحاق لعبد الله بن طاهر كان فيها زيادة على هذه الرواية كما ثبت ذلك في غير هذه الرواية؛ ولكن هذه المخاطبات والمناظرات ينقل منها هذا ما لا ينقل غيره، كما نقلوا في مناظرة أحمد بن حنبل وغيره، هذا ينقل ما لا ينقله هذا، كما نقل صالح وعبد الله والمروزي وغيرهم وكلهم ثقات، **وإسحاق بسط الكلام** مع ابن طاهر.." (١)

"قالوا: الاستواء فعل فعله في العرش كان به مستويا، وهذا قول أبي الحسن بن الزاغوني.

وهؤلاء يدعون أنهم وافقوا السلف، وليس الأمر كذلك، كما **قد بسط في** موضعه.

وكذلك ذكرت هذه رواية عن مالك، رويت من طريق كاتبه حبيب بنأبي حبيب، لكن هذا كذاب باتفاق أهل العلم بالنقل، لا يقبل أحد منهم نقله عن مالك، ورويت من طريق أخرى ذكرها ابن عبد البر، وفي إسنادها من لا نعرفه.

واختلف أصحاب أحمد وغيرهم - من المنتسبين إلى السنة والحديث - في النزول والإتيان، والمجيء وغير ذلك: هل يقال: إنه بحركة وانتقال؟ أم يقال بغير حركة وانتقال؟ أم يمسك عن الإثبات والنفي؟ على ثلاثة أقوال، ذكرها القاضي أبو يعلى في كتاب [اختلاف الروايتين والوجهين] :

فالأول: قول أبي عبد الله بن حامد وغيره.

والثاني: قول أبي الحسن التميمي وأهل بيته.

والثالث: قول أبي عبد الله بن بطة وغيره.

ثم هؤلاء فيهم من يقف عن إثبات اللفظ مع الموافقة على المعنى، وهو قول كثير منهم، كما ذكر ذلك أبو عمر بن عبد الرحمن وغيره.

ومنهم من يمسك عن إثبات المعنى مع اللفظ، وهم في المعنى منهم من يتصوره مجملا، ومنهم من يتصوره مفصلا؛ إما مع الإصابة، وإما مع الخطأ.

والذين أثبتوا هذه رواية عن أحمد هم، وغيرهم - ممن ينتسب إلى السنة والحديث - لهم في تأويل ذلك قولان:

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٤٩

أحدهما: أن المراد به إثبات أمره ومجيء أمره.

والثاني: أن المراد بذلك عمده وقصده. وهكذا تأول هؤلاء قوله تعالى: ﴿ثم استوى إلى السماء وهي دخان﴾ [فصلت: ١١] قالوا: قصد وعمد.

وهذا تأويل طائفة من أهل العربية، منهم أبو محمد عبد الله بن قتيبة، ذكر في كتاب [مختلف الحديث] له، الذي رد فيه على أهل الكلام، الذين يطعنون في الحديث، فقال: قالوا: حديث في التشبيه يكذبه القرآن والإجماع. قالوا: رويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ينزل الله ـ تبارك وتعالى ـ إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر، فيقول: هل من داع." (١)

"وفي كتب التفسير المسندة قطعة كبيرة من ذلك، مثل تفسير عبد الرزاق، وعبد بن حميد، ودحيم وسنيد، وابن جرير الطبري، وأبي بكر بن المنذر، وتفسير عبد الرحمن ابن أبي حاتم، وغير ذلك من كتب التفسير، التي ينقل فيها ألفاظ الصحابة والتابعين، في معاني القرآن بالأسانيد المعروفة.

فإن معرفة مراد الرسول ومراد الصحابة هو أصل العلم، وينبوع الهدى، وإلا فكثير ممن يذكر مذهب السلف ويحكيه لا يكون له خبرة بشيء من هذا الباب، كما يظنون أن مذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها. أنه لا يفهم أحد معانيها؛ لا الرسول ولا غيره، ويظنون أن هذا معنى قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ [آل عمران: ٧] مع نصرهم للوقف على ذلك؛ فيجعلون مضمون مذهب السلف أن الرسول بلغ قرآنا لا يفهم معناه، بل تكلم بأحاديث الصفات وهو لا يفهم معناها، وأن جبريل كذلك، وأن الصحابة والتابعين كذلك.

وهذا ضلال عظيم، وهو أحد أنواع الضلال في كلام الله والرسول صلى الله عليه وسلم، ظن أهل التخييل، وظن أهل التحريف والتبديل، وظن أهل التجهيل. وهذا **مما بسط الكلام** عليه في مواضع، والله يهدينا وسائر إخواننا إلى صراطه المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

والمقصود هنا الكلام على من يقول: ينزل ولا يخلو منه العرش، وإن أهل الحديث في هذا على ثلاثة أقوال:

منهم من ينكر أن يقال: يخلو، أو لا يخلو، كما يقول ذلك الحافظ عبد الغني وغيره.

ومنهم من يقول: بل يخلو منه العرش، وقد صنف عبد الرحمن بن منده مصنفا في الإنكار على من قال: لا يخلو من العرش، أو لا يخلو منه العرش ـ كما تقدم بعض كلامه.

وكثير من أهل الحديث يتوقف عن أن يقول: يخلو أو لا يخلو. وجمهورهم على أنه لا يخلو منه العرش. وكثير منهم يتوقف عن أن يقال: يخلو أو لا يخلو؛ لشكهم في ذلك، وأنهم لم يتبين لهم جواب أحد الأمرين، وإما مع كون الواحد منهم قد ترجح عنده أحد الأمرين." (٢)

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٥٨

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٦٥

"لكن يمسك في ذلك؛ لكونه ليس في الحديث ولما يخاف من الإنكار عليه. وأما الجزم بخلو العرش فلم يبلغنا إلا عن طائفة قليلة منهم.

والقول الثالث ـ وهو الصواب وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها ـ: إنه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه. وكذلك يوم القيامة كما جاء به الكتاب والسنة، وليس نزوله كنزول أجسام بني آدم من السطح إلى الأرض، بحيث يبقى السقف فوقهم، بل الله منزه عن ذلك، وسنتكلم عليه إن شاء الله، وهذه المسألة تحتاج إلى بسط.

وأما قول النافي: إنما ينزل أمره ورحمته، فهذا غلط لوجوه، وقد تقدم التنبيه على ذلك على تقدير كون النفاة من المثبتة للعلو. وأما إذا كان من النفاة للعلو والنزول جميعا، فيجاب أيضا بوجوه:

أحدها: أن الأمر والرحمة إما أن يراد بها أعيان قائمة بنفسها كالملائكة، وإما أن يراد بها صفات وأعراض. فإن أريد الأول، فالملائكة تنزل إلى الأرض في كل وقت، وهذا خص النزول بجوف الليل، وجعل منتهاه سماء الدنيا، والملائكة لا يختص نزولهم لا بهذا الزمان ولا بهذا المكان. وإن أريد صفات وأعراض مثل ما يحصل في قلوب العابدين في وقت السحر من الرقة والتضرع وحلاوة العبادة ونحو ذلك، فهذا حاصل في الأرض ليس منتهاه السماء الدنيا.

الثاني: أن في الحديث الصحيح: أنه ينزل إلى السماء الدنيا ثم يقول: " لا أسأل عن عبادي غيري "، ومعلوم أن هذا كلام الله الذي لا يقوله غيره.

الثالث: أنه قال: " ينزل إلى السماء الدنيا، فيقول: من ذا الذي يدعوني فأستجيب." (١)

"ذراعا، ومن تقرب إلى ذراعا تقربت إليه باعا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة".

وقربه من العباد بتقربهم إليه مما يقر به جميع من يقول: إنه فوق العرش، سواء قالوا مع ذلك: إنه تقوم به الأفعال الاختيارية أو لم يقولوا.

وأما من ينكر ذلك:

فمنهم من يفسر قرب العباد بكونهم يقاربونه ويشابهونه من بعض الوجوه فيكونون قريبين منه، وهذا تفسير أبي حامد والمتفلسفة؛ فإنهم يقولون: الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة.

ومنهم من يفسر قربهم بطاعتهم، ويفسر قربه بإثابته. وهذا تفسير جمهور الجهمية؛ فإنهم ليس عندهم قرب ولا تقريب أصلا.

ومما يدخل في معاني القرب ـ وليس في الطوائف من ينكره ـ قرب المعروف والمعبود إلى قلوب العارفين العابدين؛ فإن كل من أحب شيئا فإنه لابد أن يعرفه ويقرب من قلبه، والذي يبغضه يبعد من قلبه. لكن هذا ليس المراد به أن ذاته نفسها تحل في قلوب العارفين العابدين، وإنما في القلوب معرفته وعبادته ومحبته، والإيمان به؛ ولكن العلم يطابق المعلوم.

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/٦٦

وهذا الإيمان الذي في القلوب هو [المثل الأعلى] الذي له في السموات والأرض، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ [الزخرف: ٨٤] ، وقوله: ﴿وهو الله في السماوات وفي الأرض﴾ [الأنعام: ٣] .
وقد غلط في هذه الآية طائفة من الصوفية والفلاسفة وغيرهم، فجعلوه حلول الذات واتحادها بالعابد والعارف، من جنس قول النصارى في المسيح، وهو قول باطل، كما **قد بسط في**." (١)
"وإنما ذكرنا هذا؛ لأنه قد يقال: إن هذا [النزول، والدعاء] إنما هو لعباده المؤمنين الذين يعبدونه ويسألونه ويستغفرونه؛ كما أن [نزول عشيةعرفة] إنما هو لعباده المؤمنين الذين يحجون إليه، وكما أن رمضان إذا دخل فتحت أبواب الجنة لعباده المؤمنين الذين يصومون رمضان، وعنهم تغلق أبواب النار، وتصفد [أي: توثق وتقيد] . شياطينهم، وأما الكفار الذين يستحلون إفطار شهر رمضان ولا يرون له حرمة ومزية فلا تفتح لهم فيه أبواب الجنة ولا تغلق عنهم فيه أبواب النار، ولا تصفد شياطينهم.
وليس المقصود **هنا بسط هذا** المعنى، بل المقصود أن النزول إن كان خاصا بالمؤمنين، فهم ـ ولله الحمد ـ من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب، وإن كان عاما؛ فهو أبلغ، فعلى كل تقدير لابد أن يدوم النزول الإلهي على أهل كل بلد مقدار سدس الزمان أو أكثر. فإنه إذا قيل: ليل صيفهم قصير، قيل: وليل شتائهم طويل، فيعادل هذا هذا، وما نقص من ليل صيفهم زيد في ليل شتائهم؛ ولهذا جاء في الأثر: (الشتاء ربيع المؤمن؛ يصوم نهاره، ويقوم ليله) .
وإذا كان كذلك، فلو كان النزول كما يتخيله بعض الجهال من أنه يصير تحت السموات وفوق السماء الدنيا وتحت العرش مقدار ثلث الليل على كل بلد، لم يكن اللازم أنه لا يزال تحت العرش وتحت السموات فقط؛ فإن هذا إنما يكون وحده هو اللازم إذا كان كل سدس من المعمور لهم كلهم ثلث واحد، وكان المجموع ستة أثلاث، فإذا قدر بقاؤه على هؤلاء مقدار ثلث، ثم على هؤلاء الآخرين مقدار ثلث، لزم ألا يزال تحت." (٢)
"العرش﴾ [الفرقان: ٥٩] ، ﴿وهو معكم أين ما كنتم﴾ [الحديد: ٤] غير متصل بالخلق ولا مفارق، وغير مماس للكون ولا متباعد، بل منفرد بنفسه، متوحد بوصفه، لا يزدوج إلى شيء، ولا يقترن به شيء، أقرب من كل شيء بقرب هو وصفه، وهو محيط بكل شيء بحيطة هى نعته، وهو مع كل شيء، وفوق كل شيء، وأمام كل شيء، ووراء كل شيء؛ بعلوه ودنوه، وهو قربه، فهو وراء الحول الذي هو وراء حملة العرش، وهو أقرب من حبل الوريد الذي هو الروح، وهو مع ذلك فوق كل شيء وهو محيط بكل شيء، وليس هو تعالى في هذا مكانا لشيء ولا مكانا له شيء، وليس كمثله في كل هذا شيء، لا شريك له في ملكه ولا معين له في خلقه، ولا نظير له في عباده، ولا شبيه له في إيجاده، وهو أول في آخريته بأولية هى صفته، وآخر في أوليته بآخرية هى نعته، وباطن في ظهوره بباطنية هى قربه، وظاهر في باطنيته بظهور هو علوه، لم يزل كذلك أولا، ولا يزال كذلك آخرا، ولم يزل كذلك باطنا، ولا يزال كذلك ظاهرا.
إلى أن قال: هو على عرشه بإخباره لنفسه؛ فالعرش حد خلقه الأعلى وهو غير محدود بعرشه؛ والعرش محتاج إلى مكان،

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٠٤
(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١١١

والرب ـ عز وجل ـ غير محتاج إليه؛ كما قال تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] الرحمن اسم، والاستواءنعته، متصل بذاته والعرش خلقه منفصل عن صفاته، ليس بمضطر إلى مكان يسعه ولا حامل يحمله.

إلى أن قال: وهو لا يسعه غير مشيئته، ولا يظهر إلا في أنوار صفته، ولا يوجد إلا في سعة البسطة. فإذا قبض أخفي ما أبدى، **وإذا بسط أعاد** ما أخفي. وكذلك جعله في كل رسم كون، وفعله بكل اسم مكان، ومما جل فظهر ومما دق فاستتر، لا يسعه غير مشيئته بقربه، ولا يعرف إلا بشهوده، ولا يرى إلا بنوره، هذا لأوليائه اليوم بالغيب في القلوب، ولهم ذلك عند المشاهدة بالأبصار، ولا يعرف إلا بمشيئته، إن شاء وسعه أدنى شيء، وإن لم يشأ لم يسعه كل شيء، إن أراد عرفه كل شيء ، وإن لم يرد لم يعرفه شيء، إن." (١)

"عبد الله بن موسى صاحب عبادة، ثنا معدان ـ قال ابن المبارك: إن كان أحد بخراسان من الأبدال فمعدان ـ قال: سألت سفيان الثوري عن قوله: ﴿وهو معكم أين ما كنتم﴾ [الحديد: ٤] ؛ قال: علمه.

وقال حنبل بن إسحاق في كتاب [السنة] : قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: ما معنى قوله تعالى: ﴿وهو معكم أين ما كنتم﴾ و ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إلا هو معهم أين ما كانوا﴾ [المجادلة: ٧] قال: علمه، عالم الغيب والشهادة محيط بكل شيء، شاهد. علام الغيوب، يعلم الغيب، ربنا على العرش بلا حد ولا صفة، وسع كرسيه السموات والأرض.

وقد بسط الإمام أحمد الكلام على معنى المعية في [الرد على الجهمية] . ولفظ المعية في كتاب الله جاء عاما كما في هاتين الآيتين، وجاء خاصا كما في قوله: ﴿إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾ [النحل: ١٢٨] وقوله: ﴿قال لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى﴾ [طه: ٤٦] وقوله: ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾ [التوبة: ٤٠] . فلو كان المراد أنه بذاته مع كل شيء لكان التعميم يناقض التخصيص؛ فإنه قد علم أن قوله: ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾ أراد به تخصيصه وأبا بكر دون عدوهم من الكفار، وكذلك قوله: ﴿إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾ خصهم بذلك دون الظالمين والفجار.

وأيضا، فلفظ [المعية] ليست في لغة العرب ولا شيء من القرآن يراد بها اختلاط إحدى الذاتين بالأخرى؛ كما في قوله: ﴿محمد رسول الله والذين معه﴾ [الفتح: ٢٩] ، وقوله: ﴿فأولئك مع المؤمنين﴾ [النساء: ١٤٦] ، وقوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ [التوبة: ١١٩] ، وقوله: ﴿وجاهدوا معكم﴾ [الأنفال: ٧٥] . ومثل هذا كثير؛ فامتنع أن يكون قوله: ﴿وهو معكم﴾ يدل على أن ذاته مختلطة بذوات الخلق. وأيضا، فإنه افتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم، فكان السياق يدل على أنه أراد أنه عالم بهم.." (٢)

"**وقد بسط الكلام** عليه في موضع آخر، وبين أن لفظ المعية في اللغة ـ وإن اقتضى المجامعة والمصاحبة والمقارنة ـ فهو إذا كان مع العباد لم يناف ذلك علوه على عرشه، ويكون حكم معيته في كل موطن بحسبه. فمع الخلق كلهم

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٢١

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٢٧

بالعلم والقدرة والسلطان ويخص بعضهم بالإعانة والنصر والتأييد.

وقد قال ابن أبي حاتم: قرأت على محمد بن الفضل: حدثنا محمد بن على بن الحسن بن شقيق، ثنا محمد بن مزاحم، ثنا بكير بن معروف، عن مقاتل بن سليمان في قوله تعالى: ﴿يعلم ما يلج في الأرض﴾ من المطر ﴿وما يخرج منها﴾ من النبات ﴿وما ينزل من السماء﴾ من القطر ﴿وما يعرج فيها﴾ ما يصعد إلى السماء من الملائكة ﴿وهو معكم أين ما كنتم﴾ يعنى بقدرته وسلطانه وعلمه معكم أينما كنتم.

وبهذا الإسناد عن مقاتل بن سليمان قال: بلغنا ـ والله أعلم ـ في قوله تعالى: ﴿هو الأول﴾ قال: قبل كل شيء ﴿والآخر﴾ قال: بعد كل شيء ﴿والظاهر﴾ قال: فوق كل شيء ﴿والباطن﴾ قال: أقرب من كل شيء؛ وإنما نعنى بالقرب بعلمه وقدرته وهو فوق عرشه ﴿وهو بكل شيء عليم﴾ [الحديد: ٣] يعلم نجواهم ويسمع كلامهم، ثم ينبئهم يوم القيامة بكل شيء نطقوا به، سيئ أو حسن.

وهذا ليس مشهورا عن مقاتل كشهرة الأول الذي روى عنه من وجوه لم يجزم بما قاله، بل قال: بلغنا، وهو الذي فسر الباطن بالقريب، ثم فسر القرب بالعلم والقدرة، ولا حاجة إلى هذا. وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء " وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي ذر." (١)

"ولا يقال: هذه المقالة صحيحة في نفسها، فإنها لولا خلق الله للأشياء لم تكن موجودة، ولولا إبقاؤه لها لم تكن باقية. وقد تكلم النظار في سبب افتقارها إليه: هل هو الحدوث، فلا تحتاج إلا في حال الإحداث كما يقول ذلك من يقوله من الجهمية والمعتزلة ونحوهم، أو هو الإمكان الذي يظن أنه يكون بلا حدوث بل بكون الممكن المعلول قديما أزليا، ويمكن افتقارها في حال البقاء بلا حدوث كما يقوله ابن سينا وطائفة.

وكلا القولين خطأ، كما قد بسط في موضعه، وبين أن الإمكان والحدوث متلازمان كما عليه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين حتى قدماء الفلاسفة كأرسطو وأتباعه؛ فإنهم أيضا يقولون: إن كل ممكن فهو محدث، وإنما خالفهم في ذلك ابن سينا وطائفة؛ ولهذا أنكر ذلك عليه إخوانه من الفلاسفة كابن رشد وغيره، والمخلوقات مفتقرة إلى الخالق، فالفقر وصف لازم لها دائما لا تزال مفتقرة إليه.

والإمكان والحدوث دليلان على الافتقار، لا أن هذين الوصفين جعلا الشيء مفتقرا بل فقر الأشياء إلى خالقها لازم لها لا يحتاج إلى علة، كما أن غنى الرب لازم لذاته لا يفتقر في اتصافه بالغنى إلى علة، وكذلك المخلوق لا يفتقر في اتصافه بالفقر إلى علة، بل هو فقير لذاته لا تكون ذاته إلا فقيرة فقرا لازما لها، ولا يستغنى إلا بالله.

وهذا من معاني [الصمد] ، وهو الذي يفتقر إليه كل شيء، ويستغنى عن كل شيء. بل الأشياء مفتقرة من جهة ربوبيته، ومن جهة إلهيته، فما لا يكون به لا يكون، وما لا يكون له لا يصلح ولا ينفع ولا يدوم، وهذا تحقيق قوله: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة: ٥] .

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٢٨

فلو لم يخلق شيئا بمشيئته وقدرته لم يوجد شيء، وكل الأعمال إن لم تكن لأجله، فيكون هو المعبود المقصود المحبوب لذاته، وإلا كانت أعمالا فاسدة؛ فإن الحركات تفتقر إلى العلة الغائية كما افتقرت إلى العلة الفاعلية، بل العلة الغائية بها ص ار الفاعل فاعلا، ولولا ذلك لم يفعل.

فلولا أنه المعبود المحبوب لذاته لم يصلح قط شيء من الأعمال والحركات، بل كان العالم يفسد، وهذا معنى." (١)

"وكذلك يقولون: الحي لا يكون إلا فعالا، كما قاله البخاري، وذكره عن نعيم بن حماد، وعثمان بن سعيد، وابن خزيمة وغيرهم، ولا يكون إلا متحركا، كما قال عثمان ابن سعيد الدارمي وغيره، وكل منهما يذكر أن ذلك مذهب أهل السنة، وهكذا يقول ذلك من أساطين الفلاسفة من ذكر قوله بذلك في غير هذا الموضع من متقدميهم ومتأخريهم.

قالوا: وهذا تسلسل في الآثار والبرهان، إنما دل على امتناع التسلسل في المؤثرين، فإن هذا مما يعلم فساده بصريح المعقول، وهو مما اتفق العقلاء على امتناعه، **كما بسط الكلام** عليه في موضع آخر.

فأما كونه ـ سبحانه وتعالى ـ يتكلم كلمات لا نهاية لها وهو يتكلم بمشيئته وقدرته، فهذا هو الذي يدل عليه صحيح المنقول وصريح المعقول، وهو مذهب سلف الأمة وأئمتها، والفلاسفة توافق على دوام هذا النوع. وقدماء أساطينهم يوافقون على قيام ذلك بذات الله كما يقوله أئمة المسلمين وسلفهم. والذين ق الوا: إن ذلك ممتنع هم أهل الكلام المحدث في الإسلام من الجهمية والمعتزلة، وهم الذين استدلوا على حدوث كل ما تقوم به الحوادث بامتناع حوادث لا أول لها.

ومن هنا يظهر الأصل الثاني ـ الذي تبنى عليه أفعال الرب ـ تعالى ـ اللازمة والمتعدية: وهو أنه ـ سبحانه ـ هل تقوم به الأمورالاختيارية المتعلقة بقدرته ومشيئته أو لا؟

فمذهب السلف وأئمة الحديث وكثير من طوائف الكلام والفلاسفة جواز ذلك. وذهب نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة، والكلابية من مثبتة الصفات إلى امتناع قيام ذلك به.

أما نفاة الصفات: فإنهم ينفون هذا وغيره، ويقولون: هذا كله أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بجسم، والأجسام محدثة، فلو قامت به الصفات، لكان محدثا.." (٢)

"أما الكلابية: فإنهم يقولون: نحن نقول: تقوم به الصفات ولا نقول: هي أعراض، فإن العرض لا يبقى زمانين، وصفات الرب ـ تبارك وتعالى ـ عندنا باقية بخلاف الأعراض القائمة بالمخلوقات؛ فإن الأعراض عندنا لا تبقى زمانين.

وأما جمهور العقلاء، فنازعوهم في هذا، وقالوا: بل السواد والبياض الذي كان موجودا من ساعة هو هذا السواد بعينه، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع؛ إذ المقصود هنا التنبيه على مقالات الطوائف في هذا الأصل.

قالت الكلابية: وأما الحوادث فلو قامت به، للزم ألا يخلو منها، فإن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده. وإذا لم يخل منها لزم أن يكون حادثا، فإن هذا هو الدليل على حدوث الأجسام. هذا عمدتهم في هذا الأصل، والذين خالفوهم قد

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٤١

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٥٧

يمنعون المقدمتين كليهما، وقد يمنعون واحدة منهما.

وكثير من أهل الكلام والحديث منعوا الأولى؛ كالهشامية والكرامية، وأبى معاذ وزهير الإبري، وكذلك الرازي، و ا لأمدي، وغيرهما من الأشعرية، منعوا المقدمة الأولى وبينوا فسادها، وأنه لا دليل لمن ادعاها على دعواه. بل قد يكون الشيء قابلا للشيء وهو خال منه ومن ضده، كما هو الموجود؛ فإن القائلين بهذا الأصل التزموا أن كل جسم له طعم ولون وريح، وغير ذلك من أجناس الأعراض التي تقبلها الأجسام. فقال جمهور العقلاء: هذا مكابرة ظاهرة، ودعوى بلا حجة، وإنما التزمته الكلابية لأجل هذا الأصل.

وأما المقدمة الثانية: وهو منع دوام نوع الحادث، فهذه يمنعها أئمة السنة والحديث، القائلين بأن الله يتكلم بمشيئته وقدرته، وأن كلماته لا نهاية لها، والقائلين بأنه لم يزل فعالا، كما يقوله البخاري وغيره، والذين يقولون: الحركة من لوازم الحياة فيمتنع وجود حياة بلا حركة أصلا؛ كما يقول الدارمي وغيره.." (١)

"ويقول كثير منهم: إن هذه طريقة إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ المذكورة في قوله: ﴿لا أحب الآفلين﴾ [الأنعام: ٧٦] قالوا: فإن إبراهيم استدل بالأفول ـ وهو الحركة والانتقال ـ على أن المتحرك لا يكون إلها.

قالوا: ولهذا يجب تأويل ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم مخالفا لذلك من وصف الرب بالإتيان والمجيء والنزول وغير ذلك؛ فإن كونه نبيا لم يعرف إلا بهذا الدليل العقل، فلو قدح في ذلك لزم القدح في دليل نبوته فلم يعرف أنه رسول الله، وهذا ونحوه هو الدليل العقلي الذي يقولون: إنه عارض السمع والعقل. ونقول: إذا تعارض السمع والعقل امتنع تصديقهما وتكذيبهما وتصديق السمع دون العقل؛ لأن العقل هو أصل السمع، فلو جرح أصل الشرع كان جرحا له.

ولأجل هذه الطريق أنكرت الجهمية والمعتزلة الصفات والرؤية، وقالوا: القرآن مخلوق؛ ولأجلها قالت الجهمية بفناء الجنة والنار؛ ولأجلها قال العلاف بفناء حركاتهم؛ ولأجلها فرع كثير من أهل الكلام، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

فقال لهم الناس: أما قولكم: إن هذه الطريق هي الأصل في معرفة دين الإسلام ونبوة الرسول صلى الله عليه وسلم، فهذا مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام؛ فإنه من المعلوم لكل من علم حال الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وما جاء به من الإيمان والقرآن، أنه لم يدع الناس بهذه الطريق أبدا، ولا تكلم بها أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، فكيف تكون هي أصل الإيمان؟ ! والذي جاء بالإيمان وأفضل الناس أيمانا لم يتكلموا بها البتة، ولا سلكها منهم أحد.

والذين علموا أن هذه طريق مبتدعة حزبان:

حزب ظنوا أنها صحيحة في نفسها، لكن أعرض السلف عنها لطول مقدماتها وغموضها، وما يخاف على سالكها من الشك والتطويل. وهذا قول جماعة كالأشعري في رسالته إلى." (٢)

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٥٨

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٦٢

"به من غير أن يكون الأمر في نفسه كذلك، ومن غير أن تكون الرسل بينت الحقائق، وعلمت الناس ما الأمر عليه.

ثم منهم من يفضل الفيلسوف على النبي صلى الله عليه وسلم. وحقيقة قولهم: إن الأنبياء كذبوا لما ادعوه من نفع الناس، وهل كانوا جهالا؟ على قولين لهم. إلى غير ذلك من أنواع الإلحاد والكفر الصريح والكذب البين على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وقد بين في غير هذا الموضع أن هؤلاء أكفر من اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل، وإن تظاهروا بالإسلام؛ فإنهم يظهرون من مخالفة الإسلام أعظم مما كان يظهره المنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد قال حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه -: المنافقون اليوم شر من المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. قيل: ولم ذلك؟ قال: لأنهم كانوا يسرون نفاقهم، وهم اليوم يعلنونه. ولم يكن على عهد حذيفة من وصل إلى هذا النفاق ولا إلى قريب منه؛ فإن هؤلاء إنما ظهروا في الإسلام في أثناء [الدولة العباسية] وآخر [الدولة الأموية] لما عربت الكتب اليونانية ونحوها، **وقد بسط الرد** عليهم في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن هؤلاء المتكلمين الذين زعموا أنهم ردوا عليهم، لم يكن الأمر كما قالوه، بل هم فتحوا لهم دهليز الزندقة؛ ولهذا يوجد كثير ممن دخل في هؤلاء الملاحدة إنما دخل من باب أولئك المتكلمين، كابن عربي وابن سبعين وغيرهما. وإذا قام من يرد على هؤلاء الملاحدة فإنهم يستنصرون ويستعينون بأولئك المتكلمين المبتدعين، ويعينهم أولئك على من ينصر الله ورسوله، فهم جندهم على محاربة الله ورسوله كما قد وجد ذلك عيانا.

ودعواهم أن هذه طريقة إبراهيم الخليل في قوله: ﴿لا أحب الآفلين﴾ [الأنعام: ٧٦] كذب ظاهر على إبراهيم؛ فإن الأفول هو التغيب والاحتجاب باتفاق أهل اللغة والتفسير، وهو من الأمور الظاهرة في اللغة، وسواء أريد بالأفول ذهاب ضوء القمر." (١)

"وقد ذكر القاضي أبو بكر بن الباقلاني وغيره من كشف أسرار الباطنية، وهتك أستارهم، فإنه كان منهم من النفاة الباطنية الخرمية، وصاروا يحتجون في كلامهم وكتبهم بحجج قد ذكرها أرسطو وأتباعه من الفلاسفة، وهو أن الحركة يمتنع أن يكون لها ابتداء، ويمتنع أن يكون للزمان ابتداء، ويمتنع أن يصير الفاعل فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا، فصار هؤلاء الفلاسفة وهؤلاء المتكلمون كلاهما يستدل على قوله بالحركة.

فأرسطو وأتباعه يقولون: إن الحركة يمتنع أن يحدث نوعها بعد أن لم يكن، ويمتنع أن يصير الفاعل فاعلا بعد أن لم يكن؛ ولأنه من المعلوم بصريح المعقول أن الذات إذا كانت لا تفعل شيئا ثم فعلت بعد أن لم تفعل، فلا بد من حدوث حادث من الحوادث، وإلا فإذا قدرت على حالها وكانت لا تفعل، فهي الآن لا تفعل، فإذا كانت الآن تفعل، لزم دوام فعلها.

ويقولون: [قبل وبعد] مستلزم للزمان، فمن قال بحدوث الزمان لزمه القول بقدمه من حيث هو قائل بحدوثه.

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٦٥

ويقولون: الزمان مقدار الحركة فيلزم من قدمه قدمها، ويلزم من قدم الحركة قدم المتحرك - وهو الجسم - فيلزم ثبوت جسم قديم، ثم يجعلون ذلك الجسم القديم هو الفلك، ولكن ليس لهم على هذا حجة، كما قد بسط في موضع آخر.

وصار المتكلمون من الجهمية والمعتزلة والكلابية والكرامية يردون عليهم، ويدعون أن القادر المختار يرجح أحد المقدورين المتماثلين على الآخر المماثل له بلا سبب أصلا، وعلى هذا الأصل بنوا كون الله خالقا للمخلوقات.

ثم نفاة الصفات يقولون: رجح بمجرد القدرة، وكذلك أصل القدرية، والمعتزلة جمعت بين الأمرين. وأما المثبتة كالكلابية والكرامية فيدعون أنه رجح بمشيئة قديمة أزلية. وكلا القولين مما ينكره جمهور العقلاء.

ولهذا صار كثير من المصنفين في هذا الباب، كالرازي، ومن قبله من أئمة الكلام والفلسفة - كالشهرستاني ومن قبله من طوائف الكلام والفلسفة _ لا يوجد عندهم إلا العلة الفلسفية، أو القادرية المعتزلية أو الإرادية الكلابية، وكل." (١)

"من الثلاثة منكر في العقل والشرع؛ ولهذا كانت بحوث الرازي في مسألة القادر المختار في غاية الضعف من جهة المسلمين، وهي على قول الدهرية أظهر دلالة.

واحتج أهل الكلام المبتدع بأنه يمتنع وجود حوادث لا أول لها، ويقولون: لو وجدت حوادث لا أول لها، لكنا إذا قدرنا ما وجد قبل الطوفان وما وجد قبل الهجرة، وقابلنا بينهما، فإما أن يتساويا - وهو ممتنع - لأنه يكون الزائد مثل الناقص، وإما أن يتفاضلا، فيكون فيما لا يتناهي تفاضلا وهو ممتنع، ويذكرون حججا أخرى قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع.

وقد تكلم الناس في هذه [الحجة] ونحوها، وبينوا فسادها؛ بأن التفاضل إنما يقع من الطرف المتناهي لا من الطرف الذي لا يتناهي، وبأن هذا منقوض بالحوادث المستقبلة، فإن كون الحادث ماضيا أو مستقبلا أمر إضافي؛ ولهذا منع أئمة هذا القول - كجهم والعلاف - وجود حوادث لا تتناهي في المستقبل، وقال جهم: بفناء الجنة والنار، وقال العلاف: بفناء الحركات، وهذا كله مبسوط في موضع آخر.

وصار طائفة أخرى، قد عرفت كلام هؤلاء وكلام هؤلاء - كالرازي والآمدي وغيرهما - يصنفون الكتب الكلامية، فينصرون فيها ماذكره المتكلمون المبتدعون عن أهل الملة من [حدوث العالم] بطريقة المتكلمين المبتدعة هذه، وهو امتناع حوادث لا أول لها، ثم يصنفون الكتب الفلسفية كتصنيف الرازي [المباحث الشرقية] ونحوها، ويذكر فيها ما احتج به المتكلمون على امتناع حوادث لا أول لها، وإن الزمان والحركة والجسم لها بداية، ثم ينقض ذلك كله، ويجيب عنه، ويقرر حجة من قال: إن ذلك لا بداية له.

وليس هذا تعمدا منه لنصر الباطل، بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه. فإذا وجد في المعقول بحسب نظره ما يقدح." (٢)

---

(١) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٧٤

(٢) شرح حديث النزول ابن تيمية ص/١٧٥

"في الغالب أن تكون مما يشق الاحتراز منه مشقة عامة كالدم وما تولد منه وكاثر الاستنجاء فيعفو الشرع عن قليله رفعا للحرج وارادة لليسر دون العسر أو أن يكون مما يخفف تنجيسه لشبهه بالطاهرات من بعض الوجوه المعتبرة كالمذي أو للخلاف في نجاسته أن جعلنا هذا مؤثرا كالنبيذ ونحوه.

وأما الكثير فلا يعفى عنه لأنه لا حرج في الاحتراز منه وقد بلغ بكثرته وقدره ما يبلغ غيره بجنسه ونوعه وسواء كان في موضع واحد أو موضعين من البدن أو الثوب أو المصلى فإن المفترق يجمع فإن كان مجموعه كثيرا ابطل والا فلا أن كان في محل متصل.

فان كان في محلين منفصلين مثل ثوبين أو ثوب وبدن أو ثوب ومصلى ضم أحدهما: إلى الآخر في أحد الوجهين اختاره ابن عقيل لأنه صلى ومعه دم كثير فاشبه ما في الثوب الواحد.

وفي الاخر لا يضم لأن ذلك أقل فحشا واشق غسلا من الثوب الواحد ففي ايجاب غسله عكس لمقصود الرخصة.

فصل.

وإذا بسط على نجاسة شيئا طاهرا أو طينها كرهت الصلاة عليه." (١)

"وصحت في أشهر الروايتين.

وفي الأخرى لا تصح هكذا حكاهما جماعة.

وقال ابن أبي موسى وغيره **من بسط على** بول لم يجف أو على غائط رطب حصيرا لم تجزه الصلاة فإن كانت الأرض قد جفت من البول فبسط عليه حصيرا وصلى عليه أجزاه قال ولو طين مسجدا بطين فيه تراب قد بالت عليه الحمير الاهلية لم يصل فيه حتى يقلع الطين منه وكذلك لو كبس ارضه بتراب نجس لم يصل فيه حتى يزال ذلك التراب منه وعلى هذا فإنه يفرق بين أن تكون النجاسة متصلة بالمصلى الذي يصلي عليه تابعة له وبين أن تكون منفصلة عنه لكنه ملاقية وهذا أشبه بمنصوص أحمد فإنه قال إذا لم تعلق نجاسة بالثوب يصلي وقال في المسجد المحشو بالقذر لإذا فرش عليه الطوابيق والآجر لا يصلي فيه إلا أن يخرج عنه وذلك لما روى عن ابن سيرين أنه سئل عن المسجد يعني على مكان نجس فقال مر ابن مسعود على قوم يكبسون مسجدهم بروث أو قذر فنهاهم عن ذلك" رواه سعيد.

ومن قال بالمنع مطلقا قال لأن المقر شرط لصحة الصلاة فتشرط طهارته كالثوب.

ولو كان في السفل نجاسة صحت الصلاة في العلو قولا واحدا من غير." (٢)

"وقال ابن أبي موسى لم يختلف قوله أن التوجه إلى القبلة في المكتوبة في سائر الأحوال من شرط صحة الصلاة إلا في حال المسايفة خاصة.

السبب الثاني: الوحل فإذا خاف التأذي في بدنه أو ثيابه بالوحل والمطر والثلج بان لا **يمكنه بسط شيء** عليه أما لكثرته وإذاه للبسط أو لعدم البسط ولا يمكنه الوقوف عليه إلا بضرر فإنه يصلي على الراحلة بان يستقبل القبلة ويقف أن كان

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٤١٢

(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٤١٣

مسيره إلى غير قبلة.
وان كان جهة مسيره إلى القبلة فقال أصحابنا: يصلي في حال سير الدابة كما يصلي في السفينة هذه احدى الروايتين.
وعنه يلزمه النزول إلى الأرض والسجود على متن الطين نقلها حنبل.
وكذلك الروايتان فيمن كان في ماء أو طين فعلى الرواية الأولى يومىء إلى الحد الذي لو زاد عليه تلوث وهذه الرواية اختيار الخرقي وأكثر أصحابنا.
وعلى الرواية الأخرى يسجد على متن الماء أو الطين وهو اختيار أبي بكر.." (١)
"مسألة: (ويجوز تقديمها على التكبير بالزمن اليسير إذا لم يفسخها) .
لا نعلم خلافا في المذهب أنه يجوز أن تتقدم النية على التكبير ويكفي استصحاب حكمها لأن التكبير جزء من اجزاء الصلاة فجاز أن تكون النية مستصحبة فيه حكما وأن لم تكن مذكورة كسائر اجزاء الصلاة ولأن ايجاب مقارنة النية للتكبير يعسر ويشق على كثير من الناس ويفتح باب الوسواس المخرج لهم عن الصلاة إلى العبث واللغو من القول.
ولأن المقصود بالنية تمييز عمل عن عمل وهذا يحصل بالنية المقترنة والمتقدمة ولأن المعروف من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم كانوا يكبرون بيسر وسهولة من غير تعمق وتكلف وتعسير وتصعيب ولو كانت المقرانة واجبة لاحتاجوا إلى ذلك ولأن المصلي يحتاج أن ينوي الصلاة وعينها ووقتها وكونها فرضا عند من يقول بذلك وحضور هذه الارادات فيي قلبه لا يكون إلا في زمن فإن أراد احضار هذه الارادات في قلبه عند أول حرف من التكبير لم يمكن ذلك **وأن بسط هذه** الارادات على حروف التكبير خلى أول التكبير عن تمام النية الواجبة ولم يقارن اخره لبعض النية فعلم أن مقارنة النية المعتبرة للتكبير أو لبعض اجزائه محال وإنما الممكن ايقاع التكبير عقب النية المعتبرة فعلم أن الموجود حال التكبير حكم النية المعتبر ذكرها وإذا كان حكمها كافيا فلا فرق فيه بين التقدم والتأخر ولأن التكبير كلام له معنى فلا بد أن يتدبره ويتصوره ويفهمه لأنه لم يتعبد بلفظ." (٢)
"١٢٤- وقال هو وابنه إسماعيل: ﴿واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك﴾ (البقرة: من الآية١٢٨) .
١٢٥- ويحمدون الله –حمد النعمة وحمد العبادة- كما **قد بسط هذا** في الكلام في الشكر.
١٢٦- وهو سبحانه جعل من شاء من عباده محمودا، ومحمدا سيد المحمودين، ومحمد تكون صفاته المحمودة أكثر وأحمد يكون أحمد من غيره. فهذا أفضل وذاك أكثر، وهو سبحانه جعل محمدا وأحمد، فهو المحمود على ذلك.
١٢٧- وحمد أهل السماوات والأرض جزء من حمده، فإن حمد المصنوع حمد صانعه، كما أن كل ملك هو جزء من ملكه فله الملك وله الحمد.
تمام الحمد بالتوحيد
١٢٨- والحمد إنما يتم بالتوحيد، وهو مناط للتوحيد، ومقدمة له ولهذا يفتتح به الكلام، ويثنى بالتشهد، وكل كلام لا

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمي ة - من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٥١٧
(٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الصلاة ابن تيمية ص/٥٨٦

يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم، وكل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء.

١٢٩- وإذا كان الحمد كله له ... (أ) بخلاف ما إذا أثبت جنس الحمد من غير استغراق؛ فإن هذا لا يثبت خصائص الرب

(أ) كذا بالأصل.." [(١)]

"والآخر: "اللهم إني أسألك بأنك أنت الله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد" (١) .

١٤٢- والأول: سؤال بأنه المحمود، والثاني: سؤال بأنه الأحد. فذاك سؤال بكونه محمودا، وهذا سؤال بوحدانيته المقتضية توحيدا، وهو في نفسه محمود يستحق الحمد معبود يستحق العبادة.

١٤٣- والنصف الأول من الفاتحة -الذي هو نصف الرب- أوله تحميد وآخره تعبيد.

١٤٤- وقد بسط مثل هذا في مواضع (٢) وبين أن التحميد والتوحيد مقرونان ولا بد منهما في كل خطبة.

١٤٥- فـ"كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم" و"كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء" (٣) .

---

(١) أبو داود (١٤٩٣، ١٤٩٤) ، والنسائي (٣/٥٢) ، والترمذي (٣٤٧٥) ، وأحمد (٥/٣٤٩، ٣٥٠، ٣٦٠) ، وابن ماجه (٣٨٥٧) والبغوي (١٢٩٥، ١٢٦٠) وصححه ابن حبان (٨٩١، ٨٩٢) والحاكم (١/٥٠٤) ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في "صحيح الترمذي" (٣٤٧٥) من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٢) راجع: "مجموع الفتاوى" (٨/٣٤) ، (١٦/١١٨) ، (٢٤/٢٣٥) .

(٣) راجع تخريج ذلك فيما تقدم ص (٣٠) .." [(٢)]

"وقوله ﴿لا إله إلا هو﴾ نفي للنظراء والأمثال.

١٥٨- وكذلك أول الكلمات العشر التي في التوراة: "يا إسرائيل أنا الله لا إله إلا أنا" جمع بين الإثبات ونفي الشريك.

١٥٩- فالإثبات لرد التعطيل، والتوحيد لنفي الشرك.

التحميد والتوحيد وما يتضمنه كلا منهما

١٦٠- وهكذا "التحميد" و"التوحيد":

فـ"التحميد" يتضمن: إثبات ما يستحقه من المحامد المتضمنة لصفات الكمال، وهو رد للتعطيل.

و"التوحيد": رد للشرك.

١٦١- و"التحميد" يتضمن: إثبات أسمائه الحسنى، وكلها محامد له، وهو يتضمن ذكر آياته وآلائه، فإنه محمود على

---

(١) قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات ابن تيمية ص/٤١

(٢) قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات ابن تيمية ص/٤٥

آلائه كلها، وآياته كلها من آلائه كما **قد بسط في** مواضع (١) .

١٦٢- فهو محمود على كل ما خلق، له الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شاء من شيء بعد ذلك، فله الحمد حمدا يملأ جميع ما خلقه ويملأ ما شاء خلقه بعد ذلك، إذ كان كل مخلوق هو محمود عليه، بل هو مسبح بحمده.

---

(١) "مجموع الفتاوى" (١٧/٤٥٢، ٢٤/٢٢٩، ٢٣٠) .." [1]

"الحوادث ممتنع، وأنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ لامتناع حوادث لا أول لها، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع.

قالوا: فإذا كان الأمر كذلك. وجب أن يكون كل ما تقارنه الحوادث محدثا، فيمتنع أن يكون البارئ لم يزل فاعلا متكلما بمشيئته، وقدرته (١) .

بل يمتنع أن يكون لم يزل قادرا على ذلك ؛ لأن القدرة على الممتنع ممتنعة، فيمتنع أن يكون قادرا على دوام الفعل والكلام بمشيئته وقدرته.

[رد أئمة الفلاسفة وأئمة أهل الملل على المتكلمين]

قالوا: وبهذا يعلم حدوث الجسم ؛ لأن الجسم لا يخلو عن الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث.

ولم يفرق هؤلاء بين ما لا يخلو عن نوع الحوادث، وبين ما لا يخلو عن عين الحوادث (٢) ، ولا فرقوا فيما لا يخلو عن الحوادث بين أن يكون مفعولا معلولا. أو أن يكون فاعلا. واجبا بنفسه (٣) .

فقال. (٤) لهؤلاء أئمة الفلاسفة، وأئمة [أهل] (٥) الملل وغيرهم: فهذا الدليل الذي أثبتم به حدوث العالم (٦ هو يدل على امتناع حدوث العالم ٦) (٦) ، وكان ما ذكرتموه إنما يدل على نقيض ما قصدتموه.

وذلك لأن الحادث إذا حدث بعد أن لم يكن (٧) محدثا، فلا بد أن

---

(١) وقدرته: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٢) أ، ب: الحادث.

(٣) أ، ب: وأن يكون واجبا بنفسه.

(٤) أ، ب: فيقال، وهو خطأ.

(٥) أهل: ساقطة من (ن) ، (م) .

---

(١) قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات ابن تيمية ص/٤٨

(٦) (٦ - ٦) : ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٧) يكن: ساقطة من (أ) فقط.." (١)

"وإبراهيم الخليل (١) لم يحتج بذلك على حدوث الكواكب، ولا على إثبات الصانع، وإنما احتج بالأفول على بطلان عبادتها، فإن قومه كانوا مشركين يعبدون الكواكب، ويدعونها من دون الله لم يكونوا يقولون: إنها هي التي خلقت السماوات والأرض، فإن هذا لا يقوله عاقل، ولهذا قال: ﴿ياقوم إني بريء مما تشركون﴾ [سورة الأنعام: ٧٨] وقال: ﴿أفرأيتم ما كنتم تعبدون - أنتم وآباؤكم الأقدمون - فإنهم عدو لي إلا رب العالمين﴾ [سورة الشعراء: ٧٥ - ٧٧] **وقد بسط** [الكلام على] (٢) هذا في غير هذا الموضع (٣) .

والمقصود هنا أن هؤلاء [القوم] (٤) يأخذون عبارات المسلمين التي عبروا بها عن معنى، فيعبرون بها عن معنى آخر يناقض دين المسلمين ليظهر بذلك أنهم موافقون للمسلمين في أقوالهم، [وأنهم] (٥) يقولون: العالم محدث، وأن كل ما سوى الله فهو عندنا آفل محدث بمعنى أنه معلول له، وإن كان قديما أزليا معه واجبا به لم يزل ولا يزال.

وإذا كان جماهير العقلاء يقولون: إن المفعول لا يكون إلا حادثا، لا سيما المفعول لفاعل باختياره، فإذا كان من هؤلاء من قال: إنه يفعل بدون سبب حادث، وإنه يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح لم

(١) الخليل: زيادة في (ن) ، (م) .

(٢) عبارة " الكلام على " ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) انظر مثلا: شرح حديث النزول، ص ١٩٤ - ١٩٧، مطبعة الإمام، القاهرة، ١٣٦٦/١٩٤٧ ؛ السبعينية، ص ٦٩ - ٧٧.

(٤) القوم: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) وأنهم: ساقطة من (ن) ، (م) .." (٢)

"إذا (١ اعتبر من حيث هو حادث أتعني به إذا قدر أن الحوادث كلها لها أول، فإذا ١) (١) اعتبر مع ذلك إمكانها، فلا أول له، أم تعني به أن كل حادث تعتبره إذا اعتبر إمكانه؟ .

فإن عنيت الأول قيل لك (٢) : لا نسلم إمكان هذا التقدير، فإنك قدمت أنه لا بد لكل حادث من أول وجملة الحوادث مسبوقة بالعدم وأن لا يكون الفاعل أحدث شيئا ثم أحدث، وقدرت [مع] (٣) ذلك أن إحداثه لم يزل ممكنا، ونحن لا نسلم إمكان الجمع بين هذين، فأنت (٤) إنما منعت دوام كونه محدثا في الأزل لامتناع حوادث لا أول لها، ومع امتناع ذلك يستحيل أن يكون الإحداث لم يزل ممكنا، فقد قدرت إمكان دوام الحدوث (٥) مع امتناع دوامه، وهذا تقدير لاجتماع النقيضين.

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/١٥٨

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٢٠٣

وأما إن عنيت بما تقدره حدوث حادث معين، فلا نسلم أن إمكانه أزلي، بل حدوث كل حادث معين جاز أن يكون مشروطا بشروط تنافي أزليته، وهذا هو الواقع، كما يعلم ذلك في كثير من الحوادث، فإن حدوث ما هو مخلوق من مادة يمتنع قبل وجود المادة، [ولكن الجواب عن هذه الحجة أنها لا تقتضي إمكان قدم شيء بعينه، كما **قد بسط في** موضع آخر، فلا يلزم من ذلك إمكان قدم شيء بعينه من الممكنات، وهو المطلوب] (٦) .

---

(١) (١ - ١) : ساقط من (أ) ، (ب)

(٢) ن، م: لكم.

(٣) مع: ساقطة من (ن) فقط.

(٤) ن، م: وأنت.

(٥) ن، م: دوام إمكان الحدث.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .." (١)

"صاحب (المضنون الكبير) (١) أنهم يفسرون واجب الوجود بأنه ما لا يلازم غيره لينفوا بذلك صفاته اللازمة له ويقولون: لو قلنا إن له صفات لازمة له لم يكن واجب الوجود، ثم يجعلون الأفلاك وغيرها لازمة له أزلا وأبدا، ويقولون: إن ذلك لا ينافي كونه واجب الوجود، فأي تناقض أعظم من هذا؟ .

الوجه الثالث: أن يقال: الواحد المجرد عن جميع الصفات ممتنع الوجود، **كما بسط في** غير هذا الموضع (٢) ، وبين (٣) أنه لا بد من ثبوت معان ثبوتية مثل كونه حيا وعالما وقادرا (٤) ، وأنه يمتنع أن يكون كل معنى هو الآخر، أو أن تكون تلك المعاني هي الذات، وما كان ممتنع الوجود امتنع أن يكون واجب الوجود، فإذا ما زعم أنه واجب الوجود، فهو ممتنع، فضلا عن أن يقال: إنه فاعل لصفاته، كما هو فاعل لمخلوقاته، أو إنه مؤثر،

---

(١) صاحب الكتب المضنون بها الذي يشير إليه ابن تيمية هو الغزالي، فمن الكتب التي تنسب إليه كتاب " المضنون به على غير أهله " أو " كتاب المضنون الكبير "، وكتاب " المضنون الصغير، الموسوم بالأجوبة الغزالية في المسائل الأخروية " وقد طبعا أكثر من مرة: منها طبعة على هامش الجزء الثاني من كتاب " الإنسان الكامل " للجيلي، الطبعة الثانية، المطبعة الأزهرية، القاهرة سنة ١٣٢٨ هـ. وقد اختلف الباحثون في حقيقة هذه الكتب المضنون بها على غير أهلها، وفي مدى صحة نسبتها إلى الغزالي، ونشير هنا إلى بحثين في هذا الموضوع الأول ما كتبه الأستاذ سليمان دنيا في كتابه " الحقيقة في نظر الغزالي "، ص [٠ - ٩] ٧ وما بعدها، وانظر خاصة ص ١٢٨ - ١٣٤، القاهرة ١٩٤٧ ؛ والثاني: هو مقالة الأستاذ وات (.) watt في مجلة joumal of the royal asiatic society، london، 1952، pp. 24 - 25 بعنوان the authenicity of the works attributed to al - ghazali.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٤٩/١

(٢) ن، م: كما قد بسط في موضعه.

(٣) أ، ب: ويمكن، وهو خطأ.

(٤) ن، م: حيا عالما قادرا.." (١)

"ومقتض ومستلزم لمخلوقاته، كما هو مؤثر ومقتض ومستلزم لصفاته.

[الوجه] (١) الرابع: أن يقال: قوله: (وهي تلك الأمور الإضافية والسلبية على رأي الحكماء) إنما هو على رأي نفاة الصفات منهم كأرسطو وأتباعه، وأما أساطين الفلاسفة فهم مثبتون للصفات، كما قد نقلنا أقوالهم في غير هذا الموضع، وكذلك كثير من أئمتهم المتأخرين كأبي البركات وأمثاله.

وأيضا فنفاة الصفات منهم كابن سينا وأمثاله متناقضون يجمعون بين نفيها وإثباتها، كما قد بسط [الكلام عليهم.] (٢) في غير الموضع، فإن كانوا مثبتيها فهم كسائر المثبتين، وإن كانوا نفاة قيل لهم: أما السلب فعدم محض، وأما الإضافة مثل كونه فاعلا أو مبدءا (٣) ، فإما أن تكون وجودا أو عدما، فإن كانت وجودا لأنها من مقولة: (أن يفعل وأن ينفعل) - وهذه المقولة من جملة الأجناس العالية العشرة التي هي أقسام الموجودات - كانت الإضافة التي يوصف بها وجودا، فكانت صفاته الإضافية وجودية قائمة به، وإن كانت الإضافة (٤) عدما محضا فهي داخلة في السلب، فجعل الإضافة قسما ثالثا ليس وجودا ولا عدما خطأ.

وحينئذ فإذا (٥) لم يثبتوا صفة ثبوتية لم تكن ذاته مستلزمة لشيء (٦) من

---

(١) الوجه: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٢) عبارة " الكلام عليهم ": ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) ن، م: ومبدءا.

(٤) ن، م: الإضافات.

(٥) ن، م: إذا.

(٦) ن، م: بشيء.." (٢)

"الحادث المعين مشروطة بإرادة له، وبإرادة للحادث الذي قبله، وأن الفاعل المبدع لم يزل مريدا لكل ما يحدث من المرادات.

وهذا هو التقدير الثاني. وهو أن يقال: لو أراد أن يحصل (١) شيئا بعد شيء، فكل مراد له محدث كائن بعد أن لم يكن، (٢ وهو وحده المنفرد بالقدم والأزلية، وكل ما سواه مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن ٢) (٢) ، وعلى هذا التقدير، فليس فيه إلا دوام الحوادث وتسلسلها، وهذا هو [التقدير] (٣) الذي تكلمنا عليه، ويلزم أن يقوم بذات الفاعل

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٢٦٧

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٢٦٨

ما يريده ويقدر عليه، وهذا هو قول أئمة أهل الحديث وكثير من أهل الكلام والفلسفة، بل قول أساطينهم من المتقدمين والمتأخرين.

فتبين أنه يجب القول بحدوث كل ما سوى الله سواء سمي جسما أو عقلا أو نفسا، وأنه يمتنع كون شيء من ذلك قديما سواء قيل بجواز دوام الحوادث وتسلسلها، وأنه لا أول لها، أو قيل بامتناع ذلك، وسواء قيل بأن الحادث لا بد له من سبب حادث، أو قيل بامتناع ذلك، وأن القائلين بقدم العالم كالأفلاك والعقول والنفوس قولهم باطل في صريح العقل الذي لم يكذب قط على كل تقدير، وهذا هو المطلوب.

[استطراد: الكلام في الحدوث والقدم في أفعال الله وكلامه تصادمت فيه أئمة الطوائف]

وقد بسط الكلام على ما يتعلق بهذا في غير هذا الموضع، فإن هذا الأصل هو [الأصل] (٤) الذي تصادمت فيه أئمة الطوائف من أهل

---

(١) ب (فقط) : له إرادات تحصل.

(٢) (٢ - ٢) : ساقط من (م) فقط.

(٣) التقدير: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٤) الأصل: زيادة في (أ) ، (ب) .." [(١)]

"الفلاسفة *) (١) ، ورأوا أن ما تواتر عن الرسل يخالفها فسلكوا طريقتهم الباطنية (٢) فقالوا: إن الرسل لم تبين العلم والحقائق التي يقوم عليها البرهان في الأمور العلمية، ثم منهم من قال: إن الرسل علمت ذلك وما بينته، ومنهم من يقول: إنها لم تعلمه وإنما كانوا بارعين في الحكمة العملية دون الحكمة العلمية، ولكن خاطبوا الجمهور بخطاب تخييلي، خيلت لهم في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر ما ينفعهم اعتقاده في سياستهم، وإن كان ذلك اعتقادا باطلا لا يطابق الحقائق.

وهؤلاء المتفلسفة (٣) لا يجوزون تأويل ذلك؛ لأن المقصود بذلك عندهم التخييل، والتأويل يناقض مقصوده، وهم يقرون بالعبادات، لكن يقولون مقصودها إصلاح أخلاق النفس، وقد يقولون: إنها تسقط عن الخاصة العارفين بالحقائق، فكانت بدعة أولئك المتكلمين مما أعانت إلحاد هؤلاء الملحدين.

وقد بسط الكلام (٤) في كشف أسرارهم وبيان مخالفتهم لصريح المعقول وصحيح المنقول في غير هذا الموضع، وذكر أن المعقولات (٥) الصريحة موافقة لما أخبرت به الرسل لا تناقض ذلك، ونبهنا في مواضع على ما يستوجب الاستغناء عن الطرق الباطلة [المبتدعة] (٦) وما به يعلم

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٢٩٨

(١) ما بين النجمتين ساقط من (ا) ، (ب) .

(٢) ن: طريقتهم الفاسدة الباطلة؛ م: طريقتهم الباطلة.

(٣) ن، م: الفلاسفة.

(٤) ن: وقد بسط في الكلام.

(٥) ن: المفعولات، وهو تحريف.

(٦) المبتدعة: زيادة في (ا) ، (ب) .." [1]

"قيل لهم: هذا يعقل فيما إذا (١) كان حدوث القوابل من غيره، كما في حدوث الشعاع عن الشمس، وكما يقولونه في العقل الفعال. وأما إذا كان هو الفاعل للقابل والمقبول، والشرط والمشروط، وهو علة تامة أزلية لما يصدر عنه (٢) وجب مقارنة معلوله كله له، ولم يجز أن يتأخر عنه شيء، فإنه يمتنع أن يصير فاعلا بعد أن لم يكن من غير إحداثه لشيء، وإحداثه لشيء (٣) مع كونه (٤) علة تامة أزلية ممتنع، وكونه علة لنوع الحوادث مع عدم حدوث فعل يقوم به ممتنع.

ولأن صدور العالم عن فاعلين ممتنع، سواء كانا مشتركين في جميعه، أو كان هذا فاعلا لبعضه وهذا فاعلا لبعضه، كما قد بسط في غير هذا الموضع (٥) وهذا مما لا نزاع فيه، فإنه لم يثبت أحد من العقلاء أن العالم صدر عن اثنين متكافئين في الصفات والأفعال، ولا قال أحد من العقلاء: إن أصول العالم القديمة صدرت عن واحد، وحوادثه صدرت عن آخر، فإن العالم لا يخلو من الحوادث (٦) ، وفعل الملزوم بدون لازمه ممتنع، ولو كان الفاعل للوازمه غيره لزم أن لا يتم فعل واحد منهما إلا بالآخر، فيلزم الدور في الفاعلين، وكون كل [واحد] (٧) من الربين لا يصير ربا إلا بالآخر، ولا يصير قادرا إلا بالآخر، ولا يصير فاعلا إلا بالآخر، فلا

---

(١) إذا: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٢) ن، م: عنها.

(٣) عبارة " وإحداثه لشيء ": ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٤) ب (فقط) : مع أن كونه.

(٥) ن، م: كما قد بسط في موضعه.

(٦) ن، م: لا يخلو عن الحدوث.

(٧) واحد: زيادة في (ا) ، (ب) .." [2]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٢٢/١

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٢٨/١

"ما في العالم من الصور (١) النفسانية والجسمانية، فعنه (٢) تفيض العلوم والإرادات وغير ذلك، وهم عندهم رب كل ما تحت فلك القمر، لكن ليس مستقلا عندهم، بل فيضه يتوقف على حصول الاستعدادات والقوابل التي تحصل بحركات (٣) الأفلاك، وتلك الحركات التي فوق فلك القمر ليست منه بل من غيره، وهذا العقل هو رب البشر عندهم (٤) ، ومنه يفيض الوحي والإلهام، وقد يسمونه جبريل، وقد يجعلون جبريل ما قام بنفس النبي من الصورة الخيالية، وهذا كله كلام (٥) من أبطل الباطل، كما قد بسط في موضعه.

لكن المقصود هنا أنهم يمثلون فيض واجب الوجود بفيض العقل الفعال وفيض الشمس، وهو تمثيل باطل؛ لأن المفيض هنا ليس مستقلا بالفيض (٦) ، بل فيضه متوقف على ما يحدثه غيره من الاستعداد والقبول (٧) ، وإحداث غيره له من فعل غيره. فأما رب العالمين فهم يسلمون أنه (٨) لا شريك له في الفيض، ولا يتوقف شيء من فيضه على فعل من غيره، بل هو رب القابل والمقبول ورب المستعد والمستعد له، ومنه الإعداد ومنه الإمداد.

---

(١) ا، ب: الصورة.

(٢) ا: ففيه؛ ب: فمنه.

(٣) ا، ب: بحركة.

(٤) ا، ب: عندهم هو رب البشر.

(٥) كلام: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٦) ن، م: لأن المقصود هنا ليس مستقبلا بالفيض، وهو تحريف.

(٧) ن، م: من استعداد القوابل.

(٨) ا، ب: أن.." (١)

"الوجود المطلق. ثم ظن من ظن منهم أن ذلك هو الوجود الواجب، وفي ذلك (١) من الضلال ما قد بسط في غير هذا الموضع (٢) .

وجعلوا غاية سعادة النفس أن تصير عالما معقولا (٣) مطابقا للعالم الموجود، وليس في ذلك إلا مجرد علوم مطلقة، ليس فيها علم بموجود معين، لا بالله ولا بالملائكة ولا بغير ذلك. وليس فيها محبة لله ولا عبادة لله (٤) فليس فيها علم نافع، ولا عمل صالح، ولا ما ينجي النفوس من عذاب الله (٥) فضلا على أن يوجب لها السعادة. وهذا مبسوط في غير هذا الموضع (٦) ، وإنما جاء ذكره هنا بالعرض؛ لننبه على أن من عدل عن طريق المرسلين فليس معه في خلافهم لا معقول صريح، ولا منقول صحيح، وأن من قال بقدم العالم أو شيء منه، فليس معه إلا مجرد الجهل والاعتقاد الذي لا دليل عليه، وهذا الخطاب كاف في هذا الباب، وتفصيله مذكور في غير هذا الموضع.

وقد سلك هذا المسلك غير واحد من أهل الملل المسلمين واليهود

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٣٤٢

(١) ن: الواجب في ذلك:؛ م: الواجب وذلك

(٢) ن، م: بسط في موضعه.

(٣) ن، م: مفعولا، وهو تحريف.

(٤) ن، م: محبة الله ولا عبادته.

(٥) ن، م: من العذاب.

(٦) ن، م: مبسوط في موضعه.." (١)

"للمحدثات، وفاعل للمصنوعات، وأن كون (١) المفعول [مقارنا لفاعله لم يزل ولا يزال معه ممتنع في فطر العقول. وهذا مما يحتج به على هؤلاء، كما قد بسط في موضعه، فإنه إذا بين لهم فساد قول إخوانهم، وتبين لهم أن الفاعل لا بد أن يقوم به من الأحوال مما يصير به فاعلا، امتنع مع هذا أن يكون مفعوله المعين] (٢) مقارنا له أزلا (٣) وأبدا، فإن هذا إخراج له عن أن يكون مفعولا له.

السادس: أن يقال لهؤلاء وهؤلاء جميعا: أصل ما أنتم عليه الرجوع إلى الوجود، والفلسفة معرفة الوجود على ما هو عليه، والفلسفة الحقيقية هي العلوم الوجودية التي بها يعرف الوجود، وأنتم لا تثبتون [شيئا] (٤) في الغالب إلا بقياس: إما شمولي وإما تمثيلي، فهل علمتم فاعلا يلزمه مفعوله أو يقارنه (٥) في زمانه لا يحدث شيئا فشيئا، سواء كان فاعلا بالإرادة أو بالطبع؟ .

وهل علمتم فاعلا لم يزل (٦) موجبا لمفعوله، ولم يزل مفعوله معلولا له؟ فهذا شيء لا تعقلونه أنتم ولا غيركم، فكيف تثبتون بالمعقول (٧) ما لا يعقل أصلا معينا، فضلا عن أن يعقل مطلقا (٨) ؟ والمطلق فرع

(١) ا (فقط) : وإن كان.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ن) .

(٣) ن، م: مقارنا لفاعله أزلا. .، وهو خطأ.

(٤) شيئا: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) م: أو يقاربه؛ ا، ب: ويقارنه.

(٦) ن، م: وهل علمتم أنه لم يزل.

(٧) ب (فقط) : بالعقول.

(٨) ا، ب: عن أن يكون مطلقا.." (٢)

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٦٧/١

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٦٩/١

"المشركين، وهو دين أهل مقدونية وغيرها من مدائن هؤلاء الفلاسفة الصابئة المشركين.

والإسكندر الذي وزر له أرسطو هو (١) الإسكندر بن فيلبس المقدوني الذي تؤرخ له اليهود والنصارى، وكان قبل المسيح [عليه السلام] (٢) بثلاثمائة عام، ليس هو ذا القرنين المذكور في القرآن، فإن هذا كان متقدما عليه وهو من الحنفاء، وذاك هو ووزيره [أرسطو] (٣) كفار يقولون بالسحر والشرك.

ولهذا كانت الإسماعيلية أخذت ما يقوله هؤلاء في (٤) العقل والنفس، وما تقوله المجوس من النور والظلمة، فركبوا من ذلك ومن التشيع، وعبروا عن ذلك بالسابق والتالي، كما **قد بسط في** موضعه.

وأصل المشركين والمعطلة (٥) باطل، وكذلك أصل المجوس، والقدرية تخرج بعض (٦) الحوادث عن خلق الله وقدرته، ويجعلون له شريكا في الملك.

وهؤلاء الدهرية شر منهم في ذلك، فإن قولهم يستلزم إخراج جميع الحوادث عن خلق الله وقدرته وإثبات شركاء كثيرين له في الملك، بل يستلزم تعطيل الصانع بالكلية. ولهذا كان (٧) معلمهم الأول أرسطو

---

(١) ب (فقط) : وهو.

(٢) عليه السلام: زيادة في (ا) ، (ب) .

(٣) أرسطو: زيادة في (ا) ، (ب) .

(٤) ب (فقط) : من.

(٥) ا، ب: المشركين المعطلين.

(٦) ن (فقط) : بعد، وهو تحريف.

(٧) ن، م: بالكلية وكان.." [(١)]

"عن العدم. فاجتماع المعدومات الممكنة (* لا يجعلها موجودة، بل ما فيها من الافتقار إلى الفاعل حاصل عند اجتماعها *) (١) ، (٢) أعظم من حصوله عند افتراقها (٣) ، **وقد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع.

[أدلة القائلين بامتناع ما لا نهاية له من الحوادث والرد عليهم]

وعمدة من يقول بامتناع ما لا نهاية له من الحوادث، إنما هي دليل التطبيق والموازنة (٤) والمسامتة المقتضي تفاوت الجملتين، ثم يقولون: (٥) والتفاوت فيما لا يتناهى (* محال، مثال ذلك أن يقدروا الحوادث من [زمن] (٦) الهجرة إلى ما لا يتناهى *) (٧) في المستقبل أو الماضي، والحوادث من زمن الطوفان إلى ما لا يتناهى [أيضا] (٨) ثم يوازنون الجملتين، فيقولون: إن تساوتا (٩) لزم أن يكون الزائد كالناقص، وهذا ممتنع، فإن إحداهما زائدة على الأخرى بما بين الطوفان والهجرة، وإن تفاضلتا لزم أن يكون فيما لا يتناهى تفاضل، و ه و ممتنع.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/ ٤١٠

والذين نازعوهم من أهل الحديث والكلام والفلسفة منعوا هذه المقدمة، وقالوا: لا نسلم أن حصول مثل هذا التفاضل [في ذلك]

---

(١) ن، ا: اجتماعهما.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٣) ا (فقط) : افتراقهما.

(٤) ن، م: والموازاة.

(٥) ن: نقول؛ م: يقول.

(٦) زمن: ساقطة من (ن) .

(٧) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٨) أيضا: زيادة في (ا) ، (ب) .

(٩) ن، ا، ب: تساويا.." (١)

"والملفوظ المجمل، فما كان في إثباته من حق يوافق الشرع أو العقل أثبتوه، وما كان من نفيه حق (١) في الشرع أو العقل نفوه، ولا يتصور عندهم تعارض الأدلة الصحيحة العلمية، لا السمعية ولا العقلية.

والكتاب والسنة يدل بالإخبار تارة، ويدل بالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة، وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول (٢) من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين.

وهذه الجملة **لها بسط عظيم** **قد بسط من** ذلك **ما بسط في** مواضع متعددة، والبسط التام لا يتحمله هذا المقام، فإن لكل مقام مقالا.

ولكن الرافضة لما اعتضدت بالمعتزلة، وأخذوا يذمون أهل السنة بما هم فيه مفترون: عمدا أو جهلا، ذكرنا ما يناسب ذلك في هذا المقام.

والمقصود هنا أن أهل السنة] (٣) متفقون على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. ولكن لفظ " التشبيه " في كلام هؤلاء النفاة المعطلة (٤) لفظ مجمل، فإن أراد بلفظ (٥) التشبيه ما نفاه

---

(١) أ: حقا، وهو خطأ.

(٢) ب: فكان ما قد جاء به الرسول.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٣٢/١

(٣) الكلام بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) وقد أشرت إلى أوله (ص [٠ - ٩] ٠٣) من قبل، وتوجد بدلا منه في النسختين هذه العبارات:. . فهذا متفق عليه بين أهل السنة فإنهم متفقون على. . . إلخ.

(٤) أ، ب: في كلام الناس.

(٥) م، أ، ب: بنفي.." (١)

"وطائفة ظنت أن من قال: الوجود متواطئ عام، فإنه يقول: وجود الخالق زائد على حقيقته، ومن قال: حقيقته هي وجوده، قال: إنه مشترك اشتراكا لفظيا، وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع.

وأصل خطأ هؤلاء توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتا في هذا المعين [وهذا المعين] (١) ، وليس كذلك فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقا كليا، لا يوجد إلا معينا مختصا. (* وهذه الأسماء إذا سمي بها كان مسماها مختصا به، (٢ وإذا سمي بها العبد كان مسماها مختصا به ٢) (٢) *) (٣) فوجود الله وحياته لا يشركه فيها (٤) غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؟ .

وإذا قيل: قد اشتركا في مسمى الوجود (٥) ، فلا بد أن يتميز أحدهما عن الآخر بما يخصه، وهو الماهية والحقيقة التي تخصه.

قيل: اشتراكا في الوجود المطلق الذهني، لا اشتراكا في مسمى الحقيقة (٦) والماهية والذات والنفس. وكما أن حقيقة هذا تخصه،

---

(١) وهذا المعين: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٢) (٢ - ٢) ساقط من (أ) ، (ب) ، (م) .

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٤) ، م: فيه.

(٥) ، ب: في المسمى.

(٦) ، م: بل اشتركا في الوجود المطلق الذهني كما اشتركا في مسمى الحقيقة. . إلخ.." (٢)

"وكذلك إذا قيل: توصف بالوجوب (١ كما يوصف الموصوف بالوجوب ١) (١) ، فليس المراد أنها (٢) : توصف بوجوب أو قدم أو حدوث (٣) على سبيل الاستقلال، فإن الصفة لا تقوم بنفسها ولا تستقل بذاتها، ولكن المراد أنها (٤) قديمة واجبة بقدوم الموصوف ووجوبه، إذا عني بالواجب ما لا فاعل له، وعني بالقديم (٥) ما لا أول له، وهذا حق لا محذور فيه.

[وقد بسط الكلام على هذا بسطا مستوفى في مواضع، بين ما في لفظ " واجب الوجود " و " القديم " من الإجمال،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١١٠/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١١٩/٢

وشبهة نفاة الصفات، وهو لم يذكر هنا إلا شيئا مختصرا، قد ذكرنا ما يناسب هذا الموضع.

وبينا في موضع آخر أن لفظ " القديم " و " واجب الوجود " فيه إجمال. فإذا أريد بالقديم القائم بنفسه، أو الفاعل القديم، أو الرب القديم، ونحو ذلك، فالصفة ليست قديمة بهذا الاعتبار، بل هي صفة القديم. وإذا أريد مالا ابتداء له، ولم يسبقه عدم مطلقا فالصفة قديمة.

وكذلك ر فظ " واجب الوجود " إن أريد به القائم بنفسه الموجود بنفسه، فالصفة ليست واجبة، بل هي صفة واجب الوجود، وإن أريد ما لا فاعل له، أو ما ليس له علة فاعلة، فالصفة واجبة الوجود، وإن أريد به مالا تعلق له بغيره، فليس في الوجود واجب الوجود بهذا الاعتبار، فإن

---

(١) (١ – ١) : ساقط من (أ) ، (ب) .

(٢) ن، م: بها.

(٣) عبارة " أو حدوث ": ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٤) ن، م: بها.

(٥) ن (فقط) : بالقدم.." (١)

"نفوا به ما ثبت (١) بالكتاب والسنة وإجماع السلف، بل ولما ثبت بالفطرة العقلية التي اشترك فيها جميع أهل الفطر التي لم تفسد فطرتهم بما تلقنوه من الأقوال الفاسدة، بل ولما ثبت بالبراهين العقلية - فالذي ينتهي إليه أصلهم هو أنه لو كان متصفا بالصفات، أو متكلما بكلام يقوم به، ومريدا بما يقوم به من الإرادة الحسية، وكانت رؤيته (ممكنة) في الدنيا أو في الآخرة (٢) ، لكان مركبا من الجواهر المفردة الحسية أو الجواهر العقلية: المادة والصورة.

وهذا التلازم باطل عند جماهير العقلاء فيما نشاهد، فإن الناس يرون الكواكب وغيرها من الأجسام، وهي عند جماهير العقلاء ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا.

ولو قدر أن هذا التلازم حق، فليس في حججهم حجة صحيحة يوجب انتفاؤها اللازم، بل كل من الطائفتين تطعن في حجج الفريق الآخر وتبين فسادها، فأولئك يقولون: إن كل ما كان كذلك فهو محدث. ومنازعوهم يطعنون في المقدمتين ويبينون فسادهما، والآخرون يقولون: إن كل مركب فهو مفتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه غيره، فكل مركب مفتقر إلى غيره، ومنازعوهم يثبتون فساد هذه الحجة وما فيها من الألفاظ المجملة والمعاني المتشابهة، كما قد بسط في موضع آخر.

ولهذا يقول من يقول من العقلاء العارفين بحقيقة قول هؤلاء وهؤلاء:

---

(١) أ: ما يثبت.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٣١

(٢) أ، ب: من الإرادة الحسية وكانت رؤيته في الدنيا أو في الآخرة. . . إلخ. وردت كلمة (ممكنة) ليستقيم الكلام.." (١)

"استقلال أحدهما يناقض استقلال الآخر، **وسيأتي بسط هذا** (١) .

والمقصود هنا أنه يمتنع أن يكون أحدهما يعطي الآخر كماله، ويمتنع أن يكون الواجب بنفسه مفتقرا في كماله إلى غيره، فيمتنع أن يكون مفتقرا إلى غيره بوجه من الوجوه، فإن الافتقار: إما في تحصيل الكمال، وإما في منع سلبه الكمال، فإنه إذا كان كاملا بنفسه ولا يقدر غيره (٢) أن يسلبه كماله، لم يكن محتاجا بوجه من الوجوه، فإن ما ليس كمالا له فوجوده ليس مما يمكن أن يقال: إنه يحتاج [إليه] (٣) ؛ إذ حاجة الشيء إلى ما ليس من كماله ممتنعة، وقد تبين أنه لا يحتاج إلى غيره في حصول كماله، وكذلك (٤) لا يحتاج في منع سلب الكمال كإدخال نقص عليه، وذلك لأن ذاته (٥) إن كانت مستلزمة لذلك الكمال امتنع وجود الملزوم بدون اللازم، فيمتنع أن يسلب ذلك الكمال مع كونه واجب الوجود بنفسه، وكون لوازمه يمتنع عدمها.

فإن قيل: إن ذاته لا تستلزم كماله (٦) ، كان مفتقرا في حصول ذلك الكمال إلى غيره، وقد تبين أن ذلك ممتنع.

فتبين أنه يمتنع احتياجه إلى غيره في تحصيل شيء أو دفع شيء، وهذا هو المقصود، فإن الحاجة لا تكون إلا لحصول شيء أو دفع

---

(١) يتكلم ابن تيمية عن هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد ٢/٥٩ - ٧٤ بولاق.

(٢) ن، م: أحد.

(٣) إليه: ساقطة من (ن) فقط.

(٤) ن، م: ولذلك.

(٥) ن: وذلك لا ذاته، وهو تحريف.

(٦) ن (فقط) : إن كماله تستلزم كماله، وهو تحريف.." (٢)

"شيء: إما حاصل يراد إزالته، أو ما لم يحصل بعد فيطلب منعه. ومن كان لا يحتاج (١) إلى غيره في جلب شيء ولا في دفع شيء امتنعت حاجته مطلقا، فتبين أنه غني عن غيره مطلقا.

وأيضا، فلو قدر أنه محتاج إلى الغير، لم يخل: إما أن يقال: إنه يحتاج إليه في شيء (٢) من لوازم وجوده، أو شيء من العوارض له.

أما الأول فيمتنع، فإنه لو افتقر إلى غيره في شيء من لوازمه لم يكن موجودا إلا بذلك الغير ؛ لأن وجود الملزوم بدون اللازم ممتنع، فإذا كان لا يوجد إلا بلازمه، ولازمه لا يوجد إلا بذلك الغير، لم يكن هو موجودا [إلا بذلك الغير، فلا

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٤٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٧٣

يكون موجودا بنفسه، بل يكون: إن وجد ذلك الغير وجد، وإن لم يوجد لم يوجد، ثم ذلك الغير: إن لم يكن موجودا] (٣) بنفسه واجبا بنفسه افتقر إلى فاعل مبدع، فإن كان هو الأول لزم الدور في العلل: وإن كان غيره لزم التسلسل في العلل، وكلاهما ممتنع باتفاق العقلاء كما **قد بسط في** موضع آخر.

وإن كان ذلك الغير واجبا بنفسه موجودا بنفسه (٤) والأول كذلك (٥) ، كان كل منهما لا يوجد إلا بوجود الآخر، وكون كل من الشيئين لا يوجد إلا مع الآخر جائز إذا كان لهما سبب غيرهما، كالمتضايفين مثل الأبوة والبنوة،

---

(١) ن، م: منعه وكل من لا يحتاج.

(٢) ن (فقط) : يحتاج إلى شيء.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٤) ا، ب: الغير موجودا بنفسه واجبا بنفسه.

(٥) كذلك: ساقطة من (أ) ، (ب) .." [١]

"آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، وأنه خلق السماوات والأرض [وما بينهما] (١) في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأنه كلم موسى تكليما وناداه وناجاه، إلى غير ذلك مما جاء به الكتاب والسنة.

وقال في التنزيه: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [سورة الشورى: ١١] ، ﴿هل تعلم له سميا﴾ [سورة مريم: ٦٥) ﴿فلا تضربوا لله الأمثال﴾ [سورة النحل: ٧٤] ، ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ ، ﴿فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون﴾ [سورة البقرة: ٢٢] فنزه نفسه عن النظير باسم الكفء والمثل والند والسمي (٢) .

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وكتبنا رسالة مفردة في قوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾ ، وما فيها من الأسرار والمعاني الشريفة (٣) .

فهذه طريقة الرسل وأتباعهم من سلف الأمة وأئمتها: إثبات مفصل، ونفي مجمل (٤) ، إثبات صفات الكمال على وجه التفصيل، ونفي النقص والتمثيل، كما دل على ذلك سورة: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾ ، وهي تعدل ثلث القرآن [كما ثبت ذلك في الحديث

---

(١) وما بينهما: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٢) أ (فقط) : والمسمى، وهو تحريف.

(٣) ذكر ابن قيم الجوزية في رسالة " أسماء مؤلفات ابن تيمية " ص [٠ - ٩] ٦ أن لابن تيمية " رسالة في تفسير قوله

---

[١] منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٧٤/٢

تعالى: (ليس كمثله شيء) نحو خمسين ورقة ".

(٤) ن (فقط) : محل، وهو تحريف.." (١)

"الصفتين (١) ذاتية مقومة للموصوف لا يتحقق بدونها لا في الخارج ولا في الذهن، والأخرى عرضية يتقوم الموصوف بدونها مع كونها مساوية لتلك في اللزوم – تفريق بين المتماثلين.

والفروق التي يذكرونها بين الذاتي والعرضي – اللازم للماهية – هي ثلاثة، وهي فروق منتقضة وهم معترفون بانتقاضها، كما يعترف بذلك ابن سينا ومتبعوه شارحو " الإشارات "، وكما ذكره صاحب " المعتبر " (٢) وغيرهم، والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع (٣) .

وكذلك الكلام على قولهم وقول (٤ من وافقهم من ٤) (٤) القائلين بوحدة الوجود في وجود واجب الوجود مبسوط في غير هذا الموضع، والمقصود هنا كلام جملي على ما جاءت به الرسل صلوات الله [وسلامه] (٥) عليهم أجمعين، وهذا كله مبسوط في مواضعه.

---

(١) ن: أحد الصنفين، وهو تحريف.

(٢) وهو أبو البركات هبة الله بن ملكا، وسبق الكلام عليه ١/١٧٨.

(٣) قال ابن عبد الهادي في " العقود الدرية " ص [٠ – ٩] ٦ عند ذكره لأسماء مؤلفات ابن تيمية: " وله كتاب في الرد على المنطق، مجلد كبير. وله مصنفان آخران في الرد على المنطق نحو مجلد ". وذكر ابن تيمية نفسه في كتاب " الصفدية " (ورقة ١٩٣ ب) أنه له كتابين في الرد على المنطق: أحدهما كبير والآخر صغير، وأن له كتابا في نقض منطق الإشارات لابن سينا كما أنه نقد المنطق في رده على محصل الرازي. وقد لخص ابن تيمية الفروق الثلاثة بين الذاتي والعرضي في كتابه " الرد على المنطقيين " ص [٠ – ٩] ٢ – ٦٤ وقال في آخر كلامه هناك أنه بسط الكلام في بيان هذه الفروق في موضع آخر تكلم فيه على إشارات ابن سينا، ومن ذلك يتضح أنه فصل هذا الرد في كتابه في نقض منطق الإشارات وهو ليس بين أيدينا.

(٤) : (٤ – ٤) ساقط من (أ) ، (ب) .

(٥) وسلامه: زيادة في (أ) ، (ب) .." (٢)

"وآخرون سلكوا أعم من هذا فقالوا: الجسم لا يخلو عن الأعراض، والأعراض حادثة لا تبقى زمانين.

ومنهم من يقول: الجسم لا يخلو عن نوع من أنواع (١) الأعراض لأنه قابل له، والقابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده. ومنهم من قال: الجسم لا يخلو عن الاجتماع والافتراق والحركة والسكون، وهذه الأنواع الأربعة هي الأكوان، فالجسم (٢) لا يخلو عن الأكوان.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٨٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٩١

والكلام في هذه الطرق ولوازمها كثير قد بسط في غير هذا الموضع، والمقصود هنا التنبيه.
وهذا الكلام، وإن كان أصله من المعتزلة، فقد دخل في كلام [المثبتين للصفات، حتى في كلام] (٣) المنتسبين إلى السنة الخاصة: المنتسبين (٤) إلى الحديث والسنة، وهو موجود في كلام كثير من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد (٥) وغيرهم.

[موقف الأشعري من إثبات الصفات]
وهذا من الكلام الذي بقي على الأشعري من بقايا كلام المعتزلة، فإنه خالف (٦) المعتزلة لما رجع عن مذهبهم في أصولهم التي اشتهروا فيها بمخالفة (٧) [أهل] (٨) السنة كإثبات الصفات والرؤية، وأن القرآن غير

---

(١) ن: نوع من نوع، وهو خطأ.

(٢) ن (فقط) : والجسم.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٤) ن، م: والمنتسبين.

(٥) أ، ب: وأحمد وأبي حنيفة.

(٦) م: يخالف.

(٧) ن: أشهروها بخلاف.

(٨) أهل: ساقطة من (ن) ، (م) .." [1]

"بلا قدرة، مثل إثبات أسود بلا سواد، وأبيض بلا بياض، وقائم بلا قيام، ومصل بلا صلاة، ومتكلم بلا كلام، وفاعل بلا فعل، وهذا (١) مما يعلم فساده لغة وعقلا.
وقالوا لهم أيضا: أنتم تعلمون أنه حي عالم قادر، وليس كونه حيا هو كونه عالما، ولا كونه عالما هو كونه قادرا.
فهذه المعاني التي تعقلونها وتثبتونها (٢) هي الصفات، سواء سميتموها أحكاما أو أحوالا أو معاني أو غير ذلك، فليس الاعتبار بالألفاظ بل بالمعاني المعقولة.
ومن تدبر كلام أئمة المعتزلة والشيعة والفلاسفة نفاة الصفات وجدهم في غاية التناقض، كما تقول الفلاسفة: إنه عاقل (٣) ومعقول وعقل، وعاشق ومعشوق وعشق.
ثم يقولون: هذا المعنى هو هذا المعنى، وإن العالم هو العلم، فيجعلون إحدى الصفتين هي الأخرى، ويجعلون الموصوف هو الصفة.
وأيضا، فما يشنع به هؤلاء على أهل السنة هم يقولون به بغير اختيارهم. ومن تدبر كلام أبي الحسين البصري (٤) وأمثاله

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٢٧

من أئمة المعتزلة، وجد المعاني التي يثبتها (٥) هي قول الصفاتية، لكن ليس هذا **موضع بسط ذلك**؛ إذ الكلام هنا مختصر بحسب هذا المقام، وقد نبهنا

---

(١) أ، ب: وهذه.

(٢) ن، (أ) : يعقلونها ويثبتونها.

(٣) ن (فقط) : فاعل، وهو خطأ.

(٤) ن، م: أبي الحسن البصري، وهو خطأ.

(٥) ن (فقط) : نثبتها، وهو خطأ.." [1]

"وأبو عمر الطلمنكي الأندلسي (١) والقاضي أبو يعلى (٢) وغير واحد.

وأما أئمة السنة وطوائف من أهل الكلام فبينوا أن هذه طريقة باطلة في العقل أيضا، وأنها تنافي صحة دين الإسلام، فضلا عن أن تكون شرطا في العلم به، وأين اللازم لدين الإسلام من المنافي له؟ !

وبينوا أن تقدير ذات لم تزل غير فاعلة ولا متكلمة بمشيئتها وقدرتها، ثم حدوث ما يحدث من مفعولات - مثل كلام مؤلف منظوم وأعيان وغير ذلك - بدون سبب حادث، مما يعلم بطلانه بصريح المعقول، وهو مناقض لكونه سبحانه خلق السماوات والأرض، ولكون القرآن كلام الله، وغير ذلك مما أخبر به الرسل، بل حقيقته أن الرب لم يفعل شيئا ولم يتكلم بشيء لامتناع ما ذكروه من أن يكون فعالا أو مقالا له، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع، إذ المقصود هنا التنبيه على مجامع الطرق والمقالات.

قالت النفاة: فإذا كانت طرقنا في إثبات العلم بالصانع وحدوث السماوات وال أرض وإثبات العلم بالنبوة طرقا باطلة] (٣) فما الطريق إلى ذلك؟ (٤)

قالوا: [أولا] : لا يجب (٥) علينا في هذا المقام بيان ذلك، بل المقصود [ههنا] (٦) أن هذه طريق محدثة مبتدعة يعلم أنها ليست هي

---

(١) سبقت ترجمتهما ١/٣٠٣، ٣٠٤.

(٢) سبقت ترجمته ١/١٤٢.

(٣) الكلام بين المعقوفتين ساقط من (ب) ، (أ) ، (ن) ، (م) .

(٤) ن، م: بل هذه الطريق إلى ذلك.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٣١

(٥) م: قالوا: ولا يجب.

(٦) ع: إذ المقصود هنا ؛ ن، م: بل المقصود.." (١)

"ولما قال فرعون: ﴿فمن ربكما ياموسى قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾ [سورة طه: ٤٩ - ٥٠] ، فكان جواب موسى له جوابا للمتجاهل الذي يظهر أنه لا يعرف الحق وهو معروف عنده، فإن سؤال فرعون بقوله: ﴿وما رب العالمين﴾ استفهام إنكار لوجوده، ليس هو استفهام طلب لتعريف ماهيته كما ظن ذلك بعض المتأخرين، وقالوا: إن فرعون طالبه ببيان الماهية، فعدل عن ذلك لامتناع الجواب بذكرها، فإن هذا غلط منهم، فإن فرعون لم يكن مقرا بالصانع ألبتة، بل كان جاحدا له، وكان استفهامه استفهام إنكار لوجوده، ولهذا قال: ﴿ما علمت لكم من إله غيري﴾ [سورة القصص: ٣٨] ، وقال: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ [سورة النازعات: ٢٤] ، ولو كان مقرا بوجوده طالبا لمعرفة ماهيته لم يقل هذا، ولكان موسى ما أجابه إجابة لم تذكر فيها ماهيته (١) .

مع أن القول بأن الماهية هي ما يقوله المنطقيون من ذكر الذاتي المشترك والذاتي المميز، وهما الجنس والفصل، كلام باطل قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع، وبين أن الماهية المغايرة للوجود الخارجي إنما هي ما يتصور في الذهن، فإن ما في الأذهان من الصور الذهنية ليس هو نفس الموجودات الخارجية.

وأما دعوى أهل المنطق اليوناني أن في الخارج ماهية ووجودا غير

---

(١) في الأصل (ع) : لم يقل هذا و، وبعد حرف الواو إشارة إلى الهامش حيث كتب: لكان موسى، وبعد ذلك في الأصل: لما أجابه بما أجابه لم تذكر ماهيته، وتوجد في الهامش أمام هذه العبارة كلمة أخرى هي " لقال ". وأرجو أن يكون ما أثبته موفيا بالمعنى الذي قصده ابن تيمية.." (٢)

"الماهية، وأن الصفات اللازمة تنقسم إلى لازمة مقومة داخلة في الماهية، ومفارقة عرضية لها غير مقومة، وإلى لازمة لوجودها الخارجي دون ماهيتها الخارجية، فكلام باطل من وجوه متعددة، كما قد بسط هذا في موضعه، وبين أن الصفات تنقسم إلى لازمة للموصوف وعارضة له فقط، كما عليه نظار المسلمين من جميع الطوائف، وبين كلام نظار المسلمين في الحد والبرهان، وأن كلامهم في صريح المعقول أصح من كلام المتفلسفة اليونان ومن اتبعهم من المنتسبين إلى الملل] (١) .

وأيضا فنفس حدوث الإنسان يعلم (٢) به (٣) صانعه، وكذلك حدوث كل ما يشاهد (٤) حدوثه، وهذه الطريقة مذكورة في القرآن (٥) .

وأيضا، فالوجود يستلزم إثبات موجد قديم واجب بنفسه (٦) ، ونحن نعلم أن من الموجودات ما هو حادث، فقد علم بالضرورة انقسام الموجود (٧) إلى قديم واجب بنفسه وإلى محدث.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٦٩

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٧١

[طرق إثبات حدوث العالم]
وأما حدوث العالم فيمكن علمه (٨) بالسمع وبالعقل، فإنه يمكن العلم بالصانع إما بالضرورة والفطرة، وإما بمشاهدة حدوث المحدثات (٩) ،

---

(١) هنا ينتهي السقط الموجود في (ب) ، (ن) ، (أ) ، (م) وقد بدأ في ص ٢٧٠.

(٢) م: حكم.

(٣) ع: أنه ؛ ن، م: فيه.

(٤) ب، ا: شاهد.

(٥) ب، ا: وهذه الطريقة المذكورة في القرآن ؛ ن، م: وهذه هي الطريقة مذكورة.

(٦) ب، أ: موجود واجب قديم بنفسه ؛ ن، م: موجود قدم واجب بنفسه.

(٧) ب، أ: الوجود.

(٨) أ: فيمكن عليه بالسمع. . ؛ ب: فيمكن أن يستدل عليه.

(٩) ن، م: الحوادث.." [(١)]

"وإذا قيل: يجوز أن يكون العالم قديما عن علته (١) بلا حادث فيه، ثم حدثت فيه الحوادث كان هذا باطلا ؛ لأنه إذا جاز أن يحدثها (٢) بعد أن لم يكن محدثا (٣) لم يكن موجبا (٤) بل فاعلا باختياره ومشيئته، (٥ والفاعل باختياره ومشيئته ٥) (٥) لا يقارنه مفعوله، كما قد بسط في موضعه.

ولأنه على هذا يجب أن يقارنه القديم من مفعولاته، ويجب أن (٦) يبقى معطلا عن الفعل إلى أن يحدث الحوادث، فإيجاب تعطيله (٧) وإيجاب فعله جمع بين الضدين (٨) ، وتخصيص (٩) بلا مخصص (١٠) ، فإنه (١١) بذاته إما أن يجب أن يكون فاعلا في الأزل. (١٢ وإما أن يمتنع كونه فاعلا في الأزل، وإما أن يجوز الأمران.

فإن وجب كونه فاعلا في الأزل، جاز حدوث الحوادث في الأزل، ووجب أن لا يكون لها ابتداء، والتقدير أن لها ابتداء ١٢) (١٢) ، وإن امتنع كونه [فاعلا] (١٣) في الأزل امتنع أن يكون شيء قديم (١٤) في الأزل غيره، فلا يجوز قدم العالم خاليا عن الحوادث ولا مع الحوادث.

---

(١) ب، أ: علة.

(٢) ب (فقط) : يحدث.

(٣) عبارة: " لم يكن محدثا ": ساقطة من (ب) ، (أ) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٧٢/٢

(٤) ن: واجبا.

(٥) (٥ – ٥) : ساقط من (ب) ، (أ) .

(٦) ن، م: بأن.

(٧) أ: فعطله، وهو تحريف ؛ ب: تعطله.

(٨) ع: المتناقضين ؛ ن، م: المتنافين.

(٩) ن: وتخصص.

(١٠) مخصص: ساقطة من (م) .

(١١) ب، أ: لأنه.

(١٢) (١٢ – ١٢) : ساقط من (ب) فقط

(١٣) فاعلا: ساقطة من (ن) فقط.

(١٤) ب، أ: قديما، وهو بخلاف المعنى.." [(١)]

"" الله أعلم بما كانوا عاملين» (١) . **وقد بسط الكلام** على هذه الأحاديث وأقوال الناس في هذه المسألة ونحوها في غير هذا الموضع، مثل كتاب " رد تعارض العقل والنقل " (٢) وغير ذلك] (٣) .

[القول الثاني في معنى الظلم عند مثبتة القدر]

والقول الثاني (٤) : أن الظلم ممكن مقدور، [وأنه] (٥) منزه عنه لا يفعله لعلمه وعدله، فهو لا يحمل [على] (٦) أحد ذنب غيره (٧) . [قال تعالى] : (٨) [﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾]

[سورة الإسراء: ١٥] ، [﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما﴾]

[سورة طه: ١١٢] .

وعلى هذا فعقوبة الإنسان بذنب غيره ظلم ينزه (٩) الله عنه (١٠) ، وأما

---

(١) الحديث في: البخاري ٢/١٠٠، ٨/١٢٣ ؛ مسلم ٤/٢٠٤٧ ؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/٤٥ (رقم ٧٣٢١) ، ٢٥٩ (رقم ٧٥١٢) ؛ ترتيب مسند الطيالسي ٢/٢٣٥. والحديث مروي أيضا عن ابن عباس رضي الله عنه من وجوه عدة.

(٢) تحدث ابن تيمية عن هذه الأحاديث بإسهاب في كتاب " درء تعارض العقل والنقل " فارجع إليه وخاصة في الجزء الثامن منه.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ) ، (ب) ، (ن) ، (م) . وبدأ السقط من ص ٣٠٦.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٢٧٦

(٤) بدأ الكلام عن القول الأول في معنى الظلم الذي يجب تنزيه الله عنه ص ٣٠٤.

(٥) وأنه: ساقطة من (ن) فقط.

(٦) على: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٧) ع: ذنب أحد.

(٨) عبارة: " قال تعالى " ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٩) ب، ا، م: يتنزه ؛ ن: منزه.

(١٠) م (فقط) . . عنه لا يفعله.." [1]

"العالم، فقوله مخالف لإجماع السلف مخالف للكتاب والسنة، كما **قد بسط في** موضعه. وكذلك توقف من توقف في نفي ذلك من أهل الحديث فإنما ذلك لضعف علمه بمعاني الكتاب والسنة وأقوال السلف.

ومن نفى الجهة وأراد بالنفي كون المخلوقات محيطة به أو كونه مفتقرا إليها فهذا حق، لكن عامتهم (١) لا يقتصرون على هذا، بل ينفون أن يكون فوق العرش رب العالمين، أو أن يكون محمد - صلى الله عليه وسلم - عرج به إلى الله، أو أن يصعد إليه شيء وينزل منه شيء، أو أن يكون مباينا للعالم، بل تارة يجعلونه لا مباينا ولا محايثا (٢) ، فيصفونه بصفة المعدوم والممتنع، وتارة يجعلونه حالا في كل موجود، أو يجعلونه وجود كل موجود، ونحو ذلك مما يقوله أهل التعطيل وأهل الحلول] (٣) .

---

(١) في الأصل (ع) : غايتهم. وأرجو أن يكون الصواب ما أثبته.

(٢) في الأصل (ع) : محايشا، والصواب ما أثبته.

(٣) هنا ينتهي السقط المشار إلى أوله في الصفحة السابقة.." [2]

"يدرك أمورا (١) معينة فهذه القضايا التي نتكلم فيها قضايا كلية عامة، والقضايا الكلية العامة هي للعقل لا للحس ولا للوهم الذي يتبع الحس، فإن الحس لا يدرك إلا أمورا معينة، وكذلك الوهم [عندكم] (٢) . **وقد بسط الرد** على هؤلاء (٣) في غير هذا الموضع، لكن المقصود هنا بيان أن قول أولئك أقرب من قولهم.

فيقال: إذا عرضنا على العقل وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباين له ولا محايث له (٤) ، ووجود موجود مباين للعالم فوقه وهو ليس بجسم (٥) ، كان تصديق العقل بالثاني أقوى من تصديقه بالأول، وهذا موجود في فطرة كل أحد، فقبول (٦) الثاني أقرب إلى الفطرة ونفورها عن الأول أعظم فإن وجب تصديقكم في ذلك القول الذي هو عن الفطرة أبعد كان تصديق هؤلاء في قولهم أولى. وحينئذ فليس لكم أن تحتجوا على بطلان (٧) (٨ قولهم بحجة إلا وهي على بطلان قولكم أدل ٨) (٨) .

---

[1] منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٠٩/٢

[2] منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٢٤/٢

فإذا قلتم: [وجود موجود فوق العالم ليس بجسم لا يعقل.

قيل لكم: كما أن [(٩)] وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه لا يعقل.

---

(١) ب: ينكر أمورا ؛ أ: يذكرون أمورا ؛ ن، م: يدرك قوى.

(٢) ع: عندهم، وهي ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) ن، م: هذا.

(٤) ن، م، ع، ا: ولا مجانب له.

(٥) ع: وليس بجسم.

(٦) ب، ا، م: فقول ؛ ن: فيقول (وهو تحريف) .

(٧) ب، ا: إبطال.

(٨) (٨ - ٨) : هذا الكلام في نسخة (ن) ناقص ومضطرب. وفي (م) : قولكم بحجة. . أولى.

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .." [(١)]

"وتمثل له أعماله بأعمال غيره] (١) ، ولهذا ضرب الملكان المثل لداود [عليه السلام] (٢) بقول أحدهما: ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزني في الخطاب - قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه﴾ [سورة: ص: ٢٣ - ٢٤] الآية. وضرب الأمثال مما يظهر به الحال، وهو القياس العقلي الذي يهدي به الله من يشاء من عباده. قال (٣) تعالى: ﴿ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون﴾ [سورة الروم: ٢٧] ، وقال تعالى: ﴿وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون﴾ [سورة العنكبوت: ٤٣] . (٤) [وهذا من الميزان الذي أنزله (٥) الله، كما قال تعالى: ﴿الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان﴾ [سورة الشورى: ١٧] ، وقال: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾ [سورة الحديد: ٢٥] .

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبـين أن كل قياس عقلي شمولي سواء كان على طريقة المنطق اليوناني أو غير طريقه فإنه من جنس القياس التمثيلي وأن مقصود القياسين واحد، وكلاهما داخل في معنى الميزان الذي أنزله الله تعالى، وأن ما يختص به أهل المنطق اليوناني بعضه باطل وبعضه تطويل لا يحتاج إليه، بل ضرره في الغالب أكثر من نفعه كما قد بسط الكلام على المنطق اليوناني

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٢) عليه السلام: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) ع: فقال.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٣٦

(٤) الكلام بعد القوس في (ع) فقط وينتهي في الصفحة التالية.

(٥) في الأصل: أنزلها. وجاء في " المصباح المنير " أن الميزان مذكر.." [١]

"فإذا أردت به أمرا وجوديا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى. وهذه المقدمة [ممنوعة ولا دليل على إثباتها بل هي] (١) [باطلة] (٢) فإن سطح العالم يمكن أن يرى وليس العالم في عالم آخر.

وإن أردت بالجهة أمرا عدميا كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس بجهة بهذا التفسير.

وهذا مما خاطبت (٣) به غير واحد من الشيعة والمعتزلة فنفعه (٤) الله به، وانكشف بسبب هذا التفصيل (٥) ما وقع في هذا المقام من الاشتباه والتعطيل (٦) . وكانوا يعتقدون (٧) أن ما (٨) معهم من العقليات النافية للرؤية قطعية لا يقبل في نقيضها (٩) نص الرسل، فلما تبين (١٠) لهم أنها (١١) شبهات مبنية على ألفاظ مجملة ومعان مشتبهة، تبين أن الذي ثبت عن الرسول [- صلى الله عليه وسلم -] (١٢) هو الحق المقبول، ولكن ليس هذا [المكان] (١٣) **موضع بسط هذا**، فإن هذا النافي إنما أشار إلى قولهم إشارة (41) . \ ٥٠

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. وفي (ن) ، (م) توجد كلمة واحدة بدلا منه هي " عليها ".

(٢) باطلة: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) ب، ن، م: ما خاطبت ؛ أ: ما خوطبت.

(٤) ب، ا، ن، م: فنفع.

(٥) ب، ا: بسبب هذا التفسير ؛ ن، م: بهذا التفصيل.

(٦) ب، ا: والتضليل ؛ ن، م: والتعليل.

(٧) ب، ا، ن، م: يقولون.

(٨) ما: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٩) ن، م: بعضها.

(١٠) ب، ا: بين.

(١١) أنها: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(١٢) ب، ا: الرسل ؛ ن، م: الرسول.

(١٣) ب، ا: ليس هنا ؛ ن، م: ليس هذا.

(١٤) إشارة: ساقطة من (ب) ، (أ) . وما يلي هذه الكلمة ساقط من (ب) ، (أ) ، (ن) ، وينتهي ص ٣٥٨.." [٢]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٤٧/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٤٩/٢

"والمكان إن كان عدميا لم يكن حصول الجوهر في الأمر العدمي (١) حصوله في المعدوم، بمعنى أنه في العدم وإن كان جوهرا، فالجوهر عند القوم الأول ينقسم إلى مقاوم للداخل عليه ممانع إياه، وهو الذي لا يجوز عليه التداخل، وإلى (٢) غير مقاوم يمتنع عليه الانتقال وهو المكان والجوهر الممانع (٣) يمكن أن يداخل غير الممانع، وذلك هو كون الجوهر في المكان.

وأما عند القوم الثاني فحصول الجوهر في المكان الذي هو عرض بمعنى غير المعنى (٤) الذي يراد به في قولهم حصول العرض في الجوهر، بمعنى الحلول فيه ".

قلت: **قد بسط الكلام** على هذا في غير هذا الموضع، وبين أن ما ذكره الرازي من قوله: " قد اتفقوا على أن حصول الجوهر في الحيز أمر ثبوتي " ليس كما قاله ؛ بل يقال: إن أراد بقوله: إن حصول الجوهر في الحيز أمر ثبوتي، أنه صفة ثبوتية تقوم بالمحيز، فلم يتفقوا على هذا، بل ولا هذا قول محققيهم، بل التحيز عندهم لا يزيد على ذات المتحيز. قال القاضي أبو بكر بن الباقلاني: " المتحيز هو الجرم، أو الذي له حظ من المساحة، والذي لا يوجد بحيث وجوده جوهر " (٥) .

---

(١) في (ع) : لم يكن حصول الجوهر إلا في الأمر العدمي، ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته، وهو الذي في " تلخيص المحصل ".

(٢) ع: إلى، والصواب من " تلخيص المحصل ".

(٣) ع: المانع، والصواب من " تلخيص المحصل ".

(٤) في " تلخيص المحصل ": غير العين، والصواب ما أثبته وهو الذي في (ع) .

(٥) لم أجد هذا النص فيما بين يدي من كتب الباقلاني، ولكن الجويني نقله عنه في كتاب " الشامل في أصول الدين " ١/٥٩ - ٦٠ (ط. هلموت كلوبفر، القاهرة، ١٩٥٩) فقال: " والأصح في ذلك عبارات ارتضاها القاضي رضي الله عنه منها أنه قال: المتحيز هو الجرم، ولا معنى سواه. وقال: إنما هو الذي له حظ من المساحة، وقال أيضا: هو الذي لا يوجد بحيث وجوده جوهر ". وانظر: الإنصاف للباقلاني، ص ١٥، ط. عزت العطار، القاهرة، ١٩٥٠/١٣٦٩.." (١)

"قال: " فإن قيل: الجوهر لا يخلو عن الأكوان كما لا يخلو عن وصف التحيز. قلنا: قد أوضحنا أن تحيزه صفة نفسه، فنقول: صفة النفس تلازم للنفس ولا تعقل النفس دونها، وكون الجوهر متحيزا بمثابة كونه ذاتا أو شيئا. والتحيز قضية واحدة يجب لزومها ما بقيت النفس، والكون اسم يقع على أجناس مختلفة " (١) . **ثم بسط الكلام** في ذلك.

وهذا يبين أن التحيز عندهم ليس قدرا زائدا على المتحيز، فضلا عن كونه وصفا ثبوتيا. وإن أراد بكونه ثبوتيا أنه أمر إضافي إلى الحيز فالأمور الإضافية عند أكثرهم عدمية إذا كانت بين موجودين، فكيف إذا كانت بين موجود ومعدوم! ؟

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٥٢

وقوله: " إن الحيز إذا كان معدوما، فكيف يعقل حصول الجوهر في المعدوم؟ ".

فيقال: له: إنهم لم يريدوا بكونه في المعدوم إلا وجوده وحده من غير وجود آخر يحيط به، لم يريدوا أنه يكون معدوما مع كونه موجودا.

وأيضا، فمن لم يعرف مرادهم: هل الحيز عندهم وجود أو عدم، كيف يحكى عنهم أنهم اتفقوا على أن كل ما سوى الله متحيز أو قائم بالمتحيز، مع علمه وحكايته عنهم أنهم اتفقوا على أن كل ما سوى الله محدث، فيمتنع مع هذا أن يكون ما سواه إما متحيزا أو حالا في المتحيز، مع أن المتحيز هذا في حيز وجودي سوى الله، وهو محدث، فإن هذا تناقض ظاهر لأنه يستلزم أن يكون هنا ثلاثة موجودة محدثة:

---

(١) أكثر هذا الكلام موجود بمعناه وإن لم يكن بلفظه في " الشامل " ص [٠ - ٩] ٥٧.." [1]

"سواه مخلوقا محدثا كائنا (١) بعد أن لم يكن، ليس من الممكنات قديم بقدم الله تعالى مساويا له، بل هذا ممتنع بصرائح العقول مخالف لما أخبرت به الرسل عن الله، كما قد بسط في موضعه.

وأرسطو وأصحابه يقولون: إن المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الملاقي للسطح الظاهر من الجسم المحوي، وهو عرض عند هؤلاء.

وقوله: " إنه بديهي الأينية (٢) خفي الحقيقة " أي عند هؤلاء، وأما علماء المسلمين فليس عندهم - ولله الحمد - من ذلك ما هو خفي، بل لفظ " المكان " قد يراد به ما يكون الشيء فوقه محتاجا إليه، كما يكون الإنسان فوق السطح، ويراد به ما يكون الشيء فوقه من غير احتياج إليه، مثل كون السماء فوق الجو، وكون الملائكة فوق الأرض والهواء، وكون الطير فوق الأرض.

ومن هذا قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

تعالى علوا فوق عرش إلهنا ... وكان مكان الله أعلى وأعظما (٣) مع علم حسان وغيره من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن الله غني عن كل ما سواه، وما سواه من عرش وغيره محتاج إليه، وهو لا يحتاج إلى شيء، وقد أثبت له مكانا.

والسلف والصحابة، بل النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يسمع مثل

---

(١) في الأصل: أن يكون كل ما سواه مخلوق محدث كائن.

(٢) في الأصل: الأبنية، وسبق تصويب الكلمة عن " تلخيص المحصل ".

(٣) لم أجد البيت في ديوان حسان المطبوع.." [2]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٥٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٥٦

"فهذا هو التسلسل الممتنع في صريح العقل، ولهذا كان هذا ممتنعا باتفاق العقلاء، كما أن الدور الممتنع هو الدور القبلي.

فأما التسلسل في الآثار وهو أن لا يكون الشيء حتى يكون قبله غيره، أو لا يكون إلا ويكون بعد غيره فهذا للناس فيه ثلاثة أقوال: قيل: هو ممتنع في الماضي والمستقبل. وقيل: بل هو جائز في الماضي والمستقبل. وقيل ممتنع في الماضي جائز في المستقبل. والقول بجوازه مطلقا هو معنى قول السلف وأئمة الحديث وقول جماهير الفلاسفة القائلين بحدوث هذا العالم والقائلين بقدمه. **وقد بسط الكلام** على أدلة الطائفتين في موضع آخر، فإنا قد بسطنا الكلام فيما ذكره من أصول الدين أضعاف ما تكلم به هو ونبهنا على مجامع الأقوال] (١)

[التعليق على قوله وأن الأنبياء معصومون من الخطأ والسهو]

[الوجه الأول اختلافهم في عصمة الأنبياء]

(فصل)

وأما قوله (٢) : " وأن (٣) الأنبياء معصومون من (٤) الخط أ والسهو والمعصية صغيرها وكبيرها من أول العمر إلى آخره، وإلا لم يبق وثوق بما يبلغونه، فانتفت فائدة البعثة ولزم التنفير عنهم ". فيقال: أولا: [إن] (٥) الإمامية متنازعون في عصمة الأنبياء.

---

(١) هنا ينتهي السقط المشار إلى أوله ص ٣٩٠.

(٢) سبق ورود الكلام التالي في " منهاج الكرامة " (ك) ١/٨٢ (م) ، وفيما سبق ٢/٩٩.

(٣) ب، ا، ن، م: إن.

(٤) ك: عن.

(٥) إن: زيادة في (ب) ، (أ) .." (١)

": النظام (١) ، والتزم الطفرة المعروفة بطفرة النظام (٢) ، أو هو مركب من المادة والصورة كما يقوله من يقوله من المتفلسفة، أو ليس مركبا لا من هذا ولا من هذا كما يقوله أكثر الناس، وهو قول الهشامية والكلابية (٣) والنجارية والضرارية وكثير من الكرامية على ثلاثة أقوال، وكثير من الكتب ليس فيها إلا القولان الأولان.

والصواب أنه ليس مركبا لا من هذا ولا من هذا، كما **قد بسط في** موضعه.

وينبني على هذا أن ما يحدثه الله من الحيوان (٤) والنبات والمعادن فإنها أعيان يخلقها الله تعالى على قول نفاة الجوهر الفرد، وعلى قول

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٩٣

(١) سبق الكلام عن النظام ١/٤٠٤. وتكلم ابن تيمية من قبل أكثر من مرة عن الجواهر الفردة أو الأجزاء التي لا تتجزأ وناقش أقوال مثبتيها ونفاتها. انظر مثلا: ١/٤١٤، ٢/١٣٤ - ١٣٩، ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) أدى إنكار النظام للجواهر الفردة وقوله بأنها تتجزأ إلى ما لا نهاية إلى قوله بالطفرة، وذلك أن خصومه اعترضوا عليه بقولهم: إذا مشت نملة على صخرة من طرف إلى طرف فإنها تكون قد قطعت ما لا يتناهى، فكيف يقطع ما يتناهى ما لا يتناهى؟ فقال النظام إن النملة تقطع بعض الصخرة بالمشي وبعضها بالطفرة، أي إنها تنتقل من المكان الأول إلى الثاني سيرا ثم تطفر من المكان الثاني إلى الرابع أو الخامس. وانظر: المقالات للأشعري ٢/١٨ - ١٩ ؛ الملل والنحل ١/٥٧ - ٥٨ ؛ الفرق بين الفرق، ص [٠ - ٩] ٥ ؛ التبصير في الدين، ص ٤٣، الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة: إبراهيم بن سيار النظام ؛ ص ١٢٩ - ١٣١.

(٣) بعد كلمة " والكلابية " في (ع) : والنصرية، ورجحت أن تكون زيادة من الناسخ، وانظر ما سبق ٢/١٣٧.

(٤) ب، أ: الحيوانات.." (١)

"امتزاج، وإما غير امتزاج كتركيب الأطعمة والأشربة والأدوية والأبنية واللباس من أجزائها. ومعلوم نفي هذا التركيب عن الله، ولا نعلم عاقلا يقول إن الله تعالى مركب بهذا الاعتبار.

وكذلك التركيب بمعنى أنه مركب من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة - وهو التركيب الجسمي عند من يقول به (١) - وهذا أيضا منتف عن الله تعالى. والذين قالوا: إن الله جسم، قد يقول بعضهم: إنه مركب هذا التركيب، وإن كان كثير منهم - بل أكثرهم - ينفون ذلك، ويقولون: إنما نعني بكونه جسما أنه موجود أو أنه (٢) قائم بنفسه، أو أنه يشار إليه، أو نحو ذلك. لكن بالجملة هذا التركيب وهذا التجسيم يجب تنزيه الله تعالى (٣) عنه.

وأما كونه سبحانه ذاتا (٤) مستلزمة لصفات الكمال، له علم وقدرة وحياة فهذا لا يسمى مركبا (٥) فيما يعرف من اللغات. وإذا سمى مسم (٦) هذا مركبا (٧) لم يكن النزاع معه في اللفظ، بل في المعنى العقلي. ومعلوم أنه لا دليل على نفي هذا، كما قد بسط في موضعه، بل الأدلة العقلية توجب إثباته.

---

(١) عبارة " عند من يقول به " في (ع) فقط.

(٢) أنه ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٣) ب، أ: تنزيه الرب.

(٤) ع، أ: ذات.

(٥) ع: تركيبا.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٣١

(٦) ع، أ: مسمى.

(٧) ع: تركيبا.." (١)

"إذا أحدث ما لم يكن محدثا سموه تغيرا، وإذا سمع دعاء عباده (١) سموه تغيرا، وإذا رأى ما خلقه سموه تغيرا، وإذا كلم موسى بن عمران سموه تغيرا، وإذا رضي عمن أطاعه وسخط على من عصاه سموه تغيرا، إلى أمثال (٢) هذه الأمور.

ثم إنهم ينفون ذلك من غير دليل (٣) أصلا، فإن الفلاسفة يجوزون أن يكون القديم محلا للحوادث، (لكن) من نفى منهم ما (نفاه) (٤) فإنما هو لنفيه الصفات مطلقا، وكذلك المعتزلة. ولهذا كان الحاذق (٥) من هؤلاء وهؤلاء كأبي الحسين البصري وأبي البركات صاحب " المعتبر " وغيرهما قد خالفوهم في ذلك، وبينوا أنه ليس لهم دليل عقلي ينفي ذلك، وأن الأدلة العقلية والشرعية توجب ثبوت ذلك، وهذا كله قد بسط في موضع آخر.

والمقصود هنا أن من نفى الجسم وأراد به نفي التركيب من الجواهر المفردة (٦) أو من المادة والصورة فقد أصاب في المعنى، ولكن منازعوه يقولون: هذا الذي قلته ليس هو مسمى الجسم في اللغة، ولا هو أيضا حقيقة الجسم الاصطلاحي، (٧ فإن الجسم ليس مركبا لا من هذا ولا من هذا، وهو يقول: هذا حقيقة الجسم الاصطلاحي ٧) (٧) .

---

(١) ع: عبده.

(٢) ب، أ: مثل.

(٣) ع: بغير دليل.

(٤) أ: من نفى منهم من نفاه، وهو تحريف ؛ ب: ومن نفاه منهم.

(٥) ب (فقط) : الحذاق.

(٦) ب: الفردة.

(٧) (٧ - ٧) : في (ع) فقط.." (٢)

"يتناقض (١) فيجعل الحيز تارة موجودا وتارة معدوما، كالرازي (٢) وغيره، كما (قد) (٣) بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

فمن تكلم باصطلاحهم وقال: إن الله متحيز بمعنى (أنه) (٤) أحاط به شيء من الموجودات فهذا مخطئ، فهو سبحانه بائن من خلقه، وما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق. وإذا كان الخالق بائنا عن المخلوق امتنع أن يكون الخالق في المخلوق، وامتنع أن يكون متحيزا بهذا الاعتبار. "

وإن أراد بالحيز أمرا عدميا فالأمر العدمي لا شيء، وهو سبحانه بائن عن (٥) خلقه، فإذا سمى العدم الذي فوق العالم

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٣٩

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٤٧

حيزا، وقال: يمتنع أن يكون فوق العالم لئلا يكون متحيزا، فهذا معنى باطل لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه وقد علم بالعقل والشرع أنه بائن عن (٦) خلقه، كما قد بسط في غير هذا الموضوع.

وهما مما احتج به سلف الأمة وأئمتها على الجهمية - كما احتج به الإمام أحمد في رده على الجهمية - وعبد العزيز الكناني (٧) وعبد الله بن

---

(١) ب، أ: يناقض.

(٢) انظر ما سبق ٣٥١/٢ وما بعدها، وقد أورد ابن تيمية نص كلام الرازي في كتابه " محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين " (ص [٠ - ٩] ٥) وذكر تعليق الطوسي في تلخيص المحصل ثم علق على كلامهما.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، (أ) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، (أ) .

(٥) ع: من.

(٦) ع: من.

(٧) ع: الكتاني، وهو خطأ. وهو عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي، كان يلقب بالغول لدمامته، سمع من سفيان بن عيينة وكان من تلاميذ الشافعي، وناظر بشرا المريسي أمام المأمون وله كتاب الحيدة، وقد توفي سنة ٢٤٠. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٣٦٣/٦ ؛ العبر للذهبي ٣٣٤/١ ؛ الأعلام ١٥٤/٤ - ١٥٥. وانظر كتاب " الحيدة " له، ص ٢٧ - ٢٨ ط. مطبعة الإمام بالقاهرة بدون تاريخ.." (١)

"وإن قلتم: إن نفي الأول من حكم العقل المقبول ؛ فنفي الثاني أولى أن يكون من حكم العقل المقبول.

وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع، والمقصود هنا التنبيه.

وكذلك الكلام في لفظ " الجهة " فإن مسمى لفظ الجهة يراد به أمر وجودي (١) كالفلك الأعلى، ويراد به أمر عدمي كما وراء العالم.

فإذا أريد الثاني (أمكن) (٢) أن يقال: كل جسم في جهة. وإذا أريد الأول امتنع أن يكون كل جسم في جسم آخر.

فمن قال: الباري في جهة، وأراد بالجهة أمرا موجودا، فكل ما سواه مخلوق له، (ومن قال: إنه) (٣) في جهة بهذا التفسير فهو مخطئ.

وإن أراد بالجهة أمرا عدميا، وهو ما فوق العالم، وقال: إن الله فوق العالم، فقد أصاب. وليس فوق العالم موجود غيره، فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات.

وأما إذا فسرت (٤) الجهة بالأمر العدمي، فالعدم (٥) لا شيء.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٥٦/٢

وهذا ونحوه من الاستفسار، وبيان ما يراد باللفظ من معنى صحيح وباطل يزيل عامة الشبه.

فإذا قال نافي الرؤية: لو رؤي لكان في جهة، وهذا ممتنع، فالرؤية ممتنعة.

---

(١) ع: موجود.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، (أ) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، (أ) .

(٤) ع: وإذا فسرت. . إلخ.

(٥) ب (فقط) : فالعدمي.." [1]

"وسلم - إليه (١) ، وتنزل الملائكة من عنده، وينزل (٢) منه القرآن، ونحو ذلك من اللوازم التي نطق بها الكتاب والسنة وما كان في معناها.

قيل له: لا نسلم انتفاء هذه اللوازم. (٣) فإن قال: ما استلزم هذه اللوازم فهو جسم.

قيل: إن أردت أنه يسمى جسما في اللغة أو في الشرع (٤) ، فهذا باطل.

وإن أردت أنه يكون جسما مركبا من المادة والصورة، أو من الجواهر المفردة (٥) ، فهذا أيضا ممنوع في العقل، فإن ما هو جسم باتفاق العقلاء - كالأحجار (٦) - لا نسلم أنه (٧) مركب بهذا الاعتبار، كما **قد بسط في** موضعه، فما الظن بغير ذلك! ؟

وتمام ذلك بمعرفة البحث العقلي في تركيب الجسم الاصطلاحي من هذا وهذا، **وقد بسط في** غير هذا الموضع، وبين فيه (٨) أن قول هؤلاء وهؤلاء باطل مخالف للأدلة العقلية القطعية، ولكن هذا الإمامي لم يذكر هنا من الأدلة ما يصل به إلى آخر البحث، وقد ذكر في كلامه ما يناسب

---

(١) ب، أ: ويعرج محمد - صلى الله عليه وسلم - إليه.

(٢) ع: وتنزل.

(٣) أ، ب: هذا اللازم.

(٤) ب، أ: والشرع.

(٥) أ، ب: الجواهر المركبة.

(٦) ب، أ: كالأجسام، وهو تحريف.

---

[1] منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٥٨

(٧) ع: لا نسلم فيه أنه.

(٨) ب، أ: وتبين فيه.." (١)

"هذا الموضع، ومن شرع في تقرير ما ذكره بالمقدمات الممنوعة (١) ، شرع معه في نقضها وإبطالها بمثل ذلك، ولكل مقام مقال.

وقد بسط الكلام على هذه الأمور في موضع، وبين أن ما تنفيه نفاة الصفات التي نطق بها الكتاب والسنة في (٢) علو الله سبحانه وتعالى على خلقه وغير ذلك، كما أنه لم ينطق بما ذكروه (٣) كتاب الله ولا سنة رسوله (٤) ، ولا قال بقولهم أحد من المرسلين ولا الصحابة والتابعين، ولم يدل (٥) عليه أيضا دليل عقلي، بل الأدلة العقلية الصريحة موافقة للأدلة السمعية الصحيحة، ولكن هؤلاء ضلوا بألفاظ متشابهة ابتدعوها، ومعان عقلية لم يميزوا بين حقها وباطلها.

وجميع البدع: كبدع الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية، لها شبه في نصوص الأنبياء، بخلاف بدع (٦) الجهمية النفاة، فإنه ليس معهم فيها دليل سمعي أصلا، ولهذا كانت آخر البدع حدوثا في الإسلام، ولما حدثت (أطلق) السلف والأئمة (٧) القول بتكفير أهلها لعلمهم بأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق، ولهذا يصير محققوهم إلى مثل قول. (٨) فرعون مقدم المعطلة، بل وينتصرون له ويعظمونه

---

(١) ب، أ: المسوغة، وهو تحريف.

(٢) ب (فقط) : من.

(٣) ب: لم ينطق به ؛ أ: لم ينطق بها.

(٤) ب، أ: كتاب ولا سنة.

(٥) ب، أ: فلم يدل.

(٦) ب، أ: بدعة.

(٧) ب: ولما أحدثت السلف والأمة ؛ أ: ولما أحدثت السلف والأئمة.

(٨) قول: ساقطة من (ب) ، (أ) .." (٢)

"وأما هذا الثاني فقد تنازع فيه النظار لما رأوا أن الإنسان يوصف بأنه عالم قادر مريد، والعلم والإرادة لم تقم بعقبه ولا بظهره، وإنما هو قائم بقلبه.

فمنهم من قال: الأعراض المشروطة بالحياة يتعدى حكمها محلها، فإذا قامت بجزء من الجملة وصف بها سائر الجملة، كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة وغيرهم.

ومنهم من يقول: بل الموصوف بذلك جزء منفرد في القلب.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٦٠/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٦١/٢

ومنهم من يقول: بل حكمها لا يتعدى محلها، وإنه بكل جزء من أجزاء البدن حياة وعلم وقدرة.

ومن هؤلاء من يقول: لا يشترط في قيام هذه الأعراض بالجوهر الفرد البنية المخصوصة، كما يقوله: الأشعري ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهؤلاء بنوا هذا على ثبوت الجوهر الفرد، وهو أساس ضعيف، فإن القول به باطل، كما قد بسط في موضعه.

ثم من المتفلسفة المشائين من ادعى أن محل العلم من الإنسان ما لا ينقسم، ومعنى ذلك عندهم أن النفس الناطقة لا يتميز منها شيء عن شيء، ولا يتحرك ولا يسكن، ولا يصعد ولا ينزل، ولا يدخل في البدن ولا غيره من العالم ولا يخرج منه، ولا يقرب من شيء ولا يبعد منه.

ثم منهم من يدعي أنها لا تعلم الجزئيات وإنما تعلم الكليات، كما يذكر ذلك عن ابن سينا وغيره. وكان أعظم ما اعتمدوا عليه من المعلومات ما لا ينقسم، فالعلم به لا ينقسم، لأن العلم مطابق للمعلوم،." (١)

"فمحل العلم لا ينقسم، لأن ما ينقسم لا يحل في منقسم. (١) \ ١٩٧٥. وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين بعض ما في هذا الكلام من الغلط، مع أن هذا عندهم هو البرهان القاطع الذي لا يمكن نقضه. وقواهم على ذلك أن بعض من عارضهم كأبي حامد والرازي لم يجيبوا عنه بجواب شاف، بل أبو حامد قد يوافقهم على ذلك.

ومنشأ النزاع إثبات ما لا ينقسم بالمعنى الذي أرادوه في الوجود الخارجي.

فيقال لهم: لا نسلم أن في الوجود ما لا يتميز منه شيء عن شيء. فإذا قالوا: النقطة؟ قيل لهم: النقطة والخط والسطح الواحد والاثنان والثلاثة: قد يراد بها هذه المقادير مجردة عن موصوفاتها، وقد يراد بها ما اتصف بها (من) (٢) المقدرات في الخارج.

فإذا أريد الأول فلا وجود لها إلا في الأذهان لا في الأعيان، فليس في الخارج عدد مجرد عن المعدود، ولا مقدار مجرد عن المقدر (٣) : لا نقطة ولا خط ولا سطح ولا واحد ولا اثنان ولا ثلاثة بل الموجودات

---

(١) انظر كتاب الشفاء لابن سينا، الفن السادس من الطبيعيات ١ وما بعدها، ط براغ، تشيكوسلوفاكيا، ١٩٥٦ ص [٠ - ٩] ٨٧ وما بعدها، ط. الهيئة العامة للكتاب، تحقيق جورج قنواتي، سعيد زايد، القاهرة، ١٣٩٥

(٢) (من) : ليست في الأصل وزدتها ليستقيم الكلام.

(٣) في الأصل: مقدرا مجردا عن المقدر، ولعل الصواب ما أثبته.." (٢)

"المعدودات كالدرهم والحبة والإنسان، والمقدرات كالأرض التي لها طول وعرض وعمق، فما من سطح إلا وله حقيقة يتميز بها عن غيره من السطوح، كما يتميز التراب عن الماء، وكما يتميز سطوح كل جسم عن سطوح الآخر.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٧٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٧٦

وإن قالوا: ما لا ينقسم هي العقول المجردة التي تثبتها الفلاسفة.

كان دون إثبات هذه خرط القتاد (١) ، فلا يتحقق منها إلا ما يقدر في الأذهان، لا ما يوجد في الأعيان.

والملائكة التي وصفتها الرسل وأمروا بالإيمان بها، بينها وبين هذه المجردات من أنواع الفرقان، ما لا يخفى إلا على العميان، كما **قد بسط في** غير هذا المكان.

وإن أرادوا بما لا ينقسم واجب الوجود، وقالوا: إنه واحد لا ينقسم ولا يتجزأ.

قيل: إن أردتم بذلك نفي صفاته، وأنه ليس لله حياة وعلم وقدرة تقوم به، فقد علم أن جمهور المسلمين وسائر أهل الملل، بل وسائر عقلاء بني آدم من جميع الطوائف يخالفونكم في هذا.

وهذا أول المسألة، و أنتم - وكل عاقل - قد يعلم بعض صفاته دون بعض، والمعلوم هو غير ما ليس بمعلوم، فكيف ينكر أن يكون له معان متعددة؟

وأدلة إثبات الصانع كثيرة، ليس هذا موضعها، فلم قلتم بإمكان وجود مثل هذا في الخارج، فضلا عن تحقيق وجوده؟

---

(١) في الأصل: حرظ العتاد.." (١)

"مشبهة، بل (١) والمعتزلة والفلاسفة أيضا مشبهة لأنهم يقولون: حي عليم قدير، ويقولون: موجود وحقيقة وذات ونفس، والفلاسفة تقول: عاقل ومعقول وعقل، ولذيذ وملتذ (٢) ولذة، وعاشق ومعشوق وعشق، وغير ذلك من الأسماء الموجودة في المخلوقات.

[الرد على قول: سموا مشبهة لأنهم يقولون إنه جسم من وجوه]

وإن قال: سموا مشبهة لأنهم يقولون: إنه جسم، والأجسام متماثلة، بخلاف من أثبت الصفات، ولم يقل: هو جسم.

قيل أولا هذا باطل (٣) لأنك ذكرت الكرامية قسما غيرهم والكرامية تقول إنه جسم وقيل لك ثانيا: لا يطلق لفظ الجسم (٤) إلا أئمتك الإمامية ومن وافقهم.

وقيل لك ثالثا: فهذا مبني على تماثل الأجسام، وأكثر العقلاء يقولون (٥) : إنها ليست متماثلة، والقائلون بتماثلها من المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية، وطائفة من الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية ليست لهم حجة على تماثلها أصلا، كما **[قد] بسط ذلك** في موضعه (٦) .

---

(١) بل: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٢) ب، ا: ومتلذذ

(٣) ن: هذا ممتنع. والكلام في (م) مضطرب.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٧٧/٢

(٤) ع: لا ينطق بلفظ الجسم ؛ ن، م: لا يبطل لفظ الجسم، وهو تحريف.

(٥) ب، أ، ن: تقول.

(٦) ب: ليست لهم حجة على تماثلها كما **مر بسط ذلك** في موضعه ؛ أ: ليست لهم حجة على تماثلها كما **أقر بسط ذلك** في موضعه ؛ ن: ليست لهم حجة على تماثلها أصلا **كما بسط ذلك** في موضعه ؛ ع: ليست لهم حجة أصلا كما **قد بسط ذلك** في موضعه ؛ م: مثل (ن) ولكن لم تسقط " قد " منها.." (١)

"ويخاطبها أيضا بذلك، ويظن أن ذلك كله موجود في الخارج عنه، وإنما هو موجود في نفسه، كما يحصل للنائم إذا رأى ربه في صورة بحسب حاله. فهذه الأمور تقع كثيرا في زماننا وقبله، ويقع الغلط منهم حيث يظنون أن ذلك موجود في الخارج.

[وكثير من هؤلاء يتمثل له الشيطان، ويرى نورا أو عرشا أو نورا على العرش ويقول: أنا ربك. ومنهم من يقول: أنا نبيك، وهذا قد وقع لغير واحد. ومن هؤلاء من تخاطبه الهواتف بخطاب على لسان الإلهية أو غير ذلك، ويكون المخاطب له جنيا، كما قد وقع لغير واحد. **لكن بسط** (الكلام) (١) على ما يرى ويسمع وما هو في النفس والخارج، وتمييز حقه من باطله ليس هذا موضعه، وقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع] (٢) .

وكثير من الجهال أهل الحال (٣) وغيرهم يقولون: إنهم يرون الله عيانا في الدنيا، وأنه يخطوا خطوات (٤) .

[وقد يقولون مع ذلك من المقالات ما هو أعظم من الكفر كقول بعضهم: كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان لا أريده، وقول بعضهم: إن شيخهم هو شيخ الله ورسوله، وأمثال ذلك من مقالات الغلاة في الشيوخ، لكن يوجد في جنس المنتسبين إلى الشيعة من الإسماعيلية والغلاة من

---

(١) الكلام: ساقطة من الأصل (ع) ، وبزيادتها يستقيم الكلام.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

(٣) ع: وكثير من الجهال أهل الخيال ؛ ن، م: وكثير من جهال أهل الحال.

(٤) عبارة " وأنه يخطو خطوات " ساقطة من (ع) .." (٢)

"ومنه قول العرب: ما في السماء قدر كف سحابا، وذلك لأن الكف تقدر (١) بها الممسوحات كما يقدر بالذراع، وأصغر الممسوحات التي يقدرها الإنسان من أعضائه كفه (٢) ، فصار هذا مثلا لأقل شيء.

فإذا قيل: إنه ما يفضل من العرش أربع أصابع، كان المعنى: ما يفضل منه شيء، والمقصود هنا بيان أن الله أعظم وأكبر من العرش.

ومن المعلوم أن الحديث إن لم يكن النبي - صلى الله عليه وسلم -[قد] (٣) قاله فليس علينا منه، [وإن كان [قد] (٤)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٥٩٩

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٦٢٥

قاله فلم يجمع بين النفي والإثبات] (٥)] ، وإن (٦) كان قاله بالنفي لم يكن قاله بالإثبات ؛ [والذين قالوه بالإثبات] (٧) ذكروا فيه ما يناسب أصولهم، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

فهذا وأمثاله – سواء كان حقا أو باطلا – لا يقدح في مذهب أهل السنة ولا يضرهم، لأنه بتقدير أن يكون باطلا ليس هو قول جماعتهم، بل غايته

---

(١) ب، أ: يقدر به.

(٢) ب، أ: وأصغر الممسوحات التي يقدر بها الإنسان من أعضائه كف.

(٣) قد: في (ع) فقط.

(٤) قد: في (ع) فقط.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٦) ب، أ: فإن.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .." [1]

"لكن يبقى الكلام في نفس الحكمة الكلية (١) في هذه الحوادث، فهذه ليس على الناس معرفتها، ويكفيهم التسليم لما قد علموا أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه أرحم بعباده من الوالدة بولدها.

ومن المعلوم (٢) ما لو علمه كثير من الناس لضرهم علمه، ونعوذ بالله من علم لا ينفع. وليس اطلاع كثير من الناس بل أكثرهم على حكم (٣) الله في كل شيء نافعا لهم بل قد يكون ضارا. قال تعالى: ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾ [سورة المائدة: ١٠١] .

وهذه المسألة (٤) : مسألة غايات أفعال الله ونهاية حكمته مسألة عظيمة، لعلها أجل المسائل الإلهية، وقد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع، وكذلك بسط الكلام على مسائل القدر، وإنما نبهنا تنبيها لطيفا على امتناع أن يكون خلق الفعل (٥) ظلما، سواء قيل: إن الظلم ممتنع من الله، أو قيل (٦) : إنه مقدور، فإن الظلم الذي هو ظلم أن يعاقب الإنسان على عمل غيره، فأما عقوبته على فعله الاختياري، وإنصاف المظلومين من الظالمين، فهو من كمال عدل الله تعالى.

وهذا التفصيل في باب التعديل والتجوير (٧) بين مذهب القدرية الذين

---

(١) ب، أ: الكمية وهو تحريف.

(٢) ب (فقط) : العلوم.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٦٣٠

(٣) ب، أ: حكمة

(٤) ب، أ: وفي هذه المسألة.

(٥) الفعل: ساقطة من (ع) .

(٦) قيل: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٧) ب، أ، ع: والتجويز، وهو خطأ.." (١)

"تام القدرة مريدا تام الإرادة، فلا يكفي في الإحداث مجرد وجود شيء متقدم (١) على الإحداث، فكيف يكفي مجرد عدم شيء يتقدم عدمه على الإحداث؟ بل لا بد حين الإحداث من المؤثر التام، ثم كذلك عند حدوث المؤثر التام لا بد له من مؤثر تام، فإذا لم يكن إلا علة تامة أزلية يقارنها معلولها، لزم حدوث الحوادث بلا محدث أصلا.

وهذا يدل على أن الرب تعالى يتصف بما به يفعل الحوادث المخلوقة من الأقوال القائمة به الحاصلة بقدرته ومشيئته، (٢) كما قد بسط في موضعه.

وهذا التفصيل في الإرادة والقدرة (٣) ، وتقسيمها إلى نوعين، يزيل الاشتباه والاضطراب الحاصل في هذا الباب.

وعلى هذا ينبني تكليف ما لا يطاق، فإن (٤) من قال: القدرة لا تكون إلا مع الفعل، يقول: كل كافر وفاسق قد كلف ما لا يطيق (٥) . وليس هذا الإطلاق قول جمهور أهل السنة وأئمتهم، بل يقولون: إن الله تعالى قد أوجب الحج على المستطيع، حج أو لم يحج، وكذلك أوجب صيام الشهرين في الكفارة على المستطيع، كفر أو لم يكفر، وأوجب العبادات على القادرين دون العاجزين، فعلوا أو لم يفعلوا.

وما لا يطاق يفسر بشيئين: يفسر بما لا يطاق (٦) للعجز عنه ؛ فهذا لم يكلفه

---

(١) ب، أ: مقدم.

(٢) م (فقط) : من الأفعال القائمة بقدرته ومشيئته.

(٣) ع: الإرادة والمشيئة.

(٤) ب، أ: وأن.

(٥) ع، ن، م: ما لا يطاق.

(٦) ب، أ: يفسر بشيئين ما لا يطاق.." (٢)

"التقديرين [لا] (١) يخرج الحق عن قولهم، بل قد يوجد في كل مذهب من المذاهب الأربعة النزاع بين أصحابه في هذا الأصل، مع اتفاقهم على إثبات خلافة الخلفاء [الثلاثة] (٢) ، وعلى إثبات القدر وأن الله خالق أفعال العباد، ونزاع أصحاب (٣) أحمد في هذا الأصل معروف، وغير واحد من أصحاب أحمد وغيرهم كابن عقيل والقاضي أبي

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٩

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٥٢

خازم (٤) وغيرهما يثبتون المعجزات بأن الرب حكيم لا يجوز في حكمته (٥) إظهار المعجزات على يد الكذاب، وكذلك قال أبو الخطاب (٦) وغيره وكذلك أصحاب مالك والشافعي، ولعل أكثر أصحاب أبي حنيفة يقولون بإثبات الحكمة في أفعاله أيضا.

الوجه الثاني: أن يقال: لا نسلم (٧) أن تصديق الرسول (٨) لا يمكن إلا بطريق الاستدلال بالمعجزات، بل الطرق الدالة (٩) على صدقه طرق (١٠) متعددة غير طريق المعجزات. كما [قد] (١١) **بسط في** غير هذا الموضع. ومن

---

(١) لا: ساقطة من (ن) .

(٢) الثلاثة: ساقطة من (ن) ، (م) ، (ع) .

(٣) أصحاب: ساقطة من (ع) .

(٤) في كل النسخ: أبي حازم. وسبقت ترجمة أبي خازم محمد بن محمد بن الحسين الفراء المتوفى سنة ٥٢٧: ١/١٤٣، ٢/٢٨٦.

(٥) أ، ب، م: في حكمه ؛ ن: في إظهار حكمته.

(٦) وهو أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني المتوفى سنة ٥١٠ وسبقت ترجمته ١/١٤٤.

(٧) م فقط: لا يعلم.

(٨) ن، م: النبي.

(٩) ب: بل طريق الدلالة، أ: بل الطريق الدلالة.

(١٠) طرق: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(١١) قد ساقطة من (ن) ، (م) .." (١)

"بالضرورة، والصدق صفة كمال، وتصديق (١) الكذاب (٢) نوع من الكذب، [كما أن تكذيب الصادق نوع من الكذب] (٣) ، وإذا كان الكذب صفة نقص امتنع من الله ما هو نقص.

وهذا المقام (٤) **له بسط مذكور** في غير هذا الموضع (٥) ، [ونحن لا نقصد تصويب قول كل (٦) من انتسب إلى السنة بل نبين الحق، والحق أن أهل السنة لم يتفقوا قط على خطأ، ولم تنفرد الشيعة عنهم قط (٧) بصواب، بل كل ما خالفت فيه الشيعة جميع أهل السنة فالشيعة فيه مخطئون، كما أن ما خالفت فيه اليهود والنصارى لجميع المسلمين فهم فيه ضالون، وإن كان كثير من المسلمين قد يخطئ. ومن وافق (٨) جهم بن صفوان من المثبتين للقدر على أن الله لا يفعل شيئا لحكمة ولا لسبب، وأنه لا فرق بالنسبة إلى الله بين المأمور والمحظور، ولا يحب بعض الأفعال ويبغض بعضها، فقوله فاسد (٩) مخالف للكتاب والسنة واتفاق السلف. وهؤلاء قد يعجزون عن بيان امتناع كثير من النقائص

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٩٣

عليه، لا سيما إذا قال من قال منهم: إن تنزيهه عن النقص لا يعلم (١٠) بالعقل بل بالسمع.

---

(١) أ: والتصديق.

(٢) ن، م، ب: الكاذب ؛ أ: للكاذب.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٤) المقام: ساقط من (ع) .

(٥) الكلام بعد كلمة الموضع ساقط من (ن) ، (م) وسأشير إلى نهايته في موضعه بإذن الله.

(٦) كل: ساقطة من (ع) .

(٧) قط: ساقطة من (ع) .

(٨) أ: ومن وافقهم ؛ ب: وممن وافقهم.

(٩) فاسد: ساقطة من (ع) .

(١٠) أ، ب: لم يعلم.." [1]

"ويتقون ويفسقون ويصدقون ويكذبون ونحو ذلك في مواضع كثيرة (١) ، وأخبر أن لهم استطاعة وقوة في غير موضع.

وأئمة أهل السنة وجمهورهم يقولون إن الله خالق (٢) هذا كله. والخلق عندهم ليس هو المخلوق، فيفرقون بين كون أفعال (٣) العباد مخلوقة مفعولة للرب، وبين أن يكون (٤) نفس فعله الذي هو مصدر فعل يفعل فعلا، فإنها فعل للعبد بمعنى المصدر، وليست فعلا للرب [تعالى] (٥) بهذا الاعتبار، بل هي مفعولة له، والرب تعالى لا يتصف بمفعولاته.

ولكن هذه الشناعات لزمت من لا يفرق بين فعل الرب ومفعوله، ويقول مع ذلك إن أفعال العباد فعل لله (٦) ، كما يقول ذلك الجهم [بن صفوان] (٧) وموافقوه، والأشعري وأتباعه ومن وافقهم من أتباع الأئمة (٨) ولهذا ضاق بهؤلاء (٩) البحث في هذا الموضع، كما قد بسط في موضعه.

وكذلك أيضا لزمت من لا يثبت في المخلوقات (١٠) أسبابا وقوى وطبائع، ويقول (١١) : إن الله يفعل عندها لا بها، فلزمه (١٢) أن لا يكون فرق بين القادر

---

(١) كثيرة: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٢) أ، ب: خلق.

(٣) أفعال: ساقطة من (ع) .

(٤) ب (فقط) : تكون.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٩٨

(٥) تعالى: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٦) ب (فقط) : فعل الله.

(٧) بن صفوان: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٨) ع: ومن وافقه من الأئمة، ن، م: ومن وافقه من أتباع الأئمة.

(٩) أ، ب: لهؤلاء.

(١٠) ع (فقط) : للمخلوقات.

(١١) أ، ب: ويقولون.

(١٢) أ، ب: فلزم.." (١)

"وما (١) يذكرونه من تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان لا يعقل ولا يوجد (٢) إلا فيما يكون شرطا، فإن الشرط قد يقارن المشروط، أما العلة التي هي فعل فاعل للمعلول فهذه لا يعقل (٣) فيها مقارنتها للمعلول في الزمان. وهم يمثلون تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان بتقدم حركة اليد على حركة الخاتم، وتقدم الحركة على الصوت (٤) وغير ذلك، وجميع ما يمثلون به إما أن يكون شرطا لا فاعلا، وإما أن يكون متقدما بالزمان، وأما فاعل غير متقدم فلا يعقل قط (٥) .

وليس هذا **موضع بسط** [هذه] (٦) الأمور، فإنها أضل مقالات (٧) أهل الأرض، **وقد بسط الكلام** عليها في غير هذا (٨) .

والمقصود هنا التنبيه على أصل القدرية، فإن حقيقة قولهم أن أفعال الحيوان تحدث بلا فاعل، كما أن أصل قول الفلاسفة الدهرية (٩) أن حركة الفلك وجميع الحوادث تحدث (١٠) بلا سبب حادث، وكذلك من وافق

---

(1) ن، م: ومما.

(٢) أ، ب: دون الزمان لا يوجد.

(٣) أ: فعل فاعل المعلول فهل لا يعقل، م: فعل فاعل المعلول فهذه لا يعقل، ب: فعل فاعل المعلول فهي لا يعقل.

(٤) ع: وتقديم الحركة على الصوت ؛ أ، ب: وتقدم حركة الصوت ؛ ن، م: وتقدم الحركة على الصواب، وهو تحريف، وأرجو أن يكون ما أثبته هو الصواب.

(٥) ن: ولا يفعل قط، وهو تحريف.

(٦) هذه ساقطة من (ن) ، (م) .

(٧) أ، ب، ن، م: أصول مقالات.

(٨) الموضع ساقطة من (أ) ، (ب) . وفي (ع) : وقد بسطنا عليه الكلام. . . إلخ.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١١٢/٣

(٩) أ، ب، ن: الدهرية الفلاسفة.

(١٠) ب: محدثة، أ: محدث.." (١)

"القدرية (١) معروف في الفقه الأكبر (٢) **وقد بسط** (٣) الحجج في الرد عليهم بما لم يبسطه على غيرهم في هذا الكتاب، وأتباعه متفقون على أن هذا هو (٤) مذهبه، وهو مذهب الحنفية المتبعين له، ومن انتسب إليه في الفروع وخرج عن هذا (٥) من المعتزلة ونحوهم فلا يمكنه (٦) أن يحكي هذا القول عنه، بل هم عند أئمة الحنفية الذين يفتى بقولهم مذمومون معيبون من (٧) أهل البدع والضلالة (٨) ، فكيف يحكى عن أبي حنيفة أنه استصوب قول من يقول إن الله لم يخلق أفعال العباد؟

وأيضا فموسى بن جعفر وسائر علماء أهل البيت متفقون على إثبات القدر، والنقل بذلك عنهم (٩) ظاهر معروف. وقدماء الشيعة كانوا متفقين على إثبات القدر والصفات، وإنما شاع فيهم رد (١٠) القدر من حين اتصلوا بالمعتزلة في دولة بني بويه (١١) .

---

(١) ع: وبكلامه في القدرية.

(٢) كتب مستجي زاده في هامش (ع) أمام هذا الموضع م ا يلي: كتاب الفقه الأكبر قال بعض الناس إنه ليس بتأليف لأبي حنيفة، بل ألفه رجل يقال له أبو حنيفة غيره، وهو مخالف لما قاله العظماء الأقدمون مثل الأستاذ أبي منصور عبد القاهر البغدادي وفخر الإسلام علي البزدوي، وهذا ابن تيمية صاحب الإحاطة التامة، وهو مصرح بما صرح به هؤلاء الأقدمون مع أن الأستاذ من الشافعية وفخر الإسلام من الحنفية وابن تيمية من الحنابلة. وقال الأستاذ عبد القاهر البغدادي في كتاب التبصرة: إن أول من رد وأبطل قول أهل الاعتزال من الفقهاء الأقدمين هو أبو حنيفة النعمان إمام الحنفية.

(٣) أ، ب، م: وبسط.

(٤) هو: ساقطة من (أ) ، (ب) ، (م) .

(٥) ب (فقط) : بهذا.

(٦) ب فقط: فلا يمكن.

(٧) ب معدودون من، أ: معيوبون من، م: متعبون من.

(٨) أ، ب: والضلال.

(٩) أ، ب: عنهم بذلك، ن: فذلك عنهم، وهو تحريف.

(١٠) ع: إنكار.

(١١) علق مستجي زاده في هذا الموضع بقوله: وهذا المحل من المهمات، ولم أر من باحث مع الإمامية مثل ابن

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٢٧/٣

تيمية، شكر الله سعيه، حيث أحاط بمقالاتهم ومذاهبهم ومللهم ونحلهم وقدمائهم، ومتأخريهم إحاطة تامة، وبعض المتأخرين تصدر لرد الإمامية ردا عنيفا، إلا أنه أين من هذا البحر الحبر المحيط بمذاهبهم وفرقهم من الأولين والآخرين ولولا أنه كان راجلا في مذاهب الفلاسفة لكان هو في غاية من الإحاطة والإتقان إلا أن الكمال لله تعالى لكن مع ذلك أين مثله في التتبع والإحاطة.." [1]

"وأنت صغير (١) لم تعمل عمله. قال: يا رب أنت (٢) أمتني، فلو [كنت] أبقيتني كنت أعمل (٣) مثل عمله (٤) . فقال: عملت مصلحتك ؛ لأني علمت أنك لو بلغت لكفرت، فلهذا اخترمتك. فصاح الثالث من أطباق النار، وقال يا رب هلا اخترمتني (٥) قبل البلوغ كما اخترمت أخي الصغير؟ فإن هذا كان مصلحة (٦) في حقي أيضا.

فيقال (٧) : إنه لما أورد عليه هذا انقطع (٨) . وذلك أنهم يوجبون عليه العدل بين المتماثلين وأن يفعل بكل واحد منهما ما هو أصلح (٩) ، وهنا (١٠) قد فعل [بأحدهما ما هو] (١١) الأصلح عندهم دون الآخر. وليس هذا **موضع بسط ذلك**.

وإذا كان الأمر كذلك بطل تشبيههم لله بخلقه، وقال لهم هؤلاء:

---

(١) عبارة " وأنت صغير " ساقطة من (ع) .

(٢) ن: فأنت.

(٣) ن: فلو أبقيتني لكنت أعمل.

(٤) أ، ب: أعمل مثله.

(٥) أ: لم لا اخترمتني ؛ ب: لم ما اخترمتني.

(٦) ن: لمصلحة.

(٧) أ: فقال ؛ ب: يقال.

(٨) روى هذه المناظرة السبكي في ترجمة الأشعري في طبقات الشافعية ٣ ٣٥٦ وقال في آخرها: قلت: هذه مناظرة شهيرة، وقد حكاها شيخنا الذهبي، وانظر كتاب الأشعري للدكتور حمودة غرابة رحمه الله، ص [٠ - ٩] ٥ - ٦٦ ط، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٣.

(٩) ع: بكل منهم الأصلح أ، ب: لكل منهما الأصلح.

(١٠) ع: وهذا.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)." [2]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٣٩/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٩٩/٣

"على قولين [معروفين] . فالأول (١) : قول السلف والجمهور. والثاني: قول ابن كلاب ومن تبعه (٢) .

ثم تنازع أتباع ابن كلاب هل القديم الذي لا يتعلق بمشيئته (* وقدرته معنى قائم [بذاته] (٣) ، أو حروف (٤) ، أو حروف وأصوات أزلية؟ على قولين. [كما قد بسط في موضعه] (٥) .

وإذا كان كذلك فمن قال: إنه لا يتعلق بمشيئته امتنع أن يقوم به غير *) (٦) ما اتصف به، والصدق عندهم هو العلم أو معنى يستلزمه العلم (٧) . ومعلوم أن علمه من لوازم ذاته، ولوازم العلم من لوازم ذاته، فيكون الصدق من لوازم ذاته (٨) ، فيمتنع اتصافه بنقيضه، فإن لازم الذات القديمة الواجبة بنفسها يمتنع (٩) عدمه كما يمتنع عدمها، فإن عدم اللازم يقتضي عدم الملزوم. وأيضا فالصدق والكذب حينئذ مثل البصر والعمى، والسمع والصمم، والكلام والخرس، وكما وجب أن يتصف بالبصر دون العمى، وبالسمع دون الصمم، وبالكلام دون الخرس (١٠) ، وجب أيضا أن يتصف (١١) بالصدق دون الكذب.

---

(١) ن، م: على قولين، الأول.

(٢) ن، م: تابعه.

(٣) بذاته: ساقطة من (ن) .

(٤) عبارة أو حروف ساقطة من (ب) فقط، وفي (ن) : قائم حروف.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٧) العلم: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٨) ساقط من (أ) ، (ب) وسقطت عبارة " ولوازم العلم من لوازم ذاته " من (ع) .

(٩) أ، ب: ممتنع.

(١٠) ساقط من (أ) ، (ب) .

(١١) وكما وجب أن يتصف ب: فوجب أن يتصف.." [١]

"الإلهية كالدجال ؛ لأن (١) ذلك لا يدل على صدقه، لظهور (٢) كذبه في دعوى الإلهية، والممتنع ظهور دليل الصدق على الكذاب.

فإن قالوا: فجوزوا ظهور الخوارق (٣) على [يد] مدعي (٤) النبوة مع كذبه.

قلنا: [نعم] (٥) ، ويجوز ذلك على وجه لا يدل على صدقه، مثل ما يظهر السحرة والكهان من الخوارق المقرونة بما يمنع صدقهم. والكلام على هذا مبسوط في موضعه (٦) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٢٣/٣

[الوجه] الرابع: (٧) أن دليل النبوة وأعلامها (٨) وما به يعرف صدق النبي ليست محصورة (٩) في الخوارق، بل طرق معرفة الصدق متنوعة، كما أن طرق معرفة الكذب متنوعة، كما قد بسط في موضعه (١٠) .

[فصل من كلام الرافضي قوله في مسألة القدر عند أهل السنة يلزم تعطيل الحدود والزواجر عن المعاصي]

(فصل)

قال [الرافضي] (١١) : " ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواجر عن

---

(١) أ، ب: فإن.

(٢) أ: في ظهور، ب: مع ظهور.

(٣) ن، م، ع: الخارق.

(٤) ن: على من يدعي، أ، ب: على يدي المدعي، م: على يد من يدعي.

(٥) نعم: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) أ، ب: في مواضعه، والله أعلم.

(٧) ن: الرابع، م: فصل، وهو خطأ.

(٨) ن، م: دلائل النبوة وعلائمها.

(٩) ن، م: منحصرة.

(١٠) أ، ب: في موضعه، والله أعلم.

(١١) الرافضي: زيادة في (ع) ، والكلام التالي في (ك) ص [٠ - ٩] ٠ (م) .." [١]

"كان الجواب من وجهين؛ أحدهما: أن هذا مقابل بتأويلات الجبرية لما احتجوا به، وبقولهم هذا متشابه وهو

(١) لم يذكر إلا مجرد النصوص، فذكرنا النصوص من الطرفين.

الثاني: أن نبين فساد تأويلاتهم واحدا واحدا كما بسط في موضع آخر، وفي تأويلاتهم من تحريف الكلم عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة إجماع سلف الأمة وأئمتها - ما يبين بعضه بطلان تحريفاتهم، ويبين أنه ليس في القرآن محكم يناقض هذا حتى يقال: إن هذا متشابه وذلك محكم، بل القرآن يصدق بعضه بعضا.

ومن فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات، فإن خصمه يفعل كما يفعل، فلا يبقى في يده (٢) حجة سليمة عن المعارضة بمثلها، كيف وعامة تأويلاتهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يردها بكلامه] (*) (٣) .

[فصل من كلام الرافضي على الأفعال الاختيارية " القادر يمتنع أن يرجح مقدوره " والرد عليه]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٢٨

فصل.

قال الرافضي (٤) : قال الخصم: القادر يمتنع أن يرجح مقدوره (٥) من غير مرجح، ومع الترجيح (٦) يجب الفعل فلا قدرة

---

(١) أ، ب: وهذا.

(٢) ع: فلا يبقى بيده.

(٣) هنا ينتهي السقط الطويل في نسختي (ن) ، (م) وهو الذي بدأ في ص [٠ - ٩] ٥٩.

(٤) أ، ب، ن، م: الإمامي.

(٥) أ، ب، ع: القادر يمتنع أن يرجح أحد مقدوريه، والمثبت من (ن) ، (م) ، (ك) .

(٦) ك: ومع المرجح.." (١)

"وحينئذ فلا يكون (١) قد أثبتوا لحركة الفلك محدثا أحدثها غير الفلك، كما [لم] (٢) تثبت القدرية لأفعال الحيوان محدثا أحدثها (٣) غير الحيوان؛ ولهذا كان الفلك عندهم حيوانا كبيرا، بل يقولون: إن الفلك يتحرك للتشبه (٤) بالعلة الأولى؛ لأن (٥) العلة الأولى معبودة له محبوبة له.

ولهذا قالوا: إن الفلسفة هي التشبه بالإله (٦) على حسب الطاقة. ففي الحقيقة ليس عندهم الرب: لا إلها للعالم (٧) ولا ربا للعالمين [بل (٨) غاية ما يثبتونه أنه (٩) يكون شرطا في وجود العالم] (١٠) وأن كمال المخلوق في أن يكون متشبها به، (١١) فهذا هو الألوهية عندهم، وذلك هو الربوبية (١٢) ؛ ولهذا كان قولهم شرا من قول اليهود والنصارى، وهم أبعد عن المعقول والمنقول منهم، كما **قد بسط في** غير هذا الموضع (١٣) .

---

(١) أ: فحينئذ لا يكون، ب: فحينئذ لا يكونوا، ن، م: فحينئذ لا يكونون.

(٢) لم: ساقطة من (ن) ، وفي (م) : لا.

(٣) أحدثها: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٤) أ، ب: للتشبيه.

(٥) أ، ب: لا لأن. . . إلخ، وهو خطأ.

(٦) أ، ب: إن الفلاسفة هي المثبتة للإله، ن: هي النسبة بالآية، م: هي النسبة تالاله، وكل ذلك تحريف.

(٧) ن، م: ليس للرب عندهم إلا إلها للعالم، ع: ليس عندهم لا إلها للعالم.

(٨) بل: زيادة في (ع) .

(٩) أ، ب: أن.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٦٥

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(١١) ن: أن يكون متشابه، وهو تحريف.

(١٢) أ، ب: وهذا هو الإله عندهم، وذاك هو الربوبية، ن، م: وهذا هو إله عندهم، وهذا هو الربوبية.

(١٣) أ، ب: كما بسط في غير هذا الموضع، والله أعلم.." [1]

"أن يكون المتحرك هو المحرك، كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وتبين (١) الكلام على [بطلان] ما ذكره (٢) أرسطو في العلم الإلهي من وجوه متعددة، وأن هؤلاء من أجهل الناس بالله [عز وجل] . (٣) ومن دخل في أهل الملل [منهم] (٤) كالمنتسبين إلى الإسلام كالفارابي وابن سينا ونحوهما من ملاحدة (٥) المسلمين، وموسى بن ميمون ونحوه من ملاحدة اليهود، ومتى ويحيى بن عدي ونحوهما من ملاحدة النصارى - فهم مع كونهم من ملاحدة أهل الملل، فهم أصح عقلا (٦) ونظرا في العلم الإلهي من المشائين كأرسطو وأتباعه، وإن كان لأولئك من تفصيل الأمور الطبيعية والرياضية أمور كثيرة سبقوا هؤلاء إليها (٧) .

فالمقصود هنا أن الأمور الإلهية أولئك أجهل بها وأضل فيها، (٨) فإن هؤلاء حصل لهم نوع ما من نور أهل الملل وعقولهم (٩) وهداهم، فصاروا به أقل ظلمة من أولئك؛ ولهذا عدل ابن سينا عن طريقة سلفه في إثبات العلة الأولى، وسلك الطريقة المعروفة له [في تقسيم الوجود إلى واجب وممكن، وأن الممكن مستلزم للواجب.

---

(١) ع، ن: وبين.

(٢) أ، ن، م: على ما ذكره، ع: على ما قاله.

(٣) عز وجل زيادة في (أ) ، (ب) .

(٤) منهم: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) أ: وأمثالهم عن ملاحدة، ب: وأمثالهم من ملاحدة، ع: وأمثالهما ملاحدة.

(٦) أ: الملل فهم أقبح عقلا، ب: الملل أقبح عقلا.

(٧) أ: سبقوا بها هؤلاء إليها، ب: سبقوا بها هؤلاء.

(٨) فيها: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٩) ن، م: وعقلهم.." [2]

"بالفلسفة كما ظهر أيضا الغلط في كلام من خلط التصوف بالفلسفة، كصاحب " مشكاة الأنوار " و " الكتب المضنون بها على غير أهلها " (١) وأمثال ذلك (٢) مما قد بسط (٣) الكلام عليها (٤) في غير هذا الموضع.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٨٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٨٧

[الكلام على دليل التمانع عند المتكلمين]
حتى أن هؤلاء المتأخرين لم يهتدوا إلى تقرير متقدميهم لدليل التوحيد، وهو دليل التمانع واستشكلوه. وأولئك ظنوا أن هذا [الدليل هو الدليل المذكور في القرآن، في قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ .
وليس الأمر.] (٥) كذلك بل أولئك قصروا في معرفة ما في القرآن، وهؤلاء قصروا في معرفة كلام (٦) أولئك المقصرين، فلما قصروا (٧) في معرفة ما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - (٨) عدلوا (٩) إلى ما أورثهم الشك والحيرة والضلال، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع، لكن ننبه (١٠) عليه هنا.
وذلك أن دليل التمانع المشهور عند المتكلمين: أنه لو كان للعالم صانعان لكان أحدهما إذا أراد أمرا (١١) وأراد الآخر خلافه، مثل أن

(١) وهو الغزالي.
(٢) أ، ب: وغير ذلك.
(٣) ع: بسطنا.
(٤) أ، ب: عليه.
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .
(٦) كلام: ساقطة من (أ) ، (ب) .
(٧) أ: فيما قصروا ب: كما قصروا.
(٨) صلى الله عليه وسلم: زيادة في (أ) ، (ب) .
(٩) أ، ب: وعدلوا.
(١٠) م: ولكن ننبه، ع: لكن نبهنا.
(١١) أ: صانعان لكان أحدهما أمرا، ب: صانعان أراد أحدهما أمرا.." (١)
"يريد أحدهما إطلاع (١) الشمس من مشرقها، ويريد الآخر إطلاعها من مغربها [أو من جهة أخرى] (٢) . امتنع أن يحصل مرادهما ؛ لأن ذلك جمع بين الضدين، فيلزم إما (٣) أن لا يحصل مراد واحد منهما، فلا يكون واحد منهما ربا (٤) (٥ وإما أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر ٥) (٥) فيكون الذي حصل مراده هو الرب دون الآخر.
وقد يقرر ذلك بأن يقال (٦) : إذا أراد ما لا يخلو المحل عنهما، مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم ويريد الآخر تسكينه، امتنع حصول مرادهما، (٧ وامتنع عدم مرادهما ٧) (٧) جميعا ؛ لأن الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون، فتعين أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر فيكون هو الرب.
وعلى هذا سؤال مشهور، وهو أنه يجوز أن تتفق الإرادتان فلا يفضي إلى الاختلاف. وقد أجاب كثير من المتأخرين عن

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٠٤

ذلك بوجوه عارضهم فيها غيرهم (٨) كما قد (**٩) بسط في** موضعه، ولم يهتد هؤلاء إلى تقرير القدماء، كالأشعري والقاضي أبي بكر، وأبي الحسين البصري، والقاضي أبي يعلى، وغيرهم.

---

(١) أ، ب: طلوع.

(٢) أو من جهة أخرى: ساقط من (ن) ، (م) ، وفي (ع) : إطلاعها من الجهة الأخرى

(٣) إما: ساقطة من (أ) ، (ب) ، (ع) .

(٤) أفقط: منها ربا دون الآخر.

(٥) (٥ - ٥) ساقط من (أ) ، (ب) .

(٦) ن، م: ذلك ما يقال.

(٧) (٧ - ٧) ساقط من (ع) .

(٨) ن، م: عارضه فيها غيره.

(٩) قد: زيادة في (ع) .." [1]

"حسناته قبل أن يقضى (١) ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار» ". رواه مسلم. (٢)

وقد قال تعالى: ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ [سورة هود: ١١٤] ، (* فدل ذلك على أنه في حال إساءته يفعل حسنات تمحو إساءاته (٣) وإلا لو كانت السيئات قد زالت قبل ذلك بتوبة ونحوها (٤) لم تكن الحسنات قد أذهبتها، وليس هذا **موضع بسط ذلك**.

والمقصود [هنا (٥)] *) (٦) : أن الله جعل الفسق مانعا من قبول النبأ (٧) والفسق ليس مانعا من فعل كل حسنة.

وإذا كان كذلك وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع: أنه لا يستشهد إلا ذوو العدل، ثم يكفي في ذلك الظاهر، فإذا اشترط العدل في الولاية، فلأن يكفي في ذلك الظاهر أولى.

فعلم أنه لا يشترط في الولاية من العلم والعدالة أكثر مما يشترط في

---

(١) ن، و: تقضى.

(٢) الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في مسلم ٤/١٩٩٧ (كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم) ، سنن الترمذي ٤/٣٦ (كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص) ، المسند (ط. المعارف) ١٥ ١٧٩، ١٦ ١٧٦، ١٧ ٢٧ - ٢٨.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٠٥

(٣) أ، ب: الحسنات تمحو سيئاته.

(٤) أ، ب: أو نحوها.

(٥) هنا: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٧) ن: النباء، والمقصود هنا الإشارة إلى قوله تعالى: (إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا) ففسق المخبر يمنع من قبول خبره.." (١)

"القرآن على ما يخالف السنة إذا خفي الأمر عليهم، [مع أنه] (١) لم يوجد في ظاهر القرآن ما يخالف السنة، كمن قال من الخوارج: لا نصلي (٢) في سفر (٣) إلا أربعا (٤) ، ومن قال: إن الأربع أفضل في السفر (٥) من الركعتين (٦) . ومن قال: لا نحكم بشاهد ويمين.

وقد بسط الكلام على ذلك [في مواضع] وبين (٧) أن ما دل عليه ظاهر القرآن حق، وأنه ليس بعام مخصوص، فإنه ليس هناك عموم لفظي، وإنما هو مطلق، كقوله تعالى: ﴿فاقتلوا المشركين﴾ [سورة التوبة: ٥] فإنه عام في الأعيان، مطلق في الأحوال، وقوله: ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ [سورة النساء: ١١] عام في الأولاد، مطلق في الأحوال.

ولفظ " الظاهر " يراد به ما قد يظهر (٨) للإنسان، وقد يراد به ما يدل عليه اللفظ. فالأول يكون بحسب فهوم (٩) الناس. وفي القرآن مما (١٠) يخالف الفهم الفاسد شيء كثير، وأما الثاني فالكلام فيه.

---

(١) مع أنه: زيادة في (ب) فقط، والصواب إثباتها لتستقيم العبارة.

(٢) أ، ب، ص، ر: لا يصلي.

(٣) أ، ب، م: السفر.

(٤) ن، م، هـ، و: إلا من الأربعا.

(٥) ر، ص، هـ، و: في السفر أفضل.

(٦) من الركعتين: كذا في (أ) ، (ب) . وفي سائر النسخ: من ركعتين.

(٧) ن، م: على هذا وبين. .

(٨) أ، ب: ما يظهر.

(٩) أ، ب: مفهوم.

(١٠) أ، ب، و: ما، وهو تحريف.." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٩٨

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤/١٧٩

"وقوله: ﴿يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم﴾ [سورة النساء: ٢٦] ، ونحو ذلك مما فيه بيان أن الله يحب ذلك لكم ويرضاه لكم ويأمركم به، فمن فعله حصل له هذا المراد المحبوب المرضي (١) ، ومن لم يفعله لم يحصل له ذلك.

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، وبين أن هذا ألزم (٢) لهؤلاء الرافضة القدرية ؛ فإن عندهم [أن] (٣) إرادة الله بمعنى أمره، لا بمعنى أنه يفعل ما أراد، فلا يلزم إذا أراد الله تطهير أحد أن يكون ذلك قد تطهر، ولا يجوز عندهم أن يطهر الله أحدا (٤) ، [بل من أراد الله تطهيره، فإن شاء طهر نفسه، وإن شاء لم يطهرها] (٥) ، ولا يقدر الله عندهم على تطهير أحد.

وأما قوله: " لأن (٦) الصدقة محرمة عليهم ".

فيقال له (٧) : أولا المحرم عليهم صدقة الفرض، وأما صدقات (٨) التطوع فقد كانوا يشربون من المياه المسبلة بين مكة والمدينة، ويقولون: إنما حرم علينا الفرض، ولم يحرم علينا التطوع. وإذا جاز أن ينتفعوا بصدقات الأجانب التي هي تطوع، فانتفاعهم بصدقة النبي – صلى الله عليه وسلم – أولى وأحرى ؛ فإن هذه الأموال لم تكن زكاة مفروضة على النبي – صلى الله عليه وسلم –، وهي أوساخ الناس التي حرمت عليهم (٩)

(١) المرضي: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٢) ن، م: لزم ؛ ص: إلزام.

(٣) أن: زيادة في (أ) ، (ب) .

(٤) أ، ب: أن يطهر أحد أحدا ؛ ص: أن يطهر أحدا.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) ، (و) .

(٦) أ، ب: إن.

(٧) ن، م: لهم.

(٨) أ، ب، ص: صدقة.

(٩) ن، م، ص، هـ، ر: عليه.." (١)

"أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه.

هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم. **وقد بسط هذا** في موضعه.

وإذا تبين ذلك فالقول في يزيد كالقول في أشباهه من الخلفاء والملوك: من وافقهم في طاعة الله تعالى: كالصلاة، والحج، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود – كان مأجورا على ما فعله من طاعة الله ورسوله. وكذلك كان صالحو المؤمنين (١) يفعلون (٢) ، كعبد الله بن عمر وأمثاله. ومن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، كان

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٦٠/٤

من المعينين على الإثم والعدوان، المستحقين للذم والعقاب.
ولهذا كان الصحابة - رضي الله عنهم - يغزون مع يزيد وغيره، فإنه غزا القسطنطينية في حياة أبيه معاوية - رضي الله عنه - وكان معهم (٣) في الجيش أبو أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - وذلك الجيش أول جيش غزا القسطنطينية.
وفي صحيح البخاري عن ابن عمر - رضي الله عنهما، - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: " «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم» " (٤) .

---

(١) ر، ص، هـ: المسلمين.

(٢) يفعلون: ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٣) ب (فقط) : معه.

(٤) سيرد هذا الحديث مرة أخرى في هذا الجزء ص ٥٧٢ إن شاء الله فانظر كلامي عليه هناك.." [١]

"شيء من استحباب ذلك حجة شرعية، بل المستحب يوم عاشوراء الصيام عند جمهور العلماء، ويستحب أن يصام معه التاسع، ومنهم من يكره إفراده بالصيام، كما قد بسط في موضعه.

[عود إلى الكلام على مقتل الحسين رضي الله عنه]
والذين نقلوا مصرع الحسين زادوا أشياء من الكذب، كما زادوا في قتل عثمان، وكما زادوا فيما يراد تعظيمه من الحوادث، وكما زادوا في المغازي والفتوحات وغير ذلك. والمصنفون في أخبار قتل الحسين منهم من هو من أهل العلم، كالبغوي وابن أبي الدنيا وغيرهما، ومع ذلك فيما يروونه آثار منقطعة وأمور باطلة. وأما ما يرويه المصنفون في المصرع بلا إسناد، فالكذب فيه كثير، والذي ثبت في الصحيح أن الحسين لما قتل حمل رأسه إلى قدام عبيد الله بن زياد، وأنه نكت بالقضيب على ثناياه، وكان بالمجلس أنس بن مالك - رضي الله عنه - وأبو برزة الأسلمي.
ففي صحيح البخاري عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: أتي عبيد الله بن زياد برأس الحسين فجعل في طست (١) فجعل ينكت، وقال في حسنه شيئا، فقال أنس: كان أشبههم برسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكان مخضوبا بالوسمة (٢) .
وفيه أيضا عن ابن أبي نعم (٣) ، قال: سمعت ابن عمر، وسأله رجل

---

(١) ص: طشت.

(٢) ر: بالوشمة. والحديث عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - في: البخاري ٥/٢٦ (كتاب فضائل أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - باب مناقب الحسن والحسين - رضي الله عنهما -) ، المسند (ط. الحلبي) ٣/٢٦١.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤/٥٤٤

(٣) أ، ب: عن أبي نعيم، م، ص: ابن أبي النعيم. وهو عبد الرحمن بن أبي نعم (بضم النون وسكون المهملة) . ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٨٦/٦ وفيه أنه روي عن ابن عمر.." (١)

"وذهبت طائفة إلى عدم التفضيل بين هذه الأجناس. وهذا قول طائفة من أهل الكلام، كالقاضي أبي بكر بن الطيب وغيره، وهو الذي ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد. وهذا القول يقال له مذهب الشعوبية (١) ، وهو قول ضعيف من أقوال أهل البدع، **كما بسط في** موضعه، وبينا أن تفضيل الجملة على الجملة لا يقتضي تفضيل كل فرد على كل فرد، كما أن تفضيل القرن الأول على الثاني والثاني على الثالث لا يقتضي ذلك، بل في القرن الثالث من هو خير (٢) من كثير من القرن الثاني.

وإنما تنازع العلماء: هل في غير الصحابة من هو خير من بعضهم؟ على قولين. ولا ريب أنه قد ثبت اختصاص قريش بحكم شرعي، وهو كون الإمامة فيهم دون غيرهم. وثبت اختصاص بني هاشم بتحريم الصدقة عليهم، وكذلك استحقاقهم من الفيء عند أكثر العلماء، وبنو المطلب معهم في ذلك، فالصلاة عليهم من هذا الباب، فهم مخصوصون بأحكام لهم وعليهم، وهذه الأحكام تثبت رلواحد منهم وإن لم يكن رجلا صالحا، بل كان عاصيا.

وأما نفس ترتيب الثواب والعقاب على القرابة، ومدح الله عز وجل للشخص المعين، وكرامته عند الله تعالى - فهذا لا يؤثر فيه النسب، وإنما

---

(١) قال ابن منظور في " لسان العرب ": " والشعوب فرقة لا تفضل العرب على العجم. والشعوبي: الذي يصغر شأن العرب، ولا يرى لهم فضلا على غيرهم ". وانظر ما ذكره ابن تيمية عن الشعوبية والرد عليهم في " اقتضاء الصراط المستقيم " ٣٧٢/١ ٤٠٩، تحقيق الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، ط. الرياض، ١٤٠٤.

(٢) ب: بل في القرن الثالث خير. .، أ. . بل في القرن الثالث من هو أفضل، ر: بل في القرن الثالث من هو أخير.." (٢)

"والمقصود هنا أن نبين أن الكلام في تصويب المتنازعين: مصيبين أو مخطئين، مثابين أو معاقبين، مؤمنين أو كفارا - هو فرع عن هذا الأصل العام الشامل لهذه المسائل وغيرها.

وبهذا يظهر القول الثالث في هذا الأصل، وهو أنه ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق، ولا يستحق الوعيد إلا من ترك مأمورا به (١) أو فعل محظورا. وهذا هو قول (٢) الفقهاء والأئمة، وهو القول المعروف عن سلف الأمة، وقول جمهور المسلمين.

وهذا القول يجمع الصواب من القولين، فالصواب من القول الأول قول الجهمية الذين وافقوا فيه السلف والجمهور وهو

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٥٦/٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦٠٠/٤

أنه ليس كل من طلب واجتهد واستدل على الشيء يتمكن من معرفة الحق فيه، بل استطاعة الناس في ذلك متفاوتة.

والقدرية يقولون (٣) : إن الله تعالى سوى بين المكلفين في القدرة، ولم يخص المؤمنين بما فضلهم به على الكفار حتى آمنوا، ولا خص المطيعين بما فضلهم به على العصاة حتى أطاعوا.

وهذا من أقوال (٤) القدرية والمعتزلة وغيرهم التي خالفوا بها الكتاب والسنة وإجماع السلف، والعقل الصريح، كما بسط في موضعه. ولهذا قالوا: إن كل مستدل فمعه قدرة تامة يتوصل بها إلى معرفة الحق.

---

(١) به: زيادة في (ن) ، (م) .

(٢) ن، م: وهذا من قول.

(٣) يقولون: كذا في (أ) ، (ب) ، وفي سائر النسخ: يجعلون.

(٤) ن، م: من قول." (١)

"تفقهوا في ذلك عرفوا معناه، وما تنازعوا فيه ردوه إلى الله والرسول.

[الحق لا يخرج عن أهل السنة]

فلهذا لم يجتمع قط أهل الحديث على خلاف قوله في كلمة واحدة، والحق لا يخرج عنهم قط، وكل ما اجتمعوا عليه فهو مما جاء به الرسول، وكل من خالفهم من خارجي ورافضي ومعتزلي وجهمي وغيرهم من أهل البدع، فإنما يخالف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل من خالف مذاهبهم في الشرائع العملية كان مخالفا للسنة الثابتة، وكل من هؤلاء يوافقهم فيما خالف فيه الآخر، فأهل الأهواء معهم بمنزلة أهل الملل مع المسلمين ؛ فإن أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل، كما قد بسط في موضعه.

[إجماع الصحابة يغني عن دعوى أي إجماع آخر]

فإن قيل: فإذا كان الحق يخرج عن أهل الحديث، فلم لم يذكر في أصول الفقه أن إجماعهم حجة، وذكر الخلاف في ذلك، كما تكلم على إجماع أهل المدينة وإجماع العترة؟ .

قيل: لأن أهل الحديث لا يتفقون إلا على ما جاء عن الله ورسوله (١) وما هو منقول عن الصحابة، فيكون الاستدلال بالكتاب والسنة وبإجماع الصحابة مغنيا (٢) عن دعوى إجماع ينازع في كونه حجة بعض الناس، وهذا بخلاف من يدعي إجماع المتأخرين من أهل المدينة إجماعا ؛ فإنهم يذكرون ذلك في مسائل لا نص فيها، بل النص على خلافها.

[وكذلك المدعون إجماع العترة يدعون ذلك في مسائل لا نص معهم

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٩٨

(١) ح، ب: ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما جاء به الرسول.

(٢) ن، م، أ: معينا، وهو تحريف.." [١]

"ورعاية مقاصد الشريعة، وهذا من محاسن مذهبه، ومذهب أحمد قريب من مذهبه في أكثر ذلك.

ومثل قول الشافعي بأن الصبي إذا صلى في أول الوقت ثم بلغ لم يعد الصلاة. وكثير من الناس يعيب هذا على الشافعي، وغلطوا في ذلك، بل الصواب قوله، كما بسط في موضعه، وهو وجه (١) في مذهب أحمد.

وقوله بفعل (٢) ذوات الأسباب في وقت النهي وهو إحدى الروايتين عن أحمد. وكذلك قوله بطهارة المني، كقول أحمد في أظهر الروايتين.

ومثل قول أحمد في نكاح البغي: لا يجوز حتى تتوب. وقوله بأن الصيد إذا جرح ثم غاب أنه يؤكل ما لم يوجد فيه أثر آخر، وهو قول في مذهب الشافعي. وقوله بأن صوم النذر يصام عن الميت، بل وكل المنذورات تفعل عن الميت، ورمضان يطعم عنه. وبعض الناس يضعف هذا القول، وهو قول الصحابة (٣) ابن عباس وغيره، ولم يفهموا غوره (٤) .

وقوله: إن المحرم إذا لم يجد النعلين والإزار لبس الخفين والسراويل بلا قطع ولا فتق ؛ فإن هذا كان (٥) آخر الأمرين من النبي - صلى الله عليه وسلم.

---

(١) ن: وهذا وجه.

(٢) أ، ر، ي، ح، ب: تفعل.

(٣) الصحابة: ساقطة من (ن) .

(٤) أ: غيره.

(٥) كان: ساقطة من (ن) ، (و) .." [٢]

"في وقت العصر فهي حينئذ مأمورة بالظهر والعصر، وتكون مصلية للظهر في وقتها أداء، وكذلك إذا طهرت آخر الليل صلت المغرب والعشاء، وكانت المغرب في حقها أداء كما أمرها بذلك أصحاب رسول الله (١) - صلى الله عليه وسلم: عبد الرحمن بن عوف، وابن عباس، وأبو هريرة رضي الله عنهم، ولم ينقل عن صحابي خلافه.

وهذا يدل على أن هذا من السنة التي كان الصحابة يعرفونها ؛ فإن مثل هذا يقع على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وخلفائه، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، حيث جعل الله المواقيت ثلاثة في حق المعذور، وهذه معذورة. وهذا مذهب مالك والشافعي " وأحمد بن حنبل (٢) ، وهو يدل على أن الوقت مشترك في حق المعذور، فلا يحتاج أن ينوي الجمع، كما هو قول الأكثرين: أبي حنيفة ومالك والإمام أحمد وقدماء أصحابه.

لكن الشافعي، وطائفة من أصحاب أحمد، كالخرقي ومن وافقه، قالوا: تجب النية في القصر والجمع. وجمهور العلماء

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/١٦٦

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/١٨٠

على أنه لا تجب النية لا لهذا ولا لهذا. وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وقدماء أصحابه (٣) ، وهو الصواب، كما بسط في غير هذا الموضع (٤) .

وقضية (٥) الحائض مما يبين أن فعل الصلاة في غير وقتها الذي أمر بها

---

(١) ح، ب: النبي.

(٢) بن حنبل: زيادة في (ح) ، (ب) .

(٣) عبارة وقدماء أصحابه، ساقطة من (ب) فقط.

(٤) ن، م: في موضعه.

(٥) وقضية: كذا في (أ) ، وفي سائر النسخ: قصة.." [1]

"ولو ذكرت ما أعرفه من ذلك لذكرت خلقا، ولا استثني أحدا من أهل البدع (١) : لا من المشهورين بالبدع الكبار من معتزلي ورافضي ونحو ذلك، ولا من المنتسبين إلى السنة والجماعة من كرامي وأشعري وسالمي ونحو ذلك. وكذلك من صنف على طريقهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرها. هذا كله رأيته في كتبهم، وهذا موجود في بحثهم في مسائل الصفات، والقرآن، ومسائل القدر، ومسائل الأسماء والأحكام، والإيمان (٢) والإسلام، ومسائل الوعد والوعيد، وغير ذلك.

وقد بسطنا الكلام على ذلك (٣) في مواضع من كتبنا غير هذا الكتاب (٤) " درء تعارض العقل والنقل " وغيره. ومن أجمع الكتب التي رأيتها في مقالات الناس المختلفين (٥) في أصول الدين كتاب أبي الحسن الأشعري، وقد ذكر فيه من المقالات وتفاصيلها (٦) ما لم يذكره غيره، وذكر فيه مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فهمه عنهم. وليس في جنسه أقرب إليهم منه، ومع هذا نفس القول الذي جاء به الكتاب والسنة، وقال به الصحابة (٧) والتابعون لهم بإحسان: في القرآن، والرؤية (٨) ،

---

(١) و: من أهل الكلام.

(٢) أ، ب: الأسماء وأحكام الإيمان، وهو تحريف.

(٣) و: وقد بسط الكلام في ذلك.

(٤) ح، ب: في غير موضع في كتبنا غير هذا الكتاب، و: في مواضع غير هذا، وسقط الكلام في (و) ، بعد ذلك إلى قوله: ومن أجمع الكتب.

(٥) ن: في المقالات للناس المختلفين.

(٦) ح، ب: وتفصيلها.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٢٢٢

(٧) و: وقالت الصحابة.

(٨) ب فقط: وفي الرؤية.." (١)

"فلا بد في الخطب (١) من الحمد لله ومن توحيده ؛ ولهذا كانت الخطب في الجمع والأعياد وغير ذلك مشتملة على هذين الأصلين، وكذلك التشهد في آخر الصلاة أوله ثناء على الله، وآخره الشهادتان، ولا يكون الثناء إلا على محبوب، ولا التأله إلا لمحبوب، وقد بسطنا (٢) الكلام في حقائق هذه الكلمات في مواضع متعددة.

وإذا كان العباد يحمدونه ويثنون عليه ويحبونه، فهو (٣) سبحانه أحق بحمد نفسه والثناء على نفسه والمحبة لنفسه، كما قال أفضل الخلق: " «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» " (٤) فلا ثناء من مثن أعظم من ثناء الرب على نفسه، ولا ثناء إلا بحب، ولا حب من محبوب لمحبوب أعظم من محبة الرب لنفسه، وكل ما يحبه من عباده فهو تابع لحبه لنفسه، فهو يحب المقسطين والمحسنين، والصابرين والمؤمنين، ويحب التوابين، ويحب المتطهرين، ويفرح بتوبة التائبين، كل ذلك تبعا لمحبته لنفسه (٥) ؛ فإن المؤمن إذا كان يحب ما يحبه من المخلوقات لله ؛ فيكون حبه للرسول والصالحين تبعا لحبه لله، فكيف الرب تعالى فيما يحبه من مخلوقاته؟ ! .

إنما يحبه تبعا لحبه لنفسه (٦) ، وخلق المخلوقات لحكمته التي يحبها.

---

(١) ح، ب: الخطبة.

(٢) ن، م: وقد بسط.

(٣) ح، ب: وهو.

(٤) سبق هذا الحديث والتعليق عليه فيما مضى ٢/١٥٩

(٥) ح، ب: تابع لمحبة نفسه.

(٦) م: لمحبة نفسه.." (٢)

"أصحاب الإمام أحمد، وله نحو أربعمائة مصنف (١) ، وأبي محمد بن حزم الأندلسي، وأبي الفرج بن الجوزي.

وقد دل ذلك على الكتاب والسنة، كما **قد بسط في** " الإحاطة " (٢) وغيرها.

وكذلك المطر معروف عند السلف والخلف بأن الله تعالى يخلقه من الهواء ومن البخار المتصاعد، لكن خلقه للمطر من هذا، كخلق الإنسان من نطفة، وخلقه للشجر والزرع من الحب والنوى، فهذا معرفة (٣) بالمادة التي خلق منها، ونفس المادة لا توجب ما خلق منها باتفاق العقلاء، بل لا بد مما به يخلق تلك الصورة (٤) على ذلك الوجه، وهذا هو الدليل على القادر المختار الحكيم، الذي يخلق المطر على قدر معلوم وقت الحاجة إليه، والبلد الجرز (٥) يسوق إليه (٦) الماء من حيث أمطر، كما قال:

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٢٧٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٠٨

(١) أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادي، ولد سنة ٢٥٦ وتوفي سنة ٣٣٦، عالم بالتفسير والحديث ومن كبار فقهاء الحنابلة، من أهل بغداد. انظر ترجمته في طبقات الحنابلة ٣/٢ - ٦، البداية والنهاية ٢١٩/١١، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد لعبد الرحمن بن محمد العليمي ٣٧/٢ - ٣٩ (ط. المدني، بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ١٣٨٣ ١٩٦٣) ، مناقب الإمام أحمد (تحقيق الدكتور عبد الله التركي) ص ٦١٧، تاريخ بغداد ٦٩/٤ - ٧٠، الأعلام ١٠٣/١

(٢) ذكر ابن عبد الهادي في كتابه (العقود الدرية) ص ٥١ من مؤلفات ابن تيمية (الإحاطة الكبرى) وفي ص ٥٢ (والإحاطة الصغرى) .

(٣) ح، ر، ب، ي: معرفته.

(٤) ح: بل لا بد من مادة يخلق تلك الصور، ر: بل لا بد من مادة تخلق تلك الصورة، بل لا بد من ماء به تخلق تلك الصورة، م: بل لا بد من مائه يخلق تلك الصورة.

(٥) في " اللسان ": " وأرض مجروزة وجرز وجرز وجرز: لا تنبت كأنها تأكل النبت أكلا، وقيل: هي التي قد أكل نباتها، وقيل: هي الأرض التي لم يصبها مطر ".

(٦) ح، ب: إليها.." [1]

"زيدا، لم يرد أنه ضرب الحروف، لكن قد عرف أنه إذا أطلق الأسماء فالمراد مسمياتها التي جعلت الأسماء دالة عليها، وإذا كتبت الأسماء فالمراد بالخط ما يراد باللفظ. فإذا قيل: لما في الورقة هذه الكعبة من الحجاز، فالمراد المسمى (١) بالاسم اللفظي الذي طابقه الخط.

ومثل هذا كثير يعرفه كل أحد. فإذا قيل لما في النفس: ليس بعينه هو الموجود في الخارج، فهو بهذا الاعتبار، أي: ما تصورته [في] (٢) النفس موجود في الخارج، لكن يطابقه مطابقة المعلوم للعلم.

فإذا قيل: الكلي الطبيعي في الخارج، فهو بهذا الاعتبار أي: يوجد في الخارج ما يطابقه الكلي (٣) الطبيعي، فإنه المطلق لا بشرط، فيطابق المعينات بخلاف المطلق بشرط الإطلاق، فإن هذا لا يطابق المعينات.

وأما أن يقال: [إن] (٤) في الخارج أمرا كليا مشتركا فيه بعينه، هو في هذا المعين وهذا المعين، فهذا (٥) باطل قطعا، وإن كان قد قاله طائفة، وأثبتوا ماهيات مجردة في الخارج عن المعينات، وقالوا: إن تلك الماهية غشيتها غواش غريبة، وإن أسباب الماهية غير أسباب الوجود، وهذا **قد بسط الكلام** عليه في الكلام على المنطق وعلى " الإشارات " وغير ذلك، وبين أن الذي لا ريب فيه أن ما يتصور في الأذهان ليس هو الموجود في

(١) ح: بالمسمى.

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٤٣/٥

(٢) في ساقطة من (ن) .

(٣) ح: بالكلي.

(٤) إن: ساقطة من (ن) ، (ح) ، (ب) ، (ر) .

(٥) ن: وهذا، وهو تحريف.." (١)

"فإذا قيل: الصفات الذاتية الداخلة في الماهية والخارجة عن الماهية، وعني بالداخل ما دل عليه اللفظ بالتضمن، وبالخارج ما دل عليه بالالتزام (١) ، فهذا صحيح.

وهذا الدخول والخروج هو بحسب ما تصوره المتكلم، فمن تصور حيوانا ناطقا فقال: إنسان، كانت دلالته على المجموع مطابقة، وعلى أحدهما تضمن، وعلى اللازم – مثل كونه ضاحكا – التزام، وإذا تصور إنسانا ضاحكا كانت دلالة إنسان على المجموع مطابقة، وعلى أحدهما تضمن، وعلى اللازم مثل كونه (٢) ناطقا التزام.

وأما أن تكون الصفات اللازمة للموصوف في الخارج: بعضها داخل في حقيقته وماهيته، [وبعضها خارج عن حقيقته وماهيته] (٣) ، والداخل هو الذاتي، والخارج ينقسم إلى لازم للماهية (٤) والوجود، وإلى لازم للوجود دون الماهية ؛ فهذا كله مما قد بسط الكلام عليه [في مواضع] (٥) ، وبينا ما في المنطق اليوناني من الأغاليط، التي بعضها من معلمهم الأول، وبعضها من تغيير المتأخرين.

وتكلمنا على ما ذكره أئمتهم في ذلك [واحدا واحدا] (٦) كابن سينا

---

(١) و: بالإلزام.

(٢) ح، ي، ر: وعلى كونه ضاحكا التزام، و: وعلى كونه ضاحكا إلزام، ن، م: مثل كونه ناطقا التزام.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(٤) ن: إلى اللازم للماهية، ح، و: إلى لازم الماهية.

(٥) في مواضع: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) واحدا واحدا: ساقطة من (ن) ، (م) .." (٢)

"وقد ذكر غير واحد، مثل منصور بن عبد الجبار السمعاني وغيره، إجماع أهل العلم على أن الصديق أعلم الأمة. وهذا بين، فإن الأمة لم تختلف في ولايته في مسألة إلا فصلها هو بعلم يبينه لهم، وحجة يذكرها لهم من الكتاب والسنة، كما بين لهم موت النبي – صلى الله عليه وسلم –، وتثبيتهم على الإيمان، وقراءته عليهم الآية (١) ، ثم بين لهم موضع دفنه، وبين لهم قتال مانعي الزكاة [لما استراب فيه عمر] (٢) ، وبين لهم أن الخلافة في قريش في سقيفة بني ساعدة، لما ظن من ظن أنها تكون في غير قريش.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٥١

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥/٤٥٤

وقد استعمله النبي – صلى الله عليه وسلم – على أول حجة حجت من مدينة النبي – صلى الله عليه وسلم –، وعلم المناسك أدق ما (٣) في العبادات، ولولا سعة علمه بها لم يستعمله، وكذلك الصلاة استخلفه فيها، ولولا علمه بها لم يستخلفه، ولم يستخلف غيره لا في حج ولا في صلاة.

وكتاب الصدقة التي فرضها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أخذه أنس من أبي بكر. وهو أصح ما روي فيها، وعليه اعتمد الفقهاء.

وفي الجملة لا يعرف لأبي بكر مسألة من الشريعة غلط فيها، وقد عرف لغيره مسائل كثيرة، كما بسط في موضعه.

وقد تنازعت الصحابة بعده في مسائل: مثل الجد والإخوة، ومثل

---

(١) في هامش (ر) ، (ي) كتب أمام هذا الموضع، " وما محمد إلا رسول. .) الآية.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٣) ما ساقطة من (ح) ، (ر) ، (ي) .." (١)

"ممن شهد له الرسول بالجنة، [كما قد بسط في موضعه] (١) . وكان طائفة من السلف يقولون: لا نشهد (٢) بالجنة إلا الرسول – صلى الله عليه وسلم – خاصة. وهذا قول محمد ابن الحنفية والأوزاعي وطائفة أخرى من أهل الحديث، كعلي بن المديني وغيره (٣) ، يقولون: هم في الجنة، ولا يقولون (٤) : نشهد لهم بالجنة.

والصواب أنا نشهد لهم بالجنة كما استقر على ذلك مذهب أهل السنة. وقد ناظر أحمد [بن حنبل] (٥) لعلي بن المديني في هذه المسألة.

وهذا معلوم عندنا بخبر الصادق. وهذه المسألة لبسطها موضع آخر. والكلام هنا فيما يذكر عنهم من أمور يراد بها الطعن عليهم.

فطائفة تغلو فيهم فتريد أن تجعلهم معصومين [أو كالمعصومين] (٦) . وطائفة تريد أن تسبهم وتذمهم بأمور، إن كانت صدقا فهم مغفور لهم، أو هم غير مؤاخذين بها، فإنه ما ثم إلا ذنب أو خطأ في الاجتهاد. والخطأ قد رفع الله المؤاخذة به عن هذه الأمة. والذنب لمغفرته عدة أسباب كانت موجودة فيهم. وهما (٧) أصلان: عام وخاص. أما العام فإن الشخص الواحد يجتمع فيه أسباب الثواب والعقاب عند عامة

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن) ، (م) .

(٢) ح، ر: لا يشهد.

(٣) ن، م: وغيرهم.

(٤) ن، م، ر: ولا يقول.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٩٧/٥

(٥) بن حنبل: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) أو كالمعصومين: ساقطة من (ن) .

(٧) ن، م: وهنا.." (١)

"" «شهيد البحر يغفر له الدين» "، فإسناده ضعيف (١) . والدين حق لآدمي (٢) فلا بد من استيفائه.

وفي الصحيح: " «صوم يوم عرفة كفارة سنتين، وصوم [يوم] (٣) عاشوراء كفارة سنة» " (٤) . ومثل هذه النصوص كثير، وشرح هذه الأحاديث يحتاج **إلى بسط [**كثير] (٥) .

---

(١) هذه العبارة جزء من حديث عن أبي أمامة رضي الله عنه في سنن ابن ماجه ٢/٩٢٨ (كتاب الجهاد، باب فضل غزو البحر) وأوله: سمعت أبا أمامة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: وشهيد البحر مثل شهيدي البر، الحديث وفيه: ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين، ولشهيد البحر الذنوب والدين. وقال الألباني في ضعيف الجامع الصغير ٢/٢٥١: موضوع. وتكلم عليه في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٢/٢٢٢ - ٢٢٣

(٢) ح: الآدمي، ب: آدمي.

(٣) يوم ساقطة من (ن) .

(٤) الحديث في إرواء الغليل ٤/١١١ - ١١٢ بلفظ: صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة، وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية. وقال الألباني: رواه الجماعة إلا البخاري ولم يخرجه النسائي في سننه الصغرى والظاهر أنه في سننه الكبرى، وهذا الحديث عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه في: مسلم ٢/٨١٨ - ٨١٩ (كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر) وأوله: رجل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: كيف تصوم؟ الحديث، وفيه: صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده، وصيام يوم عاشوراء أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله. وانظر كلام الألباني عليه في إرواء الغليل ٤/١٠٨ - ١١٠ رقم ٩٥٢ وما ذكره من وجود الحديث في سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه والمسند وسنن البيهقي بروايات مختلفة

(٥) كثير: ساقطة من (ن) .." (٢)

"أسلموا (١) بعد الحديبية لا يساوي نصف مد من السابقين. ومعلوم فضل النفع المتعدي بعمر بن عبد العزيز: أعطى الناس حقوقهم وعدل فيهم، فلو قدر أن الذي أعطاهم ملكه، وقد تصدق به عليهم، لم يعدل ذلك مما أنفقه (٢) السابقون إلا شيئا يسيرا. وأين مثل جبل أحد ذهبا حتى ينفقه الإنسان، وهو لا يصير مثل نصف مد؟

ولهذا يقول من يقول من السلف: غبار دخل [في] (٣) أنف معاوية مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أفضل من [عمل] (٤) عمر بن عبد العزيز.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٢٠٣

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٢١٥

وهذه المسألة تحتاج **إلى بسط وتحقيق** ليس هذا موضعه، إذ المقصود هنا أن الله – سبحانه – مما يمحو به السيئات الحسنات، وأن الحسنات تتفاضل بحسب ما في قلب صاحبها من الإيمان والتقوى. وحينئذ فيعرف أن من هو دون الصحابة قد تكون له حسنات تمحو مثل ما يذم من أحدهم، [فكيف الصحابة؟] (٥) .

[السبب الرابع الدعاء للمؤمنين]

(٦) ، فإن صلاة المسلمين على الميت ودعاءهم له من أسباب المغفرة. وكذلك دعاؤهم واستغفارهم في غير صلاة الجنازة. والصحابة ما زال المسلمون يدعون لهم.

[السبب الخامس دعاء النبي صلى الله عليه وسلم واستغفاره في حياته وبعد مماته]

، كشفاعته يوم القيامة، فإنهم أخص الناس بدعائه وشفاعته في محياه (٧) ومماته.

---

(١) ق، م، ب: من التابعين الذين أسلموا.

(٢) ح، ر: مما ينفقه.

(٣) في: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٤) عمل: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) عبارة فكيف الصحابة: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) ن، م، ر: للمؤمن.

(٧) ن: في حياته.." (١)

"ثم يقال ثانيا: هذا من الكذب البين، فإنه لا عثمان ولا غيره من الخلفاء الراشدين أعطوا أحدا ما يقارب هذا المبلغ. ومن المعلوم أن معاوية كان يعطي (١) من يتألفه أكثر من عثمان. ومع هذا فغاية ما أعطى الحسن بن علي مائة ألف أو ثلاثمائة ألف [درهم] (٢) . وذكروا أنه لم يعط أحدا قدر هذا قط.

نعم كان عثمان يعطي بعض أقاربه ما يعطيهم من العطاء الذي أنكر عليه، وقد تقدم تأويله في ذلك، والجواب العام يأتي على ذلك، فإنه كان له تأويلان في إعطائهم، كلاهما مذهب طائفة من الفقهاء: أحدهما: أنه ما أطعم الله لنبي طعمة إلا كانت طعمة لمن يتولى الأمر بعده، وهذا مذهب طائفة من الفقهاء، ورووا في ذلك حديثا معروفا مرفوعا (٣) ، وليس هذا **موضع بسط الكلام** في جزئيات المسائل.

وقالوا: [إن] (٤) ذوي القربي في حياة النبي – صلى الله عليه وسلم – ذوو قرباه، وبعد موته هم ذوو قربى من يتولى الأمر بعده. وقالوا: إن أبا بكر وعمر لم يكن لهما (٥) أقارب كما كان لعثمان، فإن بني عبد شمس من أكبر قبائل

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٢٢٧

قريش، ولم يكن من يوازيهم إلا بنو مخزوم. والإنسان مأمور بصلة رحمه من ماله، فإذا اعتقدوا أن ولي الأمر يصله من مال بيت المال مما جعله الله لذوي القربى، استحقوا بمثل هذا أن يوصلوا من

---

(١) ن، م: أنه كان يعطي.

(٢) درهم: ليست في (ن) ، (م) .

(٣) سبق هذا الحديث في هذا الجزء ص ١٠٩

(٤) إن: زيادة في (ب) فقط.

(٥) لهما: كذا في (ب) فقط، وفي سائر النسخ: لهم.." (١)

"عباس، ففي توبة القاتل، لا القول بتخليده وتوبته فيها، روايتان عن أحمد كما **قد بسط في** موضعه. فأين هذا من هذا؟ .

ولا كان في الصحابة من يقول: إن أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا أئمة ولا كانت خلافتهم صحيحة، ولا من يقول: إن خلافتهم ثابتة بالنص، ولا من يقول: إن بعد مقتل عثمان كان غير علي أفضل منه، ولا أحق منه بالإمامة.

فهذه القواعد الدينية التي اختلف فيها من بعد الصحابة، لم يختلفوا فيها بالقول ولا بالخصومات، فضلا عن السيف، ولا قاتل أحد منهم على قاعدة في الإمامة. فقبل خلافة علي لم يكن بينهم قتال في الإمامة ولا في ولايته (١) لم يقاتله أحد على أنه يكون تابعا لذاك.

والذين قاتلوا عليا لم يقاتلوا لاختصاص علي دون الأئمة قبله بوصف، بل الذين قاتلوا معه كانوا يقرون بإمامة من قبله، وشائعا بينهم أن أبا بكر أفضل منه، وقد تواتر (٢) عنه نفسه أنه كان يقول ذلك على المنبر. ولم يظهر عن الشيعة (٣) الأول تقديم علي على أبي بكر وعمر، فضلا عن الطعن في إمامتهما.

---

(١) ب: في ولاية.

(٢) ن: تواترت.

(٣) م: ولم يظهر على الشيعة، ب: ولم تظهر الشيعة.." (٢)

"إذا رواه فقد رواه في المسند فقد رأيتهم في كتبهم يعزون إلى مسند أحمد أحاديث ما سمعها أحمد (١) قط، كما فعل ابن البطريق، وصاحب " الطرائف " منهم، وغيرهما بسبب هذا الجهل منهم، وهذا غير ما يفترون من الكذب، فإن الكذب كثير منهم.

وبتقدير أن يكون أحمد روى الحديث فمجرد (رواية) (٢) أحمد لا توجب أن يكون صحيحا يجب العمل به، بل الإمام

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٢٥٠

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٦/٣٣٨

أحمد روى (٣) أحاديث كثيرة ليعرف ويبين للناس ضعفها، وهذا في كلامه وأجوبته أظهر وأكبر من أن يحتاج إلى بسط، لا سيما في مثل هذا الأصل العظيم.

مع أن هذا الحديث الأول من زيادات القطيعي (٤) "، رواه عن نصر بن علي الجهضمي (٥) ، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (٦) ، والحديث الثاني ذكره ابن الجوزي في " الموضوعات "، وبين أنه موضوع (٧) ، وأما رواية ابن خالويه فلا تدل على أن هذا الحديث صحيح

---

(١) س: أحد

(٢) رواية: ساقطة من (ن) ، (س)

(٣) م: يروي

(٤) الحديث في كتاب " فضائل الصحابة " ٢/٩٦٣ - ٦٩٤ (رقم ١١٨٥) وفيه: " حدثنا عبد الله قال حدثني نصر

(٥) م، س، ب: الجهني، وهو خطأ

(٦) فضائل الصحابة: قال أخبرني علي بن جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي قال: أخبرني أخي موسى بن جعفر. . . . إلخ. ونقلت قبل صفحات قليلة ما ذكره محقق " فضائل الصحابة " في تعليقه على هذا الحديث

(٧) ذكر ابن الجوزي هذا الحديث الموضوع على البراء وزيد بن أرقم رضي الله عنهما مع اختلاف في الألفاظ، وقال عن الرواية الأولى: " قال الأزدي: كان إسحاق بن إبراهيم يضع الحديث ". وقال في الثانية: " وهو العدوي الكذاب الوضاع ولعله سرقه من النحوي " وذكر الحديث ابن عراق الكناني في " تنزيه الشريعة " ١/٣٦١ وانظر ما ذكره عنه."

(١)

"الأسود (١) : الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف، وعلمه (٢) وجوه الإعراب.

والجواب: أن يقال: أولا: هذا ليس من علوم النبوة، وإنما هو علم مستنبط، وهو وسيلة في حفظ قوانين اللسان الذي نزل به القرآن، ولم يكن في زمن الخلفاء الثلاثة لحن (٣) ، فلم يحتج إليه، فلما سكن علي الكوفة، وبها الأنباط روي أنه قال لأبي الأسود الدؤلي: " الكلام: اسم، وفعل، وحرف "، وقال: " انح هذا النحو "، ففعل هذا للحاجة، كما أن من بعد علي أيضا استخرج للخط النقط والشكل، وعلامة المد والشد (٤) ، ونحوه للحاجة، ثم بعد **ذلك بسط النحو** نحاة الكوفة والبصرة، والخليل استخرج علم العروض.

فصل

قال الرافضي (٥) : " وفي الفقه الفقهاء يرجعون إليه (٦) ".

والجواب: أن هذا كذب بين، فليس في الأئمة الأربعة - ولا غيرهم من أئمة الفقهاء (٧) - من يرجع إليه في فقهه، أما مالك، فإن علمه عن

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٧/٤٠٠

(١) ك: أبو ال أ سود الدؤلي

(٢) م: وعليه

(٣) س، ب: نحوه

(٤) م: والتشديد

(٥) في (ك) ص ١٧٨ (م)

(٦) ك: وأما الفقه فالفقهاء كلهم يرجعون إليه

(٧) م: الفقه." (١)

"مكتسبة، وهؤلاء يقولون (١) : إن النبوة عبارة عن ثلاث صفات، من حصلت له فهو نبي: أن يكون له قوة قدسية حدسية ينال بها العلم بلا تعلم، وأن تكون نفسه قوية لها تأثير في هيولى العالم، وأن يكون له قوة يتخيل بها ما يعقله، ومرئيا في نفسه، ومسموعا في نفسه.

هذا كلام ابن سينا وأمثاله في النبوة، وعنه أخذ ذلك الغزالي في كتبه " المضنون بها على غير أهلها ".

وهذا القدر الذي ذكروه يحصل لخلق كثير من آحاد الناس ومن المؤمنين، وليس هو من أفضل عموم المؤمنين، فضلا عن كونه نبيا، **كما بسط في** موضعه.

وهؤلاء قالوا هذا لما احتاجوا إلى الكلام (٢) في النبوة على أصول سلفهم الدهرية، القائلين بأن الأفلاك قديمة أزلية، لا مفعولة لفاعل بقدرته واختياره، وأنكروا علمه بالجزئيات، ونحو ذلك من أصولهم الفاسدة ؛ فتكلم هؤلاء في النبوة على أصول أولئك.

وأما القدماء - أرسطو وأمثاله - فليس لهم في النبوة كلام محصل. والواحد (٣) من هؤلاء يطلب أن يصير نبيا، كما كان السهروردي المقتول يطلب أن يصير نبيا، وكان قد جمع بين النظر والتأله، وسلك نحوا من مسلك الباطنية، وجمع بين فلسفة الفرس واليونان، وعظم أمر الأنوار، وقرب دين المجوس الأول، وهي نسخة الباطنية الإسماعيلية، وكان له

(١) س، ب: ويقولون. .

(٢) س، ب: في الكلام.

(٣) ن، س، ب: فالواحد.." (٢)

"أراد أن يكون محققا مثلنا فلا بد أن يلتزم (١) الجمع بين النقيضين، وأن الجسم الواحد يكون في وقت واحد في موضعين.

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٢٩/٧

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٤/٨

وهؤلاء الأصناف قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع، فإن هؤلاء يكثرون في الدول الجاهلية (٢) ، وعامتهم تميل إلى التشيع، كما عليه ابن عربي، وابن سبعين وأمثالهما ؛ فاحتاج الناس إلى كشف حقائق هؤلاء، وبيان أمورهم على الوجه الذي يعرف به الحق من الباطل ؛ فإن هؤلاء يدعون في أنفسهم أنهم أفضل أهل الأرض، وأن الناس لا يفهمون حقيقة إشاراتهم، فلما يسر الله أني بينت لهم حقائقهم، وكتبت في ذلك من المصنفات ما علموا به أن هذا هو تحقيق قولهم، وتبين لهم بطلانه بالعقل الصريح والنقل الصحيح والكشف المطابق، رجع عن ذلك من علمائهم (٣) وفضلائهم من رجع، وأخذ هؤلاء يثبتون للناس تناقضهم، ويردونهم إلى الحق (٤) .

وكان من أصول ضلالهم (٥) ظنهم أن الوجود المطلق يوجد في الخارج، إما: مطلق لا بشرط (٦) ، (* وإما مطلق بشرط، فالمطلق لا

---

(١) م: يلزم.

(٢) ب: الجاهلة.

(٣) م: أعيانهم، ن: عيايهم، وهو تحريف.

(٤) ن، س: وبرودتهم من الحق، ب: وبراءتهم من الحق: م ويردونهم من الحق. ولعل الصواب ما أثبته.

(٥) م: إضلالهم.

(٦) ن، س، ب: إما معلولا بشرط. والمثبت من (م) .." (١)

"ورسوله، وتعلقت همته بالخوارق، فإنه قد يقترن به من الجن والشياطين (١) من يحصل له به نوع من الخبر عن بعض الكائنات، أو يطير به في الهواء، أو يمشي به على الماء، فيظن ذلك من كرامات الأولياء، وأنه ولي لله، ويكون سبب شركه أو كفره، أو بدعته أو فسقه.

فإن هذا الجنس قد يحصل لبعض الكفار وأهل الكتاب وغيرهم، وقد يحصل لبعض الملحدين المنتسبين إلى المسلمين، مثل من لا يرى الصلوات واجبة، بل ولا يقر بأن محمدا رسول الله، بل يبغضه ويبغض القرآن، ونحو ذلك من الأمور التي توجب كفره، ومع هذا تغويه الشياطين ببعض الخوارق، كما تغوي المشركين، كما كانت تقترن بالكهان والأوثان، وهي اليوم كذلك في المشركين من أهل الهند والترك والحبشة، وفي كثير من المشهورين في البلاد التي فيها الإسلام ممن هو كافر أو فاسق، أو جاهل مبتدع، كما قد بسط في موضع آخر.

[فصل الثاني عشر كلام الرافضي على فضائل علي رضي الله عنه والرد عليه]

(فصل)

قال الرافضي (٢) : " الثاني عشر: الفضائل: إما نفسانية: أو بدنية: أو خارجية. وعلى التقديرين الأولين: فإما أن تكون

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢٦/٨

متعلقة بالشخص نفسه، أو بغيره. وأمير المؤمنين علي جمع (٣)

---

(١) س: من الجن من الشياطين، ب: من الجن ومن الشياطين

(٢) في (ك) ص ١٩١ (م) - ١٩٢ (م)

(٣) ك: وأمير المؤمنين - عليه الصلاة والسلام - جمع. .." (١)

"الناس فيمن جربوه وامتحنوه.

ونحن نعلم بالاضطرار أن ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك (١) وأبا سعيد الخدري وجابر، أو نحوهم كانوا مؤمنين بالرسول محبين له معظمين له ليسوا منافقين، فكيف لا يعلم ذلك في مثل الخلفاء الراشدين الذين أخبارهم وإيمانهم ومحبتهم ونصرهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد طبقت البلاد مشارقها ومغاربها؟ ! .

فهذا مما ينبغي أن يعرف، ولا يجعل وجود قوم منافقين موجبا للشك في إيمان هؤلاء الذين لهم في الأمة لسان صدق، بل نحن نعلم بالضرورة إيمان سعيد بن المسيب والحسن وعلقمة والأسود ومالك والشافعي وأحمد والفضيل والجنيد، ومن هو دون هؤلاء، فكيف لا يعلم إيمان الصحابة، ونحن نعلم إيمان كثير ممن باشرناه من الأصحاب؟ ! .

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبين أن العلم بصدق الصادق في أخباره (* إذا كان دعوى نبوة، أو غير ذلك، وكذب الكاذب *) (٢) مما يعلم بال ا ضطرار في مواضع كثيرة بأسباب كثيرة.

وإظهار الإسلام من هذا الباب؛ فإن الإنسان إما صادق وإما كاذب.

فهذا يقال أولا، ويقال ثانيا: وهو ما ذكره أحمد وغيره، ولا أعلم بين العلماء فيه نزاعا .: أن المهاجرين لم يكن فيهم منافق أصلا، وذلك

---

(١) م: وابن عامر بن مالك، وهو تحريف.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (م) .." (٢)

"[فصل قول كلام الرافضي لو أنفق أبو بكر لوجب أن ينزل فيه قرآن مثل علي رضي الله عنهما والرد عليه]

فصل.

وأما قوله (١) : " ثم لو أنفق لوجب أن ينزل فيه قرآن، كما أنزل (٢) في علي ﴿هل أتى﴾ [سورة الإنسان: ١] (٣) .

والجواب: أما نزول: ﴿هل أتى﴾ في علي فمما اتفق أهل العلم بالحديث على أنه كذب موضوع، وإنما يذكره من المفسرين من جرت عادته بذكر أشياء من الموضوعات، والدليل الظاهر على أنه كذب أن سورة ﴿هل أتى﴾ مكية باتفاق الناس، نزلت قبل الهجرة، وقبل أن يتزوج علي بفاطمة، ويولد الحسن والحسين، وقد بسط الكلام على هذه القضية في

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢١١

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٤٧٥

غير موضع، ولم ينزل قط قرآن في إنفاق علي بخصوصه ؛ لأنه لم يكن له مال، بل كان قبل الهجرة في عيال النبي صلى الله عليه وسلم، وبعد الهجرة كان أحيانا يؤجر نفسه: كل دلو بتمرة، ولما تزوج بفاطمة لم يكن له مهر (٤) إلا درعه، وإنما أنفق على العرس ما حصل له من غزوة بدر.

---

(١) في " ك " ص ٢٠١ (م) . وسبق في هذا الجزء.

(٢) م، س، ب: أنزل

(٣) ن، س، ب: هل أتى على الإنسان حين.

(٤) س، ب: مال.." (١)

"والفرق بين هذا الوجه ووجه الذريعة أنا هناك (١) قلنا: الموافقة في القليل (٢) تدعو إلى الموافقة (٣) في الكثير، وهنا جنس الموافقة يلبس على العامة دينهم، حتى لا يميزوا بين المعروف والمنكر، فذاك بيان للاقتضاء (٤) من جهة تقاضي الطباع بإرادتها، وهذا من جهة جهل القلوب باعتقاداتها.

الوجه السابع (٥) .

ما قررته في وجه (٦) أصل المشابهة: وذلك أن الله تعالى جبل بني آدم بل سائر المخلوقات، على التفاعل بين الشيئين المتشابهين، وكلما كانت المشابهة أكثر؛ كان التفاعل في الأخلاق والصفات أتم، حتى يؤول الأمر إلى أن لا يتميز أحدهما عن (٧) الآخر إلا بالعين فقط، ولما كان بين الإنسان وبين الإنسان (٨) مشاركة في الجنس الخاص، كان التفاعل فيه أشد، ثم بينه وبين سائر الحيوان مشاركة في الجنس المتوسط، فلا بد من نوع تفاعل بقدره، ثم بينه وبين النبات مشاركة في الجنس البعيد مثلا، فلا بد من نوع ما من المفاعلة.

ولأجل هذا الأصل: وقع التأثر والتأثير في بني آدم، واكتساب (٩) بعضهم أخلاق بعض بالمعاشرة والمشاكلة (١٠) .

. . . .

---

(١) في (ب) : قد قلنا.

(٢) (٢، ٣) ما بين الرقمين سقط من (أ) .

(٣) (٢، ٣) ما بين الرقمين سقط من (أ) .

(٤) في (أ) وفي المطبوعة: الاقتضاء.

(٥) في المطبوعة زاد: من الاعتبار. كعادته..

(٦) وجه: سقطت من (أ) .

(٧) في (أ) : على الآخر.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٥٣/٨

(٨) وبين الإنسان: ساقطة من المطبوعة.

(٩) في (ب) : واكتسبت.

(١٠) في (أ) : بالمعاشرة والمشاركة. وفي المطبوعة: بالمشاركة والمعاشرة.." (١)

"وكل لذة اعقبت الما في الدار الاخرة او منعت لذة الاخرة فهي محرمة مثل لذات الكفار والفساق بعلوهم في الارض وفسادهم مثل اللذة التي تحصل بالكفر والنفاق كلذة الذين اتخذوا من دون الله اندادا يحبونهم كحب الله ولذة عقائدهم الفاسدة وعباداتهم المحرمة ولذة غلبهم للمؤمنين الصالحين وقتل النفوس بغير حقها والزنا والسرقة وشرب الخمر ولهذا اخبر الله ان لذاتهم املاء ليزدادوا اثما وانها مكر واستدراج مثل اكل الطعام الطيب الذي فيها سم وهذا المعنى قد قررته ايضا في قاعدة السكر

واما اللذة التي لا تعقب لذة في دار القرار ولا الما ولا تمنع لذة دار القرار فهذه لذة باطلة اذ لا منفعة فيها ولا مضرة وزمانها يسير ليس لتمتع النفس بها قدر وهي لا بد ان تشغل عما هو خير منها في الاخرة وان لم تشغل عن اصل اللذة في الاخرة

وهذا هو الذي عناه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل الا رميه بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته امرأته فانهن من الحق رواه مسلم وكقوله لعمر لما دخل عليه وعنده جواري يضربن بالدف فأسكتهن لدخوله وقال ان هذا." (٢)

"والتواريخ التي تختص بها اليهود هي من الأنبياء وأحوال بيت المقدس يقولون في البيت الأول في البيت الثاني. ثم عرف أرسطوا بهذه الكتب المنسوبة إليه كما عرف بطليموس المجسطى وكما عرف ابقراط وجالينوس بما ينسب إليهما من كتب الطب وإلا فأي شيء هو الذي تواتر عند الناس من أخبار هؤلاء فضلا عن أن يتواتر عنهم ما يذكرونه في كتبهم من القضايا التجربية والحدسية وغاية ما يوجد أن يقول بطلميوس هذا مما رصده فلان وأن يقول جالينوس هذا مما جربته أنا أو ذكر لى فلان أنه جربه أو نحو ذلك من الحكايات التي ملأ بها جالينوس كتابه وليس في هذه شيء من المتواتر وإن قدر أن غيره جرب أيضا فذاك خبر واحد.

ولكن ما يدعى في تجارب الأطباء من الأدوية أقرب إلى التسليم مما يدعونه في تجاربهم الرصدية وذلك لاشتراك كثير من الأطباء في تجربة الدواء الواحد وأيضا فلكثرة وجود ما يدعى فيه التجربة من النبات وتواطؤ المجربين له وليس كذلك ما يدعونه من فلسفتهم فانا رأينا تجارب الأطباء على غير منوالهم وعلمنا صدقها كثيرا وليس القصد إلا بفساد تأصيلهم فقط وإلا فالأطباء في تجاربهم أسد حالا منهم لأن القوم إنما يذكرون دواء موجودا يمكن تجربته كثيرا لوجوده ولكثرة

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ٥٤٧/١

(٢) الاستقامة ابن تيمية ١٥٣/٢

المحتاجين إليه ممن يصيبه ما يقال أن ذلك الدواء يؤثر فيه شفاء والله فاعل ذلك الشفاء في ذلك الدواء فبينهم حينئذ فرق من حيث ما **قررته**." (١)

"ذلك يتنوع بتنوع حالهما من اليسار والإعسار، والزمان كالشتاء والصيف والليل والنهار؛ والمكان فيطعمها في كل بلد مما هو عادة أهل البلد وهو العرف بينهم. وكذلك ما يجب لها عليه من المتعة والعشرة، فعليه أن يبيت عندها، ويطأها بالمعروف. ويختلف ذلك باختلاف حالها وحاله. وهذا أصح القولين في الوطء الواجب أنه مقدر بالمعروف؛ لا بتقدير من الشرع، **قررته** في غير هذا الموضع.

والمثال المشهور هو النفقة، فإنها مقدرة بالمعروف تتنوع بتنوع حال الزوجين عند جمهور المسلمين. ومنهم من قال: هي مقدرة بالشرع نوعا وقدرا: مدا من حنطة، أو مدا ونصفا، أو مدين؛ قياسا على الإطعام الواجب في الكفارة على أصل القياس.

والصواب المقطوع به ما عليه الأمة علما وعملا قديما وحديثا؛ فإن القرآن قد دل على ذلك، وفي الصحيحين «عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لهند امرأة أبي سفيان، لما قالت له: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح وإنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» . فأمرها أن تأخذ الكفاية بالمعروف، ولم يقدر لها نوعا ولا قدرا، ولو تقدر ذلك بشرع أو غيره لبين لها القدر والنوع، كما بين فرائض الزكاة والديات. وفي صحيح مسلم عن جابر «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في خطبته العظيمة بعرفات: لهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» .

وإذا كان الواجب هو الكفاية بالمعروف فمعلوم أن الكفاية بالمعروف تتنوع بحالة الزوجة في حاجتها، ويتنوع الزمان والمكان، ويتنوع حال الزوج في يساره وإعساره، وليست كسوة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة، ولا كسوة الشتاء ككسوة الصيف، ولا كفاية طعامه كطعامه، ولا طعام البلاد الحارة كالباردة، ولا المعروف في بلاد التمر والشعير، كالمعروف في بلاد الفاكهة والخمير.

وفي مسند الإمام أحمد، وسنن أبي داود، وابن ماجه، «عن حكيم بن معاوية النميري، عن أبيه،." (٢)

---

(١) الرد على المنطقيين ابن تيمية ص/٣٩٣

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ابن تيمية ٣/٢٢٩